

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232286

UNIVERSAL
LIBRARY

فتى على اعراب ماذا	٠٩٤
مبحث شريف في تحقيق الاستثناء المتصل والمنقطع	١٢٣
مسئلة الموازنة	١٣٥
تحقيق شريف في الجملة الحالية	١٣٨
مبحث بنسما ونعما	٢٠٣
الكلام على وراء	٢٠٤
استعمال دون	٢٠٧
مبحث أفعل التثنية	٢٠٩
مبحث جليل في الترقين بين احد المستعمل في الاثبات واحد المستعمل في النفي	٢٤٦
مبحث شريف في عمل الممد في الفاعل المرفوع	٢٦١
مطالب مستعمل من بين المتكسرين	٢٩٣
كلام انيس في المنار	٣٠٠

الجزء الثاني من ماسية الشهاب المسماة ببناء

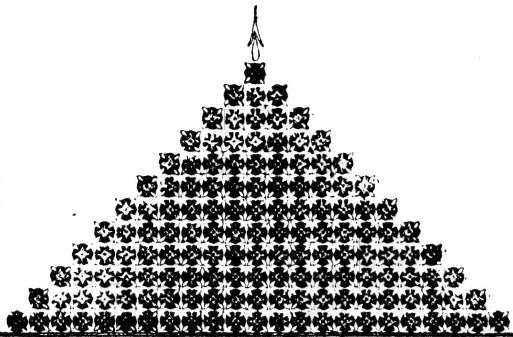
القاضي وكفاية الراعي على تنعيم

البيضاوي قدس الله

روحهما ونور ضميرهما

آمين

١٢



* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

(قوله لما عتد فرق المكافئين الخ) أي المؤمنين والكفار والمنافقين السابق ذكرهم من أول السورة إلى هنا وخوادمهم ما اختص به كل فريق منهم من الاهتداء بالقرآن وانفاق الحلال والامتنان بالغيب والفلاح والنور في الدنيا والعقبى في المؤمنين واسرار غيرهم على الكفر وتغشيه قلوبهم وسوء عقابهم في الكفرة واختفاء الكفرة والنداء وضربهم العائد عليهم في المنافقين وقوله ومصارف أمورهم المصارف جمع مصروف من صرف المال إذا أنفقته أو من صرف الدينار بالذراهم إذا أبدله استعبر هنا ما هم عليه في أعمالهم وأعمارهم ولما بول الله أمرهم من الفوز بالعادة أو الخسران وهو ظاهر وهذا معنى قوله في الكشف عتد الله فرق المكافئين من المؤمنين والكفار والمنافقين وذكر صفاتهم وأسوأهم ومصارف أمورهم وما اختص به كل فرقة مما يسعدا ويشتبهوا ويحظبها عند الله تعالى ويرد بها وإتداء بأدنى حسن تلخيصه ويحتمل أنه طوى البيان بقوله مما يسعدا الخ لما ردد عليه من أنه لم يذكر للمؤمنين مشقيات ومرديات ولا للكافرين مسعدات ومحظبات وإن أعجب عنه بأن المذكور ردد بها للمؤمنين المسعدات ولغيرهم المرديات وبه فهم من ذلك ما يتقوله ضمنا فيكون الكل مذكورا للكل فإنه ردد بأن الاختصاص حينئذ لا معنى له فإنه المقابل لما اختص بكل فرقة ليس بمخصوص أصلا ولا بوجه في المقابل الآخر وإن كان غير وارد لأن مسلكه أسلم من التكلف على أن نقول أنه لا وجه للرد لأن المقابل كل خاصة لم يلحق فيه انصاف الآخر به هذا فمقابل الاهتداء بنور القرآن شامل لعدم الوقوف عليه كمن لم يبلغه الدعوة وانفاقه الخير في الخير يقاله عدمه الشامل لمن لم يتفق أصلا ولم يقصد ذم مقابليهم بذلك وكذا الصلاة وغيرهما من العبادات ومسعدات الاشياء المنهومة مما أشقاهم الله به لا يمدح به المؤمنون كما قبل

ألم تر أن السيف ينقص قدره • إذا قبل أن السيف أمضى من العصى فلا وجه لما قبل من أن الردم رد ونظورا لخصوص ذلك المقابل تلك الفرقة بملاحظة أنها ممتنعة وكونه مفروضا غير محقق مثلا إذا قلت الصفات المذكورة للمؤمنين مسعدات يفهم منه أنهم لو كانوا

(بأنها الناس اعبدوا ربكم) لما عتد فرق المكافئين وذكر خدامهم ومصارف أمورهم

اتصفوا بعبادته الشوق ولم يمكن اجراء ذلك في حق الكفار لانهم متصفون بتلك الصفات حقيقة بالافرض
وتقدير وصك الحال في صفات الكفرة وان كان له وجه ايضا (قوله اقبل عليهم بالخطاب الخ)
قد قدمنا تلك ان الالتفات الانتقال من احدى الطرق الثلاث الى آخرها والاين بأحدهما في مقام
يقتضى خلافه والكلام عليه منفصل في محله ولا يهملنا هذا الكلام فيه وانما الكلام فيما قبل من ان هذا
مبنى على عدم الوثوق بما ساقى عن علقمة أو على أنه لا يقتضى تخصيص الخطاب اذا يكن بمكة متناق
حتى يدخل في هذا الخطاب ثم انها انزلت منفردة عما قبله فكيف يتحقق فيها الالتفات الا ان يقال
يكفى فيه انه يتم بعد غم زول القرآن لمصلحة اقتضت تفرق زوله فان دعوى انفرادها بانزول عمالوجه
له حتى يتكف ما تكاف وكونه لم يكن بمكة متناق في بدء الاسلام لا ينافي الاخبار عنهم فكفى في القرآن مثله
من المقيبات والاخبار عما ساقى ثم انه ذكر للالتفات نكت بعضها عام وبعضها خاص بهذا المقام فالاول
هو السامع وأصل معناه التحريك بحركات متواليه ثم يحى به عن ادخال المسرة كما في قول ابن الرومي المتقدم
ذهب الذين يهزمهم مداهم * هز الكفة عوا الى الزمان
وهو المراد هنا والتنسيق ايجاد النشاط وهو الخسة والسرعة اريد به الاقبال على الامر وعظمه على
ما قبله كالنفسير والاهتمام بالعبادة مأخوذ من السابق والمقام لان العظيم اذا قبل على عبده في شأن
وأمر به بنفسه دل على عظمته ذلك الشأن وقوله بأمر العباد توريه وحسن تعبير وقوله وجبر الكفة
العبادة الجبر التكميل والادراف بما يحقون الامر الشاق أو زيل مشقة لانها على خلاف مقتضى
الطبع والكلفة المشقة واحدة الكلف كغرفة وغرف والتكاليف المشاق كما في الصباح وهذه من
النكت الخاصة بالمقام وهذا بالنسبة الى المؤمنين ظاهر فاما ان يخصوا بعدم الاعتداد بغيرهم وكذا
التشطط و يقال بكنى لشدة الوجود في البعض وقيل انه بالنسبة لغيرهم أيضا لفظهم لانهم تحت
حكم حاكم كريم لم يطرد عنهم من ساحة الهداية لا يخفى بعده (قوله ويا حرف وضع الخ) هذا هو الصحيح
وقيل انها اسم فعل والانشاء أنهما وضعت لنداء البعيد وقيل انها المطلق لنداء أو مشتركة بين البعيد
والقريب والمتوسط وعلى الاول اذا نادى بها القريب فلتزيلة منزلة غيره اما اذا نادى بالنادى
بالكسر والفتح وقول المصنف رحمه الله ينادى بها القريب بفتح فيه فتح الدال وكسرهما وقول الداعي
بارب يعمل للاول والثاني لانه لم يمارنه وعظمه خالقه عذ نفسه بعيدا وعد الله علماء عبادته وعظمه
السامع وسو فعمه بمنزلة بعده واما الاعتناء بأمر المدعوه وزيادة الخت عليه لانداء البعيد وتكافيه
الحضور لامر يقتضى الاعناء والخت فاستعمل في لازم معناه على انه مجاز مرسل وأواسعة تارة تبعية
في بأومكنية وتخيلية كما حقه بعض الفضلاء فان قلت الكلام في تنزل النادى بمنزلة البعيد
لامدعوه لنادى لاجله قلت المدعوت لتخصيص أمر بعيد عنده عند الذهاب اليه لتخصيله فهو بعيد ما لا
وقوله في الاتصاف ان ما ذكر في توجيه البعد أمر اقناعي فان الداعي يقول يا قريب غير بعيد وما من
هو أقرب من جبل الوريد فاين هاهنا العباد في مقام البعد ليس بشئ فان القريب في كلام النادى باعتبار
الحقيقة ونفس الامر وهو لا ينافي الاستبعاد الاعتباري وليس هذا نظيره
وكم تفتشوا لى كنت عنده * وما قلت اجلالا لله عندي
كما توهبه ابن الدائع في حواشيه والوريد عرف في العنق وازافة الجبل له كعين الماء (قوله وهو) أى
يا مع النادى بالفتح جله فالندى منصوب لفظا أو تقدير ا نادى وما في معناه أو بانفسهم التسميها
مقامه قولان للختاة وعلى الاول هو لان الامصار استغناء بظهوره متاه مع قصد الانشاء وليس المراد
الاخبار بأن المتكلم ينادى ولذا دعى من قال انه لا يجوز تقدير الفعل اذ لو قد كانت الجملة خبرية
لان الفعل مقصوده الانشاء ولذا قال الرضى قدسره بلفظ الماضي كدعوت وناديت أولى لانه الاغلب
في الانشاء واكونه لانشاء النداء سقط ما قبل من ان لو كان ذلك الفعل كدعوت مقدرا ثم المعنى بدون

أقبل عليهم بالخطاب على سبيل الالتفات
للسامع وتنشيطه واهتماما بأمر العباد
وتفسيح الشان وجبر الكفة العبادة بالزة
الخطابة ويا حرف وضع لنداء البعيد وقد
ينادى بها القريب تنزلا بمنزلة البعيد اما
لعظمته كتول الداعي بارب والنداء هو أقرب
اليه من جبل الوريد أو أنه فله وسو فعمه
أو الاعتناء بالمدعوه وزيادة الخت عليه وهو
مع النادى جله منسبة لانداء نائب فعل

المنادى لانه ففعله وقيل في الجواب عنه انه قد يعرض للجملة ما يصيرها غير مستقلة كالجلل الشريطة ولا رد
 على كونه جملة منفسدة وكلاما أن الكلام لا يكون من اسم وحرف ولا من حرفان قلنا باعني دعوت
 كلهم مع انما فهم على أنه لا يأتي الا من اسمين أو اسم وفعل لانه قائم مقامه كدم وبلى ولا وهو قوة
 المذكور من غير شبهة فلا يلتفت لما توهم به عنهم بقدر (قوله وأى جعل وصلة الخ) أن الهماعان
 كل موصولة والشريطة والاستفهامية والواقعة في النداء اسم تنكرة موضوعة لبعض من كل كافي
 شرح الهادى ثم تعرفت بالنداء وتوصل به بالنداء ما فيه أل لان لا يدخل عليها في غير ما بال الله الاشدوا
 وقيل انهم موصولة وردة الخاء مجاهو معروف في كتب العربية وذو اللام صفة لها فهي موصولة له كما تفصل
 لنداء اسماء الاجناس بذى بمعنى صاحب وقوله متعذرا رأى يمنع بناء على ما عرف من كلام العرب
 لا تعذرا عتليا وقوله لا تعذرا لجمع بين حرفي التعريف هذا أحسن مما اشتهر من أنه لا يجمع بين تعريفيين
 لانهما قد يجتمعان كما في نحو يا زيدو بهم فعل كذا الاجتماع العلة والنداء والاضافة الموصولة كما حقه
 نعم الامثلة الرئي فليس مثله بمنع عنده حتى يحتاج الى التكرير وانما نحو يا الرجل فممنع بالانفان
 وقوله فانهما كثنين وهما لا يجتمعان الاشدوا كقولهم * والله ايهم ابدادوا * قيل وانما قال كثنين
 لان باليست موضوعة للتعريف كال ولد الا يعرف المنادى في كل موضع ولم يعم أن تعريفيه بماذا وقد
 ذهب ابن مالك ومن تبعه الى أنه بالتصديق والاقوال عليه وذهب ابن الحاجب الى أنه بأل مقدرة فأفصل
 يا رجل يا أيها الرجل والكلام فيه مشهور (قوله وأعطى حكم المنادى الخ) أعطى مجهول نائب فاعله
 ضمير أي المذكور باعتبار اللفظ وحكمه هو البناء على التثنية والاول حرف النداء وأجرى عليه المقصود
 بالنداء باعني رصيع معناه بمعنى جعله تابعا له على الوصفة كما شرح به بعده وانما التزم رفعه ليكون
 على صورة المنادى المنرد المقصود بالنداء لانه مفعول الآخر فلا يجوز نصبه على الاستخلاف لما في
 قانه أنه أجاز نصبه قال الزبيح ولم يقدسه ولا تابعه عليه أخذنا خلفه لما سمع من العرب والتمزام الرفع لانه
 المقصود لانه مهم ووصف المهم به كالشي الواحد خلع الفصل بينهما فان قلت الوصف تابع غير
 مقصود بالنسبة لم يوقعه فاذا ذكر تافيه قلت هذا يجب الوضع الاصل فلا ينافي ما بطرأ عليه لكونه
 مفسر المهم بما يجب له مقصودا في حد ذاته وهما اشكال وهو أن الرجل في قولك يا أيها الرجل تابع
 معرب بالرفع وكل حركة اعراية انما تحدث بعامل ولا عامل يقتضي الرفع هنا لان متبوعه مبنى لفظا
 ومنسوب محلا فلا وجه لرفع هذا انما رد على غير الاخش التثانل بانهم موصولة تحذف صدر
 صلها فليس عنده نعتا بل خبر مبتدأ مقدر وقد استعجبه بعض علماء العربية وقال انه لا جواب له قلت
 قد قال هذا بطريق البعث وخويعب منه مع تجرد فان هذا من الاستسلة الواقعة بين أي زاروا بن
 الشجرى وقد أطال الكلام فيها في الامالي بما ضل به أن اثارا قال انما حركة بناء وقال ابن موهوب
 انما حركة اعراب وتبع ابن النجري والحق انما حركة اتباع ومناسبة لفظة المنادى كحركة غلا في فلا
 حاجة الى أن يقال انه لا يمكن التقصص عنه الآن بقال أن حركة النعم ليست اعرابا بل اتباع لحركة
 البناء المنبهة للاعراب بالعروض ولذا سميت رفعا تجاوزا الآنة مع مخالفتها للظاهر لانظر له في الزوم
 وقوله انما غمض بصيغة المجهول بمعنى زبذبت من اخفته في الامر اذا دخلته ورمت به فيه وهو مجاز
 مشهور على الاستسنة وزيادتها لازمة للعوضه وقوله ما التذنب بالتصريح لفظه الذي يكون التذنب
 في نحو هذا ولومذت جازي لانه تعبير عن الكل بجزءه وسأى بيان تأكيده وفي ادعاء التعويض نظر
 لان هذه لم تستعمل مضافة أصلا والاضافة انما سمعت في غيرها الا أنها لما كانت في واحد جازي
 علم احكامه افتاتمل (قوله وانما كثر النداء الخ) المراد بالطريقة أي المنادى الموصوف بذى اللام
 وأوجه التأكيده سرت شكر والذكر والابضاح بعد الايام واختيار لفظ البعيد وتأكيده معناه يحرف

قوله كما توصل لنداء اسماء الاجناس بذى
 في نسخة كذا وهو غير مستقيم والنداء
 كما توصل للفت باسماء الاجناس بذى الخ
 كما هو واضح من كتب النحو اهـ معجبه

وأى جعل وصلة الى النداء المعرف باللام فان
 ادخل يا عليه متعذرا ليعذر الجمع بين حرفي
 التعريف فانهما كثنين وأعطى حكم
 المنادى وأجرى عليه المقصود بالنداء وضمنا
 موضعها والتم رفعه اشعرا بانها المقصود
 وانما غمض بينهما ما التذنب تأكيده
 وتعرينها عما به حقه أي من المنافاة
 وانما كثر النداء على هذه الطريقة في القرآن
 لا مثله لانه بأوجه من التأكيده

التبعية واجتماع التعريفين في النداء وأل وقوله وكل الخ كل مبتدا خبره - حديق وما بينهما اعتراض
والجمله حاله للتعريف وتتم التعليل وانظرا كد بالماذ فعل تنفصل من التأكيدها بهم موقوف على
التوكيد وكذا قوله أكثرهم أحسن من قول النخشي وهم عن غافلون فلا تغفل (قوله والجوع
وأما في الخ) الجمع ما دل على أكثر من اثنين واسم الجمع مثله إلا أنه اشترط فيه أن يكون
على صفة تغلب في المفردات سواء كان له واحد أم لا ومنه الناس كما بيناه والمجمله بالتشديد يعني
الداخلية عليهم الألف التعريف ولما أفادته التعريف وانصلت بأوله جعلت انظرا كأنها حالية وزينة له
استعارة لشبهها صارت كالخليفة وقد أفادتها العموم بعدم ارادة العهد الخارجي لأنه المتبادر من
التعريف بالموضوع للتعين ثم الاستغراق لأنه حيث لا عهد لآخر حجج لبعض أفراد على بعض فبقناول
الجميع وهذا في الجوع أقرب وأقوى كافي التلويح ثم أنه استدلل على العموم بصحة الاستثناء فانه
استدفاض في العام حتى جعل معياره فلا يكون حقيقة الأقبه كقوله تعالى إن عبادي ليس لك عليهم
سلطان الا من اتبعك وقد اختلفوا في أنه إذا لم تكن للعهد دل الأولى على الجنس والعهد
الذهني المتين أقوى الاستغراق لأنه أكثر وأفيد وكلام المصنف ينظر للاخير وقد قيل على قولهم
إن الاستثناء يدل على العموم صحة الاستثناء موقوفة على العموم أيضا في زمن الدور وأيضاً الاستثناء
يكون من انخاس كسم العدد فتحو له على عشرة الاثلاثة والاعلام كضربت زيدا الاراسه وصمت
رمضان الا عشرة الاخير فلا يتم هذا الذي دعوى الاكثرية غير سميعة وأجيب بأن العلم
بالعموم ثابت بوقوع الاستثناء في كلامهم ووقوعه يدل على وجود العموم لا على العكس به فلا دور
والاستدلال ناظر للاستعمال وأما النقص المذكور فزع بأن ما ذكره تأويل لا يتقدر جمع موقوف
بالاضافة كما خص زيدا أيام الشهر ونحوه والاستدلال بالتاكيد لانه لو لم يكن عاماً كان التاكيد
تأسيلاً والاتفاق على خلافه واستدلال العجاية شائع وله أمثلة ذكرها الاصوليون كقولهم يوم
السيفه الا نتمه من قريب ردا على الانصاف في القصة المشهورة (قوله فالناس يوم الموجودين الخ)
هذا هو السمي بالخطاب الشفاهي عند الاصوليين وهو ما يدل على الخطاب وضعاً كالنداء وبعض الضمان
نحو يا ايها الناس قالوا وليس خطاباً عاماً بل بعد الموجودين في زمن الوحي وأول بعد الحاضرين مهبط
الوحي والاول هو الوجه وانما ثبت حكمه بدليل آخر من نص أو قياس أو اجماع وأما مجرد الانظرا
والصيغة في عالم يكن مخصوصاً كما هي النبي فلا وقالت الحنابلة بل هو عام لمن بعدهم ولنا أننا علم أنه
لا يقال للعدو ومن نحو يا ايها الناس قال العذر حجه الله وانكاره مكابرة وإذا امتنع خطاب العبي
والجنون بنحو جمع وجودهم لتصويرهم فلم يعدوم أجدر وهم قالوا ولم يكن الرسول صلى الله عليه
وسلم مخاطباً به في بعدهم لم يكن من سلامهم ورد بأن التبليغ لا يعين أن يكون مشافهة فيكون
أن يحصل للبعض شفاهاً ولأن بعدهم بأدلة تدل على أن حكمهم حكمهم كما تترى في الاصول
وفي شرح العبد للحق في التفتازاني القول بعموم الشفاهي وان نسب الى الحنابلة ليس بعيد وقد قال
الشارح العلامة انه المشهور حتى قالوا ان الحق ان العموم علم بالضرورة من الدين الحمدي وهو
الاقترب وقول العذر حجه الله انكاره مكابرة حتى لو كان الخطاب للعدو ومن خاصة أمّا إذا كان
للموجودين والمعدومين على طريق التغليب فلا ومثله فصيح شائع وكل ما استدلل به على خلافه
ضعيف انتهى وهذا بعينه ما اختاره المصنف رحمه الله وأشار اليه بقوله لما تراجخ واليه ذهب كثير
من الشافعية في كتبهم الاصلية على أنه عندهم عام بحق انظرو من غير احتياج الى دليل آخر
وقد قيل انه من قبيل الخطاب العام الذي أجرى على غير ظاهره كافي قوله

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته • وإن أنت أكرمت اللئيم زددت
فمن أرجع كلام المصنف الى ما ذهب اليه العبد وأشياءه وقال في شرحه انه يريد انهم يوم

وكل ما نادى له الله سبحانه وتعالى عباد
من حيث انهم أمور عظام من حيث
يتقنوا والها ويقيموا بقولهم عليها وأكثرهم
عن غافلون حقيق بأن ينادى له بالأكبر
الابغ والجوع وأما في الخ المجمله باللام للعموم
حيث لا عهد يدل عليه صحة الاستثناء
منها والتوكيد بما يشيد العموم كقولهم
سبحانه وتعالى فسبحه الملائكة
أجمعون واستدلال العجاية بنى الله تعالى
عنهم بهمومها شاعراً عاماً فالناس يوم
الموجودين وقت النزول

سيجود بعد وقت النزول لا لفظا بل لما توازن من دينه كقولہ حكمي على الواحد حكمي على الجماعة
 كما ذكر في كتب الأصول من أن خطاب المشافهة انما يثبت لمن بعد الموجدين بدليل آخر لم يصب
 ولو كان كما زعم لم يكن الناس عاماء والسابق مناد على خلافه والعجب أنه مع تخصيصه بالوجدان
 جعله عاماً وتعمقه نفسه بعندهم وأطال بغير مثال (وهنا بحث) يجب التنبيه له وهو أن خطابه تعالى
 بكلامه لعباده أنزل قائم بذاته والنظم القرآني بازارائه وخطاب الممدوم أو لا تكلمه مقرر عند
 الاشعار والظاهر أنه سبقة ولا يكن جميع ما في القرآن من الخطاب مجازاً ولا يخفى بعده عن ساحة
 التنزيل ويوجب أيضاً بتدبير قولوا والمأمور بالرسول صلوات الله وسلامه عليهم وتوابعهم من أئمة الدين
 في تبليغ الأئمة إذا وجدوا وعلى هذا القرض والتقدير لا يحتاج إلى الجوزأصلاً كما ذهب إليه
 كما جمعت أنشأ على أنه لو لم يكن من التأويل بل محض القول بأنه يدل على ما ذكر بدلالة النص المؤيدة
 بالاجماع أقرب وقد حاص صاحب البحر حول هذا القول ببيان من يفك عقدة تعقده وقوله لفظاً بغير
 والمباكر للامم وتحصيف الميم وقوله الاماخه الدليل أي القاطع على تخصيص عمومه بخروج بعض منه
 كالصبي والمجنون (قوله وما روى عن عاتمة الخ) قال السيموطي أخرجه أبو عبد الله في فضائل
 القرآن كما أخرجه البرازي مسنده والحاكم في المستدرک البیهقي في دلائل النبوة يقول الطيبي انه لم يجهده
 أيضاً كما أخرجه البرازي مسنده والحاكم في المستدرک البیهقي في دلائل النبوة يقول الطيبي انه لم يجهده
 في شيء من كتب الحديث من تصديره والمراد بالرفع في قوله ان صنع اتصال مسنده ذكره لأن الناقل
 لا يلزمه غير تصحيح نقله فالرفع بعناء القوي أو بجوز فلا يراد عليه ما قيل من أن المرفوع قول النبي
 صلى الله عليه وسلم والمصاحف في أماكن بالزور ونحوه مما لا يشال بأمر أي وعلمته والحنس ليس من
 الصحابة ولو لم فالمراد برفعها عن النبي صلى الله عليه وسلم وقولها ما في حكم المرفوع المرسل ثم انه
 قد علم أن المكي والمدني ثلاث معان منفصلة في البرهان والاتقان وقد قيل ان هذا لا ينشئ على واحد
 منها وهو موقوف بأمور منها أن هذه السورة مدنية وفيها بابها الناس ومن السور ما فيها بابها الناس
 وبابها الذين آمنوا وأدعاء تكرار النزول تعسف فان كان هذا لكثرة المؤمنین بالمدنية فقط فحق وقد
 اضطررنا في التوجيه في قائل المراد انه خطاب جليل المقصود به أهل مكة والمدنية وقال الامام
 الجعفي في كتابه حسن المدد معرفة النزول لها طريقتان السماع والقياس فالاول ما وصل إلى النازل
 بأحد هما والثاني كما قال علقمة عن عبد الله كل سورة فيها بابها الناس فقط أو أولها حرف تفتح سوى
 الزهراوين والرد في وجه أو فيها قصة آدم وإبليس سوى الطولي فهي مكتوبة وكل سورة فيها بابها الذين
 آمنوا ذكر المناقبة فهي مدنية وقال هشام بن عروة عن أبيه كل سورة فيها قصص الأنبياء عليهم الصلاة
 والسلام والامم الخالفة والعذاب فهي مكتوبة وكل سورة فيها فريضة أو حكمة مدنية انتهى ومنه يعلم أن
 ما ذكره قاله السلف وكونه أكثر ما يرد به التخصيص بعد جدوا وهذا نقله البضا في كتاب معاصد
 النفاذ ونقله عن الامام الشافعي من غير اعتراض عليه فذا سمع هذا من التابعين وكبار السلف فهو قول
 لهم لا مشافهة فيه ولا وجه للاعتراض عليه (قوله فلا يوجب تخصيصه بالنكدا الخ) قيل عليه انه
 لم يستدل أحد بهذا الا على اختصاص هذه الآية بالكفار حتى يحتاج المصنف رحمه الله تعالى الى
 دفعه وغاية ما استدلل به أنه مكي نزول بمكة مع عمومها للمؤمنين والكفار لأن سبب النزول ليس بتخصيص
 وليس بشئ لانه اذا سلم أن المراد مشركو مكة احتج بالعهدة واختصاص لاسيما والشافعي في الصدر
 الاول انما حدث بعد الهجرة وقد ذهب الى التخصيص على هذا الزمخشري حيث قال أولى كنفار
 بمكة خاصة على ما روى عن علقمة الخ وارتضاه في شرح التأويلات وليعضه من هنا كلام مشرك تركه
 خبر من ذكره (قوله ولا أمرهم بالعبادة الخ) عطف على قوله تخصيصه أي لا يوجب أمر الكفار
 حال كفرهم بأداء العبادة فانه باطل ولا يجب عليهم القضاء بعد الاسلام بل هم مأمورون بعبادته وقت

انظروا من سجدوا انوار من دينه عليه
 الصلاة والسلام أن مقتضى خطابه
 وأحكامه شامل للتبليغ ثابت الى يوم
 القيامة الا ما خصه الدليل وما روى عن
 عاتمة والحسن أن كل شيء نزل فيها بها
 الناس فكيف وبابها الذين آمنوا فقد في ان
 مع رفته فلا يوجب تخصيصه بالكفار
 ولا أمرهم بالعبادة

عليه من الايمان وبارئها بدمه والمنى هنا أمرهم بذلك ابتداء والمثبت في قوله فالماطلوب الخ غير
 فلاتنا في بينهما كما نوههم وحاصله أن طلب الفعل من المكاتب لا يقتضي محضته منه لا يقتضي شرط
 كالحديث الماطلوب منه الصلاة وهذا الاشارة الى ما فصل في الاصول في تكليف الكفار بالشروع وعدمه
 وفي الخبر ليس محل النزاع كما في المناهج المصنف مبني على أن حصول الشرط الشرعي ليس شرطاً
 للتكليف المستتر عدم جواز التكليف بالصلاة حال الحدث بل ابتداء في جواز التكليف بالشرط
 في محضه الايمان حال عدمه فتشايخهم قد عد على أنه شرط لاحتجته بخصوصية فيه لعدم كونه شرطاً
 بل لانه أعظم العبادات ورأس الطاعات فلا يجوز له شرطاً تالفاً في التكليف لما هو دونه ومن سواهم
 يستفون على تكليفهم وانما اختلفوا في أنه في سني الاداء والاعتقاد أو في الاعتقاد فقط فالرايون
 والشافعية ذهبوا الى الأول فهم عندهم معاقبون على تركه والبخاريون الى الثاني ولي نص
 أبو حنيفة وأصحابه على ثبوتها السكن في كلام محمد رحمه الله ما يدل عليها وهو ظاهر قوله تعالى
 وويل للمشركون الذين لا يؤمنون الزكاة ونحوه وأما خطابهم بالعقوبات والمعاملات فتفق عليه
 فان قلت قوله فالماطلوب الخ يدل على أن الماطلوب من الكفار بالشروع في العبادة بعد الايمان بشرط
 فقط لا الزيادة والمواظبة ومن المؤمنين الزيادة والنيابة لا يعرفون الكفار مكلفين بالشروع على مذهبه
 يستلزم طلبة السكك منهم والمؤمن الذي لم يصد عنه الايمان يطالب منه الشروع في العبادة مع
 ما ذكر قبل المراد الشروع وما يقتضيه وقوله من المؤمنين الخ مبيح على الأكثر الاغلب على أن المقصود
 ظاهر (قوله الماطلوب الخ) اشارة الى ما في السكك من السؤال والجواب
 من أنه لا يصح توجيه الخطاب الى الفرق الثلاث ولا الى الكفار فقط كما روي عن علقمة لأن المتبادر من
 العبادة أعمال الجوارح الظاهرة ولا يفرق بين المؤمنين والعبادون لما فيه من تحصيل الحاصل ولا
 السكك فاما امتناع العبادة منهم بسبب فقد شرطها وهو الايمان فلازم التكليف بالتحال لا يقال
 ان الامر يتعلق بالمستقبل وليس المؤمن متلباً بالعبادة المستقبلة حتى يكون تحصيل الحاصل ولا يتبعه
 السؤال لأن المتبادر من إطلاق اعمدوا احداث أصل العبادة وهو حاصل فيجته الجواب بأن
 الماطلوب من المؤمنين ليس ابتداء أصل العبادة في المستقبل بل ازديادها وباتم اولى ذلك حاصل فلا
 اشكال وأن الماطلوب من السكك فاما أصل العبادة على أنهم امرؤا أن يأتوا بها بعد تحصيل شرائها
 فان الامر بالنسبة امرعلايم الابن كأمهم قبل لهم حصولوا شرطها ثم افعولها ولا استعجال في هذا بل
 في الامر بابتدائها مع انتهاء شرائها كما مر وما يقال من أن الايمان أصل العبادات كلها فلو وجب
 بوجوده انقلب الأصل تبعاً مردوداً بان الأصل لا يتوجب الصحة لاشتيا في التبعية في الوجوب على أن هذا
 واجب أيضاً استقلالاً لا بد لآل أخر والجمع بينهما كما كفي في الجملة والكلام فيه مفصل في محله فلا فائدة
 في الاعادة (قوله الماطلوب من الكفار الخ) اشارة الى أن اعمدوا أمر موضوع للامر بالعبادة
 مطلقاً فهو عام شامل لايجاد أصلها وازيادة والنيابة ثم لرجل لا فرد وليس موضوع لامر بالعبادة
 حتى يلزم من تشابهه لغير الجمع بين الحقيقة والجاز لا موضوعاً لكل منها استقلالاً حتى يلزم استعمال
 المشترك في معانيه وتكلف دفعه بما لا وجه له وقول المصنف رحمه الله المشترك لم يرد به الاشتراك القابل
 للتشكيك والتواطي بل معناه اللغوي وهو صدقه عليه بامنفردة وغير منفردة فاعيد ويدل على طلب
 في الحال لعبادة مستقبله وذلك العبادة من الكفار ابتداء عبادتهم وبعض المؤمنين زيادة ومن آخرين
 مواظبة وليس الابتداء وازيادة والمواظبة داخل في مفعولهم وموضعاً فلا محذور فيه والى هذا أشار
 المصنف رحمه الله فالامر بالعبادة أمر بتدريج مشتركين ما ذكره لآل الفقهاء ان الشيء المنجز يعطى
 لبقائه حكم ابتداءه حتى لو حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبس ثم استمرحت وترك المصنف قوله
 في الكشف على أن مشركاً كانوا يعرفون الله ويعترفون به ولئن سألتهم من خلق السموات

فان الأمر به هو المشترك بين بدء العبادة
 والزيادة فيها والمواظبة عليها فالماطلوب
 من السكك فاما الشروع فيها

والاوضح ليقول الله لانه وان لم يجعله جوابا مستقلا بل علاوة غير صالح بوجه من الوجوه لان هذه المعرفة المقارنة لادراك لا تقتضي صحة العبادة ورب معرفة الجاهل خير منها (قوله بعد الايمان يجب ان يتقدمه الخ) هذا معنى على ان المراد بالعبادة عمل الجوارح فلا يدخل فيها الاعتقاد والمعرفة كما مر وقد قيل عليه ان الظاهر ادخال اعمال القلب في العبادة لانها اقصى الخضوع وهو لا يتحقق بدون معرفة العبود وقوله والاقرار بالصانع أى ان العبادة لا يعتبر بها الا بعد الاقرار وقد قيل عليه ان الاقرار ان لم يدخل في الايمان كاذب اليه بعض المحققين فلم لا يعتبر بالعبادة بدون الله الا ان المصنف رحمه الله يرجع فيها سبق ان الاقرار لا بد منه في حصول الايمان وفي تفسير السمع قندى رحمه الله أنه روى عن ابن عباس رضى الله عنه ما تفهيرا عبدوا بوحده واخرج على وجهين أحدهما ان عبادة الله لا تكون الا بالتوحيد فهو سبب اهلها فأطلقت عليه مجازا والثاني ان اعبدا وربكم معنى اجعلوا عبادكم لواحدا لا تعدوا غيره لان مشركي العرب كانوا يوحدون الله في الخلق وانما أشركوا الاصنام معه في العبادة فلذا أمر بالعبادة للواحد الاحد لا غير ثم قدس سره اعترض على قوله بما يجب الخ بأن يرد معرفة الله والاقرار به ليس كافيا في صحة العبادة بل لا بد معه من التصديق بالنبوة والاعتراف بما هو هو مستقيم عنهم واجب بأنه يريد ان هذا القدر من الشرح ان حصل فليضم اليه ما بقي ثم اعبدا وفيه نظر لا يخفى (قوله وانما قال ربكم الخ) الترية مصدر وفي نسخة الربوة بفتح الراء كالخوصبة وهي مصدر أيضا وفي نسخة الربوة وما ذكر لان ترتيب الحكم على الوصف بشعره لانه وفي قاعدة مشهورة وفي شرح الطيبي طيب الله ثراه فرق بين قوله اعبدا والله وقوله اعبدا وربكم لان في الثاني ايجاب العبادة بواسطة رؤية التزم التي بها تريتهم وقواهم وفي اعبدا الله عبادة بمرأاة ذاته عز وجل من غير واسطة وعلى ذلك قوله يا ايها الناس اعبدا وربكم فثبت ذكر الناس ذكر الرب وبحث ذكر الايمان ذكر الله وهي فائدة لطيفة ينبغي التأمل فيها (قوله صفة جرت على الرب التعظيم الخ) الجري حقيقة في الاتساع أى هي صفة أجريت على الربا مدح اذ لا اشتباه في الرب المضاف الى التل فان خص الخطاب بمشركي مكة احتمل التقيد والتخصيص لاطلاقهم الرب على آلهتهم والتوضيح لانه الرب الحقيقي عندهم وهم وسائل وشعاع فهو في خطاب الشارع لا يخفى غيره تعالى والتعليل بيان علم الربوة بأنه الخالق وكون التلعب بشد التعليل من فحوى الكلام ومن تعليل الحكم بالمتنق فانه يقتضي علمه بأخذ الاشتقاق وانما لم يذكره النص لانه ليس وضعيا ولا يبين علمه الشيء لوضعه وانما قال بمحتمل التقيد دون التخصيص لانهم اصطالحوا على ان التخصيص يقتل الاشتراك في التكرار وموصوفه هنا معرفة فالتقدير رفع الاشتراك الناشئ من اطلاق الرب في اشتقاق العبادة بخلاف الخالقية فانها بخصوصية به عندهم وانما سألتهم من خلق السموات والارض ليقول الله وما ذكرناه من تفسير التعليل بأنه يبين علمه كونه واما مالكا لهم لان المالك الحقيقي هو الموجد ولذا قيل انهم اذا اعتقدوا ان الالهة شنعاء يكون اطلاق الرب بمعنى المالك عليهم مجازا وسدأ في الكلام فيه وذهب اليه بعض ارباب الحواشي وقيل المراد به بيان علمه الامر بعبادته تعالى وبيان سبب الوجود لانه المزمع لعمدة الالهياد وما يفتي عليه ما لو قال الرازي انه يبين لان العبادة لا تستحق الا بذلك وهو الوجه فتدبر (قوله والخلق ايجاد الشيء الخ) التدبر تعين المقدار والاستمرار فتعال من المساواة وهي كما قال الراغب المساواة المعتدلة بالذرع والوزن والكيل يقال هذا مساو لهذا أى هما سواء وقوله خالق فسألوا أى جعل خلقك على مقتضى الحكمة فقله على تقدير واستواء أى مشتق على ذلك وقيل بمحتمل أن يريد بالاستواء كون ما برز في الوجود على طبق ما قدر في العلم وما دل عليه قوله تعالى خلق فسوى هو أنه جعل له ما به يتأق كماله ويتم معاشه وهذا أفيد لان الاول يستفاد من قوله على تقدير غير أن قوله خالق النعل الخ يؤيد الاول وأصل معناه التدبير فتميل الى العبادة على مقدار معين وجاء على أصله في قول

بعد الايمان يجب ان يتقدمه من المعرفة والاقرار بالذات فان من لوازم وجوب الشيء وجوب ما لا يلب الا به وكان الحد لا يمنع وجوب الصلاة فالكثرة لا يمنع وجوب العبادة بل يجب رفعه والاشتغال بما عليه وانما ومن المؤمنين زنادهم وثباتهم علم وانما قال ربكم تنبيه على ان الموجب للعبادة هي الترية (الذي خلقكم) صفة جرت على الرب لتفصيل والتعليل ومحتمل التقيد والتوضيح ان خص الخطاب بالمشركين واراد بالرب ان خص الخطاب بالمتشركين والالهة التي يسمونها أعظم من الرب الحقيقي والالهة التي يسمونها أربابا والخلق ايجاد الشيء على تقدير واستواء وأصله التدبير يقال خلق النعل اذ قدرها وسواها بالمتياس

زهر

ولانت تفرى ما خلقت وبه ض التوم يخلق ثم لا يفرى
ومن كلام الحجاج ما خلقت الافريت وما وعدت الا فريت وقيل انه بهذا المعنى لا يستعمل في اقله تعالى
وعدل عن قول الزمخشري الخلق ايجاد الشيء على تقدير واستواء يقال خلق الله العمل اذا قدرها وسواها
بما يقاس لنفسه من الاختصار الخلق ~~معنا~~ اشار اليه (قوله) متناول لكل ما تقدم الانسان الخ
المتناول معناه الخلق لاخذ يقال ناله كذا اذا اعطاه فتناوله أى اخذته ثم تجوز به عن الشئ
وشاع حتى صار حقيقة فيه في كلام الناس واصطلاح المصنفين ولم يرد في كلام العرب بهذا المعنى
وقبل من الظروف والاكثر في الطرفية الزمانية ~~وهو~~ كون الكناية وهي في غير هذا مجاز قال الراغب
قبل يستعمل على أوجه الاول في المكان بحسب الاضافة فيقول الخارج من اصبهان الى مكة بفداد
قبل الكوفة ويقول الخارج من مكة الى اصبهان ~~الصفحة~~ كوفة قبل بغداد الثاني في الزمان نحو زمان
عبد الملك قبل المنصور الثالث في المنزل نحو عبد الملك قبل الحجاج الرابع في القريب الصانع نحو قوله
الهيما قبل انطى فهمي في اللغة مشابهة لبعده زمانا ومكانا ويجوز بها عن التقديم بالشرف
والرغبة في كلام العرب وهو الذي اشار اليه المصنف رحمه الله بقوله بالذات لجمع بين المعنى الحقيقي
والمجازي الوارد في استعمال العرب وادخل التتقدم المكاني في ذلك للايجاز كما هو دأبه والحكماء
قالوا التتقدم والتأخر يقال على حصة أشياء التقديم بالزمان وهو ظاهر والتتقدم بالطبع ~~كتقدم~~
الواحد على الاثنين والتتقدم بالشرف كتقدم أبي بكر على عمر والتتقدم بالربة وهو ما أقرب من
سيد محدود كصوف المسجد بالنسبة الى المحراب والتتقدم بالعلية كتقدم حركة الدكن على حركة
العلم وأثبت المسكون قسمين آخر فلتقدم سموه التتقدم بالذات كتقدم بعض أجزاء الزمان على بعض
وقيل انه غير خارج عن الان بعضه داخل في التقديم بالعاليق وبعضه في التقديم بالربة والتعقيق أنه داخل
في التقديم بالزمان ومن هنا ظهر لأن ~~كلام~~ المصنف جار على وفق اللغة واستعمال العرب
لاعلى مصطلح الحكماء في أرجعه اليه وقال التتقدم الذاتي عبارة عن تقدم المحتاج اليه على المحتاج
فيشمل التقديم بالعالية والطبع والتتقدم الزماني هو الذي لا يجمع التقديم فيه المتأخر ثم قال بعد الفرق
بينهما ان المراد هنا التقديم بالطبع والذين موضوع للعقل الا أن المصنف رحمه لم يصب والذي عزم
فيه ما وقع في بعض الحواشي حتى قيل ان فيه راحة من كلام الفلاسفة فان مراد بالتقدم الذاتي
ما تقدم على ان الخطاب ان شئ المؤمنين وغيرهم فالمراد بين قبلهم من تقدمهم في الوجود ومن هو
موجود وهو أعلى منزلة منهم كالنبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين فسط ما قبل عليه من أنه جعل
القبلة شاملة للتقدم الذاتي والزماني وهو جيد لوسا عهده اللغة وكذا ما قبل من أنه مخالف لما عليه
أهل السنة لانهم لا يثبتون التقديم بالذات لغير الله تعالى الى آخر ما ألوا به بغير طائل (قوله)
منصوب به مطوف الخ دفع لتوهم عطفه على الضمير المجرى ومن غير إعادة الجار في فصيح الكلام
ولما فيه من التفضل المتضاف اليه (قوله والجمله) أخرجت مخرج المقتز الخ) أكاجله خلتكم
الواقعة صلة الذي أخرجت مخرج ما هو ثابت مقرر معلوم لان الصلات لا بد من كونها معلومة
الاتساب الى الموصول عند الخطاب ولذا تعرف الموصول بما فيها من العهد واشترط فيها النظرية وقيل
مراده أن الصفة يجب أن تكون معلومة للخطاب مقرر وعنده ولذا قالوا ان الاخبار بعد العلم بها
أوصاف والاصناف قبل العلم بها أخبار وهو بناء على أن الخطاب المشر ~~كون~~ المتكثرون ولذا
وجه المصنف رحمه الله بما سنوخصه لك وانما يخرجه تفسيره بما ذكرناه أولا لانه المتبادر من كونه
جمله اذا الموصول مفرد فلو كان هو المراد احتاج الى التأويل بأنه اكونه مع جملة الدالة كالنبي
الواحد مع جملة على أن وجوب العلم ببعض الجملة واتساعها انما هو منزوي في الصلة دون الصفة
عند صاحب الكشف حيث ذكر في قوله تعالى واتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أن النار

(والذين من قبلكم) متناول لكل ما تقدم
الانسان بالذات أو الزمان منصوب به مطوف
على الضمير المنصوب في خلفكم والجمله
أخرجت مخرج المتز عندهم اما لا يعرفهم
به كما قال وأن ما أنتم من خلقهم
الله وأن ما أنتم من خلق السموات والأرض
ليقول الله

جاءت معرفة هذا في سورة التحريم نكرة موصوفة لانها زلت أولاً بجملة نكرة فوامننا انما موصوفة بهذه
 الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشاربها الى ما عرفت اولاً ولذا قال بعض الفضلاء لاظهار ان الوصف
 بشئ لا يجب كونه معلوماً بل يجب انما كونه معلوماً ويجب ان يأتى بوجه لا اثر له في القول اضرب رجلاً
 يضربك وهو لا يدري من سيضربه لكنه يعلم بعد الوقوع وكون الخالق هو الله مما يقتضيه لانهم لا يشتركون
 فيه وانما يشتركون في العبادة كما مر فيه صريح في التلخيص المذكور في الحاجة الى الدعاء والغلب على
 تقدير العموم في الخطاب لعدم الخفاء عند المسلمين وانما الكلام في عدم ادعائهم واخرجه مخرج القدر
 في التعدي عنه بعبارته لا شاق كونه مقترافاً في الخارج حتى يأتى فعله بالاعتقاد والاستدلال بالآثار
 التي تدركها المصنف رحمه الله على الاعتراف بظاهر النظر فيه والقول بان الوجه هو الشاق
 لا وجهه (قوله اولئك هم من العلم به بأذى نظر) أي بأقرب نظراً وأقله وهو له وهذا ان كان من
 الكثرة من لا يعلم ان الله خالقهم وخالق من قبله لا يعلم على ما نشره المصنف رحمه الله القليلة فتدل قدرته
 على العلم بمنزلة نفسه وأخرجت الجمله مخرج العلم على خلاف مقتضى الظاهر فانه قد ينزل غير العالم
 منزلة العالم لاوضح البراهين كما ينزل العالم منزلة الجاهل لعدم علمه (قوله وقرئ من قبلكم) القراءة
 المشهورة عن المكسورة الميم الحارة وقد استشكلت أيضاً بان الجار والمجرور لا يصح ان يكون صلة
 الا اذا جاز ان يجزى عن المبتدأ ومن قبلكم ناقص ليس في الاخبار بعين الاعيان فائدة فلا يصح
 ان يقع خبرها الا بتأويل فكذلك حكمه في الصلة وتأويله ان ظرف الزمان اذا وصف لفظاً وقتدرا
 مع القرينة الواضحة صاع الاخبار به والوصل فتقول نحن في يوم طيب وما هنا بتقدير في زمان قبل
 زمانكم وقال أبو البقاء التقدير هنا والذين خلقهم من قبل خلقكم فخذ الفعل الذي هو صلة
 وأقيم متعلقه مقامه وأما قرأتم بفتح الميم كما هو صلة وهي قراءة زيد بن علي الشاذة فشكلت لوالى
 موصولين والصلة واحدة ولا يصح ان يكون تأكيده الا ان المعنوي بالفاظ مخصوصة والمقتضى بعبادة
 اللفظ بعينه وهذا خارج عنهم ما خرجت كما قاله المصنف رحمه الله على الختام الموصول الثاني أي زيادته
 وأصل معنى الختام ادخال شئ في آخره فبما مر كما تقدم الشاعر في قوله • ياقيم تيم عدى لا بالالك
 تيم الثاني بين الاول وما أضيف اليه والختم لام الاضافة أيضاً بين المتضامين في لا بالالكم الا ان المصنف
 رحمه الله ترك الثاني مع ذكره في البيت وتصریح الزمخشري به لا عندنا من الحاجب ليس مضاعفاً واللام
 زائدة وانما عمل بمعاملة المضاف وارضاء المصنف رحمه الله اسلامته من التكلف وقيل على هذا
 التوجيه انه غير سديد لان الحرف لا يترك بدون اعادته ما اتصل به فالوصول اولى بذلك وخرج على
 ان من موصولة أو موصوفة وهي خبر مبتدأ مقدر فاعده صلة أو صفة وهو مع المقدر صلة الموصول
 الاول والتقدير الذين هم من قبلكم والمراد بالتأكيده على تقديره الزيادة لان الزيادة تفيد تقوية الكلام
 في كلامهم فلا يريد عليه ما قبل من أنه خارج عن قسمي التأكيده وقد أجاز بعض النقاد زيادة الاسماء
 وأجاز الكسائي أيضاً زيادته الموصولة وجعل منه قوله • وكفى يا فضل على من غبرناه فلا حاجة
 الى ان يقال انه تأكيده فلهي فانه يكون بعينه وعرفه فبرده عليه ان الموصول بدون صلته لا يفيد
 شيئاً فكيف يؤكد (قوله ياقيم تيم عدى لا بالالكم) هو مصرع اعيت من شعر جرير رجباه عمر بن جابر
 حذراً حتى يصاد والشعر اؤله

اولئك هم من العلم به بأذى نظر وقرئ
 من قبلكم على الختام الموصول الثاني بين
 الاول وصلته تأكيداً كما تقدم جرير في قوله
 ياقيم تيم عدى لا بالالكم
 تيم الثاني بين الاول وما أضيف اليه

هاج الهوى ونهه الحاجة الذكر • واستقيم اليوم من سلامة الظاهر

وانتم • ياقيم تيم عدى لا بالالكم • لا بلية فيكم في سورة عمر

أحدين صرت سمأ ما بيني ولها • وناطرت في عن أحسابها مضمر

خزل الطير بقى ان يبقى المنابر • وابرز برزة حيث اضطرك القدر

ورزة أم عمر بن جلفا جابه عمر بقوله

لقد كذبت وبشر القول كذب • ما خاطرتك من أحسابها مضر
بل أنت برزة خوار على أمة • لن يسبق الجلبات اللوم والطور

وله قصة مذكورة في شرح شعر جرير وتيم بفتح التاء الفوقية وسكون التحتية أصل معناه العبد ومنه
تيم الله ثم سجي به عذة قبائل ومنها تيم عدى التي منها عار المذكور مخاطب جرير قبله لما بلغه عنه أنه
أراد هجاءه وقال لهم لا تتركوا عرآن يهجوني فيصيبكم شرى بأن أهيجوكم بسببه ويجوز في تيم الأول
الضم والفتح والثاني مفتوح فقط وما ذكرهنا بناء على أن تيم الأول مضاف إلهدى والثاني مقسم
بينهم لما أكيد وفيه وجوه أخرى ففصله في باب المتأدى وشبهه بالانحزام بين الندة والموصول بين المضاف
والمضاف إليه ووجه الشبه ظاهر (قوله حال من الضمير في اعبدوا الخ) رجع هذا الوجه المصنف
تعال الكثر من المفسرين ونخالف الزمخشري في ترجحه الوجه الآخر في بيانه وتقريره واعلم أن أصل
هو وسوسة الترجي وهو الطمع في حصول أمر محبوب يمكن الوقوع والاشفاق وهو نوع من مخوف ذكر
والشهور وتقابل الترجي والاشفاق فتكون مشتركة بينهما ما سكن المحقق الرضوي ذكر أن في أصل
معنى ترجيت والبرج ارتقاب شيء لا يوثق بحصوله ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع
ارتقاب أمر محبوب والاشفاق ارتكاب أمر مكروه والترجي أعم من العطب وقيل بالعكس
والذي ارتضاه النجاشي في شرح التلخيص أن الترجي ليس بطلب وما ذكره عننا الحنفي وقد يخرج إلى
معان أخر واختلف في أصل الواقعة في كلامه تعالى فقيل ليست على حقيقة بل هي للتعليل وسأفني
مافيه وقبل التحقيق منتهون ما بعدهما ولا يطرء لورود نحو ما له تذكر أو يخشى والذي ارتضاه مسيوه
وبعض النجاشي أعم على حقيقة والرجاء والاشفاق يتعلقان بالخطابين لأن الأصل أن لا يخرج عن الحقيقة
بغير داع وهذا هو الذي اختاره المصنف رحمه الله لأن الرجاء لما كان غير لائق به تعالى صرفه إلى
الخطابين بناء على أن معاني الألفاظ تكون بالنظر إلى المتكلم وبالنظر إلى المخاطب وإلى غيرهما
والظاهر أن الثاني شارب لكنه أقرب إلى الحقيقة لبقائه في الجملة فإن قلنا أنه حقيقة فلا كلام في ترجحه
وجعله حالاً من فاعل اعبدوا بناء على ما راجع لأنه إنشاء ومنه لا يقع حالاً بغير تأويل كما صرح به النجاشي
والحال قيد لما هو الأمر فإن قلنا أنه أعم من الوجوب فلا إشكال وإن قلنا الأصل فيه الوجوب
فقد ينقض وجوب الرجاء اقتضاه العبادة المأمور بها وليس بواجب فقد يمنع ويقال أنه يقتضي وجوب
المقيد دون قيده وفيه كلام في الأصول ولهذا جعل ما اختاره المصنف مرجوحاً وقيل إن فيه أيضاً
عدولاً عن تعليله بالآية إلى الآية وتوسطه بين العاصي والمطيع فإن الذي جعل لكم الأرض فرأى
موصول بركم صفة له بحسب المعنى وإن جعل منصوباً أو مفعولاً على المدح والتعظيم وأيضاً لا طائل
في تفيد العبادة بربها التقوى لأن رجا الشيء ينافي حصوله حين الرجاء بل المناسب تشبهها بنفس
التقوى أي اعبدوه متقين أو عطفها عليها أي اعبدوه وانقوا ولا مساع للعلم على رجا ثواب التقوى
لاخراجه الكلام عن سننه كما لا يخفى وأجيب عنه بأنه يرجع تعلقه بالآية أنه حينئذ حقيقة وأنه لم
يقيد العبادة بربها التقوى حتى يرد ما ذكر بل قد ياستقر التقوى كما يفيد المضارع ورجاء استمرار
التقوى فيحصل التقوى على أبلغ وجه وفائدة أنه لا حتمية في الاعتراض وأما الفصل المذكور
فبوتة القطع وإن كان بينهما اتصال معنوي ويدفعه بالكلية أنه لم يمتد أخبره جملة فلتجعلوا الخ
ولا يخفى ما فيه من التكلف والرد بما تدارك من قوله صفة بحسب المعنى مع عدم تعيين القطع وبناء
الوجه الراجع على مرجوح عنده كله لا يدفع الترجيح بل يؤيده وقيل في الجواب عنه أيضاً أن
قوله راجع إلى الجواب عما ورد من أنه لا طائل تحت لأنه إذا حملت التقوى على معانها الثلاث وهو
التبري عما سوى الله المتقنى للفوز باللهدى عاجلاً ولا بالقرب فيه آجلاً ففيه طائل وأي طائل وهو
أقرب مما قبله فتدبر (قوله أن تخرطوا الخ) الانخراط بمعنى التنظيم كما يشهد له اقترانه بالسلك وهو

(أولكم تتقون) حال من الضمير في اعبدوا
كما أنه قال اعبدوا ربكم راجع إلى أن تخرطوا
في سلك المتقين الثاني من بالهدى والغلاص

الخط الذي تنظم فيه الدرر وما ضاهاها وقع في كلام كثير من العلماء والادباء كالحشمري
والحريري والسكاكي وغيرهم الا ان لم أره في كلام العرب بهذا المعنى ونظرت في كتب اللغة التي
بأيدى الناس فلم أرى شيئا منها تفسيره بما ذكر والذي أراه في وجهه أنه من الخريطة وهي الكيس فانه
يقال أعطرت الخريطة كعما في المحيط الصابي من كتب اللغة فيكون على ضرب من التسامع فيه
يجعل جمع الكيس كجمع العقد وهو قريب جدا والاستعجاب المراد به الاستحقاق بفضل الله تعالى ومن
التبري معنى الترافع فداء بالي وهو ظاهر وقوله المستوجبين بصيغة الجمع صفة للمؤمنين وأبدل منه جمع
المؤمنين وبصيغة التثنية صفة للهدى والفلاح بمعنى المؤمنين المذكور والهدى في الدنيا والفلاح
في الآخرة (قوله تبه به) أي عاذك وبالحال لانهما ذكر وتوثق وأشار بقوله تبه إلى أنه ليس من
منطوق اللفظ بل من إيمانه فانه غير مخصوص به ولا مساويعه المطالب أو خصه لكن التعبير بالترجي
في حق الجميع يوحي إلى أن هاترته عظيمة لأن طالب الحق لا يزال يترقى من حال إلى آخر ويسمى ذلك سيرا
والاولى معناه في اللغة مطلق الدخول ثم خص عند الصوفية بالدخول في طريق موصل للحق والسالك
عندهم هو السائر إلى الله المتوسط بين الريد المتشبه بما في السير ونفس التقوى بما ذكر وهو من
مراتبها السابقة وقوله وأن العابد الخ هذا لما نظر إلى ظاهر الترجي لانه يستعمل في الاحتمال الوقوع
وعنده فكل مترج خائف مما يؤدى إلى خطئه تعالى ويحتمل أنه إشارة إلى حمل التقوى على معناه الاول
الذي به بقي العذاب فلا يقعه عليه شيء ولا يرد ما قبل من أن الفهم من لعل الرجا دون الخوف اذ
المراد خوف عدم حصول المرجو من التقوى المنقضى إلى العذاب فيطبق حينئذ على ما استشهد به من
قوله تعالى يرجون رحمتهم ويخافون عذابه ويؤيده كون لعل يدل على الاشتراك أيضا وفي احتماله
ما يوحي لما ذكرنا تدر (قوله أو من مفعول خلقه الخ) معطوف على قوله من الغيري فاعبدوا
إشارة إلى ما في الكشف بعد ما ذكر حقيقة من التبرج والاشفاق وأنها تكون في سلامة تعالى
لا طماع من أن أهنا ليست في شيء لأن الرجا لا يجوز عليه تعالى وحله على أنه يخلفهم راجين للتقوى
ليس بسبب فعل هذا مجاز لانه خلق عباده ليعبدوه بالتكليف وركب فيهم العقول والشهوات
وأزاح العلة عن أقدارهم وتمكنهم وهداهم القهدين ووضع في أيديهم زمام الاختيار وأراد منهم الخير
والتقوى فهم في صورة المرجو منهم أنية والتبرج أمرهم وهم مختارون بين الطاعة والعصيان كما
ترجى حال المرتجي أن يفعل وأن لا يفعل في الكلام استعارة لتشبيههم بالمرجو منهم ونسبته تعالى
بالراجي فان هناك حالة شبيهة بالرجاء وهي ارادته تعالى منهم التقوى فانما أن تعتبر استعارة كلمة التبرج
للارادة استعارة تبعية حرفية أو للاحاطة به من كفة من راج ومرجومه وراجا فتكون تقبيلية صرح
من ألقاها بالله مدمتها ونوى مأسواه فلا يجوز في لعل كما مر فصله الا أنه قبل أن كلامه يميل إلى الاول
الا أنه رأى الادب فلم يصرح بنسبة التشبيه إليه تعالى ولا إلى ارادته وان صرح به في محله آخر لانه
لا تظهر المشابهة بين الارادة والرجاء الا باعتبار حال متعاقب ما عني المكلف والمترجي منه فذكر التشبيه
بين هاليم المظهر تلك المشابهة في أن متعلق كل من الارادة والتبرج متردد بين الفعل وعدمه مع رجحان
مال جانب الفعل فانه تعالى وضع بأيديهم زمام الاختيار وأراد منهم الطاعة كما هو مذهب المعتزلة ونسب
إسم أدلة عقلية ونقلية داعية السوء وعدو الطيف بما لا يحصى فلم يبق للمكلف عذر وصار حاله
في رجحان اختياره للطاعة مع تمكنه من المعصية كحال المترجي منه في اختياره لما ترجى منه مع تمكنه
من خلافه وصارت ارادته تعالى لاتقاه بمنزلة التبرج ولما كان ما ذكره المصنف أقرب إلى الحقيقة وهو
مجاز مع ما فيه من الابتداء على الاعتزال رجح الاول واختاره ولم يلتفت لما أوردوه عليه وأسقط منه قوله
وضع في أيديهم زمام الاختيار وأراد منهم الخير لانه نزعة اعتزالية فاذا سلم الكلام منها لم يبق به بأس
وقد قال ابن عطية لما اختار علقه بخلافكم لقرنه انه لما وكل كل مولود على الفطرة كان بحيث ان

المستوجبين لجوار الله سبحانه وتعالى
تبه به على أن التقوى منه في درجات
الساكنين وهو التبرج من كل شيء سوى
العبادة وتعالى إلى الله وأن العابد ينبغي
أن لا يفتخر بعبادته ويكون ذا خوف ورجاء
كما قال سبحانه وتعالى يدعون ربهم خوفا
وطمعا يرجون رحمتهم ويخافون عذابه
أرسن فمفعول خافكم والعطوف عليه

تأمله متأمل توقع منه رياء أن يكون متقبلاً وليس هذا ما في الكشف بعينه كما توهم بل هو وجه آخر أبين فيه اهل على حقيقته من التبرجى الا أن التبرجى ليس من المتكلم ولا من المخاطب بل من غيره كما قيل قوله تعالى فاعلمك نارك بعض ما يوجب اليك ومن نزل عليه كلام المصنف وقال المعنى انه خلقكم ومن قبلكم والحال أن من شأنكم وشأنهم أن يرجو منكم ومنهم التقوى كل من يتأني منه الرجاء والتوقع وهذا لا يستلزم تشبيهه تعالى بالمترجى ولا تعيين الرابحى خط وخط الذى عليه أرباب الحواشى أن هذا بعينه ما في الكشف والمعطوف عليه قوله والذين من قبلكم (قوله في صورة من يرجى منه الخ) هذا صريح في الاستعارة فلا وجه لمن جعله حقيقة والدواعى جمع داعية أوداع لانه لا يعقل والانسان اذا اعتقد أن له في الفعل أو التركيب مصلحة راجحة حصل في قلبه ميل جازم اليه فهذا الاعتقاد هو استئناس علم وظن هو المحسوس بالداعية مجاز من قولهم دعاه أى طلبه فكان علمه بالمصلحة طلب منه الفعل وقد يسمى الداعى بالفرض ويجوز الندوة والداعية يسمى علمه تأتمة كما ذكره الاصوليون وفسرت هنا بالزواج والرجبات رضى على هذا الوجه الترجى مستعار للأرادة كما صرح به السيد وغيره وهو مع ظهوره وقيل عليه أن في شرح المقاصد أن الارادة عند محقق المعتزلة العلم بما في الفعل من المصلحة ولا شك انه لا شك في أنه لا مشابيه بين العلم والتبرجى أصلاً فلا يظهر اعتباره في الآية ويمكن أن يقال انه نقل في شرح المقاصد أياً شاعى التكلمي من المعتزلة أن ارادة فعل الغير الامر به فيندفع الاشكال اذ المراد بالامر الطلب بئى أن المشابهة بين الرغاب والارادة بمعنى الطلب أو المصلحة المرجحة للفعل ظاهرة بلا حاجة الى اعتبار الترجى منه والمراد منه على أن المتبادر من تقديره قدس سره ان المعتزلة في الترجى رجحان جانب الفعل بسبب الوقوع في نفس الامر وليس كذلك اذ يكتفي ترجيحه في نظر الزوار وهو هذا كما من ضيق العطن وترى كثيراً السواد بما لا يليق بعقله فان العلم ليس مطلقاً بل علم بمصلحة الفعل ولا خفاء في مشابته لترجى في جانب الوقوع فيهما وما بهداه على طرف الثمام (قوله وغلب المخاطبين على الغائبين الخ) هذا جواب عن سؤال هو أنه خلق المخاطبين لهم يتقون خلق من قبلهم لذلك فمصر عليهم دون من قبلهم فأجيب بأنه لم يقصر عليهم ولكن غلب المخاطبين على الغائبين في اللفظ والمعنى على ارادتهم جميعاً ولو لم تغلب قبل اهلكم وياهم وهذا يحصل ما في الكشف الا أنه قيل على المصنف أنه عم وأولى في قوله الذين من قبلكم الغير العقلية ثم اعتبر هنا تغليب المخاطبين على من قبلهم العام فيلزمه أن يكون ماسوى الانسان من الجاد والحيوان الداخل فيهم فلهذا مطلوباً منه التقوى وانما لم يمد هذا من جمعه بين كلام الرغاب والرخششى فان الرخششى اعتبره التغليب لكنه لم يمد من الذين من قبلهم الغير العقلية والراغب عكس فلما جمع بين كلامهم ما لزم منه ما لزم وأجيب بأن قوله لم يمدكم تتقون اذا كان حالاً من مفعول خلفكم والمعطوف عليه كان المراد بقوله الذين من قبلكم الامم السالفة وهو الذى اختاره في الكشف والتغليب مختص بهذا الوجه فكانه قال أوعن مفعول خلقكم والمعطوف عليه لا على معنى جعله متناولاً لغيره في القول بل على أنه خلقكم ومن قبلكم من الامم السالفة وغلب المخاطبين من الامم على الغائبين منهم فلا إشكال فيه وأما جعل هذا التفاتاً من ذكر بطريق القبية من غير حاجة الى التغليب فتدبر انه لم يلتفت اليه لانه لا يجوز صرف الخطاب عن جماعة الى جماعة أشمل من الاولى في كلام واحد ولا يخفى على ذلك أنه لا بد من التغليب في قوله الذين من قبلكم أيضاً لان الذين ونحوه من صيغ جمع المذكر السالم مخصوص بالعقلاء فأطلاقه على غيرهم اغما يكون بطريق التغليب وجبته فلا مانع من أن يغيب الى الجميع ما يغيب الى بعضهم من ترجى التقوى وينبغي هذا على التغليب والاختلاط السابق كما يقال سوفلان قتلوا وقتلوا وقتلوا واحد منهم في الكلام حينئذ تغليباً أحدهما في اللفظ والآخر في النسبة فان التغليب كما يكون في طرفي

على معنى أنه خلقكم ومن قبلكم في صورة
من يرجى منه التقوى وترجى أمره باجتماع
أسبابه وكثرة الدواعى اليه وغلب المخاطبين
على الغائبين في اللفظ والمعنى على ارادتهم
جميعاً

القضية يكون في نسبتها كالمسحوبه واجتماع تغليبين في لفظ واحد وورد في القرآن كالمسحوبه في شرح
 التلخيص والافتتاح في قوله تعالى جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذكركم وهو هذا
 ليس بأبعد مما أذهم من غير شبهة فتأمل (قوله وقيل تعليل الخ) في الكشف اهل جاءت للاطلاع
 في القرآن من كرم رجب اذا اطعم فعل ما يطعم فيه لاحتاجه ليلرى اطاعه مجرى وعده المحترم وقاؤه
 وهو معنى ما قيل من أنها بمعنى كى لانها لا تكون بمعنى كى حقيقة وأيضاً من ديدن المملوك
 وعادته أن يشترى في موايدهم المخبزة على عصى وامل ونحوهما ويخجلوا الخالصة وابتاعه
 فاذا غفر على شيء من ذلك لم يبق شك في التجاح والفوز بالمطلوب وعلى هذا ورد كلام مالك المولى ذى
 الكبرياء أوجاه على طريق الاطعام كلال يتكلم العباد كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله الى الله توبة
 نصوحا عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم والاطعام ابتاع الغنى والطعم والاطعم كقوله الراغب
 نزوع النفس الى الشيء فهو ترجمه فمما لى الخاطب وهو الذى أراد فأن معانى الالتطاط كالمكون
 بالنسبة الى المتكلم تكون بالنسبة للخاطب وغيره حقيقة فهو معنى حقيقى أيضاً لعل والله أشار
 الشريف في شرحه وهو معنى قول الراغب الطمع والاشفاق لا يصح على الله وامل وان كان طعماً
 فانه يقتضى في كلامهم أن يكون تارة طمع الخاطب وتارة طمع غيره وتحقق هذا المقام وتطبيق
 مفصل كلام العلامة من مزال الاقدام التى خطا فيها شراحه والمحقق بالقبول ماتخص من
 كلام بعض المفسرين وهو أنه أراد أنها للتحقيق لأنه أرز في صورة الاطعام وترجمة الغير اما لظاهر
 أنه لا فرق بين اطاعه في شيء وبين جرمه باعطاءه لا قضاء كرمه ذلك وأصله طريق المولى في اظهار
 الصبر بآيه وقوله الاعتدال بالاشياء وللتبنيه على أن حق العباد أن لا يتكلموا على العباد بل يعقوبان
 الخوف والرجاء وبما ذهب ابن التبارى وغيره الى أن لعل تجزى بمعنى كى حتى جعلوا عليه في كل
 موضع امتنع فيه الترسى سواء كان اطعاماً أو لا أشار الى وجبه ما قالوه بأنهم لم يريدوا أنها بمعنى كى
 حقيقة لأن أهل اللغة لم يعدوه من معانيها ولم يقع في موضعها في نحو دخلت على المولى كى أعورده
 ولا يقول به أحد فالمراد أن ما بعده اذا صدر من كرم على سبيل الاطعام سيلقى عقب ما قبلها تحقق
 الغاية بعقب ما هي سبب له فكأنها بمعنى كى ولا يجزى هذا الا فى الاطعامية دون غيرها وقيل مقصوده
 الراد عليهم مشير الى ما وقعهم وقوله أنه فهم عام مشتمل خاص وقد ارضاه بعضهم ونزل عليه كلام
 المصنف رحمه الله والظاهر ما ارضاه قدس سره وما قيل من أن من فسرهابكى لا يدعى أنها حقيقة
 في معناها حتى يكون مترادفين يصح وقوع كل منهما في موقع الاتحار بل مجاز فلا يقتضى محبة وقوعها
 في جميعه واقع كى حتى يلزم محبة نحوها على أعورده مع أنه لا يلزم من ~~تكون~~ لفظه معنى آخر أن يعطى له
 جميع أحكامه ولم يدعى أنه لا فرق بينهما أصلاً ولا تلم الاتفاق على عدم صلاحها لجزء معنى العلية
 بل الظاهر الاتفاق على خلافه لأن جمهور المفسرين حتى الزمخشري والمصنف فسرهابكى في مواضع
 كثيرة كماله في مفاصله ثم أن كثيراً من أهل اللغة والعربية قد عدوه من معانيها كما نقل عن سيبويه
 وقطرب أقول ذلك أن تقول أن الاطعام بمعنى الترسى اذا كان معنى حقيقياً كى به بقرينة مقام
 الكبرياء عن تحقيق ما بعده على عادة الكبرياء كما قال زهير

عمر الرداء اذا تبسم ضاحكا • عثقت لنحسكه رقاب المال

ثم يجوز به عن كل متحقق كتحقق الله سواء كان معه اطعام أم لا كما تزوره في الجواز المبني على الكفاية
 في نحو لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم فالعلامة اختار لأن الجواز أولى من الاشتراك عند لا سيما وهو أبلغ
 وفيه جمع لنشر كلام التورم ولا يشافي حينئذ تفسيره به وكيف لا قد صرح به وقال أنها جاءت كذلك
 في مواضع من القرآن فان نزل كلام المصنف عليه بصرف قوله لا لم يثبت في اللغة إلى أنه لم يثبت على أنه
 معنى حقيقى فيها ونعمت والا يدفع ما رده عليه حيث فسر به بأنه تبع فيه غيره وان لم يكن مراداً له

وقيل تعليل الخلق أى خلقكم كى تتقوا

وهي شائعة من أنعم فهم كلام كثير من أهل العربية يدل على أنه معنى حقيقي لها ولكل وجهة برضاها
ولكن هذا على ذكر منك تفعل فيما سبق (قوله) كما قال سبحانه وتعالى وما خلقت الخ إشارة إلى جواب
سؤال تقدمه كيف يصح جعلها بمعنى كى وأفعاله تعالى على المشهور لا لتعمل بالأغراض عند الإشارة
خلافاً لمعنى فلا يشال فـ فعل كذا الصيغة لا لتعمل بالأغراض عند الإشارة
رحمة الله وأفعاله تعالى معللة بمصالح العباد عند تأمعه أنه لا يجب عليه الاصطلاح وما بعد عن الحق من قال
إنها غير معللة بهم فإن بعثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا هتداء الخلق وإظهار المعجزات فمن أنكر
تعليل بعض الأفعال لاسيما الأحكام الشرعية كالحدود فقد أنكر النبوة ولذا كان القياس حجة وأما
الوقوف على ذلك في كل محل فلا يلزم والحق أن الخلاف في هذه المسئلة لفظي فإن فسرت العلة
والغرض بما يتوقف عليه وبستهكمل به الفاعل امتنع ذلك في حقه تعالى وإن فسرت بالحكمة والخبرة
المرتبة على الفعل فلا شبهة في وقوعها كما قيل

من عرف الله أنزل التهمة * وقال كل فله الحكمة

ولما لم يصح عند الإشارة استعاره لعل لا لادارة لاستزاهما وقوع المراد جعلها مجازاً عن الطلب العام
وحيث فسرت بالإرادة فيمتنع عن الطلب وأما التعليل فتدبرته أنفاً (قوله) وهو ضعيف الخ
استشكل بأنه مناف لتفسيرهم به في آيات كثيرة ولتصريح النجاشية واستنهادهم عليه بكلام فضحاء
العرب كقولهم فقلتم لنا كذروا الحروب علينا * نكف ووثقت لنا كل موق

فإن قوله وثقت الخ يقتضي عدم التردد في الوقوع كافي الترجيح وهم يذعن أي بمعنى كى ووجهه بأنه
استعارة للطلب فاما أن يجعل مفعولاً أي خلقكم لطلب التقوى والتعليل مستفاد من ربطها بما قبلها
أو حالاً أي خلقهم طابا منهم التقوى ولا يعني ما فيه من التعسف وأنت إذا عرفت ما قرأنا ما استغثت
عن مثل هذه التكلفات (قوله) والاية تدل على أن الطريق إلى معرفة الله تعالى الخ هذه الدلالة
ليست بطريق البرهان العقلي وإنما هي بطريق الإشارة من عرض الكلام وغوى المعنى ووجهه بعد
العلم بأن المراد معرفة الله التصديقي بوجوده متصفاً بصفاته اللائقة بجلال ذاته ووجدانيته بفتح
الواو فتقدم في جميع شؤنه بحيث لا يصح عليه التجيز ولا التكثير ولا يشترك شيء أصلاً وأصله
الوحدانية فهو بذاته الفوتون على خلاف القياس للمبالغة كما قيل في نفساني وروحاني وهو وإن شاع
لم يذكره أهل اللغة بخصوصه والعلم معطوف على المعرفة والفرق بينهما مشهور والصنع عبادة
الفعل فهو أخص منه والاستدلال إقامة الدليل بأنه لما أمر بعبادته توقف ذلك على
معرفة فيجب أيضاً لوجوب ملائمتها الواجب الإلهي واستحقاقه العبادة عامة مأخوذ من هذا الأمر
لأنه لو لم يستحق لم يجب أومن عنوان الربوبية لأن المالك يستحق الانقياد والخضوع له والنظر في
مصنوعاته من النفس والافاق يدل على ذلك لأنها محدثات مبدعة في غاية الاتقان فلا بد لها
من موجود واجب الوجود للاتباع ولزم المحال ككلماته في الأصول وعلة الاحتياج
إلى قوله رزقاً ووجه الترتيب أن أقرب الأشياء إلى الناظر نفسه وأحواله الدال عليها قوله
خلقكم فلذا أقدم ثم أتبع بالأصول وما يليه وتعين النظر بطريقه بقا إلى المعرفة بفهم من التصريف
المقصود منه تعيين الرب بمصنوعاته المأمور بعبادته فكأنه قيل إن لم تعرفوا المستحق للعبادة الواجبة
فهو من أنصف بما ذكر ولا شك أنه إشارة إلى طريق النظر والفكر وأما كونه طريق التوحيد فقيل
لأن السبيل وما ذكر طريق معرفته وأما الاستحقاق فنسبته للحكم بالوصف المشتق من المعنى بالعبادة
التي لا تعرف إلا بالنظر في الصنع وما ذكرناه علم أنه لا بد على المصنف رحمه الله ما قيل من أن ما ذكره
ظاهر لو كانت العبادة بمعنى المعرفة كما فسره بقوله تعالى وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون وأما كانت

كما قال سبحانه وتعالى وما خلقت الجن
والانس إلا ليعبدون وهو ضعيف إذ لم يثبت
في اللغة مثله والاية تدل على أن الطريق
إلى معرفة الله سبحانه وتعالى والعلم بوجدانيته
واستحقاقه للعبادة النظر في صنعه والاستدلال
بأفعاله

شاملة لها والافقية خفاء الماعرفته من وجه التفسير بها (قوله وان العبد لا يستحق الخ) لانه فضل
بخلقها ويجادته وتزيتته واعطائه ما به قوامه فلو ~~كان~~ في كل عضو ومركب فيه من القوى
والحواس لوجدته اذ نعم عليه قبل عبادته بما لا يحصى مما لا تفي الطاقة البشرية بشكره ولا تقاوم بمادته
بعضاته فكيف يستحق بها شيئا آخر كما لا يخفى وهذا استفاد من تعلين الامر بالرب الموصوف بآثار
وهو ما ظهر موقع اهل خصاله تدبر واعلم ان سؤال في الكشف لم يقبل في النظم تعبدون لاجل اعبدا
او اتقوا المكاتب فتقون لتجواب طرفا النظم أي لئلا يناسب أول الكلام وآخره اذ معناه حينئذ اشتغلوا
بالامر الذي خالفه لاجله مع اشتغاله على صنعة يدعيه من رذائل العجز على الصبر وروا في النظم يوحى
أن المعنى اشتغلوا بما خالفه لغرضه وهو متنافر واجاب بأن التقوى ليست بعبادة حتى يؤدى الى تنافر
النظم وانما التقوى قصارى امر العابد فاذا حال اعبدا ربكم الذي خلقكم للاستسلام على أقصى غايات
العبادة كان أبعث على العبادة وأشد الزاماً ونحوه أن تقول اعبدا لاجل خريطة التكسب فملكتمك الا
جزر الانتقال ولو قلتم لجل الخرافات لم يقع ذلك الموقع وقال ابو حنيفة رحمه الله انه ليس بشئ لانه لا يمكن
خساستها وبطرفي النظم على تقدير اعبدا والعصم تعبدون او اتقوا العلمكم فتقون لما فيه من الغشاة
والفساد لانه كدوا لك اشرب زيد العلك فضر به وتلقاه بعضهم بالقبول حتى قيل ان المصنف اغتر كل هذا
او خلقه مع أنه مسمى على أن لعل للتعبد لانه لا يمكن على ذلك التقدير وهو مخالف لما قدمه من
أنه ليست بهذا المعنى وما في شروحه من تقرير الجواب على وجه يدفع الغشاة المذكورة كما قال قيس
سره حاصل الجواب أن الملازمة حاصلة بحسب المعنى مع مبالغة ثابتة في الزام العبادة كما هو رها
في المثال فان الأخذ بالاشق الاصعب يسهل الشاق الصعب ويعين على تحصيله وهو محل بحث فليست تدبر
(قوله صفة ثالثة) هذا الموصول محتمل للرفع والنصب من أوجه فالتنصب انما على النطق بتقدير
أعني أوعى أنه نعت ربكم أو بدل منه أو مفعول فتقون ورجحه أبو البقاء أو نعت الاول لانهم قالوا
ان النعت لا ينعى عند بعضهم فان جاء ما يوجهه جعل نعتا ثانيا الا أن يمنع منه مانع فيكون نعتا لثاني
نحو ما أياها الشارح ذوالجدة وذوالجدة نعت للشارح لا لاي لانها لا تنعت الا بما تقدم ذكره وقد يعترض
بأنه يقتصر في النواتي ما لا يقتصر في الاوائل مع أن نعت نعت أي الغلبة الجود فيه لا يقاس عليه والرفع
على أنه خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره جعله فلا تجعلوا أو أورد عليه أن صلته ماضية فلا تشبه الشرط
حتى تراد الغشاة في خبره وأنه لا رابعة فيه وأن الانشاء لا يصح كون خبرا في الاكثر واجيب بأن الغشاة قد
تدخل في خبر الموصول بما مضى كقوله ان الذين تقنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم
ولهم عذاب الجحيم كما ذكره الرضى وأن الاسم الظاهر هو الله تعالى بقوم مقام الصغير عند الاخفش وأن
الانشاء يقع خبرا للثاني قبل المشهور وكل صحيح لاصح ولذا أخره المصنف وما قيل انه مبتدأ خبره رزقناكم
بتقدير رزقنا أو برزقكم نكلف بارد (قوله وجعل من الافعال العاعة الخ) قال الراغب جعل لفظ عام
في الافعال كلها لانه أعظم من فعل وصنع وسائر أحوالها خمسة أوجه فتكون بمعنى طفق فلا تنعدي
وبمعنى أوجد فتعدي لواحد ولا يجادى عن شئ أو كونه عنه وتصير شئ على حالة دون حالة
والكلمة شئ على شئ حقا أو باطلا وقال السيرافي انها تكون بمعنى صنع وعمل فتعدي لواحد وسير
فتعدي لاثنتين لا يجوز الاقتصار على أحدهما وهذه كصير على ثلاثة أوجه الاول بمعنى مسمى نحو جعلوا
الملائكة انا كما تقول صير زيدا فاسقا أي بالقول الثاني على معنى الطيق والتخيل نحو جعل الامير عاميا
وكلمة أى صير في نفسه كذا الثالث أن تكون بمعنى النقل نحو جعلت الطين خزفا أى نقلته من حالة
الى أخرى وقد لا يكون مدخول صارج له نحو صار زيدا الى عمرو انتهى وطفق يطفق بكسر وضم
وقال طبري بالباء من أفعال المقاربة والرواج تدخل على المبتدأ والخبر فرفع وتنصب ومعناها الشروع
في الفعل والتلبس بأوائله ونصوبها لفظا أو محلا خبرها فلذا قال المصنف رحمه الله تعالى الراغب

وان العبد لا يستحق عليه بعبادته بانها
لما وجبت عليه شكر الماعنده عليه من النعم
السابقة فهو كما جبر أخذ الاجرة قبل العمل
(الذي جعل لكم الارض فواشا) صفة
ثالثة أو مدح منصوب وجه من الافعال العاعة
خبره فلا تجعلوا وجه من صار وطفق
يجي على لانه أوجه بمعنى صار وطفق

فلا يتعدى وهي في الآيات بمعنى صير كاشيرا إليه المصنف رحمه الله وقيل يتحمل معنى أوجد أيضا
أوجد الأرض حالة كونها بسطة مقترنة بكم فلا تتجاوز بسطها والسعي في جعلها مقترنة
(قوله وقد جعلت قلوب بني سهل الخ) هذا من شعر في الجاسة ومنه

ولست ينال الأت • برحلى أو خالتم الكذب

وقد جعلت قلوب بني سهل • من الأكوام مرتها قريب

كان لها برحلى القوم منوى • وما إن طيها إلا اللغوب

واستشهد به المصنف رحمه الله تعالى لبيان أن جعل بمعنى طلق من أفعال المقار به فترفع الاسم وتنصب
الخبر واسمها هذا قلوب المرفوع إلا أن خبرها وقع جعل له اجبة منصوبة بحلا وهو معنى قوله فلا يتعدى
كأنه معناه أنفا وهكذا ذكره في المعنى في باب اللام وفي التسهيل والاصل في خبرها أن يكون مضارعا
لكنه جاء شذوذا في خلافه كأنها وليس يتحقق عليه رواية ورواية فذهب التبريزي في شرح الجاسة إلى
أن جعل بمعنى طلق فلا يتعدى هنا حقيقة وقوله مرتها قريب في موضع الحال أي أقيمت قلوب هذين
الرجلين قريبة المرنج من رجالهم لما بينهم من الأعيان فخلصه اللازمة فتقول المصنف فلا يتعدى يميزا بقاؤه
على ظاهره كاذب الله بعض أرباب المواسي وعلى هذا يجوز راجع قوله فلا يتعدى إلى صار أيضا لأنها
تكون لازمة لكن المصريح في كتب العربية خلافه ورواه ابن سهل بثنية ابن وسهيل اسم وعلى
الأول هو اسم قبيلة وقال أبو العلام رفع قلوب ردى ولأن جعل إذا كانت للمقاربة يكون خبرها فعلا
فلا حسن نصب قلوب ويكون في جعلت نصب زعمي يعود على المذكور وجعلت ليست للمقاربة بل بمعنى
صيرت فلا تنفع في الفعل ومرتها قريب جعل في موضع المفعول الثاني وذكره مثله الشلوبين ويؤيده
أنه روى نصب قلوب والقولوس القسية من الأبل أول ما تركب والاكوام جمع كور بالضم والراء المهملة
قوله أو واسا كثة الرحل بأدانه كما قاله المازوقي وغيره من قال أنه بالغض بمعنى جماعة كثيرة من الأبل
لم نصب رواية ورواية ومرتها قريبها وقر به لأعيانها الأكثر الخ نصب كائونهم لأن الأول هو المروي
وبعنه قوله القلوب في البيت الذي يليه فقد عرفت أن قلوب في البيت رفع ونصب وأنه يقع أن يقال
بني واني كافي شرح شواهد المعنى وغيره وقوله بمعنى صار معنى مستقل غير معنى طلق نحن حال ضم صار
إلى طلق مع أن صار ليس من أفعال المقاربة إشارة إلى ما ذكره بعض المحققين من أن طلق ونحوها ليس
من أفعال المقاربة الموضوع لدنو الخبر بل موضوعة لشرع فاعله في معنى الخبر فقد خلط وخلط خطأ
عشواء واعلم أن قول المصنف أريد أن أعاقبه إليه بعض المرءين فذكره المصنف رحمه الله تعالى

لوجوده ولا يشافيه أن يكون فيه ضعف من جهة ما ووجه التشنيع عليه تعالى بعض أرباب المواسي
قوله أنه أخطأ حدثت فوهم أن قوله في الكشف رفع على الاستدعاء معناه أنه مستند أمراده أنه خبر
واغماضه لأن العامل في الخبر عنده الاستدعاء وأورد عليه أن الغافق في الخبر تدل على السببية والصفات
المذكورة ليست مقتضية لشيء الاشارة وأطال بغير طائل مما تركه خبره لكنها تنال عليه للإيضاح
بعض العقول القاصرة في سوابه ما قد بر (قوله وبمعنى صير فتعدى الخ) التصيير هو انتقال الشيء من
حال إلى حال وخلع المادة صورة وليس أخرى وهذا هو الذي يكون بالفعل نحو صيرت الحمار ديسفا
والسبكي سوارا وقد يكون بالفعل كالتمجيم في جعلوا الملائكة أنما وقد يكون بالعقد أي بتعظيم الحكم
نحو جعلوا من المرسلين وجمع المصنف رحمه الله بين القول والعقد لتقاربهما وتلازمهما غالبا وعدم
التأثير الحسي فيهما ومنه الانتقال إلى حال شرعي كتنابرها أحياء الموات في انتقاله إلى الملك وتأثير عقد
النكاح وقيل المراد بالعقد الاعتقاد فان من يعتقد في شيء أمرا انتقل إليه في اعتقاده وقيل المراد
بالعقد العقد الشرعي المحتوي على الإيجاب والقبول وليس بشيء وكون قوله تعالى جعل لكم الأرض
فراشا ما تسمى لمعقولين فواظروا وقد وزان الجعل فيها معنى الإيجاد متعقلا واحد وقر أشاحال كما

فلا يتعدى قوله
وقد جعلت قلوب بني سهل
من الأكوام مرتها قريب
وبمعنى أوجد فلا يتعدى إلى مفعول واحد
كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور وبمعنى
صير فتعدى إلى مفعولين كقوله تعالى جعل
لكم الأرض فراشا والتصيير يكون بالفعل
تارة وبالقول والعقد أخرى

(قوله ومعنى جعلها فراشا الخ) التراب معروف وما ذكره المصنف رحمه الله لمص من قول الامام ان مقتضى طبع الارض ان يكون الماء محيطا باعلامها لتعلقها ولو كانت كذلك لما كانت فراشا فخرج الله بعضها ومن الناس من زعم ان كونها فراشا ينافي كونها كبريا كما هو مبني في علم الهيئة وليس بشئ لان الكثرة اذا عظمت كان كل قطعة منها كالسطح في انفراده وقول المصنف رحمه الله من الاطراف بها فيه تسمع والاحسن ان يقول كما قال الامام محيطا باعلامها كالانحنى (قوله متوسط الخ) المتوسط في الاجسام الوقوع في وسطها وهو ظاهر وفي المعاني واليكيفية ان الاقتصاد من بينها كما هاتفتها لو كانت كلها صلبة لشيئ التمكن لميلها لتألم الاعضاء ولو كانت لطيفة كالنار والهواء صلب الاستقرار عليها كالماء لو كانت لينة كالطين (قوله فيه مضروبة الخ) البناء كل ما يرفع ليكون به سواء كان شيا أو خيمة وقد غلب في الاول حتى صار حقيقة عرفية فيه ونسبه بالقبة وهو اعم منها لانه اكثر وقد جوز في السماء ان يشعل المجموع وكل طبقة وجهتها وان يكون اسم جنس جوى يفرق بينه وبين واحد بالثاء كقوة ونمر وهم يظنون على الجمع ايضا واحد مضافا لجزءه والمثل ويقال ايضا اجارة بالواو مضافا اليك يكون الميسر قبل الهزة بزنة طلحة خطأ والبناء مصدر أطلق على المبنى بيتا كان أوقية أو خباء أو طرافا وفي الكشف وغيره من الشروح الاول من شعر والثاني من ابن الثالث من وبرأ وصف والرابع من آدم وفي الثاني نظرا استعمالا وفي لغة عن ابن السكيت ولست من محبة بعضه على يقين شيئا من صوف يجاد من وبر فطاط من شعر سرادق من كرف قشع من جلود طراف من آدم - حظرة من شذب خيمة من شجر أقمه من حجر قبة من ابن ستره من مدر وقوله بنى على أهله الاله عشرة الرجل وأقاربه ويكون بمعنى الزوجة وهو المراد لانه كان من عاتدهم ان يصيروا لهم وس خيمة للدخول عليها ويقال بنى على أهله اذا دخل عليها عروسا وتعدته على الناس يقولون بنى بأهله في القدرة خطأ والعصم جواز ماعا قياسا كيناف شره (قوله ونجوع النارا الخ) خروج الاشياء لتكون من وبر وحذا وقوه بقدره الله تعالى ومشيته اشارة الى اختار الاشياء من أن القدرة والارادة مجموع على هذا الذان يقتضيان وجود الموجودات من غير احتياج الى صفة التكوّن التي أثبتها الماتر بديّة كما هو مبني في الكلام وقوله جعل الماء الخ جواب عن سؤال بقدر وهو ما معني اخراج الفترات بالماء وانما خرجت بقدرته وارادته بأنه سبب عادي يتخلفه الله تعالى ويعني به أن عروق الاشجار والنبات التي هي بمنزلة الارحام والأفواه لها تجذب من الرطوبة الارضية ما مخلوطا بأجزاء دقيقة لطيفة تراهي هي بمنزلة نقطة يتولد منها النمار الازهار أو هي لها بمنزلة الماء كل والمشرّب فاذا صعد بهم الى الاغصان وطخت بالشعر والهواء صارت كالكموس والغذاء الذي يحصل به النماء فتولد منه ذلك بقدره خفية وعادة الالهة من غير أن يشرى بالذات والواسطة في تكوينها والا فاضاعة استعارة للاعطاء والتفصيل وفنه لطف هائلنا حسبه للماء وفي جعل ما يجذب كالنطفة اشارة الى قوله في الكشف ما سواه عز وجل من شبه عذرا الكاح بين الحقة والمظلة بانزال الماء عنهم اعلموا والاخراج به من بطنها أشباه القدر المنقي من الحدوان من ألوان النمار وفيما جاء الى قول الحكماء الاجرام العلوية كالآباء والسفلة كالامهات التي تاد الموجودات وتربيها في هذا الوجود وكون النطفة مادة وسيما ظاهر لانها أصل الاجزاء ويبين لكون ماعداها منعقد معها كالتشا والمراد بالصور الاشكال والكيفية في الطهوم والاولان (قوله أو يدعى في الماهة قوفاة الخ) يعني أن الماء على ما مر من مذهب أهل السنة للسمية العادية وعلى هذا هو مذهب اليه الحسما للسمية الحقيقية والابداع الابداع وقد يطلق عندهم على ايجاد غير مسبوق بمادة ولا زمان كالانشاء وبقائه التكوين والقوفاة بانهما مبدأ الفعل مطلقا سواء كان الفعل مختلفا أو غير مختلف بشعور ورادة أو لا قبل هي مبدأ التغيير أي من حيث هو آخر وهذا هو المراد هنا وهي تنقسم الى قوى طبيعية ونفسانية وما هاتان الطبيعية التي بلا شعور والمراد

ومعنى جعلها فراشا أن جعل بعض جوانبها بارزا عن الماء مع ما في طبعه من الاطراف بها وصبرها متوسط بين الصلابة واللاطافة حتى صارت بهيمة لان يقعدوا وبنام واعياها فانراش المتوسط وذلك لا يستدعي كونها صلبة لان كونه شكاها مع عظم حجمها واتساع جرمها الاتاني الا فراشا على (والسما من) بقية مضروبة عليكم والسما اسم جنس يقع على الواحد والمتعدد كالماء والدرهم وقيل على الواحد والمتعدد كالماء والدرهم وقيل جمع جملة والبناء مصدر بنى به المبنى بيتا سكنان أوقية أو خباء ومنه بنى على أهله كانوا اذ تزوجوا خيرا واعياها لانهم (وازل من السما ما فاخرج به من جديد) وانزل من السما ما فاخرج به من التراب رزقا لكم) عطف على جعل ونجوع النمار يشدرة الله تعالى ومشيته ونجوع الماء المزوج بالتراب ساقا ولكن جعل الماء المزوج للصيوان بأن اخراجها ومادة لها كالنطفة للصيوان بأن أجرى عانه افاضات صورها وكيفية ما على المادة المنتجة منها أو يدعى في الماهة قوفاة

نفوس الاسباب أيها وذواتها ومدبرها بكسر الراء حال من ضيقه أو من انشائها وكونه معقولاً ثانياً
 للأنشاء بخضعة بمعنى الجعل والتبعية تكلف ما لا حاجة اليه وقوله من اجتماعهما الضيقان لقوتين أو لهما
 والتراب والصناعة جمع صناعة أو صنعة بمعنى نعمة والسكون بمعنى الاستئناس والاطمئنان وعظيم
 قدرته وقع في نصته بـله عظم قدرته بصيغة المصدر مثل كبر لفظاً ومعنى والعبر جمع عبرة كقدرته وسدر
 الاعتبار والاعتناء وقوله وهو سبحانه وتعالى قادر على تطبيق ما قاله على قانون الشرع فإنه الحكيم
 لا يشكرون أنه قادر على خلقها ابتداء من غير أسباب ومواد كما ابتدأ خلق الاسباب والمواد وأبرزها
 من بطون العدم إلى ظهور الوجود لكن جرت حكمته بقدر الأمور بأسباب الأقرب إلى العتول لانه
 أدل على قوته قدرته ووفور حكمته لما فيه من خلق الاسباب مستعدة لما أفاضه عليهم من التأثير وأدل
 على عظمته من خلقها دفعة بغير أسباب وفي رسائل اخوان الصفا في النبات حكم وصناعات ظاهرة
 جليلة لا تخفى ولكن صناعاتها مخفية بخصبة وهي التي تدعى الفلاسة القوى الطبيعية ويسمى أهل
 الشرع ملائكة وجنود الله الموكلين بترقية النبات والمعنى واحد وانما نسبت هذه الصنوعات إلى
 القوى والملائكة دون الله لانه جلت عظمته عن مباينة الأجسام والحركات الجزئية كما قيل الملوكة
 والزواجر مباينة للأنفال وان كانت مسبوقة بالهم لانهم بأمرهم وإرادتهم كما قال تعالى وما
 رميت إذ رميت ومن لم يفهم سره قال انشاء دفعة أدل على التدبر واغرب منه قوله ان المصنفان
 أراداهما القوة العاقلية الموزنة الحقيقية كان خلافه ذهب أهل السنة والاطمئنان بقوله يتولد الخ وقصر
 السببية على الماء والتراب لأنهما القوام وهما أعظم الاجزاء المادية ولذا قال خلقته من تراب ومن الماء
 كل شيء حي فخط ما قيل من أن في هذا الاقتصاد قصور لانهم من العناصر الاربعة (قوله ومن
 الاولي للابتداء الخ) السماء من السموات فلا قالوا ان أصل معناها خلق كل ما عدا سواها كان فلكاً وأجراماً
 أو نفقاً - وحققت في العرف بحيثس بالله فان كان بهذا المعنى فهو ظاهر لانه التبدد منه على
 ما يتقضى ظواهر الآيات والاحاديث لقوله تعالى أنزل من السماء ماء فاسكه يتابع في الارض وقوله
 أو كصيب من السماء وأمثله وورد في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم المطر ماء يخرج من تحت العرش
 فينزل من سماء إلى سماء حتى يجمع في السماء الدنيا في موضع يقال له الارزنجي السحاب السوداء فتدخله
 فتشرب به مثل شرب الاسفنج فيسوقها الله حيث شاء وهكذا ورد في احاديث كثيرة وتأتيها بعد من غير
 حاجة اليه ومن ذهب إلى خلافه أول الآيات بأن المراد أن تنزل من السحاب وهو يسمى ماء العلو
 أو أنه ينشأ من أسباب معادية وتأثيرات أثرية فهو بعيد عما يحازي له واليه أشار المصنف رحمه الله
 وقصده كـ كتاب الحكمة الطبيعية ان الشمس اذا سمت بعض البحار والبراري أنارت من البحار
 بخاراً طربا من البراري بخاراً رايها البخار أجزاء هوائية بنازجها أجزاء مغار مائية لطفت بالحرارة
 حتى لا تتمايز في الحسن لغبية صفرها فاذا صعد البخار إلى طبقة الهواء الثالثة تكاثفت فلم يكن البرد
 قوياً يجمع ذلك البخار وتماثلت به التكاثف فاجتمع هو السحاب والقطرات المطر وان كان قوياً كان
 ثلجاً يبرد وقد لا يتعدى سحاباً يسمى ضباباً وتشترصراع أنوار التراب والغيبار اذ حركت حتى ترتفع
 وقوله من أعماق الارض جمع عني والمراد داخلها والمراد بالارض جهة السفلى فيشعل البخار وانتهار
 لما عرقته مما قترناه لا فسط ما قيل من أنه لا حاجة لهذا لأن الاكثر ارتفاعها من البخار والانهيار
 والحق هو ما بين الارض والسماء لا الهواء نفسه حتى يكون من إضافة الشيء إلى نفسه فصباح إلى التأويل
 وان كان هو أحد معانيه (قوله ومن الثانية للتبويض) بخلاف الاولى وان جوز فيها على أن التدبير
 أنزل من ماء السماء المائمه من التكاثف وأقرب منه ما قيل انه اللبسية كقوله تعالى بما خاهاهم
 أغرقوا وقوله بدليل قوله سبحانه وتعالى فأخرجناه غمرات استشهدا بنظائره فان التكثير في هذه
 الآية وتوسيته بدليل على البهنية لتبدد ردهم منها لا سيما مع جموع القلة وقوله واكتشاف المنكرين له أي

وفي الارض قوة قابلية يتولد من اجتماعها
 أنواع الثمار وهو سبحانه وتعالى قادر على أن
 يوحد الأشياء كما يبدل الاسباب والمواد ولكل في
 أبداع نفوس الاسباب والمواضع وحكم
 انشائها مدرجاً من حال إلى حال صناعات وحكم
 يبتدئ فيها إلى الابدان عبرا وسكر إلى
 عظيم قدرته ليس ذلك في إيجادها دفعة
 ومن الأولى للابتداء سواء أن يبدأ بها
 لسحاب فان ما عدا ذلك أو الانفلات
 المطر يتبدل من السماء إلى السحاب ومنه
 إلى الارض على ما دلت عليه الظواهر أو من
 أسباب معادية بتدبير الاجزاء الربطية من أعماق
 الارض إلى جوف الهواء فتعقد سحاباً مطراً
 ومن الثانية للتبويض بدليل قوله سبحانه
 وتعالى فأخرجناه غمرات واكتشاف
 المنكرين له أي ما يورثها

وقومهما قلبه وبعده من الكشف فتحتين وهو الجانب ويقال اكشفه القوم اذا كانوا منه بجنة وبسرة
 كافي الصباح يكون ما بعده وما قبله اعي ماء ورزقا مما هو ان على البعض يقتضي كونه موافقا لما روي
 كانه قال الخيان لحاصل المعنى لا اشارة الى انه مفعول لاخر لتأويل من ببعض اول جمله صفة للمفعول
 سدت سداه واسم وقع مفعولا ورزقا مفعول له ولا مفعول مطلق لاخر لانه بمعنى رزق احوال كاقيل
 وسأقي تخته والمعنى شيئا من الثرات اى بعضها وأورد عليه أن الظاهر أن المقتدر مفعول وكلمة من على
 حالها تبعية صفة للمفعول وكون من التبعية ظرفا مستقرا يجوز النجاة لهم إلا أن تكون
 ابتداءية وهو بيان لحاصل المعنى ولا يخفى ما فيه فان كونها ظرفا مستقرا أكثر من أن يحصى كقوله منهم
 من كلام الله ولست على ثقة مما ذكر وسأقي تمة الكلام عابه في قوله كوا بما رزقكم الله - لا لاطمينا الآية
 (قوله اذ لم ينزل من السماء الماء كله الخ) بيان لان التبعية هو الموافق للواقع في الثلاثة أى الذى نزل
 من السماء بعينه فرب ما هو بعد في السماء ولم يخرج بالماء المتزلف منها كل الثرات بل بعضها فكم من
 ثمرة هي بعد غير خروجه به والخروج بعض الرزق لانه فكم من رزق ليس من الثرات كالعلم وقديهم
 أن قوله ولا يخرج بالمطر كل الثرات اريد به أن بعضها يخرج بماء البحر والعيون فينبغي ما سبأقي
 في سورة الزمر من أن جميع مياه الارض من السماء وفساده ظاهر لما مر أقول هذا المتوهم هو
 الفاضل العليسي حيث قال فان قلت يخالف قوله ولا يخرج بالمطر كل الثرات ما قبله في الزمر كل ماء
 في الارض فهو من السماء ينزل منها الى الصخرة ثم يقسم قلت على تدبر صفة هذه الرواية الفاق في قوله
 فأخرج به مستدعية للاخراج بعد الانزال لا تراخ عادة وعينه هو أنه بعضا من الثرات يخرج على غير
 هذه الصورة وهي ما ياتي بماء الآبار والعيون والانه رافعا من اخذية عن الانزال لانه استودعها
 الجبال ثم أخرجها من الارض وأخرج بها بعض الثرات وتسعه الفاضل العليسي والمسدد في الكشف
 لم يرج عليه نقاشا واثباتا وفيما قاله نظر لا يخفى فان قوله ما يخرج بالمطر كل الثرات مضمنا
 خرج به وهو صادق على خروج البعض بغيره من الماء كالاخفى فكيف يدعى فسادا فان قيل انه
 غير متعين لم يتم مدعاهم أيضا وما قبل من احتمال كون من فيه ابتداءية بقدر من بذر الثرات وتفسير
 الثرات بالذرة ضعف ظاهر (قوله اول اثنين الخ) فزعا مفعول لاخر بمعنى موزوق وفما ذكر من
 المثال المراد أن عنده من المال معين هو ألف درهم وقد أنفق لا لأنه عنده أكثر من ذلك الا أنه أنفق منه
 ألفا فانه على هذا تكون من تبعية ولا ناقصة بعضهم في المثال وان كان مثله غير مسموع من المحصلين
 وهكذا اذا كانت الثرات للاستغراق فان المراد به الجمل الكبير كما أشار اليه في الكشف والموزوق هنا
 هو الثرات ولكم صفته وقد كان من الثرات صفة رزقا لما قدم صارحنا على القاعدة في أمثاله الا أنه
 تقدم فيه البيان على المين وقد اختلف النجاة فيه فجوز الزمخشري وتسعه كثير من النجاة والمفسرين
 ومنعه صاحب الدر المنثور وغيره وقال ان من ابتداءية سميت بانية باعتبار ما كل المعنى وبه صرح
 بعض أهل العربية ومن الى اللسان لا تكون الامتعة اوصفا وقد تكون شيئا على كلامه
 سبأقي وفي الكشف فان قلت فيه اتعبر رزقا قلت ان صككاته من للتبعية كان اتصافه
 بأنه مفعول وان كانت مبنية كان مفعولا لاخر بمعنى أن من الثرات على التبعية مفعول به لا على
 أن من اسم بل على تقدير شيئا من الثرات وتقديره بأخر بعض الثرات بيان لحاصل المعنى فزعا بالمعنى
 المصدرى مفعول له ولكم طرف لعمري مفعول به لانه أى رزقكم وقد يجوز
 فيه أن يكون من الثرات مفعول آخر ورزق حال من المفعول أى موزقا أو نصبا على المصدر
 لاخر على التبيين رزقا مفعول آخر كما مر (قوله وانما ساغ الثرات الخ) هذا جواب سؤال
 تقديره ان جمع السلامة المذكور والمؤنث للثرة والمعنى هانيس عليها لم يقل الثرات وإنما كون الثرات
 جمع كثرة فظاهر وأما الثرات فاسم جنس جنى وهو يختلف في هل هو للثرة أو للثرة أو مشترك وما ذكر

كانه قال وأنزلنا من السماء بعض الماء فأخرجنا
 به بعض الثرات ليكون بعض رزقكم وهكذا
 الواقع اذ لم ينزل من السماء الماء ولا يخرج
 بالمطر كل الثرات ولا يخرج كل الرزق عما
 أولئك الذين ورزقا مفعول بمعنى الرزق
 كقوله أنفق من الدراهم ألفا وانما ساغ
 الثرات والوضع موضع الكثرة

على تقدير أنه يكون للكثرة وأتألف جميع التصحيح فاختلاف فيه أيضاً على الوجه الثلاثة والمشهور
المشهور أنه موضوع للثقل وحكمة لنا الحفقات التفرعية. ولذا زاد ابن الرباح الأشيل على قوله
بأنفسه وبأفعال وأفعلة • وقوله يعرف الأدنى من العدد

قوله وسلم الجميع أيضاً داخل معها • وذلك الحكم فاحتفظها ولازد
والحاصل ما ذكره جوابه أي أن لا تفاخرات جمع غرة أي رديهم الكثرة كالغار لا الوحدة الحقيقية إذا التاء
فيها للوحدة الاعتبارية فإن كل شيء وإن كثرة له وحدة توجه ما وليس واحد الغرة غرة بمعنى واحد متخص
من جنس الغر بل غار كثيرة عرضت لها وحدة باعتبارها كوحدة المال كفاً إذا تلاحقت واجتمعت
بطريق علمية غرة فالكثرة المستفادة من الغرات أكثر من المستفادة من الغار ولا أقل من المساواة
والواحد على هذا الغرة التي في قولهم أدركت غرة بستانه وهي في ذلك القول جنس شامل للأصناف
الموجودة في ذلك البستان وقال ابن الصانع في تقرير الغرات وإن كان جمع غرة فواحدة غرة شاملة
الغرات لأحد من أفراد الغر ونظيره قولهم غلة الخويديرة لتقسيمه المشهورة فهو من إيشاع الفرد
موقع الجميع جمع غلة قاله قبل أن يحصل هذا الغار الذي هو جمع كثرة قال هذا سؤال دوري
لحصول التصور بكل من الفظتين وحاصل ما قالوه برمتهم أنه مع كونه جمع غلة فيشبه كثرة أكثر من جمع
الكثرة وأمثالها وقد قيل على هذا أمره أنها أن الشول في غرة بستانه إنما فهم من الإضافة الاستغرافية
لأن المضاف ولا إضافة فيصالح فيه وقريب منه ما قيل من أن ما ذكر غير ظاهر لا بالنسبة بسلامة
الأمير وقيل أيضاً الغار جمع كثرة مفردة غر وهو جنس يشمل غاراً كثيرة فيشبهه ما لا يتسديد الغرات
لأحاطة بكل جنس يسمى غراً بخلاف الغرات فإن اتحاد جمع الغلة الجوع التي دون العشرة فلا يتناول
حافرة باقية فربما على أن الغرات جمع غرة وهي واحدة من جنس الغر لأن التاء للوحدة والغر الغر الكثرة
جنساً أكثر من غرة وجمعه أكثر من جمعهما سواء كان جمع غلة أو كثرة وليس بشيء (وهو ناجح) وهو
أنهم قالوا أنه جمع غرة من ادبها ما يشمل الغرات للكثرة ووحدة اعتبارية وقال قدس سره بغيره
أنه إن لم يكن أكثر من الغرات فليس بأقل منها وإن كان جمع غلة فيقال لهم الوحدة في غرة بستانك
جاءت من الإضافة فيحصل وحدة المحل أو المال كالأحاد الحقيقية ولا إضافة هنا فلا بد من اعتبار أمر
بصيرته واحداً وهو أنما هو له صفات أو نوعاً أو جنساً من الغار وليس فيه ما يجبه له واحد غير هذا فإن كان
فعلهم البستان حتى ينظر فيه وعلى هذا يقال إن غلة باعتبار أن اتحادها جناس لا يزيد على العشرة وإن كان
له زده فقام مقام الجميع وجمسته ما لا يحصى وكونه جناس الغار المخربة بما أنزله الله كذلك غير مناسب
لإعطاء إضافيه ودالسؤال وإن أراد اتحاداً جنساً له كونهما كثيرة أخرت الجميع عن القلة لزمهم
كون لفظ أجناس وأنواع وأمثالها جميع كثرة ولا فائدة فلا بد من الالتفات إلى أن تعريفه أبطال
جميعه فجمع هذا الجواب السابده وهو غير صحيح أيضاً وهذا وارد غير متدفع قد بر (قوله وبؤيده
فراة الخ) وهي قراءة مجدى السميع ووجه التأييد أنه ليس المراد بها غرة واحدة من غير شبهة فهي
واقعة على جماعة الغار وقوله يمار بعضه الخ التعارض من قولهم تعاور القوم كذا واعتبروه إذا تداولوه
وتناوبوا فمأخذ هذا وهذا أخرى والمراد أنه يقع كل منهما في موقع الآخر فيكون جمع الغلة للكثرة
وجمع الكثرة للتاء وهذا إما أن لم يكن للفظ الإجماع واحد ظاهر وظاهر كلامهم فيه أنه حقيقة وإنما
إذا كان له جماع أو جوع فلا يقع أحدهما موقع الآخر متكرراً لا مجازاً وقوله كم زكوا الخ وقع
فيه جمع الغلة موقع الكثرة لقوله كم فأنما تقتضيها أو كذا قوله ثلاثة فروق وقع فيه جمع الكثرة وهو فروق
موقع الغلة لقوله ثلاثة وفيه كلام سيأتي في محله (قوله وألأنها كانت محللاً الخ) إشارة لما عثر
في كتب الأصول والريقة من أن الألف واللام إذا لم تكن للهدو دخلت على الجوع أبطلت جميعها
حتى تناوت الغلة والكثرة والواحد من غير فرق سواء كانت جنسية أو استغرافية ومن خصه بالتأني

لأنه أراد بالغرات جماعة الغرة التي في قول
أدركت غرة بستانه وبؤيده فمأخذ فروق
من الغرة على التوحيد ولا أن الجميع يعاد
بعضها موقع بعض كقوله كم زكوا من جمات
وقوله ثلاثة فروق وألأنها كانت محللاً
باللام خرجت عن حد القسلة

وقال المحي باللام الاستعراقية لتأوله الاسد لا يخرج عن حوزة شمول كل واحد من الاسد بخلاف
 المعرى عنه فإنه قد يخرج عن استعراقه واحد أو اثنان فيصدق أن يقال لارجل في الدار وفيها رجل
 أو رجلان بخلاف لارجل قد ضيق الواسع وقصر لما قصر وليس ما ذكر من أمور الجعبة سوى الاجواب
 مبنية على كون من يمانية كانوا هم من تعقبه بل ما عرفت من أن اللام اذا لم تكن للعهد تطل الجعبة
 لصدق مدلولها على القليل والكثير ولذا قال المصنف رحمه الله خربت عن حد القلة ولم يقل دخلت
 في الكثرة والكنة في العدول عن الظاهر المكشوف اذ لم يقل من التماريد الى أن ما برز في باب
 الوجود بفيض مياه الجود كالقليل بالنسبة لتأخر الجنة ولما ذكر في محال القرب (قوله ان اريد به
 المصدر الخ) أي اذا اريد بالرزق المصدر كانت الكاف في لكم مقفولة باللام واللام مقفولة بالمصدر
 واليه أشار به ولما رزقا بالياكم خذف اللام وفعل الضمير تنبها على زيادتها ومنه قوله ولو لا كان انفصالا
 عن أي حيان رحمه الله لا يمتنع عكس هذا (قوله متعلق بعبدوا على أنه نهي الخ) المراد بالمتعلق
 المتعلق بالمعنى كالعطف وغيره وهو مجرد ارتباط بينهما وفي الكشف فيه ثلاثة أوجه أن يتعلق بالامر
 أي عبدوا ربكم فلا تجعلوا له أنداد لأن أصل العبادة وأساسها التوحيد وأن لا يجعل الله ندا لشرائه
 واختلف الشراح فيه وهل هو بعينه ما ذكره المصنف رحمه الله على أنه تلخيص له كما هو دأبه أو لا فذهب
 ابن الصائغ الى اتحادهما وقال انه عطف نهي على أمر لا اشتراك في الطلب وهو من عطف السبب على
 السبب وفيه نظر فالعاطفة جملة على جملة ولا نهاية والفعل يجوز به السقوط لونه وقال السبب رحمه
 الله ان لا نافية وهو منصوب جوابا للامر ولذا عطفه بقوله لأن أصل العبادة الخ فالجوابية في أنها تأتى
 عاطفة أو جواب لشرط أو مافي معناه ككلام الامر أو زائدة وفي الكشف كما قرأ في معناه عبدوا
 فلا تجعلوا فيه إرشاد لأن العبادة تتناول التوحيد وقوله لأن الخ تنصير بذلك فيحصل أن يكون عطف
 نهي على أمر ويحتمل أن يكون جواب الامر والاول أقرب لفعل لعدم الاشارة والتأويل ومعنى لأن
 التفسير بالثبوت يبلغ مع استفادة ما يستفاد من النص بل جعله محملا لامرافة والمخالفة وجرم الفاضلان
 بخلافه فقالا لا نهي متعلق بعبدوا متفرع على معنى إذا كنتم مأمورين بعبادة ربكم
 وهو متحقق للعبادة فلا تنسركوا التكون عبادتكم على أصل وأساس فان أصل العبادة وأساسها
 التوحيد وهذا أولى من جعل القاضي له معطوفا على الامر لأن الانسب حينئذ العطف بالواو كتأوله
 تعالى اعبدا الله ولا تنسركوا به شيئا وسأقي ما فيه وقيل وجه جواز العطف في الجملة أن يجوز
 انفاء الجزاء للعطف بالانقلاب وبعتبر التعقيب بين الامر والنهي عنه أو رادبا لعبادة فقد هاهو اردادها
 ويصح جعل لا تجعلوا جوابا للامر ولا يجزى أن شأ من هذه الوجود لا تنسركوا به العبادة ولا يقدرون
 الا به وهذا ما في حاشي الرأزي حيث قال بعد ما ذكر ما ذكر من صاحب الكشف وفيه نظر لانه اذا
 كان أصل العبادة وأساسها التوحيد فاعيدوا وأما معنى وحده فلا يترتب عليه قوله فلا تجعلوا الخ
 فالحاشي لا يترتب على نفسه أو متنازلة لأن التوحيد أصل شتر على عبادة قالاما بالاعكس والنصب
 في جواب الامر لا يجوز اذا كان ختاسية والعبادة ليست بميل لعدم التمسك إلا أن يجعل من القلب
 ككوله تعالى وكن قريبا أهلكتنا بالهوانا هاهنا لا ليس في كلامه ما يدل على الترتيب لأن المتعلق
 أعظم منه أو قل رد على مافي الكشف أن كلامه لا يتعلم من الخلل لأن عطفه وجوبية تنصير
 المتابعة بينهما ما ينافي قوله لأن العبادة تتناول التوحيد لأن الجزء لا يعطى على الكل فالعاطف اذا عطف
 كان بالواو أو حتى نحو قدم الحاج حق الشاة ويرد على ما قاله الفاضلان أن قوله ما اذا كنتم مأمورين
 بعبادة ربكم وهو متحقق لعبادة فلا تنسركوا التكون عبادتكم على أصل وأساس انه حينئذ
 مسبب بحسب الظاهر فهو جواب شرط مقدور فالفاضية أو قربة منه والى السببية بين الامر والنهي

وكلمة رزقا أن اريد به الرزق وقوله
 ان اريد به المصدر كأنه قال رزقا بالياكم فلا
 تجعلوا له أندادا متعلق بعبدوا على أنه
 نهي معطوف عليه

أى العبادة وعدم الشرب لا تنافي كما سمعته آتافاً بما قبله لأن آتافاً من حوائى العلامة الرازى ولوسلم
ذلك صرح العطف بالآتاف من غير فرق فكيف يرتضى هذا ويرد ما ذكره القاشى وقد غفل عن هذا
من نقله فى شرح كلام المصنف

ظلم القضاة بمصر ناعم الورى • بحيا القاضى يظلم الخصماء

(قوله أوفى منصوب باسمه لأن الخ) فبطل هذا على تفسير العبادة بالتوحيد وتفسيره فلا تجعلوا بلا
تعقدوا على غير الله ولو كوا عليه كجورى عن ابن عباس رضى الله عنه ما وهذا وإن اندفع به ما سياتى
لاوافق ما فسره المصنف رحمه الله فانه أتى العبادة على ظاهرها كإكتمر وهو على هذا نفي منصوب
بأخبار أن فى جواب الأمر كقولنا زرنى فأكرمك وقد قيل عليه أنه ليس بشئ لأن شرطه كون الأول
سبباً للثانى والعبادة لا تكون سبباً للتوحيد الذى هو مبناها وأصلها ولهذا يتعرض له الزمخشري ولم
يرض به شراحه والمنصوب فى الجواب منصوب بأن مقدرة فهو مصدر تأويل معارف على مصدر
متصديقه عليه هو سبب لا فتقدير فيما ذكر لكن مثلك زيارة فإكرام من بينهما وقس عليه الآية فى التأويل
وأوجب عما أورد شرح الكشاف بأن المراد بكونه جواب الأمر مشابهة له وحمل الشئ على
ما يشبهه واعطاه حكمه كثير وقد قال الرضى أن النصب فى قوله كن فيكون فى قراءة تشبيهه بجواب
الأمر لوقوعه بعده وإن لم يكن جواباً بمعنى وقيل العبادة سبب لثى الأشرار الذى تنافيه ولا يجتمع
معه وقيل صحة العبادة سبب للعلم بالتوحيد ولكن السببية بهذا الاعتبار ونحوه ما قيل من أنه
يكفى بسببية الأول للاخبار بما تضمنه الثانى **كما** كفى بمنزلة فى الشرط ومعناه كما سأتى فى
فى قوله تعالى وما يكمن من نعمه فى الله أقول هذا كله تكلف تأباه قواعد العربية فلا ينبغي تنزيل التزيل
المجزوع عليه فإلن أن يقال إن الآية تضمنت عبادة قريب وصوفى بما يجعله كالشاهد من خلقه لهم
ولا صولهم عروق الثرى وإبداع جميع الكائنات العظيمة والتفضل بأفضة النعم الجمية فدل عليه
دلالة عزه ثم بما أشار إليه المصنف رحمه الله ثبت بقوله والآية تدل الخ فحصل ما عنده الله الذى
عرفوه معرفة لا مربية فيها ولا شئ فى أن العبادة والمعرفة سبب لعدم الأثر الثانى من عرف الله
لا يوسى به سواء ولذا ذهبوا بقوله وأنتم تعلمون فى عنده علم الكتاب عرف الفرق بين هذه الآية وقوله
اعبدوا الله ولا تشركوا به الذى سؤل لهم ما من النظر للعبادة فقط وقطع النظر عما معها وأعلم
أنهم اختلفوا فى هذه المسألة فذهب الكوفيون إلى أنها إجازة فى جواب شرط تضمنه ما قبلها وذهب
البصريون إلى أنها عاطفة كإكتمر واختار الرضى أنها متعصية للعبادة وإنما صرّف ما بعده من الرفع
إلى النصب للتخصيص على ذلك كما نفاه (قوله أو بلعل على أن نصب تجعلوا الخ) أى متعلق بلعل
واقعا جواباً له وتمة قال فى الكشاف أو بلعل على أن نصب تجعلوا لالتصاف فأطلع فى قوله عز وجل
إلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع إلى العروصى فى رواية حفص عن عاصم أى خلقكم لكي
تتقوا ونحو ذلك فآتاه فلا تشبهوه بخلقهم ومعناه كما قال قدس سره أنه على تشبيه لعل بليت ويرد عليه
أنه انما يجوز ذلك إذا كان فى التبرجى شامخاً من التثنى لبعده المرجوع عن الوقوع وقد مر أن لعل هنا مستعارة
للإرادة التى ترجع فيها وجود المراد باعداد الأسباب وإزاحة الاعتذار عن أين المشابهة • وأجيب بأن
النصب هنا للنظر إلى أنهم فى صورة المرجوع عنهم فالخلق خلقكم فى صورته من رضى منه الانقاء أى
المخوف من العقاب للتبعية عنه لا لتشركوا فقوله لكي تتقوا بيان لحاصل المعنى وأخذت من سابق
من الاستعارة لأحكام بأن معنى كى وفى النصب تشبيه على تقصيرهم كأن المراد الرابع من متبعينهم
كالنهي واعتراض عليه بأن الجواب لا يدفع الاعتراض فإن لعل لا نصب لله فى جوابه لا بمعنى الأصل
أعنى التبرجى والمراد أى الإرادة فلا قاعدة فى النظر إلى صورة المرجوع عنهم اللهم إلا أن يقال
شبه أول الرجا بالثنى صورة وإدعاء على سبيل الاستعارة بالكناية بقوله لا زمة من النصب ثم استعير

أوفى منصوب باسمه لأن جواب له أو إبل
على أن نصب تجعلوا نصب فأطلع فى قوله
سمواته وتعالى إلى أبلغ الأسباب
السموات فأطلع

اهل الارادة فيصدق بحسب الواقع والنظر الى حال المتكلم تشبيه الارادة بالترجي ويقصد اذ ما بالنسبة
 الى حال الخاطبة نفسه بالتقي لا باعتبار النصب لانهم في صورة التقي منهم أقول هذا كله تعسف
 ناشئ من التزام ما لا يلزم وذلك لان نجسم الأمة الرضى قال كغيره من سائر النجاة ان اهل العربية انما
 اشترطوا في نصب ما بعد فاء السببية تقدم أحد هذه الاشياء لانها غير حاصله المصادر فتكون كالشرط
 الذي ليس بعق في الوجود ويكون ما بعد الفاء كجزائها على ما حققتها في حواشيه ومنه علمت ان وجهه
 عندهم انما هو عدم تحقق الوقوع في حال الحكم لا استنائه لعدم محته في الامر المطلوب الذي هو اعلم
 أقسامه كما هنا وهذا متحقق في التقي والتقي الآن التقي أقوى منه لسوخته في العدم وأشهر فلذا نصب
 جواب اهل الآن منهم من جعلها ملزمة بلت ككاز محترى وابن هشام لان التقي والترجي من واد
 واحد ومنهم من جعلها من ذلك الباب لانه لا ينصرف فيما ذكر كابن مالك في التسهيل لتعالقه فلا حاجة
 لما ذكره وسوال وجوابا على الطر يقين لان بناء على ان اهل انما أعطيت حكم ليت لا شراها معناه
 وليس لازم لان الاطلاق والتشبيه بكيفية عدم التحقق حاله بعينه انهم جملوه على الشرط وهو متحقق
 فيما مطلقا ثم ان استنائه ادهم به هذه الآية بناء على الظاهر وفيها وجوه أخر كما سيأتي ولذا قال ابن هشام
 في الباب الخامس من المعنى قبل في قرأه فخص اهل ابلغ الاسباب الخ ان اطاع بالنصب عطف على معنى
 اهل ابلغ لانه بمعنى أن ابلغ فان خبر اهل يقولون بأن كثيرا لم يفعل بعضهم أن يكون ألحن بحجته من
 بعض ويحل أنه عطف على الاسباب على حد • ليس عبارة وتتر عبي • وبهذا في الاحتمال علم معنى
 قول الكوفيين ان في هذه الآية حجة على النصب في جواب الترجي لجلاله على التقي (قوله الخاطبة)
 بالاشياء الستة) وهي الامر والنهي والاستعظام والعرض والتقي والتقي وقد جاز بعض النصارى أن
 يكون بها كل ما تضمن نفيا أو قلة كما قاله الرضى وقد قيل ان المصنف رحمه الله جعلها ملزمة بالاشياء
 الستة وعمل عما قاله من الخاطبة الميث لما قيل عليه كاعرفته ولعدم تناسبه للمقام لما فيه من تنزيل
 المرجو لبعده عن الحصول منزلة التقي وبعد الخاطبة الذين منهم المؤمنون عن التقوى بعيد وبناء على
 تخصيص الخطاب بالكفار بضم فمه لضعف بناء وفيه بحث يعرفه من يذكر وقوله لا شرا كما في انما غير
 موحية بحسب الجيم وفتحها أي مضمون ما بعد هاء يقع وتحقق في المستقبل غير معلوم فوجه من
 الايجاب بمعنى الاثبات ويقال له السلب وكل ما يدل عليه في الجملة وجهه واجبا يجوز وما به في أحد
 الا زمانه الثلاثة وقيل لا يتعين ولا يتحقق وهو غير الموجب وعلى كل حال يدخل فيه الترجي فسط
 ما قيل من أن غير الموجب عند علماء العربية هو التقي والنهي والاستعظام لا غير فكيف يشارك الستة
 من غير احتياج الى ما ذاع من الجواب وقيل المراد لا شرا كما كثرها ان أريد ما لا يجاب ما ليس بنى لان
 الامر ليس فيه حتى يشترك معها في أنما غير موحية ولا يشترك الكل ان كان المراد ايقاع السببية
 والامر ليس فيه ايقاع لان ايقاع في الخبر لا الاشياء فالامر غير موجب بهذا المعنى وكذا التقي فان
 قلت ان كانت التقوى بالمعنى الثالث لا يناسب ترتب عدم الشرك عليه لتقدمه وان كانت بالمعنى الاول
 فهي عينه قلت الاتفاق عن الشرك يترتب عليه عدم الوقوع فيه بالفعل أو هي بمعنى الاتفاق عن
 المذهب مطلقا كافي الكشف فتأمل (قوله والمعنى الخ) أي لا تجعلوا له شيئا من جنس الانداد
 كاسياني فلا يتوهم أن المناسب عدم ندوا حد لا انداد لانه يجتمع مع جعل التقي والذين ثم انه قيل ان
 المصنف رحمه الله جعل لا تجعلوا شيئا مضافا الى بيان المعنى ما يقتضي كونه مجزوما وقصد به بيان
 حاصل المعنى مع اظهار السببية التي هي شرط لتقدير الناصب ولوجه مجزوما في جواب الامر جاز
 أيضا لا مانع منه قدبر (قوله أو بالذي جعل الخ) عطف على قوله باعده وأو على قوله بلعل أي
 متعلق بالذي ان جعلته مبدأ أو جلة فلا تجعلوا غيره كما صرح به بقوله على أنه الخ فالاستئناف بالمعنى
 القوي أي جعله مبدأ أو بالمعنى الاصطلاحي لان الاستئناف بسببه وليس هذا معنى ما في الكشف

الخاطبة بالاشياء الستة لا شرا كما في انما
 غير موحية والمعنى ان تقوى لا تجعلوا له
 انداد أو بالذي جعل لكم ان استأنف فيه
 على انه انتهى وقع خبرا

من قوله أن ينادى جعل لكم إذا رغبتم على الاستعداد أي هو الذي حققكم هذه الآيات العظيمة والدلائل
النيرة الشاهدة بالوحدانية فلا تقفوا له شركاء لأن معناه أنه جعل الذي هو فاعل ما جاء في الخبر
لإستعداد محذوف والنهي مترتب على ما تنفخه هذه الجملة أي هو الذي حققكم بذلك لئلا تتوعدوا فلا
تتركوا به يا شياطين قوم أنه بعينه ما في الكشف وأن المصنف رحمه الله غفل عما أراد وقد وهم وقوله
على تأويل مقول فيه أي مستحق لأن يقال فيه ذلك لأنه وقع قول ومقول قبله كما لا يخفى وهذا تأويل
منه وروي كل إنشاء وقع في موقع الخبر والفاء زائدة في الخبر مشعرية بالسببية لما ذكره وقوله والمعنى
من خصكم بالصالحات الملهمة أي خص نوع البشر بما ذكر وفي نسخة حققكم بالقضاء أي شمل وعلم الناس
لأن الحلف معناه الإحاطة فعلى ما ذكره المصنف لا يحل من ركاه وتكلم والاولى ما في الكشف
وجعل هذا جزاء شرط محذوف والمعنى هو الذي جعل لكم ما ذكر من التعم الظاهرة المستبصرة وإذا كان
كذلك فلا تجعلوا الخ وذكر المصنف لأنه من جملة المحتملات وتأخيرها المشعرية رجوعه في جملة
لا ينافيه وما قبل ردا عليه من أنه في غاية الحسن والرصافة كما يظهر من تأويل قوله والمعنى الخ مدعوى بغير
دليل وقوله لا يشرك به شيء الرامي لتعجيله وتقديمه ليجوز أن يكون المحصر كما يفيد تقديم بعض
المحمولات على بعض وقوله التأخير لأن عدم التمسك بخصوصه تعالى اذ ما من شيء سواه إلا أنه نظير
ونذكر قبله لأنه خبر مذكور في الأصل لا يتم التقديم بأجرى على أصله وفيه نظر (قوله والتدائيل الخ)
الماوي بضم الميم وكسر الواو اسم فاعل من ناواه والمراد به كفسره الشارح المعادى وأصل من النوى
وهو البعد فكيف به أو يتوهمه عن المعاداة لأن العذر يتبعه من عذوه ويومر بعده ومنذرافته وما
نسر أهل اللغة التدائيل كما قاله ابن فضالة وفسره أبو عبد الله حتى جعله بعضهم من الإضداد أشار
العلامة في الكشف إلى اتحادهما وأنه مثل مخصوص فتم من أطلق ومنهم من قيدوا العين التذ
ما كان مثل الشيء الذي يضافه في أموره ويقال تذبذب وتذبذب وأجازوا في أن ينادى أن يكون جمعا لتدبير
أنه كيتيم وأيام وعدل وأعدل وقال الراغب تذبذب مشاركتي في جوهره وذلك مشرب من المعاملة
فإن المثل يقال في أي مشاركة كانت وكل مثل تذبذب ليس كل مثل تذبذب وهو من تذبذب وقري يوم التذاد
أي يذب بعضهم من بعض فهو يوم يذب المرء فالتذبذب في المشاركة في الجوهرية فقط والشكل فيما يشارك
في القدرة والمساحة والشبه فيما يشارك في الكيفية فقط والمساوي فيما يشارك في الكمية فقط والمثل
عام في جميع ذلك انتهى وعلى هذا ينزل كلام المصنف رحمه الله والتدبر الكمية وعذو المصنف رحمه الله
خص باللام لخصه معنى عين والمصنف رحمه الله كثيرا ما يتباح في الصلوات (قوله قال جرير الخ)
هو من قصيدة أولها

عفا السران بعدك فالوحيد ولا يبقى لبدنه جديد

والجعل التصيير القوي أو الاعتقادي وضمنه معنى الضم فعدا إلى كما قيل والظاهر أنه لا حاجة إليه
فانه يتعدى بها كثيرا لما فيه من معنى الرجوع كما قال تعالى إلا إلى الله نصير لا موراى اتجمعون أحدا من
تيم وهي قبيلة معروفة مثالي مبارزاه هاديا وما منهم من هو نديد ومثل الذي حسب فكيف بجنى وأنا
العرف بنباهة الحب وتوهم حسب للتكبر وقيل لتعظيم وقيل إلى حال من تيمأ وتذاو وسندل
بالبيت على أنه المعادى وما في الكشف من أنه أراد أنه كذا في أصل وضع اللغة والأفلاسة معال تد
يخالفه والبيت أن كان شاهد الكون بمعنى المثل مطلقا فظاهر والأفلاسة في معال تد على المعاداة ليس بشئ
لأن تيم أغرب قبيلته وما بين قبائل العرب المتساوين منهم من العدواة أظهر من أن تخفى على مثله ولا حاجة
إلى تفسير المعادى عن ذلك شأنه حتى يرجع إلى مطلق المثل (قوله ونسبة ما بعده المتكرون الخ) ما في
قوله ما زعموا غانية بالجملة حالية وفي قوله تساوية إشارة إلى معنى التذ كبر وقوله فكم الخ الخ أي شنع
عليهم يجدهم بأن جعلوا أندادا لله لا لله ولا ضد كافي الكشف وقال الفاضل في شرحه أنه يشترى

على تأويل مقول فيه لاجتماعها والتدبير
للسببية أدخلت على تشمين الابتداع في
الشرط والمعنى أن من خصكم بهذه النعم
الجسام والآيات العظام فيبقى أن لا يشرك
به والتدائيل الماوي قال جرير
أنيما تجعلون إلى تذا

من تذبذبوا إذا تفرق ونادت الرجل خالفة
خص للمخالفات المماثل في الذات كما خص
المساوي للمماثل في القدر وتسمية ما بعده
المتكرون من دون أنه انداد أو ما زعموا أنها
تساوية في ذاته وصفاته ولا أنها تتخالف في
أفعاله لأنهم المتكرون كعبادته إلى عبادته
وهو هو آلهة شابهت حالهم من يعتقد
أنها ذات واجبة بالذات قادرة على أن تدفع
عنهم بأس الله وتنتقمهم ما لم يرد الله بهم من خير
فتمكهم بهم وينزع عليهم بأن جعلوا أنداد لله
يتبعون من يبعون ولا تد

أنها استعارة تهكمية . وقال قدس سره في الرد عليه بل هو إشارة إلى أن هناك استعارة تمثيلية وليست
تهكمية اصطلاحية إذ ليس استعارة أحد الضدين للأخر بل أحد التشابحين صاحب لكل المقصود
منها التي تكلم بهم لتزييلهم من منزلة من يعتقد أنها آلهة مثله وفي بعض النسخ لتزييلهم منزلة الأضداد حيث
شبهت حالهم بحال المعتقدين أقول النسخة الثانية صريحة في أنها استعارة تهكمية بالمعنى المشهور
وخصيصة أن الند كإسمته آتيا بحسب أصل اللغة ليس النظر مطلقا بل نظير الذي يحاك ذلك وشافرك
وبتبادله عنك معنى ثم توسع فيه فاستعمل لفظ المثل كافي قولهم ليس لله ضد ولا ضد فانه لنفي ما يستد
مضد وما يتنافيه وهم اغماضه فدون أن آلهتهم تناسبه وتقرب اليه كما قالوا ما بعدهم إلا يقربون إلى الله
الأنهم إلتصافهم بغيره ليسوا بالبعوض البتة المتضمنة لتمام المشاكلة فان استعمل الضد من معناه الأول وهو
المعادى المبعد للآلهة المقترنة عندهم كانت من استعارة أحد الضدين للأخر لأن التضاد أعظم من
الوضعي كالتمثيل للانداز في بشرهم بعذاب آلهم وهو بحسب القوائم المرادة بلا وضوح لها صكلا أحد
اللبان وحاش للخيال وان نظر إلى الثاني وأنه يعنى المثل مطلقا لم يكن ينبغي ما تضاد فيكون من استعارة
أحد التشابحين للأخر بدون تضاد منزل منزلة التشاب فيكون التهكم فيه غير اصطلاحى لأنها بحسب
أحوالهم وأفعالهم مماثلة له تعالى في العبادة لا بحسب الذات وسائر الوجوه لأنهم لما جعلوها مثلاً
وخصوصها للعبادة دونهم وهذه خطة شعاع وصفة جفا في ذكرها ما يتلزم بحقيقةهم والتهكم بهم فيكون
استعارة أى استعارة قصدت علاقة التشابه الحقيقية للتهكم وهذا معنى غير اصطلاحى وأعلمه
فالقول به غير متبعية والحق ما قاله الشارح المحقق ومن خرافات بعض العصريين في حواش وبها كانت له
برهمنه القاضين أنه قال في الرد عليه قدس سره بعد ما حكى كلامه ولا يخفى بعدهم أن الظاهر من
قوله كإسمته كإسمته لفظ الند أنه استعارة تهكمية واستعارة أحد الضدين للأخر فوجد ههنا التشابه ليس
بمطلق بل نسبى على معنى الضدية على ما تدل عليه المحالفة والمناصرة فاستعمل المثل المقابل للقوى
المخالف فيما يكون بمنزل عنده من المثل في بعض ما توهموه بكون استعارة اللقوى في الضعيف وهو عين
الاستعارة التهكمية وقوله أشبهت لبيان وجه الاستعارة في لفظ الأنداد وما قيل انه في معناه الحقيقي
اذا مدار التشنيع عليه ليس بشئ لأن أوصاف المستعار منه معتبرة في لفظ الاستعارة وبه يتم التشنيع
انتهى والبعرة تدل على البعير وآثار الأقدام تدل على المسير وجعل جمع الأنداد للتشنيع لأن من
لأنه كيف يجعلونه أندادا ومن الناس من لم يرض هذا أنهم كانت لهم أصنام كثيرة فجعلها نظرا
للواقع وهو أولى وفيه نظر والتهكم من لفظ التدحيت اخبر على المثل والتشنيع من إرادته جعلها فيسطل
ما قبل أنه تسامح والأولى أن يقال تهكم بهم بل لفظ التدشيع عليهم بأن جعلوا أندادا من غير حاجة إلى
تقدير أو تأويل (قوله قال موحد الجاهلية زيد الخ) إشارة إلى ما ذكر في السير من أنه في الفتر فزمن
الجاهلية اجتمع زيد المذكور وورقة بن نوفل وعبد الله بن جحش وعثمان بن الحويرث ونذا كرا عبادة
الأصنام وأمور الجاهلية فهداهم الله للحق وقالوا إن هذه أمور باطلة عقلا فتركوا عبادة الأصنام وخرج
كل منهم إلى جانب يطلب الدين الحق فإني زيد أخبار أهل الكتاب بالثأم فدألهم عن العقائد والدين
الحق فدأله على مله إبراهيم فدانهم وكان يظن في أمور الجاهلية وأنى النبي صلى الله عليه وسلم قبل
أن يوحى إليه وهو زيد بن عمرو بن نفيل بن رياح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن ربيعة أمي قصي لأمته
وأم زيد الجلباء بنت خالد القهمية وهي امرأة جدته فنقل ولدت له الخطاب فهو قرشي أخو عمر لأمته رضى
الله عنه ونفيل بن وفام مصفر علم جدته وله أشعار في النبي عن أمور الجاهلية منها ما أورده المصنف
وهو يرمنه كما ذكره ابن عباس كرجعه الله

ولهذا قال موحد الجاهلية زيد بن عمرو بن
نفل
أرباوا أحدا أم الفرب
أدين إذا تقسعت الأمور
ترك الآلات والعزى جميعا
كذلك يفعل الرجل البعيد

أرباوا أحدا أم الفرب • أدين إذا تقسعت الأمور

ترك الآلات والعزى جميعا • كذلك يفعل الرجل البعيد

الم تعلم بأن الله أفنى • رجالا كان شأنهم التجرور
وأبقى آخرين يترقون • فبريهم من الطفل الصغير
وبينا المرء بعثرات يوما • كما يترخ العصف النضير

ومعناه اتخذ دينا عبادة الصبر من الاصنام ونقشت الامور على نفرت الاحوال من قسمهم
الدهر فتسحقوا أي تنزقوا وهو معنى للفاعل ووقع في بعض ما يجهول اوله وجهه أيضا أي اذا انقشمت
الامور ونقض اختيار هذا الامر الى اختيار ربا واحدا لم افسرب أي كيف أتزلزل ربا واحدا
واختار ربا بالمتعددة وهذا كقوله تعالى أرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار وقوله وللهذا أي
لقصدا التفتيح والتفهم والمراد بالالف التكثير لخصوصيته واللات والعزى صنمان مشهوران
سأفني بسانهم (قوله ومفعول تعلمون مطروح الخ) في الكشف معناه وحالك وصفتكم أنكم من
صفة غيركم كبرين الصميم والناسد والمعرفة فائق الامور وغواض الاحوال والاصابة في التدابير
والدهاء والفطنة بمنزلة لا تدفعون عنه وهكذا كانت العرب خصوصا كمن الحزم من قريش وكثافة
لا يصلي بشارهم في استحكام المعرفة بالامور وحسن الاساطيع ومفعول تعلمون متروك كأنه قيل
وأنت من أهل العلم والمعرفة والتوبيخ فيه أكد أي أنتم الزاؤون المميزون ثم إن ما نبت عليه في أمر
ديانتكم من جعل الاصنام لله أنداد هو غاية الجهل ونهاية تخافة العقل وهذا هو الوجه الاول الذي
ذكره المصنف رحمه الله ومطرح افتعال من الطرح بمعنى الرى والترك وفي نسخة مطروح وهما بمعنى أي
ترك لفساد مسما وقصد اثبات حقيقة الفعل مباغاة من غير تقدير لمتعلقه نزل الان لازم وأهل العلم
أصحابه عن قائله والاهل في غيره اذا يكون بمعنى المستحق والنظر بمعنى الفكر لا الرؤية البصرية والتأمل
التدبر وإعادة النظر مرة بعد أخرى وهو في الاصل تفعل من الامل وهو الرجاء وأدنى بمعنى أقل وأقرب
والعلم يقتدى لمفهومين أو بما يقوم مقامهما كأن الفتوحة المشددة ومدخوله فالمراد بالفعول في كلام
المصنف جنسه لا الواحد حتى يقال انه اشار الى أن العلم هنا بمعنى المعرفة متعلق بفعول واحد وقوله
اضطرو عتلكم الخ يرفع عتلكم ونصبه لانه يقال شره الى كذا واضطرو اذا ألجأ اليه وليس له منه بد كما
في المصباح أي أعلمهم بالضرورة وجود صانع يجب توحيد في ذاته وصفاته لا يليق أن يعبد سواه فقط
ما قيل عليه من أن الاول أن يقول لاضطرو عتلكم الى التوحيد الصرف ورد الشر في العبادة لأن
الكثارتا لما تلو بنظر ادمه بوجوب الذات واليجاد الممكثات كقال تعالى ولئن سألتهم من خلقهم لم يقولوا
الله كما سرح به قيل هذا في قوله وما زعموا أنها سوا به الخ (قوله أومنوى الخ) المنوى والمقصد بمعنى في
اصطلاحهم الا أنه يلاحظ في التقدير ان الجانب اللفظي في النية الذهن وقوله وهو الخ أي الفعول المقدرة
قوله أنها لاعتائله وهو سادس متدفع الى العلم كالمتر ولا كانت المماثلة عامة لجميع وجوه المشابهة عطف
عليه قوله ولا تقدر على مثل ما يفعله لانه المقصود بالذات وأثبتته بالآية المذكورة فالاولى في ظاهرها
وقيل انها بمعنى أو الفاصلة لظهور أن الفعول ليس المجموع والثاني بيان له وسقوطه في غاية الظهور
وانما غرض كلام الكشف وأشار بقوله أنها الخ كالمختصر الى أن المفعول حذف لاقترانه الدالة
عليه كما قاله الفضل البني وقول الطيبي انما حذف على هذا القصد التعميم لئلا يقتصر على المذكور
دون غيره ليس بناسب لكلام الشيخين (قوله وعلى هذا فالقصد به التوبيخ الخ) التوبيخ الانكار
بمعنى ما كان ينبغي أن يكون نحو أعصت بذلك أولا ينبغي أن يكون في المستقبل كإني التوبيخ
وشروحه والتعريب والتعير والتعجب وهو قريب منه واختلف في المراد بقوله هذا فقبل المراد على
تقدير كونه حلا في فعل الوجهين وفيه مخالفة للكشف حيث خص التوبيخ بالاول وقبل المراد على
الوجه الثاني لانه على الاول يمكن ارادة التوبيخ والتقييد فانه لا تكلف الا على من قدر على النظر وقيل
انما قصر على هذا لان التوبيخ في الاول أظهر وليس فيه احتمال التقييد والمختصر في المالم تعرض

(وأنت تعلمون) حال من ضمير ولا تجعلوا
ومفعول تعلمون مطروح أي وحالكم أنكم
من أهل العلم والنظر واسأله الرأى فلو تأملت
أدنى تأمل اضطرت عقلكم الى اثبات موجود
للممكثات من رد وجوب الذات متعال
عن مشابهة الفعولات أو منوى وهو أنما
لا تماثل ولا تقدر على مثل ما يفعله كقوله
سبحانه وتعالى هل من شر كائنكم من
يفعل من ذلكم من شئ وعلى هذا فالقصد
منه التوبيخ والتريب

التوبيخ في هذا وتعرض في الأول عكس المصنف رحمه الله منعه تعريضا بالاعتراض عليه وذهب بعض
أرباب الحواشي الى أنه لو كان القصد من هذه الحال تفيد الحكم كان المعنى لانهم عن اتخاذ الأنداد
حال كونهم جاهلين وهو قاسد لأن العالم والجاهل القادر على العلم سيان في التكليف وقيد الجاهل
بالمتمكن من العلم احترازاً عن الصبي والمجنون وانما منع هذا على الاشترايع أن الحال مقدمة على أم
وجه كان العلم على الوجه الأول مناط التكليف لأنه لا يكون عند كمال العقل فكأنه حال انهوا
عن الشر لئلا وجود أهلية التكليف بخلافه يصح معنى مفهوم الحاشية وهو أنه لا تكليف عليكم
عند عدم الإهانة بخلاف الوجه الأخير لأنه قيد الحكم بتمام العلم بالمفعول وليس مناط التكليف
اتمامه مناط العلم فقط فعلى هذا لا يفيد التقييد معنى صحيحاً بالنظر لمفهوم الحاشية لأنه يؤدى الى أنه لا نهي
عن الشر عند عدم العلم بأن الأنداد لا تعانده وهو باطل وهو مبني على مذهب الشافعي في الفهم
وعندنا التقييد على الوجهين للتوبيخ قلت كأنه لما كان التوبيخ معناه كمال الإنكار كما في الواقع لأنه
لا ينبغي أشار العلامة الى أنه جار في الأول فقط لأن ما هم عليه من ديانتهم بعبادة الأصنام أمر مستتر
منادى على غاية جهلهم ومضادة عقولهم وأما الثاني فمفعول مقتضوه وعدم المعاملة له أودع القدرة على
مضادهم ليس بمذكور في نفسه وانما قصد به إزاهم الحجة أو يقال أنه اقتصر على بيان التوبيخ فيه لأنه
الراجح عنده الهم ببيان وجه الثاني بالقياس عليه كما يوجب الله قوله كذا بقوله التفضيل والمنفعة رحمه
الله لما رأه ببول إليه معنى جعل التوبيخ مشيراً كما ينهوا فوضعا لما في الكشف أو يقال أنه غير متعين
وأما تخصيصه بالثاني وجهه لم يتبين على مذهبه في مفهوم الحاشية فليس بشئ لأن الأول ليس بمذكور العقل
والأدراك الذي هو مناط التكليف كما هو مذهب سلامة الفطر ونجاة الدهاء والد كفاؤه جعل قيدا
كما قالوه كان المبدأ والغزاة لا غير مكلف وهو مما يشبه أنه قد فسد مظهره له أدى بصيرة قوله
واعلم أن مفعول الثاني (الخ) هذا مأخوذ عن في الكشف لأنه فيه جعله مقدمة لنفسه بـ (الآيتين
والمنصف رحمه الله جعله شامخة وذلك لمراد به بسطه ولكل وجهة وفيه إشارة الى أن المنصور ومن
الآيتين أي من قوله ما يهتدوا الناس الى هذا الأمر بالعبادة الدال عليه قوله أعبدوا والتهنى عن اتخاذ
الشريك للواحد القهار والمتقدم قوله لا تتجاولوا الخ وأدرج النبي في النهي التقارب بينهما ولأنه
المراد من النبي لأنه خبر بمعنى الإنشاء ولأنه يعلم بالعبادة عليه وفي عبارته إشارة الى أن الأمر والنهي
صريح فيهما وله الحكم وهو السبب الداعي اليه والمقتضى المستلزم له ليس بصريح وانما يعلم من
ترتيب الأمر على صفة الربوبية وتعليلها فانه يقتضى علميتها وتقدمه رتبة وان تأخر في الذكر
قال المنصف رحمه الله ترتيب الأمر بالعبادة على صفة الربوبية والمراد بالعبادة في قوله أشعرا بأنهم الهة
لوجودهم الدليل الدال على وجودهم وقوله ثم يربون الخ إشارة الى قوله الذي خلقكم الخ وهو وصف
لرب مبین له ومثبت بطريق البرهان وما يحتاجون اليه في معاشهم أي في تفتيتهم وحياتهم من الرزق
والأمر بالضرورة كاللبس والسكن والمأكل والمشرب وهو إشارة الى قوله الذي جعل لكم الأرض
فراشا الخ والمقابلة بـ (الآيتين) اسم الفاعل من أقله إذ جعله الأرض لانهم عليها وهي تحملهم والمقالة بـ (الآيتين)
من قولهم أمثلوه أمثلوه أي جعله ظله وهي كالبصاة لامن أمثل بمعنى أقبل ودنا كأنه أتى بظله عليه كما هو
لأنه معنى مجازي لا يتجأ اليه مع ظهور الحقيقة وهي مينة في اللغة والاستعمال والمراد بها السماء وقد
شاع هذا حتى صار حقيقة فيهما وفي الحديث أي أرض تلتقي وسما تظاني وقوله والماء الخ إشارة
الى ما في قوله وأنزله من السماء ماء الخ فدخل الشرب في الطعام فانه يشبهه كما في قوله ومن لم يطعمه
فانه في وقوله فان الفترة أعم الخ إشارة الى ما قاله الراغب من أن الفترة ما يجهله الشبر ثم لم يكل
ما يكسب ويستغاد حتى قيل لكل نفع يصدر عن شئ هو فترة فيقال فترة العلم فيعمل فيشغل كل رزق من
مأكل ومشرب وليس سوا ما كان من النبات والفاصل والسكن أم لا (قوله) لما كانت هذه

لا تفيد الحكم وقصره عليه فان العلم
والجاهل التمكن من العلم ووافي التكليف
واعلم أن مفعول الثاني هو الأمر بعبادة
الله سبحانه وتعالى والتهنى عن الأشرار
والإشارة الى ما هو الهة والمقتضى ويانه
أنه رتب الأمر بالعبادة على صفة الربوبية
أشعرا بأنهم الهة لوجودهم الخ ومن يربون
بأنه سبحانه وتعالى خلقهم من الملة
وما يحتاجون اليه في معاشهم من الملة
والنحلة والماء والرزق أعم من المأكل
من الطعام والماء والرزق أعم من المأكل
والمشرب شئ لما كانت هذه

الامور الخ) المراد بالادور ما خلق من المخلوقات من الارض والسموات وما فيه من الاجرام العلوية وما انعم به على من بها من الارزاق والثمار والامطار وشهادتها على وحدانية تبارك وتعالى

وفي كل شيء له آية • تدل على أنه الواحد

وقوله رب العالمين انتهى اشارته الى أن اختيار الله في النظم لترتيب ما بعده على ما فصل قبلها ترتيب المدلول والنتيجة بخلاف قوله اعبدوا الله ولا تشركوا به حيث عطف بانواعه وذكر الصفات وقد اشرنا في ما سبق الى أن السؤال الموردي العطف غير وارد عليه بعد التأمل في كلامه وما في بعض الحواشي من تحقيق معنى السببية المستفادة من القاء في قوله فلا تتجملوا حيث ذكرنا أنهم معنى موصل الى التوحيد وأن الذي جعل لكم الآيات ان كان خيرا عن الضمير المحذوف في مقدم معنى التخصيص الدال على تفرد الصانع ووحدة آياته ولما أفاد الكلام المتقدم معنى التوحيد عقلا وتعللا رب عليه انتهى عن الاشارة تعالى ترتيب السبب على السبب فتدبر (قوله ولعله سبحانه وتعالى اراد من الآيات الاخيرة) وهي قوله الذي جعل لكم الارض فرشا والخالق والاعمال مع ما دل عليه الظاهر دفعا لتوهم أن اراد من الآيات معناه التثنية دون ظاهرها فانه غير صحيح فاللفظ مستعمل في معناه الحقيقي الا أنه يفهم منه تلك الخواص بطريق الرمز والاشارة ولذا قال سبق فيه ولم يقل سبق له لأن السوقه التوحيد والالتزام عن اتحاد الانداد ولذا قال بعدهم الارض وما معها محمول على ما مر لأنهم اعنى البدن ونحوه فانه صحيح والمراد أنه ينتقل من العالم الكبير الى العالم الصغير كما قيل في المثل التي بالنسبة بذكر وتشبيه الجسم بالارض لانه مثل مثل مخلوق من عناصرها والنفس بالسماء لانها عاوى بمقتضى لا تارافاضة السماء على الارض والعقل بالماء لطافته ونفوذه في كل شيء واحبائه أرض البدن بعدما كانت هامة فلما نزل عليه الماء اهتزت وربت والعقل كما قال الراغب يقال للقوى المتبعة لقبول العلم ولعلم المستند تلك القوى والقوى وان كانت نفسانية وبدنية وبعضها متصل ببعض آثارها فظاهر على البدن نفسه بالنسبة الى الرباني فيسقط ما قيل من أن العقل انما يشوم بسماء النفس وكذا الفضائل غير قائمة بالبدن فلا يلائم تفسير الماء التنازل من السماء بالعقل اذ ليس نازلا متجسدا بل قائما بهم وكذا تشبيه الفضائل بالثمرات ثم قال المراد من السماء عالم القدس ومن الارض النفس ومن الماء القوى واحصول المعارف ومن الثمرات ما يقرب علمها من الفضائل وقوله واودج القوى الخ اشارة لما قلناه والقوى السماوية كحرارة الشمس وقوله بقدرة الله المتعلة (قوله فان لكل آية ظهرا وبطنا ولكل حتم مطعا) أصل البطن الجزء المعروف من الحيوان ويقابل الظاهر ثم قيل للعبة السفلى والمعاين وظاهره يقال لما يدرك بالحواس ويظهر والميتخي والحد الحاصل بين الشئ وبين النهاية والمطلع بضم الميم وتشديد الطاء ورفع اللام ثم عين مهملة من اطلع على هكذا افعل اذا اشراف عليه وعلم به والمطلع مشتق اسم مفعول وموضع الاطلاع من المكان المرتفع الى المنخفض كذا في الصباح وقوله ولكل الشئ ثمرين خبر مقدم وحد متبدا مؤخر ومطلع معطوف عليه ان رفع كما في بعض الروايات ولو اضيف كل حتم متبدا مطعنا باعطف على ظهرا كما في أكثر النسخ وهذه العبارة من حديث صحيح روى عن طريق شئ بعبارة مختلفة بطول تفصيلها وشرحها فغن الحسن المصري مرسلان الذي صلى الله عليه وسلم قال أنزل القرآن على سبعة اشرف لكل آية ظهروا وبن لكل حتم مطلع وروى الطبراني أن عبدا لله بن مسعود رضى الله عنه قال ان هذا القرآن ليس منه حرف الا له حتم ولكل حتم مطلع وخبره صاحب المصابيح والطحاوي في الآثار وفي معنى السبعة اشرف أقوال كثيرة ليس هذا محلها وان تعرض لها بعضهم هنا تكثير السواد قال الباقي في كتابه مصادع النظر ومن خطه نقلت قال الحسن الظاهر والظاهر البطن السرى قول بعض العرب ضربت امرئ يظهر البطن والحد الحرف الذي فيه علم الظهور والسر والمطلع الامروا والهي والمطلع في كلام العرب العلم الذي يؤق منه خبر

بهلم القرآن والمصدا الذي يصعد اليه في معرفة عمله وقسري في القريب المطمع عوضه الاطلاع من اشتراك
 نحمد ويكنون المعبد من أسفل الى المكان المشرف فهو من الاضداد وقيل الظاهر لفظ القرآن والبيان
 تأويله وقيل الظاهر ما قص من القصص وبعثه ما في القصص من العقلة فالجواب أن الظاهر ظاهر الكلام
 والبيان ما يختص به العلماء بما يحتاج للتأويل والحد غاية ما يتم اليه من الظاهر والباطن والمطلع
 الطريق الموصل للحد وهذا مراد المصنف كما ثبت به سابقه يعني أنه سبحانه لم يخطأنا الباعية يمكن
 فهمه اما لاعتناءه بالخاصة الذين يطلعهم على الطريق الموصل للحد وفي عوارف المعارف لا يورد
 هذا الحديث محض لكل طالب ذي همة على أن يصني موارد الكلام وبه فهم دقايقه وقوامه
 أمره فإذا التجرد عما دواء كان له في قراءة كل آية مطلع جديد وفهم عتيق وسلك فهم عمل جديد
 يجب صفاء الفهم ودقة النظر في معاني الخطاب وعمل القلب غير عمل القلب وهويات وتعلقات روحانية
 ومساومات سرية فكما أنوا بعمل اطالعوا على مطالع من فهم الآيات جديد وفهم عتيق وعندي أن
 المطالع أن يطلع عند كل آية على شهود المتكلم بها وما تحجده التجليات بتلاوة الآيات وعن جعفر
 الصادق رضي الله عنه أنه قال قد تحبلى الله عبادي في كلامه ولكن لا يصرون وهذا مقام رفيع وقيل
 وراءه مقام آخر يسمى ما بعد المطالع وقد قيل أن لهذا الحديث أيضا ظهرا وبطنا وطعنا وقديما
 في الحديث أن القرآن ظهر اوطنا وابطنه بطنا إلى سبعة أبطن وروى إلى سبعين بطنًا كما في تفسير التائفة
 لافشاري رحمه الله (قوله ما تقر روحه انبثه الخ) إشارة إلى أن هذه الجملة معطوفة على ما قبلها لما
 بينه من الغاية الظاهرة والمناسبة للتائفة لأن توحيد الله وتصديق ربه تعالى عليهم الصلاة والسلام
 توأمان لا ينفك أحدهما عن الآخر والتقرير جعل الشيء قارئه عن الأثبات وصار حقيقة فيه
 ولم يذكر وجوب عبادته تأملها له معطوف على لا تتجلبوا لأنه مقدم للوحدانية ولازم لها والطريق
 الموصل والنظر في الأمور الموجبة للعلم بذلك من النفس والآفاق المشار إليها بالرب وصفاته وذكره
 على عقبه مما مر إشارة إلى أن التوحيد لا ينفع بدون الاعتراف بنبوته عليه الصلاة والسلام وقيل
 أنه لما وجب العبادات ونفي الشرك بازاء الآيات والاعتقاد لها لا يمكن بدون التصديق بأن تلك الآيات
 من عند الله أرشدهم إلى ما يوجب هذا العلم وهذا أنسب بالسابق حيث لم يقل وان كنتم في ريب من نبوة
 محمد صلى الله عليه وسلم بل في ريب مما نزلنا من آياتنا الآية كما نزل الرب تعالى الانكار لكن خص
 هذا الإشارة إلى أن غاية ما يتوهم الرب دون الانكار فانه يجوز عن التوهم فلا يلتفت إلى إزاحته وإذا
 لم يقل ان كنتم من رايين مبالغته فيه أي ان كنتم محاطين بالرب يندفع عنكم هذا الطريق وليس
 بشيء لأن العدول عن جعل ما توهمها ناعقلا مستقلا لا كونها برهانًا سمعيًا بأباه السابق لأنه لو أريد
 ذلك قال اعدوا الله ولا تشركوا به كما في غيره هذه الآية الواردة بعد الاثبات لا يفسح حينئذ تفصيل
 الدلالة الانفسية والآفاقية وتصور لغو الخالية عن الطوائف السابق تقريرها (قوله وهو القرآن المجيز
 بفصاحته الخ) إشارة إلى المذهب الحق في الانحياز وبذلك بالذال المهجة بعد ما موحده وكذا بالاراء المجبة
 بمعنى غلب وقهر ومنه المثل من عز بز والمعلق بكسر الميم صيغة مبالغته من التعلق وهو البليغ
 المستثنى من نطقه والاختصاص بالقائم والحياء المهمله استكاث الخصم بالحق حتى يسود وجهه ويصير كالجمجمة
 وأحد من خم الصبي إذا بكى حتى انقطع صوته والمضادة مفاعلة من الضمة بمعنى المعادة والمضادة
 مفاعلة من الضمر والمضادة بالاراء المجبة المغالبة والمضادة بالاراء الممهلة الخاصة من المعز وهي
 النسخة لأنه يحرص على تفضيع خصمه والموقع البليغ والعرب بالانطلس كما ترى أوائل الديباجة
 وفي كلامه تحجيس حسن ويعرف انجاز ونفي الرب عنه بعدم قدرتهم وهم أفصح الناس على مضاهاته
 ومعارضته وهو يقتضي أنه ليس من كلام البشر وإنما احتمال أنه عليه الصلاة والسلام خالق أفصح
 الناس حتى لا يدعى على مثل كلامه أو أنه كلامه لا فغير ضار لعدم تسليم الأول ولذا لم يقل أحد

(وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا
 فأتوا بآية) ما تقر روحه انبثه سبحانه
 ونهائي وبين الطريق الموصل إلى العلم
 بهذا كرقية ما هو الخلق في نبوة محمد صلى
 الله عليه وسلم وهو القرآن المجيز بفصاحته
 التي لا يتفصاه كل منطبق والخام من طوبى
 بمعارضته من مصاقع الخطباء من العرب
 العرباء مع كثرة موافاة الظاهر في المضادة
 والمضادة وتم الصكهم على المعادة والمضادة
 وعزف ما يعرف به بمعارضة وتبين أنه من
 عند الله سبحانه وتعالى كما يذهب

منهم وكذا الثاني لو نزل عليه لما كان نبيا وقوله والخام من الخاضعة الاخغام الى من كان
 أكثر النسخ وقد قيل عليه انه عطف على قوله نبوة ولا وجه له لان الخطة لا تقوم على الاخغام بل بعده
 وفي بعض النسخ الخامة بالاضافة الى الضمير عطف على فصاحته ولا وجه له ايضا لان الباء في المعطوف
 عليه للسببية فالعطف عليه يقتضي أن يكون الخامة من طلب معارضته سببا لا مجازا وليس كذلك بل
 الامر بالمعكس فالصحيح أن يقال وأخفمت بصيغة الفعل المعطوف على بذت وليس بشئ فان له أدنى تدبر
 فان دفعه على طرف الغمام (قوله وانما قال مما نزلنا الخ) يعني لم يعبر بالافعال بل بالتفعيل المقيد
 للنزول لانه من أسباب ربههم وكذا قوله عبيدنا لانهم قالوا لما رأوا نزوله منعجا على عادة الشعراء
 والمخطباء لو كان من عند الله جادة واحدة فكيف من الكتب الالهية وطبائره النيام لك بلا واسطة
 فرد عليهم بأنه نجح لاجل الصالح والواقع وأسهل حفظه له عليه الصلاة والسلام ولا منه كأيديهم
 قرأتا لجمع وقد قيل ان المراد بالعباد الرسل لان كنتم نزلت بلغة قومهم قال بب في هذا ريب فيها
 وفيه نظر فالعني ان كان ريبكم لهذا فأنوا بجملة انهم من الله وأسهل ومن عجز عنه عجز عن غيره بالطريق
 الاولى ففي هذا التبرير إشارة الى منشار ربههم بضمن رده على وجهه أبلغ والى أن المنزل عليه أشرف
 المخلوقات من الملائكة وغيرهم لانه أحسن خلقه وأزهرهم منزلة منه وقوله نجحنا أي دفرنا قورنا
 لان مثله من الحمال يدل على الترتيب نحو علته التجوي بابا باوقد بقرن مثله بالفاء لا تصريح بالارادته
 ادخلوا الاول فالاول والتعجب اسم لا يكتوب ولما كانت العرب توفت بطولع التجوم لانهم ما كانوا
 يعرفون الحساب وانما يحفظون اوقات السنة بالانوا سمروا الوقت الذي يجل فيه الادام نجحنا تجوزا
 ثم توضع حاشية هو الوطية فوفورهما في الوقت الذي يطغ فيه التجوم واشتقوا منه فقالوا نجحت الشئ
 اذا وزعته وفقرته ومنه ما نحن فيه وما ذكره من أن فعل بالتضعيف يدل على التعجب المعبر عنه
 بالكثير كاذ كروا الخمشى وغيره مشهور وقد اعترض عليه بأن التضعيف الدال على ذلك شرطه ان
 يكون في الافعال المتعدية قبل التضعيف غالبا نحو فحمت الباب وقد بأت في اللازم فهو موت الابل
 والتضعيف الدال على الكثرة لا يعمل اللازم متعديا ما يفيد له لان لا الكثير وقد جعلوا النجاة
 كافي المنهل وغيره معنيين متقابلين والاستعمال على خلافه كقوله تعالى لولا نزل عليه القرآن جلة
 واحدة اذ لا وجه لذكر كونه جلة حينئذ وقوله لولا نزل عليه آية فان ادعى أنه يستفاد من التقابل ونحوه
 كما قيل فلا قرينة هنا وعندى أن هذا المعنى غير الكثير المذ كور في النحر وهو التدريج بمعنى الاتيان
 بالتدريج قليلا قليلا كاذ كرو في تسلل حيث فسره بأنهم تسدلون قلبا قليلا من الجماعة قالوا وانظروا
 تدريج وتدخل وضوء ربه أي في به رتبة رتبته وهو غير الكثير لا شعاره بجلاله وقد حصر وفي هذه
 الامثلة فهو مغاير لما في كتب العربية فلا يخالف ما هنا كلامهم فيه كما هو موهوب وحيداً تكون
 صيغة فعل بعد كونهما المنقول دالة على هذا المعنى اما مجازاً أو اشتراكاً فلا يلزم اطراءه فتدبر (قوله
 وازاد العبد الخ) يعني أن اضافته الضمير ما ربه الذي هو بصيغة العظمة تعظيها له وتشرى بالافعال لان
 الاضافة تكون تعظيم المضاف والمضاف اليه أو غيرهما كاذل في المعاني والتوبيخ من قولهم قومه
 تنويعا رفد كره وعظمه وفي حديث عروضي الله تعالى أن أول من توب بالعرب أي دفع ذكهم بالديوان
 والاعلاء (قوله والسورة الطائفة من القرآن الخ) الترجمة تكون بمعنى نقل الكلام من لغة الى
 أخرى والنقل ترجان بمعنى مطلق التبليغ كما في قوله

ان الثمانين وبلغتها • قد أحوجت معنى الى ترجان

وبمعنى التسبحة هو المراد هنا أي المسحاة والمقابلة باسم مخصوص كسورة الفاتحة أو مشترك كسورة
 الطلاق وحسم والمراد نفسه سورة القرآن لأن أجزاء غيره من الكتب السماوية تسمى سوراً أيضا كسورة
 الامثال في الانجيل قبل وبه خرج الآيات المتعددة من سورة واحدة أو سورة مفردة وقد نقص هذا

وانما قال مما نزلنا نزوله نجحنا فتمت ما يجب
 الواقع على ما رى عليه أهل الشعر والمطالعة
 عاير بهم كما حكى الله عنهم فقال وقال الذين كفروا
 لولا نزل عليه القرآن جلة واحدة فكان
 الواجب تخديهم على هذا الوجه اراحة
 للشبهة والاراء العجيبة وأضاف العبد الى نفسه
 زعمه ان تنويعا كره وتبها على أنه مختص به
 متعادل حكمه تعالى وقري عبادنا يريد مجدا
 على الله عليه وسلم وأتمته والسورة الطائفة
 من القرآن المترجمة

التعريف بآية الكرسي وأجيب بأنه مجرد إضافة لم يصل إلى هذا التسمية والتلقب وهو كبرية لأن
 أكثر السور من قبيل الإضافات كسورة آل عمران وقد وردت تسمية آية الكرسي في الأحاديث
 الصحيحة واشتهرت على الألسنة فالقول بأنه لم يصل إلى هذا التسمية لأوجهه والحق أنه غير وارد رأسا
 لأن تلقبها بإضافة الآية نادى على أنها ليست بسورة فلا يرد نقضا وأيضاً المراد أنها طائفة على حدة
 ليست جزءاً من سورة أخرى إذا لا يثبت باعتبارها الاندراج في غيرها والدور معترف بالاعتقال وهذه
 غير مستقلة فهي خارجة من غير حاجة إلى التأويل أصلاً والجواب بأن المراد المترجمة في المصاحف رتبة
 أنها بدءة ليست في الإمام وما ضاهاه وما يقال من أنه أن أريد ما ذكر تفسير سورة القرآن فلا يناسب العام
 لأنه شامل للسورة التي يأتيها المصحف فرضاً وليست منه وإن أريد المطلق لا يصح قوله من القرآن غير
 وارد لأن المراد الأول ولما كان سورة المصحف لم تنفع لم يلقب بها وهي داخله في اعتبارها من به ادعاء
 فرضاً كما لا يخفى وقوله أنها ثلاث آيات المراد أن جنس تلك الطائفة المسماة بالسورة متفاوتة
 وكثرة أفرادها وغاية ثلث آيات وهذا يكشف المقصود زيادة انكشافه فلا يرد أن هذا التبريد
 يوجب أن لا يصدق التعريف والتفسير على شيء من السور وبه يعلم أيضاً أن تلك الآية هي تقدير كونها
 معماة بذلك الاسم خارجة عن السورة كما أفاده مقتضى سره والظاهر من قيود التعريف أن تكون أوصافاً
 للأفراد لا لاجل الجنس والمثله والكثرة من صفات الجنس لكن بالنظر إلى الأفراد ربما كان هذا اللفظ
 يحسب سواء كان في التعريف أولاً فلا يرد ما ذكره على الشارح الفاضل حيث قال أن هذا تنبيه على
 أن أقل ما تألف منه السورة ثلاث آيات لا يقد في التعريف إذا لا يصدق على شيء من السور أنه طائفة
 متبرجة أقلها ثلاث آيات لأنه أن أراد أنه يصح ادخاله في التعريف من غير تأويل فغير مسلم للمعارضة أنسا
 وإن أراد تساوياً بل ما يجعله مثله للأفراد بأن يكون المراد أقل نوعها أو التي لا تكون أقل من ثلاث آيات
 فقد أشار إليه الشارح بقوله وفيه تأمل والطائفة من الناس جماعة ومن الشيء قطعة وهذا هو المراد
 (قوله من سور المدينة لثلاث الخ) السورة الواحدة من البناء المحيط نقلت لما ذكر لكم من فروق بينهما
 فجعلوا الأزل على سور يضم فكون والشافي على سور يضم ففتح وما في القاموس وما يؤولهم التسوية
 بين الجمع فيه نظر لا يخفى وعدل المصنف عما في الكشاف من أنها طائفة من القرآن محدودة بخوفاً
 على حيالها كالميلاد المذكور لما قيل عليه من أنه يشترط أن تسمى تلك الطائفة سورة تشبهها بالبلد لا سورة
 تشبهها بجاهلها وإن أجيب عنه بأن السورة أطلقت على ذى السورة كما يطلق الحائط على الخوض في قول
 العرب بالبدية حائطاً ثم نقل منه إلى الطائفة المذكورة نقلاً من تبعه على الجواز في الشافي فنقل فقط
 وفي الكشف في تقرير ما في الكشاف السورة مستقلة على أجزائها اشتغال الكل على أجزائه وإحاطة
 الكل بغير دانه وهو أمم الإحاطة ولولا أن تلك الآيات والكلام نزات منزلة المحال والبيوت في البلد
 لم يصح هذا التشبيه وهذا الإطلاق على هذا الوجه فصح أن النظر في هذا التشبيه إلى الحائط أولاً
 والدفع عما عسى أن يمتنع في بعض الخطوط أن المناسب على هذا التقدير أن تسمى الطائفة المذكورة
 السورة لا السورة لأنها ذاتها سميت بالسورة فإن السور وردت أنه يختلف لما في تقرير الكتاب لأن التعريف به
 كون السورة محاطة أي محدودة بخوفاً لا كونها محاطة بأجزائها بل ما ذكرتم هو بعينه الوجه
 الثاني لأنه لا بد من فيه فنون العلم وأجناس النوازل بالآيات والجل وهو غير وارد لأنه يعني أن آياتها
 وكلماتها سميت بالنازل بجميع أجزائها كالميلاد المذكور والكل من حيث هو كل مشتمل عليها كالسور
 والمغايرة بينهما اعتبارية فأنهم من حيث أنها أجزاء مجمعة مدينة وبلد ومن حيث كانت سور فقط
 في الكشف كالميلاد المذكور تشبيه للطائفة وهي الكلام وما ذكر من أنها من الآيات وفي قوله المذكور
 إشارة إلى أنها ذات سور وليس معها شيء آخر يشبه بالسور فليكن أن يكون السور الكل الجموع هي من
 حيث اشتغال على ما ذكر ومخالفته لتقرير الكتاب كما قبل ليست بظاهرة وأما الثاني فالأناط المحيطة

التي أقلها ثلاث آيات وهي أن جعلت وأنها
 أصلية منقولة من سور المدينة لأن المحيطة
 بها نسبة من القرآن

بالعاني وابن هذامن ذلك والحاصل أن الهيئة الاجتماعية التي لأجراء السورة بمنزلة السور والآيات بمنزلة بيوت البلد وفي قوله السور إشارة إلى المحيط والمحاط به لا المحاط به فقط كاقبل وأما ما قبل على الصنف رحمه الله من أن في كلامه نظر إلى السورة ليست بحجة بطائفة منه بل مشتملة عليها اشتغال الكل على الاجزاء لا النظر على المنظور فهو كاقبل

سارت مشرفة وسرت مغرباً • شتان بين مشرق ومغرب

وقوله مفردة بمعنى مفصلة مميزة عن غيرها بالبداء والمقطع من فزرت الشيء أفرزته إذا عزلته عن غيره وميزته كافي الصالح وأما فزرت الحائط لطفه فغزب رواز وقدر يوم قديماً كافي كتاب المغرب ومنه قول أبي نواس في بركة في روضة

بسط من الديباج بيض فروزت • أطرافها بفراوز خضر

وعجوزة أي جمجمة وحبالها انفراداً عن غيرها والحاصل أنهم استقله بمنازة بجيزتها (قوله) أو محتوية على أنواع الخ) وهذا الوجه الثاني في الكشف وهو أن السورة اسم للالفاظ والسور المحاط بها هو المعاني لأن الالفاظ كاللباس والقول بالمعاني وأشار إلى وجه الشبه بقوله احتواء الخ (قوله) أو من السورة التي هي الرتبة الخ) الرتبة من رتب الشيء رتبه بالاستقراء فدام فهو راتب وهي كالتمرة والمكانة وعلى هذا شبهت السور بالمراتب المحسوسة لأن القارئ يترقى في ثلاثها واحدة بعد واحدة كباقي الصفات للمراتب العلية أو لأن مراتب متفاوتة في الشرف والثواب والفضل والطول والقصر وتفاوت بعض القرات في مراتبها بحسب ما ذكره ماصرح به في الفقه الأكبر وله تفصيل في شروحه وهو لا يشاقق قوله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا لأن مثل هذا الاختلاف لا يضر كالمسألة في تفسير هذه الآية • والبيت المذكور من قصيدة للشافعية الديلمي مسطورة في ديوانه أولها

نبئت زرعاً والسفاهة كاسمها • يهدي إليك أو أبدأ الأشعار
فقد أتيتك عدداً وقي لبدن فعن • ألف اليك فوادم الأكرار
وهط ابن كوز عجبوا أدراعهم • فيهم ورهط ربيعة بن حذار
ورعط حزاب وقصد سورة • في المجد ليس غرابها بطار

وحزاب برتبة حسن فعال من الحرب بالحاء والراء المهمتين وفي شرح شواهد الكشف انه روى بالزاي المجهمة أيضاً ولم يذكره أبو عبيدة في شرح ديوانه وقد بفتح الشاف وتشديد الدال المهملة وفي بعض شروح الكشف بالذال المجهمة وهما علمان لرجلين من بني أسد وقال المصاغفي هما البناء لك ولا منافاة بينهما وقوله ليس غرابها بطار هو مثل كفي عن الخصب وكثرة التمار بحيث إذا وقع الغراب والطير فيها لا يذاد عنها لكثرة غرابها وقيل انه كناية عن رفعة الشأن والمرتبة أي لا يصل إليها الغراب حتى يطار أولاً ولا تصل الإشارة إلى غرابها حتى يطار وهو قوله • ولا ترقى الضب بها ينجر أي لا غراب بها ولا طارة وهذا أنسب بالبيت المذكور ومنه قول الشافعية أيضاً

ألم تر أن الله أعطى السورة • ترى كل ملة دونها يتذبذب

(قوله) لأن السور كالمنازل الخ) إشارة إلى أن الرتبة هي رزان تكون حسنة ومعنوية كما مر وهذا معنى قوله في الكشف لأن السور بمنزلة المنازل والمراتب يترقى فيها القارئ وهي أيضاً في نفسها مرتبة طرل وأوساط وقصار وأربعة شأنها وجلالة محلها في الدين وقيل بينهم ما تخالف فانه في الكشف جعل وجه التسبيح أمرين كون السور كالمنازل والمراتب يترقى فيها القارئ وهي أيضاً في نفسها مرتبة طرل وقصار وأوساط وثانهم مارفعة شأنها وجلالها في الدين والمصنف عدل عنه وجع الرتب في الطول والقصر والوسط مع التفاوت في الشرف والفضل والثواب لأن التسبيح أمما باعتبار مراتب القارئ

مفردة محوذة على حبالها أو محوذة على أنواع من العلم احتواء سور المدينة على ما فيها أو من السورة التي هي الرتبة قال ورهط حزاب وقصد سورة في المجد ليس غرابها بطار لأن السور كالمنازل والمراتب يترقى فيها القارئ أو لها مراتب في الطول والقصر والفضل والشرف وثواب القراءة

فيها ما يابعد أو أم في أنفسها منازل منفصل بعضها عن بعض فيناسب بذلك جمع طولها وقصرها مع
تفاوت مراتبها في الفضل وقد وجهه قدس سره ما في الكشف بأنه يريد أن الرتبة ان جعلت حسنة
فلا في السورة يترقى فيها القارئ ويقف عند بعضها أو لا ثماني في أنفسها منازل منفصل بعضها عن بعض
متفاوتة في الطول والقصير والتوسط وان جعلت معنوية فلتفاوت رتبة شأنها وبجلاء بجلها في الدين
كل واحد منها رتبة من تلك المراتب ولا يخفى أن صنيع المفسر أحسن والمصنف أعز المحسني من
المعنوي في كلامه تسمي الآن المراد ما في الكشف (قوله وان جعلت مسبلة الخ) أي
ان جعلت السورة موهوزة أبلى هزتها واولي التباس المعروف فهي من السور ونقل الى البعض
والقطعة مطلقا وآخرها ما قبل من أنه ضعيف لقضا المجمع مع سوره ولم ينقل في قراءة من السبع
أو الثور أو ان أشعر به كلام الأزهري حيث قال أكثر القراء على ترك الهمزة ومعنى لانها اسم
بني عن قلة وحشاشة ويستعمل فيما قبل بعد ذهاب الاكثر ولا ذهاب هنا لا تقدير بانظرها لانفسها
وقيه أنه قال في الدرر المندون انهم الققيم وغيرهم يقرولون سورة الهمز وما ذكر ان كان باعتبار
الغالب فلم يكن له لا يرد هنا ولا فائدة تشهد بخلافه ولا يلزم من كون ذلك أملا أن يلزمه أن ترى
أنافسا سائر من السور وقد تخلف عنه ما ذكر (قوله والحسنة في تقطيع القرآن الخ) أي جعل
القرآن سوراً مفصلة يشغل على فوائدكم جليلة كما في سائر أفعاله

من عرف الله أزال التهمة * وقال كل فله حكمه

فمن الأفراد الأنواع أي جعل كل نوع منها على حدة وكل أنواع متناسبة في سورة مستقلة وتلاحق
الشكل المراد باللاحق وهو تتابع من الحروف الاصل والقاربة والاشكال يقع الهمز في جميع
شكل كضرب وهو ما ياتل الشيء قال الله تعالى وآخر من شكله ويقاتل الناس أشكالا وآلاف
كافيل * ان الطيور على أشباهها تتبع * وتجاوب النظم التماسه والتلاف حتى كان بعضه يجيب
بعضاً منه وهو استعارة حسنة والترغيب فيه لانه اذا سهل حفظه يرغب فيه وقوله نفس ذلك عنه
يشهد انما تفعل من النفس بالغنى وله معان منها الفرج وبشال اللهم نفس عني أي فرج عني
كرهى وهذا منه والمعنى خفف عنه وأراحه وقوله كالمسافر تشبه للقارئ وقد ورد في الحديث تسميته
بالحال المرتحل والبريد صافيه لوجه وهو معزب يريد دم أي مطوع الذنب لانه كان يوضع فيه
دواب لاتصال العمال والاختيار بسرعة للنفثا وتحويل تلك الدواب كذلك لتكون علامة لها ثم ي
بذلك الرسول والحمل والمسافة وهو انما عثر بهلا والميل ثلاثة فرائخ والفرسخ اثنا عشر ألف خطوة
وطي البرد يقطع المسافة وحدها بركة ضربهم انجاسهم له وذلك محبة وقاف أي أتم قراءتها بجزء من
قولهم سكن حاذق أي قاطع كما في الأساس وغيره والحدق في الأصل الذكاء ومرعة الادراك والتهيج
جميع فرح وسر وقوله أي غير ذلك من فوائد تتعلق بعقد وهو متصل بأول الكلام أي في ذلك التقطيع
ما ذكر من الحكم مفهوما الى غير مما يراه في القياس على المذكور ويجوز تعلقه بقوله انتهى بفتح معني
نشطه وجهه الى غير ذلك والاول هو المراد ومن القوائد أنه أبلغ في اظهار الامعان وذلك لانه اذا
فصل القرآن الى سور تفصيل كلام البلاء ومع ذلك يجوز ما عن أقصر سورة منه كان ذلك أبلغ في التمييز
كما مر في الاشارة اليه وما ذكر من القوائد منها ما يتعلق بالمفردة ومنها ما يتعلق بالقارئ ومثله الكتاب وهو
غنى عن البيان (قوله صفة سورة الخ) في الكشف من مثله معاني سورة صفة لها أي بسورة كائنة من
مثله والصفة لما زلنا أو لمعدنا ويجوز أن يتعاقب قوله فأنا والصفة ليعيد وقد اشهرها سؤال في وجه
الفرقة بين الوجهين ويجوز رجوع الصفة الى زلنا ولعلنا اذا كان الجار والمجرور صفة لسورة ومنه صفة
على تقدير تعلقه بقوله فأنا وأزل من سأله اسمها ذلك العلامه الحديث قال مستقيما علما عصره

وان جعلت مسبلة من الهمزة في السورة الذي
هو البنية والقطعة من الشيء والحسنة
في تقطيع القرآن سوراً افراد الأنواع
وتلاحق الاشكال وتجاوب النظم وتنشيط
القارئ وتسهيل الحفظ والترغيب فيه قاله
اذا ختم سورة ملاماً وطوى ريداً والحفاظه هي
علم أنه قاطع ملاماً وطوى ريداً خطأ ما
بذلك العتق أنه أخذ من القرآن حفظاً ما
وقال بطلانه محدودة مستقلة بنفسها فاعظم
ذلك عند وابتدع به الى غير ذلك من القوائد
(من مثله) صفة سورة أي بسورة كائنة من
مثله

بما صورته بأداء الهدى ومصابيح الدجى حياكم الله ويساكم وألهمنا الحق تصقبه
واياكم هاأمان نوركم مقبب وضوء ناركم للهدى ملتصق مختص بالقصور لا تخضع وذغرد
بشدا بأطلق إسان وأرق جنات

ألا قل أسكن وادى الحى • هنيأ لكم فى الجنان الخلود

أفضوا علينا من الماء فضا • فحن عطاش وأنتم ورود

قد احتجهم قول صاحب الكشاف أفيض عليه مجال الاطاف من مثله متعلق بسورة الخ حيث جوز
فى الوجه الأول كون الضمير لما زلنا نصريحا وحظه فى الوجه الثانى تلوينا فليت شعرى ما الفرق
بين سورة كائنة من مثل ما زلنا وفاؤا من مثل ما زلنا بسورة وهل غمة حكمة خفية أو نكتة معنوية
أو هو تحكم بحت وهذا مذهبنا من مثله فان رأيت كشف الرية واطاعة الشريعة والانعام بالحواب
أنتم بأجل الاجر والثواب فكذلك جوابه العلامة غفر الدين الجارى ردى الاله فى كلام معتمد
لا نظهر معناه فودة العوض وشع عليه ثم اتصركل من مناس من فضلا ذلك العصر حتى طال الكلام
فى ذلك وألفت فيه رسائل متقوفة ليرتها فى الاشياء والنظائر النجوى وسبأ أن شاء الله تعالى تحقيق
ذلك بما لا مزيد عليه (قوله والضمير لما زلنا الخ) شروع فى بيان الوجه المذكور مع الزيادة
على ما فى الكشاف فذكر أنه اذا كان نظرا فامتنع رافعة لسورة فالضمير يجوز رجوعه لما أتى
فى عبارة عن المنزل وللعبد على الأول ذكر فى من ثلاثة أوجه أحدها التبعية ولما كان الامر بانفاق
من الاصوليين والتفسيرين للتجيز اعترض على هذا بأنه يوهم أن المنزل مثل العجز عن اتيان بعضه
فالمثله المصرح به الاتكون مثلاً العجز كما سبأ وانما قيل يوهم لأن المراد انشودة مدار بعض
تمام القرآن مماثلة فى البلاغة والاسلوب المجز فاقبل فى جوابه انه يدفعه مقام التحدى لوجهه
لانه لا يدفع الابهام ومن قال هذان المراد بكونه بعض مثل ما زلنا انها مثله فى حسن النظم وغرابة
البيان من حيث كون مقاصده مقصورة على ايجاب الطاعات والنهي عن الفواحش والمنكرات
والحث على مكارم الاخلاق والامراض عن الدنيا القانية والاقبال على الآخرة الباقية مع ما فيها
مما لا عين رأت ولا ذن سمعت ليجمع حول الصواب اذ لا وجه له هذه الحجة سواء كانت مفسرة أو مقيدة
كما لا يخفى على من عرف معنى الابهام وسبأ فى هذا مذهبنا عن قريب والقول بأن التبعية غير صحيح
لانها لا تكون ظر فامتنع فزا ليس بشئ ويرده قوله ومن الناس من يقول وأمثاله كما صرح جوابه
ولا أدرى ما غرضه فيه (قوله أولتين الخ) فالسورة المفروضة التى تعلق بها الامر التجيزى هى
مثل المنزل فى النظم وغرابة البيان والمجوز عنه سورة موصوفة بذلك وكونه امثله فى الابهام وعنوان
السورة يدفع احتقال مماثلة الجميع كما قيل وأما ما قيل من أن قوله بسورة كائنة من مثله ليدل على
التبعية لانيين فكيف بناه على التفسيرية لأن يقال ان اداء التفسيرية من غير نظر لما قبله
فكلام ناشئ من عدم معرفة أساليب كلام العرب (قوله وزائدة عند الاخفش) فلا يتبع عنده
زيادتها فى الكلام المتيث والجوهر اشترطوا فى زيادتها تقدم نفي أو شبه سواء كان مجزواً عنها كونه
أو معرفة وهو مخالف لهم فى ذلك كما فى التسهيل والاعتراض عليه بأنه موافقه فيه الكوفيين فصول من
الكلام وقوله أى بسورة مماثلة الخ قبله انه تفسير للزيادة وبه يبين التبيين وقيل انه تفسير على جميع
الاحتمالات أما على الأخير فنظا هو وأما على التبعية فلأن المراد بكونه بعضا من مثل القرآن
أن يكون مماثلة فى البلاغة والالام يكن بعضا من مثله (قوله أولعبدنا من لا ابتداء الخ) عطف
على قوله لما زلنا فاذا رجع الضمير لا بعد لم يحتمل التبعية والتبيين والزيادة ويتعين الابتداء كما أنه اذا رجع
لما لم يحتمل الابتداء أيضا والمراد بكونه لا ابتداء أن مجزواً عنها ابتداء الفعل حقيقة أو حكماً سواء كان مكاناً
مخوًسرت من البصرة أو زماناً مخوًسرت من أول الليل أو غيرها من الخواتم من سليمان ومنع البصريون كونها

والضمير لما زلنا ومن التبعية أولتين
وزائدة عند الاخفش أى بسورة مماثلة
للقرآن العظمى فى البلاغة وحسن النظم
أو لعبدنا ومن لا ابتداء

المثل كما في التواضع زيد بكتاب أى من عنده ولا يصح التواضع عند مثل القرآن بخلاف مثل العبد وهو بين الفساد واعتراض على الوجه الاول الذى ارتضوه بعض الفضلاء المتأخرين بأن قوله انه يقتضى وجود المثل ورجوع العجز الى أن يؤتى منه بشئ يفهم منه أنه اعتبر مثل القرآن كالأجزاء وأرجع التعجيز الى الاتيان بجزء منه ولهذا مثل بقوله أتت من مثل الحاسة بيت فأت مثل الحاسة كتاب أمر بالاتيان ببيت منه على سبيل التعجيز وإذا كان كذلك فلا شك أن الذوق يحكم بأن تعلق من مثله بالاتيان يقتضى وجود المثل ورجوع العجز الى أن يؤتى بشئ منه وأما إذا جعنا مثل القرآن كالماء يصدق على كله وبعضه وعلى كل كلام يكون فى طبقة البلاغة القرآنية فلا نسلم أن الذوق يشهد بوجود المثل ورجوع العجز الى أن يؤتى منه بشئ بل الذوق يقتضى أن لا يكون لهذا الكلى فرد غير القرآن والامر راجع الى الاتيان بفرد آخر من هذا الكلام على سبيل التعجيز ومثله كثير فى المحاورات كن عنده باقوتة غنمة لا يوجد مثله يقول فى مقام التصاف من يأتي من مثل هذه الباقوتة باقوتة أخرى يفهم منه أنه يدعى أنه لا يوجد فرد آخر من هذا النوع فظهر من هذا أنه لا يلزم من تعلق من مثله بقوله فأقول أن يكون مثل القرآن موجودا فلا محذور ومثال بيت الحاسة غير مطابق للعرض لأن الحاسة مجموع كتاب فلا بد أن يكون مثله كتابا آخر فليزم المحذور وأما القرآن فتشبهه كل شئ صادق على كله وأيعاضه الى حد لا يزول عنه البلاغة القرآنية فالعرض منه المقهور الكلى وهو نوع من الكلام المبلغ فرد القرآن وقد أمر بالاتيان بفرد آخر من نوعه بلا محذور وقد نتجج هذا القائل بما ذكره وأفرده برسالة زرف ما فيها بعض أهل عصره وقد قيل على هذا الجواب أيضا أن قوله أن تعلق من مثله بالاتيان يقتضى وجود المثل الخفيه أنه انما يتم لو لم يكن المثل فرضا وهو ممنوع ألا ترى الى قول الزمخشري أنه لا قصد الى مثل ونظيره هناك وأجيب بأن الذوق شاهد عليه وقوله لا يتنى اقتضا وجود المثل المحقق بل يتنى القصد الى مثل محقق وقرب منه ما قبل من أنه لم لا يتنى وجود المثل فى زعمهم كما يمكن على تقدير كون من لتبعض وقيل ان بناء الامر على الجارية معهم ثم كما أو بحسب حسابهم كقولهم لو شاعنا مثلنا مثل هذا بأما ما فزمن أنه عبر عن اعتقادهم وانكارهم بالرب اشارة الى أنه غاية ما يمكن ولذا انكر وصدور بكلمة الشك فانه مبنى على غير تسليمه ولوجود لا وهو غير وارد لأن بناء جملة على اعتبار أخرى على آخرتك شيئا للزمزا غير منكر وعندي أن هذا الجواب وان ارتضاه كثير منهم ليس بسديلا لأن الامر بتعجيز عندهم وذكر المثل الى المثل له أدخل فى التعجيز وأقوى كما ذكره الزمخشري فى قوله تعالى فى هذه السورة فان آمنوا بمثل ما آمنتم به حيث قال انه من باب التسكين لأن دين الحق واحد لا مثل له وتبعه المصنف رحمه الله فلتجلى ما نحن فيه كذلك (ثم انه سخرى هنا) أن المراد التحدى وتعجيز بلغا العرب المرتابين فيه عن الاتيان بما يضاهيه مقتضى المقام أن يقال لهم معاشر فصحاء العرب المرتابين فى أن القرآن من عند الله اتوا بقدر أقصر سورة من كلام البشر محلا لباراز الاله بما زودنظمه وما ذكر يدل على هذا اذا كان من مثله صفة لسورة سواء كان الضمير الى أول العبد لأن معناه اتوا بقدر اسورة تعالاه فى البلاغة كائنة من كلام أحد مثل هذا العبد فى البشرية فهو ومجوز للبشر عن الاتيان بمثل أو اتوا بقدر اسورة من كلام هو مثل هذا المنزل ومثل الشئ غيره فهو من كلام البشر أيضا فاذا تعلق بأقصر ورجع الضمير للعبد فمعناه أيضا اتوا من مثل هذا العبد فى البشرية بقدر اسورة تعالاه ففيه ما ذكرناه من المصود ولورجع على هذا المكان معناه اتوا من مثل هذا المنزل بسورة ولا شك أن من فيه ليست بيانية لانها لا تكون لغوا ولا تبعضية لأن المعنى ليس عليه فهى ابتدائية كما ذكره الشنخا والمبدأ ليس فاعلا بل ما ذا بالجنس المثل الذى السورة بعض منه لم يؤمر بالاتيان به فلا يلزم أن يدعى وجوده أولا والاوّل خلاف الواقع وابتناؤه على الفرض أو زعمهم تعسف لا حاجة الى ارتكابه بلامقتضى والثانى لا يلزم مثله بالنزول لأن ما له بأن يأقوا ببعض من شئ لا وجود له فهذا ما أشار اليه العلامة وأما القول بأن التخصيص

المذكور ليس بصريح وانما اخذوه من مفهومه والمفهوم غير معتبر فهو اكتفاء لا تحصيل فبعد من
 السابق بمرآح (قوله لانه المطابق لقوله الخ) ايد رجوع التفسير للمتلز بوجوده منها لانه الموافق
 لظاهره من آيات التحدى لان المائدة فيها صفة للمأتى به فكذلك هذا اذا جعل الظرف صفة للسورة
 والتعنية للمتلز ومن بانية كما عرفت ومنها ان الكلام نفسه لافى المنزل عليه فارتباط آخر الكلام بأوله
 وترتيب الجزاء اعلى الشرط انما يحسن كل الحسن اذا كان التفسير للمتلز فانه الذى سبق له الكلام ونرض
 فيه الارتباط قصد اذكر التبدد وقع فيه فلما اوضح عود التفسير له فى الجملة مع أنه لو عاد التفسير لترك
 النصير يحتمل السورة فى البلاغة وهو معدة التحدى وان فهم من السابق ومعونه المقام فقط
 ما قيل فحتم ان اذا رجع التفسير الى العبد لا يفتك الكلام عن المنزل لان المراد بالعبد المنزل عليه
 وحاصله كون المنزل بحيث يهجر كل من طوبى بالآيات بما يدانى سورة من سورة من هو على حال
 أنزل عليه ولا حاجة الى ما اجاب به من أنه أراد بالافتك انفسك كالتفسير فان التفسير للقرآن فى صلة
 الموصول راجع الى المنزل (قوله ولا تخاطبة الخ التفسير الخ) ووجه البلاغة ظاهر مما قرره المصنف
 لان امرهم يجعلهم بأن أو ابشئ من مثل ما أتى به واحد من جندهم ابلغ من أمرهم بأن يجدوا واحدا
 يأتي بمثل ما أتى به رجل آخر والخ التفسير يعنى الناس الكذبة من التفسير وهو السر كما أنهم يبترون
 وجه الارض لكثرة ما استعمله المصنف بجره وبالاضافة والمعروف فى كلام العرب استعماله منه وبما
 على الحال يقولون جاؤا الجاه الغضير وجها الغضيرى يجعلهم ومثله مما جاء الادباء وبعده لحنا كما
 يتنافى شرح الدرة وفيه لغات مذكورة فى القاموس وقوله يتجوالا اشار الى أن المثلثة ملحوظة فيه
 وان رجع التفسير للعبد وتكونه من آياته جلدتهم معاذهم من جندهم ونوعهم فى البلاغة وأصله أن كل نوع
 متشابه البنية وظاهر البدن وهو المراد بالمدى كما مر وقيل ان صفة المزة منزلة عليه فى التلبس
 والترقي وليس المقصود أنهم من قوم واحد بحسب النسب فانه لا دخل له فى هذا التمام وفيه نظر (قوله
 ولانه يهجر في نفسه الخ) هذا رابع الوجوه فى كلام المصنف يعنى لو ارجع التفسير اليه وهم أن الجاهز
 لذكره من أى لم يدركس وليكتب ولم يتعلم من غيره علما معرفة وقوله ولا تخاطب الخ أى ردت التفسير الى
 عبادنا وهم أنه عند مدوره من غيره من الخطباء والشهراء وأهل الدراسة وليس بين هذا وما قبله كثير
 فرق فالظاهر ادراجة فيه وعدهما وجها واحدا لوجهما كما قيل لقوله ولا يلائمه الخ ربه آخر
 مستقل وقد عده بعضهم وجها سادسا والافرى سهل (قوله ولا يلائمه قوله وادعوهما الخ)
 ادعوا من الدعاء وله معان ذكرها الراغب وهى النداء والتسمية فى نحو دعوت ابنى محمد والاستعانة
 بكقوله تعالى أغفر الله ندعون والدعاء الى الشئ الخلف على قصده وقيل انه فسر هنا بالاحضار والاستعانة
 والمصنف أشار بقوله استعينوا الى أن الشئ هو المختار عنده والظاهر أن مجازا وكناية متبينة على النداء
 لان الشخص انما نادى بالعضو واستعان به وفى الأساس دعاء الكتاب استحضره يدعون فيها ربكم
 والمبادر منه اختصاصه بالعضو بالبائس ولا غنى عن بعد الانفس وتبدل باكثرها أى وافقه ويتابعه
 وأصله من لأم الصدع والشق فى الاناء ونحوه اذا أصله ووجه عدم موافقة رجوع التفسير للعبد
 لما بعده كآخرة الشراح عما يحتاج الى فضل تأمل كما ذكره المدقق فى الكشف لان المراد أنه ان اردعاه
 الشهود الاستعانة بهم فى المعارضة اما حقيقة كفى الوجه الاخير من الوجوه الستة واما تم كفى كفى
 الوجهين الاولين فلا غنى انما لا يلائم الامر بالآيات بسورة من مثل القرآن لا الامر بالآيات بسورة من
 واحد عرفت أى اذ لا معنى للاستعداد بطائفة فها هو فعل واحد فكيف ولو استعين بالشهود فى ذلك
 لم يكن المأتى به ما كان مطلوبهم وأما اذا اريد به دعاؤه لمشهدواهم بأن ما يدعون به من كفى الوجوه
 الباقية فلا راداة الشهود اليهم اغتاتع موقعها اذا كان الآيات بالشئ منهم لامن واحد والا كانوا
 شهودا فحقهم أن يضافوا اليه وان كان للاضافة اليهم وجه صحة ورجوع التفسير لعبد يدعى أن دعاهم

لانه المطابق لقوله تعالى فأتوا بسورة مثله
 ولان آيات التحدى ولان الكلام فيه لافى
 المنزل عليه فخته أن لا يفتك عنه التفسير
 الترتيب والنظم ولان مخاطبة الخ التفسير
 بأن أو ابشئ ما أتى به واحد من آياته
 جلدتهم ابلغ من أمرهم بأن يجدوا واحدا
 يأتي بمثل ما أتى به رجل آخر والخ
 يتنافى شرح الدرة وفيه لغات مذكورة
 وان رجع التفسير للعبد وتكونه من آياته
 متشابه البنية وظاهر البدن وهو المراد
 والترقي وليس المقصود أنهم من قوم واحد
 ولانه يهجر في نفسه الخ هذا رابع الوجوه
 لذكره من أى لم يدركس وليكتب ولم يتعلم
 عبادنا وهم أنه عند مدوره من غيره من
 فرق فالظاهر ادراجة فيه وعدهما وجها
 مستقل وقد عده بعضهم وجها سادسا
 ادعوا من الدعاء وله معان ذكرها الراغب
 كقوله تعالى أغفر الله ندعون والدعاء الى
 والمصنف أشار بقوله استعينوا الى أن الشئ
 لان الشخص انما نادى بالعضو واستعان به
 والمبادر منه اختصاصه بالعضو بالبائس
 وأصله من لأم الصدع والشق فى الاناء
 لما بعده كآخرة الشراح عما يحتاج الى
 الشهود الاستعانة بهم فى المعارضة اما
 الوجهين الاولين فلا غنى انما لا يلائم
 واحد عرفت أى اذ لا معنى للاستعداد
 لم يكن المأتى به ما كان مطلوبهم وأما
 الباقية فلا راداة الشهود اليهم اغتاتع
 شهودا فحقهم أن يضافوا اليه وان كان

الشهادة بالشهادتين لأن ما قيل به مثل المنزل وهذا الإجماع محل بطلانها المعنى
 ونظامته وترجيح رجوع الغيبة للمنزل بهذه الوجهة يقتضي ترجيح كون الظرف صفة للوردية أيضا كما
 قوره السيد وقد أورد هنا أمورا كثيرة لا طائل تحتها كما قيل من أن عدم الملازمة ممنوعة بطوار أن يكون
 الأول طالبا للاتيان بسورة من مثل المنزل إليه والثاني طلبا له من الكل على سبيل الترتيب (قلت فيه بحث)
 لأنه قد أشير فيما سلف إلى أن المراد بالسورة التانيات في أموره فتشاكل نizam القرآن لأنه هو المقتضى به لا غيره
 سواء رجع الغيبة إلى المنزل أو العبد أمافي الأول فظاهر مسلم وأما في الثاني فلازم معلوم من السابق
 وعنوان السورة ناطق به يكون حينئذ قوله فأواب وسورة من مثله في الوجهة الثاني مشتمل على معناه
 الأول مع زيادة ذكر الماني منه ولا يخفى أن المأمور بالأتيان على كل حال واحد وأن الجميع طاهرا
 إلا أنه ليس المراد به إثبات ذلك كل فرد فربما أنهم إذا رتبوا أو أتوا بغيره واحد منهم بين أظهرهم فكانت لهم
 أوابه أجمعون فيجوز أن يكون قوله من مثل هذا العبد توسعا للدائرة كأنه قيل لآيات واحد منكم
 كأن من كان بعد أسورة منا وقوله وأدعوا شهداءكم بمعنى احضروا بآبائكم في وقت الاتيان بالتحقق
 مجزأ للجميع والوالا لا تقتضي ترتيبا على أن الرجوع يجوز فورد به على الاحتياط ونعني به بالآية كقوله
 استوفى بالخ لا يشاد منه الشفع فهو بديله أيضا قد تدر (قوله فانه أمر الخ) أمر بصفة المصدر
 مرفوع خبر لأن والباء متعلقة به وهو تعليل لعدم الملازمة على غير الوجه كما جمعة آنفا وقوله يستوفوا
 بكل من يشهرهم ويعينهم تشبيها بجماله يحصل معناه على كل الوجوه الآتية وقيل معناه ادعوا حاضرهم
 ليحاضروكم على اتيان مثل المنزل أو يشهدوا بكم أو تكم فادعون على اتيان والدعاء قبل معناه الحضور
 وقبل الاستعانة والمصنف اختار الثاني وقوله بكل من يشهرهم يعبر عن الشهداء بأي معنى كان لأنه
 جعل الدعاء بمعنى الاستعانة وهي انما تكون من الناس ومعنى النصرة تحقيق في الجميع وقد أشيرنا
 سابقا إلى ما فيه فذكر وجعل أبو البقاء رحمه الله خبره مثله للانداد وتذكر كبره كذا كبر الانعام ولكونه
 تكلفا لبيان الظاهر لم يلتفتوا إليه أصلا ثم ان المصنف رحمه الله ترك قوله في الكشف في تفسير قوله من
 مثله ولا قصد إلى مثل ونظيره ثالث ولكنه تفرق قول التبعي للبحار وقد قال له لا حمل على الادهم
 مثل الأمير على الادهم والأشهب أراد من كان على صفة الأمير من السلاطان والقدرة وبسطة اليد
 ولم يقصد أحد اجمع له مثلا للبحار لأنه مع ما فيه من النفاذ وعدم المساس له هنا ليس تحتها فائدة كما يعلم
 من شروح الكشف (قوله والشهداء جمع شهداء الخ) الشهداء والشهادة الحضور والمشاهدة وهي
 نطق على التحقيق بالبصر أو البصيرة وقد تضاف لجزء الحضور نحو ماشه دناها هلك أي ما حضرناه
 فالتشديد كالشاهد في الحاضر أو التام بالهادة وهي قول صادر عن علم حصل بمشاهدة بصر أو بصيرة
 من شهد كعلم ويعين فيها اللفظ الشهادة شرا عند بعضهم وفي المصباح انه تعبدى والقول بأن الخبر
 القاطع بناء على ما شتر عند الخفصية من تعديها بأنهم الأخبار يعني الغير على آخر وقد انفرد فيه الشافعية
 فقالوا انما انشاء بغير الخبر بالمشاهدة وبه لا أخبار وعزوا الثاني لابي حنيفة وأبكره السروجي
 وقال لا نعرفه وانما انشاء عندنا أيضا والآن نقول لا خلاف بينهم ما عند التحقيق وإطلاق الشهيد
 والشاهد على الناس والذين مصرح به في اللغة وكذا على الامام به فسر قوله وزعمنا من كل أمة فهذا
 لأن الشهادة تكون بمعنى الحكم كما ذكره الراغب به فسر قوله تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو والامام
 كل مقتدى بأقواله وأفعاله وتخصيصه بامام الصلاة طارئ في عرف الشرع وبالسلاطان في عرف العالم
 وقال الراغب الشهيد كل من يعتد بحضوره في الحل والعقد ولذا هو غيره مخلقا كما قال الشاعر

مختلفون وبعضهم الناس أمرهم • وهم مقبب وفي عيما مائة ورا

ومن لم يتعطن له هذا قال يحيى الشهيد بمعنى الامام في اللغة محتمل نظر لأنه لم يذكر في القاموس مع كال
 احاطته وأعجب منه أنه أنشأ على صاحب القاموس فانه قال الشاهد من أسماء النبي صلى الله عليه

فانه أمر بأن يستعينوا بكل من يشهرهم
 ويعينهم والشهداء جمع شهداء بمعنى
 الحاضرين والقائم بالشهادة والناس أو
 الامام

قوله ونعني به بالالح كذا في التفسير فبينة
 خفاء اه

وسلم والندان والملك الخ والشاهد والشهيد لا فرق بينهم لما له بصيرة ولم يد اشترا هذا كغيره بينه
المنصف رحمه الله بقوله وكان الخ وليس هذا مختصا بل بغيره بعينه في الناصر والتوادي بالزون
والدال المهملة جمع نادوه وكاندى المجلس الغاص أى المثل بالعلم والابرام فضل القضاء على وجه
الاحتكام وأصله قتل الجبل قتل قويا وقال الراغب المبرم الذى بلغ وشهد فى الامر تنبيه العجم الجبل
وفى كلام الامور الابرام يحصل المرام (قوله اذ التكب للصور الخ) الحضور مصدر كالحضر
الماضية حقيقته أو حكي وهذا تعليل لقوله انه أو لكون الشهيد بالعلم السافعة والحضور بالذات
والشخص ظاهر كإشغال شهدت كذا اذا كنت عنده وبالنسبة هو العلم لانه حصول الصورة أو الصورة
الحاصلة عند العقل أو فى العقل وهذا كإشغال قولة لم تكن دون بآيات الله وانتم تشهدون أى تعلمون والشهيد
فعل يعنى فاعل لانه حاضر ما كان يرجو فى حياته من السعادة الابدية ومعنى منفعل لأن الحضور العين
تختص به والملائكة تنكر بآله وتبشير بالارشاد كما قال تعالى تتنزل عليهم الملائكة أن لا تخافوا ولا
تخزنوا والمعروف فيه أنه من قتل فى حرب الملائكة كانت عقابته اعلا ملكة الله وحوشه شيد الدنيا
والاسترخافان لم يقتل لوجه الله وقتل فوشه شيد الدنيا وأما شهيد الاسترخاف والبطون ونحوه
محاورى فى الحديث ونسبته شهيد لأن له أجره عند الله كفضل فى كتب الحديث وقوله ومنه الخ حس
تعبية أى مما أخذ من هذه المادة للدلالة على هذا المعنى وقيل انها اسمية أى لاجل أن هذا
التركيب للعضو ذنا أو تروا قبل الخ لانه حاضر ما يرجو من العيش فهو من الحضور يعنى التصور
أو الملائكة عنده حضور فهو معنى منفعل من الحضور الداني (قوله ومعنى دون أدنى الخ) دون
يكون ظرف فى المكان فى الاسكنة المتناهية والمتقاربة لعند الله بنى عن دنوا وضطاط ولذا قيل انه مطلوب
عن الدنو كما ذكر الراغب ولا يخرج من الظرفية الا نادرا كتقوله

وكانه يعنى لانه يحضر الزواى وتبشير
بعضه الامور اذ التركيب للعضو اما
بالذات أو بالتصور ومنه قبل للمعقول
فى سبيل قه شهيد لانه حاضر ما كان يرجو
أو الملائكة حضوره ومعنى دون أدنى
مكان من الشئ ومنه تدوين الكتب لانه
اذا جاء البعض من البعض ودونك هذا أى
خذه من أدنى مكان منك ثم استعمل للرب
فتبشير زبدون عرواى فى الشرف ومنه
الشئ الدون ثم اتسع فيه فاستعمل فى كل
تجاوز حتى حد وتخطى أصرا إلى آخر

قوله بل لا يصح لاستواءهم فى التصرف كذا
فى الفخ الخ أبدا يشاؤى التعليل بالاستواء
شئ والظاهر لعدم استواءهم وكذا عبارة زاده
وليس أحدهم متعاقبا من الآخر لاستواءهم
فى التصرف وهو واجب أن يكون كل واحد
منهم ألفة أصليه اه وتعالى الخى لانه
بعبء تأمل اه معجمه

ألم تريا أنى حيث حقيقى * وابتدأت الموت والموت دونها

يرفع دون والى ما ذكر من الدنو أشار بالمنصف رحمه الله بقوله أدنى مكان كفى الكشف وغيره
فبين دون والدنو تشابه معنوية واشتقاق كبير من غير حاجة لإدعاء القليل فيه بل لا يصح لاستواءهم ما
فى التصرف وأدنى أفعل تنضيل يعنى أقرب وأخر المنصف رحمه الله هنا قول الزمخشري ومنه الشئ
الدون وهو الذى الحقة المسماة أى لم يتركه كما هو فى الدنو ليس مأخوذا من دون اذ كل منهما أصل
والذى منهم هو وليس من تركيب دون بوجه من الوجود لانه غلبة عما ذكر وعن أن الذى فى كلام
الكشاف كفى معتل لانه مؤدروا مادن المهور كرى فيفاة أخرى وهم اما ذنان تحت ذنان لفظا
كفى سائر كتب اللغة والذى غزه ما فى شرح الكشاف الزمخشري وهو معرض أيضا (قوله ومنه
تدوين الكتب الخ) تبع فيه الزمخشري والذى حق فى كتب اللغة كفى كتاب المغرب أن التدوين
مأخوذ من الديوان وهو فارسي معرب الا أنه لما شاع فعمد لتأديع وابه فصر فوه والى أدنى تدوين
والديوان بكسر الدال وفتحها الدقة ومحله ومنه ديوان الشعر وأمله أن كسرى أمر الكتاب أن يجمعوا
فى مكان للكتاب فلما اجتمعوا اطلع عليهم فرأى سرعة كتابتهم وحسابهم فقال ديوانه أى هؤلاء
مجانين أو شاطين على أنه جمع ديوى على قياس الفارسية سمى به موضعهم ومنه ديوان الحق للجنس فلما
استعمله العرب كثيرا لحقوه بكلامهم وتسموا فوافهم كما هو دهم فتقوله لانه اذا ناخ لا وجه له الا تكلف
وقد بته على هذا فى بعض الحواشي (قوله ودونك الخ) إشارة الى أن أصله خذ من دونك وقال الرضى
دونك يعنى خذ أو خذك زيد برفع ما بعده على الابتداء فاقتصر من الجملة على انظر وكثير استعماله
فصار اسم فعل يعنى خذ أو خذك وقوله من أدنى مكان أى أصله خذ من أدنى مكان وأقر به شئ اكل
أخذ كدبر مخرج النخلة فلا منافاة بينهما وقوله ثم استعمل للرب الخ الصغير راجع لدون فى أول كلامه
لا ما قبله وفى الكشف ومعنى دون أدنى مكان من الشئ ومنه الشئ الدون وهو الذى الحقة مرق قال يقال

هذا دون ذلك اذا كان أحط منه قليلا ودونك هذا أصله خذ من دونك أي من أدنى مكان منك
فأختصر واستعمل للتفاوت في الأحوال والرتب فتقبل زيد دون عمرو في الشرف والعلم ومنه قول من
قال لعدو وقدرا أتبالنساء عليه أنادون هذا وفوق ما في نفسك واتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز
حد إلى حد وتخطى حكم إلى حكم قال قدس سره قوله ويقال الخيبران لاستعمال دون بمعنى أي
مكان على حقيقته الأصلية وقبله وشارحة إلى استعماله في الخطاط محسوس لا يكون في طرف كتحصر
القائمة فهذا أول توسع فيه ثم استعماله للتفاوت في المراتب المعنوية بتدريج بالمراتب الحسية وشاع استعماله
فيها أكثر من استعماله في الأصل ثم اتسع في هذا المستعار فاستعمل في كل تجاوز حد إلى حد ولو باون
تفاوت وخطاط وهو في هذا المعنى يجاوز المرتبة الثانية على ما وجهناه وفي المرتبة الثالثة على هذا
القول وبالجملة هو بهذا المعنى قريب من أن يكون بمعنى غير كأنه أداة استثناء انتهى وهذا مزيد
ما في الكشف وشروحه ولا فرق بينه وبين كلام المصنف رحمه الله الاستعير بسير في القفا دون المعنى
وقول الشرف وشاع استعماله الخ إشارة إلى أن الجواز المشهور ينزل منزلة الحقيقة حتى بين على تجوز
آخر مرتبة أو مراتب كإفتراده أهل المعاني والاستعارة هنا يجوز أن تكون اصطلاحية وأخرى على أنه
يجاز من سبل ثمانية في الكشف فقدم ذكر الدون بمعنى الذي والتعويض على التجوز فيه والمصنف رحمه
الله أخره وجعله للاستعير للرتب فتوهم بعضهم أنه رد ضمني إلى ما في الكشف ولم يقع به حتى قال إذا
تأملت تبين لك أن مراد المصنف في هذا المقام الإشارة إلى أن ما في الكشف خبط وخط في
تقريره ولم يدرك الذي خط ابن أخت حاله لأن العلامة قد علم أن النجاة وأهل اللغة قالوا إن دون
إذا كان ظرفا لا تصرف الانداز حتى أبطلوا قول الأخفش أن دون في قوله تعالى وسادون ذلك
مبتدأ بأنه تخريج للتريل على ما هو مرجوح وهو غير لائق وعلى الظرفية لا تدخله أل ومعناه حينئذ
أدنى مكان وإذا كان بمعنى خديس لم يستعمل قط ظرفا ويعرف باللام ويقتطع عن الإضافة كإني قوله
إذا ما عسلا المزه رام العسلا • ويتبع بالدون من كان دوناً

فالواو ليس لهذا فعل وقيل أنه يقال دان يدون منه وعما ذكر علم أن ما في القاموس من أنه يقال هذا
رجل من دون ولا يقال دون مخافة النقل والسماع وأن من اعترض به لم يصب وكلامهم صريح في أنه
حقيقة في هذا المعنى كإني الصباح والإسما من ذكره معه لا شرا كوما في المادة وتناسب ما في المعنى لأنه
من تجاوز المصنف رحمه الله لما رآه مناسباً للتفاوت والرتب جعله منه فيحتاج حينئذ إلى أن يقال أنه
لما كثرت استعماله صار حقيقة عرفية فيه فألحق بأسماء الاجناس في تشكيكه وتعرفه • (تبيينه) • وقع
في الكشف في بعض المواضع تفسير دون بقوله فضلا ولم يعترضوا له وفي كتاب الموازنة لأبي الحسين
الامدي في شرح قول أبي تمام

الودلة قري ولكن عرفه • لا بعد الاوطان دون الاقرب

هذا مما خطى فيه وقد قيل أنه أراد بقوله دون الاقرب فضلا عن الاقرب أي فكيف الاقرب وهذا
وان كان مذمبا للناس حيث يقولون أرضي بالقليل دون الكثير وأقنع بقرص من شعير دون
ماسواه وهو صحيح معروف قلت هذا فاسد لأن معنى دون في اللغة التفسير عن الغلبة وإنما تأويله فهو
معنى به وهو ضواعة ودون لا تتضمن هذا المعنى ولا تؤيد به انتهى (قوله أي لا يتجاوز ولا يخرج) تفسير
لأنه يتبين منه أن دون دالة على تخطى حكم وهو ولاية المؤمنين إلى آخره وهو ولاية الكافرين وقد قيل
أن تجاوز الله وتجاوز المؤمنين المراد به غير الله وغير المؤمنين لكن لما كان في ذلك تجاوزهما عما أضيف
إليه عبر بما يلزمه عنه تسامحا وولاية يفتح الواو وكسر هاء في الموازنة والمصادقة وقابل من في النظم
بإي إشارة إلى أنها ابتدائية كما سأقرب ثم وافية بصيغة التصغير كما هو معروف هو أمية بن أبي العتات
الشاعر الجاهلي المشهور أحد من وحد الله تعالى في زمن الفترة وترك الشرك وهذا ابتداء شعره وهو

قال سبحانه وتعالى لا يتخذ المؤمنون
الكافرين أولياء من دون المؤمنين أي
دنيا وزوايا ولا المؤمنين إلى ولاية الكافرين
وقال أمية
يا يس مائة دون آفة من وآفة

قوله ولكن عرفه هو كذلك في جميع النسخ
التي بأيدينا وفي الديوان ولكن عموه اه
مصحفه

بأنفس مالك دون الله من واثق • وما للبعثات الدهر من واثق

وهو شاهد على كون دون تدل على تخلي حكم لاخر ومعناه مالك ان تجاوزت عن الله وحفظه من واثق
أى حافظ بيق ما بشر لثوبتات الدهر مصائبه التي تحدث نفسه كأنه يدها كائيل
البله جلي لست تدري، تلك وهي استعارة واقعة شائعة كالتفت

بسات الزمان مصيبة • وفيها الكرم شديد النبات
ولكنها مثل دفن لها • ودفن النبات من المكربات

وقد شبه إبهام بالنبات الحيات على طريق الاستعارة المكنية وأثبت لها اللصغ تخيلا وكذا
الرفعة على نهج قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف وهي في الذروة المعلن من البلاغة وأشار
المصنف رحمه الله بقوله غيره إلى أنها قريبة من أدوات الاستثناء كما ستراه وقد مرّت الإشارة إليه أيضا
(قوله ومن متعلقة بادعوا الخ) فذكر كذا الشيطان في تعاقب من دون الله سنة أوجه ثلاثة على تعاقب من
بالشهداء وثلاثة على تعلّقها بادعوا وهي خمسة معنى كإساقى وقد اختلفا في ترتيب افتد من الزخشي
تعلّقها بالشهداء إبهام بآثاره بقرينة وقيل لما فيه من إبقاء الشهادة على معناها الحقيقي وأثر ثبات الأول
بطور التعلّق فيه بادعوا فيه بما بعده وما قبله يقع في محله وهذا أيضا داعي معنى الشهيد من
كونه بمعنى الحاضر والمعين والناصر ومن يؤدّي الشهادة كما مرّ وستبين لك كل في محله والمصنف رحمه
الله عكس ترتيب الكشف رعاية للتقديم ما هو أقرب وأقوى عنده بحسب المعنى والذين لك هذا الوجه
أو لأمر عين ترتيب الكشف ثم نزل كلام المصنف عليه فقوله انهم قالوا ان الأمر على الوجهين
الأولين لا يتم وعلى الثالث والرابع والاستدراج وعلى الأخير من التبعيت والتجيز والفرق على الثاني
القول، معقول لشهداءكم لانه يكتسبه راحة الفعل وعلى البواقي هو مستقر حال فعل أول ثلاثة التعلّق
بالشهداء معناه داعي الذين اتخذتم آلهة من دون الله وزعمتم أنهم يشهدون لكم يوم القيامة بأنكم
على الحق وعلى الثاني ادعوا الذين يشهدون لكم بين يدي الله ودون عنى قدام كما في بيت الاعشى
وفي أمرهم بالاستظهار بالجاذب في معارضة المجهز تكتم إلى الغاية وعبر عن الاصنام بالشهداء من شيا
للتكتم بشكركم معتقدهم في نفعها لهم بالشهادة أي هؤلاء عمد تكتم ولا ذك فادعوهم لهذه العظيمة النازلة
بكم وادعوا بمعنى أحضروا كتابا وبجواز عن الاستظهار والاستعانة قبل والمعنى استظهروا
في معارضة القرآن وادعوا أصنامكم الذين زعمون أنهم يشهدون يوم القيامة لا الله أو بين يدي الله
أنكم على الحق وقال قدس سره دون على الأول بمعنى التجاوز ظرف سنة وتحال بمداد عليه الشهداء
أى الذين اتخذوهم آلهة تجاوزين الله في اتخاذها كذلك زعمتم أنهم شهداءكم يوم القيامة ومن
الشدائبة وما قبل من أن المعنى ادعوا أصنامكم الخ بين الفساد يعنى ما في شرح السعد ما سمعته أنشا
فأخذ وقد تفرقه الحفيد بأن قوله لا الله في أكثر النسخ منسوب فهو معطوف على أصنامكم وهو مفعول
ادعوا فإنه متعلّق من دون بادعوا والمضى خلافا لما قبل الصواب رفعة عطفا على فاعل يشهدون
بغير تارة كيد فاصلا أى يشهدون كاثين في تجاوز الله ومن يعنى في الكائن في التجاوز تجاوزا فاعلى
تجاوزين الله في حق الشهادة أي متباعدين عنى معناه وهو بحسب المعنى استثناء منقطع من فاعل
يشهدون وهو خبر الاصنام ولأن أن تقول على على الصب معطوف على اسم إن فاعلى أنهم يشهدون
منفردين عن الله إذ المراد بالتعلّق المعنى لا الصانع كما مرّ (بني) أنه قيل ان الله يشهد أيضا
كالاصنام في زعمهم كما صرح جوابه والذي في الكشف في تفسير الآية لا يفهم منها أصلا لأن من دون
الله متعلّق بالشهداء لا بما ذكره في تأويله والجواب عن الأول أنه اعترض مع الله قيد الفرد لا مطلقا أو يقال
أنهم وان استشهدوا الله فهو لا يشهد لهم وما في الكشف بيان لما صدق عليه من الاصنام ومن دون
الله من كلام القائل لأن النظام وثبات الوجود المتعلقة بالله دائما أشار إليه الزخشي (١) بقوله
ادعوا شهداءكم من دون الله أى من دون أوليائه ومن غير المؤمنين يشهدوا لكم وأنكم أنتم تشهدون على

أى اذا تجاوزت وتواي الله فلا يتبك غيبه
ومن متعلقة بادعوا

(١) قوله ما أشار إليه الزخشي بقوله
ادعوا شهداءكم الخ الذى في الكشف
أو ادعوا شهداءكم من دون الله أى من دون
أوليائه ومن غير المؤمنين يشهدوا لكم أنكم
أنتم تشهدوا هذه المسألة وارتبها العنان
والاشعار بأن شهداءهم وهم مدار القوم
الذين هم وجود المشاهد ورفسان المفاصلة
والمنافاة تأنى عليهم الطباع وتنجحهم سم
الإنسانية والأنفة أن يرضوا لا الله هم
الشهادة بعبهة الفاسد الذين عندهم فساد
واستقامة الحال الجلى في عقولهم حالته
فقد نشد بالمعنى وكذا يقال في عاقبة له عن
الحديث آخر القولة اه معصية

ارشاد العنان والايحاء الى آتئشهداءهم وهم ما هم تأييدهم الانفة وتجمع بهم الجمة عن الشهادة بما هو بين
 الفساد لظهور بطلانه أى ادعوا رؤسائكم يشهدون أنكم أنتم بطلان القرآن متعاضدين أولياء الله
 المؤمنين فانهم لا يشهدون فمن دون الله سال من فاعل الشهادة وعلى الاستثناء هو منفصل كما مر وقد
 المضاف على هذا للمقابلة فان أولياء الله في مقابلة أولياء الاصنام وهو استدراج لغاية التبيك أى تركا
 الزامكم بشهادة الحق الى شهدائكم المعروفين بالذب عنكم فانهم لا يشهدون لكم أى لا تظهروا أمر
 الاجحاز بأبي اخفاءه والطرف مستقر ومن ابتدائية وعلى ما مر من كون دون بمعنى قدام وهو مستعار
 من معناه الحقيقي وهو أدنى مكان نقالوا من فيه تبعضية كما سيجي في سورة الاعراف قال الفاضل
 المحقق في شرحه هنا كلمة من الداخلة على دون انما هي بمعنى في كما في سائر الظروف غير المتصرفية وهى التى
 لا تكون الامتنوعية على الظرفية أو مجبورية عن خاصة وقد يقال انها اذا تعلقت بادعوا تكون لا شداء
 الغاية لان الدعاء لا يدعى من دون الله واذا تعلقت بالشهادة على معنى يشهدون بين يدي الله فالتبعيض كما
 سيجي في تفسير قوله تعالى من بين أيديهم ومن خلفهم أن قولهم جلس بين يديه وخلفه على معنى في لانه
 ظرف ومن بين يديه ومن خلفه للتبعيض لان الفعل يقع في بعض الجهتين كما تقول جئته من الليل أى
 في بعض الليل ونظاير كلام الدماميني في شرح التسهيل أنما زائدة وهو مذهب ابن مالك والوجه ورعى
 أنها لا شداء الغاية ولم ينقل عن النجاة التبعض والظرفية فقيما ذكره نظر وأما على الثلاثة الأخرى
 تعلق فيها بادعوا فأتوا على أن المعنى تجاوزوا المؤمنين وادعوا رؤسائكم لا يشهدوا لكم أنكم أنتم بطلان
 وهم لا يشهدون وهذا هو الثالث الذى أشار اليه في الكشف بشو له ويجوز تعلقه بالدعاء في هذا
 الوجه الآخر ولا يجوز تعلق من دون الله بادعوا في الوجهين الأولين بمعنى لا تدعوا الله وادعوا
 أصنامكم أو ادعوا بين يدي الله أصنامكم للاستظهار بها في المعارضة أو أمان على الشاقي فلان الدعاء
 للاستظهار وانما هو في الدنيا لا بين يدي الله في القيامة وأما على الأول فقل لانهم فوهوا أنهم لودعوا
 الله لا عنانهم فيحصل غرضهم من المعارضة وهذا مقتضى بالوجه السادس وقيل لأن اخراج الله عن
 حكم الدعاء انما يصح اذا قرا شهداء بما يتناوله كالمناشرين وأما اذا قيل ادعوا شهداءكم من دون
 الله وأريد بالشهداء الاصنام فلا زاد دخول حينئذ لا ترى أنك اذا قلت ادعوا من دون زيد العلماء
 لم يصح الا اذا كان زيد من العلماء وهذا مقتضى بالوجه الثالث حيث أريد بالشهداء أشرفهم
 ورؤسائهم الذين لا يدخل فيهم أولياء الله كذا في شرح الفاضل وقال قدس سره انما لم يجز تعلقه
 بالدعاء في الأولين اقتصادا للمعنى فان دعاء الاصنام لا يكون الاتهام ولوقبل ادعوا الاصنام ولا تدعوا
 الله ولا تستظهروا به فانه القادر عليه انقلب التكم امتحانا اذا دخل لاخراج الله عن الدعاء في التكم
 وكذا المعنى لان يقال ادعوا بين يدي الله في القيامة للاستظهار بها في المعارضة التى في الدنيا ولم يجوز
 في التعاقب بالشهادة كون الشهيد بمعنى الحاضر لانه لا معنى لادعوا من يحضر بين يدي الله ولانه تعالى
 والمؤمنين حاضرون فلا يصح اخراجهم عن حكم الحضور وماتى على أن المعنى ادعوا شهداءكم من الناس
 وصحبه وادعواكم متجاوزين الله في الدعاء غير مقتصرين على قولكم الله يشهد أن مدعانا حق كما بقوله العاجز
 عن البيئة فالاصريان انقطاعهم وأنهم لا متشبث لهم وهو حال من قال ادعوا وان اعتبر الاستثناء
 فهو منقطع وماتى على أن المعنى ادعوا كل من يحضركم سوى الله القادر فلا استثناء متصل وهذا آخر
 الستة وهو أرجح وهو كقوله تعالى فى لئلا تاجعت الانس والجن الخ والامر للتعجيز والارشاد (أقول)
 هذا زائدة ما في شيك الافكار من معاند أو ابدى الاظهار وفيه بحث من وجوه الأول أن الشرب ادعى
 أن ما قاله التنزاني بين الفساد ولا وجه له كما رسوا ورفع الله أو نصب على أنه لو عطف على الاصنام
 أيضا لافاد فيه لما سمعته من أن التعلق معنوى وما عطف على الاصنام الشاهدة بلا النافية هو غير

شاهد يقول المعنى الى تقيد الشهاد بغير الله وأى قصاده ولو جعلت بمعنى غير صريح أيضا الثاني
أن قول الحفيدين الاصنام بزعمهم تشهد أيضا لوجهه لأن ما ذكرتمكم بهم ولد أخرج الله من
شهادتهم لأنهم لا يزعمونه بل لأنه لا أساس له بالتمام وقوله أن ما في الكشف لا يناسب إلا بتدليس
بشيء وانما شئ عليه لأنه فسر الشهاد بما اتخذوه آية من دون الله وليس في اللفظ ما يدل عليه فورد
عليه ما توجه حتى احتاج في دفعه لما تكلفه ووجهه أنهم انما عبدوا الآلهة لأنها اتقروا بهم وتقر بهم
الى الله انما يكون في الآخرة تأييدكم عند الله وهو عين شهادة أنهم على الحق وأرجاء العفو عنهم وهم
لا يعتبرون بأنهم صاعدة فلزم من عبادة آلهتهم التقر برب ومن التقر برب التزكية فهذا تبريره بالزعم
معناه وبين تعلق الجارية باعتبار دفعه قوله تشهد الخ جملة مفسرة للشهادة وهذا مما ينبغي التنبه له فإنه
في غاية الدقة الثالث المراد بالشهادة على الثالث عصيتهم الحامون لحي ضلالهم لأنهم من شأنهم
الشهادة لهم وترويح أباطيلهم فجعل ما بالقرينة منزلة ما هو بالحق وإن كان متعاضدا استدراجا والمراد
بأرجاء العفو الرابع قوله قدس سره لئلا يفسد المعنى الخ زلما قاله الشارح المحقق الآن قوله أنه إذا قبل
لهم ادعاء الاصنام ولا تدعو الله انقلب الحكم امتحانا غير مسلم لأنه أي تهكم وتحمق أي أقوى من أن
يقال لهم استمعوا بالجماد ولا تلتفتوا وتخربوا العباد وهو ظلمات بعضها فوق بعض وقد أطلقنا الكلام
لأن أكثر ما قبل ليس فيه شفاء المصدور وإن كان هذا أيضا فمقتضى مصدر (قوله والمعنى وادعوا
الى المعارضة الخ) هذا آخر الوجوه في الكشف وهو أرجحها وإذا قدمه المصنف رحمه الله وهو
موافق معنى قوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأوفوا بقول الله لا يوفوا بشيء
ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا وعلى هذا الشهاد جمع شهد بمعنى حاضر وقوله أوردجوتهم الخ هو
الوجه الثاني والشهادة بمعنى التمسك والمعين ومن المتعلقة بادعائهم ما استدل به أحاديثهم
للاستعانة بهم في المعارضة بأن يشاركوهم في الاتيان بمنزلة على زعمهم وقال رجوتهم دون أعانكم لأن
اعانة شهدائهم انما هي بحسب رجائهم وزعمهم والامر للتعجيز والارشاد وهو المناسب لمقام التحدى فلذا
كان أوسع ومن دون الله بمعنى متجاوزين الله فهو بمعنى غير الاستئناسية كما مر تحت مقوله وقوله من انكم
الخ بيان لقوله من حضركم أوردجوتهم وقيل أنه على البدل وغير الله منصوب على الاستثناء
أوبدل من من الموصولة وعلى كل حال فهو متعلق بادعائهم ومقابل من أن ما ذكره المصنف رحمه الله
يدل على تعلق الجارية بالشهاد وهو مناف للمدعاء الآن يقال أنه بيان لحاصل المعنى غنى عن الرفع ولم
يذكر المصنف رحمه الله الملك واقتصر على قوله من انكم وحضركم متابعه لما سرح به في النظم كما سمعته
ولأنه معصوم لا يفعل غير ما يؤمر فلا يتوهم منه ذلك حتى يصحح به فلا حاجة الى أن يقال المراد
بالجن كل مستور عن الحس فيدخل فيه الملك كما قيل والحق أنه مجزئ لما لم أيضا كاصرت جوابه وأما
قول المصنف رحمه الله تعالى في تفسير قوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن لعهل لم يذكر إلا لأنه
لأن اتيانهم بمنزلة لا يخرجهم عن كونه مجزئ فقد رده في القراءات وسأني تفصيله غنة (قوله فإنه
لا يتدبر على أن يأتي بمنزلة الله) عليه وسبب مبدئ ليكون المعنى ما ذكرناهم وأعوأهم لا لمحالة عاجزون
عنه وشيرونه للثبات متنازل (قوله أوردعوا من دون الله شهداء الخ) هذا هو الوجه الثالث في كلام
المصنف رحمه الله وتعلقه بأمر ادعوا من فيه استدل به وقد مر بيان الطرف فيه والشهادة بمعنى
مقيم الشهادة المعروفة والمعنى ادعوا من فضائلكم ورؤسائكم من يشهد بكم بأن ما أنتم به مماثل
ولا تدعوا الله للشهادة بأن تقولوا الله شاهد وعالم بأنه مثله فإنه علامة التعجيز والانتطاع عن إقامة البيعة
والمعنى ادعوا غير الله للشهادة لكن استهزاء غير الله بالمعنى الحقيقي واستهزاء به بقولهم الله شهيد
فدعوتهم للاستشهاد لا للاستظهار والمقصود بيان أنهم لم يبق لهم شيء أصلا وشيرونه للثبات وبما
تقررنا عرفنا أن ما قبل هنا من أنه لا يبعد في هذا الاحتمال أيضا أن يكون من دون الله يتقدم من دون

واللهي وادعوا الى المعارضة من حضركم
أوردجوتهم معوتهم من انكم وحضركم
والله انكم غير الله فإنه لا يتدبر على أن يأتي
بمنزلة الله سبحانه وتعالى أو ادعوا من
دون الله شهداء بته دونكم بأن ما أنتم به
مثله

أولاً أنه لا وجه هنا والمهم موت المحير المدهوش لا تقطاعه والذين العادة كقديان وفي شرح ديوان المتنبى الواحدى الذين العادة ورواه الخوارزمي بكسر الدال الأولى كأنه أراد أنه معرب دين وليس في كلامهم قيل بكسر الفاء انتهى (قوله أرشدكم الدين اتخذوهم من دون الله أولياء أو آلهة الخ) هذا أول الوجود في الكشاف وهو الرابع هنا وشهد أنكم مجرور في النسخ وإذا رعت هذين بصورة الباطن فمطعون على ادعوا في قوله بادعوا يعني أن من متعلقة بشهد أنكم وما بعده هو الشا من وهو ثاني الوجود في الكشاف وقدمت تحفة ما دارق بينه ما وحال الخاف فيه ما فلا حاجة لاهاد هنا وتفصيل الشهاد بالآلهة هنا وما عليه وتوجيهه والامر للاستظهار بها وكما والاعمال الشهاد نفسه أو مادل عليه وأخلاق الشهاد على الآلهة لزعمهم أنهم شهداء وشعاعاهم عند الله إذا والوهم واتخذوهم آلهة دون الله وقد وقع في النسخ اختلاف هنا في أكثرها شهداءكم الذين اتخذوهم بالحق بدون ما وفي بعضها أى الذين اتخذوهم بزيادة أى التفسيرية قيل وهو الجواب وعليه دون لتجاوز ظرف مستتر حال عاد لمداد عليه شهداء وهو اتخذوهم وفي بعضها أو بشهداءكم الذين الخ بالياء الجارة في قوله قيل وهو على الأول يحتمل معناه على قوله شهداء بدون وحينئذ يكون تعلق من بادعوا على حاله والتفاوت باعتبار المشهود به وهو المأثلة في الأول ومازعموهما بينهم يرمع القامة في الثاني ويحتمل أن يعطف على قوله ادعوا ويدل عليه النسخة الثانية غير أن تعلق من يشهد أنكم باعتبار تضمنه معنى الاتحاد وتقدم فعله أئى أولياء بعد جداً إذ لا يملك هذا البعض السابق العلم بأنهم اتخذوا ما زعموا وشهادته أولياء أو آلهة ولا يخفى عليك أنه لا يكتفى في انتقال الذهن إلى هذا المراد إلا أن المصنف رحمه الله تسع الكشاف في هذا التوجيه (أقول) لا يخفى ما فيه من العدول عن جادة الجواب أنما ما قد متنا من أن الجواب الاتيان بأى التفسيرية قد تطلعت ظاهرة لأن الذين على النسخة الأخرى عطف بيان مفسر لما قبله فهو غنى عن البيان وقوله أنه متعلق بالاتخاذ تعسف تميز وجهه مما قصناه عليك أو لا في شرح كلام المحشى وبهذا الظاهر لا سقوط ما بعده لا يثبت على غير أساس ذال النسخ كما هو معنى واحد كما لا يخفى (قوله أو الذين يشهدون لكم الخ) قد مر من بيانه ما فيه من تحمل مؤنة التكرار فيه وقوله من قول الاعشى الخ أى يكون من دون معنى قد مر من قبل ما اشترى كلام العرب كما في بيت الاعشى والاعشى شاعر مدون فجاهل وهو أفضل من العاش وهو نوع من ضعف البصر عيب الرؤية لبل واسمه ميمون بن قيس بن جندل وهو من بكر بن وائل أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم ومدحه بقصيدة لكن سبقت شقوته فلم يأن له وقصته مشهورة والبيت المذكور من قصيدته في ديوانه مدح جارية بلال بق بالحق واسمه عبد الحليم ابن حنن بن شداد وأولها

أرقت وما هذا السهاد المؤرق • وما لى من سقم وما لى معشوق
(ومنها) فقد أقطع اليوم الطويل بتيقة • ما سمع تسقى والخيام مرقوق
ودر أعة بالظيب صفراء فعدنا • جلس النداء لى فى الدرع مفتوق
وساق إذا شئتنا كبس عشر • وصداها إذا ما ترقى
ترك القذى من دونها وهى دونه • إذا ذاقها من ذاقها يتطق

وروى وهى فوقه وذوقها بل دونه من ذاتها واتخذ يفع القفاف والذال المحبة من ورث قليل من تراب ونحوه يقع في العين أو الشراب ويرس في الاناء والكأس والتعلق تفعل من الملق وهو التدقيق والتصو ببالسان أو بص شفته من لثمتها وقد تفسر بكل منها هنا وتركيع التام التوقية من الرؤية البصرية فغير مؤنث مستتر بعد لفظها وهى انخرى في البيت الذى قوله كما عمتها نفاً وهكذا فسرى شرح ديوانه وما فى شرح التمر يفت هنا بما الغدير من الشراح من أنه يصف الزجاجة

ولا تشبهه ولا باقية فانه من دين الميمون العاجز عن إقامة الخلية أو شهداءكم الذين اتخذوهم من دون الله أولياء أو آلهة وزعم أنهم شهداء لكم يوم القيامة أو الذين يشهدون لكم بين يدي الله على نعمكم من قول الاعشى
ترك القذى من دونها وهى دونه
ليعيركم

قوله وقوله أنه متعلق بالاتخاذ الذى تقدم وعليه دون لتجاوز ظرف مستتر حال عاد مادل عليه شهداء وهو اتخذوهم فهو نقل بالحق اه معجبه

قوله واسمه عبد الحليم الخ في نسخ عبد الرحيم وفى التماموس وكقطب ماقب عبد العزى ابن حنن لان صاناعه فى خذله الخلفا
أو صاهاهم فكسروا لهم رجل من
الاجاح والحق بكسر الهمزة من بى عامر
ولدى بى بى بى بى
الذى قال فى الاعشى اه
وبات على النار انداد الحق
واعل الجواب ما فى الفاموس اه معجبه

بقاية الصفا وأنه هازين القذى قدأما والخال أنه أقدم القذى والغصير في ذاقها بما تبار ما من به على
قياس قولك شربت كأسا والاول باعتبار نفسها حذوا فيه حذوا الكشف وهو تيم الزهرى في قوله
لا يرى بد أن هائل قذى وانما يريد أن يصف صفاء الزجاجة ويبلغ فيه وعليه فقه تجوز واستخدم لطف
لكن بأما أنه لم يسبق لزجاجة ذكر في هذا الشعر وانما الغصير تيم ما للصبيا بمعنى الخمر وهو وصف لها
أيضا بقاية الزفة والصفا حتى كأن ما تحتها فوقها وما خلفها قدامها والتبكيك التزييع والغلب بالغة
دقريب منه ما قيل انه الاسكات والتبكيك الاسهت وهو المراد وله معان أخر وهو في قول الجاسسي

سرى اللذة الغلب لم يتبكم به بمعنى لم يخطئ والتبكم في غير هذا التذم وقيل معنى لم يتبكم لم يتعلمهم
والتبكم التكبذ على ما قيل في شروح الحاشية وقد مر بيان ما هنا قد ذكر (قوله وقيل من دون الله الخ)
بتقدير مضاف ليعاقل أو سا الاضمار كما يقال الله أصنامهم والامر كما لا يراد العنان والاستدراج
في غاية التبكيك أي تركنا الزامكم بشهادة لا يعلمون لاحد الجانبين كما هو العادة وكشفنا شهد انكم
المعروفين بمعا وتبكم من الغصا والرؤساء فان شهدوا انكم قبلنا شهدا معكم أي أنهم لا يعلمون ما بينهم
العدل بخلافه لوغ أمر الاعجاز الى حد لا يخفى فالتبكيك بمعنى الرؤساء وهو ناظر لتبكيك الرؤساء بالامام
والظرف حال معلوم والوجود مستعار من الجراحة للرؤساء والمشاهد مع شهدوه والمجلس الذي
شهده الناس وبخضه الكبار قيل ولما تم قريته على هذا التقدير ولا ضرورة فقهه مصنفه المصنف
رحمه الله تعالى وقيل لانه يؤذن بعدم قبول التصديق لأولئك الرؤساء وليس بشئ وقد قيل ان
تخصيص الترضي بهذا الوجه مع ظهور ضعف غيره من الوجوه لا وجه له وهذا الوجه مشعر
بين التعلق بدعوى والشهادة عند المخشري وما قصصنا عرفنا استفاد المصنف لجميع الوجوه وان
قبل انه تلساسه فتنبيه (قوله أنه من كلام البشر الخ) أي في أنه والجار يعبر تقديره مع أن
وأن كما لا يخفى أي ان كنتم صادقين في أنه من كلام البشر أو في أنكم تقدرون على معارضته فاعلموا
أو فاقوا بقدر ارفع سورة منه وهذا معنى قوله ان جواب ان الشرطية محذوف لدلالة ما قبله عليه
وهو جواب الشرط الاول وليس الجواب المتقدم جوابا لهما ولا استازعافه كما لا يخفى وذكر التناسخ
هنا لغو من القول فان قلت لم يذكر فيما سبق ادعائهم أنه من كلام البشر لارتياحهم وشكهم فيه
والشك من قبيل التصور الذي لا يجري فيه صدق وكذب بلاشك والقول بأن المراد ان كنتم صادقين
في احتمال كونه من كلام البشر لا يدفع السؤال لان الاحتمال شك مع ما فيه من التكاف وكذا ما قيل
من أنهم كانوا متكررين لانه من كلام الله لكن نزل انكارهم منزلة الشك لانه لا مستند له فاد اصدرك كلمة
الشك وكذا القول بأنهم عالمون بأنه كلام الله لئلا ينهم يظهر ان الرب يقبل اهم ان كنتم صادقين
في دعوى الرب فيهما أو ما يصلح الرب كما في سورة قلت المراد من النظم الذكر والله أعلم الترقى
في الزام المطعة ووضع الحجية فالمعنى ان اردتم فاقوا بنظر لزلول ربكم ويظهر انكم اصبتم فيما خطر
على بالكم وحجتكم فان صدقت مقالكم في أنه مغترى فاطهر روحا ولا تخافوا فان قلت لم يقل فان اردتم
وهو أظهر وأخصر قلت عدل عنه لابلغة بدلائله على تمكثهم وانتم ما سألهم فيه وما قيل من أن تقدير
الجواب كلام قوي لا يراد أهل المعاني وقد جعلوا نحو قوله

كأنك كالليل الذي هو مذكر • وان قلت أن المتأني عنك واسع

من المساواة كلام واد غفلة عن أن المنوع تقدير جوابه ان الوصلة وهي لا تكون بدون أو
ولأن الجواب بعينه فيما ذكر تقدمه فلا يحتاج لجواب وما هنا ليس كذلك (قوله والصدق الاخبار
المطابق) أي الصدق الواقع صفة للمشكك وفي الصدق والكذب مطلقا ثلاثة مذاهب مشهورة كإثنين
في كتب المعاني وثبوت الواسطة بينهما وعددها المتي على الخلاف ظاهر وأصحها أنه مطابقة الواقع
وهو نفس الامر وقد يعبر عنه بالشارح وان كان قد يخص بالمحسوس والمراد بقوله الاخبار المطابق للمعبر

وقصارى امرهم أن يشكوا بالجداد في معارضة
القرآن العزيز غاية التبكيك والتبكيك بهم
وقيل من دون الله أي من دون أوليائه
يعني مصفا العرب ووجوده المشاهد ليدروا
لكم أنما أنتم به مثله فان العاقل لا يرضى لنفسه
أن يشهد بصحة ما تنفع فساده وإن اختلله
(ان كنتم صادقين) أنه من كلام البشر
وجواب محذوف دل عليه ما قبله والصدق
الاخبار المطابق

قوله معنى قوله ان جواب الحجية غفلة
الشارح اهـ معناه

عنه في الواقع وتركه كله ورواه (قوله وقيل مع اعتقاد الخبر) على زنة اسم الفاعل أي الصدق يعقوب
 بعبارة الواقع واعتقاد الخبر أنه مطابق له اعتقادنا ناشئ عن دلالة يقينية أو عن امارات غنية بناء على أن
 الاعتقاد يدل على ما يشعل العلم والظن اراجيح ويحتمل أنه بيان لطريق الاطلاق على اعتقاد الخلق
 فاعتبار في الصدق باعتبار ما يظنه من حاله بالوجه المذكور والتظاهر أن هذا مذهب الجاهل لأنه يرد
 على المصنف بنقضه أن الاستدلال بالآية المذكورة اعراضا لمذهب النظام كما في المفتاح وغيره من كتب
 المصنف لقوله بأنه المطابق للاعتقاد فقط فإنه تعالى كذبهم لعدم مطابقة كلامهم لاعتقادهم وإن مطابق
 الواقع وفي شرح التلخيص لابن السبكي أن ابن الحاجب رحمه الله جعل هذه الآية دليلا للجحاظ وتبعه
 المصنف لا نفي لتسلطه ولذا قيل أنه اتجه على السكائي أنه يجوز أن يكون التكذيب لأن الصدق مطابقة
 الواقع مع الاعتقاد وأنه لا وجه لترك المصنف التعرض لمذهب النظام مع أنه أقرب إلى الحق لأنه لم يطل
 فيه التحصاير لطريق الصادق والكاذب وقال بعض الفضلاء معنى ما ذكره المصنف على أن مطابقة الواقع
 معتبرة في فهم الصدق بل انزعاج الأدلة عليها فلما كذب الله المنافقين علم أنه اعتبر مع شيء آخر
 وهو مطابقة الاعتقاد فتأمل وقال الراغب الصدق والكاذب أصلهما في القول ما ضدا كان أو مستقبلا
 وعدا كان أو غيره ولا يصح كونان بالنصد الأول في القول إلا في الخبر دون غيره من أصناف الكلام
 ولذا قال تعالى ومن أصدق من الله حديثا وقوله أنه كان صادق الوعد وقد يكونان بالعرض في غيره
 كالاستفهام لأن في ضمنه خبرا والصدق مطابقة القول الخبر والخبر عنه معا وسبق الخوض بشرط من ذلك
 لم يكن هذا قبل إيماننا أن لا وصف بالصدق وإيماننا بوصف تارة بالصدق وتارة بالكذب على طريقين
 مختلفتين كقول الكافر من غير اعتقاد محمد رسول الله فإن هذا يصح أن يقال صدق ولكن الخبر عنه
 كذبا وبهم أن يقال كذب لخالفته قوله الصغير وللوجه الثاني أن كذب الله المنافقين حيث قالوا أنك
 لرسول الله فقال والله بشهادة المنافقين لكاذبون انتهى (قوله ورده بصرف التكذيب الخ) قد
 فرغ جمع في ما مضى أن الشهادة وقولك أشهد بك ذاهل هو إنشاء مستغنى للاخبار وأخبر بصرف وقول
 المصنف رحمه الله أن الشهادة اخبار ظاهر في الثاني والوجه ورواها عن إنشاء أو أن المشهود به
 خبر ولذا قيل في قوله تعالى والله بشهادة الكاذب راجع لأمته ورواه في زعمهم وصرفه نحو به
 بالدول عن الظاهر من تملكه بقوله لرسول الله إلى جعله متعلقا بغيره فتشبه من دعوى العلم
 وليس كذلك في الواقع فيطبق على مذهب الجمهور وفي المطول ما قيل من أنه راجع إلى قوله أنه لا
 خبر غير مطابق للواقع ليس بشئ لأننا لنسلم أنه خبر بل إنشاء وقيل عليه أنه يتخفى الاخبار وإن كان
 انشاء لكن المحقق قصد دقة من جعل التكذيب راجعا إلى صريح مدلول تشهد برغم أنه خبر فإن
 قلت قوله تعالى الذين آمنوا هم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم يدل على أن شهدائهم كانت اخبارا
 عن علم قلت العلم باعتبار الإيمان مشروط ما قيل بالرضا والتسليم وهم لا يصدقون بقواهم تشهد
 ذلك لأنه الذي يعيهم لا التصديق الخالي عنه ولا يخفى عليك أن قول المصنف ما كانوا عاينين بما ذكر من
 الجواب فينتفي دفعه بطريق آخر فإن قلت إذا كان الكذب في تسمية الاخبار الخالي عن الاعتقاد
 شهادة لا ينافي اللغة ما يكون عن علم واعتقاد بكونه غلطاً كقولك خذ الثوب مكان خذ الكتاب
 لا كذا إذا الكذب راجع لما تضمنه من الخبر وهو موطناً منطوقاً به لما في قلوبهم قلت هذا وإن توهمه
 بعضهم لا وجه له فإن الشهادة تدل على العلم والتحقق سواء كان بطريق الوضع أو دلالة الغموض وسواء
 كان خبرا صريحا أو انشاء بلزمه خبراً آخر فإذا لم يكن كذلك كان كذبا والتكذيب راجع لمدلوله
 فجعله غلطاً غلط ثم قيل على المصنف أن كلامه ظاهر في تقرير مذهب الجحاظ في اعتبار المصنفين وما
 استدل به عليه هو دليل النظام على أنه مطابقة الاعتقاد فقط لأنه لم يرد أنه بل أراد أن على
 الراغب حيث اختار ما يشبه مذهب الجحاظ واستدل عليه بدليل النظام فزعموا بوجه الجمهور على

وقيل مع اعتقاد الخبر أنه كذبا عن دلالة أو
 أمارته لأنه سبحانه وتعالى كذب المنافقين في
 قولهم انك لرسول الله عالم بعتدوا مطابقتها
 ورده بصرف التكذيب إلى قولهم شهد
 لأن الشهادة أخبار عما علمه وهم ما كانوا
 عالمين به

النظام فانه قال اما الصدق فانه يجد مطابقة الخبر غيره عنه لكن حقيقته وتعامه ان يتحقق به ثلاثة
 أشياء وجود الخبر عنه على ما أخبر عنه واعتقاد الخبر به ذلك عن دلائل أو امارات وحصول عبارة متطابقة
 لهم ما في حصل ذلك وصف بالصدق المطلق ومتى ارتفع ثلاثهما وصف بالكذب المطلق ومتى حصل اللفظ
 والخبر عنه والاعتقاد بخلافه صح أن يوصف بالكذب الاتراء تعالى **ح** كذب المتنافقين في اخبارنا لك
 رسول الله كما لم يعتد ادهم غير مطابق اقوالهم فاذا قال من اعتقد أن زيد في الدار زيد في الدار ولم
بصن فيه ما صح أن يقال صدق اعتقاده أو كذب إلا أن كلامه من ادعى أنه يعتبر في الصدق مطابقة
 الواقع كالجهور وانما يعتبر المطابقين في التكامل بحيث لا يشوبه كذب بوجه ما وظاهر أنه اذا اتفق
 الاعتقاد لا يكون كذلك فيجوز أن يتصف بالكذب بحسب الاعتقاد أنه غير مطابق للواقع وقد اعترف
 بهذا الجهور في جواب النظام كما في التلخيص وشروحه ومراد الراغب بآراءه إلا أنه ذكر شاهد على أن
 الكلام يوصف بالكذب باعتبار أن اعتقاد الخبر به غير مطابق للواقع لأن الاستدلال على أن مطابقة
 الاعتقاد معتبرة في أصل الصدق كطابقة الواقع فظهر أن الذي قول المصنف ورد الخ غير واقع وموقعه
 لأنه انما هو رد للنظام لا للراغب فتدبر وأخرج رسولنا من رتبة التقليد وعنه يعرفه الانصاف والراي
 السديد (أقول) ما أطال فيه من التصاف مع أنه ظاهر التكلف غير صحيح في نفسه وما نقله من تفسير
 الراغب مستوفى في غيره من كتبه وقد نقلناه بلفظه في المفردات لئلا يتصور البيان فنقول المماثل
 الثلاثة مشهورة فلا فائدة في الاعادة والذي نقله عن الراغب من الامور الثلاثة اعتبر فيه من يرجع إلى
 مطابقة الواقع والاعتقاد كانه لئلا يفتقر إلى الأمر الثالث وهو مطابقة العبارة لا زيد في المطابق بالفتح
 شيئا وانما يفتقر لغير المطابق والمطابق كالإختصاص فذهب الراغب بعينه مذهب الجاسط من غير فرق
 عليه ما يرد عليه من غير شبهة وليس مذهب راها كما يؤيدهم إلا أنه لما صرح باعتبار الأمرين كالجاسط
 ان أراد اعتبارهما في حقيقته فما بعده من اطلاق الصدق على ما فيه أحدهما تجوز وان أراد
 اعتبارهما في كماله فالاطلاق الآخر حقيقة وكلامه كالتوفيق بين المذهب والظاهر والاول
 ولوسم أنه مذهب آخر فالصنف لم يعترضه فكيف يذكر في كلامه الرّد عليه من غير دليل ولا قرينة
 ومثله نعمته والناز لا اختصار وإيجاز فاعرفه (قوله لما بين لهم ما يعرفون به الخ) في الكشف
 لما أرشدهم إلى الجهة التي منها يعرفون أمر النبي صلى الله عليه وسلم وما جاء به حتى يعرفوا على حقيقته
 وسره وامتنان حقه من باطله قال لهم فاذا لم تعارضوه ولم يتسهل **هـ**كم ما تعرفون وبان لكم أنه
 معجوز عنه فقد صرح الحق عن محضه ووجب التصديق فامتنوا وخافوا العذاب المعذون كذب انتهى
 وهو قد قبل هذه الآية اجابا لا على وجهه يمين به ارتباطها بما قبلها وتفرعها على ما في ذلك أشار
 المصنف أيضا مع تغيير ما في التعبير في اختصار ما يعرفون به ودوا الجهة أي الطريقة التي منها التعرف
 واحد ويعرفون أمّا في يعرفون معرفة قوية لأن صيغة الفعل **تكون** لما قبلها بأداة البنية
 كاصحوا به أو المراد ما يطلبون معرفته والوصول اليه وعلى هذا اقتصر شراح الكشف لأن
 صيغة الفعل تأتي المطلب الحديث نحو تجهيل الشيء اذا طلب بجملة كاستجبه ومنه ما في الحديث ليس
 متلهم من يتفق بالقرآن عند بعضهم أي يستغن به ويطلب الغنى كاذكره النصة في معاني أئمة الأفعال
 وقوله وما جاء به في محمل نصب أو جرحه عطائه على أمر وعلى الرسول فان عطف على الرسول فهو من
 قبيل العجب في زيادته وأمر الرسول وان كان عامّا لكل ما جاء به وله من أدوره فائمه ودمته هنا
 ما جاء به لانه المناصب لما قبله مع ما فيه من البلاغة ولذا اختصاره شراح الكشف فان عطف على
 الأمر وأريد به صدقه في مذهابه وأريد بما جاء به القرآن الذي ليس من جنس كلام البشر فليس منه
 لما قصد من الفرق بين الأمرين إلا أن الأول أرحم رواية ودوا له ما عرفته فلا وجه لمن لم يرض به إلا
 امتثال خالف تعرف وقوله وميز لهم الحق عن الباطل أحسن من قوله في الكشف امتياز حقه من

(فان لم تزلوا ولن تعلموا فائدة القرآن التي
 وقوله ما الناس والحجارة) لما بين لهم
 ما يعرفون به أمر الرسول صلى الله عليه وسلم
 وما جاء به وميز لهم الحق عن الباطل

باطل لا يهاجم الاضافة ان في امره باطلا وان كانوا اقربوه بكونه حقان كونه باطلا أو المراد يباطله ما هو
باطل على زعم الكفرة والرسول في كلامه أنسب من النبي أيضا ومعنى الفذلكة كما مر اجبال يقرب
من النتيجة ويضاهيها من قولهم فذلك يكون كذا وهو اشارة الى توجيه الفاسق النظم ووقوعها موقع
توزيع النتيجة وحاصل المعنى على تنصليده وما يقتضيه وهو بما توريه ما في الكشف واجادته وقوله
وعجزتم جميعا اشارة الى العموم المستفاد من خطاب المناهضة كما مر وأما ذكر الشهاد فلام مدخل لفه
بل هو بالتخصيص أنسب فلا وجه لذكره وقوله يساويه أي يقاربه في البلاغة والاسلوب
والمساواة وان كانت بحسب الأصل في الكمية فالمراد به المناهضة الشائعة بشرية مقابلة وما ذكر
اشارة لتعميم المماثلة وأنه لا يشترط فيها المساواة وقد صرح الرابع بعموم المثل لجميع وجوه الشبهة
التربية والبعيدة وقيل المدانة من حاق اللفظ وصرحه لأن المشبه به يكون أقوى في وجه الشبهة
وأما تعليق الانقاع بعدم الاتيان بما يساويه فلا يستفاد منه بل ينافي التعليق بالجزء عن الاتيان بما يدانيه
وليس بشئ ما عرفت (قوله نظرا أنه معجز والتصديق به الخ) يعرف أمر الرسول صلى الله عليه وسلم
من التقدي الدال عليه قوله فأنوا الخ والفذلكة من قوله فان لم تفعلوا الخ وهذا اشارة الى أن جزاء
الشرط بحسب الظاهر وهو قوله فأنوا الخ كناية عما يلزم من ظهور عجزه والزامهم الحجة الموجبة
للاتيان به وبما جاء به كمنصره به عقبه ولا يتقدم في الكلام عند الشرح خلافاً لفهم من كلام
المصنف رحمه الله تقدير الجزاء بجملة خبرية والخبري تقديره له الانشائية لاختلافه في وقوع الانشاء
جزاء فهم من أوجب تأويله بما أولاه خبر المبدأ ومنهم من لم يوجب عدم الحل المقضي فلما لم يكن
هذه الانشائية في موضع الجزاء حقت لا تتحقق الا بتمام الشرط انفتح باب التقدير فقد انصف ما يصلح
للجزائية انفاً فاجعل المذكور لازماً لمترسابطه كما أشار اليه بقوله فأنوا الخ وليس قوله ظهر من
تمة الشرط عدم عطفه ولا بد من قوله عجزتم والجزاء فأنوا وقوله فأنوا امتزاجاً له وقال قدس
سرت قول الخبري قال لهم الخ بيان لما لم المعنى وتنبه على أن فأنوا التاركية عن التصديق
وترك العناد وقد فوههم أمراده أنه تعالى رب على ذلك الاشارة تكهילה شرطيين احدهما محذوفة
الجزاء والاخرى محذوفة الشرط وقوله فاذا لم تعارضوه الخ معنى قوله فان لم تفعلوا وقوله فقد صرح الخ
جواب هذا الشرط المحذوف وقوله فأنوا معنى قوله فأنوا وهو جزاء الشرط مقدراً اي الى أن وقعت
عن محضه فأنوا وليس بشئ لان فأنوا جواب فان الخ وقوله فاذا لم تعارضوه اي الى أن وقعت
موقع اذا و أنها لا استقرار دون مجرد الاستقبال كما يجب، واذا جعلت قوله نقد صرح الحق عن محضه الخ
هو الجزء كان ما له الى ما قاله المصنف وسأيت له تنقح عن قريب (قوله فعبر عن الاتيان المكيف الخ)
أي كان الظاهر أن يقال فان لم تأتوا بورد من مثله فعبر عن الفعل الخاص وهو الاتيان المقيد بورد
من مثله بالفتح المطلق عن المتعاقب الاسم بحسب الظاهر لا يجوز ايجاز القصر حيث أوقع الفعل وحده
موقع الاتيان المقيد بورد من مثله وهو من فعله لانه اراد منه والذلل كما قاله الراغب أهم من سائر
أخواته من الضعف والابداع والاحداث كما فعله والمكف أهم مفعول من كيف الكيفية التي هي أحد
الاعراض العروفة وفسر هافي المصباح بالهبة والهمة وهي افظة مولدة من كيف الاستفهامية
كالتيه من كم فان قلت ليس المراد بالفعل المنقضي لم تفعلوا سلطان الفعل بل الاتيان المقيد بشرية
السياق والسبب فلو قال فان لم تأتوا الخ ففهم المراد قلت فيما عبر به ايجاز وكناية بالغ من التصريح
وأخبر مع ايجازهم في الاتيان بالنسب وما يدانيه وغيره باعتبار ظاهره وان لم يكن مراد (قوله ايجازاً)
عدل عافي الكشف من قوله والناذرة فيه أنه جار مجرى الكتابة التي تملط اخته اراو و اجازة فتشكك من
طول المكتبي عنه ألا ترى أن الرجل يقول ضربت زيداً في موضع كذا فعل صفة كذا شئته ونكثت به
وبعدت كفيته وأفعالا تقول لم يضر ما فعلت ولذكرت ما أتيت به عنه الطال على الخ وقد اختلفوا

رب عليه ما هو كذا فذلك له وهو أنكم
إذا احتملتم في معارضته وعجزتم جميعاً عن
الاتيان بما يساويه أو يدانيه ظهراً أنه معجز
والتصديق به واجب فأنوا واتقوا
العذاب المأثور كذب فعبر عن الاتيان
المكيف بالذلل الذي يعجز عن الاتيان به وغيره
ايجازاً

كما قال قدس سره في معنى جريانه مجرى الكتابة فقبل أراد بالكتابة الضمة المبنى على الاختصار ودفع
التكرار لكنه مختص بالاسماء وهذا يرجع فعل مخصوص بالهمل للاختصار ودفع التكرار وهو
في الافعال بعلة التعريف في الاسماء وقيل أراد بالكتابة ما يقابل الجواز لاطلاق الملازم من الفعل واردة
ملزومه وهو الايمان بالسورة الا انه حينئذ كتابة لا جاز مجراها واعتذر له بأن الملازمة ليست متساوية
لاق الفعل اعلم مطاعا وحصول الانتقال منه بعونة المقام فلذا أجرى مجراها وفيه أنه لا يندفع في كونه
كتابة حسيقة كما اذا جعل الفعل مطلقا كتابة عنه مقبدا فعل مخصوص وقوله فتفنيك عن ملول المكنى عنه
يؤيد الاول اذ ليس مبنى هذه الكتابة على الجواز الا أن يقال المراد بها المعنيين معا ولو قيل يجوز أن
يحذف متعلق الايمان أو يجعل هو مطلقا كتابة عنه مقبدا بما يتعلق به فلا استطالة يرفع الاول بأن يجاز
القصر ابلغ والثاني بأن الاخترا عن التكرار أولى لأن ما ذكره أخضر وأظهر عما تكادوه وقالوه
را أقول الكتابة في مصطلح البيان غير غمبية وعند النحاة وأهل اللغة كما فعله نجم الائمة الرشي في المنبئات
حتى أن بعضهم شئ بعين لفظ كان أومعني بافظ غمب سرى في الدلالة عليه امالاهام على سابع بكما في
فيلان وأنت تريد زيدا وكيت وذيت وكذا وكذا وبشاعة المعبر عنه كهن للفرج أولا اختصارا فاعلم ان
أوانوع من النفاحة ككثير الرمال المضاف والمكتى عنه يكون لفظا مجزؤه وأمر اداه معناه كقوله
كان فعله لم يلقوا بكهاه وألفاظ الازمان اذا عرفت هذا فقبيل ذكر الشر يف تبع المعبر عنه فانه نظر
لأن الكتابة لا تختص بالضماء عند أحد فالعلم اعبر ظاهر والتساوي في اللزوم بأن يكون الملازم
لازماسا وبالمشروط أحد وكان قوله لا يقدح الجواز في هذه اليد في الاول نظر أيضا لان الاختصار
غير مشروط في الكتابة القومية كالأصطلاحية وأدعاء الاكثرية غير مسلم والاقول بأنه يكون كذا
لا يجدي فيه الاستواء ثم مافيه فتوكل فلان ليس بأطول من زيد وكذا أنما بعض الكتابات الاصطلاحية
يجاز كاستصحابه والجواب بأن المراد المعنيين عاقبه استعمال المشترك في معنيه وهو في الاصطلاحين
أبعد فالاولى أن يقال أراد الاعم الذي اصطلح عليه أهل العربية كما سمعته أفعان شموله للكتابة
البيانية (قوله زول لازم الجزء منتملة الخ) هذا صريح فيما قدق مناه من عدم التقدير على كل تقدير
والمراد أنه ترتب وجوب الايمان وترك العناد على مجزهم بعد الاجتماع التام واقفاء النار لازم له وهو دفع
لما يتوهم من أن انتفاء النار لازم وواجب مطلقا من غير توقف على هذا الشرط فانه في تعليله بانتفاء
ذلك الايمان أو أن الشرط سبب للجزء وملزومه وليس عدم الايمان بما ذكره سببا لانتفاء ولا ملزومه
فكيف وقع جزؤه فأجاب بأنه كتابة عن ظهر وراجزه المنتمى للتصديق والايمان به أو عن الايمان
نفسه وقيل انه جعل في الكشف الانتفاع بالنار كتابة عن ترك العناد والمصنف جعله كتابة عن
الايمان وكلاهما حسن الا أنه في الكشف جعل ترك العناد نتيجة للانتفاع بالنار فاجبه عليه
أنه ليس ذكر الملزوم واردة اللازم كتابة بل العكس وان أوجب عنه بمجاوفه وفيه بحث
(قوله تقرير المكنى عنه) بيان لوجه اول الكتابة وأنها اختبرت هنا لا موم وكثير المعنى التي تشبهه
وتبينه لانه كتابات الشئ بيينة لما ينه من اللازم والتمويل وهو التفعيض مع الانذار والتحذير لانه
اذابت انتفاء النار بترك العناد فقد أقيم العناد مقام النار كما في قوله تعالى اصبهم على النار لان
معناه ما أكثر عصيانهم وهو من أبلغ الكلام كما قاله المروزي رحمه الله وفيه نصريح بالوعد
وأهم يستحقون النار وما يقونهم أعزدهم مع ما فيه من الايمان فان الجزء الحقيقي كما قاله قدس سره
ظهر أنه مجز و أن التصديق به واجب فأنواه أطول من قوله انتقوا النار لان الصفة لا تدخل لها
في الجزء والكتابة ككما لا يجنى وقيل الايمان من ترك ذكر العناد واقامة النار مقامه فان أصل
المعنى فانتقوا العناد الذي مصدر أمره عذاب النار وقيل ان قوله مع الايمان قد لا خيرا ولا للجموع

وقيل لازم الجزء منتملة على سبيل الكتابة
تقرير المكنى عنه وهو بلا شأن العناد
ونصر بما بالوعد مع الايمان

وهو قد كشف الكشاف حيث جعل اليجاز وجهاً مستقلاً وهو لا يصلح له أن لم يوجه بأن الوسائط التي
صرح بها في ارتباط الجزاء بالشرط مراد بتجيب المعنى وإن لم تقدر في العبارة وورد عليه أنه لو قيل
فانزكوا العناد كانت تلك الوسائط مراداً أيضاً فلا يجاز بتجيب الكتابة لأن يوجه بما قيل من أنه
أريد به هذه الكتابة مجموع المعنيين من انقضاء النار وتلك العناد معاً فيكون. وخرأ ويشل اليجاز كل
كتابة أريد بها معنيها جميعاً (أقول) هذا برهنته مأخوذة من شرح الكشاف الشرقي وقد عرفت أنه
لا يجزى في كلام المصنف وجه الله لأنه لا يوافق في واقفه فإقذره جزاء وجوباً كما يشترط ولو وافقه لم يكن لزومه وجه
أيضاً سواء كان مستقلاً أو بطريق التبعية والمعنى والعجب من هذا القائل أنه ذكر هذا بعينه في شرح
قوله مجزى في أسرع ما نسي ما قدمه بين يديه وما بالعهده من قدم وقد عرفت أيضاً أنه يرد على الزمخشري
أنه إذا كان ترك العناد لازماً كان إطلاق الانقضاء عليه تعبيراً بالضرورة من اللازم فيكون مجازاً لا كتابة. ولذا
عدل عنه المصنف روجه الله وإن كان غير مسلم كما أنه له قدس سره وسأني تحققة (قوله) وهو صدر
الشرطية بأن الخ) أي هذا الوجه الشرطية جاءت على خلاف الظاهر ومقتضى الحال كما أشار إليه
بقوله والحال أي وظاهر الحال المناسب لما قدمه والسابق وكون أن الموضوع للشرط تنبيه الشك وإذا
التافية المغتصبة عن الشرط تقتضي الجزم والقطع بما انتفى وأعليه فإذا خرج كل منهما عن مقتضاه فلا
يذهب من وجهه والمراد بالوجوب في كلام المصنف روجه الله الجزم والقطع وهو بالمعنى الغوري وفي الصباح
وجوب الحق يجب وجوباً وجبة لم وثبت وهو فرق بين عما نراه به وما قيل من أنه غير من الوقوع
المقطوع بالوجوب وجوباً على ما بين المتكلمين من أن الوجود مبدئياً بالوجوب فيما لم يجب لم يوجد عما
لا حاجة إليه ولا يفيد التفسير بل التمهيد وقيل به بالشك تنفي عن التمرح وأصل الشك المستفاد من
أدائه حقيقة من التكلم فإن اعتبر حال الخطاب فلي خلاف الأصل كما أشار إليه بقوله أو على حسب
ظنهم - وقوله فإن القائل الخ لتعليل لاقتضاء المقام الجزم وعدم الشك وقوله وذلك الإشارة إتماماً لاقتضاء
الحال لأنه تعالى لم يكن شاكراً كان غير محتاج إلى التعليل لأن المراد اظهار شكنا الاعتراض وقيل
منه في ذلك لعله جازم - أي بنى الاتيان ولا يخفى أنه لا حاجة إلى الاستدلال على أنه تعالى لم يكن شاكراً
فالأوجه أن يصرف إلى تصدير الشرطية بأن أي لذلك التصدير في آياتهم - ففأثنته في الشك الذي
نوعه من ساحة سلطان علمه ولأن أن تقول أن تفعلوا ما عطفوا على لم تفعلوا انتهى ولا يخفى عليك أن
جعل الإشارة للتصدير وإن صح في غاية البعد وأما العطف الذي ارتضاه فغير صحيح يجب العريضة
ولا يجب المعنى ولذا لم يفتقر إلى مع ظهوره وهي جملة اعتراضية لا محل لها من الأعراب وفيها كافي
الكشاف نوع من اليجاز ودليل آخر على اثبات النبوة في ما فيها من الإخبار بغير لا يعلمه إلا الله (قوله
تهكمهم) - منصوب مفعول له وتعليل لقوله وصدر الشرطية بأن أي أنه كلام القوي العزيز بالعلم
بجميع الكائنات قبل وقوعها على ما حضورها بآياتها من غير الشك فخطبهم عنه لاستزامة وتحقيرها لهم
كما يقول الواثق بالله تعالى لخصه من غلبت لم أبق عليك وتحققا هم لشكهم في المبين الشديد الوضوح
وهو على هذا يحتج أن يكون استعارة تبعية تهكمهم فيه كما قبل ولا مانع منه وبحق الحقيقة والكتابة كما
في غيره مما جاء على خلاف مقتضى الظاهر وقوله وأخطأ بالخ أي عبر ذلك نظر الحال الخطاب لا القائل
بأن الوجه السابق وفي الكشاف يساق القول معهم على حسب حسابهم وطعمهم وأن الجزع
المعارض كان قبل التأمل كالمشكوك فيه لا بهم لانكاههم على فصاحتهم واقتدارهم على الكلام أي أن
هذا الكلام بعد قوله وإن كنتم في ريب فلا فاصل فلم يجدوا ما له التأمل حتى يحصل لهم التعقيد وإنما حال
لم يكن محققاً ولم يقل كان مشكوكاً لأنهم لما لم يحصل محال التأمل لم يحصل الشك أيضاً قال الزمخشري
كالمشكوك إذا الشك انما يكون بعد التمهيد للتقصص عن حال الشيء لكنهم لما كانوا متكلمين على
فصاحتهم واقتدارهم على آفاق الكلام كان مجزى بالقياس إلى ظاهر حالهم كالمشكوك فيه لا بهم كما قال

وصدق الشرطية بأن الذي لا شك والحال
يقتضي إذا الذي للوجوب فإن القائل سبحانه
وذلك لم يكن شاكراً كافي بجزمهم وذلك في
آياتهم - مقتضى بين الشرط والجزم - فإن
هم - وأخطأ بما هم على حسب ظنهم - فإن
المعجز - بل التأمل لم يكن محققاً عندهم

تعالى لولنا اقلنا مثل هذا وفيه رمز الى انهم لو تأملوا لم يشكوا فاقام (قوله) وتفعلا الجزم بالمرح
جزم بمعنى مجزوم كدورهم شرب الامية بمعنى مضروب وهذا لتقليل بيان الامور العامل بالجزم هذا
لم لان الشرطية لانه لما اجتمع عاملان وعمله عامه لا يجوز ان لا يتوارد عاملان على معقول واحد يحوز
الثاني لانه واجب الاعمال الا في ضرورة او شذوذا ووجود مانع متصل بالفعل كنون التا كيدو الاناث
وهي مختصة بالاضارع كاختصاص حرف الجزم بالاسم فكذلك جديرة بان تفعل الفعل الخاص به
ولانها لا تتصل عنه الا نادرا بخلاف ان ولا نها تنقلبه الى المثنى فلما اثرت في معناه لقوتها اثرت في لفظه
وصارت معه كفعل واحد ماض فدل فعله على ترك حرف الشرط بحيث شذخا على المجموع ففعل في
مثل فعله ولا يلقي وليس هذا من التنازع في شيء وان تخيل مشابهة لان ابن هشام في كتبه كغيره صرح
بان التنازع لا يكون بين حرفين لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات (اقول) كذا
في شرح الكشف وفي شرح اوضح المسالك مانصه اجاز ابن العلي التنازع بين الطرفين مستند بالبقوله
تعالى فان لم تفعلوا الاية فتعال تنازع ان لم تفعلوا وديان ان تطلب مشتتات لم تطلب متساوية بشرط
التنازع الاتحاد في المعنى الا ان ابا علي السارسي اجاز في التذكرة كقوله عنه الشاطبي فعني هذا
بصحة ان يقال الجزم هنا ايضا ان فالماض ان لم يجزها للعارض وان جازته للعمل لكثرة علمانيه
في نحو ان - يعني ان كنتك فتوفره فظهره عامن العمل كما اشار اليه المصنف بقوله ولا نها الماصرية ما ضيا
صارت كالجزم منه وحرف الشرط كالماض على المجموع اى مجزوع والمفعول فعله ما محلى فان قلت
هل المحل للفعل وحده والبعمل اولام مع الفعل كاهو ظاهر كلام المصنف قلت هذا محال بصريح - وابه
وفيه الاشكال لانه ان كان للفعل وحده لم يتوارد عاملين في نحو اذ - وتان لم يمتن وان كان للبعمل يرد
عليه انهم لم يمتد وعامن الجمل التي لها محل من الاعراب وان كانت لهم مع الفعل فلا نظيره وعلى
كل حال فاقام لا يتخلو من الاشكال وقد اطال فيه شارح المعنى بما لا يمكن ان لا يفيجرت (قوله) وان كلا
في نفي المشتبه (المخ) وقد فرق بينهما بوجوه كالاختصاص بالاضارع وعلى النصب ونقل عن بعضهم
انها قد تجزى ولا يشترط في لن التأييد ولا غيره من طول مدة او قلنا خلافا ليهض الصاع في ذلك وليس
اسلمه الا ان لانه مع نادرا كما في قوله

يرجى المروءا لا ان يلاقى • ويعرض دون ايسره المطلوب

ولا حجة فيه لاحتمال زيادة ان فيه وقد اورد عليه ان ان تشرب كلام تام وان مع الفعل اسم مفرد غير تام
وتقدير ما يتم به مع نفسه اهن منه القول بانه اسلمه فلما غير لفظه غير معناه وصار مجزعا لنفي وقبل
اسلمه لا غايات الله نونا ولما كان هذا كما تكلفا بغير طائل لم يرتضه المصنف رحمه الله وقال مقتضب
اى مرئجل وضع ابداء هكذا وأصل معنى الاقتضاب القطعاع (قوله) والوقود بالفتح ما تودبه النار
(المخ) المشهور عند النحاة افرق بين فقول وفعل بالفتح والضم فالشأن في مصدر والاول اسم لما يقابل به
وقال بعض النحاة قد يكون مصدرا وحكى عن سيبويه في الفاظ وهي الولوغ والقبول والوضو والطهور
وزاد الكسائي الوزر وغيره اللغوب بمعنى التنب وهو قرئ في سورة ق قصص بربعة - والشهور في
المفتوح اسم فمعنى الوصفية كالشاوردة وقد قرئ بالضم هنا في الشواذ وهي قراءة عيسى بن عمر
والهمداني وقال ابن عطية الضم والفتح محكيان في المطب والمصدر فان كان اسما لما يوقد به لاجابة
الى التأويل والاعمله على التنازع بما نفع كرجل عدل او بالتجزؤ فيه اوفى التثنية او بتقدير مضاف
في الاول كدور وقودها اوفى الثاني كاحتراق وقيل فيه نظري معنى لان الابقاء غير الاحتراق ولذا قيل
فيه مما سمح لانه يقال انتقدت النار ولا يقال احترق بل الاحتراق اثره وقرب منه والامر فيه
سهل وحكى المصنف عن سيبويه ان من العرب من جعل المفتوح مصدرا والمفتوح اسم على عكس
المشهور وقوله عاليا بمعنى فصحا يقال لغة عاليا وعوليه وهذه اللفظة اعلى اى اضع واسلمه كالجمل بن عاليا

وتفعلا الجزم بالانها واجبة الاعمال مختصة
بالاضارع مع فعله بالعمول ولا المناصبية
ما ضيا مارت كالجزم منه وحرف الشرط
كالماض على المجموع وان كذا في نفي
الفعل ولا تنازع اجتماعهما وحرف مقتضب
المشتبه لغيره بالفتح وحرف الروايتين
المتنقل في احدى الروايتين وعند
عند سيبويه والمتنقل في الاصله لان وعند
عنه وفي رواية اخرى اصله بالفتح
الفترا لا غايات الله هانوا والوقود بالفتح
ما تودبه النار وبالضم المصدر وقيل المصدر
بالفتح قال سيبويه ومعناه ما تودبه النار
والنار وقود عاليا والاسم بالضم وله مصدر
سعى به كما قيل فلان نفخر فخره ومن بالده
وقد قرئ به والظاهر ان المراد به الاسم وان
أردناه المصدر فعلى حذفه ما في أى
وقودها احتراق النسيم

نجد وأعله أفصاحه أهله بالنسبة لأهل تامة وقوله والاسم بالضم عطف على قوله المصدر بالفتح ثم أشار
 إلى تأويل المصدر بأنه يجوز فيه كما يقال غرقوه وهو ظاهر (قوله والجار والخال) جعل المصنف رحمه الله
 تعالى التأكيدهم جعل الفعل بفتحين شاذاً وقال ابن مالك في التسهيل أنه اسم جمع غلبة وزنه في المقدرات
 وهو الظاهر (قوله والمراد بها الأصنام الخ) أي أنه تعالى قرنهاً في المبدأ بقدره كذلك وفي الآخرة
 لتفصيلهم فيه عذاب روحاني وجسماني والمكانة أسهلها المكان وهو محل الكون ثم يتقرب من القرب
 والقول كما يقال له مرتبة ومكانتهم بالألام وفي نسخة بالباء والضمير ككفاراً والأصنام وهو أظهور
 لأنهم شعاعاً بزعمهم والشفيع له مكانة عند المشفوع عنده وحصب جهنم حطبها الذي يحصب فيها أي
 يطرح ويرى كل حطبها بالتعبير به هنا في موقعه وما قيل من أن الحطب الحطب وهو يبي في النار زماناً
 ممثلاً بخلاف الوجود وهم لأنه توهم أن الوجود ما نرى به النار ويشعل كالكبريت والحراة وليس
 كذلك بل هو ما يوجد ويحرق معاً فلا حاجة إلى كلفه في جوابه ونفسرهم بما يريح نفعا أشد
 لأنهم ونفسهم بالخال المسمى له الشاعهم في الحسرة وهي أشد الألم والحزن والندم على ما فات تلاذه
 ووقع في بعض النسخ كأي الكشف تخسرهم بالخال المجهمة من اندسran وهو ظاهر وقيل أن المصنف
 رحمه الله أشار بقوله عذبوا عذابهم إلى تخفيفهم الجسدي وقوله وبقيض الخ إلى الروائي فقد
 جمع لهم بين نوعي العذاب (قوله وقيل الذهب والنفضة الخ) لأن الذهب والنفضة تسمى حجراً كأي
 القاموس وهو في العرف شخص عالم يصعب ويسهل وأعدادها بكسر الهمزة مصدر يعنى جعلها معدة
 ومخذلة لهم وما أورده المصنف على هذا التفسير من أنه غير مخصوص به ولا يوجد في مانع الزكاة من
 غيرهم قد أحجب عنه بأن هذا التعذيب غير ذلك لأنه بايقادها وجعلها بقدرة مباشرة على الحطب
 وتعذيب ما نرى أن كذبها بأجسامهم وكبهم لأنهم المائدة وأبجيمها كان آخر تأويلهم الكي كما قال
 تعالى فتذكروني بها جاجهم الآية وثلاث ما يتبعها ولعل هذا أحسن مما قيل من أن جمع المال منع
 الزكاة هو معنى الكثر وهو في الكفار أكثر وأشد تعذيبهم ولا شبهة في أن اغتراب المسكين بالذهب والنفضة
 ليس كإغترابهم والتخصيص بآمان الألام في قوله أشد للكافرين أو من الكافرين لأن ترتيب الحكم
 على الوصف يشعر بعلة مأخذ كآمر مراراً قوله وقيل بجارة الكبريت الخ) مرصه وأخره لضعفه
 عنده لأنه لا تخصيص بغير دليل وغير مناسب للمقام كما ستعلمه وتبع فيه الزمخشري وقيل عليه أن القرينة
 العقلية قائمة عليه لأنه لا يتقدم الجارة غيرهم أنه الثابت في التناسيل الماثورة دون غيره فإنه أخرج
 مسنداً في السنن وصحح روايته عن ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم المطبراني والحاكم والبيهقي
 وابن جرير وابن المنذر وغيرهم ومثل هذا التفسير الوارد عن الصحابي فيما يتعلق بأمر الآخرة حكم الرفع
 بأجاء المحدثين وقد رجحه كثير من المفسرين وعلوه بأنه أشد حراً وأكثر ألباباً وأسرع إيقاداً مع تن
 ريجهم وكثرة دخانه وكثافته وشدة التصاقه بالأبدان فلتخصمه وجه بل وجود رواية ودراية (قوله
 إذا فرض تمهيد بل شأن الخ) بيان لأن هذا التفسير مناف لمسابق الكلام والتمويل أشد التخريف
 وأعظمه والتفاهم بالفاء والقاف العظم ويخص في الاستعانة بالملكو وكونه منافيه غير مسلم
 لمعارفته مما في الكبريت من الألم الذي ليس في غيره وما يكون - مدة النار في ذاتها تكون في مآذنها
 الموقود بها ولأنه يلتصق بأبدانهم فيكون أشد عذاباً لهم مع أنه يعدهم لأن يكونوا حطب جهنم كما قال
 تعالى سراً يلبسهم من قطران وقوله فإن صعد هذا الخ فقد عرفت أن المحدثين معصومة فلا ينبغي الشك فيه وما
 أتله به من قوله أن الإجماع الخ لا يخفى بعده فإنه يجعل الجارة مشبهة بالكبريت وإس في العبارة ما يدل
 عليه وأبعد منه مما قيل أن المراد أنها تتدبى نفسها لإحراق الناس والأصنام إقباداً لأمر الله تعالى
 والتكبير بكسر الكاف قال ابن ديد وهو الجارة الموقد ولا أحسبه عرياً معجهاً وقال غيره أنه
 معرب والكبريت الإجماع الباقي أو الذهب (قوله ولما كانت الآية مدنية الخ) هذا الجنس ماني

والجارية وهي جمع حركتها جمع جمل
 وهو قيل غير متناس والمراذبه الأصنام
 التي تصنعها وقيل أنها ما
 طمعا في شفاعتها ولا تنفعهم أو استدفاع
 المضار لمكانتهم ويدل عليه قوله سبحانه
 وتعالى أنكم وما تعبدون من دون الله
 حصب جهنم من أنعامهم وأنشأ بهم كما
 عذب الكافرين وما كانوا يكفرون وقيل الذهب
 والنفضة التي كانوا يكفرونهم ونفسهم من
 وعلى هذا الم يمكن تخصيص أعداد هذا
 النوع من العذاب بالكسار ووجه وقيل بجارة
 الكبريت وهو تخصيص بغير دليل وإبطال
 للامعنى وإذا الغرض من تأويل شأنهم وتناقص
 لهم ما يجب تنبيهه على تنبيهه غيرها والكبريت
 تنبيه كل نار وإن ضمنت فإن صعدت فأن
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهم أفعله على به
 أن الإجماع كآله تلك النار كجارة الكبريت
 لسائر النيران ولما كانت الآية مدنية فإني
 بعد ما نزلت عكة قوله سبحانه والجار والخال
 التكرير ناراً وقودها الناس والجار والخال
 صرح بغير النار وقودها الناس والجار والخال
 يجب أن تكون قصة معلومة

الكشاف وهو الوجه التعريف التارخنا وتذكرها في تلك الآية ووقع جملته وقودها الناس والحجارة
صلته وهي كذا ذكره النصارى وأهل المذاهب لا بد أن تتحقق قصة اليهودية واليهودية للخطاب لأن تعريف
الموصول بما في صلتها من العهد كما صرحوا به فإن المنكر نزل أو لا فمعه يهتبه فليما نزلت هذه بعد جاء
معهودا فغيره وجعلت صفة صلة وقد اعترض عليه كما قاله الشريف بها لغيره بوجه منها أن جماع
هذه الآية وآية التبريم من النبي عليه الصلاة والسلام وهو لا يهتبه بهم العلم لأنهم لا يهتبه دون حقيقته
ورديان أدركهم بالسمع كلف من غير حاجة للجزم به ومنها أن الصفة كالله لا بد من كونها معلومة
الانتساب للموصوف لقولهم الصفات قبل العلم بأخبار والأخبار بعد العلم بما صفات فبعد السؤال
في نارا وقود الخ ورد بأن الصفة والعلة يجب كونها معلومين للخطاب لا لكل سامع وما في التبريم
خطاب للمؤمنين علوه بسماعهم منه عليه الصلاة والسلام فليسمع الكفار أدر كوامنه نارا موصوفة
تلك الجملته فجعلت صلة فيها شرط بوابه ولما ورد أن الدار موصوفة في الآيتين متحدة فلم يختلف لفظها
أجاب بأن آية التبريم مكية وعرف الكفار منها نارا موصوفة بما ذكر فلما نزلت آية البقرة بالبدنية
عزفت إشارة إلى معرفتها أولا ورد بأن سورة التبريم مدنية بلا استثناء فاما قوله صرحا بوجهه وأما
قد صرحا بديل على محكمه من أن هذه مكية وتلك مدنية لقوله فيها الناس ويأيمها الذين آمنوا فمجاوبا أيضا
انتساب الجملته إلى المنكر إذا كان كماله معلوما للخطابين المؤمنين بسماعهم منه عليه الصلاة والسلام
كان معهودا لغيره أن يعرف وأجيب بجوابه كون تلك الآية في التبريم وحدها مكية وما هنا
يدل على عدم الاتفاق على خلافه وما من عن علمه لم يرضه كماله وأجيب عن الاستبعاد للذين
وأرواد التبريم والتبريم والاشارة إلى الحضور في الأذهان بالتعريف ولا ينبغي به بده وعدم مطابقتها
لكلامه فاعلم لا يشترط العلم في صفات المنكرات حتى يلزم كونها معلومة وقد أفاضوا في التفسير
للتخصيص والمعرفة فحينئذ فليس المنكر الموصوف معهودا باعتبار انتساب صفة إليه بخلاف المعارف
(أقول) أما كون سورة التبريم وجميع آياتها مدنية فجمع عليه وقد صرحوا به في هذه الآية بخصوصها
ومله فونيني فلا حاجة لما ذكر من الجواب ولذا انتب به فيهم (المنحصر) عننا إلى السهو وأما منشأ
ما ذكره من الاستدلال الجوابية فيجيب على أمرين كون الصلة يجب كونها معلومة معهودة وكون
الصفة كذلك وهو محاصر جوابه الآن ابن مالك لما قال في التسهيل العلة معروفة للموصول فلا بد
من تقدم الشعور به على الشعور بعماء قال أبو حيان في شرحه المشهور عند التبريم بقيد الجملته
الموصول بها يكونها معهودة وذلك غير لازم لأن الموصول قد يراد به معهود فتكون صلتها معهودة كقوله
واذ تقول للذي أنعم الله عليه وقوله

الأيام القلب الذي قاده الهوى * أفنى لا أقر الله منكم من قلب

وقد يراد به الجنس فتوافق صلتها كقوله تعالى كمثل الذي ينعى على لا يسمع وقد يقدح تعظيم الموصول
فتبهم صلتها كقوله

رأيت الذي لا كرامة أنت قادر * عليه ولا عن بعضه أنت صابر

انتهى وفي شرحه لناظر الجيش مثله وقال قياس الصفات كلها أن تكون معلومة لأن الصفات لم يثبت
بها العلم والخطاب يبنى بجهله بخلاف الأخبار ومن هنا عرفت أن الفرق بين المعرفة والذكر تظاهر وأما
الفرق بين العلة والعلة فلم يصف من الكدر ولذا أمر قدس سره به ما يتأصل ثم أن الظاهر الفرق بين
كون الشيء معلوما وكونه معهودا وأن العهد أشخص من العلم لأنه علم سبق لمعروفة بين المتكلم والمخاطب
كما قال تعالى وأوفوا بعهدا لله إذا عاهدتم ولذا فسر الراغب في مفرداته بمرعاة الشيء حاله حال
فلا يلزم في الصفة علم المخاطب أو ما ينزل منزله واللام تكن مخصوصة ولا موصوغة وفي العلة كونها
معهودة أو منزلة منزلتها ولما كانت أحوال الاستحالة تعلم في الدنيا بغير السماع وجماع أهل اللسان من

المؤمنين لما أخبر به النبي عليه الصلاة والسلام عن ربه يحدث عندهم في أول وهلة علم بذلك صبح باعتبار به وقوه ماضية ولكونه غايه معلومة لهم تلك الصفة قبل ذكرها ذكرت فإذا ذكرت مرة أخرى كانت معه وده عند المؤمنين وغيرهم فلا بد من سبق ذكر سواء كان بآية ميكية أو مدنية تكرر زواياها أولا ولذا قيل كونها ميكية كناية عن سبق ذكرها لكن تعسف لوجهه وأما كونه لا يشترط العلم في صفات التكرار فخلاصه ما شرح به الثقات ولما قاله كانوا ما في الكشف في سورة الانعام في تفسير قوله قل هاتوا شهداءكم الذين يشهدون حيث قال فان قلت هلا قيل قل هاتوا شهداء يشهدون انما قلتم هذا وأي فرق بينه وبين المنزل قلت المراد أن يحضروا شهداءهم الذين علم أنهم يشهدون لهم ويشهدون قولهم وكان المشهود لهم بقولهم وشهدونهم ويشهدون بهم ويعتقدون بشهادتهم إلهام ما يقرون به في حق الحق وبطل الباطل فأضحت الشهادة لذلك وهي بالذين للدلالة على أنهم شهداء معروفون موسومون بالشهادة لهم ونصر مذهبهم انتهى وسبقني ما ينتميه ثمة (قوله هاتوا شهداءهم) الاعداد والعتاد احضار الشئ قبل الحاجة اليه وهو عدة وتعدد ومنه الاستعداد وقوله وبالجملة استئناف الخ هذا مما أهمله الناظر في شرح التنزياتي لا يحسن الاستئناف والحال وعندني أنه ماضية بعد صلة كافي الخبر والصفة فان أيت يما على أنه لم يشارك في كتاب فليكن عطا بقول العاطف لكن عطف وبشر على لفظ المبنى للمفعول عليه بقوى جانب الاستئناف (أقول) في الدر المنصور الظاهر أن هذه الجملة لا محل لها لكونها ماضية سابقة حيال ما لم يأت (أقول) أو البقاء محلها التنبه على الحال من النار والعمل فيها اتقوا قيل وفيه نظر لانهم أعداء للكافرين اتقوا لم يتقوا فكيف يكون حاله والاصل في الحال التي ليست مؤكدة أن تكون منقولة فالأولى أن يكون استئنافا ولا يجوز أن يكون حالا من ضمير وقودها لانها جادان كان اسمها لفظ وان كان مصدرا خفة الفعل من المصدر ومعوله بالنظر وهو أني منه وقال السجستاني أعذت للكافرين من صلة التي كقولهم واتقوا النار التي أعذت للكافرين قال ابن الأثيري وهذا غلط لأن التي وصفت به وقودها الناس فلا يجوز أن يوصل بـ «له» ثانية بخلاف التي قلت ويمكن أن لا يكون غلطاً لاننا لم نعلم أن وقودها الناس والحالة هذه محل بل إنما معترضة لانها تأنكيداً وإتماماً وهذا الوجهان لا ينعهم ما معني ولا صناعة (أقول) ما قالوا من أن تعدد الصلة غير جائز غريب منهم فان الامام الرزوقي قال في شرح قول الهذلي

بازي التي تهوى الى كل مغرب • اذا اصفرت ليل الشمس حان انقلابها

يجوز أن تتم الصلة عند قوله مغرب ويكون اذا اصفرت كلاماً آخر يصلح أن يكون صلة بـ «فانفراد» كان المراد بازى التي تفعل ذا وهو هو بها الى المغرب وتعمل ذا أيضاً وهو انقلابها بالعشب لكن لو عطف عليه بالواو كان أحسن وأبين ويكون هذا كقولك زيد الذي يشرب يأكل كل يوم يـ وحرف العطف يحذف من أثناء المصلات اذا نالت والصفات كثيرا انتهى بمعنى أن تعدد الصلات والصفات كثيرا بعطف وبدونه لا نه حذف حقيقي فأنت تراه كيف أثبت كثرة بدون اختلاف فيه ونهايك بدقول الفضائل انه لم يـ بطرفي كتابهم وكان ذلك في الكتاب مصدورا وقوله ان عطف وبشر بقوى الاستئناف ان كان استئنافا فخره وانه وجهه والا فلا لأن السؤال عما يتعلق بالنار فوجه لعطف وبشر عليه الاستئناف وفي كون الخبر حينئذ ترد بعض الفضلاء ساقى (قوله وفي الآيتين دليل الخ) وقع في نسخة ما يدل بدل دليل وما قيل عليه من أنه ليس في الآية أمر يدل عليها من وجوه بل أمر يدل عليها الآن يقال لم يتعلق من وجوه بالدلالة بل هو بيان لما ليس بشئ لأن محصلهما التحذير على وجه الجزم وهو أمر يدل عليها بالطريق المذكورة وبره الدليل يصح أن يطلق عليه أنه دليل ولا مرفعه سهل وظاهر كلامهم أن الدلالة المذكورة من الثانية فقط والكل وجهة ويظهر وجه ما اختاره المصنف والتحذير من قوله فأقوا بسورة والتجريض والحث من قوله وادعوا شهداءكم وقوله بالتقرب الخ الحتمه لئلا يقوله التعريض

(أعذت للكافرين) هاتوا شهداءهم وجهت عدة
لأعذابهم وقرئ أعذت من العتاد بمعنى العدة
والجملة استئناف أو حال بانها قد من النار
لأعذابهم الذي في وقودها وان جعلته مصدرا
للفعل بينا بالنظر وفي الآيتين دليل على
التقوية من وجوه الأول ما فهم من التحذير
والتعريض على الحد وبذل الوسع في المعارضة
بالتقرب والتهديد

والتقريع اللوم الشديد وقدمت من أخذته والوعيد من قوله فافقوا الخ وكون السورة أقصر سورة
مع تنكيرها لانه أقل ما صدق عليه وعجزهم مع تالكهم أدل دليل على ذلك والمهج جمع مهجة والمراد
بهم النفس هنا والجلال الكسر والمقتل الوطن والرسالة عنه (قوله) والشافق تعني ما الخ) هذا من
قوله ولن تفعلوا انني مافى المستقبل حالا وقد تحقق اتساقه وهذا وان كان من الآية الثانية لكان
لما كان المراد من وان تفعلوا الاتيان بثلث السورة وهو انما يتفصح بقراءة الآية الأولى نسبة الما وقد
اعترض عليه بأن عجز مائة خمسة موصولة لا يدل على عجز كل من عداهم في المستقبل فصدق الاخبار انما
بعدم بعد انقراض الاعصار كلها وجوابه بعدم عداهم من اشتهارهم بالفصاحة وكونهم فرسا مدان
البلاغة الذين لا يمكن أن يدانيهم أحد في ذلك فاذا عجز من علمهم على عجزهم قطعاً وأما كونه خطاب
مخافة فخصه بالموجودين فاذا انقضى وأعلم صدقه فليس بشئ ولما ورد عليه أنه لا يلزم من عدم العلم
بشئ عدمه دفعه بقوله فانهم لو عارضوا إلى آخره (قوله) سيما والطاعون فيه الخ) المعنى هو القدر
في الشيء أساسا ما هو معيب اليه بزمه والذب يعني الدفع ويرد عليه أنه حذف لاسيما وأني بالواد
بعدمها وقد نص البحر يون على عدم جوازها وأنه خطأ وفي شرح التسهيل للدعامة في بعد ما ذكر أن سي
بمعنى مثل وما زادها أروم موصولة وما بعدها أولى بالحكم وليس بمنفى خلافاً للنجاش والفرارسي
وغيرهم من أهل العربية ووجهه أنه يخرج عما قد له من حدث أوليته بالحكم المتقدم ويقال لاسيما
بجندب الدنيا وما يوجد في كلام المحدثين من قولهم لاسيما والامر كذلك كيب غير عربي وقال
أوسيان ما يوجد من كلام المولدين من قولهم سي لا يحذف لا لا يوجد الا في كلام من لا يصح بكلامه وسي
منسوب على انه اسم لا انتهى (أقول) هذا يحصل ما ذكر في باب الاستثناء وما ذكر من التغطية سبقه
الله كثير من القائل لكنه غير مسلم أما حذف لا فقد حكاها الرضي وقول الدعامة في أن أف عليه لا يجمع
مع نقل الثقة وأما وقوع الجمله المقتضية أو الحال بعده فقد قال ابن السائغ ومن خطه نقلت انهم منعوه
وقد وجدت في كلام السخاوي في شرح المفضل ما يقتضي جوازها قال واذ اوقت الجمله بعد لاسيما
كون تلك فلان مستحق لذلك لاسيما وقد فعل كذا إنما كلفه لسي عن الاضافة كعبا واذ الجمله في موضع
الحال انتهى وهو في غاية الظهور وأما ما من من حذف لامع القرينة الدالة على ما قد ذكره او وقوع
الحال بعدهما وجوزوا في ما أن تكون كافية كإصرار به المعترض ومع هذا كف يكون مثله خطأ
ومن هنا علمت أن قوله قدس سر في شرح قول صاحب المواقف لاسيما والامر قاصرة وقوله والمهج قاصرة
جمله مؤولة بالظرف نظر الى قرب الحال من ظرف الزمان ففزع وقوعها صلهما وهذا من قبيل الميل الى
المعنى والامر اضربا بقتضيه اللفظ بظاهره أى لا يمثل اتقائه في زمان قدس والامر انتهى تكلف
بارتكاب ما لا يليق بالعربية ولبعض الناس هنا كلام تركه خبر من ذكره (قوله) والثالث أنه
عليه الصلاة والسلام الخ) يعني أنه عليه الصلاة والسلام قد علم من حاله أنه أعقل الناس وأصدقهم
الجهة فاذا بالغ في دعواه له المعارضة من غير ما لا لا تقنه لحقبة ما عنده وهذا استدلال مبني على
ظاهر الحال لا برهان عقلي حتى يقال عليه أنه عدم تلك المدعى في دعواه لا يصير دليل على صحة مدعاه
لجواز أن يكون جزمه غير مطابق للواقع كما لوهم وشوه ما قيل انه انما يدل على صحة نبوته لو ثبت
صحته عن الخطا وهو فرع ثبوت نبوته فالثاني به مصداقاً للصنف رحمه الله سبحانه الامام فمه وصاحب
الكشكاف لم يعترض لذلك قد تدبر وقوله قدس سر بال وجهاءه له وصادمجة صر فروع أو منصوب
وهو امام ضارح دحض يحدس كسأل يسأل بصيغة المبني للفاعل أو مضارع أو ضم من مذهبنا
للفاعل أو الفاعول والجهة الداحضة الزائلة يقال ادحضت فلانا في محجة قد حوض وأدحضت محجة
قد حضت وهو استعاره من حوض الرجل وهو زلها ثم شاع حتى صار حقيقة فها ذكر وقوله دل على
أن النار مخلوقة معدة لأن كون النار والجنة موجودة في الآن مذكور في كتب الكلام مقتر

وهذا في الوعيد على عدم الاتيان بما عارض
واقصر سورة من سور القرآن ثم انهم مع كثرتهم
واشتهارهم بالفصاحة في الكه على المخافة
ليستدوا للمعارضة والتجوي الى جلاء الوطن
وبذل المهج والثاني تضمنه الاخبار عن
الغيب على ما هو به فانهم لو عارضوه بشئ
لا متنع خفاؤه عادة سيما والطاعون فيه
أكثر من الذين عنه في كل عصر والثالث
أنه عليه الصلاة والسلام لو كان في أمر لما
دعاهم الى المعارضة بهذه المبالغة تخافة أن
ومعارض قد حوض بجمته وقوله تعالى ادعت
للكافرين دل على أن النار مخلوقة معدة
الآن انهم

والخالف فيه المعتزلة والكلام فيه مشهور في الكلام وليس المراد بالدليل البرهان القاطع كما عرفت بل ما يتبادر من النظم بعد تحقق أنه كلام الله فإن الإعداد بمعنى التهيئة والأخبار انما هي عمل حقيقة فيها وجدوان ورواها سيبويه كقوله تعالى أعذلهم مغفرة لأنه خلاف الظاهر لجعل الماضي بمعنى المستقبل الذي يختل يوم الجزاء لتحقيقه * (صاحفة) * قوله تعالى أعذت للكافرين كتبهم أم حسب التارفيه أبعاء إلى أن من يدخلهم آمن المؤمنين لا يخلد فيها ولا يعذب بأشد العذاب لأن الطارئ على صاحب الدار وليس مثله في أروم سكناها وتلبسه بما فيها المتغلب عليها كاقيل

فكم أحد يحوى مفااتيح جهنم * ويقرع بالتفطيل باب جهنم

ففيه تبشير خفي * وارتباط معنوي بما بعده (قوله عطف على الجملة السابقة الخ) هذا من عطف القصة على القصة * وهذا كاقيل * فيها لها قصة في شرحها لمول * وتحقيقه كما قال قدس سره أن العطف قد يكون بين المفردات وما في حكمهما من الجمل التي لها محل من الأعراب وقد يكون بين غيرها كما يكون بين قصة من أن يعطف مجموع جمل متعددة مسوقة لقصة ودعى مجموع جمل أخرى مسوقة لقصة أخرى غير غير حينئذ التناسب بين القصتين دون اتحاد جملها * ونظير في المفردات الواو المتوسطة في قوله تعالى هو الأول والاخر والظاهر والباطن ليست كالتقدمة والمتأخرة اذهي اعطف مجموع القصتين الاخيرتين المتقابلتين على مجموع القصتين الاولين المتقابلتين * ولوا اعتبر عطف الظاهر وحده لم يكن هناك تناسب ثم ان الكسائي لم يرض في كتابه اعطف القصة على القصة أصلاً فليامد من على كلامه بحجته واختم من ذهب إلى تقدير معطوف عليه * ومنهم من أول الخبر بالطلب وما ذكره لا غبار عليه ولا اشتباه وانما الاشتباه في مثال الرخيشري وهو زيد يعاقب بالشد والارهاق وبشرع ابا العف ولا اطلاق لانهم من عطف جملة على جملة لا قصة على قصة فذهب الفاضل في شرح التلخيص إلى أن مراده أن القصة فيه إلى

عطف مضمون جملة على مضمون أخرى بقطع النظر عن الاخبارية والانشائية * وقال انه حسن دقيق لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا يسلح حجة ولم يرض به الشرير المرتضى وشنع عليه وقال انما أشار بما ذكر الى قصتين متقابلتين فكانه قال زيد يعاقب بالشد والارهاق فمأواه له وما أخسره فقد أتى ببلية كبرى وأحاطت به سبابة إلى غير ذلك ما يراهم وبشرع ابا العف ولا اطلاق فمأواه له حاله وما أنجاه وما أرجعه إلى انشاء آخر مناسبة له (أقول) تبع فيما ذكر صاحب الكشف والظاهر من كلام الزمخشري خلافه فراه أن ينظر إلى مضمون الكلام ويقطع النظر عن خواص النظم في المعطوف والمعطوف عليه ملامع المعنى كما قرره التكا في نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن * وهذا من ثلاث غير التأويل لانه في التأويل يجعل الخبر انشاء وعكسه يعزب من التجوز وهذا على حاله واذا جازم مثله في المفردات فهو بالطريق الاولى وتنبه في الكشف ظاهر فيه * وأما التقدير الذي ارتكبه في بعد جذا * ولذا قال بعض الفضلاء المتأخرين انما ذكر المثال شاهد على دعوى فيما عرفت فيجب أن يراعى فيها مطابقتها المقصودة حتى لا يبقى القصور بمجال وهم * فلا ينبغي حذف بعض الجمل مع أن ملاك الامر كثيرها كما عرفت به فان قلت لوجوهنا هذا (رحمة العطف على كل خبر وانشاء ولا قائل به لأن كل كلام يجوز قطع النظر عن خصوصه قلت لولم يزم هذا المحذور فيه مع أنه قد يقال لا بد من اقتضاء المقام وكون المتكلم وليغايلج خلاف مقتضى الظاهر ووقع في بعض شروح الكشف تسببه هذا العطف المعنوي (قوله) والمقصود عطف حال من آمن الخ) هذا مبين لأن المراد بالجملة في كلامه معناه اللغوي وهو المجموع لا ما اصطلى عليه النحاة والمراد بالفعل أيضاً في قوله لا عطف الفعل بالفعل مع فاعله فانه يطلق كثيراً على الجملة الفعلية خصوصاً اذا كان الفاعل ضميراً مستتراً وأما كونه حينئذ مجازاً والتأكيده بنفسه بأياه فائتمار على مثله في كلام البلغاء على أنه غير مسلم كما سيأتي بيانه في تفسير قوله تعالى وكلم الله موسى تكليماً والتبسيط المنع والتعويق والافتراق لاكتساب ويرد على في ذلك والردى الهلاك

(وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات) عطف على الجملة السابقة والمقصود عطف حال من آمن بالقرآن العظيم ووصف نوابه على حال من كفر به وكذبته عاقبه على ما جرت به العادة الإلهية من أن يشفع الترفع بالتهيب تشبهاً لاكتساب ما ينبغي وتشبهاً عن افتراق ما يرى لا عطف الفعل نفسه

والنسيط التجربك والتجربى وهو ناظر للترغيب كأنه انشيط ناظر للترهيب وقوله في عطف بالنصب
لعطفه على يجب والمعطوف على هذا مجموع قوله وبشر الى قوله فيها خالدون أو مستوفيه والمعطوف
عليه من المجموع أو المعنون أيضا الظاهر أنه قوله وان كنتم في ريب الخ لا قوله فان لم تفعلوا الخ كما قاله
التفازاتي ولا قوله أعذت للكافرين كافي لحتى يرده عليه أنه جواب سؤال نشأ من قوله فأتقوا الخ
والمعطوف لا يشاركه فيه فيدفع بأنه مع قطع النظر عن السؤال والجواب ونظر الحال المتقابل وانما
اختير هذا القرب ولا يخفى ما فيه وقوله من أمر أو نهى الظاهر أن يقول من انشأ كما لا يخفى (قوله أو على
فاتقوا الخ) عطف على قوله على الجملة بأداة الجار الماني حذفه من خفاء العطف وقد ضعف هذا
بوجهين الأول أن فاتقوا جواب الشرط وهذا لا يصلح له فكيف يعطف عليه لأنه أمر بالابتداء مطلقا
لا على تقدير أن لم تفعلوا والثاني أنه يلزمه عطف أمر مخاطب على أمر آخر وهو أنما يحسن إذا صرح
بالبدء وقد قيل أنه متعق ورده بقوله تعالى يوسف أعرض عن هذا واستغفري لذنبك فهو جواز حيث
لا بأس كما سبقت (قوله لانهم اذا لم يأوا بغير ارضه الخ) توجه لهذا الوجه بما يدفع ما أورد عليه مما مر
أنفا وفيه إشارة الى ما قدمه من أن الجزاء وهو فاتقوا أو قم مقام لآزم وهو ظهري أنه مستبعد
به واجب فاتقوا به واتقوا العذاب المثلن ككذب قالنا نسبة بين المعطوف والمعطوف عليه أنه كذا
منه ما ينقبضه الكلام فهو من عطف أحد المتضمنين على الثاني وقرب منه ما قبل من أن
تبشر المصدقين كذا المراد من كثر به استوجب العقاب ومن آمن واستحق الثواب وذلك
يستدعي أن يخوف هؤلاء ويشير هؤلاء

حتى يجب أن يطالبه ما يناسبه من
أمر أو نهى في عطف عليه أو على فاتقوا
لانهم اذا لم يأوا بغير ارضه بعد التحدى ظهر
الجهاد واذا ظهر ذلك فمن كثر به استوجب
العقاب ومن آمن واستحق الثواب وذلك
يستدعي أن يخوف هؤلاء ويشير هؤلاء

والنسيط التجربك والتجربى وهو ناظر للترغيب كأنه انشيط ناظر للترهيب وقوله في عطف بالنصب
لعطفه على يجب والمعطوف على هذا مجموع قوله وبشر الى قوله فيها خالدون أو مستوفيه والمعطوف
عليه من المجموع أو المعنون أيضا الظاهر أنه قوله وان كنتم في ريب الخ لا قوله فان لم تفعلوا الخ كما قاله
التفازاتي ولا قوله أعذت للكافرين كافي لحتى يرده عليه أنه جواب سؤال نشأ من قوله فأتقوا الخ
والمعطوف لا يشاركه فيه فيدفع بأنه مع قطع النظر عن السؤال والجواب ونظر الحال المتقابل وانما
اختير هذا القرب ولا يخفى ما فيه وقوله من أمر أو نهى الظاهر أن يقول من انشأ كما لا يخفى (قوله أو على
فاتقوا الخ) عطف على قوله على الجملة بأداة الجار الماني حذفه من خفاء العطف وقد ضعف هذا
بوجهين الأول أن فاتقوا جواب الشرط وهذا لا يصلح له فكيف يعطف عليه لأنه أمر بالابتداء مطلقا
لا على تقدير أن لم تفعلوا والثاني أنه يلزمه عطف أمر مخاطب على أمر آخر وهو أنما يحسن إذا صرح
بالبدء وقد قيل أنه متعق ورده بقوله تعالى يوسف أعرض عن هذا واستغفري لذنبك فهو جواز حيث
لا بأس كما سبقت (قوله لانهم اذا لم يأوا بغير ارضه الخ) توجه لهذا الوجه بما يدفع ما أورد عليه مما مر
أنفا وفيه إشارة الى ما قدمه من أن الجزاء وهو فاتقوا أو قم مقام لآزم وهو ظهري أنه مستبعد
به واجب فاتقوا به واتقوا العذاب المثلن ككذب قالنا نسبة بين المعطوف والمعطوف عليه أنه كذا
منه ما ينقبضه الكلام فهو من عطف أحد المتضمنين على الثاني وقرب منه ما قبل من أن
تبشر المصدقين كذا المراد من كثر به استوجب العقاب ومن آمن واستحق الثواب وذلك
يستدعي أن يخوف هؤلاء ويشير هؤلاء

فأقيم وبشر مقامه تنبيهها على أنه مقصود في نفسه أيضا لا مجرد غيظهم فقط وهذا القدر من الربط
المعنوي كاف في عطفه على الجزاء وان لم يكف في جملته جزاء ابتداء الا أنه قبل ان فيه انفساك النظم
والاستدعاء وان سلم لا يدفع السؤال لان الكلام في محبة التركيب وصلاحيه ما عطف لكونه جوابا
كالمعطوف عليه ويجوز ما ذكر لا يتم به المراد وذكر بشر واردة واتقوا ما يفيد الخ لا يصح حقيقة
ولا مجازا ولا كما ذكرنا في ما فيه وما قبل من ان المقصود هنا العطف اللغوي الذي يحصل به التشاكل
لالمعنوي المشترك في الحكم وهو نظير ما قالوه في قولهم انت أعلم ومالك عمالا يعني أن يجعل بساحة التنزيل
وفي كلام السدقي ما هو أغرب وأجيب وحاصل ما ذكر من التوجيه بعد ظهورنا فاقه ما
في الانشائية وعدم المانع اللغوي أن ما ذكر من المانع المعنوي مدفوع فان اتقوا النار وعبدوا الله
لم أعماه الله عن ساطع نورها ولا يحجزه شر الخ وعدل آمن به وبينهم آمته مناسبة بحسب المعنى الا أنه
ينوع الجوابية اذا ربطه قولك ان لم تفعلوا فبشر الخ ولا يخفى انفساك له لكن تبشر من سواهم
باختصاصه بالجنة متضمن حرمان هؤلاء منه فبشر المتقدين لم تفعلوا فاتقوا النار ولينعم على غيرهم
ويحرموا واتحاد الساعل ليس بالآزم وان حسن فقد يغفر في التابع كفا في شره وظننا وهذا
معنى ما مر في التوجيه وزادوا عليه انه اذا نظر لما ل المعنى اتحاد الفاعل وصارته تدره اتقوا عثرة
ما بينكم وقوله انه لا يدل عليه بطريق من طرق الدلالة ممنوع فانه يدل عليه التزامه فيجوز أن يكون
كأية أو مجازا وفي المعنى أنه قد علم أنهم غير المؤمنين فكانه قبل فان لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنات ومعناه
تبشر هؤلاء المذنبين بأنهم لا حظ لهم في الجنة وهذا جواب عن الاراد الاول وهو بعد عنه ما ذكره
المصنف رحمه الله هنا أولا وأما الثاني فنقل ان في كلام المصنف جوابه أيضا بأنه انما يلزم اذا انفجر
مخاطبا الامر من صورة ومعنى وهو هذا ليس كذلك لانهم ما اتحدوا معنى فان المراد بالذين آمنوا الذين
يجزوا عن المعارضة فتصدقوا آمنوا كما اشار اليه بقوله ولم يخاطبهم الخ فلما اتحدوا معنى صح العطف من
غير تصريح بالبدء ولا يخفى ما فيه من التكلف والتبرع عما لا يلائم لا قبل فان ما ذكره ليس في كلام

المصنف ما يدل عليه بل هو صريح في خلافه ثم إن قوله تغير بخطابنا الآخرين صورة زعمه في غير صحيح
 فالظاهر أن يقول إذا تغير المعنى واتحد صور دلالة محل الأساس المتضمن للتصريح بالنداء والحق أن
 المصنف لم يتعرض له لأنه غير لازم إذا تغير المعنى بصورة كما في قوله تعالى يوسف أعرض عن هذا
 واستغفري لذنبك وما نحن فيه كذلك لأن الأول جمع والثنائي مفرد وسبأ في تصريحهم بجواز
 واختار صاحب البياض عطفه على أنه ممتد بترابيه أعتذ وقيل أنه معطوف على قل ممتد بقل
 يا أيها الناس وأورد عليه أنه قوله يجوز لنا على عبدنا لا يصلح مقولاً للثني صلى الله عليه وسلم لا يشكف
 وقد شكف له بأنه أجرى على طريقته كلام العظماء وأما التثنية في حال الخ وقيل بقدر قل قبل فأن لم
 تنهوا ثم أنه قيل إن الانسب في توجيه العطف على فأنتم أن يقال إن جزء الشرط المذكور
 في الحقيقة فأنتم على الاختيار فأنتم انتقوا ما قام له لشكته فأنتم إن لم تأتوا بضرورة فأنتم أو بشر ما مجرد
 الذين آمنوا منهم بالجنة أي لم يوجد منهم إلا إيمان ومنك البشرية فأنتم آمنوا وضع موضع الضمير أي
 وبشرهم بالجنة أن آمنوا وفيه محلهم على الإيمان ويجوز أن يكون على نحو قول القائل يا زيدان
 تعرف صنداً لكاتباً فأكتب لي هذا الكتاب وأعط أجرة كاتبه على أن يكون المراد أعط ما عبدني الخ وهو
 برأيه قالوه وما ذكره آخرهما يقتضي منه العجب ولولا أن نظر في السواد مال ضربت عنه صفداً
 (قوله وإنما أمر الرسول عليه الصلاة والسلام الخ) الخطاب في أصل وضعه يكون معين فلي هذا هو
 الرسول وهو الأصل المتبادر ولذا قدموه وقد ترك الخطاب معين ويجعل لكل من تنق في الحلال
 لشكته كآته ويل والتعظيم وغيره ما يليق بمقامه فإن كان التعمير موضوعاً لجزئي موضع كإرضاء
 المحقق فهو مجاز والآخر كونه حقيقة أو مجازاً كلام ليس هذا محله وعلى العموم فهو كل من يقوم
 مقامه من العلماء أو كل من يشد عليه من أمته ووافقه قراءة بشر مجله ولا لما خاطب الكثرة بالانذار
 بقوله وانتوا أو لم يخاطب المؤمنين بالبشارة وحده بأنه تفهم شأنهم فإن من حدث ما يستره قد يتردى
 لاعلامه وقد رسل إليه الخبر والثنائي فيه تعظيم له كما لا يخفى ومن قال أنه لتغير الأسلوب لم يأت
 بشئ وإنما كونهم أحباء بالبشارة فالظاهر أنه على التعميم ويجعل تخصيصه لأن من بشره مثل البشر
 التذير بحقيق ذلك لأنه لا يشتر من لا يستحق لاسمياً ولا من له رب الأرباب ويجعل أنه أنذرهم لعدم
 قبولهم ذلك من الرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين بخلاف غيرهم من الصديقين المذعنين للفق ثم إن
 السكتان لا تتزامم كما قيل فاقسم لكل محل ما يليق به فإن لا يزيد عليه ليس للفق قد يكون الخطاب
 تعظيماً كقصص الرئيس بعض جلسائه بالخطاب وقد يكون تحذيراً ولذا عطف خطاب الملوك من ترك
 الأدب فلا وجه لما قيل من أن الله إذا خاطبهم بالبشارة كان التعظيم فيه أقوى والأذان بأنهم أحقاء بأن
 يشيروا وأظهر والمصنف رحمه الله غير عبارة الكشاف وقوع فيما وقع (قوله وايدنا بأنهم أحقاء الخ)
 الأيدان الأعلام والاحقاء ما لم يجمع حقيق بمعنى قوى الاستحقاق وجدير به وبهنا ضاع مجيهاول
 من هنا يتركز المراد به البشارة أيضاً وهي في العرف قول دال على أن ما مره قد مره كآته شنة
 بالاعباد والأولاد كما في قول المتن: «إنا التمنت للآكثام» وقوله فيكون استئنافاً عليه لأنه لا يصح
 غيره أولاً لا يظهر كالحال وهو استئناف محض وقيل ينافي تقدير رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أعتذ وما أعتذ
 غيرهم وهو يتكلف لاجابة الله وأما كون الواو استئنافية في هذا وفيما قبله فلا وجهه وقيل توجيه
 العطف أن يجعل وبشر الذين الخ بمعنى أعتذ للجنة للمؤمنين والاولى أنه خبر بمعنى الأمر التوافق
 القراءتان ولا حاجة داعية لما ذاعه فإن قلت الأيدان يكونهم أحقاء بما ذكرنا حصل بوصف
 المبشرين بالإيمان والعمل الصالح والخطاب بالبشارة لا ينافي ذلك الوصف قلت أمر الرسول صلى الله
 عليه وسلم بشارة من أنصف بما ذكره على تحقيق ذلك الصنف فيهم وكونهم أحقاء بذلك حيثما أظهر
 (قوله والبشارة بغير السار الخ) هذا هو الصحيح وقيل إنما في اللغة مطان الخبر لكنها غلبت في الخبر

وإنما أمر الرسول عليه الصلاة والسلام
 وأعمال كل عصر أو كل أحد بقدره في البشارة
 بأن يشيروهم ولم يخاطبهم بالبشارة كما خاطب
 الكثرة فتغير ما بينهم وايدنا بأنهم أحقاء
 بأن يشيروا وبهنا ضاع مجيهاول
 ويكون استئنافاً والبشارة بغير السار
 فأنه يتركز المراد به البشارة

وقال الراغب البشارة طاهر الجلد والادمة باطنه وفي كلام ابن قتيبة عنه وتبعه بعض اللغويين وبشرته
 أشبهت به بآدم ووجهه وذلك أن النفس إذا سرت انتشر الدم فيها انتشار الماء في النخري فينبسط
 الوجه وغضونه ولذا يسمى الناس السور وبسطا وقالوا في أمثالهم البسط صرف وورد في الحديث
 فاطمة في يد يدي ما يساهلها فليست بعامة كما يتوهم (قوله ولذلك قال الفقهاء الخ) قيل عليه أنه غير
 عبارة الكشف وهي البشارة لاخبار بما يظهر سرور المخبر به ولم يصب فيه لأن كون الخبر به غافلا عما
 أخبر به معتبر في مفهومها وهو يفهم من عبارة دون عبارة المصنف فإن الخبر التاسع وصف بأنه سار
 سواء أحدث في المخاطب السرور أو لم يحدث ثم إنه يعترف في مفهومها أقيد آخر أهله بالخبر تشرى وتبعه
 المصنف وهو كون الخبر صادقا فالبشارة هي الخبر الصادق السار الذي ليس عند المخبر علم به وفي شرح
 تلخيص الجامع أمثال الصدق فلا تن البشارة اسم تغير يفيد تغير بشرة الوجه للفرح وهو لا يحصل إلا
 بالصدق وإن حصل فلا يتم بدونه وأما اشتراط جهل المخبر به فلا تن تغير بشرة الوجه للفرح لا يحصل
 بما عمله قبل المشاهدة ونحوها وفي فتح القدر يتوهم ما ذكره المعترض فيه أنه أورد على اشتراط الصدق في
 البشارة أن تغير البشارة كما يحصل بالأخبار السارة مع ذلك كما يحصل بها كذا وقد أجيب عنه بما ليس
 بتغير الوجه فيه نقل اللغة والعرف انتهى (أقول) لا فرق بين كلام المصنف والخبر تشرى وكل منهما
 يدل على عدم علمه بما أخبر به التزاما لا العاقل لا يطلب الأخبار بما عمله وتحققه وليس المحل محل فائدة
 الخبر وأما الصدق فاعلم أنه لا ينشأ عنه لانه مشترك بين البشارة والأخبار والسكلام في تقرير ما يفرق
 بينهما وأما الصدق فقد قال الحنازلي في أصوله أنه من الباطن ما قل في أصل وضعه للمصالح ولا يلحق
 الخبر بما يخبر به ما لم يكن صادقا ولو ذكر بدونه شاعل الصادق والكاذب فإن كل خبر فيه احتمال الصدق
 والكذب وما ذكره المصنف رحمه بهيته في الهداية وأحكام الجصاص على أنه من الباطن ما قل في أصل وضعه للمصالح ولا يلحق
 بتغير البشارة بسلامه علم منه أنه لم يسبق له علم به على أن اتبعنا جميع القبول ليس بلام تغير الفقهاء
 فلا ينشأ أهال بعض منها حواله على محله وأخذه (قوله فرادى) فيه إشارة إلى أنهم لو أخبروه بجمعها
 عتقوا كلهم وفرادى جمع فرد على خلاف القياس وقيل كأنه جمع فردان وفردى مثل سكرى
 في جمع سكران وسكرى والآخر فردة وفردى كما في المصباح وقوله ولو قال من أخبرني الخ هذا ما علمه
 أكثر الفقهاء وشأنهم الامام مالك رحمه الله تعالى فيقال لو قال من أخبرني عتق الأول فإن المراد
 بالأخبار البشارة كما يشهد به العرف والجمهور واستدلوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أراد أن
 يقرأ القرآن غضا طر يأكأ أنزل فليقرأه بقرأة ابن أم عبد فاستدركوا بذكر وعرض الله عنهم الخبراء
 بذلك فسيق أبو بكر رضي الله عنه وكان سببا في كل خبر فأخبر بذلك ثم أخبره مرضى الله عنه فكان
 رضي الله عنه يقول بشرني أبو بكر وأخبرني عمر فدلى على الفرق بينهما فالقوة وعرفا (قوله وأما قوله تعالى
 فبشرهم بعذاب آلهم الخ) أي هو من استعمال ما وضع للخبر السار في الخبر المورث لآلهم والخزن أن لم نقل
 بأنه موضوع لطلب الخبر كما ذكر وهو على الوجه الأول في كلام المصنف رحمه الله استيعبه أحد الضدين
 وهو التبشير فلا تخرو هو الوعيد والذمار والعذاب الآليم قريب منها وعلى الثاني وقد تنكب العربان
 هو نوع من خلاف مقتضى الظاهر يقال له التويع وهو ادعاء أن للمسي نوعين متعارفين متعارفين
 على طريق التخييل ويجرى في موطن شق منها التشبيه كقولهم

نحن قوم ملحن في ربي ناس * فوق طهرنا شغوص الجبال

ومنها أن ينزل ما يقع في موقع شق بدلا عنه منزلة بلا تشبيه ولا استعارة صكها في الاستثناء المنقطع وما
 يشاهدها كان بطريق الخلق كآي قوله فصحة بينهم ضرب وجميع أو بدونه كما في قوله فاعتبوا بالصبر
 وحسبنا الله ونعم الوكيل فالمراد به هذا وقد جعلوا أمثاله أساسا وقاعدة له وليس هذا من الجواز لذكر طريقه
 مرادهم حاققة ولا تشبيه إلا أن التشبيه بعكس معناه ونفسه ومنه يعلم أنه لا يصح فيه الاستعارة

ولذلك قال الفقهاء البشارة هي الخبر الأول
 حتى لو قال الرجل لعبيد من بشرى بتدوم
 ولي فده وحرفا خبر وفردى عتق أولهم
 ولو قال من أخبرني عتقوا لجمعا وأما قوله
 تعالى فبشرهم بعدذاب آلهم فعلى التفسير
 أورد على طريقه قوله

أيضا لا يتنام على التشبيه وقد صرح به الشيخ في دلائل الإجماع فقال اعلم أنه لا يجوز أن يكون
سبيل قوله ما باب الأفاعي القاتلات لما به سبيل قولهم عتابة السيف وذلك لأن المعنى في بيت أبي
تمام أنك تشبه سبيلني الجامع بينهم في وصف وليس المعنى في عتابة السيف على التشبيه عتابة بالسيف
ولأن ترعّم أنه يجعل السيف دلائل من العتابة ألا ترى أنه يصح أن تقول مداد قلمه قاتل **كسّم**
الأفاعي ولا يصح أن تقول عتابة كلابه سيف اللهم إلا أن يخرج إلى باب آخر ليس غرضهم بهذا الكلام
فتريد أنه قد عتابة عتابة شطنا مؤلما ثم إذا قلت السيف عتابة خرجت به إلى معنى حادث وهو أن
ترعّم أن عتابة قد بلغ في الألام وشدة تأثيره مبلغا صار له السيف كأنه ليس بسيف انتهى وقد بلغناه
في محل آخر وليس الشيخ أباعد من فانه مصرّح به في باب الاستئناس من كتاب سيدي به وغيره وقد
نه عليه السلام في إضافي قسم الاستئناس في قوله العلامة الزنجشيري في تفسير قوله تعالى يوم لا ينفع
مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم كسبأني أن شاء الله تعالى فقه وانما حقه هنا لأن كثير من
المفسرين لم ينفروا واضرب فيه كلامهم فترادفهم بوجه لونه تشبيها ونارة استعارة حتى أن بعض
أرباب الحواشي اعترض مناعلي المصنف رحمه الله في عطفه بأو وقال أن الراغب جعلها مشيا واحدا
والصنف غير كلامه فأخطأ فيه فكان كاقبل

إذا نحاس في الألف أدل بها * كانت ذنوبي فقتل لي كيف اعتذر

وعم لم يقف على مراد من قال الفرق بين الوجهين في كلام المصنف أن الثاني لا تمم فيه وسخط
بعضهم في الفرق بينهم ما سخط وشواؤا فلا فائدة في ذكر كلامه (قوله تحية بينهم ضرب وجميع) هومن
قصيدة طويلة للعمر بن معد يكرب ذكرت بنماها في المعاني وأتوها

أمن ربحانة الداعي السميع * نور قني وأصحا هيجوع

وسوق كتيبة دلفت لأخرى * كان زهاها رأس صليح

وخيل قد دلفت لها بجيـل * تحية بينهم ضرب وجميع

إذا لم تستطع شيئا فدعه * وجاوزه إلى ما تستطيع

وصله بالزماح فكل أمر * سالك أو سموت له ولوع الخ

والخيل معروفة ولا واحد لها من لفظها أو الجمع شيول وتطلق على البراذين والعربا ويجوزهم أعن
الفرسان كثيرا وفي الحديث يا خيل الله ارجعي ومعيت خيلا لا خيلا لها والمراد هنا المعنى المجازي
ردلفت بمعنى دونت وقت مقابلتهم للعرب من دلتا إذا أنصب فهو بمعنى شئت القارة والتحية ما يجي به
أحد المتلاقين الاشر كالسلام وقصوه وجعل الضرب هنا تحية لما عرفته وأضافه للين فوسعا إلى
ما يقع بينهم من التحية ويحتمل أن يكون الين بمعنى الفراق يجعل الضرب بمنزلة سلام الوداع بينهم وهو
حسن (قوله من الصفات الغالبة الخ) الصالحة في الأصل وث الصالح اسم فاعل من صلح الشيء
صلحا وصلا خلافا فقدم غلب على ما ذكره المصنف رحمه الله فأجروه مجرى الامعاء الجامة
في هدم جريه على الموصوف وغيره من أحكام أسماء الاجناس الجامة كافي البيت المذكور والحطبة
بالجاء والطاء المهملة من مصروف آخره همزة واسمه جرويل بن أوس بن حرملة بن خزيمة بن مالك
القطامي والحطبة من خطأه إذ الطاء تكتب به لتصره وحذارة منظاره وقيل لأن رجلا كانت محطوة
أى لا أنص له وقيل غير ذلك وكان أدرك خلافة عمر رضي الله عنه ولم يسلم وبني لام ثمانية من قبيلة
طبي والبيت المذكور من شعره وهو

كيف الهجاء وما تنفك صالحة * من آل لام يظهر الغيب تأنيق

جاءت لهم هضر الملبأ بمجدهم * وأحرزوا وجودهم حينما إلى حين

أحت رماح بني سعد أقومهم * امرأ الحرو والظلمان والعين

تحية بينهم ضرب وجميع *
والصفات جمع صالحة وهي من الصفات
الغالبة التي تجري مجرى الأسماء كالحطبة
قال الحطبة
كيف الهجاء وما تنفك صالحة
من آل لام يظهر الغيب تأنيق

بشكل أجرد كالسر حان مطرد * وشطبة كهتاف الدين ترديني
مستحبات زواياها بجافها * حق وأوهن من دون الأطنان

والمراد بالصالحية المطقة الحسنة وتأتي خبر تنفك وبظهر الغيب متعلق به أي لمتبينة بظهر الغيب
والظاهر متعقبة بالمقالة وهو استمارة بمعنى شاف الغيب وفيه من الألفاظ وسبب هذا التسمية أن زيد
الطلي الثاني أسره فأطلقه منه أوس بن حارثة بن لام الطائي فبعد ما من عليه دما بعضه ثم إلى هجاء
أوس ورغبة فيه فأبى وقاله وهذا هو الأصح المذكور في شرح ديوانه وفي كامل ابن الأثيران النعمان
دعا بجعله من حل الملوك وقال للوفود وفيهم أوس الحضرة وفي عقد فاني ملحق هذه الحلة أنكم تركمكم
فلما كان الغد حضر والأيام فاقبل له في ذلك فقال إن كان المراد غيري فأقبل الأشياء أن لا أحضر
وان كنت المراد فإطلب فلما أتوا النعمان لم يروا وساطله وقال أحضر أمتنا ما خفت فحضر
وخلفه عليه فحده بعض قومه فقال للعطية اجمعه ولك ثلثمائة من الإبل فقال له (قوله وهي من
الاعمال ما سوغه الشرع الخ) التدوير في تعجيل من ساع الشيء إذا سهل دخوله في الحلق قال تعالى
ولا يكاد يسيغه ثم يجوز به عن الإباحة وعدى بالتضعيف يقال سوغته أي أجمعت لما في الإباحة من
التسهيل وشاع حتى صار حقيقة فيه ولذا قيل لو أكتفى المصنف بقوله ما حسنه الخ كفي إذا لم يحسن
بدون التدوير فلا يدخل فيه المباح ولذا قيل شرع الكشاف هي ما يصلح لترب الثواب لكنه ذكره
للتوضيح لأنه كالجنس وما بعده كالفصل وعدل عن قول الزمخشري الصالحات كل ما يستقام من
الاعمال بل دليل العقل والكتاب والسنة لا يشانه على الاعتزال في الحسن والقبح العقليين كالإيجني
ولذا خصه بالشرع وقوله وتأتيها الخ الفصل والخلة يقع الخلفاء فيها بمعنى الفعل الواحد لأنهم ما غالباً
فيما يحمد والعطف بأو وان كأن مترادفين لجواز أن تأويل بكل منهما ما أرادته إذا التفت فيه ليست للقول إلى
الاسمية لأنه قد يوصف به والمراد أنه نقل من تركيب جرى فيه على خصلة أو شطبة (قوله واللام فيها
للجنس) زائد للكشاف إنما إذا دخلت على المفرد كان صالحاً لأن يراد به الجنس إلى أن يحاط به وان
يراد به ضم إلى الواحد منه وإذا دخلت على المجموع صلح أن يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لآلى
الواحد منه لأن وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جنس الجنس
لأن وحدانه والمصنف رحمه الله لم يتعرض لهذا التفصيل ولم يذكر أحد وجه تركه وهو محتمل أنه
لتقصده الاختصار فقط ومخالفته كما وقع في بعض الحواشي وسبقه معك عن قرب فاللام هذا للجنس
لأنه أصل معناها الوضعي إذا لم يكن عهد والاستغراق إنما يفهم من المقام بمعونة القرائن ثم أنه إذا
فهم منه وأيد به لم يبين استغراق المفرد والجمع فرق أم لا فان قيل استغراق الجمع يتناول كل جماعة جماعة
قلنا إن استغراق المفرد أشمل وإن قيل يتناوله وآحاده تدان في الأثبات والفرق بينهما في التي ظاهر
على ما فصل في شرحي التلخيص والمنفتح وأما صاحب الكشاف في كلامه يحتاج إلى شدة التأمل وسبب أن
شاء الله تحتيته في آخر سورة البقرة فان قلت إذا كان الجمع المعرف باللام يصلح لأن يراد به الجنس كله
وأن يراد به بعضه لآلى الواحد فما المراد بالصالحات حيث إذا يجوز أن يراد به جنس الجمع مطلقاً والواحد
لكنني الأقل من الاثنين والثلاثة ولأن يراد بالجنس كله إذا لآلى أن يأتي به بكل واحد وان قصد
التوزيع عاد المحذور وهو أنه يكتفي من كل واحد أعمال ثلاثة بل أقل منها على انقسام الآحاد على
الاتحاد قلت ليس المراد الأقل ولا الكل على ما ذكر بل ما بينهما أي جميع ما يجب على كل مكلف بالنظر
إلى حاله فيختلف باختلاف أحوال المكاتبين من الفنى والفقر والافاقة والسفر والجمعة والمرضى فوسنى
قوله عمال الصالحات أن كل واحد عمل ما يجب عليه على حسب حاله وفيه شائبة توزيع كائن في الشريعة
في شرحه وحاصله أنه للاستغراق بأن يعمل كل ما يجب عليه منها وان وجب قليلاً كان أكثره قد دخل
فيه من أسلم ومات قيل أن يجب عليه شيء أو واجب شيء واحد ومشله ليس توزيعاً بالمعنى المشهور وهو

وهو من الأعمال ما سوغه الشرع وحسنه
وتأتيها على تأويل الفصل أو الحلة
واللام فيها للجنس

انقسام الاحاد على الاحاد ككسب التوم خيالهم فانه يداني ايضا على مقابلة اشياء بأشياء أخذ كل
 منها ما يخصه سواء الواحد الواحد كافي المثال المذكور أو أجمع الواحد كدخل الرجال مساجد مشلاتهم
 أو العكس كليس التوم ثيابهم ومنه قوله تعالى فأغوا وجوهكم وأيديكم وسعاهم قدس سره شائبة
 التوريز عن غير اعتراض على قوله ان قصد التوريز مع عاد المحذور بأنه توزيع بالمعنى الثاني بغير محذور قد غفل
 عن مراده أو غافل فإذا عرفت هذا فاني الكشاف هنا مخافة ان لا تنظر في الاصول وما في علمه من
 الخروج من أن الال الجنسية اذا دخلت على الجمع نسابه . وفي الجملة دليل مسئلة لا تزوج النساء
 ولا أنشئ العبد لاسلزامها عدم الفرق بين المفرد والجمع المحلى باللام وقد فرق بينهما فان قيل لهم
 لا غائده حيث في الجملة التزامه أو فلو أجمع أو لا ندم أدخل عليه أ ل مع أنه انقلب المنرد الافراد أيضا
 فالتظاهر أن المصنف رحمه الله اعترض لما في الكشاف لاختلافه بحسب الظاهر لما تنظر في الاصول
 والاستعمال (قوله وعطف العمل على الاعيان مرثيا) بصيغة اسم الفاعل والحكم هو البشارة على
 ظاهر كلام المصنف وهي وان تقدمت لكن تعليق الحكم على المشتق وما في معناه بمرثيا بأن تبدأ على
 وسبيل فهي متقدمة بالذات كما مر مرارا أو كركن الجنة المذموم لهم وقوله اشعار بالنصب على أنه
 عليه للعطف أي عطفه للإعلام بما ذكر وفي تفسير السمرقندي هذه الآية حجة على من جعل جميع
 الطاعات اعياناً بحيث أثبت الايمان بدون الاعمال الصالحة لعطفها عليه . فان قيل انكم تقولون ان
 المؤمنين يجوز دخولهم الجنة بدون الاعمال الصالحة والله تعالى جعل الجنة معذبة بشرط الايمان
 والاعمال الصالحة فيكون ما قلتم خلاف النص وهو سؤال المعتزلة قبل البشارة المطابقة بالجنة بشرطها
 اقتران الاعمال الصالحة بالايمان ونحن لا نجعل لاصحاب الكاثر البشارة المطابقة بل ثبت بشارتهم معذبة
 بعيشة الله تعالى وجاز أن يكون العمل الصالح على القلب الاخلاص في الايمان فلا تنفي جمعة على خروج
 الاعمال وهذا معنى قول المصنف السبب في استحقاق هذه البشارة الخ ولم يرد أن الايمان المجرد لا يثبت
 ولا أن الاعمال فوجب الثواب بل أن الجمع بينهما ما يقتض لتفضل الله بشفقة كرمه وترك خلافه كما عليه
 أهل السنة وقوله عبارة عن التعقيب هو صدر حقه اذا صدقه كافي الثناء وس عطف التصديق عليه
 تفسيرى و اقرا المتكسر شرط كما قلنا فاقية بينه وبين ما مر في تفسيره قوله يؤمنون بالغيب كما هو فهم
 (قوله ولذلك قلنا كرام منفردين الخ) أي لكونهم كالأول والبناء لالكونه لا غناء الخ لان الظاهر
 حيث نذكر ان يقول ذكر بالافراد وهو ظاهر لان العمل لا يعتد به بلا ايمان والاس لا يناسب انفرادهم والغناء
 بفتح الغين المجبة والمذاذ النفع والفائدة وهذا مصرع وقع مؤزنا انما نقا . وقد قيل على هذا ان الايمان
 موجب للنعمة من العذاب الخلد البتة فان أراد أنه لا يثبت مطلقة فمتموع مع أن جنس العمل الصالح
 كذلك وان أراد عقيداً بقيد كذلك وجوابه ظاهر بل تدبر (قوله وفيه دليل على أنها خارجة الخ) قيل
 ان أراد آخر وجهه عن معنى الايمان المنفي في الشرع متموع وان أراد آخر وجهه عن الايمان القوي
 فنليل الجدوى وليس التزاع فيه مع أن الظاهر جله الى المعنى الشرعى ما لم يصرف عنه مصارف وهذا
 ذهول عامر ثم أنه ان صارت أقوى من العطف المنتفضي للمغايرة اذ لا وجه لعطف الشيء على نفسه
 ولا الجزاء على كله ومنه كلف فلا يرد عليه شيء مما في بعض الجوابي . وفي قوله الاصل اشارة الى أنه قد يقع
 العطف على خلاف الاصل لتسكتة كما في عطف جبريل على الملائكة وهو أشهر من أن يذكر وأصل أن
 لهم بأن لهم لتعدي البشارة بالباء . فخذت لاطر احدث الجاز مع أن وأن بغير عوض لظواهرها بالصلة
 ومع غير ما فيه اختلاف بين البصريين والكوفيين مشهور وفي مثله بعد الحذف فلا ن قبل نصب
 بنزع الحافظ كما هو المعروف بأمثاله . وقيل جز لأن الجار بعد الحذف قد سبق أثره فلو أنه لا فعل بالجزء
 مع مد الهمزة وقصرها كما في النسخة لكه هنا تصور (قوله وهو مصدر جنة اذا ستره الخ) الجنب يفتح
 الجيم وتشديد النون ومداره على لا يندك عنه . وقصيف الشجر بأنه مظل لا ظهره عنى الستر فيه

وعطف العمل على الاعيان مرثيا للعلم
 عليهم اشعاراً بأن السبب في استحقاق هذه
 البشارة مجموع الايمان والجمع بين الوصفين
 فان الايمان الذي هو عبارة عن الصفة
 والتصديق أس والعمل الصالح كالبناء عليه
 ولا غناء بأس لا بناء عليه ولذلك قلنا كرا
 منفردين وفيه دليل على أنها خارجة عن
 معنى الايمان اذ الاصل أن الشيء لا يعطف
 على نفسه ولا على ما هو داخل فيه أن لهم
 منصوب بنزع الخفاء وانما الفعل اليه
 أو مجرور بانهما مثل الله لا فعلان والجنسية
 المزة من الجنب وهو مصدر جنة اذا ستره
 ومدار التركيب على الستر بمعنى هم الشجر
 المظلل لا تنسأ أشعانه

والانصاف اتصال بعضها ببعض كأنهم اتف وقوله لا اله باغة لتعجيل للتسجيم باوة دون المصدر والصفة
ومنه الجنب لمقابل الانس لاستتارهم عن العيون وكذا الجنون استتره العقل والجن للترس وغيره (قوله
كأن عيني الخ) هو من قصيدة طويلة لزهير بن أبي سلى يدح بها مدوحه هرم بن سنان المشهور وأولها
ان الخلد أجد البين فافترقا * وعلى القلب من أسماء ما علقا
وفارقتن برهن لافسك كاله * يوم الوداع فامسى الرهن قد غلقا
(ومنها) كأن عيني في غربي مقتلة * من النواضع تسقى جنة - حقا
(ومنها) ان تلقى يوما على عدلاته هرما * تلقى السماء منه والندى خلقا
وليس مانع ذى قربي ولا رحم * يوما ولا معدما من ضابط ورقا

وهو شاهد لاطلا على الشجر بدون الارض وقد يطلق عليها وقال الراغب الجنة كل بستان ذى شجر
يستبرأ بجزاء الارض وقد تسمى الاشجار الساترة جنة وعليه جعل قول زهير وفي الكشف الجنة البستان
من الخيل والشجر المتكاثف المظلل بالنوافع أعصانه قال زهير الخ وعيني فيه ثنية عين يعنى الحارسة
والغرب الدلو الكبير والمقتلة بصيغة المفعول من تفعيل القتل يعنى الساقطة التى كتر استعماها حتى سهل
انقضاءها والنواضع جمع ناشع وهو البعر الذى يستقى عليه ويستعمل في اخراج الماش من الابار
والبحق يعنى جمع صخوف وهى الخلعة الطويلة المرتفعة جدا وخصه الاستباحة للكثرة الماء فبى أوقع
وأبلغ هنا فقول بعض الادباء انه حشو الاجل الساقطة لا فائدة فيه لوجهه وقال شراح الكشف
انه بالغ في تذراف الدموع فأختار العرب وهى الدلو العظيمة وشادها تشبها على دوام الانسكاب بتعاقبها
في البحر والذهب اذا تزلزل تصب واحدة وترسل أخرى وذكر المثل لا تخرج الدلو بلائى ووصفها
بأنها من النواضع المتفرقة على هذا العمل وأورد الجنة الدال على الكثرة والانصاف والفضل المنتشرة لكثرة
التي لاسباب الصحق منها والمعنى كافى شرح الاوان أنه يقول لما شئت منهم لم أملك دموعى فكأنهم
كثرتهم يسيل من دلوى ناقة مذللة لامل لا تزيق شأنا على الدلو بل تحرقها نائمة ملوأة وقال قدس سره
كان الظاهر ان يقول كأن عيني غريبا مقتلة لكنه أتى بكلمة في كأنه بدعى أن ما نصب من الغرين منصب
من هيبه ولم يزد على هذا فكأنه تجريد كافى قواه لم الله كاف وبه صرح الطيبي ولا يخفى أن التجريد
لا يصح فيه بآداة التشبيه لانه من التشبيه البليغ عندهم والتعصير يح بالتشبيه فيه لا نظيره ومن
الغفلات ما قيل هناك من أن المراد بالفضل الطوال خيالات قامات الاحبة فكان عينه تسقى تلك الخيالات
فتأمل وتحمل (قوله ثم البستان لما فيه الخ) معطوف على قوله الشجر والبستان يطلق على الارض التى
فيها الاشجار وعلى الاشجار وحدها وورد في شعر الاعشى يعنى الخيل خاصة كما ذكره الجوهري في كتاب
العرب وقد عرّف العرب قديما واستعملته همذين المعنيين وأصله بالنار سبى بوى سنان بوى الرائحة
الطيبة وبستان يعنى المكان والناحية تخفف بحذف الاء والواو وخص بأرض الاشجار التى تطار
بروض التميم وطيب الازهار ثم عرّب ونقل به هذا المعنى ثم توسعوا فيه فأطلقوه على الاشجار نفسها
وقوله بعض المتأخرين انه من اللغات المشتركة فانه في العربية أرض ذات حائط فيها اشجار وفي الفارسية
مركب من كلمتين ومعناه التركيبي ناحية الرائحة وقد ورد فيه صاحب القاموس حيث قال انه عرب
بوسستان انتهى وهم من ابن أخت ثالثه مظاهران عنده أدنى شبهة من الانصاف وليس الحامل عليه
المحبة الخلاف ومثل البستان في معنائه الجنة قطا على الارض بأشجارها وعلى الاشجار وحدها
كما ذكره المصنف رحمه الله وعدل عن قول الزمخشري "الجنة البستان من الخيل والشجر لما فيه من
الاجسام والاقتصار على أحدهم معنيه لا لما قيل من أنه قصد الرذيلة حيث استهتد به باليت على تسمية
البستان بالجنة وأجيب منه متابعة الشراح له انتهى وقال قدس سره أطلق الشاعر الجنة على
الخيال ولا يشافيه قول الزمخشري "الجنة البستان الخ اذا لم يعلم منه أنهم انفس الاشجار أو الارض التى

لله الجنة كأنه يستبرأ بجزاء واحدة
قال زهير
صكان عيني في غربي مقتلة
من النواضع تسقى جنة - حقا
أى تخيلوا طوا لثم البستان لما فيه من
لاشجارا الساكنة المظلة

فيها أو مجموعهما وفيه نظر لانه بين البستان بقوله من النخل والشجر يعني ما يريد به من أحد مذهبيه
فان قيل من اتصاله لا ينافي فارتكاب الماهوي غاية البعد ومن غير احتياج اليه وقوله لما فيه الخبيران
للمناسبة في اطلاقه أو للعلاقة فان كان اسما للارض فقط في اطلاق الحال على المحل وان كان للجمعوع
في اطلاق الجزء على الكل وفيه محتمل لهما والمكنافة بمعنى الملازمة المتفقة كترتها مع تعار
من الكنافة المقابلة للاطاعة والرقية يقال ماء كئيف وشجر كئيف كما قال امية

وتحت كئيف المائي باطن الثرى * ملائكة تنحط فيه ونسود

(قوله ثم دار الثواب لما فيه الخ) دار الثواب هي الدار الآخرة وهي في مقابلة الدنيا التي هي دار
التكليف والشارع التي هي دار العقاب وهو منقول اليها لانه حقيقة شرعية وهو المتبادر منها حيث
ذكرت وبين النماية بينه وبين المتقول عنه بوجهين والجنان بالكسر جمع جننة بمعنى أرض ذات
أشجار ووحده أقي أو أشجارا ولما فيه من النعم الذي لا عين نظرت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر
عما هو مغيب ومستر عننا الآن فلذا سميت جننة لاستقرار ما فيها وان كانت موجودة الآن واقنان
يكون جمع فنن بمعنى غصن وجمع فنن بمعنى ضرب ونوع وهذا هو المراد هنا والغالب فيه جمعه على فنون
والجننة من الاعمال الصالحة على الدار الآخرة الآن غلبت على الفصل الى هذا العلم لانها تعرف وتذكر
وتجمع ونوصف بأسماء الإشارة في خصوص تلك الجننة وانما سميت بهذا المعنى لانها كما يطلق على المجموع
تطلق على ما كمن منها وعلى الفرد المشترك بينهما ولولا لم تضع الجمعية هذا والى هذا اشار المصنف رحمه
الله بقوله ووجه الخ ايده بالنقل عن سديد المفسرين ابن عباس رضي الله عنهما فاقنم اجنان على
مراتب متفاوتة بحسب استحقاق اصحابها وتفاوت رتبهم في الشرف كالانبياء عليهم الصلاة والسلام
وهو ظاهر والعمال جمع عامل والمراد به من عمل الصالحات من خيرة خلقه وفيما نقله عن ابن عباس رضي
الله عنهما من أنها سبع اشارة الى وجه اختيار جنات فانه جمع فله على الصحيح كما مر على جنات كما قيل
وما نقله عن ابن عباس رضي الله عنهما انكره السدي وطى رحمه الله وقال انه لم يوجد في شيء من كتب
الحديث قبل وفي قوله أفنان الخ اشارة الى أن تنبيه كبر جنات للتبويب ويحتمل أن يكون للتبويب أي
جنات لا يكسبه وصفها (قوله واللام تدل على استحقاقهم الخ) يعني أنها الام استحقاق والله تعالى
لا يجب علمه شيء فهو جاري عوائد احسانه وفضله في الامانة بوعده الذي لا يخلفه وقوله لانه ليس

لبيان معنى الام الموضوعه اطلاق الاستحقاق بل لبيان أنه مراد منه أحد فرديه والغير المتضاف
اليه ذات راجع لما هو ردنا الى الكشف من اشارته لمذهب المعتزلة القائلين بأن الثواب منصوص
لذات الام والاعمال على ما تقرر في الاصول وقد مر قول المصنف رحمه الله في نفسه وقوله المكم تقو
أن العبد لا يستحق عبادته ثوابا وهو كما جبر أخذ الأجر قبل العمل (قوله ولا على الاطلاق بل بشرط
أن يستمر الخ) فيه تسامح والمراد أنه يموت على الإيمان لأن التحلل الرتبة لا يمنع دخول الجننة وهو مما انفرد
عليه الماتريدي والاشاعرة فثابت حصول المراتب الآخرة بشرط الموت على الإيمان بلا خلاف
وقيل انما الخلاف في التدوين والافراد اذ وجد من العبد هل يصح أن يقول أنا مؤمن حقا ولا يقول
أنا مؤمن إن شاء الله كما هو مذهب الحنفية الماتريدي لانه ان كان للشك في كفره وان كان لالة الامور
الى مشيئة تعالى وألشك في العاقبة والمالك لاقى الحال أو للتبرك والتبري من تركه نفسه فالاولى
تركه لانه لا يشك في خلاف المراد وينبغي أن يقول كاذب اليه الاشعرية لان تعبد بالخاصة وهذه
المسئلة تنسب ماثلة المرافعة عندهم كما سبأ في ان شاء الله تعالى (أقول) روى الماتريدي استدل بالام
قاله حديثا هو من كتاب اللات في المصنوعة في الاحاديث الموضوعه وقد صرح عن أبي هريرة رضي
الله عنه أن من قام إيمان العبد أن يستثنى أو يرد الجوز قافي وصحة وأبطل ما خالفه وقال الاستثنا

ثم دار الثواب لما فيه الخ الجنان
سميت بذلك لانه يترقى الدنيا لما
من أفنان النعم كما قال سبحانه وقد
تلم نفس ما أخفى لهم من قزأ عن وجهها
وتذكرها الآن الجنان على ما ذكره ابن عباس
سبع جننة الفردوس وجنة عدن وجنة
النهم ودار الخلد وجنة المأوى ودار
السلام وعابون وفي كل واحدة منها
مراتب ودرجات متفاوتة على حسب
تفاوت الاعمال والعمال
على استحقاقهم ما بها لاجل ما رتب
عليه من الاوان والعمل الصالح لانه فانه
لا يكافي النعم السابقة فضلا عن أن يقتضى
ثوابا جازيا فيه ليس تقبل بل يجعل الشارح
ومقتضى وعده تعالى ولا على الاطلاق بل
بشرط أن يستمر عليه حتى يموت وهو مؤمن

في الايمان سنة في قال انا ومن قبل ان شاء الله وهو ليس استثناء شك ولكن عواقب المؤمنين منجية
عنهم ثم اورد حديث جبري على الله عنه وهو انه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن من قوله يا قلب
الغلوب بت قلبنا على دينك مع احاديث اخر استدل بها على منية الاستثناء بطلان ما حلقه واهلامه
ابن عقيل رحمه الله تأليف مستعمل فيه ليس هذا المحل للاستثناء ما فيه (قوله فاولئك دعوات اعمالهم
الخ) هذه الآية تبدل على ان الموت على الكفر محبط لعدم ولا خلاف فيه لاحد كان في عليه شراح
الكشاف هنا وانما الخلاف في احباط الكفار بدون التوبة وفي شرح الكشاف للفتاوى قال
الامام القول بالاحباط باطل لان من اقر بالايمان والعمل الصالح استحق الشراب الدائم فاذا كفر بعده
استحق العقاب الدائم ولا يجوز وجودهما جميعا ولا دفع احداهما بالآخر اذ ليس زوال الباقي
بغير ان الطاري اولى من اندفاع الطاري بقيام الباقي والخصص ان لا يجب عقلا ثواب المصلحة وعقاب
العاصي واجب بغير عدم الاولى فان الطاري اذا وجد امتنع عدمه مع الوجود ضرورة امتناع
الوجود وعدمه ووجوده يستلزم عدم الباقي اعني عدمه بعد الوجوه وليس محال وبأنه منقوض
باتفاقا الشيء بطرمان ضده كالحر كذا يكون والبياض بالواد وايضا الاحباط مما نطق به الكتاب
فكيف يكون باطلا واعترض عليه بأن مراد الامام ان ابطال حكم احدهما يحكم الآخر ليس اولى من
الآخر لا ابطال الذات بالذات الا انه اذا بطل الاصل بطل الحكم المقرب عليه ثم مراده ان القول
بالاحباط مطلقا كافي الكشاف باطل فلا ينافي نفي الكتاب به فيما هو مخصوص او موزل وليس هذا كله
كلما محروفا في ارادته تذييه وتحريره فليتأمل رسالة الاحباط التي حررها ثم ان احباط الاعمال
بالكفر مطلقا مذهب أبي حنيفة لا بد لا بقوله تعالى ومن يكثر بالايمان فقد حبط عمله وهذا
النافي انه لا يكون محبطا بالماور على الكفر لقوله تعالى فبئس ما كثر فيجعل المطلق على المقيد
على عمله وقوله ولا بد له لم يشد الخ أي استغنى تلك الايات الدالة على الاحباط بانكارها المتعنى
لعدم احتغائها في الجنة (قوله أي من تحت اشجارها الخ) الهادة الالهية جارية بها تخفاض مكان المياه
الجارية كجائل فالسبل حرب للكان العالي فان اريد بالجنة الاشجار فذلك مع ما فيه قرب في الجنة
وان اريد بها الارض فلا بد من التأويل بتقدم مضاف أي من تحت اشجارها او يعود الضمير اليها
باعتبار الاشجار استخدا اما نحوه وقبل ان تحت بمعنى جانب صرح به ابن عطية وقال هو قوله دارى
تحت دار فلان وضعفه بعضهم وقال ابن الصائغ رحمه الله كانت تجري من تحت الاشجار المظلة
فيل من تحتها وانما الماسة فتاحه قد اتم جابر من تحتها وقال صاحب التفسير معناه من تحت
اشجارها ومنازها ويحتمل ان منابعها من تحت الجنات وقد قال ابو الباقم من تحت أرضها فلا وجه
لمنع ابن الجوزي وقال ابو علي من تحت غارها وهو بعيد وقال الغزوني من تحت وامرأها
كقوله وهذه الانهار تجري من تحتي (قوله كذا اشجارها جارية تحت الانهار الخ) عدل عن قوله
في الكشاف كاتري الاشجار الناشئة على شواطئ الانهار لما هو ظاهر وان وجهه بأنه قصد تشبيه
الهبة بالهبة فلا يضره تقدم بعض المفردات على بعض أو تأخيرها والشاطئ مهموز لا آخر كالساحل
وزنا معنى وجعه شواطئ ومسروق بزنة المذول على مسروق بن الاعمى التابعي وسرور بن المزيان
الحدث وما روى اترجعه ابن المبارك وهما في الزهد وابن جرير والبهي في البعث والخذود
كما في الصعاق شمس تعطيل في الارض والامرؤ يدل على المعنى تجري من تحت اشجارها (قوله
واللام في الانهار للجنس الخ) اللام عبارة عن آل المعزفة تعبيرا بالجنس التكل زيادة حمزة الوصل
عند الجوهري وروى قطعا واراد بالجنس العهد الذهني المساوق للسكر وفي الكشاف أي غير منظور
فيه الى استغراق وعدمه كاهو مقتضاة مثل أهلال الناس الذين باروا والدرهم أي الخزان المعروفان من
بين سائر الاجهار وكأنه يعمل للعموم في المقام الخطابي ولا قل عما هو مقتضاة في انعام الاستدلال

قوله سبحانه وتعالى ومن يردكم منكم عن
دينه فبئس وهو كافر فاولئك حبطت اعمالهم
وقوله تعالى انتم عليه الصلاة والسلام
انتم انتم كذا ليعطين علف واشباه ذلك
وله سبحانه وتعالى لم يقيد هنا استثناءها
(تجربى من تحت الانهار) أي من تحت
انهارها كذا اشجارها جارية تحت الانهار
الناشئة على شواطئها وعن مسروق اشجار
الجنة تجري في غبار اخضرود واللام
في الانهار للجنس

قد تستعمل من غير نظراتي المخصوص والعوم كافي المثال وكافي هذه الآية وهو كثير أيضا وهو
 ردة على الطبع رحمه الله حيث قال في تقرر برعفي الجنس هنا قول الزمخشري أنه للسان في الذهن
 أنت تعلم أن الشيء لا يكون حاضرا في الذهن إلا أن يكون مغلبا الخطر عقودا به اللهم أي تلك الأسماء
 التي عرفت أنها النعمة العظمى واللذة الكبرى وإن الرباع وإن كانت آتية لا تنهج الانفس حتى
 تكون فيها الأنهار فإن أحد الميثرت ما ذكره في العهد الذي كانت في عليه أهل المعاني والعربية وكيف
 يتأق ما ذكره في نحو ادخل السوق واشتر العلف وانما غزوة به قوله الحاضر في الذهن وهو انما غزوة به
 بيان الفرق بينه وبين الشكره وانما غزوة به لانه من أرباب الحوائث من لم يتقبله فاتبه فيه وانما
 ذكره الزمخشري في نسخة لا ذكرها الا وجهها للتعريف وهذا هو الذي عناء الفاضل الشريف بقوله العهد
 التقديري ولما كان الجنس يطلق في كلامهم على ما يشمل الاستغراق والحقيقة أو ضمه المنسرحه
 الله بقوله كافي قوله لا تلتان بستان فيه الماء الجاري وما قيل هنان أنه يحتمل الاستغراق على أن المعنى
 تجري تحت الاشجار جميع أنهار الجنة فهو وصف دار الثواب بأن أنهارها على شواطئ الانهار
 وأنها راحته ظلال الاشجار بأرد من مياه الجنان لمن رزقه الله ذكرا الجنان (قوله أول العهد
 والمعهد والخال) الآية المذكورة من سورة القتال وهي مدينة على الاصح وقبل انما ملكة ولهذا قال
 الشيخ به الدين بن عقيل رحمه الله هذا توقف على تقدير نزول آية القتال على هذه وقد قال عكرمة أن
 البقرة أول سورة نزلت بالمدينة ولذا قال الفاضل التستازاني انما يصح هذا الويت سقيا في الذكر ومع
 ذلك فلا يخفى بعدم مثل هذا العهد وسعه الفاضل الشريف قدس سره وفي حاشيته ان الصانع هذا
 انما يتنهي على تقدير أن يكون فيها أنهار الآية سقت في النزول هذه الآية وهو قول المصنف رحمه الله
 ابن جبري في انما ملكة وأما على قول مجاهد انما مدينة فاعلم انما يتنهي على تقدير أن يكون فيها أنهار الخ
 سقت في النزول هذه الآية والاسان الذي يتغير كسابق وترك المصنف رحمه الله الوجه الثالث في
 الكشف وهو أن الالف واللام فيه عوض عن الاضافة لما فيه مما ساق في تحقيقه (قوله والنهر بالفتح
 والسكون الخ) فقد ذكرته في قول الذي منه عرف حلق واختلف النسخة فيه فقبل انه لانه ولا يخص به
 بل يكون في غيره كنفوس ونفس وذهب البغداديون إلى أنه اتباع وهو مقدس فيه وأيد بأنه سبع من بعض
 بني عقيل هو في نحو ولو كان لغة قلب الواو انما لم تقلب لمرورها وفيه كلام في خفاص ابن جبري
 وقال الزمخشري أن الفتح فيه أنقص وهو في الامل بمعنى الشق فأطلق على المشقوق وهو الممكن ولذا
 فسره المصنف بالجري والجدول أصغر الانهار كالقناة والبحر أعظمه وقوله كذلك والفراوات هما
 نهران عظيمان مشهوران وهو يحتمل أن يكون غثيلا للنهر أو للبحر ان نقل انما مخصوص بالبحر كما هو
 المشهور في الاستعمال قال الراغب اعترض من البصرة نارة ملحوتة فقبل ما جبري على ما أجبر المصنف قال

وقد عدا ما لا أرض يجرا وزاد في • الى مرضى أن أجرا المنشرب العذب

وقال بعضهم البصرة قال في الاصل دون العذب ويجران تغليب وقوله والتركيب للسبعة أي اصل
 معق نهر دار على السبعة يقال انهار النهر اذا اتسع ويرد عليه النهر بمعنى الزجر فانه بلا سطر فيه معنى
 السعة اللهم إلا أن يقال انه زجر بائع كفسر به الراغب ففيه سعة معنوية (قوله والمراد به ماؤها الخ)
 ضمير به الانهار المذكورة في النظم أو المقهوره من القيام بالاشجار هنا تقدير المضاف كافي نحو أسأل
 القربة من مجاز القص والمقدرة اما مياه أو ما كما هو ظاهر عبارة المصنف رحمه الله فانه تأتت تجري
 رعية للمضاف اليه الشان مقامه أو رعاية للفظ الجمع لانه مؤنث ان كان مجازا للعبارة وأول كراهل
 واردة الحال أو الاستناد بمجازة من غير تجوز في الطرف ولا تقدير كافي استناد الاخراج الى الأرض
 لكونه محل للفرج قبل ولاستناد الجري لانها زنة كسعة خاصة تمرها الخاصة وهي أن أنهار الجنة
 ليست الا مياه تجري بها من غير أخذ ود ولا يخفى انما يتنهي على أحد التقديرين ولو تنهين هنا كان

كافي قوله لا تلتان بستان فيه الماء الجاري
 أول العهد والمعهد وهو الانهار المذكورة
 في قوله تعالى فيها أنهار من ماء غير آسن الآية
 والنهر بالفتح والسكون الجري الواسع فوق
 الجدول ودون البحر كالنيل والفراوات
 والتركيب للسبعة والمراد به ماؤها على
 الاستدراك والجباري أنفسها واستناد الجري
 اليها بمجاز كسما في قوله سبحانه وتعالى
 وأخرجت الأرض أنهارا

كلامه في مجراه (قوله صفة ثمانية لجنات الخ) ذكر فيها ثلاثة أوجه وتركها باعتبار ما أتى في الكلام يذكر المحصر
الذي في الكشف وإذا كانت صفة في محل نصب وجبته لم يطف للأشارة إلى الاستقلال بكل من
الجنات في الوصفية لأنهم موصفة واحدة وإذا كانت خبر مبتدأ فقدره بقدرهم أي الذين آمنوا
الخ أو هي أي الجنات وفي شرح الفاضل التفتازاني ولا يقدّر شأنها أي هذا اللفظ بل هي أو هو بمعنى
الصفة أو الشأن (وهنا بحث) وهو أن الجملة المحذوفة المبتدأ إنما تجعل صفة أو استئنافا باعتبار
الضمير المفعول به يمكن بدون اعتبار المحذف كذلك ورد بأن الربط المعنوي حاصل إذا جملة عبارة عن
الشأن الذي هو مبتدأ فلا فرق بين الشأن وبين هي ومثله في عدم الاحتياج إلى العائد ما ذكره النجاة
في قولهم مقول زيد منطلق وفيه نظر وسأقي ما فيه في سورة يس وما ورد من التقدير أنه في الكشف
عن بعض التراح ومرضه لأنه خلاف الظاهر وما قبل من على الخبرية تأمان يقال أنه لا يجب
كون الظاهر محمولا على المبتدأ أو يجب لكن يكون ذلك تحقيقاً وتأويل من تدبر وجهه انظر الطيس
على الحاجة إليه وقد أتى على هذا التقدير صفة مقطوعة ولم يتقبله شراح الكشف مع جلاله قد هم
فاعترضوا عليه بأننا نعود إلى الجملة المحذوفة المبتدأ فان جعلت صفة أو استئنافا كان تقدير الضمير
مستدركا وإن جعلت ابتداء كلام كاف فليس كذلك بل المحذف ومنهم من فسّك في دفعه بأن تقديرهم
يقوى الاستئناف وتقديره يقوى الوصفية وما يجب منه ما في شرح التفتازاني فإنه قال لا يحتاج
الجملة التي هي خبر من أنظر الشأن إلى عائد تكثير الشأن وقد برهني على أنه ضمير القصة لا يصح لأنه
يخص بجملة العلم فلو أموت فلو اجب تقدير ضمير الشأن هو انتهى ولا يخفى ما فيه لأن قطع النعت
الذي منه وثبته نكرته وهو صفة خلاف الظاهر حتى منه بعض النحاة وإن كان الأصح خلافه لا يكون
تقدير هي مشروطا بما ذكره عما ذكره أهل المعاني أن الأصح خلافه كما في شرح التسهيل وسبب
تقصيره في محله وأما ما قبل من أن المقتدر ضمير الشأن لا ضمير الذين آمنوا ولا الجنات لأن كما يظفر زمان
لنصبه على الطريقة فلا يصح أن يكون خبرا عن جملة وتقدير المبتدأ على تقدير كونه كلاما ابتدائيا
غير وصف ولا استئناف استغنى عن إعراله المعنى وليس بالضرورة فهم لأن كل واحد ليس ضميرا بل
متعلق بالواو كما سأل في الجملة خبر وما ذكره لا يفتي شيئا وأجازوا البقاء كونه هذا الجملة حالا
من الذين أو من جنات لوصفها المقرب لها من المعرفة وهي كما قال أبو حيان حال مقدرة لأنهم وقت
التبشير لم يكونوا أمروا برفق على الدوام والاصل في الحال المصاحبة (قوله «وجهة مستأنفة كأنه الخ»)
قد مرهنا أن لا يفتي شيء فواكه الجنة فقولته تعالى ولهم فيها أزواج الخ زيادة في الجواب ولو قدر
أهم في الجنات لذات كافي هذه الدار أم أم وأزيد كان أصح وأضع والاستئناف أوجح الوجود عندهم
كما ذكره صاحب الكشف وغيره وهذا مبنى على أن معنى من قبل من قبل في الدنيا وهو قول مجاهد
وعن ابن عباس رضي الله عنهما أو انحصار ومقاتل أنه في الاستعارة معنى رزق الدنيا كرزق العشي
وهو أبو عبد الله أن معناه يخلف الثروة الجنية منها والخلد يفتن بين الببال والقلب والنفس وكل
منها يصح هنا وأنشأ برأي جهة وحامه مهلة مجبور أنزاعه إذا أنزله وفي قوله وقع الخ استعارة تسمية
أو مكينة كأنه جعل ما خطر للسامع من التردد عما يقع في الدار الدنيا من القيسار ونحوه كما يقال لنا
لا شبهة فيه لا غبار عليه فقله أن يشرح ترشيح ومثله في اللفظ قول ابن سنان الملك

كنست فؤادي من حبسه • ولحنه كانت المكينة

(قوله وكان نصب على الظرف الخ) قال النحاة أنها منصوبة على الظرفية بالاتفاق وانصاحا قالوا الذي
هو جواب بمعنى وأما الظرفية من جهة ما فأنها مصدرية أو اسم تكرر بمعنى وقت وكونها شرطية
ليس بالوضع وانما طرأ عليها في الاستعمال لأن ما المصدرية الترفيقية شرط من حيث المعنى فلذا
احتاجت لجلتين مرتبة أحدهما على الأخرى ولا يجوز أن تكون ما شرطية كما فعله في المعنى وشروحه

(نظارة وامتثال من غير زفا قالوا هذا الذي
رزقنا) صفة ثمانية لجنات أو خبر مبتدأ
محمود أو جملة مستأنفة كأنه لما قيل أن
أهم جنات وقع في كلام السامع آثارها مثل
نماز الدنيا أو اجناس آخر فالجواب بذلك
وكان نصب على الظرف

وأما فادتم الشكر مرة فذكر في قوله تعالى كل أصنافهم مشوا فيه والساكن معى الشرطية طارنا عليها لم يختلفوا في علمها كما اختلفوا في عامل الاسماء الشرطية هل هو الجزء أو الشرط وروح الرضى أنه الشرط ولا يرجع حنا كما قدمه بعضهم وقال فان قيل يجب الفرق بين كلما وكلما الشرط في الحكم بأن العامل في كل الجزء والعامل في غيرها الشرط قلنا قد فرق الرضى بينهما بأن كلما مضاف للجملة التي تليها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف بخلاف كلمات الشرط وقسمة كلام ذكرناه في حواشي الرضى ليس هذا محله وبما فصلناه لك عرفت أن ما قيل من أن كلما مركب من كل وما الشرطية فلذا صار أداة تنكر أو اربس عرضى ورزقا فعول ثمان لرزقا لأنه يتعدى لمفعولين فيقال رزقه الله ما لا يعنى أعطاه وليس مفعولا مطلقا وكذا العا. له لأنه يعنى المرزوق أعرف والتأسيس خير من التأكييد وتكميله للتشويق أو للتعظيم أى نواله لذي أغريما رفوفه وقد جوزوا فيه الصدورية وكونه مفعولا مطلقا والأول أجمع (قوله ومن الأولى والثانية لا بد من الخ) لما معناه اتعاق حرفي جزمتى للفظا والمعنى يعمل واحد حقيقة وجوزوا غيره مما تعاقبه وقد اختلفنا الفظا ومعنى كرت بر يدعى الطريق أو اختلفنا معنى اللفظا نحو ضربته بالعصا بسبب عصيانه أو بكسه نحو ضربته لتأديبه بسبب سوء أخلاقه وما في الآية بحسب الظاهر يترامى تحت نفسه لذلك أشاروا الى دفعه بأنه غير محتمل لما ذكرناه لا ليهما لانه إذا تعاقبه من جهة واحدة ابتداء من غير تبعية وما نحن فيه ليس كذلك وفى الكشاف هو قولك كلما كان من يستأنك من الرمان شيئا حدثك فوق من ثمرة موقع قولك من الرمان كأنه قيل كلما رزقوا من الجنات من أى ثمرة كانت من تقاضها أو زمانها أو وعينها أو غير ذلك رزقا فالاولى فى الأولى والثانية كتابها لا ابتداء لأنها لا لأن الرزق قد رزق من الجنات والرزق من الجنات قد رزق من ثمرة وتزيله منزلة أن تقول رزقني فلان فيقال لك من أين فتقول من يستأنك فيقال من أى ثمرة رزقك من يستأنك فتقول من الرمان ونحو ربه أن رزقا جعل مطلقا مبتدأ من ضمير الجنات فجعل مقيد بالابتداء من ضمير الجنات مبتدأ من ثمرة وقزوه شرابه بأنه لما فهم أن حرفي الجزئي منها ومن ثمرة متعلقان برزقا وهما بمعنى واحد وبما تقرر عندهم أنه لا يجوز منه إلا على الأبدال والتبعية ولا مجال له هنا فدفعه بوجهين وبالغ في تقرير الأول وصرح بأنهم لا ابتداء إلا أن الأولى متعلقة بالرزق المنهوم من رزقوا مطلقا والثانية بمقتضا يكونه من الجنات فليس مما منع في حق لأنه اعتبر فيه الفعل أو لا مطلقا ثم قد قيد بقضيه سؤال ثم قيد ذلك الفعل المقيد بقيد آخر يقتضيه سؤال آخر فأنقض انضاجا ثم أن كل واحد من الفعل المطلق والمقيد بالقيد الأول يصح ابتداءه من المقيد بالقيد الذى تعلق به والتمرة على هذا النوع فإنه لا يصح الابتداء من فردا لا يكون بعضهم رزقا وهو ممكن جدا وكلا الطرفين على هذا الوجه لغو بلا اشتباه والمغنى رحمه الله ذهب الى الإلحاق والتقديم مع علمهما ما بين متداخلتين وحيدتين فعلقهما معتمدا فلا يلزمه المحذور المذكور لما قاله ويل شئ آخر وهو أن الشئ الواحد لا يكون له مبدآن ولذا قال وأصل الكلام ومعناه الخ ولا يخفى أنه لا وجه له لأن المبدأ كما مر معناه ما يصل به الأمر الذى اعتبره امتدادا محققا أو متروك وللشئ انضالات شئ كأنه المالك في خصوصه من البصرة والزمان في من أول يوم وبالقاعل وبالكامل المأخوذه منه بل للمكان المحدود الربع مثلا ابتداء من كل حدة من حدوده الأربعة فالابتداء منها كافى وفى من ثمرة كل شئ كافى اعطى من المال وكل شئ من الصبرة إذا لم ترد التبعية إلا تارة فقلت ما قرأت النعمون كاب سيبويه من المبرد من أول سنة كذا صرح بالمره فاذا لم يتعد المتعلق للمانع صناعى ولا معنوى فارتكاب المذهب لتأويل من غير داع لا يخلو من الخلل ولذا قيل أنه لم يقف على مراد المتخبرين ونوعهم من تقديره السؤال أنه ظرف مستقر عنده وسأى أنسا كلام فيه وقد قيل عليه أيضا أن المشهور أن من الابتدائية والتبعية لغو وأن التبعية مستقرة وهذا محتمل له وفيه بحث لأن

ورزقا فعول به ومن الأولى والثانية لا ابتداء واقعتان موقع الحال

ما ادعاه وان جرت اليه غير مسلم والظاهر خلافه فيمكن التصحيح الاشدائية فيه ما اختلفت المبادئ ثم ان
قول الشرع بتعدياته من الشرايح انه لا يحال للتبعية والابدال في الآية الكريمة فيه من العرب
جوز فنه ان يكون بدل اشتمال ولا حاجة الى التفسير لظهور الارشاد مع أنه مخصوص بآبدال المقررات
وقال في الجرم في قوله منها ابتداء الغاية وفي من غمرة كذلك لأنه بدل من قوله منها أعيد معه حرف
الجزء وكما هو متعارف برزقوا على جهة البدل وهذا البدل من بدل الاشتمال (قوله كل حين رزقوا مرزوقا
الخ) اشارة الى أن ما صدق به حذبة ومرزوقا اشارة الى أن الرزق هو في المرزوق مفعول به وبعبارة
بكبس المدا على رتبة اسم الفاعل ولو فتح صح فتبدل الرزق بكونه مبتدأ من الجئات واشتداه منها
بابتدائه من غيراتها وظاهر وقوله فضا حب الحال الخ اشارة الى أن حال متداخلة وقد قبل عليه
انه لا وجه لجلل الغمرة مبدأ مدنية الرزق لا مبدأ نفسه فالوجه أن يجعل الحال مترادفة وفائدتها أن
كون الجئات مبدأ الرزق يحتمل أن يكون باعتبار غير الغمرة مما فيها فالغاية من المراد انه على ما ذكره
بظاهر كونه قيداً للتبعية بخلافه على الترادف وفي قوله واقتنا موقع الحال مسامحة ظاهرة لان الحال
متعارف الجائر والجور وهو ما لا الحرف والمستكن بتشديد النون اسم فاعل يقال اكن واستكن اذا
استرو الخفف من السكون بعيد واعلم أن الظاهر أن جعل المتعلق الواحد في حكم التعدد لا يحسن
بصورة التقيد والاطلاق بل يجري في كل ما يشبهه بحسب التأويل كافي فلو لم يسم لرجلا أحسن في
عينه الكحل منه في عين زيد فان في تعلقت بأحسن فهم حاله معناه زاد حسن الكحل في عين زيد على
حسنه في عين غيره فهو بحسب التأويل معتد وله نظائر أخرى ليس هذا محلها وانما المراد التشبيه على أنه
ليس مخصوصاً بحد كذا بل هو كالمالك الكشاف وشروحه فتقدير فان قال لم سأل عن قوله من غمرة
وبين في الجواب تعلق الطرفين وأي حاجة الى ذكره تعلق حتى يحتاج الى التأويل ولقول كذا مرزوقا من
غمرها أفلا ماذ كمن غيرا مكابسة التأويل وتكرار من واجه ان التزويل بأى زيادة ما يجوز للتأويل
فان الذي لاح في بعد التامل الصادق أن تعليق الرزق بجعله وتثنيه بمر منكرة يقتضي عمومته لكل ما فيها
كما قال تعالى ولهم فيها من كل الثمرات ولولا ذلك هم لم يند هذا الظاهر مع ما فيه من الاضمار بعد
الاجمال والتفصيل بعد الاجمال الذي هو واقع في القلوب واليه اشارة العلامة بما ذكره من السؤال
والحاصل أن تعلق منها يشهد أن سكانها لا تختلف لغيرها لان فيها كل ما تشتهي الانفس وتعلق من غمرة يشهد
أن المراد بيان المأكل على وجه يشمل جميع الثمرات دون بقية اللذات المعلومة من السابق واللاحق
وبه اشارة ايضا أن علاقة مأكلهم المشار والقول لا أنهم لا يعلم فيها جوع ولا نصيب وجههم
الى قوت به قوام البدن وبدل ما يحال ومن هنا خطر اليك أن المصنف رحمه الله لم يدل على ما في
الكشاف غفلة عن مراده بل انما لانه فهم منه أنه اراد توضيح المعنى وتفسيره لا توجيهه التعلق الخوى
وتفريده وبيان أنه لا حاجة داعية لاجتماع من فهمه الاشدائية لانه يجوز تخبر به على وجه آخر
أسهل منه وأما تخصيص السؤال بقوله من غمرة فلا نه سؤال نشأ من تكرار من فيه وقوله ويحتمل أن
يكون من غمر الخ هذا هو الوجه الثاني في الكشاف وهو أن تكون من الاولى ابتداءية كما فهم من عدم
تعرض المصنف رحمه الله لها والثانية في قوله من غمرة مهيئة للمرزوق الذي هو مفعول ثان والطرف
الاول لغو والثاني مستقر وقع سال من التصكرة لتقدمه عليها والشرع يجوز جعلها على النوع وعلى
الجنس الواحد ولم يلتفتوا الى جعل من الثانية تبعية في موقع المفعول ورزقوا مفعول كد بعده
مع أن الاصل من الاشداء والتبعيض ولا بد من عدم الادعاء قوى كما ترى قوله تعالى أخرجه من
الغمرات رزقنا لكم وقوله كافي رأيت منك أصداء ربح في أن من التجريدية بيانية وقد قبل عليه انه
حينئذ نفوت المسالفة المقصودة في التجريد لان الاجمال والتفصيل يفيدان المسالفة في التفسير لا اللفظ
التي تفيد التجريد بل هو الغاية في السكال والعجيب أنها ابتداءية أى رأيت أصداء كائنات تعزما منك

وقد دل الكلام ومعناه كل حين رزقوا
مرزوقا مبتدأ من الجئات مبتدأ من غمرة
قد الرزق بكونه مبتدأ من الجئات وبتدائه
منها لابتدائه من غمرتها فضا حب الحال
الاولى رزقوا صاحب الحال الثانية فمجره
المستكن في الحال ويحتمل أن يكون من غمرة
بيانا

ومن قال جعل هذا البيان على ذلك المنهاج مبنى على أن من البينة عنده راجعة إلى ابتداء الغاية فلا بد من اعتبار التعريف بأن يتخرج من الخطاب أسد ومن الفترة رزق لم يأت بشئ يعتد به ألا ترى أنه جعل البينة قسما لا بد منه وأنه لا قرينة على انتزاع الرزق من الفترة بل هي نفسها رزق وقد تبع فيه من قال بابتدائها إذا حمل من على البيان لم يجعل من التعريف مع أن البيان يجعل المين على المين أظهر فأن رزقا نفسرة الفترة ذائس من التعريف في شئ والقول بأنه لا منافاة بين التعريف والبيان منتقرا إلى البيان (أقول) هذا يحصل ما قاله الشراح وسأيت في أول سورة آل عمران تفصيله والذي سماهم على الاعتراض هنا أن المين لما اتحد مع المين في الجلالة لم يكن أبلغ من حمله عليه في تخويزه أسد مع أن عبد القاهر وغيره من أهل المعاني صرحوا بأن التعريف أبلغ من التشبيه البليغ والجواب عنه أن من البينة تدخل على الجنس المين به لكونه أعز وأعرف بالمعنى الذي وقع فيه البيان وهذا ما عكس وجعل الشخص جنسا مينا به ومتفرقا منه ما هو الأعم والأعرف كان أبلغ مراتب من التشبيه البليغ ولو كان معكوسا فلوقلت رأيت منك أسدا جعلت زيدا جنسا شاملا لجميع أفراد الأسد وعواصمه بل أعز وأتم وأكمل لا انتزاعك الجنس منه وهذا لا يقر به الحل في أنت أسد ولوقيل رأيت زيدا من أسد ورد ما ذكره قدس سره وغيره وليس مما يخفى فيه وكذا في ثور رأيت منك عالما في التعريف بغير تشبيه وهذا سرح نظر العلامة وهو دقيق أيق فلا حاجة إلى جعله مينا على رجوع من البينة إلى الابتداءية ولا إلى الجواب عما ورد على التقاربات بأن مراده بالبينة ما تكون للبيان وإن كان فيها معنى الابتداء وبالابتداءية التي لا تصرف في ابتداء فيصع جعله قسما على أنه لو سلم لم ينفذ ناشيا لأن مذهب القاضي وجهه أنه كاستخرج في تمامه أوجه جميع معاني من ترجع البينة ~~عكس~~ مذهب الزمخشري ثم إن من الابتدائية يكون المبدأ فيها معيار المبدأ لئنه خصوصت من البصرة ولا خواها غالباً إلى المكان وهو متدل على أنه ما تلي به وعلى الغائرية التي هي مبنى التعريف مع أن بيانه قاصر على أحد قسميه غير شامل لتجرب رأيت منك عالما وإدعاء عدم بلاغته ظاهر الشروط مخالف للكلام القوم والرفق جعل من فيه تعليلة لكل وجهه (قوله تقدم الخ) ردل قبل من أنها كيف تكون للبيان وليس فيها ما تلي به بأنه مبني على جواز تقديم المين على المين وأنه يكفي تقديمه ولو تقديرا كاذب إليه كثير من الصلة وإن منه وضعه آخرون وأما جعله على تقدير البيان نظر فالمرامعة برزقوا فوهم لا تشاقهم على أن من البينة لا تكون الاظرفا مستقرا كما هو معروف عند النحاة وبه جزم السعدى واضع من شرح الكشف كما سيأتي (قوله وهذا إشارة الخ) أي انظر هذا وهو دفع لما توهم من أنه كيف يكون هذا الرزق عين نافي الدنيا أو ما تقدمه في الجنة وقد وفي كل بيان الإشارة إلى النوع والمسمى أن نوع هذا وذا المتحدرون هذا واضع للإشارة إلى المحسوس والامور الكلية لا تحس ليس يكفي مع أنه يكفي احصاء أفرادها كما في المثال المذكور ومن الناس من ذهب إلى وجود الكلية ضمن أفرادها على ما تلي به أو هو إشارة إلى الشخص وفيه تقدير أي مثل الذي رزقنا أو يجعل عنه بمالفة وقد رجح كونه إشارة إلى عين الفترة بأن هذا إذا لم يذكر معه أو صفي يكون إشارة إلى المحسوس دون الكلية وفي قوله العين المتشابهة إيهام وجريانه بتجملات مصدرى الما جريا وجريانه ووقع في نسخة به جريانه جمع جري والاولى أولى واستحكم بمعنى قوى وتم يقال أحكمته فاستحكم إذا اتقته (قوله جعل غير الجنة من جنس غير الدنيا الخ) هذا معنى ما في الكشاف وقد قبل عليه أنه جديد لوقيل إذا رأى ما تلي به فنهضه من طبعه فإن بطلانه ظاهر فإن لكل جديد لغة والمحدث المعاد مثل الكراهة وليس بشئ وقد وقع مثله في شرح الفتح وذكر أن كون النفس تحب ما تشته وهو بيقين تذكره معارض لما اشتهر كافي المسأل أكرم من معاد وقد جمع بينهما بأن الأول في باب استعجاب وتطلب زيادته والثاني في باب ليس كذلك وقد وقع التصريح في هذا الكلام

تقدم كما في قولك رأيت منك أسدا وهذا
إشارة إلى نوع ما رزقوا كقولك مثبرا إلى
نهر جبار هذا الماء لا ينقطع فأنك لا تدعى به
العين المشاهدة منه بل النوع المعلوم المستقر
بتعاقب جريانه وإن كانت الإشارة إلى عينه
فالمعنى هذا مثل الذي رزقنا ولكن لما استقام
الشبه بينهما جعل ذاته ذاتة كقولنا لا الدنيا
أبو حنيفة (من قبل) أي من قبل هذا الدنيا
جعل غير الجنة من جنس غير الدنيا القيل النفس
الده أول ما ترى فإن الطالع مائل إلى المألوف
منه رزق عن غيره

الفصحاء والشعراء قد عينا الأثرى قوله

لكل جديد غير أني • وجدت جديدا الموت غير لذيد

وقول المعزى • ودى حديثك ما أملت مستعيا • ومر على من الانقاس ترديدا

وقول ابن سهل • يستكره انظر الماعاد وقد أرى • خبر الحبيب على الاعادة أطيبا

يجلوع على تراده فكانه • صبح الجمال اذا تردد أطربا

ومثله كثيرا في كلامهم فلا وجه لما أورده الفاضل والقياس على الحديث المعاد قياس مع الفارق فإنه معاد بغيره وما نحن فيه ليس كذلك والحق أنه يختلف بحسب الاحوال والمقامات الأثرى أن أبا عربون العلاء نظر الى قتي عليه ثياب مشتهرة فقال لها بنى من المرواة أن تأكل مانشه بنى ونلبس ما يشتهيه الناس ونظمه الله الي في كتاب المرواة فقال رحمه الله تعالى

ان العيون رميتك اذا قاجأتها • وعليك من مشهر الثياب لباس

أما الطعام فنكل لنفسك ما شئت • واجعل ثيابك ما شئت به الناس

وهذا الاجاض شابه دفع الاعتراض (قوله ونلبس من مشهر الثياب الخ) قد علمت ما فيه وأنه ظاهر الاندفاع وان قيل فدفعه أيضا أنه جديد في غير الطعام فإن التجربة والوجدان شاهدان بأن عالم بهد منه وان حسن شكاه لا يائسره عاقل لاحتمال ضرره وقيل انه في بادى الفشار وقيل التجربة والمزية الفضيلة ولا يئس منه فقول الله أنه ذكر في سواشى المجرى أنه قال أمرته عليه أى فضله وفى الأساس عزيت عليه وبقرئته فضله وكنه النعمة حقيقة ما أروجهما والمشهد والاول الثانى ابن هلال قال

في كتاب القروق كنه الشئ على قول الخليل غايته • ويقال حرفي كنه أى في وجهه قال

وان كلام المروء في غير كنهه • لكانتلى تروى ليس فيها ناصها

وقال ابن دريد كنه الشئ وقته يقال أئبته في غير كنهه أى في غير وقته ويكون الكنه للقدرا أيضا يقال فعل فوق كنه استحقاقه فليس الكنه من الحقيقة في شئ والناس يظنون مساواة انتهى وهو لا قول له أيضا وأئبته بعض اللغويين فقال يقال مثله كنهه وقوله كذلك أى غير أئب (قوله أئب الجنة الخ) عطف على قوله في الدنيا أى من قبل هذا الرزق والمرزوق في الجنة يعنى أن ما كولات الجنة متحدة الشكل متفاوتة اللذة والطعم فإذا قدم اليهم شئ أخرجه من طعمه مكررا والطعام يعنى المطعوم يعنى أنا كولات متعلقة فتناول الثمار وغيرها فيه أثبات للشئ بما هو أعظم منه أو ينحصر بالثمار بقرينة المقام ولا حاجة الى أن يقال أنه للتبديل فإن العصمة لا يوضع فيها الثمار لانه غير مسلم والعصمة

بفتح الصاد المهملة وسكون الحاء المهملة كالقصة الآتية جمعه صحاف وقوله كما حكى عن الحسن الخ اثر أخرجه ابن جرير بن عيسى بن كثير بهذا اللفظ وقوله روى الخ أخرجه أيضا بن جرير وروى في المستدرک لمن حديث ثوبان مرفوعا لا ينزع رجل من أهل الجنة من غير ما شأب الأخلق الله مكانها مثلها

وقال على صحيح على شرط الشيخين وقوله فاعلم الخ لا يابى هذا قوله من قبل لأن معناه قبل هذا الزمان أو الوقت وعلى تفسير المصنف من قبل الرزق والمرزوق الذى أشار اليه بقوله من قبل هذا لأن قبل مبنية على الضم لحذف المضاف اليه الذى هو ذاتية معناه وان لم يتخلل بينهما زمان وليس معنى رزقا

أكلنا تقدم الرزق على الأكل وعلى الاثر الاول ومثابه الصورة يختلف العالم وعلى الشئى متشابه الصورة والمهم فتأمل (قوله والاول أظهر الخ) أى كون الروايات القليلة في الدنيا أولى من كونها

تقدم فى الآخرة لأن كلامه في العموم وعلى الشئى لا يتصور قراءهم لذلك فى أول ما قدم اليهم ويوفت موقع الاستئناف المبني على السؤال على وجه التشابه بينهما وان قيل ان الأظهر تقدمه القليلة لما يشبه قليلة الدنيا والآخرة وقال المصنف أظهر ولم يقل ان التفسير هو الاول كما قاله الزمخشري

لأن هذا وجه ظاهره أيضا حتى قيل أنه بوجه على الأقل أنه يلزم فيه انحصارها بالجنة في الأنواع

وبينها ما مضى بكنه النعمة فبسه اذ لو كان
بسه لم يبعد ظن أنه لا يكون الا كذلك أوفى
الجنة لأن طعامها متشابه الصورة كما حكى
عن الحسن رضى الله تعالى عنه أن أحدهم
يؤتى بالجنة فبأكل منها ثم يؤتى بأخرى
فبأكلها مثل الأولى فيقول ذلك فتقول
الملائكة كل فاللون واحد والطعم مختلف
أو كما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال
والذى نفس محمد بيده أن الرجل من أهل
الجنة يتناول الثمر أولاً كما غافى وأصله الى
فيه حتى يتبدل الله تعالى مكانها مثلها فاعلم
اذا رآها على الهيئة الأولى قالوا ذلك
والأول أظهر لمحا فظلمة على عموم كلامه فانه
يدل على ترديدهم هذا القول

الموجودة في الدنيا والاولى أن يوجد فيها ذلك مع غيره من الأنواع التي لا عين رأت ولا ذن سمعت كما ورد في الحديث وقال السيوطي أيضا عندي أن الثاني أصح لأن فيه توفيقا بمعنى حديث تشابه عمار الجنة وموافقا لقوله بعده متشابهاه فانه في رزق الجنة أظهر واعادته الى المرزوق في الدارين لا يفتنى ما يفهم التشاكف كما سألني وقوله كل مرة رزقا منصوب على الظرفية فان مرة معناه فعله واحدة وليس باسم زمان لكنه شاع بمعنى وقت واحد فأعطي له ولما يضاف اليه حكم الظرفية كما قاله المرزوقي (قوله والداهي الى ذلك الخ) الداهي هو المقتضى لخلاف ما ذكر في الذهن من قواهم هذا الذي الخ كانه دعاء للصور يخبر في كل مرة من موات تناولهم وفراط استغفراهم أي عذره غير يساهج بآدم فراطا وتبجحهم بحجم وحامه حله افتخارهم وابتهاجهم باظهار السرقة بما وجدوه بين الرزقين والتشابه البلوغ في الصورة اما التشابه النوعي المستلزم لتشابه ماصدق عليه ولتشابه الفردين على ما مر من تفسيره هذا فسط ما قيل من أنه يقتضى أن يكون قواهم هذا الذي رزقنا من قبل من التشابه البلوغ وأصل معناه هذا مثل الذي رزقنا من قبل كما في الكشاف وهو مخالف لقوله وهذا اشارة لنوع ما رزقوا لانه ليس مبنيا على المبالغة في التشبيه اذ معناه هذا نوع ما في الدنيا والتفاوت مع التشابه منشأ للاستغراب والتعجب كما لا يخفى فلا وجه لما قيل من أن جعل التشابه البلوغ داعيا لما ذكر ظاهر واما التفاوت العظيم في مدخليته في ذلك فشاء وان وضعه بما يؤهل الى ما ذكرناه وهذا اشارة الى سبب قولهم هذا لستم القاصدة فن قال انه لا حاجة اليه لم يصب وقد نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما أنهم يقولون على سبيل التعجب وفي الاستغراب اياه ومن القريب ما قيل من أن هذا اشارة الى اعترافهم عادة أشجار الدنيا بثمارها كعادة أنفسهم فيكون تعجبهم من ربه تعالى أو الى أن أرض الجنة قد عانت ثبوت فيها أعمال الدنيا كما ورد في الاثر فقرة التهم بما غرسوه في الدنيا ولا يخفى بعده (قوله اعتراض بقدر ذلك الخ) كذا في الكشاف وفي شرح الفاضل لهذا على تجويز الاعتراض في آخر الكلام والاكثرون يسمونه تذيلا والعلامة يجعل الاعتراض شاملا للتذييل كما يعرفه من تتبع كلامه فلا يرد الاعتراض عليه بأن الاشبه أنه تذييل وهو أن يعقب الكلام بما يشبه معناه فكيدا ولا محل له من الاعراب ولا مشاحة في الاصطلاح واما ما أنه اصطلاح القوم كما قاله ابن الصائغ غير مسلم وهذا اذا كان مابعد جملة متأنفة بناء على جوارق اقترانه باو ويسمونها الواو الاستثنائية وقد جوز في هذه الجملة أيضا الاستئناف والحالية بقدر قدركلام النحاة لا ياباه لأن تقدير قدمع واوالية في الماضي كثير وانما كان هذا ممتزا وادمو كذا المماثلة ما صرح به المصنف رحمه الله أنهما من أنه يدل على التشابه البلوغ صورة وبلزمن من تقريره بقرينة قد ذكر (قوله والصغير على الاول الخ) أي الصغير المفرد الجوزي في قوله على أول التفسيرين المذكورين أيضا وهو أن يراد بقوله من قبل في الدنيا المارزوق في الدارين ولا يخاف فيه قبل الذكر لانه لا مجموع قوله هذا الذي رزقنا من قبل على ما رزقوا في الدارين على هذا الوجه كما مر تقريره وهذا معنى قوله في الكشاف فان قلت الام يرجع الصغير في قوله وأقواه قلت الى المرزوق في الدنيا ولا خرة جمعا لان قوله هذا الذي رزقنا من قبل انطوى تحته ذكر ما رزقوه في الدارين والحاصل أنه جواب عن سؤال هو أن التشابه يقتضى التماثل ولو حيد صغيره يشابهه بأنه واجبع الى موحد اللفظ متعديا للمعنى وهو الجنس المرزوق في الدنيا والآخر جمعا كما قيل أو بالمثل الجنس متشابه الافراد وأوردوا طبعاً أن المرزوق فيهما جميعا غير أن في الآخرة واجب بأن المعنى أقواه في الدارين لا في الجنة وجمعا في ذلك تقليداً وأن المراد من الاتيان اتعامة ولا يخفى أنه تعسف والذي ارتضاه في الكشاف أن المراد من المرزوق في الدنيا والآخر الجنس الصالح للقبول لكل منهما لا المقيد بهما وقال أبو حيان ما ذكره المحمدي غير ظاهر الآلة لأن ظاهر الكلام يقتضى أن يكون الصغير داعياً على مرزوقه في الآخرة فطاعة هو الحديث والمشبّه بالذي رزقوه من قبل ولأن هذه الجملة انما جاءت محبة لها بما عاين الجنة

كل مرة رزقوا والداهي لهم الى ذلك فوط
استغفراهم وتبجحهم بما وجدوا من التفاوت
العظيم في اللذة والتشابه البلوغ في الصورة
(وأقواه متشابهاً) اعتراض بقدر ذلك والصغير
على الاول راجع الى المارزوق في الدارين
فانه مدلول عليه بقوله هذا الذي رزقنا من
قبل

وأحوالها وكونه مخبراً عن المرتزق في الدنيا والآخرة أنه متشابه ليس من حديث الجنة لا يتكلف أحد
 (قوله وتظهر قوله تعالى أن يكن غنياً الخ) الذي تقرر في كذب العربي أنه الغني الذي مع أو يفرد
 لأن أحد الشينين لأنها إذا كانت للباسية يجوز في الغني بعد هذا الأفراد والتشبيه لأن الباسية لا حياز
 فيها الجميع من الأمرين صارت أوفى كالأفراد فتقول جالس الحسن أو ابن سبرين وابخته ويجوز وباحتها
 وعلى هذا قوله في سورة النساء كوفوا أقوامين بالقطط شهوداً لله ولعلى أنفسكم أو أولو الدين والآخرين أن
 يكن الخ وقد قال أرباب الحواشي تبعاً لشرح الكشاف أن التطهير بهذه الآية لما تضمن فيه باعتبار
 أوجاع الغني باعتبار المعنى دون اللفظ فإنه عكس ما نحن فيه إذ في الغني في سماعنا نظر المادل عليه
 الكلام من تعدد الجنتين مع أن مرجعه أحد الأمرين غنياً وفقيراً وشيخ يرى مقود والمعنى يكن
 المشهود عليه غنياً وفقيراً فترك الأفراد الغني لئلا يوهى أن أوليته بالشيء إلى ذات المشهود عليه فنهى
 على أنه باعتبار الوصفين أبع المشهود عليه وغيره فغنياً وفقيراً فترك الأفراد الغني لئلا يوهى أن أوليته بالشيء إلى ذات المشهود عليه فنهى
 وفي التطهير مع أن ظاهر المرجع واحد ولأنه يقول أنه لا حاجة لما ذكرناه أنه نظيره من غير أن يتكلم
 لما ذكرناه أنه كأفرد غني به ثم عقب ما يدل على التعمد قوله متشابهاً أفرد أيضاً في النظر فغنياً يكن
 باعتبار المشهود عليه وعدد ما بعده في المعطوف وضرب من غير حاجة للدول عن الظاهر الآن يقال
 أنه من تلقى الركن فإنه انما يحتاج لتأويل بعد مجيء أو قد ير (قوله أي يجنسى الغني) والغني والغني
 راجع لمادل عليه المذكور وهو جنس الغني والغني لا الله والأولاد وبشبهه أنه تقرر فأنه أولى بهم
 كذا قال المصنف رحمه الله في سورة النساء وفيه كلام سيأتي فإن أردت فارجع إليه (قوله وعلى الثاني
 على الرزق الخ) أي ضمير به على تقدير كونه معنى من قبل هذا في الجنة راجع إلى الرزق والمعنى أنوا
 بالمرتزق في الجنة متشابهة للأفراد ولما كان التشابه في الصفات وصفات ما في الجنة غاية في الدنيا
 كما قال ابن عباس رضي الله عنه أنه لا تشبهها وإنما يلقى عليها اسمها أوجب بأن الصورة من جمل
 الصفات فكما يصح إطلاق الاسم يصح إطلاق التشابه لأنه لا يشترط فيه أن يكون من جميع الوجوه
 وحديثه يحتمل هذا أن يكون على الحقيقة والجزاز كما يطابق على صورة القرس أنه أفرس والسؤال وأورد
 على الاختلافين كما يشهد له قوله بين ثمات الدنيا آخرة وقيل أنه ظاهر على الاحتفال الأول ولا
 وجه له غير النظر لظاهر ما ذكر وما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنها أخرج البهي وغيره (قوله
 هذا وإنه لا يجهل آخر الخ) أي الأمر هذا أو هذا ظاهر أو خذ ما فادام الإشارة إلى محل وقع وأصب
 ويحتمل أن يكون هذا اسم فعل بمعنى خذ ما فادام فعله من غير تقدير لكنه محقق الرسم أي أن الآية
 تحتمل تفسيراً آخر بأن يكون ما رزقه قبل هو الطاعات والمعارف التي يستلزمها أصحاب العطرة
 والعقول السليمة وهذا جزاء ما يشابه لها في الآخرة من اللذة كالجزاء الذي في ضده قوله ذو قواما كنتم
 نعمه لو أن أي جزاءه فالذي رزقنا جزاءه من سبل عن جزائه وقواه بإطلاق اسم السبب على السبب أو هو
 اسمه رزقنا فيه الفوارق والفاضلات كما بالطاعات والمعارف فيذكر وهو الظاهر من كلام المصنف رحمه الله
 وقوله في ضده ذو قواماً ويؤيد ولا يباه كما قبل قوله من قبل لأنه في الجنة لا في الدنيا حتى ثبت له القليلة لأن
 الجوز في هذا الذي رزقنا وتعلق القليلة به شيء آخر ما لعله يجعل تقدمه سبباً واستحقاقه بمنزلة تقدمه
 كما يقول الرجل إن أحسن له أني استغنى عن قدامك وأما تقدير المضاف وإن كان أظهر فلا يحمل
 عليه ما قاله المصنف إلا بتعريف فلا حاجة إلى ما تكلف من جعل الرزق مجازاً عن الاستحقاق أو يقال
 هو من تسعة موجب الشيء ما به فإنه لا يسمن ولا يفنى من جوع وإنما جعل المصنف رحمه الله التسعة
 معتبراً في الشرف لا في الصورة لأن المعارف والأعمال أعراض لا صورة لها وتعرف أمور الجنة كلها
 بما لا يشبهه فمن قال لا تشابه مستلزمات الجنة لا في المعارف والشرف لم يصب والمراد بالطاعة في قوله
 «لو الطاعة الرتبة والمنزلة مستعار من طبقات البيت والتصريح وأصل التطبيق الذي على مدارج شيء آخر

وتظهر قوله تعالى أن يكن غنياً أو فقيراً
 فأنه أولى بهما أي يجنسى الغني والفقير
 وعلى الثاني إلى الرزق فإن قيل التشابه هو
 النعمان في الصفات وهو مفقود بين ثمات
 الدنيا والآخرة كما قال ابن عباس رضي الله
 تعالى عنهما ليس في الجنة من ألعمة الدنيا
 إلا الأسماء قلت التشابه بينهما حاصل في
 الصورة التي هي مناط الاسم دون المقادير
 والطعم وهو كاف في إطلاق التشابه هذا وإن
 لا يجهل آخر وهو أن يستلزمات أهل الجنة
 في مقابلة ما رزقوا في الدنيا من المعارف
 والطاعات متفاوتة في اللذة بحسب تفاوتها
 فمحتمل أن يكون المراد من هذا الذي رزقنا
 أنه لو لم يكن تشابه ما غاها في الشرف
 والمنزلة ولو لم تكن متكون هذا في الوعد
 يظهر قوله ذو قواما كنتم نعمه لو أن أي جزاءه

كالغذاء كما في المباح (قوله مما يستتد من النسا الخ) يستتد بمعنى يكره ولما كان التقدير ويخص
 بالنفس ولذا قال الأزهري رحمه الله التقدير النفس الخارج من بدن الإنسان عطف عليه قوله ويتم عطفها
 تفسيره بالنفع المراد منه وقوله مما الخ متعلق بقوله مطهرة في النظام وقوله كلخض الحيان له موهبة أكل
 ما يذبه والذرة والدنس بمعنى الوسخ والطبع بالحيولة التي خلق الله الإنسان عليها والطبع بالغض
 الدنس مصدر وشي طبع كدس وزناؤه معنى والطبيعة الخلق ومزاج الإنسان المركب من الخلط
 ودنس الطبيعة بمعنى فساد الجيلة فساد الخلق عطف تقديري له وهو أمر مقاربه ووقع في نسخة بدل
 الطبيعة الطبع وهذا معنى هنا لا بمعنى الدنس فالخض مثال للقدرا الحسنى كأنفاس والمذى وغيره مما
 لا يكون له أهل الجنة ودنس الطبيعة والطبع أن لا يجتنب ما تأباه الطباع السليمة كالتي يورثها النفس
 وسواها من كبداء الإنسان ونحوه مما يكثر ما عاينه في الأزواج وقوله فإن التطهير الخ لف وتشر على
 وجهه يشد فيه ما ردد على ما تزمه من أنه يلزم فيه الجمع بين الحقيقة والجواز ولذا قال الفاضل في شرح
 الكفا معنى تطهيره عن عباد كرامهم منزعة عن ذلك شعرا منه بحيث لا يرضى له أن يظهر بالشعر
 بمعنى إزالة الشعر الحسنى والحكمة كما في الغسل عن الحصى يلزم الجمع بين الحقيقة والجواز في إطلاق
 التطهير بشيء الدنس والطبع بالأقدار والأحداث وتبع فيه المدقق في الكشف حيث قال أن شيوخ
 الاستعمال في عرف العامة وخاصة في القدمين يدل على أنه للتدوير المشترك حقيقة فلا نعلم أنه حقيقة
 في الطهارة عن النجاسات وما رتبها من المستندرات الحسنة وفيه بحث لأنه في عرف الشرع حقيقة في
 إزالة النجاسة الحسنة أو الحسنة كالجناية وفي اللغة وعرف الاستعمال بتأثير الذهن منه إلى الطهارة
 من النجاسة وهي تدل على أنه يجازي في التزامه عن قدر الأخلاق ودنس الطبايع فالظاهر أن المراد
 بالتطهير التنزيه والخلو وأنه يشمل القدمين بعموم الجواز أو بالجمع بين الحقيقة والجواز على رأى المصنف بلا
 شك ولذا قال الرابع التطهير يقال في الأجسام والأخلاق والأفعال جميعا ~~ف~~ كون عاماتها
 بقرينة مقام المدح لا مطلقا منصرفا إلى الكمال وكال تطهيرها يحصل بالقدمين كأقول فإن العهود
 أن ارادة الكمال ارادة أعلى أفراد لا الجميع (قوله وهما لغتان فصيحتان) بمعنى أن صفة جمع المؤنث
 السالم والضمير العائد إليه مع الفعل يجوز أن يكون مفردا وشا ومجوعا وشا تقول النساء فعلت
 وفعلن ونساء فالتات وقائمة نظار الظاهر الجمع وتأويله بالجماعة وقوله يقال النساء فعلت وفعلن قال في
 المفصل عن أبي عثمان المازني العرب تقول الإبداع انكسرت لأدنى العدد والبدوع انكسرت وما
 ذلك نظرية لأرب وفي شرحه لابن بعض انهم يؤثرون الجمع الكثير بالناء والقليل بالثون وفيه أقوال
 أخر مما ذهب إليه الجرجاني وهو أن التثنية بمعنى الجماعة والكثرة ذهب في معنى الجمعية في القلة
 والنساء حرف مختص بالتثنية فجاءت علامة فيها كان أذهب في معنى الجمعية والزون فيها هو أقل حثا
 في الجمعية لأن الزون لا ترتد بالتثنية خصوصا وانما تزد على ذوات صفتها التثنية (والذي عندي) في ذلك
 أن بناء القلة قد جرى عليه كثير من أحكام الواحد من ذلك جواز صفة غيره على القلة كاجمال ومنها جواز
 وصف المفرد به كرمه أعاشار ومنها عود الضمير عليه مفردا كقوله تعالى إن لكم في الأنعام لعبرة نسيتكم
 مما في بطون فغالب على القلة أحكام المفرد مبرورنا في التثنية بالنون المختصة بالجمع لثلاثتهم فيها
 الأفراد وقال الرضي جمع ضمير جمع القلة وهو النون لأنك لو صرحت بعدد القلة أي من ثلاثة إلى عشرة
 كان ميمز جمعا نحو ثلاثة أذاع وجعل ضمير جمع الكثرة ضمير الواحد المستكن في نحو انكسرت
 لأنك لو صرحت بعدد الكثرة لما فوق العشرة ~~ف~~ كان ميمز مفردا نحو ثلاثة عشر جذعا وفيه كلام في
 حواشي الرضي (قوله وإذا العذاري بالدخان فتفت الخ) هو من قصيدة لسان بن ربيعة الضبي

الحامى أولها حلت غماض غرة فاحتلت * فلما أوهاك بالواغامات
 (ومنها)

(ولهم ذرا أزواج مطهرة) مما يستتد من
 النساء وليتم من أحوالهن كالحصى والذرة
 ودنس الطبيعة وسواها الخ فالتطهير
 يستعمل في الأجسام والأخلاق والأفعال
 وقري مطهرات وهما لغتان فصيحتان يقال
 النساء فعلت وفعلن وهن فاعلة وفاعل
 قال
 وإذا العذاري بالدخان فتفت
 واشتجبت ناصب القدر رفعت

ومناخ نازلة كذبت وفارس • نهات فتاتي من مطاء وعلت
واذا العذاري بالذنان تنقعت • واستجلبت نصب القدور فثقلت
دارت بارزاق العنساء مغالق • تدبين من قيع العشار الجفات

وهي قصيدة مشهورة ذكر بعضهما في الحاشية قال المروزي أنه عدد خصال الخمر المجموعة فيه بعد أن
تبني على أنه لا يقوم مقامه أحد والعذاري جمع عذراء وهي البكر وأصلها عذاري بتشديد الياء مقابلها
الأولى مدبرة من المدة قبل الهزة كما تبدل في سريال فيقال سريال ثم حذفت إحدى الياءين وقلت
الكسرة قصيدة تحفة فانتقلت الياء للهاء يقول إذا **ج**كار النساء صبرهن على دنان النار حتى صار
كالتنقع لوجهها التأثير البردي فيها لم يصبر على ادراك القدور بعد تهنيتها ونصبها فحذفت في الملة بفتح
الميم وهي الرمادة قد رما نعل نفسه ما به من اللطم لكن في الحاشية والضرب منها لا حد أبدا الزمان واشتداد
السنة على أهلها أحسن وجواب إذا في البيت بعده وخص العذاري بالذكر لقرط حياتهن وشدة
انتفاضهن والصبر عن كثير مما به من الملة بالفتح ومعناه ظاهر وقد قرئ في الكشف بما لا يزيد
والسعة ويجوز أن يكون المراد استجلبت غيرها نصب القدور وأروا في نصبها لخذف وتنقعت من الفناع
وهو ما يستريحه الرأس وملئت من ماض من الملة بالفتح ومعناه ظاهر وقد قرئ في الكشف بما لا يزيد
عليه والشاهد في قوله تنقعت باقرا فغير العذاري واستشهد به دون الجاهل المحتاج للثبات بطري
ذلك على الطاهر كما أشار إليه والأفراد على تأويل الجماعة والمعنى جماعة أزواج مطهرة لأن الأكثر
خصوصا في جمع العائلات الذلة أو الكثرة فعلم ونحوه وجماعة لفظ مفرد وان كان معناه الجمع **(قوله)**
ومطهرة بتشديد الطاء الخ معطوف على مطهرات في قوله وقرئ مطهرات وفي الكشف وقرئ يدين
على مطهرات وقرأه دين عمر مطهرة بمعنى مطهورة وفي كلام بعض العرب ما أوحى إلى بيت الله
فأطهر به المطهرة أي فأنظرو به تطهروا فهو في هذه التفرقة بتشديد الطاء المقصود بعد ما دام مكسورة
مشددة أيضا وأصله مطهورة فأدغمت الطاء في المطهرة فقلها والقلم المطهر وأصله تطهر فلما ادغمت
التساقط الطاء اجتمعت هزمة الوصل والمصدر والمطهرة بفتح الهاء المنة قد تبين وأصله مطهورة
فأدغم واجتمعت هزمة الوصل وهو معروف في كتب الصرف **(قوله)** والزواج يقال الذكر والأنثى
الخ ويكون أيضا أحد المزدوجين والهما ما والمراد الأول والأفصح ما ذكر ويقال زوجة في الناس
فدلالة ظاهري وقوله أبلغ من البلاغة لامن المباعدة وان صرح وهو دفع لما يلوح في بادي النظر من أن تلك
أبلغ منها لاشعارها بأن الطهارة ذاتية لا يبغي الغيرة لأن المطهر هو الله ولا يكون ذلك إلا بخلق الطهارة
العلوية وما يتبعه العظيم عظيم كما قيل • على قدر أهل العزم تأتي العزائم • **(قوله)** فإن قيل الخ يعني أنه
يكفي في صحة الإطلاق الاشتراك في بعض الصفات ولو في الصورة فأنه من الصفات أيضا وقد قيل عليه أنه
مبني على أن قد قدوافد الشيء ولو أزمه تستلزم رفع حقيقته ولا وجه له والقول بأن تسمية بعض الجنة بأسماء
نعم الدين سبيل الجاهل والاستعارة لم يقل به أحد من أهل اللغة والعربية وقوله لا تشاكركما في تمام
حقيقة غير مسلم أيضا مع أنه مخالف لما تقدم من قوله أن التشابه بينهما حاصل في الصورة التي هي مناط
الاسم فأنصرم في أن إطلاق اسم التماثل على أمثالهما من القوا كما المطعومة حقيقة وهذا مخالف له
وقد وقع ما يلزمه هذا البعض حيث قال أعد أن أمور الآخر ليست كما يزعم الجهال فأذكر عليه غاية
التسكير حتى جزم ذلك إلى التسكير **(قلت)** كون أمور الآخر ليست كما مور الدين من جميع الوجوه
كما لا شبهة فيه كما أشار إليه صيد البشر صلى الله عليه وسلم بقوله ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ثم أنه إذا
أشبهه شيء شيا بجسب الصورة والمنافع الآن يشبهه ويتفاد أعطينا في اللغة والجزم والبقا وغير ذلك
فأدركه من لم يرقبه ولم يعرف له ما أطلق عليه أم ما يشابهه قبل أن يعرف التفاوت حتى معرفته
هل يقال أن ذلك الإطلاق حقيقة نظر الصورة وظاهر الحال أم لا نظر الواقع فالظاهر أنه حقيقة عند

فالجمع على المذهب والأفراد على تأويل الجماعة
ومطهرة بتشديد الطاء وكسر الهاء جمع
مطهرة ومطهرة بالفتح من مطهرة ومطهرة
للشعار بأن مطهرا مطهرا وليس هو إلا
هو وويل الزوج يقال للذكر والأنثى وهو
في الأصل الملة فترين من جنبه كزوج الخلف
فان قيل فائدة المطعومة هو التولد وحفظ
شرا الجوع وفائدة التولد هو التولد وحفظ
النوع وهي مستغنى عنها في الجنة قلت
مطاعم الجنة ومنها ما سائر أحوالها
تشاكلها في الدنيا في بعض الصفات
والاعتبارات وتسمى بأسمائها على سبيل
الاستعارة والتشبيه ولا تشاكركما في تمام
حقيقة حتى تستلزم جميع بل هو ما تشبهه
بغير تشابهها

من لم يعرفه وعند من عرفه مجاز استعارة أو مشاكهة الأثرى أن من رأى بعض أنواع القرابا
 الرومية على يعرفها اسمها بغير انضمام صورة ثقل التسمية عنده وعند من سمع من أهل جلده
 حقيقة وعند غيره مجاز وتظهر جبريل عليه السلام إذا أتى النبي صلى الله عليه وسلم في صورته رجل
 فأطلق عليه الإنسان من رآه ولم يدركه لأنه حقيقة وإذا قاله النبي صلى الله عليه وسلم في مجاز
 عنده والقول بأنه لا يعرفه أهل العربية لأوجهه وليس هذا ما قاله بعض المتصوفة فإنه سمع في دسم
 وهم ذاعرفت كلام المصنف رحمه الله وأن أول كلامه لا يعارض آخره ومن لم يدرك لم يعرف (قوله) والخلد
 والخلود في الأصل الثبات الخ في شرح الكشاف هذا مذهب أهل السنة وهو عند المعتزلة
 الدوام وهو أمر لغوي لا دخل للمذهب فيه فراءه أن المعتزلة قالوا إن ذلك حقيقة التي لا بد من دللها
 بغير ادعاء على ما ورد في الآيات والاحاديث من خلود فسقة المؤمنين وغيرهم بقول حقيقة
 المكث الطويل دام أولم يدوم فتفسيره في كل مكان بما يليق به فان قلت قوله في الكشاف والخلد
 الثبات الدائم والبقاء اللازم الذي لا يتقطع قال الله تعالى وما جعلنا البشر من قبل الخلد الخ عارض
 لقوله في الأساس خلد بالمكان وأشد أطلال به الإقامة وما بالدار الأمم خلود وهي الاثافي وخلد في
 السبعين وخلد في التعريف في أيد الخلود وخلد وخلد وأخذله ومن الجواز فلان بخلد للذي أباعته
 الشيب والذي لا يقطع لمن لا خلوده على حاله الأولى وثباته عليها ولذا قيل أنه مما يقتضي منه الهيب
 وفي بعض شروح الكشاف أن ما في الأساس دليل لأهل السنة قلت لأخلاف في استعماله المطابق
 الثبات دام أولم يدوم وللدوام والبقاء الطويل المتقطع وانما الخلف في أيد الحقيقة الذي يجعل عليه
 عند الإطلاق ويسمى به لأنه الأصل الرابع العدول عنه بغير ادعاء في قوة الخطأ عند أهل اللسان فإ
 في الكشف يدل على أنه حقيقة في طول مدة الإقامة متالفا وهو وان صدق على الدوام وغيره المتبادر
 منه أكمل قربه وهو الدوام وقد نقل عنه أنه من الأسماء الغالبة فيه وهو معني شرعي فحصل
 عليه عند الإطلاق وإذا استدلل بالآية فلا يعارضه ما في الأساس كالأبني وفي غير الإقامة مجاز
 وأن كان فيه معنى الثبات وقوله الاثافي بخلف البناء وتشديد ها الأجزاء التي توضع عليها القدر
 وسعت خلودها سابق في الديار بعد ارتحال أهلها وقوله واليز الخ عاروف على مقول القول
 وهو خبر قدّم وقوله خلد فيختص بزنة حين مبتدأ ونحو وهو القلب الذي يقي الإنسان في مادام
 لأنه أشرف الأعضاء الرئيسة وقوله الذي يقي الخ وان صدق على غيره لا يلزم إطلاقه عليه لأن القياس
 لا يجري في اللغة (قوله لغوا) يدل عليه لما كان استعماله في غيره مجازا مشهورا يكون التبادر معه
 ومثله كثرة في كلام البغاف فكيف يكون لغوا ويدفع بأن المراد أنه زائد على التأسيس القائل به من غير
 زيادة قدّر (قوله والأصل فيهما الخ) أي القاعدة المقررة تدل على هذا النسبي لأن الجواز
 والاشتراك لا يترتب على الأدليل احتياجا لها لقضية فإذا وضع له ما على العموم يحصل عليه
 واستعمال العام في بعض أفراد من حيث أنه قد منه لم يقصد بخصوصه ليس بجواز كقولهم دعهم
 ولا يمتنع أيضا ما توافق فمأخذ أن من باب استعمال الكلّي المتوافق في واحد من جزئياته كقولك
 أقيمت اليوم إنسانا زيد زيدا غير صحيح وقوله كاطلاق الجسم للإنسان وفي نسخة على الإنسان فإنه
 باعتبار أنه جسم حقيقة وباعتباره إنسان مجاز يحتاج للقرينة كما تقرر في الأصول وقوله مثل قوله
 وما جعلنا البشر من قبل الخلد هو في أكثر النسخ وسطا من بعضه وهو مثال لما نحن فيه ورد ما في
 الكشاف وغيره من الاستدلال به على ارادة الدوام والتعينة لأنني لأنه لم يرد على أنه مخصوصه فمناه
 الحقيقي بل على أنه عام أي به خاص بقرينة كما أشار إليه بقوله لكن المراد الخ (قوله عند الجهور لما
 يشهده من الآيات والسنة) الدالة على أبدية أهل الجنة فيها وهو روعي الجهمية الذاتية إلى أن الجنة
 والنار بقرينيان وأهلها باعدهم تنفع أهل الجنة بقدر أعمالهم وعذاب أهل النار بقدر سيئاتهم وفي تفسير

(وهم فيها خالدون) دائمون والخلد والخلود
 في الأصل الثبات المديد دام أولم يدوم ولذا قال
 قيل لا ثباتي ولا جوار خلود واليز الذي
 يعني من الإنسان على حاله مادام جارا
 ولو كان وضعه للدوام مكان التقييد
 بالتأنييد في قوله تعالى خالدين فيما أبد لغوا
 واستعماله حديث لا دوام كقولهم وقت خلد
 بوجوب اشتراك أو مجازا والأصل فيهما
 بخلاف ما لو وضع للأتم منه فاستعمل فيه
 بذلك الاعتبار كاطلاق الجسم لأن الإنسان
 مثل قوله تعالى وما جعلنا البشر من قبل
 الخلد لكن المراد به الدوام هو الدوام الجهور
 لما يشهده من الآيات والسنة

الدم قدنى الذى دعاهم الى هذا انه تعالى وصف نفسه بأنه الاول والاخر والاولية تقدمه على جميع
 المخلوقات والآخرية تأخره ولا يكون الا بقاء ما واه ولو بقيت الجنة واهلها ساكنين فيه تشبه بين
 الخالق والمخلوق وهو محال ولانه تعالى يصنعون انهم عدد انفس اهل الجنة ام لا والثاني قيل
 والاول لا يتحقق الا بآياتهم وهو بعد فناءهم والثالث هذا النص وغيره دال على الخلود والتأبد
 وعنده العقل لانهم ادا رسلام وقدس لا خوف ولا حزن لاحلها والمراد لا يتبعين يخافن زوالها كقيل
 والبؤس خبر من غير زائل • والكفر جرمية خاصة جزاء عقوبة خاصة لا يشوبها انقص ومعنى
 الاول والاخر ليس كائى الشاهد لانه صفة كمال ومعناه لا تبدل لوجوده ولا اتهامه في ذاته من غير
 استبعاد غيره فهو واجب الوجود ومضيل لعدم بقاء الخلق ليس كذلك فلا يشبهه شئ من خلقه وعلمه
 تعالى لا يتناهى فيعلق بزمانه الى آخر ما فصله (قوله) فان قيل الايدان مركبة الخ لما قرأنا
 الخلود معنى الدوام هنا كقوله زمانه لثأوردشبهه بقرينه عليه وعلى وجهه على أنها ساوقة لانها في غاية الضعف
 في آخر كلامه فلا يرد عليه ما قيل من أنه لا حاجة هذا السؤال والجواب لا يشانه على أصل فلسفى غير
 مناسب للمقام ومذكرة اشارة الى ما ذكره الاطباء من أن تكون البدن من رطوبة معها حرارة تؤثر فيها
 بالتفتيح والتغذية فذرع الفلوات فاذا دام التأثير كثر التحلل فتضعف الحرارة تنبسط ماؤها كضعف
 نور السراج بقلة الدهن ولا تزال كذلك حتى تنقضى الرطوبة الغريزية فتضعف الحرارة ايضا والمراد
 بالكيفيات المتناهية الاضحية والكيفية معروفة والقدان أمران وجوديان متعاقبان على موضوع
 واحد بينهما خلاف وغاية الخلاف والاختصاصية التغيير والافتلاب من شئ الى آخر يتبدل صورته كاستحالة
 الخمر خسلا والتعاقب وكذلك كذلك وهو يفتقر الى الاجزاء وانفس تلك بعضها من بعض بالتحلل ما يربطها
 ويكون سببا لبقائها فاذا لم هذا كل بدن لازم عدم وجوده واستحالة بقائه وخلاصة ما ذهب اليه من
 وقوله في الجواب يجب بهداهنا على أنه تعالى اذا احياها بعد الموت اغداها بعينها لا بأعضاءها على ما عرفت
 في الكلام وقوله بهدور ما يعرض لها ويتعاقب عليها بأن يعرض لها التغيير ويتبدل الاحوال (قوله)
 بأن يجعل اجزاء الخ) هذا هو اعتدال الزاج الذى ذكره الأطباء وقالوا انه مأخوذ من التعادل
 الذى هو التساوى لاسم العدل في القسمة أى التساوى في القوى لا في المقدار فالواحدة قد يوجد الشئ
 مغلوبا في مقدار غالبا في قوته فيمكن وجود المزاج الحاصل من التساوى المقدار والاختلاف الكيفية وقيل
 الذى استع وجوده والمتساوى في المقدار والكيفية معا لا لا يكون حقيقة غالبا فاعبر الامر بركب
 على التماسك والتزدد فيستدعى كل الفرق والتلاشي والميل الى مركزه وقوله متعاقبة بالقاف والميم
 متعاقبة من التسمية وفي الصباح بقاومه أى يقوم مقامه وفي نسخة بدله متعاقبة بالفاء والثاء المتناهية
 الفوقية من قوله • متساوت الشئان اذا اختلفا وتساوتنا في الفضل شيئا بقية متساوية والواو كائى
 الصباح ايضا والقدحان متقاربان معنى لان المراد أن كيفيتهما متساوية وقواها متساوية والقوة كائى
 مبدؤ التغيير والتأثر من آخر • (فائدة) • التفاوت فاعل يضم العين وهى الواو مصدر بمعنى
 المتعاقبة وفى أدب الكاتب ان يجوز فيه كسر الواو وقصها على خلاف القياس ولا نظيره وقوله
 متعاقبة من الضم وقوله متلازمة عطفت تفسيره وكذا ما بعده وقد قيل عليه ان يحصل كلامه أنه
 يلزم وجود مركب من العناصر على اعتدال حقيقى ولا يمنع بذلك بل يدهى كونه محسوسا مشاهدا
 وقبه أنه اذا أعاد تلك الاجزاء بحيث تكون المقادير الحاصلة من الكيفيات الاربعة تلك الاجزاء متساوية
 بحسب احكام محالها ومتفاوتة في انقسامها بحسب الشدة والضعف حتى يحصل منها كيفية مبدئية المثل
 الى الطرف من المتضادين وتكون على حاق الوسط بينهما فلا محالة في ضرورة هذا المزاج الحاصل من
 تفاعل تلك الكيفيات المتسككيات في المقدار والكيفية معا راجعا عند التحقيق ومثل هذا المزاج
 وان وقع الاختلاف بينه فلهذا في إمكان وجوده لا خلاف لأحد امتناع وجوده في نفس ريسر

فان قيل الايدان مركبة من اجزاء متناهية
 الكيفية معرضة للاسحقالات المؤدية الى
 الانحلال والافتلال فكيف يعقل خلودها
 في الجنان قلت انه سبحانه تعالى لا يجعل
 بحيث لا يتصورها الا استعماله بأن يجعل
 اجزاءها متلازمة متعاقبة في الكيفية متساوية
 في القوة لا يتجوز شئ منها على الحالة الاخر
 منه تنفقه متلازمة لا يتفك بعضها عن بعض
 كما يشاهد في بعض المعادن هذا وان قيس
 ذلك العالم وأحواله على ما يفهمه ونشاهد
 من نقص المعدل وضيق البصيرة

سرعة الفصل أو لسرعة تفرق الأجزاء لا نه لا يصح كون جزء غالب فاسر المركب على التمام والتمتع
 لتدعيمه إلى التفرق والميل إلى المركز كما في شرح المواقف وما ثبت بالبرهان امتناعه وما يوجد كيف
 يمكن إعادته وخاوده وقوله كما يشاهد الخ إن كان مثلاً لا عدم التشكيل فسلم لكنه لا يقيد وأن كان موجود
 المعتدل الحق في فلا هو جواب جدل والحق عنده هو قوله هذا الخ (قوله واعلم الخ) لم يذكر الملابس
 لأنها ليست من المعظم عنده لأن المراد به ما به بقاء الشخص أو النوع وأدخالها في المسكن قلباً كما
 جعل البيت لباساً في عكسه وفي المعظم إشارة إلى لذات أكثر كالأصوات الحسنات لم يلتفت إليها والمالك
 بكسر الميم رفعتها. أي يقوم به الشيء وقوله كل مهمة إشارة إلى أن قوله وهم فيها خالدون تكمل في غاية
 الحسن ونهاية الكمال لأن التمتع وإن جلت والترفه وإن عظم لا يستمر ويكبد إذا تصور زواله وانقطاعه
 وقوله منفصلة بالعين المجهلة والساد الموهلة أي مستكثرة وقوله غير صافية الخ تنبيه له والشوب الخاطا
 وفوائده ليس فيه شائبة مأخوذة منه ومعناه ليس فيه شيء مختلط به وإن قل كما قبل ليس فيه عانة ولا شبهة
 فهو فاعله بمعنى مفعولة كمشة راضية قال في المباح كذا السبع لو لم أجده في اللغة وقال الجوهري
 الشائبة واحدة الشوائب وهي الأذناس والأقذار وقوله بشر المؤمنين أي بالجنات وحوطها
 وأهلها أفضل تفضل من أهلها وهو الحسن أي أحسن والمراد بتوابعه مثل أنه ذكر ما يتألفها في الصورة
 بما عرفوه في الدنيا لأنه على صورته وإن كان أصله وأغفله أنه ليس المراد أنه تشبيهه أو مجاز كما مر
 تقرر في قوله وأقربيه تناسها وما قبل من أن الإشارة على طريقة أهل الشريعة والمتمثل على طريقة
 الحكماء فانهم يقولون المراد بالجنات التي تجري تحت الأنهار والأزواج ورزق الفرات لذات عاتية
 شبيهة بالحديدات أو لقال المنفرد رحمه الله ومثل كان أرواح تعصف لاجحة إليه لما تفرغناه (قوله
 لما كانت الآيات السابقة الخ) قبل هذه الآية جواب عن قول قوم من الكثر فرسول الله صلى الله
 عليه وسلم أما يستحي بذلك أن يخفى البعوض والذباب ونحوهما عما يصغر في نفسه ولا يخفى ما فيه
 أو قالوا أما يستحي بذلك أن يذكر البعوض والذباب وملوك الأرض بأنهم من ذلك فقال تعالى جواباً
 لهم إن الله لا يستحي الخ وقال القراء ليس في البقرة ما يكون المثل جواباً له فعل هذا هو ابتداء كلام لا ارتباط
 مثلاً هذه الأنداد وقال القراء ليس في البقرة ما يكون المثل جواباً له فعل هذا هو ابتداء كلام لا ارتباط
 له بما قبله وهذا وإن جاز لكن الانسب بكل آية أن ترتبط بما قبلها أو تناسبه بوجه ما. ولذا ذهب المصنف
 رحمه الله تعالى إلى بيان الارتباط بأنه لما وقع قبله تمثيل في ما قبله على أنه واقع في محله وأنه ليس
 بمنكر فهي مرتبطة بما ذكر من قول السورة إلى هنا أوسع فقدر والمراد بالتمثيل في كلامهم هنا
 التشبيه طناً سواء كان مفرداً أو مركباً على وجه الاستعارة أو لا مثلاً وأولاً يخص بشيء حتى يرد
 عليه أنه كيف يرتبط بما قبله في بعض الوجوه والحاصل أنه ذكر لنا نسبة هذه الآية وأربابها
 بما قبلها وحين الأول ما أشار إليه بقوله الآيات السابقة متضمنة الخ بمعنى أنه سبق في النظم تمثيلان
 وهو رتد إلى على مطلق التشبيه كما يشاهد في أثناء ذكر فرق الناس كما يعلم من تفرقه سابقاً والثاني ما في ذكر
 الكتاب وأنه من عند الله من غير ريب وإن أرباب فيه بعض العقول القاصرة بسبب ما وقع فيه من
 التمثيل ببعض أمور ظاهرها غير ريبية لاجتماعها التوهم أنه لا يليق بالكتب السماوية وأبعظها الربوبية
 فمن الأول ما يتضمن توضيحاً وتوضيحاً وهذا هو الوجه الأول في الكشف وفي كلام المصنف إلى قوله
 وأيضاً الخ وسواء كان على علم (قوله عقب ذلك بيان الخ) جواباً لما وذلك إشارة إلى الآيات السابقة
 وذكرنا أنه يلزم بالمدكور وعقبه معنى أو رده بعده في عقبه متصلاً به وقوله بيان متعلق بعقبه ضاف
 لحسنه وفي نسخة جنسه مجيبون وما هو الخ معطوف على قوله حسنه في محل جر وقوله والشرط
 بالجر معطوف على حسنه أو على ما لم يوصله أو بالرفع معطوف على قوله الحق والتمثيل الثلاثة المتصلة
 راجعة للتمثيل على كلاً التفسيرين وهو عائذ الموصول فلا تفكيك. قال قول بأنه ركب ركب ومن قال

واعلم أنه لما كان عظم اللذات الحسية
 مقصوراً على المساكين والمطاعم والمناكح
 على ما دل عليه الاستقراء وكان ملائكة ذلك
 كلام النبأ والدوام فإن كل نعمة بالمسألة
 إذا فارغ منها خوف الزوال كانت منفصلة غير
 صافية من ذوائب الآلام بشر المؤمنين بها
 ومنزل ما أعد لهم في الآخرة أسمى
 ما يستلزمه منها وأزال عنهم خوف التمم
 بوعدهم بالخلود دليل على كماله في التمم
 والسرور (إن الله لا يستحي أن يفر بعباده
 متخفياً) لأن الآيات السابقة
 متضمنة لأنواع من التمثيل عقب ذلك بيان
 حسنه وما هو الحق والشرط فيه

المعنى أنه أردت به ما يدل على حسن التقبل وعلى الشيء الذي هو أى التقبل حتى لا جمل ذلك الشيء وذلك الشيء شرط في قول التقبل عند أهل اللسان على أن يكون قوله والشرط عطف على قوله وما هو الحق وقوله ركافة التشكيك والظاهر أنه راجع إلى ما ونسبة راجع إلى التقبل وكذا خبره في قوله والشرط عطف على قوله الحق أى ويان الشيء الذى ذلك الشيء حتى التقبل أى ثابت ولازمة وشرط في قبوله عند العقلاء والبالقاء وذلك أن يكون التقبل على وفق الممثل له فقد أطال بنفسه طائل وأنى بمالوجه المعارفة وحسنه لأنه تعالى مع عظمتها وبالغ حكمته ما لم يتركوا أكثر منه دل على حسنه أولاهما قال لا يستحي دل ذلك على حسنه لأن التسبيح من شأنه أن فاعله يستحي منه وهذا على نسخة ويتأق الاخرى وحقة أن يكون جاري على نهج السداد كما يدل عليه قوله فيعملون أنه الحق وشرطه أن يكون على وفق الممثل له فقد لأن المقصود به الكشف عن حقيقة ورفع حجاب الشبهة عنه وإبرازه ههنا وقوله المشاهد المحسوس تقدم فيه المشاهد على المحسوس وأن قيل إن الظاهر العكس لأن المشاهد يستعمل كثيرا بمعنى التيقن فلذا أورد بعد المحسوس ليتبين المراد به (قوله وهو أن يكون على وفق الممثل له الخ) الظاهر أن الظاهر راجع للموصولة وأن الشرط موقوف على الحق فيكون المحسوس مذكورا عنه ولورجع لكل ما ذكرنا أنه لا بد أن يكون شاملا للسن وهو الاحسن وحسنه بإبرازه في صورة المشاهد المحسوس والحق فيه أن يكون على نهج السداد وكونه على وفق الممثل له على ما بينه المصنف وحشرطه وهذا على النسخة المشهورة وهى أن حسنه بجماد وسين هملتين بينهما ما نوزن من الحسن فخذ القبح على ما فى أكثر النسخ وعليه أرباب المواشى وفي بعض النسخ بجماد وسين هملتين بينهما من وهو الجنس القوي العرفي لا المنطقي المقابل للنوع والجنس مستفاد من تشكيكه لا لا التكرار موضوعه للجنس لا للأفراد المتشعب على الاسع ويبان ما هو الحق له معناه ان الذى التقبل حتى لم ين المعنى الممثل له وهو هنا كشر التكافؤ في المدلول عليهم ما يشبهه وأما الذين كذبوا وقوله وما يضل به الا الفاسقين وقال الرازي فان قلت انه الله لا يتضرر بمثل آلهتم بيت العنكبوت بالذباب فأين تشبيهه بالبعوضة فإدواتها قلت لانه كما أنه قال ان الله لا يتضرر بمثل آلهتم بآلهتم بالبعوضة فإدواتها فإدواتهم بالعنكبوت والذباب وفي تبين الشرط وهو أن يكون على وفق الممثل له من هذه الآية على ما نقلت انتهى (أقول) لا يخفى فيه فانه مع مخالفة للنسخ المعروفة المألوفة لأوجهه ما ذكر في تفسير الحق والحق ما نزل من ما أشار إليه من أن أخدم ذكره من النظم فيه خفا حتى ألا يشد فاعل بالنظر الصادق المحفوظ بالعناية والممثل الأول في كلام المصنف رحمه الله اسم مفعول والثاني اسم فاعل والاول ما شرب له المثل والثاني هو الضارب نفسه (قوله ليساعد فيه الوهم العقل ويصالحه الخ) إشارة إلى ما ذكره أهل المعقول من أن الوهم قوة حسية لا لسانية لا يدرك الجزئيات المنتزعة من المحسوسات فهى تابعة للمعقول فإذا حكمت على المحسوسات كان حكمه أصحها وإذا حكمت على غير المحسوسات أبدا حكمها كان كذا وبالذات منضبة إلى الوهم والحس أسبقهما إليها فهى مضرة لهما حتى أن أحكام الوهميات ربما لم تنفرد هامن الأقليات ولادفع من العقل أو الشرع والراد بمساعدة الوهم العقل أن العقل وهو قوة نفسية لا يدرك المعاني والكمالات سواء كانت محسوسة الجزئيات أو لا إذا ذكر في أدركه وضرب له الوهم مثلا يجزى بحكمه وشبهه فقد ادعى أنه من أفراد الموجودة في الخارج وبذلك فضيل أنه محسوس مشاهد وأنه لا يس له من حله أخذها من خزائنه الوهم تبين بذلك وثبت تحققة في نفس الامر وهذا معنى مساعدة الوهم له ومعنى مصالحة أنه أن لا يدرك كل واحد منهما ما غير لما يدركه الآخر لا دار الوهم لما يتبع من الجزئيات المحسوسة والعقل لما عانى والكمالات فإدعاء أن أحدهما عين الآخر لمصالحا على الاشتراك فيه عند النفس التى تفت بذلك والمراد بجمع الحكماء كأنهم يحب محاكاة المعقول بالمحسوس أى تكثيره في كتابه بحبه وناله وهذا لا يغاير عليه فقد ما بين من أن عدم

وهو أن يكون على وفق الممثل له من الجهة التى تهافت بها التقبل على الوهم والصنوع والنسخة والتصرف دون الممثل فان التقبل انما يبار بالبعلة كشف المعنى الممثل له ورفع الحجاب عنه وإبرازه في صورة المشاهد المحسوس ليساعد فيه الوهم العقل ويصالحه عليه فان المعنى الصريح انما يدركه العقل مع منازعة من الوهم لأن من طبعه الميل إلى الحسن وحسب الحكماء كذلك لا شاعت الا مثالي والكاتب الالهية وفشت في عبارات البلاء واثارات الحكمة فيمثل الحقير بالحقير كما يميل العظمى بالعظمى وان كان الممثل أعظم من كل عظيم

مساعدة العقل انما هو في بعض الاحكام العقلية مثل أن بعض الموجودات غير متغيرة اذ الوهم لانه
 بالمحسوسات حكم حكما تخيلا بأن كل موجود متغير وأما في المعارف الممثل لها في القرآن كونه
 اتخذ اولياء من دون الله ليس بظاهر أنه مما يتعارض فيه الوهم المقتل وان سلم التنازع فقتله بالخذ
 العنكبوت يثبت له لان في النزاع فيه فالاولى الاقتصار على أن المعنى الصرف لاختلافه فان مثل
 بالمحسوس صار ظاهرا وان ثبت عنه الشبهة (قوله كما مثل في التخييل الخ) تمثيل لوقوعه في الكتب
 السماوية لادفع الانكار كما قيل في قول الزختمري والعجب منهم كيف أنكروا ذلك وما زال الناس
 يضربون الامثال ولقد ضربت الامثال في التخييل لما أورد عليهم من أن المتكبرين إذ ذاك اليهود
 أو مشركون وهم لا يعترفون بحقيقة التخييل وان قيل في دفعه ما قيل وما ذكر اشارة الى ما في التخييل
 من قوله لا تنكروا كخلف يخبر عن منعه الدقيق الطيب وعن التخالفة كذلك أنتم تخرج الحكمة من
 أفواهكم وتثبتون الغل في صدوركم وقوله فلو كنتم الحسنة التي لا تنفيها انما هو الماء
 ولا تنسها الريح وقوله في شرب الزنا بغير قتل فكم على التخالطوا السهوا فثبتوا كذا أورد
 في التفسير الكبير وقوله غل الصدر أصل الغل المحقق على الناس والمراد هنا تخييلهم المراد
 مما لا يجب الاطلاع عليه والمراد أنهم يقولون لا ينفعلون وهو تشبيه لطيف وجهه اخراج الدقيق
 وابقاء التخالفة وكيفية ما لا ينبغي حفظه والتألف بالضم معروفة وتشبه القلوب انشائية بالخاصة
 وصرح بوجه التشبيه فيه وهو ظاهر وليس تشبيه بالاختراع بل بغيره لان الحسنة اقرب الى حقيقة
 القلب واشد كثرة انما منها مع ما فيها من ادعاء التحقيق والزنا بغير جمع زبور وهو معروف (قوله
 وجاء في كلام العرب الخ) مثل قولنا في الكتب الهامة وقدمه لثقتهم هذا ما هو شرفا ثم اتبعه
 بما اشترى في كلام العرب وشهرته بين العقلاء والمغامرين غير تنكير في المحترات وغير ما يدل على
 أنه مطلقا مقبول وقوله ما مع من قرأ جمع أفعل تفضيل من السماع والفراد بالضم والتخفيف
 ما يصدق بالاول ويحوي هان الهواء وقال المبدئي انهم اتسع أخفاف الابل من مسافة بعيدة فتحرك
 لاستسماها وهذا بناء على زعمهم فيما اشتهر بينهم فلابد من اقل ان ذلك بالاهام لا بالسماع كما لا يخفى
 وقوله اطين من فراشة أى أخف وفي مثل آخر أضعف من فراشة والمراد ضعف البنية والادراك
 ذكره المبدئي فن قال ان المهتد رحمه الله يقول الزختمري أضعف من فراشة فأحسن
 لانها مثل في الطيش لاق الضعف لم يصب مع ما فيه من الضعف وقوله أعز الخ أعز أفعل تفضيل من العزة
 بمعنى التدور وقلة الوجود لان العرضة النازل والمخ والماغ والذهن في داخل الغلظام ويجوز فيه عن
 المقصود من النسي واليعوض سببا في تفسيره (قوله لا ما قالت الجبهة من الكدار الخ) قبل ليس
 في الفاهر شي يعطف عليه هذا الكلام فالجواب أن يقال ان ضرب النسل جائز عليه تعالى لا يمنع كما
 قالت الجبهة من الكدار من الله تعالى على من أن يضرب النسل بما ذكر وقيل لا يخلو من تكلف
 والظاهر أن يقول رد ما قالت الجبهة لكونه لعله لقوله عقب ذلك وقيل أنه معطوف على قوله أن
 يكون على وفق الممثل بمعنى ما هو الحق في التمثيل والشرط له أن يكون على وفق الممثل لا ما ينقسم
 مما قالت الجبهة لانه ينبغي أن يكون مناسبا لحوال الممثل برتبة اسم الفاعل ولا يخفى أنه لا حاجة اليه مع قوله
 دون الممثل فلو قيل أنه معطوف على مقدّم بغيره بما قبله أى والحق هذا لا ما قالت كان كأنه رفد
 ما ذكر من غير تكلف وقوله الله سبحانه وتعالى على وأجل مبتدأ وخبره مقول قوله قالت الخ (قوله
 وأيضا لما أرشد الخ) هذا هو الوجه الثاني وهذه الشرطية معطوفة على الشرطية السابقة وهي قوله
 لما كانت الآيات والارشاد الدالة على الخير وقوله وحى منزل هو من قوله مما تزلنا على عبادنا وقوله ذلك
 الكتاب الخ ووعيد من كثرة قوله فان تنفخوا الخ ووعيد من أن يتوله وبشر الذين آمنوا الخ وظهور
 أمره الواقع في الخارج من نفي الرب والاشارة اليه وقوله شرع الخ جواب لما والفرق بين الوجهين

كما مثل في التخييل غل الصدر التخالفة والغلوب
 القاسية بالحدة ومخالطة السهوا بالانارة
 الزنا بغير وجاء في كلام العرب ما مع من قرأ
 واطين من فراشة وأعز من مع البعوض
 لا ما قالت الجبهة من الكدار الجبهة من الكدار
 حال المتناقضين مجال المستوفدين والضعف
 الصبي وعادة الانصاف والوهن من الذباب
 بيت العنكبوت وجعلها أقل من الذباب
 وأحسن قدر الله سبحانه وتعالى أعلى
 وأحسن من أن يضرب الامثال وينكر الذباب
 والغنكبوت وأما لما أرشد الخ ما يدل
 على أن التقدير به وحى منزل ورثب عما به
 وعبد من كثرة وعبد من آمن به بعد ظهور
 أمر شرع في جواب ما طعنوا به فيه فقال
 تعالى ان الله لا يستحي أى لا يستحي لك شرب
 المثل بالبعوضة تركه يستحي أن يشرب
 لحقارها

أنه في الأول تقوية القبيلات والاستعارات السابقة ويسانها والذب عنها وفي هذا هو تقوية
 المتحدى ونأيد ما ريل الرب عن المثل لأنه لما ذكر الذباب والعنكبوت فحكمت اليهود وقالوا هذا
 لا يشبه كلام الله وعلى الأول هو مربوط بما ذكر من أول السورة إلى هنا ويقوله الذين كفروا
 الحج وهو متعلق على هذا بقوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا قل إنما أتيناكم بالبينات
 وما نطقهم في غيهم وغياة ربهم وقيل أنه ذكر وجهين الأول منهما معنى على أنها مربوط بقصة
 المناقطين وتقبلهم نارية بعدت وقد ناز ونارة بأصحاب صيب حتى به لبيان حسن معلق القبول الداخل فيه
 تمثيل المناقطين بما ذكره من أولها والثاني على أنها مرتبطة بآية التحدي بالقرآن ذكرت لذية
 الطعن فيه بدعوتهم إجماره وقال الطيبي على هذا انظم الآية بما قبلها انظم قوله ان الذين كفروا سواء
 الحج في كفرهم سواء مستطردة كما قاله الامام وقيل انه اشارة الى مناشئة وضع هذه الآية هنا ولم يوضع
 في سورة العنكبوت أو الحج عقب المثل المستنكر لأنه جواب عن شبهة أوردت على اقامة الحجة على
 حقية القرآن بأنه مجز فمكان ذكرها هنا أنسب ووجهه أنه من الرب الذي هو في نهاية الاضلال
 وقد تقدم ما هو من باب المثل وفيه استطراد والاستطراد من أدق وجوه الارتباط وسبب يسانه
 (وهو ناجت مهم) وهو أنهم لم يذكروا أن الله قد من هذه الآية الرذ على من ارتاب بسبب ضرب الله
 العظيم الامثال المحقرة بأنه لا ضير في ذلك فالأمر فيها انما هو مناسبة المثل به لمثل لان اورد
 وحسنه ولما لم يكتشف المثل وتولت وبلوت على منة المحسوسات مكسرة فجعل المثل ودقائق
 البلاغة حتى تشاهدها الفطرة الوفاة والبصيرة النفاذة ولا غبار على هذا انما الكلام في أن انظم
 كفي بدل على ما ذكره المصنف هنا فانه لما خفي على كثير من الناس حتى أنكروه ولم يذم فيه ما ينبغي الغليل
 وتوضيحه أنهم لما قالوا ما يبيح الرب الحج أجابوا بنفي الاستحسان من ضرب كل مثل حقيق وقيل وبهم
 منه أنه لا فوج فيه وأما حسنه وعلو مرتبة فذهب من نفس المثل لأن كل أحد من أهل اللسان يعرف
 أن ما شبهه مودد بضره سار في البدان وسافر على كل لسان لاطرافه ومعتاه وهذا الشهرته غنى
 عن التصريح به ألا ترى الى قوله في كثرة الاغتراب

عن التصريح به ألا ترى الى قوله في كثرة الاغتراب

لاستقر بأرض قد مررت بها * كأنني بكروم على ساري مثل
 (قوله والحياء انقباض النفس الحج) اشارة الى أن للنفس عوارض نفسانية وهي كفيات تعرض
 للنفس تبعا لانتعاشات تحدث لما يرتسم في بعض قواها من المشافع والمضار فيوجب تقصير في البدن
 ويلزمها حركة الروح والدم الصافي النير اما في خارج دفعة كما في حال الغضب الشديد أو قلة قللا
 كما في حال الفرح واللذة المعتدلين أو الى داخل دفعة كما في الفزع الشديد أو قلة قللا كما في الغم
 الضعيف ولذا قال الحكماء الغم جهاد في كبرى أو الى داخل وخارج كما في الغل فانه انقباض النفس
 انكشافها للعارض من ادراك ما لا تريد وحينئذ تعرض لقلب ما يجرارته الغريزة والنفس تكون
 بمعنى الروح الحديراتي أو الدم الصافي في القلب وهو كمال ما مر فلذا يصير منتهى الوجه ويجوز فيه
 فيطلق على أثر ما يجل حتى تظفر القائل

أبدى صديقتي قصيرا زمان في * خذ الربيع طلوع الورد من تجل

وفي الكشف والحياء تنهوا انكسار يعترى الانسان من تحرق ما يعاب به ويذم وتقبل تحقيقه كما في
 ذريعة الشريعة للإمام الراغب ان الحياء انقباض النفس عن التبايع وهو من صفات الانسان
 يرتد به عما تنزع اليه الشهوة من التبايع وهو مركب من جين وعفة ولذا لا يكون المسيحي فادعوا
 الناس مسحيين والمسيحي شجاعا ولذا يجمع الشعراء في المدح بين الشجاعة والحياء وقوله

يجري الحياء الغضب في قسامتهم * في حين يجري من أكنهم الدم

ومنى قصده الانقباض فهو مدح للحياء دون المناخ ومنى قصده ترك التبايع فمدح لكل أحد

والحياء انقباض النفس عن التبايع بخلافه
 الذي هو الوسيل بين الوفاة التي في الجراءة
 على التبايع وعدم المبالاة بها

والاعتبار الأول قيل الحياء بالافضل قبح وبالاختيار الثاني قيل ان الله يستحي من ذى الشبهة في الاسلام ان يذهب وأما انجل فحيرة النفس لفرط الحياء ويحمد في النساء والصبيان ويذم في ذناب من الرجال والوقاحة مذمومة بكل لسان اذ هي اندلاخ من الانسانية وحقيقة تمالجح النفس في تعاطي التبعج واشتقاقها من حائر وقاح أى حلب ولذا قال الشاعر وأجاد

يا ليتنى من جلد وجهك رقعة * فأقمتها حافر اللادشهب

انتهى والمحصل أن هذا أمورا ثلاثة حياء وخجلا ووقاحة ومغايرة الوقاحة لهما ظاهرة لانهم عدم الاتهام وكشف النفس عن القبايح وأما الوقاحة في قوله

وطالما قالوا ولم يكذبوا * سلاح ذى الحاجة وجهه وقاح

فيجازع الاخلاص في تحصيل المرام وليس مذموم مطلقا وانما الكلام في الفرق بين الحياء وانجل فعلى ما ذكره الراغب رحمه الله هما متعايران وان تلاما لان انجل حيرة واقعة بعد الحياء وأيضا الحياء يذم ويحمد من الرجال بخلاف انجل والتلاثة ملكات وكيفيات نفسانية وانما كان الحياء بمعنى انقباض النفس محروما من الصبيان لانه يدل على العدل الغريزي وأما في الرجال فيذم لدلالتة على قوة الشهوة والهوى المتأثر العقل فتدبر (قوله وانجل الذى هو انحصار النفس عن الفعل مطلقا) هذا مما زاده على الكشف لان الحياء ما كان وسطا توقف معرفته على معرفة طرفيه فلذا ذكرهما والمراد بانحصارها تحجيرا هاردهم لفرط الحياء كما ذكره الراغب وقوله مطلقا فسرى في الحواشي بأنه سواء كان الفعل قبيحا ولا وسواء كان ذلك الانحصار لاجل مخافة الذم أو لا ومع ذلك جعل الحياء وسطا ولا يتحقق ما فيه فانه حينئذ يكون أم من الحياء لانه مقيد بما ذكر ويخالف ما قاله الراغب ولا يتحقق أنه لا يكون الا قبيحا والمراد ما يذم ما قد سواه فذم شرعا أم لا كما تفلت الريح والظواهر أن انجل أنخص من الحياء فانه لا يكون الا بعد صدور أمر زائد لا يريد التماس به بخلاف الحياء فانه قد يكون عالما بغير فعل لا جلد وقوله في الفهم وس وغيره من كتب اللغة خجل استخبا ببناء على تسامهم في أمثاله ثم انه في الكشف قال انه لم يرد ما ذكره عرف الحياء فقد يكون لاحتماس من يستحي منه بل هو الاكثر لكنه لما كان أمرا وجدنا شيئا غنيا عن التعريف من حيث الماهية محتاجا الى التبيين لدفع ما عسى يعرض له من الالتباس فيه على أنه الامر الذي يوجد في تلك الحالة وهذه الحكيم في تعريف سائر الوجودات من العلم والادراك وغيرهما فليحفظ هذا الاصل فقد دلل لاهمالة كثير من حذاق العلماء وتبعه الشارح المحقق وفيه أن قوله انه وجد ذاتي غنى عن التعريف لاداهته والتعريف يكون للنظريات مسلمة في الافراد الجزئية بالنسبة الى قاضيه وأما الماهية الكلية فليست كذلك وهي المقصودة بالتعريف فما ادعى من غفلة الحذاق عنه محاسنها عن الكمال ولا ساحة الى أن يقال انه عرف ليتنى عليه كيفية جوار طلاقه عليه تعالى وأما الاعتراض عليه بأن قوله قد يكون لاحتماس من يستحي منه لا يعلم الا بعد معرفة الحياء فهو دوى وأن ما ذكره خشية لاجل الانهم اخوف بشعر بتعظيم المشفى ومعرفة به فاقط لا يذهبى عنده ولان الخشية لاتعير الحياء من ككل الوجوه كما يعلم كلام الراغب (قوله واشتقاقه من الحيوة الخ) في الكشف واشتقاقه من الحياة يقال حي الرجل كما يقال نسي وشى وشطى النفس اذا اعتلت هذه الاعضاء جعل الحي ما يقربه من الانكسار والتعريف من كسب التوبة من نقص الحياة كما قالوا هلك فلان حياء من كسب ذنوبات حياء ورأيت الهلاك وجهه من شدة الحياء واداب حياء ووجد في مكانه خجلا وهذا ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى بعينه والنسب بفتح النون والقصر عرق يخرج من الورد ويستنبط اللين فيمن يميز بالعرفوب ومنه المرض المعروف بعرق النساء ومعنى حتى اعتل حياء بأن أصابه البر وهو مرض معروف بعرقه ومنه النفس والحشاشا انتفت عليه الضالوع وهو قريح من الخوف ومعنى والافعال الثلاثة من حشى ونسى وحي يرثى علم والحيوة في

وانجل الذى هو انحصار النفس عن الفعل مطلقا واشتقاقه من الحيوة

قول المصنف واشتقاقه من المحبوبة رسم في جميع النسخ وبواو بعد الباء كترسم الصلوة ونحوها
كذلك فقترأ القاء وقبل انهما واو افتلا وخطا بوزن فترمة ولم يدل التثنية بسجدة واحدة للحيات وهو
خطا منه غمزة فيه ما وقع في القاموس فان هذه اللفظة لم تثبت الاشد واذا وجه جعلها أصلا وان
لم نقل باختصاصها بالعلم وفي تصرف ابن عصفور المعنى بالمتنع كون العين بام واللام واو ونحو حيوت
لا يحفظ في كلامهم في اسم ولا فعل فاما الحيوان وحيدة فشاذا والاصل فيها ميان وحيدة فابدلوا
من احدي اليامين واوا وزعم المازني أن هذا ما عالج به ابنه ولامه واوا وهو قال سدى آخر ما فعله
(قوله فانه انكسار يعترى الخ) هذا مما لم يتعرض أحد من شراح الكتابين لاماطة لثام الخفاء عنه
وهنا أنا قد اوردنا ما به شفاء الصدور فأقول بتحقيقه أن أبنية الأفعال وصيغها الهامان كاعادة والهامان
في مفصلات العربية وأصلها أن تكون الوجود ما أخذ الاشتقاق والمعنى المصدرى في الفعل وقد تجنى
لفظة لك كافي رأسه وجاده اذا أصاب رأسه وجاده وللإزالة كافي قشره اذا أزال قشره ولا تأخذ منه
نحو لثامه اذا أخذ لثامه وقد تكون لاصابة آفة بأصله سواء كان معنى أو عيناً وان خصه في التسهيل بالثاني
كنسى اذا اعتل نساء وهذا معنى مستقل ويجوز ارجاعه للإزالة أو للاصابة أو للأخذ منه لانه يتنص
بنقص قوته ويؤيد الأول تمثيله في الكشاف بقوله هلا فلان جاء كإيؤيد الأخيرة وقوله متنقص الحياة
اذا عرفت هذا فقولنا انكسار الخ يعني به أن الحياة يتبعها أقوى نفسانية كالأحساس ونحوه فاذا انسخنا
انسان كانت قواه المحركة لا تتبدل منكمسرة عما يريد ولهذا أشار العلامة الكرماني في شرح
البحاري فقال الحياة الخوف من الحياة خوف المذمة وقال الواحدى قال أهل اللغة استعصا الحياة
لأن استعصا الرجل من قوة الحياة فيه لشدة علمه بواقع النعم والعيب والحكمة من قوة الحس وقوعه كسر
ما قاله الخنضري واقداراً جادا المصنف رحمه الله في صديقه حيث فسّر الحياة أو لا تم في بيان اشتقاقه
بما فسر به الخنضري تقيماً للشأنه وإيماء إلى اتحادهما والانسكا وإتمام طواع انكسر بالمعنى
المشهور أو بمعنى الرجوع والانزمام فانه شاع بهذا المعنى كما قال بعض المتأخرين
لقد كسر الشاة قدوم ورد • فان الورد شوكته قوية

فانه انكسار يعترى القوة المحبوبة فيردّها
من أفعالها قبل حيي الرجل كما قبل نسي
وحشي اذا اعتل نساء وحشاه واذا
وصفه البارى سبحانه وتعالى كما جاء في
الحديث ان الله يستحي من ذى الشبهة
المسلم ان يعذبه ان الله يستحي من ذى الشبهة
يستحي اذا فرغ العبدية أن يردّها صغرا
حتى يضع فيها خيرا

وعذمان المنن الالهية والقوائد التي لا يعثر بها نظرك في غيره هذا الكتاب (قوله واذا وصفه البارى
الخ) في شرح التأويلات للسمرقندى اختلف أهل الكلام في اضافة الحياة الى الله تعالى فقال قوم
يجوز ان لو ورد في الآية والحديث لانه قد يجد منه ما لا يحصى من الشاهد كالكبر والحياة محمود فهو
أحق بالأطلاق وقبل لا يجوز لانه اقتباس القلب وانزواؤه لماب وه او نظروا الجزء وهو محال في
حقه تعالى فلا يجوز الا بتأويل كما سبق ولما كان في الآية متعدياً عنه وهو لا يتعدى انصافه به ظاهراً
أقرب بالحديث الصريح فيه فقال كجاء في الحديث الخ والحديث الأول أخرجه البيهقي في الزهد عن
أنس رضى الله عنه وابن أبى الدنيا عن سلمان رضى الله عنه والثاني أخرجه أبو داود والترمذى
وحسنه والحاك عن سلمان وصححه بدون قوله حتى يضع فيها خيراً والحاكم عن أنس بهذه الجملة
والشبهة يقع فسكون صدر شاب بشب شيئا وشبهة ويطلق على اللعبة الشائبة أيضاً وكلامه محتمل في
الحديث والمسلم بالمتزل من ذى معنى صاحب أو وصفته وأن يعذبه بأن المصدرة بدل الشغل عما قبله أى
يستحي من تعذيبه وقوله ان الله الخ حديث آخر ولم يعطه لنفسه التمديد وحشي بئلا شياً أت فعل
من الحياة بمعنى استحي وقوله يستحي الخ جملة مقدرة لا محل لها من الاعراب واذا فرغ الخ الخيد على
استحباب رفع اليدين في الدعاء كما يستحب مع الوجه معاً أيضاً كما أبدى ابن حجر في فتاواه الحديث
ورفعه نحو السجاء لانه قابلة الدعاء بعد اوان كان الله تعالى منزها عن المكان والجهة وقيل
توجه للثبته كافي في شرح العقائد العنصرية وفيه كلام ثمة وقوله صغرا بكسر الصاد الموحدة وسكون
الفاء ثم ارمه له بمعنى خال لا شئ فيه مأخوذ من الصغير وهو الصوت الخالى من الحروف يقال صغرا

بصفر كتب اذا خلافة وصفر وأصفر بالالف لغة فيه ولم يزل صفرين لان الدين كثير واحد ولانه
يستوي فيه الواحد المذكور وغيره لانه مصدر في الامل وفي الكشف هو جار على سبيل التنبيل مثل
ترك تخيب العبد وأنه لا يرد به صفر من صطانه لكرمه بترك من يترك رد المحتاج اليه حياته وفي
الاتصاف انما قيل أن يقول ما الذي دعاه الى التأويل الآية مع أن الحياء الذي يختص بنسبة ظاهره اليه
دعاه الى التأويل في الآية وكذا الله تعالى ليس مجسم ولا جواهر ولا عرض في معرض التزيين والتلذذ
وأما تأويل الحديث فستقيم لان الحياء فيه مثبت له تعالى ويحجب بأن السلب في مثله انما يطهر على
ما يمكن نسبته الى المسلوب عنه اذ مفهوم سلب الاستحياء عنه في شيء خاص نيونه له في غيره فالجاجة
داعية الى تأويله وانما يتوجه السؤال لو كان مسلوباً مطلقاً وقال العلامة فان قيل يرد عليه النقض
بقوله تعالى لا تأخذ سنة ولا نوم وما اتخذ الله من ولد وهو بطم ولا بطم وأما ما قلنا ان كانت
ايجابات ورد السؤال عليها وان كانت مسلوباً لم لا يكون قوله لا يستحي سلباً فتقول في الحياء وصف مذمة
كأية قال الثامن فيبالي لا ينبغي لحيائه ولا لا يصحكون مذمة الا اذا كان عما من شأنه الحياء وهو كمال
له وسلبه عنه قص وفي العرف لا يسلب الحياء الا عن هومن شأنه فلذا احتاج للتأويل بخلاف ما في
الآيات الاخر وأما هو فمدير يرجع تشبیه الى التقدمة فاد ثبوت أصل الفعل أو إمكانه لا أقل فاحتاج
الى التأويل كما اذا قيل لم يلد ذكر اولم يأخذ نوم في هذه الآية وليس بعرض قار الذات (قوله فالمراد
به الترك اللازم للاقتباس الخ) اشارة الى ما مر من أن الاقتباس النفساني والتغير بما لا يحرم حول
حظاً رقة فلا بد من تأويله والتجوز فيه بما يصح تشبیه اليه تعالى كافي غيره من أمثاله فأول بما ذكر
وقوله في الاتصاف ان كلام الزمخشري يدل على أن التأويل انما يحتاج اليه في الحديث دون الآية
وهم يعرفونه عند انصاف لان قوله وكذلك معنى قوله ان الله لا يستحي الخ يشاء على خلافه
ولكن لكل جواد كبرياء والحب من بعض الناس اذ قال انه وجه وقوله الا لا يستحي الخ يشاء على خلافه
مرسلاً لا يستعمله في لازم معناه كالرجعة والغضب وقوله سابقاً لمر من يستحي ولاحقاً لما فيه من
التنبيل يقتضي أنه استعارة شعبة سواء كانت تشبيلية أو لا كما مر بتحقيقه ويدفع ان لم يقل يجوز الامر من
عنده وأن هذا اشارة بأنه ليس مجازاً عن مطلق الترك حتى يكون كذلك بل عن ترك ناشئ من الاستعلاء
في شيء تركه تعالى لها لخطاوتها بترك العظام سفياف الامور واستنكافها كترك المشي في السوق
وأطلق الاسم المشبه به على المشبه وذكره الا لازم لان كل مجاز مرسل كان أو استعارة منقول فيه
من المازوم الى اللازم غاية أنه أن يكون المزوم في الاستعارة بطريق التشبيه مبالغة لادعائه أنه منه فلذا
اختاروه هنا وما قبل من أن هذا التكلف لان الحياء ليس معناه حقيقة الترك حتى يشبهه تركه تعالى
تخيب العبد الخ خيط غنى عن البيان (قوله وانظر غيره قول من يصف الخ) هومن قصيدة للمعتبي
مدح جهم ابن العبد أولها

ذبت وما أنسى عتاباً على الصد * ولا خفرا زادت به جيرة الخدة
(ومنها) كفاً فالربيع العيس من ركاته * فجاءته لم تسعج حدا مسوى الرعد

اذا ما استحيين الما يعرض نفسه * كرم عن بسبب في اناء من الورد

وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من تشبیه ما رواه ابن جني في شرحه من أنه استحيين بهما تين
من الاستعلاء وبسبب في هذه الرواية بسبب منه له مكروه واما موحدة ساكنة وشاذة فوجه الجاد
النقي المدبوغ ومنه التعلل السببية واستعدها لمتأخر الابل لثقاتها اولها قال يقول اذا مررت هذه
الابل بالما والماء والغدران التي غادرتهم الابل لكثيرتهم اصارت كأنهم تعرضت نفسها على الابل فتشرب
منها كأنهم تشبهوا بالكرة ما تعرضت نفسها عليهم وان كان لا عرض هناك والاستعلاء في الحقيقة
ولكنه جرى مثلاً وكرم عن بمعنى شربن وأصله للحيوان يدخل أكله حين يحوض الماء ليشرب منها

فالمراد به الترك اللازم للاقتباس كما أن
المراد من رحمته وغضبه أصابة له روف
والمذكور اللازم من لعنهم ما وتكبره قول
من يصف اولا
اذا ما استحيين الما يعرض نفسه
كرم عن بسبب في اناء من الورد

بقه ثم لم يكل شرب وجعل الموضوع المتضمن للاماء لكثرة الزهر فيه كأنه انعام ورد والمعنى أنه يصف
 كثرة الاماء طرفه وأنه أبيض ذهب رأى الماء يجري فكان به يبيد لجله مرض نفسه عليها فالابل
 تسجي من ردفه سائل لا يرد من له نهرا لكثرة مرضه نفسه عليها فتكسر في شفا فكلت والارض
 المنبتة لا زهار كانا من الورد بمنى ماء وقال أبو الفضل العروسي في شرحه المقتبى ما صنع رجل اذى
 أنه قرأ أصلي المنبي ثم روى هذه الرواية وبشر هذا التفسير وقد سمعت روايتين من جماعة منهم
 الطوارقي والشعواني وغيرهما اذا ما استجيب بجيم وبام واحدة استهال من الاجابة وكعن شيب
 بشين مكسورة ومثناة مخفية ساكنة وبام واحدة والاستجابة بالعرض اشبه والمعنى أن هذا العرض
 نفسه وذو الشيب والكريع شيب أن تشرب الابل الماء فتصوت مشافرها وشيب اسم صوت
 في شربها ككلى قول ذي الرمة • تداعين بام الشيب في منم • وقال الواحدى ليس ما قاله ابن
 جني يبعد عن الصواب والكريع في الماء بالبت أحسن لأن مشافرا الابل يشبهه في صمته ولينه بالجلود
 المدبوغ بالقرط ككلى قول طرفه

وخذ كقرطاس الشامى ومشر • كبت العاني قد لم يجرد

يقول تكرر في شفا فرها لى كالبت وهو صحيح وشيب في حكاية صوت الابل عند الشرب صحيح
 لكن لا يقال كربت الابل في الماء بشيب اذا شربته فالبت هنا أولى انتهى (قلت) اذا جازمنا رافقه
 بطنهم معقل فان ابن جني ونابيلك به يروى ديوان التني عنه وقد وافقت الرواية هنا الدابة فالحق
 ما قاله كما أشار اليه الامام الواحدى ولذا رجحه العلامة ونطوبه من غير نظر الى الرواية الاخرى التى
 عليها لا يكون نظير اوجه والتظير بما يستعمله الاستحياء حيث لا يتصور معناها الحقيقي لاستناد الى الابل
 واليه أشارا اهتد روجه الله بقوله يصف ابلا فلا يرد عليه أن اللازم هنا عكس ما فى القرآن فان
 الرسخاء متممة من الفعل ولازمه الترك ولنازمه الفعل أى شرب الماء كما قيل مع أنه يصح
 أن يراد بالتحين ترك الانصراف عنه واستحيين فيه كقرا من قرأ يستحي بجماعه وكرة وباسا كنة
 كادوى عن ابن كثير وهى لغة تميم وبكر كما فصل وجهه في اللغة والتصرف فنقلت فيه حركة الياء الاولى
 الى الحاء الساكنة فالتقى بأن ساكنان غدت أولاها واسم الماعل منه مسخ والجمع مسخون وسخين
 ونفى في البيت أمور أخر والمأثبات أدبية تركها خرف المأل (قوله وانما عدل به عن الترك الخ) أى
 عدل عن الترك الدال على المراد بالمراحة والمطابقة الى ما ذكر من الاستحياء المحتاج للتوجيه لانه
 استعارة وتمثيل وهى تدل على اثبات التنبية وتقرر مع ما فيه من المسالفة والبلاغة على ما تقرر
 فى المعاني وهذا صريح فى أنه ليس بجازم مرسل كما مر وقيل ان فى كلامه احتمالات منهم أن قوله منافيه
 من الغنيل إشارة الى أنه استعارة انما قبله من كبة صرح فيها بعباهو العدة من الاستحياء وجعل
 بواقي الالفاظ منوية كما سبق أو استعارة تنبيهية والتشيل بمعنى مطلق التشبيه ومنها أن قوله فالمراد به
 الترك لازم لا تنقباض الخ انما الى جواز كونه مجازا مرسل من باب اطلاق اسم المزمع على اللازم
 وفيه نظر ثم انه قيل ان فى هذه العبارة خلافا وعدل اليه عن الترك قال اللبث العدل أن تعدل
 التني عن وجهه تقول عدلت فلانا عن طريقه وعدت الدابة الى موضع كذا وقعدت به بالياء اذا
 قعدت بمعنى التوبة قال الجوهري عدلت فلانا بقلان اذا سويت بينهما فاجمع بين الباء وجمع
 بين الضب والنون ولا يخفى أن هذا انما يرد عليه ادجعا للاندية ولا داعى لغيره لانه لا اعتراض
 والتثبت بأذيال النقض فالبا انما طرفه أى انما عدل فى النظم وانما تعبيرا وسببية أى انما عدل عن
 الأصل بسبب ما ذكر وهو أظهر من أن يخفى على مثله نعم ما قبله من أن الباء للاندية والصغير
 راجع الى التعبير المدلول عليه بالنونية أى جعل التعبير عادلا مجازا وزاع الترك بمعنى أنه لم يقع به بل
 بام استحيا ولا يجوز أن يرجع الى الاستحياء افساد المعنى يرد عليه ما ذكر مع ما فيه من التلصاق

وانما عدل به عن الترك منافيه من التنبيل
 والمبالغة

المؤدى الى التعبد بغير فائدة وقوله من التمثيل هرفت معناه وما قيل في شرحه انه بمعنى الاستعارة
التمثيلية وبه يظهر ان المستعار في الاستعارة التمثيلية قد يكون لفظا مفردا او لفظا
كاملا كترى ارا فلا تمثيل فيه مع الا ان لا يقبل تمثيل (قوله وتحتفل الآية خاصة ان يكون مجيئه
على التمثيل) المراد بالمقابل له ما معناه الاقوى لا ما ذكر في البدع أى مجيئه في هذه الآية لا الحارث
ونحوه لا ما كلفه ما وقع في كلامهم من قولهم أما يستحي وبمحمد أن يضرب مثلاً بالاذاب والعكوبون
وفي الكشاف جاءت على سبيل المقابلة والطباق الجواب على السؤال وهو فرق من كلامهم بين
وطراز عجيب منه قول أبي عامر

من مبلغ أوثنا يعرب كلها • أنى نبت الحارث قبل المنزل

وشهد رجل عند شريح فقال الملك بسط الشهادة فقال الرجل انها لم تجعدهنى فقال له بلادك وقيل
شهادته فالتى سرغ شياء الحارث وتعيد الشهادة صراعا لما كلفه ولو لا ان الحارث لم يصح شياء الحارث ولو لا
سبوطه الشهادة لامتنع بتجدها وهو كما قاله الشارح المحقق يعنى أن المشاكفة في غير الاستعارة وظاهر
أنه ليس بمجعية لكن وجه التحوز فيه غير ظاهر ولذا قال في بدع وطراز عجيب وظاهر كلامهم أن
يجوز وقوع مدلول هذا اللفظ في مقابلته لاشبهه التحوز والجواز ولا يخفى في أنه يمكن في بعض صور
المشاكفة اعتبار الاستعارة كأن يشبه انتقاض الشهادة من الحفظ وتأنيها عن القوة المذكورة بتجديد
الشعر لكن الكلام في مطلق المشاكفة كما في مثل قوله • قلت اطعموا جبة وقصا • فالمراد بالعجبة
التي جعلت علاقة بها العجبة القصبة أو التقديرية والمتصاحبان مدلول الاقطن في الخيال لا الاقطنان
نفسه ما في الذكر كما قبل لأن العجبة المذكورة بعد الاستعمال والعلقة معصومة للاستعمال فلا بد
من تقديرها مع أن المتأخر العجبة الحقيقية لا التقديرية والعجبة كما تكون حقيقة كما تكون تقديرية كما
أنها تكون بن الشيء ومثاله وبينه وبين ضده كما في قوله من طال لحية تكسج قتله ومنها أيضا ماله
علاقة أخرى على كلامه في ذكرناه في رسالة مسئلة وما قبل من أن المشاكفة واطعة بن الحقيقة والجاز
وأن العلاقة فيها شبه الصورة كما تطلق الفرس على صورتها مما لا يلتفت الى طوله ورفاهه (قوله
وضرب المثل اعتماله الخ) اعتماله يعنى عمله واختراعه من عند نفسه لا يعنى التكاليف مطلقا كما بقوله
من يورد مثلا في كلامه والاعتمال باللام كما وقع في كثير من النسخ مما لفت الى العمل لأن صيغة
الافتعال ترد كثيرا لذلك ولما كان المختزع للمثل أى بأمر يدعى شبه عن يمينه في الصناعة وتأني فيها
وقيل انه ليس بسد لان الاعتمال هو العمل لنفسه كما صرح به في الاساس وهو لا يلزم قوله من ضرب
الخاتم فانه أعم من كونه لنفسه وغيره فالخصوص بنفسه هو اضطرابه كما روى أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم اضطرب خاتمان ذهب ثم ألقاهما أشده من ورق نفث فيه محمد رسول الله والسديد اعتماده
بأبد الموهلة كما في بعض النسخ كما في الكشف وهو التقصد اليه ومنعه من ضرب اللين وضرب الخاتم
ولا بعد أن يكون ما في الكتاب من تحريف الناسخ وسأني هذا في يس (أقول) تبين في هذا الناضل
التفتازاني في شرحه هنا فينبى عليه تحطئة الناسخ وليس في الاساس ما موقعه والذي فيه اغما هو تقدير
الاعتمال والعمل بالاجتهاد ولا يعمل لنفسه ولا يعمل غيره ويعمل رأيه ويعمل في حاجات الناس أى
يعتني بجهته وأنشد بسبويه رحمه الله

إن الكريم وأيك يفعل • ان لم يجد يوما على من يتكل

الخ ولوسم أن الافتعال هنا لعمل بنفسه لان افتعل بأى لذلك كما كتبت واذهن واتخذ فالمعنى توسع
فيه فاستعمل المقيد للمطلق ومثله كثير سهل وما يفسر به اضطرب في الحديث لا يشافيه وفسره في النهاية
بأمر يضربه والحديث المذكور وان روى عن علي رضي الله عنه من دوح آخره كما صرحوا به
وقد فسر الاعتماد بما ذكره بالصدق اليه ويجعل مضربه معناه على موارده وذكر المادق في الكشف أنه

وتحتفل الآية خاصة أن يكون مجيئه على
المقابلة لما وقع في كلام الكاهن وضرب
المثل اعتماله من ضرب الخاتم

أشارته إلى إظهار المناسبة بين الموضوع الأصلي وهو الاعتماد المثلّم وبين ما استعمل فيه مناسبة وأشار
 إلى أن فيه معنى الجعل وله مذاج وزيدته إلى المفعول واحد وإلى مفعولين وأما أخذهم من ضربك أي
 مثلك على معنى أن يمثّل لهم مثلاً كما ذكر في سورة يس فليدرك أنه مرجوح ههنا وفيه إشارة
 إلى أن الضرب والمورد في أمثاله تعان إلى افتقار فانه تعالى ضربه أشد لأنه شبه الضرب بالمورد وأنه
 متناول للتشبيه التنبيهي والاستعارة التخييلية فاشية كانت أولا (قوله وأمله وقع على آخر) أي
 معنى الضرب الحقيقي هو إيقاع شيء على شيء وهل يعتبر قصد الإيلاء فيه أولا فيه كلام لهم وقال
 الراغب الضرب الإيقاع شيء على شيء وضرب المنزل من ضرب الدراهم وهو ذكر شيء أثره يظهر في غيره
 فهذا مجاز تفرّع على مجاز آخر ملحق بالجنسية لا لشبهه أو هو جنسية عرفية وقوله وأن بصلته المحفوض
 الخ إلى الكشاف أن استحبابه يكون متعديا بالحرف وبغضه وعلى الأول أقصر المصنف رحمه الله تعالى
 للراغب إقباله الاضمح أولان الآخر عنده من الحذف والإيصال وحسنه فعل المصدر تاما نص
 أوجز على الخلاف المشهور وعلى الثاني نصب قطعا وما قيل من أن يستحي إذا كان بمعنى يترك استعفى
 عن حرف الجواز لأن الترتيب يعدي بنفسه فان كان بعينه الحقيقى يجب تقدير الحرف غفلة عن أن الجواز
 المخالف لأحده في التعدي يجوز فيه النظر لأحده ولعلنا الجوازى كما تقررناه في محله فقدر (قوله وما
 إيهامية تزيد النكرة إيهامها الخ) بمعنى أنهم اسم بمعنى شيء يوصف به النكرة لمزيد الإيهام وسد طريق
 التقيد وقد يغد مع ذلك معنى آخر كالتهنئة في نحو أعطاه شيئا أو التعظيم في نحو لا أمر ما جدد قصر أمه
 والتعجب في نحو وأضربه ضربا مبرأ وهذا إيهامية تفرّع على الإيهام فهي على هذا الإيهام يوصف به كما يكون
 موصوفا به صريح النجاة كآب هشام وغيره وقال أبو الداء إنه إنكرة موصوفة فقد رصفها وجعل
 بعوضه بدلها وأغبره جعله موصوفا لها والله ذهب الفراء والزجاج وتعلب فبال من مثلا وجعلها
 الزمخشري في المنصل زائدة وهو مذهب بعض النحاة فيها كما في الدر المنثور فليس بين كلامه منافاة
 ومعارضة كما هو فأن قلت يستحي ما لم معناه يترك كما فعلى العموم يصير المعنى أن الله لا يترك لأى
 مثل كان فيقتضى أن جميع الأمثال مضمومة في كلامه وليس كذلك قلت ليس المنى مطلق الترتيل
 الترتيل لأجل الاستحسان فالعنى لا يترك مثلا للاستحسان وان تركه لا حرام آخر أراد ومن هنا ظهر لك أنه
 استعارة ووجه عدم التفاتهم لكونه مجازا مرسلا كما ذكر (قوله أومزيدة للتأ كد الخ) لما وقع أن
 الزائد حشو وغلو فلا يليق بالكلام البليغ فضلا عن المحل بحيلة الإيجاز دفع بأنه انما يكون كذلك لو لم
 يفد أصله وليس كذلك فالمراد به ما لم يوضع بمعنى يراد به وانما وضع ليفوق الكلام ويفيده وثاقفة فلا
 يكون لغوا ولذا سمى في القرآن صله ولم يطلقوا عليه الزائد تأديا وان كانت زائدة باعتبار عدم تغير أصل
 المعنى بها واستشكل ببعض الحروف المنبذة للتأ كيد مثل الزا واللام حيث لم تعد صلة فان اشترط عدم
 العمل التفضيل بلام الإبداء حيث لم تعمل وزيادة الحروف الحارة حيث عملت وقد تكون حروف
 الصلة بين اللفظ وأقامة الوزن والسميع وزيادة القصاصة وقبل عليه أن من الزائد بعد التي تعد
 الاستغراق كما ذكره الزمخشري في تفسيره قوله تعالى ما سبقكم بها من أحد من العالين فقد يفهمها
 أصل المعنى فيضاف ما ذكره المصنف وغيره وليس بوارد لأن النكرة في التي تعد الاستغراق ومقتضاه
 فقد كان الكلام دالا عليه ومن أكدته ولم تغيره ولم يطرأ في زيادتها على اللفظ تشكيك بغيره وما
 وسبق التي عليها وهو موقوف بهذا الاعتراض وأشار العلامة في شرح الكشاف إليه وإلى دفعه بأن
 ما وضع للتأ كيد يقصد جعله لفظا ومعنى جزءا منه فعنى قولنا أن زيد قائم قيام زيد ثابت بحقق ولذا دفع
 به الانتكار وجعل تغير الجص بين الآخر والماء برأ الواح الباب التي تعد جزأ منه ولا ينقطع به فيصاحبه
 منه بدونهما أو لا يتم بقصد به ذلك فهي كالشبة التي أبست جزأ منه وانما تعد وثاقفة هو باعتبار المراد
 وضاهة هل ومشا به الغير المهم والتأ كيد هو التام لا فيكون معنى حقا أو لفظا فيكون معنى البنية

وأمله وقع على آخر وأن بصلته المحفوض
 الجعل عند الخليل بأنه ما من منصوب بأفواه
 النعل إليه بعد حذفه عند سيبويه وما
 إيهامية تزيد النكرة إيهامها ما وشاعا ونست
 عنها طرق التقييد كقولك أعطيت كتابا ما
 أى كتاب كان أو مضية كقولك كيد فأننى
 قوله سبحانه وتعالى فيم أرحمه من الله ولا
 نعمى بالزيد لغوا الضائع فان القرآن كله
 هدى وبیان بل ما لم يوضع معنى يراد منه
 وانما وضعت لأن تذكر مع غيرها فغلبه
 وثاقفة وقوة وهو زائد في الهدى غير
 فادح فيه

كما في شرح الكشاف فان قلت هل هي كلمات نحوبة أم لا قلت صرح بعض شراح الكشاف بأنها ليست بكلمات اصطلاحية حقيقة وقيل انها كلمات لانها الفاظ موضوعة لعنى في غير ما هو القوة والوفاة التي افادتها لما ذكرتها ولا يخفى ان الواضع لم يضعها الماذ كروالا يمكن بينهما وبين ان الوام التا كيد فرق فذهابها مناسخ فتدبر (قوله عطف بيان لئلا الخ) على هذا المعنى ان الله جل وعلا لا ينهي من ضرب أى مثل أراد حقيقا كان ولا يكون النكرة في سياق النفي فلا يرد عليه أن عطف البيان للتوضيح ولا يتم لا ينهي أن يضرب مثلا بدين بعوضة اذ لا استحياء من ضرب به الآن يقال ان التنوين للتخصيص ولم يتعرض للبدلية لان البدل هو المقصود بالنسبة عندهم وليس بظاهر هنا وهذا وجهه أبو حيان على كونه عطف بيان لانه لا يكون في التكرار عند الجوه وروكون البدل هو المقصود بالنسبة ليس على ظاهره ففي نصب بعوضة وجوه من الاعراب تسعة وهي أن تكون صفة لما أو بدلا منها أو عطف بيان ان قبل مجوزا في التكرار أو بدلا من مثلاً وعطف بيان له ان قبل ما زائدة أو مفعولا ومثلاً حال أو مفعولاً على نزع الحافض والتقدير ما من بعوضة فأنزوها كما تنزل عن القراء والفاة بمعنى الى كما في قوله يا حسن الناس ما قرأتناي قدم • ولا جبال محب واصل يصل

أو مفعول ثانياً وأوّل (قوله أو مفعول للضرب ومثلاً حال الخ) قال في شرح الفاضل التفتازاني لاختفاء أنه لا معنى لقوله لا يضرب بعوضة الا يتم مثلاً اليه فتسببه مثل هذه مفعولاً ومثلاً حالاً لا بعد جسد أو فوه كونه حالاً ومثلاً غلط ظاهر فأن مثلاً هو المقصود وانما يتبعه لم يجعل بعوضة حالاً ومثلاً صفة لمثل أن زماناً مقراً ما عارياً (قلت) لا غلط فيه فان الحال قد تكون هي المقصودة بحسب المعنى والصناعة كما ذكره في نحو ما شئت فاعا فان المسؤول عنه القيام ولولاه لم يشد الخبر فقد وطأت له الطبيعة ولكن الكلام في صحة تقدمه كما استراه مفصلاً ان شاء الله تعالى ثم انه اذا نصب مفعولاً واحداً يكون بمعنى بين وبين ذكره كيف يقال انه لا معنى لقوله يضرب بعوضة الا بد كمثل لا يتأمل (قوله أوها) مفعولاً لتعنيته معنى الجمل الخ) ليس المراد بالتعنين هنا المعنى المصطلح بل اللغوي وهو كون الجمل في ضمة لانه جعل بخصوص ولهذا اعد النحاة من الأفعال التي نصب المبتدأ والخبر كجمل وان ضعفوه ولذا أخرنا وعلى هذا القول قبل لا بد من أن يكون أحد مفعوليه لفظاً مثل وقيل لا يشترط ذلك كقولهم ضربت العين لينا ومثلاً المفعول الثاني وبعوضة الاقول وجوز العرب عكسه وضع التفسير لحصول الفائدة اذ القصد بها ان أصغر صغير فاندفع قول الطيبي انه أبعد الوجهة لتدريج مفعوليه جعل نكرة فاداً مثلها المبتدأ والخبر ولذا قال المدق في الكشف انه ليس بشئ لان البعوضة مخافوها فيه معنى التعميم والوصف أيضاً لانه بمعنى صغير وأصغر وأصغر وكبير وقيل عليه انه يقتضى البعة ولا يدفع التدرية وفيه ما لا يخفى ان له نظراً (قوله وعلى هذا تتحمل ما وجوها أخر الخ) قراءة الزرع كما قاله ابن خنفي حكاه أبو حاتم عن أبي عبيدة عن ربيعة وناظره أن مثله ليس بالرى كما يروي اليه القول صاحب الاتصاف لا يجوز أن يذهب القاري في القراءات الى ما يحتار به لم يعتمد على ما يرويه الثقات فأن يوجه أن الرفع لم يروها عن الثقات والمراد أن مجموع هذه الاحتمالات مخصوصة بالرفع بحسب اظاهر فلا يرد عليه ما قبل من أنه صريح في أنها لا تتحمل الموصولة على قراءة النصب وليس كذلك فقد ذكر ابن جرير انه على قراءة النصب يجوز أن تكون مام موصولة حذف صدر صلتها فان قيل انه لا وجه له اجيب بأن أنه وجهين احدهما أن ما لما كانت في محل نصب وبعوضة صلتها أعربت بأعرابها كما في قوله

• فكنت يا فتى على من عيرنا • فان غيرنا أعربت بأعراب من والعرب تقع ذلك في من وما نامة تعرب صلتها بأعرابها والثاني أنه على تقدير ما بين بعوضة الى ما فوقها الخذف بين نصب بعوضة لافاته مضممة ثم حذف الى اكتفاء بالقصاء على حذفهاهم حذفوا ما بين قرن الى قدم على أن في صحة ما ذكرنا نظر لان اعراب الصلة بأعراب الموصول ما يتبعينه كالبدلية مثلاً أو بدنها

وبعوضة عطف بيان للمثلاً أو مفعول
ليضرب ومثلاً حال تقدمت عليه لانه تارة
أو هو ما مفعولاً لتعنيته معنى الجمل
وقرئت بالرفع على أنه خبر مبتدأ وعلى هذا
تتحتمل ما وجوها أخر أن تكون
موصولة حذف صدر صلتها كما حذف
في قوله اما على الذي أحسن وموصولة
بصفة كذا ومثلاً بالنصب بالبدلية
على الوجهين

وعلى الأول لا يصح كونه صلة والثاني لا نظيره ونصب بعوضة على الخارقة في غاية البعد فلا وجه له
أوجهه منزل منزلة المعدم عندهم ولذا قال في الاتصاف أنه غير مستقيم وهذا وجه ترك المصنف رحمه
أقوله والعصير في قوة قرينة لأية أو بعوضة فتذكر خبره أنه لا يؤله بالفظ أو لراعي الخبر وعلى كون
ما موصولة أو موصوفة هي في محل نصب على أنها بدل من قوله مثلا وبعوضة عليها خبر مبتدأ أي الذي
هو بعوضة والجمله صفة أو صلة حذف صدرها مع عدم طولها كما في قوله تعالى عما على الذي أحسن
في قراءة أحسن أفعال التفضل المرنوع على أنه خبر مبتدأ محذوف وهو قليل في غير رأي الموصولة
وقيل إن ما على هذه القراءة أيضا محذوف النفي والتقدير حيثما بعوضة فافوقها متركه حذف الخبر
لأنه لا يستحي عليه **(قوله)** وإسنهامة هي المبتدأ الخ وهذا السنهامة انتكاري مؤكدا للرد
كما يقال هو على الأموال فالدينار والدينار وهم أنتكر واشرب المثل بالذباب فلا من تنقيم أي تكون
البعوضة فافوقها في الصغرة والصغير كذلك وقال في الانصاف لو تأمل حتى التأم لم يرد هذا لأن
المسلوب عنه تعالى أن يستحي من شرب أي تمثيل كل ما للبعوض فافوقه لأنه ليس بخارج عنها حتى
يشكر ولا يلزم أن يراعى ما ذكر من الانتكاري للتنبيه الذي ذكره بل أنكر على من سعى أمرا كما افترد
في بعض برسماته وقته بما لا يليق بما وهب من المال فاد ينارود غار أن ليس كالنمل الذي ذكره المفسر
والحاصل أنه تعالى له أن يتل بما يكون على وفق المثل له في الحفارة وغيره فافوقها بالمال المقبور والاحقر حتى
لا يتل بهما هو حقير وقال طبيب الله تراه ما في الانصاف بشعر بأن ما بعوضة الخ من باب التنذير
وأنه يؤكدهم في العموم في قوله أن يشرب مثلا وبعوضة فافوقها الملاسة عاب والشعر كقوله
تعالى لهم رزقهم فيها بكرة وعشا وما علمت الصغر والكبر أولا والذي يفهم من كلام المصنف
رحمه الله أن التنبيه على الأول لقوله فافوقها من باب الترقى كقوله تعالى وإن ترضى من الله الهدى
ولا انصاري والثاني من باب الأولوية كقوله تعالى فلا تقل لها ما أف ولا تنهرها وإلى الأول أشار
بقوله والبلغ وأعرف فيما رصف به وإلى الثاني بقوله كاتك قلت فضلا عن الدرهم والدرهمين وقال
الفاضل البهي لسان جارا لله يقول على تحت القوافي من معادنها فاذكره حتى أبلغ وما سواه باطل
لأن الكبر أنكر واشرب المثل بالذباب والعنكبوت مستهما في أنفسهم والبعوضة
فافوقها أقل وأحقراء استنكره فاذ اجاز أن لا يستحي من شرب المثل بها فبالأولى أن لا يستحي من
شربه بما هو أكبر منها منه يجوز أن يشرب على شرب الأعلى وكون البعوضة فافوقها أكبر
في الحفارة من بعمه (أقول) بتحقيقه أن نفي الأدنى يدل على نفي الأعلى بطريق الدلالة لأن الترقى في النفي
ينفي الأعلى ثم نفي الأدنى مثل فلان لا يستحي أن يعطى سائله الدرهم ولا الفليس وفي الأثبات بآيات
الأدنى ثم اثبات الأعلى مثل فلان يعطى سائله الدرهم بل الدنيا رفقها نحن فيه نفي الاستحياء من شرب
المثل بالبعوضة فافوقها مما هو أصغر من الذباب والعنكبوت فدل على عدم الاستحياء من شرب المثل
بالذباب والعنكبوت بالطريق الأولى لأنهما أكبر من البعوضة ونفي الأعلى أدنى من نفي الأدنى ومنشأ
الشبهة في النفي والأثبات عدم الفرق بين الترقى في النفي والأثبات فذوق ما من القليل والقليل غير
محتاج إلى دليل **(قوله)** والبعوض فعول من البعض الخ يعني أن البعوض فعول صفة بمعنى القطر
ولذا سمى في لغة هذا بل جوش والجش كل به معنى الجرح الذي يركبه مخصوص بالوجه وهذه
المادة كما تبدل على ذلك كالبعوض وهو كالقطع لفظا ومعنى وكذا الغضب للسيف القاطع والبعض
بفتح الباء المرادة وسكون العين المهملة وضاد معجمة كما يكون اسماء جامدة بالكل يكون مصدرا
كالقطع لفظا ومعنى وقد نطق المطوع في قوله

باليلة حطرحلى • فيها بشره محلى

واسننهامة هي المبتدأ
ورادة بما وهبهم شربا فافوقها
بعد ما بعوضة فافوقها حتى لا يشرب
به المثل بل له أن يتل بما هو أكبر من ذلك
وتطهيره فلا ينال ليلالي بما يب من البعض
ودينار والبعوض فعول من البعض
وهو الرفع كالبعوض والغضب غلب على هذا
الرفع فالحوش (فافوقها) عطف على
بعوضة

فأذهب الحزب بردی • وأذهب البعض كلی

وأراد بالرد النوم وبالبعض لسع البعض فبمعهم التوراة إلى أم وحسن التقابل (قوله) أومان جعلت اسم الخ) يعني أن هذه الأسماء طهرت ترتيبية بحسب الرتبة على كلام معني فافرقها من التثنية والترقي وظاهره أن صحة العطف على ما جار على جميع وجوه اللاحقة سواء أكان موصولا أو موصوفا واستفهاما وقد صرح به من قال ما لا أولي أن كانت صلة أو اسمية وقتناز الإسماءية حرف فالثانية معطوفة على بعوضة وإن كانت ما لا أولي اسمها أو كانت موصولة أو موصوفة أو استفهامية فالثانية معطوفة عليها ويحذفها محلها من الرفع والنصب السابق وقبل أن يس على الإطلاق بل هو مخصوص بما إذا كانت موصوفا أو موصوفا على رفع بعوضة أما إذا جاءت اسمها به موصولة فلا يمحى لئلا يفوت قوله فافرقها العطف عليه وظهور الحال أطلق الأفعال وقيل أيضا أنه على تقدير الاستفهام لا يصح العطف أيضا لأن بعوضة خبر فاصبر مافوق العوضه بعوضة فالنعم والاطلاق ليس بصحيح فقدر (قوله) ومعناه ما زاد عليه في الجنة الخ في الكشاف فافرقها معناه أحد ما فافرقها جزاها زاد عليها في المعنى الذي ضربت فيه مثلا وهو القلة والحفارة نحو قول ابن قول فلان أسفل الناس وأنداهم هو فرق ذلك زيدها وأبلغ وأغرق فياومف به من السفالة والنذالة والثاني فافرقها في الجم الخ وإلى هذين المعنيين أشار المصنف رحمه الله لأنه عكس ترتيبه لأن الثاني يتبادر من التوقية والزيادة يتبادر من المساسي في فالمراد على الأول بالقوة الزائدة في حجم الماهية وهو ترك من الصغير والكبير وعلى الثاني الزيادة والقوة في المعنى الذي وقع التثنية فيه وهو الضعف والمقارنة فهو ترك من الخفيف للآخر قبل والأول أوفق بسبب نزول الآية والثاني أخصى لحق البلاغة وقوله نظر والذي ارتضاها المدققي في الكشاف أن ماقدمه الخ يتخسرى وجهه المصنف ثانيا إلى قوله اليه ميل المحققين قال وهو لائق لأنه المعنى الذي سبق له الكلام ولأنه المناظر للمبالغة وأما الجدل على الثاني فلا يظن وجهه إلا إذا خص بورد النزول وأنه كان في نحو الذباب والعنكبوت أو يجعل البعوضة عودا للتحقير وكلاهما غرظا فلهذا وجهان على المشهورة وأما على فراق الزايع فإن جعلت ما موصولة فبفسه الوجهان وإن جعلت استفهامية فقد أضعفه حتى الإيضاح وبين أن المعنى فافرقها في الجم بقوله ما شارود يشارن وحثه على هذا المعنى لأن العظماء يمتدأ من البعوضة أذ كان فافهم (أقول) وكون الثاني أبلغ وأوفق بسبب النزول مسلم وأما أنه على الثاني لا يثبت التخصيص أو جعل البعوضة عودا للتحقير فلا لأنه لو قصد التعميم ونسبه إلى الصغير والكبير في صحة التثنية وحسن موقعه كان حشا ظاهرا كاللا ينجي كأنه قبل في التعليم الخبير أن يثني بكل صغير وكبير بحسب مقتضى الحال من غير تكبير وكأنه لهذا لم يرج عليه غيره من الشراح وغير المصنف رحمه الله الترتيب فقدر (قوله) كأنه قد صد به رما استكبره) أي عذو ومنكر أو أن لم يكن كذلك كما يشال استعجبه واستجمله وقد عرى هذا البعض السلف كشدادة فالمراد بما هو أكرم جنة كالكلب والجمار وهو رذيل الجملية - الفاضل ابن أن أنه أجل من أن يضرب الأمثال بالحقرات من الذباب والعنكبوت وليس قوله كأنه إشارة إلى ضعف هذا الوجه ما أمر لأنه بعد ذلك أيضا في الوجه الاسترحاب قال قبل هذا كأنه لما راد استعجابه الخ لأنه توجيهه بجماعته أنما نحن قال في حواشيه ما قوله فافرقها من فافرقها من البعوضة إلى ما هو أكبر منها فإن الكفار الماستكبروا ضرب المنسل بالذباب والعنكبوت وكان يتصور أن يصفق ما هو أكرم منه وما أصغر كان المناسب في رذالهم أن يذكروا ذلك الاحقر والأصغر ليقرب منه إلى ما ذكره من الذباب والعنكبوت فيقال لا يستحي أن يضرب مثلا ثعبان بعوضة فضلا عما يرونه ليطبق من مسائل الكلام ولم يقرب من المرام فافهم (قوله) ولتظفر في الاحتمال الخ المراد بالاحتمالين ما سطر به فافرقها وقوله أولى المعنى عطف على قوله في الجنة وهو الوجه الثاني والمراد بما هو أكرم منه الأصغر

أوما إن جعلت احما ومعتا وما زاد علم
في الجنة كاذبا والعنكوت كأنه صر
وق ما استكروه والمعنى أنه لا يضي ضرب
المثل بالبر من فضلاء أو أكبر منه
أرق المعنى الذي جعل فيه من لا هو
الدية والحلقة كنبها فانه عليه الصلاة
والسلام ضرب من لا الدنيا ونظيره
في الآية الب

الاحقر وقوله كتحاجها أي كتحاج الدعوة إشارة إلى ما ورد في الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام
لو كانت الدنيا قنديل عندنا فحنأه جناح بهوضة ماسق كافرنا من شربة ماء وهو حديث صحيح أخرجه
الترمذي عن سهل بن سعد وقد رواه ابن المنرى رحمه الله في قوله في تأنيته المشهورة

فقد ضاع عمر ساعة منه تشتري • بل السما والأرض أوبة ضبيعة

أيتفق هذا في هوى هذه التي • أي الله أن تدوى جناح بهوضة

وقوله ما روى أن رجلا بعث الخ حديث صحيح رواه مالك والبخاري وسئل والحدث بنماه في الكشف
وهو عن الاسود قال دخل شباب من قريش على عائشة رضي الله تعالى عنها وهي وحدهم بعضهم
فقال ما يصنعكم قالوا فلان ختر على طنب فطاف فكدت عنقه أو عينه أن تذهب ففاسات
لأنفعوا التي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من مسلم يشاك شوكه فوفها إلا كبت له
بها درجة ومجيت عنه بها خطيئة وقوله ما أصاب المؤمن الخ رواه ابن الأثير في النهاية إلا أن في المسلم
بدل المؤمن وقال الطبري لم أنفله على رواية وقال الحافظ العراقي أن قف عليه بهذا اللفظ والعناب
بضمين وسكون الشاي يكون مفردا فيجمع على أطاب كعقن وأغاق ويكون معاً أيضاً كما في المصباح
وهو الحبل الذي تشده الخيمة ونحوها واللفظ طابضم الفاء وكسرها يات الشعر وقوله يشاك بصيغة
المجهول تصديه شوكه وفي ما يدق ويصلب رأسه من النبات والشوكه تكون اسمها هذه ومصدرها بعني
أصابها يقال شاك بشوكه وشوكا وشوكه وفي شرح الكشف أنها مصدر واسم معنى لا عين ولوأراد
العين لقيل بشوكه والتطيريه بأنه يقال شاك الرجل فهو شوك إذا دخل في جمعه شوكه لا وجه له ثم
ما ذكر بعد بحسب الظاهر لكثرة الحذف والإبدال والتبعية بفتح التون وسكون الحاء المجهضة آخرها
مروحة بمعنى الغصاة والفرصة ويقال تحب التوبة تغيب إذا غشت **قوله** أمأرف تفصيل بفعل الخ
الكلام في أمأطو بل الذيل وليس هذا من تفصيله وحاصل ما عليه المحققون أن أمأرف لاسم كايومهم
تفسيرهم إياه ما روى لم يذهب إلى اسميتها أحد ممن يعتد به من أهل العربية فنقله والقول بأنه عبر بعضهم
بالكناية عن المشقة لا وجه له ولا صرح المصنف رحمه الله بحرفتها وليست تحرف شرطاً أيضاً عند المحققين
والإيهام وقوع الفعل بعدها بل مستغنية عنه في الشرطية ولذا زعمنا أنها غالياً ومن قال أنها تحرف
شرطاً أراد هذا فاضاقت له لادني ملابسة وتشد مع هذا تأكيده ما دخلت عليه من الحكم ووقع في كلام
الخطا كناية أبو حسان في شرح التسهيل أنها تحرف أخبار بقية معنى الشرط وكأنهم أرادوا به أنها
في أصل وضعها وضعت لتأكيده خبره بفتح بعدها وتكون التفصيل مجمل تقدمها صر محاذولة

أولم تقدم لكنه حاضري الذهن ولو قد دبروا ولما كان هذا خلاف الظاهر في كثير من موارد استعمالها
جعله الرضى وكثير من المحققين أغلبوا وقالوا أنفسهم يسويها لهما بما يمكن من شيء ليس المراد به أنها
مرادفة لذلك الاسم والفعل لأنه لا تطير له بل أراد أنها ما أفادت التأكيده وفهم الوقوع في المستقبل
كان ما لم معناها ذلك ولما أشعرت بالشرطية قدر شرط يدل على تحتم الوقوع وهو وجود شيء في ثاقب الدنيا
إذا لم تحتم نفسه فما على عليه محقق ولذا قدر بعضهم الشرط الذي أشعرت به أن يكن مانعاً لأنه إذا وجد
مع المانع فبيدونه هو أولى وأحرى **قوله** أي هو ذاهب بالجمالة الخ لاجتماعه بفتح الميم والبناء
على الفتح بمعنى لا بد وهو أبلغ منه لأنه بمعنى لا بد فيه أصلاً قال الامام الرزوي يقولون في موضع لا بد
لاجمالة ويقال حال حول لا بد أي احتمال وما فيه حالة أي حيلة انتهى وفيما ذكره سيبويه إشارة
إلى أنها موضوعة للتأكيده كايومهم كالكلام يشولهم البتة ولا بد لا يدل على شؤنه وزومه وذلك
لتعديني وجوده على ما لا بد منه وهو وجود شيء في ثاقب الدنيا وفيه ما ورد في الحديث عن عمن عزما الله
للذهاب والعزيمة كالزم ما يجزى به ويدعى الجحابة ومنه ما ورد في الحديث عن عمن عزما الله
قال ابن تيمية أي أمروا بواجب وأجبه الله ولما كان أصل الكلام مهمل ما يكن من شيء مبدءاً
والاسمية لازمة للمبدءا وبمعنى فعل شرط والبناء لازمة لتعليقها بالحق قامت أمامها المبدأ

ما روى أن رجلا بعث ختر على طنب فطاف
فقال عائشة رضي الله تعالى عنه يا مبعث
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من مسلم
يشاك شوكه فوفها إلا كبت له بها درجة
ومجيت عنه بها خطيئة فانه يحتمل ما يجاوز
الشوكه في الالم كالخسرور وما زاد على
في القصة كعبية التذلة لأنه عليه الصلاة
والسلام ما أصاب المؤمن من تكره فهو
كفارة لخطايا ما حتى تحب التوبة **قوله** أمأرف
آمنوا فاعلموا أنه الحق من ربهم **قوله** أمأرف
تفصيل بفعل الخ والبناء على الفتح
ويشعرون معنى الشرط ولذا يجب بالبناء
قال سيبويه أمأرف يذهب أي هو ذاهب
يكن من شيء فزيد ذاهب وكان الأصل دخول
لاجمالة وأنه منه عزيمة وكان الأصل دخول
القائمة على الجملة لأنهم الجواز لكن كرهوا
أيلاها حرف الشرط

والشرط لزمه الغناء والصوق الاسم اقامة للازيم مقام الملزوم وابقاء لاثره في الجملة ومن أراد تفصيله
فلينظر حواشي المطول والرضى وقوله كرهوا الخ أى وقوع الشاء بعد حرف في معنى الشرط من غير
فأصل والمعروف تخال جلة الشرط بينهما ولذا قيل فادخلوا الخ وعدى ادخل الى معواين بنفسه وقد
يتعدى الى الثانى يعلى يقال مثلاً دخلوا على الخمر والمراد به وبضه شغل خبره به وكون ما بلى أنما يتدا
ليس بلازم لكنه كثير فيه وفي الرضى انه يقدم على الناقص من أجزاء الجزاء المقبول به نحو فاما التيم فلا تهر
والظرف والخال وعقد أوردافصلهم اوفيه كلام ذكرناه في حواشي الرضى وشرح التسهيل (قوله وفي
تصدير الجلتين به الخ) ضميره لا تأما اعتباراً أنه لفظ وحرف والاحاد هنا على الجود والمدح العظيم التضمن
لا نه يجوز مع رضى منه كما قال في الأساس من الجزاء أحدث صنعه رضىته والارض رضىت سكانها وفي
بعض شروح الكشاف الاحاد الحكم بلزوم كونهم محمدين كالا كفار للعكم بالكفر وقال السعد أحدث
فلا نأوي عنه محمود وجاؤته فاجدت جواره والجد والذم مفهوم من نفس الجلتين ولكن لما فادت
أماناً كيدته وتحقيقه علم منه اذ ذلك أيضاً من أول الامر وهي تفصيل لما دل عليه قوله ان الله لا يسبحي
الخ من أنه وقع فيه اختلاف بين التحقيق والارتباب (قوله والضمير في أنه للمثل أولان يضرب الخ)
أى ضمير أنه في قوله تعالى يعلمون أنه الحق للمثل أو لضربه المذهب ومن أن يضرب لانه موقول به وعود
الضمير للمثل أقرب ولذا قدمه المصنف رحمه الله وجوز فيه أيضاً أن يعود لترك الاستحباب المفهوم عامر
وللقرآن (قوله والحق الثابت الخ) الحق خلاف الباطل وهو في الاصل مصدر حتى يحق من بابي
ضرب وقيل اذا يجب وثبت وقال الراغب أصل الحق المطابقة والموافقة ويقال على أوجه فالأول
الموسد للشيء بحسب مقتضى الحكمة ومنه الله والحق والثاني الوجود بالفتح على وفق الحكمة ومنه
فعل الله حتى والثالث الاعتقاد المطابق للواقع والرابع الفعل والمقول للواقع بحسب ما يجب وقدر
ما يجب في الوقت الذي يجب وليس بين هذا وبين ما قبله فرق غير التعميم فلو تركه كان أحسن وأى ما ذكر
أشار المصنف رحمه الله بقوله الثابت الخ وقوله لا يسوغ انكاره بمعنى لا يصح ويجوز من ساغ الشيء
اذا سهل تناوله ودخله في الحقائق فاستعمل للصحة والجواز وشاع حتى صار حقيقة فيه والاعيان
الذوات والجواهر والثباتية بمعنى المقررة المحسوسة والصابية بمعنى المصيبة الآتية فلا مزيد من
أصاب الرأى فهو مصيب والافعال مصيبة لصابية ولذا فسر في بعض الحواشي بالموافقة لغرض
يشير الى أنه استعارة من قولهم أصاب السهم الهدف وصابه اذا وصل اليه وفيه نظر وفي الأساس
من الجزاء أصاب في رأيه ورأى مصيب وصائب وقهر بالحق للمباغلة كأنه تلك الحقيقة والحق
أو للصرح الاضافى لما قاله واسكاهم يقتضى الثبوت فلذا قالوا ثوب محقق أى محققكم التمسك كما
في الأساس والعامة تقول ثوب محقق بمعنى متفوش وفي الفصول التماسك فيض فضله محقق ويردجده
محقق (قوله كان من حقه الخ) القرنين المشارين وعطف يقابل قسمه على مطابق قرينه تفسيرى
لان القرنين التقسيم بمعنى والمطابقة المراد بها المقابلة بالمعنى القوي أو بالبدعى وهو الجامع بين
معنيين متقابلين في الجملة كقوله يحيى ويميت وهو ثابتا يعلم ولا يعلمون لتقابل الساب والايجاب فيه
أى يقبل أو ما الذين كفروا فلا يعلمون حتى يقابل قسمه بل عدل عنه لما ذكر من المبالغة في المدح
والذم المذكورين لان هذا يدل على أن قولهم هذا القرم جملهم على طريق الكناية التى هى ابغى من
التصریح لاثبات المدعى بينة كما أشار اليه لأن الاستدلال على ما له العلم والاعتبار وكل منهما
يدل على الجهول دالة واضحة ومن يقل للمسلمين الشذا كذبه رائحة الطيب ولذا قال المصنف رحمه
الله دلالاتها فبيل ولم يقل فاما الذين آمنوا فيقولون الخ إشارة الى أن المؤمنين اكنوا بالمتلوع
والطاعة من غير حاجة الى التكم والكافرون لم يثبتهم وعنادهم لا يطبقون الاسرار لانه كخفاء
الجوف الخفاء أو يقال يقولون لا يدل صريحاً على العلم وهو المقصود والكافرون منهم الجاهل

فادخلوا الخبر وعوضوا المبتدأ عن الشرط
انظروا في تصدير الجلتين به لاجاد لاص
المؤمنين واعتداد بعلمهم ودممهم بلطف للكافرين
على قولهم والضمير في أنه للمثل أولان
بضرب والحق الثابت الذى لا يسوغ
انكاره بيم الاقوال الصادقة من قولهم
الصابية والافعال المصادقة من قولهم
حتى الامم اذا ثبتت ومنه ثوب محقق أى
محكم التمسك (وأما الذين كفروا فيقولون)
كان من حقه وأما الذين كفروا فلا يعلمون
لا يطابق قرينه ويقابل قسمه لكن لما كان
قولهم هذا دليلوا وخصا على كمال جهلهم
عدل اليه على سبيل الكناية

والعائد وقوله يتولون الخ أنتم وأجمع وهذا هو الأولى وأتى بعبارة الرب في الأول إشارة إلى أنهم يعترفون بحقيقة القرآن وبما أنتم الله به عليهم من النعم التي من أجلها أنزل هذا الكتاب وهو المناسب لقوله تعالى على عبدنا وأما الكفرة المنكرون للمناسبة لحالة تعالى المتخذون غيره من الأرباب فأنه هو المناسب لحالهم وما قبل من أن ما نسب إلى الكفار أشد من عدم العلم دلالاته على أنهم يسمونهم ويغيبون القول بأنهم من الله إلى السفة غير متجبه على أن ما ذكره يتوقف على كون قولهم عن مكابرة فالظاهر أنه لا يصح لإيمانهم وإن صح فوجه آخر وانكار خلافه مكابرة ظاهرة تقدر وقال كالبرهان لأنه ليس برهاناً حقيقياً (قوله يحتمل وجهين الخ) في الدر المنصور للتحفة في ماذا سئله وأوجه الأول أن يكون مالم استفهام وإذا اسم إشارة خبره والثاني أن يكون ذا اسم موصول وهو وإن كان بحسب الأصل اسم إشارة لكنه يكون اسماً موصولاً في هذا المحل فقط والعائد محذوف تقديره إرادته بقول المصنف والمجموع خبره تسع ظاهر فيه ملاحظة المعنى فلا يوقعهم فيه الغفلة عما ذكرنا وأخبر بالمعرفة عن النكرة هنا بناء على مذهب سيبويه رحمه الله في جواز في أسماء الاستفهام وغيره يجعل النكرة خبراً عن الموصول وما قبل من أنه يعنى مذهب سيبويه بالافتقار في ماذا غير مالم لأن الرضى نقل فيه الخلاف أيضاً والثالث أن يغلب ما في كوا ويجعل اسماً واحداً للاستفهام ومجمل المذهب على أنه مفعول مقدم والرابع أن يجعل مجموعهما اسماً موصولاً كقوله دعى ماذا علمت سائليه أي الذي علمت والخامس أن يجعل اسماً واحداً للنكرة موصوفة وقد جرت هذه في المثال المذكور والسادس أن يجعل مالم استفهاماً زائداً وهو ضعيف والمعتبر في هذه الآية الوجهان المذكوران في الكتاب (قوله والاحسن في جوابه الرفع على الأول الخ) وجه الرفع أن جله السؤال حينئذ اسمية فغير الرفع في الجواب على أنه خبر مبتدأ محذوف قطاً بقية في الاسمية لفظاً وعلى الثاني ماذا دعوى مفعول مقدم جملته السؤال فيه فعلية فيضرب بفعل مقدر ليطابق ما هو الأصل الرابع ويجوز تركه كما أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله والاحسن لأنه المطابق لمقتضى الظاهر وقد رد على خلافه ولكنه ولذا قال بعض المحققين أن قوله تعالى خلتهم العزير ترك فيه المطابقة إشارة إلى بلاد الكفار وعنادهم فإنه إذا تحقق خالق السموات لا ينبغي أن يشك في فاعله فالمناسب لحالهم التردد في نفس الخلق وقيل تقديره فعلية في جواب من أكتفى في الاستعمال وما خالفه لكنه لتقصير القصص والتخصيص والتأكييد بالاسمية وتفصيله في حواشي المطول والمفتاح وقد أطيعوا على أن ماذا صنعت إذا كان جله اسمية فيجيب بالاسمية وما فاعله قدس سره في شرح المفتاح في الفصل والوصل من أن الفعل في ماذا صنعت مستدل للخطاب وليس فيه معنى الفاعلية بخلاف من قام وماذا صنع لا يتخلو من الكدر لأن كون الاستفهام بالفعلة أولى يختص بصورة الفاعلية فإن تقدير قولك من ضربت أشربت زيداً أم حراً والفرق بين ماذا صنعت وماذا صنعته حتى يجيب بالاسمية في الأولى وبالفعلية في الثانية تحكم بحت كافي الحواشي الحسنة ولنا فيه كلام حاصله أنه غفله عن مراده قدس سره لأن المطابقة المعنوية كما فتره في من السائب أن يجعل المحكوم عليه في السؤال والمحكوم به فيه كذلك في الجواب لأن المحكوم عليه معلوم للسائل والمطلوب له انما هو الخبر وهو مصب الفاعلية فإذا كان خبرين وماذا فاعلا في السؤال فهو مستدل به معلوم له فليطابقه الجواب إذا حكم عليه سواء كان فاعلاً أو مبتدأ الآن الفاعلية يربحها كون الاستفهام بالفعل أولى وإذا كان مفعولاً فلا يطابقه الجواب إلا بمفعوله مفعولاً والجملة في السؤال والجواب فعلية قطعاً وإذا اشتغل الفعل بغيره وجعل ذا موصولاً خبراً لمأى ومبتدأ خبره مافلا يطابقه الجواب لا يكون فيه كذلك ولا يأتي بغير الاسمية بأن يقول الذي صنعت كذا أو كذا مصنوعي لأنك لو أتيت بها فعلية كان مفعولاً لا محكم ما عليه ولا به فتفتت المطابقة المعنوية فالفرق بين ماذا صنعت وماذا صنعته كالمصريح بالظهور فإن فهمت فهو نور على نور والتحكم

تفعل على اعراب ماذا

ليكون كالبرهان عليه (ماذا أراد الله به) لا يكون مفعولاً بل يكون ما استفهامية مثلاً يجعل وجهين أن تكون ما استفهامية وذات معنى الذي وما بعده صلتها والمجموع خبرها وأن تكون ما مع ذال اسماً واحداً بمعنى أي شيء منصوب المحل على المفعولية مثل ما أراد الله والاحسن في جوابه الرفع على الأول والنصب على الثاني ليطابق الجواب السؤال

جهتان وزور وقال الشارح الفاضل هنا في شرح قوله في الكشف وقد جئوا عكس ذلك انه يعني اذا
 اتفق السائل والخبر على الفعل وكان السؤال عن المتعلق بخلاف مثل قوله تعالى واذا قيل لهم ماذا انزل
 ربكم قالوا اساطير الاولين فانه بالرفع لانه في المعنى في الانزال اى هذا الذى تزعم انه منزل هو اساطير
 الاولين فلا يصح تقدير الفعل كما يجب بتحقيقه وتفصيله وقال بعض الفضلاء بعد ما أورده المدعى هنا
 أن الاحسن في الجواب الرفع وهذا ليس بجواب بل رد لما اعتقدوه والجواب أن تعطيه ما يطلبه من
 ثم انه لا جواب لقوله ماذا أراد الله بهذا مثلا لانه استسهل انكارى ونفى انكون مراد الله فيه ومن
 حقه نفي أن يكون منه تعالى فعلى هذا لا يصح أن يكون بضل به كثيرا جواب ماذا أراد الله
 وأيضا ماذا أراد الله مذ كور على سبيل النقل فلا يطلب له جواب ولذا لم يلتفت اليه في الكشف
 (أقول) قد سمعت ما تعرف به الحق الحقيق بالقبول هنا وما ذكره الفاضل غير مسلم لان الامام النظر
 الى حال السؤال بحسب الظاهر ثم تطبيق جوابه عليه سواء كان مقول قول أم لا على ان تقول ما قاله غير
 موافق للمخبر فيه فانه كيف يتفق على الفعل ومرادهم في الحقيقة انكار صدور المثل المذكور
 عن الله وهو يستلزم انكار كونه مراد الله كما يخفى وما ذكره المعترض لا يحصل له فائده بل مدعى ان قوله
 بضل به جواب حقيقة كسأني بتحقيقه فلا يلتفت الى القيل والقال فاما بعد الحق الانشلال
 (قوله الارادة نزوع النفس وميلها الخ) عطف الميل على النزوع للتفسير فانه يقال نزوع بمعنى اشتاق
 وميل كما يقال نزوع عن الامر اذا كنت عنه وأمسك بلا خلاف بين أهل اللغة فيه وانما الخلاف
 في المصدر فانه جمع فيه أيضا نزعا ونزاعا ونزوعا فكل يختلف المصدر فيه أم لا وليس هذا محل وأصل
 معنى الميل الانعطاف ثم صار حقيقة عرفية في المحبة والقصد وهو المراد هنا وقوله بحيث الخ
 متعلق به وحمل الميل للنفس على الفعل جعلها توجه لا يقاوم والكلام في الارادة من جهتين من
 جهة معناه القوة ومن جهة المراد بها في لسان الشارع في وصف الله تعالى والاعبيد وقول
 المصنف رحمه الله نزوع النفس الخ بيان لمعناها اللغوية قال الراغب الارادة منقولة من رادى ورواها
 سعى في طلب شئ وهى في الاصل قوة مركبة من شهوة وخاطر وأمل وجعلت اسمها النزوع النفس الى
 الشئ مع الحكم فيه بأنه ينبغي أن يفعل أو لا يفعل ثم تستعمل مرة في المبدأ وهو نزوع النفس الى الشئ
 وتارة في المنتهى وهو الحكم فيه بأنه ينبغي أن يفعل أو لا يفعل اه فاقبل هنا من أن كون ارادة
 المعنى من المقتضى هذا القبول فيه بحث والظاهر أن الارادة في الآية من هذا القبيل انتهى ليس بشئ
 لان الارادة في عبارة المجرود القصد وهو استعمال آخر وسواء قلنا انه مشترك فيه أو يجازى صراحة
 عرفية لا يراد منه على الآخر وكذا ما قبل بعد تنقل ما في شرح المواقف من انه يصدق على الشهوة
 وهى غير الارادة فان المصنف يصد بتحقيق أصل معناه افعلة لا ماد كره المتكلمون وما ادعاه من مغايرة
 الشهوة للارادة ليس كذلك فان بينهما ما هو مخصصا كما صرح به الصدر في رسالة اثبات الواجب
 وهو المفهوم من كلام الراغب وقد قالوا ان الارادة قد تتعلق بنفسها بخلاف الشهوة التى هى توقان
 النفس الى الامور المستلذة فانها لاتعلق بنفسها وانما تعلق بالذات واذا ذكرت متعلقة بنفسها كانت
 مجازا عن الارادة كاقبل لربى ما شئى فقال أشئى أن أشئى يعنى أريد أن أشئى والانسان قد
 يريد شرب الدواء البشع ولا يشئ به وقد يشئ الطعام الذى لا يريد اذ علم أن فيه هلاكة وقد وجد كل
 منهما بدون الآخر وقد يجتمعان فى شئ واحد فينبه ما عوم وخصوص بحسب الوجود وقوله
 وتقال لقوة الخ قد مر تحقيق معنى القوة فذكره وقيل الارادة فى حقا عبارة عن ميل النفس الذى
 يعقبه اعتقاد يقع في المراد وأما المزمع من الارادة لانه ارادة جازمة بعد نوع تردد سابق
 والارادة لا تقتضى سبقه وقال الامام لاحالة الى تعريف الارادة لانها ضرورية فان الانسان يدرك
 بالبدية التفرقة بين ارادته وعلمه وقدرته وآله ولذنه ثم حدها بأنها صفة تقتضى رجحان أحد طرفي

والارادة نزوع النفس وميلها الى الفعل
 بحيث يعملها عليه وتقال لقوة التى هى
 مبدأ النزوع

النازعة إلى الآخر في الوقوع لا الإيقاع قال وبالقدرة الأخيرة (قوله والاول مع الفعل) أي الاول من معنى الارادة اللغوية المذكورة في كلامه وهو الميل الحاصل على إيقاع الفعل وإيجاده بكونه مع الفعل وبجماعه وان تقدم عليه بالذات لانه الحاصل والباعث وهذا يقتضي إيجاده بالاستقامة وهي القدرة القائمة المستجمعة لجميع شرائط التأثير بمعنى القدرة القائمة والارادة جزء منها الأنهم مع الفعل منزلة عن القدرة الأخيرة ولما كان الثاني بمعنى القوة وهي القوة القائمة بالميلون التي هي مبدأ الميل إلى أحد طرفي المتدور وبإتباعه كان قبله لانه اذا وجد يعطى حكم تلك القوة يتصور به من القوة إلى الفعل أو المراد به ما لم يكن به جميع جهات حصول الفعل والحاصل كافي شرح المقاصد أن القوة مع جميع جهات حصول الفعل بها (وما أومأ به عادة مقارنة وبدون ذلك ساقطة فلا غبار على ما ذكر وقوله وكلا المعنيين الخ عدم تدور الميل النفساني والقوة التي هي مبدأ قوة في نفسه تعالى ظاهر وصلا مبدأ أو غير متصور خبره واتصاف نائب فاعل متصور أو مبتدأ وغير خبره مقدم والجملة خبر كلا ولا حاجة إلى جمعه على نفي قوله غير ما سوف على نفي (قوله فقبل ارادته لا فعله الخ) لما كان معنى الارادة السابق لا يابق بذاته تعالى فصر ارادته بتمامه فكيف من أهل السنة وغيرهم فأنزلوها مآذبه المعلقة كالكلي والتجارب وغيره ما من أن معنى ارادته تعالى لا فعله أنه بفعله اعلمها وبما فيها من المصلحة ولا فعل غير أمرها وطلبها وهذا هو مرضي صاحب الكشف كما صرح به في سورة السجدة وهو أمر عدي بالنسبة إليه تعالى ووجودي بالنسبة لغيره فاما أن يكون موضوعا لمعنى شامل لهما أو يقال هو مشترك بينهما أو يجازي الثاني فلا بد من الصفات المسببة على الإطلاق كما قبل (قوله فلي هذا لم تكن المعاصي بارادته) لأن العبد يخلق أفعاله عندهم بارادته وبارادته الله لها بمعنى أنه أمرهم بها وهو لا يأمر بالعصا ولا يبريد المعاصي عندهم لأن الارادة مدلول الأمر ولا زومه وأدلتهم بمفصلة في كتب الكلام وقد رد مدعاهم بأنه مختص بالاشهر من أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وأنه لا يجري في ملكه الا ما يشاء وأن الأمر قد يشك عن الارادة كما مر الخبر فان السلاطن لو نزع عدي السعد على شرب عبيدهم غير مختص بالقدرة فاذ في مخالفة له وأرادهم بدعوه بعبادته لولوعه بعبادته السعد فيأمر العبد ولا يرد منه الا تباين بالمأذون به بل طه وروحه سبحانه وقال شامة المحققين جلالة الله والذين الأمر أمران أمر تكوين يلزم منه وقوع المأمور به وهو بم سائر الملكات وأمر تشريع وعلمه مدار الثواب والعقاب والطاعة هي الا تباين بما وافق الأمر الثاني والرضا تبرت عليه (قوله وقبل علمه بأشتمال الأمر على النظام الخ) هذا رأى الجاحظ وبعض المعتزلة والذهب الحكيم فقالوا ارادته تعالى هي علمه بجميع الموجودات من الأزل إلى الأبد وبأنه كيف ينبغي أن يكون نظام الوجود حتى يكون على الوجه الأكمل وبكيفية صدوره عنه حتى يكون الوجود على وفق المعلوم على أحسن النظام من غير قصد وطلب شوق ويسمونه هذا العلم عناية بالأمر شامل للفعل والترك والنظام الأكمل بالنظر إلى العالم والوجه الأصل بالنظر إلى العبد وقوله فانه المفعول العلم أي الملم يدعي القادر على الأمر المذكور إلى نفسه وهذا بناء على أن الارادة ليست سوى الداعي إلى الفعل في الشاهد والغائب جمعا أو في الغائب خاصة فالواو هو العلم والاعتقاد والظن بأشتمال الفعل أو الترك على المصلحة ولما اتممت في حق الباري الظن والاعتقاد كان الداعي في حقه تعالى هو العلم بالمصلحة وبمثل نظام جميع الموجودات في علمه السابق عليها مع الاوقات التي يلقي وقوعها فيها فالواو وهذا هو المفتى لافاضة ذلك النظام على ذلك الترتيب والتفصيل الذي لا يجوز أن يكون صدوره عن الواجب وعن القول المجردة بقصد واردة ولا يجب بطلعه ولا على سبيل الاتفاق والجزاف لأن العمل الفاعلية لا تفعل لغرض في الأمور السابقة فقد صرحوا في اثبات هذه الغاية في مناسبه الارادة كما ذكره في شرح المقاصد قدبر (قوله والحق أنه ترجيح أحدهما ودوره الخ) هذا مذهب

والاول مع الفعل والثاني قبله وكلا المعنيين غير متصوراته الباري سبحانه وتعالى به ولذلك اختلف في معنى ارادته سبحانه وتعالى فقبل ارادته لا فعله أنه غير ما فعل هذا ولا كره ولا فعل غير أمره بها فعل هذا لم تكن المعاصي بارادته وقبل علمه بأشتمال الأمر على النظام الأكمل والوجه الأصل فانه يدعي القادر إلى نفسه بل والحق أنه ترجيح أحدهما ودوره على الآخر

أهل السنة . ولذا قال المصنف رحمه الله والحق اشارة الى بطلان ما سواه فهي صفة ذاتية قديمة وجودية
 قائمة على العلم ومغايرة له ولقدرة وقوله بوجه الخ احترام عن القدرة فانها لا تخص الفعل بل بعض
 الوجود بل هي موجودة بالفعل مطلقا وليس هذا معنى الاختيار كما فهم وقد اورد على المصنف ان
 الارادة عند الاشاعة الصفة المخصصة لاحد طرق المقدور . وكونها نفس الترجيع لم يذهب اليه أحد
 وفي شرح المواظف الارادة عند الاشاعة صفة مخصصة لاحد طرق المقدور بالوقوع فاقبل الذي
 يقوله لا لشكره ولكنه ليس ارادة بالاشتراك ولو كانت نفس الترجيع الذي هو من صفات الافعال
 كانت صفة حادثة وليس مذهب أهل السنة والجواب بأنه تعريف لها باعتبار التعاني ولذا قبل
 انها على القول مع الفعل وعلى الثاني قبله وأنه تعريف لا رادة العبد لوجهه أما الاول فلا يخلو لا يكون
 مغايرا للمبدء . وأما الثاني فالسابق والسابق متناد على خلافه وكذا القول بأن المراد بيان معنى
 الارادة مطلقا سواء كانت ارادته أو ارادة العبد . وأجيب منه قوله ان وقوع الارادة بعضى الصفات
 المخصصة لا يستلزم عدم وقوعها بعضى التخصيص نفسه وبعد كل كلام فكل ما هنا لا ينافي بوجهه فليقر
 بقوله وتخصيه بوجه دون وجه أى مقدور الفعل والعقل والترك والوجه المذكور حسنة أو قبحه ونفعه
 أو ضرره وما يحويه من زمان ومكان وماه من ثواب أو عقاب وقوله هي أعم الخ ما عرفت من كلام
 الراتب والمراد بالليل الترجيع والتفصيل كونه عنده أفضل مما يتأمله لأن الاختيار أصل وضعه اعتقال
 من الظهور وقد استعمله المتكلمون بمعنى الارادة أيضا الا أنه قيل انه لم يرد هذا المعنى في اللغة . ولذا قال
 الفضيل ابن العزقي تفسيره قوله تعالى ويل يحق ما يشاء . ويختار ليس الاختيار هنا بمعنى الارادة كما
 يقول المتكلمون انه فاعل بالاختيار وفاعل مختاره فانه معنى حادث يقابله الاجاب عندهم فلا ينبغي
 أن يجعل عليه القرآن والاختيار في اللغة ترجيع الشيء وتخصيه وتقديره على غيره وهو أخص من
 الارادة والمشيئة وفي الحكم خوار الشئ واختاره استواء . وفي التنزيل واختاره . وفي قوله معجبين رجلا
 واختاره يكون اسم فاعل ومفعول وهذا امانة . لا رادة الله كما مر وأطلق الارادة الشاملة الارادة
 العبد وعلى هذا لا يرد عليه اختيار أحد الطرفين المستويين وأحد الرغيفين المتساويين للضبط لا لما
 لا نسلم انه اختيار على هذا ولا حاجة الى أن يقال انه خارج عن أهله اتعاطى النظر عنه فقدر (قوله
 وفي هذا استحقاق واستبدال) أى تختير وتخصيص له والاستبدال عدمه فلا أى تقيرا . وفي نسخة
 استحقاق بدل استحقاق وهما بمعنى وفي الكشف وفي قولهم ماذا أود الله به . فلا استبدال واستحقاق
 كما قالت عائشة رضى الله عنها فى عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه ما يجرب بالابن عمر وهذا . وقول
 المصنف رحمه الله وفي هذا معناه فى لفظ هذا الواقع فى النظم الكريم لأن اسم الاشارة يستعمل للتصغير
 كقوله . أهبل هذا بالرحى المتعاص . وكقوله تعالى أهذا الذى بعث الله رسولا كما يكون التعليل بحسب
 اقتضاء المقام . ويجوز جعل الاستحقاق من مجموع ما ذكره لأن الاستحقاق قد يقصد به ذلك أيضا كما يقال
 من أنت وقد يجوز بعضهم فى قول المصنف وفى هذا أن يكون هذا الاشارة الى التركيب وعبارة الكشف
 محنة لولم يقل . يقول عائشة رضى الله عنها لعله على هذا كما قيل به يدو لك أن تقول ان المصنف رحمه الله
 أسقط الحديث المذكور هذا ولا اختاره وهو نزع حسن لا يبعد عن مقاصده (قوله وملائم على
 التمييز الخ) فى الكشف . فلا نصب على التفسير كقولك ان أجاب بجواب غث ما ذكرته بهذا الجواب بل ان
 حل سلا حاريا كيف تنفع هذا اسلا . وذكر آيات الحوائى هنا تبعا لافاخذ التفاضل هنا فى ترجمه
 أنه كثرة الكلام القبيح من الضعيف وقد يكون عن اسم الاشارة وقائه . بأنه . من جهة انه يتمتع
 اضافته . وذلك اذا كانا من بين لا يعرف المقصود به مما مثل باله رجلا وبها مقابلة بالان من ليل ونمر رجلا
 واشياء ذلك . والعامل هو الظهور واسم الاشارة فقد جوزوا اعمالهم كما فى انرا لاسما للجملة المهمة
 القائمة بالشيون ونحوه . اما اذا كان المرجع والمشار اليه مع . لهما كما فى قولنا جاني ز يدقه ودره رجلا

وتخصيه بوجه دون وجه أو معنى واجب
 هذا الترجيع وهو أعم من الاختيار فانه
 يدل مع تفصيل وفى هذا استحقاق واستبدال
 ولا نصب على التفسير

و بالرجل في الطعاب بعين وقال الله عز وجل لا ومن قائل وقت زيد قاله الله شاعر أو شاعر هذا
 سلاحا فالتعريف من الله به وهو نفس المذوب اليه كما في قوله كفى زيد رجلا وولم أيام السحاب بعينه
 وأمثال ذلك ومعلوم أن هذا في الآية إشارة إلى المثل وفيما أورد من المثلين إلى الجواب والسلاح
 فالتعريف عام في النسبة وهي نسبة التعجب والانتكار إلى المشار إليه (أقول) هذا برتمه مأخوذ عما
 قرره فقيم القيمة الرضى في باب التعجب وفيه بحث لانهم قالوا التعجب يكون لمفرد والنسبة والعامل
 في الأول المميز ولو جاءه أو في الثاني أحد طرفي النسبة وهذا الكلام فيه انما الكلام في أن يتميز المفرد
 يكون بعد تمام الاسم المميز ومعنى تمامه أن يكون على حال لا يمكن إضافته معها وذلك انماضافته
 أو كونه فيه توين أو ما يشبهه من نون تنبيه وجمع لانه اذا تم شبه الفعل التام فعليه في شبه التعجب بعده
 المفعول فلذا انصبه وعمل فيه وعلى هذا انقصر أكثر النحاة والرضى زاد عليهم أن الاسم قد يكون بنفسه
 تاما لا بشئ آخر وذلك في شيئين الضمير واسم الإشارة اذا تم المنصوب به ما ذكر مرجع الضمير والمشار
 اليه كما فعله ونصحه الشارح المحدث هنا ولا يفتي أن اسم الإشارة لا يعمل بانتشار الوصف عن أن يشار به
 إلى معلوم الذات بقرينة لازمة لفظية فتصوفا هذا الرجل أو جالية التعجب المشار اليه حسا وانما سمى
 بهما لأن معناه لا يفهم منه بلا قرينة فليس في الإبهام كمشيرين الذي لا يتفكر من الإبهام وضعا
 وإبهام هذا انما هو فلا بد من القرينة ولذا ذكر الدماميني في شرح التسهيل أن بعض النحاة قال أن
 ما قاله الرضى غير مرضى وفيه كلام ليس هذا محله فليز (قوله أو الحال كقوله الخ) قال أبو البقاء
 من الحال من اسم الله أو من هذا أي عملا وعملا به أي المعنى على الأول عملا وعلى الثاني عملا به
 وهذا هو الظاهر وقوله كقوله هذه ناقة الله لكم آية ظاهر فيه ولذا قال الشارح المحدث في الحال من اسم
 الإشارة بأن يكون هذا الحال أو ما للعامل فهو الفعل ولا حاجة إلى جعل العامل اسم الإشارة ودعى
 الحال الضمير المهورر أي الذي في أشير اليه مثلا وعلى هذا القبول بقوله هذه الخ في مجزئ أن الحال اسم
 جامد والافتقار إلى ما للعامل في الحال اسم الإشارة مثل هذا يعلى شيئا وهو رد على من قال أن العامل
 فيه اسم الإشارة كقوله له أبو حنيفة رحمه الله في الصروا يشاع مثلا براء أو حال من هذا ربه بأنه إشارة
 إلى المثل لا إلى ضرب المثل على ما هو أحد محققى الضمير في أنه الحق ولكن بيان لا يتوهم أن في بظهور الثاني
 وقوعه جامدا على خلاف قياس الحال ولما كان التعجب جامدا في الالزام لم يمتثل له فاقول بأنه يقتل
 أن يقال أن جعل آية حالا أو تعجيزا عن ضميركم فآكتفي به في تشبيهها ما بعد جدا فاذم لم يتقوا اليه
 (قوله جواب ماذا الخ) قدم في النظم الضلال على الهدى مع سبق الرحمة على الغضب وتقدمها
 بالرحمة والشرف لأن سؤالهم ناشئ من الضلال مع أن كون ما في القرآن سببا للضلال أو حوج البیان لأن
 سببته للهدى في غاية الظهور فالاهتمام ببيان أولي ثم أن فوا ذكر المصنف رحمه الله أمورا (منها) أنه جعل
 ما ذكر جوابا والعلامة الزمخشري لم يثبت اليه لأنه كما قبل تعديصان عنه ساحة لا يحجز إذا
 الاستفهام ليس بأفهامي معناه حتى يكون له جواب وكونه محكما وقول القول بأن الجواب غاية الإجابة
 كما في قوله تعالى أساطير الأوثان فان المقصود به إبطال اعتقادهم فلذا تعجب من رفعه لأن وجوب المطابقة
 مخصوص بما إذا اتفق السائل والمجيب على الفعل وكان السؤال منه كآية تقرره وأوجب بأنه على
 تقدير كون الاستفهام بالانتكار ومعناه ليس في ضرب الأمثال بالمقارنات فائدة يعتد بها جعل جوابا وذا
 له بأن فيه فائدة وهي إخلال كثير وهداية كثير وقرب منه ما قبل من أنه لا يفهم من كلام
 المصنف أن الاستفهام غير باق على حقيقته وأنه لا يستغارة قط لجواز إرادة الاستفهام والاستغارة معا
 أو يقال الجواب لا دفع الاستفهام والمصنف رحمه الله تعالى ليس بأعذرة وهذا وقد سبقه إليه في قوله
 كما هي على الناس حيث قال في كتاب القصرات فإذا ليس مفعول أو دلالة استوفى مفعوله وهو ما إذا
 أو ضمير المقدر وقوله بصل الخ على وجهين أما جواب عن سؤالهم على المعنى لآلى اللغة أو صفة مثلا

أو الحال كقوله هذه ناقة الله لكم آية
 (يشل به كثيرا ويهدى به كثيرا) جواب ماذا

والجواب وما يصلح الخ على المعنى انتهى الخ إلى تعيين الجوابية أو ترجيحها كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى فيهما (ومنها) أن حق الجواب على وجهي ماذا كما مر أن يكون باسم مرفوع أو منصوب وجوابه ما أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله وضع الخ وهو غنى عن البيان وقوله أى اضلال كثير بالرفع في النسخ اقتضاه على أرجح الوجهين وأظهرهما وفي بعض المواضع أنه يجوز رفعه الرفع والنصب على الوجهين وفيه نظر ظاهر (ومنها) أنه قال كفى أكثر النسخ المذهب أولاً ضلال كثير وأهله وفي بعضها هدى كثير وهذا كثيرة وأورد على الأولى أنها خلاف الجواب لاتفاق أهل اللغة على أنه لا يقال أهدي من الهداية بل من الهدية فلا يصح منها الأفعال والازدواج غير مقبول وإن قلنا أنه مشاكلة وهي من الجواز (قلت) قال ابن عطية في غير هذه السورة قرئ يهدي بضم الياء وكسر الدال وهي ضيقة وقال أبو حيان حكى الفراء في لزوم ما يعنى اهتدى فإذا ثبت ما حكاه لم يكن ضيقة لأنه أدخل على الازدواج حمزة التعدية انتهى والقراءة وإن كانت شاذة ثبتت بها اللغة ثبتت ما في بعض النسخ وإن كان غريباً نادراً وقد نقلناه وأقره في الملتصق فلا وجه لانتكاره لعدم الوقوف على مثله في خبايا لزوايا وأعلم أن ما ذكره كريس جواباً في الحقيقة للاستفهام وللانكار والاستعذار لا جواب الأول أنه أراد به التذكير وبرزاز المفعول في صورة المحسوس لا في الالفاظ وجواب الثاني نظر الظاهر الحال أنه هل ناشئ من معنى البصيرة فنزل ما يقول إليه لا امرئ نزلته وأوقع في مرقعه وغيره سبحانه بغير معناه ولذا جعله في معنى الجواب وهذا ما وعدنا في مرقعه فاعرفه (قوله وضع الفعل موضع المصدر) أفادة الفعل بالحدث وهو الوجود بعد عدمه من دلالة على الحدث القاطن للزمان والمراد بالتجديد الاستمرار في المستقبل وهو ما يقال له استمراره وتجدد في الخارج يستعمله كثيراً كما مر جوابه ومنه على اختيار المضارع هنا على الماضي ولذا قيل المراد بالتجديد كثرة تكرار به الفعل والمكان السؤال لا على عدم الفائدة ناسب في الرد عليهم الدلالة على كثرة الفائدة المتبرئة عليه فسقط ما قيل عليه من أنه إن أراد بالتجديد الحدث كان تكراراً بلا فائدة وإن أريد الحصول شيء أثبتنا ليس يلزم للفعل ولذا خلا في مفهومه كما في حوائج الماويل للنشر فإنه يفهم من خصوصية الحدث واقتضاء المقام وهو المراد ولذا عبر المصنف رحمه الله بالاشعار والمراد أنه عبر بالمضارع ليدل على أن الاضلال والهداية المذمومة لا يرايان بالتجديد من حيث هو بل بالاشعار بالمراد وليس المراد أنه عدل إلى لفظ الفعل المضارع للاشعار بالتجديد والحدث ليكون الفعلان المذكورين في تأويل المصدر كافي في توضيح المعنى خبر من أن تراه كما لوهم تشبهاً بظاهرة قوله وضع موضع المصدر لأن المراد أنه عدل عما هو في الجواب من الالتئام بالاسم الذي هو مصدره خاسراً مستحسناً مرفوعاً أو منصوباً وأقرى بهذا الفعل بدله لما ذكرناه جزء الفعل فيه عن الدلالة على غير المعنى المصدرية لأنه لو كان كذلك أنسخ عن الحدث والتجديد كما لا يخفى وقيل أنه وضع الفعلان موضع الفعل الواقع في الاستفهام بمسابقة في الدلالة على تحقيقهما فإن أرادتم ما دون وقوعهما بالفعل وبخافين نظم الاضلال مع الهداية في تلك الإرادة لا يهاجمه تساويهما في التعلق وليس كذلك فإن المراد بالذات من ضرب المثال هو التذكير والاهتداء كما في قوله تعالى وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون وأما الاضلال فعارض وهذا ما عرفت آخرى العدول عن مقتضى الظاهر وهو مع تكلفه بإياه السياق لأن القبول إذا لم يكن للاضلال لا يصلح لوقوعه في موقع الجواب ولذا قدم واقعته قدر (قوله أويان للعلمتين المصدرتين بالخ) عطف على قوله جواب ماذا الخ وهذا ما اختاره في الكشف من أن العلمتين المصدرتين بالتأنيديتين على أمرين أحدهما أن كلا الغريتين موصوفين بالكثرة وثانيهما أن العلم يكون حقائقاً الهدي الذي تزداده المؤمنون نوراً إلى نورهم والجهل بموقعه من الضلالة التي يزدادها الجهال خطي في ظلماتهم وقوله يصلح الخ يزيد ما تضمنه الجملتان وضوحاً وفي الكشف أن هذا كما ساقى

أي اضلال كثير وأهله
موضع المصدر والاشعار بالحدث والتجديد
وأيان العلمتين المصدرتين بالخ

في القتال نوع من الكلام يسمى في البيان بالانفسير وليس المراد به أنه يجري مجرى عطف البيان خلفاً
 في الأول يحتاج الى اوضح فانه يكون استثناء فاجاز يجري الاعتبار من تقيا للبيان كما نحن فيه ويكون
 عطف وان ايضا ومنه يعلم ان جعله جواب ما ذاع في معنى اضلالا كثيرا وهدى كثيرا والعلة الى الفعل
 لا رادة القهراً وليس بشئ وفيه تكلف يصان عنه النظام وهو رد على المصنف رحمه الله كما بيناه في قولنا
 ما به لم منه الجواب عنه ايضا قد ذكر **(قوله وتسهيل بأن العلم بكونه حقا لـ)** التسهيل والاحوال
 كناية للتسهيل وهو في العرف الكتاب الحكمي فأريده بالزمه وهو الحكم والجزم وقوله وبيان معطوف
 على قوله هدى ويجوز عطفه على قوله وتسهيل والاول أولى وأقرب وأصل معنى البيان الكشف والمراد
 أنه اظهرا لما هو مودعه منه كقوله تعالى هذا بيان للناس وهدى وجهه هدى سبالة لانه أثره ومنه
 جاء وقوله لحسن مودعه يقتضي أنه من المثل وقد تبع فيه التخييل في وقال في الكشف إشارة الى أنه
 غير مرضى ليس المثل بعينه المصطلح بل أنهم وكون المورد بعينه الفاعل وحده خلاف الظاهر والمراد بالاضلال
 فتد الطريق المستقيم وقوله في نسخة تدفق أي خروج عن تلك الطريق وفيه إشارة الى دخول
 ما بعده في البيان **(قوله وكثرة كل واحد من القليلين الخ)** يعني أن الأمرين المتقابلين اذا وصف
 أحدهما بالكثرة المتبادر وصفه مقابلته بالقلية وتحقيقة أنه اذا كان كذلك فلا خفاء فيه فاذا وصفاهما
 بالكثرة لا يتحولان تكون كثرتهم بما بالقبلة لشي آخر أو لكل في نفسه بقطع النظر عن غيره أو بسببه كل
 منهما مالا يخرج على الاول لا محذور فيه كما أن العشرة والعشرين كل منهما ما تصف بالكثرة نظر القسمة
 وكذا في الثاني فان المقدارين الكثيرين كثيران في نفسه ما وان قل أحدهما بالنسبة للآخر
 وأما على الثالث فلا يصح لانه اذا كان كل منهما كثيرا بالنظر فبالله يلزم اتصاف كل منهما بالقلية والكثرة
 من جهة واحدة وأنه اذا قيل هذا أكثر من ذلك لم يكن ذلك أكثر من هذا من جهة واحدة فبالله
 كثيرا ما هو باطل الآن يكون مختلف الزمان فذكره المصنف ليعلم ان كثرة في نفسه لا تكون دافعا لهذا
 فإراد أن كثرة بالنظر في نفسه لا بالنظر بمقابله لا محذور فيه كما سرح به في قوله بالنظر الى أنفسهم
 لا بالنظر الى مقابلهم وان كان المراد أن المهديين من كل طائفة وكل في عصر أقل من غيرهم أقله
 الاخير وكثرة الاشرار في كل عصر وقطر كما يوجب اليه قوله فان المهديين قليلون بالاضافة الى أهل
 الضلال فعمل الجواب بعد تسليم أنه كذلك أن قلتم بالنسبة لاضدادهم لا تتأني كثرتهم في أنفسهم بقطع
 النظر عما سواهم فان أريد دفع المناقاة أساسا ولو حسب الظاهر تحمل الكثرة على الكثرة المعنوية بتجويل
 كثرة الخدائس اللطيفة بمنزلة كثرة الذوات الشريفة كما قيل
 ولم أر أمثال الرجال تفاوتت • لدى الجدي حتى • ذأف واحد
 ولكون هذا غير متبادر من الكثرة لا سيما وقد ذكرها الحقة فبالظاهر أنه ما على غلط
 واحد ولذا قال بعض الفضلاء انه في غاية البعد وان كان ما قلناه من أن الظاهر الى المعنى يوجب وصف
 أهل الضلال بالقلية لا وجهه عند من تدبر قول المصنف رحمه الله كثرة الضالين من حيث العدد **(قوله كما**
قال سبحانه وتعالى وقليل من عبادي الشكور الخ) قيل انه لا يدل على ما قصد فان الشكور المبالغ في الشكر
 إلا أنه تبع في هذا التخييل حيث قال فان قلت لم وصف المهديون بالكثرة والقلية عنهم وقيل من
 عبادي الشكور وقيل ما هم الناس كآل مائة لا يتجدد فيها رحلة وجدت الناس أخيرة تلتها الخ وقد
 قيل في جوابه ان الشكور هو التوفيق على أداء شكر قلبه وإسنانه وجوارحه في كل أوقانه فيكون
 وأصلا الى المراتبة الرابعة من الهداية كما رزق في الساعة وهم قليل بالاضافة فان عداهم يعني أن المهديين
 أنواع وهؤلاء من نوعهم وقد وصفوا بالنسبة لمن عداهم ومثلته بكفي في القليل فلا وجه لذكره فتأمل
(قوله قيل اذاعوا الخ) هو من قصبه ما ولا لا يتبعي عجبها على بن يسار التميمي وأقوالها
 أقل تعالى بله أصغر من جسد • وهذا الحديث به تلت أول أهل جنة

وتسهيل بأن العلم بكونه حقا هدى وبيان وأن
 الجول بوجه ايراده والاشكال لحسن مودعه
 ضلال وفوق وكثرة كل واحد من
 القليلين بالنظر الى أنفسهم لا بالنظر الى
 مقابلهم من المهديين قليلون بالاضافة الى
 أهل الضلال كما قال سبحانه وتعالى وقليل
 من عبادي الشكور وقيل أن يكون كثرة
 من عبادي الشكور وعددهم المهديين
 الصالحين من حيث العدد والشرف كما قال
 باعتبار الفضل والشرف كما قال
 قليل اذاعوا وكثيرا اذاعوا *

سأطلب - في بالقضا ومناجح • كأنهم من ماول ما التوا مريد
ثقال اذا لاقوا خفاف اذا دعوا • قليل اذا دعوا كثير اذا شدوا

الى اخر القصيدة وشهرته وشهره وديوانه تفتي عن بيانه • وثقال جمع ثقل كخفاف جمع خفيف • وحقيقة
الثقله معروفه • والمراد به هنا ثقل وطأهم على الاعداء اذا لاقوهم كأن المراد بفتحهم اسراعهم الى
الحرب اذا دعاهم اياهم ليقتربوا يستعين بهم • ودعوا بضم الدال والعين مجهول دعاء اذا ناداهم للعرب
وشدوا بفتح الشين المجع من شد للعرب وفي الحرب اذا قاتل وحمل على أعدائه • وأصل شد قدس من
باب ضرب اذا قوى وشدده شدًا وثقلته • ومنه شد الرمال كثايه عن السفر وشد الحرب منه ايضا الا أنه
صار حقيقه عرفيه فيه • وفي بعض الفاظ هذا البيت تقديم وتأخير في الديوان لا تغير المعنى كبير
تغيير (قوله ان الكرام كثير في البلاد وان الخ) هو من قصيدة طويلة لا يجام، مدحهم باجد العزير العطاقي
من أهل حمص وأولها كان يوانه

يا هذه أفسرى ما هذ بنشر • ولا انظر انه من أزام بالاثو
وقالوا أي على رسم فغلت اهم • من فانه العين هذى شوقه الاثو
ان الكرام كثير في البلاد وان • قلا كما غيرهم قل وان كثروا
لا يدهونك من دهماتهم عدد • فان جالهم بل ككلام يقر

الى آخر القصيدة جعل البكاء على رسم الاجبة من الكرام ثم في عليه التفاهل الى المدح أو الاقضا
منه اليه كما فعله في الكشف ومعنى البيت ان الكرام كثير في الدنيا بما ابرزهم بقباهم مقام الكثير
في الغناء والمناجاة وان كانوا قليلا بسبب العدد كما أن غيرهم يعكس ذلك فنه شاهد على اطلاق الكثير
على القليل • كثرتهم المعنوية وهو المراد في هذا التوجيه • قل كافي الرواية المعروفة بضم الصادق
وتشديد الهمزة اختلاف فيه شراح الكشف قيل انه جمع قليل ككثير وقيل انه مفرد • وارتقاء ابن
الصائغ وهو في الامم مصدر قل • قل قلة • وقلا كذلك يدل قلة وذلا وهذاهو الفاخر بسبب العربية
وله على الجمعية جمع أقل كآثر وقيل لا قيل على أن أمه قل بضمين ككثير ونحوه وأدغم ككثير
لان قوا الصريف ثاباء فأنهم قالوا ان أول المثلين في كل ما اتفق ليحوراد فانه بشرطه من أن لا يكون
يجمع على وزن فعل بضمين • كسر وذل لا يابس بفعل بضمين • فكون كجوع جمع أحر • ولما كان
الجواب الاخير على التثنية وتسلم القلة ظاهرا كان الشعر مناسبا له حيث وصف فيه الكرام بالقلة
في أنفسهم من حيث العدد وبالكثرة من حيث المرتبة وغيرهم بالعكس • فلا وجه لما في الاتصاف من
أن الاستفهام مدحهم هذا البيت غير مستقيم لأن مدحهم ايمان الكرام وان كانوا قليلا فالواحد منهم كالكثير
في النفع والاثام بالعكس • بعض ايشهم عن الجود وان تبه صاحب الاتصاف • وفي هذا كلام في شرح
الكشف للطبي رأيت انهم من ذكره • وقد مر ما يرشدك الى أن تقديم المؤنثين في قوله تعالى
فأما الذين آمنوا والذين اختلفوا فيهم كقيل

فقلنا هاتيك نعمي أمها • ولا يتيسر ان المهم المقدم

وان تقديم الضالين بعده في قوله بضم كذا الخ مقتضى المقام فان قوله هم ناشئ من الضلال وكون
ما في القرآن سببا للضلال أحوج الى البيان • وقيل لما كان سوق الكلام لبيان ضلال الكفرة كان تقديم
حال المؤمنين وكونهم على الحق أدخل في تحقيق ضلالهم وأعون عليه وماذا بعد الحق الا الضلال فهو
جار على مقتضى الحال لكن لما كان السباق في بيان حال الكفرة بالغ في ذمهم وأغلب في مشابهم
وهذا لم أر من تعرض له ولا يعني مانه • فتدبر (قوله أي الخارجين عن الايمان الخ) قال الراغب فسؤ
فلا نخرج عن مجرئ السرع وذلك من قولهم فسؤ الرب اذا خرج من قشره وهو أعم من البكر
والفسق يقع بالقيل والكثير من الذنوب لكن تعرف في البكار • ويقال للكافر فاسق نظيره عر

وقال
ان الكرام كثير في البلاد وان
قلوا كما غيرهم قل وان كثروا
(وما ضل به الا الفاسقة من)
عن حد الايمان كونه تعالى انما ينافي
هم الفاسقون من قولهم فسقت الرطبة
عن قشرها اذا خرجت

مقتضى القطرة والعقل قال تعالى أئن كان مؤمنا كان فاسقا وقال ابن الاعرابي لم يسمع الناس في وصف الانسان في كلام العرب وانما قالوا فسق الربطة عن قشرهما انتهى وفي الدرر المنون زعم ابن الانباري انه لم يسمع في كلام الجاهلية ولا في شعرها فاسق وهذا محجب منه وقد قال رؤبة يذهبن في نجد وغور الخ (أقول) الظاهر انه يعترض على ما ذكرناه كيف ينكر هذا مع وروده في الاشعار القديمة كثيرا لاساعا وقد جاء في أفصح الكلام ولذا مدح هيبيا والمحجب عن لم يقف على المراد وحده عن طريق السداد فان هذا ما اتفق عليه أئمة اللغة وقد قبله ابن فارس في فقه اللغة بابا والمحجب من صاحب المزهرة انه نقله عنه وتبع هذا المعرب وليس غفلة منه وانما هو تغافل كقيل ليس الغبي بسيد في قومه • لكن سيدهم هو المنة عابا

قال ابن فارس رحمه الله في معرفة الالفاظ الاسلامية كانت العرب في جاهليتها على ارض من آباءهم في لغاتهم وأدبهم ونسائسهم وقوانينهم فلما بان الله تعالى بالاسلام حالت أحوال ونسخت دينات وأبطلت أمور ونقلت من اللغة ألفاظ عن مواضع الى مواضع أخرى ومنه ما حتى قال ولم يعرفوا الفسق الا قولهم فسقت الربطة اذا خرجت من قشرها فإلغى الشرع بان الفسق الاخفاش في الخروج من طاعة الله تعالى انتهى وهكذا قاله غيره من أهل اللغة من غير تردد فيه وحاصله أنه خروج الاجرام ووروز الاجسام من غير العلام من كون لا يخرج من جزائي حيزه فله الشرع في الاسلام الى خروج العقلاء من التماس عن الطاعة وشاع بعد ذلك حتى صار حقيقة عرفية لغوية ومنه بيت رؤبة فانه ليس شاعر اجاهليا مع أنه في خروج الابل وهي لا تعقل ايضا لا يخرج من الوضع وبما احسنه نومنه الفوبسة ففانارة والفاضية لعامة كانت معروفة في العهد الاول وأما النسبة للعرض فلم يرد في كلام العرب ولا أدري ما أصلها وبعض المتأخرين توهمها منسوبه للفسق فقال

هو من فسقتمكم عامدا • لانها في الامور أصلية
أليس في فسق جمعها • فحق أن تدعى بفسقية

(قوله قال رؤبة الخ) هو رؤبة بن الجراح (الرجل المشهور) وهو شاعر اسلامي بلغي يستدل بكلامه ورؤبة براهمة معفومة بليها حمزة ساكنة ثم بام موحدة وهاء تانيث ويجوز ابدال حمزته واوا السكون بحدثة وقوله في أدب الكاتب انه بالهمزة لا غير مما خط في فيه وقد يقال مراده أن هذه مادته الأصلية فلا خطأ فيه وهو علم متقول وأصله من راب الشيء اذا أصله والبيت من أرجوزة طويلة له وهو يذهبن في نجد وغور اغاروا • فواسق عن قصد هاجروا

وهو من صفة نوق وبال سامرة في المفازة والجد ما ارتفع من الارض وبه سميت بعض بلاد العرب والمراد الاول والثوري الفتح ما تخضر منها وغار اصفه من لفظه مؤكدة كليل أيل وقوله يذهبن لشرق وفواسق عنى خوارج والقصد هنا معنى الطريق المستقيم ويكون معنى الارادة وجوارا من جازع الطريق اذا انصرف عنها وصرف فواسق وجوارا لضرورة أى ان الابل تسعد وتسهط اذا عدلت عن جادة السبيل (قوله والفاسق في الشرع الخ) يعنى انه تنزل لكل خروج عن طاعة الله فينبغى الكفر والكبيرة والصغيرة لكنه اخترع في العرف والاستعمال يرتكب الكبيرة فلا يظن على الاتبرين الامانة بقرينة ويدخل في أمراقه نهييه ايضا بطريق القزوم والدلالة اذا لاقى بينهما وفي الاصطلاح الشيء نهي عن ضده وأعلى أن المراد بالامر واحد الامور وهو ما بين من قبل الله طلقا والكلام في الكبيرة والاختلاف فيها مشهور وروى سافى والمراد به ما كان شنيعا من الخمرات ويدخل فيه الاصرار على الصغيرة لانها تصير كبيرة على ما شتهر بالحاجة الى ان يزدادها انوار الاصرار على الصغيرة قيل ولو ذكر كان أحسن والتغابي بالجمجمة التغافل من غير غفلة كالتغافل لمن ينظر والجهل وليس بهما من القبلة وهي ضد الفطنة وقدم الكتاب الكبيرة وما في حكمه الى ثلاثة أقسام وفسر الاول بان

وأصل الفسق الخروج من الفصل قال رؤبة
• فواسق عن قصد هاجروا •
والفاسق في الشرع الخارج عن أمر الله
سبحانه وتعالى ما يرتكب الكبيرة وله درجات
ثلاث الاولى وفي ارتكاب الكبيرة وهو أن يرتكبها
أحيانا متعمدا

يرتكب الكبيرة في بعض الاحيان مع علمه بجرمتها وفيها اشترع الله الغلبة الهوى وتزينه لها حتى لم يعلم
 فيها اذنبه النفي. ولذا كان متغيا **(قوله والثانية الانتمالك الخ)** الانتمالك في الاصل المستدعيه
 والوعاء والتعدي به. ولذا افسره بقوله أن يعتاد الخ. وقوله غير مبال بها يعني به انه لا يكثر ارتكابها
 واعتادها لا يخاف وباللهما والاعطن بها يقال لا بالسه ولا بالي به أى لا أهز به ولا كثرت لها
 ولا يدب عمل الاعمال التي كثرها وهذا وان كان مستعجا لها الآية لعدم المبالاة كانه غير مستعج لها
 فلذا يذكره. وأما ارتكابها احسانا مع عدم المبالاة فتدلان على عدم المبالاة يقتضى الامتناع بالافلا
 رد عليه ان ثمة درجات أخر **(قوله والثالثة الجور وهو الخ)** يقال بحده حقه ولحقه بحدا ويجوز
 اذا ذكره ولا يكون الا عن علم من الجاحدين كما صرح به أهل اللغة وانكار الامور المذمومة عندنا كما قاله
 ابن الهمام يكون كفا اذا علم من الدين بالضرورة او علم المتكبر بوجوه في العناد فانه يكفر الظهور
 بأمره التكذيب وعند الشافعية قال النووي في الروضة ليس تكفيراً جاحداً لجميع عليه على اخلاقه
 بل من يحد جميعا عليه فيه نص وهو من الامور الظاهرة التي يشترك في معرفتها الخواص والعوام
 كالصلاة وقصم الخنجر ونحوهما فهو كافر ومن يحد جميعا عليه لا يعرفه الا خواص كاستحقاق
 بنت الابن السدم مع بنت الصاب ونحوه. فليس بكافر ومن يحد جميعا عليه ظاهر الانص فيه ففى
 الحكم تكفيره خلاف انتهى فلا خلاف بيننا وبينهم في هذه المسئلة. فان اراد يحد جميعا جرحها
 فلا يستعجب ولا يالي بها ويكون ما جحد ماذكرناه. وعلى هذا يحمل كلام المصنف رحمه الله وتركه
 لعدمه والتعريض به سابقا في قوله يؤمنون بالغيب كما مر. فهاورد على المصنف رحمه الله من أن
 من تكلم بالكثرة المتعصب اليها ليس كافرا مطلقا غير وارد ولا ساجية لما تكلفه في دفعه فتدبر
(قوله فاذا شارب هذا المقام الخ) مشاركة الشيء القرب منه وعمله من الشرف وهو المكان المرتفع
 فكأنه يطلع على محمل عال ينظر ما يريد فيقرب منه ويتخلى فعل الخطورة وهي نقل القدم والخطوط
 جمع خطه بكسر الخاء وتشديد الفاء الماهلة قبل هاء تأنيث المكان الذي ينزل فيه المسافر ولم ينزل
 أدق به. يقال انط خط عليه اذا حطه وحدد نفسه ثم صار على المهلة مطلقا وجمع خطه بكسر
 ثم فخر بربته نسب والمقام هنا معنوى كالمنزلة والمرتبة والمراد به ان تصاف بما ذكر من تحليل الحرام
 واستحسان الفجيع واستصوابه والريفة بكسر الراء الماهلة وتكون الباء الموحدة بعد هاء فاف وهما جبل
 فيه عروة تشبه البهائم والاسبير ويجعل في العنق ليقاد بها فاذا خلعت أى طرحت أو قطعت لم يتعد
 فلذا جعل خلع الريفة وقطعها عبارة عن عدم النجاسة والانقياد كما في قول المصنف رحمه الله خلع ربة
 الايمان من عنقه وهو كناية واستعارة تخيلية أو مكنية وتخييلية مما ذكر فان قلت ليس كل استصواب
 للكثرة كذا اعلى انه انما يكفر الجاحد اذا جحد ما مر مما علم من الدين بالضرورة او كان في حكمه لا اذا
 شارب الجور فكلام المصنف رحمه الله غير مواب والصراف ترك المشاركة قلت هذا ما يلوح في بادى
 النظر فاذا رقت على مراد المصنف رحمه الله عرفت ان دفاعه فان اردت حقيقة ذلك فاضع لما قيل
 عليك واعلم أن المشار اليه بهذا المقام هو مقام الجحد لما علم من الدين بالضرورة وما يقوم مقامه مما قيل
 عليه التكذيب وخلع ربة الايمان والدخول في الكفر لانهما في باب صيريه كافرا داهل السنة لأن
 قوله خلع الخ جواب اذا فهو مرتب على مجوع مشاركة مقام هذا الجحد وتخلي لجمال هذا الانتماء
 وخطه والغير من المضاف اليه الخطوط راجع لاهتمامه لا لاختصاص كايقتع في بعض الاوهام وتخلي ذلك
 الخمال ان لم يكن يتجاوزها فبالدخول فيها يغير مرية ولا شك جنة في كثره وقوله لانهما بالتصديق
 مناد بتصديقه بل أنى السمع وهو شهيد وانما ذكر المشاركة لتصور الحال وبيان ترتيب الثالث
 على الثاني وتأدية الانتماء الى الاستحلال وتعبير بالريفة انما لما يشبهه من نقص الدين وجعله وخلع
 ربة الاسلام من العنق مما ورد بانه في الحديث الشريف **(قوله لانهما بالتصديق الخ)** قيل انه

والثانية الانتمالك وهو أن يعتاد ارتكابها
 غير مبال بها. والثالثة الجور وهو أن
 يرتكبها مستصوابا بالافافا شارب
 هذا المقام وتخلي خطه خلع ربة الايمان
 من عنقه ولا يالي بها والانتمالك فلا يلب
 في درجة التعالي والانتمالك فلا يلب
 عنه اسم المؤمن لانتمائه بالتصديق الذي
 هو معنى الايمان

يدل على أن الإقرار ليس بركن من الأيمان بل بشرط لاجراء أحكام التشريع كالمصلاة عليه ودفنه
 في مقابرنا ونحوه ولا بد من أن يكون إقراره أيضاً في وجه الاعلان للمؤمن بخلاف ما إذا كان لانعام
 الأيمان فانه يكون بمجرد التكلم والخلاف في القادر على التكلم لا العاجز كالآخرس ثم اختلف أهل
 التحقيق في المراد بالتصديق هنا هل هو المنطقي وهو الاعمى والقبول أو هو أمر آخر يخص منه ولهذا قال
 بعض المحققين المعروف بالأيمان التصديق الاختياري ومعناه ذنبه الصدق الى التكلم اختياراً وبهذا
 القيد يترتب عن المنطقي فانه يتخلو عن الاختيار وذهب بعض المتأخرين إلى أنه يعينه المنطقي فاليه أنه
 نوع منه بالمعنى الأقوى والتصديق والتسليم واحد كما يعلم من كلام كبار العصاة وعلما الأمة ونفعه عليه
 في الكلام وقد مر من يذهب منه وقوله قوله تعالى وإن طائفتان الخ دل على أن اسم المؤمن ليس بلسان
 لم يشارف الجذبات الاقتتال كبيرة وقد أطلق على الاقتتال انه مؤمن ولو كان بغاقتال فأنه الذي ينبغي
 حتى يفي الخ وحسب يقتضي الامتداد في الرقي وهو ما لا فلا رده أنه لا دلالة لهما على أن اسم
 المؤمن ليس بلسان عن الماهية فانه يجزئ القول لا يتحقق الايمان الخ (قوله والمعتزلة لما قالوا الخ) اختلف
 المعتزلة بعد اعتبارهم العمل في الأيمان هل المراد بالعمل الطاعة مطلقاً أو الفرض فذهب بعضهم الى
 الاول وبعضهم الى الثاني وهل الأيمان العمل فقط أو مجموع الثلاثة ونزوله منزلة المؤمن انه يحكمه
 بحكم الأيمان من التساكن والتوارث والدفن والصلاة عليه وغير ذلك وتنزيله منزلة الكفار في استحقاقه
 الذم والخلف في التبارك وعدم قبول شهادته ومشاركته للمؤمن فيجاز كقول أصل التصديق وللأكابر
 في عدم الطاعة وفيما ذكر أول من طه والنزلة بين التلويح وأصل بن عطاء حين اعتزل مجلس الحسن
 كما تقرر في محله (قوله وتخصيص الاضلال الخ) التخصيص مأخوذ من الحصر وترتبه على الفسق
 من لقائه بالمشق كآمر من اقتضائه العلنية المقدمة على المدلول رتبة ومرة بصيغة المفعول حال من
 الاضلال وقيل لا يجوز فيه أن يكون بصيغة اسم الفاعل حالاً من الفاعل المقتضى للتخصيص وهو الله
 تعالى وهو تكلف لا حاجة اليه وان جاز والغير في قوله انه لا فسق وباعده يدل على أن الفسق
 هنا بمعنى الكفر لانه يطلق عليه كآمر وان شاع في الكبار حتى اخضعهم ساعراً والمؤمنين منصوب
 على انه مفعول يضل لانه استثناء مفرغ وأعتبني حياً فانفس جعلهم مستعدين لتلقي اقداهم الضلال
 وأدى بهم بمعنى أوصلهم الى الضلال به أي بما ذكر من المثل وبه سعة في بعض النسخ وأدى متعد
 بنفسه والمعتزلة حجة الله عدم البناء في كل من الفسق والميل سبباً باعتبار كآمر اليه بقوله لأن
 كفهم الخ وأصرارهم بالباطل مضمون معنى تصريحهم به ولذا عدم البناء والمعروف تعديده على
 وقوله صرفت أئمة باعتبار الامور المذكورة وترا لقول الزمخشري أن اسناد بطل يجازي الى السبب
 لا يثبت على الاعتزال مع ما يرد عليه من أن التصريح بالسبب في قوله بما يأباه الآن يقال ان تعالى
 تبيين بضره المثل تسبباً في اجمع ما فيه مما يعلم من شرح الفاضل التفتازاني وقوله وترى بطل على
 البناء مفعول أي في هذا وفيما تقدم وكذا تقرر به في أيضاً وكان عليه أن يذكره لا يرد عليه ما قبل
 من أنه لم يوف هذه اقراءتها وان قيل انه سكت عنه لعله بالقرينة فأقل (قوله صفة الفاسقين)
 وجوز فيه القطع وأن يكون مبتدأ خبره جـ له أولئك ووجه تقريره للفسق أن الخروج من الهدى
 خروج من الأيمان وأصل معنى التقصير يكون في الحبل ونقصه الإبرام وفي الحائط ونحوه ونقصه
 البناء وظاهر كلام الراغب انه في العهد والعهد صفة فله ملحق بالحقيقة لشبوعه فيه وقد جوز
 في قول الزمخشري من أين ساغ استعمال التقصير في ابطال العهد أن يكون شاغ بالشين المجبة وعين
 هـ لانه وإن يكون بين هـ و لـ توغيب مجبة والطائفة جمع طائفة وهي ما يعطف بعضها على بعض من بناء
 أو جبل وقوله واستعماله الخ في الكشف فان قلت من أين ساغ استعمال التقصير في ابطال العهد
 قلت من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الإستهانة لما فيه من ثبات الوصل بين المتعاهدين

لقوله تعالى وإن طائفتان من المؤمنين
 اقتتلوا والمعتزلة لما قالوا الأيمان عبارة
 عن مجموع التصديق والقرار والعمل
 والأكابر كذب الحق وبجوده جميعاً
 ثالثاً نازلاً بين متناقض المؤمنين والأكابر
 لما ذكرته كل واحد منهما في بعض الصفات
 وتخصيص الاضلال بهم من يتبعه
 الفسق يدل على أنه الذي لا يتركهم
 وأدى بهم الى الضلال به وذلك لانه
 وعدواهم من الحق وأصرارهم بالباطل
 صرفت وجوه وجهت به جهالتهم
 حقارة المثل به حتى رجعت به جهالتهم
 وازدادت ضلالتهم فأكبروه وأصرارهم
 وقرئ بطل على البناء لانه مفعول
 بالرفع (الذين ينفسون والتقصف)
 للفاسقين لانه من تقصير الفسق والتقصف
 التركيب وأصله في طائفة الحبل واستعماله
 في ابطال العهد من حيث أن العهد يستعار
 له الحبل لما فيه من ربه أحد المتعاهدين
 بالآخر

ومنه قول ابن التيهان رضى الله عنه في بيعة العقبة يا رسول الله ان بيننا وبين القوم حبلا ونحن
 قاطعوها فخصي ان الله من وجب - أعزك وأظهرك أن ترجع الى قولك وهذا من اسرار البلاغة
 والطائفة أن يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم مرز واليه بذكر شئ من روافده فينبهوا بطلب الرمز على
 مكانه ونحوه فوقف عالم بغير منه الناس وشجاع يقتصر اقرانه قال قد مر سره يريد بيان الاستعارة
 بالكناية وما يكون قرينة عليها وقدا تروا على أن في مثل اظفار المنية ويد الشمال استعارة بالكناية
 واستعارة تخيلية لكن اضطرب كلامهم في تحقيق الاستعارتين وفي أن قرينة الاستعارة بالكناية هل
 يلزم أن تكون تخيلية البتة وان مثل لفظ الاظفار واليد هل هو مستعمل في معنى مجازي أم لا
 والاشبه بل الصواب ما أشار اليه المصنف وهو أن المستعار بالكناية في اظفار المنية هو لفظ السبع
 المذكور كناية بذكر شئ من لوازمه كالاظفار وهو مسكوت عنه صرح بالكنية في حكم المذكور وهنا
 قد سكت عن الحبل ونسبه عليه بذكر النقص حتى كأنه قيل ينقصون حبل الله أي عهده والنقص
 استعارة لتحقيقية تصرح به حيث شبه ابطال العهد بابطال تأليف الجسم وأطلق اسم المشبه على
 المشبه لكنهما انما جازت وحدت بعد اعتبار تشبيه العهد بالحبل فهذا الاعتبار صلات قرينة على
 استعارة الحبل للعهد وبما ظهر ان الاستعارة المكنية قد توجب بدون التخييلية وان قرينتها
 قد تكون استعارة تحقيقية وأما في مثل اظفار المنية فالهاتون على أن الاظفار ليس مستعملا في معنى
 مجازي محقق وهو ظاهر ولا يتوهم كاذم صاحب المفتاح بل هو في معناه لكن اثباته للمنية استعارة
 تخيلية بمعنى يجعل الشئ الشئ ليس هو فقرينة الاستعارة بالكناية هنا استعارة تحقيقية ومذهب
 القوم فيها مبدولة في المعاني وابن التيهان: كسر الياء على الصحيح وصب المرزوق الفتح ثم قال
 والبيت استشهدا لاستعارة الحبل للعهد صريحاً ثم يماثل القطع لنقصه (أقول) فيه بحث من وجوه الاول
 ان مقتضى كلام العلامة والشارح أن المكينة انما تنفع أو تحسن اذا علم تشبيه المذكور بالكنية عنه
 قبل ذلك فعليه كيف يستعاريه النحال والشعال لم تشبهه قبل ذلك بإنسان ولم يهدها ذلك ونظائره
 كثيرة وفي الكشف ما شاع تشبيهه قبل اقترانه بالتخييل يجعل كناية وان أريد بصورة التخييل معنى آخر
 فان لم يهده ذلك يجعل ما جعل في مثل تخيلا استعارة تامة كما في ختم الله على قلوبهم - الثاني أنه قال
 استفدنا من هذا أن قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب أن تكون تخيلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة
 النقص لاباطال العهد ويرد عليه أنه لا يكون مستعملا في معناه الوضوي وكون الحبل استعارة
بالكناية يعني ذلك وكذا الافتراض والاعتراف واستعارة الحبل للعهد تأتي استعارة النقص لاباطال
 ومن قال استعارة النقص لاباطال انما جاءت بعد استعارة الحبل للعهد فقد عكس الامر وقد قيل ان
 كلام صاحب الكشف يحتمل أن يكون مراده شاع استعمال النقص في مقام عادة ابطال العهد أو في اظهار
 المنية كناية عن الموت وأن يكون مراده شاع استعمال النقص في مقام عادة ابطال العهد أو في اظهار
 ابطال العهد ولا يعني أن جعل القرينة مطلق التخييل أقرب الى الضبط الثالث لو كان النقص مجازا
 عن ابطال العهد لم أن يكون ذكر العهد مستدركا فالوجه أن يقال بمعنى ابطال لفظ الرابع أن
 قوله والبيت استشهدا إلخ لا معنى له فان كلام ابن التيهان كلام منشور وكذا ذكره أرباب السير فأما بيت هنا
 ولما أن يجيب عن الاول بأن مراده اشتراطه فيما كان التخييل فيه مستعملا في معنى غير حقيقي فانه
 لا يكون من روافده ولوازمه حتى يدل عليه فاذا هده قبل ذلك تشبيهه به يصح الاتصال اليه بمجرد ذكر
 لفظ كان معناه لازمه ولا فلا ودل عليه بنزل كلامهم وعن الثاني بأنهم استعملوا كثيرا النقص بمعنى
 ابطال العهد وان لم يذكر معه العهد كافي الأساس فالظاهر اجراؤه على ما تقرر قبل ذلك وعن الثالث بأن
 العهد خارج عن معناه خروج البصر عن العمى في قواهم عدم البصر اذ لا يصبر مع العمى ولا عهد
 مع النقص وعن الرابع بأنه وقع كذا في النسخ وهو سهو من طغیان القلم ورايت في بعض النسخ

البين القوت بدل التماسه وكتب عليهم اي حدث البين أي الحديث الذي نحن بصدده المذموم بلطف
 بين قوفه ان ينشأوا بين القوم الخ ولا يخفى تمكنه من فروع ولعل الاعتراف بالخطأ أحسن من هذا
 الصواب (قوله فان أطلق مع لفظ الجبل الخ) بأن قيل نقضون جيل الله يكون الجبل استعارة
 نصر بجهة والنقض ترشيع وانما عبر بالجزالة لشارة الى أن الاستعارة الممكنة حقيقة فلا يقال انه
 لم يصادف محرمه واستعمل أطلق مع الترشيح وذكر مع التخييل للتميز ولا يخفى حسن الإطلاق مع الجبل
 والذكر مع العهد وقيل لأن النقص لما كان في الأول ترشيعا كان مطلقا على معنى ومستهلافة
 ولما كان ههنا قرينة للاستعارة كان تابعه له فكان له لم يطلق على معنى بل انما ذكر ليتنقل الى متبوعه
 والمراد بالارادف الواوزم ولا يخفى أن كلام المصنف راجع الى ما تفرقه في الاستعارة بالكناية بمقتضى
 لما يفهمه غيره وقيل انه يشعر بأن الاستعارة بالكناية هي اللازمة المذمومة مستعارة لاستعارة
 لما شبهه بالكناية لانه كناية عن النسبة وهواثات الحيلة العهد وهو قول رابع ذهب اليه في الكشف
 وجعل كلام الكشف عليه فقوله الى ما هو من وادعه خبر هو راجع الى النقص المستعارة لما يرادفه
 من الإبطال المستلزم لأن العهد دخل بطريق الكناية وقيل انه عند ما ذكر النقص مع العهد لما الى
 النقص كما قوم وقيل ان الظاهر أن يقال وهو العهد يتكلم في توجيهه والمعنى ان ذكر النقص كان
 رمزاً الى ما يتبع ذلك المذكور وهو الحكم على العهد بأنه جيل بطريق المبالغة في التشبيه فانتقل
 (قوله والعهد الموروث) قال الراغب وثقت به اعتماد عليه واوقات شديدة وما يشبهه وثاق والوافق
 والمتناقض عقد بؤكده بين والموروث الاسم منه قال تعالى فلما اتوه وهم قومه وهو مصدر وأواسم موضع
 الموروث فانه الوصية واليمين لانهما تهم وتحتفظ والتميز كما ذكره الجوهري والتاريخ في اقران
 الموروث به كما يقال قل على عهد فلان كذا والتاريخ قيل انه عرب ما روى حساب التهم وروايات
 وقيل انه عربي وهو الاظهار في الأول بعد ظاهر وقوله وهذا العهد أي المذكور وهذا العهد
 المأخوذ بالعقل لانه تعالى لما خلقهم كان له أخذ عليهم العهد وهو اهدم بالنظر في دلائل التوحيد
 ونعتهم في الرسل اذ العقل كاف في ذلك وأما وجوب التطريفة فهو يجب عقلاً وأشرعاً فاختلف فيه
 على ما تفرق في الأصول ثم وقفه بإرسال الرسل وانزال الكتب واظهار المعجزات فوجب الايمان بجميعه
 قال الراغب العهد الماء ويحفظه ضريان عهد مأخوذ بالعقل وعهد مأخوذ بإرسال الرسل والمأخوذ
 بالرسل مبنى على المأخوذ بالعقل ولا يصح الإبهام وعده وقد جعلت الآية عليهما وقال الامام المراد
 بهذا الميثاق الحجّة القائمة على عبادة الله تعالى على صحة توحيدهم وصدق رسله فعلى هذا يلزم الذم لانهم
 نقضوا ما أمره الله تعالى من الأدلة التي كرها عليهم في الانفس والاخلاق وأودع في العقول من دلائلها
 وبعث الانبياء عليهم الصلاة والسلام وانزل الكتب مؤكداً لها والناقض على هذا الوجه جميع
 الكفار وقوله تعالى وأشهدهم على أنفسهم اشارة الى آية وإذا أخذنا منكم من حق آدم اية فاشهدهم
 على أنفسهم خلق العقل فيهم واقامة الحجج وسمايتي آياتها وقوله أو المأخوذ بالرسل الخ يعنى المراد
 بالعهد ما دهم في الكتب السابقة من أنه اذا بعث اليهم صدقوه فيكون المراد بالناقضين أهل
 الكتاب والمنافقون منهم ويؤيده أن المستترين بالمثل كما روى ابن حبان أخبار اليهود ومأخذ
 من أن العهد المذكور في القرآن ثلاثة عهد أخذ على جميع حق آدم بالعقل والحجة كما مر وعهد أخذ
 على الانبياء عليهم الصلاة والسلام بالتبليغ وأن لا يتدرك تهمهم في التوحيد وعهد أخذ على العلماء
 أن لا يكتبوا ما علموه بهذا ليس تفسيرا للآية لأن عهد الانبياء عليهم الصلاة والسلام تصح ارادته
 اذ لا نقض بينهم بل المراد الأول وهو أحد الوجهين السابقين ويصح ارادته الآخر بأن يكون المراد
 بالعلماء علماء أهل الكتاب كاليهود والنصارى والكفار والمنافقين منهم واعلم أنه على التفسير الأول
 للعهد الظاهر أنه مجاز بان تسميه الحجج والبراهين التي اقتضاها العقل باليهود والمواثيق فكيف يكون

فان أطلق مع لفظ الجبل كان ترشيعا للعبارة
 وان ذكر مع العهد كما روى الى ما هو من
 رواده وهو أن العهد جيل في نبات الوصلة
 بين المتعاهدين كقوله لا تنجاس فأن فيه
 أقرانه وعالم يفرق منه الناس فأن ينظر
 فيها جيل أنه أدنى شجاعتهم بغير بالنظر
 الى قاعدته والعهد الموروث وضعه لما من
 شأنه أن يراد به تيمنه كالموسية واليمين
 ويقال لدارين حيث انما تراهي بالرجوع
 اليها والتاريخ لانه يحفظ وهذا العهد لما
 العهد المأخوذ بالعلم وهو واجب وجوده
 عبادة الله تعالى على توحيد عليه وسلم عليه قول
 وصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قوله تعالى وأشهدهم على أنفسهم
 بالرسول على الامم بأنهم اذا بعث اليهم رسول
 مصدق بالمعجزات صدقوه واتبعوه ولم يتكروا
 أمره ولم يخافوا حكمه واليه اشارة بقوله
 تعالى وإذا أخذنا منه ميثاق الذين أوفا الكتاب
 وتطاوله وقبل عهد الله تعالى ثلاثة عهد
 أخذ على جميع ذرية آدم بأن يقرروا برأيه
 وعهد أخذ على النبيين بأن يقيموا الدين
 ولا يفتروا فيه وعهد أخذ على العلماء
 بأن يثبتوا الحق ولا يكتبوه

استعارة مكتبة الله المان **الآن** يكون من قبيل فإذا قال الله لباس الجوع والخوف فأنه فاعلم سكتوا عنه **(قوله الضمير للعهد الخ)** الميثاق ففعل وهذا الوزن في الصفات كثيرة صرح به في التحوكحار ومعاكس كثير الصبر والعطاء ويكون صدرا أيضا عند الزمخشري وأبي القاسم كلاً ومعاذ يعني الولادة والوعد وأذكره بعض النسخة حتى أن ابن عسبل وابن عطية أو لا فلول الزمخشري بأنه واقع موقع المصدر كعطاء بمعنى اعطاء ويكون اسم آلة كضرب ومرة فاة ومرة ومحررات وهذا يذكره النحاة أيضاً لكنه وقع أفضاظ منه مستعملة لذلك وهو قريب لأن فعل بالكسر من أوزانها فسكانه الشباع له ولا مانع منه وقد جله عليه خنا بعض أرباب الحواشي وفي الكشف الضمير في ميثاق للعهد وهو ما وثقوا به عهداً من قبوله وإزامة أنفسهم ويجوز أن يكون بمعنى مؤنثه كأن الميلاد والمجاهدة بمعنى الود والولادة ويجوز أن يرجع الضمير إلى الله أي من بعد مؤنثته عليهم أو من بعد ما وثق به عهد من آياته وكسبه والذارد له وفي الكشف فإن قيل قد فسر العهد بالموت وهو الميثاق واحد ولهذا فسر موقعاً من الله بما وثق به من الله تعالى فإن رجوع الضمير إلى العهد كان المعنى من بعد ميثاق الميثاق وهو غير ظاهر أوجب بأن العهد لما سراً كفي العقول أو ما أخذته عليهم من التصديق صار بمعنى المعاهد عليه فجاز أن يضاف إليه الميثاق وهو ما يقع به الوفاة من التزامهم القبول على أن ميثاق الميثاق غير مضمّن فاة تأكيده وذلك أن ما ركز في عقولهم من الحجج على وجوده وقدرته وحكمته وجوده ميثاق وتأييده ما يلجج السعي وارسال الرسل ميثاق الميثاق ثم الأولى أن يرجع الضمير إلى الله تعالى (أقول) كونه أولى ظاهر إذ ليس فيه إضافة الشيء إلى نفسه المحتاج إلى التأويل المذكور وقد شقني على بعضهم ولم يلتفت إلى مود الضمير إلى المضاف إليه وهو خلاف الفصح المعروف لأنه إما هو في غير الإضافة القطعية أو ثانياً ما ظهر كثيراً وما نحن فيه كذلك لأن مصدر أو مؤنثاً يشق أن كأشار إليه فيكون كقولك أجبني ضرب زيد وهو قائم وجهه أنهم خافوا نية الانفصال فامترض لم يفهم كلامه **(قوله ما وثق به عهد)** أخر الزمخشري هذا الوجه قيل لأن الثاني أبلغ في الذم وهو المراد من قوله يتقضون عهداً على ما صرح به نفسه فإن تقضهم العهد الذي أسكنهم بالقبول والالتزام أشنع من تقضهم العهد الذي لم يحكموه ولكن أسكنهم الله ثم الوجه الثالث لأن الأحكام وإن كان مطلقاً لكن المقام يعين ما هو اللائق له وقوله يجمع المصدرون للابتداء من الكلام فيه **(قوله لا يحفل كل قطعة لا يرضاها الله)** جاءه تعالى الخ حله المنصف على العموم والزمخشري خصه فقال معناه قطعهم الأرحام وموالاة المؤمنين وقيل قطعهم ما بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من الوصلة والاتحاد والاجتماع على الحق في إيمانهم ببعضهم وبعض وقد رجع الوجه الأول من وجوه التخصيص بأن الظاهر أنه فرضيف للفارقين بأنهم يضعون حق خلق الله بعد وصفهم بتضييع حق الله تعالى وتضييع حقه تعالى بتضييع حقه وعده وتضييع حق خلقه بتضييع حقه وأرحامهم وقيل أنه لا منافاة بين كلام المنصف رحمه الله تعالى والكشاف لأن قوله الذين يتقضون منسوبة بقوله الإلفاءتين وهو إما مظهر وضع موضع المضمر وهم الطاعنون في التثنيات التولية وحسن ذلك لا يحلوا إيماناً برادهم المشترك فالمراد بقطع الأرحام عدوتهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وإيماناً برادهم أهل الكتاب فالمراد بقطعهم ما بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من الوصلة لا إيمانهم ببعضهم وبعض وكفرهم ببعضهم وإيمانهم في جميع الله فتقضيته لا يحفل على ما قاله القاضي رحمه الله ويدخل فيه أحد الفريقين على البديل دخولاً أولاً ليشهد دسائس الكلام انتهى ومنه ظاهر وقوله وترك الجماعات المروضة كالجماعات لأن سبب الإلفة بين المؤمنين التي من أقبى في قوله لو أنفقت ما في الأرض جميعاً ما ألفت بين قلوبهم ولا يمكن الله ألف بينهم وقوله فاة يقطع الخ تعليل لقوله وسائر الخ فإنه يشمل الشر والارض المعدن بالفاعل في نفسه كترك الصلاة ولا يقطع فيه ظاهر وهذا مع ظهوره تردد في معناه بعضهم وفي التطلع

(من بعد ميثاقه) الضمير للعهد والميثاق اسم لما يقع به الوفاة وهي الأحكام والآيات والكتب به ما وثق به عهد من الآيات والقبول ويجعل أو ما وثقوا به من الالتزام والقبول ولا ابتداء أن يكون بمعنى المصدر ومن لا ابتداء فان ابتداء النقص بعد الميثاق (ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل) يحفل كل قطعة لا يرضاها الله سبحانه وتعالى كقطع الرحم والأعراض عن موالاة المؤمنين والتزلف بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام والكتب في التدقيق وترك الجماعات المروضة وسائر ما فيه رفض خبراً وتعليل شرافته بقطع الوصلة بين الله وبين العبيد المعصية بالذات من كل وصل وتوصل

والترتيب ترشح للمكنية **(قوله والامر هو القول الطالب للقول)** اسناد الطالب مجازي وحقيقته
 الدال على الطلب والامر يكون بالمعنى المصدرى فالقول على ظاهره ويعنى الصيغة فالقول بمعنى
 القول وتعميم الطالب يشمل المندوب وهو صيغة فيه عند بعض الشافعية واشقراط الاستعلاء
 الاصح من القول مذهب الجمهور والكلام عليه مبسوط في كتب الاصول **(قوله وبه سمي الامر الذي)**
 هو واحد الامور أى نقل الامر الطلق الى الامر الذى يصدر عن الشخص لانه يصدر عن دامية
 تشبه الامر فكانه مأموره أو لانه من شأنه أن يؤمر به وهو الذى أشار اليه المصنف رحمه الله تعالى
 بقوله فانه الخ كما سمي الخطب والحال العظيمة شأنها وهو مصدر فى أصل اللغة يعنى القدح به ذلك لانه
 من شأنه أن يقصد وليس الكلام على هذه الاقوال مما يجنبنا فان كتب الاصول كتبت مؤتمنه وانما
 الكلام فى واحد الادور والادوار فان أهل الاصول قالوا ان الامر يعنى القول المنصوص بجمع على
 أوامر ويعنى الفعل والشأن على أمور ولا يعرف من واقعهم الجوهري فى قوله امره بكذا أمرا
 وجمعه وأمر وأما الاخرى امام أهل اللغة فقال الامر ضد انتهى واحد الامور فى حكم ابن سبويه
 لا يجمع الامر الا على أمور ولم يذكر الصانع انه لا يجمع على فاعل وفى شرح البرهان ان قول
 الجوهري غير معروف وان الاوامر صح بوجه الاول أنه جمع أمر بالمدور فاعل ومعنى أنه اسم
 أو صفة لما لا يعقل وهو محال لان الأمر الشخص لا القول ولم يقر لوان هذه الصيغة مجازة فكيف
 يخرج عليه كلامه مع تصريحهم بأنهم جمع أمر الثانى أنه مجاز جمع أمرته وهى الصفة وفيه ما مر وعن
 ابن سبويه أن الأمر مصدر كالمادة وعلى خرجت هذه الصيغة وفيه نظر الثالث أنه جمع الجمع جمع على
 أنفعل كالكب وهو على أفاعل ككالب ورد بأن وأمر ليس أفعال بل قول بل بخلاف أكاب
 وأجيب بأنه يجوز أن يكون أفاعل أبطل مسخره وأما كأوامر وهو قياس مطرد وفى شرح
 المحصول أنه لا ينفى فى النواحي وكونها جمع نافية مجازا تكلف وكذا كونه لشاكاله والاوامر فانه
 يستعمل مفردا فاقول **(قوله وان يوصل الخ)** ترك احتمال الرفع بقدره وان يوصل لشكفه انظروا
 ومعنى ورجع البدل من التعبير بالمرور لفظا قريبه من لا يوصل لأن قطع ما أمر الله بوصله أبلغ من قطع
 وصل ما أمر الله به نفسه وهو ظاهر واحتمال السبب بالبدلية من محل المرور والصلب ينزع الحافض
 أى من أن يوصل لاداهى له سوى تغيير السواد وقيل انه مفعول لاجله أى لا يوصل وكراهه
 أن يوصل **(قوله بالانعم من الايمان)** بالتهنى عنه وغيره والاستعزاء بالحق من الامثال المنزهة وغيرها
 والوصل كطلب جمع وصله وقوله التى الخ بيان لكون قطعها افسادا فى الارض والحمل على جميع
 هذه الامور أولى **(قوله الذين خسروا الخ)** قال الفاضل فى شرح الكشاف انه اشار الى أنهم جعلوا
 بمنزلة التاجر من على طرق الاستعارة المكنية حيث استبدلوا شيئا بشئ انتهى وقال الطيبي يشير
 الى أن تلك الاستعارة التى سبقت فى قوله يتفقون عهدا فقه من يمد مشاققة متعينة للاستبدال
 المستعارة البيع والشراء استعارة قوله اشترى والصلابة بالهدى ولذا قيل بقوله أو شئت هم الخاسرون
 فان الخسار ان لا يتعمل الا فى التجارة حقيقة فتكون قرينة للاستعارة المقدرة شبه استبدال النقص
 بالوفاء المستلزم للعقاب بالاشتراء المستلزم للخسار ان أقول هذان من خبايا دافائه فانه جعل فيه التخييلية
 نفسها مع قرنها مكنية وأثبت لها تخييلة أخرى فتكون فى الجملة الاولى مجازية ترشح بل براتب
 اذا كانت مكنية فى العهد تخييلية فى النقص كما مر ثم جعل مجموع الجملة مكنية متبدلة وأثبت تخيلا
 آخر فانظر فانه من مخرج البلاغة فلما مر عليه غير صاحب الكشف فقه درأ به ولعلك قد علمت ما بينى
 القليل فيه واليه فى كلام المصنف رحمه الله داخل على المتروك كاسيا فى تحقيقه ثم ان الخسار يكون
 باضاعة رأس المال كله أو بعضه وبالضرر وعدم الفائدة فاهمال العقل الخ بمنزلة اضاعة رأس المال
 والاقتناص الصيد وهو معطوف على العقل أو بالنظر لم يذكر القطع والوصل مع ذكره فى النظام

والامر هو القول الطالب للقول وقيل
 مع العلق وقيل مع الاستعلاء وبه
 سمي الامر الذى هو واحد الامور تشبه
 للمفعول به بالصدر فانه مما يؤمر به كما
 قيل له شان وهو الطلب والقصد يقال
 قيل له شان اذا قصدت قصده وان
 شأنت شأنه اذا قصدت قصده على أنه
 يوصل بمجمل التنبه وانخفض على أنه
 بدل من ما هو عليه والنابى أحسن لفظا
 ومعنى (ويستدون فى الارض) بالانعم
 من الايمان والاستعزاء بالحق وقطع الوصل
 القريب نظام العالم وصلاته (أو لولا هم
 الخ) الذين خسروا باعمال العقل
 الخاسرون الذين خسروا ما يفيدهم الحماة
 عن النظر واقتناص ما يفيدهم الحماة
 الا بدية واستبدال الانتكارات والظعن فى الاثبات
 بالايمان بها والنظر فى حقائقها والاقتناص
 من أنوارها واشتراء النقص بالوفاء والفساد
 بالصلاح والعقاب بالثواب

والكشف لا ندراجه في الانسداد كما به من تفسيره وعبر بالاستبدال في الانكار والاعين والاستبراء
في النقض والفساد للثقتين وقيل لأن الاستبدال فيه مبالغة لترصصهم ما في أيديهم الخ مخرجة ليست
في الاشراء لأنه يدبر عن الرغبة وفيه نظر **(قوله)** استخبار فيه انكار وتجب الخ الاستخبار طلب
الخبر بطوب كائن الاستفهام طلب الفهم منه والفرق بينهما أن الاستخبار لا يقتضي عدم العلم
بجلا في الاستفهام فلذا يستعمل الأول في حقه تعالى وإن كان كل منهما قد يستعمل بمعنى الاستبرهان
فالتستخبار لا يحتاج لمن أن يكون معنى حقيقة الاستفهام أو مجازيا والانسكار والتجب
والتجب من معانيه المجازية فعلى الأول يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وعلى الثاني يلزم الجمع بين معنيين
مجازيين وكلاهما ممتنع ولذا قيل الأولى أن يقول استخبار بمعنى التوبيخ والتجب اذ ليس هو
في الحقيقة استخبار **(قلت)** ذكر سيدويه أن أربابا بمعنى أخبرني وقالوا غاطبة في باب التلخيص أنه معنى
مجازي فلا لته على التجب ونحوه التام يجوز على تجوز لشبهة الاستفهام في معنى الاستخبار حتى كأنه
حقيقة فيه من كان في أرباب أشهر أو أن دلالة على ذلك بطريق الاستنباط والمزوم لأن حاق الغلط
فلا يحد ورفعه والقبول غلط عن قوله والمعنى أخبروني ولا مانع من ادعاء الحقيقة فيه وتجب وقع
في نسخة موافقا للمعنى الكشاف وفي أخرى تجب قبل علمه والاولى للمعنى التبيين كيف تكون
التجب ثم وانظر كيف يفترون على الله أي تجب يا محمد والتجب أي الخلل على التجب كما كنا ومنهم من
فسر التجب مناهية أي أنه تجب منه كل عاقل يدافع عنه والآخر منته شاملة عليه تعالى ولا يخفى أن
التجب إذا أطلق عليه تعالى كما في حديث تجب وبكم يكون بمعنى الاستعظام كما شرح به في الكشاف
في غير هذا المثل لأن الرجوع ردة ترى الإنسان عند استغلام الشيء وهو محال عليه تعالى فغوا به
غايته والانسكار بمعنى أنه كان الواجب أن لا يكون وقد يكون بمعنى أنه لا يكون وكلام الكشاف يشعر
بأنه بالمعنى الثاني ولكن مراده أنه لا ينبغي أن يكون بل ينبغي أن لا يكون لقوة العار فيه كما تكون
المسائل لاستعمالها في أنفسها ولهذا اضاف الى الانسكار التجب كلفعل المصنف رحمه الله والعجب
لا يكون إلا ما وقع في ذلك لم يبق في كلامه احتمال آخر لكنه شديد في انكاره فلا عبرة بنحوهم خلافة
(قوله) انكار الحال التي يقع عليها الطريق البرهاني الخ في الكشاف بعد ما ذكرناه لأن انكار
والتجب حال الشيء تابعة لذاته فإذا امتنع ثبوت الذات تبعه امتناع ثبوت الحال فكان انكار حال
الكفر لأنه يتبع ذات الكفر وردفه انكار الذات **المتكفرون** وثابتها على طريق الكفاية وذلك أقوى
لانسكار الكفر وأبلغ ونحوه أنه إذا أنكر أن يكون لكفرهم حال يوجد عليها وقد علم أن كل موجود
لا يتقن من حال وصفة عند وجوده ومحال أن يوجد بغير صفة من الصفات كان انكار الوجود على
الطريق البرهاني اه وفي الفتح كيف تكفرون الخ المعنى التجب ووجه تحقيق ذلك هو أن
الكفار في حال صدور الكفر عنهم لا بد أن يكونوا على إحدى الحالين إما على ما به وأما على ما به فلا
ثالثه فإذا قيل لهم كيف تكفرون بالله وقد علمت أن كيف لا زال عن الكفر ولا كفر من حيث اختصاص
بالمعنى بالانع واليهول به انساق الى ذلك فافاد أن حال العربا به تكفرون أم في حال الجهل به ثم إذا قيل
كيف تكفرون بالله وكنت أم أو أنا فبما كنتم عيسى كنتم ثم عيسى كنتم كيف تكفرون بالله
والحال حال علم هذه النصه وهي أن كنتم أم أو أنا فبما كنتم الخ نصير الكفر أبعد من العار فصار
وجوده منه مظنة التجب ووجه بعده هو أن هذه الحالة تأتي أن لا يصحكون للعامل علم بأنه صانعها
فادعاء الحاشية بما يصير موجودا غنيا في جميع ذلك عن سواء دعيما غير جسم ولا من حكمها خالقا
منها من سلاسلها بعاشا منيها معا قبا وعلمه بأن له هذا السانع يأتي أن يكفر وصدور الفعل عن
القادر مع المعارف القوى مظنة تجب وتجب وانكار ووجه دفع أن يكون قوله تعالى كيف
تكفرون الخ تجبا وتجبيا ووجه انكارا اه والحاصل أن كيف لا زال عن الحال على طريق

(كيف تكفرون بالله) استخبار فيه انكار
وتجب لكفرهم بالانسكار الحال التي يقع
عليها الطريق البرهاني لا يحد ورفعه
لا يتقن عن حال وصفة فافاد انكار أن يكون
الكفرهم حال يوجد عليها استلزم ذلك
انسكار وجوده فهو أبلغ وأقوى في انكار
الكفر من انكاره

الانكار الذي هو نفي معنى وفي الحال مطلقا أو الحال التي لا تنفك عنه يلزم منه نفي صاحبها بطريق
 الدليل والبرهان فلذا قيل **كيف تكفرون** على طريق التكاليف ولم يقل **أن تكفرون** مع أنه أظهر
 وأخصر ولا خلاف بحسب المأثور بين كلامي الشيخين إلا أن كلام الزمخشري بشعر بأن كيف
 ههنا لانكار الحال على العموم أما لا نوضعه للعموم الاحوال كما نقل عنه أنها للتعريض فهو أنسب
 أولان توجه النفي والانكار الى مطلق الحال وحقيقته فوجب العموم وأولانه وجب الحمل على ذلك
 لفقضى المقام بوجود الصارف اللازم وما في المفتاح أن كلف مزيد اختصاص بالعلم بالصانع والحمل به
 فالعنى أى حال العلم به أو الجهل والحال أن معكم ما يقتضى العلم على ما سمعت قيل أنه أولى لأن كيف
 في هذا الموضع يكون سؤالا عن حال الفاعل عند مباشرة الفعل لا عن حال الفعل نفسه مع ما هو بمنزلة
 التابع له والريف الأثرى أن معنى كيف يحيى زيدا را كما ماضيا وأجيب بأن مراد الزمخشري
 أيضا هذا وهو المراد بحال الكفر ولا يشأ كونه تابعا له ألا ترى الى ما ذكره في السؤال الأخير من
 استبعاد ما آل اليه المعنى وهو على أى حال تكفرون حال علمكم بهذه القصة ثم جوابه بأن هذا السؤال
 لانكار الذات بانكار الحال لا الاستفهام عن الحال لينا في القطع بثبات الحال (أقول) فلا مخالفة
 حينئذ إلا أن الحال المنفية جميع الاحوال التي يلزم من نفيها نفيها أو حال العلم بالجهل للثبات لا يتخلون
 عنه والافرقة سهل والاشتغال بترجيحه عبث لأنهم سألوا أن لا تكون سؤالا عن حال الفعل وليس
 كذلك فأنما كما تكون سؤالا عن حال الفاعل وهو ظاهر تكون عن حال الفعل أيضا قال ابن
 الشهيدي أنهم انكروا سؤالا عن هيئة الفعل التي يقع عليها كما تقول كيف زيد جالس أى جلوسه على أى
 حال نقله منه في شرح التسهيل فعلمك بتزيل كلام المصنف رحمه الله على ما تروى (نتبه) وجمع بين
 التعجب والتعجب في المفتاح وقد عدهما المفسرون معنيين متغايرين حتى أنه عرض أن يقال بأشاعلي
 المصنف رحمه الله في ذكره التعجب وقال كان عليه أن يقول وتعبيرا افتأمل (قوله وأوفى لما بعده من
 الحال الخ) يعنى وكنت الخ لما ذهبا بما يقتضى عدم الكفر ونفيه ثم بين أن الخطاب على طريق الالتفات
 من النية التي يربح والتفريع لأن ذكر معائب الشخص في وجهه أنكى له وقوله مع علمهم الخ هو
 محصل الجمل الحالية كما سبأني وسواء المقال هو قولهم ماذا أراد الله ونحوه ولا يضركونه كتابة كما تروى
 وقوله أخبرني أشاره الى معنى الاستفهام وعلى أى حال أشاره الى أنه أى معنى جاز ومجرب ورواؤه
 موقع الحال (قوله أجمالا لا حداها الخ) يعنى أنه أطلق عليهم أمورا تقبل الانصاف بالحياة
 والموت عدم الحياة عما هي من شأنه وقال في الكشف أنه يقال أهدم الحياة طائفا كقوله تعالى بالدة
 ميتا ويجوز أن يكون استعارة لاجتماعها في أن لا روح ولا احساس وقيل عليه أنه لا خفاء في أنه
 من قبيل صم بكم فتعبدت استعارة تسامح أو ذهاب الى ما عليه البعض والحاصل أن لا نعلم أن الموت
 عدم الحياة عما هي من شأنه بل عدم الحياة مطلقا ولو سلم فالعنى كنتم كالاموات والسؤال في مثل
 أمثنا فثبت أظهرناه وروا أن الامانة ازالة الحياة وقد أطلقت بالنظر الى الامانة الاولى على ايجاد الجهاد
 الذي لا حياة فيه وال جواب أن الامانة لا تستلزم أن تكون تغييرا من الحياة الى الموت كما يقال وسع الدار
 وقصر الثوب بمعنى أو جده كذلك ثم أطلق الموت على الحالة الجهادية بما حقيقة عدم الاشكال وأما
 استعارة فدلزم الجمع بين الحقيقة والجاني أمثنا فثبت في هذه الآية بالنظر الى الامانة الثانية (أقول) أنه
 لم يقصد تشبيه الموجودين منهم بالاموات بل المراد الاخبار عنهم بأنهم كانوا جاداء عناصر ونفعا ونحوها
 فثبه النطق بالاموات فكيف يكون تشبيها وهذا نقله نعم أن العناصر ونحوها أعرف في عدم الحياة
 فلا يحسن جعلها مشبهة ولذا قال ويجوز إشارة الى ضعفه كما هو دأبه وتقديم الموت على الحياة حينئذ
 ظاهر لقدمه عليها فيمن شأنه أن تصفهم بما حيث كان مضغة كماله سأل في تحقيره في سورة الانعام
 ومن أعترض عليه فقد غفل وكذا من قال لا بد لصحة الجمل من تقدير كانت موأبد انكم وأجرواؤها

وأوفى لما بعده من الحال والخطاب مع الذين
 كفروا بالماضيه بهم بالكفر وقوله
 وشئت الفعل خاطبهم على طريق الالتفات
 ووجههم على كفرهم مع علمهم بها وهم
 المقصودين خلاف ذلك والمافى أخبروني على
 أى حال تكفرون (وكنت أمواتا) أى
 أجمالا لا حداها

أموالاً وأما ما ذكر من لزوم الجمع بين الحقيقة والجهل فليس يوراد له أن يغلب في تلك أو يستعمل للأمانة في مطلق عدم الحسنة ولا يعين فيها الاستعارة المصطلغة فيكون معنى اعتنا الشئين قدرت لنا عدم الحسنة من كائنات الشر يف في شرح المفتاح في تحقيق قوله ضيق فم الركبة وسباني في محله والعناصر الأربعة معلومة وكذلك الأغذية والأخلاق جميعها كقوله يعني مخلوط أو المخلوط وهي الدم والعصا والبلغم والسودا والمخاط من الغذاء ولهذا أخرنا في الذكر وقوله بجنان الاورواح الخ إشارة إلى حدوث الاورواح وان اختلفت في أنه قبل البدن أو حال حدوثه وانصافه عاقبه باعتبار المرة الأخيرة ولو عطف بتم اعتبار غير هيازل وأجل جمع أجل وتفتتها انقضاؤها (قوله أوله) قال الخ قال السدي أي يجهلكم في القبر ثم ترجعون في الآخرة فان ثم لانه قيب على سبيل التراخي فدل على أنه لم يرد حياة البعث فان الحياة حينئذ بقاؤه الرجوع اليه تعالى بالحساب والجزاء ويحصل به من غير تراخي والمصنف رحمه الله أشار إلى دفعه بقوله بعد الحشر فيها أركم الخ فليس على هذا الرجوع الحساب بل لا عقب والذواب وهو رده بعد مدة طويلة فان قلت لا مهلة بين الامانة واحياء القبر كما في الحديث ان الميت يجمع موت فعلى أهل في القبر من الاحياء قلت بینه وبين الامانة زمان ليس بين الامانة الأولى والاحياء وهي مدة تجدهم في الصلاة والدفن والتراخي أمر نسبي ثم انه قيل لم لا يرجون ان يراد مطلق الاحياء بعد الامانة الشامل للاحياء في القبر والاشرف والنفوس وان الفعل وان لم يبدل على العموم فلا يلزم أن يكون لازمة غاية الامر أن الاحياء من حيث ارتباطها بالامانة وانصافها في الانقطاع عن أمر الدنيا وكون القبر أول منزل من منازل الآخرة غير أنها بما يلفظ واحد وحينئذ لا يراد السؤال بأنه لم تترك ذكر أحد الاحياء من أن الاحياء ثلاث ولم قال أمنا اثنتين واحيينا اثنتين ولا يراد عليه أن ثم تأمل بعد عدم التراخي بين الحياة الدنيا واحياء القبر لما ذكر والجواب أن الفعل لا يمت كإين في الأصول فالعلم كالحل مجازاً ولا قرينة عليه ولو سلم عدمه لم يمتل جميع الحياء بعد الحياة لا يصبغ قوله ثم اليه ترجعون فتأمل وأما الكلام على الاحياء اثنتين فما في ثمة وقوله بعد الحشر راجع إلى التفرع الأول وقوله أو تنشرون إلى الثاني وقوله فمنا يهتج كفر ~~م~~ مرتبط بقوله أخبروني وقوله مع علمكم بحالكم هذه إشارة إلى أن مجموع الجمل حاله قول بالعلم بالحاجة إلى تقديره ولا يضركم اختلاف أوزنتها كما تراه عند تصريح المصنف رحمه الله (قوله فمنا قيل ان علوا أنهم الخ) فان قلت عدمهم الأول وحياتهم محقق عند كل أحد فكيف صدر ما نال للثلاث وكيف يترتب على علمهم هذا عدم العلم بذلك حتى تنقض هذه الشرطية قلت الشك عندهم باعتبار انساد الله تعالى لأباعت ارتد بها أو أنه نزل عليهم لعدم الجري على مقتضاه منزلة غير الحق وأعدم فتحة لهم الأول بمحنة الثاني أن وصاية وفي الكلام تقديم وتأخير أي هم لم يعملوا الحسنة الاخرى وان علوا الأولى والألفية انفاضية نحو ان كان الانسان ناطقا فالله ناطقا وان كان الحيوان يأنس فكذلك من العلم منزل منزلة الانسان لا سيما وقد بينهم على ذلك بذكر انهم الأول الذي هو أغنى ذنوب التدور والذات على الاعادة بالطريق الأولى وقوله ليس بأهون عليه لم يقل الاعادة أهون عليه على وفق النظم قبل اللجاج إلى التأويل بأهون بالنسبة ومن غلب عنه قوله هنا وقبل انه اشعار بأنه يكتفي في المطلوب فتأمل (قوله وأخطاب مع القيايين) في نسخة القليبيين والأولى أصح وهو معطوف على قوله مع الذين كفروا السابق في تفسير كيف تكفرون والمراد بالقيدين المؤمنين والكافرون وتبين دلائل التوحيد بقوله اعبادكم الخ والنبوة بقوله وان كنتم في ريب الخ والوعد على الكفر بقوله فان لم تقهوا الخ والتم المنة بقوله الذي خلقكم والذين من قبلكم الخ والخاصة قبل في قوله ياتي اسرائيل الخ وقيل في قوله وكنتم أمواتا بابتعاد ما في ضمها من حياتهم فرادى فرادى وهي الحياة النافسة الابدية لأنها تخص الانسان ولأن تقول المراد به الايمان والعلم على تفهيم الحياء به واستقباح الكفر في قوله كيف تكفرون الخ انتهى المؤمنون عن الكفر وتنبؤ الكافرون (قوله مع أن المعدود عليهم

عنصر وأغذية وأخلاقاً وطمأنينة وضمان مخافة وغرير مخافة (فأحياكم) بجنان الاورواح ونفختم فيكم وانما عاقبة ما قاله الملائكة متصل بما عطف عليه غير تراخي عنه بخلاف البواقي (ثم يعيتكم) عند نفخ في أبالكم (ثم يرجعون) بالشرب ويوم تنفخ الصور أوله قال في القبور (ثم اليه ترجعون) بعد الحشر في غير ما يركم بأعمالكم أو تنشرون اليه من قبوركم بالحساب فما يحب كذا كرم مع علمكم بحالكم هذه فان قيل ان علوا أنهم كانوا أمواتاً فأحياءم ثم يعيتهم لم يعار اليه يعيتهم ثم اليه يرجعون قلت فكذلك من العلم المما نعتهم من الدلائل منزل منزلة علمهم في ازالة العذر في الآية تنبيه على ما يدل على صحته ما هو منه سبحانه وتعالى لما قدر على احياهم أو لا قدر على أن يجهنم ثانياً فان يد الخالق ليس بأهون عليه من اعادته أو الخطاب مع القيايين فانه سبحانه وتعالى لما بين دلائل التوحيد والنبوة وتوعدهم على الايمان وأوعدهم على الكفر كذا كذلك بان تعد عليهم الذم العامة والخاصة واستقباح صدور الكفر عنهم واستبعده عنهم مع تلك الذم الخاصة فان عظم الذم يجب عظم معصية التهم فان قيل كيف هذه الامانة من التهم انفاضية للشكر قلت لما كانت وصلة إلى الحياة الثانية التي هي الحياة الحقيقية كما قال الله سبحانه وتعالى وان الدار الآخرة أهي الحيوان كانت من التهم العظيمة مع أن المعدود عليهم نعمة هو المعنى المنزخ من القصة بأسرها كأنه واقع حالاً هو العلم لا لكل واحد من الجمل فان بعضه مأمّن وبعضه مستقبل وكلامه لا يصبغ أن يقع حالا

قوله ولو وعد الخ من الوعد وهو قوله وبشر الذين آمنوا الخ وقضى الحال أن بينه

نعم الخ (إشارة إلى مافي الكشف من توجبه وقوع الماضوية حالا بدون قديان الوالم تدخل على كتم
أموانا وسد على قوله كتم أمواتنا إلى ترجعون كأنه قبل كيف تكفرون وقد تكفركم هذه وحالككم
أنكم كنتم أمواتا فلما قام في أصلاب أناتكم فجعلكم أحياء ثم يميتكم بعد هذه الحياة ثم يحياكم بعد الموت
ثم يحاسبكم ثم أجاب عن أنه كيف يكون الجموع خلاصه الماضى والمستقبل وكلاهما لا يصح أن
يكون حالا حاضر الحال الذى وقع بأنه هو العالم بالقصة كأنه قبل كيف تكفرون وأنتم عالمون بهذه
القصة وبأولها وآخرها وحاصله على ما قرره الشارح قدس سره أنه ليس بمعارض فيه الجمله الماضوية حالا
فيحتاج الى قبل الوال الحالية كالواو العاطفة لقصة على أخرى وكون جموع القصة حالا على رتبة
والعقبى الى الحال المقارنة زمان وقوع العامل لا الزمان الحاضر الذى هو زمان التكلم لقطع بجهة قولنا
جاويد فى السنة الماضية وقد ركب وسجى زيد ركب وفى التنزيل سيد خاوند جهنم داخرين فان قبل
ينبغى أن لا يشترط فى الماضى قد وأن لا يشترط فى الفاعل التجرد عن حرف الاستقبال وأنه يصح جئت
وقام الامير بدون اشارة قد وسجى زيد ركب لجهة المقارنة والحدوث وقت الفعل على أن قد انما تعيد
التقرير الى الحال الذى هو زمان التكلم لا زمان وقوع العامل بل ركب تفيدا لتعبد كفى قولك جاء
زيد قبل هذا بشهر وبل دهور وقد ركب المصير قلت اشترط التعليل بقديشعور بالمحور والى وقوع
اعمال من جهة كونها فى الأصل للتقرير الى الحاضر فى الجمله فان الماضى لاستغلا بالماضى لا يفيد
المقاربة وان كان العامل أيضا ماضيا بل ربما يوهم أنه ماضى بالنسبة اليه سابق عليه واشترط التجرد
عن علم الاستقبال لئلا ذلك ويكون مما يصلح للعارض فلنأمل اه والاصل أن معنى قوله هم لتقرب
الماضى من الحال أى من حال وقوع العامل لا حال التكلم فتقاربه وهذا صرح به المحققون من الخاصة
وكلامه هذا من الطعن بخلاف ما وقع فى شرح الخريص فانه كلام مختل تبع فيه الرضى
وليس أول ما رآه التفسير وأما قول أبى حنيفة ما ذكره المختصرى في تفسيره وان الجمله الاولى فقط
جالية وما بعد هامة متأنف وأن الماضى يقع حالا بدون تشديد قد فخالف للمعقول والمقول ولا عبرة
بتأيد موقف القراء على الجمله الاولى فان الوقت لا يلزم أن يكون تاما والتكيد بجلده هو وحاصله
الجواب أنها لا يصلحها الى النعمة العظمى نعمة والشافى أن الجموع نعمة لكل واحد منهم وانما ذكرت
ليبين حالة حالهم ولتوقف البعض عليها (قوله أومع المؤمنين خاصة الخ) عطف على قوله مع الكفار
أومع القليلين وعلى هذا جعل الامور المذكورة لاثنتان وزاد تقرير تقدم المنة عليهم فى قوله وبشر الخ
وجمل الموت على الجهل والحياة على العلم مجازا كما شمر القهقرى قال المختصرى
لان تعجب الجهول برئه ف قد انشئت توجبه كفن

ليكون مختصا بهم ولذا خسر الرجوع بالرجوع للثواب والتمتع وعلى الوجه الذى قبله يصح جملة على
ذلك مع الاستدلال وأما على الوجه الاول فتعني الاستدلال والانتكار حينئذ يعنى أنه لا يكون ذلك
وهذا ما أخذ من قوله فى التفسير ويجوز أن يكون الخطاب للمسلمين والمعنى كيف تكفرون أنتم الله
عليكم وقد كنتم أمواتا بالكفر أو بالجهل فأحياكم بالايان والعلم وهما متقديران والمنصف ربه الله
جمعهم مافى قوله العلم والايان وعم لأنهم من لم يندس بالكفر أصلا فان قلت على مافى التفسير يكون
الكفر كفران التمس وهو يمدى بنفسه يقول كفر الله وكفر الله وتعدى بالياء تقول كفر الله
ومافى الآية من الثاني فكيف يصح تنسبه بالاول قلت أجيب عنه بالتمتع فانما يتعدى بالياء قال
نعمالى وبهمة الله هم يكفرون وفى كلام الراغب اشارة اليه ولوسل فيباب التفتين والمجاز غير مسدود
(قوله والحياة حقيقة فى القوة الحساسة الخ) هذا قولان مذكوران فى الكلام فالجسم نسخة
أو العاطفة ووقع فى هذه الواو بدله او عاطفة على النحو والعلم ونحوه مجاز وعلاقتها اما المشابهة أو
ذكره المنصف ربه الله وكونها من طلاقه مظهرا لانها لا تكون الابعة كفى الجنين والموت بازائها

أومع المؤمنين خاصة لتقرير المنة عليهم وقيل
الكفر عنهم على معنى كيف تصور منكم
الكفر كنتم أمواتا أى جهلا فأحياكم
أفادكم من العلم والايان ثم يميتكم
المعروف ثم يحياكم الحياة الحقيقية ثم اليه
ترجعون فيبيحكم بالايمان رافقا ولا أدن
صوت ولا خطر على قلب بشر والحياة حقيقة
هى القوة الحساسة وما يتوسطها وهما
في القوة الحساسة أو ما يتوسطها وهما
الحوان حيا بما يحوز فى القوة النامية لانها
من طلاقها وهما متقديراتهم العلم والايان
الانسان من الفضائل كالموت والموت بازائها
من حيث انها كما هو غايتها والموت بازائها
يقال على ما يتبادر مافى كل مرتبة قال
سبحانه وتعالى قد الله يحييكم ثم يميتكم
سبحانه وتعالى قد الله يحيي الارض بعد موتها
وقال علما أن الله يحيي الارض بعد موتها
وقال أومع سكان ميثاقا حديده وجباله نور
يشىء فى الناس

والاجمال اليه كالايحيى بل كمال الله تعالى في ذاته وصفاته يقتضي الكمال في فاعليته وأفعاله وكأية
أفعاله يقتضي أن يترتب عليه مصالح راجعة الى عبادته فقلنا مصالح ثبات وغث رات لاعلى غائبة لها
واضح بما قد عناه أن ليس شيء من أفعاله عبثاً أي خالياً عن الحكم والحكمة وأن لا يسبيل الى
الاستكمال والتقصان الا سقوط عظمتها وكبريائه وهذا مذهب صحيح لا تشبهه ولا تحمونه حوله
ربية وما ورد في الآيات والاحاديث من تعديل أفعاله فهو محمول على هذا ومن قال بشبهها بانها على
شهادة ظواهرها فقد غفل عما تنهيه الانظار الصحيحة والافكار الدقيقة أو أراد اظهار ما يتناسب
أفهام المشبهة وكلام المصنف رحمه الله فزيدة هذه الزيادة (قوله وهو يقتضي اباحة الاشياء النافعة الخ)
كذا في الكشف يعني أن الاصل في كل شيء الحل وهي مسبوقة أصولية واعتراض عليه في الانتصاف
بانه مذهب فرقة من المعتزلة تنزه على التجدين والتعجب وقال صاحب الانصاف انه قال به جماعة
من أهل السنة من الشافعية والحنفية واختاره الرأى في الحصول وجعله من التواعد السكينة ليس
محتسباً باعتزال كل اهرم ولذا تبعه المصنف رحمه الله وانما قال النافعة لان الضرورة لا اختلاف في حرمها
وكون الامر الاباح لا يضير المنع من بعضها المتكبة الغير ونحو حاله عارض ولو سلم فانما ايجع لكل
لكل لا كل فرد لكل فرد فتوه فانه جواب لتساوي (قوله الا اذا ائيد به جهة السفلى الخ) يعني من
قال معنى خلق لكم ما في الارض خلق لكم الارض وما فيها وما في الارض من الجاهات
السفلية دون حقيقة الارض العبراء لانها وما فيها واقعة في الجاهات السفلية وانما اذا اجريت على
الحقيقة فلا فائدت الشيء لا يحصل في نفسه ولا يكون طرفاً لها مع أنه قيل انه من امتناع طرفية الاجزاء
لكل وليس من طرفية الشيء لنفسه لتغاير الاعبار بينهما وقوله كما اريد بالسما جهة الوجود غير قول
المحشرى والمراد بالسما جهات الوجود لغير علمه من أنه لا باع عليه مع أن تفسيره ثم استوى لا يلائمه
وان اجاب عنه مع أن التقابل يقتضي التفسير المذكور كالايحيى وما جمل هذا على تقديره معطوف
أي خلق ما في الارض والارض على حد ركب النافعة طليحان فتكلف دعا اليه في المثال تفتية المفسر
وهنا لا داعي له وقوله وجميع مصالح من الموصول الثاني أي من ما يفتي كل ولا دلالة لها على الاجتماع
الزمانى وهذا هو الفارق بين قولنا جابوا جميعاً وجابوا معاً وانما بين اعرابه استعرازا من كونه حالاً من
تفسير لكم أو من الارض فانه لا مبالغة فيه (قوله قصد الهم بالامارته من قولهم استوى الخ) قال
الراغب الاستواء له معنيان الاول أن يستند الى فاعل فهو استوى زيد وعرفى كذا والثاني أن
يقال لا هذا الشيء في ذاته وفي عدى يلى اقتضى الاستسلام واذا عدى بالى اقتضى معنى الانتهاء اليه
اما باذات أو بالذات وهو الارادة وتسمية الشيء بجملة سواء انتهى وهو مراد المصنف رحمه الله حيث
فسره ولا يقصد الهم بالامارته وقوله بلوى يعنى يعطف ثم بين مأخذه وأن أصله من استوى اقبل
وذكر فيه معنى العطف اما لأن اقبل يكون بمعنى امتنع كما ذكره في التسهيل أو لأن من جعل الشيء
سواء كانه طلب ذلك من نفسه كأي استخرجت الوند فلا يراد أن السنين من بنية الكلمة وهو افعال
لا استفعال فان مثله لا يفتي على مثل المصنف رحمه الله كما هو فهم وكيف يتأتى ذلك وقد قال انه من السواء
فأشار الى أن السبب فيه أصلية لازمة ولما يمكن جعله على معناه الحقيقي لانه من خواص الاجسام
أوله أو لا يقصد امارته وقوله ولا يمكن جعله على حمل لفظ الاستواء هنا على طلب السواء
أي اقتضاء تسمية بوضع اجزائه لانه من خواص الاجسام ومن فسره بجملة على الله فقد سد ما فتأمل
ثم قال انقل له بمعنى استوى وانما سدده لانه يتعدى بعل كما ذكره في معنى على كافي خلاف
الظاهر وبشر المذكور في البيت هو بشر بن مروان أخو عبد الملك ووزيره وكان ولا العراق قبل
فيه ذلك وهو عراق بمعنى عراقى مسفورح والها المازدة وكونه أوفى بأصل معناه أي طلب السواء

وهو يقتضي اباحة الاشياء النافعة ولا يمنع
اختصاص بعضها ببعض لاسباب عارضة
فانه يدل على أن الكل للكل لأن كل
واحد لكل واحد وما به يتم كل ما في الارض
لا الارض الا اذا اولى به جهة السفلى
كما اريد بالسما جهة العلو وجميع مصالح من
الموصول الثاني (ثم استوى الى السماء)
قصد الهم بالامارته من قولهم استوى
كأنهم المرسل اذا قد صدقوا استواء
من غير أن يلوى على شيء وأصل الاستواء
طلب السواء والخلافة على الانتهاء الى الشيء
من تسمية بوضع الاجزاء ولا يمكن جعله عليه
لانه من خواص الاجسام وقيل استوى
استوى ولا يقال
قد استوى بشر على العراق
من غير يصف ودمه عراق
والاول اوفى للاصل والعدل المعدي بها
والثانية الترتيب عليه بالبناء

وقيل استوى اليه كلهم لان القصد الى الشيء يناسب الاستواء ويترتب على الفصله فعليه التدوير
 لاستيلائه وهو ظاهر وأمر التعديده معلوم محقق وجعل التعديري الاستواء حقيقة في الاعتدال
 والاستقامة ثم نقل مجازا الى القصد المستوي من غير دل الى شيء آخر ثم شبه بذلك القصد الذي في
 الاجسام ارادته تعالى خلق السما من غير ارادة الى خلق شيء آخر واستعمله اللفظ الاستواء في
 استعماله صرحه تبعية معتربة على مجازا ومجاز في المرتبة الثمانية كذا قرره القطب في شرحه وظاهر
 كلام المصنف بجوازها فانه جعل الاعتدال ليس هو معناه الحقيقي **(قوله والمرا بالسماء الخ)** فسره
 بالاجرام بناء على أن الارض معناتها الظاهري فان كانت بمعنى جهة السفل يكون مقابها بمعنى جهة
 العلو وقيل علمه ان الجهات كيف تتحدد من علو وسفل ولم يكن سماء ولا أرض واجب بأنه يكتفي
 في التحدد جسم واحد محيط بالخلي كرى وكان موجودا وهو العرش على أنه كما يجمع الال يوم فرضها
 يمكن أن تجعل الجهات كذلك أي بأنه يكون اثبات الجهات العلوية والسفلية والام السفل والاربع
 قبل خلق السماء بناء على التقدير والتشليل ومن قال انه لا حاجة اليه اذا مراد ما يسمى الآن بالسفل
 والعلو يعرف أنه عين التشليل مع أنه أحوجته اليه الايام وأما ما قيل انه لا حاجة الى جعلها بمعنى
 جهات العلو بعد تدوير الاستواء لا راد فتدري عدم وجهه **(قوله وتم له اثبات ما بين الخلقين الخ)**
 اعلم أن خلق السما وما فيها والارض وما فيها باعتبار التقدم والتأخر وحدث آيات فيه واحاديث
 متعارضة ولم تزل الناس من عهد النجاة الى الآن يتعصبون لذلك ووقوف بينا ولهم في التوفيق
 طرق شتى من شأنها لا يخلو عليه وبين الحق من ماستدلين منه التوفيق فاصنع باذن القول لما يقول
 اعلم انه تعالى قال في هذه السورة ثم استوى الى السماء وقال في سورة البقرة أنتم كنتم تنكرون بالذي
 خلق الارض في يومين الى قوله وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها اقوات في اربعة ايام
 سواء السائتين ثم استوى الى السماء وهي دخان فقال لها وللارض ائتيا معا واطعوا أو كرهنا قالتا اتين
 طاعتين ففضاهن سبع سموات في يومين وأوحى الى كل سما أمرها وقال في النازعات أم السما سبأها
 رفع سمكها فسواها وأغشش ليلها وخرج نضجها والارض بعد ذلك دحاها وأخرج منها ماءها وأمرها
 والجبال أرساها مما تنالكم فاقضت الآيات الاول تقدم الارض والاخرة تأخرها وقد
 روي الخاصكم واليه في سائنا صحيح عن سعيد بن جبير قال جابر بن عبد الله رضي الله عنه ما
 فقال رأيت أثينا تختف على في القرآن قال هات ما اختلف لديك من ذلك قال اجمع الله تعالى يقول
 أنتم كنتم تكفرون بالذي خلق الارض حتى بلغ طاعتين فبدأ بخلق الارض في هذه الآية قبل خلق السما
 ثم قال في الآية الاخرى أم السما سبأها ثم قال والارض بعد ذلك دحاها فبدأ بخلق السما في هذه
 الآية قبل خلق الارض فقال ابن عباس رضي الله عنه ما خلق الارض في يومين فان الارض خلقت
 قبل السما وكانت السما دحاها فسواهن سبع سموات في يومين بعد خلق الارض وما قوله والارض
 بعد ذلك دحاها يقول جعل فيها جبالا وجعل فيها نهارا وجعل فيها اشجارا وجعل فيها مجورا انتهى
 أن قوله أخرج منها ماءها وأغشش ليلها وأعطى نباتا دحاها بمعنى بسطها ميعن لها رادته فكأن أخرجها في
 هذه الآية ليس بمعنى تأخر ذاتها بل بمعنى تأخر خلق ما فيها وتكميله وترتيبه بل خلق النفع والانتفاع به
 فان التعديده كما يكون باعتبار نفس الشيء تكون باعتبار جزئه الاخر وقد ذكره كجاءت بعث
 اليك رسولا من كنت بعثت فلا ينظر ما يليه بعث الثاني وان تقدم ما بهت لاجله متأخر عنه
 فجعل نفسه متأخرا وقد أشاروا الى ذلك فالفضل للتقدم واذا جاء نهر الله يدل نهره عقل فان قلت
 كيف هذا مع ما رواه ابن جرير وغيره وصححه عن ابن عباس ايضا روى الله عنه ما أنت البود أنت
 النبي محمدي الله عليه وسلم فدلته عن خلق السما والارض فقال خلق الله الارض يوم الاحد
 والاثنين وخلق الجبال وما بينهما من المنافع يوم الثلاثاء وخلق يوم الاربعاء الشجر والماء والمعادن

والمرا بالسماء هذه الاجرام العلوية ووجهات
 العلو وتم له اثبات ما بين الخلقين وقيل
 خلق السما على خلق الارض في الوقت
 ثم كان من الذين آمنوا بالانوار في الوقت
 فامس الخالق ظاهره تعالى والارض بعد
 ذلك دحاها فاني لم يزل على تأخر دحا الارض
 المتقدم على خلق ما بين عن خلق السما
 وتدويرها الآن تستأيد بسببها فمقدرا
 انصب الارض فعلا آخر دل عليه انتم اشد
 خفاضا من عرف الارض وتدويرها بعد
 ذلك انكته خلاف الظاهر

والعمران وانطراب فهذه أربعة فخلق تعالى على قتل أنفسكم لتكفروا بالذي خلق الأرض في يومين
وتجمعون له أنجاد ذلك رب العالمين وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها
في أربعة أيام سواء للسائلين فخلق يوم الخميس السماء وخلق يوم الجمعة النجوم والشمس والقمر والخلق
فانه يخالف الأول لاقتضائه خلق ما في الأرض من الاشجار والانهيار ونحوها قبل خلق السماء قلت
الطاهر رحمه الله على أنه خلق فيها مادة ذلك وأصوله وحده اذ لا يتصور والعمران وانطراب قبل خلق
السماء فخلقها عليها قربة لذلك فلا تعارض بين الحديثين كما أنه ليس بين الآيات اختلاف ولذا قبل
لا بد على تقدير حمل ثم على التراخي في الوقت هذان التأويل اما في الخلق بحسب الله على التقدير أو في الخلق
بارادة مادته اذ لا شبهة في أن جميع ما في الأرض لم يخلق قبل السماء كما شاهدته فلا يبقى مخالفة بين
الآيتين ومنه لا يكون بالرأي قاطعاً أن يؤخذ من الحديث الحديث أو يثبت عنه والمصنف رحمه الله ذهب الى
تقدم خلق السماء على الأرض وهذا لا يتناقضه إلا أن ثم لا تناقض في الرتبة المنزلة في التراخي
الزمانى كما في قوله تعالى ثم كان من الذين آمنوا فأتاهم **هـ** كان ضمير يرجع الى فاعل فلا يقيم وهو
الانسان الكافر وقوله فخلق رتبة أو اطعام في يوم ذى صبغة يتبادر معه أو وسكنها ذاتية بتقدير للصبغة
والترتيب الطاهرى يوجب تقديم الايمان عليه لكن ثم هذا التراخي في الرتبة مجازاً وثبت بأنه يخالف
الآية الأخرى المصرح فيها بالبعدية وينبئ بأن تدل على تأخر دخول الأرض أى سبغها وتجهيزها
المتقدم على خالق ما فيها أو اشار الى تأويله بما ذكره ولا يخفى تكلفه وبهذه وأنت في غنية عنه بما مر
وقبل الجواب بأن تقدم خلق جرم الأرض على خلق السماء لا يخفى تأخر وجوده عنه ليس على ما ينبغي
لأن ثم تدل على تأخر خلق السماء من خلق ما في الأرض من محائب الصنائع حتى أسباب اللذات
والآلام وأنواع المحن وانما حتى الهوام على ما ذكرنا عن مجرد خلق جرم الأرض وسيد ذكر في جسم
الجماد ما يدل على تأخر ايجاد السماء من خلق الأرض ودحوها جميعاً حتى قبل خلق الأرض وما
فيها في أربعة أيام ثم خلق السماء وما فيها في يومين وكثر ذلك في الروايات ولا يفيد حمل ثم على تراخي الرتبة
الآن يقول على رواية ايجاد السماء متقدماً على ايجاد الأرض ففسلا عن دخولها على ما مر من مقابل
والأولى أن يجمهم حول تأويل قوله تعالى والأرض بعد ذلك دحاها ولا يخفى ما فيه فان ما استبعدوه هو
الروى عن ابن عباس رضى الله عنهما وهو الحق كما مر وليس المراد دخولها الا **هـ** كمل مخلوقاتها
كما عرفت ومنهم من أول البعدية بالبعدية الرتبة وأنه كما يكون في ثم يكون في فقط بعد كما ذكره جلال
ثم تقول وبعد ذلك كتب وكتب ولا حاجة اليه أيضاً (قوله عدلته وخلقه من الخ) العوج يصح فيه هنا
الفتح والكسر كما في في الكهف والفظور والشقوق وهذا من قبيل ضيق فم الرتبة وهو ظاهر من كلامه
بالحرية اذ خلقها كذلك يقتضى أن الم سكن بخلافه وجوز في ضمير الجماعة أن يرجع الى السماء بما على
أنها جرم سماوية أو مادة لتأويله بالجمع وهو الاجرام أو يرجع اليها ويجمع باعتبار انظر أو يعود الى المتأخر
كأما اختلافات يأتيان الارجح منها (قوله والأفهم يفسره ما بعد) قال في الكشف أن هذا هو
الوجه العربي لأن الجملة لم تثبت والتأويل خلاف الظاهر يتعين على هذا أن يكون جميع معوات تميز كما
يعلم من مثله وبه صرح في غير هذا المجل لا يرد عليه ما قبل ان الضمير يعود على متأخر لفظ رتبة فيما
في وواضح منها ضمير الشأن يسمى ضمير المجهول والقصة ومنها الضمير المرفوع عنهم وبشر وما جرى
مجرأه والضمير المرفوع ورب العائذ على بمنزلة المرفوع بأول المتنازعين على مذهب البصرين والضمير
المجهول ضمير مفسر الله والضمير الذى أبدل منه مفسره وفي هذا الاختلاف منهم من أجازهم ومنهم
من منعه وعلمه أوجبان لهذا اعترض على قول الزمخشري اذ فهم من كلامه أنه بدل وكذا اعترض
عليه اذ جوز في قوله تعالى فالأرض عارضاً في الاسفاف كون الضمير عائداً الى العارض وهو غير
أحوال ومخالفة في شرح التسهيل وفيه نظر وقال الطيبي الضمير في سواهن اذ يرجع الى السماء على

(قوله وان) عدلته وخلقه من الخ
العوج والظهور من ضمير السماء ان
فسرت بالاجرام لأنه جمع وهو في الجمع
والأفهم ضمير ما بعده أقوله هم ربه رجلا

قوله باعتبار التبعين ظاهر أنه لا خبر هنا
مصححه

تأليفه وقوله والكلام فيها أكثر اكتسبنا منه ههنا هذا القدر (قوله) وازاحة ما يختلج في صدورهم من أن
 اشرار بقوله يختلج الى ضعفه لأن الاختلاج حركة ضعيفة وقوله واتصت بجاشا كلها بمعنى عناصرها
 الاصلية لها وقوله تعالى قل يحيم الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم فإن تذكر عمر العلم
 لاثبات المعاد وقوله مبنية في نسخة مبنية أي مرتبة عليها وهذا وجه آخر لارتباط وقوله فالباقية
 للجمع على أي أصل من قال أن الأعداء تمزيق الأجزاء لا انفصالها وتعاقب الاجتماع والانفراق والموت
 والحياة مبنية على شمول الموت لعدم الأول فلا يراد به أنه لا تعاقب بينهما بل تعاقب الاجتماع بالانفراق
 وتعاقب الحياة بالموت بدون العكس كما قبل وكون القول ذاتيا هو التبادر وأما حال اشتراطه بشي
 آخر فلا دليل عليه وقوله فانه عالم بصع فيه العكس والفتح بقدر فهمي أنه وسد الحاجة بالفتح
 على متجانس اليه وفي قوله جلت بمعنى هذمت ودقت بمعنى أنها أدق من طينادي وبني وتكفي وهو بعد
 حرف العطف لانه معها يشبه كلمة واحدة مضمومة العين فيجوز تركيبها للتضيق كما قال بعض
 وعند وهو مطرد فيها (قوله) تعدد لثمة مائة (الخ) الأولى نعمه لايجاد دبابا من الحياة والثانية
 خلق ما في الارض من النسم والذوات والطاعات والعبادات والثالثة خلق آياتا وتكرره بما جعله هو
 وذريته أفضل من الملائكة وجميع المخلوقات وقوله واظفر الخ المراد بالنسبة الأولى نسبة الجملة
 المضاف اليها وبالثانية نسبة العامل الذي تعلق به ولذلك ازم اضافتها للجميل كأن ثبت في ظروف
 المكان كذلك فلذا ازم اضافتها للجميل الأولى سبيل الشذوذ وادارة الجملة المضاف اليها أشبهت
 الموصول المنفرد بجملة الصلة فتشابهها وان كان في الآية أخرى وهي التشبه الوضعي لوضعها على حرفين
 وقوله واستمع لمشا التعليل والجملة الأولى أصل وضعها من الظرفية ولكن قد تسهله لأن ذلك وانفرد على
 أنه انف وتضمنه وبأن التعليل راجع لا ذواتها لأن الأعراف أذلم تر دأدا للتعليل واذا لتعريف
 أما العكس فمقرر لأن ذواته كثيرا كقولنا في أولي نعمكم اليوم اذ ظنتم اذ كنتم في العذاب مشركون
 أي لا جليل عليكم اذ ليس زمان الظلم زمان الاشتراط بل هو معنى حقيق لها واستفاد من المقام قولان
 مفضلان في العربية وكذا ورود الاشتراط كثيرا لئلا يجزم بها في السمة ولك أن تفهمه راجعا
 له- وما لعلنا اذا اوجبت بل سائر الظروف تسهله للتعليل عند المحشئ لاشتماله على التعليل
 والظرف في قولك ضربته لاسامته وضربته اذا أساء لاني اذا ضربته في وقت أساءه فاعا ضربته فيه
 لوجود أساءته فيه فأجرى التماثل كما اشار اليه المحشئ في سورة محمد وارتقاء سراج الفتاح
 وكذا اذ تسعمل شرطية مع زيادة مقامها هي جائزة ونقل في جمع الهوامع أنها تكون شرطية بدون ما
 أيضا قال ولا يجزى ولا يجزم بحيث وأذبحر تدعين من ما وأجازة الفراء قياسا على أن وأخواتها ورد
 بأنه لم يوسع فيها الا مقرونتين بما انتهى فكانه نسبتهما فقال ما هو ان ونشر فان اذ هي التي
 تسعمل للتمثيل واذا هي التي تسعمل للمجازاة ولا يعرف وجود ذلك لجازاة ولا اذ للتعليل وقد
 سألني الخطيب عند كتابته على هذا المحل فأجبت بذلك انتهى ووقع في عبارة الفتاح اذ شرطية
 وخرجها عنها الشارحان المحققان فأحفظه فانه من النوادر (قوله) ونبتا تشبيها بالموصول (الخ)
 هذا أحد مذهبن للعدا في مثله قال السراي في شرح الكتاب اذ مبنية على السكون والذي أوجب
 بنائها أنها تقع على الأزمنة الماضية كما هي محتاجة الى الإيضاح فصارت بمنزلة الذي المحتاجة الى
 الصلة انتهى وهذا ابتداء على أن له البتة لا تقتصر في شبه الطرف بل تكون لمشابهة غيره من الجنبات
 واليه ذهب المحشئ وأين الحالج كما فعله في الأسماء الصورية من عقل عنه رده (قوله) ومحلها
 النصب أي بالظرفية (الخ) هذا مذهب بعض المتأخرين في المعنى أن لها أربعة استعمالات أحدها أن
 تكون ظرفا وهو الغالب والثاني أن تكون مفعولا به وهو قوله تعالى واذكروا اذ كنتم قليلا فكذلك
 والغالب في أوائل الآيات من التثنية بل ذلك بتقدير اذكر وبعض المعربين يقول فيه أنه ظرف لا ذكر

وازا حة قبلما يختلج في صدورهم من أن
 الايدان بعد ما تسد وتفتت أجزاؤها
 واتصت بجاشا كلها كيف تجتمع أجزاها
 بدن مؤنة ثانية بحيث لا يندشئ منها ولا
 ينضم اليها عالم يكن معها فعدا منها كما
 كان ونظيره قوله سبحانه وتعالى وهو بكل
 خلق عليم واعلم أن صحة الخبر مبنية على
 ثلاث مقتضات وقد برهن عليها في هاتين
 الآيتين أما الأولى فهي أن مواد الايدان
 قابلة للجمع والحياة وأشار الى البرهان عليها
 بقوله وتكنم أمواتا فأحييكم ثم يميتكم
 فان تعاقب الانفراق والاجتماع والموت
 والحياة معا يدل على أنها قابلة لها إذ أنها
 وما بالذات أي أن يزول ويغير وأما الثانية
 والثالثة فانه عالم بهما ويوافقه قادر على
 جمعها وواجبها وأشار الى وجه اثبات ما يأنه
 سبحانه وتعالى قادر على ابدائهم وابداء ما هو
 أعظم خلقا وأجيب صنعا فكان أقدر على
 اعدادهم وواجبهم وأنه تعالى خلق ما خلق
 خلقا متوابعين غير تفاوت واختلاف
 مراتب فيه مصالحهم وسد حاجاتهم وذلك
 دليل على تنهاى علمه وكمال حكمته جلت
 قدرته ودقت حكمته وقد سكن نافع وأبو
 حمرو والكسائي الهام من فهو وهو تنبيه
 له بعد (واذا قال ربك لا ملئكة انى جاعل
 في الارض خليفة) فمداد لثمة مائة تيم
 الناس كلهم فان خلق آدم وكرامه وتفضله
 على ملائكة أبهى أمرها بالسود فاعادهم
 ذريته واظفر وضع زمان نسبة ماضية
 وقع فيه أخرى كالوضع اذ الزمان نسبة
 مستقبلة يقع فيه أخرى ولذلك يجب
 اضافتها الى الجول كحدث في المكان ونبتا
 تشبيها بالموصول واستعمالات التعليل
 والمجازاة ومحلها النصب أي بالظرفية
 فان ما من الظروف الغير المنصرفه لما ذكرناه

مخدوفا وهو دم فاحش لاقتضائه أن الامر بالذکر في ذلك الوقت وليس كذلك بل المعنى اذ كذا الوقت نفسه والثالث أن تكون بدلا من المفعول نحو واذا كرفي الكتاب مريم اذا تبسدت والاربع أن يكون مضافا اليها اسم زمان نحو يومئذ وبعد اذ عدينا وزعم الجمهور أنها لا تقع الا على ما مضى فالها اليها وأما اذا فالجاء ويرد على أنها لا تخرج عن الظرفية ويرد بعض النحاة جرحها حتى ورد معها ابتداء وخبر ومفعول لا بد لان مجرور وانتهى (وهنا جهتان) الأولى أن قول المصنف رحمه الله ومفعولها التنبؤ أي لا يوافق مذهبان المذهب لانها تكون في محل جرح في نحو يومئذ كثيرا لا تنفق وكذا التعليل فان الظروف الغير المتصرفية تدخل عليها بعض حروف الجزاء والمنع فيها التنبؤ على المفعولية والرفع في هذه على القاعدة ممنوع بالاتفاق ولا وجه لتردد في وجهه لان المفعول شبيه بالطرف لكونه فضلا ولذا تنصب نحوها بالاتفاق أيضا الثاني أن ماعدا في المعنى وهما فاحشا سلموه ولبس يورد لان الظرفية يمكن في صحتها ظرفية المفعول نحو وردت السيد في الحرم كما سيأتي في الانعام وقوله لما ذكرناه هو أنها وضعت زمان التنبؤ قوله وأما قوله تعالى واذا شاذا الخ جواب ما ورد عليه من أنه ماعدا بل من المفعول ولا يصح أن يكون ظرفا لان الذکر ليس في ذلك الوقت فأجاب بتقدير الحادث وهو ظرف له قائم مقامه في الدلالة على معناه لانه محل عمله في زمن كونه مفعولا به ثم تقدير الحادث اما ماعدا فأما حدث آخر عاد وهو رد عليه الصلاة والسلام أو مفعولاً وسأدنه ومنهم من قدّره صفة لاني عاد ولا يعني ركائسه والظاهر تقدير امر ثم أن كلامه نظر المصنف رحمه الله لانه اذا قدر حادث أو نحو فهو العامل فيه لانه اذا كرفان جعل عمدا لاعتبار وقوع المفعول فيه كما لم يرد بقدر التقدير فائدة جديدة تامل واستدل على تقديره ان بانه ورد مصرحاً به في آيات كثيرة وأما قوله ويرد اخافكم فقبل ان غير محذور لا ابتداء خلفه فيمكن وقت ذلك القول بل قبله وليس يورد لانه يعتبر وقتا متصفا لاحين القول ومعمر يقع المين ابن النبي وهو أبو عبيدة الغفوي البصري كما صرح به النحوي رحمه الله لا المحدث وقوله هذا ممدود في غاية الضعف عند النحاة وعلى تقديره أو تعاقبه بالواو يكون مفعولاً على صله الذي وعلى تقديره ان يكون من عطف القصة على القصة أو عطف على بشر وما بين ماعدا تراش أو على أمر متروك غير متذكر هذه الهمم واذا كرف الخ **قوله** والملائكة جمع ملائكة على الاصل كالشمال جمع شمال) وهي ربيع الشمال والخلاف في أن أصل ملائكة ملائكة على الاصل في قوله

ولست لانسى ولكن الملائكة تنزل من جوار السماء يصوب

وافتا الخلاف في وزنه فقال ابن كيسان وزنه فعلاً والهمزة زائدة وهو من ملكت وما دته تدل على القوة وبه يشعر قبيل الريح شمري بشمال وان احتل أن يريد الشبه الصورة من غير نظر الى زيادة أو أصالة كما هو مراد المصنف رحمه الله بدليل ما صرح به من القلب وقوة الملك ظاهرة والمشهد وأن ملائكة مقلوب ملائكة وبه قال الكسائي والبلت والازهرى من الأولوكه بمعنى الرسالة وأما لا لا بمعنى أرسل فلم يشتر فان ثبت فهو أولى لانه من القلب ويصوب معد راميها يستعمل بمعنى المفعول وأرجل موضع الرسالة صباغة وقد كثر الاستعمال الكوفي بمعنى أرسلني وقال ابن الأثير رحمه الله أنه أصله أن كني فحوت كسرة الهمزة الى الالام وحذفت لانتفاء الساكنين وقد نقله الازهرى رحمه الله أيضا واذا ثبت الالف فيه غنية عن ثبوت لا فيؤخذ منه لان الأولوكه لا كسرة معاملة تأتي جملة على القلب وعلم منه أن هذا القول ليس بضعيف كما هو شارح وكلام ابن الجاهب وهو الذي ارتضاه المصنف رحمه الله ولذا جعله مقلوبا ولا يشافي هذا قوله على الاصل لان أصله حينئذ لك ولوجع قبل ما لا كآرب لكنه بعد القلب صار أصلا نائلا وتبعهم رسلا لارسالهم الى الانبياء عليهم الصلاة والسلام بالذات والى الام بواسطة وتأنيت الجمع لانه بمعنى الجماعة **قوله** واختاب الناس في حقيقته الخ) مذهب الملايين أنهم أجسام لطيفة ثورية قابلة للتشكل لان الانبياء عليهم الصلاة

وأما قوله تعالى واذا كرفا الخ اذ كرفا اذ كرفا
قومه وقصوه فعلى تأويل اذ كرفا الخ اذ كرفا
اذا كان كذا الخذف الحادث وأقيم الطرف
مقامه وعمله في الآية فالواو اذ كرفا
التأويل المذكور لانه عام ومفعول لا مفعول
في القرآن كثيرا أو ضمير دل عليه مفعول
الآية المتقدمة مثل ويد اخافكم اذ قال
وعلى هذا فالجمله معطوفة على خلق لكم
داخله في حكم الصلة وعن مومنه من زيد
واللائكة جمع ملائكة على الاصل كالشمال
جمع شمال والتأويل ثبت الجسم وهو مقلوب
ملاك من الأولوكه وهي الرسالة لانهم وسائط
بين الله تعالى وبين الناس فهم رسال الله
صالحه وتعالى أو كآرب الهمم واختلاف
الناس في حقيقته ثم بعد اتفاقهم على
أنها ذوات موجودة فاعلم بانها اذهب
مكرر المين الى أنها اجسام لطيفة قادرة
على التشكل بأشكال مختلفة متبدلين بأن
الرسل كانوا رؤسهم كذلك وقالت طائفة
من النصارى هي النفوس الفاضلة البشرية
الطارقة لا بدان وزعم الحكماء أنها اجواهر
بجزة مخالفة للنفوس الناطقة في الحقيقة

منسوبة الى قديم قسم شأنهم الاستغراق في معرفة الحق سبحانه وتعالى والتفرد عن الاشتغال بغيره كما وصفهم في حكمه تعالى فقال سبحانه وتعالى يسبحون
الليل والنهار لا يفترون وهم العلويون والملائكة المقربون (١٢٠) وقسم يدبر الامر من السماء الى الارض على مناسبق به القضاء ويرى به العلم الا الهى

لا يعنون الله ما أمرهم ويقولون ما يؤمرون
وهـم الممرات أمرانهم معاوية ومنهم
أرضية على فصل أبنته في كآب الطوالع
والقول لهم الملائكة كلهم اعدوا
وعدم المخصص وقيل ملائكة الارض
وقيل الملبس ومن كان معه في
محاربة الحق فانه سبحانه وتعالى أسكنهم في
الارض أولاً فأدوا فيها فبعث عليهم ابايـس
في حنـد من الملائكة فندسـهم وقتلهم في
الجزائر والجبـال وجعل من جعل الذي له
مفعولان وهما في الارض خليفة عن ذيها
لانه بمعنى الاستقبال ومعنى على مسند اليه
ويجوز أن يكون بمعنى خالق والخلقية من
بجاء خبره ويؤوب منسابة والهام فيه
للمبالغة والمراد به آدم عليه الصلاة والسلام
لانه كان خليفة الله في أرضه وكذلك كل
نبي استخلفه الله في عارة الارض وسباسة
الناس وتكميل نفوسهم بتقديز أمرهم
لالحاجة تعالى الى من يشوبه تصور
المستخلف عليه من قبول قبضه وتلقى أمره
بفروسط ولذلك لم يسن في ملكا كما
قال سبحانه وتعالى ولو جعل ملكا لجعلناه
رجلا ألا ترى أن الانبياء عليهم الصلاة
لما خافت قوتهم واشتعلت قريحتهم بحيث
يكاد زبرئيل يذلولهم قسه نارا وأرسل
اليهم الملائكة ومن كان منهم م أعل رتبة
قله بلا واسطة كما كان موسى عليه السلام
في الميقات ومحمد صلى الله عليه وسلم
لبنة المهرج وتقدم ذلك في الطبيعة أن
العظم الماهر عن قبول الغذاء من اللحم لما
بينهما من التباعد جعل البشري تعالى
بمحكمة بينهم ما للفضول المناسب لهما
لما خدمن هذا وعلى ذلك أو خليفة من
سكن الارض قبله أو هو ذرئته لانهم
يختلفون من ذريتهم أو يختلف بعضهم
وافراد اللفظ اما الاستغناء يذكر عن ذكر
بنية كالاستغنى بذكر ركن القبيلة في قولهم
مضروها منهم

والسلام كانوا ربهم في صور مختلفة وأما قول النصارى ففرد هذه الآية لانهما خلقا البشر والحيا
قالوا انها جذرات من النفوس البشرية وهي العقول العشرة والنفوس الباطنية التي تصور الافلاك
وقوله مستغنى تراجع الى القول بقرينة أن الحكما لا يقولون بهذا ولا يبرهنه بقول النصارى فانه
باطل والملائكة المقربون هم الكروبيون وقوله والاقول لهم اى في هذه الآية جميع الملائكة لعموم اللفظ
وعدم المخصص وقيل القرينة على تخصيص ملائكة الارض كونهم يجعلون خليفة فيها وقوله فبعث عليهم
ضمن معنى ساط فلذا تعدى بعلى وفي نسخة اليهم قوله وجعل من جعل الذي له مفعولان الخ بين
معناه ومصحح علمه من كونه مستغنى لا مقدام على ما هو معروف في النص واذا كان بعلى خالفا فله مفعول
واحد وفي الارض طرف متعلق به قيل معناه حينئذ بعد القضاء اى اى جعل خليفة من الخلائق أو
خليفة بعينه كما في الارض فان خبر صارى الحقيقة هو الكون المقدار العادل في الطرف ولا ريب في
أن ذلك ليس كما يتنبه المقام وانما الذي يقتضيه هو الاخبار بجعل آدم خليفة فيها كما يبرهن عنه جواب
الملائكة فلذا قوله تعالى خليفة مفعول ثان والطرف متعلق بجعل آدم على المفعول المسمى
للتشويق الى ما آخرا ومذكور في واقع الاعمال بعد لكونه نكرة وأما المفعول الأول فمذكور في قوله تعالى
القرينة الدالة على كافي قوله تعالى ولا تقولوا السهواء أمر الحكم اى جعل اقله كبريا وما ولا ريب
في تحقق القرينة هنا ما ان جعل على الخلف عند وقوع الحكم فهو واضح لوقوعه في أشد ذكر الله
كما تعين اى خالق بشرا من طين وجعله خليفة في الارض وأما من جعل على أنه لم يخلف هناك بل في
الحكمة فالتفريق بنحو جواب الملائكة وهذه مفعلة لاطلاق تحتها كما هو دأبه فانه في الوجه المرضي عند
المحققين لأنك اذا قيل لم يستولى على محلى اى من عليه آخر أفاد تبديله بغيره فان كان ذلك الغير
معاولا بالخص على ما جوزه وان يكون المراد بالخليفة معينا فلامعنى جعل المستخلف كائنا في
الارض بداهم الاستغناء عنهم وان لم يكن معينا فقد أشاروا الى جوابه بأنهم يعاونون أن العصية من
خواصهم فطاعة الجواب من غير حذف وتقدير لم يجز لا آدم ذكر الى ان فهل هذا الانساف
(قوله) والناقلة من خلف غيره الخ انما جعل الهامية للبالغة لاطلاقه على الواحد المذكور فلو جعلت
الهامية ثانياً لجاز لاطلاقه على الجماعة كما يقال فرقة باغية وضربا يختلفهم راجع الى آدم ومن ذكر من
الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا الى كل حق يقال انه جمع باعتبار المعنى وقوله لانه كان خليفة الله الخ
أى أول خليفة فلذا خص هنا وقوله الحاجة يعنى ايس اختلافه تعالى كاختلاف غيره فان شأن الغير
أنه انما يختلف لغيره أو يحجز بل انصور والمختلف عليه كالسلطان بأمر خاصته بتبليغ أوامرهم للعامة
وبأمرهم تارة بالذات وأخرى بالواسطة وهذه حكمة أنه لو جعل ملكا خليفة لكان رجلا وقوله بحيث
يكاد زبرئيل اشبه فلو جهلهم بالمصباح وذوهم بالمشكاة وما أودع فيهم من القوة القدسية تربت من شجرة
سباركة لا شجرة ولا غيرة فتفى من غير نار أشد لهامة ثم وضع ذلك بالفضروف وهو مفعول الأول
والثالث والثاني مجمع وهو مضموم وليس له صلة العظم لكنه أصل من باقى الاعضاء البنية قال
الاطباء المنفعة في خلقه أن يحسن اتصال العظام بالاعضاء البنية بأن يتوسطهم فمما لا يكون الصلب
واللين قد ذكر كالأول واسطة فيبدأ بالين الصلب نحو ما عند الضربة والصلابة والمنصف ذكر أنه
لأدائه وهو ظاهر وقوله أو هو ذرئته الخ اى جعل مضروها منهم مما استغنى به فيه فانه قال
القرائى قد ينقل العلم الموضوع لمعين الى ما لا يتأخر من ذرية كرسعة ومضروهم قيس انتهى فليس من
الاستغناء بل هو مفعول للجملة الآن يقال في الأول كان كذلك خ لى في الاستعمال حتى صار
حقيقة وحاشد لا يكون فيه نقل الاسباب التقدير فلا قيل بينهم ما فرق لأن مضروها شامها اسم قبلية
بجملتها الخليفة ورد بأنهم ما من الاعلام الغالية والفتيل بالنظر الى أصل الاستعمال قبل الغلبة
فلا شكال كان الجيب لم يفهم الا اعتراض فان حمله على أي القبيلة يطلق عليهم وهذا ليس

بعلم وصف وتطهيره ما سبق من الاطلاق فخرج على قومه واعترض عليه بأنه ليس اياهم
 فلا يطلق كالحق القائل فكان ينبغي أن يقول انه ليس بشر بل وجود العلاقة قائل وفي
 الكشف انه استشهد لأن ما مضى فيه ليس من ذلك القبيل لأن آدم جاز أن يعبره عن الكل لا وضعه
 الدال عليه المعنى كما أن الاستغناء هاتان آيات القليلة أصلا مع الجامع كذلك هم ورواها للائمة
 خلافة الأصل الجامع اهـ وقوله أو على تأويل من يختلفكم أى يلفظ عام شامل للقليل والكثير ويعلم
 من قوله السابق أعلى رتبة أن موسى عليه الصلاة والسلام أفضل الانبياء بعد نبينا عليه الصلاة والسلام
 وقد تردد بعضهم في تصديده على إبراهيم عليه الصلاة والسلام وبكى تخصيصه على سائر التوجهات
 أوليته فيها وعلى القول بشمول الخلقة لذريته يظهر قول الملائكة من يفسد بلا تأويل وعلى غيره لانه
 منشؤهم وأصنامهم وقوله وأخافا يخلفكم خلقا منكم بطنا للهجه والظاف وجوزية أيضا الغاء وقوله بأن بشر
 بوجوده الخ قبل عليه ليس هذا مقام الإشارة لانه ليس بآدم عليه السلام نظر اليهم على ما يفسد عنه قوله
 ونحن نسبح بحمدك وتأويله لا خيارا بأنه مصيبة تعظم الجعول فتأمل وقوله واطهرا أرضه الرابع قبل
 هو أحسن من قول الزمخشري مسيئة لهم على اعتراض الشبهة في وقت استخلافهم لأن ذلك ليس من
 شأنهم يسألهم انما هو للتجيب كما سبق وفيه نظرا له مسيد ذكره بعينه وعلى هذا الوجوه كانت
 الملائكة ملائكة الأرض فقولهم تجعل الخ ظاهرا وان كانت الجميع فالتأويل امام أيضا لأن
 سكان الأرض مثلهم فيمذكروا بعضهم واستدل الجميع كما يقال في قولنا قتلوا قتلة لا والقائل بعضهم
 لأن ما وقع بينهم كانه صدر من جميعهم (قوله تجيب من أن يستخلف الخ) انما جعله على التجيب لأن
 الانكار لا يليق بضمير فمما يلحق وقد استدل به الحوية على عدم عصية الملائكة عليهم الصلاة
 والسلام فأشاروا إلى رد هذا وقيل كان الظاهر لما قبله لتجيب فيها خليفة من يفسد وانما عدلوا
 عنه صرفا للتجيب إلى جعل المفسد في الأرض مع قطع النظر عن كونه خليفة فكأنهم قالوا أصل
 جعلهم في الأرض مستبعد فأنى الخلافة ولذا هذا المعنى وما هاج على الزمخشري والمصنف وغيره
 صغروا التجيب إلى استخلافهم (قلت) ما ذكره المصنف وغيره في النظم ومقتضى رتبته له ما قبله
 من غير رتبة وهو المراد على كل حال وما ذكره القائل بكيفية المدول في التبعين مقتضى الظاهر
 لانتفاءه وقد أشار المصنف إلى تنبيه له هذه النكتة بقوله فما سبق أن تقتضى الحكمة إيجاد فضلا عن
 استخلافه وقيل أيضا أن هذا في كونه تعليلا للمشاوراة لأن مقتضاها أن يكون الاستفسار والاستخبار
 محطو بائنههم ويكونا مآذنين في الدوال والجواب فينا سب ما بانهم بالاستفسار لا التجيب وليس
 يوارد لأن قوله وليس باعتراض بين أن المنوع فيه الاعتراض والاستفسار والتجيب لا ينافيه فتأمل
 ثم انه ليس مشاورة لانه تعالى غنى عن العالمين لكن تلك المعاملة ترشد للمشاوراة لا سيما ما هاج وكذا
 ترشد لاخبار بآدم شأنه أن يسر فقط الاعتراض على الإشارة السابق أيضا وقوله أو يستخلف
 مكان أهل الطاعة الخ الطاعة تستفاد من قوله ونحن نسبح بحمدك الخ كما كان المعصية من صفك الدم
 والاستنكاف طلب الكشف وهو يجمع غلب والغاء جعله لغوا (قوله وليس باعتراض
 على اقل الخ) عطف على تجيب وعلى وجه التنبية إلى طريقتهم في الذم وان لم تكن غيبة حقيقة وهو
 حرام ومكره ون أمى معصومون وقوله وانما عرفوا ذلك إشارة إلى ما روى عن السدي ربه الله تعالى
 ان الله تعالى لما قال لهم ذلك قالوا وما يكون من ذلك الخلقة قال يكون له ذرية يفسدون في الارض
 ويقتل بعضهم بعضا وهذا أصل الوجه ولذلك قدمه فان اطلعه على ذلك من اللوح يرد عليه ان
 في اللوح أيضا شرف في آدم وحكمة خلقهم فلا خذوه منه لم يبق شبهة وان كان مدفوعا بان الله منعهم
 عن النظر إلى جميع ما فيه فانهم لا يفعلون الا ما يؤمرون وكذا الاستنباط لا يمنع عرق الشبهة فانه يقال
 كيف اذكر في عقولهم فان قيل بان أخبرهم اقبله أو رآه في اللوح ووجه إلى الاول وان قيل بان خلق

أو على تأويل من يختلفكم وأخافا يخلفكم
 وقائده قوله هذا الله لا يترك تعليم المشاورة
 وتعليمهم شأن الجعول بأن بشر بوجوده
 سكان المكونه واقبه باللائمة قبل خلقه
 واطهرا أرضه الرابع على ما قبله من الفساد
 بسؤالهم وجوابه وبأن الحكمة تقتضى
 إيجاد ما يوجب خبره فان التأويل الحكيم
 لأجل التمر القليل شركت إلى في ذلك
 (قوله أو أفضل فإم من يفسد فيها وبفسدك
 الدماء) تجيب من أن يستخلف لعصاة
 الأرض وأصلحها من يفسد فيها
 أو يستخلف سكان أهل الطاعة من الحكمة التي
 واستكشف عما في علمهم من الحكمة عليه
 بهر تلك المبادئ والفتا واستخبار عما
 يشهدهم ويحجبهم كسؤال التمل عليه
 عما يتجلى في صدره وليس باعتراض على اقله
 سبحانه وتعالى ولا طعن في آدم على وجه
 القصة فانهم أي من أن يظن بهم ذلك أقوله
 سبحانه وتعالى بل عباد مكرمون لا يفسدونه
 بالقول وهم بأمره يعملون وانما عرفوا
 ذلك بالخبر من الله سبحانه وتعالى أو تلقى
 من اللوح أو استنباط ما ذكر في عقولهم
 أن المعصية من خواصهم أو قبيل واحد
 التفتين على الآخر

فهم بجهان علم ضروري وان كان لا يعلم فردا تاسوا هم فهو خلاف الواقع أو نوعا مطلقا وان صمم
بعض أفراد كالاتياء عليهم الصلاة والسلام وهو المراد مع لكن لا يلزم قوله لا علم لانا ما علمنا مع ان
عامة ما يلزم من علمهم باختصاص العصمة بهم علمهم بعدد والذنوب المطلق لاحصاء عصبة الفساد وسقط
الذماء والمجاوب هذا دون ذلك الآن يقال وجد الاستنباط ماسيا من أنهم علوا عنهم ورأوا
تألف الانسان يقتضي القوة الشهوية والغضبية المستنزعة للفساد والسفك أو أنهم علوا ذلك من
تعمته خليفة لان الخلافة تقتضي الاصلاح وقهر المستخلف عليه وهو يستلزم ان يصدر منه فساد اما
في ذاته يقتضي الشهوة أو في غيره من السفك ووجه القياس أنهم علوا حال مناهم في الشنا كبح
والتمنا سل فاسوهم عليهم وقوله والسفك الخ هو من قلة الغلبة وما ذكره ابن فارس وقال المهدوي
لا يستعمل السفك الا في الدم وقيل ان السفك والسفح يستعملان في نشر الكلام والقدرة عليه
وبين قراءة الجهول وأشار في ضمنها الى أن من يجوز فيها أن تكون موصولة موصوفة وترك
ما في الكشاف من أنه قرئ بضم الفاء وكسرهما **(قوله حال مقررة لجهة الاشكال الخ)** أي جملة
حالية مقررة وهو كدلالة السؤال لدفع ما عرض لهم من الشبهة وانما زعم من ظاهر هذا الكلام
انه اعتراض دفعه بأن المقصود منه الاستفسار وكأن هذه الجملة مقررة للسؤال دافعة أيضا لاحتمال
الاعتراض فانهم اذ انزهوه اكل تنزيهه ارا أنه لا يصدر عنه ما لا يقتضيه الحكمة فلا يراد ان في كلام
المفسر رحمه الله تصريح بما بأن قولهم هذا ناشي من اعتراض الشبهة وقد عرفت أنه لا يليق بشأنهم
فاصواب أن يقال انه حال مقررة لجهة الاستفسار عن حكمة الاستخلاف خالصا عن اعتراض الشبهة
في موافقة الحكمة فان قلت ان ابن مالك قال في شرح الاقضية ان كانت الجملة الاسمية حالاً مؤكدة
لزم الضمير وزل الواو فهو الحق لاشبه فيه وذلك الكتاب لأرب فيه وقال ابن هشام وبتتمتع الواو
في المؤكدة ووجهه ان الواو حال عطية بحسب الاصل والمؤكد لا يعطف على المؤكدة لانهما
شدة الاتصال وقد صرح به أهل الماماني أيضا قلت وليس يعلم فانهم صرحوا بجملة أيضا كما في شرح
التجويد ان جملة وأنتم معرضون في قوله تعالى لم تألف الا قديلا منكم وأنتم معرضون حال مؤكدة
وقد ينزل المؤكدة منزلة الغايب لكونه أو في تأديده المراد فقيرن بعاطف ونحوه كاسيا في ان شاء الله تعالى
وعطف التفاضل على العجب بضم فسكون تفسيره وقوله وكانهم علوا الخ يعنى بضم ضروري
خلق فيهم أو اخبار كما مر وشبهه بكون الهاء نسبة الى الشهرة وقوله الى الفساد وسفك الذماء
انف ونشر مرتب ان خص الفساد وقوله ونظروا اليها أي الى كل من الشهوية والغضبية فان مقتضاها
ما ذكر وليس في هذا طعن في الملائكة ما يستندوا سوء الظن اليهم فاعاد اعتبار قوله لا تقتضي الحكمة
ايجادا تاما عبرا بالاجاد لانه ابلغ من الاستخلاف مع دلالة الاستخلاف عليه التزاما فلا يقال ان هذا
يقتضي تفسيره ان يخاف وفيه ما عرض ثم أشار الى أشكال من القوة لعلها تفرط وتضطرب مذموم وحاق
ومطه ما بهدب ممدوح ومطوعة صفة مبالغة والتام المبالغة لا تليق وتعتبر معتادة فالعفة
وسط القوة الشهوية والجماعة وسط الغضبية واغراطها تفر وتضطربها تهاين ومجاهدة الهوى يترك
الشهوات غيرة العفة والاضاف في المعاملات كذلك وقيل انه تمرة الجماعة والترتيب من اجزاء
مختلفة فبذلك تقتصر عنها الاحاد المفردة الغير المركبة كادراك الجزئيات بالقوى الظاهرة والباطنة
التي خلقت عنها الملائكة كاسيا في وما ورد انه كان ينبغي بيان ذلك اشار الى انه منه اجابا بقوله
ان اعمل الخ ما فيه من احاطة علم آدم عليه الصلاة والسلام كاسيا في وترك قول الخاشع كفى
العباد ان يعار ان تعال الله تعالى كما احسنه وحكمه وان خفي عليهم وجه الحسن والحكمة لانه اورد
عليه انه ان اراد ان من شأنهم ان يعلموا ذلك ولوهو عين ما فهم من القوة العقلية فليس بكاف في ترك
التعجب وان اراد أنهم كانوا يعلمون ذلك فليس يعلمون ولا في العبادة ما يدل عليه وفيه نظر لان

والسفك والسبك والسفع والشنق
من العيب قاله فيقال في الدم والدم
والسبك في الجواهر السدانة والسفع
في الصب من أعلى والشنق في الصب من
قمة القربة ونحوها وكذلك الشنق وقرئ
يسفك على البناء المفعول فيكون
الراجع الى من سواء جعل موصولا
أو موصوفا فحذف المفعول فيكون
(ويحذف نسيج بعد ذلك وقتئذ من لث) حال
مقررة لجهة الاشكال كقولك اتحن
الى عدائين وأنا الصديق المحتاج والحق
انختلفت مهلة ونحن معصومون أحشاء
بذلك والمقصود منه الاستفسار عما رجحهم
مع ما هو متوقع منهم على الملائكة
المعصومين في الاستخلاف لا العجب والتفاضل
وكانهم علوا ان الجهول خليفة ثلاث
قوى عليها مدار أسره شهوية وغضبية
تؤدي به الى الفساد وسفك الذماء وعقلية
تؤدي الى المعرفة والطاعة ونظروا اليها
مشرقة وقالوا الحكمة في استقلاله وهو
فاختيار بينك القوتين لا تقتضي الحكمة
ايجادا فتلا عن استخلافه وأما باعتبار
القوة العقلية فنص فيهم ما وقع منها سلمها
عن معارضة تلك المقاصد وغفلوا عن فضيلة
كل واحد من القوتين اذا صاحرت مهذبة
مطوعة العقل تمرة على الخير كالعفة
والجماعة ومجاهدة الهوى والاضاف
ولم يعار ان التركيب في علمه ما يتناسب
الاحاد كاحاطة الجزئيات واستنباط
الصناعات واستخراج منافع الكائنات
من القوة التي تعال الذي هو المقصود من
الاستخلاف وانه أشار تعالى اجمالا بشو

تتزيه الله وتقديسه عن كل نقص يدل على أنه لا يصدق عنه إلا فعله الحسن الجارية على وفق الحكمة
 ثم انه انهم - هذه الجملة مؤكدة لانها في جواب السؤال الذي يستحسن تأكيده - وقيل لتزيههم منزلة
 المتكبر لا تعرض لهم من الشبهة التي لا ينبغي ان تعرض ويستفسر عنها وأعلم فعل مضارع وما مفعوله
 وهو الظاهر وما انما موصولة أو موصوفة والعائد محذوف أي تعلقوه وقال أبو الخافضة غيره انه اسم
 تفضيل استعماله بمعنى عالم في محل جر بالاضافة أو نصب بأعلم ولا يتوهم لعدم انصرافه وضعف بأن
 فيه جعل أفعل بمعنى قال وهو خلاف الظاهر وأن فيه عمل اسم التفضيل بمعنى الفاعل والمجهول
 لا يثبتونه وقيل انه على باب والمفضل عليه محذوف أي أعلم بكم وما منصوب بفعل محذوف دل عليه
 أفعل أي أعمل ما لا تعملون لان الفعل لا ينصب للمفعول به (قوله والتسبيح تبعده الله سبحانه وتعالى عن
 السوا الخ) وفي نسخة تتزيه الله عن السوا وتبعده عنه أي الحكم بزهاته وبعبده والنظرة عاجل عليه
 وسك ذلك التقديس وقد روي هذا التسبيح عن النبي عليه الصلاة والسلام وزاد القزلي فيه على
 وجه التعليل وقوله وكذلك التقديس يفهم منه ترادفهما قال الراغب السبع المزارع السريع في الماء
 أو الهواء يقال سمع سبعا وسباحا واستعبراز العجم في الفضل وطوى الفرس والتسبيح تتزيه تعالى
 وأصله المزارع السريع في عبادته وفي العكس شاف الزخشرى جعله ما عتداف في أصلا وتغلا
 والاشبه تغارهما وان رجعا إلى في القصاص بالنظر في التسبيح إلى أن المعارف في المسطاع في التزيه
 ولم يتركه فانه على حسب المعرفة وفي التقديس إلى أن الذات الكاملة التي لا يمكن ان تتصور عبادتها
 لها الظاهرة عن كل سوء أطلق عليه لفظ دال عليه ولم يعلق لوضوح في الاول المعارف وفي الثاني
 المعروف وفي قولهم هذا الطيف الذي هو أصل الدمان نهاية الانسداد وقاله بالتقديس الذي هو نهاية
 التزيه وتروقان العرفان إلى المعروف وحاصله أن التسبيح تتزيه تعالى عملا يليق به والتقديس تتزيه
 في ذاته على ما يراه لا تعانف نفسه فهو أبلغ ويشهده أنه حيث جمع بينهما آخره وسبح قدوس (قوله
 ويحمدك في موضع الحال) نقل عن الزخشرى ان البناء لاستدامة العبادة والمعبودية لاحادتها وهو
 حسن وفي الكشف أي تسبح حامدين لك وتلتبسن بحمدك لانه لو لا انعامك علينا لتوفيق والمط
 لم تتكلم من عبادتك وهذا كافي الحديث سبحانه وتعالى ويحمدك لان المعنى ويحمدك تسبيح وأضاف الحمد
 امالي الفاعل والمراد لازمه مجازا من التوفيق والهداية وأولى المفعول والمعنى تلتبسن بحمدك فالك
 كذا أفاده الكرماني في شرح البخاري وأراد المنف والعلامة الاول به تعلم معنى كلامهم ويندفع
 ما يتوهم من أن الحمد ليقبل أحدان معناه التوفيق والالهام وقوله تداركوا الخ وهذا كما قال داود
 عليه الصلاة والسلام يا رب كيف أقدر أن أشكر لك وألا أصقل لك شكر نعمتك لا أضعفك بعنى
 اقدارك وتوفيقك واليه أشار محمود والوراق بقوله

إذا كان شكرى نعمة الله نعمة • على له في مثلهما يجب الشكر

فكيف بلوغ الشكر الإفضله • وان طالت الايام واتسع العمر

فان من بالنعمة ما هم مروها • وان من بالضراء أعظم الاجر

وقال القزلي رحمه الله ان داود عليه الصلاة والسلام لما قال ذلك أوصى الله اليه اذا عرف هذا فقد
 شكر حتى وروى اذا عرف أن النعم منى وضعت بذلك منك شكرا (قوله يظهر نقوسنا من الذنوب
 لاجل) لما كان التقديس والتسبيح مترادفين بحسب الظاهر مع أنه ما عتديان بغير عرف وقد قيل
 انه ما عتديان باللام أيضا نسره ما يمد تعديته بنفسه كما هو المعروف ويندفع به التكرار أي نظره به
 أنفسنا فالتسبيح لله والتقديس لهم وظاهر قوله واللام مزيدة أنه لم يرتض تعديته بها وانما ضمه لانه
 خلاف الظاهر وقيل التسبيح التبعيد بعدى نفسه وباللام وكذلك التقديس فاللام في لك في المعنى
 متعلق بالفعلين وكذا الحال أعني يحمدك وقائده الجمع بين التسبيح والتقديس وان كان ظاهر كلامه

(قال اني أعلم ما لا تعلمون) والتسبيح بتعبد
 الله سبحانه وتعالى عن السوا والتقصان
 وكذلك التقديس من سبج في الارض والماء
 وقدر في الارض اذا ذهب فيها وأبعد
 ويقال قدس اذ اظهر لانه لا يظهر الشيء
 معبده عن الاقدار ويحمدك في موضع
 الحال أي تلتبسن بحمدك على ما أهمتنا
 معرفتك ووقفتنا لتسبيح تداركوا به
 ما وهم اسناد التسبيح إلى أنفسهم وندف
 لانه لا يظهر نقوسنا من الذنوب لاجل أنهم
 قايلا الفساد المفسر بالشرك عند قوم
 بالتسبيح وسلك الدماء الذي هو أعظم
 الأفعال الزميمة يظهر النفس عن الانام
 وقبل تقديسك واللام ضائدة

تزداد فاما التسبيح بالطاعات والعبادات والتقديس بالمعارف والاعتقادات وقيل عليه ان ما هنا
 اولى فان توسط الحال بين العالمين والجل على التنازع في ان يقتضيه التسبيح بالعبادات والتقديس
 بالمعارف بلا دليل بعيد وقيل الاولى ان يفسر بانها تسمى لاجل واستحقاقك لالا جلتان من طمع نواب
 وخوف عقاب **(قوله)** اما يحتاج علم ضروري بهانه الخ هذه المسئلة اصولية دائرية على الاختلاف
 في واضع اللغات هل هو الله او البشر وفي كفيته وهو مفعل في اصول الفقه مع أدلته وماعليه وماله
 ومذهب الاشعرى ان الواضع لها كما هو الله ابتداء مع جواز حدوث بعض اوضاع من البشر كما يضيع
 الرجل علم ابنه واستدل بهذه الآية وقالت المعتزلة الواضع من البشر آدم او غيره ويسمى مذهب
 الاصطلاح والثالث مذهب التوزيع بان وضع الله بعضه والساقى البشر وأشار المصنف الى الاول
 وطريق المعرفة بوضع الله لها انه خلق في آدم علم ضروريا باسمه اياها وخلق علم ضروري بان هذا
 معنى هذا اورده ابو منصور بان الضرورى اما بهيى او مدركا للحواس ولو كان كذلك لشاركهم
 الاشارة فيه فلا بد ان يكون بالهام او بالرسالة لم يكلفه الاشياء والروع بعض الرام والعين المهمة
 القلب والذهن والعقل والفرق بينهما ان الاول يكون بدون مباشرة الاسباب والثاني تكون معه فهو
 اعلى من الاول او غيرا لان الالهام لا يكون ضروريا ولانه بغير القاء لفظ فتأمل **(قوله)** ولا يتفرق
 الى سابقة اصطلاح الخ لان الاصطلاح يكون بالتمكيد ويرجع الكلام اليه فانما يذكر او يتسلسل
 ولولم يوقفه عليه فيجوز ان يعرف القدر المحتاج اليه في الاصطلاح بالتدريج والقرائن كما ما شاهد
 في الاطفال **(قوله)** والتعليم فعل يرتب عليه العلم غالبا دفع الماء ورده عليه من ان خلق ذلك العلم
 والالهام ليس تعلما اذا لم يوقفه ان يكون بالقاء الاشارة فيقتصر الى سابقة اصطلاح فوقفه بأنه
 فعل يرتب عليه العلم مطلقا فلا رده عليه ان هذا مقتضى المنكرين ان يكون الاسماء معلنة من الله **(قوله)**
 ولذلك يقال علمته فلم يعلم هذا ايضا مما اختلف فيه فان المطاوع هل ينفع عن مطاوعة مطلقا وفي بعض
 المواد لا ولا ينفع أصلا فلم يعلم يستدعي العلم ولا يقبل يستلزم لقوله تعالى من يرد الله فهو
 المهيئت ويغوه وقيل لا يستلزم لقوله تعالى وخوفهم فلما زيد هم الاطفا لان الضيوف حصل
 ولم يحصل له كما خروف نافع فعل الاول تكون الفاعل في نحو أخرجه فخرج للتعقيب في الرتبة
 لاقى الزمان ولا يصح أخرجه فخرج الجازا وعلى الثاني تكون الفاعل للتعقيب ويكون أخرجه
 فخرج حقيقة واخذ السبكي التفصيل فقال يقال علمته فاعلم ولا يقال كسره فاكسر والفرق
 ان حصول العلم في القلب يتوقف على امور من العلم والمتعلم فكان علمته موضوعا للتعريف من العلم فقط
 لعدم امكان فعل من المخلوق يحصل به العلم ولا بد بجهل الكسر فان اثره لا واسطة بينه وبين الانكسار
 وتفصيله في شروح ابن الحارث **(قوله)** وادم الخ اختلف في آدم هل هو عربي من الادمه او من
 ادم الارض لانه خلق من تراب فوزنه ثقل واصله ادم من ميزان ثبات الهمة الثانية الفاسكونها
 بعد دفعة او ابعث ووزنه خفيف العيون وهو وزن يكثر في الاسماء الالهية كآرور والاشين
 والحاء المعجمين عين وقد يستعمل في أسماء الآلات كقالب ونحوه وشهد به جمعه على اوادم والاولا ادم
 بالهمزة وان امتد عنه الجوهرى بان الهمزة اذا لم يكن لها أصل جعلت واوا على غير مدغم منه
 واذا كان أعجميا لا يجري فيه الاشتقاق في حال ابو عبيد ان من أجرى الاشتقاق فيها كجمع
 بين القلب والنون ولا كلام فيه اذا اشتقاقه من تلك الهمزة لانه ومن غير الهمزة والواو بين اللغات
 بعد جدا ثم قد يكون فيه ذلك اشارة الى انه بعد التعريف الحقوه بكلامهم واعتبروا فيه اشتقاقا
 تقدير بالعرف وزنه والرائد قد من غيره فثبت اطلعه وامله ذلك تسما فزادهم ما ذكره واشتقاقه
 من الادمه بضم فسكون وهي السيرة ولا ينافي ذلك كونه من أجل البشر ومنهم من فسر هابا لباش
 او الادمه بضم فتنين وهي الاسوة والقودة وادم الارض ما ظهر منها ولا يلزم من كون أصله ذلك ان

(وعلم آدم الاسماء كلها) اما يحتاج علم ضروري
 بهانه او القاء في روعه ولا يتفرق الى سابقة
 اصطلاح لتسلسل والتعابير فعمل يرتب
 عليه العلم غالبا ولذلك يقال علمته فلم يعلم
 وادم اسم اعمى كما زور الخ واشتقاقه
 من الادمه والادمه بالفتح بمعنى الاسوة
 ومن اديم الارض

يكون لونه ترابيا لا ترى النبات على لطفه ألوانه بخلاف ما في الأرض وأشباهها في مختلفين من الأدم والأدنة الموافقة واللغة مأخوذ من إدام الطعام ووجه كونه تعديفا ماض وادريس من الدرس لكثرة دراسته للعلوم وكذا يعقوب من العقب لجمته عقب الحق والبلد من الأبلاب وهو الأساس من رصفه وقوله على هذا فهو عربي واختاره ابن جرير وقال أنه منع صرفه لأنه لا نظرية في الأسماء وأورد عليه أن هذا لم يعتد من مواعن الصرف مع أنه لم يظن كأغريص وأصلبت وفيه نظر **(قوله)** لما روى عنه عليه الصلاة والسلام (الخ) قال البيهقي أخرجه أحدنا الترمذي وصححه ابن جرير وغيره وقعه در الفاضل

الناس كالارض ومنها هم • من شخن المس ومن لين
جلد تزي به أرجل • وانجد يعجل في الاعين

(قوله) والاسم باعتبار الاشتقاق (الخ) هذا بالنظر الى المذهبين اشتقاقه من الوسم بمعنى العلامة أو من السق وهو العلو أو رفعه سبحانه من خفيض الجهل الى ذروة التعقل والمراد بالعرف العرف العام والخبر عنه الاسم والخبر القل والرابطة الحرف وفي الاصطلاح يطلق على ما ذكره وعلى ما يقابل الصفة وعلى ما يقابل الكنية والعقب والمعنى المصطلح لانه ارادته بحديث بعد نزول القرآن فالمراد اما القول (٢) وهو العلامة المدفوعة لكونه من الانشائيات والمراد بالصفات والافعال معناه القوى فهو اسم من الثاني قال الامام وقيل المراد بالاسماء صفات الاشياء ونوعها وخواصها لانها علامات دالة على ماهياتها فجاز أن يعبر عنها بالاسماء وفيه نظر لانه لم يبعد إطلاق الاسم على مثله حتى يفسر به النظم والظاهر ان المراد الثاني قال الامام المراتب ما خلق من اجناس المحدثات من جميع اللغات المختلفة التي يتكلم بها الروم والاولاد من العربية والفارسية والخراسانية وغيرها وكان ولد آدم يتكلمون بهذه اللغات فلما مات آدم وتفرقت اولاده في احوال العالم تكلم كل واحد منهم بلغة معينة فطلعت اللغات فسموا باللغات **(قوله)** والمعنى انه سبحانه وتعالى شاعهم ابراهيم الخليل (الخ) بمعنى انه لا يلزم من معرفة الدول من حيث هي دولة معرفة مدلولاتها وأشارتها الى جواب سؤال وهو انه بتعليم الله ولوعلمهم لاجابوا السؤال وايضا معرفة جميع الاشياء لا يمكن ولم تقع لاجاب بان تعليمه لما خلق فيهم من القوى الجسمانية الظاهرة والباطنة التي اعطاه استعداد ليس فيهم لادراك الجزئيات والكليات والخلقات والموهومات التي يتقدم على معرفتها ومعرفة خواصها وضبط اصولها وقوانينها لاجريتها الغير المشاهدة **(قوله)** الضعيفه للسميات المدلول عليها (الخ) قال الشارح المحقق انما احتاج الى اعتبار هذا الحذف ليتحقق مرجع ضمير عرضهم ويتقدم أثبوت في اسماء هؤلاء ولم يجعل المحذوف مضافا الى سميات الاسماء ليقدم عليها لانها بالاسماء فيذكر بعد التعليم وظاهر كلامه ان اللام عرض عن المضاف اليه كالموهوب الكوفاين وقد نفى ذلك في قوله تعالى ان الجحيم هي المأوى ويل يقل به في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فوجب ان يجعل على ما ذكرنا في جنتا تجري من تحتها الانهار وان كان ظاهر عبارة على خلافه أو بقاء ليس كل ما يذكر من المخفلات مختارا عنده وفيما ذكر اشارة الى الرذلي من زعم ان الاسم عين المسمى وان عود ضمير عرضهم الى الاسماء باعتبار انهما السميات مجازا على طريق التخصيص (أقول) هذا الكلام وان وقع من عادة الشرح فمناكس لئلا يعمى بجزر ولا يفرق بالالف واللام والعهدية في معنى المضاف اضافة عهدية لا فرق بين قولك ربنا الامير وأمير البلد وليس الخلاف في موهوبه وانما الخلاف في محل يكون المضاف الضعيف في مقام محتاج الى الربط كما صرح به ابن هشام في شرح بابت سعاد حيث قال بعد ما فعل المثلثة ثانيا قال من الضعيف في نحو حسن الوجه من حيث هو مختللا من حيث هو مضاف اليه ورجاؤهم من كلامه الثاني وقد استجرت ذلك الزمخشري حتى جوز ثبوتها عن المضاف اليه المظهر في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء

لما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه سبحانه وتعالى قبض قبضة من جميع الارض سهلها وجنتها فخلق منها آدم فلذلك يأتي بشيء أخصا فاما أو من الأدم أو الأدمه بمعنى اللغة تعسف كاشتقاق ادريس من الدرس ويعقوب من العقب والبلد من الأبلاب والاسم باعتبار الاشتقاق ما يكون علاقه للشيء ودلائل رفعه الى الذهن من الانشائيات والصفات والافعال واستمعوا له عراقي اللفظ الموضوع بمعنى سواء كان مكررا أو مفردا فاجدها وخبرا أو رابطة بينها واصطلاحا في المفرد الدال على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة والمراد في الآية اما الأول أو الثاني وهو يستلزم الأول لأن العمل بالاسماء في العلم بحيث الدلالة توقف على العلم بالعلماني والمعنى أنه سبحانه وتعالى خلقه من اجزاء مختلفة وقوى متباينة مستعدة لادراك أنواع المراتب من المعقولات والمهومات والتخيلات والموهومات والاهل معرفة ذات الاشياء وخواصها واسماؤها واولادها العلوم وقوانين الصناعات وكيفية آلاتها (ثم عرضهم على الملائكة) الضعيفه للسميات المدلول عليها

(٢) قوله فالمراد اما الاول لم يذكر في النسخ التي أبديت مقابل التا وقد ذكره الشارح بقوله أو الثاني وهو يستلزم الخ وفي زاده والمراد باللفظ الاسماء المذكورة في الآية انما المعنى الاول وهو ما به من شأنه باعتبار اشتقاقه أو الثاني وهو المعنى العرفي اه وقد طاول النفس في هذا المحلل فراجعه اه

مصححه

ولا أعلم أحدا قال بهذا قبله وقال الرضى لا نقوض الالام عند البصر بين في كل موضع شرط فيه الضمير
كالملة وجه الصفه والخبر والوصف المشتق منه ويجوز في غيره نقوله • لحاف الحاف الضيف
والبربرده • أى ويردى برده فلا ينبغي أن بعد ما نحن فيه منه ولا كل محل من مسائل الخلاف بين
البصريين والكوفيين وهذا مما غفلوا عنه فاعرفه ترى ما فى كلام الشارح مع جلالته من الخلل
ولو قال المصنف رحمه الله بـدل قوله اذا التقدير أو التقدير لكان الأول وجهه ما يستلزم معناه عود الضمير
على ما فيه من الكلام اذا الاسم لا يبدلها من سميات وانما هو أن معنى عرضها الشبارهم بما سيوجد
من العقلا وغيرهم إجمالا وسواهم مما لا بد لهم منه من العلوم والصنائع التي هي نظام معاشهم
ومعادهم إجمالا والافانقصيل لا يمكن علمه لغيره فكأنه قال سأوجد كذا وكذا فأخبرنى بما لهم
وما عليهم وما أسماء تلك الأنواع من قولهم عرضت أمرى على فلان فقال لى كذا فلا بد أن السميات
أعيان ومعان وعرض الاعيان ظاهر فكيف عرضت المعاني كالسرور والحزن والعلم والجهل
ولا حاجة الى ما قبل ان المعاني في عالم المكموتات تشكك بحيث ترى وهذا مثل عالم المثال الذى أغتوره
وقال انه قامت الأدلة على اثباته وأنه صف فيه رسالة وتقل عن عبد الغفار القرصى ان المعاني
تقسم ولا يتبع ذلك على الله وتذكر الضمير المخصوص بالعقلا لاجل جمع كاقبل لتعليم (قوله
وترى عرضهم الخ) قال قد سره انما يجعل الضمير للسميات المحذوف من قوله وعلم آدم الاسماء
لأن اعتبار ذلك الحذف انما كان لاجل ضمير عرضهم وأما على أن تقدير عرضها أو عرضى فيصح عود
الضمير الى الاسم فلا يعتبر حذف السميات ثم مضافا اليه ان هنا مضافا فلا يكون زعا للنف قبل
الوصول الى المافيا مثل اه وأورد عليه أن ما ذكره جميع في ضمير عرضها دون عرضى لانه ضمير جمع
المؤنث والاسماء ليس كذلك فلا بد من رجوعه الى السميات فيعتبر بالضرورة حذفه ثم مضافا اليه فانه
نوع للبر بـد الوصول الى الما اه (أقول) هذا ما نمتع على أن ضميرهم يخص بالنسوة والعقلا وقد
صرح الدمامين في شرح التبهيل بخلافه ومثل بقوله تعالى خلقتهم بعد قوله ومن آياته الليل
والنهار والشمس والقمر ولو كان كازم هذا القول لزمه تغلب المؤنث على المذكر (قوله تكبكت
لهم وتنبه على مجزهم) اشارة الى أن الامر هنا مجزى والتكبت غلبة الخدم بالجهة ولا يصح أن يكون
للتكليف في هذا الحل حتى ينبغي على مسئلة التكليف ما لا يطاق المختلف فيها كما مر اذا علم ان يعلم
غير ممكن وقيل انه غفلة عن قوله ان كنتم صادقين والامامهم لزوم التكليف بالجمال على تقدير
كون الامر للتكليف فان المعلق بالشرط لا يوجد قبل وجوده وفيه نظر وقوله والانباء الخ قال
الراغب الباسخورد فائدة عظيمة يحصل به علم أو غلبة ظن والتضمينه معنى الخبر يقال أنبأته بكذا
كقولك أعلمته بكذا اه فقول المصنف رحمه الله يجزى مجزى كل واحد منهما أى يستعمل استعماله
في التعدية بالباء اشارة ونفسه أخرى والأفامل معنا مطابق الاخبار كاهنا فانه تعالى غنى عن الاعلام
أى إيجاد العلم (قوله في زعمكم أنكم أحق بالخ) هو لسان ترتيب الجزاء على الشرط أى ان كنتم
صادقين في أنكم أحق بالاستخلاف أو فى اختلافهم لا يلحق فائتوه ببيان ما فيكم من شرائطها
الباقية وقوله فتبينوا كذا فى النسخ وسقط من بعضها وبين يكون متقبا كين يعنى أظهر ولازما
بمعنى التضع كالى العاموس وهو غسانة أى فأرضوا ذلكوا ثبتوا متقبا كالمذكور قال قد سره
فان قلت هذا شافى ما سبق من أنهم عرفوا ذلك باخبار من اتقوا ومن جهة الواج أو نحو ذلك فانه
مريح فى كونهم صادقين قلت المراد بذلك مجزى كون بن آدم من بعد دعاهم الفساد والقنصل
فان قلت فالوجه ارتباط الامر بالانباء بهذا الشرط وما معنى ان كنتم صادقين فيما زعمتم فائتوني باسماء
هؤلاء قلت معناه ان كنتم صادقين فيما زعمتم من خلوعهم من المنافع والاسباب الماحلة للاختلاف
فقد ادعيت العلم بكنتم من شفيت الامور فائتوني بهذه الاسماء فانه البست فى ذلك الخفاء ولقوة

اذا التقدير باسماء السميات لحذف المضاف
الى دلالة المضاف عليه وعرض ضمه
اللام كقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا لأن
العرض السؤال عن اسماء المعروضات
فلا بد من كون المعروض نفس الاسماء سيما
ان ارد به الانساق والمراد به ذوات الاشياء
أومدلولات الانساق وتذكره لتغليب
ما اشتغل عليه من العقلا وترى عرضى
وعرضها على معنى عرضى باسماء هؤلاء
ومسمياتها (فقال أنبؤنى باسماء هؤلاء)
تكبكت لهم وتنبه على مجزهم عن امر
الخلافة فان التصرف والتدبير وإقامة
العدالة قبل تحقق المعرفة والوقوف على
مراتب الاستعدادات وقدر الحقوق
مجان وليس بتكليف لكونه من باب
التكليف بالجمال والانباء اخبار فيه
اعلام ولذلك يجزى مجزى كل واحد منهما
ان كنتم صادقين في زعمكم أنكم
أحق بالخلافة أو صحتكم أو ان خلقهم
وتبينوا هذه منهم لا يابى بالمكيم
تبيينوا

هذين السؤلين ذهب كثير من المفسرين الى ان المعنى ان كنتم صادقين أي لا اخلق خلقا الا انتم اعلم
منه وأفضل الا انه لا دلالة في الكلام عليه (أقول) نقل الحافظ السيوطي أنه ورد أنهم قالوا
ان يخلق الله خلقا كرم عليه منا ولا أعلم آخرجه ابن جرير عن ابن عباس رضي الله عنهما والحن
البصري وقتادة والربيع بن أنس فالتقدير ان كنتم صادقين في قول ذلك وشي عليه الواحدي
رحم الله فخرته وهو التفسير المأثور وهو أحق بالاتساع وأما قوله لا دلالة في الكلام عليه فنوع
فان قوله ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك يدل على أفضلهم وتغزيه الله وتقديسه وأما بقوله نسبحهم
يدل على كمال العلم أيضا ثم ان جوابه الاول لا يدفع السؤال فظاهره في دفعه ان علمهم بذلك لا يقتضي
علمهم بأنه مخالف للحكمة فتأمل وأيضا المناسب أن يؤتى بدقائق الامور التي تفصل حكمهم عليهم
لا يظواهرها كما ذكر وقال ابن جرير الاول ان يقدوان كنتم صادقين في أي ان جعلت خليفة غيركم
أشد وسفك الدماء وان جعلتكم فيهم أأطعمهم وتعيثهم أمرى فانكم اذا كنتم لا تعلمون أسماء هؤلاء الذين
عرضتم عليكم من خلقي وهم مخلوقون موجودون وترونهم وتعاينونهم فانتم عما هو غيبي موجود من
الامور التي يستكون أمرى بأن تكونوا غيبيين فلا تدركون ما ليس لكم به علم فأي علم يباين حكمكم
ويصلح خلقي ثم انه اعترض على اسناد هذا الزعم اليهم بأنه يقتضي الى تجوزهم صدور ما يخالف
الحكمة عنه تعالى وهم أجل من ذلك ولذا حل السؤال في أن يجعل على الاستخلاف لا الانكار وفيه نظر
(قوله وهو ان لم يصروا به ولكنه لازم مقالتهم) قبل هذا التركيب واقع في عباراتهم وظاهره غير
مستقيم وغاية ما يمكن فيه أن يقال الواو زائدة كما في وكنت وما بينه وبين الوعيد وان من سرف
الواو زائدة والمعنى وهو غير مصرح به فيجوز الاستدراك (أقول) هذا التركيب شرجه كما قال الشاعر
الحق في سورة الناف في قول الزنشري لان عرض الدنيا وان كان عابدا لا قريب بيان الصورة الا أنه
فان كل مبتدأ اعقب بان الوصلية يوفى في خبره مالا ولكن الاستدراك مثل هذا الكتاب وان صغر
جمعه لكن كله علمه في المبتدأ باعتبار تنديده بان الوصلية من المعنى الذي يصلح التبرر استدراكا
واشغاله على فروع وجعل بعض الفضلاء انهم يقدرون والمائل عقل من هذا لان الوصلية
لا تأتي بدون الواو فذا ذكره ماضا واستدلاله بالشر ليس في محله وقوله لكنه لازم مقالتهم الاول لازم
لقوله ونحن نسبح بحمدك الخ والثاني لقوله لا يجعل الخ ويجعله لازما لما قالوا انه لم يصروا به
واعتقدوه سقط ما مر من الاعتراض بأنه لا يليق اسناد اليهم وعلم أن المصنف رحمه الله ليس بغافل عنه
والغافل من اعترض عليه وما ذكره من أن التصديق وحسب كذا التكذيب يكون لما يتخذه الكلام
وان كان انشاؤه ظاهر (قوله اعتراف بالهجوم والقصور الخ) اشارة الى أن الكلام ملق على العامة فائدة
الخبر ولا زعم فلابد من أن يقصده بعض لوازمه وهو هنا اعترافهم بهجهزهم وقصورهم من ادراك
حكمته الا يتوفى منه وهو ظاهر وقوله واشعار الخ وسببه أن قد يسهم شامل لاحوال آدم وخلقه
ومن لا يعلم شيئا لا يعترض عليه بل يسأل عنه ولا ينافي هذا ما مر من أنه تعجب لان التعجب انما يكون عند
خفاء السبب وأما احتمال أن يكون اعتراضا وهذا اوبة رجوع عنه فبعد وظهر ما خفي عنهم علم
من تعجزهم باجالاته وتوحيها بان نعمته من علم ذلك وشكر النعمة يفهم من قوله علمنا فانه اعتراف بنعمة
تعالى تعالى اليهم واعتقل بالعين المهمة والمثناة فوقية والامام يعني حبس في الاصل والمراد به هنا أشكل
وتعجز قراءته بمجمله ومعلوم (قوله وسبحان مصدر لتعذر الخ) قدم معنى التسبيح وسبحان قبل انه
اسم مصدر لا فعل له وأما سجع الشدة فأخوذ من سبحانه الله كهل أي قال سبحانه الله ولا اله الا الله وقيل
انه مصدر مع فعل فعل وهو سجع مخففة بمعنى زهد وقس قال الراغب والسبح والقدوس من أسماء
تعالى وليس في كلامهم فعل بالضم سواها وقد شعثان ككلوب وسور والبصية التسبيح ويقال
للتعزات التي يسبح بها سبعة اه وهو مصدر لا تصرف أي لازم النصب على المصدرية وكل المصنف

وهو ان لم يصروا به ولكنه لازم مقالتهم
والتصديق كما يتطرق الى الكلام باعتبار
منطوقه قد يتطرق اليه بغرض ما يلزم مدلوله
من الاشبار وبهذا الاعتبار يعترض الانشآت
(قالوا سبحانك لا علم لنا الا ما علمنا) اعتراف
بالهجوم والقصور واشعار بأن سواهم كان
استفسار ولم يكن اعتراضا وأنه قد بان اهم
ما خفي عليهم من فضل الاذن والحكمة
في خلقه واطهارا شجرة نعمته بما عزهم
وكتفاهم ما اعتقل عليهم وصراحتهم للادب
تتوحيض الحكم اليه سبحانه وتعالى وسبحان
مصدر كقوله ان ولا يكاد يستعمل الا مضافا
منه وما يشاعره فله كما عاين الله وقد أجرى على
للتصريح معنى التزهد على الشدة وفي قوله

أقيم بكاد إشارة إلى ما نقل عن الكسائي أنه يكون منادى فيقال يا سبحان الله وتأخره أجرى على التسبيح أي علم بغير المعنى كما قالوا شوب لأمينة ولجار الشجرة فتابع فيه الزمخشري في الفصل حيث قال هو التسبيح بسبحان وقال ابن الحارث في شرحه قيل هذا ليس يستقيم لأن سبحان ليس اسما للتسبيح لأنه معدود مع سبحان قال سبحان الله قد خذ لونه فقط ومدلول سبحان تنزيه وهو معنى لا ينشأ فتبين أنه ليس علم للتسبيح وأجيب بأنه لو لم يرد التسبيح بمعنى التنزيه لكان كذلك وأما إذا ورد فلا إشكال والذي يدل على أنه علم قوله • سبحان من علقمة الفاسخ • ولولا أنه علم لوجب صرفه لأن الألف والنون في غير الهاءات اختلعت مع العلية ولا يستعمل سبحان علما إلا شاذ أو أكثر استعماله مضاعفا وإذا كان مضاعفا فليس يعلم لأن الأعلام لا تنضاف لتعريفها وقيل إن سبحان في البيت على حذف النضاف إليه يعني سبحان الله وهو مراد للفعل وقيل أنه مضاف لعلمة ومن زائدة والمراد التكميم وهو قوله سبحان ثم سبحان فخره • وقيل سابع الجودي والجد

مصرف عند سيبويه رحمه الله ضرورة أنه والحامل أن القول بعلمه لا داعي له الاستعماله مجموعا من الصرف وهو مع شذوذه يجوز تخريجهم على وجود آخر • وقدمه سبحانه على معنى التسبيح وهو مصدره معناه البراءة والتنزيه وليس منه فعل وانما هو واقع وقع التسبيح الذي هو المصدر في الحقيقة جعل علما على هذا المعنى فهو معرفة لا تصرف فإن أضفته بصير معرفة بالاضافة وقوله يا سبحان الله هذا بناء على أنه فعل إنما خفف أو شدد على الخلاف فيه فإن لم يكن فعل بقدر ما هو معناه وإذا أضف فليس يعلم خلافا للزمخشري ولا حاجة إلى القول بأنه نكرة وأضيف إذ لم يهد تنكير أعلام الأجسام لأنها في المعنى نكرة وعليها بالضرورة • وقد جاء بالألف واللام في قوله • سبحانك اللهم ذا سبحان • وفيه شذوذ آخر نظروحه عن النصب على المصدرية (قوله سبحان من علقمة الفاسخ) هو من قصيدة الأعشى وميمه أنه لما فخر علقمة بن علاثة ابن عمه هاشم بن الطفيل العامريين وكان علقمة كراعيا يسافر عامرا حاربا سبيها ساقا إلى البحر ها القوله (٢) • فهاب سحار العرب أن يحكمه ويقيم ما ينشئ فلما أهرم من نقطة من شأنه فقال انشأ كركبي الصبر بفتحهم معارته من معارته قال لا شأني بالصبرين قال كلا كائين فأقام سائنه لا يجسر أحد أن يحكم بينهم ثم إن الأعشى وصل إلى علقمة مستخيرا فقال أجبك من الأسود والأحر قال ومن الموت قال لا فأتى عامرا فقال له مثل ذلك فقال ومن الموت قال نعم قال وكيف قال إن مات في جوارى ودينك فبلغ ذلك علقمة فقال لو مات إن ذلك مراده لكان على تركب الأعشى ناقته ووقف في نادى القوم وأنشدهم قوله بهجو علقمة ونثر عليه عامرا أي فضله

شاقك من قبله أطلالها • بالسطح فالجوز إلى الساجر حتى أذبلع إلى قوله في القصيدة

يا حبيبا للدهر أذسويا • كم ضاحك منه ومن ساجر
أن الذي فيه غماري • بين السامع والناسخ
ما جعل الجد الطنون الذي • جنب صوب اللب الماطر
مثل الفراق إذا ماجرى • بقذف بالوصى والماهر
أقول لما جاء في خبره • سبحان من علقمة الفاسخ
علقم لأنه ولا يتجهان • عرضك للورد والصادر

الخ

والفاسخ بانطاف الصوقية ذوالنضر وقيل أراد سبحان الله على معنى التعجب ولا شاهد فيه لما مر ومجفل البنية لأنه مراد به التعجب إجراء مجرى اسم الفعل في البناء (قوله ونصير الكلام الخ) يعني أنهم لما نهروا باليد بالحكمة دل على أن الاستخلاف لا ينبغي الدوال عنه وأنهم غير عالمين بما فيه من الحكم

سبحان من علقمة الفاسخ
ونصير الزمخلام به اعتذار عن
الاستفسار والجمل حقيقة الحال ولعل
جعل مفتاح التوبة فقال موسى عليه
السلام وسبحانك ثبت اليك وقال
يونس عليه الصلاة والسلام سبحانك الذي
كنت من الظالمين (انك أنت العزيز الحكيم) لم يدعاه
لا ينجي عليه خاتمة (الحكيم) الحكيم لم يدعاه
الذي لا يضل إلا ما فيه حكمة بالغة فأتت
فعل وقيل تأكيده لكف كما في قولك
مررت بك أنت وإن لم يجز مررت بأن
أنت التابيع يدوعه مالا يدوع في التوبع
ولذلك جازأ هذا الرجل ولم يجز بالرجل وقيل
مبتدأ خبره ما بعده والجمله خبر إن

(٢) قوله القوله يعني بالنضال وقوله تقعا
معابيعي على الأرض كما صرح بذلك
في سورة الاسراء • مجمع

قوله الجد الطنون قال الجوهري الجد بالضم
البراق يكون في موضع كثير الكلام قال
الأعشى وصاق البين لأنه روى إذا ما طما
بدل إذا ماجرى وقد نمتها عليه في سورة
الاسراء وفسرنا البرصى بالهاشم وقال
أيضا الطنون البئر لا يدري أيها ما • أم لا
وبقال القليل الماء وأعتد به بالبيت أيضا
ودفع فيه بعض زفير في سورة الاسراء
والدواب ما هنا • معده

الخفة وهو يشبه التوبة لأن السؤال لما يلي أشبه الذنب ووجه ذلك مع التوبة الأشبار العذر
في ارتكاب الذنب بأنه لا منزه الا هو وتزججه عن ردها لكرهه وتنفير العلم الذي لا يخفى عليه خافية
أخذه من مصفة المبالغة وتفسير الحكيم بآلهكم ساقى ما فيه في يدع السموات والارض وأنت خير فصل
والخلاف في أنه لم يخل من الاعراب لم لا مشهور وإذا كان تأكيداً فهو معرب محلا باعراب متبوعه
وقوله أعلمهم فسر ما عتبار المالك والا فهو مراده الاخبار بالترتيب عليه العلم ولذا عدى بالياء ولو كان
يعنى العلم لتعدى بنفسه **(قوله)** وقرى قلب الهمزة وصادها بكسر الهمزة فيها) شعير حذفها
بجوز فيه أن يعود الى الهمزة لأن قلبها شعير حذفها لكن المجهول في مثله التعبير بالقلب والى الياء
المنقلبة عنها لانه بعد القلب يصير كلاهما الممثل الآخر فيحذف آخره كالم وقوله فيها ما أى في قلب
الهمزة وحذفها أو انقلا عن حزة **(قوله)** انى أعلم غيب السموات والارض الخ) فيه إيجاز يدعي لأنه كان
الظاهر أعلم غيب السموات والارض وشهادته ما أعلم ما كتم تدون وما كتم تكفون وما ستدون
وتكفون فالتصريح غيب السموات والارض لانه يعلم منه شهادته ما بالمرى الاول وكذلك أقصر
من الماضي على المكتم لانه يعلم منه البادى الاول وعلى المبدى من المستقبل لانه قبل الوقوع خفى
فلا فرق بينه وبين غيره من خفياته ثم انه قيل لا بد من بيان النكتة في تذيير الالطوب حيث لم يقل
ما تكفون واعلمها افادة إقرار الختان فان المعنى أعلم ما تدون قبل ان تدوم وأعلم ما تدون على إفتائه
وهذا مبني على أن كان للاستمرار وهو مجاز لا قرينة عليه وفيها مر غشقة عنه **(قوله)** استحضار لقوله أعلم
الخ) انما كان لاسطلة تعرضه للتفاصيل وان كان ما لا تعلمون أوجب وأتمل اللهم اذا خصنا من مصالح
الاستخلاف بخشيته يكون أتمل وقال الطيبي رحمه الله انما قال أسط ولم يقل يان لان معلوما
تعالى لانها تليها وغييب السموات والارض وما يدونه وما يكفونه قطرة منه لكنه فيه نوع سطو أجل
فيه فان قلت ما يدونه وما يكفونه ليس مستدوا فبان لا يعلمون قلت المراد ان راج الاول في الثاني
لأن العكس كما أشار اليه بقوله فانه تعالى لما علم الخ أو قال ان قوله أعلم ما لا تعلمون كما عني شمول علمه ويدل
عليه قوله قال ألم أقل انكم شأنه يقتضى سبقه بعينه أو بساوية أو مقاربه ووجه التعريض بظاهر
ومترصد بعينه منظورين **(قوله)** استبطانهم أنهم أسقاء الخ) ليس المراد بالاستبطان الاخفاء عن
الله الذي يعلم انه لا يخفى عليه خافية بل عدم التعريض به والرمز اليه في ضمن نسج بمحذوف وقوله
وأمرهم باليس من المعصية الخ) فان كان عطية وجاء تكفون على الجماعة والكتمان واحدهم على
عادة العرب في الاتباع كما اذا جنى بعض قوم جنسية يقال لهم انتم فعلمت كذا والتاعل بعضهم
وقوله والهمزة الخ) الانكار في معنى النفي والجد بعينه النفي وفي النفي اثبات **(قوله)** تدل على شرف
الانسان وضربه لعل الخ) لانه تقدم علمهم في الاستخلاف وبين أن وجه تسميته له علمه وقوله وأن التعاليم
الخ) وجه اسنادها إليه ظاهر وأما عدم اطلاقه عليه أتماعاً في القول بالتوقيف فظاهر لانه لم يرد اطلاقه
عليه وأتماعاً في القول بعدمه خصوصاً في الصفات فان شرطه أن لا يوجههم تفصيلاً وذلك لانه معروف
فما يحترق به ولا عبرة بأنه أطلق على الله علم المكشوف ولا بأن بعض الحكما والمفسرين أطلقوا الملم
الاول على الله **(قوله)** وأن اللغات توقيفية الخ) هذا أحد المذاهب السابقة وارتقاء المصنف رحمه
الله تعالى وخالفه في المنهاج وقوله بخصوص هو شياء على أن المراد بالاسم المعنى العرفي والعموم شياء
على المعنى الاشتقائي وقيل عليه انه على العموم لا يدل على تعليم جميع أنواعه وبه عكس الخلقون
ولا يخفى أنه اذا رجع أنواعه أثبت المراد لدخول الالفاظ فيه وكلها صريح فيه وقوله وتعليها
الخ) جواب عن قول الخائف ان التعاليم بمعنى الالهام فلا يلزم التوقيف وانما كانت لغات سكان
الارض قبله فعلمها **(قوله)** وأن منة وهم المحكمة الخ) معنى قوله زائد ان كل معنى مشتق على
معناه مع زيادة فيكون ذكره بعده للترقي في اثبات ولا يكون تكراراً وهو المتبادر ولكن كان ينبغي أن

(قوله) يعلمهم باليس من المعصية الخ) انما كان لاسطلة تعرضه للتفاصيل وان كان ما لا تعلمون أوجب وأتمل اللهم اذا خصنا من مصالح
الاستخلاف بخشيته يكون أتمل وقال الطيبي رحمه الله انما قال أسط ولم يقل يان لان معلوما
تعالى لانها تليها وغييب السموات والارض وما يدونه وما يكفونه قطرة منه لكنه فيه نوع سطو أجل
فيه فان قلت ما يدونه وما يكفونه ليس مستدوا فبان لا يعلمون قلت المراد ان راج الاول في الثاني
لأن العكس كما أشار اليه بقوله فانه تعالى لما علم الخ أو قال ان قوله أعلم ما لا تعلمون كما عني شمول علمه ويدل
عليه قوله قال ألم أقل انكم شأنه يقتضى سبقه بعينه أو بساوية أو مقاربه ووجه التعريض بظاهر
ومترصد بعينه منظورين **(قوله)** استبطانهم أنهم أسقاء الخ) ليس المراد بالاستبطان الاخفاء عن
الله الذي يعلم انه لا يخفى عليه خافية بل عدم التعريض به والرمز اليه في ضمن نسج بمحذوف وقوله
وأمرهم باليس من المعصية الخ) فان كان عطية وجاء تكفون على الجماعة والكتمان واحدهم على
عادة العرب في الاتباع كما اذا جنى بعض قوم جنسية يقال لهم انتم فعلمت كذا والتاعل بعضهم
وقوله والهمزة الخ) الانكار في معنى النفي والجد بعينه النفي وفي النفي اثبات **(قوله)** تدل على شرف
الانسان وضربه لعل الخ) لانه تقدم علمهم في الاستخلاف وبين أن وجه تسميته له علمه وقوله وأن التعاليم
الخ) وجه اسنادها إليه ظاهر وأما عدم اطلاقه عليه أتماعاً في القول بالتوقيف فظاهر لانه لم يرد اطلاقه
عليه وأتماعاً في القول بعدمه خصوصاً في الصفات فان شرطه أن لا يوجههم تفصيلاً وذلك لانه معروف
فما يحترق به ولا عبرة بأنه أطلق على الله علم المكشوف ولا بأن بعض الحكما والمفسرين أطلقوا الملم
الاول على الله **(قوله)** وأن اللغات توقيفية الخ) هذا أحد المذاهب السابقة وارتقاء المصنف رحمه
الله تعالى وخالفه في المنهاج وقوله بخصوص هو شياء على أن المراد بالاسم المعنى العرفي والعموم شياء
على المعنى الاشتقائي وقيل عليه انه على العموم لا يدل على تعليم جميع أنواعه وبه عكس الخلقون
ولا يخفى أنه اذا رجع أنواعه أثبت المراد لدخول الالفاظ فيه وكلها صريح فيه وقوله وتعليها
الخ) جواب عن قول الخائف ان التعاليم بمعنى الالهام فلا يلزم التوقيف وانما كانت لغات سكان
الارض قبله فعلمها **(قوله)** وأن منة وهم المحكمة الخ) معنى قوله زائد ان كل معنى مشتق على
معناه مع زيادة فيكون ذكره بعده للترقي في اثبات ولا يكون تكراراً وهو المتبادر ولكن كان ينبغي أن

الطرف الأول منسوب حينئذ بقا الوافلا يصح عطفه عليه لأن قولهم ذاليس وقت أمرهم بالسجود بل
مقدم عليه ولا يرد هذا على الأول كما قد فهم قائل ولما قدروه غيرا قال أنه على هذا من عطف القصة
قبل الثلاثين عطف الخبر على الانشاء ورد بأنه فاسد لأن كنه ما خبرية بل لأن مضمون هذه القصة نعمة
رابعة مستقلة تناسب أن يعطف على مضمون القصة السابقة التي هي أيضا نعمة مستقلة قائل
وبأسرها يعني جميعها وأصله ما يربطه الأسفار فاذلم به فقد سلم جميعا (قوله والصود في الأصل تذل
مع نظامن) أي تخفها من ولوبا لا تخفها وغيره كما في الشعر المذكور وهو زيد الخليل لما أغار على بني عامر
فقتل منهم وأسر وقال

بني عامر هل تعرفون إذا بدا • أبامكف قد شد عقد الدوائر
جميعه تفضل البلق في حجراته • ترى الاكم فيه سجد العوافر
وجمع كل الليل مرتجز الوحي • كثير حواسه سرع البرادر
أنت عادة لاوردن تكبره القنا • وحاجة ربحي في غير بني عامر

ومعناه أن خلفه لكثير ما ترى البلق من أفعالها وأنه اعترف بالاكم والرائي التي تحت الشدة عدوها في فعلها
لا تخفها كما كنه يحدث لحوافر خلفه وهو شاهد عنه وفي معنى عطف الخافض لأمع التذلل لانها
لا تعقل تذل لأن يكون ادعاء والتذلل أعم من الذل وخيل مذلة أي سم له وهو بعيد وقيل المراد
أنك تجد خلفنا تذل على الاماكن المرتفعة ولا تسمى عليها فكانت مطبوعة لها والاكم بالسكون
للتعريف بجمع كنه ومن الارتفاع من الارض وليس تسكينها بشرورة وسجد اجمع ساجد والخوافر جمع
خافرو وفي الفرس وهو معروف (قوله وقان له سجد للبلق فأجدها) ولا يراعي في بني أسد وقيل
هو من شعر الجدي بن ثور وأوله وقد نزلها وهما أياها طامه وقيل الخزوي بالواو بالقاف وسجد بنو زور
أكرم بقطع الهز بنوعين طامأ رأسه ليركب وقال ابن فارس في فقه اللغة العرب لا تعرف السجود الا
بمعنى العاشا والاختنا تقول السجد الرجل اذا ذم ذلك وأما في الشرع فوضع الجسم على الارض
فقد العبادة فلا يكون حقيقة الا لله لأنه العبود حتى قال الامام رحمه الله تعالى انه لله تعالى كمر
فلذلك أولوه هذان أي بدع معناه الشرعي بأن السجود لله آدم عليه السلام جعله لله وبوجهه كالكعبة
واعترض عليه بأنه لو كان لله ما امتنع باليس عنه اذ لا فرق بين كون آدم عليه السلام كالكعبة
وغيره وبأنه لا يدل على تفضله عليهم وقوله أرايتك هذا الذي كرمت على يدك عليه ألا ترى أن الكعبة
ليست بأكرم من سجد لها كالكعبة على الله عليه وسلم تعين كونها سجدة محبة وإن أتت من تفضله
بجعله جهة لها دونهم يشتمل ذلك وسبق في كلامه ما يدعيه أيضا فتأمل (قوله أوسيد الوجوب) كما
يجل الوقت بسبب الوجوب الصلاة واليت سيد الوجوب الحج ثم بين وجهه عنه فله وسبقا على وجه
يفتني تفضله بقوه فكانت تعال الخ أي أنه خلقه في أحد من تقويم وجعل فيه مثلا لا من كل موجود
فن العالم الرواحي وهم الملائكة لعقل والعبادة من الجسماني التركيب من العناصر فكان ذريعة
أي وسيلة الى تكميل علمهم بآياتهم ومشاهدتهم لمكانته وخلق قافته وتغير بعضهم عن بعض معرفة
المطعم من غيره فاللام على كونه بمعنى القبله يعني الى كما في قول حسان رضي الله تعالى عنه ليس أول
الى آخره وهو حذرة على رضي الله تعالى عنه وقوله

ما كنت أحب هذا الامر منصرفا • عن هاشم ثم منها عن أبي حسان

والسنة جمعة وعلى الثاني للسببية كما في قوله تعالى أقم الدولة لدولك الشمس وأخرج قال في القاموس
أنه لحن (٢) والموافق غرض بفتح التون وهو مثال الشيء مررب غنوه أو غزوة أو غزوان وأصل
منه ضرورة تخذ في مثال صورة الشيء يعرف منه حاله ولم تعز به العرب قديما وتبع فيه الصاغاني ربه
هنا بعض أرباب الحواشي وليس كذلك قال في الصباح النبذ الاغوذج بضم الهمزة نزال الشيء معرب

بل القصة بأسرها على القصة الاخرى
وهي نعمة رابعة عداها عليهم والسجود
في الأصل تذل مع نظامن قال الشاعر
• ترى الاكم فيها سجد العوافر
وقال • وقان له سجد للبلق فأجدها يعني
البعير اذا طأطأ رأسه وفي التمرع وضع
الجمه على قصد العبادة والمأمور به اما المعنى
الشرعي فالسجود بالمحبة هو الله سبحانه
وتعالى وجعل آدم قبله يسجد لهم تنفيذ ما أنشأه
أوسيد الوجوب مكانة سبحانه وتعالى لما خلقه
بجودته عنه كون الخوف له داعيا كما بال
الموجودات بأسرها ونسبة لما في العالم
الرواحي والجسماني وذريعة لاله لا تملكه الى
استغناء ما قد رآهم من الكمال ووجهه الى
ظهوره وتبانيه من الراتب والدرجات
أمرهم بالسجود تذل للملأوا فيه من عظيم
قدرته وبأمر آياته وشكر الملائكة عليهم
بواسطة فاللام فيه كاللام في قول حسان
رضي الله تعالى عنه

أليس أول من صلى اقتديكم

وأعرف الناس بالقرآن والذين
أوفى قوله تعالى أقم الصلاة لدولك الشمس

قوله وقد نزلها وهما أياها طامه
الضخم الدول قال ذوالرمة يصف ناقته

كأنها جمل وهم وما بقيت

الا لغيره والالواح والعصب

والانثى وهمة ٥

(٢) قوله قال في القاموس انه لحن كتب عليه
ذع بنو وردوه وقالوا هذه دعوى لا تقوم
عليها حجة فخرت العلماء قديما وحديثا
بسته ما لحن من غير كبر حتى ان الشيخنفر

وهو من أئمة اللغة سمي كتابه في النحو الاغوذج

والنور في المتنازع مبر به في قوله أو غز

المقول ولم يعقبه أحد من النحاة ٥

محقق باختصار ٥

وان أنكره الساعى ومنهم من جوز أن يصحون المسجود له آدم عليه الصلاة والسلام حقيقة وأن
 السجود لله تعالى منع في شرعنا ويجوز أن لا يكون كغيره في شريعة من قبلنا وحي عليه قول
 الزمخشري يجوز أن يختلف باختلاف الأحوال والأوقات وقيل أنه يخالف لأجاء المفسرين ولما تركه
 المصنف وفيه نظر (قوله وأما الحق الأقوى وهو التواضع الخ) معطوف على قوله وأما الحق الشرعى
 فالمراد به مطابق الاختصاص ولو بالاختصاص وكانت التسمية بالاختصاص طلباً للاسلام لا بطلان السلام فصار حراماً
 نص عليه تعالى والفقهاء قالوا القربى رحمه الله اختلف الناس في كيفية سجود الملائكة لآدم
 عليه الصلاة والسلام بعد انشقاقهم على أنه ليس بسجود عبادة فقال الجمهور كان بوضع الجباه على الأرض
 كسجود الملائكة لآدم عليه الصلاة والسلام لأنه كان تكريماً لا سجوداً عليه الصلاة والسلام وطاعة لله وكان آدم عليه
 الصلاة والسلام لهم كالقابلة لنا وقال قوم لم يكن بوضع الجباه بل كان سجوداً فقالوا لا يخلو عن اختلاف
 السائلين بالآول فقيل كان ذلك السجود خاصاً بآدم عليه الصلاة والسلام لم يجز لغيره وقيل كان جازماً
 بعد إلى زمان يعقوب عليه الصلاة والسلام وقوله وغيره والله جددوا وكان آخر ما يبيح من السجود للخلق
 والأكبر على أنه كان مباحاً إلى عصر نبينا صلى الله عليه وسلم وقد نقله القائل أولاً بأنه يخالف لأجاء
 المفسرين وهو عجيب منه (قوله والتذلل والتواضع الخ) للاختصاص بغيره ما عظمهم وكما هو راجع إلى
 آدم عليه الصلاة والسلام وبنيته الملهوم من الكلام لآل الملائكة كآتي يوم أذ لا يصح إضافة المعاش
 إليهم والمراد منه حينئذ أمر الملائكة بالسعي في أمورهم فإن بعض الملائكة حفظه وبعضهم موكل
 بالرزق ونحو ذلك * (تنبيه) * من لم يعرف اللغة يستعرب أو يجد رتبة أكرم كقوله
 فقلن له اسجد لآل فاسجدوا * كآذ كره المصنف رحمه الله وهو كثير في كلامهم كآل أدب الكتاب ولكنهم
 اختلوا فيه هل بينهم ما فرق أم لا وفي شرحه لابن السديد وغيره وجد معروف أو يجد معنى في معنى وقد تفسره
 قوله تعالى ادخلوا الباب سجداً لم يجرؤوا بالذخول على جباههم وإنما أمر بالاختصاص ويحتمل أنه
 حال مقدرة وقال أبو عمرو السجود عند العرب الاختصاص قبل ومنه قوله تعالى اسجدوا لآدم فإنه سجود
 تخصه معنى الاختصاص وقال ابن حيوة القسري يقال سجد إذا وضع جبهته على الأرض وسجدوا إذا
 طأ طأ رأسه وانحنى واسجدوا أم النظر قال كثير

أغزل من أن ذلك عندنا * واحمد عندك الصودين رابع

انتهى بالسجود في أصل اللغة يكون معنى الركوع (قوله أي واستكبر) استئناف جواب لمن قال
 ما فعل وقال أبو البقاء أنه في موضع نصب على الحال أي استكبراً والاباء الاستماع باختبار رأى
 مع تمكنه من الفعل فهو أبلغ منه وإن أفاد غايته ولذا اصح بعد الاستثناء المتفرغ والاستكبار معنى التكبر
 وقد قالوا بالاباء عليه وإن كان متأخر عنه في الرتبة لأنه من الأحوال الظاهرة بخلاف الاستكبار فإنه
 نفسي وأصل معنى التشيع تكلف الشيعة مع تجويزه عن التحلي بغير ما فيه وقوله من أن ينفذه
 وصلة الخ راجع إلى جعله قبله وقوله أو عظمه بناء على أنه تخصه وقوله أو ينفذه الخ راجع إلى الوجه
 الأخير وهو ظاهر (قوله في علم الله أوصار الخ) إنما أتت الآية بما ذكرناه لم يحكم بغيره قبل ذلك
 ولم يجز منه ما يقتضيه فإما أن يكون التعدير بكان باعتبار ما سبق من علم الله بغيره وقد رده ذلك وقيل
 كان معنى صار وهو ما أتته بعض النسخة ورده ابن فورق وقال تركة الأصول ولأنه كان الظاهر حينئذ
 فكان بالفاء والظاهر أن ما على أيها والمعنى وكان من القوم الكبارين الذين كانوا في الأرض قبل خلق
 آدم فيكون كقوله كان من الجن أو كان في علم الله وقوله باستقبحه بيان لكفره متعلق به على الوجهين
 وقيل أنه منه تعالى بصار أي تحول وانقلب حاله إلى الكفر بسبب استقبحه وانكاره كفره فكيف
 استقبحه وأنه رده على الراغب في قوله أنه ليس معنى صاروا المنى باعتبار زمان الاختبار أولاً والكفر
 المأخوذ ما قبله صار كقوله قبل ذلك وهو تكلف لآدم عليه وقوله والتوسل به في نسخة أو وهو

وأما الحق الأقوى وهو التواضع لا آدم تخبة
 وتعلمه كسجود أخوة يوسف له والتذلل
 والاعتقاد بالسعي في تصديق ما يوجب به
 معاشهم وبنيته كآلهم والصلوات في أن
 الماديين بالصود الملائكة كآلهم واستكبر
 منهم ما سبق (فاسجدوا لآل فاسجدوا) أن ينفذه
 استمع عما أمر به استكباراً من أن ينفذه
 وصلة في عبادة ربه أو يعظمه ويلفاه بالتعبية
 أو يتقدمه ويسبق فيما قبله خبره وصلاحه
 والاباء استماع باختبار والتكبر طلب
 الرجل نفسه أكثر من غيره والاستكبار طلب
 ذلك بالتشيع (وكان من الكبارين) أي في
 علم الله تعالى أو صار منهم باستقبحه أو صار
 تعالى بالاباء بالصود لا آدم واعتقاداً بأنه أفضل
 منه والأفضل لا يجوز أن يصر بالتخصيص
 للفقهاء والتوسل به كما شرع به قوله إنما خبر
 منه جوازاً له ما منعك أن تسجد لآدم خلقت
 يدك استكبرت أم كنت من العالمين

اشارة الى كونه قبله وفيه نظر ثم ان جواب الراغب مبني على اعتبار زمان التكلم والاخبار وكذا من
 قال بعترضا على المصنف رحمه الله كان اعتمد على كون المذكور بعده واتعاقب وقت من الاوقات
 الماضية أي وقت كان ذلك محقق في كونه لانه كقرون اياه وهو ما مضى بالنظر الى قوله كما اشار اليه
 في الكشف وشرحه في سورة ص وقوله لا يترك الواجب فانه لا يجب ان يكون في متساو لم يلزم بوجبه
 قبل ذلك وفيه نظر (قوله والاية تبدل على أن آدم الخ) قيل عليه هذا اذا كان السجود له اما اذا جعل
 قبله فلا دلالة عليه وكذا اذا كان تحية كالسلام وأوجب بأن جعل الكعبة قبله يدل على كونه افضل
 الباقع فجعل آدم قبله دون غيره يدل على كونه افضل وقيل انه ما أخذ من التعليل لانه المعروف فيه
 فالانصب جمعه مع قوله والاية وقوله ولومن وجه لانه لا يلزم التفضيل من كل الوجوه اذ قد يفسفون
 بالقرب ونحوه وعليه يجعل ما يقع من تفضيلهم واخلاف فيه مشهور وقال نحر الاسلام انه لا طائل
 منته والاحسن الكف عنه وما ذكره المصنف رحمه الله فيه اشارة الى هذا وسيأتي تحققة ان شاء الله
 تعالى وقوله وأن ابليس كان من الملائكة لانه استثناء منهم ودخوله في الامر يدل على ذلك وقد نقل عن
 ابن عباس وغيره وكونه منقطعاً ونحوه خلاف التبادر في قوله ولم يصح يعني على الاتصال المتبادر
 وأما قوله كان من الجن ففسق الآية فتشأن في هذا بحسب الظاهر فأولها المصنف رحمه الله بأنه منهم فعلا
 لأنواعا قال الشاعر
 نحن قوم بالجن في زى ناس • لكنه استبعد بأنه وثب على كونه من
 الجن فعلمه بقوله ففسق وبأنه مخالف للسيد كونه في غير الآية من انشاء الله على أن الملائكة لا تعصى
 البتة فهو جنى في أصله وقال علم الهدى يحتل أن يكون آدمي أنه صار من الجن بعد ما كان ملكاً بأن
 صبح كما صرح به في آدم قردة وهو قول ثالث غريب وماروا عن ابن عباس رضي الله عنه ما من أن
 الملائكة نوعان نوع مجردون مطهرون ونوع لبوا كذلك يناسب قوله فيما سبأ في ولعل شرب يامن
 الملائكة الخ وسيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى (قوله ولأن زعم أنه لم يكن من الملائكة الخ)
 لما تعارضت النصوص فاقضى بعضها كون ابليس من الجن وبعضها كونه من الملائكة احتاجوا الى
 التأويل في أحد الطرفين فاخترنا المذهب أنه من الملائكة والراجح شري أنه من الجن فأشار الى ضعفه
 بالتعريف بالزعم وهم يقولون انه جنى سببه الملائكة فأما معهم فقلبو عليه لكنهم وشروهم فلا استثناء
 حصل أيضا قبل لأن المبر بالذوق في الحكم لا في حقيقة اللفظ في قال أن الاستثناء متصل ان كان من
 الملائكة ومنقطع ان لم يكن منهم لم يصح وهذا رد على الده وغيره وليس وارد قال القرافي في العقد
 المنظوم النواة وأهل الأصول يقولون المنقطع المستثنى من غير جنسه والمتصل المستثنى من جنسه وهو
 غلط فهمه فان قوله تعالى لانا كوا أمركم ينكم بالباطل الآن تكون تجارة عن تراص منكم من جنس
 ما قبله وكذا قوله لا يذوقون فيها الموت الامانة الاولى وهو منقطع فاعل الحدان وكذا وما كان أو من
 أن يقتل ومنا الاضطام والحق أن المتصل ما حكم فيه على جنس ما حكمت عليه أولا ينقض ما حكمت
 به ولا بد من هذين التقيدين في النحر أحد هادف ومنقطع باق كان غير الجنس وما حكم عليه ينقضه
 أولا بخلاف آيات القوم الاخرى فالمنقطع نوع والمتصل نوع واحد ويكون المنقطع كنقض المتصل
 فان نقض المركب بعدم أجزاءه وقوله تعالى لا يذوقون فيها الموت منقطع بسبب الحكم بغير التقييد
 لأن نقضه ذاقومها وليس كذلك وكذلك لأن تكون تجارة لانه لا تؤكل بالباطل بل بحق وكذلك
 الاضطام لانه ليس له القتل مطلقا والالكان بما جاستوع المنقطع الى ثلاثة أنواع الحكم على الجنس بغير
 التقييد والحكم على غيره وبغيره والمتصل نوع واحد فها هو الاضطام فالحق فيه منقطع ان لم يكن
 منهم فتأمل (قوله وألجن كانوا أيضا أمورين الخ) قيل الفرق بينه وبين الوجه الاول ان التعليل
 في الاول على ابليس فقط وفي هذا على الجن المطلق الداخل فيه ابليس وكان يحتل أن يكون الثاني من
 قبيل دلالة النص لولا قوله والضعيف فيجد وارجع الى التبيين وعلى التقدير يكون الاستثناء متصلا

لا يترك الواجب وحده والاية تبدل على أن
 آدم أفنل من الملائكة الأمورين بالسجود
 له ولومن وجه وأن ابليس كان من الملائكة
 والالينا وله أمرهم ولم يصح استثناءهم
 ولا رد على ذلك قوله سبحانه ونعالى الا ابليس
 كان من الجن لحوازان قال انه كان من الجن
 فعلا ومن الملائكة نوعا ولا أن ابن عباس رضي
 الله تعالى عنه ما روى أن من الملائكة شربا
 يوالدون يقال لهم الجن ومنهم ابليس
 وان زعم أنه لم يكن من الملائكة أن يقول
 انه كان جنسا شأبين أظهر الملائكة وكان
 مغدورا بالآلوف منهم فقلبو عليه أو الجن
 أيضا كانوا أمورين مع الملائكة لكنهم
 استثنى يذكر الملائكة عن ذكرهم

مجت شرب في تحقيق الاستثناء المتصل
 والمنقطع

ذكرها في هذه السورة وهذا هو المعروف عند المفسرين وأما القول الآخر فخرج ولا بد بقوله في التأويلات الاحوط والاسلم هو الكسب عن تعيينها والقطع به قال القرطبي رحمه الله على بعض الشايعين أهل السنة يجمعون على أن الجنة الخلد التي أعطيت آدم عليه الصلاة والسلام فلا معنى لقول الخائف كيف يطلب شجرة الخلد وهو في دار الخلد فكسبه بأن يقال كيف يطلب شجرة الخلد في دار القضا وكانه فهم من قوله أمكن أنها عارية مشردة فطلب سبب البقاء وهي النار ووجودها وبعضهم نفى وجودها كما بين في الأصول فأولها ما هنا على الأقوى وهو البستان وأول الاضطراب وهو القول من العلو على سبيل القهر بخلاف الانزال فإنه أعم كما قاله الراغب مجزءا لا يتقال من أرض إلى أخرى كما اضطربوا مصرا وفلسطين بكسر الفاء ونحوها كسورة الباشم وقوله بالعرفا وعلى الثاني ما في التفسير قالوا هذه الجنة كانت بستانا بين فارس وكرمان من أرض فارس وعلى الأول كلام المصنف رحمه الله وإذا حل أو بين الخ فلأرد عليه ما قبل أن الأول طرح أو بين ما في التفسير وقيل إنه كان بعدن وقوله أمكن ألا دم عليه السلام إذ كان سيد هذه القصة • (تيسم) • قول المصنف دار نواب يقتضي أن في الجنة تكايفا والمشهور خلافه كما فصله ابن فورك قال فيها أقوال فذهب قوم إلى أنه لا تكليف فيها أصلا وما أوهم خلافه فقول وما ذكر عن أنما هو نعم تفضل من الله وذهب آخرون إلى أنها لا تكليف فيها بهاد الحشر وقيل فيها ذلك ويجمع بين الآيات وأنها دار دعوة ونعيم والهدايا ترتب ونصب وعلى هذا كان شجرة آدم واجبا عليه فأعرفه (قوله وأسعارها) صفة معدومة محذوف أي أكلارغدا والارغدا هي التي لا غنا فيه وقال اللسان يأكل ما شاء متى شاء حيث شاء فيكون حيث شئنا كما تفسره والرافة والرفية هي الغيب البين وقيل إنه حال تأويل راغبين مرهقين (قوله) أي مكان من الجنة شئنا الخ) قيل حيث للكان المذهب ففسر بالعموم أقرية المقام وعدم المرح ولعله متعلقا بما يمكن مع أنه أظهر من جهة المعنى لوقوع الفاصل وفيه نظر لأن التكريم في الأصل من كل ما يريد منها إلا في عدم تعيين السكنى ولا قوله فكلام من حيث شئنا في محل تحريده عليه وكذا ما بعده من قوله ولا تقربوا هذه الشجرة فومنه تعلم حال ما قبل أن الأول تعلق به جماعة في جعله من الساقع وتوسيع الأمر به محصور في ما كسول مخصوص حتى قيل • والأزاحة الأطلاق كإوسع الأمر مضيق النبي والقائمة للصمر يعني السابقة له يقال فأتى كذا أي سبقني وسبق المحصر كناية عن عدمه (قوله) فيه مبالغت تعلق النبي بالقرب الخ) أي مبالغة من وجوه منها أن المني عنه الأكل منها انتهى عن قرب الشجرة المأكل منها ومنها أن المصيان مع كونه مرشدا إلى الكل ربه على القرب ومنها أن الظاهر أن يقال قاتلنا معا بياظلم الذي يطلق على الكفار ولم يكف بأن يقول ظالمين بل قال من الظالمين على ما تنزه رؤساق أن شاء الله تعالى أن قولنا زيد من العالمين المبلغ من قولنا زيد عالم لعله عرف بقافي العلم بأعيان جده وكذا تذكرنا لا نهاتدل على الدوام ومن غفل عن هذا قال كأنه أطلق الجمع وأراد التثنية لأن المبالغة هنا بطريقين أحدهما تعلق النبي بالقرب كإيانه وثانيهما مجازة لكونه مأمرا من الظالمين أو يقال الأولى لما صنعت اعتبارات جعلت أكرم من واحدة ونحوه غير محرم عنه بالقرب اه

وقيل لا تقرب بفتح الراء من التباس بالثقل وبضعا يعني لا تدن منه وضعا بأخذ المثل ويجمع مع القلب أي أطراف ما يحيط به وقوله كما يرى الخ هو حديث أخرجه أبو داود عن أبي الدرداء رضي الله عنه مرفوعا وقال المدا في معناه يعني عنك معانيه وبصر أذنك من معاصيه وسأبه كما قال الشاعر وكذبت طرفيك والرف صادق • وأمعنت أذني فلك ما ليس يسمع

ونزعم أنهم لم يخلقوا مد قال انه بستان
كان بأرض فلسطين أو بين فارس وكرمان
خلق الله تعالى امتعاها لا أرض الهند
الاضطراب على الاضطراب من أرض الهند
كأن قوله تعالى اضطربوا مصرا (وكلا
منه رعدا) وأسعارها صفة معدومة
محذوف (حيث شئنا) أي مكان من الجنة
شئنا وسع الأمر عليهم ما أراحتهم به
في التأويل من الشجرة المنهى عنها من بين
أشجارها الثلاثة المحصر (ولا تقربوا هذه
الشجرة) فكروا من الظالمين فيه مبالغت
تعلق النبي بالقرب الذي هو من مقدمات
التأويل مبالغة في تحريمه وجوب
الاجتناب عنه ونسبها على أن القرب من
الشجر يورث داعية وبلايا خذ عيها مع
القلب وبلايه عما هو مقصود فينبغي أن
كما يرى حبل الله عليهم ما حرم الله من الظالمين
لا يجوز ما حول ما حرم الله عليهم ما حرم الله من الظالمين
يقعاده وجعلهم بستانا يكون من الظالمين
الذين طاروا أنفسهم بازتكاب المعاصي
أو تنص حظه ما لا يأتى بما يجلي بالكرامة
والنعم فإن التأنيض السبب سوا جعله
لأنه طاف على أوالها جوابه

(قوله وجعل الخ) أي القرب وفسر الظالم بنفسه بالمعصية أما بناء على تجوز مثله وأنه قبل النبوة
أولس في دار التكليف أو معنى نقص الحظ أن لم يكن كذلك لأن الظالم يكون معنى نقص الشيء من حقه
كما أشار إليه الراغب رحمه الله وأورد عليه أنه مخالف لقطعه فيما سبق يكون النبي المذكور للهرم

يشاع على الظاهر المتبادر (قوله تشد السبيعة وسوا جعلته الخ) يعني أنه أجاز مجزوء بحذف النون
معطوف على تقرر ما يكون منها عنه أو على مذهب الكسائي فإنه يجوز لا تكفر تدخل النار وكان على
أصل معناها أو منصوب بحذفها على أنه جواب لأنني كتوله تعالى ولا تنفوا فيه فيحل والنصب بانفعال
أن عند البصريين وبالفتح نفسه ما عند الجري وبانفلاخ عند الكوفيين وكان حينئذ بعض مصاد (قوله
والشجرة الخ) وقيل هي الحنظلة وقيل الخلة التي غرذت والاولى عدم الفطع والتعين كأن الله بعينها
باسمها في الآية ولا يترتب على تعيين الشجرة غرة والشجرة ما له ساق وقيل كل ما نزع له أغصان وعيدان
وقيل أعظم من ذلك قوله تعالى شجرة من يقطين وقوله من أكل منها أحدث أي نفق و لا حدث في الجنة
(قوله وقرئ بكسر الشين الخ) قال السمين رحمه الله قرئ الشجرة بكسر الشين والجيم وابدأها
يا مع فتح الشين وكسرهما فبما منحجرها وبقة القرأ أنت ظاهرة (قوله أصدر زلتما عن الشجرة
الخ) في الكشف وتحفة فأصدر الشيطان زلتما معناها وعن هذه مثلها في قوله تعالى وما فعلته
عن أمري وقوله يهتدون عن أكل وعن شرب قال العلامة يعني لما كان عن ههنا السبيعة فاصل
الكلام أن يقال فأنزلهم فأنزلهم فأنزلهم فأنزلهم فأنزلهم فأنزلهم فأنزلهم فأنزلهم فأنزلهم
ما فعلته بسبب أمري وتحفة مما أصدرته عن اجتهادي ورأى وانما فعلته بأمر الله اه ضمن
العمل معنى الاصدار وعلم به من التعليم مع شاع في الجواز فيها في الجلة لأن المعلوم أذا برزعت
فقد تجاوزها ومثله قول بعض العرب يصدر رأيه أي تراه بسبب ما يصدر منه من الافعال لا غير
فأمره فأن بعض الناس لم يعرف معناه وسأيت في محله وقوله وجهه ما على الزلة قيل يعني يجوز أن يكون
من قولنا زل الرجل إذا زل زلته وأزله غيره جعل على ذلك فكأن العنبر للشجرة والمضى فعملهما
الشيطان على الزلة بسببها وتحفة فأصدر الشيطان زلتما معناها وبهذا التأويل عذبي وعن قوله
أشاره إلى أن في الاصدار عن الشجرة يجوز أن يتناول السبب منزلة الفاعل يجعل الشجرة التي هي سبب الزلة
فأما مصدرها كما كتب للقطع ومنه يعلم أن ما قبل أن طريق الضمين أن يجعل الفعل المحقق في المعنى
سلا لا يس لازم وقوله ونظيرة عن هذه في قوله في الكلام فقد رأى عن في قوله أو موجودة في قوله الخ
أي ما أصدرت فعله عن اجتهادي ورأى وانما فعلته بأمر الله (قوله أو أزالهما عن الجنة بمعنى
أذهمهما) من قوله زل عن كذا إذا ذهب وأصل معناه كما قال الراغب استسار الرجل من غير قصد
يقال زل زلته زل ولا يزال المكلف الزلق وقيل للذهب عن غير قصد زلته واليه أشار المصنف بقوله أنزل
بمعنى غيرة وقوله وبعض هذه الخ لم يزل يدل عليه لاحتمال عودها إلى الشجرة بتقدير مضى أي عن
محلهما أو يجوز ولا ينافي هذه الأقراء وقوله فأنجزهم ما لم يسبق في تفسيره ولا يعارضه قراءتان
مسعود رضي الله عنه فروس هما الشيطان عنهما أي عن الشجرة لأنها شامخة أنه يصع عودا فأنجز
إلى الجنة بمعنى أن الإذهاب ونحوه وقوله ومقامتهما إياهما إلى المكان الناصب أي مقامتهما على
ذلك أو يتوله ذلك وسأيت نفسه ما هو فادعوا أو لم يخلق كذب وحسد ابليس (قوله واختلف في أنه
تغلل إلهما فاقوا إلهما الخ) أي تغلل في صورة غيره فكلهما بما جاز كرم الكلمات أو أنفاد بطريق
الوسوسة من غير ضرورة ترك ما جاز الآت وقيل الأمر في قوله أخرج يحتمل أن يكون للإلهة كما في قوله
كونوا حجارة وهو بعيد (قوله فام عند الباب فناداهما) اعترض عليه بأنه لا يصح مع قوله فروس
لهما الشيطان إذ الوسوسة الصوت الخفي وله أن يقول أنه أصل معناها كما سأتى وقد نستعمل للكلام
على وجه الاختصاص مطلقا (قوله بعض أتباعه) قواه الامام بأنهما كانا يعرفانه وقراء عداوته وحينئذ
فيستعمل أن يلقا قوله وقيل عليه كأنه لم يتأمل قوله تعالى وناداهما ربهما إلى قوله أن الشيطان لهما
عدو مبین فانه صريح في مباشرة الشيطان نفسه وفيه نظر وقوله والعلم عند الله إشارة إلى ما قال أبو
منصور رحمه الله تعالى ليس لنا البحث عن كيفية ذلك ولا قطع القول بلا دليل (قوله أي من

والشجرة هي الحنظلة أو الكرم أو التينة
أو شجرة من أكل منها أحدث والاولى أن
لا تعين من غير قاطع كما لم تعين في الآية لعدم
وقوف ما هو الله وعديبه وقرئ بكسر
الشين وتقرأ بكسر الشين (أصدر زلتما
فأزالهما الشيطان عنهما) أصدر زلتما
عن الشجرة وجهها ما على الزلة بسببها ونظيرة
عن هذه في قوله تعالى وما فعلته عن أمري
أو أزالهما عن الجنة بمعنى أذهمهما
وبعضه قراءة تجزئة فأزالهما وهذا
مقتضى بان في المعنى غيران زل يقتضي غيرة
مع الزوال وزلة قوله هل أدلك على شجرة
الخلوة لك لا يلي وقوله ما منكم منكم
هذه الشجرة إلا أن تكونوا ما كنتم أو تكونوا
من الخلد الذين رماهم الله إلى الكمال
التامحين واختلف في أنه تغلل إلهما فاقوا
بذلك أو أنفاد إلهما على طريق الوسوسة
وأنه كيف فصل إلى إزالهما بعد ما قيل
له أخرج منها فأنجزهم قد قيل أنه منع من
الدخول على جهة التكرمة كما كان يدخل
مع الملائكة ولم يمنع أن يدخل الوسوسة
بإزالة آدم وحواء وقيل قام عند الباب
فناداهما وقيل تغلل بصورة دابة قد دخل ولم
تعرفه الخزنة وقيل دخل في قدم الحية حتى
دخلته وقيل أرسل بعض أتباعه فأزالهما
والعلم عند الله سبحانه وتعالى (أي من
كما كان فيه) أي من

قوله أو بقوله ذلك في بعض النسخ الأصح
به اه

الكرامة والتعظيم) استعار هذا التفسير لخصته على كل من الاحتمالين المذكورين في مرجع ضميرتها
وأما تفسيره بالجنة فخصوص بهوده الى الشجرة وهو ظاهر وقيل أخرجه ما من اياهما الذي كان فيه
من نوراً وحلاً وأغفل لانهم المأكلات من اثمها (قوله خطاب لادم عليه الصلاة والسلام وحواء
الخ) في الكشف والصحيح أنه لادم وحواء والمراد هاهنا واذن يتم ما الخ واستدل بالاية المذكورة
لحين الخطاب فيها الهما والقصة واحدة وبهضمكم بعض عدوكم فياين الحرية وليس المراد التعادي
بينهما وبين ابليس بل فياين بنى آدم قوله تعالى فمن اتبع هداى الخ حيث قسمهم الى المؤمنين والكافرين
وبين ما لكل فريق من الجزاء وقوله وجمع الضمير الخ ظاهر أنه لتبليها ما منزلة البشر كما هم بهذا الاعتبار
لاشعور الخطاب لهم ولذلك ترك قول الزمخشري والمراد الخ لانه وان ارتبط به ما بعده كما قرره بشرحه
وقد نقلناه لكنه لا ما غا في الاعلى القول بأن خطاب الشاهفة يشمل المردوم فتأمل (قوله أولها ما
وابليس) معطوف على قوله لادم ولما اقتضى هذا الخطاب معها ما قد قدمنا قبل ذلك وجهه بأنه
منع من دخولها على وجه الكرامة لامن دخولها الموصولة أو مسارقة أو أن المأمور به ليس هو بوطهم
من الجنة بل من السماء التي هي أعم فينبول ذلك ابليس لعارض وقد رجح هذا بهضم لانه تفسير السلف
كجاءه وابن عباس رضى الله عنه ما ولا يلزمه شك بكم الخطاب شاملاً للمردوم والحال مقدرة
وفي التفسير ان أمر ايهما بالنتظهم ولا يلزم أن يكون دفعة واحدة حتى يرد عليه ما قيل ان ابليس خرج
قبل ذلك وهو مخال للظاهر وقيل لهما والحية وهذا يقتضى كون الحية عاقلة واستبعد الامام حكايه
الدخول في فم الحية بأنه لم يتمل حية ابتداء ولم عوقبت الحية مع أنها ليست عاقلة وهذا الامر تكوي
فلا يلزم أن أعاقلة فتأمل (قوله حال استغنى فيها الواو عن الضمير الخ) قيل الاكتفاء بالضمير في الجمله
الاسمية ضعف لا يليق بالنظم المجزئ ولذلك جعل بعض المهر بين هذه الجمله استغنى ووجهه بأن الجمله
هنا موزونة بالمفرد لأن بهضمكم بعض عدوكم في تعاديين كما أشار اليه المصنف رحمه الله ومثلها يستغنى
فبها بالضمير عن الواو أو أن هذه الحال دائمة والحال الدائمة لا تكون بالواو فلا حاجة الى التاويل
(أقول) التحقيق ما ذكره أبو السعود في كتاب البديع من أن الجمله الخالية لا تتخلو من أن تكون
من معنى ذى الحال أو أجنبية فان كانت من سببه لزمه العائد والواو فتوقل جاء زيد وأبو منطلق وخرج
عرووبه على رأسه الا ما شئت من فهو كونه فوه الى في وان كانت أجنبية لزمها الواو نابعة عن العائد وقد
يجمع بينهما نحو قد قدم عرووبه شر قام اليه وقد جاءت بلاوا ولا ظهر قال

ثم اتعجبنا جبال الصفد معرضة • عن اليسار وعن أيما تاجد

فجبال الصفد معرضة حال ٥١ وفي قسم ثالث وهي أن تكون صفة ذى الحال نحو وليتم وأنتم
معرضون وكلام الصائيد على أنه يجوز فهم الوجهان باطراد واضح فيه ان كان الخطاب لهما
ولقد ربه فهو من هذا القسم لصدور التعادي منهم حتى من آدم عليه الصلاة والسلام لعداوتهم لبعض
أولاد كجاءهم من قصة عايل وهاميل وكذا على الوجه الآخر فذلك تطبيق كلامهم على هذا حيث
جوزوا تارة ومنعوا أخرى وأما التأويل بالمفرد فليس يشي لأن كل حال وقوله به وواقعته موقفة
ألا ترى أن قوله الى في بمعنى مشافها مع أنهم مضموم وكذا الفرق بين الدائمة وغيرها فافهم وهذه
الحال مقدرة وتوسع أن تكون مقارنة على الوجه الثاني فام قلت كيف بقدر الامر بالتعادي وهو منى
عنه فائق لقلت لاحد قدم ضا كجاءت تنها عن النكاح لم يصح قلت الامر كذلك اذا كان كائناً ما
اذا كان تكوي ناكافي قوله كوفوا قد خاضعين فلا ولذا نقل عن ابن عباس رضى الله عنه ما أن الجن كاهم
مأمورون باليهام وط وقد قيل انهم غير مكلفين وأما قول أبي حنيفة رحمه الله ان الفعل اذا كان مأموراً
به من سببه اليه في حال من أسوأه لم تكن تلك الحال مأموراً بها لان النسبة الحالية تفسد تنديده
لاستناد به فلو كانت مأموراً لم تكن تنديده قليس بشي لان المتصور اليه في الكلام القيد فاذا قيل

الكرامة والتعظيم (وقد ناهى بها) خطاب
لادم عليه الصلاة والسلام وحواء قوله
سبحانه وتعالى قال اهيظما بها جميعا وجميع
الضمير لانهم أصلاً الانس فكانت ما الانس
كاهم أولها ووابليس أخرج منها نائياً به
حالة كان يدخلها الموصولة أو دخلها مسارقة
أو من السماء (بهضمكم بعض عدوكم) حال
استغنى فيها عن الواو والتعظيم
مفعولين يعني بعضكم على بعض

• (تحقيق شريف في الجمله الحالية) •

صل قائما أو مستترأهوما ورية بلاشك وما خالف ذلك يحتاج إلى التأويل وقوله بتضليله قبل أن كان
 الشيطان داخل فيه فهو ظاهر وأما على تقدير التخصيص بآدم وحواء فياعتبار أن يراد بهما ذنوبهما
 متا بالجنوز كاطلاق تميم على أولادهم كما يمكن بذلك كما عنهم وفيه نظر لأن معناه بظلم بعضكم بعضا
 بسبب تضليل الشيطان وهذا إن لم يكن على خروجه أظهر فليس الاحتمال الآخر أولى منه **(قوله)**
 موضع استقرار الخ يعني أنه أمانهم مكان أو مصدر مجي ولم يزوج على كونه اسم زمان وإن احتمل اللفظ
 لأنه يتكرر مع قوله ومشاغ إلى حين وكذا احتمال كونه اسم مفعول بمعنى ما استقر مملكتهم عليه وبما
 تصرفهم فيه كما ذكره الماوردي لأنه خلاف الظاهر مع احتياجه إلى الحذف والإبدال **(قوله)** فتبع الخ
 المتاع البلغة مأخوذ من منع النهار إذا ارتفع والمتاع الانتفاع المعتد وقته ولا يختص بالحقير وقد
 يستعمل فيه إلى حين متعلق بمتاع أوبه ويستعمل على التنازع إن كان مصدرا أو قبله على محل رفع صفة
 لمتاع والخير قد ارب من الزمان طويلا أو قصيرا **(قوله)** يريد به وقت الموت أو القيامة استشكل الثاني
 بأن المتاع التمتع بالعيش وليس بعد الموت تمتع وأجيب بأن المراد به حصول الثواب والعقاب وتمتع
 الكائن بهم على التغلب أو يجعل ابتداء القيامة من الموت لأن من مات فقد قامت قيامته وأوجبت
 مقتدات التي من جلته ولا يخفى أن التفسيرين حينئذ واحد وأجعل السكنى في القبر قسما من الأرض
 فيل وهو أقرب ولا يخفى أنه إذا فسركم بأنه لكل أحد احتاج إلى التأويل أما إذا فسركم بأنه لمنسكم
 ونعمه وعكم فلا إشكال فتأمل **(قوله)** استقبلها بالاختذ والقبول والعمل بها قال الراغب يقال في
 فلان شيئا أو شيئا ويقال لقبته بكذا إذا استقبلته به قال تعالى ولقاهم فضره وسرورا وتلقاه كذا قال
 تعالى وتلقاهم الملائكة وقبل الثاني لغة الأخذ فاعلم خارج عنه فكيف أودج فيه فقال الطيبي مشيرا
 إلى دفعه أنه مستعار من التلقي يعني استقبال بعض الناس من يعز عليهم إذا قدم بعده عنه وهو يكون
 بأنواع الأكرام والكرام الكلمات الواردة من الحضرة الإلهية العمل بها فعلى رفع الكلمات تكون استعارة
 أيضا بجعلها كأنها كريمة لتكون سبب العفو عنه وقوله وبلغته إشارة إلى ما آل المعنى بعد التجوز
 والقول الأول هو الأصح المأثور عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره والثاني أخرجه البيهقي وقوله
 ويجعله قال الكرماني أي وسجنتك بجعله أي يتوفقه وهذا يتكلى لا يجوز وقوله قد شبهه كثره على
 هذه النعمة والاعتراف بها والتعويض إلى الله والواو في ويجعله إما الحال وإما ملطف بالجملة سواء
 قلنا إضافة الحمد إلى الفاعل والمراد أنه مجاز أو هو ما يجب الحمد من التوفيق والهداية وإلى
 الذم والويل ويكون معناه سجت ملتبساً بجمدى كى وقيل الواو زائدة وفي الأساس تلقته استقبلته
 وتلقته منه من لقبته الشيء فلقامته قبل وإنما يجعل من هذا مظهره حيث استعمل لم يرتب
 عليه الأخذ والقبول والعمل وما ترمايد خل في استقبال الرجل أعزته وأحباه فعلى هذا يكون من
 به حال من كلمات بمعنى أن التوبة اغتاترتب على التلقى ترسا ظاهرا إلا إذا كان بمعنى الاستقبال المتعص
 للأكرام بالقبول والعمل ولذا قال وسائر الخ فإن من جلته قبول المستقبل ومن عقل عن مراده قال
 فيه بحث لأن الترتيب المذكور اغتاترتب بعد صحة استعمال اللفظ في المعنى الذي هو فيه وهو غير ظاهر
 فكيف يصح جعل الترتيب جهة لصحة الاستعمال فالصواب أن يقال لأنه تلى الكلمات لا يرتب على
 إزهاها بل تراخ بخلاف الاستقبال فإن ابتداءه وهو الاستطالة للكلمات حصل عقبه بالترخ وكذا
 ما قيل الأظهر أنه لا يلتفت إليه لأنه لا يحتمل قراءة فكمات وبعض هذه القراءات فسر لبعض وعلى هذه
 القراءات لم يؤت لفصل ومعناها كالقراءة الأخرى لأن بعض الأفعال يصحكون اسنادها إلى الفاعل
 كالاسنادها إلى المفعول من غير فرق نحو ما في خبر نزلت خيرا ومنه تقول لقيت زيدا أو لقيت زيد قال
 قدس سره ثم إن التعبير باللقى فيه نكتة غير بالغة الجواز وهي الإيحاء إلى أن آدم كان في ذلك الوقت
 في مقام البدل الثاني استقبال من جازم بعد وتصدير هذه الجملة بالقسم ظاهر وعلمها من التعليم

بتضليله (ولكم في الأرض مستقر) موضع
 استقرار أو استقرار (ومتاع) أي تمتع (إلى
 حين) يريد به وقت الموت أو القيامة (فإن
 آدم من ربه كلمات) استقبلها بالاختذ والقبول
 والعمل بها حين علمها وقرأ ابن كثير بذهب
 آدم ورفع الكلمات على أنهم استقبلته وبلغته
 وهي قوله تعالى ربنا طمأننا أنفسنا الآية
 وقبل سبحانه اللهم ويجعله وتبارك اسمك
 ونعاني جدك لا اله إلا أنت ظلت نفسي
 فاعلم أنه لا يغير الذنوب إلا أنت

فأفصل عن السابق ليس لأنه تأكد بل لتباين الغرضين من الجنتين وهومن جهات الفصل ثم بين التباين
بينهما بأنهم ذكر إلهابهم أولاً للتعادى وعدم الخلود فالأرضية تكونى وتبلى وتهدى من همدى
ويضل من بطل فالأرضية تكفى إذ لم يكن لهم تكليف قبله بفقر المنع من الشهرة وعبري الأول يدل
لأنه منطوقه فالتعادى والأبلا من قوله بهكم الخ وعدم الخلود من قوله إلى حين وإلى الثاني بأشهر
لأنه من غرض الكلام إذ لم يصح فيه بشكاف وإنما أخذ من تعقيبها بالفاء وأهدى الهدى إماماً على
الحذف والإبصار إلى الهدى أو على تعقبه فعل الهدى أو سلفاً الهدى ونحوه (قوله والتنبه
على أن تخافه الإلهاب الخ) الإصران هما ما ذكر مع الأول من التعادى وزوال الخلود وما ذكر مع الثاني
من التكليف معنى فكان ينبغي أن لا يخاف الخوف الإلهاب لأحد هذين الأمرين فكيف بجميعهما
فلو لم يعد الأمر لعطف فاما بأنفسكم على الأول فيكون المعاقب به هو الإلهاب المترتب عليه جميع هذه
الأمور والحال من إلهاب الهمة والارزاق المحجمة الصابط لأمور المستوفى فيها وقوله ولكنه نسي الخ
اقتباس لبيان هذه بأنه نسي ما أمر به ولولم ينس تخلف من الطرد المترتب عليه ما ذكر وقوله وان كل
واحد موضع الأمر ويان له في نفسه (قوله وقيل الأول من الجنة الخ) وهو ضعيف لأنه يأباه قوله
في الأول ولكم في الأرض مستقر الخ ولأن الظاهر اتحاد امر جمع الضمائر ثم وما قاله الإمام من أنه
لما نزل الله عليهم ما يقول ربنا فوهم إعادة إلى الجنة فبين أنه أمر بخيرهم وقضا ميعدهم فهو حسن ولا ذكر
للسماوات وأما ما قيل إن التوبة إنما صدرت وهو في الأرض فلا تخاف في ضعف ترتيبه على الهبوط
إلى السماوات لئلا يعقل أنه لم يمس هذا الزمان قبله عليه الصلاة والسلام تاب بعد الهبوط بل الظاهر
من قوله فتلقى حيث عطف بالفاء الدالة على عدم ترخيه عنه أنه عليه الصلاة والسلام تاب قبل الهبوط
لأنه تدريجي فلما تأخر عنه التوبة تأخر عن الأمر المذكور زماناً وجميعاً حالاً من فأهل إلهابوا
أى مجتمعين سواء كان في زمان واحد أم لا وهذا هو الفرق بين جاؤا جميعاً واما قال الثاني يقتضى
اتحاد الزمان بخلاف الأول وقد عرفت هذا بعضهم أنهم يدفعون من سياق الكلام في بعض المقامات
ولذا قال المصنف رحمه الله في تفسير قوله تعالى فهذا الأمر المذكور أنهم أجعلون في سورة الحجرات أكد بكل
للإحاطة وبأجمعين للدلالة على أنهم يحددوا مجتمعين دفعة فلا يقال أنه مناف لكلامه فتأمل وقيل أنه
تأكد أصدر محذوف أى هو طاب جميعاً وإنما أتى بالضمير المتفصل في قوله أتم أجعلون لأنه لا يصح
تأكد الضمير المتفصل بألفاظ التأكد قبل تأكيده بالضمير وهو وان اختص بالنفس والعين وجواباً
فانه يحسن في غيره بالقياس عليه فلا يقال أنه اشبه به التأكيد بأجمعين التأكيد بالنفس وقوله
كأزكى كتابة عن ظهوره وضعه بحيث يبقى ادراكه من يأنه (قوله الشرط الثاني الخ) الشرط الثاني
هو من الشريعة ومنهم من أمر بها موصولة والفاء تدخل في حيزها تضمنها معنى الشرط وجعله مع
جوابه جواب الأول ومنهم من قدر جواب الأول محذوفاً ومنهم من قال الجواب لهما والاصح
ما ذكره المصنف رحمه الله وأذا زيد ما أتى كدنية على الشريعة كد الفعل بعدها يؤتى
التأكد دلالة التأكد أولاً وطائفة مننا وإذا قال المصنف رحمه الله ولذلك الخ مع أن الشريعة
لا يؤكدها إلا أكثر وإنما يكثر في الطلب والقسم ثم أنه هل هو على سبيل الوجوب حتى أنه لا يخالف
إلا في ضرورة أو شذوذ كقوله اتأزى رأسي حاكى لونه أو هو الحسن الشائع قولان للهاء
اختصار المصنف رحمه الله الثاني لأن الأصل عدمه فإذا رجع إليه لا ينبغي أن يقال أنه ضرورة (قوله
وإنما يحى بحرف الشك الخ) لما كان الظاهر أن حال الرخصى أنه لا يدين بأن الإيمان بالله والتوحيد
لا يشترط فيه بعثة الرسل وإنزال الكتب وأنه ان يبعث رسولاً ولم ينزل كتاباً كان الإيمان به وتوحيده
واجباً لما شارك بينهم من العقول ونصب لهم من الأدلة ومكنهم من النظر والاستدلال يعنى أنه لو لم يكن
طريق العقل كافياً لكان إتيان الكتاب والرسول واجباً تاماً يمكن بضع الإتيان بكامة الشك فاما

والتنبه على أن تخافه الإلهاب الخ
هذين الأمرين وحدها كافي للعلم أن تعوقه
عن مخالفة حكم الله سبحانه وتعالى فكيف
ما اعتقن بهما ولكنه نسي ولم يجده عزماً وأن
سئل واحد منهما كفى بك لا لمن أراد أن يذكر
وقيل الأول من الجنة إلى ما الدنيا والذات
منها إلى الأرض وهو كجزي وجميعاً حال
في التأخر كما كدنى المعنى كانه قبل إلهابوا
أتم أجعلون ولذلك لا يستدعى اجتماعهم
على الهبوط في زمان واحد كدنى المعنى
جميعاً (فتأماً بأنفسكم من هدى فمن تبع هدى
فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) الشرط
الثاني مع جوابه جواب الشرط الأول
وما من زيادة أصح كدنى المعنى ولذلك حسن
تأكيد الفعل بالذات وإن لم يكن فيه معنى
الطلب والامتناع أن يأتى حكم هدى
بما زال أو إرسال فمن تبعه منكم نجواً فاز
وإنما يحى بحرف الشك وإتيان الهدى
كش لا محالة لأنه محتمل في نفسه غير واجب

علا

أقبحها أذن ليس واجب فتعين الوجوب بطريق العقل وهذا على أصول المعتزلة وأما عندنا
 فلا وجوب على الله فوجبه كلمة أن ظاهره إذا قطع بالوقوع على أن شاء هدى وإن شاء ترك لكن لما علم من
 فعله وجهه أكد بكلمة أن عايناهم إلى رجحان الوقوع وهذا معنى كلام المصنف رحمه الله فهو رده عليه
 لا يقتضيه على التحسين والتفريق العقلين وقيل إن الهدي الخاص بانزال الكتب والارسل ليس
 بواجب عند المعتزلة أيضا فلا رده فيه فتأمل وقيل إن إذا قرئت بالاعتقاف الشك واعترض عليه
 بأن القوم منه ما لا يتحمل في نفسه ولكن كونه غير واجب عقلا من موافق وهو ينافي ما مر في قوله تعالى
 فإن لم تفعلوا وفيه نظر ومعنى متعلق بآيتكم لأن الخير كله منه (قوله وكره لفظ الهدي الخ) التكرار
 إذا أعدت معرفة فهي عين فكان الظاهر بالاعتقاف لا كونه ليس بكنى وهي هنا غير لأن الأول الهداية
 الخاصة بالرسول والكتب والثاني أعم لأنه شامل لما يحجب بالاستدلال والعقل وليس هذا مبنيا على
 مذهب المعتزلة كما فهم وقيل أنه جعل الهدي أولوية للأمام المتبع المقته به ثم ذكره مضافا إلى
 نفسه وفيه من التعظيم ما لا يكون لوقوعه مع قائله باللام وإن كان ذلك دليل ما يكون تكرره بعد فكيف
 لو اكتفى عنه بالضمير وهذا وجه وجهه للعدول من غير احتياج إلى مخالفة القاعدة وهو من قول الطيبي
 أنه وضع الظاهر موضع الضمير للعلمية لأن الهدي بالنظر إلى ذاته واجب الإجماع وبالنظر إلى أنه أضيف
 إلى الله إضافة تشريف أخرى وأحق أن يتبع وهذا ما وافق لقوله والذين كفروا فمقابلته من اتبع
 هدى قال قلبه بل حكمه المقابل وقوله ما أتانا الخ بيان لعدم السابق (قوله فلا خوف عليهم
 فبيل الخ) خوف مبتدأ عليهم خبره وأعماله عمل ليس بالاولى وقرئ بالرفع وترك التنوين
 لنية الإضافة بالرفع والخوف الفزع أي يكون في المستقبل فيكون قبل وقوعه منفية يدل
 على نفي الوقوع بالطريق الأولى وليس المراد نفي الخوف بالكلية بل نفية عنهم في الآخرة كما سبق
 وقوله ولا هم عن نفوت عنهم محبوب تفسير للحزن وهو عدم السرور مأخوذ من الحزن وهو ما غلظ من
 الأرض فكانه ما غلظ من الله ولا يكون إلا في الأمر الماضي عند بعضهم فيقول حينئذ لا يجزئني
 أن تذهبوا به ويخبر بعله بذلك الواقع وقيل أنه والخوف كلاهما في المستقبل لكن الخوف استبعاد
 لفقد المطلوب والحزن استبعاد نفوت محبوب كما في الجزئ في الآخرة وقيل لا خوف عليهم من
 الضلالة في الدنيا والآخرة من الشقاوة في العقب وقدم اتقاء الخوف لأن اتقاء الخوف فيما هو آت
 أكثر من اتقاء الحزن على ما فات ولذا صدر بالتكرار التي هي أدخل في النفي وقدم الضمير إشارة إلى
 اختصاصهم باتقاء الحزن وأن غيرهم يحزن والظاهر عموم نفي الخوف والحزن عنهم لكن يخص بما بعد
 الدنيا لأنه قد يلحق المؤمن بالخوف والحزن في الدنيا فلا يمكن الحيل على ذلك وعلى جعله كناية كما قال
 المصنف رحمه الله لا يتق وجهه لهذا فتأمل (قوله لعني عنهم العقاب الخ) لأن نفي الخوف كناية عن
 نفي العقاب ونفي الحزن كناية عن إثبات الثواب وهي أبلغ من الصريح وأكد لأن إثبات الشيء يثبت
 كما تقرر في محله (قوله وقرئ هدى الخ) أي بإبدال الالف باو وإدغامها وهي لغة هذا في كل
 مقصور أو حذف للسبب لأنه بكسر ما قبلها في الصحيح فأو بالياء التي هي آخرها ملاحظة على ذلك
 ولا يعلون ذلك في ألف التنبيه وهذه قراءة مجرد وابن إسحق وهي شاذة (قوله عطف على فن
 تبع الخ) قيل وأمره الأول إشارة إلى قوله الهدي بخلاف أهل الكفر ثم اعتذر عن جمع ضميرهم
 بأنه إشارة إلى كثرتهم في الغناء ولا يخفى أنه تكلف بارد لا داعي له لأن من مقرر اللفظ مجموع المعنى
 وليس المقام يقتضي ملاحظة هذه التثنية وقوله قد سيم له فيه نظر لأن من لم يتبع شامل لمن لم يتلفه
 الدعوة ولم يكن من المكلفين فالعدول عن الظاهر له لاخراج أمثالهم ومن الناس من أغرب
 فقال هو أبلغ من قوله ومن لم يتبع هدى وإن كان التفسير اللفظي يقتضيه لأن نفي الشيء على وجوده
 كعدم الغاية لظلاله وعقله وأمره تركه فأبرز صورة توبيخه من بله باقي الاحتمالات التي ينتظمها

وكرر لفظ الهدي ولم يغير لأنه أراد
 ما أتاني أعم من الأول وهو ما أتاني به الرسل
 واقتضاء العقل أي فن تبع ما أتانا صاعيا
 فيه ما يشهد به العقل فلا خوف عليهم فضلا
 من أن يجعل بهم بكره ولا هم عن نفوت
 عنهم محبوب فيجوزوا عليه فلا خوف على
 المتويع والحزن على الواقع في عنهم العقاب
 وأثبت لهم الثواب على أن أكد وجهه وأبانه
 وقرئ هدى على لغة هذا في ولا خوف بالرفع
 (والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك
 أصحاب النار هم فيها خالدون) عطف على
 فن تبع إلى آخره فسيم له كأنه قال ومن لم
 يتبع بل كفروا بالله وكذبوا بآياته أو كفروا
 بالآيات جناسا وكذا بواجبها أسنانا فيكون
 الله جلان شجرة بين إلى الجحيم والجرود

والظالم ملعون لقوله تعالى الالعة الله على
 العالمين والثالث أنه تعالى أسند إليه
 العصيان والحق فقال وهى آدم بنى ففوى
 والرابع أنه تعالى آتته التوبة وهى الرجوع
 عن الذنب والندم عليه وال خامس اعترافه
 بأنه خاسر لولا مغفرة الله تعالى إياه بقوله
 وإن تقفولنا وترجنا لك من
 الحاسرين والخامس من يكون ذا كبيرة
 والسادس أنه لو لم يذنب لم يجز عليه ما جرى
 والجواب من وجوه الأول أنه لم يكن نبياً
 حينئذ والمدعى مطالب البيان والثاني
 أن انتهى للتوبة وانتهى ظلمه وأخسرها لأنه
 ظلم نفسه ومخـرحه رحنه بترك الأولى وأما
 اسناد الحق والعصيان إليه فبما قبل الجواب
 عنه في موضعنا من شاء الله تعالى وبما أمر
 بالتوبة فلا فاعاها عنه وجرى عليه
 ما جرى معانية له على ترك الأولى ووفاء
 بما قاله لئلا تترك قبل خلفه والثالث أنه
 فله ناسله القول به أنه وتعالى ففى ولم يخذ
 له عزمًا ولكنه هو بترك الحفظ عن
 أسباب التوبان وله أن حط عن الآفة
 لم يحط عن الانبياء عليهم الصلاة والسلام
 لعلم قدرهم كما قال عليه أفضل الصلاة
 والسلام أشد الناس بلاء الانبياء ثم الأولان
 ثم الاثنان فالأولى وأذى فعله ما جرى
 عليه على طريق السببية المقترنة دون
 المؤاخذة كسؤال الدم على الجهل بشأنه
 لا يقال إنه باطل بقوله تعالى ما منكم بكار بكما
 وقامهما الآيتين لأن ليس فيه ما مابل
 على أن تتناهى حين ما قاله ليس فاعل مقالة
 أو رثبه مـلاطية باع أن كف نفسه عنه
 مراعاة لحكم الله تعالى إلى أن نسي ذلك
 وزال المانع فعمله الطبع عليه والرابع أنه
 عليه الصلاة والسلام أقدم عليه بسبب
 اجتماع خطاياه فمن أن انتهى للتوبة
 أو الاشارة إلى عين تلك الشبهة فتناول من
 غيرهما من نوعها أو المارد بال اشارة إلى
 النوع كما روى عليه الصلاة والسلام أخذ
 حرير أو دبابة وقال هذان حرام على

يسكون الذين نسبة إلى الحشو وقبل المراد بالحشوية طائفة لا يرون البحث في آيات الصفات التي تعذر
 اجراءها على ظاهر ما بل يؤمنون بما اراده الله مع جزمهم بأن الظاهر غير ما روي وقصرون التأويل إلى
 الحق وعلى هذا فإطلاق الحشوية عليهم غير محسن لأنه مذهب السلف وقبل طائفة يجوزون أن
 يخاطب الله تعالى بالهمل ويطلقونه على الذين قالوا الذين يتلى من الكتاب والسنة وهو المناسب هنا
 اه والانياء مساوات الله وسلامه عليهم لا يجوز عليهم الكفر وتعد الكذب في التبليغ بإخلاص
 وأما غيرهما فالكذب يمنع صدور ما عنهم عدا بعد النبوة عند الجمهور ولا الحشوية وهو مراد المذهب
 وأما صدور ما روي خطأ في التأويل بعد النبوة فغيره وهم والاختلاف عنه وأما قبل النبوة فذهب
 الجمهور إلى أنه لا يمتنع صدور الكذب عنهم ومنعه بعضهم وأما صدور الصغار عنهم فالجمهور
 الا لاجل أبي وأما ما روي أن ما قاله الامامية حصة كسرة لقمة وقال الملاحظ يجوز أن يصدور عنهم
 غير ما ذكره في الحديث بشرط أن ينهوا عنها فينبغي انهم اوعوا به كثير وبما أخذوا الشريعة وذهب كثير
 من المفسرين إلى أنهم مـصـوون من الكل فيها وبعد ما هو روي عدا والقلب اليه قبل والصفة
 ملكة يخلقه الله فيهم غنغ عمال يلقى بالسبع **(قوله الأول أن آدم عليه الصلاة والسلام كان نبياً الخ)**
 أي قبل اهباطه لأنه خاطبه والخطاب منه خاص بالانبياء عليهم الصلاة والسلام والحق عنه قرب
 النبوة وكونه عاصياً لأن الظاهر من النهي التحريم وجعله لما يقوله **﴿وأن من الظالمين والظالمين﴾**
 التعدي وهو مخصوص بالكفار وقوله والظالم ملعون حرام عظيمة كان الأولى تركها والظلم في الآية
 المذكورة المراد به الكفر فلا دليل فيها وقوله أسند إليه العصيان والحق وهو الغواية والخلال وهو
﴿كبيرة وتلقى التوبة فيقتضى أنها كبيرة بحسب الظاهر وكذا الحسرة وعقوبته بالاعاد ونحوه﴾
(قوله الأول أنه لم يكن نبياً الخ) لأنه ليس له آفة ولم يؤمر بتبليغ وإن سلم فأنهى تنزيهه والحسرة
 والظلم عصاة القوي ومما يفي هو أنه تعظم بل للزلة وزجر لا ولادة ومراد بالتوبة التلاقي والتقصير وتهذيبه
 آتم تهذيب وأما ما جرى عليه فليس لاهاته بل لتحقيق الخلافة الموعود بها وإن سلم أنها كبيرة وانتهى
 بحسبى فانه مدرسته وهو ناس فلا يذنب أو بعدة معقبة في حصة لان النبيان وان صطن الامم
 لم يحصل عن الانبياء عليهم الصلاة والسلام بل انهم ولذا يعتاب الرئيس فيما لا يعتاب غيره وقال الحنيد
 حسنت ابروسيات المقرئين وقبل ان النبيان لم يرفع عن الامم الساقطة مطلقا وانما هو من
 خصائص هذه الامة كما ورد في الاحاديث الصحيحة **(قوله أشد الناس بلاء الخ)** هذا الحديث أخرجه
 الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه لكن ليس فيه ثم الأولان وأخرجه الحاكم بلقظ الانبياء ثم العلماء
 ثم العامة ونحوه وقال القسري ليس كل أحد أهلا للبلاء ان البلاء لا راب الولاء فأما الاجاب فيجوز
 عنهم ويحتمل سبيلهم لاكرامة محملهم ولكن لمخافة قدرهم **(قوله وأذى الخ)** عطف على قوله عوب
 جواب آخر عن أنه اذا كان ناسياً وقلت انه عوب عليه لما لم يجرى عليه ما جرى فذكر أن جريانه لأنه
 تعالى قدرته معته فضره في الدنيا ولوقته مضره في الآخرة كل السهم حامداً وأوجهاً ووجه
 السؤال أن ما ذكر من المشاهدة على أمر الشبهة لا يتصور مع الانبياء وجوابه ظاهر لكنه قيل عليه
 انه انما يتصور لو كان نبياً معاهد طول في الحديث ما يطاعه الآن يقال ان الحديث لم يسمع عنده
(قوله والرابع أنه عليه الصلاة والسلام أقدم عليه الخ) يعنى أنه أخطأ في اجتماعه أذن أن انتهى
 تنزيهه أو أن الاشارة إلى فرد معين فأما من غيره فان الاشارة قد تكون لأنواع كما في الحديث
 المذكور وهو حديث صحيح في الاربعة وقوله وانما جرى اشارة إلى جواب ما قبل كيف يكون تنزيهاً
 وقد روي بالظلم وجرى عليه ما جرى فقال انه تظلم أي تعظم وتغنى من جنس الخطيئة وان لم
 يكن هذا خطيئة فان قلت هذا لا يوافق أن التجرد بزيادة الخطأ وفيه إيجاب أن يجتنبه وان لم
 الاجتماع قلت لادلالة على ذلك لأنه ليس اجتماعاً في محله كما لا يجتمع بصحة صلى الله عليه

ذكر روى في حال انما روي وانما جرى عليه ما جرى فظن ان الشان الخطيئة ليجتنبها اولاد وفيها دلالة على أن الجنة لا يؤتى بها جمعة عالية وسلم

وسلم خطأ فتأمل ووجود الجنة مصرح به في الآية وتعلوها مأخوذ من الهبوط والمعتزلة قالوا في وجودها وقبول التوبة بفضل منه وقد عدي من لا يختلف المعاد لا وجوباً كانزعه المعتزلة وقوله وأن غيره لا يتخلل الخشاء على جل الخلود على التأيد بالقرائن وأفاضه مثل هو فائله الحصر ولأن أن تقول ليس بناء على هذا بل إنه لما ذكر القدر بيقين وخش الخلود بأحدهما دل على أنه ليس صفة لغيرهم وهو الظاهر من قوله من مفهوم فافهم (قوله لما ذكر دلائل التوحيد والنسبة الخ) هذا الإشارة إلى ارتباط الآية بتأيد ما هو يدهار بطا ذكر بنو إسرائيل بعد المكذبين ودلائل التوحيد من قوله يا أيها الناس اعبدوا ربكم الخ ودلائل النبوة أن كنتم في ريب الخ والمعاد من قوله فاتقوا النار الخ وقوله وعقبها تعدد النعم أن قرئ بالتخفيف فتعدادها على أن شددت تعداد منصوب بنزع الخافض أو بضمها والتصير ونحوه فن قال الصواب بعد الدائم استسجن ذا ورم وكلامه بين في الارتباط وشاطب الخ جواب لما واقتضا الخ ليجب أي اتباع الدلائل لأنهم أعلم بها من غيرهم فكان ينبغي أن يكونوا أول من آمن به عليه الصلاة والسلام (قوله له أي ولاديه يعقوب الخ) يعني أن الابن وإن كان مختصاً بالولد المذكور لكنه إذا أضيف وقبل بنو فلان لم يذكر والأماث وهو معنى عري فيكون في معنى الأولاد معاً واسرائيل اسم يعقوب عليه الصلاة والسلام وبني جمع ابن شبيهه يجمع التكسير لتغير مقدره ولذا الخ في فصله ثانياً لتأنيث نحو قالت بنو فلان وقد عرب بالحروف وهل لامة لامة لا نه مشتق من البناء لأن الابن فرع الأب ومبني عليه أو وأراقولهم النبوة والآية والآخرة قولان الصحيح الأول ولذا أقصر المصنف عليه وثم النبوة فلا دلالة فيها لأنهم قالوا النبوة ولا خلاف أنهم من ذوات البناء الآن الخف من ربح الشافعي لأن حذف الواو أكثر واختلاف في وزنه فتقبل في بفتح العين وقيل بنى بسكونها وهو أحد الأسماء العشرة التي سكنت فاؤها وعوض من لامة هامة الوصل وقوله مبني أيه يجوز أي متولد وكل ما يحصل من فعل أحد تنبئ فهو ولد ويقال أبو الحرب للحرب والصلابة ونحوها بنت الفكر وهو من النسبة إلى الآلة بنحو الزوال والتأنيب في الحقيقة إلى الفكر فلذلك عطف على ما هو منال لغندوب إلى الصانع وجعل اسم إسرائيل لقباً لا شعاره بالمدح لأنه يعني صفوة الله أو عبد الله وأبيل لغتهم يعني الله (قوله له أي بالتفكير بها الخ) الذكر بكسر الهمزة وتشديد المعنى واحد ويكرهون باللسان والجنان وقال الكسائي هو بالكسر للسان والناسم للقلب وصد الأول الصمت وضد الثاني التسيان وعلى العموم قائماً أن يكون مشتركاً بينهما أو موضوعاً للمعنى عام شامل لهما والظاهر الأول فأشار المصنف إلى أن المراد التصور والتفكير في النعمة وأن المقصود من الأمر بذلك الشكر والقيام بصفوة كما تقول لا تمزك أحساناً لك فإن المراد لا وقت حقه فلذلك عطف عليه القيام بشكرها عطفاً تفسيرياً فلا يراد عليه ما قبل ذكرها قلبي والمطلوب به هو القيام بذكرها أي بما أنتم النعم الجسم التي لا مانع لها من القيام بشكرها إلا التفتة عنها والذهاب بهذه الدقة على المصنف رحمه الله عطف القيام بشكرها على التفكير فيها كأنه أدرجه في معنى الذكر وفيه من التكلف ما لا ينبغي وهو بعينه مراد المصنف رحمه الله (قوله والتقييد بهم) وفي نسخة وتقييد التمدد بهم يعني بالوصف بقوله الخ والظاهر أن المراد بالنعمة وهي النعم بها مطاق النعم الألهية العامة لكل مخلوق كعباد الرسل عليهم الصلاة والسلام وخلق القوى والرزق ولكن قيدت في النظم بهم ولم تطلق أو نعم بأن يقال أنعمت بها على عبادي وتخص بغيرهم بأن يقال على أمة محمد صلى الله عليه وسلم ليكون ادعى لشكرهم لأنها لم تخص بهم بل بما جعلهم المحسد والغيرة على كفرانها وما قبل أنه جل النعمة ههنا على النعمة التي أنعم بها على آياتهم جل لكلامه من غيره دال على ما لم يرد (قوله) وقيل أراد بها ما أنعم الخ وهذا هو الذي ارتضاء الزمخشري والمصنف رحمه الله تعالى ضعفه لأن السباق يشافيه فإن قوله وأنموذجاً أثبت لا يتصور في حق آياتهم مع أنه قيل عليه أنه فيه جمعا

وأن التوبة مقبولة وأن متبوع الهدى سأمون العاقبة وأن عذاب النار دائم والكافر فيه محمل وأن غيره لا يتخلل فيه بغيره وموت تعالى هم فيها خالدون وأعلم أنه سبحانه وتعالى لما ذكر دلائل التوحيد والنبوة والمعاد وعقبها تعدد النعم العاتية تتررها لها وتأييداً فأنهم حيث أنها حوادث محكمة تدل على محبت حكيم له الخلق والأمر وحده لا يترتب له ومن حيث أن الأخبار بها على ما هو مثبت في الكتب السابقة عن لم يتعلمها ولم يارس شيئاً منها الأخبار بالقبول معجز تدل على ثبوت الخبر عنها ومن حيث شفاها على خلق الإنسان وأصوله وما هو أعظم من ذلك تدل على أنه قادر على إعادة كما كان قادر على الإيداء شاطب أهل العلم والكتاب منهم وأمرهم أن يذكروا نعم الله تعالى عليهم ويوفوا بهوده في اتباع الحق واقتضاء الحج ليكونوا أول من آمن به محمد صلى الله عليه وسلم وما أنزل عليه فقال (يا أيها إسرائيل) أي أولاد يعقوب والابن من البناء لأنه مبني أيه ولذلك نسب المصنف إلى الصانع فقال أبو الحرب للحرب والصلابة ونحوها بنت الفكر وهو من النسبة إلى الآلة بنحو الزوال والتأنيب في الحقيقة إلى الفكر فلذلك عطف على ما هو منال لغندوب إلى الصانع وجعل اسم إسرائيل لقباً لا شعاره بالمدح لأنه يعني صفوة الله أو عبد الله وأبيل لغتهم يعني الله (قوله له أي بالتفكير بها الخ) الذكر بكسر الهمزة وتشديد المعنى واحد ويكرهون باللسان والجنان وقال الكسائي هو بالكسر للسان والناسم للقلب وصد الأول الصمت وضد الثاني التسيان وعلى العموم قائماً أن يكون مشتركاً بينهما أو موضوعاً للمعنى عام شامل لهما والظاهر الأول فأشار المصنف إلى أن المراد التصور والتفكير في النعمة وأن المقصود من الأمر بذلك الشكر والقيام بصفوة كما تقول لا تمزك أحساناً لك فإن المراد لا وقت حقه فلذلك عطف عليه القيام بشكرها عطفاً تفسيرياً فلا يراد عليه ما قبل ذكرها قلبي والمطلوب به هو القيام بذكرها أي بما أنتم النعم الجسم التي لا مانع لها من القيام بشكرها إلا التفتة عنها والذهاب بهذه الدقة على المصنف رحمه الله عطف القيام بشكرها على التفكير فيها كأنه أدرجه في معنى الذكر وفيه من التكلف ما لا ينبغي وهو بعينه مراد المصنف رحمه الله (قوله والتقييد بهم) وفي نسخة وتقييد التمدد بهم يعني بالوصف بقوله الخ والظاهر أن المراد بالنعمة وهي النعم بها مطاق النعم الألهية العامة لكل مخلوق كعباد الرسل عليهم الصلاة والسلام وخلق القوى والرزق ولكن قيدت في النظم بهم ولم تطلق أو نعم بأن يقال أنعمت بها على عبادي وتخص بغيرهم بأن يقال على أمة محمد صلى الله عليه وسلم ليكون ادعى لشكرهم لأنها لم تخص بهم بل بما جعلهم المحسد والغيرة على كفرانها وما قبل أنه جل النعمة ههنا على النعمة التي أنعم بها على آياتهم جل لكلامه من غيره دال على ما لم يرد (قوله) وقيل أراد بها ما أنعم الخ وهذا هو الذي ارتضاء الزمخشري والمصنف رحمه الله تعالى ضعفه لأن السباق يشافيه فإن قوله وأنموذجاً أثبت لا يتصور في حق آياتهم مع أنه قيل عليه أنه فيه جمعا

بين الحقيقة والجهل حيث جعل قوله عليكم مراد به ما أنتم عليهم وعلى آياتهم فينبغي أن يحذف
 حذف أو اعتبار معنى جامع بأن يجعل الخطاب لجميع بني إسرائيل الحاضرين والغائبين وقوله ما أنتم
 الله إشارة إلى حذف العائد على الموصول وأورد عليه أن الانعام على الآباء انعام في حق الآباء
 بواسطة ولا يخرج ذلك عن كونه انعاما حقيقة في حقهم حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والجهل يحتاج
 في دفعه إلى ارتكاب حذف أو معنى جامع أو تغليب كالأول والحاصل أن المعنى أني أنعمت عليكم بأن
 شرفتمكم بالشرفين التاد والطريف الذي أعظمه ادراك زمن أشرف الأنبياء صلى الله عليه وسلم
 وجعلتكم من جملة أمة الدهوة فتخصيصه بالذكر دلالة السابق عليه فلا رد عليه لا دلالة لانعام على
 الخاص فتأمل وعاد الموصول محذوف أي أنعمت بها فان قيل شرطوا في حذفه إذا كان مجرورا
 أن يجر الموصول بحرف فمثل ذلك الحرف ويحذفه لعلها وهو مفتقد هنا قيل أنه انما حذف هنا بعد
 أن صار منصوبا بحذف الجار انما عاقبني أنعمت كما قيل في كذا في خاضوا وفيه نظر وقراء تذكروا
 بالذال الممهلة المشددة مذكورة في الصرف ودرجاء معنى وصلا وحذفها حاشية لالتقاء الساكنين
 وقوله وهو مذهب من لا يجر الباء المكسور أي لغته واحتراز بالذكور وما قبلها عن نحو ومحاسن
 (قوله أوف بهدكم) مجزوم في جواب الأمر أتبه نفسه أو بشرط مقدر وقوله والعهد يضاف
 إلى المعاهد والمعاهد الخ يقال أوفى وفي شغفا ومشددا بمعنى وقيل يقال أوفيت ووفيت بالعهد
 وأوفيت الكيل لا غير والألفاظ الثلاث وردت في القرآن كما ينسب العرب وجاء أوفى بمعنى ارتفع
 نحو ربما أوفيت في علم ومعناه هنا أنعمت وكملت ويكون هذا القدر والترك والعهد حفظ الشيء
 ومراعاته وسمي الموثق لازوم مراعاته وقال الطائي رحمه الله الزنجشري قال فباسبق أن العهد
 الموثق وعهده إليه في كذا إذا أوصاه وثقه عليه واستسعدته إذا اشترط عليه واستوثق منه فلا أدنى
 بهذا المقام الثاني فيكون المراد بالعهد ما سبقتهم من آدم في قوله فأما بآياتكم الخ لتنظيم الآيات
 وفي كلامه أشعاره اه وإضافته إلى كل منهما لأن مدلوله نسبة بين شيئين فيصع إضافته لكل
 منهما كما يضاف المصدر تارة إلى فاعله وتارة إلى مفعوله قيل ولا خفاء في أن الفاعل هو الموفى فان
 أضف إلى الموفى مثل أوفيت بهدى ومن أوفى بهده فهو مضاف إلى الفاعل وإن أضف إلى غيره
 مثل أوفيت بهدك فإلى المفعول في أوفى بهدى أوفى بهدكم تكون الإضافة إلى المفعول فلذا
 قال بما عاهدتكم من الإيمان والتزام العادة أوفى بما عاهدتكم من حسن الإجابة ولا يستقيم غير هذا
 إذ لا معنى لأقول أوف أنت ما عاهدك غيرك فأيهم أن المذكور في الكتاب مبني على رعاية الأولى
 والانسبا بسبب اه وهذا رد على الزنجشري ومن تبعه كالمصنف رحمه الله ومن جعله أنسب وهو
 صاحب الكشف ورد بأنه ان فسر الأبناء بانتهاء العهد تكون الإضافة إلى المفعول في الموضعين وهو
 مختار بعض المفسرين وان فسر رعاية تكون الإضافة الأولى للفاعل والثانية للمفعول كما ذكره
 العلامة والمصنف رحمه الله فالعترض صرف الظرف حيث قصر معنى الإبقاء على الإتمام وسبب الكلام
 على معناه الآخر ومن الناس من ظن أن كلام المصنف رحمه الله يخالف لكلام الكشف ولم يصب
 وقيل أنهم رجحوا هذا التوجيه على جملة ما فاقه ما على شيء واحد لأن الأصل والأكبر الإضافة إلى
 الفاعل فلا يعدل عنه إلا صارف وهذا لا صارف في الأول لأنه تعالى عهد إليهم بقوله بآياتكم الخ
 وفي الثاني صارف إلا عهدهم ومعترض به مدفع بأن العهد المعلق على فعل المعاهد يكون الوفاء
 به من المفعول بالآتيان بالمعلق عليه ومن الفاعل بالآتيان بالمعلق وإذا ثبت جعل أداء المعلق عليه وقفا
 بالعهد فليكن أوفوا الماشاكلة أوف ولا يخفى ما في الكلام من الاختلال سواء أوجوا بما أمثال السؤال
 فلان قوله لا معنى لقولك أوف أنت ما عاهدك عليه غيرك ليس مثالا لما نحن فيه وانجمله ما عاهدك

وقرئ اذكروا والاصل افعلوا ونهى بالسكان
 الباء وقتا واسطة طاهها درجاء وهو مذهب من
 لا يجر الباء المكسور ما قبلها (وأوفوا
 بهدى) بالآتيان والعادة (أوف بهدكم)
 بحسن الإجابة والعهد يضاف إلى الفاعل
 والمعاهد فعل الأول تصرف إلى المفعول
 والثاني إلى المفعول فانه تعالى عهد إليهم
 بالآتيان والعمل الصالح فيجب الدلالة
 وأنزال الكتاب وعهدهم بالآتيان على
 حسناتهم

عليه غيرك ولا شبهة في محضه وأما قوله ولا خفاء في أن الفاعل هو المولى فكله حتى أريد به ما بطل
 لانه اذا سلم أن العهد نسبة بينهما فكل منهما موقوف وموقوف قال في الكشف فسر العهد بما عاهد عليه
 وأضافه الى من له الامن هو به وذلك لان المعاهدة وان كانت بين اثنين الا أن المعاهد عليه مختلف
 من العهد الاتزام ومن الله الاكرام أما اذا كان شيئا واحدا اختلف تعلقه كالمعاهد بالنسبة الى
 المولى والمولى أو اتحد كائين أو اتفعا على سفر ونحوه فلا يفرق المعنى بين الاضافتين اذا لو لم يكن من
 الجانبين وفيما نحن فيه اضافته الى من قام به أولى أو سمع المعنى عليهم ما والا فالقول عليه جانبه ولهذا
 أضيف في الآية الى من هو له لانه لما طلب الوفاء وعهد الابقاء كان المناسب ان يراه مفسرة
 بمعاهدة تقوى وهو الايمان بي والطاعة لي أو الايمان ببي الرسة صلى الله عليه وسلم والكتاب المجزوء وهو
 مقتضى النظم ومعااهدة تكلم عليه من حسن الثواب على التقديرين وقيل رغب الاضمار والاغلال على
 الثاني اه وأما ما ذكره المذهب من تفسير الوفاء فليس في كلامهم إشارة اليه على أن العهد بمعنى
 والتوفية معنى آخر يتعلق به والكتاب في النسخ وقد يختلف فاعل المعين وان كان بينهما ما مناسبة
 نحو ما عني ضربك زيد فقلت **(قوله ولو الوفاء ماعرض عرض الخ)** ضربه ما العهد الله
 وعهدنا نكون كلفى الشهادة وحسن الدماء أو المراتب باعتبار الظاهر المشاهد الذي يرتب عليه
 أحكام الشرع فلا ينافي أن الاول الحقيقي لها النظر في دلائل التوحيد وموهبة العلم بالوحدة والنبوة
 مع أن هذه غرة لها منزلة منزلتها **(قوله وأخرها ما الاستغراق الخ)** لا يخفى ما في الاستغراق
 مع العزم والايام والتورية وقوله بحيث يغفل عن نفسه أي يغفل كل مستغرق أو كل واحد منا
 والا كان الظاهر تغفل عن أنفسنا **(قوله وما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الخ)** رواه ابن
 جبر بسند صحيح وكذا ما بعده لكن في سنده ضعف والاضمار صريح وهو شقة التكليف وكون هذه
 وما بط ظاهر لان اتباع محمد صلى الله عليه وسلم شامل لغرض كلفى الشهادة **(قوله وقيل كلاهما مضاف الى
 المفعول الخ)** قيل هذا ما أشار اليه الزنجشيري ثانيا بقوله ومعنى وأوفوا به هدى وأوفوا بما عاهدتوني
 عليه من الايمان بي والطاعة لي وقوله والتزام الطاعة أي اتفقوا على التزام الطاعة بالفعل قد يعبرون
 عن فعلها عائق وبعدد اوفيا وهو ظاهر وقد نسي هذا مع ظهوره على بعضهم وقوله وقرئ أوف
 بالتشديد وهو قراءة الزهري **(قوله وخموصافي نقض العهد)** دلالة السياق عليه ولذا خصه
 الزنجشيري وان كان الاولى الاطلاق **(قوله وهو كذا في افادة التخصيص الخ)** هذا من مسائل
 الكتاب وهو مما اختلفوا فيه واضطربت اقوالهم وهذا اذا كرر زيد ما قالوه على وجه سترفع
 فيه البيان نقاب الاشكال فأقول قال سيبويه في باب عقده لهذه المسئلة فقال في قوله الامر
 والنهي يختار منهما التصب في الاسم الذي يبنى عليه كما اختير في باب الاستفهام ثم قال وذلك قول زيد
 اضربه وزيد امر به ومثل ذلك اما زيد اقاتله فانك اذا قلت زيد فاضربه لم يستقم أن تجعله على
 الابتداء لا ترى أنك لو قلت زيد فخلني لم يستقم فان شئت نصبت على شيء هذا تفسيه وان شئت على
 تقدير عليك زيد ومن ذلك قوله **(قوله وقائلة خولان فانك شئتاهم وقال ابو الحسن قول زيد فاضرب
 فاعلم اضربه بعده والفاء معلقة بما قبلها واعلم أن الدعاء بمنزلة الامر والنهي وأما قوله الزانية
 والزاني فعمل على اضمارهما ذكر لكم حكمه لاعي حد وقائلة خولان الخ وقد قرئ والدارق
 والسارقة وهو في العربية على ما ذكرته لأن القوة هذا يحمل كلامه وقال السراي في شرحه
 اذا قدمت الاسم وأخرت الفعل كنت في ادخال الفاء بالخيار ان شئت ادخلها وهي بمنزلة في جواب
 أما وان شئت أخرجهما وذلك قول زيد اضربه وزيد فاضرب فاذا قلت زيد اضربه فقد ندره ان ضرب
 زيدا واذا دخلت الفاء فلا حكم الامر أن يكون الفعل فيه مقدما فلما قدمت الاسم أخرجهما فعلا
 وجعلت الفاء جوابا له وأعادت ما بعد الفاء في الاسم هو ضامن الفعل المحذوف وتقديره تأب فاضرب**

ولا وفاء ماعرض عرض مريض فأقول مراتب
 الوفاء منها هو الايمان بكما في الشهادة
 ومن الله سبحانه وتعالى حق الدم والمال
 وأخرها ما الاستغراق في بجزا التوحيد
 بحيث يغفل عن نفسه فضلا عن غيره
 ومن الله سبحانه وتعالى الفوز بالقاء الدائم
 وما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى
 عنهم ما أوفوا به هدى في اتباع محمد صلى
 الله عليه وسلم أوف به هدى وغيره وأوفوا
 الاضمار والاغلال ومن غيره وأوفوا بالنبوة
 الفرائض وترك الكفار وفي الطريق
 والثوب أو أوفوا بالكرامة والتعظيم المقسم
 المستقيم أوف الواسيط وقيل كلاهما مضاف
 فالنظر الى الواسيط وقيل كلاهما مضاف
 الى المفعول والمعنى أوفوا بما عاهدتوني من
 الايمان والتزام الطاعة أوفوا بما عاهدتكم
 من حسن الامانة وتفضل العهدين
 في سورة المائدة قوله تعالى واقد اخذنا
 منكم بنى اسرائيل الى قوله ولا تخلفكم
 جنات تجري من تحتها الانهار وقرئ أوف
 بالتشديد للبالغة (واما يافريهون)
 فيما تأتون وتذرون وخصوصا في نقض
 العهد وهو كذا في افادة التخصيص من
 الم العهد لما فيه مع التقديم من تكرير
 المفعول والفاء الجزائية الدالة على نقض
 الكلام معنى الشرط كانه قبل ان كنتم را هين
 شيئا فريهون

زيداً وما أشبهه فلما حذقته قدمت زيداً ليكون عوضاً من المحذوف وأعملت فيه ما بهد الفاء كما عملت ما بهد الفاء في جواب ما فيها قبلها فإذا قلت زيداً فاضربه فهو على تقديرين أحدهما اضرب زيداً فاضربه والثاني عليك زيداً فاضربه وأما قوله والساوق والساوقة فاقطعوا أي يـ ما بهد الفاء عند سبويه مبقى على ما قبله كأنه قال وما يقتضـ عليكم السارق والساوقة ثم قال فاقطعوا الجمل الفاء جواباً للجملة وهذا يحصل مذهب سبويه ومحل الكلام مخصوص بما إذا اقترن الفعل بالفاء وكان طلياً أو المنصوب يتصب بالفعول الذي بعده إذا لم يشتغل بضمير لكن بطريق النياية عن فعل مدلول عليه في قوة المذكور فالفاء عاطفة يجيب الأصل وهي الآن زائدة وإن اشتغل بالضمير فلا تكلف فيه حينئذ وفي الكشاف وإياي فارهبون فلا تتنصوا وعهدى وهو من قولك زيداً رهسته وهو أوكذ في افادة الاختصاص من إياك نعيد اه وقال قدس سره في شرحه ان مثل زيد اضرب يتعبد اختصاصاً فإذا نقل إلى الاضمار على شريطة التفسير مثل زيد اضربه ودلت القرينة على ان المحذوف يتقدم وخر كان أوكذ في افادة الاختصاص لأن الاختصاص عبارة عن اثبات وفي فاذا تكرر الاثبات صار أوكذ على أن الاثبات الملاحق يمكن أن يعتبر على وجه الاختصاص وقد يقال تقدم المفعول صورة دال عليه بقرينة كونه تفسير السابق وإن لم يكن هنالك شيء من أدوات المحصر وحينئذ يتكرر الاختصاص فيصير أوكذ وكذا الكلام فيما إذا كان الفعل أمراً أو نهيًا مثل زيد اضرب وزيد انضرب وقد يؤكّد الاختصاص بدخول الفاء في مثل زيداً فاضرب وعليه بل افه فاعبه أي ان كنت عابداً فاته فاعبه وذكر المصنف في قوله تعالى وربك فكبروا يخص ربك بالتكبير ودخلت الفاء المعنى الشرط كأنه قيل وما كان فلا تتدع تكبيره أي مهما يكن من شيء فلا تترك وصفه بالتكبرياء وقريب منه ما يقال ان مثله على حذف أما وقد يجعل الفعل مشغولاً بالضمير نحو زيداً فاضربه وعليه قوله وإياي فارهبون وينبغي أن يكون أوكذ من الاوكذاة تقديره عند المصنف وهو ما يكن من شيء فإياي فارهبون في تكرير الضمير تأكيده للاختصاص وتعليله بالشرط العام الذي هو وقوع شيء ما تأكيده على تأكيده (وهو هنا مباحث) الاقول ان إياي فارهبون ليس على شريطة التفسير لامتناع توسط الفاء بين الفعل والمفعول وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ودفعه ان أصله فإياي ارهبون زحلق الفاء لتغفل حينئذ الشرط الثاني أنه لا حاجة إلى جعله اجزائية مع ظهور العطف الذي اختاره في المفتاح ولا يقدح فيه اجتماعها مع او العطف ونحوها لانها العطف المحذوف على ما قبله وهذه الفاء العطف المذكور على المحذوف ووجه التغير أن يعنى ارهبون رغبة بعد درجة أو الأولى بطريق الاختصاص والثاني بدوئه أو أن رتبة المفسر بعد المفسر وهذه كلها تعسفات فلذا ترك العطف ومنهم من وفق بين مسلكي الشيخين بأنهما عاطفة يجيب الأصل وبعد الحذف زحلق وجعلت اجزائية وكلام المفتاح صريح في خلافه فانظره وتأخير الفعل مقدر من الفاء إلى القرينة وأما على تقدير أنها لا بد منه ونقل عن المصنف أنه قال في إياي فارهبون وجوه من التأكيده تقدم الضمير المنفصل وتأخير المتصل والفاء الموجبة معطوفاً عليه ومعطوفاته قد يراد إياي ارهبون أحدهما معطر والثاني مظهر وما في ذلك من تكرير الرغبة وما فيه من معنى الشرط بل لالة الفاء كأنه قيل ان كنتم راهبين شيئاً فارهبون اه محصلاً (وأن أقول) قد سمعت كلام المتقدمين في هذه المسئلة ومحصله أن الفاء زائدة وأنه اذا ذكر ضمير الضمير فهو من باب الاضمار على شريطة التفسير وأما عاطفة على فعل طلياً مقدر والفاعل الطائي يتضمن معنى الشرط كما في نحو أسلمت تدخل الجنة أو معناه ان أسلمت تدخل الجنة ولا يجوزوا جزم جوابه وأما اتحاد الشرط وجوابه والمعطوف والمعطوف عليه فعلى حد قوله فن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله وهو بما يفيد تحقق الفعل وتترده على أبلغ وجهه وأكده وقد بدت لزوم ذلك المحصر لانه أبلغ في الحق ويؤيده هنا تقدم المفعول معنى وإن لم يكن ممكنة متافظاً كما في الله يسط الرزق فإذا ذكره

الموفق والحق الذي صاعده التوفيق والعجب من المعترض عليه أنه نقل عن الرخشى رى في آخر كلامه
كما سمعت ما هو صريح فيه فإنه صرح أولاً بالعلم من جهة في آخر كلامه شرطاً وهو يقول له

يا أبا عبد الله ما هو صريح فيه فإنه صرح أولاً بالعلم من جهة في آخر كلامه شرطاً وهو يقول له
لا فرق بين تقرر أم لا تقرر لأن لا يمس تقديراً حقيقياً وليس الشيخين في هذا رأى سوى بيان وجه
ما ذكره النجاشي وقضيه لظاهره ومن لم يفهم هذا أورد هنا كلاماً لا طائل تحته ومنهم من جعل كلام
المصنف رحمه الله مخالفاً للكلام الرخشى في ثمانية بقصد التخصيص على أبلغ وجه وأكده لما عرفت
وكونه أبلغ من العلم بظاهره **(قوله والرهبة خوف مع تحرر)** في الكشف قبل الرهبة خوف مع
تحرر ولا انتفاء مع حزم فالأول للعامة والثاني للأمة والأشبه بما وقع الاستعمال أن الانتفاء
التعطف من الخوف وأن يجعل نفسه في وقاية منه والرهبة نفس الخوف فافتراضاً بالمعنى أن يخافوا
المحدور ثم يحفظوا أنفسهم عن الوقوع فيه فلذلك قدم الأمر بالرهبة وعقب الأول عن ذكر النعمة
والوفاء بعد الميثاق لأن عظم الجرم بحسب عظم النعمة المكشوفة وعظم من وجه بالمخالفة والثاني من
الآيات المفضل بالمثل على محض الله عليه وسلم لأن التقوى نتيجة الإيمان المعتزلة إذا كان التصديق
عن طمأنينة سواء كانت عينية أو هائية أو بآية **(قوله والاية متضمنة للوعد والوعد الخ)** الوعد
في قوله تعالى أوف بعهدكم والوعد الخ أي فاعيدون ووجوب الشكر في قوله ذكرنا نعمتي لأنه
يعني أشكروا والوفاء بالعهود ظاهر وكونه لا يخالف إلا من حصر الرهبة وإنما قال في الأول
متضمنة لأنه ليس بصريح بخلاف ما بعده وهو ظاهر **(قوله افراد للآيات بالامر به الخ)** لما أمر أولاً
بالوفاء بالعهود والمراد به الإيمان والطاعات كما أمره بعد ذلك بالامر في تكرار حديث عليه وآشارة
إلى أنه العدة المقصود منها **(قوله وتقييد المثل بأنه الخ)** إشارة إلى أنه حال مقدرة وما أنزلت عبارة
عن الكتب السماوية والعهود وقوله من حيث بيان وتعليل التصديقه بأنه مطابق لنعمته الواقع فيها وإلى
لم ينسخ كالتقصص والمواظع وبعض الميزات كالكذب والزنا والزواجر وهذا الاختفاء فيه إنما اختفاء
فهم نسيته ثم استغفبه بأنه مطابق لها باعتبار أنه كان مقتضى الزمان ومصالح تلك الامم وقد انتهى ذلك
والثاني ينهي باتهام زمانه فكان البيان الأول كان وقتاً والموقف يدل على حد وث خلافه فليس بداهة كما
يتوهمون وقوله وفيما يخالفها الخ عطف على قوله في القصص **(كأنه قيل)** مطابق لها فيما وافقها من
القصص الخ وفيما يخالفها من جزئيات الخ ولما كانت المطابقة مع مخالفة مشكلة بحسب الظاهر بين
وجهها بقوله من حيث الخ **(قوله لو كان موسى عليه الصلاة والسلام حياً الخ)** خصه لأنه أعظم أولي
العزم ثم رتبة وكذا وهذا الحديث أخرجه الإمام أحمد وأبو يعلى في سندهم من حديث جابر بن عبد
الله رضي الله عنهم وأوليه أن مروى رضي الله عنه استأذنه صلى الله عليه وسلم في أسماء كتبها من التوراة
ليراهن فيزداد بها علماً وهو يدل على النبي عن قرائتها وحسب إذا جرح فبحث بينه والافق
سأكتفه لم يضطر شاعر وقيل عليه ليس معنى الحديث وجهه ما ذكره والام يكن جهة فضله فإنه عام
شامل لجميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فإن كل من تقدم لوبي حياً إلى زمان المتأخر وسعه الام
اتباعه لتسبح شريعته بل معناه عموم الرسالة الذي هو من خصائصه صلى الله عليه وسلم فلا يبع أحداً بعده
الأنبياء صلى الله عليه وسلم ولا يخفى أن عموم الرسالة يقتضي عدم العمل بقبرته بعده صلى الله عليه
وسلم وجهه أن نثر رتبته أكمل الشرائع المتعدي ذلك لكونه أمسك الختام وهو المراد فاقبل
وتدبر خبره **(قوله بل وجهه وذلك مرض الخ)** لما فهم من الاعلام والتصديق له ولما علم من
الكلام أنه بطريق التعريض والتلويح لا للتصريح مع ما قبل بأنه لو أوجب له لكان حق النظم فلا
تكونوا بإفالة التعريض لا الواو ولذلك ذكر التعريض هنا مع أنه سابق في الجواب فافهم والتعريض
أن يذكر شيئاً والمراد منه شيء آخر كقول المحتاج جئتكم لا نظراً إلى وجهكم الكريم والغرض الاستعطف

والرهبة خوف مع تحرر والاية متضمنة
للوعد والوعد الخ أي فاعيدون ووجوب الشكر
في قوله ذكرنا نعمتي لأنه يعني أشكروا
والوفاء بالعهود ظاهر وكونه لا يخالف إلا من
حصر الرهبة وإنما قال في الأول متضمنة لأنه ليس
بصريح بخلاف ما بعده وهو ظاهر (قوله افراد
للآيات بالامر به الخ) لما أمر أولاً بالوفاء
بالعهود والمراد به الإيمان والطاعات كما أمره
بعد ذلك بالامر في تكرار حديث عليه وآشارة
إلى أنه العدة المقصود منها (قوله وتقييد المثل
بأنه الخ) إشارة إلى أنه حال مقدرة وما أنزلت
عبارة عن الكتب السماوية والعهود وقوله من
حيث بيان وتعليل التصديقه بأنه مطابق لنعمته
الواقع فيها وإلى لم ينسخ كالتقصص والمواظع
وبعض الميزات كالكذب والزنا والزواجر وهذا
الاختفاء فيه إنما اختفاء فهم نسيته ثم
استغفبه بأنه مطابق لها باعتبار أنه كان مقتضى
الزمان ومصالح تلك الامم وقد انتهى ذلك
والثاني ينهي باتهام زمانه فكان البيان الأول
كان وقتاً والموقف يدل على حد وث خلافه
فليس بداهة كما يتوهمون وقوله وفيما يخالفها
الخ عطف على قوله في القصص (كأنه قيل) مطابق
لها فيما وافقها من القصص الخ وفيما يخالفها
من جزئيات الخ ولما كانت المطابقة مع مخالفة
مشكلة بحسب الظاهر بين وجهها بقوله من حيث
الخ (قوله لو كان موسى عليه الصلاة والسلام
حياً الخ) خصه لأنه أعظم أولي العزم ثم رتبة
وكذا وهذا الحديث أخرجه الإمام أحمد وأبو
يعلى في سندهم من حديث جابر بن عبد الله رضي
الله عنهم وأوليه أن مروى رضي الله عنه
استأذنه صلى الله عليه وسلم في أسماء كتبها من
التوراة ليراهن فيزداد بها علماً وهو يدل على
النبي عن قرائتها وحسب إذا جرح فبحث بينه
والافق سأكتفه لم يضطر شاعر وقيل عليه ليس
معنى الحديث وجهه ما ذكره والام يكن جهة
فضله فإنه عام شامل لجميع الأنبياء عليهم
الصلاة والسلام فإن كل من تقدم لوبي حياً إلى
زمان المتأخر وسعه الام اتباعه لتسبح شريعته
بل معناه عموم الرسالة الذي هو من خصائصه
صلى الله عليه وسلم فلا يبع أحداً بعده الأنبياء
صلى الله عليه وسلم ولا يخفى أن عموم الرسالة
يقتضي عدم العمل بقبرته بعده صلى الله عليه
وسلم وجهه أن نثر رتبته أكمل الشرائع
المتعدي ذلك لكونه أمسك الختام وهو المراد
فاقبل وتدبر خبره (قوله بل وجهه وذلك مرض
الخ) لما فهم من الاعلام والتصديق له ولما علم
من الكلام أنه بطريق التعريض والتلويح لا
للتصريح مع ما قبل بأنه لو أوجب له لكان حق
النظم فلا تكونوا بإفالة التعريض لا الواو
ولذلك ذكر التعريض هنا مع أنه سابق في الجواب
فافهم والتعريض أن يذكر شيئاً والمراد منه
شيء آخر كقول المحتاج جئتكم لا نظراً إلى
وجهكم الكريم والغرض الاستعطف

(قوله بان الواجب أن يكونوا أول من آمن به) هو جواب سؤال سابق بسطه تقديره كيف جعلوا أول من كفر وقد سبقهم إلى الكفر به مشركو العرب وكذا ما فائدة التقيد بالاولية والكفر معنى عنه بكل حال ما ياب بأنه تعريض كافي عبارة عن أن الواجب أن يكونوا أول من آمن به والله سبحانه وتعالى قد علمه وشأنه وتسميته لكفر من بعدهم من أولادهم فمنهم من آمن به واستحسنوا سنة الله فان قلت كيف يجب أن يكونوا أول من آمن به وقد سبقهم جمع من أهل مكة بين ظهرائهم حتى قبل أنه من تكليف بالاطلاق قلت الاولية تامة بالنسبة لقوم مخصوصين أو مطلقة وعلى الاول لا شك فيه لأن المعنى أول من أورد أو من غير أهل الكتاب أو من قومهكم لأنكم تعرفونه كما تعرفون أشياكم أو أول من آمن بجماعته بين التوراة ومنزل أول المؤمنين السابقين أو أنه مشاكلة لقوله هم المانسون أول من تبعه والمراد آمنوا به وإن كان له عافيه ويعنى السابق وعدم التخلف كافي قوله تعالى أن كان الرحمن ولذا فأنزل العابدن أى فأنزل السابق غيرى فهو عبارة عن المبادرة والسبق **(قوله ولا لهم كانوا أهل النظر)** عطف على ذلك وهو على الوجهين الأولين والآخرين والعلامة لما في كتبهم والافتتاح طلب الفهم والنصرة عليهم وكانوا يقولون لا مشركين سيظهر نبي فتمت كذا وكذا فأنزلهم معه وقتلهم فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به والمبشرين بكسر التين وقعها فان قلت هذا الكلام يقتضى رجوع الضمير إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وقوله فيسألي فان من كفر بالقرآن فقد كفر بما يقضى رجوعه إلى القرآن والظاهر ما في الكسوف ولا لهم كانوا المبشرين بزمان من أوحى إليه والمفسرين على الذين كفروا به وكانوا يعدون اتباعه أول الناس كلهم فلما ثبت كان أمرهم على العكس قلت العلامة بأن الرسول ومبشرينه المؤدى إلى الإيمان به يقتضى الإيمان بالقرآن لأنه أعظم معجزاته فهذا بيان لما حصل المعنى وفيه إشارة إلى أن الإيمان بما أنزل لا يكون بدون الإيعان بما أنزل عليه ولا صعوبة فيه كانوا مع أن هو الضمير إلى النبي صلى الله عليه وسلم صحيح فيكون في أول كلامه إشارة إلى وجهه وفى آخره إشارة إلى آخره قل إن الضمير للقرآن رقى عليه وعلى الله وسلم ثبت ذكره بذكر الإيزال وهو قول أبي العالبة وقيل لما بعثهم وهو التوراة فانهم انفتحت على الله وسلم وعلمه الإيزال **(قوله أول كافر به وقع خبرا عن ضمير الجمع الخ)** إنما أوله لأن أفضل التفضيل إذا أضيف إلى نكرة تحجب المطابقة بين تلك النكرة وما جرى عليه التفضيل تقول هو أفضل رجل وهذا أفضل رجلين وهم أفضل رجال لأنه والمرصوف واحد ما بعد لأن المعنى على تفضيل ذلك الواحدان فضلا أو احدى أو احدى وتفضل ذلك الفردين أن كان التفضيل على اثنين أو على واحد المعنى في زيد أفضل رجل زيد رجل أفضل من كل واحد واحد من الرجال وتحققه أن أفضل التفضيل إذا أضيف إلى المفضل عليه فان أريد التفضيل باعتبار الذات لا يمكن بد من أن يكون المضاف إليه متعديا معي ظاهرا للدخول في المفضل كما تقول زيد أفضل القوم ولو قلت أفضل قوم لم يستقم إذ لم يعلم دخوله فيه فلهذا واجب أن يكون معرفة وأن أريد التفضيل باعتبار العدد المطابق له أضيف إلى النكرة المخصوصة بالعددان واحد أو احدى وعلى هذا أضيف إلى مجرد العدد لم يعلم الجنس ولم يمكن الإضافة إليه معا ولو أضيف إلى المعرفة لا تلبس بالمعنى الأول فأنشئت إلى النكرة الدالة على العدد وكان فيه توفير لحق الجنسية لئلا يلتصق به إلا الآن أحدهما مقصودا صلا لا آخره كما في الحكم في أى شيء ما وشروط الأضافة إلى معرفة أو نكرة فافهمه قائمه بالشبهة على كثير فلا بد من التأويل أما في الأول أوفى الشايع بأن يتقدم موصوف مفردا فاعلم بجمع معنى كفى بى أو يؤتى الأول بالبين كل واحد منكم تبعم النبي (٣) كما يؤتى في الإثبات فهو كسأى له وقيل لأنهم لا تفاقم على الكفر فعدا كنهض واحد وأن الأصل لا بين واحد منكم أول كافر وقدم تأويل الثاني على الأول لأن تأويل الأول ارتكاب التأويل قبل الحاجة إليه لولا أنه ظاهر في العموم والمقصود عموم النبي فيحتاج إلى تأويل آخر كما قال الشارح المحقق أنه لعدم النبي وادخال كل بهد اعتبار النبي بمعنى أصله

بان الواجب أن يكونوا أول من آمن به
ولأنهم كانوا أهل النظر ومعجزاته والعلم
بشأنه والمستفصلين به والمبشرين بزمانه
وأول كافر به وقع خبرا عن ضمير الجمع بتقدير
أول فردى أو فوج أو تآويل لا يمكن كل
واحد منكم أول كافر به كقولك أنا حلة

(٣) وقوله تبعم النبي الخ أهل المراد بتبعهم
تبعه النبي وهو انتهى لأنه الموجود مع ما وجد
أن يكون من تحريف النسخ بدليل تكراره
صحة

لا يمكن واحد منهم ثم أتى بكل وأورد عليه أنه لأجاجة الجمعية التي هي بتقدير كل فالأول أنه لهم
السلب بالقرينة كافي قوله لا يجب كل محتمل بخور فان قلت كيف صح لا يمكن كل واحد أولا وأولية
واحد منهم تنافي أقواله الآخر قلت قد عرفت أن الأول لم يستحقه بل بالاضافة أو موقلة كما مر
وهذا على مذهب الجمهور القائلين بوجوب المطابقة في الوصف ومن قال بعدم الوجوب لا يقول
(قوله قلت المراد به التعريض لا الدلالة على ما نطق به الظاهر الخ) فملى التعريض أول الكافرين غيرهم
كما أن الجاهل في المثال غيره وكلامه معناه يقتضي أن معنى التعريض أن أول الكافرين المتشركون
فلا يبعونهم والتعريض الأول هو أنه ينبغي أن يكونوا أول جماعة آمنوا بالمعاد منهم من أسباب الأولوية
والأولية فلا تكرر ارفي التعريضين فتأمل أو أن المفضل عليه كفر أهل الكتاب بقوله أن الخطأ معهم
أو يقتدرى الكلام مثل وهو ظاهر وذهب بعضهم إلى تقدير لا تكونوا أول كفر وآخوه وقبل أول رائد
وهو بعد (قوله أو من كفر بجماعه) فالصغير المأمور على الأول ما أنزل وما ذكر من أنهم إذا
كفروا بما صدقه فقد كفره وقبل عليه غايته لو كان كفرهم به أنه كذب كله وأما إذا كفره بأنه كلامه
تعالى واعتقدوا أن فيه الصادق والكتاب فلا وأما إذا كان هذا الوجه مرجوحا وقديروهم أنه
جواب ثلث عن الإشكال المعنوي وليس بذلك لأنهم ليسوا أول كفر بالتوراة بهذا المعنى بل المتشركون
قبلهم وأما وقع لهم ذلك بعد الكفر بالقرآن اه ويرد عليه أن كفرهم به لا يتوقف على اعتقاده كذب
كله بل إذا اعتقدوا أن فيه كذب بالقرآن الكفر بكله ضروري أن يصدق بعضا وأنه إذا كذب بعضه تطرق
لاحتمال إلى الباقي فكيف يصدق ما معهم فالوجه في مرجوحية هذا أنه واقع في مقابلة آمنوا
بما أنزل فيقتضي تصادم مع تنافي الكفر والإيمان وأما قوله لا هم ليسوا أول كفر بالتوراة الخ فساد
لأنه ليس معناه أول كفر بالتوراة مطلقا بل أول كفر بها وهي معه وعنده وليس غيرهم كذلك وهو ظاهر
والمراد بالعبارة معرفتهم بها وقراءتهم لها وعلمهم بها كما يقال صاحب كتاب وأهل كتاب ولذا قيل معنى كونه
معهما اعتقادهم له وأذاعتهم لقبوله لا مجرد الاقتناع الزماني بفضن بأهل الكتاب ولا يتناول المشركين
من الأعراب فلا يريد ما قاله الفضل ورد أيضا بأنه لا فرق بين لزوم الكفر والتزامه ومن لا يكتد ولا يسعى
كافر أشركوكم ليسوا كافرين بالتوراة وإن زعم الكفر بهما من الكفر بالقرآن من حيث لا يدرون
بخلاف بني إسرائيل لأنهم بانكار القرآن التزموا انكار ما في التوراة (قوله أول فعل لا فعل له الخ)
قال المروزي في شرح الفصح كان ذلك عاما أول لا يتن لأنه لا يصرف في المعرفة والذكر جمعها
لكونه أفعال صفة ولذا كان مؤنثه أولى وأما جازتهم الأولية فلا نهم يستعملون مع الآخرة كثيرا
والحكم على الأول بأنه أفعال قول البصريين وقاؤه وعينه واو وهو نادى مثل ددن واله من زمن الأولى
تبدل زوما وأراد الاجتماع واوين الأولى مقصومة وأمه ووى وقال البريدي أول فعل وليس بالفعل
فقبلت الواو الأولى همزة وأدغمت واو فعل في عين الكلمة اه وكون وزنه فوعل أن أراد إذا كان
اسما لا بابا ففعل نادى له وجهه وحذفت ياءه فوزن الكلمة وإن أراد مطلقا يطلعه منع صرفه وقوله لهم
أول من كذا وقوله لا فعل له هو قول ومما على هذا قول والمراد لا فعل له محقق فانه يجب تقديره
ومنه من قال فانه والواصل أول وقبل من آل والاصل فيه أول فقبلت همزة فقه واوا وأدغمت
في الواو الأخرى وهو ظاهر وقال يعنى تبادلوا بمعنى رجع وقوله غير قياسي لأن قيسه تحفته
بماض حركة الهمزة على الساكن قبله ما حذفتها (قوله ولا تستبدلوا بالآيات بها الخ) في الكشاف
والانتراسة استعارة للاستبدال كقوله تعالى اشتروا الضلالة بالهدى وقوله كما اشترى المسلم انفسه
وقوله * فاني شريت الحلم بعكك بالجهل * يعنى ولا تستبدلوا بالآيات غمنا والافتان هو المشتري به
وفي شرحه للصحة يعنى استعارة تحفة مضمدة على تشبيه استبدال الرأية التي كانت بهم بآيات الله
بالاستعارة وسرحت في الفعل بالبيعة كافي لا يشبه لأنه وقع التعبير عن المشتري بالنفس خلاف ما في
الاستعارة المحقق فلذا جعل قرينة الاستعارة وحمله في الكشف غير يمان وجه ترشيح من آخر

فان قيل كيف ينهوا عن التقدم في الكفر
وقد سبقهم مشركو العرب قلت المراد به
التعريض لا الدلالة على ما نطق به الظاهر
كذلك وأما ما قلت بجهايل أو ولا تكونوا
أول كافرين أهل الكتاب أو من كفر بجماعه
فان من كفر باقرآن فقد كفر بما صدقه
أو مثل من كفر من شركي مكة وأول أهل
لا فعل له وقيل أصله أو أول من أو أول
همزة واو تحفته غير قياسي أو أو أول
من آل فقبلت همزة ولا تستبدلوا بالآيات
فمنهوا بالآيات غمنا فلا ولا تستبدلوا بالآيات
بها والاتباع لها أحاطوا الدنيا

وهو غريب في اجتماعهما والمانية منه الخفاء ذهب أكثر من احد الى أن المراد من هذا اشتعارة لفظة
 كاطلاق الركن على الاثر لما أنه استبدال بخصوص استعماله في المطلق لا منوية مبنية على التشبيه
 اذ حيث تقع الرتبة في مقابلة المشتري والاثبات في مقابلة الفتن عكس النظم والفشل بالآية في مجزئ
 اطلاق الاشياء على الاستبدال ومنه قبل يجوز أن يكون من باب القلب في التشبيه كما في قوله الاشياء
 مثل الياقوتية على تقدير التشبيه لا يكون ههنا التشبيه استبدالاً بالآية كقولهم بالآية
 وتشبيه الرتبة لكونها مطلوبة عندهم مرغوبة بالمشتري وتشبيه الآيات كقولهم بمذولة في مثل الرتبة
 بالفتن ولم يقع قلب في شيء من التشبيهات الثلاث لأن معناه أن يجعل المشبه به مشبهاً بالعكس فان قلت
 فعلى ما ذكرتم فلم يعبر عن الرتبة بالفظ الفتن قلت للاشارة الى أنها تقتضي أن تكون وسيلة بمذولة
 مصروفة في نيل المآرب لا مرغوبة مطلوبة ببذل ما هو أعز الاشياء أهني الآيات المضافة الى من هو
 متبع كل خبر كمال وفيه تقريب وتجهل قوى حيث جعلوا الاشراف وسيلة الى الاخص واغراب بالظن
 حيث جعل المشتري غنا باطلاق لفظ الفتن عليه فيجعل الفتن مشترياً ببقاء ما لا مجال لتعبد دخول
 الباء عليه ولا يفتي ما في هذا كله من السكاف وجعله مجازاً من رسله شخصاً كاذباً به أكثر
 الشراخ أقرب الوجوه الثلاثة فان قبل الاشياء يعني الاستبدال بالآيات بما لا يصح اذا كوا مؤمنين
 بها ثم تركوا ذلك لخطأهم المنيوية كما في اشتروا الخلافة بالهدى قبل مبتدأه على أن الايمان بالثورة
 ايمان بالآيات كأن الكفر بالآيات كفر بالثورة فيحقق الاستبدال والاستبدال مأخوذ من التعيير
 عنه بالفتن كما ذكرتم ان المصنف رحمه الله اختار التعميم لما يستعمله بعد وقد كثر من آخرين على
 التخصيص (قوله بالآيات واتباع الحق) ما هو كالمبدأ التام المذكورة لاقتضائهم الايمان
 واتباع الحق وليست بمدى حقيقة بله فلا تأثم الكفا والرجعة عن الخوف مقدمة التقوى وعموم
 الخطاب لجميع أهل الكتاب لانهم كلهم مأمورون بالآيات به واطلاق أهل العلم عليهم ما بقا بالنسبة الى
 من ليس له كتاب فلا ينافي هذا ما ذكرتم من جعلهم مأمورين وقوله أمرهم بالتقوى التي هي منتهاه
 جعلها منتهى لقرئتهم على الخوف كما ذكرتم ولا تعرض عن بعض منتهى باعتبار بعضه وقبل عليه
 آيت التقوى مطاقاً لمنتهى السلوك بل منتهى المرتبة الثالثة منها وفيه نظر (قوله عطف على ما قبله
 واقتبس الخ) لم يمتد لأنه يجوز عطفه على النتي الأولى والاخر وليس من باب ضرب وليست عليه
 الامرو واستمه بالتشديد فالتيس وفيه ايسر واليسر الضم اذا لم يكن واختصا بالباء اتماماً له أي فعديته لأن
 الصلة كانت تعمل بمعنى الزائدة تعمل بمعنى المعدي أو لا سيما أي لا تجعلوا الحق ملتبساً بشئها غير
 واضح بسبب بانكم روج الأول بأنه أكثر ولا داعي للعديل عنه وانما قال وقد يلزمه لأنه يشك عنه
 كثيراً وهو مؤتملة لاستعماله في الاشياء وشاره الى أنه مجاز ووصف الباطل باختصاصه بيان لواقع
 والالباس كما يكون بادخال ما ليس منه يكون شاذاً ولكنه وقوله والمعنى الخ اشارة الى أن الباطل مصله
 وقوله بسبب اشارة الى أنها الاستغناء وأخرجه من مروج (قوله كلهم) أمر بالآيات وترك الضلال
 الامر بالآيات في قوله وأتموا وترك الضلال في قوله ولا تشروا الخ أو المراد به الكفر وأدرجه تحت
 الامر دلالة عليه وان كان منتهى بانه والاضلال بغير ما بالتيسر أو الاختفاء وهو ظاهر (قوله أو
 نصب بانشاراً على أن الواو للجمع الخ) عطف على قوله جزم والواو بمعنى مع ونسبي والجمع رول
 العرف لانها مبروف بها الفعل عن العطف لا بقاء انتهى لما توجه الى الجمع جوازاً وأدأه حدهما
 بدون الاسترخاء فانقول انتهى عن الجمع لا يدل على جواز الاقراء ولا على عدمه وقد يكون ذلك بشرط
 وهي هنا مقابلة للجمع كل منهما فان قلت اذا كان كذلك فما الفائدة بالجمع قلت لما كان كل منهما منتهى بانه
 ثم وعان الجمع دل على أنهم مجمعون بينهم ما فهم عليهم الجمع بين عقليين قبيحين فان قلت ليس الحق
 بالباطل مأخوذ من الحق فكيف نهى عن الجمع بينهم قلت اللازمة بين اللبس والكمية ان المطلقين

فانها وان جلت فليد مستزلة بالإضافة الى
 ما يفوت عنكم من خطوط الآخرة ترك
 الايمان قبل كان لهم رتبة في قومه
 وروم وهذا ما نهى عن غفاهوا عليهم الواتعوا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختاروها
 عليه وقيل كانوا بأخذون الرشا فيرون
 الحق ويكتفونه (وابي فانتون) بالآيات
 واتباع الحق والاعراض عن الدنيا ولما
 كانت الآية السابقة منتهى بالرجعة
 كالمبدأ للمآل الآتية فالتصديق والخطاب بها
 التي هي مقدمة التقوى ولأن الخطاب بها
 للمؤمنين والمسلمين أمرهم بالرجعة التي هي
 مبدأ السلوك والخطاب بالآية الماخض أهل
 العلم أمرهم بالتقوى التي هي منتهاه (ولا
 تلبسوا الحق بالباطل) عطف على ما قبله
 واللبس الخلط وقد يلزمه جعل الشيء شئاً
 بغيره والمعنى لا تخلطوا الحق بالباطل
 الذي يختص به وتكتفونه حتى لا يميز بينهم
 أو لا تجعلوا الحق ملتبساً بسبب خلط الباطل
 الذي يكتفونه في خلافه أو تذكره في تأويله
 (ونكة والحق) جزم داخل تحت حكم النهي
 كأنهم أمرهم بالآيات وترك الضلال ونهوا
 عن الاضلال بالتلبس على من مع الحق
 والاخفاء على من لم يسمعوا أو نصب بانشاراً
 على أن الواو للجمع أي لا تجمعوا الباطل الحق
 بالباطل وتكميله

واللبس هاتين مخصوص وتكمن الحق شي آخر لازمة بينهما (قوله وبعضه أنه في مصنف ابن
مسعود رضى الله عنه الخ) لأن الحال مقارنة والمقارنة والبيعة بمعنى ولا نهى بالست داخل تحت النهي
فيم ما وإن كان بينهما فرق وقوله وأنتم تكمنون إشارة إلى أن الحال المعذرة بالمعارض بالتقرب بالواو فإذا
وردت كذلك بقدر المبتدأ يصبح ذلك في الكشف أن كلام الزمخشري يدل على أن المعارض المأثبات
يجوز أن يقع حال المعروض والواو كزهر هذا المعنى في هذا الكتاب وذكر الجوهري وغيره وليس المانع دليل
بعدم عليه وقد ورد في التنزيل وقد علم أن رضى الله عنه أن امتدحت عن ذلك بأن حرف الضمير
أخرجه عن شبه المعارض فلا وجه لاعتراض المعترض اه وما لك المعنى حديث كائن ويجوز على هذه
القراءة عطفها على جملة النبي بشا على جوانب عاطف الخبر والانشاء وقوله وفيه إشعار على أن التقيد
بالحالة وهو جاري للمعنى أيضا لأنه محمول على لائى إلى أو ناصد بك القديم لأن الاختفاء إذا كان
أصله لا يبقع وقوله عالمين الخ إشارة إلى أن الجملة حالية وأن قوله مذكرا آخر مذكرا وقوله
إذا جاهد لا يقدريه في تصديق النبي المقصود منه زيادة تشجيع حالهم (قوله يعنى صلاة المسلمين الخ)
يريد أن الام في الصلاة أن كانا ركنين للعهد والاشارة إلى المعنى ويجوز أن يجعل للغير والدلالة
على أن صلاة غير المسلمين ليست بصلوات من تحمهم بها والقروا أعمال الجوارح والأصول الإيمان
وقد يعتد ببعض القروا صلاة لا ببقية الحصة أصولا لأنها أعظم شأنها فهي فرع من وجه أصل من
آخر فلا يشاي هذا حديث بنى الإسلام وقوله وفيه دليل على أن الكفار مخاطبون بها بالافروع
وهو مذهب الشافعي رضى الله عنه وبعض الحنفية وغيرهم يقول ليسوا بمخاطبين بها لأن خلاف في عدم
جواز الادلحال الكفر ولا في عدم وجوب القضاء بعد الإسلام وإنما الخلاف في أنهم يعاقبون في
الآخر بترك العبادات زيادة على عقوبة الكفر كما يعاقبون بترك الاعتقاد (قوله والركعة) ترك الركعة
إذا غاب الخ) الركعة في اللغة البناء والطهارة وتشت شرعا لأخراج معروف فان قلت من الأول فلاها
ترك بركتها ولاها لتكون في المال النسي وان قلت من الثاني فلما ذكره المصنف رحمه الله ويتر
مخفف ومشدود ولزم وكثير ما يستعملونه مع هذا كما هنا قال في شرح المفاتيح تضمينه معنى
الافادة وفيه كلام في شأن الغليل فظاهر (قوله أى في جماعة الخ) هذا هو الظاهر حتى استدلت به
بعضهم على وجوب الجماعة والمنصف رحمه الله استدلت به على تكدها وأفضليتها وظاهر الظهور معنى
تقويهم على العبادات إذا اجتمعوا وظاهر تركه الإسلام وكثره ويجوز جعل المعية على الموافقة وان
لم يكونوا معهم والفتاوى بالفاء والذال الجملة المشددة المنفردة وهو حديث مرفوع أخرجه الشيخان
من حديث ابن عمر رضى الله عنه ما (قوله ويعبر عن الصلاة بالركوع استرازا عن صلاة اليهود)
فالركوع فيها ذنوب ومن التبعين النكل بالركوع كمنى سجودا والمراد به مطلق الخضوع والاعتقاد
كما في البيت المذكور (قوله لا تذل) وروى لاهن (٤) بفتح التاء وهو للاضبط بن قريع وهو
شاعر أموي وقوله

انكل ضيق من الامور معه • والمسا والصبح لا يشامعه
لا تهم من الشدة عملك ان • تركع يوما والدهر قدرعه
ومل جبال البعيدان وصل السبيل وأقصر التراب ان قطعه
واقبل من الدهر ما تأكله • من قزينا بعيشه نفعه
قد يجمع المال عسيرا كله • ويأصل المال غير من جمعه

وعلا في لهالك والركوع في الخطا عن الرتبة ويلزمه الدالة والخضوع (قوله تركع يوم) تركع يوم
وقبيل الخ) قال المحقق التقرير عندهم الحل على الاقرار والابناء اليه والتحقق والتسليم وكلاهما
مناسب هنا وأما قلت للناس تقرير المعنى الأول بأن يقتربا أنه لم يقل ذلك وفي قوله هل ثوب الكفار

(٤) قوله وروى لاهن بن رواه ذلك
الاشعري وكتب عليه العبدان البيت من
المسرح لكن دخل في متعلق أوله الظهور
بالارادة لخشية صار فاعل كما قاله
الداميني والشمسي وبديله بقية القصيدة
فقول العبدان ومن توبه الله من الخفيع خطأ

اه

والبر النوع في البر من البر وهو الفناء الواسع يتناول كل خير ولذا قيل البر ثلاثة بر في عبادة الله سبحانه وتعالى وبر في مراعاة الأفاعيل
ولا في معاملته الاجانب (وتدعون أنفسكم) وتذكروا من البر كانتسيات وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنها زلت في أحبار المدينة
كانوا يأمرون من آمن بفعله باتباع محمد صلى الله عليه وسلم (١٥٤) ولا يتبعونه وقيل كانوا يأمرون بالصدق ولا يتصدقون (وأنتم تتلون الكتاب)

تسكت كقولهم وأنتم تعلمون أى تتلون
التوراة وفيها الوعد على العباد وترك
البر وخالفه القول العمل (أفلا تعقلون)
فجيبهكم فصدكم عنه أو أفلا تعقل لكم
بمنعه عما تعلمون وخاصة عاقبته والعقل
في الأصل الحبس بمعنى الإدراك الانساني
لانه يحبسكم عما يقع وبقوة على ما يحسن
ثم القوة التي بها النفس تدرك هذا الإدراك
والاية عابسة على من يعظم غيره ولا يعظم
نفسه هو مضعه وحبث نفسه وأنفذه هل
الجاهل بالشرع أو اللاحق الخالي عن العقل
فإن الجامع بينهما تأتي عنه شكيته والمراد بها
حس الواضع على تركبة النفس والاقبال
عليها بالتمكيد لتقوم فتيمة غيره لا يمنع الناسق
عن الوطء فإن الإخلال بأحد الأمرين
المأور بهما لا يوجب الإخلال بالآخر
(واستعينوا بالصبر والمروة) متصل بما قبله
كأنهم أمروا بما يشاقق عليهم من مخاضه من
الكثافة وترك الرئاسة والأعراض عن
المال موبط وبذلك والمعنى استعينوا على
حواشكم بما تظن الصبر والفرح فوكل على
الله حصانه وتعالى أو بالصوم الذي هو صبر
عن المفارقات لما فيه من كسر الشهوة
وتصفية النفس والتوسل بالصلاة والأخياء
المأفاهم جامعة لأنواع العبادات النفسانية
والبدنية من الطهارة وسرعة العودة وصرف
المال فيهما والتوجه إلى التسكينة
والعقوف للعبادة وإظهار المشيوع
بالجراح وإخلاص النية بالناب والعبادة
الشيطن ومناجاة الحق وقراءة القرآن
والشك بالهاده دين وكف النفس عن
الاطمين حتى تجاوب إلى تحصيل المألوف
ويجوز أن يراد بها الدعاء (وأنها) أى
الاستعانة بها أو الصلاة وتخصه بما روي
الصبر أي العظم شأنها والجماع ما شرب وما
من الصبر أوجه

قد علقنا والعقل أى وثاق • وصبرنا والصبر من المذاق

(قوله والاية ناعية الخ) أصل التي رفع الصوت بذكر آتوت رضى الله عنه وأنه مشهور بها قال الأزهري
فإن شئني نفسه بالقواش إذا شربها ساعطها رضى فلان في فلان أمر إذا أظهره ونفسه مرفوع
تأكد للتصغير المستمر وهو مضعه مذكور ناعية وخبت معارف عليه وأن قوله عمل الجاهل بناء على
تقديره مقول بعقول ومابعد على تنزيه منزلة اللازم وفي الصحاح شديد التسكينة أى النفس لا يتقاد
وأصله الحد الجديدة في الفرس وقوله تقوم أى تقوم بنفسه بما يقيم غيره وقوله لا يمنع الناسق عن
الوطء خاتمة لتزقير الفروع لأنهم عن المنسك لازم ولم تركبه فان ترك الله ذنب وارتكاب
ذنب آخر وإخلاله بأحدهما يلزم منه الإخلال بالآخر وأما أنه لم يتناول ما لا تفعلون فمخصوصة
بسبب القول وهو أن المسلمين قالوا علماء أبي الاعمال إلى الله بل لئلا يفسد أو الموارثا فانزل
الله ذلك وفيه نظر لأن التأويل الجاهل في هذه الآية يجرى فيها لئلا ليس الهى عن القول بل عن
عدم الفعل الماخاركة فتأمل (قوله متصل بما قبله الخ) يشتمل على أن الخطاب لى إسرائيل أيضا
لجميع المسلمين كما قيل لتفكيك النظم وقوله والمعنى استعينوا الخ ففى الصبر الانتظار والصوم لانه
صبر عن المفارقات والاستعانة بما فيه من كسر الشهوة والصفية وأما الاستعانة بالصلاة فلما فيها ما
يترتب إلى الله قربا يقتضى الصوم باطلب والاطمين الأكل والجماع وحتى تجاوب اعتاق باستعينوا
وقوله من الطهارة الخ إشارة إلى ما قاله الراغب رحمه الله تعالى من أن الصلاة جامعة للعبادات كلها
وزائدة عليها لأنها يذل المال في السائر وفرو كل كارة للزوم مكان كالأعتكاف والتوجه للكعبة
كلحج ولذكر الله وسوله كأنه هاتين ولدا نعمة الشيطان كالجها ولا لاسم المص الاطمين كاصوم
وتزي بالمشيوع وجوب القراءة وغيره وجوزى البر أن يراد به الصبر على الصلاة أو أى في كلام
المصنف إشارة إليه (قوله روى أنه عليه الصلاة والسلام الخ) أخرجه أحمد وأبو داود وحسن به
مهلة وزاى هجته وبإيمونه بمعنى أحبه وتزليه وضبطه الطيب وغيره حزنه كضربه بالنون من الحزن
بمعنى أحزنه أى حصل له حزننا وفي الدر المنثور قيل النجدة معذبة لله للأنف نحو شرب عنه وشربها لله
وهذا على قول من يرى أن الحركة تعدى الفعل وقوله فزع إلى الصلاة أى قام بها ملتجيا إليها قال
البرقي في السكالم الفزع في كلام العرب على وجهين أحدهما الزرع والآخر الاستجداء والاستمرار
وهو المراد هنا ويكون فزع بمعنى أعتك (قوله وأنما إلى الاستعانة الخ) لما ذكرنا صبر الصلاة كان
المبتدأ وأن قال أنهم ما جعل الصبر أمنا للصلاة والاستعانة فان قدر الصبر بالصبر على الصلاة فوجوب
الصبر على الصلاة أشبه لأنهم مذكورة لفظا وأقرب والقصد ونفسه والوافى الاستعانة لانه يكون أشمل
وما يقال من أن الاستعانة بنفى نفسه اليك بصبر لا طائل من تحته فان الاستعانة بالصلاة أخص من

فهل الصلاة لنا أم أذا فعلنا على وجه الاستعانة به على الموائج أو على سائر الطاعات لا سبها رها ذلك
 وقوله أوجه له أمر والمخالفه ويراجع الى المذكورات المأمور بها والنهي عنها ومثقتهم عليهم
 ظاهرة ولما كان الكبير عقلم الأجسام بين أن المراد لازم وهو مثقفة جله وأشار الى أنه مستعمل بهم ذا
 المعنى (قوله أي الخبيث من الخ) انبث المطعم من الأرض ووراد به التواضع والخشوع والخضوع
 والخشوع متقاربان بمعنى الخضوع والتذلل وأكثر ما يستعمل في الجوارح والخضوع له أكثر ما يستعمل
 في القلب ولذلك روي إذا ضرع القلب خشعت الجوارح كذا قال الراغب والمصنف رحمه الله تعالى في قوله أي يتوقعون
 الخشوع والخضوع والخشعة يشعث الرمل المتطامن أي المنخفض في الأرض (قوله أي يتوقعون
 لقاء الله الخ) الالتقاء متناهية الشيء ومصادقته معا ويشال للأدور بالخالس وملا فاقاله تعالى أمارؤيته
 عند الجزورين أي أوابه وأشار المصنف رحمه الله تعالى الى التخصي بقروله لقاء الله أو بارة عن القبالة
 وعن المعبر اليه أو بيل ثوابه وعنايه وهو معنى قول المصنف رحمه الله تعالى ما عنده وليس غنى تفسيرها
 فان كان معنى الرؤية أو بيل ما عنده فالقائم بعنايه المعروف ان جعل الرجوع اليه على نيل الثواب أيضا
 فيكون تأكيدها ولا يصح حمله على التذلل والمصير الى الجزاء فانه متيقن فان قدرت الملائكة الخشوع
 والرجوع عطلق الجزاء احتاج الى حل الظن على التيقن وأيده بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه تعلمون
 وبين وجهه بأن الظن الاحتمال الرابع والتيقن كذلك لما فيه من الرجحان فأطلق الظن على التيقن
 المستقبل بجامع الرجحان وأن كلامه ما موقوف على منظر قيل الوقوع ومعنى التيقن كونه في ضيقه
 لا الاصطلاح وقال قدس سره لا تراعى في امتناع لقاء الله على الحقيقة لكن الفائقين يجوزوا الرؤية
 بجهولها محارضا عن حيث لا مانع وأما لم يجوزها في تفسيرها بما يتأهب المقام كلقاء الثواب خاصة
 أو الجزاء مطلقا والعلم المحقق الشبهة بالمصادفة والمعاشية فان حل الظن على الوقوع والطمع معنى
 ملا فاقاله لقاء الثواب وبيل ما عنده الله من الكرامة لظهوره وأن لا قطع بذلك وان حل على التيقن أو قرئ
 يعلمون يدل بظنونهم اهلا ملا فاق الجزاء فانه متوقف على عدم المؤمن لأن التردد في يوم الجزاء أكثر لا يصلح
 أن يذكر في معرض المدح كما هنا يمكن لا يخفى أن الرجوع الى الله المفسر بالثبور أو المصير الى الجزاء
 مما لا يكتفي فيه الظن بل يجب القطع فطفق قوله وأتم اليه راجعون على أنهم ملا فاقوا بهم وجب تفسير
 الظن بالتعقن البتة اللهم إلا أن يتدر له عامل أي ويعاون مع أنه خلاف الظاهر وقيل فيه بحث لأن
 العلاقة في هذا المماران كانت المشابهة كان استعارة ولا وجه له ههنا لأنها إما تنصرف بمعية أو مكتبة
 فلو كانت تنصرف بمعية لاستعمل التيقن كان الظن وقد عكس ههنا ولو كانت مكتبة زمها التخييلية وهي
 متعقبة وهذا عجيب منه فان الظن مستعمل في التيقن لما ذكر المشبهة فهي تنصرف بمعية بالمشبهة
 وكان التيكمة في استعارة الظن بالمعاشية في أيام أن من ظن ذلك لا يثبت عليه فكيف من يتيقن وقوله
 يتيقن باللام في نصه إشارة لوجه التجوز كما هو موقوف في بعض الحواشي بالكاف وقال في معناه كما أن
 إطلاق الظن على الوقوع طريق التيقن لا الحقيقة وفيه نظر (قوله قال أوس بن حجر الخ) قال
 السبوطي تجر بعضين كصاحب طود وان اشتهر فيه خلافة وهذا شاهد على كون الظن بمعنى العلم لقوله
 مستيقن وهو من قصده أوها

تذكر بعد من أمية صائف • فبك بأعلى ثواب والخائف

قال شارح ديوانه تشكر نفسهم بكونهم وكاف وراهم • مله • ورك بكسر الموحدة وراهم • مله • وثواب
 والخائف كلها أما كن ومنها بعد آيات يصف صياد اري جوارحهم بهم

فأمله حتى إذا أن كانه • معاطي يد من جنة الماعاف

فيسرهم حاشا ربنا كعب • أوامر طهاره وأعجم شائف

فأرسله متيقن الظن أنه • مخاطمات تحت الشرايف جائف

ما أمر بها وهم واعين (الكسبية) انقبالة
 شاقة كقوله تعالى كعب على المشركين
 ما دعواهم اليه (الاعلى الجاشعيت) أي
 الخبيث والخشوع الانخبات ومنه الخشعة
 للرملة المتعائمة والخشوع بالجوارج والخشوع
 ولذلك يشال الخشوع بالجوارج والخشوع
 بالقلب (الذين يظنون أنهم ملا فاقوا بهم
 وأنهم اليه راجعون) أي يتوقعون لقاء الله
 سبحانه وتعالى وبيل ما عنده الله سبحانه وتعالى
 أنهم يحشرون الى الله سبحانه وتعالى
 فيجاء بهم ويؤيدون في مصفاب العالم
 يعلمون • وكان الظن لما فيه من
 في الرجحان أطلق عليه بعضهم معنى الوقوع
 قال أوس بن حجر
 فأرسله متيقن الظن أنه
 مخاطمات تحت الشرايف جائف

وانما النقل عليهم السلام مثله على غيرهم فان
 نفوسهم من ناضة بمانها امتوعة في مقابلاتها
 فابتهقر لاجل مشاقها ويستلذب بسببه
 متاعها ومن ثم تعال عليه الصلاة والسلام
 وجهلت فتوة عبي في الصلاة (بني اسرائيل
 اذ كروا نعمة التي اُنعمت عليهم) كثره
 للتاكيد ولذكرا كبر التفضيل الذي هو اجل
 النعم خصوصا وبلغه بالعدد الشديد فتوفينا
 لمن غفل عنها واخل بمعقودها (واثنى فالتكم)
 عطف على نفي (على العالمين) أي على
 زمانهم يريد به تفضيل آباءهم كالنواقي
 عصمهم عن عيبه الصلاة والسلام وبعده
 قبل أن يغير رعايتهم الله تعالى من العالم
 والايان والعمل الصالح وجميعهم أنبياء
 وملوك مطهرين واستدل به على تفضيل
 البشر على الملك وهو عيب (واقتروا يوما)
 أي ما فيه من الحساب والعذاب لا تجزى
 نفس عن نفس شيئا لا تقضى عنها شيئا من
 الحقوقي شيئا من الجزاء فيكون نصيبه على
 المصدر وتزى لا تجزى من أجر الله اذا أغنى
 وعلى هذا فنعين أن يكون مصدرا واردة
 منكرامة تكبر النفس من التبعين والافراط
 النكلى والجدلة صفة لبوما والعائد فيها
 محذوف تشديده لا تجزى فيه ومن لم يجز
 حذف العائد الجبرور قال اتبع فيه تحذف
 عنه الجار وأجرى مجرى المفعول به ثم
 حذف كما حذف من قوله أم مال أصابوا

(٢) قوله فتنفسا منهوب ينزع الخافض الخ
 ظاهر أن التلاوة عن نفس باظهار الخافض
 لا ينزعه كما يقول وليس معنا غيره اهـ

أَنْ زَادَتْ أَي حَتَّى يَبْلُغَ الْمَجَاهِدُ هَذَا الْوَقْتُ وَالْمَعَالِي الْمَتَوَالِي أَي حَتَّى يَلْغِيَهُ أَلْهُنَ رِصَارَتِي الْمَاءِ بِنِزَالِهَا عَلَى
 الَّذِي يَتَوَالَى مِنْهُ وَالْمَسْكَابُ أَرْبَعُ رِشَاتٍ تَكُونُ عَلَى طَرَفِ الْمَسْكَابِ وَالْزَّامِرُ عِدَّةٌ مِنْهُنَّ مِنَ الرِّبْزِ
 فَيَكُونُ بِلَغْنِ قِدَّةٍ إِلَى ظَهْرِ أُخْرَى وَالْقَاهِرُ مَجْعَلٌ مِنْ ظَهْرِ عَيْبِ الرِّشَةِ وَالشَّاقِقُ الْبَاسِ وَرَوَاهُ
 الْجَوْهَرِيُّ قَتَابٌ سَهْمًا رَاشَةً عِنَّا كَب • ظُهُرُ الزَّامِرِ وَهُوَ أَجْعَفُ شَارِفٍ
 قَالَ يَقَالُ عَلَيْهِمُ هَلْ شَارَفَ إِذَا وَصَفَ بِالْعَقِّ وَالْقِدَمِ وَالْقَاهِرُ مَجْعَلٌ مِنْ ظَهْرِ عَيْبِ الرِّشَةِ وَقَدْ قِيلَ أَنَّ
 الْمُرَادَ الْبَازِي وَالرَّوَابِي مَامَرٌ وَالشَّرَاسِيفُ أَطْرَافُ الْأَضْلَاحِ تُشْرَفُ عَلَى الْبُطْنِ وَجَانِبُهَا يُمِيزُ أَي
 طَائِعًا إِلَى الْخُوفِ وَقِيلَ فِي الْأَسْتِهَاذَةِ بِطَرِاحٍ لِحْتِمَالِ أَنْ يَرِيدَ تَقِيْنُ مَا هُوَ فَنُتَوْنُ أَغْيَرَهُ (قَوْلُهُ وَلَا لَمْ
 تُنْقَلْ عَلَيْهِمُ الْخ) يَعْنِي مَنْ عَزَّنَ عَلَى شَيْءٍ خُفَّ عَلَيْهِ وَكَذَا مَنْ عَرَفَ فِيهِ فَائِدَةً عَظِيمَةً كَمَا تَرَى بَعْضَ الْعَمَالِ
 إِذَا نِدَّتْ أَجْرَتَهُ وَلِذَا جَعَلَهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِمُسْتَلْزَاذِهِ بِمَا تَزِيدُ مِنْهُ وَهُوَ حَدِيثٌ مُجْمَعٌ سَمِعْتُ
 فِي آلِ عِرَانَ وَقَوْلُهُ كَثُرَ مَالُ أَي كَثُرَ مَالُ كَرِيمٍ ذَكَرَ مِنْ النَّدَا وَمَعَهُ لِتَأْكِيدِ وَظَاهِرٌ وَكَذَلِكَ التَّفْضِيلُ أَي
 التَّصَرُّعُ بِعَدَمِ اقْتِدَامِ أَيْضًا خُفَّافِي أَنْزَالِ الْكُتُبِ الْمُسْتَلْزِمَةِ لِابْنَةِ رَسُولِهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
 وَبِئْسَ السَّكَنَةُ فِيهِ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْمَذْمُومَ عَلَيْهِ وَاحِدٌ مِنْهَا لِحْتِيَاجِهِ إِلَى الْبَيَانِ أَثْمَانُ فَسَمِعْتُ النَّعْمَةَ السَّافِقَةَ
 بِمَا أَنْتُمْ بِهِ عَلَى الْأَوْلَادِ وَهَذَا بِمَا عَلَى الْأَيَّامِ اخْتَارَهُ فَظَاهِرٌ لَا يُقَالُ الْاَوَّلَى أَنْ يَذْكُرَ لَهْ شَتَاةُ
 (قَوْلُهُ أَي عَالِي زَمَانِهِمُ الْخ) يَعْنِي لَيْسَ الْمُرَادُ هَذَا الْعَالَمُ مَاسُورُ اللَّهِ لِيَزِمَ تَضَلُّعَهُمْ عَلَى الْمَلَأْنِكَ وَعَلَى
 تَبْيِضَانِي اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمْتُهُ بِلْ أَهْلِ زَمَانِهِمْ لِأَنَّ الْعَالَمَ اسْمُ كُلِّ وَجُودٍ فَيُفْعَلُ عَلَى الْمَوْجُودِ بِأَفْعَلٍ
 وَلَا يُتَسَاوَلُ مِنْ قِبَلِهِمْ وَلَا مِنْ بَعْدِهِمْ وَلَوْ سَلِمَ عَوْدُهُ عَلَى الْعَهْدِ وَدَقِ اسْمُهُ فَالْاَوَّلَى بِإِزْمِ التَّفْضِيلِ مِنْ جَمِيعِ
 الْوُجُودِ كَمَا تَرَى وَمِنْهُ عِلْمُ وَجْهِ غُفِّ الْأَسْتِدْلَالِ بِعَلَى تَفْضِيلِ الْبَشَرِ وَالْقِسْطُ الْعَادِلُ (قَوْلُهُ وَهُوَ
 ضَعِيفٌ) يَرِيدُ أَنَّ الْأَسْتِدْلَالَ بِالْآيَةِ ضَعِيفٌ بِعَدَمِ وَجْهِهِ فَلَا يُشَاقِقُ أَنَّهُ مَذْهَبُ أَهْلِ الدِّسْتِ وَأَنَّهُ
 مُجْمَعٌ فِي نَفْسِهِ كَمَا سَأَلْتُ (قَوْلُهُ مَا مِنْ الْحَسَابِ وَالْعَذَابِ) يَعْنِي أَي لَيْسَ يُنْظَرُ إِذَا بَسِ الْمَقْصُودُ
 الْإِنْتِقَامُ فِيهِ بِلْ مَفْعُولٍ بِهِ وَاتَّقَاوُهُ يَعْنِي اتَّقَاوُ مَا فِيهِ أَلَّا يَجْعَلَ الْخَارِفُ عِمَارَةً مِنَ الْمَطْرُوفِ أَوْ كَلَابَةً
 عَنْهُ لِأَزْوَعِهِ وَالْإِنْتِقَامُ يَقَعُ عَلَى مَا عَمِلَ بِهِ مَحْذُورٌ سَوَاءٌ كَانَ فَاعِلُ الضَّرَرِ أَوْ وَقْتُهِ أَوْ سَبَبُهُ فَيُقَالُ
 اتَّقِ زَيْدًا وَاتَّقِ ضَرَرَهُ وَاتَّقِ لَوْمَتِي فِيهِ فَايَسَ تَفْسِيرُهُ بِمَا فِيهِ لَيْسَ حَقِيقَةً بِلْ لَأَنَّ الْإِنْتِقَامَ مِنْ هَذَا
 الزَّمَانِ لَا يَكُونُ لِأَنَّهُ آتٍ لِمَحَالَةٍ فَالْمَقْدُورُ لَهُ إِنْتِقَامُهُ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ وَالْمُرَادُ بِالْحَسَابِ قَبْلُ حَسَابِ
 الْمُنَاسَاةِ لِأَحْسَابِ الْعَرَضِ لِأَنَّهُ وَاقِعٌ لِمَحَالَةٍ وَفِيهِ يُنْظَرُ (قَوْلُهُ لَا تَقْضَى عَنْهُمْ شَيْئًا الْخ) جَزَى بِكَوْنِ
 مَعْتَلًا بِهِمْ - مَوْزَاوُهُمْ عَلَى الْأَوَّلِ قَضَى وَهُوَ تَعَبٌ بِنَفْسِهِ لِقَوْلِهِ الْأَوَّلُ وَبَعْنُ لِمُنَاسَاةٍ فَنَفْسًا (٢)
 مَضُوبٌ يَنْزِعُ الْخَافِضُ أَي عَنْ نَفْسٍ وَشَأْنٍ مَعْدُولٍ بِهِ أَوْ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ فَاقْتَضَى قَائِمُ مَقَامِ الْمَصْدَرِ أَيْ جِزَاءً وَعَلَى
 الثَّانِي بِكَوْنِهِ مَعْنَا تَقْنَى وَهُوَ لَا زِمَ نَفْسًا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِأَنَّهُ وَرِدَتْهُ بِهَا يَمِينِي كُنْ وَقِيلَ أَنَّهُ غَيْرُ
 مُنَاسِبٍ هُنَا وَقَبْلَهُ نَارَ (قَوْلُهُ وَارَادَهُ شَكَرَ الْخ) أَي تَشْكُرُنِي وَنَفْسُ الدَّلَالِ عَلَى الْعَهْدِ مِنَ الشَّافِعِ
 وَالْمَشْفُوعِ وَفِيهِ قَبْلُ الْبَاسِ الْكَلْبِي الْأَمِنْ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهَذَا الْبَاسُ أَنْ كَانَ بِأَسْرِ بَنِي إِسْرَائِيلَ
 الْخَطَّاطِينَ فَلَا كَلَامَ فِيهِ وَأَنْ كَانَ عَامًا فَآمَانًا يَنْسَرُ نَظَاهِرُ النِّظَامِ اعْتِمَادًا عَلَى عِبَادِهِ فَيُؤْزَلُ بِتَوْبِهِ أَوْ
 لِلْخَوْفِ فَإِنَّ الْمَعْنَى فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ أَنَّ اللَّهَ فَلَا يَرِي عِلْمَهُ أَنَّهُ تَعَبُ الْكُشَافِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْغَيْثَةِ لِتَكْرِينِ
 لِلشَّافِعَةِ فِي الْعَصَاةِ كَمَا سَأَلْتُ قَائِمُ اسْتِدْلَالِهِ بِهَذِهِ الْآيَةِ (قَوْلُهُ وَمَنْ لَمْ يَجُزْ حَذْفُ الْعَائِدِ الْجَبْرُ وَالْخ) يَعْنِي
 بِهَذَا الْكَسَافِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْجَوْزِي وَيُؤَيِّدُهُ وَالْإِحْشَاءُ وَلَيْسَ عَدَمُ الْجَوْزِي طَائِلًا فِي فِعَالٍ يَتَعَيَّنُ فِيهِ
 حَرْفُ الْجَوْزِي وَبِهِرٍ بَعْدَ الْحَذْفِ لِمُسَاوَاةِ الْأَقْدَامِ فَتَقْرَأُ عَلَى جَوَازِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى أَنَّهُ هَذَا مَا تَأْتَرَا
 أَي تَأْتَرُ مَا بِهِ أَيْ بِكَرَامَةِ فَلَا حَاجَةَ فِي الْحَذْفِ حَقِيقَةً إِلَى الْأَجْرَاءِ مَجْرَى الْمُتَعُولِ بِكَذَا فِي الرِّبْزِ
 وَقَدْ وَفَّرْتُهُ وَبِهِ آخِرُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ يَوْمَ لَا تَجْزَى لِحَذْفِ الْمَضَافِ وَهُوَ يَدُلُّ مِنْ يَوْمِ الْأَوَّلِ وَهَذَا
 عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ وَقَوْلُهُ أَمَ مَالِ أَصَابَاوَهُمْ مِنْ شَرِّ قَالَ ابْنُ الشَّيْبَرِيِّ أَنَّهُ لَعَنَ بَنَ كَلْدَةَ بِعَاتِبِ

بجعله على أنهم لم يجيبوا كتاباً رسالههم وقال غير انه لبعض الاعراب وأوله
 ألا يبلغ معانيق وقولي • بقى على قدس العتاب
 وسئل هل كان لي ذنب اليهم • هو منه فأتيتهم غضاب
 كتبت اليهم كتباً مراراً • فلم يرجع اليّ لهم جواب
 فما أدري أغيرهم تناء • وطول العهد أم مال أصابوا
 فمن يك لا يدوم له وفاء • وفيه حين يقر بابتلاب
 فعهدي دائم لهم وودي • على حال أذا شهـدوا وعابوا
 وانما قال أم مال أصابوا لأن الغنى في أكثر الناس بغير الاخوان على الاخوان كما قال أبو الهول
 في صديقي له أيسر فلم يجده كما يجب
 اني كانت الدنيا أنال شك روة • فأضحت فيها بدعسر أخايسر
 لقد كشف الزئام منك خلافتنا • من الأزم كانت تحت ثوب من الفقر
 وهذا معنى قوله تعالى في الحديث ان من عبادي من لا يصلحه إلا الفقر (قوله أي من النفس الثانية الخ)
 يشترى أن المختار أن يرجع الضمير إلى النفس العاصية لا يتم قوله ولا هم يصرون فإن الضمير في النفس
 العاصية وكذا لا يؤخذ منها بعدل على الظاهر ولما قيل ما ذكر في موضع آخر ولا يقبل منها عدل ولا
 تنفعها شفاعة ولا نه حيث أريد هذا المعنى أخبرت الشفاعة مثل فانتفعهم شفاعة الشافعين وما يقال
 في ترجيح الوجه الثاني أن المصدر في أن يدفع أحد عن أحد في جميع ما يهتد في ذلك من الطرق
 أعني الإيعاء النفس الحق وهو الجزء أريد له وهو القدبة أو ترك الاعطاء مع اللطف وهو الشفاعة
 أو الظهور وهو النصرة عليه أنه لم يراع في الذكر الترتيب وغيره في طرق النصرة الأسلوب حيث لم يقل ولا
 هي أي النفس الحازية تنصرها أي الجزى بمرود وكذا ما قيل من أنه إشارة إلى أنه هذا الطريق
 يستحيل بحيث لا يرفع أن يستبدل أحد وأنه لا خلاص لهم بهذا الطريق البتة لما في تقديم المسند إليه
 من تقوى الحكم مرود بأن الله ورسوله لا ياتي الاندفاع إلا بعد عدم الخلاص لانه المناسب
 لوجوب الاتقاء والتماني في المانع بالعرض مع أن عود ضمير لا يؤخذ منه إلى الثانية في غاية الظهور وحمل
 ولا هم يصرون على ما ذكره كذا في قولنا القبول أو عدمه انما يكون حقيقة من الشفيع
 لا لا دفع له لكان شيئاً اهـ وهذا يرجع إلى قول المصنف رحمه الله وكأنه أريد بالآية في الخ لكنه دفع
 بأن الآية زالت لكانت اليهود من أن أباهم يتخلصون هم فلم يقدروا من سبانه في الدفع لا الاندفاع
 وكون ضمير لا يقبل منها شفاعة يرجعوه إلا ولما غير ظاهر ليس كذلك بل أظهر وأما ما ذكره من تغيير
 الأسلوب ومما عهده بخارج قواعد الماني لا تنفعه انما يكون حقيقة من الشفيع
 لم يرجع حجة وأخبره وتصدده بكانه فمن جعله اعتراضاً له أنه ما لم يقره وانما هو وارد على الكشف
 (وبقي وجه ثالث) استتاره الكواشي وهو يرجع الضمير الأول إلى النفس الأولى والثاني إلى الثانية على
 ألف والتبعية لا تقتضي فيلها تضامه وقال البيهقي رحمه الله من الترتيب ولذا اختير نفسه بمرجزي
 بتعقبي لا بتعقبي كأنه قيل ان النفس الأولى لا تقدر على استخلاص صاحبها من قضاء الواجبات
 في تدارك التبعية لانها مشغولة عنها بشأنهم ثم ان قدرته على ما كان بشفاعة لا قبل من هوان وازدادت
 عليه بأن ثبت معها الاندفاع لا يؤخذ منها وان حاولت الخلاص بالظهور والغلبة فأتى لها ذلك اهـ ولا يرد
 عليه أنه بأباه تأخير الشفاعة في ظنهم وأن مساق الآية بأباه مع ما فيه الظهور وقوطه وكون الشفيع
 مأخوذاً من الشفع ظاهر (قوله ينعون من عذاب الله تعالى والضمير الخ) أصل معنى الضمير المعونة
 وهي تكون يدفع الضرر كاهنا وما يرجع الضمير إلى النفس الثانية وهي واحدة وثمة أشار إلى أنه
 ليس عالداً إلى النفس المنكرة من حيث كونها المعونة بالآية في معنى الكثرة كما قيل إلى ما تامل

(ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل)
 أي من النفس الثانية العاصية ومن
 الأولى وكأنه أريد بالآية في الخ لا يدفع
 العذاب أحد من أحد من كل وجه يستحق
 فانه إما أن يكون قهراً أو غيره والأول
 النصرة والثاني إيمان يكون جبراً أو غيره
 ما كان عليه وهو أن يجزي عنه أو غيره
 وهو أن يعلى عنه عدلاً والشفاعة من
 الشفيع كأن الشفيع له كان فردا له
 الشفيع شفعاً بضم نفسه إليه والعدل
 القدبة وقيل البذل وأصله التسوية مع به
 القدبة لانها تقويت بالمفدى وقرا ابن
 كثير وأبو عمرو ولا يقبل ابتاء (ولا هم
 يصرون) ينعون من عذاب الله تعالى
 والضمير بالمدات عليه النفس الثانية المنكرة
 الواقعة في سابق النبي من النفوس الكثيرة
 وتذكره بمعنى العباد والآناسي والنصر
 أخ من من المعونة لا ختمه اصه يدفع الضر

في عليه من النفوس الكثيرة حتى ان هذا يكون من قبيل ما تقدم ذكره معنى بدلالة لفظ آخر ثم استظهر
 أنه لما عاد الضمير الى النفوس كان المناسب من لاهم فأجاب بأنه لتأويل النفوس بالعباد والانس
 كما تقول ثلاثة أنفس بالتامع تأييد النفس لتأويل النفس بالاشخاص أو الرجال (قوله وقد تمسكت
 المتعزلة بهذه الآية على نفي الشفاعة الخ) خصه بأصحاب الكفار لأنه محل النزاع ولا خلاف في قبول
 الشفاعة إلا معطين في زيادة الثواب ولا في عدم قبولها للكفار ووجه الاستدلال ما فيسان العموم
 كما ترك كون الخطاب للكفار والآية نازلة فيهم لا يدفع العموم المستفاد من اللفظ وقد دفع بأن مواقف
 القيامة كثيرة وزمانها واسع ولا دالة في الكلام على عموم المواقف والأوقات ولو سلم فقد خص شيء
 بالواجب من فعل أو ترك وشفاعة بالشفاعة للكفار وأهل الكبار حيث قبلت للعومين في زيادة الثواب
 مع شمول اللفظ لما انظرنا الى نفسه والعام الذي خص منه البعض نفي فيخص بغير أهل الكبار ويحوى
 وفي بعض الحواشي ان القاضي أجاب عنه بأن النص منع مع قوله لا يزن من نفي النص نفي من نفهمهم
 على طريق آخر وأورد عليه أن الاستدلال بقوله لا يقبل منها شفاعة لا قوله ولاهم ينصرفون ونحن لا نجد
 في تفسير القاضي سوى أن الآية مخصوصة بالكفار والآيات والاحاديث الواردة في الشفاعة لأهل
 الكبار (قوله تفصيل لما أجله الخ) الظاهر من التفصيل ذكر جله أقسامه ومنها أن يذكر أعظم
 أنواعه وعطفها على الكل اعتناء به حتى كأنه مغاير له ولذا قبل الأولى أنه مطلق على أن فضلكم
 على العالمين وأنه مبدأ التفضيل وقوله وأصل آل الخ كون أصله أهل قول البصريين واستدل له
 بتصغيره على أهل ورد بأنه تصغير أهل وأن أبا ذر الهاء ألفاء وهو فم أنتم لم يهد في الكثير والجواب
 بأن أهل مؤث لا ينقض لأن المبدل كذلك بل الجواب أنه لم يسمع أو لم يسمع أهل ولم يكن أصله
 كذلك لوجود مصغره فانه مما يصغر في الجمله ولا رد أن اختصاصه بأولي الأخطار عنه فانه قد ورد
 في العظيم ويكون للتفصيل وهو لا ينافي الشرف مع أنه قد يكون وضعا بالانسيب لغيره والعظيم إنما هو
 للمضاف اليه وقال الكسائي رحمه الله أول قال وجعلنا عرايا فصيحيا يقول أول في تصغيره
 ولاداعي القول لمعرب أول أصلان لمعنيين وعن غلام ثعلب أهل القرابة كما أن تابع أو لا والاول القرابة
 بتابع والاشتقاق مع الثاني لأن الرجل يؤل الى أهله فهو أخص من أهل ولهذا لم يستعمل الا في
 الاشراف وقوله استعمل مصغره للاكتفاء بأهل عنه ولأن تصغير العظيم فرع التصغير وقد امتنع
 والاصل أن يكون لكل مجاز حقيقة وان لم يجب وقيل انه جرى فيه تخصيصان من حدث أنه لا يضاف
 الى السداد والخرف ونحو ذلك فلا يقال آل مصر وآل الاسلام وآل البيت وآل التجارة كما يقال أهلها
 ولا يضاف من العملاء الا لمن له خطر مادي أو ديني و زاد بعضهم اشتراط ذلك كره فلا يقال آل فاطمة
 فان أرادوا أنه اكثري قسلا ولا فقد ورد في كلام العرب على خلافه فأنافوه الى الضمير والظاهر

وقد تمسكت المعتزلة بهذه الآية على نفي
 الشفاعة لأهل الكبار وأجاب بأنها
 مخصوصة بالكفار والآيات والاحاديث
 الواردة في الشفاعة وبوقوله ان الخطاب
 معهم والآية تركت رد المسالك اليهم
 تزعم أن آباءهم تشفع لهم (وأنجيته) كمن
 آل فرعون تفصيل لما أجله في قوله انكروا
 نفي التي انعمت عليكم وعطف على نفي
 عطف جبريل وميكائيل على الملايكة
 وقرى انجييتكم ونجييتكم وأصل آل أهل
 لأن تصغيره أهل وخص بالاشراف الى
 أولى الخطر كالانبياء عليهم الصلاة والسلام
 والملك وفرعون لقبان ملك العمالة
 ككسرى وقبصر الملك الفرس والروم

غير العاقل كقوله

وأمن آل الصليب وعابده اليوم آلك

وقال الفرزدق فحوت ولم عين عليك طلاقه * سوى زيد التقرب من آل أعرجا

وأعوج فرس مشهور وأضافه عمرو بن أبي ربيعة الى مؤث فقال * أمن آل نعمت غلامكبر *
 وقال الاخفش مع آل المدينة وأهل المدينة وهذا كله مجاز كره النقيض فان قلت كيف يخص
 بالاضافة وهي لا تنزيم كما يقال هم خير آل قلت المراد انه اذا أضيف لايضاف الالهام أو المراد بالاضافة
 القوية وهي الاتساب وفي الدرر المصون هون الاسماء اللازمة للاضافة معنى اللفظا وبه نظر
 (قوله وفرعون الخ) العمالة أولاد عملي بن لاوذين سام بن نوح قبل وبه أنه يكون مثل فرعون
 وقبصر وكسرى في هذا المعنى بعدما كان عن شخص صار علم جنس ولذا منع من الصرف ولكن جمعه
 باعتبار الفرق او بمثل الفرعنة والقيصرية والاكثريه يدل على أنه علم شخص يسمى به كل من يملك
 ذلك وضعا ابتدائيا وفيه أنه يقتضي ان علم الجنس لا يجمع وليس كذلك لانه يقال في أسامة أسامات

قوله والموسى الخ يظهر أن كونه فعل إذا كان من موسى وأما إذا كان من أوى كما يقول فهو مثل وذكر في الصحاح في الماذنين وطول النفس فيه اهـ متحده

واعتقوهم اشتق منه نفر عن الرجل إذا عتيا ونجبر وكان فرعون موسى مصعب بن ريان وقيل ابنه وأبى من بشابا عاد وفرعون يوسف عليه السلام ويان وكان بينهما أكرهن أر دماثة سنة (يسومونكم) يبيعونكم من سامه خسة إذا أولاد ظلا وأصل السوم الذهاب في طلب الشيء (سوم العذاب) أنظفه فانه قبيح بالإضافة إلى سائر والدوم مصدر سامه ونصبه على المنعول لسومونكم والجملة حال من الضمير في نجحتكم أو من آل فرعون أو منهم جميعا لأنهم أشبهوا بفرعون واحد منهم (يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم) بيان ليسومونكم ولذلك لم يطف فرقى يذبحون بالتخفيف وإنما فعلوا به - ذلك لأن فرعون رأى في المنام أوقاله الكهنة يسولهم منهم من يذهب عليكم فلم ير داجتاهم من قدر الله شيئا (وفي ذلكم بلاء) محنة أن أشبه بذكلكم إلى ضيعهم ونعمة أن أشبه به إلى الانجاء وأصل الاختيار لكن لما كان اختيار الله تعالى عباده تارة بالحننة وتارة بالثبته أطلق عليهم ويجوز أن يشار بذلك إلى الجلة ويراد به الامتحان الشائع بينهم (من ربكم) بتسليمهم عليكم أو يبعث موسى عليه الصلاة والسلام ووفيقه لتخليصكم أومهم (عظيم) صفة بلاء في الآية تنبيه على أن ما يصيب العبد من خسر أو شتر اختيار من الله سبحانه وتعالى فعليه أن يشكر على مسامحة ويصبر على مضارته ليكون من خيرا مختبرين

كأمر صرا به ولم يدل أنه تكفر صرا به في معنى هذا الاسم لأن منع سرفه وتعر يهه ينافيه قتال (قوله) واهتوهم اشتق منه نفر عن الرجل إذا عتيا ونجبر وفي الكشف ومن ملج بعضهم قد جاء الموسى الكاوم فزاد في الخ يهه نفسه وهكذا دابة في الكشف إذا ذكر شيئا من كلام نفسه وقد روينا في ديوانه في وصف خزان قوله

في مصر نابيك فضل باهر * مانال ابسره بنو البامه
طهرتم فرعاكم طهرتم * أصلا لحازوا طهرهم بعامه
وأخو الكتابة لا يعجز خطه * حتى ينال القط من أقلامه
والكرم ليس شال حسن فوه * الأعلى التقيع من كرامه
والورد ليس يفرح طيب رجه * إلا إذا انقضت عرا كمامه
وكتابتك المحترم ليس واضح * معناه إلا بعد فوض ختامه
وأخو الظلم عن الأذراع مشر * فلكم يتبعه إلا وإن لظامه
وإن الوغى مالم يسل حسامه * عن غمده لم يتفع بحسامه
قد جاء موسى الكاوم فزاد في أقصى نفعه وفرط عرامه
كلوه وهو يريد أن يقتص من * شئ يرى من قصاص كلامه

والموسى ما يحق به من أوسى رأسه حلقه فعلى وبؤث والكاوم فعول من الكاوم وهو الجرح ولوقال الكايم لكان يه أمه أقوى وفي الأساس تفرعن النبات قوى والعراهم بالهله المغفرة الشدة وهذا كناية عن الختان وبه القوة والقوة وقد سافه بعضهم فقال أنه كناية عن حلق العانة وخص من الفراعة اثنين لشهرتهما وقوعهما في التزبل وقوله وكان بينهما أي بين الفرعوتين أوسوى يوسف وكون اسمه الوليد وهو المشهور ولا وجه لثبته في أحدهما وقوله قرئ أنجيكم قبل الذي في الكشف قرئ أنجيكم ونجيتكم فالظاهر أن ما في الكتاب تحريف منه وفيه نظر لأنه ذكره غيره أيضا (قوله) يبيعونكم (الخ) أصل السوم الذهاب لطلب شيء ثم استعمل للذهاب وحده مرة ولطلب أخرى وهو المراد وجعله كقبي متعذبا له فويل وقد عذبان لو أحد والخشب يعنى الإهانة والذل (قوله) أنظفه فانه الخ أنظفه يعنى أنقصه وأشدّه ولما كان في إضافة سوا إلى العذاب إيهام أن منه ما ليس بسوم فسره بما ذكر والتفضيل مأخوذ من إطلاق المصدر عليه وجعل ما عدا بالنسبة إليه كأنه ليس بسوم (قوله) حال من الضمير في نجحتكم الخ كون الحال من شيتين خلاف الأصل وليس هذا من الشاذ ع حتى يقال أنه لا يجزى في الحال إلا بزم هنا تعدد الأعمال في الحال لأن آل فرعون وإن كان معاهول من محب الظاهر لكنه معمول نجحتكم بواسطة من في الحقيقة (قوله) بيان ليسومونكم الخ قد جوز في هذه الجلة الحالة والبدلية والاستئناف وما ذكره المصنف رحمه الله هو الوجه الآخر كأنه قبل ما لا يذكر ساموهم أيا فقال يذبحون الخ وأما قوله في المعنى أن عطف البيان لا يكون فلا ينافيه لأنه ليس عطف بيان اصطلاحى مع أهل المعاني لا لاسرارنه وأما ما وقع في سورة إبراهيم بالعطف فلأن البيان قد بهد لكونه أوفى بالمراد كأنه جنس آخر فعطف هذه التسمية أوفى بفسر دوم العذاب فيها بالتكاليف الشائعة عليهم غير الذبح والقتل فبغيران وبإزم العطف فان قلت على الأول لم اعتبر الماير هناك ولم تعتبر هنا قبل السر فيه أنه وقع قبله وذكرهم بألم الله وهرة حتى التعدد أو التفصيل وما هنا ليس كذلك وما ذكره عن فرعون وروايه رواه ابن جرير وكان رأى نارا أقلت من بيت المقدس حتى اشتقت على مصر وأحرقها فغيره ولو يدل ذلك فأمره فاعل وكان أمر الله قدرا مقدورا ومعنى يستحيون يقرن في الحياء أى يذبحون الإبادون الأناث (قوله) محنة أن أشبه (الخ) يعنى البلاء مطلق الاختيار فيكون بالمحبوب والمكروه فذلكم أن أشبهه إلى منيع قوم فرعون من السوم وما عداه فبلاجه في محنة

واذ فرقناكم العبر) فلما نزلوا من بعضه وبعض حتى حصلت فيه مساكن لساكنكم فيه أو بعد انما كنتم أو ملتجأ بكم كقوله وتدرسوننا الهاجم والتربيا
وقرى قريتنا على بناء التمسك كثير لان المسالك (١٦٠) كانت التي عشر بعدد الاسياط (فأخبرناكم وأغفرنا لافرعون) أراد به فرعون وقومه

واقصر على ذكرهم بأنه لم يكن أولي به
ويصل نفسه كإروى أن الحسن وصى الله
تعالى عنه كان يقول اللهم صل على آل محمد
أى خصه واستخفى بذكرهم عن ذكر أئمة
(رأيتهم يتفرون) ذلك وأغفرهم وأما
العبر عليهم أو انغلاق العبر عن طرق يادة
مذلة أو أنهم التي قدفوا العبر إلى السائل
أو يظهره بكم بعد ما روى أنه تعالى أمر
• وصى عليه الصلاة والسلام أن يسرى بين
اسرائيل فخرجهم فصحبهم فرعون وجنوده
فنادوا بهم على شاطئ البحر فادعى الله اليه
أن اشرب بعض الماء البحر فشربه فظهر فيه اثنا
عشر طرأ فبايأ بسلكها فاقوا لواله وصى
نحاف أن يفرق بعضنا فاعطى ففتح ألسنة سبحانه
وتعالى فيها كوى قترا أو رزاهم ما وصى
عبروا العبر ثم لما وصل إليه فرعون وآله
من خلفه اقتحم فيه وهو جرد فالتطم عليهم
وأغفرهم أجمعين واعلم أن هذه الواقعة
من أعظم ما أتم الله سبحانه وتعالى به على بنى
اسرائيل ومن الآيات المحمّدية في العلم بوجود
الصانع الحكيم وتصدق موسى عليه الصلاة
والسلام ثم انهم اتخذوا الجمل وقالوا لن
نؤمن إلا بشئ نرى الله جهر فتوعد ذلك فم
بمعزل في القطنة والمذ كما وسلامة النفس
وحسن الاتباع من أمة محمد صلى الله عليه
وسلم مع أن ما مؤثر من معجزاته أمور رئائية
دقيقة مثل القرآن والتعذيب والنضال
الجمعة فيه الشاهدة على نبوة محمد صلى الله
عليه وسلم تدركها الاذكياء واجباره عليه
الصلاة والسلام على من جله معجزاته على
ما تترده (واذ وعدنا موسى أربعين ليلة)
لما عادوا إلى مصر بعد هلاك فرعون وعذابه
موسى أن يعطيه التوراة ويصير به مقانا
ذا القعدة وعشر ردى الحجة ويصير بها إلى
لأنا غرنا لشهور وقرأ ابن كثير ونافع
وعاصم وابن عامر وسنة والكسائي وأعدنا
لأنه سبحانه وتعالى وعد له الوحي وعدده
موسى الهى المقبات إلى الطور

وان أشير به إلى الانبياء فمقدمة وان أشير به إلى مجموع ما ذكره فالإشارة إلى المعنى وكذا قوله في نفسه
من ربكم إشارة إلى هذه الوجوه الثلاثة وسببه التسمية المذكور وظاهره والتعريف بنسخ الباب (قوله)
فأفصح الخ) في بابكم أوجه أقوال الاستعانة والتشبيه بالا كما تشكون استعانة تشبيهة في معنى باب
الاستعانة واليه أشار المنصف رحمه الله بقوله حتى حصلت فيه مساكن لساكنكم فيه وهو تكملة
والثاني السببية الباعثة بقرعة الدم واليه أشار بقوله وأورد بسبب انكم والثالث المساعدة فيكون
ظرفا مستقرا واليه أشار بقوله أو لتساكنكم كافي البيت المذكور وهو لابي الطيب المتبني من قصيدة
كان خمولنا كانت قدما • تسقى في خوفهم الحليب
فترت غير نافذ قطعهم • تدوس بنا الهاجم والتربيا
يصفه عليه بأنه ألفت الحروب فلا تنف من القتلى وأنما كرام كانت تسقى الحليب لأن العرب كانت
تسقى الجياد به خاصة والترب عظام الصدور واحدا تربية وقوله في قضايل بني التكنين فيه
نظروهم على رضى نزلنا (قوله) أراد به فرعون وقومه يعنى أنه كفى بالفرعون عن فرعون وآله كما يقال
بنى هاشم وقال تعالى ولقد كرمنا بنى آدم معنى هذا الجنس الشامل لآدم وقوله واقدر الخ هذا
وجه آخر لنهم اذا عذبوا بالاعراق كما عذبوا العنادور من الضلال أولى بذلك فالظاهر عطفه بأو
وجه آخر لنهم اذا عذبوا بالاعراق كما عذبوا العنادور من الضلال أولى بذلك فالظاهر عطفه بأو
قوله وقيل الخ يعنى أن آل هاشم يعنى شخص وهو ثابت في اللغة ولكنه ترك ذلك لاجل البه (قوله)
ذلك وأغفرهم الخ) الإشارة بذلك إلى جميع ما ذكره والطرق الباقية بيان لواقع اذلاله لانتقم عليه
ثم إنه بين الوجه الأخير ما روى والبر المذكور وهو الغنم وقيل النبل وكوى بكسر الكاف وضما
جمع حكة (قوله) واعلم أن هذه الواقعة الخ) يشير إلى أن قوم موسى عليه الصلاة والسلام مع ما ظهر
لهم من الآيات المحمدية صدر عنهم ماصد وقوله فهم في معزل في القطنة الفطنة وحسن
الاتباع مبتدأ عنهم مع الخ وهو إثبات الفضل هذه الامتيازات الان معجزاته عليه الصلاة والسلام
ليست كما نظرية بل منهاج رسات كثيرة كنع الماء وتكثير الطعام وشق القمر إلى غير ذلك فعمل
المنصف رحمه الله لا يعلم وأنها كما أجاد به هذا معجزاته من الغيب اذ هو لم يقرأ الكتب
فصالح عليها وفي قوله وأنتم تظنون تجوز رأى وآياتكم يتلوهن فجعل نظر آياتهم لينة كالشمس
(قوله) لما عادوا إلى مصر الخ) تبع في هذا الكشف وعود موسى عليه الصلاة والسلام وفي
اسرائيل لم يذكره أحد قال به الذين عبق في قصده لم يصريح أحد من المفسرين والمؤرخين بأنهم
دخلوا مصر بعد خروجهم منها وإنما كانوا بالشام ولم يأت موسى عليه الصلاة والسلام للمعاد
الابطور مباشرة من أرض الشام لمصر وقال ابن جرير أن الله فرعونهم أرضهم ولم يردهم إليها
وأنما جعل سكنهم الشام (قوله) وعدنا موسى عليه الصلاة والسلام أن يعطيه التوراة الخ)
ضرب بمعنى عين والفرق بين المقبات الوقت المقبات ما قدر له قبله على الوقت أصم كذا أن
في مجمع البيان أمر به بأن يصوم ذا القعدة وعشر ردى الحجة ويصير على الطور فذهب واستخلف هرون
عليه الصلاة والسلام على بنى اسرائيل ومكث في الطور أربعين ليلة ونزلت عليه التوراة في الأواحم
فوجدوا كانت المواعيد ثلاثين ليلة ثم بشر كافي سورة الاعراف وهو يجب الاتسار أربعين وقوله
لأنما غرنا رثاه ورده لخص الله بالذكر (قوله) لأنه تعالى وعد الوحي وعدده موسى عليه الصلاة
والسلام الهى الخ) لما كانت المواعيد فاعلم أن الجانبين بينهما بأن الله تعالى وعد الوحي وموسى
عليه الصلاة والسلام الهى المقبات وكثيرا ما يسلك الزخري هذه الطريقة أعنى جعل المقابلة
بما تسمى إلى كل من المتشاورين شيئا آخر وعلى تقديره فأربعين ظرفا وحديثه لطلب النجاة كانت فيها كلها
أرق أقواله وأقوال العشر الأخيرة ما أورد بعد انصاف على غافى الاعراف واستشكل بأن أربعين إما
مفعول فيه أو به لا يميل إلى الأول لأن المواعيد لم تقع فيها ولا الثاني لأنه بدون تقدير له فى مواعيد

نفس الزمان وعلى تقدير مضاف قائماً آنية تدور الاحران ولا نظير لا قدر مضافين في العربية لشيء واحد
 مثل اخذت زيداً أي ثوبه وفروسه أو واحد منهم ما لا يصح لأن المواعد لم تتعلق به فقط لان الوحي موعود
 من الله لان موسى عليه الصلاة والسلام والجنى بالعكس وانما يصح في قرارة وعدنا أي وحى أربعين الخ
 وأجيب بوجهين أحدهما أنه على حذف مضاف يكون من الجانبين ونجمل الى الامر من أي ملاقة
 أربعين والملاقة من الله للوحى ومن موسى عليه الصلاة والسلام للاستماع وثانها حاله على اعتبار
 التفكيك في وعدنا في فعلين متعلق كل منهما بشئ أي وعدنا رضى أربعين وعدنا موسى مجيبها فحو بايع
 الزيدان عرا أي باع زيد من عرو متاعه وبايع صاحبه منه متاعه وان لم يكن هذا لمتاعه واعتراض بأن
 الملاقة لا تصح من الجانبين ولو سلم فيه ورد الكلام الى تعلقهما بأربعين ويطل ما ذكره من كون الموعود
 هو الوحي والجنى واستماعه وما أورده نظير التفكيك لا يصح فانه اغني فكل الى بايع زيد عرا وبايع رجل
 آخر عرا كما تقول ضرب الزيدان عرا والكلام في أن يتعلق فاعل بفاعله ومفعوله على أن يكون
 الصادر من كل منهما شيئاً آخر مثل يبيع زيد عرا بأن يبيع زيد شيئاً وعرو شيئاً وليس كذلك بل معناه
 أن يصد عنه ما دفعه مقابلة ومشاركه في البيع والشراء بأن يبيع واحد ويشترى آخر وأجيب بأن
 المراد الملاقة بين موسى وملائكة الوحي عليهم الصلاة والسلام أو بينه وبين ما يشاهد من الآثار
 واستماع الكلام ونحوه وتعلقها بأربعين بأن تقع في جزء منها أو ما هو عتلة الجز كما بهد من غير
 تراخ وما ذكر من كون الموعود الوحي والجنى والاستماع حاصل المعنى لا بيان الاعراب والمناقشة
 واهية ثم التفكيك وتنظيره ليس بشئ وقد يجاب بأن أربعين منه ولا فيه تحقيقاً أو توسعاً والمفعول به
 متروك أي جرى بينه وبين موسى عليه الصلاة والسلام مواعد متعلقة بالاربعين بأن تقع في جزء منها
 تحقيقاً أو تقديرها وهو لا يشافي أن يكون الموعود من كل جانب شيئاً آخر وذلك أن المواعد لا تقتضى
 الآثار أو احداً مشتركين الفاعل والمفعول الاول مثل وعدت زيدا القتال أو امرين لكل واحد
 منهما متعلق بالطرفين مثل وعادته الاكرام ووعدنى القبول ولا يصح الاقتصار على وعادته الاكرام
 لان المواعد تقتضى التعدد من الوعد ولله فاعله استعمال آخر شائع وهو أن يكون من أحد الطرفين
 فعل ومن الآخر متعلقه مثل بايعت زيدا على أن مثلك البيع ومنه الشراء فصح وعادنا موسى عليه
 الصلاة والسلام الوحي ووعدنا موسى عليه الصلاة والسلام الجنى وهو تفكيك بلا تقدير ولا اشكال فيه
 وفيه نظر لان المواعد لم تقع في الاربعين تحقيقاً ولا تقديرًا بل قبلها ولان الاشكال في أنه كيف يصح
 وعادته الاكرام ووعدنى القبول من غير أن يكون في الاول منه وعد وفي الثاني مثلك فبول وهو
 مقتضى المقابلة فالظاهر وعده ووعدنى فاعل بمعنى فعله والكلام في أنه على أصله واختلافه من
 الطرفين بضمه مثل جاذبه الثوب والعنات فان أريد أن المعنى عليه من غير تقدير مفعول فهو المعنى
 الاول وأهل أربعين مفعول به باعتبار ما يلقى من الاحوال الصالحة لتلقي الوعد به فيكون من
 الطرفين وعد الله من الله الوحي وتغزل التوراة ومن موسى عليه الصلاة والسلام الجنى والاستماع
 وكذا الكلام في أمثاله واما أن يذكر المانعول الثاني مثل جاذبه الثوب ونازعه الحديث ويراد
 تطبيق الفعل في كل من الطرفين بشئ آخر أو يطلق فاعل ويراد من طرف أصل الفعل ومن طرف مقابله
 فأبهرى من عهده هذا زيادة ما ذكره الشارح المحقق ولا عطر بعد عطر عروس الآن انكاره للمفاعلة
 بأن تكون من طرف فعل ومن آخر قوله الذي ارتضاه كنهه ومثله بعالمات المريض وغيره بتزويل
 القبول منزلة الفعل حتى كانه وقع من الطرفين لا يسمع منه مع ورود في كلام العرب وتصریح الائمة
 وتقر بوجه على أحسن وجوه القبول وفي شواهد امرئ القيس

فما تنازعنا الحديث واسمعت • هصرت بفتح ذى شمار مع مباله

مع أن ما ارتضاه ليس ببعيد منه فتأمل وفي الدوامون قال السكاسى وعادنا موسى عليه الصلاة

والسلام انما هو من باب الموافاة وليس من الوعد في شيء وانما هو من قولهم وعدك يوم كذا وموضع
 كذا وقال الزباج واحد بالالف جسد لان الطاعة في القول بمنزلة المراجعة فلهذا وعد موسى
 عليه الصلاة والسلام قبول وتباعد جبري مجري المراجعة وكذا قال يحيى رحمه الله (قوله من بعد
 موسى عليه الصلاة والسلام أو مضى) وفي نسخة أي مضى يعني ان الضمير راجع لموسى عليه الصلاة
 والسلام من غير تقدير بمضاف اكتفاء بقرينة الاستعمال فان النقص اذ مات يقال بعد ذلك من غير
 تقدير أو يقدر والمعنى واحد وقيل عليه ان اقتضاه الجمل الهام من بعد موسى عليه الصلاة والسلام
 يقتضي أن يكون موسى عليه الصلاة والسلام متخذاً الهام قبل ذلك لا يتلحق على المعارف بسياق الكلام
 فلذا اقتصر في الكشف على التوجيه السابق انتهى ولا ينبغي أن يعدوم بعد اذ اتفق بفعل وضوء
 تقدير اذ البعدية في التلبس به ولا يتدر فيه مضاف لانه مفهوم من نحوى الكلام كما اذا قلت جازي يد
 بعد عرو والمقصود ما قبلها في النحى وكقوله تعالى ثم نعمنا من بعده رسلنا وقلاد ذلك ولا يصح نحو
 سافرت الى المدينة بعد مكة وقدا بقصد صرح لكون المقام لا يقتضيه لصرق القرينة منه فهو
 اتخذوا المحارب بعد النبي عليه الصلاة والسلام فالمراد بدفعه عما ضيف اليه فانظر الى ما يلحق
 بكل مقام ولا تنسج الى خرافات الاوهام وقيل معناه ان الضمير ما أشير به الى موسى عليه الصلاة
 والسلام وحديثه بقدر مضاف أو الى مضى موسى عليه الصلاة والسلام المفهوم من نحوى الكلام
 والهامه فعول اتخذوا المحذوف اقسام القرينة اذ لا يذم على مجرده وقوله بأشرككم نفسهم للظلم اذ قد
 يرايه الشرك والعفو المحذور أصل معناه اندراس آثاره الدار بالي (قوله لي تشكروا الخ) عدل
 من قول الزمخشري ارادة أن تشكروا لانه معنى على الاعتزال وجواز تخلف ارادته اذ اشكركم يقع
 منهم فان وقع التفسير بنحوه من أهل السنة فالمراد بالارادة مطلق الطلب ولا نزاع في أن الله تعالى
 قد يطلب من العباد ما لا يقع (قوله يعني التوراة الجامع الخ) اذا كان الكتاب والقرآن واحداً
 وهو التوراة فالعطف لأن تغير الصفات كتغير الذات يصح فيه العطف كما مر في قوله

الى المثلث القرم وابن الهمام • ولدت السكبكية في المزدحم

وان فسر بما يفار به كالمجرات فهو ظاهر وان فسر بالنصر الفارق بين المتباين وهو هنا بانشر ان البحر
 فلا كلام ايضاً (قوله باتخاذكم الجبل الخ) فان قلت اتخذوا عبد نفسه الواو تاء لا في لفة وهي لغة
 رديئة كما سمي قلت قال ابن النحاس ان اتخذوا عبد نفسه الواو تاء لا في لفة وقال وخذوا الواو
 فجاء على هذه اللفظة وقال الفارسي رحمه الله ان التاء الاولى أصلية لأن العرب قالوا اتخذ بكسر التاء
 بمعنى أخذ قال تعالى اتخذت عليه أجراً اتخذت عدي لواحد وقد عدي لاثنتين (قوله فاعزموا
 على التوبة والرجوع الخ) توبة بن اسرائيل اما ان تكون الرجوع والقتل مقارنهما فالعطف بالناء
 ظاهر واما ان تكون الرجوع والقتل منهما وحيداً لا اشكال ايضاً لانه قيل انه مجاز لا لاق
 التوبة على جرحها كما أنها في الاقل مجاز واما ان تكون جعلت لهم عين القتل فيقولون توبوا امزمو الصبح
 التوريع ومنهم من جعله تفسيراً وهو قد عطف بالناء (قوله يراهم من التفاوت) يشير الى أن الباري
 أنص من الخلق كما في حواشي الخالق الباري المذمور وفي الكشف الباري هو الذي خلق الخلق يراهم
 التفاوت مازى في خلق الرحمن من تفاوت ومنه اربعة من بعض الاشكال المختلفة والصور المتباينة
 فكان فيه فقر يربح ما كان منهم من ترك عبادة العالم الحكيم الذي يراهم بطرف حكمته على الاشكال
 المختلفة يراهم من التفاوت والتفاوت الى عبادة البقرة التي هي مثل في القباوة والبلادة في أمثال العرب
 المبدن نور حتى عرضوا أنفسهم لخط الله ونزل أمره بان يك ما ركس من خلقهم ويتر ما ظنهم من
 صورهم واشكالهم حين لم يشكروا والهمة وقال الطيبي معنى التفاوت عدم التناسب فكان بعضهم
 يفتون بعضاً ولا يلائمه ومعنى التميز التفرق فاليد تميز عن الرجل لكن ملائمة لهما من حيث الصغر والكبر
 والغلظ والدقة كقوله أعطى كل شيء خافه انتهى فالتعريف بين الاعضاء بعضهم من بعض في حال أن قوله

(ثم اتخذتم الجبل الهام ومعبوداً من بعده)
 من بعد موسى عليه الصلاة والسلام أو مضى
 (وأنتم ظالمون) بأشرككم (ثم عذروا بآياتهم)
 من بعد ذلك أي الاتخاذ
 (من بعد ذلك) أي التكرار
 (عليكم تشكرون) أي لكي تشكروا
 (وإذا أنتم موسى كاذباً كاذباً) يعني
 التوراة الجامع بين كونه كاذباً ولا صحة
 يفرق بين الحق والباطل وقيل اراد بالقرآن
 معجزاته الفارقة بين الحق والباطل في الفارق
 أو بين الكفر واليمان وقيل الشرح الفارق
 بين الحلال والحرام أو النصر الذي فرق بينه
 وبين عدوه كقوله تعالى يوم الفرقان يريده
 وبين عدوه كقوله تعالى يوم الفرقان يريده
 يوم بدر (عليكم تشكروا) يعني تشكروا
 بتدبر الكتاب والتذكير بالآيات (وإذا قال
 موسى لقومه يا قوم انكم كنتم كنتم
 باتخاذكم الجبل مقبولاً الى بارئكم)
 فاعزموا على التوبة والرجوع الى من
 خلقكم يراهم من التفاوت ومعجزاتهم
 خلقكم يراهم من التفاوت وأصل التركيب
 بعض يصور هيات مختلفة وأصل التركيب
 تدلوس الشيء عن غيره اما على سبيل
 التفسير كقوله يراهم من المرض من مرضه
 والديون من دينه أو الانشاء كقوله سمعوا
 الله آدمهم من الطب

بمزاجه في أكثر التبع ولا يحق ما فيه والاولى ما في بعض النسخ بعثكم لم يأت بشي وانما قال لقومه
 مع قوله يا قوم ادفع احفال ان يكون ناداهم بذلك استعطا فالهم وان كانوا اجانب وظلمهم انفسهم
 بتقصي ما لهم عنده وضرهم وأصل التركيب للتوصل ويزنه التبريد المذكور وقوله أوتقوا الله
 اشار الى الوجه الآخر وقوله بالجمع بالوحدة التحية وانما المجهول والعين المهملة وهو قتل الانسان
 نفسه وفي الاساس جمع الشاة فجمعها القفا ومن المازج جمع الوجه اذا باع منه المجهول وعلى هذا
 ما قتل حقيقة والمراد ان يقتل كل أحد نفسه وقتل الانسان نفسه وان كان ليس جائزا في شرعنا
 لنهنا عنه فاذا كان بأمره لا يخفى من الامانع منه وعلى الاخير بعضهم يقتل بعضا وعلى ما بعده مجاز
 وهو ظاهر لكن قال بعضهم انه تفسير لبعض ارباب الخواطر ولا يجوز ان يفسره هنا لا ارادها
 القتل الحقيقي بالاتفاق والعبدة كالكتبة جمع عابد (قوله روي أن الرجل الخ) المراد يرضه ولده
 وولده لانه كالجز منه وقريبه بالياء الموحدة تظاهر وفي نسخة قرنه بالنون أي صدقته وقوله فلم
 بقدر المعنى أي عليه والخاصية منه السحابة ولا يخبرون من البصر يعني الرؤية فنزلت التوبة أي
 أوحى اليه يقولها (قوله فتمسبح الخ) في الكشاف الفاء الاولى للتسبيح لا غير قال الطبري
 الفاء للتسبيح لا للعطف التوقيعي كقولهم الذي يطير الذباب فيعقب عرو وقال العلامة منهم من تخيل
 من قوله لا غير أنهم باليت للعطف وليس كذلك بل هي ايماء الى المعطوف عليه انكم ظلمت الخ وكان
 المنصف تركه هذا وقيل ان المانع من العطف لزوم عطف الانشاء على الخبر وكون الشبهة للعقب
 مروجه (قوله فتاب عليكم متعلق بمحذوف الخ) يعني أن الفاء هنا فصحة وهي اما جواب شرط
 مقدرا او عطف على قدر وسعت فصحة لا فاصحا عن المحذوف او لسكون فاعلمنا فصحة ما هو تقدير
 كونه من كلام موسى عليه الصلاة والسلام لا الالتفات فيه وقد رد في جواب الشرط كما هو القاعدة
 فانه اذا اقرن بالفاء وان جاءت دعائية لاجابة الى تنديرها (قوله وعطف على محذوف الخ) انما
 كان التقاليد بالعبدة عنهم بالقوم في كلام موسى صلى الله عليه وسلم وهو من قبيل الغيبة وانما ذكره لفظ
 الباري في التقدير الثاني دون الاول للاشارة الى أن التعبير راجع اليه بخصوصه لا لشد في التوبيخ
 وكان الظاهر الى ولا كذلك في الشرط لانه قاله الله اذ هو من كلام موسى عليه الصلاة والسلام
 ولما لم يكن المعطوف عليه مذكورا جعل الالتفات في المعطوف الظهور فلا يرد عليه أن الالتفات
 ليس فيه بل في المعطوف كما يقتضيه قواعد المعاني مع أنه قال بعد ان الالتفات في المقدرا لوجهه
 وهذا مع وضوحه حتى على من قال ان المراد الالتفات من التكلم الى الغيبة في فتاب حيث لم يقل فتابنا
 وقد قيل على الاول ان حذف الجواب وقيل الشرط وحده مع لا واد في كلام العرب واما حذف
 الادوة والشرط وابقا الجواب فلا يرد أن اباعني الفارس رحمه الله ذكره في الجملة في تفسيره قوله تعالى
 فسخمان بالله والزمخشرى ثمرة تلامع بين انكسر وقوله وذكر الباري الخ هو محصل ما مر عن
 الكشاف وقوله مثل في العبادة لأن من أعمال العرب باليمن نور وفك التركيب يعني البنية الانسانية
 بالقتل عوقبوا بذلك لجهلهم بما فيها من حكمه بارئها فامروا بدمج انفسهم كما تدمج البقر (قوله
 الذي يكثر توفيق التوبة الخ) أصل معنى التواب الرجوع فهو في العبد الرجوع عن الذنوب وفي الله
 الرجوع لطفه الى العبد ووقفه لذلك والاحسان بقبوله والكثرة مأخوذة من المبالغة وبالف
 في الانعام الخ وهو من الرحيم وقوله فوفيق التوبة الاضافة لامة أو هو من قبيل مكر الابل (قوله
 لاجل قولك أو لنفرك) لما كان الايمان يتعدى نفسه أو بالياء كما لا باللام وجهه بأن اللام ليست
 للامية بل لتعليقه أو واصله بتضمينه معنى الاقرار لانه يتعدى لامقر به بالياء والله قوله باللام فلا يرد
 عليه ما قيل الاولى أن يقول نذ عنك اذا تعدى باللام هو الاذعان وأما الاقرار فتعدى بالياء فلا يرد
 من تأويله بالاذعان (قوله وهي في الاصل مصدر وقولك جهرت الخ) ظاهره أنه حقيقة في رفع الصوت

أو تقربوا فاقبلوا انفسهم غما
 لتوحيهم بالجمع أو قطع الشهوات كما قيل
 من لم يعذب نفسه لم يمه بها ومن لم يقضها
 لم يحيا وقيل أمروا ان يقتل بعضهم بعضا
 وقيل أمرهم لم يعذب الجمل أن يقتل العبد
 وروى ان الرجل كلن يرى بعضه وقريبه
 فلم يقدر الملقى لاه الله سبحانه وتعالى
 فيه فأرسل الله ضيابة وسحابة سوداء
 لا ياصرون فأخذوا يقتلون من الغداة
 الى العشي حتى دعا موسى وهرون فكشفت
 السحابة وزنت التوبة وكانت الفتى يبعين
 ألتا والفاء الاولى للتوبيخ والثانية
 للتعقيب (ذلكم خير لكم عند بارئكم)
 من حيث انه ظاهرة من الشرط ووجهه الى
 الحجة بالادلة والمهجة السرمية (فتاب
 عليكم) متعلق بمحذوف ان جعلته
 من كلام موسى عليه الصلاة والسلام
 تقديره ان فعلتم ما أمرتم به فتتاب عليكم
 وعطف على محذوف ان جعلته خطابا
 الله تعالى لهم على طريق الالتفات كأنه
 قال فاعلم ما أمرتم به فتتاب عليكم بارئكم
 وذكر الباري وترتيب الامر عليه اشعار
 بأنهم بلغوا غاية الجهالة والغباء حتى تركوا
 عبادة خالقهم المحكم الى عبادة البقر التي
 هي مثل في الغباء وان من لم يعرف حق
 منعمه حقيق بان يسترد منه ولذلك أمروا
 بالقتل وقتل التركيب (انه هو التواب
 الرحيم) الذي يكثر توفيق التوبة أو يقبلها
 من المذنبين ويبلغ الى الانعام عليهم واذا قام
 يا موسى ان تؤمن بأن لاجل قولك أو أن
 تنفرك (حتى ترى الله جهرة) عيانا وهي
 في الاصل مصدر وقولك جهرت بالقرارة
 استعيرت للعانية ونصبها على المصدر لانها
 نوع من الرؤية أو الحيال من الفاعل
 أو المعقول

يخبر به عن المعاشاة بجماع الظهور ونحوها وقال الراغب رحمه الله انه يقال انظروا الشيء بانظرا حاسة
 البصر واسم السمع اما البصر فتصورا بته جهارا وارادنا له جهره واما السمع فتصوره سوا متفكرا من أسر
 القول ومن جهره واذا كان حالنا من الفاعل فنعناه ما بين واذا كان من المفعول فنعناه ظاهرا **(قوله)**
وقرى جهره بالغنى أى يفتح الهاء قال ابن جنى في المحتب قرأ سهل بن شعيب السهمى جهره وزعزعه
 فى كل وضع حجر كرمه مذهب أصحابنا فى كل حرف حلقى ساكن بعد فتح لا يجوز الا على أنه لغة فيه كالنهر
 والنهر والشعر والشعر ومذهب الكوفيين أنه يجوز زعزرك الثانى لكونه حرفا حلقيا فاسما مطردا كالجهر
 والبحر وما أرى الحق الامعهم وكذا سمعته من عقيدل وسمعت الشجرى يقول أنا نحموهم بفتح الحاء
 وقالوا اللهم يردن اللهم وقالوا اسارنوه بفتح الحاء ولو كانت الفتحة أصلية صاحبت اللام أصلها انتهى
 وظاهر كلام المصنف رحمه الله على الاول فانه يقتضى أنه لغة فيه لا قياس وقوله فتكون حالا أى من
 الفاعل **(قوله والقاتلون هم السبعون الخ)** وفيه دلالة ذكرها الامام الاول أن هذا كان بعد أن
 كلف عبدة النحل بالقتل بعد رجوع موسى عليه الصلاة والسلام من الطور وتحرى بقلهم وقوله
 اختارهم من سبعين خرجوا معه الى الطور والثانى أنه كان بعد القتل وقبض اسرائيل وقد أمر الله
 أن يأخذ سبعين رجلا معه فلما ذهبا معه قالوا له ذلك وما فى شرح المقاصد من أن القاتلين ليسوا
 مؤمنين بل يقاتل بهم أحد من أئمة المفسرين لكن قوله ان يؤمن صريح فيه خصوصاً على التفسير الثانى
 قاتل واختلفوا فى سبب اختيارهم ووقته فتقبل كان حين خرج الى المقاتلة ليشاهد واما هو عليه
 ويخبروا به وهذا هو المقاتل الاول وقيل انه اختارهم بعد الاول ليمتدروا من ذلك وكلام المصنف
 رحمه الله مجمل فيه **(قوله لفرط الغناد والتعت الخ)** التعت سؤال ما يلقى وجعل الرؤية مستحيلة
 لا لانبيا فى ذاتهم كذالك بل لانهم طلبوها من جهة على ما اعتادوا بالحاطة البصر وهو مستحيل وهورد
 للمعتزلة فى استسداد لاهم هذه الآية على استحالة الرؤية مطلقا ويدل على ذلك عقابهم وقوله الاميان بان
 لتقوية النفى وتأكيد وجعل معنى وأنت تنظرون معنى تنظرون الى الجهات لتروى فى هذا الآية تأمة
(قوله فانهم ظنوا أن الله الخ) هذا رد على المعتزلة اذا استدلووا على استحالة الرؤية لتكفير عابها
 لأن التكفير ليس له ذليل لما فى طلبهم من الاشعار بالتكفير وعقابهم الاميان بما لا يكون وكون الرؤية
 واقعة فى الدنيا لبعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام كفى المعارج مذهب كثير من السلف واختلف
 فى الوقوع والامكان مبسوط فى الكلام وقد مر تفسير الصاعقة وأنها صاعقة شديدة وتطلق على النار
 التى معها واما إطلاقها على جنود الملائكة عليهم السلام فجاز والحسب صوت من يمر بقرىك ولا تراه
 وقوله ما أصابكم تقدير للمفعول وما أصابهم هو الصاعقة ذلى المعنى الاول فى مصرية وعلى غيره المرفى
 أثرها من مقدمات الهلاك وبسبب الصاعقة متعالي بؤسكم والبسبب كإطلاق على الاصحاب يطلق على
 ايضا الظاهر وارسال الشخص فذلك قيدها **(قوله لعنة الله البعث الخ)** يعنى المراد باللعنة الايجاب والنعمة
 الايمان التى كفروها بقولهم ان نؤمن الخ وما معطوف على نعمة والبعث وقوله لما الخ اشار الى أنه
 على الشئ تعذر لاخذ الصاعقة وبصع ثقته بالاول بالثأر بل **(قوله فى الساعة الخ)** لانهم لما أمروا
 بقتال الجبابرة وامتنعوا واولاذهب أنت وبن بقائلا بنبلاهم الله باليه أربعين سنة كما حبا فى
 ولكن لطفا فاتهمهم باطلال الغمام والى والسوى والترجيح بالآلة القوية المتناهية والاراء الهمة
 والجبرم والبلاء الموحدة واليه والنون لفظى فأتى استعماله الاطباء وقصروا به على بعض النبات
 وفى الدر المنون انه يقال طريحين بالطاء والسجى يقصيف الميم والنون وقصروا وحده
 سماعة أو يستوى فيه الواحد والجمع طارمه ووف وقيل السوى ضرب من العسل وقال ابن عطية
 انه غطاء وخطى فيه لانه ورد فى شعر العرب ونص عليه أمة اللغة وقوله الى الطالع أى طالع الشمس
(قوله على ارادة القول الخ) أى قلنا لهم كذا الخ ووجه الاختيار أنه لما قصر معنى الظلم على

ورث جهره بالغنى على أنها مصدر كالملة
 أوجع جاهر كالملة فتجسس ونحوه
 والقاتلون هم السبعون الذين اختارهم
 موسى عليه السلام للمقاتلة وقيل عشرة
 آلاف من قومه والمؤمن به أن الله الذى
 أعملك الذرة وكل ذلك أن الله الذى
 الداعة لفرط الغناد والتعت وطلب
 المستحيل فانهم ظنوا انه سبحانه وهادى
 بشبهه الاجسام وطوبى رؤيته رؤية
 الاجسام فى الجهات والاحاطة لانه لا يرى
 وهى بحال بل الممكن ان يرى رؤية متعززة
 عن الكيفية وذلك لانه مؤمنين فى الآخرة
 ولافراد من الانبياء فى بعض الاحوال
 فى الدنيا قبل جات نارسن السماء فخرتهم
 وقيل صيغة وقيل جنود وهو الوجه فيها
 فخر واصفة بميتين بوما وبلى وانتم تنظرون
 ما أصابكم بنفسه وأبازة ثم بعثناكم من بعد
 موتكم بسبب الصاعقة وقيل البعث
 لان قد يكون عن انحاء أو نوم كقوله
 تعالى ثم بعثناهم اهلكم فتذكرون نعمة
 البعث واما كقوله ثم بعثناهم اهلكم فتذكرون
 بالصاعقة وظلالنا عليكم السحاب بظلمهم من
 سبحانه ونعاليهم السحاب بظلمهم من
 الشمس حين كانوا فى التمه وانتم انما عليكم
 المن والسوى الترجيح والمنع والى من الفجر
 كان ينزل عليهم المن مثل اليج من الفجر
 الى الطالع وقيل الجنوب عليهم السحاب
 وينزل بالليل عود نازر يسرون فى ضوءه
 وكانت تباينهم لا تضيح ولا تلى كوا من
 بطيمات ما تروى كنهم على ارادة القول

(فبذل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم)
 على الذين ظلموا) كرمعناية في تشييع امرهم
 واشعارا بأن الانزال عليهم لظلمهم بوضع غير
 المأذون به موضعه اوعلى انفسهم بان تركوا
 ما يوجب نجاتها الى ما يوجب هلاكها (جزا
 من السماء كما كانوا يفسقون) عذابا تقدر
 من السماء بسبب فسقهم والجرى الى الامل
 ما يعاف عنه وكذلك الرجز وقرى بالضم وهو
 لغة منه والمراد به الطاعون روى انه مات به
 في ساعة اربعة وعشرون الفا (واذا استقى
 موسى لثومهم) لما عطشوا في التيه (فقلنا
 انشرب بعسلنا الحار) اللام فيه للامه على
 حاروى ان كان حاروا يكمها بجله معه
 وكان يبع من كل وجه ثلاث اعين تسيل كل
 عين في جدول الى سبط وكانوا سبعة الاف
 وستمائة المعكراتى عشر ميلا او جرا
 اهبطه آدم من الجنة ووقع الى شعيب عليه
 الصلاة والسلام فاعطاه بالبيع العسا
 او الحجر الذي يثوبه لما وضعه عليه ليعقل
 وبرأ الله به عماره ومعه الى الادرة فاشار اليه
 جبريل عليه السلام بحمله والنجس وهذا
 اظهر في الجنة قبل ما يامر ان يضرب حجرا
 بعينه ولكن لما قالوا كيف ينشأوا فنبهنا الى
 ارض لا تجارة بها حلال جبرائيل عليه السلام وكان
 يضربه بعصاه اذا نزل فيشتتير ويضربه به اذا
 ارتحل فيببس فقالوا ان هند موسى عصاه
 متناغشا فادعى الله سبحانه وتعالى اليه
 لا تفرع الحجر وكله بظلمنا عليهم بهت برون
 وقيل كان الحجر من رخام وكان ذراع
 في ذراع والعصا عشرة اذرع على طول
 موسى عليه الصلاة والسلام من آس الجنة
 واهما شعثان تتقدان في الظلمة (فانفجرت
 منه اثنا عشرة عينا) متعلق بمجذوف
 تقديره فان شربت قد انفجرت وانضرب
 فانفجرت كما ضرب قوله سبحانه وتعالى قتات
 عليكم

(٢) قوله وهو الحنشين اليابس في القاموس
 الحلى مقصورة الرطب من النبات واحدة
 نخلة او كل بقلة قلعتا الجع اخلا وهو الخلة
 بالكميم موضع فيه اه (٣) وقوله أي

بؤخذ من قولوا وقوله وسبب زيادة التواب اي كان الظاهر عطفه على جواب الامر واخراجه عن
 الجواب لوجود السين المانعة منه ولا يجوز وأورد هذا الما ينزل على انه بفعل ذلك البتة وأنه
 يستحقه وان لم يمتثل فكيف اذا امتثل (قوله بدلوها أمروا به الخ) لما كان هذا محتاجا الى التاويل
 اذا لم اعلم ما يوجه عليهم اذ بدلو القول الذي قيل لهم لا اذ بدلو قولا غيره أشار الى انفسهم فلهذا
 أن فيه تشديرا ومعنا بدل الذين ظلموا بالذي قيل لهم قولا غيره فبدل تعدى لمفعولين أحدهما بنفسه
 والاخر بالباء وتدخل على المتروك وقالوا بالبقاء يجوز أن يكون بذي مجول على المعنى تقدره ففعل
 الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم وغير فعلت قولا وقبل تقديره فبدل الذين ظلموا قولا غيره بالذي قيل
 لهم حذف الحرف وانصب بزمعه ومعنى التبدل التغير كانه قيل فغيروا قولا بغيره لانهم قالوا بدل
 حطه وأغيره واستهزاء والابدال والتبدل والاستبدال جعل الشيء مكان آخر وقد يقال التبدل
 التغيير وان لم يتبدل وقدر في بين بدل وأبدل بان بدل بمعنى غير من غيرا لانه المعين وأبدل بمعنى إزالة
 العين لانه قيل انه قرئ عسى ريثا أن يدلنا بالتشديد والتفتيح وهو يقتضى اتحادها وقوله طلب
 ما يشتهون كلفظة (قوله كره الخ) يعنى كره ظلمهم ورتب الحكم على ما هو كالشبهة اشعارا بعلمه
 وقوله اوعلى انفسهم عذرى الظلم على نفسه معنى التمدى وهو عطف على مقدر أى لظلمهم طلقا
 اوعلى انفسهم وقوله عذابا مقدر اي أن من السما متعلق بالفظ مقدر صفة جزا لمتعلق بانز
 وجوز العرب وهو صاقعة ونحوها وقوله بسبب فقههم إشارة الى أن ما مصدورية والرجز كل رجس
 المستقدر المأكروه وورد في الحديث الطاعون رجزية فسر هذا ان أول وقوع الطاعون بينهم كالمثل
 (قوله لما عطشوا في التيه الخ) لما احتاجوا في حين لا جواب لها واختلف في الجبر على ثلاثة اقوال فبذل
 يمكن معينا وقيل كان معينا وقيل كان غير معين ابدأ من ثمعني بعد الدخول الى ارض لا تجر فيها
 وقوله طور يامسبوب الى الطور لانه أخذ منه والمكب كل رباع انقضا ومعنى وشه الكعبة والمراد
 بكل وجه جوانبه الاربع دون الاسفل والاعلى والازم زيادة العيون وقصة الحجر وفراق بشيرة
 ومعه منذ كور في حديث الاصل الاقوله فاشار اليه جبريل عليه السلام بجعله لانه شأن
 ومجذوله واذا نذرتمهم الله من وسكون الدال المهمة والراءات فتفاح الخصية وكبرها ورجل آدم بالمد
 وقوله كسب تابعي كسب حالنا التازلة بنا وأفندنا أى وصلنا والمخلة بكسر الميم الكيس الواسعة تعلق
 في رأس الفرس لما أكل ما فيها من حب وأحشيش وأتبن وأصلها ما يوضع فيه الخلى وهو الحنشين اليابس
 (٢) وقوله كله أى الحجر (٣) في نسخة كلها التاويل بالهجرة والرخام بفتح هاء جمع معروف وقوله ذراعا
 في ذراع أى مضرب يافيه فيكون مربعا كالمهم من المساحة والعصا عشرة اذرع الخ غير قول الكشاف
 في الحجر كان ذراعا في ذراع وقيل كان من آس الجنة فقتل الله سمه لانه صفة العسل الخاخر وقيل
 ان العصابة آس من الاساس وناجده لانه فاذ صكره انصف رحمه الله هو الصحيح وكونه من آس
 بالمدرواية وقيل من العوج (قوله متعلق بمجذوف الخ) هذه هي القاء النصيحة التي قيله
 فالواخر اسان أقصى ما ارادنا ثم التفتول فتدعى شئنا اسانا

وهل جواب شرط مقدر أو عطف على مجذوف أو هما جائزان طرق لهم وعلى الاخبار اكثر من
 قال الحق ووجه فصاحتها انبأوها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر ليكم بذلك الحسن مع حسن موقع
 ذوق لا يمكن التعبير عنه لكن في حذفه بعض نقصان وأما ما يقال في وجه فصاحتها من الدلالة
 على أن المأورد قدامت من غير توقف وظاهر آخر وعلى أن المقصود بالما هو ذلك الاثر لا الضرب
 نفسه والاعمال أن الى السبب هو أمره لا فعل موسى عليه الصلاة والسلام فأنما هو مثل هذه الصورة
 خاصة اه فالوجه العام أن يقال انه لعينه واقام الخ الكلام عنه كانه مذكور وتسميته اقصية
 لافصاحها عن القدر ودلائل اعليه اولها صفة المسكول الكلام الذي في شبه الاستثناء مجازي
 بدلوها أمروا به من التوبة والاستغفار طلب ما يشتهون من اعراض الدنيا (فانزلنا

ورآه بوحان تقدير الشرط بأن حذف أداته وفصله م بينهم وأنه يدمن اظهاره في الجواب المدعى
 واذا كان ماضيا فليس هو الجواب بل بدله بخوان بثنى فقد أحسنت اليك أي لم تشكر وهذا كما
 نعتقت مع أن معناه غير صحيح ورد بأن المراد تفسير المعنى لا الاعراب وفي المعنى أن هذا التقدير
 يقتضى تقديم الانقياد على الضرب لأن يقال المراد قدس حكمنا بترتيب الانقياد على ضربك فتأمل
 وقوله فضررنا فغيره الفاء الاولى سببية والثانية فصحية وقيل انه حذف من المعطوف عليه الفعل
 ومن المعطوف الفاء والمذكور هي الفاء الاولى وهو تكلف لا داعي له وفي عشرة ثلاث لغات كسر
 الشين وفخها وتكونها (قوله كل أناس كل سبط) السبطى بنى اسرائيل كل قبيلة وما من من شذوذ
 اثبات همزة أناس انما هو مع الفاء واللام كالأناس بالياء وأما بدونهما فتأنيص وضيق والمشرع اما اسم
 مكان أي محل الشرب أو مدبر مسمى بمعنى الشرب وظاهر كلام المصنف رحمه الله الاول وكذا ما قول
 قول مقدري في غلامهم كذا وحذف القول شائع سائغ وفي قوله التي يشربون منها اشارة إلى أن الجله
 صفة عينا والعائد مقدر (قوله يرديه الخ) جعل الرزق بمعنى المروزق وقوله إلى الطعام نظر إلى كرا
 وإلى الماء نظر إلى اشربوا ولا قرينة على الاول لأن بلا خط ماسبق من ازال الماء والسواى وعدم
 التعرض في هذه القصة نسر بعضهم الرزق بالماء وجعله عما يورث كل بالنظر إلى ما ثبت منه وشربوا
 بحسب نفسه ولم يترفعوا لأنه لم يكن أي كاهم في التمتع من زرع ذلك الماء وغاروه ولأنه جمع بين الحقيقة
 والجناس ولا يتدفق بكون من لا يتبدأ الا لا يتبدأ الا ليس من الماء بل عما ثبت منه بل الجواب أن
 من لا يتعلق بالثقلين جميعا وانما هو على الحذف أي كوا من رزق الله واشربوا من رزق الله فلا جمع وعائد
 ما رزقهم محذوف أي منه أو به كذا قال المحقق وقيل عليه انه عما يقضى منه العجب لأنه انما يكون جميعا
 بين الحقيقة والجناس لوقيل كوا واشربوا من الماء وأيد به الماء وما ثبت منه أما اذا قيل رزق الله
 وأيد به فردان أحدهما الماء والآخر ما ثبت منه فإين هذا من الجمع بين الحقيقة والجناس وهذا هو منه
 فأن من فسر رزق الله بالماء وجعل الإضافه لعله لا يكون عنه مثالا له ما بل مخصوص بأحد قدره
 ولو كان عبارة عنهما لزم الجمع أيضا لا يصح تعلقه بكلاهما لا بخلطة شغلة للشرب فهو المحذور
 وليس هذا من التنازع على تقدير معاني آخر كما هو لأن المقدور ليس هو عين المذكور فتأمل (قوله
 ذنعت دواحل انفسكم الخ) قال الراغب العنى والعتى يتقاربان نحو جسد وذنب لأن العتى
 أكثر ما يقال في الفساد الذى يدرك حسا والعنى فيما يدرك حسا ونقل عن بعض المحققين أن العتوا غما
 هو الاعتداء وقد يكون منه ما ليس به فسادا فالحال غير مؤكدة والزخشرى الما فسر العتو بأشد الفساد
 حل التهمى على التهمى عن التماضى في الفساد لما كوا على التماضى في الفساد وهو عما كوا عليه كقوله
 تعالى لا تأكلوا الرضا فاما ضاغطة فالحال مؤكدة وقيل المعنى أطلب منكم أن لا تتعدوا فى حال
 افداكم فليت الخال مؤكدة (ق) كما هو وقيل عليه ان التماضى في الفساد لا يكون الا فى حال
 الفساد فليت الامؤكدة الآن يقال مراده جعل مفسدين بمعنى متباعدين في الفساد لا تعنوا بمعنى
 تتعدوا وأما قوله وانما يقصد الخ فقال الطبري رحمه الله ان التماضى ناب عنه لأن الآية واردة في قوم
 مخصوصين ونفسه نظر (قوله لما أمكن أن يكون من الاجبار الخ) أراد بما يحكى الشرع النبوة
 وفي كتاب الاجبار أن جرحه في حق الشرع وقوله وما ينقر من الخلف وفي نسخة من وهو الجرح
 البعض الذى يعدل عنه لعنى فيه بالخاصة وما يجذب الحد من المغاطيس وقوله لم يتبع أن يحكى الله
 جبر الخ مبنى على كون الجبر مينا والابنى أن يقول ان يحكى الله في طبيعة أى جبر كان وجذب
 لما تحت الارض لا ينافيه انفصاله عنها كما هو وأورد عليه أن اختلاف حاله بحسب الارزاق وتوقفه
 على الضرب ونحوه يقتضى خلاف هذا وان فتح هذا الباب لتوجيه الخوارق ضد لبيان المعجزات
 (قوله بوجدنه انه لا يختلف) أي يرد بوجدنه ذلك لأنه متعده فاما ان يراد انه لا يختلف أو يرد به

وقرى عشرة بسم الله الرحمن الرحيم
 وهما العنان فيه (قد علم كل أناس) كل سبط
 (مشرجم) عنيهم التي يشربون منها (كوا)
 واشربوا على تقدير القول (من رزق الله)
 يرديه ما رزقهم الله من الماء وحده لأنه يشرب
 العيون وقيل الماء وحده لأنه يشرب
 ويؤكل ما يشربه (ولا تعنوا في الارض
 مفسدين) لأنه لا بد من افسادكم وانما
 قبيد لأنه وان غلب في الفساد قد يكون
 منه ما ليس به فسادا كقوله الظالم الممتدى
 بعده ومنه ما يتبع من صلاحا كما يقتل
 الخضر عليه السلام الغلام وخرقه السفينة
 ويترك منه العشب غير انه يغلب فيها
 يدرك حسا من أكثر أمثال هذه المعجزات
 فلغة جله بالله سبحانه وتعالى وقوله تدبره
 في عجب منته فأنه لما أمكن أن يكون
 من الاجبار ما يحكى الشرع ونقر من الخلف
 ويجذب الحد من المغاطيس وقوله لم يتبع أن يحكى الله جبر
 بسخره بل جذب الماء من تحت الارض
 والجذب الهواء من الجوانب وبصيره ماء
 بقوة التبريد ونحو ذلك (واذا قلتم يا موسى
 ان قومك على طعام واحد) يرديه ما رزقوا
 في التمتع من الماء والسواى وبوجدنه أنه
 لا يختلف ولا يتبدل (قوله لهم طعام
 واحدة الامير واحد يريدون أنه لا يتغير إلا والله
 اعلم) أي لان الحال المؤكدة لا تكون
 الا مرة لمنهون الجمله الاسمية على
 ما ترجم في الفصل بل هي عامية
 لان الفساد أعز من العنى من هاشم نسخة
 قال في آخرها قولت على خط المؤلف
 حفظه الله اه متجمعة

الوحدة النوعية وقيل انهم كانوا يطبخونها معافيصيرن طعاما واحدا وقيل ان كان قبل نزول السلولى
 وأجر المليم بمعنى كرهوا وفلاحة يشهد بالامم على حرائين من فلع الارض شقها والحد بكمسر
 العين وسكون الكساف والاراهلة الاصل وقيل العادة ونزعوا بمعنى اشتاقوا يقال نزع الى اهل
 اذا اشتاقهم وقوله الخ بيان للمعنى لانه طلب مخصوص وقصر يتجوز يظهر ولما كان الاطوار
 يكون من الخفاء والعدم عطف يوجد عليه تفسيره وقوله بل افادوا الميزان اختصارا به بالقراب
 والمناجاة ولما الرب هنا أصاب مجزء وقوله واقامة القابل وهو الارض لانها قابلة للثبات باليد
 فلا يقال الاولى اقامة الحمل مقام الفاعل مع عدم محته القابل وهو الله لا الذر أيضا **(قوله)** فله تفسير
 وبيان وقع وقع احوال الخ جعل من الاولى تبعيضه والفعول مقدراً شيأ وما اذا جعل فلا يلد
 من اتحاد معنى من نفسها كما ذكره أبو حيان والكلام فيسه ظاهر ووجه ترتيب النظم أنه ذكر أولاً
 ما يؤيد كل من غير علاج نارود كبره وما يعالج مباح مع ما ينبغي له ويشبهه فالتنظيم على أتم انتظام في الوجود
 وقراءتنا بالضم أنيس لانه المهود في مثله كمان وقصاح وقفوزا وجميع اخبروا **(قوله)** انه استبدلون
 الذي هو أدنى الخ أدنى ان كان معتلان الذنوب ومقولوب من المدون فعمل الشئنا ظاهر وعلى الاول
 مجازا استعير فيه الذنوب بمعنى القرب المكافى للذمة كما استعير البعد للشر فقلت بعد الجمل وبعد الهمة
 أو هو هه موزن الذنوب وأبدلت فيه الهمة لأننا كثرنا في في الشواذ فان قلت مقتضى كونهم لا يستبدلون
 على طعام واحد أنهم طلبوا ضم ذلك اليه لاستبداله به قلت قبل انهم طلبوا ذلك وخطأهم فعباس بدلون
 اشارة الى أنه تعالى اذا أعطاهم ما سألوهم عنهم المن والسوى فلا يجتمعان وقيل عدم الكثرة بما
 يحتمل وجهين أن لا يريدوا اكله ما في كل يوم بل يأكلونه ما في بعض الايام وغيرهما في آخر وحينئذ
 يتحقق الاستبدال في الايام الاخر وأن يريدوا اكلها مع غيرها وسينفذ الاستبدال متحقق لانه كان
 اولاً المن والسوى وثانياً ما مع غيرها والكل بغاير الجزء وهو تكاف **(قوله)** المتحدوا اليه الخ يشير
 الى أن اليهود لا يتحصن بالنزول من المكان العالي الى الاصل بل قد يستعمل في الخروج من أرض
 الى أرض مطلقة وقوله قرئ بالضم أى يضم الهمة والبيان من باب نصر ثم ين اصل معنى المصران كان
 عربياً بمعنى الحد ومنه اشترى الدار بمصورها أى حدودها ثم سميت به البلاد العظيمة لاشغالها على ذلك
 فان كان نكرة فالمراد اهلها من التيه الى العمران لان ما طبلوه فيه وان أراد به بلدة معينة فالماصر
 فرعون التي خرجوا منها وفي التفسير الاظهر أنهم لم يؤمروا به ولم يصرفه عن فانه تعالى قال فاقوم
 ادخلوا الارض المقدسة التي كتب الله لكم ولا تردوا على ادياركم بمعنى لا ترجعوا الى مصر فلم
 يرجعوا اليها وان ملكوها بل المراد مصر من امصار الارض المقدسة وقد اشرنا الى ما سبق به سابقاً
(قوله) وانما صر في الخ يعنى أن فيه العلة والثابت فالماصر صرف لسكون وسطه كما تقرر في التفسير
 أولاً وبالماصران وهو معاه معروف في اعلام الاماكن وقوله ويؤيد به الخ أى مكتوب بغير
 الالف فلا يرد أن الشكل حدث بعد العصر الاول فان قلت في شرح الفصل أنهم منفقون على وجوب
 منع الصرف في ماء وجور فلو كانت البجة لأثرها في المساكن الوسط لكان حكمها ماء وجور حكم
 عند منع الصرف وازاره فلانها الفادل على اعتبار البجة في الساكن الوسط قلت قال الشارح
 الحق انه لا يمتنع بالبجة لوجود التهرب والتصرف فيه ونسبه نظر ومصر ائيم ابن نوح وهو اول من
 اختطه فسميت باسمه **(قوله)** احدثت بهم الخ في السكناف جهات الذلة لمخاطبة بهم مشتملة عليهم
 اه والاحاطة الاخذ بجوارب الشئ واشغاله عليه وفعله حاط واحاط ويكون لازماً وهو المعروف فيه
 قال تعالى ولا يحيطون بشئ من علمه **(قوله)** تعدياً بانه قد غفل عنه كثير فوقعوا وفيما وقعوا
 وفي نهج البلاغة اوحاط بهم الاحصاء وقسمه الشارح بجعله محطاً وفي لسان العرب حط قوي
 وأحط الحائط وحوط حائطه له وحوط كرمه نحو يملأ أى بنى حوله حائطاً فهو محوط اه

ولذلك أجوراً وضرب واحداً لانهم معاطاهم
 أهل التلذذ وهم كانوا ذللاً لافحة فزعوا الى
 عكرهم واشتروا ما أنعموا **(قوله)** فادع نار بل
 سله لتأبعا عائل اياه **(قوله)** فخرجت انا فظهرنا
 ويوجد وجهه بانه جواب فادع فان دعونه
 سبب الاجابة **(قوله)** فاستندت الارض من
 الاسناد المجازي واقامة القابل مقام
 الفاعل ومن التبعيض **(قوله)** فاستبدلون
 وقوله ما وعدنا وبصاها **(قوله)** فاستبدلون
 موقع الحمال وقيل بدل باعادة الجار
 والبقيل ما استبدته الارض من الخضرة
 والمرابدة اطانية التي توشك والنوم
 الحنطة ويقال للخزفونه فتوقنا وقيل
 النوم وقري قائماً بالضم **(قوله)** استبدلون
 أى الله اوسى عليه السلام **(قوله)** استبدلون
 الذى هو أدنى أقرب منزلة لادون وقدا
 وأصل البدن القربى المكان فاستعير فيسه كما
 استعير البعد للشر والرفعة **(قوله)** فاستبدلون
 المحل بعد الهمة وقري أدنى من الذنوب
(قوله) بالذى هو خير يريده المن والسوى فانه خير
 في اللذة والتنع وعدم الحاجة الى السوى
(قوله) ابطوا مصر الى ان ياتيكم
 ابطوا مصر الى ان ياتيكم ابطوا مصر الى ان ياتيكم
 يقال ابطوا مصر الى ان ياتيكم ابطوا مصر الى ان ياتيكم
 يخرج منه وقري بالضم والمصر الى العلم
 وأصله الحد بين الشئ وبين وقيل اراد به العلم
 وانما صر في لسكون وسطه وأعلى تأويل
 الملبس ويؤيد به انه غير ممنون في معنى ان
 مسعود وقيل أصله مصر ائيم بن نوح
 ما أساءه وضرب عليهم الذلة والاكثرة
 أحط بهم الحاطة القبة بن ضربت عليه
 أو أنه قت بهم من ضرب الطين على الحائط

والبحر قد حاط به جيران دجلته * بحر وكفك بحر يذف الدررا
وحاطه بمعنى حفظه متعدد وتعدى الجازع بما يستأنس به وقال الحمصي ~~هـ~~ كذا وقعت العنابة في النسخ
وفي شرح الفتح كان الظاهر أحاطت بدل أحبطت لأن الذلة محيطة بهم لا لمحاطة وغاية ما يمكن أن
يقال أنه قصد أمرين زائدين على الكشف الأول القلب بمعنى أحبطت بهم - أحيطوا به لكن قلب
المحاطة بالمفسر والتنبيه على الاستعارة الثاني المبالغة في إثباتها بحيث يكونان محيطين بهم من وجه
ويكونون محيطين من آخر وأحبطت من الحذف والإيصال والباء فيهم - للبيانية لا للتعدية واحاطة
مصدر المجزول بمعنى المحاطة فإن نحو القبة إذا ضربت على شيء تكون مقصورة عليه لا تتجاوز مفهوه
محيطه ومحاطة فاستعير الضرب المعدى بعلى للتسبب بجماع ~~هـ~~ كمال الاختصاص وعدم التجاوز
والقرينة الاستناد إلى الذلة والمسكنة واستعيرت القبة ونحوها للذلة والمسكنة بجماع الجهتين
الذكرتين ودل على الاستعارة ذكر لازم المستعار منه وهو الضرب المعدى بعلى لكن المقصود
هذه الاستعارة والاولى تابعة لها كما اختاره في الكشف كما في يتقنون عهد الله فالمعنى جعلت
الذلة محاطة بهم كحاطة القبة عين فيها فأنها محاطة بهم ومحيطة صورة فكذا الذلة فاقصر المصنف
رجع الله على ذكر المحاطة لانها خفية محتاجة للبيان والآخرى منفهمة من القبة (أقول) الاحاطة
متعدية كما هو وتكون من أحاط المحاط ولا مخالفة بينهما وبين ما في الكشف ولا حاجة إلى ما ذكره
هذا الفاضل من التعسفات التي لا طائل تحتها والظاهر أنه حقيقة أو يتبين المعدل فيتعدي إلى
الذلة بنفسه وإلى المحاط بهم بالباء فينبغي التركيب أنها محيطة لا محاطة كما سيأتي في آل عمران
ثم إن الظاهر أن هناك ما ~~هـ~~ كين أحدهما أنه شبه تثبت الذلة عليهم بضر القبة الثابتة على
الضرب عليه ووجه الشبهة الاحاطة والشمول وهذا ما في الفتح حيث قال المستعارة منه ضرب
الخمية وما شاكلها وأنه أمر حسي - والمستعارة له التثبوت وأنه أمر عقلي - والثاني أنه شبه عموم
الذلة لهم بالحاطة القبة ووجه الشبهة الاحاطة الداخلة في مفهومها والضرورة وهذا ما ارتضاه غيره
والتصرف يصح أن يكون في الضرب وحده فتكون تبعية تصرفية ويصح أن يكون في الذلة فتكون
مكنية وتخيلية أو مكنية والضرب بمعنى الاحاطة على حد يتقنون عهد الله ويصح أن تكون تخيلية
أيضا وقال الشارح المحقق إن في الذلة استعارة بالكناية حيث شبهت بالقبة وبالعين بمعنى أنه أمان ضرب
الخمية أقامها أو من ضرب الطين بالمحاط فضربت استعارة بتبعية تحقيقية لمعنى الاحاطة والشمول لهم
أو بالضرورة والصواب فيهم لا تخيلية وهذا كما مر في نقض العهد وعلى الوجهين فالكلام كناية عن كونهم -
اذلأ متضاغرين غاية قال المراد أن الاستعارة أضاف الذلة تشبيها بالقبة فهي مكنية وإثبات الضرب
تخييل وإضاف الفعل أعني ضربت تشبيها بالإصاق الذلة ولزومه بالضرب الطين على المحاط فتكون
تصرفية بتبعية عملا لا بتبعية علماء البيان وقيل عليه أنه منه عجيب فانه رده هنا وارتضاه في آل عمران
وشرح التلخيص وأنه هو الموافق لكلام الجمهور ومن أهل المعاني وما ذكره من كون قرينة المكنية
استعارة تحقيقية لم يصح روايه كما مر (أقول) انه بعد ما قال هنا هذا قال في آل عمران انه على تشبيه
المسكنة بالقبة استعارة بالكناية ثم اثبات الضرب لها عليهم تخيلا لا تشبيها لحاطتهم بهم واشتغالها عليهم
بضر القبة استعارة بتبعية وأما اعتبار كونه كناية كما في في قبة ضربت على ابن الحشر ~~هـ~~ فوهم فاسد
أه فوقع بين كلاميه تناقض من وجهين وهو في الخمين رد على العلامة في حواشيه (وقد جال في خلدي)
انه ليس بغافل عما اعترضوا به وأنه ليس برذل لانه لا يصلح في النظام بل إن عبارة الكشف لاحتماله
لانه قال هنا جعلت الذلة محيطة بهم مثقلة عليهم فهم كما يكون في القبة من ضربت عليه أو ألصقت بهم
حتى لا منهم ضربة لا تذب كما يضرب الطين على المحاط فيلزمه اه فصرح بأن التصرف في ضرب يستلزم

أن يكون مجازاً بعبارة يصح أن يجعل ما بعده مكتوبة على - إذ يتقنون عهد الله وليس من التخييل المعروف
فانه لا يرتضى أهل المعاني فيه التجوز وإنما هذا شرب آخر والقطب أرجعه إلى المعروف ويلزم من
الاحاطة والاصوq الاتصاف فيكون كناية وقال العلامة في آل عمران ضربت عليهم الذلة أينما
نقفوا كما يضرب البيت على أهل قومه ساكنون في المسكنة فاستعمل القرب في معناه الحقيقي إذ جعل
المسكنة مسكنهم فصح حمل عبارته على التخييل والكناية المعروفين وجنبه تذييل المعنى المجازي على ذاتهم
صرحة فلا حاجة إلى - كناية فاعرف هذا فانه خفي على الناظرين فيه وقوله احاطة القبة مصدر
البيان النوع ووقع في نسخة مثل احاطة القبة فاعترض عليه بأن الصواب اسقاط لفظ مثل وفيه نظر
فأتأمل وقوله مجازاً على قوله ضربت (قوله رجعوا به الخ) ثم يذكره صاحب الكشف ورجحه
القطري وغيره قالوا بانوا القلوب ورجعوا به أي زعم ذلك ومنه أبو يعقوب على أي أقر بها
وأزعمها تنسئ وأصله في اللغة الرجوع يقال بالكذا أي رجعه وقال أبو عبيدة الزجاج بانوا
بغضب احتلق وقيل استحقوه وقيل أقرؤا به وقيل لا زعموه وهو الواجه يقال بوائه بولائه فلا يفتبرأه
أي أزمه فزعمه وقوله وأصاروا أضافه عدل عن قولهم استحقوه لما منه من المبالغة ولانه يظهر تعدية
بالباء وقوله وأصل البوام بالمذات للفتح والضم ويصح فيه بوضوح كافي النسخ ومن الرابح أخذه
قال أصل البوام ساواة الأجزاء خلاف النبوة الذي هو سفاة الأجزاء يقال مكان بواء اذ لم يكن نايابا
ثم استعمل في كل ساواة فيقال هو بواء فلان أي كذوه ومنه بوء فعل كلب وفيلة وأما مقدمه من النار
وليس المضرب عليهم الذلة الخ اليهود الذين كانوا في زمن موسى عليه الصلاة والسلام ولا الذين كانوا
في زمن نبينا صلى الله عليه وسلم بل المطلق لأن قول التبيين عليهم الصلاة والسلام وقع من بعضهم لكن
أسند إلى الجميع كالحكم وقوله ذلك إشارة الخ يري أنه وإن كان مفرداً لأشبهه بالجميع مما سأل به بالسابق
والمدكور ويحتمل (قوله بأنهم كانوا يذكرون الخ) قال بسبب كدركهم إشارة إلى أن الباطنية داخلية
على المسد والمقول ولم يعبر به مع أنه أخصر نصراً على أنهم يعبروا بين الثبات على أصل الكفر والدوام
عليه وما تجدد منه والاباءات المجازات مطاوعة آيات الكتب المنلوكة كاذكة كالهتف رحمه الله وقصة
آية الرجم وانكار اليهود لها معروفة وستأتي وقوله وقتلهم الانبياء الخ ذكر في مطاع القرآن
السؤال بالنقض بين هذه الآية وبينها وقوله اننا لننصر رسلاً الذين آمنوا وأجيب بأن المقولين
من الانبياء والموعود بنصرهم الرسل عليهم الصلاة والسلام ولولم أنهم رسل كما وقع في آية أخرى
النصرة فلبه الخة والأخذ بنارهم كما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الله تعالى قدر أن يقتل
بكل نبي سبعين ألفاً وبكل خليفة خصالاً ثلثين ألفاً فتأمل (أقول) ذهب في التأويلات إلى أن
القول أنبياء الرسل وذهبوا له أنكم ما جاءكم كرسول إلى قوله بقاء كذبهم وقرباقتلهم وأجيب
عنه بأجوبة أحسن عندى أن المراد به الرسل المأمرون بالقتال لأن أمرهم بالقتال وعدم عصيتهم
لاتابع بالز بالحاكم فلا يعارض هذا قوله كتب الله لنا غلبتنا أنا ورسل وشيأين مفتوحة وعين
مهله ساكنة وباتخية وألف مقصورة وهو نبي قتل قبل عيسى صلى الله عليه وسلم بشرب وبشينا
صلى الله عليه وسلم فشره قومه بالقتال وفي بعض النسخ شعيا وهو من تحريف السخا فان شعيا عليه
الصلاة والسلام لم يقتل بل لحق بمكة بعد هلاك قومه ومات بها فان قيل أجمع النبي على نبيين وهو
فعل بمعنى ففعل وقد صرحوا بأنه لا يجمع جمع كرسال وأنه همز في القراءات المتواترة وقد روى أن
رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم يا نبي الله بالله همزة فقال له نبي الله يعني مهموزاً ولكن نبي الله
بغير همزة فتأنيده عليه ذلك وقد منع بعضهم من إطلاقه عليه صلى الله عليه وسلم فتسكاهم هذا (قلت)
إنما الأول ليس يتحقق عليه اذ قيل أنه بمعنى فاعل ولولم فقد خرج عن معناه الأصلي ولم يلاحظ فيه هذا
اذا أطلقه عليهم من لا يعرف ذلك فصحه بعبارة المعنى الغالب عليه وأما القراءات في السبعة مهموزاً

مجازاً أنهم على كثر من النعمة واليهود
في غالب الأمر أذلاء ساكنين في أعاء على
الحقيقة أو على التكيف مخافة أن تضاعف
جزيتهم (وبأنوا بغضب من الله) رجوعوا به
أوصاروا أضافه بغضب من بابه فلان ثلاث
إذا كان حقيقاً بأن يقتل به وأصل البواء
المساواة (ذلك) إشارة إلى ما سبق من
ضرب الذلة والمسكنة واليهود والغضب
كانوا يذكرون بآيات الله ويستأخرون النبيين
بغير الحق بسبب كدركهم بالمجرات التي من
جلتها ما عدا عليهم من فاني البحر وانتهيار
الفساح وانزال المن والسلاوى وانتهيار
العيون من البحر أو بالكتب التي فيها
كالأنجيل والفرقان وآية الرجم والتي فيها
نعت محمد صلى الله عليه وسلم من التوراة
وقناه من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فانهم
قلوا شعيا وزكراً ويحيى وغيرهم

مع النبي المذكور فوجب عنه بأن أمار يدعي ثبات من الارض اذا خرجت منها افعولهم أن معناه
 ياطر يدا الله فممنه عن ذلك لايهاه ولا يلزم من جهة استعمال قوله في حق نبيه صلى الله عليه وسلم الذي
 برأهم من كل نقص جواز من البشر فتأمل **(قوله بغير الحق عندهم الخ)** اشارة الى جواب ما قيل ان
 قتله لا يمكن أن يكون بحق فالفاشدة فيه فقيل انه ليس للاعتراض بل لازم نحو دعوت الله سبحانه
 وذكر شتمه ما عليهم والذي ذكره المصنف رحمه الله تتبع فيه الزخيمى وهو لا يتلون شبهة لان القتال
 قال انهم كانوا يقولون انهم كاذبون وان معجزاتهم غويها ويقتلونهم بهذا السبب وبأنهم يريدون
 ابطال ما هم عليه من الحق وانتفاء بعدهم ولذلك زاد في الكشف فلو لمثلوا أو أنه غولان أنفسهم لم
 يذكروا وجهه بالحققة به القتل عندهم والحق وقع معترفاه ومنه **﴿﴾** رافى آية أخرى فالنهر يافا
 للجنس أى بغير حق أصلا أو العهد الذى بغير الحق الذى عندهم وفى معتقدهم وكلام المصنف رحمه الله
 يحتملها وفى الكشف التذكير فى آل عمران لا تعميم والتعريض بأنهم حول نبيها صلى الله عليه وسلم
 بالقتل وله الذم اقبل وكانوا يقولون فالتناسب أن يقال بغير حق من الحقوق لثلاويهم أنه لو كان حقا
 عندهم لما احتجوا بزيادة الشتم وقيل انما المتعين **(قوله أى جرحهم العصيان والفتادى الخ)** يعنى
 أن ذلك اشارة الى السبب المذكور والبلاء المبيية بيان سبب السبب ايضا حال استحقاقهم ذلك وانما
 أكد الاول لانه مظنة الاستبعاد بخلاف مطلق العصيان والاعتداء أصل معناه تجاوز الحد فى المعاصي
 كالتماذى **﴿﴾** عرف في ظلم الغير كما ذكره القرطبي رحمه الله ومراد المصنف رحمه الله تعالى معناه
 الاصل وقول الزخيمى بسبب عيائهم واعتدائهم لانهم انهم كوا غلوا بالمعنى العرفي
 فلا يقال ان الاتهام والغلوق العصيان من الاعتداء ولذلك غر المصنف رحمه الله تعالى عيائهم كما
 توهم كونهم صاغرا بالنسبة لما قبلها وهو ظاهر أى وفى نفسها صغيرة لا طلاق مطلق العصية عليهم اذ
 المعتاد فى الجرم العظيم أن يعنى فتأمل والاشارة بذلك تعبه أو لانه مما يعده العقل خصوصا من أهل
 الكتاب **(قوله وقيل كرا لاشارة الخ)** هذه الاشارة على تفسيره راجعة الى الكفر بالآيات وما بعده
 فلا تكرر وعلى هذا راجحة الى ضرب الذلة وما معه فهي مكررة والمقصود بيان سبب آخر وانما
 يرتفع لانه خلاف الظاهر ولا مقتضى الظاهر حينئذ العطف لاتحاد الموضوع وتناسب الممولين
(قوله وقيل اشارة الى الكفر والقتل الخ) الفرق بين هذا وبين الوجه الاول ليس الاختلاف معنى
 الباء فمما فى على الاول سببية وعلى هذا المعية ولذا قيل بغير أن يقدم هذا على قوله وقيل كرا لالخ
 ويكتفى بقوله وقيل البلاء المعية والمعنى أن ذلك الكفر والقتل كائن مع العصيان والاعتداء وقد
 كان كافيا فى السببية فكيف وقد انضم اليه غيره وضعة مما فيه من عدم الارتباط ايضا **(قوله وانما
 جوزت لاشارة الخ)** الاصل فى اسم الاشارة والضمير اذا كانا مفردين أن يرجع الماهو مطابن لهما
 حكمهما فذهب بهر جماع من معتد بتأويل بل المذكور ونحوه مما هو مفرد فالما مجموع معنى وهو فى اسم
 الاشارة كثر وقد يعبرى ذلك فى الضمير جلا عليه ولذا قال ونظيره واسم الاشارة المعتد فى سائر
 الوجود فهذا توجه لها كلها الا لا خبر نقط والشعر المذكور لروية قال المصنف رحمه الله تعالى انه
 فى صفة بقرة وشية وقال ابن زيد انما هو فى صفة أنان وهو من قصيدة مشهورة وأولها

وقاتم الاعاقى خاوى الخفق * مثبته الاعلام لماع الخفق

وقبله فودعان مثل أمراى الابن * فيها خطوط من سواد ولبق

* كانه فى الجلد تولىع البق *

وى أن أباعد رحمه الله قال لروية ان أردت الخطوط فقل كاتم والسواد والبق فقل كاتم فافعال
 أردت كاتم ذلك ولبق وأصل البق سواد ولبق سواد ولبق سواد ولبق سواد ولبق سواد ولبق سواد
 واللبق استعماله الباقى واللبق وسبب أن قوله تعالى عوان بين ذلك وقوله والذي حسن ذلك

بغير الحق عندهم اذ لم يروا منهم ما يعتقدون به
 جوزت قتلهم وانما جعلهم على ذلك لتأنيع
 جوازها كما أشار اليه بقوله ذلك
 الهوى وحب الدنيا كما أشار اليه بقوله
 بما عوا وكم كانوا يعتقدون فى الكفر
 العصيان والتماذى والاعتداء فيه الى الكفر
 بالآيات وقتل النبي فان صغار الذنوب بسبب
 يؤدى الى ارتكاب كبارها كما أن صغار
 الطاعات أسباب مؤدية الى تحزير كبارها
 وقيل كرا لاشارة لانه على أن ملحقهم كما
 هو بسبب الكفر والقتل فهو بسبب
 ارتكابهم المعاصي واعتدائهم حدود الله
 سبحانه وتعالى وقيل اشارة الى الكفر
 والقتل والبلاء معى وانما جوزت لاشارة
 بالمرادى شيئين فصاعدا على تأويل ما ذكر
 أو تقدم للاختصار ونظيره فى الشعر قول رؤبة
 بصفيرة
 فيها خطوط من سواد ولبق
 كانه فى الجلد تولىع البق
 والذي حسن ذلك أن تنسبة الضمير
 والمهمات رجوعها وتأنيها للبسبب على الحقيقة

لا يخفى حين موقع ذلك هنا يعني أن ثلثة أسماء الإشارة والموصولات والضمائر وجعلها وتأتي بالبر
على قانون أسماء الاجناس والالتصاف في ذا ذوان متلاينين بوضع صيغ أخر فخر وزاها عالم يجوزوا
في غيرها ولهذا جاء التعبير بالذي عن الجمع من غير تأويل عند بعض النحاة وبعضهم يزوله بنحو ما هنا
(قوله يريد به المتدينين الخ) المؤمن إذا أطلق يتبادر منه من أخلص الإيمان والاضيف رحمه الله
جعله أعم من أن يكون عواطف القلب أو لا يصح قوله من آمن منهم ومن ظن أنه انما يصح على
تخصيصه بالمتنافيين كإفعل الزمخشري فقد سها وقوله وقيل الخ نقل هذا عن سيبان قال المراد
المتنافون ولذلك قرئهم باليهود والنصارى ثم بين حكم من أخلص الإيمان منهم واختاره الزمخشري
وسأني وجه تضعفه (قوله فهو دوا) أي دخلوا في دين اليهود وهوان كان عيا في الأصل من هاد
لأن الاشتقاق المذكور من الاسم بعد النقل كتنصير هاد يعني تاب أو بمعنى سكن ومنه الهوادة وإن
كان معزافا فهو معرب فهو ذا بذال محجة وألف مقصورة وقرب وغير والنصارى أن كان جمع نصران بمعنى
نصراني فهو على القياس كندمان بنشوان وندي ونشاري والباء حشيشة لاهة كما يقال للامر
أجرى إشارة إلى أنه عريق في وصفه وقيل انما الفرق بين الواحد والجمع كرج ونجني وروم ورومي
ونصران بمعنى نصراني وارد في كلام العرب وإن ذكره بعضهم كقوله

ترام اذا دار العشي محققا * ونصبي له وهو نصران شامس

وكذا ورد نصرانية في مؤنثه أيضا كقوله * كما يحدث نصرانة لم تحف * وقيل النصارى جمع نصرى
كهمري ومهاري وألفه للتأنيث ولذا لم يثنون ونصران بمعنى نصرسي بل انهم نصر والمسيح أو النصر
بعضهم بعض فلا رد عليه أن فاعلا لا يجمع على فعلى كما هوهم وقيل ان عيسى عليه الصلاة والسلام
وله في بيت لحم بالقدس ثم سارت به أمه إلى مصر والميلع اثني عشرة سنة عادت به إلى الشام وأقامت
بقرية يقال لها ناصرة وقيل نصرانيا وقيل نصران وقيل نصرانة وقيل نصران فسمى من معه باليهما
ان كان نصران أو نصرانة أو أخذهم اسم من اسمها ان لم يكن كذلك وقال السيرافي النصارى جمع نصرى
كهمري ومهاري حذف إحدى ياءه وقيل الكسرة فتحذفه فقلت الياء ألفاها أعد الخليل
وعند سيدي رحمه الله انه جمع نصران لانه جاء في المؤنث نصرانة قال

فكلناهما حرت وأمجد رسما * كما يحدث نصرانة لم تحف

وإذا كان المازن نصرانة فالذكر نصران اه ثمان قوله ضربت عليهم الذلة الخ استطراد بعد ذكر
التم التي يجب شكرها وهو عما بينهم للشكر لو خامة عاقبة الكفران وفي كتب الفروع اختلف
في تفسير الصابئة فعندهم ما هم عبدة الاوثان وانهم بعد دون النجوم وعند أبي حنيفة رحمه الله لا
بعدة الاوثان وانما يعظمون النجوم كما تعظم الكعبة وعلمه بين الاختلاف في التكلم ثم اختلف
في لفظه فقبل غير عري وقيل عري من صبا بالهمزة اخرج أو من صباة تلاعب في مال لظروهم
عن الدين الحق وميلهم إلى الباطل فقرائة الصابئين بالياء تأعلى الأصل والأبدال للتخفيف وكوثرهم بين
النصارى والمجوس وقع في غيره بين اليهود والمجوس وفي آخر بين اليهود والنصارى والمراد أن
ما يدون به مشابهة هؤلاء الفرق أو أن دينهم وقع بين زمني الدين وهو الظاهر واختلف في قبائهم
فقبل الكعبة وقيل مذهب الجنوب وقيل انهم موحدون يعتقدون تأثر النجوم ويقرون ببعض
الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقيل هم من المنافية (قوله من كان منهم في دينه قبل أن ينسخ الخ)
وجه التخصيص قوله وعمل صالحا فأن لم يكن على دين صحيح لا يكون له عمل صالح وانما يلتفت
الزمخشري إلى هذا الوجه لانه رأى أن الصابئين ليسوا من أهل الكتاب فلم يصح أن يقال من كان منهم
في دينه قبل أن ينسخ والمصنف رحمه الله تعالى ما نقل كونهم على دين أمكن هذا التفسير وظاهره
أن المراد من كان منهم من هؤلاء الفرق على دين صحيح لم ينسخ وقيل المراد بالدين في قوله الدين الذي

ولذلك جاء الذي بمعنى الجمع (ان الدين آتوا)
بالسنة مريد به المتدينين بدين محمد صلى الله
عليه وسلم المخلصين منهم والمنافقين وقيل
المتنافين لا يختار لهم في سلك الكفرة
والذين هادوا) فهو دوا يقال هاد وهو دوا
أراد دخل في اليهودية فهو دوا معاري من
هاد اذا تاب وهو بذلك لما تابوا من عبادة
الجلج وأتباعه زبهم وذا كنهم هو بابهم
أكبر اولاد يعسوب عليه الصلاة والسلام
(والنصارى) جمع نصران كانداهي والياء
في نصراني للمبالغة كما في أخرى وهو بذلك
لانهم نصر والمسيح عليه السلام أولادهم كانوا
معهم في قرية يقال لها نصران أو ناصرة
فسموا باليهما ومن اسمها (والصابئين) قوم
بين النصارى والمجوس وقيل أصل دينهم
دين نوح عليه السلام وقيل هم عبدة
اللائكة وقيل عبدة الكواكب وهوان
كان عريان صبا اذا خرج وقرأ نافع وحده
بالياء أمالاه خفف الهمزة وأبدلها ياء
أو لانه من صبا اذا مال لانهم مالوا عن
سنار الايمان إلى دينهم أو من الحق إلى
الباطل (من كان بالله واليوم الآخر وعمل
صالحا) من كان منهم في دينه قبل أن ينسخ

يُتَسَبَّبُ إِلَيْهِ مُخْلَصًا كَانَ أَوْ لَا فَنَتَنَاوَلُ الْمُنَافِقَ وَالْمُفْلِسَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ وَالْمُرَادُ نَسْخُ ذَلِكَ الدِّينِ كُلِّهِ
أَوْ بَعْضُهُ كَمَا فِي شَرِيعَتِنَا أَوْ مَعْنَى قَبْلِ أَنْ يَنْسَخَ عَنْهُ قَبْلُ النِّسْخِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَجَدَ فِي الْأَيَّانِ بِالْقَدِّ كَمَا فِي عَرِ
الْإِيَّانِ بِالْبَدَاوِيَةِ مَلَقِيهِ وَالدُّيُومِ الْأَسْرَكَيَّةِ عَنِ الْعَادِ (قَوْلُهُ عَامِلًا تَنْقِضِي شَرْعَهُ) وَمَعْنَى قَوْلِهِ
وَعَلَّ صَلَاحًا أَيْ عَامِلًا بِهِ قَبْلُ النِّسْخِ وَاسْتِخَارَهُ الْمُصْطَفَى رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِأَنَّهُ مُوَافَقٌ لِسَبَبِ التَّزْوِيلِ وَهُوَ
أَنْ سَلَّمَ رَضَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ذَكَرْتُ فِي صَلَاتِي عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَسَنَ حَالِ الرِّهَابِ الَّذِينَ يَجْمَعُهُمْ فَتَقَاتِلَ عَلَى
اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا قُورِهُمُ فِي النَّارِ فَأُزِلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ فَتَقَاتِلَ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا عَلَى دِينِ عِيسَى
عَلَيْهِهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَبْلَ أَنْ يَسْمَعَ فِي فَهْوٍ عَلَى خَيْرٍ وَمَنْ سَمِعَ فِي يَوْمٍ مِنْ نَبِيِّ قَدْ سَدَّ هَلْكَ ذَكَرَهُ الرَّابِعُ
رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَوْلُهُ وَقَبْلُ هُوَ مُخْتَارُ صَاحِبِ الْكُشَافِ وَضَعَهُ بِعَدَمِ الْمُنَافِقَةِ لِسَبَبِ التَّزْوِيلِ وَلَئِنْ التَّخَصُّصُ
خِلَافَ الظَّاهِرِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَعَلَى هَذَا فَإِلْزَامُ مَنْ أَخْلَصَ إِيْمَانَهُ فِي زَمَانِهِ الْأَوَّلِيِّ بِهِ لَهُ أَجْرُ الْإِخْلَافِ وَقَوْلُهُ فَلَهُمْ
عَاقِبَةُ عَلَى مَنْ بَاعَتْ أَرْعَامَهُ بَعْدَ مَا عَادَ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ تَقْلُظِهِ وَالاخْتِلَافِ فِي هَذَا أَعْمَالُ الْخِلَافِ فِي مَكَّةَ
وَالصَّغِيرِ جَوَازٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ الَّذِي وَعَدَ اللَّهُ الْخَلْقَ بِإِشَارَةِ أَنْهُمْ إِنْ بَاعُوا نَفْسَهُمْ فَقَدْ بَاعُوا نَفْسَهُمْ وَمَنْ بَاعَ نَفْسَهُ
وَلَكِنْ سَبَبُهُ أَجْرُ الْعَدَمِ تَخَفَهُ (قَوْلُهُ حِينَ يَخْفَى الْكُفَّارُ الْإِخْلَافُ) هَذَا يُؤْخَذُ مِنْ تَخَصُّصِهِمْ فِي الْخُلُوفِ
عَنْهُمْ وَقَدْ يَمُوتُ الْعَبِيرُ وَخَصَّهُ بِالْأَسْرِ لَاحِقًا بِذَلِكَ وَأَمَّا فِي الدِّينِ فَلَا يَحِلُّ أَحَدُهُنَّ وَلَمَّا
كَانَ الْخُلُوفُ أَشَدَّ مِنَ الْخُرْنِ خَصَّهُ بِالْكَفَّارِ فَلَا يَقَالُ أَنَّ خُصَّ الْخُلُوفَ بِالْكَفَّارِ وَالْخُرْنُ بِالْمُتَصَرِّفِ وَلَا
وَجْهٌ لِلتَّخَصُّصِ مِنْ وَلَا قَاتِلٌ وَقَوْلُهُ عَدْرِهِمْ إِنْ شَارَ إِلَى أَنَّهُ لَا يُضْعِفُ لَاحِقًا بِذَلِكَ عَدْرُ حَقِيقَةِ أَمِينٍ (قَوْلُهُ وَمَنْ
مَبْدَأُ الْإِخْلَافِ) جَوَازٌ مِنْ أَنَّ تَكُونَ شَرْطِيَّةً وَغَيْرَهَا فَهِيَ خِلَافُ هَلْ هُوَ الشَّرْطُ أَوْ الْجُزْءُ أَوْ هَذَا وَأَنْ
تَكُونَ مَوْصُولَةً مَبْدَأُ فَلَهُمْ إِنْ خَرَجَ وَبَدَلَ مِنْ أَسْمَانٍ وَقَوْلُهُ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ إِنْ خَرَجَ وَبَدَلَ مِنْ أَسْمَانٍ
الْفَاءُ فِي خَيْرِ الْمَوْصُولِ وَالْمَوْصُولُ بِفَعْلٍ أَوْ ظَرْفٍ لِنَفْسِهِ مَعْنَى الشَّرْطِ لَكِنْ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَنْ اخْتَلَفَ
فِي جَوَازِ خُرُوجِهَا لِحُجَّتِهِمْ وَبَعْضُهُمْ وَمَعْنَاهُ آخَرُونَ لِأَنَّ لَاحِقًا بِذَلِكَ عَلَى أَسْمَاءِ الشَّرْطِ لِأَنَّ لَهُ إِصْدَارَ السَّلَامِ
وَيَحْيَى أَنْ مَنْ يَدْخُلُ الْكُتَيْبَةَ يَوْمًا • بَلَقَ فِيهَا جِلْدًا وَرَاطِبًا

شُرُورُهُ أَوْ قَوْلُ وَرَدَّ بَأَنَّهُ وَرَدَّ قَوْلُهُ تَعَالَى أَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا فِي الْآيَةِ وَأَنَّهُ لَا يَزِلُّ مِنْ أَسْمَانِهِ
فِي الشَّرْطِ الْحَقِيقِيِّ أَسْمَانُهُ فِي الشَّيْبَةِ بِهِ وَأَجِبَ بِأَنَّ التَّامَّ زَالِدَهُ وَرَدَّ بَأَنَّهُ لَا يَقُولُ بِزِيَادَةِ الْفَاءِ فِي مَثَلِهِ
وَبَأَنَّ الْخُرُوجَ يَقْدَرُ وَهَذَا مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ لِأَسْمَانِهِ وَقَالَ أَوْ حِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ الَّذِي يُخْتَارُهُ أَنْ يَبْدَلَ مِنْ
الْمُعَاطِفِ الَّتِي بَعْدَ أَسْمَانِهِ إِذَا ذَكَرَ الْعَنَى وَكَأَنَّهُ قَبْلَ أَنْ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ غَيْرِ الْأَصْنَافِ الثَّلَاثَةِ وَمَنْ
آمَنَ مِنَ الْأَصْنَافِ الثَّلَاثَةِ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ وَقَالَ الشَّارِحُ الْمُتَقَدِّمُ مَا ذَكَرَ كَوْنُ مَنْ مَبْدَأُ خَيْرِهِمْ فَلَهُمْ بِشَرِّ
بَأَنَّهُ جَعَلَهَا مَوْصُولَةً إِذَا تَشَرَّطَ خَيْرُهَا الشَّرْطُ مَعَ الْجُزْءِ أَوْ الْجُزْءِ وَحْدَهُ أَهْ وَفِيهِ نَظَرٌ وَقَوْلُهُ مَنْ كَانَ
مِنْهُمْ إِنْ شَارَ إِلَى تَقْدِيرِ الْعَائِدِ وَلَيْسَ دُخُولُ الْفَاءِ فِي خَيْرِ النَّفْسِ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ بَلْ تَنْفَعُ الْمَوْصُولَ
الْأَوَّلَ حَتَّى يَقَالُ أَنَّ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِمْ أَنَّ مَنْ مَعَّصَى دُخُولَ الْفَاءِ فِي الْخَيْرِ تَنْفَعُ الْمُبْدَأَ مِنْهُ مَعْنَى الشَّرْطِ
وَأَنْ قَالَ بِهِ جَارَ اللَّهِ مَعْنَى أَنْهُمْ صَرَّحُوا بِهِ فِي الْمَوْصُولِ فَخَوَّانَ الْمَوْتَ الَّذِي تَزَوُّونَ مِنْهُ فَالْمُبْدَأُ مِنْهُ وَلَا
فَرَقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَدَلِ بَلْ هُوَ أَوْلى مِنْهُ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالنِّسْخَةِ وَهُوَ يَدُلُّ مِنْهُمْ بِبَعْضِ هَذِهِ الذُّوَاتِ
وَلَا يَزِلُّ اتِّحَادُهُمْ فِي الصِّفَاتِ (قَوْلُهُ وَأَخْذُهُمْ بِمَا تَشَارَعُوا فِيهِ) لَمْ يَقُلْ مَوَائِدُكُمْ لِأَنَّهُ كَانَ عَهْدًا
وَاحِدًا وَاخْتِلَافٌ فِي هَذَا الْمَشَاقِقِ هَلْ كَانَ قَبْلُ رَفْعِ الطُّورِ بِالْإِقْمَادِ لَوْسِي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَقَبُولُ
مَا بَاتَ بِهِ ثُمَّ انْقَضَوْهُ وَرَفَعَهُمْ الطُّورُ أَوْ تَوَلَّى رَفْعَهُ نَافَوْهُمْ الطُّورُ بِشَاقِهِمْ أَوْ كَانَ مَعَهُ وَالطُّورُ
كُلُّ جَبَلٍ أَوْ جَبَلٌ مِنْهُتٌ وَهُوَ سَمِيٌّ بِمَعْرَبٍ وَقَوْلُهُ كَبُرَتْ عَلَيْهِمْ أَيْ شَقَتْ وَظَلَمَتْ بِمَعْنَى جَعَلَهُمْ قَوْمَهُمْ حَرَقًا
مَنْفَعًا عَنْ الْأَرْضِ كَأَنَّ ظِلَّ قَبْلِ فَكَاةٍ حَصَلَ لَهُمْ بَعْدَ هَذَا التَّسْوِيرِ وَالْإِلْجَاءُ قَبُولُ وَادْعَانِ اخْتِيَارِي
أَوْ كَانَ يَكْفِي فِي الْأَمْرِ السَّابِقَ مِثْلَ هَذَا الْإِيْمَانِ أَوْ يَرُدُّهُ مَا فِي التَّسْمِيَةِ عَنِ الْقَتَالِ أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ بِرَأْسِ
الْإِسْلَامِ لِأَنَّ الْجِبْرَ مَالِبُ الْإِخْتِيَارِ وَلَا يَصْغُرُ مَعَهُ الْإِسْلَامُ بَلْ كَانَ أَكْرَاهًا وَجَائِزًا وَلَا يَسْلُبُ الْإِخْتِيَارَ

مَصْدَقًا بِتَابِهِ بِالْمَبْدَأِ وَالْمُرَادُ عَامِلًا تَنْقِضِي
شَرْعَهُ وَقَبْلُ مَنْ آمَنَ مِنْ هَذِهِ الْكُفَّةِ قَائِمًا
خَالصًا وَدَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ دَخُولًا صَادِقًا فَلَهُمْ
أَجْرُهُمْ عَدْرُهُمْ (وَلَا خُوفَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْعُقَابِ وَبِحُجَّتِهِمْ
وَعَلَّوْهُمْ) (وَلَا خُوفَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْعُقَابِ وَبِحُجَّتِهِمْ
حِينَ يَخْفَى الْكُفَّارُ الْإِخْلَافُ) الَّذِي وَعَدَهُمْ عَلَى إِيْمَانِهِمْ
الْمُقَصِّرُونَ عَلَى تَضْيِيقِ الْعَمْرِ وَفِيهِ نَظَرٌ
وَمَنْ مَبْدَأُ خَيْرِهِمْ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ
وَأَوْ بَدَلَ مِنْ أَسْمَانٍ وَخَيْرُهَا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ
وَالْفَاءُ تَنْفَعُ الْمُسْتَدَلَّ بِهِ فِي شَرْطٍ مِنْ حَيْثُ
وَقَدْ مَتَّعَ بِشَرْطِيَّةٍ وَغَيْرِهَا فِي شَرْطٍ مِنْ حَيْثُ
أَنْتَ لَا تَدْخُلُ الشَّرْطِيَّةَ وَرَدَّ بَأَنَّهُ تَعَالَى أَنَّ
الَّذِينَ آمَنُوا فِي الْآيَةِ وَأَنَّهُ لَا يَزِلُّ مِنْ أَسْمَانِهِ
الَّذِينَ آمَنُوا فِي الْآيَةِ وَأَنَّهُ لَا يَزِلُّ مِنْ أَسْمَانِهِ
فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ (وَإِذَا خُذْنَا نَفْسًا مِنْكُمْ)
بِأَجَاعِ مَوْسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَالْعَمَلُ
بِالْزَّوْرَةِ (وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمْ الطُّورَ) حَتَّى أَطَاعْتُمْ
الْمَشَاقِقَ رَوَى أَنَّ مَوْسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
لَمَّا جَاءَهُ بِالنُّورِ وَأَفْرَأَ مَا فِيهِ مِنْ الْمَكَالِفِ
الْحَاقَةِ كَبُرَتْ عَلَيْهِمْ وَأَوْبَقُوا بِهَا فَأَمْسَجَرِيلُ
الشَّاقَةِ فَتَقَاعَ الطُّورُ فَظَلَمَهُ فَوَقَّعَهُمْ حَتَّى
عَلِمَهُ السَّلَامُ فَتَقَاعَ الطُّورُ (مَا تَنَبَّأَكُمْ)
قَبُولًا (خُذُوا عَلَى إِرَادَةِ الْقَوْلِ) (مَا تَنَبَّأَكُمْ)
مِنْ الْكُتَيْبَةِ (بِقَوْلِهِ) بِجَدِّهِ وَغَرَبَةِ

كالجار مع الكفار وأما قوله تعالى لا إكراه في الدين وقوله تعالى أفأنت تكفر بالإنسان حق يكرهوا
 مؤمنين فقد كان قبل الأمر بالقتال ثم نسيه وقوله على إرادة القول أي قلنا خذوا وقائلين خذوا وقوله
 يجذع عن عسة أي على تحمل مشاقه وهو حال (قوله ادسوه الخ) يشهد بأن ما يحتمل الذكر السابق
 والقبلي والأعم منه ما يكون كاللهم ما والمقصود منه ما أعنى العمل وفي نسخة وتشكر واوى أخرى
 أو تشكروا (قوله لكي تتقوا الخ) قدم تنصيده والمراد هنا أن أعدكم تتقون أن كان تعديلا لقوله
 خذوا أو أراد أن كان على حديثه لأنه راجع إليهم ويجوز أنهم التبرجوا أن كان تعديلا لقوله المذموم يكون
 تعديلا لعل الله وهو أن يجوز بالحكم كامر لئلا يؤلف بالارادة بناء على مذهب المعتزلة في جواز تحلفها
 عن المواد كما مر ويجوز أن يتعلق به على تأويله بالطلب فالخصيص ليس بذلك ويجوز أن يتعلق إذا أول
 بالارادة بخذوا أيضا على أن يكون قيد للطلب لئلا يطلب ما لم يشر إليه (قوله ثم فليست الخ) يفهم منه أنهم
 امتثلوا الأمر ثم تركوه وأصل الاعراض الابداء بالردوس ثم استعمل في الغنى كعدم القبول والخبر
 عن أحوالهم انتهى عند قوله بعد ذلك كما قاله الامام رحمه الله الفضل الزيادة في الخبر والافعال
 الاحسان فتفضل الله هنالك كان على من سبق منهم فهو يقول التوبة وإن كان على من خلفهم من
 الخطاين بشعة الاسلام والقرآن وإرسال محمد صلى الله عليه وسلم واليه أشار بقوله أو بعدد صلى الله
 عليه وسلم وقوله يدعوك الخ راجع إلى الفضل والرحمة قبل أنه أتى ونشره لدليل عليه والخسران ذهاب
 رأس المال أو تنصه واليه أشار بنفسه بالعبورين والمراد هلاكهم بالانتم مالك المعاصي وهو ناظر إلى
 نفسه الفضل بالوقوف التوبة وقوله أو بالخطبة الخ ناظر إلى قوله أو بعدد صلى الله عليه وسلم الخ (قوله
 ولو في الأصل الخ) اختلف في لولاه هي مركبة من لوالامتناعية ولا التانفة فتكون في نفي يقتضي
 الانبات وكلمة بسيطة وضعت لامتناع شيء للوجود آخر أو الاسم الصريح أو الموقول الواقع بعدها
 مرشدة أو يجب حذف خبره مطلقا وإذا كان كونا عاما أو فعلا فعل مقدر كجود ثبت والكلام عليه
 ببسوطي الضم وما ذكره المصنف رحمه الله هو مذهب البصريين وانظر عندهم واجب الحذف على
 المختار ولو كنتم جوابا وبكتر دخول الام عليه إذا كان موجبا وقيل انه لازم الا في الضرورة وقوله
 بل لالة الكلام بيان لمصحح حذفه واسد الخيان لوجه (قوله الام وموتنة للقدم الخ) قيل انه هو
 والصواب والام وتقدير القدم أي والله لقد علمت إذا اللام الموطئة ما تدخل على شرط نازعه القسم
 في جزائه ليعمله جوابا للقدم نحو والله ثم أكرمتني فقد أكرمك ولك أن تقول إن هذا اصطلاح للنسابة
 والمصنف رحمه الله يجوز به ما عن اللام الواقعة في جواب قسم مقدر لأنه لولاه لم يعلم أن في الكلام قسم
 مقدر أقدمه ههنا الجواب ولا أنسى محمد وموئدة وسما في كلام الزمخشري نحوه وقيل ان اللام
 ابتداءية وعلمت فإما على عرفته يعدي لواحدا في عرفته أصحاب البيت وما أحلفناهم من النكاح فلو
 شئنا لعلنا بكم مثله (قوله والبيت مصدر بيت اليهود الخ) تعطفه لم يترك العادة والاشتغال بالعبادة
 بالانقطاع إلى الله فالعنى على ما قال القرطبي في يوم السبت ويحتمل أن يريد في حكم السبت فالعنى
 في تعظيم يوم السبت قيل والاول قول الحسن والثاني هو الحسن لأن الاعتداء والتجاوز على ما ذكر
 لم يقع في يوم السبت بل وقع في حكمه لأن يقال أنهم فعلوا ذلك فما لم ينزل عليهم عقوبة فاستبشروا
 وقالوا قد أسألنا لعلنا في السبت فاصطادوا فيه كل يوم فصيح جعل يوم السبت ظرا لا اعتداء وقوله
 وأصله القطع قطع الاعمال فيه وقيل انه من السبت وهو الراحة والدعة قيل في قوله مصدر سبت
 اليهود نظرا فإن هذا اللفظ واشتقاقه موجود قبل فعل اليهود اللهم إلا أن يرده هذا السبت الخاص
 المذكور في الآية ولا وجه له فإنه كان في زمن موسى عليه السلام وتسمية العرب الهاميم له الاسماء
 حدث بعد عيسى عليه السلام وأما ما قبل ذلك غير هذا وهي التي في قوله
 أو لم أن أعيش وأن يومي • بأول وأهوان أو جبار (٢)

(وذكر ما فيه) ادسوه ولا تشكروا (العلمكم تتقون)
 فيه فانه ذكر ما قبل أو علموا بالعلمكم تتقون
 انكى تتقوا المادى أو رياء منكم أن يكونوا
 مذبذبين ويجوز عند المعتزلة أن يتعلق بالذول
 المذموم أي قلنا خذوا وذكر إرادة أن
 تتقوا (ثم فليست الخ) أعرضت عن
 الوفاء بالبيان بعد أخذه (فلولا فضل الله
 عليكم ورحمته) بقرينة التوبة أو بعد
 صلى الله عليه وسلم (لكنتم من الخاسرين)
 وبكيدكم اليه (لكنتم من الخاسرين)
 المعقوبين بالانتم ما إلى المعاصي أو بانط
 والاضلال في فقرة من الرسل ولو في الأصل
 لا تمنع الشيء لا تمنع غيره فاذا دخل على
 لا أعاد انبأنا وهو امتناع الشيء التي ثبتت غيره
 والاسم الواقع بعده عند سبويه ميتا خبره
 واجب الحذف لدلالة الكلام عليه وسد
 الجواب بسده وعند الكوفيين فاعل فعل
 محمد ذرف (ولقد علمت الذين اعتدوا بكم
 في السبت) اللام وموتنة للقسم والسبت
 مصدر بيت اليهود إذا غطت يوم السبت
 وأصله القطع

(٢) جبار كفراب ويكسر يوم الثلاثاء
 قوله الحمد

أول السائل ديار فان أفسه • فخر أو عروبة أو شبار (١)

(قوله أمر وأن يجزوه للعبادة الخ) قيل إن موسى عليه الصلاة والسلام أراد أن يجعل يومًا مخلصًا
للمطاعة وهو يوم الجمعة فخالقوه وقالوا لنجعل يوم السبت لأن الله تعالى لم يخلق فيه شيئًا فإلما اختاروه وترك
سائر الأعمال وأنه عن الاصطيداء والعمل وأبلة قرية واسمها المقدس بإبلة والخروطوم كزبور
ماض عليه المحكان (قوله وترعو أنفهم الجداول) وفي نسخة إليها قال المحقق قيل معنى شرعوا الظهوروا
من شرع من الدين كذا بين ولا يخفى بعده وقبل جعل الجدول كالشارع المنتهى إليه وليس من اللغة
والأحسن أشعرعوهم من شرع الباب إلى الطريق وأشرعته وشرع التزل إذا كان بابًا على الطريق النافذ
إه (أقول) في مفردات الراغب أشرعت الرمح قبيله وقيل شرعته فهو مشروع إه فإلهاب إه
منه ومعنى شرعوا الجدول جمع جدول وهو الضيقة جعلوها متصلين بهم وأوجهه إلهام غير تغيير
ولا تكاف وقيل من قوله شرع بابًا إلى الطريق أى فقه كاتفل من الخليل رحمه الله (قلت) وفي هذه
الآية دليل على تحريم الخيل في الأمور التي لم تنسج كلبار وبها صح ما ترجمه الله تعالى على ذلك إذ
لا يجوز عنده قال الكواشي وجزوها أى كثرهم ما يمكن فيها إبطال حق أو إحقاق باطل وأجاءوا عن
تمسكهم بأن السبت حله وانما هي عين المهي عنه لأنهم اغتناموا عن أخذها وفيه نظر وفي الكشف
فذلك الحديث في الجاهل هو اعتداهم قيل ذكره تصحيح الطريقة في السبت للأعداء وتركه المصنف
رحمه الله لأنه مستغنى عنه إذا لمعنى في حكم السبت (قوله جامع بين صورة القدرة والخسوة
الخ) إشارة إلى أنهم أخبروا أن ذلك كان الخبر الأول والثاني صفة القدرة قبل غاشية وأما بعده كما
في ساجدين على تشبيههم بالعلاء أو باعتبار أنهم كانوا اعتدوا فلا حاجة إليه ولأن القدرة غاشية
لذلك فلا حاجة لتوصيفها فيكون المراد أن ذلك اعتداهم قد تدهم أن المسخ يكتفي في عقوبتهم وقردة
جمع قرد كقوله وديكة وبنخ القاف وكسر الراء مثله والخسوة الصغار أى الذلة والطرود ويكون معناه
ولا زامونه أولهم للكلاب أخسأ وقيل الخسوة والخسأ كما في نسخة مصدر شأ الكلب بعد وأما ذكر
الطرود فلا يستغنى عن الخسوة لآلئان المراد والالكان الخاسي بمعنى الطارد وفي القاموس الخاسي
من الكلاب والخنازير المبعذ لا يترك أن يكون النباس (قوله قال مجاهد الخ) فيكون المقصود منه
تشبيههم بالقدرة والخنازير كقوله

إذا أنت لم تمشق ولم تدر ما الهوى • فكأن جبار من يأس الصخر جامدا

كما يقال أنت لا تقبل العلم فكأن جبار أى أذهب ولكن شبيهه حار والامر مجاز عن الخيلة والتزل
والخذلان كما في قوله عليه الصلاة والسلام اصنع ما شئت وقد قرره العلامة في نفسه قوله تعالى ليكنفروا
بما أنبتاهم وليتبعوا ولكن قال ابن جرير وغيره أن قول مجاهد رحمه الله تعالى خلاف الصحيح المتهور
عن القسرين من أنه معص حقيق وكانوا إذا سبوا الهودق قالوا لهم بالآخرة الخنازير وليس بخوب الصورة
بأعظم من انشائها (قوله كونوا البس بأمر إذا قدره الله عليه الخ) هذا بناء على أنه معص حقيق ولي بينه
شهرته وظهوره من النظم والامر عليه ليس تكليف بل تكوينا كما في قوله تعالى كن فيكون وهو مجاز
أرضأ أى لما أردنا ذلك صار من غير امتناع ولا لبث وفيه إظهار عظمته ونفاذ أمره ومشيئته وقوله
بغيرهم يمحى إبداله إياه وحذفها (قوله فخالقناها أى المسخة) المقصود من الساق وجزؤ جوعه
لكن بينهم وصبر ورتهم قردة والنسكال واحد الانكسار وهى القيود وكل به فعل به ما يعطيه غيره فمتنع
عن مثله فإله الراغب (قوله لما بين يديهم وما خلفها للماقابلة الخ) يعنى أن المراد بما بين يديهم من باقى
بعدها كما يقال فلان بين يديك أى أتيتك وما خلفها من يتقدمها فإكناه حال نكالا لآلئان الماضين
فقد رفا المكان استعير الأزمان وما أقمت مقام من الماتخفينهم في مقام العظمة والكبرياء أو الاعتبار
الوصف فان ما بعدهم عن العقلاء إذا أريد الوصف ومعنى قوله في زرا الاوان أى ذكر في كتبهم أنه

(٤) ديار كغراب وكذاب يوم الأربعاء
وشبار كذاب يوم السبت جمعه أشرف شهر
وشبار كذاب فإله الحمد اه منحه

أمر وأبأن يجزوه للعبادة فاعندى نفسه
ناس منهم في زمن داود عليه السلام
واستغلوا بالصيد وذلك أنهم كانوا يسكنون
قرية على الساحل يقال لها أبلة وإذا كان
يوم السبت لم يكن حوت في البحر إلا حضرة هاتك
وأخرج خرطومه فإذا مضى تغرق في غفيرا
حيضا وترعو أنفهم الجداول وكانت الحيتان
تدشها يوم السبت فبعضا دنم يوم الأحد
فقيل لهم كونوا قردة فطعنوا فيهم
صورة القدرة والخسوة وهو الصغار والطرود
قال مجاهد ما صنعت صورهم وأبكن
تألى كمثل الجوارض على أسنار وقوله كونوا
ليس بأمر إذا قدره الله عليه وإنما المراد به
سرعة التكون وأنهم صاروا كذلك كما
أراد بهم وقرى قردة بنخ القاف وكسر الراء
وخاسي بهير من (فخلفناها) أى المسخعة
أو القردة (النسكال) بمعنى كمثل المعتبرين أى
تخفه ومنه العكس للتبديد (لما بين يديهم
وما خلفها) لما قبلها وما بعدها من الماضين
ذكرت حالهم في زرا الاوان واشتهرت قصتهم
في الآخرة

تكون تلك المذبة قاتمة وبها وصحت الفاء لان جعلها اسكالا للقرينة فيها انما يتحقق بعد القول
 والسخ (قوله) واما صريح الخ وهذا ظاهر والتوجه للقرينة وما جاز به أيضا لان اللفظ يقع من
 القرب وكون الجهة مدانية بله من أضف اليه اليد وقد رجحوا هذا التفسير وقالوا هو المنقول
 عن السالكين عباس رضى الله عنهم (قوله) واما مجزئتها هذا هو الصحيح من التسخ ووقع في بعضها
 بوضوحها وبمضمرها ركنه من التناسخ وهذا ايضا منقول عن ابن عباس رضى الله عنهم والقرينة
 مكاتبة حيث ذوالظاهر ان المراد من القرى اهلها وان ما يعنى من ايضا وقيل انها على هذا الوجه عام
 للعقلاء وغيرهم وأبلغ من الأول لما انضم اليه من الاثار وغيرها ولا فرق بين هذا الذي بعده الا
 بالاقربة والابدية (قوله) ولاجل ما تقدم عليهم من ذنوبهم الخ فتكون اللام لتعديله على الوجه
 السابقة لعل النكاح لا يل على هذا يعنى العقوبة لا العبرة اى جعلنا المسخعة عقوبة لا لاجل ذنوبهم
 المتقدمة على المسخعة والمتأخرة عنها يعنى السبب الباقية آثارها والافلاذ من ذنوبهم بعد المسخ والحاصل
 ان المراد ما يكون بعد المسخة بسبب الثبات والبقاء لا الصدور والحديث ولا يخفى ان قوله تعالى
 وموعدة المؤمنين لا يلائم هذا المعنى فاذ لم يرضه اهـ وقيل عليه ان يغير عليها في قول الله تعالى
 علم الاممصة المعهود وما تأخر عنها الا ذلما معنى لرجوع الضعيفين للعقوبة منهم ما يقابلون الاعلى
 قول مجاهد رحمه الله ووافقه ما فى التيسير قيل ما بين يديه ما تقدم من سائر الذنوب قبل اخذ السك
 وما خلفها ما بعدها وقيل هو عبارة عن كثرة الذنوب المحيطة بهم أولا وآخرا وقال أبو العلاء رحمه الله
 فجعلنا عقوبة ما مضى من ذنوبهم وعبرة لمن بعدهم فراد المصنف وغيره بما تأخر من سائر الذنوب
 العقوبة على ذنوب غيرهم وبعضهم ترك التخصيص بتأخير البيان بقوله من ذنوبهم والام في الامتقين
 للتعليق ايضا فاما اعتراضه به غير واحد وما وجهه بارد وأورد على المصنف رحمه الله ان سبق هذا
 التنبيه على ان النكاح يعنى العقوبة كما أشار اليه في الكشاف فكان المصنف رحمه الله غافل عنه وأقول
 باقى القيد المذكور في قوله تنكح فيه لكن بآباء نفسه يرفع عنه اهـ ولا يخفى ما فيه من التكاف
 وتكيد النكاح فالحق ما ارتضاء الفاضل تبعه صاحب الكشف (قوله) أول هذه القصة الخ هذا
 ملخص ما فى الكشف لكنه هذب ما فيه من الاختلال الباعث الى القيل والقال وحاصله ان
 القصة لم تقتض على ترتيبها المتبادر ان كان الظاهر ان يقال قال موسى عليه الصلا والسلام اذ قتل
 قيسل تزوج في فائه ان الله بأمر يذبح بقرة كذا وكذا وان يضرب ببعضها ذلك القاتل فيجاء ويحضر
 بشانه فيكون كبث وكبث وأجاب المصنف رحمه الله بأنه فك بعضه او قدم لاستقلاله بنوع من مساوهم
 التى قصدها عليهم وقد وقع في النظم من ذلك التركيب والترتيب ما مضاهى في بعض القصص وهو
 من الغلو بالقبول لتضمنه تنكح ونكح وقيل انه يجوز ان يكون ترتيب نزولها على موسى عليه الصلاة
 والسلام على حسب تلاوتها بان بأمرهم الله يذبح البقرة ثم يقع القتل ثم يؤمر ويضرب ببعضها ولكن
 المشهور خلافه (أقول) الحق ان قصة البقرة ما كانت متعقبة لادوم وبهيبة وآيات باهرة ولذا سميت
 السورة بها أراد تعالى ذكرها مرتين على وجه يشعشع كل من الذكرين فواتد وقاصد مدجج بها من
 التكرار وزاد ذلك بان حذف من كل ذكر وطوى فيه ما يدل عليه الاخر على طر بقية الاحتياط حتى
 يتأسس الكلام ويرتبط النظام وأخذ بعضه بحجز بعض فطوى من الأولى بعضها اذ تقدمه قال
 موسى عليه الصلاة والسلام وقد قتل قيسل وقدم فيه التنازع ان الله بأمرهم ان تذبحوا بقرة فنزله
 ببعضها فقصا ويغير بشانه قالوا تنكح ذناهاوا الخ اذ جرد الامر بذبح بقرة وتقرى قربان لا سترام
 فنهى كذا لا سترام ناشر لما طوى واشرى قوله فقلنا اضربوه ببعضها حين نزلت القصة فقلنا
 اذبحوا بقرة موصوفة بما عرفتم فاضربوه ببعضها يحمي الخ وهذا معنى قول المصنف لك ما قص
 من قصص بني اسرائيل انما قص تعديدا لما وجد منهم من الجنايات وتقريه لهم عليها ولما جدد فيهم من

أولها صريحهم ومن بعدهم أولها لئلا القرينة
 من القرى وما تبعه عنهم أولها لئلا القرينة
 وما حو إليها أولها لئلا القرينة
 ذنوبهم وما تأخر منها (وموعدة للمؤمنين)
 من قومهم أو لكل متقى معها (واذ قال)
 موسى اقسمه ان الله بأسركم ان تذبخوا
 بقرة) أول هذه القصة قوله سبحانه وتعالى
 واذ قلتم نفسا فاذارناهم بها

الآيات العظام وهاتان قصتان كل واحدة منهما مستقلة بنوع من التقريع وإن كانتا متصلتين متحدثين
فالاولى لتقريعهم على الاستهزاء وترك المساعدة الى الامتناع وما يتبع ذلك والثانية للتقريع على قتل
النفس الحرة وما يتبعه من الالة العظيمة وانما قدمت قصة الامرين ذبح البقرة على ذكر القتل لانه
لوعلى على مكرهه فكانت قصة واحدة ولهاب الغرض في تشبيه التقريع واقعة روعيت تشبهه بعد
ما استوفيت الثانية استئناف قصة برأسها أن وصلت بالاولى دلالة على اتحادها بضمير البقرة لا بالاجزاء
الصريح في قوله اضربوه يعني هاتين بين أنهما قصتان فيما يرجع الى التقريع وتشبيها بخراب الثانية
مخرج الاستئناف مع تأخيرها وأنها قصة واحدة بالضمير الرجوع الى البقرة وتخصيص مراد على هذا
المتناول عمالاً صريفاً وإن لم يتبدل به كثير من القول حتى قيل لولا ذلك والتقديم لم يحصل الغرض
فإن قتل النفس بغير نفس والاشتصاص فيه ما من قيل ما سبق من الاعتداء في السبت فإن في كل منهما
او تمكيب النبي بخلاف الاستهزاء بأمر الله وروادفه وما فعله المصنف رحمه الله أدق مما ذكره
الزمخشري وبما يقول أحق ويمكن أن يناقش فيما ذكره من توقف تشبيه التقريع على ذلك الترتيب فإنه
يحصل بذكر التذكير ووقع ما في القصة من الجنايات فتأمل (قوله وهو الاستهزاء بالامراة الخ)
لما سبق من قوله استخفافاً له لا بد عليه أن يقول نعم في قوله اتخذناه زوجاً لاسيما في الاستهزاء
لا الاستهزاء بالامرور في نعم (قوله وقصة الخ) في الكشف كان في بني اسرائيل شيخ موسر فقتله بنو
أخيه لبرؤء وطردوه على باب مدية ثم جاءوا بطايبون بديته الخ وقيل عليه الصواب بنوعه كما في
التفسير وكما قال بعد ذلك قاتل فلان وقاتل لاني معه ومن غير العبارة الى قتل ابنه بنوعه كما في
لبرؤء أي الشيخ ودفعه ما في آخر القصة ولم يورث قاتل بعد ذلك لانهم لم يقتلوا المورث أي الشيخ فقتل
ضمر يورثه لابن ويكون قتل الابن بعد موت الشيخ ورد بأنه لا معنى لذكر الشيخ حينئذ اذ صارت القصة
انه كان رجل موسر فقتله بنوعه لبرؤء واعتدله بأن الشيخ كان مشهوراً بينهم بالفق وهو يقتضي غنى
ابنه الموجب للطعم وقبل المعنى قبل ابن الشيخ بنو أخى الشيخ ابرؤء الشيخ اذا مات ودفعه فضية لم يورث
قاتل بعد ذلك وأنهم جاءوا بطايبون بديته والمصنف (٢) رحمه الله قصد اصلاحه فقوله لما ذكر وقوله
بدمه ظاهراً في أنه بعد موت الشيخ وعاطف قتل فضية أي خاتمة قتل ابنه والمراد بالبراءة مبررات الشيخ
لعدم تصرف ابنه فيه وذكر الشيخ ليس بسبب قتل ابنه منهم فتأمل والبقرة الاثني والذكر الثور ومن
بقرا الارض شقة بالبحرنة وقيل عام ذلك رواه الاثني واحتدل بالآية على أن الذبح فيها أحسن من
التبرج بالاذن (قوله اتخذناه زوجاً الخ) الاتحاد كالتصيير والجعل يعتدى الى مفعول من أصلها
المبتدأ وانظر وقرئ بالتاء خطاباً للموسى عليه الصلاة والسلام وبالياء فالضمير أي أخبرك أن رجلاً
قتل فتأمر بالذبح بقره إن لم يكن ذكراً لاجبا بضميرها أو أي كن ذلك فأنتم تستمرون فينا ولما كان
لافراد وكونه اسم معنى لا يقع مفعولاً ثانياً لضمير الجمع بدون تأويل أشار الى تأويله بقوله مكان هزؤ
الخ فهو انما بقدر مضاف أي مكان أو أهل أو يجعل الهزؤ بمعنى الهزؤ به تشبيهه للهزؤ به بالصدر
أو يجعل الذات نفس المعنى مبالغة نحو رجل قتل أو يجعل الهزؤ الى المبالغة فيه بطريق الكناية
وقوله استمداداً لما قبله واستخفافاً به لتعليل قتلوا اتخذناه والاستبعاد والاستخفاف في ما عرفت أن من
الاستهزاء أي استهزأ بشفان جوابك لا يطابق سؤالنا ولا يابق ولا يخفى أنه يشعر بالاستخفاف فلا يقوم
أنه يأباه انتقادهم فإنه بعد انعلم بأنه جده عزيزة وقرئ بالضم على الأصل والتسكين للتحقير وإبدال
الهزؤ بالمضمر ما قبلها وراعى التباس كآقري كنوا وكما من السبعة (قوله لأن الهزؤ في مثل ذلك
الخ) أي مقام التبليغ والارشاد والجواب عار عن الله من القضية بخلاف مقام الاستخفاف والتحكم مثل
فتبشرهم بآداب آليم والهزؤ ليس هو المزح والفرق بينهما اظاهر فلا يخفى وقوعه من الانبياء عليهم
الصلاة والسلام وقوله جمل وسه عطف تبيين لان الجهول كما قاله الراغب له معان عدم العلم واعتقاد

وانما فكنت عنه وقدمت عليه لاستقلاله
ينوع آخر من مساوئهم وهو الاستهزاء
بالامرور والاستخفاف في السؤال وترك المساعدة
الى الامتناع وقصة انه كان نعم شيخ
موسر فقتل ابنه بنوا أخيه طردوه على باب مدية
وطردوه على باب المدينة ثم جاءوا بطايبون
بدمه فاصروهم الله سبحانه وتعالى أن يذبحوا
بقرة ويضربوه ببعضها ليخافضير بقالة
(قالوا اتخذناه زوجاً) أي مكان هزؤاً وأهله
أو همزواً بالهاء واستخفافاً به وقرأ حزن
استهزاء بالامالة واستخفافاً به وقرأ حزن
واسمه عيل عن نافع بالسكون وخصص عن
عاصم بالضم وقاب الهزؤ وواو (قال أعوذ
بالله أن أكون من الجاهلين) لأن الهزؤ
في مثل ذلك جهل وقته

قوله والمصنف الخ عبارة المصنف عن العبارة
الغريبة قبل التي قال فيها ما قال به محضه

الشيء بخلاف ظاهر عليه وقيل الشيء بخلاف ما حقه أن يفعل سواء اعتقد فيه اعتقاد صحيحاً أو فاسداً
وهو المراد هنا (قوله نفي عن نفسه ما روي على طريقة البرهان الخ) يعني طريقة النكابة حيث نفي عن
نفسه أن يكون داخل في زمرة الجاهلين وواحد منهم لأن أن يكون من الجاهلين أبلغ من أن يكون
جاهلاً لا معناه كائن من زمرة معروفة بذلك الوصف وأن يكون جاهلاً أبلغ من أن أجهل فبين أن
الهرق في هذا المقام جهل وأما أجهل فكيف أهرق ولذا صدقته بالاستعانة بالاستعانة وعده قطعه
شبهاً باستعاضته بالله كما هو المعروف من إرادته في إنشاء الكلام وقوله ادع الخ أي سله لا جنانين
لنا فيبين مجزوم في جواب الامر أي يظهر لنا ما هي (قوله أي حالها وصفها وكان حقه الخ) قال
المحقق ما ذكره من سؤاله عن مدلول الاسم أو حقيقة المسمى أو وصفه مثل ما زيد وجوابه الفاضل
والكريم أو نحو ذلك كما مر في الزمخشري والسكاكي والاولان معاً لومان فتعين الثالث لانهم
سعدوا بالخاصة من احياء الميت ليست من جنسها فتجبروا وسأولاً عن حالها ومنه ما كان كانت معينة
كما هو رأي البعض فتأخر لانه استفساراً لبيان الحمل والفلان التجب ونوعه أن مثلاً لا يكون
الامتعين وقد تقرر في بعض الاذهان أن كلمة ما غائب تكون سؤالاً عن الاسم والحقيقة وأن السؤال
عن الصفة انما يكون بكيف أو في فرعها وأن ما هنا انما هي مقام كيف أو في اناء الى أنها كانت
نوع أو فرد مخصوص لها أو صاف خارجة عما عليه جنس البقر اه ملخصاً وقول المصنف رحمه الله
ما حالها اشارة الى أنه قد تبدل به عن الوصف ولذا قال غالباً لكن بين حقيقة العدول عن الغالب
فتوله كان حقه أن يقولوا أي بقرة لأن اياً يستدل بها بما غير أحد المتشاركين في أمر ومعهما وكيف
للسؤال عن الحال لكنهم لما رأوا ما مر وأدجموا بحال الميت بغيره لم يجدوا أي ذلك الحال
شيء من جنس ما سألوا عن الحال بما يستدل به عن الحقيقة في الغالب لعدم مثله وراى قوله أنه يقول اشارة
الى أنه من الله لا من عند نفسه ولا فاض ولا بكرة صفة بقرة واقترن لابين الصفة والموصوف نحو
مهرت برجل لا طويل ولا قصير أو خبر مبتدأ محذوف أي هي وكبرت لوجوب تكرير جمع الغنم
والنعت والحال ولا يجوز عدم التكرار والافاض ضرورة خلافاً للبرهان كيان كقول
فهرت العد الامتعة غنم صفة • ولكن بأنواع الدلائل والمكر
والفراض المسنة الهومة من فرض يعني قطع امالاتها فرضت سنناً واقطعها الارض بالعمل والانه
من فريضة البقر في الزكاة فهو اسلاحي والبرك ما لم يتحول أو ما ولدت بطناً واحداً أو ما لم يطره تغل
وأصل الماذن بدل على الاولية كما ذكره المصنف رحمه الله وهو ظاهر والفتنة الحدية السن كاضافة
في النساء وفرض بفتح الزاوة منها (قوله نصف الخ) النصف بفتحين المرأة المتوسطة السن فهو من
قبيل النضر والعوان قال الجوهر في النصف فيهما من كل شيء وانما ذكره مذكراً لوقوع فهم أنها جنين
أو جفرة وقوله نواضع الخ فهو من شعر للظمان وهو

خماش كنت أعهدن قدما • وهن لدى الاقامة غريخون
حسان مواضع النقب الاغالي • غرات الوض صامنة البرين
طوال مثل أعناق الهواذي • نواضع بين ابتكار وعون

والهواذي الظباء وبقر الوحش والنواضع اللبنة الملس وذلك لأن كان مفرداً أشعر به لثقة دموزل بما
ذكره كالمثل ولذا اصح اضافة بين الاله لانه لا يضاف الالتمدد (قوله وعو هذه النكابة الخ) قيل
لا خلاف في أن ظاهر اللفظ في أول الامر بقرة مطلقة ولا في أن الاشتغال في الاخر انما وقع معينة وانما
هو في أن المأزورة في أول الامر معينة وأخر البيان عن وقت الخطاب أو بهمة لفظها التغيير الى
المعينة بسبب كثرة سؤالهم ذهب بعضهم الى الأول تمكياً بأن الضمائر في أنها بقرة كذا وكذا المعينة
فكذلك في السؤال قيل ووجه المصنف خلافاً للزمخشري • ولذا قدمه وذكره كذا فاعلمه وبره فيه

نفي عن نفسه ما روي على طريقة البرهان
وأخرج ذلك في صورة الاستعانة استغناء
(قوله ادع الخ) ادع انما هي
ما حالها وصفها وكان حقه الخ
بقترة أو كيف هي لأن ما يستدل به عن
الجنس بما ليس من جنسه أجزء مجرى
حال لم يوجد من شيء من جنسه (قال انه
ما لم يعرفه لا فاض ولا بكرة لا صفة
لا تسمية يقال فوضت البقرة فرداً من
الرض وهو القطع كأنها فرضت سنماً
وتركيب البقرة لا اولية ومنه البقرة
والبا كوة (عوان) نصف قال
• نواضع بين ابتكار وعون •
(بين ذلك) أي ما ذكر من الفراض والبرك
ولذلك أضيف اليه بين فانه لا يضاف الى
منعقد وعو هذه النكابة وانما
تلك الصفات على بقرة بدل على أن المراد
بها معينة وبقره تأخير البيان عن وقت
الخطاب

بالدلالة في الآخر بالزعم ولم يذكر له مقتضاها وجب عما ذكره بأنهم لما تعجبوا من بقره مبتدئة بضرب
 بيضها ممت فضاظنوها معنة خارجة عما عليه صفة الجنس فدلوا عن حالها وصفتها فوعدت الضعفاء
 المعينة بزعمهم فبينما الله تشديد عليهم وإن لم تكن من أول الأمر معينة ولا يفتي أنه خلاف الظاهر
 المتبادر (قوله ومن أنكر ذلك) زعم أن المراد به بقره من شق البئر الخ) شق بالكسر أى من جانبها
 ونوعها من غيرعين وفي الأساس خذ من شق الباب أى عرضه ولا تفتقر أى أن المأمورية غير معينة
 بحيث يحصل الامتنال بدمج أى بقره كانت تحسكنا ظاهرا للفظ لقوله عليه الصلاة والسلام لو عترضوا
 أدنى بقره فذبحوها لكفهم وهو مروى عن ابن عباس رضى الله عنهما لكن لفظ المروى لو ذبحوا أى
 بقره أرادوا الإجراء لهم ولكن شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم أخرجه سعيد بن منصور وروى في صحيح
 عن ابن عباس رضى الله عنهما موقوفا وبه يشرح قوله فاذلهوا ما تؤمرون قبيل بيان اللون وقوله
 ثم انقلبت الخ جواب عن تمسك القائلين بالتعيين بأنه دل عليه السماع ووقع الاتفاق على أنه لم يرد
 أمر متخذ غير الأول ليكون به أمثالههم وإنما الامتنال بالأمر الأول فلازم أن لا يكون مذنونا وأن
 يكون أمر بالدمج المعينة للظهور وأن الامتنال لا يقع بالامانة وتقرره أن لا يجعل نسخ الأمر الأول
 وانتقال الحكم إلى المخصوصة مبنيا على ارتفاع حكمه بالكافة حتى يحتاج إيجاب المخصوصة إلى أمر
 متجدد على أنه كان مستأثرا لها ولا غير ما يجب حصول الامتنال بأى فرد كان فارتفع حكمه في حق
 ما عداها وبقي الامتنال بدمجها خاصة فكان ذبحها امتنالا للأمر الأول ولم يكن هذا منافيا لنسخ الأمر
 الأول في الجملة ولا موجباً لكون المراد به أولاً بدمج المعينة ولبزمه النسخ حيث ارتفع الإجراء بأى فرد
 كان والتخصيص في عبارة بعض التقييد لا التصريح بالأصطلاح لأنه مطلق لا عام وقوله والحق
 جوازهما أى جواز تأخير البيان عن الخطاب فإن الممتنع تأخير عن وقت الحاجة على الصحيح وليس
 هذا منه فانه لا دليل على أن الأمر هنا للظهور حتى يؤم ذلك وكذلك النسخ قبل الفعل جائز بل واقع
 كما في حديث فرض الصلاة تحسين في المراجحة وقد نص عليه السهيلي في الروس وإنما الممتنع النسخ
 قبل التمكن من الاعتقاد بالاتفاق وقيل التمكن من الفعل عند المعتزلة وفيه نظر وأيده بقوله
 بالتمادي وزجرهم عن المراجعة قبل بيان اللون وكونها مسجلة غير مثالة وقوله وما كادوا يفعلون وقيل
 أنه دليل على أنه اختار القول الثاني ولم يجعل الحديث دليلا لأنه خبر واحد لا يارض الكتاب وإن كان
 صريحا فيه (قوله فافعلوا ما تؤمرون أى ما تؤمرونه بمعنى ما تؤمرون به الخ) تأكد لأمر وتنبه
 على ترك التعمت وقوله ما تؤمرونه إشارة إلى أن ما موصولة والعائد محذوف قال المحقق قديهم
 أنه مثل لا تجزى نفس عن نفس شيئا في حذف الجار والجر وردفة أو تدرجاً وأنه من قبيل التدرج
 حيث حذف الباء أولاً ثم الضمير والظاهر من العبارة أنه من قبيل حذف المصوب من أول الأمر
 لأن حذف الجار قد شاع في هذا الفعل وكذا استعمال أمره كذا حتى لحق بالافعال المتعدي إلى
 مقولتين وصار ما تؤمرون في تقدير ما تؤمرونه ولذا جعل ما تؤمرون به هو المعنى دون التقدير وإنما
 جعل ما مودرية والمصدر بمعنى المفعول أى الأمور بمعنى المأمورية فقليل جدا وإنما كثر في صيغة
 المصدر اه وهذا الأخير هو معنى قول المنصرف رحمه الله وأمركم الخ والمافية آخره وهو يحتاج لقول
 الطيبي رحمه الله أن الأمر لا يستعمل إلا بالياء وقوله

أمرتكم الخ فافعل ما أمرت به * فتدرك ذلك ذاملا وذاتبا

قيل فانه عباس بن مرداس وقيل خفاف بن نذبة وقال الأحمدي رحمه الله أرى من (٢) الشعراء
 شاعرا يقال له الأعشى غير الأعشى المشهور وهو من بني فهم خلفاء بني سليم وهو القائل
 ياد أبا سناء بن السبع فالرحب * أقوت وعني علمي أذهب الحقب
 أنى حويت على الأقوام مكرمة * قدما وحذرى ما تتقون أبى

ومن أنكر ذلك زعم أن المراد بها بقره
 من شق البئر غير مخصوصة ثم انقلبت
 مخصوصة بسؤالهم ويلزمه النسخ قبل
 القول فإن التخصيص بإبطال النسخ الثالث
 بالنسخ والحق جوازهما وبزيمه الصلاة
 ظاهر اللفظ والمروى عنه عليه الصلاة
 والسلام لو ذبحوا أى بقره أرادوا الإجراء
 ولكن شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم
 وقدره هم بالتمادي وزجرهم عن المراجعة
 بقوله فافعلوا ما تؤمرون أى ما تؤمرونه
 بمعنى ما تؤمرون به من قوله
 * أمرتكم الخ فافعل ما أمرت به
 أو أمركم بمعنى ما أمركم

(٢) قوله أرى من الشعراء في نسخ من
 الشعراء اه

وقال في قول ذي علم وتجربة • بالساقط أمورا الدهر والمحب
أمرتك الرشد فاعلم ما أمرت به • فتدركك ذاملا وإذا نضب (٢)

أي أمرتك بالخبر بدليل ما أمرت به وذامال أي ذابل وماشية لانه يخص بهافي كلام العرب والنشب
المال الاصيل وهو اسم يجمع الصامت والناطق والنشب بين محبة ومودة بعد النون وروى
بسيم مهمل (قوله الفتوح تنوع الصفرة) أي خلوصها وأصل معناه شدة البياض يقال أبيض
ناصع وأريد به هنا مطلق الخلوص والحمكة شدة السواد وليس المراد بالنا كيد هذا التام
الاصطلاح بل النعت المؤكد كدس الدابر وقوله في اسناده الى اللون الخ يعني أنه صفة سببية ولونها
فاعل لامبدا كما يتبادر الى الوجود كذا قيل ولا مانع منه وقد جوز أبو البقاء رحمه الله وتكون الجلة
صفة ثم لا يصح جعله فاعل صفره لتأنيدها واكتسابه التأنيث من المضاف اليه خلاف الظاهر وتسر
صفة صفره وجوز كونه صفة لونها وهو بعد لفتناوه يعني وانما أورد ذلك على صفره فاعلمنا فيه من
المبالغة لانه من كليل جدته ومن حوته حيث ثابت للون صفره وهو ظاهر (قوله وعن الحسن
رحمه الله سودا شديدة السواد الخ) لا يخفى أنه خلاف الظاهر والصفره وان استعملها العرب بهذا
المعنى نادرا كما أطلقوا الاسود على الأخضر لكنه في الابل خاصة كقولهم جالات صفر لان سواد الابل
تشوبه صفره وتأكده بالفتوح يتأنيده لانهم قالوا اسود ذلك وأجرقان وأبيض ناصع وأخضر
ناضر وأحمر قاقع فترقوا بينه بالاصناف وهذا هو المشهور في اللغة الا أنه قال في كتاب المعجم يقال
أصفره وقع وأجره وقع ويقال في الالوان كلها قاقع وناصع اذا خلخت اه فعليه لا يرد ما ذكر
وكون الاصفر بمعنى الاسود قاله أبو عبيد رحمه الله في غريبه وابن قتيبة واستشهد به بما ذكر وقال
البصري في كتاب التنبهات فيه غلمان أسدهما أن الابل لا توصف بالسواد وانما يقال حمرانهم
وصفرانهم والسود منهم مذمومة والثاني أن الريب أسود وأصفر والذي ذكره الاعشى الثاني
وقال أبو يوسف رحمه الله الاصفران الورس والريب ولكنه سمع قول الاصمعي الا ان عند العرب
لونان أبيض ومساو أو سودا وفيهم لان عنده الالوان كلها ترجع لما ذكر اه وقال أبو راس هو غلط
وأيضا عن قول ذي الرمة

وجبد ولبات نواضع ونضج * اذا لم يكن من نضج حارته صفره

(قوله قال الاعشى الخ) هو من صفة يمدح بها قيس (٢) من معدي كرب ونضج منه يعود له وهو
مدكور في قوله قبله

ان قيسا قيس الفعالي بالاشعث است اصدر اوله لشعوب

وتلك مديرة وخيل خيرة ومنه حال أي حاملة من الممدوح والركاب التي تركب واحدها راحلة ولا
واحدة لها من الفظ او تشبيه بالاربعة في الوصف بالسواد وكون البعض من الزيب أصفر وأجمر
لا يدفع ذلك لوجع الصفر في البيت على الظاهر وجعل كزيب شعرا عن الاولاد يعني أنهم أصفر وأولادها
سودا احتمال بعد لا يحسن الا بالاعطاف أي وأولادها كذا قيل ردا على ما في الكشف وفيه نظر لانه اذا
جعل الجلة صفة لغير سببية لا يتأتى فيه الواو ولا مانع منه نعم رده الاول مسجوع وكذا ما قاله من أنه
على هذا القول استعربت الصفرة للسواد وكذا قاقع لشدة السواد وهو ترشيح ويجعل سواده من جهة
البرق والامعان ولا يخفى ما فيه من التكاف وقوله لانهم من مقتداه اذا لا تكفي النبات والثمار
أنهم تسود بعد اصفرارها فيكون اطلاق الاصفر على الاسود باعتبار ما كان عليه من قال في نفسه
قوله من مقتداه انه صار بالاشعة فيكون مجازا باعتبار ما بول الله فقد سها فقتل وقوله تعالوه صفره
قبله فمن ذكر المحل وارادة الحال والسرور الفرح يحصل النضج ونحوه كدفع الضرر ونحوه
ولسته ما يعني الهجاب للزومه له غالبا مجاز وأخذ من السرلة انشراح في المدرأ ولذا في القالب

(٢) قوله الرشد كذا في جميع النسخ
وكأنهم ساروا به أخرى اه معجمه

(قالوا ادع لتبارك بيننا ما لونه قال انه
يشولنا بقره صفره فاقع لونها) الفتوح
تنوع الصفرة ولذلك فوكده بغيره قال اصفر
قاقع كما يقال اسود حالك وفي اسناده الى
اللون وهو صفة صفره لا يلبسته بها فقل
ما كيد كانه قتل صفره لا شدة الصفرة
صفرها وعن الحسن سودا شديدة السواد
وبفسره قوله سبحانه وتعالى جالات صفر

قال الاعشى
تلك خيل منه ولذا ركابي
من صفر اولادها كزيب
واعله عبر الصفرة عن السواد لانهم من
مقتداه اولاد سواد الابل تعالوه صفره
وفيه نظران الصفرة بهذا المعنى لا تؤكد
بالفتوح (تسر الناظرين) أي تعجبهم
والسرور أصله في القلب عند حصول
نفع أو وقوع من السر (قالوا ادع لتبارك
بيننا ما ما) تكرر بالاول الاول
واستئناف رائد

(٢) قوله يمدح بها قيس الخ في شواهد
الكشاف يمدح بها الاشعث بن قيس وذكر
مناسبة آيات اه معجمه

قوله مصدر صرفي القاموس انه اسم مصدر
اصح

فقد ذكر السمر ومن قرأ السمر بالفتح مصدر السمر بالضم فقد عرفت وأقرب الأفادة فيه وما هي
ما استفهم من الحال كما ترخيراً ومبتدأ وأجله في محل نصب بين لأنه معلق عنها وإجازة فيه ذلك لشبهه
بأفعال القلوب والمعنى بين الجواب هذا السؤال وكونه تكريراً يجب الظاهر وهو معنى أنه كثر
عبارة لأنه سؤال عن الموصوف بالوصاف السابقة طلباً بآية البيان وقوله اعتذار عنه أي عن
تكرير السؤال قيل وقيل السؤال بالاول تنبيهاً على أن السؤال الثاني يخالف الاول لأنه عن
اللون والاول معلق وجعله مذكراً كافي للكشاف لأن اللون من جملة الصفات وداخل فيها وأنه يعلم
وجه تشبيهه بالاول لأنه مثله في الإطلاق فلا يراد ما قيل أنه لا وجه له واستكشاف زائد على التوصيف
وجعله مضافاً إليه على معنى أمر زائد بخلاف الظاهر (قوله ان البقرة الخ) قال الواحدي رحمه
الله البقرة جمع بقرة أي اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحد بالهاء ومثله يجوزند كره وتأنينه
نحو غنخل منقعر والغلل باسقاط وقال القرطبي رحمه الله التشابه مشهور في البقر وفي الحديث فتن
كجوه البقر أرى يشبه بعضها بعضاً والبقار اسم جمع كالحمار والساير ويجمع أيضاً على باقر وبواقر
كانه جمع باقرة وأباقر جمع على خلاف اللفظ (قوله ويشابه بالياء والتاء الخ) في الدر المنثور وتشابه
بشابهين على الأصل وتشبه بتشديد الشين والياء من غير ألف والأصل تشابه وتشابهت ومتشابهة
ومتشابه ومتشبه على اسم الفاعل من تشابه وتشبه وقرئ تشبه ماضياً وفي معصبي أبي رضى الله عنه
تشابهت بتشديد الشين قال أبو حاتم هو غلط لأن التاء لا تدغم إلا في المضارع وهو معدوف في ذلك وقرئ
تشابه كذلك لأنه بطرح تاء التانيث ووجه ما على اشكالها أن يكون الأصل ان البقرة تشابهت فالتاء
الاولى من البقرة والثانية من الفعل فلما اجتمع مثلاً أدغم نحو الشجرة فغلبت مع أن جعل التشابه
في بقرة فكيف لا التشابه يشك أيضاً في تشابه من غير تانيث لأنه كان يجب ثبوت علامة التانيث الآن
يقال الله على حذوقه * ولا أرض أبقل إبهالها * وابن كيسان يميز زفة السعة (قوله الى
المراد بجمعها أو الى الفاعل) بيان لتعاقبه المذهب وقوله وفي الحديث لولم يستنوا لما ينبت لهم آخر الأبد
قال العراقي أن لفظ عليه وقال السبكي أخرجه من اللفظ ابن جرير عن ابن عباس رضى الله عنهما
مر فوعا ماضياً وأخرجه بنحوه معدوم منصوب عن عكرمة مر فوعا مرسل وابن أبي سنان عن أبي هريرة
رضي الله عنه مر فوعا ماضياً قال الحق لولم يستنوا لما ينبت أى البقرة يريد كون المعنى انما لم يتدون
الى البقرة وكلمة ان شاء الله تسمى استثناء لصرفها الكلام عن الجزم وعن الثبوت في الحال من حيث
التعلق على ما لا يعلم الله وأخر الأبد كناية عن المبالغة في التأيد والمعنى الى الأبد الذي هو آخر
الأوقات وليس إطلاق الاستثناء على ان شاء الله والشرط اصطلاح الفقهاء لأنه بقسط لزوم مابعد قد
الخالف فصار بمنزلة الاستثناء الذي يسط ما يوجب اللفظ قبله كما قيل لأنه ورد في الحديث وفي القرآن
في قوله تعالى إذا قسم الصبر منها مصعبين لا يستنوا قال في الكشاف ولا يقولون ان شاء الله فان
قلت لم يسمي استثناء وانما هو شرط قلت لأنه يؤدى إلى الاستثناء من حيث أن معنى قولك لا يخرج
ان شاء الله ولا يخرج إلا ان شاء الله واحد فتأمل (قوله واحتميه أصحابنا الخ) وجهه ان الاعتداء على
بشيء الله فلا يقع بدونها وان الله قصه مقفراً له ووقع في الحديث ما يؤيد وليس ذلك إلا الحدوث
فيسبغ في ذلك جميع الحوادث إذ لا فاعل بالفرق فلا يرد أنه من كلام اليهود فكيف يكون جهة
وان كون الهداية بالارادة لا يقتضى أن جميع ما عداها كذلك وفيه نظر لأنه ان أراد أنه لا فاعل
بافضل من أهل السنة فلا يجدي وان أراد مطلقاً فنعوان المعتزلة لا يقولون بوقوع القبيح بآداة
والهداية أمر حسن فتأمل ثم لم يبق على ترادف المشيئة والارادة وفيه خلاف أيضاً (قوله
وان الامر قد يتفك الخ) رد على من قال من المعتزلة ان الامر هو الارادة ووجهه أنه أخرجهم بذبحها
ثم راضى تعليق الاعتداء المذموم على ارادته فلو كانت عنه لم يرض تعليقاً بعد وقوعه وفيه نظر لأنه

وقوله (ان البقرة تشابه علينا) اعتذار
عنه أي ان البقرة الموصوف بالتموين والصفرة
كثيراً تشابه علينا وقرئ ان البقرة وهو اسم
لجماعة البقر والأماقر والبقر ويشابه بالياء
والتاء وتشابه بطرح التاء وادغامها في الشين
على التشديد والتأنيث وتشابهت بفتحها
ومتشابه وتشبه بمعنى تشبه وتشبهه
ومتشابه ومتشابهة
(وان شاء الله لم ينبت لهم) الى المراد بجمعها
أولى التاتل وفي الحديث لولم يستنوا لما
ينبت لهم آخر الأبد واحتميه أصحابنا على
ان الحوادث بآداة الله سبحانه وتعالى
وان الامر قد يتفك عن الارادة

انما ينبغي أن لو أراد بالاعتداء الاعتداء إلى المراد بالامر وقد فسره بغيره أيضا مع أن اللزوم من القرض المذكور أن يكون المأمور به وهو ذبح البقرة مراداً ولا يلزمه الاعتداء إذ يجوز أن يكون لتلك الإرادة حكمة أخرى . وقوله للشرط أراد به التعليق وهو يطلق عليه وعلى أداته وعلى الجملة الأولى (قوله والمعتبرة والكرامة الخ) عطف على فاعل احتج وتقدم ضبط الكرامة فراجعه . وجهه أنه قد دخل كلمة عليهم بقضي الحدوث لأنه على حصول الاعتداء على حصول شئته . وهو حادث فكذلك مشتملة محضته ولا يلزم التلطف وحاصل الجواب أن اللزوم حدوث التعليق ولا يلزمه حدوث نفس الصفة وتقصده في الكلام (قوله أي لم تذلل للكراب الخ) الكراب ما يصكر أو تارة الأرض للحرث وتذلل بمعنى تستعمل له ولا ذلول صفة بقره ولا بمعنى غير قبل فكانت باسم على ما صرح به الصحابي لكن لكونها في صورة الطرف ظهر أعرابها فيها بعدا . ويحتمل أن تكون حرفا كما جعل الأبعثي غير في مثل لو كان فيها آلهة إلا الله مع أنه لا طائل من اجتماعها وأما الثانية فحرف زيدت كبد التي وهو لا ينافي الزيادة مع أنه بقيد التصريح بعموم التي إذ بدونها يحتمل في الاجتماع ولذا نسي المذكر . وصرح بأن الذين صفتها ذلول إشارة إلى أن تفرقت فيكون صفة للثني . فيصح في العطف عليه لا الزيادة لتأ كبد التي . وفيه دفع لما ذهب إليه البعض كالكوثي من كون تفردها لا . وفيه أن قوله أن الأبعثي غير لم يقل أحد باسميتها ليس كاذر فقد صرحوا بخلافه وكون لا زائدة قبل أنه ليس بشئ لأنه يلزم منه صحة الوصف بغير تذكير بل مع أنه مخصوص بالشعر والتصريح بعموم التي لا يقتضيه . ثم إن الحالة جوزها غير التكويني من بقره لأنها تكرر موصوفة أو من الضمير في ذلول . والاعتراض على الزيادة غير وارد لأنها زائدة لازمة كما صرح به الرشي مع أن ابن كيسان وغيره أجاز ما منعهم كما مر . ثم إن وصف ذلول بناء على ما ارتضاه بعض النحاة من أن الصفة يجوز وصفها كما صرح به السمين فلا ريب ما قبل أن ذلولاً من مسخ الصفة فينتج أن تقع موصوفاً . والثارة قبل الأرض الزراعية من أثره إذ اجتمع والحرث الأرض المهيئة للزراعة قاله الواحدى (قوله وقرئ لا ذلول بالغ الخ) في الكشف وقرأ أبو عبد الرحمن السلي التابى لا ذلول بمعنى لا ذلول هناك أى حيث هو وهو في ذلك ما ولان وصف به فيقال هو ذلول ونحو قولك مرت بشوم لا يجبل ولا جبان أى فهم أى حيث هم . يعنى أنه قرئ بفتح اللام على أن لا تثنى الجنس والخبر محذوف والجملة صفة ذلول كناية عن نفي الذل عنها كما قال النابلس من حيث هو كناية عن إثبات الذل له . والذل بالكسر ضد الصعوبة وهو اللين والافتقار والاضمحاض العز وقيل أن تثير خبرها والجملة معترضة بين الصفة والموصوف وما اختاره المصنف أبلغ وأما ما قيل من أنه بعيد من حيث المعنى والاولى أن يقال أنه في نظر العورة لا لأن الأرض تقل أنه يبنى مع لا الزائدة فهذه أولى ونحو مررت برجل لا يجبل ليس من قبيل الآية فليس بشئ . وقوله وتبنى من أسقى أى قرئ تبنى ضم حرف المضارعة من أسقى بمعنى سقى . وبعض أهل اللغة فرق بينهما بأن سقى لنفسه وأسقى غيره كما يشبه وأرضه (قوله ساء الله سبحانه وتعالى من العيوب الخ) أى أنه من السلامة من العيوب أو من الكد في العمل . وأما لو لم أخلص لا يخاطب صفة لول أن تكون قوله لا شية فيها كون كبد له وأهلها عطف على فاعل فعلها . وأخلص مبنى للجهل أى جعله الله خالسا ولو قرئ على المعلوم صح وعطف أخلص بأوه الظاهر ووقع في بعض النسخ بالواو . كأنه محذوف عن الناسخ (قوله لا لون فيها الخ) شبه مصدر وشيت الذوب أشبه وشا تخذف فاؤه كعدة وزنة ومنه الوشى للنام قبل ولا يقال له وش حتى يغير كلامه وزينه . وقال نور أشبه وفرس أبلق وكيش أخرج ونيس أبقى وغراب أبقى كذلك بمعنى البقرة وشية اسم لا وفيها خبرها . وقال أبو حسان نور أشبه للذى فيه بقره ليس ما خوذ من الوشى لا اختلاف المادتين (قوله الآن جئت بالحق أى بحقيقة وصف البقرة الخ) الآن عند المحققين من أهل اللغة والعولام البناء على الفتح ولا يجوز تغيير يده من الألف واللام واستعماله على خلافه نطق قال الحلي . وهو يقتضى الحال ويخلص المضارع . وقال بعضهم هو الغالب وقد جاء

والألم يمكن للشرط بعد الأمر معنى
والمعتبرة والكرامة بمعنى على حدوث
الإرادة وجب بأن التعليق باعتبار التعليق
(قال أنه يقول أنها بقره لا ذلول تبيين
الارض ولا تسمى الحرث) أى لم تذلل
للكراب وسقى الحرث ولا ذلول صفة بقره
بمعنى غير ذلول ولا الثانية من يدة لتأ كبد
الاولى والفساد صفة ذلول كأنه قيل
لا ذلول متدبرة وساقية وقرئ لا ذلول التبع
أى حيث هو كقولك مرت برجل لا يجبل
ولا جبان أى حيث هو . ونسقى من أسقى
(متعلقة) ساء الله سبحانه وتعالى من العيوب
أو أهلها من العمل أو أخلص لونها من سلم
له كذا إذا أخلص له (لا شية فيها) لا لون فيها
يخاطبون جلدها وهي في الأصل مصدر
وشاء وشية إذا خالط بلونه لونها آخر
(قالوا الآن جئت بالحق)

قوله السلي التابى ليس التابى في الكشف
اه معجبه

حيث لا يمكن أن يكون الحال بخلاف أن يشره في الاستقبال وادعى بعضهم إعرابه
 اقوله * كأنهم مملآن لم يتغيرا * يريد من الآن خيره وهو يحتمل البناء على الكسر وهو معرفة لتثنيته
 معنى آل القمر بقية كسر ولذا بنى وأما المذكور فلهي زائدة وفيه قول آخر والكلام مبسوط فيه
 في العزبة وقوله أي بحقيقة وصف البقرة أي أن الحق هنا يعني الحقيقة وهي إما حقيقة الوصف
 والبيان التام الذي تحتقنه البقرة لا مقابل للباطل حتى يضمن أن ما جاء به قبل كان باطلا أو حقيقة
 البقرة نفسها البيان مشعرتها وقال أبو حنيفة رحمه الله حيث يعني فطنت بالحق الذي لا إشكال فيه
 وقبل الحق بمعنى الأمر المتقضى أو الإلزام وقراءته الآن بالاستفهام التقريرية إشارة إلى استبطانه
 وانتظارهم له وهذه مع إثبات وأما الواو وحذفها كما في الجبر **(قوله فيه اختصار الخ)** فيلزم أنها ما
 فصحة عاطفة على محذوف مثل فاضرب فانعبرت ورد بأن الاختصار لظهور المراد لا لبيان الصانع
 ولذا قيل فيه اختصار ولم يزل يتعلق بحذف إشارة إلى أنه ليس من قبيل التاء الفصيحة لأن شرطها
 أن يكون المحذوف سببا للمذكور والحاصل ليس سببا للمذبح بل الأمر به وليس بشئ لأنه مترق
 عليه ومثله بعد من الأسباب ولا يتأخر كون الأمر سببا آخر وهو ظاهر **(قوله لتطوب لهم ومكره)**
 مرادهم الخ إشارة إلى نكته التعيير بكادها والعلل بكسر العين وسكون الجيم أنفسهم من البقر
 والغنم بالغنم والضاد المجهتين مرعى واسع فيه اختصار وقوله اليتيم وأمه هو الصحيح ووقع في بعضها
 تحريفات تكلف بعضهم لتوجيهها ما لا حاجة إليه ومل مجدها وقع في نسخة مسندها بنسخ فـكون
 وهو عمنه وبكسر يتبع البيا في السن وشئت صارت شابة **(قوله وكاد من أفعال المقاربة الخ)** كاد
 موضوع للمقاربة على سبيل حصول القرب لا على رجاؤه وهو خبر محض يقرب خبرها من خبرها
 لا يكون المضارع اداعي في الحال لتأكيد القرب واختلف فيها فقيل هي في الإثبات نفي وفي النفي
 إثبات وأنه إذا قيل كاد زيد يخرج فمناه مخرج وهو فاد لأن معناه مقاربة المخرج وهو مثبت وأما
 عدمه فأمر عقلي خارج عن مدلوله ولو صح ما قاله لكان قارب ونحوه كذلك ولم يقل به أحد وقبله
 في الإثبات إثبات وفي النفي المانعي إثبات وفي المستقبل على قياس الأفعال فكذلك هذا الآية ورد
 بأن المعنى وما فرأوا الفعل قبل أن يفعلوا وفعلهم بعد ذلك مستفاد من قوله فذبحوها فالصحيح أنها
 في الإثبات والنفي كغيرها من الأفعال وللشيخ عبد القاهر هنا كلام لطيف سيأتي تفصيله في سورة النور
(قوله ولا يأتى قوله وما كادوا يفعلون الخ) قبل فيه إشكال لأن الظاهر أن قوله وما كادوا يفعلون حال
 من فاعل فذبحوها فوجب مقارنته مضى من المنعوتين العامل فلا يصح القول باختلاف وقتيهما والجواب
 أنهم ممرحوا بأنه قد يقيد بالماتى فإن كان مبتدأ فنحن بدلت قوله منه وإن كان مفعلا لم يقر به إلا أن
 الأصل استمرار النفي فنبذ المقارنة وهذا لا يدفع السؤال لأن عدم مقاربة الفعل لا يتصور مقارنته
 للفعل هنا فالحاصل ما ذكره سوى التطويل بلا طائل فلا ينبغي أن يقول عليه أن قوله لم يكذب يفعل
 كذا كناية عن تسهره وثقله عليهم وتبرهم به كما يدل عليه كثرة سؤالهم ومرادهم وهو مستر بآي قال
 ابن مالك رحمه الله في شرح التفسير قد يقول القائل لم يكذب يفعل ومراده أنه فعل بعسر لا بسهولة
 وهو خلاف الظاهر الذي وضعه اللفظ في التسهيل وتأتى كاداعلاما بوقوع الفعل عسيرا وبعضهم
 هنا كلام محتمل طويل الذيل **(قوله خطاب الجمع لوقوع القتل فيهم الخ)** وإذا قلتم تقساما معطوف على
 إذ قال موسى ونسأعني شخصاً حقيقة وقيل أنه مجاز أو تقدير فيهم وإسم المقتول عامسيل بن
 شراحيل وقوله لوجود القتل فيهم إشارة إلى أن مجاز حيث أسند إلى الكل ما صدر من البعض كما
 صرح به الزمخشري في سورة مريم في قوله تعالى وبشول الإنسان أنذامات سوف أخرج حيا قال لما
 كانت هذه المقالة موجودة فعن هرون من جنسهم صعب أسندها إلى جميعهم كما يقولون وبشول قتلوا
 فلانا وأما القاتل وجعل منهم لكن قال بعضهم لا يحسن أسند الفعل أو قول مصدر عن البعض إلى الكل

أي بحقيقة وصف البقرة وحقيقة التناويز
 الآن بالمدعى الاستفهام والآن يحذف
 الهمزة والفاء حركة ما على اللام (فذبحوها)
 فيه اختصار والتقدير يذبحون أو يذبحون
 فذبحوها (وما كادوا يفعلون) تطوب لهم
 وكثرة مرادهم أو تلوذ بهم الفصيحة في
 ظهور القاتل أو تلوذ بهم الفصيحة في
 صالحتهم كأنه فعله فأقربها الغنم وقال
 اللهم إني استودعكها إني حتى يكبر تثبت
 وكانت وحيدة تلك الصفاة فساوموها
 اليتيم وأمه حتى اشتروها ببل جلداهن
 وكانت البقرة إذ ذاك بثلاثة ذنانير وكاد من
 أفعال المقاربة وضع لدفع القول بحصولها
 دخل عليه النفي قبل معناه الإثبات مطلقا
 وقيل ما ضاها والجميع أنه كسائر الأفعال
 ولا يأتى قوله وما كادوا يفعلون قوله
 فذبحوها باختلاف وقتيهما إذ المعنى أنهم
 ما فرأوا أن يشعروا حتى انتهت سؤالهم
 وانقطع تلاوتهم ففعلوا كالفاطر الجا
 إلى الفعل (واذ قاتلهم نفسا) خطاب الجمع
 لوجود القتل فيهم

الاذا صدر عنه بظاهرهم أو بباطنهم وليس كما قال فان ما ذكرنا من الاتيين ليس كذلك وقد ناقض
 هذا القائل نفسه في مواضع كثيرة نعم لا بد لاسناده الى الكل من نكتة وهي اما كون الصادر عنه
 اكفرهم أو كونه برضاهم أو غير ذلك فتأمل **(قوله اختصمتم في شأنهم اذا المتخاصمون الخ)** أصل
 اذا رآتم تدارأتم تفاعل من الذر وهو الدفع فاجتمعت التاء مع الدال مع تقارب مخزجهما أو أريد
 الادغام فقلت التاء لا وسكت للدغام فاجتلبت همزة الوصل للتوصل الى الابداء بهما بقي
 اذا رآتم وهذا مطرد في كل فعل على تفاعل أو فاعل فأورد ال نحو اذ ابن واذن أو طأ أو طأ أو صاد
 أو صاد نحو الطار واطار واطار واطار يعني أنه مجاز عن الاختلاف والاختصاص أو كناية عنه
 لكون معناه الحقيقي وهو التدافع من الذر وهو الدفع من روادف الاختصاص ولوازمه وهو في معناه
 الحقيقي أي تدافعتم وفيه وجوه الأول أن البعض منكم بطرح قتلها أي النفس على البعض فكل
 من الفريقين طارح ومطروح عليه فكل منهما من حيث أنه مطروح عليه يدفع الآخر من حيث أنه
 طارح الثاني أن طرح القتل في نفسه دفع وهو ككل من الطارحين دافع فطارحهم ما تدافع من
 غير احتياج الى أن يعتبر بعد الطارح دفع المطروح عليه الطارح وفيه نظر لأن هذا القول
 تدافعا لا منعه تدافع كل منهما القتل مثلا وانما يقع مثل هذا في التعدد منسب
 طارحنا الكلام وقطارحنا الثالث أن ككل من الفريقين يدفع الآخر البراءة الى التهمة فكل
 منهما دافع ودفعوه وهو معنى التدافع كذا قال الشارح الحق وكلام المصنف رحمه الله بفتحهما
 الا أنه قيل أنه ترك الأخير ليرتج عليه بعده وقد قيل فيما نظره أنه ليس بشئ لأن الاعتبار في تفاعل
 مجرد الاشتراك والاجتماع في أصل الفعل وبه يوافق فعل فإن فيه خصوصية الاستناد الى أحدهما
 والابتناع على الآخر والحب من هذا القائل أنه اعترف به فيما صرح قوله تعالى واذا وعدنا موسى
 أربيعين ليلة **(أقول)** هو رد على العلامة حيث قال أو تقول طرح القتل هذا على ذلك وطرح ذلك
 على هذا والطرح في نفسه دفع فيكون الدفع بينهما ومحصل نظره أن التفاعل لازم وما ذكره مأخذ
 القتل فيه لا يصح الا اذا كان متعددا فإردف يصادف محمدا فاما أن يلتزم أنه متعدد ويقال أن في الكلام
 تقرير أي طرح بعضهم على بعض القتل فإذا رآتم لان الذر بعد الطرح له أو جعل كناية عنه فلا يلزم
 ما ذكره فتأمل وقوله اذا المتخاصمون أي اذا الفريقان المتخاصمان فلا يقال الصواب بعضهم أو ترك
 التثنية كما في الكشاف وفيها متعلق به على نفسه بالاختصاص وإذا كان حقة ففي سببية وقيل الدفع من
 دفع عليه أي طرح أو من دفع عنه وعلى الأول اما أن يوجد الدفع من أحدهما بأن يطرح عليه غيره
 فيدفعه المطروح عليه فالناتئ دافع والاول طارح اذا دفع انما يكون بعد الطرح وهو على طريقة
 دناهم كما انوا فتأمل **(قوله مظهره لا محالة)** أخذ من التعبير بالاسمية وناء اسم الفاعل على المتدا
 لمقد يتلقى الحكم وفسره بالاطهار لوقوعه في مقابلة الكتم وقوله واعمل مخرج الخ أي مع أنه ماض
 الآن وهو لا يعمل قيل لأنه كما جاء بكناية الحال الماضية جاء بكناية الحال المستقبلة وان كان الاول
 أشهر وفيه نظر لأنه لا داعي هنا الى اعتبار الحكاية والاستقبال والحال لا يراعي فيه حال التكلم بل
 حال الحكم الذي قبله وهو التدارؤ وهو بالنسبة اليه مستقبل فانظر وجهه وقوله والغمر لنفسه يعني
 وهي مؤنثة فذكر كرتا وبل المذكر والجملة معترضة للتعريف وقيل حاله أي والحال أنكم تعلمون ذلك
(قوله أي بعض كان) هذا هو الطاهر اذا لا فائدة في تعينه ولم يرد به نقل صحيح والاصغر ان القلب
 واللسان والعجب بالفتح والضم ثم السكون أصل الدب وهو أول ما يخلق وآخر ما يلي كسا ورده
 في الحديث **(قوله يدل على ما حذف الخ)** قال الحق يعني أن حذف خبره هو المظهر على قلنا
 شائع مقرر في الفاء الفصيحة في فني وهذا قد حذف الفاء الفصيحة مع المظهر عليه والمعطوف
 وانما كانت عطية بدلالة قوله تعالى كذا ليجي اتمامه في قوله مع الإشارة الى أن حيا القاتل

(فإذا رآتم فيها) اختصمتم في شأنهم اذا
 المتخاصمون يدفع بعضهم بعضا وتدافعتم بأن
 طرح كل قتلها عن نفسه الى صاحبه وأصله
 تدارأتم فإذا غت التاء في الدال واجتلبت لها
 همزة الوصل وأقعه مخرج ما كنتم تكتمون
 مظهره لا محالة وأعمل مخرج لأنه كناية
 مستقبل كما عمل باسط ذراعيه لأنه كناية
 حال ماضية **(فقلنا انهم يرون)** عطف على
 اذا رآتم وما بينهما اعتراض والضمير للنفس
 والتدح كبر على تأويل النقص أو التثني
 (بعضها) أي بعض كان وقيل بأصغرهما
 وقيل بالاسم وأقيل بغيره البني وقيل
 بالاذن وقيل بالعجب **(كذلك يجي الله)**
 الموق يدل على ما حذف وهو ضمير يرون
 فني

كانت بعض خلق الله من غير تأثير للضرب وقيل عليه انه غفلة عن أن ذلك اغماص يكون على
 تقدير ان يكون مذكورا وما قبل له محذورا وأما إذا حذف ما كاذبي نحن فيه فالتأنيب سببه محضة
 وهذا يتراعى في بادي النظر لان التأنيب محضة فصيحة لانها من الحذف وهو يأتي حذفها وعند
 التأنيب ليس بشئ لانه امان يريد أن يولد كرت كانت فصيحة أو أنه في قوة المذكورة هنا فصيح تسميتها
 فصيحة لأن كذلك الإشارة الى مدخلها أي مثل هذه الحياة الحاصلة بالضرر والاشارة الى المذكور
 بل المحسوس فلو لا تنبيهها من قبل لم يسمع ذلك فتأمل ومثل هذه الاعتبارات لا يجزئها (قوله والخطاب
 مع من حضر حياة القتل الخ) قبل يعني يكون الكلام خطابه معهم وشعيرتهم واعلمكم لهم
 لا حرف الخطاب في كذلك فانه خطاب لمن يأتي الكلام فالانصب ذكره بعد تعقلون (أقول) هذا بناء
 على أن الخطاب المتصل بالإشارة يقع لمن يجري معه معنى الكلام وانما أفردهم كونهم جماعة
 اكتماء بخطاب واحد منهم كما تفضل في شرح التسهيل عن ابن الباذش أو سأل فريق ونفوه وعلى
 هذا يجري فيه الالتفات وقيل أن خطاب لمن يأتي اليه الكلام ولا يجري فيه الالتفات وقد وقع من
 العلامة جراؤه تارة ومنعه أخرى بناء على المساكين ومن غفل عن هذا قال كان حقه أن يؤخر
 هذا عن قوله لعلمكم تعقلون لا يروهم أن الراد الخطاب في كذلك فانه لا يصح خطابا لمن حضر حياة
 القتل لأنهم معدودون وقت الخطاب بل هو خطاب لمن يأتي الكلام ثم انه على هذا التقدير لا بد من
 تقدير القول قبل كذلك أي وقتنا لهم وقتنا يدون واستأننا فأجيز خلاف الوجه الثاني فانه ينظم بدونه
 بل يخرجهم عن الانتظام فتأمل والخطاب على الثاني مع كل من يشف عليه (قوله لكي يكمل
 عناكم الخ) أنه لأن كونهم بعد قولنا أمر محقق لا في صورة الرجاء لكن جعلوا لعدم المجري
 على موجب العقل كأنهم لا يعقلون ولو قدره معلوم لم ينزل منزلة الأئمة لم ينجح الى هذا التأويل
 فالمراد أنما قيل الكامل أو أنه الذي هو العلم والثالث أن يجعل قوله أو تعقلون الخ إشارة الى تقدير
 المنقول لكن تأخر قوله أو تعقلون بآياه والتعقل بالذبح وأداء الواجب باستئثار الامم والتميم هو
 صاحب البقرة والتورك من آية كملت وكذا الشذفة والطالب الذوق الطالبون لمعرفة القاتل
 وقصة عمر رضي الله عنه مذكورة في سنن أبي داود والنجبة الجيدة من الابن ويقال لراكمها
 نجاب وكون المؤثر هو الله لأن من عضويت باخر منزله كيف يكون سببا لحياة بين موتين وقوله ومن
 أراد في نسخة وأن من أراد وهذا مما يشترط اليه باطن النص مع ملاحظة المعنى لأنه تنسيب مستقل
 كما أشار اليه فيما مضى والعذر والتعقل وشبهه القوة الشهوية بالبقرة لكثرة أكلها وعدم ادراكها لما
 فيه نفع وشره الصبايح كسر السنين وتشديد الرامخاته وجهه على ما لا يليق ويجوز رفع الشين
 والراء الخفيفة بمعنى الحرس والاول أولى وهذا مع ما بعده مأخوذ من قوله لا فارض ولا بكر وكنها
 معجبة راقعة من قوله لتسر الناظرين وقوله لا تمنعها أي علامة معني لاشية لأن اللون الخالف يكون
 علامة لما فيه وليس معنى آخر كما هوهم وقوله فصيح الخ من حياة التأنيب وتكلمه وجعل التداري على
 ما بين العقل والوهم لانه ينافعه دائما وهو ظاهر (قوله القساوة الخ) أي القسوة معناها الحقيق
 اليس والكنافة والصلابة ثم تجوز بها عن عدم قبول الحق والاعتبار فلا استعارة في قسمة بعية
 نصريجية وان شئت قلت تعيلية كما مر قبل شبهت حال القلوب في عدم الاعتبار والانعاط بالقسوة
 والاعتبار وهذه الاستعارة حسن التفرع بقوله في الخ بخلاف ما إذا جعل القلوب استعارة
 بالكافة والقسوة قرينة فانه لا يحسن بل لا يستقيم قولك تتقنون عهد الله فهو كالحبل
 وأوفى وذلك لأن استعارة الحبل أصل والنقص تبع على ما هو الواجب في الاستعارة بالكافة وفيما
 نحن فيه الامر بالعكس كما في تقرير الرياح والرياض والبالغة فلا استعارة وقعت في الحال والتعيب صريح
 التشبيه في الذات فلا وجه لما يقال ان ظاهر الكلام كون التشبيه فرع الاستعارة والامر بالعكس

والخطاب مع من حضر حياة القتل أو نزول
 الآية (ويردكم آياته) دلالة على كمال
 قدرته (لعلمكم تعقلون) لكي يكمل عقلكم
 وتعالوا أن من قدر على احبائهم نفس قدر على
 احبائه لانفسهم كما هو أروع عمل على قدرته
 واهله سبحانه وتعالى انما الجملة ابتداء وشروط
 فيه ما شرط لمافيها من الترتيب وأداء الواجب
 وشع التيمم والتسبيح على ركة التوسل
 والشذفة على الاولاد وأن من حق الطالب
 أن يتقدم قربته والتعقل أن يتعزى الله تعالى
 وبعلى بشفه كبروى عن عمر رضي الله تعالى
 عنه أنه نفي بعبية اشتراها بثمنه ثوبين
 وأن المؤثر في الحقيقة هو الله سبحانه وتعالى
 والاسباب أمارات لا أنزاه ومن أراد أن
 يعرف أعدى عدوه الساعى في اماتته
 الموت الحقيق فليقر به أن يذبح بقرته نفسه
 التي هي القوة الشهوية حين زال عنها شدة
 الصاوم لم يلحقها ضعف الكبر وكانت معجبة
 راقعة المنظر غير مذلة في طاب الدنيا مساة
 عن دنسها لاسمها من منافعها بحيث يصل
 أثرها الى نفسه فصحا حياة طيبة وتزهر عما به
 يشكف الحال ويرتفع ما بين العقل والوهم
 من التداري والتزاع ثم قست قلوبكم
 القساوة عبارة عن العظم مع الصلابة كما في
 الحجر وقساوة القلب مثل في قسوة الاعتبار

فالتشبيه مترتب على عرفان حالها وأنها حامل على التشبيه المؤدى الى الاستعارة (أقول) فيه بحث فانه
انما يترجمه ما ذكره اذ شبهت القلوب بالحجارة فكأن المثل به فلان العهد شاع استعارة الحد لـه كما تـرى
لوا يـد تشبيهه بالاجرام الصلبة الشاملة للعادن وغيرها فتوجه صحة التفرع بـع بلا تكلف الى المعنى أنها
صارت كالمثل فهي كالمثل ما يكون منه ولا يرد عليه شيء به يدفع أيضا التشبيه الواردة في التشبيه
(قوله) ومن لا سبعة عادات (الخ) قال العلامة ثم موضوعه للترخي في الزمان ولا تراخي ههنا أقسرة
فلو لم في الحال لا بعد زمان فهي محمولة على الاستبعاد مجازا اذ يعد من العاقل النسوة بعد تلك الآيات
كقولك لـم احبك قد وجدت مثل تلك القرمة ثم لم تنتزها ومن الناظرين في الكتاب من حل هذا على
التباعد في الرتبة وليس بذلك فإن معناه ان مدخول ثم اعلى كما في قوله ثم استوى والمراد ههنا أن
مدخوله ابعده عن الوقوع وقوله من بعد ذلك مؤكدا لاستبعاد أشد كما كند ثم ان منهم من جعل
الاستبعاد مأخوذا من السكلام لا مدلول في الامر فيه سهل وما ذكر من الفرق بين التفاوت في الرتبة
والاستبعاد ليس بشيء لانه بعد ترتيب أيضا لانه لا يعترف في الثاني العلو وهذا لا طائل تحته وهو شبه النزاع
اللفظي ولا يلتزم بالمتن البه الشارح الحق ثم قبل انهم الترخي في الزمان لانهم قسـت فلو لم بعد مدة
حتى قالوا ان المت كذب عليهم أو أنه عبارة عن قدوة عقبهم وقوله فانها عاتوا جواب الخ اشارة الى
وجه الاستبعاد كما تـرى (قوله والمعنى) أنها في التساوي (الخ) عبرت عن اشارة الى أن الكاف هنا اسم
معطوف عليه أشد بمعنى أزيد أو التقدير من مل ما هو أشد خذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وأيد
بقراءته مجرورا بالفتحة لعدم صرفه ولذا وقع في نسخة بالجر وفي أخرى بالفتح وقدوة قال أبو
حيان ثم يـخرجون عن المبتدا أي قدوته أو أشد معطوف على قوله كالجارية عطاف مفرد في مفرد
كما تقول زيد على سفر أو مقبـر ولا حاجة الى تقدير بالمتخى أي أو أشد (قوله) وانما لم يقل أفسى (الخ)
يعنى أن فعل النسوة مما يصاغ عنه أقبل وهو اخصر وقد ورد كقوله

كل خصالة أروم الحشر رقاب أفسى من الجلود

وهو ان كان من العيوب لكنا باطنه لاظاهرة فليفتح صوغه منه كما هو في فلا حاجة الى التوصل
اليه بأشد فاجاب بأن أشد ما بع من أفسى دلالة على الزيادة بالمادة والله تعالى فدل على اشتداد النسوة
في المفضل والمفضل عليه أو أن المراد بأشد ليس التوصل بل التفضل في الشدة وقدم الاول لانه
الانطباق المتبادر ويمكن أن يقال انه لظهور الحق بالعيوب الظاهرة وهو حسن وأما اعتراض بأن
أشد محمول على القلوب لـا على النسوة فليس بشيء لان أصل قدوة ثم أشد فقول (قوله) وأولئك هم الخ
لما كانت أو تستعمل للشك وهو عليه تعالى محال دفعه بأنه للتخدير وهو يكون في التشبيه كما يكون
بعد الامر كما تـرى ولا يرد على أن الكاف ليس راجعا الى الله بل الى من يعرف حاله فانه يمكنه ان يشبههم
بالجارية أو أشد منها فالشك بالنسبة الى الخطابين لا بالنسبة الى المتكلم حال العلامة وهذا المؤدى الى
تخيـر يـرى ان يكون معاني الحروف بالقياس الى السامع حتى تستعمل اذا تخاطب وهذا اخراج
للاستعارة من أوضاعها فانما استأضحت ليعبر بها المتكلم عن عاني شبيهه ولو جعلت بمعنى بل لكان أحسن
وقيل انهم المتوسـع أي بعضهم كالجارية وبعضهم أشد وقيل معنى التردد يتخو بالامر من مع قطع
النظر عن الغير (قوله) فعلى لتفضيل (الخ) عدل عن جعله بيانا للتفضيل كما في الكشف لانه يقتضى
الفضل ومما أدت أنها حالة مشقة بالتعليل ومثله كثير وأما قول الشارح الحق يـرى أنه يسان
وتدبر من جهة المعنى وأما يجب الانتظ فـعطف على جعله كالجارية أو أشد فلا يظـهر وجهه وقوله
تعالى وان من الحجارة الخ وادعى نـجـ التعميم دون الترفي كالرجل الرحيم اذ لو اريد الترفي لـقيل وان منها
الماتقة فيخرج منه الماء وان منها الماتقة ومنه الانهار وقادته استيعاب جميع الانواع التي على
خلاف طبيعته وهو أبلغ من الترفي وكان المصنف رحمه الله غافل عن هذا حيث جمع بينهما في البيان

ومن الاستبعاد النسوة (من بعد ذلك) يعني
احياء القليل أو جميع عادات من الآيات
فانها ما من سبب بين القلب (فهي) كالجارية
في قدوة (أو أشد قدوة) منها والمعنى أنها
في التساوي مثل الحجارة أو أزيد عليها أو أنها
منها أو مثل ما هو أشد منها قوة كالحديد
خذف المضاف وأقيم المضاف على الجار
وبعضه فراءة لا محش بالفتح معطافا على الجار
وانما لم يقل أفسى لما في أشد من المبالغة
والدلالة على اشتداد النسوة والتدريج في
المفضل على زيادة أو التقدير من مل ما هو
أشد من عرف حالها يشبهها بالجارية أو عاتوا
أفسى منها (وان من) الحجارة لما يتبع منه الماء
الانهار وان منها الماتقة في قدوة فتعـلى
وان منها ما يـحيط من شدة الله تعالى
للتفضيل والمعنى أن الحجارة تـأثر وتـعـلى
فان منها ما تشق فينبع منه الماء ويتغير
منه الانهار ومنها ما يـدري من أعلى الجبل
اشتداد الماء اذ انقلب وقول هو لا يتأثر
ولا تشق من أمره والتغير التفتيح بسعة

وقدم الثاني فقال فان منها ما يشق فينبس منه الماوي يتغير منه الانوار وهذه تكتبه جليل في الترق
 والتعيم شقي التبه لها (قوله) والخشبة مجاز عن الانتقاد الخ اطلاق الاسم المزمع على اللازم
 وحيد فظاهر تعان من خشية الله بالانفعال السابقة ولم يحمله على الحقيقة باعتبار اخلاق العدل
 والحياة في الجارة ما عده القائل بأن اعدال المزاج والنية شرط الحياة فظاهراً ما من لا يقول به
 فلا الهبوط والخشبة على تقدير خالق العقل والحياة لا يصلح بان يكون الجارة في نفسها أقل قسوة
 ثم معنى كلامه على عدم التغاير أو التفارق بين الامر والارادة وقيل فلوهم انما تمنع عن الانقياد
 لامر التكليف بطريق القصد والاختيار ولا تمنع عما يرد به على طريق التسر والجلاء كما في الجارة
 وعلى هذا لا يتم ما ذكره فالأولى حل الكلام على الحقيقة اه ما قاله الشارح المحقق ومنه تعلم أن متابعة
 المصنف رحمه الله فيما جاء به على مذهب الاعتزال لا ينبغي وفيه بحث (قوله) وعد على ذلك الخ أي
 على ما مر من قسوة القلب ونحوها وقوله وقرأ ابن كثير الخ قال الجبري قراء ابن كثير باب المنة
 القسوة والباطون بالقسوة فوجه القسوة مناسبة فيجوزها وما كادوا يعلمون وهم يعلمون وجه
 الخطاب مناسبة وأدق من نفسه فإذا قرأ ابن كثير الخ قال الجبري قراء ابن كثير باب المنة
 لا فظلمعون لانه للمؤمنين اه وكذا في التسبيح وغيره ولذا قيل ان المصنف رحمه الله أخذ
 في النقل الأثر الطيب قال قراء ابن كثير ونافع ويعقوب وأبو بكر بالتاء القوافية والباطون بالياء
 فكانت المخالفة في خلف فقول المصنف رحمه الله نحالي ما بعده لأن الخطاب غيرهم وفي حكم
 الغيبة وقيل نحالي ما بعده يعني قوله أن يؤمنوا وما بعده من الضمائر العائدة للهود والباطون
 بالتاء نحالي ما قبله لا في قوله أنهم يعلمون لانه خطاب للمؤمنين وما بعده اخبار عن اليهود وفي قال نحالي
 إلى ما بعده يعني أنهم يعلمون فقد أخطأ وعكس الترتيب (قوله) الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 الخ وقبله والرسول والجمع للتعظيم وفيه نظر وقوله أن يصدقكم في نسخة أي فسره بالتصدق
 فاللام زائدة ومثله يندرج العقل ولذا فسره الزنجيري بصدقوا لكم الامعان والوجه الثاني
 جعلها للعالمين بقدر مضاف أي دعوتكم لأن الايمان بالله لهم وقوله يعني اليهود قبله وفي قوم
 مخصوصين منهم علم الله عدم ايمانهم فأبسه منه فلو عين كان أولى وقبل المراد جنس اليهود وفي الايمان
 عن الجنس يكفي فيه تحقيقه في بعضه وانما فسره بلصلح جعل السابقين فريقتهم وان كان احداث
 الايمان لا يتصور إلا من المعاصرين ورد بأنه أخطأ لانه ظن أنه على تقدير بيان يؤمنوا بشي ومخصوصين
 لا يصح جعل السابقين فريقتهم كانه لم ينظر إلى تفسير قوله منهم بطائفة من أسلافهم (قوله) طائفة من
 من أسلافهم قال العلامة في شرح الكشف اعلم أن المراد بقوله أن يؤمنوا بكم اليهود الذين
 كانوا في زمنه صلى الله عليه وسلم لانهم الذين فهم الطبع وأما فريق منهم فاختلف فيه بعضهم قال المراد
 من كان في عهد موسى عليه الصلاة والسلام لانه تعالى وصفهم بأنهم يسمعون كلام الله لانهم أهل
 الميثاق فكلام الله حينئذ كلامه في الطور وقد حرفوا فيه ما لا يتعلق بأمر محمد صلى الله عليه وسلم
 كما نقل عن السبعين وبعضهم قال الفريق من سكان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكلام الله هو
 التوراة وما جاء به كما يقال لا خدائانه يسمع كلام الله إذا قرئ عليه القرآن وتحرف فيها تحريف صفة
 النبي صلى الله عليه وسلم وأية الرجم هذا حصل كلام الامام فليت شعري لما فسره المصنف رحمه الله
 كلام الله بالتوراة وتحرف فيها عما مر من ذهب إلى أن الفريق من أسلافهم والظاهر أن خبرهم يرجع
 إلى ما يرجع إليه خبر يؤمنوا فان قلت فلي هذا المعاندون وبعضهم وعناد البعض لا ينافي إقرار السابقين
 قلت انما لا ينافي لو لم يكن السابقون مقادين لهم اه ورد بأنه ظن أن تفسير الفريقين سلف منهم
 اضطرورة وقوع التحريف منهم وليس كذلك كما ترى وقوله يعني التوراة اشارة إلى أن السماع ليس
 بالذات كما مر في أحد القولين وقوله كعب محمد صلى الله عليه وسلم لم فانه روى أن من صفاته فيها أنه

قوله بالتاء التوقفية مع قوله بالياء كانه من
 تحريف التسخ وصوره العكس اه

وكثرة والخشبة مجاز عن الانتقاد وقرئ ان
 على أنها الفتحة من التثنية وبازمه الام
 النافذة بينها وبين ان النافذة وبهبط بالضم
 وما الله بغافل عما تعملون وعدي على ذلك
 وقرأ ابن كثير ونافع ويعقوب وخالف وأبو
 بكر بالياء نحالي ما بعده والباطون بالتاء
 (أفظمعون) الخطاب لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم والمؤمنين (أن يؤمنوا بكم)
 أن يصدقكم أو يؤمنوا بالاجل دعوتكم يعني
 اليهود (وقد كان فريق منهم) طائفة من
 أسلافهم (يسمعون كلام الله) يعني التوراة
 (شبهت فوه) كعب محمد صلى الله عليه
 وسلم

أيضاً ربعة تغييروه بأسماء طوبى وغيره آية الرجم بالتخمين ونسويد الوجهه كافي البخاري وأصل
 البحر بمن الإخفاف والميل ومنه فلم يحرف لميل أحد شبهه أي عيونه من حال إلى حال أخرى بتدليله
 أو تأويله وقوله أو تأويله عطف على المعنى كأنه قال يغيرون كلامه أو تأويله وقيل بمعنى معنى
 يتبادلون والا فلا فائدة له وفيه نظر **(قوله وقيل هؤلاء من السبعين الخ)** هذا ما رواه الكلبي رحمه الله
 من أنهم سألو موسى عليه الصلاة والسلام أن يسميهم كلامه تعالى فقال لهم اغتسلوا والبسوا الثياب
 النظيفه فتعلاوا فاسمهم الله كلامه **لكن** الصحيح أنهم لم يسمعو بغير واسطه وأنه مخصوص بموسى
 صلوات الله وسلامه عليه ولذا مره المصنف رحمه الله وعلى هذا الخبر يف زيادة ما ليس فيه وإنما قال
 من السبعين لأنهم كلهم لم يسمعو لذلك قبل وما ذكره شاهد على فساد حديثه علقوا الأهر بالاسطاعة
 والنهي بالمشقة وهما لا يتقابلان وكانهم أرادوا بالأهر غيرا لما وجب على معنى افعولوا شذنت وشذنت
 فلا ينعلموا ولا يذهب عنك أن ما ذكره منافقة في ترجمة كلامه لم يجدي نفعاً وقوله ولم يبق لهم فيه
 رية أخذهم من التعبير بالعتل وقوله أسهم مقترون بطلون إشارة إلى تقدير المفعول وأن ذلك لم يكن
 منهم عن نسيان أو جهل بل عند سرف لا يدفع في شذنه **(قوله ومعنى الآية الخ)** مقدمهم بفتح
 الدال جمع مقدمه أشابه إلى أن المراد بالسلف المتقدم بالذات لا بالزمان ولذا قاله بالسلف والجمهال
 وقوله فاطنك هو الصحيح وفي نسخة فاطمك وقيل أن هذا مبني على التأويل الأول وقوله وأنهم
 كفروا الخ على الثاني **(قوله يعني منافقتهم)** في الكشف وإذا التوايعي اليهود الذين آمنوا قالوا
 آمنا قال المنافقون هم أمنا بأنكم على الحق وأن محمداً صلى الله عليه وسلم هو الرسول المبشر به وإذا خلا
 بعضهم الذين لم ينافقوا إلى بعض إلى الذين نافقوا الخ قال الحق جعل ضمير قال الجنس اليهود كما
 في أيؤمنوا وخص ضمير قالوا بالنافقين منهم أو اعتبر حذف النافق لقيام القرينة ولم يجعل الشرطية
 عطفاً على مسمعون لأن هذه الملائفة والمداولة والتعزيب إلى المناسق وغير المناسق لم تكن تخص الفريق
 السامع من الحرفين فلم يصح جعل الضمير لهم ولا يصح أن ضمير قالوا للضعف الذين لم ينافقوا فلذا كان على
 البعض الذي هو فاعل شاعلى غير النافقين أسد وأوفق براعاة النظم حيث وقع فاعل الشرط والجزاء
 شيئاً واحداً ثم حوّل أن يكون ضمير قالوا للضعف الذين نافقوا وهم رؤساء اليهود يقولون ذلك لاتساعهم
 وشبابهم الذين لم ينافقوا قصد الاظهار والتصديق باليهودية تنافقاً مع اليهود والاستفهام في اتخذوهم
 على الأول للعتاب والانتكار على ما كان يصدر عن المنافقين من التعذّب بمعنى ما كان ينبغي أن يقع
 ذلك وعلى الثاني لانتكار أن يصدر عن الاعقاب تحدث فيما يستقبل من الزمان بمعنى لا ينبغي أن يقع
 وضمير اتخذوهم الأول للاعقاب والثاني للمؤمنين اه والمصنف رحمه الله لم يرض ما فيه وجعل ضمير
 اتوا للمنافقين من أهل الكتاب آمنوا بالاسم خوفاً من القتل والسي وحسم بضمير المذكور وقد قالوا
 لخاص المؤمنين من الاصحاب وكان حق المصنف رحمه الله أن يذكر قوله يعني الخ بضمير قوله الذين لئلا
 يتوهم أنه تنبيهه بأن يكون إيمانهم مجرد اللسان وهو فاسد لكن القرينة قائمة على دفعه وما في
 الكشف صرف عن الظاهر كما مر ولذا لم يرضه المصنف قبل وهو أدق وبالمثل أحق وأما القرينة
 على تخصيصهم بالمنافقين فلما حكى عنهم كما مر من هذه المنافقين في وصفهم فتأخّل وقوله بأنكم على الحق
 الخ بيان للمعتل الذي قد روه فان كان مقتدراً في الحكمي فلم يسطعوا به لعدم مساعدة قلوبهم ألسنتهم وقوله
 أي الذين لم ينافقوا الخ وكذا المراد بالبعض ليعتظم الشرط والجزاء وقوله والذين نافقوا عطف على
 الذين لم ينافقوا ووجه الأول على التقرير والثاني على الانتكار ظاهر ومعنى فتح يمين وعلم عرف وهو
 منقول عن ابن عباس رضى الله عنه وأومنه الفتوى على التثاوي وقيل فيه وجه آخر وقوله فيناقتون
 الثريتين أي المسلمين واليهود فان شفعهم بعد ما أبدوا كتم لا بد أنهم واطهاراً أنهم لم يبدوا وهو محض
 تنافق معهم أيضاً **(قوله لا تخبروا عليكم الخ)** إشارة إلى أن المسألة غير مرادة وقوله بما أنزل ربكم

وآية الرجم أو تأويله فيفسرونه بما يشترطون
 وقيل هؤلاء من السبعين المختارين هموا
 كلام الله حين كلم موسى بالطور ثم قالوا
 سمعنا الله يقول في آخره ان استطيعتم أن
 تفعلوا هذه الأشياء فافعلوا وان شئتم
 فلا تفعلوا (من بعد ما علقوه) أي فهموه
 وعقلوا ولم يبق لهم فدية (وهم يعاونون)
 أنهم مقترون بمطعون ومعنى الآية
 أن أجادوا ولا يمتد بهم وجهها لهم وأنهم
 الحالة فاطنك بضمير سابق في ذلك
 ان ككروا وحزوا فافهمهم يعني منافقتهم
 (وإذا اتوا الذين آمنوا) يعني منافقتهم
 (قالوا آمنا) بأنكم على الحق وأن رسولاكم
 هو المبشر به في التوراة (وإذا خلا بعضهم
 إلى بعض قالوا) أي الذين لم ينافقوا منهم
 عاتين على من نافق (اتخذوهم معانق الله
 عليكم) بما بين لكم في التوراة من نعم
 محمداً صلى الله عليه وسلم والذين نافقوا
 لا اعتبارهم الظاهر والتصديق باليهودية
 ومنعاهم عن إبداء ما وجدوا في كتابهم
 فيناقون الثريتين فالاستفهام على
 الأول تشريع وعلى الثاني انتكار ومعنى
 (الاجاجوكم بعدد ربكم) اجتنبوا عابكم
 بما أنزل ربكم

معنى به وفي كتابه معنى عند ربكم وقد اوضحه بقوله جعلوا الان معنى عند الله في حكمه كما قال عند
 ابي حنيفة ومعنى الوجود غير الاخرى انه في الدنيا وقبل عليه انه لا وجه حينئذ للجمع بين وعند
 وركم الان يجعل الثاني بلا وظرفا مستقرا معي لصاحبكم بما قلتم حال كونه في كتابكم فكان
 معنى التوضيح ومن فسر يوم القيامة فتر من هذا (قوله وقوله نظر) لانهم يعلمون ان يوم القيامة
 محبوبون عند الله لم يحبوا وقبل في جوابه ان العالم بذلك علموا وهم لا يحبهم ولا يحبونهم يوم
 القيامة من الله لا تنافي احرازهم عن كونهم محبوبين من المحدثين ولا يحبون مافيه والاخفاء معني
 اخفاء ما في حق الله ولا يدفعها الى المحاجة وقال بعض المتأخرين انه يتوجه عليه انه ان اراد ان الاخفاء
 لا يدفعها في نفس الامر فلم ولكن لا تقع بل هو ان يعتقد ذلك اليهودي دفعه بالاختفاء وان اراد انه
 لا يدفعها عنده فممنوع بل هو ان لا يدفع بمحاجتهم يوم القيامة وظهور الاسرار والاختفاء يوم القيامة
 لا يقتضي محاجتهم عند ربهم وقوله افلا تعقلون ان كان من كلام اللامع ففعوله ما ذكرنا لا مفعول له
 وهو ابلغ واب كان خطا بالذين من عدم الطمع في ايمانهم باعتبار بعضهم اولئك من كافر قاتل أولا
 يعلمون قرى بالبا والتاء (قوله ومن جنتهم اسرارهم الكفر الخ) يعني انه عام وما تدخل فيه دخولا
 أولا فلا حاجة الى تخصيصه كما وقع في بعض التفسير وقوله جهلة الخ هذا التفسير به باعتبار المراد منه
 والاخلاص هو الذي لم يتعلم الكتابة قبل وان كتب نادرا وتفسيره ان قول ناظر الى الكتاب معناه اللغوي
 وهو الكتابة والثاني الى انه لا معنى للعرفي وأنه المعهود بينهم وهو التوراة والاي امانه منسوب الى الامم
 لانه كما خرج من بطنها اولى امة العرب اولى امة اقرب لانهم لا يكتبون غالبا وقوله فطاعوا العال
 من لم يكتب لا يعرف في المعارف فلا يدعي عليه ان من لم يكتب يجوز ان يعرف في الكفاي في توجيه
 (قوله استثناء منقطع والاماني الخ) كونه منقطع على هذه الاحتمالات ظاهرة وضع لكن موضع
 الا يقال معنى الاماني ان تدبر والتي تقدير الشيء في الذم ويكون عن تخمين وطن ودعوة ولما كان
 اكثر ما يصح اطلاق على الكذب ولانه يشهد بانساني النفس وكذا القراءات لان القارئ يتصور
 ما يتلو وللأمانى تناسر منها الكاذب وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما ومجاهد هذاهما
 الشهوات وهو المراد بشهرته او ما عدا الخ ومنها القراءات قال حسان رضى الله تعالى عنه يرفي عثمان
 ابن عفان رضى الله تعالى عنه ويذكره في الدار

تفنى كتاب الله أول له • تفنى داود الزبور على رسل

ورسل يكسر فكون معنى تؤدة وهينة • ولله قبل مضاف الى ضمير القائب لاتباء التأنيث للوحدة على
 ما في بعض النسخ يعرف ذلك بالتأمل ويؤيده أن ابن الانباري وغيره أنشد غامه
 وآخره لا في حام القادر • ولم يروا غيرها والمقادير كان أمه المقادير وفي الأساس المقادير الأمور
 تجري بقدر الله ومقدوره وتقديره وأقداره وتقديره • والمواعيد الفارغة الكاذبة استعاره حنيفة
 (قوله وقيل الا ما يقرن الخ) الإشارة الى ما مر وقوله وهو لا يناسب بناء على المشهور من أن الامي هو
 الذي لا يقرأ ولا يكتب واحترض عليه بأنه الامي بالذي لا يعرف الكتابة والزنجري بالذي
 لا يحسن الكتابة وهذا لا يقتضي أنه لا يقرأ بل هو ان يتلقى من الافواه ما يقرؤه كأن شاهد في كثير
 ولا يصح الجواب بأنه يرايه ما يقابل القارئ مطلقا وعليه استعمال الفقهاء لانه هنا بالمعنى اللغوي
 ولو سلم أنه لغوي فلا يطاق تنبيهه وما قيل ان الامي ربما يقدر على كتابة كما روي في البخاري ومسلم أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صلح الحديبية أخذ الكتاب وليس يحسن الكتب فكتب هذا ما مضى
 عليه محمد بن عبد الله الخ وهذا القدر لا يعرف في التسمية بالامى ولذا فسر الزنجري بجماد غير مسلم
 فانهم أثروا الحديث المذکور بأن كتب بمعنى أمر بالكتابة وأن كون النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يكتب متفق عليه وان ذهب بعضهم الى هذا وان حججه كلام طويل ليس هذا محله ثم ان النبي صلى

هذا معنى القراء المطلقة وهو المراد في البيت وأما إقادة كونه عارية عن المعنى في مجموع الكلام
لأنك إذا قلت فلان لا يعلم من الكتاب الإقادة دل على أنه لا يفهم معناه فحاقب أن من قرأ سورة
المقام غير مسلم وأما نحن البيت لهذا المعنى فعل كلام لأن القارئ الإمام عثمان رضي الله
عنه فكيف تعزى قراءته عن معرفة المعنى اللهم إلا أن يراد بيان أنه يحيى ويجزء القراءة وهذا من قوله
التدبر لرعل المصنف رحمه الله تعالى قال لا يناسب دون لا يصح للماتر ولا شبهة في عدم مناسبة (قوله
ما هم إلا قوم الخ) أي أنه استثناء منقطع والمستثنى محذوف أقبت صفته مقامه وقوله وقد
يطلق القارئ الخ كنه جواب أن فهم جاز من فقال أنه يطلق على ما يقابل العلم القيني عن دليل قاطع
سواء قطع بغير دليل أو بدليل غير صحيح أو لم ينقطع (قوله أي تحسر وحلك ومن قال الخ) قال ابن عباس
رضي الله عنه عما روى العذاب وقيل شديده وقيل هو للتبعية وقيل كنه تحسر وتغير وقيل الهلاك
أو النضيجة وأحدوث الشر وعلى كل حال فهو ممدد لادعاء عليهم ولا فعل له وأما وال فتشوع كإفاله
أوجبان وأما أنه وادى جهنم أو قيل فيها فإفاله وادى جهنم أو قيل فيها فإفاله وادى جهنم أو قيل فيها
السيوطي فلا ينبغي أن يقال ومن قال الخ والمصنف أوله في تقدير ورود عندك بأن معنى الويل
وادى جهنم أنه وادى يستحق أن يقال فيه وادى له ومعنى قوله يندب أي يتوأل الويل من جهنم له
في جهنم ذلك المكان فجعل الويل متبوعاً على حد قوله تبتوا الدار والايان مجازاً ونحوه من الجاهل
فإنه ما وثقه ومن لم يفهمه قال كذا في أكثر النسخ والصواب فيه كافي بعضها ووجه التوضيح أنه سماه
بصفة من فيه فالعلاقة الحالية والمجتمعة ولما كان مبدئاً وهو تذكير غير موصوفه بين المسوخ له وهو أن
المقصود به الدعاء وقد حول عن المصدر والمنسوب وله يجوز فيه ذلك لأنه معنى غير محبوسه كإيهين
في النحو وأما إذا كان علم وادى مجازاً فظاهر (قوله وله أنه أراد به الخ) إجماله عليه لأنه لو كان التورية
ولو محتملة لم يحتاج إلى قولهم هذا من عند الله إذ التصريح بعد وقوعه غير معين فهم لا يحتاجون
إلى أن يقال لهم ذلك وقوله تذكير الخ مثل حاله وفيه ونظر بعينه على الجواز ويقول الزمخشري فيه
في بعض المواضع تصور الحال وهو أن تطرق قوله من عند الله لأن التورية أوزنت مكتوبة من السماء
والأشياء هي في الاستبدال ودخول الباء على غير الثمن من الكلام فيه (قوله عرضاً من أعراض
الدنيا الخ) عرض بالعين المهملة ملائمة له قال تعالى يفتقون عرض الحياة الدنيا ومنه استعار
المتكلمون العرض لما يقابل الجوهر قاله الراغب وقوله إلى ما استوجبوه الخ قيل كان الظاهر اعتبار
قلته بالنسبة إلى ما فات عنهم من حظوظ الآخرة كما تـ قلت بل الظاهر ما ذكره لأنه الأنسب بترتيب
قوله الخ ولأنه أسلم من التكرار قائل وما فيك كتب وما يكسبون تحتل الموصولة والمصدرية
والشأنية أربع لفظاً ومعنى لعدم تقدير العائد ولأن مكسب العبد حقيقة فعله الذي يعاقب ويناب
عليه قاله الشارح المحقق وقيل عليه سببية الفعلين فهمت من قوله فو بل للذين يكتبون الكتاب لأن
ترتيب الحكم على الشيء يدل على سببته فلو جمل على هذا لزم التكرار والتحقق أن العبد كما يعاقب
على نفس فعله يعاقب على أثر فعله لافضائه إلى حرام آخر وهو عناية بفضي إلى الضلال الغير أو على
إطرام غلبتين أو لاختصاصهم العقاب بنفس الفعل بل بنسبته لافضائه إليه بآثره عليه ما قاله (قلت)
العرض مثله سهل استغفمه لأنه انما يكون تكراراً لو كان الأول صريحاً مع أنه لما اعتبر المكتوب
والمكسب احتاج إلى أن يراد منه الآخر وهو طوق بل للسافة وكنه لوار يذلل من المصدر ولأنه قد
يراد به الحاصل به صمغ أنه لا يتوجه ما قاله إلا إذا ذكر المكتوب أما إذا ذكره المكسب المتعمم فلا
(قوله المس اتصال بالشئ بالضرورة الخ) قال الراغب المس كالمس لكن اللام قد يقال لطلب الشيء
وأن لم يوجد قال الشاعر • ألمه فلا أحده • واللام قال فيما يكون معه دار المسحاة السمع
وكنى به عن التكلم والجنون والمس يقال فيما اتل الإنسان من الأذى • ومنه أشد المصنف رحمه

(والم لا ينظرون) ما هم إلا قوم ينظرون
لا علم لهم وقد يطلق الظن بأراء العلم على
كل رأى واعتقاد من غير قاطع وأن جزم
به صاحب كنه عقاد المقادير الخ الخ الحق
لشبه (قوله) أي تحسر وحلك ومن قال
أنه وادى جهنم أو قيل فيها فإفاله وادى جهنم أو قيل فيها
موضعاً تبتوا فيه من جهنم لا فعل له
بذلك مجازاً وهو في الأصل مصدر للذين
واعمالاً الخ الإنداء بتكرار لانه دعاء للذين
يكتبون الكتاب يعني المحقق والعلماء
به ما كتبوه من التأويلات الرقيقة (بأيهم)
تأكيده كقولك كتبه يعني (ثم يشكون)
هذان عند الله يشكون به فإفاله
يصلح لوبه عرضاً من أعراض الدنيا
وأن جمل قال بالنسبة إلى ما استوجبوه من
العقاب الدائم (قوله لهم بما كتبون) يريد
معنى المحقق (وقوله لهم بما كتبون) يريد
الرشا (وقوله بالنسبة إلى ما استوجبوه من
الشيء بالضرورة)

الله كما وعدته والمراد تأثر الحاسة ببلوغ أثرها في القوة الحاسة بسماع صوت أو أضرارها في الحاسة
أو خشوعه ونحو ذلك وكان ذلك لأطلاق على الأذى لتأثيره في نصيبه وأما ما قيل أنه يلزم من كلام
المصنف رحمه الله أن يكون المس أباح من الاصابة وقد صرحوا بأنه أدى درجات الاصابة حتى قالوا في
قوله تعالى ان تمسكتم حسنة نسوهم وان تصكبكم سيئة يقربواكم الى المس يعني عن أدنى مراتب الاصابة
ويدل على أن أدنى اصابة تنسوههم وأما الشر والسبيغة فالتأثير فيهم الاصابة منه والوصول التام
يحتمل بعنده لا يقال لودل المس على ما ذكره الجميع بينه وبين الوصف بالعظيم في قوله تعالى المسكم فيما
أخذتم عذابا عظيما لانقول لانه في ذلك الجمع للدلالة المذكورة بل هو موقوف لما قدم من المبالغة في
تعظيم العذاب وتفتيح شأنه كأنه يقول ان نطاعته بلغت الى درجة لم يبق فرق بين مسه واصفاه في فعل
أدنى درجاته فعل أوهاه الآن في قوله رب اني مسني الضر دلالة على أن في المس شدة تأثيره وأنه أباح من
الاصابة والمس اللبس كما في الجوهرى وأما ما لم يجده فيما عني معنى استعمال آلة اللبس فلا دلالة
فيه على ما ذكره اه فليس بشئ لأن ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى كلام الراغب امام أهل اللغة الذي
أخذنا من مجازها كما جفت وما نفعه من الفرق بين المس والاصابة والذي ذكره بين اللبس والمس
رشتان بينهما ما أو الفرق بين المس والاصابة فهو أن المس اتقال أحد شيئين ياخر على وجه الاحساس
والاصابة كما قال الراغب أصلها من اصابة السهم ثم اخصت بالناسية كما قال تعالى وما أصابكم من
مصيبة فجاكسبت أيديكم وأصاب جاق في الخبر والشر قال تعالى ان تصيبك حسنة نسوهم وان تصيبك
مصيبة وقال بعضهم الاصابة في الخديعة أو اصابا ضرب أى المطر وفي الشر اعتبار اصابة السهم
وكلاهما يرجعان الى أصل اه ومنه يعلم أن الاصابة أباح من المس لانه وان اعتبره في التأثير لكن
تأثيره لما كان كالطير أو السهم كان أقوى وأشد وأما ذكر أوب عليه الصلاة والسلام المس في مقام
الاصابة فاشد صبره حتى استهان بما أصابه ثم ان الاصابة اذا كانت تعمل المصيبة فذكرها مع السبيطة
أقوى وأنسب وان كانت بمعنى النزول به مطلقا فتعمل لكل منهما فكل مقام مقال فافهم وقوله
أسسه فلا جدده مصراع من ميزن الزواهر والظاهر أن المصنف بقصد الشعر والاقوال وأسسه أو أسسه
أو أشار اليه وهو كما الى التبع (قوله محصورة قليلة) يعني أن التوضيف به موقوف بالقله والام بقوله
ذكره فان قلت هذا يخالف قوله في الكهف في تفسيره شين عددان وصف السنين به يحتمل التكسير
والقتل قلت لا مخالفة بينهما وتحتمله ما في حكم ابن سيدة ان عدداتها جعلها الزجاج مصدرا وقال
المعنى تعدد عدد ايام ويجوز أن تكون معنا السنين والمعنى ذوات عدد والفائدة في قولك عدد ايام الاشياء
المعدودة أنك تريدون كيد كثيرة الشيء لانه اذا قل فهم مقدار و مقدار عدده فلم يحتمل أن بعدوا اذا كثرت
استاح الى العتاة فعد في قولنا صحت أيا ما عدنا ترديده الكثرة ويجوز أن يؤكده عدد بمعنى الجماعة
في أنها خرجت عن معنى الواحد هذا قول الزجاج والايام المددوات أيام التشرى وهي ثلاثة أيام
واعتماقل معدودة لأنها تنقضي قولنا لا تنصبي كثره ومنه رثوه بمن يجس دراهم معدودة اه ومنه
فلم تعد كذا في قديكته عن القلة كما هنا وتدل بكثرة به الكثرة وقد يحتملها فاقول ان عددا
ذكره المناسبة رؤس الأي غفلة عما يقتضاه ومعدودة صفة الجمع وهو مؤنث ولا كلام فيه انما الكلام
في معدودات وسيأتي (قوله روى أن بعضهم قالوا الخ) قالوا هذا حين دخل النبي صلى الله عليه وسلم
المدينة وسمه المسلمون فتركت هذه الآية وعد عباد العجل لأن أيامهم عديد ومثل الله ذلك ثم لعقاب
اليهود ولوعلى غير ذلك من الذنوب وهذا يزعمهم الفاسد في انكارهم الخلود (قوله خرا ووعدا الخ)
هزة تأخذتم للاستفهام المراد به مناهي ما قال في التأويلات الخبر أى هل عندكم خبر عن الله تعالى أنكم
لا تعذبون أبدا لكن أيا ما معدودة فان كان لكم هذا فلا يخاف عهد وفتر فتاد رحمه الله هنا

يجب تأثر الحاسة به والله سبحانه
له ذلك يقال أسسه فلا جدده (الأيام
معدودة) محصورة قليلة روى أن بعضهم
قالوا العذاب بعدد أيام عبادة العجل أربعين
يوما وبعضهم قالوا مدة الاصابة آلاف
سنة وانما العذاب مكان كل ألف سنة يوما
(قل اتخذتم عند الله عهدا) خبرا ووعدا
بما تنهون

العهد بالوعد مستهدا بشؤله تعالى ومنهم من عاهد الله الى قوله بما آخذوا الله ما وعدوه واما من
 رحمه الله جمع بينهما تنبيها على ان من فسر بالخبر اراد الخبر الموعود كما صرح به في آخر كلامه ووقع
 في نسخة أو يدل الواو اشارة الى انهما معنيان وتفسيران للسلف وان تقاربا فلا وجه للمناقيل ان العيص
 الاول وللمناقيل انه لا وجه لتخصيص العهد بالوعد مع عمومهما والقراءتا بالظاهر على الاصل وبإدخالها
 نامودا غاها فبهم ما هو ظاهر (قوله جواب شرط مقدر الخ) والفاء فصيحة وقد ردهم عن الشرط
 بان كنتم اتخذتم بناء على أنه ما شرط وحرف الشرط لا يفهم معنى كان وفيه خلاف. حروف حال الحق أى
 ان كنتم اتخذتم اذ ليس المعنى على الاستقبال فان قلت فلا يصح جعل فان بخلافه جزءا لا متنازع
 السببية والترتيب ليكون لن محض الاستقبال قلت ذلك ليس بلازم في الفاء الفصيحة كقوله
 فقد جئتكم اسامنا ولو سلم فقد ترتب على اتخاذ العهد الحكم بأنه لا يخلف العهد فيما يتقبل من الزمان
 فقط كما في قوله تعالى وما يكمن من نعمة فمن الحق قبل عليه الاظهر أنه دليل الجزاء وضع موضع أى ان كنتم
 اتخذتم عند الله عهدا فانه تجوز لانه ان يخلف فانه لا يملكه من أن لا يلزم في الفاء الفصيحة انما يتم
 لولم يجعل جزاء شرط اذا فرق بينه وبين غيره من الاجزىة وما ذكر من ترتب الحكم فيه ان اتخاذ العهد
 في الماضي والحكم حين التزول فكيف يتم الترتيب وايضا لا وجه للتعديل ليكون لن محض الاستقبال فان
 السببية بين الشرط والجزاء بحسب الوجود مقدر سواء كان عدم الخلف في المستقبل أو الماضي بل
 اذا كان ذلك بحسب الماضي يكون الجزاء بعد ارباسا طامن الشرط كما لا يخفى ثم انه لا وجه لتفريع
 السؤال على تقدير كان ثم ان المعنى بين الشرط والجزاء الزوم لا السببية والترتيب فكان حقه ان
 يذكر السؤال هكذا هذا لا يصلح جزاء لعدم شرط محبته وهو ان يكون من يتبع الشرط أو لا زماله
 ومخالفة الفاء النصيحة في ذلك لم يجده واهل وجهه ما ذكره في الاستقبال ما صرح به في قوله
 تعالى ومن اطاع من اطاع من الله من أن الباعث والعلة لا يرتب عليه أمر مستقبل منفصل عنه
 بمعنى عرفوا الشرط كذلك سبب الجزاء وعله فتأمل وهذا أحد مذهبين في الفاء التي في جواب
 الاستفهام فتذكر (قوله وفيه دليل الخ) قبل عليه العهد ظاهر في الوعد بل حقيقة عربية فيه وهو
 المراد هنا فلا دليل على نفي الخلف في الوعد وهو مذهب أكثر الاشاعرة واما انه مصادره وأنه ينسب
 تسديد بل بحال بغير واقع فلا يرد ما ذكره (قوله أم معادلة لهزمة الاستفهام الخ) اشارة الى ما في أم
 من الوجهين كونهما متصلة لا معادلة بين شيئين بمعنى أى تهذين واقع واخرجه بخبر المقر في فيه كان
 قد علم وقوع أحدهما وهو قوله على الله تعالى نمون ولذا وقع في نسخة آخرهما والتقرير الى الجمل على
 الاقاربه أو تشبيها لثبته ولها شروط مفصلة في النحو ويجوز أن تكون منقطعة غير عاطفة بمعنى بل
 والهمزة والتقدير بل اتقولون والاستفهام لانكار وقوعه عندهم واليه أشار المصنف رحمه الله وقيل
 انها تقدر بيل وحدها بدون الهمزة تعطف ما بعده على ما قبلها واستدل بقوله لم اننا لا بل ان شاء
 بهما ونحوه ولوقدرت الهمزة لرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ولا يصح فيها الاتصال في المشايع
 تقدم الاستفهام فتأمل والتقرير التوبيخ والتقرير هنا بمعنى التثبيت (قوله بل انيات الخ)
 بل حرف جواب كخبر ونم الا أن تقع جوابا للنفي متقدما سواء دخله استفهام أم لا فيكون ايجابا له نحو
 ما قام فتقول بل أى قد قام وقوله الست بربكم قالوا بلى ولذا قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
 لو قالوا نعم تكفروا وأما قوله

وقرأ ابن كثير ويخص باطها والذال
 والبايون بادغامه (فلسن يخلف افه
 عهد) جواب شرط مقدر أى ان اتخذتم
 عند الله عهدا فلن يخلف افه عهد وفيه
 دليل على أن الخلف في خبر محال (أم معادلة لهزمة
 على الله ما لا نمون) أم معادلة لهزمة
 الاستفهام بمعنى أى الأمرين تاقن الى سبيل
 التقرير لانه لم يوقع أحدهما أو منقطعة بمعنى
 بل اتقولون على التقرير والتفريع (بلى)
 انيات المانته من مساس النار اهم زمانا مديا
 ودهر اطول على وجهه اعلم يكون كابرهان
 على بطلان قواهم وتخصيص بجواب النفي

أليس اللب يجمع أم عمو * واما نافذ الشئ اتداني

نم وزى الهلال كأراه * وعلوا النهار كما علا في

فقبل ضرورة وقبل نظر الى المعنى لان الاستفهام اذا دخل على النفي قرره فمات الله ابن عباس رضي الله
 عنهم انظرا الى الظاهر وبلى هنارة لقولهم لان غمنا التاراي بلى تنكم أيد ابدليل قوله نعم فماتنا لدون

والخطيئة تغلب في ايضه بذات لانها
من الخطا والكسب استجلاب النفع وتعلقه
بالبنية في طريقة قوله فيشرهم بهذا
أليم (وأحاطت بخطيئته) أي استوت
عليه وتساوت جهل أحواله حتى صار كالمجاهم
لا يتحلى عني أي من جوانبه وهذا انما يصح
في شأن الكافر لأن غيره من لم يكن له سوى
تصدق قلبه وافرار راسه فلم يخط الخطيئة به
ولذلك فسرها السلف بالكفر وتحتجب
ذلك أن من أذنب ذنباً ولم يطلع عنه استجبره
الى معادودته والانتماء اليه وارتاب
ما هو أكبر من حتى استوفى عليه الذنوب
وتأخذ بجمع قلبه فصبه بطبعه ما لا
الى المعاصي مستحسناً ايها معتقدا أن
لأذنبه سواها بغضاً في نفسه عنها مكذباً لمن
ينصحه فيها كما قال سبحانه وتعالى ثم كان
عاقبة الذين أسأوا السوأى أن كذبوا بآيات
الله وقراً نافع خطيئته وقوى خطيئته
وخطيئته على القلب والادغام فيها (فأولئك
أصحاب النار) ملازموها في الآخرة كما
أنهم ملازمون أسبابها في الدنيا (هم فيها
خالدون) دائرون أولاً بدون لبثا طويلاً
والاية كآخرة لا جنة فيها على خلود صاحب
الكبيرة وكذا التي قبلها (والذين آمنوا وعملوا
الصالحات أولئك أصحاب الجنة هم فيها
خالدون) جرت عادته سبحانه وتعالى على أن
يشفع وعده بوعده لترجيح رحمة ويحصى
عذابه وعطف العمل على الإيمان يدل على
خروجه عن معصية (وأخذنا من قبله)
اسرائيل لا تعبدون الا الله) اخباري معنى
التي كانوا له سبحانه وتعالى ولا يضار كاتب
ولا شيد وهو بالغ من صريح النبي لما فيه
من إيمان أن الله سارع الى الانهاض فهو
يخبر عنه وبعضه قراءة لا تعبدوا وعطف
قولوا عليه فيكون على ارادة القول

(٢) قوله وهو كرام مختل ولم اختله الله تعالى بعد
عن النسخة اذ هذا عكسه وفي بعض النسخ
حذف عدم وهو زياد في الخلل اعني معجزة

قوله لا يخفى وقوله أي في مقابلة قوله أي امامه دور وهو تقدم در حسن ولا فرق بينه وبين كلام
المصنف رحمه الله خلافاً لوجهه وهي بسيطة وقيل أصحها بل فزيت علم الآلاف وقوله على وجه
أعبر يعني أنه لكل كاتب ما ذكر من اليهود وغيرهم يكون كالبرهان على الثبوت في تهتم وإيضاح
أثبتوا عذوب أيام وهو أثبت الخلود الأعم منها فلا يؤمن أن المعنى بل عسكم أي امامه دور فانه فاسد
لظنهم معنى (قوله سيرة فيجعله) هو فيعيلة كسيدة اعل اعلا وفيه فيا يفسد بخلاف الخطيئة
ليكون من الخطا والكسب جالب للنفع وهو الاستعانة تكبيرة وقيل انه عبر بالكسب لا خذهم
الرشا المتقدم أو أنه حقيقة على زعمهم أنه نافع لهم وكل وجهه وقد في قوله قد يقال للتكبر والاعتق
فلا يقال الصواب اسقاطها (قوله أي استوت عليه وتساوت) وزوجه الاستعانة ومعنى
استوت غلبت عليه ومعت ظاهره وباطنه وقيل وهذا لا يتصرف في غير الكافر والسلف كجاءه وغره
فسرها الخطيئة بالتشرك وهذا رد على الشيخ الذي فسرها بالكبيرة بناء على مذهب المعتزلة في أن
صاحبها مختار وزاد قوله وافرار راسه رعاية للمذهب المختار في الإيمان كما هو (قوله وتحتجب ذلك
الخ) ومنه بل هو جرح كسب السيرة وتقدم ما من لم يتب به قال كان يمكن من أحاط خطيئته
عنه وقوله مستحسناً بوجه الفاعل ومنه بل هو جرح آخر على طريق الادماج لاطلاق الكسب عليها
كما هو وقوله وتأخذ بجمع الخ كان الظاهر أخذت وتأخذ ذنباً فالفاء وقراءات الجمع وقيل الهزة
يا هو ادغامها بظاهر لكنهم استحسنوا قراءات الجمع لأن الاطاعة لا تكون بشئ واحد قيل ولذلك فسرها
المصنف رحمه الله تعالى بقوله استوت وتساوت مع أن الخطيئة وإن كانت مفردة لكنكم الاضافات متعددة
كقوله وإن تعدوا نعمت الله مع أن النبي الواحد قد يحيط كالحقيقة تتأصل (قوله ملازموها
الخ) الصيغة وإن شئت التعليل والتكبر الكبر في المعرفة مختص بالكثرة والملازمة ولذا قالوا الوصف
من لا في زيادته لم يصحبه لم يحنث والخلود لا مكان من نال لفة معطلق اللبث الطويل سواء الخلود
المعروف وغيره فان كانت الخطيئة بمعنى الكبيرة فالخلود بمعنى الاول وان كانت الشرك فالشأن
فلاذلة لها ولا لما قبلها من قوله نوب الخ على ما ذكره لاحتمال هذا وقيل لأن خبره ذكر الله
وأخذ ما ذكره لا كبيرة وقيل المراد بما قبلها على من كسب الخ فان المعنى بل عسكم أبداً وهو خطأ
لانهم آية واحدة وقيل انه لا معنى له ولعله عطف من تلها أي تقع بعدها وهذا عذر أقبح من الذنب
ومجرد الوبل لا يدل على الخلود وهذا لا ينافي ما سبق في نفسه بقوله أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون
من الدلالة على أن عذاب النار دائم لانه بواسطة ما يهبطه من الآيات والآثار في معنى الخلود وهذا
بناء على مجرد مدلول لفة أو جواب جدلي فافهم (قوله جرت عادته سبحانه الخ) قال النبي رحمه الله
في دخول القافق الأول دون هذا قال الصحابي الذي يقول من دخل دارى فأكرمه عدم دخول الفناء
يقضى أكرام كل من دخل لكن على خطر أن لا يكبرم والذي دخل مع التائب يكبرم حقيقة الخ وهو كلام
مختل (٢) لا يحصل له وقيل ذكر كافاً في سابق تركها مثلاً نعمة موضع التأكد لأن الوعيد مائة الخلف
دون الوعد وقيل انه إشارة الى سبق الرحمة فأن الصلة فالواو من دخل دارى فأكرمه يقضى أكرام كل
داخل لكن على خطر أن لا يكبرم ويدونها يقضى أكرامه البتة تأمل وقيل انه إشارة الى ما تب
العذاب عنه بخلاف دخول الجنة فان الاعمال لا تقى بيه وقوله يدل الخ لأن الاصل في العطف
المغايرة ولا داعي الى التواويل والاقراء مذكورة وهو يقضى دخوله فيه (قوله اخباري معنى
النبي الخ) لا يضار برفع الراء المشددة والمتشابهة والتي كافياً في نفسه وبين وجهه أبلغه بأن النبي
المأمور كانه سارع الى ذلك فوقع منه حتى أخبره بما حال أو الماضي أي ينبغي أن يكون كذلك فلا رد
عليه أنه لا يناسب التمام لأن حال الخبر عنه على خلاف ذلك فامرأه أب قال تعالى ما منه من الاعتناء
بشأن النبي عنه وتأكد طابعه حتى كانت له مثل وأخبر عنه ووجه الخبر فيه سياتي ويؤيد قراءة

لا تعبدوا بالجزم وعطف الامر لان الانشاء يعطف على مثله وغير عبارة الرخصى لما فيها وانما اول
بانيه لانه لو كان خبرا لم يخلف اخباره لانهم وقع منهم مبادء غير الله وتقرير القول أى قائمين أو قلنا
وأما تقدير أن تضعيف لانها لا تحذف قياسا لافي مواضع ليس هدامتها وبعدها حذفها جزوا في الفعل
الرفع والنصب وبهم ما روى بـ طرفه في معالته وهو

ألا هذا الزجرى أحضر الوعى * وأنتم والمذات هل أنت مخدلى

وعلى هذه القراءة فهو مصدر وتقول بدل من الميثاق أو مفعول به يحذف حرف الجزأى بأن لا أو على
أن لا وقيل انه جواب قسم دل عليه الكلام أو جواب الميثاق نفسه لانه حكم القسم وعلى قراءة
الثاني في الآية التفاتان في اللفظ الجلالة وتعبدون وغيب بتثنية الجمع غائب وبصح تحفيها بالفتح
لانه جمعا أيضا يجوز فيه أن يكون حالا وجعل أن تفسيره وتقدر تحسن بناء على أنه خبر وأحسنوا
بناء على أنه انشاء والجملة معلقة على تعبدون وبصح تعلقه بما حسنا أنا أيضا لا يتعدى بالباء والى يقال
أحسنه وبه وبه وقبل عليه انه حينئذ مصدر وكذا حذف عامله منوع وفيه نظر ومنهم من قدر
استوصرا وأحسنوا مفعولا والوائد تشبه بالذات يطلق على الاب والام وتقلب وقال الحلي
انه لا يلقى في الام والذاتين التقلب والثاني وانه فعلى كسارى وألته الثابت وهو جمع ضم
كديم وذمى ولا ينقاس والتم أصل معناه الاشارة ومعناه الذات الثابتة وقيل الاطباء البرعنة
وهو في الادبيين من قبل الآباء وفي البهائم من قبل الامهات وفي الطيور من جهتها وبوجه ظاهر
وقيل انه يقال في الآدميين ان كديمين أيضا **(قوله)** وسكن مقبل الخ اشار الى أن الميم زائدة
وهو أصح القولين لانه من السكون كان الفقر أسكنه أى جعله ساكنا والفرق بينه وبين الفقير معروف
وساكن **(قوله)** أى قول احسن الخ أى فبقراءة احسن فمكون مصدر وصف به ما لم يصف وحسنا
بفتحين صفة وقيل هو مصدر أيضا كزن وزن وحسن بفتحين ضم السين لانها لا تنوع الحما وحسن
واختلفت في وجهه فقبل هو مصدر كرجى قال أبو حيان هو غير مقبس ولم يسمع فيه فقبل هو صفة
كسكى وقبل مؤنث افعل واستعمل مشكرا بدون من على خلاف القياس مثل كبرى وصغرى قال
وان دعيت الى حسنى ومكرمة وقوله تخلى وارشاد أى فانه دلالة على حسن الخلق والمعاملة وارشاد
الى السداد **(قوله)** على طريقة الالتفات أو لعل الخطاب الخ لان ذكر بنى اسرائيل انما وقع بطريق
الغيبة والخطابات انما هي في حيز القول وفائدة الالتفات التعنيف والتوبيخ كانه استحضرمهم ويوجه
وتم للاستعداد كما سر وقال السمين هذا التامحى على قراءة لا يعبدون بالغيبة وأما على قراءة الخطاب
فلا التفات ويجوز أن يكون أراد بالالتفات الخروج من خطاب بنى اسرائيل القدماء الى خطاب
الحاضر من زمنه عليه الصلاة والسلام وقيل ذلك فيكون التفاتنا على القراءةتين (أقول) كون
الالتفات بين خطابين لا خلافا لهما بل قبل به أهل المعاني ولكنه وقع مثله في كلام بعض الادباء وهذا غير
الالتفات المصطلح عليه فجعل الاول في حكم الغيبة لانه يحكى وهذا ابتداء كلام أقرب منه مع أنه خلاف
الظاهر وأما على التقلب فلا التفات فيه وفيه نظر **(قوله)** الاقله لا منكم المشهور وفيه نصب لانه
موجب روى عن أبي عمرو وغيره الرفع فقبل الاصفية بمعنى غير وهو يوصفها بالمعارف والتكررات
بخلاف غير وقيل لا يوصفها بالاكثرة والمعرف بلام الجنس لانه في قوة التكررة وقال المبرد شرطه
صلاحية البدل في موضعه وقيل انه عطف بيان وفيه نظر وقيل انه مبدأ خبره محذوف أى لم يقولوا
وقيل انه قيد للغير المرفوع أو يدل منه وجاز لانه في معنى النقي ورتبانه ما من اثبات الا لا يمكن تأويله
بمعنى وفيه نظر ومنكم صفة قليلة والمراد بهم الأشخاص وقال ابن عطية يحتمل التثنية في الايمان
أى لم يزل الايمان قليل وهو بعد جدا والمراد على التقلب انه ليس بدع منكم لانه دين آباءكم
(قوله) فم عادتكم الاعراض الخ يؤخذ كونه عادتهم من الاسمية الدالة على الثبوت وهل هذه

وقيل تقديره أن لا تعبدوا فاما حذف

أن رفع كونه
ألا هذا الزجرى أحضر الوعى

وأن أشهد المذات هل أنت مخدلى
وقيل عليه قراءة أن لا تعبدوا فمكون بدلا

من الميثاق ومفعولا له يحذف الممار وقيل
انه جواب قسم دل عليه المعنى كانه قال

حاشاكم لا تعبدون وقرأ نافع وابن عباس
وأبو عمرو وعاصم وبه ثوب بالياء حكاه لما

خطبوا به والباقر بن الباقى لانهم غيب
(وبالواحد بن احسانا) متعلق بمنهم تقديره

وتحسنون أو وأحسنوا (ودى القري
والثاني ولسا كين) عطف على الواحدين

والثاني جمع ضم كديم وذمى وهو قبل
والثاني جمع ضم كديم وذمى وهو قبل

وسكن مقبل من السكون أى قول
أسكنه (وقوله) لا اله الا الله

حسنا وعاصم حسنا لا اله الا الله
والكسافى وبه ثوب حسنا بفتحين

والكسافى وبه ثوب حسنا بفتحين
وحسن على المصدر كسرى والمراد به ما فيه

تحقق وارشاد وأقول الصلوة وآثار الزكوة

يريدهم ما فرض عليهم في ملتهم (ثم ثوبيت)

على طريقة الالتفات أو لعل الخطاب مع

الموجودين منهم في عهد رسول الله صلى الله

عليه وسلم ومن قبلهم على التقلب أى

أعرضتم عن الميثاق ورفضتموه (الانقلاب

منكم) يريد به من أقام اليهودية على وجهها

قبل النسخ ومن أسلم منهم (وأنتم معرضون)

قوم عادتكم الاعراض الخ

الجملة معتزلة أو حاصلة مبنية أو مؤكدة والمؤكدة هل يجوز افتراضها بالوأو لا وكذا أقوال وقال
الطبي رحمه الله قوله وأنتم قوم عادتكم الاعراض بشيرا إلى أنه من الاعراض والتذليل كسبي
في قوله ثم اتخذتم الجبل من بعده وأنتم ظالمون وقبل لا يجوز أن تكون الواو للجمال لأن التولى
والاعراض واحد يعني والحال المؤكدة لا تنقل بالوأو وهذا يدل على إطلاقهم في الاسمية كما مر وروى
صاحب التحرير عن أبي علي رحمه الله الحال مؤكدة في قوله تعالى ثم توليتهم مدبرين لأن في مدبرته دلالة
على أنهم مدبرون وقال الراغب وأنتم معرضون حال مؤكدة إذا جعل شيئا واحدا وقيل التولى
والاعراض مثل ما أخذ من سلوك الطريق وإذا اعتبرنا حال سالك الطريق المنهج في ترك سلوكه فله
حالتان أحدهما أن يرجع عودا على يده وذلك هو التولى والثانية أن يترك المنهج ويأخذ في عرض
الطريق والتولى أقرب أمر من المعرض لأن من ندم على رجوعه سهل عليه العود إلى سلوك المنهج
والمعرض حيث ترك المنهج والأخذ في عرض الطريق يحتاج إلى طلب منهجه فبعد عود عليه العود إليه
وهذا غاية اللزوم لأنهم جمعوا بين العود عن السلوك والاعراض وقيل إن التولى قد يكون لحاجة
تدعو إلى الانصراف مع ثبوت العقد والاعراض هو الانصراف عن الشيء بالقلب اه وهو تحقيق
بدعي وفي كلام المصنف رحمه الله لعمته وكذا في قوله ورقتوه عطفًا على أعرضتم عن الميثاق
على أنه تفسيره لاشارة إلى اعتبار الانصراف بالقلب في مفهوم الاعراض فتدبر والمعرض في كلامه
خلاف الطول وقوله ومن أسلم منهم أي من اليهود طلاقا سواء قام على اليهودية قبل السج أو لا تأمل
(قوله على نحو ما سبق) أي من توجيهه الخطأ والتأويلات لا تعبدون لأن أخذ الميثاق بالزوال
التوراة وقبولها مع أحكامها المشتركة بين السلف والخلف وقوله بعضا منصوب بنزع الخافض أي
بعض والاجتماع الخارج من الدار والمساكن (قوله وانما جعل قتل الرجل غيره الخ) قال
الحقق جعل غير الرجل نفسه أمّا في التخرجون أنفسكم فمصرحنا وأما في لا تسفكون فدلالة والقول
بأن قتل الغير بمنزلة قتل النفس لترتب القصاص يمكن اعتباره مثله في الخارج لما يفتحة من العار
والعار اه وقيل لانه يردى إلى أن يفعل به مثل ذلك وهو بعيد فالتجوز في محلين وبوجهين أما
إن المتصل به شيئا ونحو ما طاعت عليه النفس فلا ملة الملائكة والاتصال أو جعل قتل الغير قتل نفسه
لتبسيه بالقصاص وقيل انه مراد المصنف رحمه الله تعالى ولم يتعرض لظاهره فظاهر أن جعل غير الرجل نفسه أمّا
عما ذكر وقيل إن المصنف رحمه الله تعالى خص صورة القتل بالتوجيه فطامنته أن الخارج لا يحتاج إليه
ردا على الكشاف نظرا إلى أن قتل الإنسان نفسه لا يكون في العادة فلا حاجة إلى أخذ الميثاق عليه
بخلاف الخارج من دياره فانه معروف فلا داعي لصريحه عن ظاهره فظاهر أن جعل غير الرجل نفسه أمّا
هو في تسفكون لا في تخرجون ومن زعم أن ذلك في الثاني صريح دون الأول فقد عكس الأمر فظاهر اه
وهذا التحيل فاسد لأن الخارج يعني الاجلاء والتي لا يتصور بين الإنسان ونفسه بل الخارج ان يقال
خرج زيد ولا يقال أخرجه نفسه وبعد تخرجه وأن التجوز في النفس وهي مصرح بها في الثاني دون الأول
لا يفتي شبهة فيما ذكره الشارح الحق نعم وجه التصريح في الثاني بالنفس دون الأول لازم ونكتته أنه
لو ترك لكان تخرجونكم وهو منوع في العريضة وقيل على الشارح أيضا أن قتل الغير يفتي
إلى قتل نفسه فيصع عذبة فلا نفسه وأخرج الغير لا يفتي إلى إخراج النفس فكيف يصع عذبة
إخراجها وليس يورد لأن إخراج جنسهم عار عليهم يفتي إلى حقوق ذلك العار عن إخراج أيضا
فيعمل اللازم منفضا إلى لازم آخر وهو ظاهر (قوله وقيل معناه الخ) وهو على هذا مجاز أيضا على
منوال البطون القرآنية وأما قوله في الحقيقة فليس المراد به مقابل الجاهل بمعناه العرفي وهو
الخلق وليس المراد بالحقيقة مصطلح الصوفية كما قيل ويرد في معنى يهلك وقوله يصرفكم عن الحياة
الابدية يعني عن لذاتهم لأنهم مخادون في النار أيضا وأن حياتهم كالحياة وقوله فانه الجلاء المحقق

وأصل الاعراض الذهاب عن الواجبة
إلى جهة العرض (وإذا أخذناه منكم
لا تسفكون دماءكم ولا تفسدون أنفسكم
من دياركم) على نحو ما سبق والمراد به أن
لا تعرض بعضهم بعضا بالقتل والاجلاء عن
الوطن وانما جعل قتل الرجل غيره قتل نفسه
لا تسفكون دماءكم ولا تفسدون أنفسكم
وقيل معناه لا تتركوا ما يبيع منكم دياركم
واخراجكم من دياركم أولئك الجاهل بديكم
وبصرفكم عن الحياة الابدية فانه القتل
في الحقيقة ولا تفسدوا ما تفتنون به عن الجنة
التي هي داركم فانه الجلاء المحقق

يعني ان غير ليس بجلاء بالنسبة اليه وفي الفصول للقصار ليس الذي جلاء الاوطان بل البعد عن
 رياض الجنان **(قوله ثم اقررت بالميناق واعترفتهم بلزومه)** أي خلفا به ذلك يعني أخذكم منكم الميناق
 والقررتهم فلا تقرر ضد الجحد ويتعدي بالياء ويحذف منه يعنى ابتداء الامر على حاله أي اقررتهم بهذا
 الميناق ملزما والمصنف رحمه الله تعالى غافل عن هذا ولا اعتداه بالياء كذا قيل وليس بشئ لأن ابتداء
 التي على حاله من غير اعتراف به لا يلائم قوله وانتم تشهدون وانما يعنى الاثبات سواء كان باللسان
 أو بالقلب وهذه الانكار في تعدي بالياء أيضا كاذم كذا راغب ووجه كونه تأكيذا أن المعنى اقررتهم
 اقرارا ملزما كما نعلم البينة وهذا مما يؤيد به وبوجهه ويدفع احتمال أن يكون الاقرار ذكر امر آخر
 لكنه يقتضي فهو احتراز لدفع لاحتمال وهو لا ينافي التأكيده كما لو علم وإذا كان الاقرار اقرارا
 السلف واستادله ولا يجازي بأن أسند اليهم ما وقع من آياتهم فليس فيه تغليب كما هو من قبل
 يخرج منها ما لا يؤثر والمرجان فانه وجه آخر والشهادة من الخلف فهو على هذا من عطف جملة على أخرى
 وعلى الاول حال على سبيل التبيين **(قوله استعاد ما لم يكن به بعد الميناق)** مقرر بر الاستبعاد وما
 بينه وبين القرائن الرتبة وقوله وانتم مبتدأ الخ في الكشف ثم انتم بعد ذلك هؤلاء المشاهدون يعني
 أنكم قروم آخر غير أولئك المترين تنزيل لتغير الصفة منزلة تغير الذات كما تقول رجعت بغير الوجه
 الذي خرجت به وقوله تقتضون بيان الخ والمكان الاخبار باسم الاشارة لا يقتضي الغيبة وحمل
 الظاهر على الضم لا يقتضي ذلك كما إذا قلت ها أنا ذا فاعلموا أني أريد أيضا ضرب فلا عدول فيه عن
 مقتضى الظاهر اعتراض عليه أبو حيان بأن المشارة اليه وقوله وانتم هؤلاء المخاطبون أولا فليسوا قوما
 آخرين الا ترى أن التقدير الذي قدره المصنف من تقدير تنزيل تغير الصفة منزلة تغير الذات لا ينافي
 في نحوها إذا نادى فاعلموا في أنتم هؤلاء بل الخطاب هو المشارة اليهم من غير تنزيل الخالي لم يتغير لصفة
 الارادة عليه وما بعده عنه لأنه لم يفهم مراده فالخبر أنه اعتراض قوي وكلما لا يخفى عن سقاء وقد
 أشارا إلى خبره وحاولوا توجيهه فقل كان من حق الظاهر ثم انتم بعد ذلك التوكيد في الميناق تقتضيه
 العهد تقتضون أنفسكم وتخرجون فبقائهم من ديارهم أي من حيثكم الآن غير الصفة التي كنت عليها
 فأخذ خل هؤلاء وأوقع خبر الانتم ووجه قولهم تقتضون أنفسكم جملة مبنية من مقتضى اللفظ أن يذهبوا
 الذات بعينها انما عليهم بشدة فوكانه أخذ الميناق ثم تساهلهم فيه وقوله المبالغة وقوله رجعت بغير الوجه
 الذي خرجت به يعني ما أنت بالذي كنت من قبل وكان ذلك ذهب بك وحي بغيرك وفي الحديث دخل وجه
 غادر وخرج وجه كافر اه والمصنف رحمه الله تعالى لم يمثل بما مثل به في الكشف لكن لا فرق بينهما
 كما هو من لا يقره أنت ذلك الرجل الذي فعل كذا مع أن الظاهر أن يقول أنت فعلت كذا كأنه قد فرغ
 نفسه أنه صار شخصا آخر ثم ان قوله وانتم تشهدون على الوجه الثاني خطاب لمن أدرك من النبي صلى
 الله عليه وسلم من اليهود وانتم هؤلاء كذلك فاذن المفاخرة في الجموع بحسب الذات لا يتناولون كذا
 وان كان خطاب الكل وانتم كذلك فالغاية حقيقة والمحل يحتاج الى التأويل وقوله باعتبار ما أسند
 اليهم يعني انتم المعبر به عن المأخوذ عليهم الميناق وباعتبار ما ينبغي يعني هؤلاء وقيل أراد بالاول اسناد
 الاقرار اليهم ما دلتهم ما يوجب القرب والثاني قتل أنفسهم الخ لأن المعاصي توجب البعد **(قوله)**
 اماحل والعامل فيهم معنى الاشارة) ويسمى عاملا معنويا لكونه في معنى الفعل وهذا كقولهم ها أنا
 ذاقا ما قال أبو حيان رحمه الله تعالى والمقصود من حيث المعنى الاخبار بالخال وأما على البيان
 فكانت لما قيل ها أنتم هؤلاء قيل ما شئتنا فقل تقتضون الخ والجمله لا محل لها من الاعراب وأما أنه
 تأكيده فهو على أن يجعله لا يما قبله أو عطف بيان والمراد بالثاني كد معناه القوي وهو مطلق
 التقوية بالتكرير وأما جعله موصولا فهو مذهب البصريين في جميع المعاني الاشارة قائم ان تكون عندهم
 أمما موصولة كما قال الجوهري في ما ذاعنت انه يعنى ما الذي صنعت والصحح خلافا لانه يصير أيضا

(ثم اقررتهم بالميناق واعترفتهم بلزومه) وأنتم
 تشهدون) توكيده وتوالت أقررتهم شاهدنا
 على نفسه وقيل وانتم أيها الموجودون
 تشهدون على اقرار اسلافكم فيكون اسناد
 الاقرار اليهم مجلزا **(ثم انتم هؤلاء)** استبعاد
 لما لم يكن به بعد الميناق والاقراء به
 والشهادة عليه وانتم هؤلاء التاخذون
 على معنى انتم بعد ذلك فعل كذا نزل
 كقولك أنت ذلك الرجل الذي فعل كذا نزل
 تغير الصفة منزلة تغير الذات وعندهم باعتبار
 ما أسند اليهم حضورا باعتبار ما ينبغي
 غيبا وقوله تعالى (تقتلون أنفسكم) اما
 وتخرجون فبقائهم من ديارهم) أي بيان
 حال والعامل فيهم معنى الاشارة أو بيان
 لهذه الجملة وقيل هؤلاء كذا وانتم هو
 الجملة وقيل بمعنى الذين والجملة صلته
 والجموع هو الخبر وفريق يقتضون على
 التكتير

من قبل * أنا الذي حتى أرى حذره * وهو ضعف وفي الآية وجوه آخره بسوطة في الدرامون
وروى يحيى السفة عن السدي أن الله تعالى أخذ العهد على إسرائيل في التوراة لأن لا يقتل بعضهم
بعضاً ولا يخرج بعضهم بعضاً من ديارهم وأما بعداً وأمة وجدقوه من بني إسرائيل فاشترعوا ما قام من
غنه وأعتقوه (قوله حال من فاعل يخرجون الخ) الامم الذب والعدوان التعدي بالظلم ووجه
الفرق بالخلف أنه اجتمع ثلث غزفت احدها بالتخفيف وهي اما الاولى واما الثانية على اختلاف
أو قلت ظاهراً وأدخت وهو ظاهر ومعنى الظاهرة المعانة مأخوذة من الظاهر للاستناد اليه (قوله
روى الخ) قال الطبري رحمه الله العرب النازلون يثرب في مكان يروى عنهم بنو قريظة مصغراً والتضير
كلمة ومشرقون وهم قبيلتان الاوس والخزرج وكانت بين الاوس والخزرج محاربات فاستخلف
الاوس قريظة والخزرج الضير لاصح ونوامعهم في حروبهم ولم يكن بين فرقي اليهود محالقة ولا قتال
وانما كانوا يقاتلون مع حلفائهم فكانوا اذا أسرن اليهود احدث جمع كل من الفريقين ما يقدر به من
المشركين فاذا كانوا مع الحلفاء قتل اليهود بعضهم بعضاً واخرجوهم من ديارهم وخزروها فاذا وضعت
الحرب أوزارها أعطوا فداء من أسرنهم فاذا قتل لهم في ذلك قالوا ان القتل والاخراج لاجل حلفائنا
وهو مخالف لما عهد في التوراة ولذلك تنادى بهم لانما أمرنا به كما فعلوا بعضاً وحزبوا بعضاً ومعنى
اتبائهم حال كونهم أسارى انا حقيقة واما اتباع خبرهم ونحوه وقوله قبل الخ هذا خلاف الظاهر
وهو من التأويل (قوله أسرى وهو جمع أسرا الخ) قرئ أسرى وأسارى بفتح الهمزة وضمة انما أسارى
فلا نسهم حلوا أسرا على كسلان فجمعوه جمعهم ككالى كما حلوا كسلان عليه فقالوا كسلى كذا
قال سيبويه ووجه التسمية أن الاسر والكيل كل منهما أمر غير اختياري وقيل أنه مجموع كذا ابتداء
من غير حمل كما قالوا في قديم قدامى والاصل فيه التبع والضم ليزداد قوة وقيل أسارى جمع أسرى جمع
أسير فهو جمع الجمع والتبع لغة عالمية ولا فرق بين أسرى وأسارى وقيل من كان في المواقف فهم أسارى
وغیره أسرى وهو مأخوذ من الاسار وهو الرباط الذي يشده فاداه فداء بمعنى وقيل فداء بالمال
وفاداه أعطى فيه أسرا مثله واللغة تخالفه وقيل فداء بالصلح وفاداه بدونه والفداء بالكسر عذو بضر
والاكثر مع اللام قصره نحو ندى لث والفتح مقصور ولا غير وهو يتعدى لفعولين الاول بنفسه والثاني
بالياء (قوله متعاقب الخ) إشارة إلى رد ما قبل أنه متعلق بجميع ما تقدم لأنه يحتاج إلى تكلف والمراد
أنه حال منه ونص الاخراج بيان حرمة قبل ما قبله من الخلاص والنفى الذي لا يقطع شره الا بالموث
والظاهر أنه لظهور منافاته لفاداهم فتناسب تفرج قوله أقتنمون الخ وقوله وما ينسما اعتراض
قبل عليه الجملة المعترضة لاجل إلهام الاعراب وقيل قوله تظاهرون عليهم حالا وبينهما منافاة
ولا وجه له لأن المراد بالمعترضة جملة وان يؤكم أسارى وأما جملة تظاهرون على الحالة فهي قيد
للتزوج مذ كورد ذكره وهو ظاهر (قوله والضير الخ) فيه وجوه من الاعراب أحدها أنه ضميرشان
والجمله بعده خبره ولا يحتاج إلى رابط وقيل خبره محرم واخراجهم نازب فاعله وهو مذهب الكوفيين
وأما التوكيد لأن الخبر المتحمل ضمير امرئ فاعلا يجوز تنديده على المبتدأ فلا يقال فانه يند وهو عند
البصريين جائز وما ذكره من تنج لضميرشان لا يقصر بقدر والثاني أنه ضمير مهمم يفسره بده
وهو اخراجهم وهذا بناء على جواز ابدال الظاهر من الضير والثالث أنه وارجع إلى الاخراج المفهوم
من يخرجون واخراجهم بدل منه أو عطف بيان له وضعف بأنه بعد دعوه إلى الاخراج لاجله
لإداله منه (قوله أقتنمون الخ) الاستسقام للانكار والتوبيخ على التفرق بين أحكام الله
والعهد كان بخله أشياء ترك القتل وترك الاخراج ومصاداة الاسارى فقتلوا واخرجوا على
خلاف العهد وفداء بقتلهم وقيل المواقف أربعة فزيد ترك المظاهرة وما في الكشف من أنه قبل
لهم كيف تقالوهم ثم تقدمت فمقتلوا أسرا بالقدار وسقم علينا القتال ولكننا نجي من حلفائنا

(تظاهرون عليهم بالانتم والعدوان) حال
من فاعل يخرجون أو من مفعوله أو كما هو
والتظاهر التعاون من الظاهر وتزاعس
وجرة والكساف بجذف التامين
وقرئ باظهارهم وتظهرون بمعنى
تظهرون (ولن يؤكم أسارى فنادوهم)
روى أن قريظة ككالى كسلان
والضير حلفاء الخزرج فاذا اقتلوا
كل فريق خلفاء في القتل وتخرب الديار
واجلاء أهلها وإذا أسرى أحد من الفريقين
جوه الحق يشدوه وقيل معناه بأن يؤكم
أسارى في أيدي السلاطين تصدقون
لا تظاهروهم بالارشاد والوعظ مع نصيبكم
أنفسكم كقولهم تعالى أنا مرون الناس بالبر
وتندون أنفسكم وقرأ حزق أسرى وهو
جمع أسير كرج وجرى وأسارى جمع
كسارى وسكارى وقيل هو أيضا جمع أسير
وكأنه شبه بالكسلان وجمع جمعهم
ابن كثير وأبو عمرو ووجهه وان عاصرتهم
(وهو محرم عليكم اخراجهم) متعاقب قوله
وتخرجون فربما تنكم من ديارهم ومليهم
القتل (وتكفرون ببعض) بمعنى حرمة
المقاتلة والاجلاء

على أنهم لا يذكرون حرمة القتل فاطلاق الكفر عليه على فعل ما حرّم أمالانه كان في شرعهم كفرا
أوانه لا تغلغل كما أطلق على ترك الصلاة ونحو ذلك في شرعنا **(قوله الآخر في الحيوة الدنيا الخ)**
قال الراغب نزي الرسل لحقه انكسار من نفسه أو غيره فالذي من نفسه الحيا المفرط ومصدره
الخراب والذى من غيره كالكفر والهوان ومصدره الخزي أي ليس جزا فاعلمه منكم ما لعن حاله فمهم
في الدنيا الا النضجة وفي الآخرة العقاب والجزاء يطلق في الخبر والشعر وقيل عليه ان القتل
ليس خزا يعلى تفسيره الآن يكون خزا بالذات بهم وذو بهم وأن ما ذكره أصل معناه ثم عموما واجلاء
النضج الى اربحاء وأذرعاء وقوله على غيرهم قبل عليه أنه صريح في أنهم غير منحصرين في قرينة
والنضج وما ذكره سابقا وكذلك ما قبله عن الطيب يخالفه فالصواب ما في المنزلي أنهم كانوا
فريقين بين قبضاع وفتح القاف وتثلب التون وهما حلفاء المنزلي والآخر النضج وفريقه وهم حلفاء
أدوس قتائل وقوله وأصل المنزلي أي أصل هذه المادة يقطع النظر عن خصوص المصدر وقيل عليه
ان المنزلي لا يستعمل في الاستحياء وانما المستعمل فيه المنزلية كما مر عن الراغب وذكره المزمزوني
وغيره والدنيا مأخوذة من دنايدو وباء منقلبة عن وادفرق بين الاسماء والصفات وانما كان مصباحهم
أشدّ لانه كفر بكتاب الله بعد ما علموا خلافه وبوجه القراءة بالخطاب والغيبة ظاهر والقراءة للتسوية
الى عاصم شاذة والردان كان بمعنى التصدير فظاهر وان كان بمعنى الرجوع فلا نهم معدون في الدنيا
وفي القبور وقوله بالآخرة أي يجنوا عليها ومن قال بحياتهم أو أودا الحياة المقيدة بها الإشارة الى الجحاز
في اشتروا والباء داخله على المتروك **(قوله بنبض الجزية الخ)** أقول عدم تخفيف هذا الكفار وقع
في سور ثلاث البقرة وآل عمران والنحل وقد صرح فيها بأن العذاب الذي لا يخفف عنهم هذا به بعد
دخول جهنم المخلد لاقتضاء الحكمة والعدل الرجائي عدم الاستوائية وأن يجعل على مقدار كفرهم
فلا يكون عذابهم لم يؤد به ليارزها بالعداوة بل اعتقد رسالته وأجبه وانما كفر بالهدى الساتر لجهة
المجاهلة كأي طالب كعذاب غيره على من اتهم في الكفر والذين لا يفعل عذاب الأول خفيفا بالنسبة لمن
عاداه أو تخفيفه في البرزخ قبل حين حين لا ينافي عدم تخفيفه بعد دخول دار المخلد كما قال تعالى
أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين خالد في فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم يظنون
فلا ينافي القضاء بتخفيفه أو لا الذي سمي ذكره المصنف وجهه الله في الزلزلة كما قرأ في أوّل نظرة ومنهم
من فسر التخفيف بتخفيف العذاب الديني والآخرى الشامل للجزية والتصر بدفع الجزية ولم يتعرض
لدفع العذاب لانه يفهم من نفي تخفيفه بالاول وقوله أي التوراة لم يقل جملة واحدة كما في الكشف
لانه دلالة للنظم عليه وما فيه بيان للواقع **(قوله وقسنا الخ)** قالوا كان بين موسى وعيسى عليه
الصلاة والسلام أربعة آلاف نبي وقيل سبعون ألفا كلوا على شر يعطى موسى على الله عليه وسلم
ومعنى ترى متتابعين واحدا بعد واحد وأصله وترى وتابعه الا في كلام المصنف من الأفعال
والثاني من الأفعال قيل يقال فساد يفتقروا أي اتبعوه وقضاء غيره تنقضية أي اتبعهم من القضاء
ولما كان عدم بيان ارداد موسى عليه الصلاة والسلام بجميع من الرسل مع ما دام يقل وقسنا
بالرسل فان المراد منه تنقضية كل منهم لموسى عليه الصلاة والسلام بالذات وليس كذلك بل قيل قسنا
من بعده بالرسل على تضعيف قسنا معنى جثام من بعده بالرسل مقتفين أثره ومتبعين شر بعته فن قال أصل
الكلام قسنا موسى على الله عليه وسلم بالرسل فترك القول به وأقيم من بعده مقامه لم يسب وكذا
تفسير المصنف رحمه الله التقدمة بالارسل تعالى لا يخفى غير صواب وهذا المختل لأوجه لانه
التقدمة بالأمم موصولة كان ينبغي على أنزهة ومفعوله كتابا شر بعته وكل من ذلك لادلالة على المعنى
كما يقال لا أنهم اتبعواهم وتفسيره باربعاء بعد ما عوق لغبر المصنف بما لا نال المراد أن ارسل الله بعده
لا في حياته لا لادتمام على تحطئة هؤلاء الأفعال من غير دواعي ارتكاب التنفين من فضول الكلام

أما أجزاء من يفعل ذلك منكم الأخرى
في الحيوة الدنيا كقتل بين قرينة وسيم
واجلاء بني النضير وضرب الجزية على
غيرهم وأصل المنزلي ذل يستحياءه
ولذلك يستعمل في كل منهما (ويوم القيامة
يردون الى أشد العذاب) لأن كبد للوعيد
(وما الله بغافل عما تعملون) أن كبد للوعيد
أي الله سبحانه وقرا عاصم في رواية أفضل
عن أنفع لهم وقرا عاصم في رواية كثير
تردون على الخطاب لقوله منكم ومن يكون
ونافع وشعبة عن عاصم وبعبقوب بعد
على أن الضمير ان (أولئك الذين اشتروا
الحيوة الدنيا بالآخرة) أنزلوا الحياة الدنيا على
الآخرة (فلا يخفف عنهم الآخرة ولا هم
الجزية في الدنيا والعذاب) بنقض
يسرون (أي التوراة) وقسنا من
موسى الكتاب أي أرسلنا على أنزل الرسل
بعده بالرسل أي أرسلنا على أنزل الرسل
كقوله سبحانه وتعالى ثم أرسلنا رسالتنا نرى
يقال فقام إذا تبعه وقضاء إذا تبعه به
من الغنائم ونسبه من الذنب

وقوله أنه به في نسخة أمه اياه كافي الكشف وهو الظاهر وفي الأولى إشارة إلى أنه لا يتعدى
لعمولين وقوله ذنبه من الذنب يقتضيان كذبت الربطة (قوله المنجزات الخ) تفسير الينبات بالانجيل
بدون الآيات خلاف الظاهر ولذا أخره وقوله بالعبرية في الكشف بالسرانية وغيره الصنف
روحه الله وأجاد وفي القاموس عيسى عليه الصلاة والسلام اسم عبراني وأوسراني وجمعه عيسون وفتح
السين وقد نضم وعيسى بنحتها وقد ~~تسمى~~ والنسبة اليه عيسى وعيسوي وقوله وعيسى
بالعبرية يشوب بكسر الهمزة والمجهدة فزوب ومعناه السيد وقيل المبارك وأقرده عيسى عليه الصلاة
والسلام لقوله عنهم لكونه من أولى العزم وصاحب كتاب وقيل لأنه ليس مشيعا لثلاثة موسى
عليه الصلاة والسلام وأضافه الهباردا على اليهود اذ زعموا أنه أبا (قوله ومرمى بمعنى الخادم الخ)
لأنهم اندرتم الخدمة بيت المقدس والرب بالكسر من الرجال من يكثر محادثة النساء ويحياهن فمن
يكثر من النساء من تخلفه الرجال كذلك فهمي به من يخدم من النساء لأن شأنه ذلك فلا غرابة في
كونها بمعنى الخادم وكونها زورا للنساء ولا حاجة إلى ما قيل أنها سميت بذلك تلميحاً كما يسمى الأسود
كافورا فإنه غلفة عن معنى كلامه وسأني ما يحققه وقال الأزهري المرمى المرأة التي لا تحب بحالة
الرجال وكأنه قيل لها ذلك تشبيهاً بهابيرم البتول والشعر المذكور لروبة من أرجوزة مدح
به السفاخ (٢) وبعده

ضليل أهوا الصبات تدمه • هل يعرف الربيع الخيل أرسمه • عفت هوافيه وطال قدمه
وضليل كثير يبسبالة ضال صفة زور والتقدم التمدد فاعل ضليل على الاستناد المجازي كتهاره
صاتم (قوله وورنه مفعول أذ لم يثبت فعل) هو ما تغير عري عن زينة العرب بعدما كان بمعنى الخادم
أو العابدة ونقل لغيره بتسببه كما مر وأمثك بين السائين ومعناه بالعبرية غير معناه بالعربية فهو
حينئذ مفعول لا فاعل لأن تعجيل الفتح يثبت في الأنبياء وأنادران قلنا به كما اختاره الصاغاني في الذيل
وقال أنه محافات سيوري ومنه صعيد للملب وأسم موضع وهو بالصاد المهملة والضاد المجهدة ومدن
على القول بالصائمه وضما بالفتحة وهي المرات التي لا تخضع أو لا تدى لها وقال ابن جني صعيد
وعثير مصنوعان فلا دلالة لهما وإذا كان مفعول فهو أفضال على خلاف القياس إذا قياس أعلاه
ينقل حركة الباء إلى الراء وقلها أنفا نحو صباغ ولكنه شذ كما شذ مدني ومن يد واذا كان من رام يرم
الخصوص بالنفي فالقياس كسريانه أيضا والايده القوة ومنه أخذ ايد على فعل وأيد على فعل (قوله
بالروح المقدسة كقولك حاتم الجود) يعني أن الأصل ذلك لكن أضف الروح إلى القدس تنبيها على
زيادة الاختصاص به لأن من شأن الهبة النسبة إلى الموصوف فإذا أضف إليها يكون الموصوف
منسوب إلى الصفة فيزد معنى الاختصاص كتمام الجود بإضافة الموصوف إلى مبدأ صفة مسابقة
في ثبوته أو اختصاصه واشتهاره والاضافة معنوية بعد تشكيك العلم ودهنها عند الرضى وليس المعنى
أن الجود بمعنى الجود مسابقة والموصوف مضافا إلى صفته كما توههم والقدس والتقديس ومعناه
التطهير وروح القدس جبريل عليه الصلاة والسلام قال تعالى قل زله روح القدس لنزوله بالقرآن
والوحي الذي تطهر به النفوس من دنس الهيولى والروح إذا أطلق على جبريل عليه الصلاة والسلام
لا يؤنث ومعناه المعروف بكروبوت وحقة القدس الجنة وقيل الشريعة وقوله روح عيسى
عليه الصلاة والسلام الخ أنما طهرته من دنس الشيطان فبدأت تحقيقته في آل عمران وأما كرامته على الله
وتعظيمه بضافته إليه فظاهر والمراد بالاصلاص أصلاص الرجال والطوامت النساء التي تحيض
ومرمر لم يحض قط كأرواء النقات وأطلق الروح على الانجيل لأنه أطلق على الوحي الذي به الحياة
الابدية والحياة على الاسم الأعظم لأنه كل روح في أحباء الموتى والاسم الأعظم فيه كلام لعل التوبة
نفذ اليه والقدس بضم الدال وتسكن وهم سقائني (قوله هوى بالكسر هوى إذا أحب الخ)

(٢) في السبوطي زيادة والنصور اه

(و) أتينا عيسى ابن مريم بالينبات المعجزات
الواضحة كحيا الموتى وإبراهيم
والابرس والاخبار بالمغيبات والانهيل
وعيسى بالعبرية يشوب وعيسى بمعنى الخادم
وهو بالعربية من النساء كان يرمي الرجال
قال روبة

• قلت لا يزل نصلي مرميه •
• وورنه مفعول أذ لم يثبت فعل (وأيضا)
• وقيل أنه وقيل أيدينا بالمدح (روح القدس)
• بالروح المقدسة كقولك حاتم الجود ورجل
• صدق وأراد به جبريل وقيل روح عيسى
• عليه الصلاة والسلام ووصفه بأنه لطهارته
• عن دنس الشيطان أو كرامته على الله
• سبحانه وتعالى ولذلك أضافه إلى نفسه تعالى
• أول أنه لم تقسمه الاصلاح ولا أرحام الطوامت
• أو الانجيل أو اسم الله الأعظم الذي كان
• يسمي به الموتى وقرأ ابن كثير القدس بالاسكان
• في جميع القرآن (أفكلاما جاءكم رسول
• بما لا تهوى أنفسكم) بملائحته يقال
• هوى بالكسر هوى إذا أحب وهوى بالنسخ
• هو بالضم إذا حقه

فومن الحجة كالم يعلم ومصدره هو بالقصر ومن السقوط من باب ضرب ومصدره الهوى بالضم
وأصله فعل فاعله هذا هو المشهور وقال المرزوقي في شرح أشعاره ذيل معنى هو انقض انقضاء
النجم والطائر وكان الاسمى يقول هو الموت العقاب اذا انتفت لغير الصمد وأهو اذا انتفت للصمد
وسكى بعضهم أنه يقال هو يهوى هو يا بفتح الهاء اذا كان القصد من أعلى إلى أسفل قال
هوى الدلو أسهل الرشاء * وهو يهوى هو يا بضم الهاء اذا كانت من أسفل إلى أعلى قال أبو بكر
واذا رمت به الفجاج رأيت * يهوى بخارمه هوى الاجدل

اه والهوى المحبوب ويكون في الحق وغيره واذا أضيف إلى النفس فالمراد به الثاني في الأكثر (قوله
ووسلت الهمزة بين القاء وما تعلق به الخ) قال ابن هشام رحمه الله في المعنى الهمزة لتكونها أصل
أدوات الاستفهام لها تمام الصدر فاذا كانت في جملة معطوفة بالواو والفاء أو ثم قدمت على العاطف
تنسب إلى أصلها في التصدير وأحواسها تنأخر عنه كما هو القياس (٢) فهو هل يهلك هذا مذهب
سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة منهم الزمخشري فزعوا أن الهمزة في محلها الأصلي وأن العطف على
جملة مقدرته ينهوا بين العاطف ودبائنه تقدير مالا حاجة إليه وأنه لا ينافي في كل موضع وإن كان
الزمخشري يخالفه في مواضع كثيرة ومن عرف معنى كلام الزمخشري عرف أنه قول من لم يصل إلى
العنفود قال شارح المحقق اختلف كلامهم في الواو والفاء ومن الواقعة بعد همزة الاستفهام فقبل
عطف على مذكوره بلها لا مقدر بعده بل لا يقع في أول الكلام وقبل بالكمس لأن الهمزة في مقام
صدر الكلام والمصنف يحملها في بعض المواضع على هذا وفي البعض على ذلك بحسب مقتضى المقام
ومساق الكلام ولا يلزم بطلان مدارة الهمزة إذ لم يتقدمها شيء من الكلام الذي دخلت عليه
وتعلق معناها بضمه غاية الأمر أن الوسط بين كلامين متعاطفين لا فائدة لتكرار جمع الثاني مع
الأول ولو قوبله بعده متراضيا أو غير متراج وهذا من قال أنهم متجهة من مزية لتقرير معنى
التكرار أو التقدير رأى منجته على المعطوف من مزية بعد اعتبار عطفه ولم يرد أم صلا اه ومعنى كلام
المصنف رحمه الله أن قوله تعالى كلما جاءكم نسب عن قوله تعالى ولقد أنتم موسى الكتاب ولهذا
دخلت القاء عليه والتقدير نحن أنهم مشاعركم بمعنى الانبياء عليهم الصلاة والسلام وانزال الكتب
لتشكر وتلك النعم بالتالي بالقبول فمكسبتهم بأن كذبتم فبقيا الخ كقوله تعالى وتجهلون وزكمت أنكم
تكذبون ثم أدخل بين السبب والمسبب همزة التوبيخ والتعجب لتعكسهم فيما يجب عليهم وإن تعطف
على ما قبلها بل على مقدرته هي مستأنفة والتقدير أفعل ما فعلتم فكما الخ وما فعلتم أمعا عبارة عما ذكر
بعد القاء فيكون العطف للتفسير وإما غيره مثل أكرتم النعمة واستعمر الهوى فتكون لحقيقة
التعجب (قوله والفاء للسببية أو لتفصيل الخ) لأن ما ذكرتم من استكثارهم من استماعهم وإن أريد
باستكثار أظهر التكبر بفعل ما لا يليق فهو تفصيل له والاول أولى ولذا قدموا فتقولون بمعنى قتل آتاكم
فأسند إليهم الرضا به والحق مدقته بهم وعبر بالضارع كحالة الحال الماضية واستحضار الصورتها
للفاعل واستعظامها وأما كونه رعاية الفواصل ولذا قدموا فوجهه أنه من قبيل المشاكاة
للافعال المضارعة فيما قبله فلا يقال إن التعبير عن الماضي بالضارع رعاية الفواصل مما لا يوجد
في كتب العربية لكنه لا يبعد عن الاعتبار (قوله وللا دلالة على أنكم بعد الخ) أي بعد ما مضى والمراد
الآن قبل وقوله فتقولون تغلب لدخول محمد صلى الله عليه وسلم في هذا القرى وليس محض صا وقوله
ولا أنى أعصمه يدل على أنه أراد بالقتل أعظم من القتل بالفعل والزم عليه وهو تكلف لا حاجة إليه لانه
عليه الصلاة والسلام قتل بالسبب حقيقة ويصح استنبال تغلبون بالنظر إلى ما قبله من التكذيب وفيه
أن قتل النبي صلى الله عليه وسلم بالسبب لصلته من رتبة الشهادة لم يكن وقت نزول الآية فلا يفيد الحل عليه
دفع التكلف وقصة السحر وسم اليهود شاة وأكله منها مذكورة في الصحيحين وسأني الأولى

(٢) قوله كما هو القياس أي قياس جميع
أجزاء الجملة المعطوفة كما هي عبارة ابن
هشام والمثنى تصرف فيها اه صححه

ووسلت الهمزة بين القاء وما تعلق به
فوتفصلهم على تعميمهم ذلك فينا ونهيجنا من
شأنهم ويجعل أن يكون استثناء والفاء
للعطف على مقدر (استكبرتم) عن الاعيان
وتسابع الرسل (فترتبا كذبتهم) كوسى
وعيسى عليهم السلام والفاء للسببية
أو لتفصيل (وفرقتا فتقولون) كزكريا ويحيى
وأنما ذكر بطنا المضارع على كناية الحال
الماضية استحضار الهاتئ النفس فأتى الأمر
فطسيع ومراعاة للتواصل وللا دلالة على
أنكم بعد فيه فأنكم تجوزون حول قتل
محمد صلى الله عليه وسلم ولولا أنى أعصمه منكم
ولذلك صرحوه ووعيتهم له الشاة

في المعوذتين (قوله مفساة بأعظم خلقه) فهو جمع أغلف وسكونه على الأصل كاحر وجر وهر
 ذوا الغلة الذي لم يجتنر يقال قلفة (١) وقلة أيضا والمعنى أن قلوبنا لا يصل اليها ما نتول فتفهمه لانها
 منعت منه لما خلت عليه وهذا كقوله وقالوا قلوبنا في أكنة عما تدعوننا اليه أو أصله أغلف يضم
 اللام جمع غلاف ككتاب وكبف فسكن للتخفيف وقرئ على الأصل في الشواذ والمراد أنها أوعية العلم
 المملوءة به وحيد فلا تنفي ما تقول لانه ليس من المعلوم وأنه منها والصكها لاجل حاجتها فيه اذ عندها
 ما يكفيها فالتعاقب سيرة ثلاثة وقوله بل لعلمهم الله الخ زلله ومنه المصنف رحمه الله على التقاسيم الثلاثة
 والاعن الطرد عن رحمة الله ومعنى خذلان الله لهم بكفرهم أنه تعالى جعلهم كفارا غير مستعدين لقبول
 الحق وأنه بفعله تعالى واحد انه فيهم وقد عير عبارة الزمخشري المبنية على مذهبه وبقيته كلامه ظاهر
 (قوله فاما لا قليلا الخ) وما من بدلة لا كيد معنى القلة لانافية لان ما في حيزها لا يتقدمها ولا نه
 وان كان بمعنى لا يؤمنون قليلا فضلا عن الكثير لكن ربما يؤولهم لا سيما مع التقدم أنهم لا يؤمنون قليلا
 بل كثيرا واما المصدرية فلا مجال لها وانما لم يجعل قليلا من صفة الاحسان كما في قليلا ما يشكر
 لانهم لم يؤمنوا قط اذ كانت القلة بمعنى العدم فهو محتمل كذا قيل وقد جوز في قليلا ان يكون حالا
 أي يؤمنون حال كونهم جميعا قليلا أي المؤمن منهم قليل وقد نقل عن ابن عباس وقتادة وجوز كون
 مانافية ايضا بناء على جواز تقدم ما في حيزها عليها وهو مذهب الكوفيين وأما منع المصدرية على أن
 المصدر فاعل قليلا أي قليلا أي ما ينهم قلته لانما صلب التلذذ بخلافه في قوله تعالى كانوا قليلا من الليل
 ما يهجعون ولو تذكرنا لكانوا الصلح لكنه خلاف الظاهر وأما كونه منعه للزمان فجوزة السمع وقال انه
 صفة لزمان محذوف أي زمانا قليلا ما يؤمنون وهو كقوله آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا ووجه
 التفسيروا كدروا آخره وأما قوله انه محتمل على تقدير ان القلة بمعنى العدم فكيف لانه يصير المعنى
 يؤمنون زمانا معدوما ولا يحصل له (قوله وقيل أراد بالقلة العدم) ضعفه لانه خلاف الظاهر وقال
 أبو حيان ان القلة بمعنى النقي وان بحثت لكن في غير هذا التركيب لان قليلا تصب بالفعول المنيث فصار
 نظيرت قليلا أي قياما قليلا ولا يذهب ذهاب الى أنك اذا أثبتت بفعول منيث وجعلت قليلا صفة مصدره
 يكون المعنى في المنبث الواقع على صفة وأهنية انتفاء ذلك المنبث وأما عدم وقوعه بالسكينة واما الذي
 نقل النحويون انه تقدير بالقلة النقي المحض في قوله هم أقل رجل يقول ذلك وقيل يقوم زيد فجعلها هنا
 على ذلك ليس بصحيح ورد بأنه قاله الواقدي قبل الزمخشري فانه قال أي لا قليلا ولا كثيرا كما تقول
 قليلا بفعول كذا أي ما يفعله أصلا (قلت) ما ذكره أبو حيان قوي من حيث الدليل فانه لا معنى لنا كيد
 الفعل بمصدره مني ولا نظيره (قوله صدق لماعهم من كلام الخ) لم يجعل ما معهم مصدرا لالكتاب
 وان كان يتبادر انه أقوى لالراهم لان القرآن مجزى بالبعجازة على أنه من عند الله فاذا طابق ما قبله
 دل على أنه صدق وعلى الحالية فذل الحال نكرة انكم اتخصصت بالوصف ولا يضر احتمال أن الظرف
 لغرض تعالي بجاء ولوجه حال من الضمير المستتر في الظرف لكان أقرب وأما ما قيل ان تنبيد الجيء
 بالحال أنسب فلا وجه له وجعل جواب لما محذوف وهو مختار الزجاج وتقدمه كدروا وكذبوا به
 واستمروا بغيته وذهب الفراء أن المال الثانية مع جوابها جواب لا ولي وضعف بأن الشاء لا تقع
 في جواب لما ولجوز وقوعها زائدة للمال لاجب بغيرها لا يقال لما جواب زيد لما قد أكرمك وذهب
 المبرد الى أن كدروا جواب لما الاولى والثانية مكررة تطول الكلام وقيل ان القام مفاعلة منه وفيه
 نظر وقيل انه جواب لهما وأما جعل قلعة الله جوابا وما بينهما اعتراض فبعد (قوله يستنجون
 على الذين كفروا أي يستنجون الخ) أصل النسخ ازالة الاغلاق المحسوسة كتفخ الباب ويستعمل في غيره
 كتفخ المشكلات وفتح القضية لفضلهما ولذا قيل فتاح بمعنى حاكم والنسخ الظفر المزبل للموانع واقضاهما
 عما ظفروا بالاستفتاح طلب النسخ والنسر وأصله في المدن ونحوها ثم عرفت فتنجون بمعنى يستنجون

(١) قوله ويقال قلفة وقلة بمعنى ينهم
 فسكون وبالبحر كافي الناموس اه
 مصححه

(وقالوا قلوبنا أغلفت) مفساة بأعظم
 خلقه لا يصل اليها ما نتول ولا تفهمه
 مستعاضن الاغلف الذي لم يجتنر وقيل
 أصله غلف جمع غلاف تخفف والمعنى
 أنهم أوعية العلم لا تسمع عالم الا وعنه ولا تاني
 ما تقول أو نحن مستعزون بما فينا من غيره
 (بل لعلمهم الله بكفرهم) رد ما قالوا والمعنى
 أنهم اخلفت على النظرة والتفكير من قبول
 الحق ولكن الله خذلهم بكفرهم فأبطل
 استدعائهم وأنهم أتوا بآية قول ما تقول لخلل
 فيه بل لان الله خذلهم بكفرهم كما قال تعالى
 فأبهمهم وأعمى أبصارهم وأهمهم كرهه ملعونون
 في آينهم دعوى العلم والاسم فاعلمنا عنك
 (قل قليلا ما يؤمنون) فاما ما قيل لا يؤمنون
 وما ضربه للمبالغة في التقليل وأراد بالقلة العدم
 ببعض الكتاب وقيل الله عند الله بمعنى القرآن
 (ولما جاءهم كتاب من عند الله) يعني القرآن
 (صدق لماعهم) من كلامهم وقرئ بالنصب
 على الحال من كتاب اتخصصه بالوصف وجواب
 لما محذوف دل عليه جواب المال الثانية (وكانوا
 من قبل يستنجون على الذين كفروا أي
 يستنجونهم على المنكرين ويشولون اللهم
 انصر رباني آخر الزمان المنعوت في الزواجة
 أو يتنجون عليهم ويقرؤهم من أن يبايعت
 فيهم وقد قرب زمان والسين واليا العنة
 والاشعار بأن الناعل يسأل ذلك عن نفسه

على المشرى بالتي صلى الله عليه وسلم أى عالميون من الله أن يصرهم به قال تعالى ان تستفصروا فقد
 جاءكم التقي روى السدى رحمه الله أنهم كانوا اذا اشتد الحرب بينهم وبين المشرى أخرجوا التوراة
 ووضعوا أيديهم على موضع ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا اللهم اننا ألق بفتح نيك الذي وعدتنا
 أن تستعفي في آخر الزمان أن تنصرنا اليوم على عدونا فينصرون فالسدين للطلب أو هو بمعنى يقتضون أى
 يعرفون من الفتح في العلوم والسيد زائدة له الافة كأنهم فكروا بعد طلبه من أنفسهم والتي بعد الطلب
 أبلغ وهو من باب التجريد ودوام أنفسهم استحصاوا أولهم الفتح كقولهم سم استجبل كأنه طلب
 الجهل من نفسه وقبل يستخون بمعنى يستخرون عنه هل وادمو لودعته كذا وكذا نفسه الراغب
 وغيره وما قيل انه لا يتعدى على لا يصح عجز التتهى وما عرفوا كناية عن الكتاب المتقدم وكفروا به
 أى يحدوهم مع علمهم به وهذا أبلغ في ذمهم كقوله تعالى ويحدوا بهم واستغفرتهم أنفسهم وكفروهم
 بما جاء من عند الله كقوله تعالى جاءهم أيضا فلذا العواطر ودوا وجهه وكانوا من قبل يستخون حال بشد
 قد قوله فتصكون اللام للهد ويجوز الخ أى المراد بالكافرين اليهود والتعريف لله مهلة قدم
 ذكرهم أو المطلق للتعريف جنسى ويدل فيه اليهود أول داخل لأنهم المقصودون بالسباي وهركاية
 ايعاينة لأن الائمة اذا امتلأت الكافرين كلهم لزم كون اليهود مدعوين لأن كفرهم أشد من كفر غيرهم
 كذا قال الطيبي رحمه الله وأطال فيه ونسبه تأمل لأن المكنى عنه من افراد المعنى الحقيقي والجواب
 أن المرادهم بخصوصهم وليس للعامة دلالة على بعض افرادهم بخصوصه فادعى أنهم متى ذكر الكافر
 خطروا بالبال كما يقال لن يذم لم أرفحيا الا ذكرتك ونحو قوله

اذا الله لم يسق الا للكلام • فنى وجوهه بنى خنيل

وهو دقيق والتعريف بالظاهر للدلالة على أن وجهه لعلمهم كفرهم وقيل لأن من أهل الكتاب من أسلف فيه
 نظر قوله ما نكرت معنى شئ الخ وفاعل بئس المستعزاة لها واشترى من الاضاد فهو هنا بمعنى باع
 لأن أنفسهم مبدولة في الباطل كالبيع وهو الظاهر ولذا اقتصر عليه الزخشرى وقدمه المصنف
 رحمه الله وهو استعارة كآثر أو هو بمعنى المشهور بئس أى ظنهم أو دعواهم وقيل انه الصواب لانه
 كيف بدى أي أنهم ظنوا ذلك مع قوله تعالى فاما جاءهم ما عرفوا فكفروا به فاذا علموا ان الله الحق كيف
 يظنون فنجاتهم عافوا ولا يصح أن يراد بالعقاب الذي هو كثر الرياسة لانه لا يشترى به الا نفس
 ولعدم صحت تركى الكشاف وصريحه أبو حيان أو ظنوا أنهم خلصوا أنفسهم فكانهم اشتروها
 والاشتراء استعارة كآثر وقيل انه مجاز عن التخلص والنجاة في بئس ما وقعما كلام طويل فذهب الفراء
 الى أن ما وبئس شئ واحد كبداه فلا يحمل لما ذهب الاخفش الى أنها في محل نصب على التميز وهي
 نكرة ووجهه اشتروا صفتها وفاعل بئس ضمير يعود لما كآثر والخصوص أن يكفروا بالتأويله بالصدر
 والتقدير بئس وشأ اشتروا به كفرهم ويجوز على هذا حذف الخصوص بالذم وجعل اشتروا صفة وان
 يكفروا بابل من المحذوف أو خبر مبتدأ محذوف أى هو أن يكفروا وذهب الكسائي أن ما كآثر بعددها
 ما أخرى موصولة بمقدرة اشتروا صلتها وهي الخصوص بالذم والتقدير بئس شئ الذى اشتروا الخ وأن
 يكفروا خبر مبتدأ مقدر وذهب سيبويه رحمه الله الى أن ما في محل رفع وهي فاعل بئس وهي معرفة تامة
 والخصوص محذوف أى شئ اشتروا وذهب بعضهم الى أن ما موصولة بمعنى الذى فاعله وان يكفروا وهو
 الخصوص وقيل ما مصدرية والتقدير بئس اشتروا بهم وهو الخصوص بالذم وفاعلهما ضمير والتقدير
 محذوف وقيل هو فاعل ورد ومنه علم جهة وجوه الاعراب فيها قوله هو الخصوص بالذم قيل هذا
 انما يصح لو قال كفروا بانه الماضى لعلهم وران ما بعوا أنفسهم واستبدلوا به ليس كفرهم في المستقبل
 وقبله انما يقتضى منه الهمب لانه انما يتوجه لولم يتعين أن يكون الخصوص بالذم الماط فيه هو العاقبة
 فباعوا به أنفسهم واشتروا بعبادة ادم هو كفرهم الذى يكون لهم في الحاجة قوله طلبا ما ليس لهم

(فاما جاءهم ما عرفوا) من الحق (كفروا به)
 حسدا وخوفا على الرياسة (فاعلمت الله على
 الكافرين) أى علمهم وأتى بالظاهر للدلالة
 على أنهم لغوا الكفرهم فتكون اللام للهد
 ويجوز أن تكون اليبس ويدخلون فيه دخولا
 أولا لأن الكلام فيهم (بئس ما اشتروا به
 أنفسهم) ما نكرت معنى شئ عجزت فاعل بئس
 المستمكن والاشترى واوصفته ومعناه باعوا
 واشتروا بحسب ظنهم فانهم ظنوا أنهم خلصوا
 أنفسهم من العقاب فباعوا (أن يكفروا بما
 أنزل الله) هو الخصوص بالذم (بئس ما طلبا
 ما ليس لهم وحسدا

• (يجب بئس ما وذلما)

(الح) فيه بيان وجه التعديل عن الحسد بالبغي الذي هو في الأصل بمعنى الطلب ويجوز أن يكون البغي بمعنى
 العلم كذا قاله المحقق لكنه قدّم ما أخره الزخشرى ولكل وجه وأورد عليه أن بغي بمعنى حسد مصدره
 البغي وبمعنى طلب مصدره البغاء بالمفعول وبمعنى فجر مصدره البغاء بالكسر فالصنف والزخشرى
 لم يديبا في الجمع بين البغاء والبغي هنا والمصنف رحمه الله زاد قدّم الطلب على الحسد بحيث لم يبق
 احتمال لوجه تفسيره (أقول) كون البغي بمعنى الطلب مطلقا أو تقييضا والخد في جميع معانيها أشار
 إليه أهل اللغة كالأغاب وغيره لكن أنواعه تختلف في طلب زوال الذم وهو الحسد وفي طلب التجاوز على
 الغير ظم في طلب الزناخور وأشربا بخلاف الصدر إلى اختلاف أنواعه ومنه كثير يعرفه من تتبع
 اللغة والذي غزى في ذلك ظاهر كلام التيسير من غير اعمان للنظر فيه (قوله) يكثر وادون اشتروا
 الفصل (ر) لما في الكشف من جعله على لا شتر وأبأنه يلزم عليه الفصل بينه وبين الملل بأجنبي وهو
 الخصوص بالذم لأنه مبتدأ وهو أجنبي من متعلقات الخبر كما صرح به النجاة وردّه صاحب الكشف
 بأن المعنى على ذم الكفر الذي أوزع على الأيمان ببقا لا على ذم الكفر الملل بالبغي وأما الفصل فليس بأمر
 أجنبي وردّه بأن الخصوص بالذم لأن لم يكن أجنبيا بالنسبة إلى فعل الذم وفاعله لكن لا خفا في أنه
 أجنبي بالنسبة إلى الفعل الذي وصف به تميز الفاعل والقول بأن المعنى على ذم ما باعوا به أنفسهم
 حسداهم والكفر لا على ذم ما باعوا به أنفسهم وهو الكفر حسد الحكم ٥ وأما الجواب بأن
 المميز والمميز والصفة والموصوف كلثنى الواحد فلا فصل بأجنبي وأن اثنارا الكفر بفاعله وانما أدخل
 في الذم من اثنارا الكفر الثاني من البغي ألا تدين حينئذ كون الاثنار عتادا لا احتمال أن يكون لوجه
 يحذفه استحسان الذم فافرق واضح وحديث التكم مضجع لاحتماله أن كثرهم ليس حسد ابل
 لا أمر آخر كاعتقاد أن ذمهم لم ينص بخصاله معقول والمتقول لكن انما يلزم الفصل بأجنبي إذا كان
 الخصوص مبتدأ بمساخيره أم لا كون خبر مبتدأ محذوف والمجلة معترضة على أحد الوجهين فيه فلا
 وأما القول بأنه على لا شتر ومقدور فكلام آخر لا يصلح للجواب كما فوههم ومنهم من أعرب بغير حال
 ومفعول مطلقا الفعل مقدر وأن ينزل جواز فيه أن يكون مفعولا من أجله للبغي وأن يكون على اسقاط
 المتماض المتعلق بغير ما إلى أن وأشار المصنف رحمه الله تعالى إلى تعلقه به بقوله حسدوه ومن
 في من فلا ابتداء صفة لموصوف محذوف أي شيئا كأنما من فضله وهو الوحي (قوله) فباؤا بغضب الخ
 في الكشف فصاروا أحق بغضب مترادف لانهم كفروا وبني الحق صلى الله عليه وسلم وبغوا عليه
 وقيل كفروا بجمد صلى الله عليه وسلم بعد عيسى عليه الصلاة والسلام وقيل بعد قولهم عزير ابن الله
 وقيل دل على الاستحقاق العطف بالفاء على اشتروا إلى ساقته وفيه دلالة على تضاعف الجرعة على قوله
 به بما فصحا استحقاق ترادف الغضب ولهذا اختار الوجه الأول في جهة استحقاق ترادف الغضب وقوله
 بغضب حال أي رجوعوا لملتبسين بغضب وعلى غضبه وهذا بناء على تغيير الغضبين كما ينو وقيل هما
 واحد وقيل عليه أنه غفلة عن اعتبار الاستحقاق في مفهومه ما لأن معناه صاروا أحق بغضب كما مر دلالة
 الفاء على سببية الاشتراء للاستحقاق لا على الاستحقاق والقرق واضح وأيضا أنه يقتضي دخول باؤا في
 صلة ما وصفته وفيه مع التحصيل في المعنى عدم العائد إلى ما ظاهرا أن الفاء فصيصة والمعنى فإذا كفروا
 حسداهم ما ذكر باؤا أي صاروا أحق بغضب أو رجوعوا لملتبسين بغضب كما سبق في تفسيره وباؤا بغضب
 من الله فلا ينبغي أن يجزم بالحالية وهذا كله على طرف النعم أما الأول فلأن ما معناه رجع لا استحق
 والاستحقاق انما فهم فيما مر من السابق وهما من النعم الفاعلة من المعارض وأما الثاني فلأن العقب
 بانفائه لا يحتاج إلى رابط فهم بل يكفي في أحدهما كما ذكره وفي الذي بطر الغياب بغضب بدو لا عمل
 في المعنى لانهم ذموا على ما استحقوا به الغضب المترادف وقوله للكفر والحسد بيان الغضبين المتأخرين
 مما قبله لترتبة على جميع ما مر ومن غفل عن هذا قال أنه صلاهم لما اختاروه من كون بغيره لا يكثر وادون

وهو على يكثر وادون اشتروا الفصل (أن ينزل
 الله) لأن ينزل أي حسدوه على أن ينزل الله
 وقرآن كثر وأبو عمرو وبه قوب التخفيف
 (من فضله) يعني الوحي (على من بناء من
 فباؤا) على من اختاروا له الله
 عبادهم) على من اختاروا له الله
 بغضب على غضب) للكفر والحسد على
 هو أفضل الخلق وقيل لكفرهم بعد موسى
 الله عليه وسلم بعد موسى عليه السلام وبه
 قولهم عزير ابن الله

اشتهروا والمحجب من الزمخشري أنه بعد جعله على اشتروا قال هتالانهم كثر وانبى الحق صلى الله عليه وسلم وبقره اعلمه وهو برهان قاطع على قوة ما اختاره المصنف رحمه الله تعالى وضعف ما وجهه وبالمحجب من ابن آمنة فإن هذا الاعتقاد له بما مر فانه يقر ببع على ما قبله فيما يفيد غضبين من غير ما خلطه للغة السابقة مع أن المشتري عين الكفر فإن الخصوص داخل فيه والاختلاف السابق ليس الاخر انطقت كاسر (قوله مبن براديه الخ) مبن اسم فاعل أصله مبن فاعل وقوله براديه إشارة إلى أنه استناد مجازي للسبب ولأنهم تقدموا على الخبر في النكرة الموصوفة المشتري للاختصاص يقتضى أن اهانة المذهب لا يكون إلا للعصاة لانه لا يظهرهم ولذا يوصف به عذابهم في القرآن وأما قوله من تدخل النار فقد أخرجني فالمراد به النجاسة بالدخول وهو غير هذا (قوله يعم الكتب المترلة بأسرها الخ) فيه دلالة على أن ما معنى الذى نفسد العموم لانه تعالى أمرهم أن يؤمنوا بما أنزل الله فلما آمنوا وبالعصاة دون البعض ذمهم على ذلك فلولا العموم لما حسن هذا الذم وفيه نظر (قوله حال من الضمير) أما بتقدير وهم يكفرون أو ينافون على جواز دخول الواو على المثار عرو مذهب الزمخشري كما مر ولم يجز مطعوا فاعلى ما قبله والضمير بالشارع حكاية الحال ولا استنادا كما قيل لأن الحال أدخل في رتبة التهم أى فالوذلك مع متارسته لما يشهد به بطلانه (قوله ووراء في الاصل مصدر الخ) في الموازنة للامدى رحمه الله وراى البست من الاضداد انما هو من المواراة والاستتار فاستترعتك فهو ووراء خلفا كان أو قد اما اذا لم زه ولم يشاهده فلما اذا رآه فلا يكون ورائه وانما حال لبس

(الكلام على رواه)

أليس ورائى ان تراخت منيتي * زوم العاصم حتى علم الاصاب
بمعنى أليس أى لانه قاله قبل أن يشاهده وكذلك قوله تعالى وكان وراءهم ملك يأخذ كل قبيلة غضبا إلى قبيلة قالوا لانه كان أمامهم وصح ذلك لانهم لم يعاينوه ولم يشاهدوه اه وهذا الاشارة إلى قول المصنف رحمه الله تعالى ولذلك عذبنا الاضداد لان معناه أنما أطلق على خلف وقتام وهما شأن عتضا
تسجعا على عادة أهل اللغة وان كان موضوعا لى شامل لهما لانه مصدر بمعنى الترفيع كما سكته قد يستعمل بمعنى السائر وقد يستعمل بمعنى المستور ولذا قال في القاموس هزم من الاضداد أولا وقبل
انه مضاف الى الفاعل مطلقا لأن (الجل يورى ما خلفه على من هو قدومه وما قدومه على من هو خلفه
(قوله وهو الحق الضمير لما وراء الخ) في الدلالة الموصون وهو الحق مبتدأ وخبر والجملة في محل نصب على الحال والعامل فيها قوله يكفرون وصاحبها فاعل يكفرون وأجواب أبو البقاء أن يكون العامل الاستتار في قوله بما وراء أى بالذى استتروا به وهو الحق اه وتابعه بعض المتأخرين فقال الحال المعروف بالحقيقة المحققة بأن يخص باسم الحق على الإطلاق حال من فاعل يكفرون واعتراض بأن صاحبها الموصولة لافاعل يكفرون فهذا غلغل منتمها ومن الناس من أجاب عنه بأن الجملة الحالية المقترنة بالواو لا يلزم أن يعود منها ضمير إلى ذى الحال فتوجب أن يدو الشمس طاعة أى مقارن بالظواهرها وهذا هنا صحيح أيضا اذا التفتد يكفرون بغيره مقارن للحقيقة ومعترفين بها والمعتزض بعدم الضمير فاعل أيضا لا صدقا حال من هذه وهى من جملتها ومعهم فيها ضمير لهم أيضا ولكن لتأخره وتقدم ضمير منها في تقرر المعنى ولأن أن تقول انه اذا كان حال من الواو يكون المعنى وهم مقارنون لحقيقته أى عالمون بها كقولهم قد تبين لهم الحق وهو بايع في الذم من كفرهم بما هو حق في نفسه مع أن قوله به ذلك في تقرر المعنى فكفرون بالقرآن والحال أنه حق مع ذلك لما أنواه سابقه وقوله والمراد به القرآن قيل الظاهر أن قول القرآن والانبيا كقَالَ الواحدى ولعل تحججه لاقتضاء المقام اذ هو الذى علم انما تعد به له وقال الشارح المحقق وهو الحق حال بما وراءه وتعرفت الحجة بزيادة التوبيخ والتعجيل بمعنى أن خاصة هو الحق الذى يشارن تصديق كلهم ولو لا الحال لكان معنى مصداق لم يستقم المحصر لانه في

(ولا يكفر من عذاب مهنين) براديه
اذ لا هم بخلاف عذاب المسمى فانه طاهرة
انتميه (واذا قيل لهم آمنوا بما أنزل الله)
عج الكتب المترلة بأسرها (فالواو من عا)
أنزل علينا) أى بالوراء (وبكفرون
عما وراءه) حال من الضمير في قالوا ووراء
في الاصل مصدر جعل ظرفا ومضاف الى
انما على فمراد به ما يورى به وهو قدومه ولذلك
وانما على فمراد به ما يورى به وهو قدومه ولذلك
عده من الاضداد (وهو الحق) الضمير لما وراءه
والمراد به القرآن

مقابله كآبهم وهو حق أيضا وقيل الاحسن أن يقال لا حصر بل الاثم للاشعار بأنه مسلم الانصاف بالحقيقة معروف بها كقوله ووالدك العبد كما مر بل لا يصح الحصر هنا لتخصيصه بانقرآن لا لا انجيل حق صدق للتوراة وانما ذكر الحصر في شرح الكشاف لانه لم يخصه بالقرآن (قوله سال مؤكدة الخ) لان كتب الله تعالى يصدق بعضها بعضا فالصدق لازم لا ينقل وموافقته للتوراة نزوله على حسب ما فيها فانكاره انكار لما فيها فلا يرد عليه أن الكفر بالقرآن انما يثبت بالكفر بما يصدق عليه أن لو كرهوا وقالوا انه كذب كله وأما اذا كفروا بأنه كلام الله واعتقدوا بان فيه الصادق والكاذب فلا (قوله فلم تنتهون أنبياء الله الخ) الفاء جواب شرط مقدرا أي ان كنتم آمنتم فلم الخ وما استهفاه من حذف ألفها وحذف من الاقل الشرط ومن الثاني الجواب على طريق الاحتجاج وقيل انه جواب الشرط المذكور بناء على جواز تنقيده وأما كون ان نافذة بخلاف الظاهر وتنتهون مستحيل بمعنى الماضي قال القرطبي رحمه الله لما ارتفع الاشكال بقوله من قبل جاز أن يؤتى بالمستقبل بمعنى الماضي وكذا عكسه كقول الخطيب

شهد الخطيب يوم بلقي ربه * أن الوليد أحق بالعذر

فشهد بمعنى يشهد وهذا أسلوب مما قيل فان قيل المدعون هم اليهود المعاصرون والمقاتلون للانبياء عليهم الصلاة والسلام من قبلهم هم الماخون على أن تنقيده المضارع بقوله من قبل لا يستقيم فنتأخر حكاية للعالم الماضية كانه قبل فلم كنتم تنتهون ومعنى فون بما نزل علينا جسد اليهود من المعاصرين والماضين فاجابهم ايمانهم وفعلهم واعتراض عليهم اعتراض عليهم وقد يجب بأن المعنى فلم ترضون بقتلهم الآن وفي تعلوق من قبل ينتهون بعض تيرة عنده لما فيه من أن حكاية الحال مع قوله من قبل لا تنسق وأما النبوة التي ذكرت فغير مسلمة لتعلقه بالقتل لا بالارضا ومن الناس من جوز جعل كلام المصنف رحمه الله على هذا فوه نظر وسيند في الكلام تعليقا بن تغليب المعاصر على آياتهم في الخطاب وتغليب آياتهم عليهم في اسناد القتل فتأمل وفي قوله عازمون عليه ما مر من الجمع بين الحقيقة والجاز قد ذكر (قوله الآيات التسع) في التيسير الطوفان والجرد والتمل والصفادع والدم والعصا واليد البيضاء وخلق البحر وتغيير الماس من الحجر وقاله المصنف رحمه الله في الاسراء أيضا وقيل الاظهر أن يراد بالبينات الدلائل الدالة على الوحدة (قوله ثم اتخذتم الجبل) قبل انظروا ثم ابلغ من الواو في التثنية لانهم ادل على أنهم فعلوا ذلك بعد مهلة من النظر في الآيات وذلك أعظم ذنبا وقوله إلهام يعني ان نصب الجبل باتخذتم والمفعول الثاني محذوف وقد يتعدى اتخذوا لواحدهم اتخذت مع الرسول سيدلا (قوله بعد يحيى موسى على الصلاة والسلام الخ) قدم زمانه ثم انه أورد عليه أنه كان اظاهرا أن يكون المراد بجبته بالبينات لانه مشكل من حيث ان تغيير الماس منها وهو لم يكن قبل اتخاذهم الجبل وكان هذا امتنا على الله على الهى من الطور والنقل بأن قوله الى الطور متعلق بالصدرين على سبيل التناسل لا بالثاني وحده لا يمتحن ما فيه من التكلف بل بعدم الصحة ولا فرق بين الهى الى الطور والذهب اليه وانما الفرق بين الهى ومنه والذهب اليه وأما الاشكال المذكور وفأمره معب (أقول) اذا جعل جبته على جبته بالبينات لا يلزم أن يكون المراد جميعها بل بجنس ما وقع منها مع أنه لو تنقح فكيف ارتضى ادخاله فيها على ما نقل عن التيسير (قوله حاله على اتخذتم الظالمين الخ) قبل المراد بالاعتراض التذليل لان المعترضه هي التي اعترضت بين كلام آيتين كلامين متصلين معنى والتذليل ما يؤكده تمام الكلام ومنهم من جوز الاعتراض في آخر الكلام فلا يرد عليه والفرق بين أن يكون حالا وبين أن يكون اعتراضا أن الحال لبيان هيئة المفعول والاعتراض لتأكيده بالجملة تمامها ومن غمة قال في الحال وأنتم واضعون العبادة غير موضعها وفي الاعتراض وأنتم قوم عادتكم الظلم أي استقرتم عليه وعبادة الجبل نوع منه وأيضا الجملة الحالية عقيدة لله ملحق

(مصدق المصنفهم) حال مؤكدة تنتهون ردة مقاتلهم فانهم لما كفروا بما يوافق التوراة فقد كفروا بما (قل فلم تنتهون أنبياء الله من قبل ان كنتم مؤمنين) اعتراض عليهم بقتل الانبياء عليهم الصلاة والسلام مع ادعاء الايمان بالتوراة والتوراة لا تنقضه وانما أسنده اليهم لانه فعل آياتهم وأنهم راضون به عازمون عليه وقرأنا مع وحده أنبياء الله مهورا في جميع القرآن (ولقد جاءكم موسى بالبينات) بمعنى الآيات التسع المذكورة في قوله تعالى ولقد أنبأنا موسى تسع آيات بينات (ثم اتخذتم الجبل) أي إلهام (من بعده) بعد يحيى موسى أودها به الى الطور (وأنظروا المون) حال بمعنى اتخذتم الجبل طائفة بعبادته أو بالاخلال بآيات الله تعالى أو اعتراض بهي وأنتم قوم عادتكم الظلم

فكون لتخصيص العام والمعرضة ما تعرضت فيه والسهلة الإشارة بقوله وأنتم قوم عادتكم
الظلم وفي الكشف الحقيقي أن الاعتراض أولى وإن كان مبدل أكثرا فسر ين إلى الأول لأنه يكون
تكراراً محضاً فإن عبادة الجبل لا تكون الاطلائاً بخلاف الثاني فإنه يكون بياناً بآثاره لهم فتتضح ذلك
ثم قال نعم يمكن أن يجعل على بيان شمول الظلم أول حالهم وآخره فلا يلزم التكرار (قلت) دلالة على
هذا الشمول غير بيانية اللهم الآن يؤخذ من معنى الاستمرار الذي تدل عليه الجمللة اللاحقة ومع ذلك
لا يعارض قاعدة الاعتراض فالوجه أن يقال إن جعل الاختصاص في الحقيقة نحواً وتحدثت خاتماً فظاهر أن
الحال أولى لأن الاختصاص لا يتعين كونه ظاهراً الا إذا قيد به بآثاره وإن جعل على أنه بمعنى العبادة
كما يشهد به ظاهر لفظ المصنف رحمه الله بقوله وأنتم ظالمون جار مجرى القرينة الدالة على الجزو وفيه
تعريض بأنهم صرفوا العبادة عن موضعها الأصلي إلى غير موضعها وإيهاً مما لفتت من حيث إطلاق
الظلم يشهد بأن عبادة الجبل كل الظلم وأن من ارتكبها لم يترك شيئاً من الظلم حيث لم يقل ظالمون فيه
فماذا يصرف قول الأكثر وقد ظهر أن التذليل عند المصنف رحمه الله من أقسام الاعتراض اه
وقول المصنف اتخذتم الجبل ظالمين بهادته من غير ذكر لها لا يحتمل أنه إشارة إلى أنه على الحالية يكون
محو على معنى الحقيقي لما مر وقوله أي الهياكل بمعنى بيان لوجه آخر ولعل المعنى فن قال
لوجدهم اتخذتم من قبيل اتخذت خاتماً بمعنى صنعه وعمله لكناث فائدة الحال ظاهرة فإن الاختصاص هذا المعنى
لا يكون ظاهراً للاحال كونه مقروناً بالعبادة وإن جعل بمعنى عبادتهم الجبل على ما اختاره المصنف رحمه
الله وهو المناسب للمقام فتأنيده زيادة التوبيخ ومن بين وجه كونه حالاً على جعله اتخذتم متعدياً إلى
واحد قد سد غرضه عن قول المصنف أي إلهاً فإنه صريح في القطع بأن اتخذتم هنامة متعدياً إلى معولين
ولم يأت بشئ ثم أنه على الحالية أيضاً لو فسر بأنكم من عادتكم الظلم ووضع الشئ في غير موضعه فكان
أبلغ ولا أدري عدلوا عنه وأما تأنيده بأنكم من عادتكم الظلم وضع الشئ في غير موضعه فكان
أبلغ (أي أن مساق ما قبلها كذلك فإنه مما يخالف دعوى الإيمان وقوله والتبعية الخ لأنهم
كما ذكره وأبعد ومجيزاته كثرت أسلافهم بمجيزاته موسى عليه الصلاة والسلام فليس هذا يدع منهم
وذكر أنفع الطور إشارة إلى أنهم لا يؤمنون اختياراً كما بأنهم وكله لم يرض ما في الكشف من وكثر
رفع الطور لما يخط به من زيادة ليست مع الأول يعني وأشربوا في قلوبهم الخ (قوله خذوا ما أتيناكم
بقوة واسمعوا الخ) إشارة إلى مطابقة الجواب فإن الظاهر منه معناه فقط أو نسمع قال في الكشف
فإن قلت كيف طابق قوله جوابهم قلت طابقه من حيث أنه قال لهم اسمعوا واسمعوا سمعتم سمعتم
تقبل وطاعة فتأنيدهم ولكن لا سمع طاعة يعني الماء وبه ليس مطلق السماع بل سماع مراد به
القبول كقوله سمع الله من عباده وقال

دعوت الله حتى خفت ألا • يكون الله يسمع ما أقول

فاجابوا بنق ذلك القيد وهذا بناء على أنهم أجابوا بهذا اللفظ كما تباعد من النظم وقال يؤمنون
قوله سمعتم ليس على أثر قولهم سمعنا بل بعد زمان كما في قوله ثم توليت فلاحاجة إلى دفعه بما ذكر
(قوله تداءلهم حبه الخ) لما كان المعنى أن حبه والميل إليه يمكن منهم وعنه به بالشراب وهو من شرب
النوب الصبغ وأشربه به فيقال هو شرب بجمرة لأن الصبغ يوزن في ظاهره وباطنه حتى كأنه شربه
أومن أشربت البعير شددته بجبل في عنقه قال

فأشربتها الأقران حتى وقعتها • بقرح وقد ألقين كل جثين

كأنه شرب قلوبهم لشغفه به أو من الشراب أي أشرب حبه في قلوبهم لأن من عادتهم أنهم إذا عصبوا
عن مخامرة حباب أو بعض استعمار له اسم الشراب أذهوا بلغ تجماع في البدن ولذلك قالت الاطباء
الماء مطية الأغذية والادوية ومركبها الذي تسافر به إلى أقطار البدن قال

ومساق الآية أيضاً لا يبال قولهم يؤمن
بما أنزل علينا والتبعية على أن طريقتهم مع
الرسول طريقة أسلافهم مع موسى عليهم
الصلاة والسلام لا لتكرار القصة وكذا
ما بعدها (واذا أخذنا ما أتيناكم بقوة
قوتكم الطور خذوا ما أتيناكم بقوة
واسمعوا) أي قلنا لهم خذوا ما أمرتكم به
في التوراة فخذوا واسمعوا سمعوا طاعة (قالوا
سمعنا) قولنا (وسمعنا) أمرنا (وأشربوا
في قلوبهم الجبل) تداءلهم سمعوا به كما تدخل
في قلوبهم سورته لفرط شغفه به كما تدخل
الصبيغ النوب والشراب أعافى البدن

كان بناء على أنه ليس بفاعل جعله عالما من الضمير المستكن في لكم والكلام فيه مبسوط في شروح
الكشاف ولما كانوا من الناس فسره بسائرهم أي باقبيهم عن عداهم فأطلق الجنس وأريد بعضهم
أو اللام لله وهو المراد المسألون أو من عداهم (قوله لأن من أيقن الخ) قبل علمه أن كل واحد منهم
غفور ومن يدخل الجنة فإن المتقين لهم أنه لا يدخلها غيرهم ولا ياتون منه ذلك كما أثبتنا أن المسلمين
دون الكفار يدخلون الجنة ولا يتبين كل مسلم أنه يدخلها قبل العذاب فالظاهر أن يقال المراد بقوله
إن كنتم ما دقبن الصدق في دعوى أنهم أئمة الله وأحبوه فإن من اعتد ذلك بأمر الله العذاب وهذا
أيضا غير متجه إذ لم يجر لما ذكره ولم يعم عليه قرينة هنا فينبغي أن تفسر خاصة بأنها خاصة
من الكدر والعقاب واشتاق يتعدى بنفسه ولذا قال اشتاقها وقد تعذى بالي وقيل بضم النون
وقوله وأحب التخلص قال الراغب المحبة داعية إلى الشوق والشوق داع إلى محبة لقاء المحبوب ومحبة
إقامته داعية لسلك السبل إليه ولا طرد لغيره سوى الموت فينبغي لذلك (قوله كما قال علي رضي الله
عنه لا تأتي سقطت على الموت أو سقط الموت علي) أخرجه ابن عساکر في تاريخه كقوله السوطي
وفي الكشاف إن عليا رضي الله عنه طاف بين الصنفين في غلالة فقال له أئمة الحسن ما هذا بزي
الجارحين فقال يا بني لا ياتي إلا لي على الموت سقط أم عليه سقط الموت لكنهم قال في ربيع البرار خفف
علي رضي الله عنه فعا سألته بحرب الجبل فقال له مسلم بن عقيل بن أبي طالب أتخفف فعا سألني مثل هذا
الوقت يا أمير المؤمنين فقال اسكت يا ابن أخي فإن عليا لا ياتي إلا رفع على الموت أم وقع الموت عليه وإن
اعلمك يوما لا بعدوه وقد أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه قصة أخرى فلا يقال أنه حينئذ
لا يناسب المقام لأن عدم ميله إلى الله رضي الله عنه ليس لاشتاقه إلى الجنة بل لعله رضي الله عنه
أنه لا يموت في ذلك الوقت وسطره على الموت مباشرة لاسبابه المتضمنة إليه مع علمه بسقوط الموت
عليه مع ما جأه له (قوله وقال عمار رضي الله عنه صنفين الخ) صنفين بصاد هاء مكسورة وفاء
مكسورة مشددة موضع قرب الرقة على شاطئ الفرات وكانت وقعة صنفين سنة تسع وثلاثين في غزاة
صنفين على كرم الله وجهه ومعاوية رضي الله عنه وفيها استشهد عمار بن ياسر الصحابي رضي الله عنه
وكان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمار رضي الله عنه تتقلب المشاة الباغية فقال ذلك في وقت
الحرب لأنه قال أنه يستشهد وتلا في روحه في خيفة القدس النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي
الله عنهم فاشتا في ذلك ونادى به فرحا وقال صنفين من الجاهل الغساني وهو مختصر بشاهد الموت جاء
حبيب أي الموت وقيل أراد لقاء الله على فاقة أي احتياجي اليه ثم قال لا أفزع من قد ندم بردي في غيبته
فلما جاء ما ندمت نعم وقال لا أفزع الخ وهذا يحتل الدعاء أيضا قال أبو الحسن تقول العرب لا أفزع من
ندم برديون من ندم فلا أفزع وهذا أخرجه ابن سعد في طبقاته بنحوه وقوله سيامعنا بقوله أشبهنا
وحذف لأم من سيما وهو لم يسمع من العرب وتقدم ما فيه وقوله لا يشركه فيها غيره يعني من المسلمين فلا يرد
أن اليهود لا يبعون أن غيرهم لا يدخل الجنة كيف وهم معترفون بأن آدم نوحا وغيرهما ممن لم تتح
شريعهم يدخلون الجنة (قوله وإن يتنوء أبدا الخ) أبدا هنا لا تستغفر ولا حاجة إلى القول
بأن للتأنيد وإن قيل به والمراد الاستغراق لآفة أعمارهم في الدنيا فلا يقال أن الله مخصوص بعدد
الرسول صلى الله عليه وسلم ولا ينافي ذلك تنقيصه في النار أو ناديا ما لا يفيض علينا ربك ويتولون
يا ليتنا كانت القاضية (قوله ولما كانت الدنيا عاملة الخ) اختصاص البس بالإنسان المراد بها
على وجه مخصوص من القدرة على العمل بها من غير ابتذالها بالوطء عليها فلا يرد عليه أن الله بها يمد
والقدريد كعبد الإنسان في الأكل واليه أشار بقوله عامة صنائعهم فلا يرد على ما فسره ولا قد
كثرة ما نبأ آدم من الأكل بالبدن أو جود في الفرد ثم إن البدن الجارحة المخصوصة وتستعمل في العمة
لتيسر ما عمن في القدرة لذلك وإن أطاعت على قدرته مع تنزهه عن الجارحة كقوله خلقت يسدي

قوله وفي الكشاف إن عليا الخ لفظه كان
على رضي الله عنه بطوف بين الصنفين الخ اه

(فتنوا الموت إن كنتم صادقين) لأن من
أيقن أنه من أهل الجنة اشتاقها وأحب
التخلص إليها من الدارات والثواب كما
قال علي رضي الله تعالى عنه لا تأتي سقطت
على الموت أو سقط الموت علي وقال عمار
رضي الله تعالى عنه بصنفين الآخر
الاحبة شهدا وحزبه وقال صنفين حين
احتضر جاء حبيب على فاقة لا أفزع من قد ندم
أي على النبي سيما إذا علم أنها سالمة لا يشركه
فيها غيره (ولن يتنوء أبدا) قدمت أي بهم
من وجبات النار كالتكرار بعدد صلى الله
عليه وسلم والنيران تصرف في التوراة
كانت البس العاملة مختصة بالإنسان آلة
أقدرته بها عامة صنائعه ومنها أكثر من نافعه
عبرها عن النبي من نار والقوة أخرى

وتطلق على الذات أيضا كونه ولا تلقوا بأيد بكم الى التهلكة أى أنفسكم وفى كونه من اطلاق الجزء
 على الكل كلام سيأتى وقد يكتفى بالعمل باليد عن جميع الاعمال واليدى معناها الحق وهو
 المراد هنا قال الواحدى بما قدمت أيديهم أى بما قدّموه وعلموه فاضاف ذلك الى البدل ان اكثر
 جنسيات الانسان تكون بيده فضاف الى اليد كل كناية وان لم يكن للبدن فمادخل وظاهر
 كلام المصنف رحمه الله يخالفه ولذلك اعترض عليه وما هو صوره عائدها مقدراً ومردية وأيد بهم
 فاعل مقدّمه رفعه (قوله اخبار الغيب الخ) قيل وفيه ما يضاف دليل على اعترافهم بنبوته صلى الله
 عليه وسلم لانهم لو لم يثبتوا ذلك ما امتنعوا من الفتنى (قوله فان الفتنى ليس من عمل القلب الخ) دفع
 لما يرد من انه كيف يكون مجزئ مع انه لا يمكن ان يعلم أنه لم يثبت احداً هو امر قلبى لا يطلع عليه بأنه
 ليس امر قلبيا بل هو ان يقول ليت ونحوه بما يؤتى مؤذاه ولو سلم أنه امر قلبى فهذه اذ كور على
 طريق الحسابة واطار المبحر فلا يدفع الا بالاطار والتلفظ كما اذا قال رجل لآخر انه أنت طالق ان
 شئت وأحييت فانه باقى بالاخبار لا بالاضمار وهذا معنى قوله ولو كان بالقلب وهذا على التسليم فلا
 رد عليه أن الفتنى محبة حصول الشئ كما شرح به المحققون ولا أنه يعارض قوله فى نفسه بل لا مانع
 الامتناع ما يدعى النفس كما مر (قوله وعن النبي صلى الله عليه وسلم الخ) أخرجه البيهقى رحمه
 الله تعالى فى الدلائل عن الكلى عن أبى صالح عن ابن عباس رضى الله عنه ما روى عن عابطة لا يقولها
 رجل منهم الا بصريقة وأخرجه الترمذى والنسائى عن ابن عباس رضى الله عنهما ما روى عن
 وانقله لو ان اليهود غنوا الموت لما توا (وهذا يدل على عمومه لجميع اليه وفى جميع الاعصار وهو
 المشهور الموافق لظاهر النظم وأخرج ابن جرير عن ابن عباس رضى الله عنهما ما روى قالوا غنوه يوم
 قال لهم ذلك ما بقى على وجه الارض يهودى الامات وهذا يدل على تخصيصه بعصره صلى الله عليه
 وسلم ومن فيه ولذلك اختلف فيه المفسرون وقوله لغص بريقه كناية من الموت لان الغصة والشرى
 وقوف الطعام والشراب فى الحلق بحيث لا يجرى وعند الموت لا يجرى لاذن ان ربي جعل عبارة عنه
 فان قيل لا وجه لأجل السؤال لانه تعالى أخبر بأنهم لن يغنوه ولا شك فى خبره قلنا القصد الى اثبات
 انه اخبار من القلب لثبوت كونه معجزاً حتى ثبت أنه كلامه تعالى فلو أثبت صدقه بكونه كلامه تعالى
 لكان مصادره فان قيل عدم نقل عنهم الموت الى الآن لا يدل على عدم عنهم أبداً قيل الخطاب مع
 المعاصرين وقد انقضوا ولم يتنوا وفيه نظر وجه التهديد إقامة العالمين مقام غيرهم ودعوى
 ما ليس لهم هو قوله لم يدخل الجنة الامس كان هو (قوله من وجد بعقله الخ) لان الوجدان يكون
 بالاحساس ويعدى لواحد وبالعلم يتعدى لواحد كعرف ولاثنين كعلم فقوله الجارى صفة
 مقدرة وتكبر الحياة لانه أريد بها زادى فردى وهو حياة الدنيا وقيل التذكير للتحقير أى الحياة الدنيا
 وهو المطابق لقراءة أى رضى الله عنه بالترتيب لانه معروف منها وقال أبو حنيفة انه على
 تقدير مضاف أو صفة أى طول حياة أو سبابة طوله ولو لم يقدر لصح المعنى بأن يكونوا أحسن من أى
 مقداره من اول وقت لانه كيف يعرفه وقوله ومعه ولادهم وأحرس أى أقطمهم وهو الضمير المتصل
 ولقطم أحرس وفى نسخة أحرس بدون واو على الحكاية بنسب أحرس ورفعه وهم (قوله يحول
 على المعنى الخ) يعنى لما كان لا فعل حالات منها الاضافة ومنها جاز الفضل عليه من عطف الحالة
 الثانية على الاولى لتوهم انه وارد عليها وقيل على قوله أحرس من الناس الاولى أحرس من باقى
 الناس فانه بعض من المضاف اليه بخلاف مجرور من فانه غيره ألا ترى الى صحة قولنا زيد أفضل
 من الجن ولا يقال أفضل الجن اه وأوجب بأن مدخول من التفضيلية يجوز أن يكون كلاً كاملاً
 صاحب الاقدار تقول زيد أفضل من القوم ثم تحذف من واضيفه والمعنى على اثبات من وفيه نظر
 (قوله واقرادهم بالذراخ) يعنى أنهم داخلون فى الناس فتخصيصهم بالذكر اما لشدة حرصهم أو لتوابع

وهذه الجملة اخبار بالغيب وكان كما أخبر
 لانهم لو غنوا لنقلوا واشتروا الفتنى ليس
 من عمل القلب بل من هواى يقول ليت كذا
 ولو كان القلب لقالوا غنينا وعن النبي
 صلى الله عليه وسلم لو غنوا الموت لقص كل
 انسان بريقه فثبت مكانه وما بقى على
 وجه الارض يهودى (واقده ما هم
 بالمطابق) ثم يدل لهم ونسبه على أنهم ظالمون
 قد دعوى ما ليس لهم ونسبه من هو لهم
 (وتعبدنهم) أحرس الناس على حياة من
 وجد بعقله الجارى مجرى علم ومعه ولادهم
 وأحرس وتكبر حياة لانه أريد فردى من
 أفرادها وهى الحياة الطويلة وقربى المعنى
 (ومن الذين أشركوا) يحول على المعنى
 وقوله قال أحرس من الناس على الحياة ومن
 الذين أشركوا وأقرادهم بالذكر للمبالغة فان
 حرصهم شديد لم يعرفوا الا الحاة العاجلة
 والزائدة التى توجب والتقريع فانه لما زاد
 حرصهم وهم مقرون بالخزاة على حرص
 المنكرين دل ذلك على علمهم بأنهم صائرون
 الى النار

• (مبحث اهل التفضيل) •

ويختصر بضم الباء وتكبين الناء والمثناة القوية المنقوطة للتركيب المزجي وأصله بوخت جمع ابن
 وصركم مثله داسم صنم وجد عنده قنذب اليه وهو الذي خرب بيت المقدس وقتل بن اسرائيل وقيله
 بجامة وغان ولائين سنة بختصر آخر مورخ به في الكتب القديمة وهو من ملوك الكلدانيين ذكره
 في شرح المحيط وقوله فتم يقتلونه أي بقاى بسبب حمل لكم قتله (قوله وقيل دخل عمررضى الله
 عنه مدراس اليهود الخ) أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده وابن جرير وابن أبي حاتم عن طريق عن الشعبي
 وله طرق أخرى فهو أقوى من الأول والمدارس بيت اليهود الذي يدورون فيه كهم جميع مدراس كما
 وقع في بعض نسخ الكشف وفي النهاية المدراس صاحب كتاب اليهود ومذهل ومفعال من أبنية
 المباعدة والمدارس أيضا البيت الذي يدورون فيه ومفعال قريب في المكان اه وقد ذكرناه أنه يكون
 مع درا أيضا فله ثلاث استعمالات أشهرها الوضوء والنصب بالكسر معروف والسلام مصدر بمعنى
 السلامة والنجاة وقوله كما تقولون أي من الملائكة المقربين وانما قال عمررضى الله عنه لئلا يلقى
 كلالهم من انبثا الجهة فانهم بحجة كاسروهم وليسلي "اذلا شك منه رضى الله عنه (قوله
 ولائتم كافر من الجبر) قال المدياني وقوله هو كافر من جار وهو رجل من عاد يقال له جار بن مويلع
 وقال الشري هو جار بن مالك بن نصر الأزدي كان مسلما وكان له واد طوله مسيرة يوم في عرض أربعة
 فراسخ ولم يكن يلاذ العرب أخصب منه فقه من كل الثمار فخرج بنوه يصيدون فيه فأساتهم ساعة
 فهلكوا فكفروا قال لا أعيد من فعل هذا بني ودعا قومه إلى الكفر في عصاة قتله فأهلكه الله وأخرب
 واديه فضر به المثل في الكفر قال ألم تر أن سارته بن بدره يصلي وهو كافر من جار
 والجار مثل في البلادة تعرفونهم يحتاج إلى فطنة وقيل لأن صاحبه بعاقه ثم رحمه وفي المثل أيضا
 أخرب من جوف حار لانه أذاعه يد لم يبق في جوفه ما يقطع به وقيل المراد كل جاهل لأن الكفر من
 الجهل والبلادة ولا شيء بالعدم الجمار قبل وهذا أنبأ بدم الطباقي بين الجمع في الكتاب والافراد
 في المثل وقيل قول عمررضى الله عنه محمول على هذا المادى واضربا من العتاة وجهه نظر إلى
 الأصل وقوامه جوف العير من تبدل لفظا بالترلفة فقد يدلون في الاعلام لا غرض كقول أمة بن
 خلف له أنه لا يكره رضى الله عنه بأبافصيل والامثال يحفل فيها ضروب من التعطف وقوله أنه
 مخالف لكلام القوم فانهم صرحوا بأن الامثال لا تنكر كاسر وقوله بسببه بالوسى إلى فيه للهادى وسى
 مطابق لما قاله ولعمرضى الله عنه آراء منزل الوسى مرانها وقد ذكرها المؤرخون والمحدثون منها
 ما هنا (قوله وفي جبريل ثمان لغات الخ) هذا علم ممنوع من الصرف للعلمية والجمعة والتركيب
 المزجي على قول وقد تصرف فيه العرب على عادتهم في الاسماء الاجمعية على ثلاث عشرة لغة أشهرها
 وأنعمها جبريل فكيف تدل وهي قراءة أبي عمرو ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم وهي لغة الحجاز
 الثانية كذلك لأنهم بافتح الجيم وهي قراءة ابن كثير وابن جني وتضعيف القراء لها بأنه ليس في كلامهم
 فعابله ليس شيء لأن الاعمى إذا عذب قد يطقونه بأوزانهم وقد لا يطقونه مع أنه مع سويل الطائر
 الثالثة جبريل كسبيل وبهاقرأ حمزة والكسائي وهي لغة قيس وقيم الرابعة كذلك لأنها بدون ياء
 بعد الهمة وتزوي عن عاصم الخامسة كذلك لأن الامم مشددة وتزوي عن عاصم أيضا وقيل انه اسم
 الله في لغتهم السادسة جبرائيل بألف وهمة بعد هاء مكسورة وبدون ياء وبهاقرأ عكرمة السابعة مثلها
 مع زيادة ياء بعد الهمة الثامنة جبرائيل ياء بعد الالف وبهاقرأ الاعمش التاسعة جبرائيل العاشرة
 جبريل بالياء والقصر وهي قراءة طلحة بن مصرف الحادية عشرة جبريل بفتح الجيم والثون الثانية
 عشرة كذلك لأنها بكسر الجيم الثالثة عشرة جبرائيل وفي الكشف جبرائيل بوزن جبرائيل قال
 الشارح العلامة من عادته الحذف رجا الله تعالى بل أهل العربية غالبة أنهم إذا أرادوا أن يبينوا
 وزن كلمة يدلون همزتها بالعين كإني الفصل في لغات كائن كائن بوزن كامن الخ فاعرفه ومعنى جبرائيل

والاقم يقتلونه وقيل دخل عمررضى الله تعالى
 عنه مدراس اليهود ويطأهم عن جبريل
 فقالوا ذلك حدثنا بطالع مجاهدلى أسرارنا
 وانه صاحب كل خشف وعذاب ومكاييل
 صاحب النصب والسلام فقال وما تترجمنا
 صاحب الجبريل عن عينه ومكاييل عن
 من الله فالواجب جبريل عن عينه ومكاييل
 يساروه وبينهم ما عدا رة فقال كائن كما كان
 فليساعدون ولا تتم كافر من الجبريين
 كان عدوا حدها وهما بالوسى فقال عليه
 فوجد جبريل قد سبقه بالوسى فقال عليه
 الصلاة والسلام اقدوا فاضركم بيا عرو
 جبريل ثمان لغات قرى من أربع إلى الشهورة
 جبريل كسبيل قراءة حمزة والكسائي
 وجبريل بكسر الراء وحذف الهمة قراءة
 ابن كثير وجبريل كيمعش قراءة عاصم
 برواية ابن كثير وجبريل كفتدليل قراءة
 الباقر وأربع في الشوا وجبريل وجبريل ومنع صرفة
 كجبرائيل وجبرائيل وجبرائيل
 للجمعة والتعريف ومفعاله عبد الله

قوله والقصر لعل مراده فاني القاموس من
 أنه فتح الياء ولا تكسر مع الأولى والثانية
 وقفه أيضا ياء على ما فاجاهه اه
 معججه

قل عبد الله وجبريل واسمهما على كائن اسماء صفة الله **(قوله البارز الاول الخ)** في الكشف
 الصغير في نزله للقرآن ونحو هذا الاشارة على اسماء ما لم يسبق ذكره فيه فخاصة لئلا يشابه حيث
 يجعل الفرق شئونه كانه يدل على نفسه وبصفتي عن اسمه الصريح بذكر شئ من صفاته وهو التنزيل
 في قوله نزله وفسر في الكشف نزله بحفظه وفهمه فقال معنى التنزيل المستند الى جبريل هو الحفظ
 والتفهيم كانه جعله نازلا بالقلب حاله والافعال لعل حقيقة هوائه فهو مجاز لانه انتقال من الارض الى
 المزمر وكلام المصنف ليس بصريح فيه فيجوز ان يكون نزله بمعناه الحقيقي لكن كان مقتضى الظاهر عليك
 فزاد القلب لانه القابل الاول ومحل الفهم والحفظ بناء على ان الادراك به والمدرك فيه على ما ورد
 في لسان الشريعة وأهلها لا يقولون بالنيات الحواس الباطنة فلا يردها عليه ثم قالوا الحافظ الصور
 الجزئية الخيال وحافظ المعاني الجزئية فتوقف مؤثر الدماغ على الحافظة وحافظ المعاني الكلية العقل
 القاصر على النفس بأمر الله تعالى وكان الظاهر ان يقول على قلني القائل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لكنه حكى ما قال الله وجعل القائل كانه الله لا أنه سبحانه بعض والحكاية انما هي انه روى حال
 الامر بالقول فخفي لفظه كما تقول قل فقولك لا يهينك قال الفرزدق

ألم تر أني يوم جوسوبتة * دعوت فتادني هندة ماليا

وقبل ثمة قول آخر مصرع والتقدير قال يا محمد قال الله لي من كان وقيل الصفة في نزله للقرآن فإن
 جبريل عليه الصلاة والسلام نزل القرآن على قلبك والحفظ والفهم معانها فأداهما حرف الاستعلاء
 لدلالته على أن المنزل يأخذ بجميع قلبه وهو مرتبط بقوله بسم الله الشراء به أنفسهم وما وقع من ما غير
 أجنبي لانه كما أنه منزل لكفرهم وانكلامهم المنزل على نبي صلى الله عليه وسلم وإن ذلك لشدة شكيهم
 وفرط عنادهم ولا يخفى ما فيه وإن تابعه في بعضه الطبع وقوله بأمر الخ أصل معنى الأذن في الشئ
 الإعلام بإجازة والرخصة فيه وإذا أسند إلى الله فقد أراد أمره وإرادته أنه تعالى الإلحاح بإذن الله
 وليس بصار فيه إلا بإذن الله وكذا في غيره وقيل إن الله يكون بعض علمه أيضا وكما سماه
 مجازية والعلاقة فيها ظاهرة وأما ما قيل أن قوله بأمره أن أريد بالتزويل معناه الظاهر وقوله
 بسم الله أن أريد به التصفيق والتفهيم فلا وجه له وقوله من فاعل نزله والصغير المسترفه لجبريل عليه
 الصلاة والسلام وقيل انه فعل المفعول خبر جبريل والحال منه أي ما أذناه له ومعه إذن الله
(قوله والظاهر أن جواب الشرط فانه نزله الخ) يعني أن من حق الشرط أن يكون سببا للجزاء وهذا
 عداوة جبريل عليه الصلاة والسلام ليست ببالتنزيل القرآن فوجه بأنه ليس بجواب في الحقيقة بل
 هو سبب الجواب أقيم مقامه ومعناه من كان عدوا لجبريل عليه الصلاة والسلام فلا وجه لعداوته لانه
 نزل بالقرآن على قلبك مصداقا لما بين يديه الخ فلا وجه أن يكون القرآن سببا لعداونه
 أو عداوته من كان عدوا لجبريل عليه الصلاة والسلام فلعله أوجه لانه نزل عليك بالقرآن وهم
 كارهون فقول سبب توجه عداوتهم كما قال ان عاد النفلان فقد أدبته أعفوه محنتي في عداوته لتأذيه
 وتحقيقه أن تقدير الكلام ان عادوه فاعمال المتصف يقول لا وجه لعداوته أو لوجه فالحقيقة
 في الحقيقة لذلك القول المقدر فيكون سببا للاخبار بضعون الجزء كما في قوله تعالى وما يكمن من نعمة فمن
 الله وقيل التقدير من كان عدوا لجبريل عليه الصلاة والسلام فليت غيظا فانه نزل على قلبك أي من
 عاداهك بعداوتك لانه إذا ما تزايد لتزوله على قلبك وقول المصنف رحمه الله تعالى في هذا الوجه
 محذوف اشارة إلى أنه لا حذف في الأول بل يجوز بعلاقة السببية أو أن المحذوف فيه في قوة المذكور
 لوجود ما يقوم مقامه لقوله قبله حذف الخ فالحذف كونه جواب وفي هذا غير نائب عنه بل له واعلم
 أن كون على قلبك سببا كلام الله اعماها على التوجيهين الأولين دون هذا فنتبه ومنه يعلم نكتة الحكاية
 دقيقة وأما كون من استغفها مالا يستعفا عداوته فهو يدوم بعد تعديله فالحذف الظاهر **(قوله أراد**

(قانه نزله) البارز الاول لجبريل والثاني للقرآن
 وانما غيره مذكور يدل على نخامة شأنه كانه
 له منه وفرط شهرته لم يخرج إلى محض ومحل
(على قلبك) فانه القابل الاول لوحى ومحل
 الله والحفظ وكان معه على قلبه ما تكلمت به
 سببا لكلام الله تعالى كانه قال قل ما تكلمت به
(بأن الله) أي بأمره وتيسره حال من فاعل
 نزله **(مصداقا لما بين يديه)** وهدي وشري
 له **(مؤمن)** أو حال من معه وله المعنى من عادي
 جواب الشرط فانه نزله والمعنى من أكره
 منهم جبريل فقد ضل بركة الانصاف أو كره
 بما معه من الكتاب عداوته إلهة المتقدمة
 بالوحى لانه نزل كما مصداقا لما بين يديه
 تخفف الجواب وأقيم مقامه معناه أنه نزل عليك
 عداوة فاعل بفي عداوته أنه نزل عليك
 وقيل محذوف مثل فابت غيظا أو فهو عدو لي
 وأنا عدو لك قال **(من)** كان عدوا لله
 وملائكته ورسوله وجبريل وميكائيل فان الله
 عدو للكافرين **(أراد**

بعد اذ الله تحالفته الخ لما كان معنى العداوة المعروف المقصود به الاضرار ولا يصح ردها جعله مجازا
من التحالفه عندا وهذا ظاهر في قوله وسأفي الملائكة فيمضاة ما يأتونه وفيه نظر
وقرب منه تفسير الهبة ايراد الطاعة والمراد عداة الخ في بالنسبة للرسول والملائكة وذكر كرامة التخصيم
والتمويل لعداوتهم لأن من عداهم فقد عادي الله وسباني تحمقه في محله وعداؤه الله عقبه أشد
العقاب كما في الكشف (قوله وأفراد الملاك بالخر الخ) أي ليدل على فضله ما حتى كانتهم السبا
من جنس الملائكة لا اختصاصا بمازوا في فضائله ولأن التفريق في الوصف بمنزلة التفريق في الذات كقوله
فان تنق الانام وانت منهم • فان المسك بعض دم الغزال
وقوله والتنبية الخ لأن الافراد بالذكر يقتضي ذلك كما اذا قلت من اهان التوم وزيد او عرا أخنه
اقتضى ترتيب الجزاء على اهانته أفرادهم لا على المجموع فقط وقوله اذا الموجه الخ أي في نفس الامر
وهذه وجوه ونكت مستقلة ولذا قال ولأن الحاجة الخ بالواو ولكنه أعاد اللام ليعده فلا يقال الفاهر
أن يقال أو التنبية ولا تنبيهه ما سبق من قول اليهود أن ميكايل محبوب لأن الحب والرضا منه
وجبريل عليه الصلاة والسلام عدو لأن الخسف والعذاب منه فآمل ولأن الواو بمعنى أو لأن ما ذكر
لا يدل على أشرفهما وقوله ووضع الفاهر الخ في هذا في الكلام التعليل بالمشق وأن الجزاء مرتبط
بعداة كل واحد مما ذكر في الشرط لا بالمجموع وقوله كيما كل قدر ابدال الهمزة بينا في الوزن
وقرى ميكل كيكل وميكل كيكل وميكل بدون همزة واه (قوله أي المخذرون من الكفرة
والفسق الخ) لما كان الفسق يطلق على المعاصي والكفر أشدها وكان في النظم تحاشا للظاهر حيث
دفعها بأن المراد المخذرون في الفسق لا يروى من الحسن رحمه الله أن الفسق اذا استعمل في نوع
من المعاصي كفر أو غيره وقع على أعظمه لأنه في الاصل المخرج عن العقاد فيه وقد استعمل هنا
في الكفر فيجوز ما ذكره إليه أشار بقوله كأنه مجاز الخ وما ذكر في سبب التزويد على أن المراد بهم
اليهود لأن صورا واحدة كما قيل لأن صيغة الجمع تأباه فالمراد بهم هذا والمراد الخس وهم ادخلوا
فيه دخولا أثيرا فتنظم السابق والسابق وحديث ابن صوريا مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما
(قوله الهمزة لأن الخ) قيل جعله عطف على محمد واذ به مجال للعطف على الكلام السابق
ووسط الهمزة لقرض تخان بالمعطوف خاصة ولم يجعل قرنا ساكن الواو على أنه أسكن ساكن
الواو في هو لانه لم يثبت مثل ذلك في الواو والعاطفة بل جلت على أنها أو العاطفة لفعل بعدها أعنى
ينذره التحذير بطرف وهو كما على صلة الموصول الذي هو اللام في الخاصة من ميل إلى جانب المعنى وان كان
فيه معنى اللام الموصولة كأنه قيل الا الذين فسقوا وان لم يصح ابتداء وقوع صريح الفعل بعد اللام
لا يمايع تقدم معموله (أقول) قوله لا لاجل للعطف رده عليه اذ قرى بالسكون فهي عاطفة على
ما قبلها الخ الفرق بينهما وقوله انه مبيل مع المعنى يقتضي أن العربية لا تاء عليه وليس كذلك
فان لا تدخل على الفعل ابتداء في الضرورة كقوله صوت الجبار الجديع والتبعية في السعة كثيرا
كقوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا المقتضاهم في النوايا ما لا يغتفر في الاوائل وسيأتي
تحقيقه فهذا غلط عن هذا وقيل أو هنا بمعنى بل الاضرائية واتصاب عهد التناهي أنه مصدر غير جار
على فعله والاصل معاهدة وتزويده قرأته عهدا أو على أنه مفعول به بتعين عاهد ومعنى أعطوا
(قوله تنق الخ) التنبية تنقض العهد وأصله طرح ما لا يثبت كالتلبية وقوله فيما ينسب أي ما من
شأنه ذلك لعدم الاعتداده والانهذا التقديم يذكره الله اللغة وقدم الاعتدال صريحه الرأغب
رحمه الله وقد فسر غار يأنس سببا فله منشا أوهم وقوله تعالى بل أكثرهم لا يؤمنون يحمل عطف
المرء يجعل لا يؤمنون حال من أكثر من الضمير المضاف اليه يعني فيذنون العهد ولا اعتقادا
(قوله رعايتهم من أن الخ) يعني أن الفرقين يطلق على الكثير والقليل والشأن هو المبتاد ومنه

بعد اذ الله تحالفته عندا أو وعداواته القربين
من عداة وصدر الكلام يذكره تنبيه التائبين
صك قوله والله ورسوله أحق أن يرضوه
وأفراد الملاك بالذكر لفضلهما صفتها
من جنس آخر والتنبية على أن عداة الواحد
والكل سواء في الكفر واستحلاب العداوة
من الله تعالى وأن من عادي أحدهم فكأنه
عادي الجميع اذا الموجه لعداوتهم وشبههم
على الحقيقة واحد ولأن الحاجة كانت فيها
ووضع الفاهر موضع الضمير للدلالة على أنه
تعالى عاهاهم لكثرةهم وأن عداوة الملائكة
والرسول كفر وقرأ نافع ميكل كيكل على
وأو عرو ويغوب وعاصم برواية خصص
ميكل كعدا والباقيون ميكايل بالهمزة
والبا بعد ها وقرى ميكل كيكل
وميكل كيكل وميكل (ولقد أنزلنا الكتاب
آيات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون) أي
المخذرون من الكفرة والفسق اذا استعمل
في نوع من المعاصي دل على عظمه كأنه
مجاوز عن حده نزل في ابن صوريا حين قال
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما بينتنا بيني
وهم وما أنزل عليك من آية بينتنا بينك أو كما
عاهدوا عهدا الهمزة لا لتكاد والواو
للعطف على محذوف تنبيهه أو كسر وبالآيات
وكلام عاهد وقرى بسكون الواو على
أن آية قدرا لا الذين فسقوا أو كما عاهدوا
وقرى عهدوا وعهدوا (ينذره فريق منهم)
نقشه وأصل النذر الطرح لكنه يعقب فيما
ينسب وانما قال فريق لأن بعضهم لم ينقض
(بل أكثرهم لا يؤمنون) رتلما وهم
من أن الفريقين هم الاقلون وأن من لم ينذ
بهم افرام مؤمنون به فناء (ولما جاءهم
رسول من عند الله مصدق لما بعثهم)
كعيسى ومحمد عليهم السلام (ينذرون
من الذين أتوا الكتاب كتاب الله) يعني
التوراة لأن كثرهم بالرسول المصدق لها
كفرهم فيها بصدقه وبذلما هم من وجوب
الايان بالرسول المؤيد بالآيات

بعد اذ الله تحالفته الخ لما كان معنى العداوة المعروف المقصود به الاضرار ولا يصح ردها جعله مجازا
من التحالفه عندا وهذا ظاهر في قوله وسأفي الملائكة فيمضاة ما يأتونه وفيه نظر
وقرب منه تفسير الهبة ايراد الطاعة والمراد عداة الخ في بالنسبة للرسول والملائكة وذكر كرامة التخصيم
والتمويل لعداوتهم لأن من عداهم فقد عادي الله وسباني تحمقه في محله وعداؤه الله عقبه أشد
العقاب كما في الكشف (قوله وأفراد الملاك بالخر الخ) أي ليدل على فضله ما حتى كانتهم السبا
من جنس الملائكة لا اختصاصا بمازوا في فضائله ولأن التفريق في الوصف بمنزلة التفريق في الذات كقوله
فان تنق الانام وانت منهم • فان المسك بعض دم الغزال
وقوله والتنبية الخ لأن الافراد بالذكر يقتضي ذلك كما اذا قلت من اهان التوم وزيد او عرا أخنه
اقتضى ترتيب الجزاء على اهانته أفرادهم لا على المجموع فقط وقوله اذا الموجه الخ أي في نفس الامر
وهذه وجوه ونكت مستقلة ولذا قال ولأن الحاجة الخ بالواو ولكنه أعاد اللام ليعده فلا يقال الفاهر
أن يقال أو التنبية ولا تنبيهه ما سبق من قول اليهود أن ميكايل محبوب لأن الحب والرضا منه
وجبريل عليه الصلاة والسلام عدو لأن الخسف والعذاب منه فآمل ولأن الواو بمعنى أو لأن ما ذكر
لا يدل على أشرفهما وقوله ووضع الفاهر الخ في هذا في الكلام التعليل بالمشق وأن الجزاء مرتبط
بعداة كل واحد مما ذكر في الشرط لا بالمجموع وقوله كيما كل قدر ابدال الهمزة بينا في الوزن
وقرى ميكل كيكل وميكل كيكل وميكل بدون همزة واه (قوله أي المخذرون من الكفرة
والفسق الخ) لما كان الفسق يطلق على المعاصي والكفر أشدها وكان في النظم تحاشا للظاهر حيث
دفعها بأن المراد المخذرون في الفسق لا يروى من الحسن رحمه الله أن الفسق اذا استعمل في نوع
من المعاصي كفر أو غيره وقع على أعظمه لأنه في الاصل المخرج عن العقاد فيه وقد استعمل هنا
في الكفر فيجوز ما ذكره إليه أشار بقوله كأنه مجاز الخ وما ذكر في سبب التزويد على أن المراد بهم
اليهود لأن صورا واحدة كما قيل لأن صيغة الجمع تأباه فالمراد بهم هذا والمراد الخس وهم ادخلوا
فيه دخولا أثيرا فتنظم السابق والسابق وحديث ابن صوريا مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما
(قوله الهمزة لأن الخ) قيل جعله عطف على محمد واذ به مجال للعطف على الكلام السابق
ووسط الهمزة لقرض تخان بالمعطوف خاصة ولم يجعل قرنا ساكن الواو على أنه أسكن ساكن
الواو في هو لانه لم يثبت مثل ذلك في الواو والعاطفة بل جلت على أنها أو العاطفة لفعل بعدها أعنى
ينذره التحذير بطرف وهو كما على صلة الموصول الذي هو اللام في الخاصة من ميل إلى جانب المعنى وان كان
فيه معنى اللام الموصولة كأنه قيل الا الذين فسقوا وان لم يصح ابتداء وقوع صريح الفعل بعد اللام
لا يمايع تقدم معموله (أقول) قوله لا لاجل للعطف رده عليه اذ قرى بالسكون فهي عاطفة على
ما قبلها الخ الفرق بينهما وقوله انه مبيل مع المعنى يقتضي أن العربية لا تاء عليه وليس كذلك
فان لا تدخل على الفعل ابتداء في الضرورة كقوله صوت الجبار الجديع والتبعية في السعة كثيرا
كقوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا المقتضاهم في النوايا ما لا يغتفر في الاوائل وسيأتي
تحقيقه فهذا غلط عن هذا وقيل أو هنا بمعنى بل الاضرائية واتصاب عهد التناهي أنه مصدر غير جار
على فعله والاصل معاهدة وتزويده قرأته عهدا أو على أنه مفعول به بتعين عاهد ومعنى أعطوا
(قوله تنق الخ) التنبية تنقض العهد وأصله طرح ما لا يثبت كالتلبية وقوله فيما ينسب أي ما من
شأنه ذلك لعدم الاعتداده والانهذا التقديم يذكره الله اللغة وقدم الاعتدال صريحه الرأغب
رحمه الله وقد فسر غار يأنس سببا فله منشا أوهم وقوله تعالى بل أكثرهم لا يؤمنون يحمل عطف
المرء يجعل لا يؤمنون حال من أكثر من الضمير المضاف اليه يعني فيذنون العهد ولا اعتقادا
(قوله رعايتهم من أن الخ) يعني أن الفرقين يطلق على الكثير والقليل والشأن هو المبتاد ومنه

فأخبر عنه فهو اما اتقاه أو ابغاه وعلى الثاني المراد بالاكثر ما قيل غير التابذين وقوله
 كالقرآن يشمل الاصحاح وفي نسخة وهو القرآن خص بالذكور مناسبة الواقع في هذا المقام والنسخة
 الاولى أولى وجعل في بعض التوراة تبذرها هو ظاهر واذا فسر كتاب الله بالقرآن ورد أن التبذ
 يقتضي تقدم الاخذ بهم يأخذه أصلا فاشارة الى دفعه في الكشف بقوله كتاب الله القرآن تبذره
 بعد ازهم تقيه بالقبول يعني أن التبذرة الظاهر يقتضي سابقا للاخذ بالجله وهذا في حق التوراة
 ظاهر وانما الخفاء في الترتيب وفي حق القرآن بالعكس أي تركه ظاهر وانما الخفاء في أخذه جعل أخذه هو
 لزوم التقي بالقبول وترك التوراة هو الكفر بمحمد صلى الله عليه وسلم قبل والمصنف رحمه الله أشار
 الى ذلك بقوله مثل لا عرضهم الخ يعني أن التبذيل حقيقة بل هو استعارة غشبية لا يريد به الا عرض
 فلا حاجة الى أن يقال جملته لزوم التقي بالجله وليس بشئ لانه حينئذ يجوز التبذير عن عدم
 القبول اللازم له وهو ظاهر وانما التبذير فلا يشع المصنف رحمه الله على أنه التبذير في قوله ورأى ظهورهم
 وقد قال المرحوم في تفسيره أيضا ورأى ظهورهم مثل تركهم واعرضهم عنه مثل ما يرى به وراء
 الظاهر استعانة عنه وقوله التفات اليه اه هذا فاعل عن معنى كلالههم ثم تأمل نعم لوجه الجميع غشبية
 الاكل له وجه وقال الطيبي رحمه الله شبه تركهم كتاب الله واعرضهم عنه بجاهل شي يرى به وراء الظاهر
 والجامع عدم التفات وقوله المبالاة ثم استعمل هنا ما كان مستعملا هناك وهو التبذير الظاهر
 فاذا جعل كتاب الله على التوراة كان كناية عن قلة مبالاةهم فقط لأن التبذير الحقيقي لم يكن منهم ولهذا قال
 بين أيديهم بقرينة الخ والجل على القرآن لا ينافي حقيقة التبذير فهو كطويل النجاد (قوله أنه تعالى
 دل بالآيتين الخ) جل الوديعي معظمهم فان رأيت اليهم ومن كان منهم سوا ثبت على ذلك ولا يهم
 أربع فرق كما قال المصنف رحمه الله وان رأيت من يرجع عنها فهم ثلاث فرق الرابع فلا مخالفة
 بينهم وبين المصنف رحمه الله كما فهم وفيهم من لم يذبحه لم يؤمن كالمعتن في ذنوبه بمحمد صلى الله عليه
 وسلم لأنهم خصوا بالعرب أو بغربي اسرائيل وقرينة أمواجي على الله عليه وسلم وأما قبل نزول
 التوراة إذا ليدق عليهم ما ذكر وقس على ذلك (قوله عطف على تبذرا) هذا مما قاله بعض العرب
 كافي البقاء وليس بظاهر لانه يقتضي كونها جواب لما أتباعهم هذا ليس مقربا على محي الرسول صلى
 الله عليه وسلم بل كان قبله فالأولى أن تكون معطوفة على جملة لما وقيل انه مراده ولكن لما كانت الجملة
 هي الجواب والنسبة قد لها عبرة تسجعا وقيل انها معطوفة على مجموع ما قبلها عطف النسخة وقيل
 على أنشروا وما موصولة وعادها مجذوف أي تلوه وقيل نافية وقال ابن العربي ان غلط فاحش
 وتلوه يعني ثلث لحكاية الحال الماضية وهو أمان تلاه بمعنى قرأه وأتبعه والهما أشار المصنف وهو ظاهر
 وجوز في الشاطين وجوها وقوله قبل الخ يؤيد الاول (قوله أي هذه الخ) في الكشف أي على
 عهد ملكه وفي زمانه يعني أن على وفي الكلام وصف مقدر وفي الترادف تلوه معنى
 الاطلاع فعدي بعلى وقيل ضمن معنى الاقراء والتصريح جعل الشيء مضمر أي مقادير اورد به
 الاستعمال بغير أمر (قوله وعبر عن السحر بالكفر الخ) يعني أن كفر يعني سحر محاراة الزميه وأما كونه
 كفر افظا احرالاية والاحاديث كقوله عليه الصلاة والسلام من أتى كافرا أو عازفا أو ساحرا فصدقه
 بما يقول فقد كفر قال الجلسل رحمه الله اتفق الشافعي على وجوب قتل الساحر ونص بعضهم على
 كفره واختلف الفقهاء في حكمه فمن أبي حنيفة رحمه الله يقتل ولا يقطب والمرأى تختص حتى
 تركه لجله حكمه حكم المرتد ولم يجزه الشافعي رضي الله عنه كافر اطلق في الروضة يحرم فعل السحر
 بالاجماع وأما فعله وتعليله فقبه ثلاثة أوجه الصريح الذي قطع به الجمهور وانما ساحر امان والثاني
 مكره وان الثالث مباحان ومن أراد تفصيل الكلام فيه فليراجع أحكام القرآن فكلما المصنف
 محل تأمل وقد جعل على من اعتقد تأثيره فانه كفر بخللا وسقط ما قبله من غير خلاف كون العمل به

وقيل عامع الرسول صلى الله عليه وسلم
 كالقرآن (ورأى ظهورهم) مثل لا عرضهم
 عندهما اما لا عرض جار مجرى وراء الظاهر
 لعدم التفات اليه (كانتم لا يعاون) أنه
 كتاب الله يعني أن غمهم به مصين يقين ولكن
 يتجاهلون عنادا واعلم أنه تعالى دل بالآيتين
 على أن جعل اليهود أربع فرق فقرة أمنا
 فالنصرة وقاموا بجفوتها كآدمي أهل
 الكتاب وهم الاقلون المدلول عليهم بقوله
 بل أكثرهم لا يؤمنون وقرينة جاهرا بنيد
 عهودها وتقطي حدودها عمدا وفسخا فاهم
 المعنويون بقوله تبذروا فربهم وقرينة
 صجرا وببذرها ولكن تبذروا ظهورهم بها
 الاكثر وقرينة عكس كآدمي اظهر اربدهم
 لشخصه عاين بالجل بغيا وعنادا وهم
 المتجاهلون (واستعملوا الشياطين) عطف
 على تبذروا كتاب الله وأتبعوا كتب
 الصحابة التي تفرها أو تتبعها الشياطين من
 الجن أو الانس أو نهما (على ثلاث سليمان)
 أي عهده وتنبؤ حكاية حال ماضية قبل
 تناوبه فقول السبع ويضنون إلى ما سمعوا
 أكاذيب ولبثوا في الكهنة وهم
 يدونونها ويعلمون الناس ونشأ ذلك في عهد
 سليمان حتى قيل أن الحق يعلمون الغيب وأن
 ملاك سليمان تنبأ بهذا العلم وان تبخره الجن
 والانس والرياح (وما كسر سليمان)
 بكسر السين لم يزع ذلك وعبر عن السحر
 بالكفر ليدل على أنه كفر وأن من كان نبيا
 كان كفر ليدل على أنه كفر وأن من كان نبيا
 كان معصوما عنه وقرأ ابن عباس وجزة
 كفرا) ما يستعمله في التفتيش ورفع الشياطين
 والكيفيات وتكن بالتفتيش ورفع الشياطين

كثر عدده من الكبار لا يخافه لأن الشريعة بها وان كان أعظمها وبما ذكرناه يعلم أنه غير مسلم وعصاة
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام منه تعلم من توبة سليمان عليه الصلاة والسلام منه عدم الفارق
 والصحة إذا شئت أعلنت وإذا خفت ألغيت على ما تقرر في الصو **(قوله اغوا واضللا)** هذا
 مأخوذ من استناده اليهم وذهمهم وأما تعليمه يعرف فيصنعه فلا يقتضي الصفة كما قال أبو نواس
 عرفت الشرا لا للشرك لكن لتوقيه ومن لا يعرف الشر من الناس يقع فيه وقوله والجله حال الخ هذا
 أحد أقوال فيها وقيل أنها حال من الشياطين ورد أبو البقار رحمه الله بأن لكن لا تعمل في الحال
 هي الدر والمصون أنه ليس بشي لأن لكن فيها راحة الفعل فتأمل وضمر يعلمون عائذ بهم وأما أذرجع
 إلى الذين اتبعوا فهي حال من فاعل الذين اتبعوا أو استثنائية والمراد بالتقرب إلى الشيطان العزائم
 والرق التي يكونون أنها تسخرها لهم وقوله لا يستب أي يتم كما مر يعني لا يوجد الأمن للنفوس
 الخاسرة الخسنة فلا يلبس بين الصبر والمجزة والصكرامة كما استدله من حال أنه لا حقيقة ولا الصحيح
 خسلته وأما الجسل فمكتوبة معلومة ومن أوداه فطبعه بكتاب عيون الحقائق ولا يسمى سجرا
 حقيقة بل يجوز المشابهة له لأن أصل معنى الصبر في اللغة المألف وحقى سببه ولذا سمي الغذاء سجرا
 بالفتح لغفائه ولطف مجاريه ومنه صبر رمضان قال البيهقي ونهض بالطعام وبالشراب * وأما قوله
 أنه غير مذموم فمرد بأن النوى وغيره صواب على خبره وما يقال أنه غير مذموم مطلقا بل إذا قل
 لا مراءيه **(قوله عطف على الصالح)** إن كانا شأنا واحدا فتعاريه باعتبار من تعلق منه وإن كان
 الشان أقوى فأمراده بالذكر كونه وقوله منه تعلق بأقوى أي أقوى من ذلك النوع الآخر وقبل
 أنه صفة نوع لا متعلق بأقوى لفساد المعنى وليس بشي وإنما أنزل المسكان لكثرة الصبر في ذلك الزمان
 حتى قلن الجمله أن الانبياء عليهم الصلاة والسلام مجهزاتهم من هذا القبيل فأثر لا يظلال ذلك
(قوله وما روى الخ) ورواه سديد بن داود عن الفرج بن فضالة عن معاوية بن صالح عن نافع قال
 سأفت من ابن عمر رضي الله عنهما فلما كان آخر الليل قال يا نافع انظر هل طلعت الجوارق قلت لا مررت
 أو ثلثا ثم قلت طلعت قال لا مر بها جبار ولا أضلال قلت سبحان الله نجح مع طبع قال ما قلت
 إلا ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الملائكة
 قالت يا رب كلف صبر على بني آدم في المطايا والذنوب قال إننا لنليتهم وعافيتهم فالووا لك ما كانهم
 ما عصبنا لك قال فاختاروا ما يمكن منكم فلم يألوا جهد أن يختاروا فاختاروا هاروت وماروت فترلا فأتى
 الله عليهم والنسبى قلت وما النسبى قال الشهوة بغية امرأة يقال لها الزهرة فوقع في قلبها
 فجعل كل واحد منهما ينجني عن صاحبه ما في نفسه ثم قال أحدهما إلا ترحل ووقع في نفسك ما وقع
 في قلبي قال ثم فطلبا لها لقتلهما فقتلتا لا أمكنكما حتى تعلقا في الاسم الذي تعرجان به إلى السماء
 وتطمئن فأتيا ثم سألاها أيضا فأبى فتعلقا فلا استعطيت طمسا الله كوكبا وقطع أجنحتهم أن سألوا التوبة
 من ربهم فغيرها وقال إن شئنا فعد شيكا في الدنيا فإذا استكان يوم القيامة ردناكم إلى ما كنا تعلمه
 فقال لا أحد لها صاحبه إن عذاب الدنيا قطع ويرزق فاختاروا عذاب الدنيا على عذاب الآخرة فأتى
 الله الهامان أن يتأبلا بل تخفف بهما فماتوا من بين السماء والأرض بعد أن إلى يوم القيامة قال
 المحدثون وجيع ربالة غيره وثوقهم لكن قال خاتمة الحفاظ الشهاب ابن حجر أخرجه أحمد في مسنده
 وابن حبان في صحيحه وأنه طرعا كثيرا فجمعها في جزء مفرد يكاد الواقف عليها يقطع بصحة الكثيرها
 وقوة مختار جها وقال بعضهم بلغت طرقه ثيفا وعشرين لكن أهل الكلام اتفقوا على صحة الملائكة
 عليهم الصلاة والسلام وطعنوا في هذه القصة وعدوها من الخالات لمع الإنسان كوكبا كما بينوه
 في كتبهم والمصنف رحمه الله حاول التوفيق بينهما فتمثلت قصة إسماعيل وسلامان وحرير ميطان وغير
 ذلك مما رصده المتقدمون إشارة إلى أن القوى لو ركب في تلك المدة وأسماء الله ومناجاة تليق

(يعلمون الناس السحر) اغوا واضللا
 والجله حال من الضمير والمراد بالسحر
 ما يستعان في تحصيله بالتقرب إلى الشيطان
 مما لا يستحب به الإنسان وذلك لا يستحب
 إلا من يتأسس به الشرارة ونسبته النفس
 فإن التأسس بشرط التفات والنهي والولي
 وبسبب السحر عن السحر عن النبي والولي
 وأما ما يجب منه كما يفعله أصحاب الجلب
 بعونة الآلات والأدوية ويريه صاحب
 خفة الدين فمذموم ونسبته سجرا على
 التجوز وأما فيه من الدقة لأنه في الأصل
 لما خفي سببه **(وما أنزل على المكين)** عطف
 على الصبر والمراد به ما واحد والعطف
 لتعاريه الاعتبارية ويه نوع أقوى منه وأرى
 ما يتلو وهماء المسكان أنزلوا تعليم
 السحر يتلوه من الله للناس وقيل يابنه وبين
 المجزة وما يروى أنهم ما مثلا لشر من وركب
 فيه ما الشهوة فتعذر الأمر أنه قال لها زهرة
 فطمأنه ما على المعاصي والشرك ثم صعدت
 إلى السماء بعانتها منهم فمضى عن اليهود
 وأهلهم من رموز الأوثان وحله يعني على
 ذوي البصائر وقيل رجلا من أملاك المكين
 باعتبار صلاحها وزيد وقراءة المكين
 بالأكسر

السلي بالعلاوى وضوء وقيل أراد به النفس والبدن تعرف الامرار وهى الروح غلما على
 المعاصى ثم انتهت بما احتيا لها وخبر فصعدت السماء وزهر بضم الزاى وضع الهاء كقوله قال
 وأيقظني المطر لوع الزهره كذا فى أدب الكاتب ونسبها ما نحن اأشروده وهو نعيم معروف وعلى
 القول بانهم مارجلان لا اشكال ولم يحن معد وقيل بقوله على فعل بالكسر الاخر وقيل **وصكر**
 الام قراة ابن عباس رضى الله عنه ما وثى الاسود والحسن والجهود على خلافها **(قوله وقيل**
ما أنزلنى الخ) وهاروت وماروت بدل من الشياطين على قراة التشديد والنصب وأما على قراة الرفع
 فهو منصوب على الذم وهو يدل بعض ومن فسرهما بقبيلتين من الجن يكون عنده بدل كل وقيل لانه
 بدل من الناس أى يعلمان الناس خصوصاً هاروت وماروت وأما ما علمان على جماعها مانفة ففى التفسير
 الكبيران قوله حتى بقولا كقولك ما أمرت فلا تكذا حتى قلت له ان فعلت كذا ضربت أى ما أمرته به
 بل حذرته عنه وهذا مع ما ترى يدفعه قوله فيفعلون منها وقيل ان هاروت وماروت مع تعلمهما الصبر
 وهذا التمامية كآعلى الصلاح والتماعرضه ما من المصطفى فلا يعلمان أحد حتى يشهدها ويمحذراه
 وهذا هو مراد من قال انهم مملكان والباقى فى ما يلحق به وهو علم أرض ممنوع من الصرف وهاروت
 وماروت بدل من المالكين أو عطف بيان وقيل بدل من الناس بدل بعض أو كل لا مطلقه على ما فارق
 الواحد وعلى قراة الرفع فهما خبر مية المحذوف أو بدل من الشياطين وعدم صرفهما للعلية والجهة
 ولو كان من الهوت والمرت ومعناها فى اللغة **الكسر** لاضمر فاودعوى أنهم معدون عن هاروت
 ومارت والعدل لا يختص بأوزان لأوجهها وقوله أبداً ما الخ وعلى هذا القول هما ليسا بملكين
 وتر كلفه وهه وانما يدل بهما من المالكين كاقبل لأن ما بعده بأبداً ومن لم يتقبله اراده اعتراض عليه
 بما لا وجهه **(قوله ففعله على الأول الخ)** المراد بالاول أنهم مملكان والثانى أنهم مارجلان ويتبع ذلك
 وجوه الاعراب وكونه كقراة جماع فيه **(قوله وفيه دليل على أن تعلم الصراخ)** ففرق بين العلم
 الجزئ والعمل ولوم اعتقاد التأثير وفيه إشارة الى أن الاختيار واجب احتياطاً **وصكماً** لا يحرم
 تعلم القلة فمفعول المنصوب للذب عن الذين يرد الشبه وان كان أغلب أحواله التحريم كذلك تعلم المعص
 ان فرض فتوى في صفة وأريد تعيين فساد له لم يرجعوا الى الحق وهو لا يتأني إطلاق القول بالتحريم
 فاعرفه وقوله الضمير بالمدل عليه من أحد من الناس وليس أحدهما فى معنى الجماعة ليصح عود
 ضمير الجمع اليه كما يحى لقوله فلا **صكر** بالافراد وأما عود ضمير الجمع الى النكرة الواقعة فى سياق
 النفى فليس بقوى **(قوله وقرئ بضارى الخ)** ما ذكر المنصف رحمه الله ومنه كلام ابن جنى فى التفسير
 وقعه بعد ما قال ان من أقبح الشاذ حذف النون هنا وأمثل ما يقال فنه أن يكون أراداهم بضارى
 أحد ثم فصل بين المضاف اليه والمضاف بحرف الجر وفيه شئ آخر هو أن هناك أيضاً من من أحد
 غير أنه أجرى الجار مجرى جر من الجرور فكانه قال واهم بضارى به أحد وفيه ما ذكرنا ه وقال
 التفتازانى رحمه الله نعم قال ابن جنى هذان أبعد الشواذ وذلك أنه فصل بين المضاف والمضاف اليه
 بالطرف الذى هو به ثم جعل المضاف اليه هو الجار والجرور جميعاً ولا يصح أن **صكر** كون من متعجمة
 لنا كيد معنى الاضافة كالكلام فى آياته لأن هذه إضافة لفظية ليست بمعنى من ه وأيضاً من هذه
 لاستغراق التنى وليست هى المقدرة فى الاضافة فالاولى تحريمها على أن نون الجمع تسقط فى غير الاضافة
 كما فى قوله ه الحافظ وعوزة العشرة كذا ذكر ابن مالك فى التسهيل وأما اعتراض الطيى رحمه الله
 بأنه انما يجوز فى المعرفة بالمانين ما لا غير فاقبل به لانه ورد بدونه كقوله

ولسنا اذا نأون سلما بقى • لكم غيراً فان سلمنا لم

أى بعد عكم قاله أبو حسان وهذا أقرب مما تكفوه ه جعل الجار جزاً والاضافة الى الجار والجرور محال
 به بمثله وأقرب من هذا كله أن يقال ان فيه مضافاً فاعذر النقطا ولذا تركتونه لانه بعده كقوله

وقيل ما أنزلنى مفعول على ما ذكره سليمان
 تكذيب للمعروف فى هذه القصة (سابل)
 ظرف أو حال من المالكين أو الضمير أنزل
 والمنه ودر أنه بلد من سواد الصحوة
 (هاروت وماروت) عطف بيان للمالكين
 ومنع صرفهما للجهة والعلية ولو كان من
 الهوت والمرت بمعنى الكسر لانصر فاون
 جعل مانافة أبداً ما من الشياطين بدل
 البعض وما بين ما اعتراض وقرئ الرفع
 على هاروت وماروت (وما يعلمان من
 أحد حتى بقولا انما نحن قلة فلا تكفر)
 ففعله على الأول ما يعلمان أحد حتى
 يشهدها ويقوله انما نحن ايسلام الله
 نحن تعلم منها وعلى **صكر** فلو تكفر
 ولو قى عمله ثبت على الايمان فلا تكفر
 باعتقاد جواز العمل به وفيه دليل
 على أن تعلم المعصوما لا يجوز ما عبق
 محظور وانما المنع من اتاعه والعمل به وعلى
 الثانى ما يعلمانه حتى بقولا انما فتونان فلا
 تكفر مثلنا فيتعاون منها الضمير بالمدل
 عليه مع أحد (ما يترقون به بين المرء
 وزوجه) أى من الصبر ما يكون سبب
 تقر بهما (وما هم بضارى به من أحد
 الا باننا لله) لانه وغيره من الاسباب غير
 مؤثرة بالذات بل بأمر تعالى وجعله وقرئ
 بضارى على الاضافة الى أحد وجعل الجار
 جزاً ومنه الفصل بالطرف (وتعاون
 فاعبرهم) لانهم يتصدون به العمل أولان
 العلم بجزئى العمل غالباً (ولا يتعمه) ان يجرد
 العلم به غير مقصود ولا نافع فى الدارين وفيه
 أن العز عنه أولى

بأنهم عدى في أحد الوجوه وفي الدرالمون كلامه هنا ذكره أولى وكذا ما قاله الشارح المحقق أيضا
 فتدبر (قوله أي استبدل الخ) إشارة إلى أن اشتري استعارة كإمر وقوله والظاهر الخ سواء كانت
 علم متعدي لفعل أو مفعولين قبل قد خفي الاحتمال الآخر الظاهر ولا يعد أن يقال إنه إشارة
 إلى جواز حذفه ونعوى على العلم بقرينة ما سبق أي علموا أنه يضرهم ولا ينفعهم وحينئذ يل اشتراء جواب
 قسم محذوف ولم يذكر أنه إشارة إلى قول الفراء في هذه الآية الذي ذكره أبو البقاء إن هذه اللام موطئة
 للقسم ومن شرطه في محصل رفع بلا ابتداء وماله في الاشتراء من خلاق جواب القسم قال الحلبي فاشترى
 على القول الأول صله وعلى هذا خبر اسم الشرط وجواب الشرط محذوف لأنه إذا اجتمع شرط وقسم
 ولم يتقدم هما وخبر أحجب سابقهما غالبا وقد يجب الشرط مطلقا ولم يرتفع الزجاج وأما الاعتراض
 عليه بأنه مخالف لكلام الجمهور وإنما الموطئة لأم لقد علموا فأنشئ من قوله التدبر (قوله نصب)
 قال الزجاج الخلاق النصب وأكثر استعماله في الخبر ويكون للشر على فله والخلاق ~~بكون~~ يعني
 القدر والمرتبة كما في قوله

فما لا يتبدل لدى الشاخصات • وما لا في غالب من خلاق

وليس هنا مانع من إرادته وقوله يحتمل المعنيين أي كونه بعينه الظاهر وكونه بمعنى باعوا (قوله
 يتفكرون فيه الخ) جواب عن إثبات العلم في قوله وقد علموا وتنبه بقوله لو كانوا يعلمون لما ينبت
 من التساوي بأنه أريد بالنبت علمه ما استبدل والمثني تفكرهم فيما علمهم بقه شيئا أو علمهم بما قبله
 ولما كان ما استبدل من عدم النصب في الآخر يستلزم علمه عاني أوله بأن النبت علم بالقدرة أو بالجماع
 أو من غير جمز ولا يخفى ما فيه من التكلف فاذهب إليه الزحمرى أقرب (قوله وقيل الخ) هذا
 ما ارتضاه الزحمرى وهو الوجه فالمراد لو كانوا يعلمون يعلمون بتزليل العلم بتزليل العلم على شئ
 وما ريت أذريت قال الحق فإن قيل انما يتوجه السؤال لو كان متعلق العلم في موضع الإثبات
 والمثني واحد وليس كذلك فإن النبت هو العلم بأن من استبدل كتب البحر وآثرها على كتاب الله تعالى
 فانه لا نصب له في الآخر والمثني هو العلم بما فعلوه من استبدال كتب البحر وآثرها على أنفسهم
 قلنا ما آل الأمرين واحد ونقرر الجواب أن المثني ليس هو العلم بما ذكريل العلم بموجب العلم كانه
 قيل لو كانوا يعلمون بموجب علمهم ويجوزون على مقتضا وجواب لو محذوف أي لا ارتد وعان تعلم
 البحر وآثرها على كتب الله ولكن شير لهم (قوله جواب لو وأصله لا يبرأ من ثوبه الخ) لما أورد هنا أن
 الاسم لا يصلح جوابا لما قلنا فلا يطابق الحاجة على أنه لا يكون إلا فعلية ماضوية وأما معنى
 فلان خبرية المثوبة لا تتقدم باعائهم وانما هم ولا تخفى بقائهم ما قالوا في أن الجواب محذوف أي
 لا يبرأ وأورد على قوله لتدل على ثبات المثوبة أن الاسم لا يتقدم على ثبوت مدلولها وهو كون
 المثوبة خبرا لا على ثبات المثوبة وما ذكرنا مما يتبعه لوقيل ثبوتها لهم وأجيب بأنها ماضية فتدبر إذا الأصل
 لأنهم الله مثوبة فتدل على المثوبة لهم أنه لا دلالة على ثبات المثوبة لهم وهو استقرارها على تقدير الإيعان
 والتقوى أي إلى المثوبة من عند الله خبر لهم تحسبهم على حرمانهم الخير وزعيلان هوام في الإيعان
 والتقوى وأن ثبوت الخبرية للمثوبة يقتضى ثبوتها ~~بكون~~ قال الحق وقيل عليه لم يرد في كلام
 العرب جواب لوجه اسمية فالخلاق أيها الالام ابتدائية والجملة مستأنفة وجواب لو محذوف وأوحى للمثني
 لا جواب لها وما ذكره تكلف تأباه العربية وقوله والجزم بخبريتها وجه بأنه لما عدل عن الفعلية المعلقة
 بالشرط لتعليق شيان في الجزم حصل الجزم فيها وفيه بحث لأنه كيف يجوز به وقد جعل جواب الشرط
 الاستثنائي الدال على عدمه فكيف الجزم فان قيل أنه ليس بجواب حقيقة بل قائم مقامه فهذا
 نظير إلى المسافة بلا طائل فالخلاق ما تقدم وقوله وحذف المفضل الخ هذه تكة لطيفة لكن قال
 أبو حبان الحق أن خبر هنا صفة لا اسم تفضل وهو أقرب ثم أن التثني على الله بحال فجملة المعتزلة

(واقده علموا) أي اليهود (لمن اشتراء) أي
 استبدل ما تلو الشماطين بكتب الله
 والظاهر أن الالام لا ابتداء علمت علموا
 عن العمل (عالم في الآخر من خلاق)
 نصب (وايئس ما شروا به أنفسهم)
 يحتمل المعنيين على ما مر (لو كانوا يعلمون)
 يتفكرون فيه أو يعلمون بقه على التعيين
 أو حقيقة ما عليه من العذاب والمثني لهم
 أو على التوكيد النسي العقل الغريزي
 أو العلم بالجماع يتبع الفعل أو ترتب العقاب
 من غير تحقيق وقيل معناه لو كانوا يعلمون
 بهامهم فإن لم يعلم لم يعلم (وأنشأ)
 (ولو أنهم آمنوا) بالرسول والكتاب (وأنشأ)
 بتركها على كند كتاب الله واتباع البحر
 لا يبرأ من ثوبه عند الله خبر ما شروا به
 أنفسهم حذف الفعل وركب الباقى جملة
 اسمية لتدل على ثبات المثوبة والجزم بخبريتها
 وحذف المفضل عليه حلالة للمفضل من
 أن نصب إليه وتذكير المثوبة لأن المعنى
 لثنى من الثواب خير وقيل للثنية والثنوية
 كلام مبتدأ

وفرنثونية كشورة واغسمى الجزاء ثوابا
ومثوبه لان الحسن ينوب اليه (لو كانوا
يعلمون) أن ثواب الله خير مما هم فيه
وقد علموا الصكته جعلهم ترك التدبير
أو العمل بالعلم (يا أيها الذين آمنوا لا قولوا
رأينا رسولنا أو نلقاه) الرعي حفظ القدير
نعمته وكان المسلوب يقولون للرسول
عليه السلام راعنا رأينا راعيها وإننا فيها
نلتنا حتى نفهمه وسعده اليهود فافتروه
وخطبوه مريدين نسبته إلى الرعي أو سبه
بالكلمة العبرانية التي ككناوا يساويون
بها وهي راعينا فنفى المؤمنون عنها وأمرها
بأن يصدق تلك الفائدة ولا يقبل التلبس وهو
انظرنا بمعنى النظر الباطن وانظرنا من نظره إذا
انظره وقرئ انظرنا من الانظار أى
أهلنا لحفظنا وقرئ راعونا على لفظ الجمع
للتقريب وراعنا بالتشوين أى قولنا
وعن نسبة إلى الرعي وهو الهوى والمشايه
قوله راعينا ونسب السبب (واجمعوا)
وأحسنوا الاستماع حتى لا تنفردوا إلى
طالب المسراعة أو اجمعوا أو اجمعوا
لا كجمع اليهود أو اجمعوا ما أمرهم به
يجيد حتى لا تعردوا إلى ما نهى عنهم
(والكافرين عذاب أليم) يعنى الذين
بها وثواب الرسول عليه السلام وسبوه ما يؤذ
الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين
نزلت تكذيبيا لجمع من اليهود يظهر مودة
المؤمنين ويرعونهم يؤمنون بهم لهم الخير والود
محبة الشيء عنده ولذلك يستعمل في كل
منهم ومن التبيين كفى قوة تعالى لم يكن الذين
كفروا من أهل الكتاب والمشركين (أن ينزل
عليكم من خيم من ربكم) مفعول يؤمنون
الاولى من زيادة للاستعراق والثانية للابتداء
وقسر الجواب بالوحي والمعنى أنهم يسجدونكم
به وما يجوبون أن ينزل عليكم شيء منه وبالعالم
وبالنصرة ولعل المراد به ما بين ذلك

بمعنى الإرادة المتخلقة عن المراد وغيرهم أوله شبه بحال يقضى العارف بها انقاعهم ولا يخفى موقع
التسكير عن حاله بقيد أن شيا من الثنوية غير معام عليه (قوله وقرئ ثنوية الخ) اختلف
في وزن ثنوية فثقل مفعولة وأصلها ثنوية فثقلت شدة الواو إلى ما قبلها وحذفت للتقاسم الساكنين
وهي من المصادر التي جاءت على مفعولة كمفعولة فثقلت الواو وحذفت للتقاسم الساكنين
إلى ما قبلها فهي مصدر معي ويقال ثنوية يسكون النون وفتح الواو وتكون من حقه أن نزل فثقل ثنوية
كقائمة لأنهم يحصوها كما قالوا في الاعلام مكرزة وقرأ أبو السمال وقادة كشورة ومعنى ثنوية
ثواب جزاء من الله وقبل ربيعة إلى الله والمخفف رجه الله أشار إلى أن المعنى الأول راجع إلى الثاني
لرجوع المحسن إلى الله أى إلى جزائه واحسانه وقوله أن ثواب الله الخ إشارة إلى تقدير مفعوله وأنه
لم ينزل منزلة القاصر وقوله ترك التدبير بناء على أنه يعلمون قبله ينفكرون وقوله وألعمل إشارة
إلى ما حكاه قبيل (قوله الرعي حفظ الغرض لعله الخ) سواء كان الغرض عقلا ولا وقوله وكان المسلوبون
الخ هذا أخرجه أبو نعيم في الدلائل عن ابن عباس رضى الله عنهما وقوله لنفنا من التلغيف وقوله
فاتمروه أى عدوه فرصة مريدين نسبته إلى الرعي الغنى أى أنت راع لاني وهم حينئذ يبقون البقاء
أو يتكلمون التلبس أو سبه معطوف على نسبته لأن هذه الكلمة في لغتهم كلمة سب وبهى المؤمنين عنها
يعلم منه أنه لا يجوز أن يطلق عليه صلى الله عليه وسلم ما يؤهم وتساو على وجهه بعدد في لغة أخرى
وانظرنا قرئ بالوصل والقطع من الثلاثين والمزيدان مكان من نظرا البصر تعذى إلى على الحذف
والإيصال وإن كان من نظره بمعنى انتظره فهو مودة بنفسه والانتظار الثاني والإمهال وراعونا بضم
الجمع لتعظيم بناء على ما أثبتته الفارسي عنه وإن قال الرضى أنه لا يكون إلا في التكلم بخوفنا وراعونا
بالتشوين من الرعونة وهي الهوى وبوزن الشرب أى الحق الناشئ عنه أفعال وأقوال تدل على السفة
والصيغة النسبية أى ذارعة للابن ونامر وقوله للمشايه الخ متعلق بقوله هو رأى ثم واصل ذلك
لشايته قول اليهود الذى هو سب في لغتهم وألقد سبه الرعونة أو التقدير بأنه راع وقيل متعلق بقوله
ذارعن أى أن نسب ذلك القول إلى الحاجة للمشايه الخ ولا وجهه (قوله وأحسنوا الاستماع الخ)
انما أولوه لأنه لا فائدة في طلب السمع من السميع فالمراد أنما أحسنوا حتى لا يحتاج إلى قولكم له ذلك
ونفوه والمراد أفعلوا قول هذا وغيره والسعي يكون بمعنى القبول كما في سمع القلمان حده أو اجمعوا
ما أمرهم به هنا وهو قوله انظرنا والجذب كسر الجيم الاجتهاد والمراد بالكافرين اليهود الذين سبوه بهذه
الكلمة ولم يعمل على العموم ودخولهم فيه أى لأن الكلام مع المؤمنين فلا يصلح قوله للكافرين
الخ أن يكون تدبيرا لالتعريف لعهده وفيه يحضر للمؤمنين على ترك ما ذكره واد قوله مودة المؤمنين
والم يمكن في التظلم لأنهم قد لهم الخير فقد أجهم (قوله والودعية الشيء مع غيبة الخ) قال الراغب
الودعية الشيء ونعى كونه وبمعنى عمل في كل واحد من المعنيين على أن المعنى يضمن معنى الودلان الذى
هو منهن حصول ما يؤده اه فاشارة إلى أنه يكون مجموعهما وبمعنى عمل لكل منهم على الانفراد
ثم اهنا ما أنكر ادبه المحبة فقط كما أشار إليه بقوله بعد وما يجوب ويصح أن يراد به المجموع وفيه مستلزم
تقديم ما على اللاحقة بدون الود كما قاله الراغب ولزم أيضا من محبة الشيء جواز غيبته فن قال معترضا
على المصنف رحمه الله أنه لو كان كذلك لكان المناسب أن يقول ما يجب لأننى الود لا يستلزم نفي المحبة مع
أن ما ذكره ليس في كتب اللغة فقد غفل وقوله ومن التبيين كفى قوة تعالى لم يكن الذين كفروا من أهل
الكتاب والمشركين ولا رائدة لتأكيد النفي وفيه إشارة إلى تضعيف ما قبله أنها تفيض (قوله ومن
الاولى من زيادة الخ) وهي وإن لم يلها نفي فالتنى الأول منحصر على ما فيكى صدقها ولا حاجة إلى ما قبله أن
التقدير يؤدان لا ينزل خير وخير نائب الافعال وقوله يسجدونكم أى يسجد به وبالعالم بالنصرة معطوف

على بالوحى وقوله يحدوكم بيان للواقع أيضا لا تفسر للظلم لأن عدم مودتهم ناسئ من الحد وقوله
 للاستغراق أى أتأكد الاستغراق فإن الشكوة فى سياق التى عمارة **(قوله يستبشرونه)** يستبشرونه
 ناظر الى تفسير الخبر بالوحى ويعلم الحكمة ناظر الى قوله بالعلم وينصرف ناظر الى قوله بالنصرة وفيه
 اشارة الى أن أمارد بالخبر والرحمة واحد فهو من وضع الظاهر موضع المصنف وكذا أقيم الله مقام خبر
 ريكتم لاختصاص من يشاء بالرحمة ناسب الالوهية كأن أنزال الخبر ناسب الربوبية وعدم الوجوب
 مستفاد من قوله من يشاء وهذا رد على الحكام فى قوله من أن النبوة تصفة الباطن وعلى المعتزلة
 فى قوله من وجوب الاصل على الله لأن الواجب اما عبارة عما يستحق تاركه الذم كما قال بعض المعتزلة
 أو عما تركه بفعل بالحكمة كما قال بعض آخر أو ما قدر الله تعالى على نفسه أن يفعله ولا يتركه وان كان تركه
 جائزا كما اختاره بعض الصوفية والمتكلمين كما يشير به ظواهر الآيات والاحاديث مثل قوله تعالى
 ثم أنزلنا حسابهم والاول باطل لأنه تعالى ماله على الاطلاق والتصرف فى ملكه كيف يشاء
 فلا يتوجه اليه عدم أصلا على فعل من الافعال بل هو الجودى كل أفعاله وكذا الثانى لان العلم باجمالا
 أن جميع أفعاله تنفع المحكوم والمصالح ولا يوجب علما بحكمته والمصلحة فيه على أن التزام رعاية
 الحكمة والمصلحة لا يجب عليه تعالى لا يستلزم عاقبة فعل وهم يثبون وكذا الثالث لأنه ان قبل ما يحتاج
 صدور خلافه عنه تعالى فهو يشاء ما صرح به فى تعريفه من جوار الترتيب وان لم يقبل به فأت مع
 الوجوب اذ حشد يكون محصلة أنه تعالى لا يتركه على طريق جرى العادة وليس ذلك من الوجوب فى شئ
 بل يكون الخلق الوجوب عليه مجرد اصطلاح **(قوله نزل الخ)** وانتظامها مع ما قبلها لأن النسخ
 يخرج منها من الفضل العظيم ولأن ما نسخ يحجز من الخبر **(قوله والنسخ فى اللغة ازالة السورة الخ)** قال
 الراغب النسخ ازالة الشئ أى بعقبه كسحق الشمس الظل والظل الشمس والشيب الشباب فتارة بعقبه منه
 الازالة وتارة بعقبه منه الاثبات وتارة بعقبه منه الامران ونسخ الكتاب ازالة الحكم بحكمه بعقبه قال
 تعالى ما ننسخ من آية الخ فبطل منها ما نزل بالعدل بها أو نقرضها عن قلوب العباد وقيل معناه
 ما نوجدها ونفذهما من نسخ الكتاب ونسأها أى نخرها ولم نزلها ونسخ الكتاب نقل صورته الى الجوزة
 الى كتاب آخر وذلك لا يقتضى ازالة السورة بل يقتضى اثباته فى مادة أخرى كما يجازى نقض الخاتم
 فى شئ من كثيره اه فاشارة الى معنى الازالة والاثبات معا أولا ومثله نسخ الظل للشمس فان صورة
 الصورة زالت عنه الى غيره والراغب جعله مثلا للازالة فقط وهو أظهر وليس من الاضافة الى المذول
 كقولهم والظاهر أن الصورة فيها واحدة فخالق أن الصورة المنقطة أعين من الصورة الاولى وغيرها
 خلاف الظاهر وقوله والنقل أى نقل الكتاب باستنساخه أو نقل الشئ من مكان الى آخر وهو أخص
 من الزوال فإنه اعدام صفة وهى التعبد واحدة أخرى انما عطف على اثباتها أو على نسخ الظل فعلى
 الاول عطفه عليه لأنه داخل فيه كما ذكره الراغب وانما حشد ما يلوهم فيه من الازالة كما اشار اليه
 وصلى الثانى فبعبه اثبات تحقيق للصورة الاولى فى الثانية ولا تتقاهما كغيرها من الازالة الاولى
 وعلى **كل** فغير منهما الازالة والاثبات لأن هذا ليس معنى مستفاد كما عرفت ونظما فى نقل المنابر
 منه أن فغير منهما الازالة والنقل وليس كذلك كما يدل عليه ما بعده والتناسخ من النقل لأنه عندهم
 انتقال الروح من بدن الى آخر وليس المراد به مناسخة الواو ارباب كما قيل وقوله يقول ومنه لانه ليس فيه
 ازالة صورة وانباتها والنقل وقع فى بعض النسخ دون بعض وهى أولى لأنه لا يناسبه ما بعده اذ نسخ
 الرمح مثال للازالة ونسخ الكتاب مثال للاثبات فتأمل وعلى كل حال فإن كلامه لا يتخلو من الكدر
(قوله ونسخ الآية) بيان انتهاء التعبد الخ اشارة الى ما ارتضاه بعض الاصوليين من أنه بان انتهاءه
 عا ذكره لارفعه وقال شمس الائمة ان النسخ بالنسبة اليه تعالى بيان لمدة الحكم الاول لارفعه وتبدل
 وبالنسبة الى التبدل و اشار الى اقسامه الثلاثة من منسوخ الحكم والتلاوة ومنسوخ أمسهما

(والله يختص برحمته من يشاء) يستبشرونه ويعلمه
 الحكمة ويشير الى يجب عليه شئ وليس
 لاحد عليه حق **(والله ذو الفضل العظيم)**
 اشارة بأن النبوة من الفضل وأن حرمان
 بعض عباده ليس انبى فضله بل لشبهه
 ومعارف فيه من حكمته **(ما ننسخ من آية)**
(أو نزلها) نزل الخال الى حالها
 الا نزل الى محمدا بأمر الله تعالى
 عنه وأمر بخلافه والنسخ فى اللغة ازالة
 من الشئ عن الشئ وانباتها الى غيره
 العورة عن النقل ومنه التناسخ من نسخ
 الظل الشمس والنقل ومنه التناسخ من نسخ
 لكل واحد منهما كقولك فذبت الرمح
 الاثر ونسخت الكتاب ونسخ الآية بيان
 انتهاء التعبد بقرائنها أو اهلاكها المستفاد
 منها أوجبها جميعا

وتنصلي في الأصول وقوله وانساؤها اذهابها عن القلوب بان لا تبقى في حفظهم وقد وقع هذا فاق بعض
 العصاة أو اذ قرأه بعض ما حفظه فلم يجد في صدره فقال النبي صلى الله عليه وسلم قال نسخ الباحة
 من الصدور **(قوله وما شرطية الخ)** هذا هو القول الاصح من أن العامل فيه الشرط باعتبار أنها
 مفعول به لا مطلق كما جوزه بعضهم وهي عامله فيه الجزم باعتبار نفع معنى الشرط فتكون عامله
 ومعوله من جهتين ومثله يائز وناب جوابها عن الناب ومن يائنة وقراءة نسخ بالتخ ظاهره والغرض
 من الانساح والهزلة اما للتعبية أي ما تنسخ من أية أو تنسخ جبريل عليه الصلاة والسلام والمعنى
 تأمره بالاعلام بنسخها لانه لا يقدر أن ينسخ شيئا أو أن الهزلة المعنى الوجدان على صفة ثم أحذنه أي
 وجدته محمودا ومعنى تجد هامسوخة أو انسخها على ما سبق به علما بذلك فهي في المآل موافقة لقراءة
 الأخرى وهذا رد على من قال أنسخ لم يوجد في القصة كافي على وأبي حاتم ولم يأت أنسخ بمعنى نسخ ولا
 يصح فيه التعدية ووجهه وجهين بناء على جواز التعدية وتعددها وخروج ابن عطية التعدية على أنها
 من نسخ الكتاب والمعنى ما يكتب وينزل من اللوح المحفوظ أو ما أخرجه وتره فلا تنزه أي حذفنا
 فأنما تأتي بغيره من المؤخر المتروك أو بطله ورده أو حسان رحه الله والعجب من المفسرين والشرح أنهم
 لم يوردوا ما يصح هذه اللغة ولعلنا نقدر به **(قوله نساها الخ)** قراءة أي عمرو ابن كثير في التور
 لا ولي وسكون الشاة ونفع السين والهزلة الساكنة للجزء بالعطف على فعل الشرط وقراءة غيرهما
 بالانصاف هذه ولم يحذفها لئلا يأنها الهزلة من نساها أي أنزلها المعنى فخرها في اللوح المحفوظ
 فلا تنزهها أو قبل فخرها عن النسخ إلى وقت معلوم وقرئت بالتشديد من النسيان معلومة ومجهره لمفع
 ذكر المفعول وتركه وقوله في النفع والنواب شامل للأثقل والأثقل والمساوي وزاد النفع على
 الكشف لبطل التبدل إلى الإلصاق والقول بأن نفع نواب الاعتقاد خلاف الظاهر وقوله أو نساها
 في النواب لم يذكره النفع لانه لو كان خلا للنسخ من القصة وإنما كونه مقتضى الزمان وإن تساوبا
 فيه ما هو مرفوع أيضا ولم يعكس لأن المقصود هو النفع فيلزم كون المنسوخ أنفع وقوله أي ناس أحدا
 أباهما الظاهر نساها أحدا وقوله بلب الهزلة أي من نساها **(قوله ولا يذلت على جواز النسخ الخ)**
 لذكره صريحها فيها ولولا أنه جائز لم يكن لذكره وجه وأدوات الشرط من أن وما نفع معناها في أصل
 وضعتها تدل على احتمال ما دخلت عليه وجوازه فلا يرد أن الشرطية لا تترقب على صدق الطرفين
 كافي قوله تعالى قل أن كان للرحمن ولد أنا أول العابدين وجواز التأخر أي تأخر انزال القرآن ناسخا
 أو منسوخا المدلول عليه بقراءة أو نساها على أحد الوجوه والقرآت وقوله وذلك إشارة إلى الجواز
 أي وجه ذلك أن الوحي للعالم وهي تختلف باختلاف الأزمنة كما يرى من احتياج الصنف إلى غير
 لباس الشما وغير ذلك **(قوله واحتج به)** وفي نسخة بها على معنى النظم أو الألية لانه نص على أن لها
 مثلا أو خيرة فلا تكون أنزل ولا من غير الكتاب لانه لا يماثل شيء ولا دليل فيه لأن المراد بالخيرة والمثلية
 في النواب أو النفع لا في الأخية ولا في النظم وهو ظاهر وقوله والنسخ قد يغير بغيره أي يقول الشارع
 هذه منسوخة مثلا وهو جواب عما يقال إذا لم تنزل أي أخرى كيف يعلم نسخ الأولى وتفصيل هذا
 في أصول الفقه **(قوله والمعتزلة على حدوث القرآن الخ)** فإن تغيره بالنسخ وتفاوته في الخيرة وتأخير
 النسخ عن المنسوخ كل ذلك مما يستلزم الحدوث فأجاب بأنه في تلفظنا به على حادثة لانه نفسه وقوله
 من لوازمه كان الظاهر من ملزومات الحدوث لانه استدلال بالتغير على الحدوث والاستدلال بكون
 من الملزوم على اللازم لا العكس أي يلزم من وجود الملزوم وجود لازم بدون العكس فقبل المراد
 أن التغير والتفاوت من لوازم الترتان وهما مستلزمان للحدوث ففهم على أو يقال المراد من اللازم
 ما لا يتحقق بدون ذلك كما يقال فلان لازم يته أي لم يخرج منه وقد مر هذا في السبعة كما ذكره الشريف
 قدس سره وحاصله أنه لا تنعريف المعنى القائم بذاته أو ما هو في علاقه بأفعال المكلفين وقيل لانه أن التفاوت

مستأنز للحدث لم لا يجوز أن يكون أمورا قدية متفارة فإن صفاته تعالى قدية مع أمم استمافوة
 في الاحكام لا يقال الاعتزلة لم يقولوا بالصفات القدية لا نقول عدم قولهم بذلك لا يضربنا مع أنهم
 يقولون بالمعنى بالصفات القدية وان نفوها بحسب الظاهر كما حقق في الكلام (بقي أنه لا حاجة إلى هذا)
 فانهم يذهبون حدوث الانقضاء ونحوه لا تخالفهم فيه ولا يثبتون الكلام النفسى فهذا انما يحتاج اليه
 المناظرة فتأمل (قوله الخطاب للنبى صلى الله عليه وسلم والمراد الخ) في الكشف فهو يترك أموركم
 ويدبرها ويحرمها سبحانه ليصلحكم وهو أعلم بما يتعدىكم به من ناسخ ومنسوخ وهو لا يتنسخ حق الانقضاء
 الا بعد بيان أن الخطاب للنبى صلى الله عليه وسلم وهو في الحقيقة له ولا منه بدليل قوله وما لكم من دون
 الله من ولي ولا نصر فذلك قدمه عليه كذا قيل وفيه أن الخطاب عند صاحب الكشف ليس للنبى
 صلى الله عليه وسلم وحده بل لكل واقف عليه على حد قوله بشر المشائين كما بينته شرحه في كلامه هذا
 اشارة اليه ولا حاجة إلى تقديم ما ذكر وصافي ما رجحه والاستفهام حينئذ للتعريف وقول ابن هشام
 في المنفى الأولى أن يجعل على الإنكار التوبيخ أو الإبطال أى ألم تعلم أيها المنكر للفسخ مبنى على
 أن الخطاب المنكرى للنسخ للنبى صلى الله عليه وسلم ولا للعوم فهو لم يصادف محزه وقوله يفعل
 ما يشاء أى من النسخ وغيره وانما قال كالدليل لأن المالك للنبى بقدر على التصرف فيه والدليل مبين
 للعدول والمبين لا يعارض على المبين وكون هذا النسخ وما تنسخ خبر ما نزع أيضا لعدم العطف وأما
 كون أن الله على كل شئ قدير دليل لا أيضا فلا يضرب في المقصود (قوله وانما هو الذي علم أمورك
 الخ) المحصر يستفاد من قوله دون الله لأنه بمعنى سوى الله وقوله بالخ اشارة الى أن الولي هنا
 بمعنى المالك والحاكم وما بعده فعدم التصور هو الناصر المعين اذا انصرت صلاح الامور وانتظامها
 وأصل معنى الولاية الاتصال من غير تقطع شئ آخر اجبني بينهم ما تم يستعار للفرق في المكان وفى النسب
 وفى الدين أو الصداقة والنصرة كما حققه الراغب وقوله والفرق الخ يعنى الولي بمعنى الوالى والمالك
 والناصر المعين والمالك قد لا يقدر على النصرة وقد يقدر ولا يفعل والمعين قد يكون مالكا وقد لا يكون
 بل أخصا عنهم فالعوم والخصوص الوجهى ظاهر وبعض الناس فهم من قوله أحييائهم فسر الولي
 بالقرىب فاعترض عليه بأنه لا يأتى هنا اذ لا يشال فيه من قريب غير الله (قوله أم معادلة لله مراد الخ)
 قد جوزوا فيها الاتصال والانقطاع لكنهم رجحوا الثاني حتى قبل يذهب القطع بانقطع فعلى الاتصال
 والمعادلة التى تكون بمعنى أى الاخرين المعنى ألم تعلموا أنه المالك المطلق الفاعل لما يريد أم تعالون
 وتسلون رسوله مما لا ينفى السؤال عنه كما سألوا موسى صلى الله عليه وسلم فقوله أم تريدون الخ مؤنث
 بأم تعالون لأنه لا يفتح المقترحات الشاقة الا بعد العلم بأنه وبافادرا على اجابة سؤاله ولا ينفى ما فى هذا
 من التكلف وقد ورد عليه أنها كف تكون معادلة لله مزعوع الذى دخل على نفسه فى فاعل تعلم
 غير داخل فى فاعل أم تريدون ومنه لا يجوز فى المتداولين ولوسم حجة فلا ينفى بعده وكذا جعلها
 مضمدين لأن خطاب النبى صلى الله عليه وسلم فيه بالاجتهاد خطاب لامته فى الحقيقة ووجه فى الكشف
 الاتصال بأن ألم تعلم محمول على الثقة وأم تريدون الخ الدال على الاقتراح المنافى للثقة معادل كما أنه قال
 أنتقون بعد العلم على وجوب التوقى لم لا تتقون وتفترحون كما افترح أولاد اليهود وهو جسد على
 الثقة على سبيل المبالغة كما فى قوله تعالى فهل أنتم متبنون وهذا كالتخلص لامتة شرط يبق الخبر والشر
 وما فيه من العلم والمناصفة ثم قوله لا هذا اختصار دال على انه هو كلام لطيف ومن هاتين آيتين عوم
 الخطاب لغير النبى صلى الله عليه وسلم الذى أشار اليه المفسرون أولى فان قلت على المعادلة لا يختص
 اما أن تكون معادلة لله مرتين أو لثانية فقط والاول خلاف الظاهر والثانى أقرب لكن قول المصنف
 قادر على الاشياء بأما قلت المراد الثانى ولما كان الثانى دليلا لا الاول كما مر فكان معناه ملا-تطافه
 فتأمل قبل وفى عبارة المصنف رحمه الله اشارة الى أن ما صدق به فى موقع المفعول المطلق كما فى تنسيق

(ألم تعلم) الخطاب للنبى صلى الله عليه وسلم
 والمراد هو أممته وقوله وما لكم وانما هو الذي علم
 لأنه أعلمهم ومبدأ علمهم (أنت الله) لأن
 السموات والأرض يفعل ما يشاء ويحكم
 ما يريد وهو كالدليل على قوله أن الله على كل
 شئ قدير أى على جوارحه وفى
 العطف (وما لكم من دون الله من ولي
 ولا نصير) وانما هو الذى علم أمورك ويجزى
 على ما يملككم والفرق بين الولي والنصير أن
 الولي قد يذهب عن النصرة ويكون بينهم ما هم من
 أجنبيا عن الله وقد يكون بينهم ما هم من
 وجه (أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما تسألون
 موسى من قبل) أم معادلة لله زعموا في ألم تعلم أى
 ألم تعلموا أنه مالك الامم وفادرا على الاشياء كما
 بأمره يهيى كما أراد أمم تعالون وتفترحون
 بالسؤال كما افترحتم اليهود على موسى

الكواشي وقال النحر بالانساب أنها. ووصلة في موضع المفعول به لئلا أو أي كالأشياء التي شابهها
 موسى عليه الصلاة والسلام وذلك لأن الانكار عليهم إنما هو لفساد المقترحات وكونه في العاقبة
 وبالاعلامهم وفيه نظر لأن المشبه أن تسألوا وهو مصدر فالظاهر أن المشبه به كذلك وقع السؤال إنما
 هو لتبني المسؤل مع مع أنه لا يحتاج إلى تقدير رابط فهو أولى وفي قوله تريدون مبالغة كأنهم هم من راعين
 أرادوا السؤال فضلا عنه ولم يقل كسأل أمة موسى عليه الصلاة والسلام وأما قوله دلالة إشارة إلى أن من
 سأل ذلك يستحق أن يسان اللسان عن ذكره (قوله أومضتة والمراد الخ) أمرنا بما عني بل والهمزة
 أو بل فقط وإنما فسر هاء ما ذكر ليربط بما قبله وينظم معه لأنه ما بين لهم بقوله ما نمنعني في قوله قد ربه
 مائل أموره العالم بها أو أصح لهم وكنت وكنت وسجلهم على الأقارب بقوله لم تعلم الحارثى يجري
 التعديل تقديره وصاحبهم بالثقة به فها هو أصح لهم حتى لا يتجرأ عليه على أبلغ وجه وقد عرفت أن
 الرخصي لا يلاحظ معنى الثقة في الأول أيضا فتذكر وقوله نزلت في أهل الكتاب فالخطاب حينئذ
 في ألم تعلم تريدون لهم لأنهم هم المنكرون للنسخ فالاستفهام حينئذ لتوبيخ ونظر رابطا بما قبله وهو
 أقرب ما بعده نفيًا ارتباطا بما قبله ولأن قوله كما مثل موسى لا يناسبه إلا علمه بما يقترح فومه عليه وفيه
 نظر ولذا أخرهم وهذا مروى عن مجاهد وما قبله عن ابن عباس رضي الله عنهما وقوله أن نؤمن لربك أي
 لن تصدق بارتقائك في السماء (قوله ومن ترك الثقة بالآيات الخ) فسر به قوله الثقة إلى الاقتراح
 ليربط بما قبله لأنه تذييل له على سبيل التمهيد والتذيل ما يوفق به في آخر الكلام بما شاع على المعنى
 السابق فكبدله وقوله الطريق المستقيم تفيد إيراد السبيل وفسر به أيضا ولا يضل عن ذلك
 إلا الإيحيى وقوله ومعنى الآية الخ إشارة إلى أنه خير المصطفى وبه النهي والبعد عن المقصد مأخوذ من
 ضلال الطريق (قوله وقد كثرت من أهل الكتاب يعني أحوارهم الخ) إنما خصه بالأحوار قوله من بعد
 ما بين لأن العارفين لذلك إنما هم الأحوار فلا يقال أنه دلالة على هذا التخصيص والوداد من عانتهم
 لئلا يظن من بينهم فالمراد بهم وعبر بالكثير لإخراج من آمن منهم وفي الكشف روى أن فخص
 ابن عازر وروايد بن قيس وقرن من اليهود قالوا لحذيفة بن اليمان وعمار بن ياسر بعد وفاة أحد أمراء
 ما أحباكم فلو كنتم على الحق ما هزمتم فاربعهم إلى دنا فوفوا بكم وأفضل ونحن أهدى منكم سبيلا
 فقال عمار رضي الله عنه كيف نقض العهد فيكم قالوا شدي قال فاني قد عاهدت الله أن لا أفكر بكم بعد
 صلى الله عليه وسلم عاهدت فقالت اليهود أمأ هذا فقد مضى وقال حذيفة رضي الله عنه وأما ما فقد
 رضى الله ربا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا وبالإسلام دينا وبالقراءان إماما وبالكعبة قبله وبالمؤمنين
 أخوة إنهم أئمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرهم فقال أصبغوا خيما فزنت الآية وأهل المصنفة
 إنما تركه لأنه إنما كان الحافظين هجر لم يوجبوا شيء من كتب الحديث وقوله فأن لا الخ أي تكون بمعناها
 في المصدرية لكنهم لا تتصل وهذا قول النجاة (قوله كفار من تدبر وهو حال الخ) وجوز فيه
 أن يكون سلام فاعل ود وارضى بعضهم أنه مفعول يرتفع بصير لانها تصب مفعولين إذ منهم من
 لم يكفر حتى يرتد إليه فيحتاج إلى التقلب كافي تعود في مثلنا (قوله يجوز أن يتعلق بوالخ) جوز فيه
 وجوب تعلقه بؤد على معنى تخييرهم ذلك من قبل أنفسهم وماتم واد لأن الذين وإن يتعلق بجسد أي
 جسدا متبعا من أنفسهم ووضوهم على الظرفية في عند ومن قال من قبل فهو ظرف لغو في ما هو
 منقول عن مكى ورد ما بين الشورى في أحاليه بأنه لم يعرف بعدد وودع فهو مستقر أي جسدا
 ووقا كأنهم عند أنفسهم وقيل أنه مرادهم هنا والتعلق بمعنى وهو معمول معموله فكأنه معموله
 وكثير ما يريدون ذلك وقيل أنه على الأقل لغو ومن ابتدأ به وعلى الثاني مستقر كلام المصنف حجه
 أنه ظاهر فيه وقوله بالغاء مستغادة من كونه عند أنفسهم أذهروا فيهم راسخ كطليحي وما قبل
 أنه مستغادة من كونه داعيا لأهل الكتاب إلى محبة كفرهم أو من التنكير به بعد غير ظاهر وتفسير

أومضتة والمراد أن يؤمرهم بالثقة به وترك
 الاقتراح عليه قبل نزلت في أهل الكتاب
 حين سألوا أن ينزل الله عليهم كتابا من السماء
 وقيل في المشركين لما قالوا لن نؤمن لربك
 حتى تنزل علينا كتابا نقره (ومن يتبدل
 الكفر بالإيمان فقد ضل سواء السبيل)
 ومن ترك الثقة بالآيات البينات وشك
 فيها واقتراح غيرها فقد ضل الطريق المستقيم
 حتى وقع في الكفر بعد الإيمان ومعنى
 الآية لا يتغير حوافضها وسط السبيل
 ويؤدي بكم بالآيات
 وتبدل الصفة بالإيمان
 من أبل (وذكروا من أهل الكتاب) أن ردكم
 أحبارهم (لو ردوكم) دون الألف
 فان لتوثيق عن أن في المعنى وهو حال
 (من بعد إيمانكم كفارا) مرة قدس وهو حال
 من ضمير الخاطئين (حدا) هل رد من
 عند الله سمعهم بجزورته أي غنوا
 ذلك من عند الله سمعهم بجزورته أي غنوا
 الذين والمبل مع الحق أو يجسد اسم (من بعد
 بالغاء متبعا من أصل توثيقهم بالحق
 ما بين لهم الحق) بالجزورته والذهوت
 المذكورة في التوراة

العفو بترك العقوبة والصريح بترك التريب بالمثلثة أى اللوم والتعير وأصل معناه الاضرار يجب ان
 تبين حسن التريب قال الراغب في مقصود انه الصريح ترك التريب وهو ابلغ من العفو اذ قد يعفو
 الانسان ولا يصح عن حال ليس هذا معناه لغة وانما عمله عليه يقتضيه المقام لم يصب (قوله وفيه نظر)
 يعني ان فاعوا واصفوا معيدان بقوله حتى يأثم الله بأمره قال الامام كيف يكون منسوخا وهو معيا
 بفنية كقولهم اتوا الصيام الى الليل فاذا لم يكن ورود الدليل بانما لم يكن اتيان الامر بانما هو واجب
 بان الغاية التي يتعلق بها الامر اذا كانت لا تهل الاشرع على يخرج ذلك الوارد من ان يكون ناجزا فيقول
 محل اصفوا واصفوا حتى انسخه لكم قال الطيبي ويؤيدكم التوراة والانيجيل لانه ذكر فيه ما اتها
 مدة حكمها ما راسال النبي الا على صلى الله عليه وسلم قال تعالى الذين يتبعون الرسول النبي الا على
 الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والانجيل مع ان ظهوره صلى الله عليه وسلم نسخهما والمحال
 ان هذا القدر من التعميد لا ينافي النسخ وانما ينافيه التعميد بمعنى تعيين وقت الحكم الاول كما في آية
 العموم واجب ايضا بان ابن عباس رضى الله عنهما لم يجعل الايمان بالاشرع على ايمانهم او على اقامة
 الساعة كقوله تعالى انى امره فلا تستعجلوه واعترض على الطيبي بأنه غفل عما تقرر في الاصول
 حيث ذكر بعضهم النسخ وقال الشريعة المتقدمة موقوفة الى وقت ورود الشر بعبء المتأخر اذ ثبت
 في القرآن ان موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام بشر الله مع محمد صلى الله عليه وسلم واما وجوب الرجوع
 اليه عند ظهوره واذا كان الاول مؤثرا لا يسمى الثاني نسخا فاجابوا عنه بان لا نسلم ان مشاركة موسى
 وعيسى عليهما الصلاة والسلام بشرع النبي صلى الله عليه وسلم واجبا بل الرجوع اليه بغيره
 توقفت احكام التوراة والانجيل لاحتمال ان يكون الرجوع اليه لانه مفسر اومرة وفيه بين بلزم
 ان يتوقف بل هي مطلقة كما يفهم من التأييد الواقع فيها فيجوز ان يكون نسخا ولم يقولوا ان هذا القدر
 من التعميد ينافي النسخ اه وهذا هو رد اول الجواب الاول يمنع التعميد وهذا التسليم لا ينافيه
 أى ولو سلم انه مقدم فالله الذي لا يعلم زمانه بعينه نسخ لان معنى النسخ كما مر بيان انها الحكم
 وآية السيف فانها لا يؤمنون وتفسير القدرة بالقدر على الانتقام مع عمومها المرتبط بما قبله
 ارتباطا تاما والى ما قصور به من معنى الاتهام يكون معنى المبدأ والمخالفة بالباطل المجهدة والقاف
 مفصلة من المطلق الحسن وهو مستفاد من العفو والصريح والانتفاء بالعبادة لانها تدفع عنهم
 ما يكرهون كما مر وقراءة تقدم من قدم من السفر واقدمة غيره أى جعله قدامها في قريب
 من الاولى لامن الاقدام ضد الاجسام وتفسيره الله بوجود ثوابه عنده وقبل الظاهر ان المراد انه ثابت
 في علمه لا يصح لان عند الله بمعنى في علمه كثير في القرآن يجعل ما في علمه بمنزلة الموجود المحسوس لتعقبه
 ولذا اردنه بقوله ان الله بما تعملون بصير غير عن علمه بالا صراع ان من اعمالهم ما لا يصير وهذا
 هو الداعي لتفسير البصير بالعالم في الكشف وان قال النحرير انه اشارة الى نفي العقبات والله ليس
 معنى السمع والبصر في حقه الا نفي الذات جعلها موات خاصة وعلى قراءة التام فمفسر تعملون للكونة فهو
 وعيد وتهديد لهم وانما على القراءة الاخرى فهو وعيد للوثنين (قوله عطف على وذال) وما بينهما
 اعتراض بالفاء لان الجملتين في الواو والفاء كما في التلويح وقوله والغير لاهل الكتاب يجمع على
 للكثير مع انه التذكير كما قيل ليراق ما بعده من قات اليهود وقالت النصارى ولان الحكم ليس
 مخصوصا ببعضهم فيجعل الجميع كأنهم قالوا ويؤيد على الآيات الاخرى وقالوا كونوا هودا او نصارى
 وقوله لعل هذا نوع من اللبس والنشر لطيف المسلك يسمى اللبس والنشر الاجامى قال الحقوقي ولما قل
 ان يقول لما كان اللبس بطريق الجمع كان المناسب ان يكون النشر كذلك لان رد السامع يقول كل
 فريق الى صاحبه فيما اذا كان الامر ان مقولين وكله ولا تفقد الامور له احد الاخرين والجواب
 ان مقول المجموع لم يكن دخول الفريقين بل دخول احدهما لكن بعضهم هذا بالعين وبعضهم ذلك

(فاعذوا واصفوا) العفو ترك العقوبة
 المذهب والصريح ترك التريب
 الله بأمره الذي هو الاذن في قتالهم
 وضرب الجزية عليهم اوقلت فريضة الجلاء
 النسخ وعن ابن عباس انه منسوخ بآية
 السيف وفيه نظر اذا الامر غير مطلق
 على كل شيء فقدره على الزكوة عطف على
 (واصفوا) الملوذوا في الزكوة عطف على
 فاعفوا كما في امرهم بالسبر والمجاهدة والى
 الى الله تعالى بالعبادة والبر وماتت دعوا
 لا تنسكم من غير كسالة وصداقة
 ولا ترى تقدم من تقدم (تجدد عند الله)
 أى توبوا (ان الله بما تعملون بصير) لا يصح
 عندهم وقراءة بالياء فيكون وعيدا
 (وقالوا) عطف على وذال والغير لاهل
 الكتاب من اليهود والنصارى (ان يدخل
 الجنة الامن) كان هودا او نصارى افعي

وهذه القصة ذكرها ابن جرير عن ابن عباس رضي الله عنهما **(قوله والوالعالم الخ)** أي قالوا ذلك
 وهم من أهل العلم والكتاب ولما كان الحال عن الفريقين وكل فريق فاعل الفعل آخر ولا يعمل فعلان
 في حال جعل الفعل المستند إلى الفريقين واحد البصع عله في الحال والمقصود من الحال في بعضهم
(قوله كذلك مثل ذلك الخ) قبل يعني أن كذلك مفعول قال ومن مثل قولهم مفعول مطلق والمقصود
 تشبيه القول بالقول في المؤذي والمحصود وتشبيه القول بالقول في الصدور عن مجرد التشبيه والمهورى
 والعصبية فظهر الفرق بين التشبيهين وفي فهم الغريبة في أحدهما وفي الكشف وجه آخر وهو أن
 مثل صفة مصدر معتد وكذلك حال أي قالوا مثل قولهم جاريا على ذلك المنهج الصادر عن مجرد
 المهورى وهذا مطرد في غير القول تقول كذلك فعل مثل فعله وهو في الفارسية أيضا وتحققه أن كذلك
 اطرد في تأكيده الأمر وتحققه حتى كأنه سلب منه معنى التشبيه فقولهم مثل قولهم يدل على غائل
 القولين في المؤذي وكذلك يدل على توافقهما في الصفات والغايات وما يترتب عليهما من الذم وهو دقيق
 وسائر تحققة في قوله وكذلك جعلناكم أمة وسطا والمعطلة بكسر الطاء المستندة طائفة تعوق الصانع
 وجعل قولهم شبهة أقوى لأنه أعمج الباطل من العالم أجمع منه من الجاهل وفي أعراجه وجوه مفصلة
 في الدر المنثور وقوله فان قيل قال ظاهر أو يقال لم يريد أن يذمهم الآن حق وليس كذلك فوجب عليه
(قوله بن الفريقين الخ) فان قلت لم يخصهما بالذكرين الذين لا يملكون مع ذكركم قبله قلت المراد بوج
 اليهود والنصارى حيث نظموا أنفسهم في سلم من لاعلمة قالوا يجب تقديره ولا خاصة وأيضا أنه
 لا يعتد بالقول من غير مستند وقوله بما يقسم الخ قبل أنه لا إشارة إلى أن حكمه يستدعي التعدي في
 والباء كما يقال حكم الحاكم في هذه الدعوى بكذا فالقول يحكمون نفسه والثاني يحكمونه وهو محذوف
 تقديره ما ذكر وقوله أيضا إشارة إلى أن الحكمين فريقين يقتضي أن يحكم لاحدهما مجزئ ولاحق
 لاحدهما فجعله بمعنى أنه يعين لكل عقابا ويكتب كلامهما فوهو مجاز هذا **(قوله عام لكل من حزب)**
(الخ) وجه ارتباطه بما قبله أن النصارى عطلوا بيت المقدس وأشركوا العرب عطلوا المسجد الحرام
 لكنه عام في كل من عطل المعابد والمدارس كما في زماننا خصوص السبب لا يمنع العموم فان قيل ليس
 المشرك أعظم ممن منع مساجده أجب بأن المانع من ذكراته السامح في حراب المساجد لا يكون إلا
 كفر امتناعا في الكفر أو لا علم منه في الناس أو المراد من المانع الكفر لأن الكلام فيهم لكن يحمل
 على عموم الكفار المانع ولا يخص بالمعنيين الذين يهيم زلت الآية كما صرح بعدم المساجد مع نزول
 الآية في مسجد خاص وقوله مريض للعلة أي معذلة والحد يسمي بها بمرمعيها كأنها وهي مخففة
 كدوم على الألف مع ويؤثر تشديدا **(قوله ثاني مفعول منع الخ)** منع تعدي لثمة ولين بنفسه
 تقول منعه كذا وقد تعدي للثاني بن أو عن غنة اختلف في أعراجه أن يتركه فليس هو مفعوله
 الثاني وأغتره المنصف رحمه الله والثاني أنه بدل اختلال من مساجد والثالث أنه على إسقاط الحار
 أي من أو عن والرابع أنه مفعول لاجله وهو متعل لثمين ثابتهما مذكور في عمارتها والحدادة فيها ونحوه
 أول واحد وهو ظاهر وقيل القدر الأول أي منع الناس مساجدهم وقدروا بكراهة أن الخ قال
 الضرير وليس التقدير من جهة أن يكون فعلا لفعل الفعل المعال مقارنا فيصع حذف اللام لجائز
 مع أن زمان بدون ذلك بل من جهة أن المفعول له أمثاله بقصد الفعل حصولها وأباعت بكونه عليه
 للأقدام على الفعل والذكر في المستقبل ليس واحدا منها وإنما الباعث كراهة الذكرو قد يقال أن ذكر
 الإرادة والكراهة في أمثال هذه المواضع بيان للعنف لا لتحقيق أنها على حذف المضاف (أقول) قال
 في الكشف التحقيق أنه لا حاجة إلى الإضاهاة والغرض هو الذي يسوق إلى الفعل ذمنا ويترتب عليه
 وجوده فيكون حاصله بعده سواء كان تحصيل ما ليس يحصل أو إزالة ما هو حاصل كقولك ضربته
 لتأديبه وضربه لجله فلو قيل في الأول إرادة أن يتأدب وفي الثاني كراهة أن يفي في الجهل كان اظهارا

(وهم يملكون الكتاب) والوالعالم والكتاب
 للجنس أي قالوا ذلك وهم من أهل العلم
 والكتاب (كذلك) ذلك مثل (قال الذين
 لا يملكون مثل قولهم) كعبدة الاستنام
 والمعلقة فيهم على الديكارة والتشبيه
 بالجهل فان قيل لم يفهم وقد صدقوا فان
 كلا الذين بعدوا فسخ ليس بشئ قلت لم
 يقصدوا ذلك وإنما قصد به كل فريق إبطال دين
 الآخر من أصله والكفر فيه وكذا مع
 أن سالم يفسخ منه ساجد واجب القبول
 والعمل به (فأما يحكمكم) بضم (ينهم)
 بين الفريقين (يوم القيامة) كما كانوا فيه
 بقتلهم (فما قسم أسكن فريق ما يلحق به
 من العقاب وقيل حكمه بينهم أن يكذبهم
 ويدخلهم النار ومن الظلم من منع مساجد
 الله عام لكل من حزب سببا أو سبى
 في تعطيل مكان مريض للعلة وانزل
 في الروم لما غزوا بيت المقدس ونزله وقولوا
 أهله أوفى المشركين المانع وأرسلوا
 صلى الله عليه وسلم أن يدخل المسجد الحرام
 عام الحديبية (أن يذمهم ما جاءه) ثانی
 مفعول منع

للعبي وكذلك اذالت منعته دخول الحانة لان يرشد على أن المنع لارادته ولولفت منعته دخوله
 لان يقد دل على أن المنع لكرامته . ومنذ قوله تعالى بين الله لكم أن تضلوا أي بين لاجل ضلالكم
 الحاصل وازيد فباعه بالاسقرار فلا يراد أن الناصبة للاستقبال فكيف يصح من دون اضرار ثم
 قد يهوج الى الاختيار لكنه غير لازم والمعنى لا تأمل عن منع مساجد الله من العبادة لان دخلها سيد كر
 اسم الله على معنى لا باعث على المنع غير توب انصاف الداخل بالذكرو فيه مبالغة وذم عليهم حيث جعل
 رغبة ما نهى لان الاستقبال ولم يذكر أن معنى منع اشبهه في الدخول والعبادة ونحوها وهذا
 أصل هذه المقالة فاحفظه هـ . والشارح الحق أشار الى ما فيه ايماء لانه جار على مقتضى الفصل والقباس
 لكن الكلام في قبول أهل الحرية لموجبه على من كراهه . فان مثل هذه التدقيقات وان كانت بدعة
 كما هو دأبه الا أنه لا بد من مساعدة الاستعمال له وبالعبادة العربية زهرة لاقتحام الفرق لتأمل وقوله
 بالهدم ناظر الى تخريب بيت المقدس وما بعده ما بعده وجعل التعطيل محرم بها استشارة حسنة . ومن
 الاشارات قول الشيخ يري ومن اعظم من خرب بالشهوات اوطان العبادات وهي نفوس العابدين أو
 خرب بالاستقبال بالغير اوطان المشاهدات (قوله ما كان ينبغي لهم ان يدخلوا الخ) دفع لما يتوهم من
 أن افقه أخبر بأنهم لا يدخلونها الا خائفين وقد قدسوا بها آمنين وقد بقي في أيديهم كمن من ماله سنة
 لا يدخله سلم الا خافا حتى استغله السلطان صلاح الدين بأن معنى ما كان لهم الخ ما كان ينبغي لهم
 دخوله الا يخوف وخشيت من الله . وأنه كان الواجب والحق هذا الكتم تركوا لكفرهم أو ما كان ذلك
 لهم في حكم الله وقضائه المقصود وعد المؤمنين باستخلاصه منهم . وأنه خبر اورد به النبي عن تحكيمهم من
 الدخول فيها ما وجوب بان كان النبي تحريمها وان لم يكن على اختلاف في المسئلة فتقوله . وقيل ان في
 كلام المصنف رحمه الله وقد دأ على التخصي حيث جعل الوجه الثاني معنى الاول فقال أي ما كان ينبغي
 لهم ان يدخلوا مساجد الله الا خائفين والمعنى ما كان الحق والواجب الا ذلك لاولا لم الكفر وعقوبهم
 وحاصل الثالث ان معنى ما كان لهم ما كان في حكم الله وقضائه يعني أن حكم الله أنهم يصرون بحيث
 لا يدخلون الا خائفين ولو بعد حين . وقد وقع في النسخ التي رأيتها في علم الله بدل في حكم الله وهو سر
 من النسخ لاقتضائه وقوع خلاف علمه تعالى . وقيل على الاخر لا يعني أن العبارة انما قدسهم عن
 الدخول كما في قوله تعالى . وما كان لكم ان تؤذوا بني المؤمنين عن التكبر والتظلمة وهو حاصل الوجه
 الاول وهو كنهه غرور . أما الاول فلا ما ينبغي يستعمل بمعنى ما يلحق ويعد في ما يجوز بمعنى ما يكون
 والذي في كلام الكشاف غير الذي في كلام المصنف رحمه الله فاذ غرأ اشترك اللفظ وأما قوله انما
 وقع فيه علم الله فهو غلب كما قال فان حكم الله بذلك فتأوه بوقوعه وهو لا يتخلف أيضا ولذا قال
 الامام يكتي تحققة في وقت ما لا دلالة فيه على التكرز والادوام وهذا بعينه جار في علم الله أيضا . وقال
 السبكي انه نفسه ما أورد من قتادة فكيف يصح ما قاله وكذا ما أورده البحر رفاهه مقتضى اللفظ بحسب
 وضعه لا بحسب ما كنى به عنه قال الطبري نسي المؤمنون عن تحكيمهم من الدخول وهو أبلغ من صريح
 النبي لان الكناية أبلغ فانه اذا قلت لصاحبك لا ينبغي لعدوك ان يفعل كذا على اوردته النبي للسيد
 كان أبلغ من النبي له . وقال الجصاص ان قوله الا خائفين يدل على أن المسلمين يلزمهم منعهم منها والامنا
 خافوا (قوله واختلف الان في نفسه الخ) قال الشافعي لا يدخل المشرک المسجدا الحرام والحرم وقال
 مالك رحمه الله لا يدخله ولا غيره الا لحاجة . وقال الحنفية يجوز له دخول ما سوا مساجد خوله هم على
 النبي صلى الله عليه وسلم في مسجد بدموما ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لا يدخل الحرم
 الخ (قوله فتسل وسي أورد الخ) عطفه بأولنه ما لا يجتزمان الاقتل والحبس العربي والذلة بالجزية
 فلهذا وهذا مع ظاهره حتى في من قال الظاهر ولذا وقوله يكفرهم وظلمهم مأخوذ من ترتبه على قوله
 ومن اعظم الدال على الكفر كما ذكره المشرق والغرب كما ع من جمع الارض ومنه كبر وقوله

(وسمي في خرابها) بالهـم ذو التعطيل
(أو تلك) أي المنة ون (ما كان لهم أن
يدخلوها الا خافين) ما كان ينبغي لهم أن
يدخلوها الا بضيق وخشوع فضلا عن
أن يجبروا له في تخريبها أو ما كان الحق
أن يدخلوها الا خافين من المؤمنين أن
يبطشوا بهم فضلا عن أن يعمدوا بهم
أو ما كان لهم في حكم الله وقضائه فيكون
وعدا لهم ونسب بالانصر وادخلوا
المعابد منهم وقلة أتبعوه وقل معناه
التي عن فكيفهم من الدخول في المعبد
واختلفت الأمة في دخول أو حذية ونوع
حالات وفرق الشافعي بين المعبد الحرام وغيره
(لهم في الدنيا خزي) قتل وسبي أو ذلة بضر
الجزية (و لهم) وقته المشرق والغرب) يريد
بكتيرهم وظاهم الأرض أي له الأرض كلها
بها ما احتجى الأرض دون مكان
لا يختص به مكان دون مكان

فان منعه الخ بيان لارتباط الآية بما قبلها وأورد عليه أنه يقتضي أنهم امن تمة الكلام فيمن منع المساجد
وهو قول ضعيف والذي وردت به الأحاديث أنها نزلت مسقولة بسبب آخر اختلفت فيه الروايات على
خسة أوجه ذكرت في أسباب النزول وفيه نظر لانها وان كان نزولها بسبب آخر لا يمنع ذكر مناسبتها لما قبلها
وفرق بين المناسبة وسبب النزول (قوله قد جعلت لكم الأرض مسجدا) هكذا في الحديث الصحيح
جعلت في الأرض مسجدا وظهر ما قال القاضي عياض رحمه الله هذا من خصائص هذه الأمة لأن من
قبلنا كانوا لا يصلحون إلا في موضع يتقنون طهارته وفيمن خصه منا بهجوا في الصلاة في جميع الأرض إلا
ما يتفاجأه منه وقال القرطبي رحمه الله هذا خاص الله به نبيه صلى الله عليه وسلم وكانت الأنبياء
عليهم الصلاة والسلام قبل انما أبيحت لهم الصلاة في مواضع مخصوصة كالبيع والكثاس وقال الزركشي
رحمه الله في كتاب المساجد الطاهر من نطفه ما في قرن ما قال بعض شراح البخاري ان المحصور به الجمهور
وهو ما يخصه من أحد بني آدم وهو كون الأرض طهورا أو ما كونها مسجدا فلم يأت في أثره منع منه غيره
وقد كان يسي عليه الصلاة والسلام في جميع الأرض وبسبب ذلك أدركته الصلاة فكان عليه الصلاة
والسلام قال جعلت في الأرض مسجدا وظهر ما وجدنا في بعض نسخ مسجدا لا طهورا ولأننا نقول ان
غيره عليه الصلاة والسلام لم يبلغ له الصلاة في غير البيع والكثاس من غير ضرورة فلا يراد صلاة يسي عليه
الصلاة والسلام في أسفاره وقوله أن تصلوا في غير البيع والكثاس ذكر الأوصى على سبيل الغرض
وقد عرفت بعد ذلك أنه عليه وسلم فهو من الاختيار بالمقتضى وقبل الأولى لاقتصاره على المسجد الحرام
ولا وجه أن ذكر الأوصى (قوله في أي مكان الخ) يعني أن لا يتأخر في لازم التفرقة وليس مفعول نزلوا
فيكون بمعنى أي جهة نزلوا حتى يكون منافيا للوجوب التوجه لبقية في فصل على صلاة المسافر على
الراحلة أو على من اشتبه عليه القبلة وأن نزلوا منزلا لا يلزم في ذلك الاحتياج إلى حذف مفعوله
ونقدري فأنزلوا نزلوا وجوهكم شرط المسجد الحرام والتوجه للصرف من جهة إلى أخرى ونظم مبنى على
الفتح اسم الإشارة لا مكان كمكان وجعلنا ما يتبعه جهة التي ارتضاها للتوجه إليها أمر بها وهي القبلة
أو بمعنى ذاته كما ترى فهو ما حرمه مطلق على عبادة تكبرك وانما أول بذلك لتنزهه عن المكان والمجهة وقوله
بما حطبه بالاشياء أي بقدرته وأمرجه فاشنا دسعة البهجة من غير معنى الإطاعة المذكورة وقوله في
الما كن كالماء الرطب بما قبله (قوله ومن ابن عررضي الله تعالى عنهم أنها نزلت في صلاة المسافر على
الراحلة) وأما طرف ما في الوجه الذي قبله والمعنى في أي مكان فعلت أي تولية لأن حذف المفعول به
يفيد العموم لأن المعنى إلى أي جهة نزلوا أو أينما مفعول به على ما شاع في الاستعمال كما نوههم فإنه لم يقل
به أحد من أهل العربية كما صرح به الصريح وكذا في القول الآخر في أنها حق من اشتبهت عليه القبلة
فصل إلى أي جهة أدى إليها اجتهداه والمسئلة مع لزوم الإعادة وعددها مفعلة في الفروع والمراد
بالتدراك الإعادة وكونها نقطة لتسحق القبلة ظاهر لأنه إذا كان محطها بكل جهة فله أن يرضى ما شاء منها
وتسبيل التوجه إليه يدل على أنه ليس في جهة ذلك لو كان لوجب التوجه إليها وقبل هذا الصبح
الأقول لأنه روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنها نزلت لما قال اليهود ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا
عليها وفيه نظر (قوله نزلت لما قال اليهود الخ) في بعض المواضع فالصحيح راجع إلى التسلية ليسبق
ذكرهم ولا قبله ليسبق ذكر المشركين كما قال الذين لا يؤمنون وقرأوا للجهود بالواو وقرأ ابن عباس يتركها
على الاستئناف واستحسنوا عطفها على الجلة التي قبلها البعد الوجود المذكور هنا وانما قال على
مفهوم قوله ومن أنظر لانما استغفها مية انشائية اسمية وهذه خبرية فأشار إلى أنها مؤولة بفعلية خبرية أي
ظلم الذين منعوا ظلما عظيما وقالوا أيضا اتخذ الله ولدا قال الاستغفار ليس مقصودا حقيقة ومنه علم
وجه عطف ثالث الجلة على ما قبلها أيضا ولذا حسن ترك الواو ولوجه من عطف النصة لم يحج إلى تأويل
كأمر والاستئناف يأتي كأنه قبل بعد ما عرفت من قبائهم كل من انقطع خيط اسمهم في الاقتراء على الله

فان منعه الخ بيان لارتباط الآية بما قبلها وأورد عليه أنه يقتضي أنهم امن تمة الكلام فيمن منع المساجد
وهو قول ضعيف والذي وردت به الأحاديث أنها نزلت مسقولة بسبب آخر اختلفت فيه الروايات على
خسة أوجه ذكرت في أسباب النزول وفيه نظر لانها وان كان نزولها بسبب آخر لا يمنع ذكر مناسبتها لما قبلها
وفرق بين المناسبة وسبب النزول (قوله قد جعلت لكم الأرض مسجدا) هكذا في الحديث الصحيح
جعلت في الأرض مسجدا وظهر ما قال القاضي عياض رحمه الله هذا من خصائص هذه الأمة لأن من
قبلنا كانوا لا يصلحون إلا في موضع يتقنون طهارته وفيمن خصه منا بهجوا في الصلاة في جميع الأرض إلا
ما يتفاجأه منه وقال القرطبي رحمه الله هذا خاص الله به نبيه صلى الله عليه وسلم وكانت الأنبياء
عليهم الصلاة والسلام قبل انما أبيحت لهم الصلاة في مواضع مخصوصة كالبيع والكثاس وقال الزركشي
رحمه الله في كتاب المساجد الطاهر من نطفه ما في قرن ما قال بعض شراح البخاري ان المحصور به الجمهور
وهو ما يخصه من أحد بني آدم وهو كون الأرض طهورا أو ما كونها مسجدا فلم يأت في أثره منع منه غيره
وقد كان يسي عليه الصلاة والسلام في جميع الأرض وبسبب ذلك أدركته الصلاة فكان عليه الصلاة
والسلام قال جعلت في الأرض مسجدا وظهر ما وجدنا في بعض نسخ مسجدا لا طهورا ولأننا نقول ان
غيره عليه الصلاة والسلام لم يبلغ له الصلاة في غير البيع والكثاس من غير ضرورة فلا يراد صلاة يسي عليه
الصلاة والسلام في أسفاره وقوله أن تصلوا في غير البيع والكثاس ذكر الأوصى على سبيل الغرض
وقد عرفت بعد ذلك أنه عليه وسلم فهو من الاختيار بالمقتضى وقبل الأولى لاقتصاره على المسجد الحرام
ولا وجه أن ذكر الأوصى (قوله في أي مكان الخ) يعني أن لا يتأخر في لازم التفرقة وليس مفعول نزلوا
فيكون بمعنى أي جهة نزلوا حتى يكون منافيا للوجوب التوجه لبقية في فصل على صلاة المسافر على
الراحلة أو على من اشتبه عليه القبلة وأن نزلوا منزلا لا يلزم في ذلك الاحتياج إلى حذف مفعوله
ونقدري فأنزلوا نزلوا وجوهكم شرط المسجد الحرام والتوجه للصرف من جهة إلى أخرى ونظم مبنى على
الفتح اسم الإشارة لا مكان كمكان وجعلنا ما يتبعه جهة التي ارتضاها للتوجه إليها أمر بها وهي القبلة
أو بمعنى ذاته كما ترى فهو ما حرمه مطلق على عبادة تكبرك وانما أول بذلك لتنزهه عن المكان والمجهة وقوله
بما حطبه بالاشياء أي بقدرته وأمرجه فاشنا دسعة البهجة من غير معنى الإطاعة المذكورة وقوله في
الما كن كالماء الرطب بما قبله (قوله ومن ابن عررضي الله تعالى عنهم أنها نزلت في صلاة المسافر على
الراحلة) وأما طرف ما في الوجه الذي قبله والمعنى في أي مكان فعلت أي تولية لأن حذف المفعول به
يفيد العموم لأن المعنى إلى أي جهة نزلوا أو أينما مفعول به على ما شاع في الاستعمال كما نوههم فإنه لم يقل
به أحد من أهل العربية كما صرح به الصريح وكذا في القول الآخر في أنها حق من اشتبهت عليه القبلة
فصل إلى أي جهة أدى إليها اجتهداه والمسئلة مع لزوم الإعادة وعددها مفعلة في الفروع والمراد
بالتدراك الإعادة وكونها نقطة لتسحق القبلة ظاهر لأنه إذا كان محطها بكل جهة فله أن يرضى ما شاء منها
وتسبيل التوجه إليه يدل على أنه ليس في جهة ذلك لو كان لوجب التوجه إليها وقبل هذا الصبح
الأقول لأنه روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنها نزلت لما قال اليهود ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا
عليها وفيه نظر (قوله نزلت لما قال اليهود الخ) في بعض المواضع فالصحيح راجع إلى التسلية ليسبق
ذكرهم ولا قبله ليسبق ذكر المشركين كما قال الذين لا يؤمنون وقرأوا للجهود بالواو وقرأ ابن عباس يتركها
على الاستئناف واستحسنوا عطفها على الجلة التي قبلها البعد الوجود المذكور هنا وانما قال على
مفهوم قوله ومن أنظر لانما استغفها مية انشائية اسمية وهذه خبرية فأشار إلى أنها مؤولة بفعلية خبرية أي
ظلم الذين منعوا ظلما عظيما وقالوا أيضا اتخذ الله ولدا قال الاستغفار ليس مقصودا حقيقة ومنه علم
وجه عطف ثالث الجلة على ما قبلها أيضا ولذا حسن ترك الواو ولوجه من عطف النصة لم يحج إلى تأويل
كأمر والاستئناف يأتي كأنه قبل بعد ما عرفت من قبائهم كل من انقطع خيط اسمهم في الاقتراء على الله

أما متفق قيل بل امتدحهم قالوا ما هو أشنع من ذلك **(قوله تنزيهه عن ذلك فانه يقتضي التشبيه الخ)**
 اذ الولد حيوان يتولد من نطفة حيوان آخر والطفة جسم يتولد من جسم فيلزم تشبيهه بالاجسام
 اولاً ولو لم يشارك الاب في الماهية وشبابه ولذا قالوا ومن يشابهه فخطأ وهذا أقرب وبعبارة
 قول المصنف بعده وأما الحاجة فلا نه يقتضي التيسير والتركيب المحتاج الى المادّة وقيل لأن الابن
 انما يطالب بالحاجة اليه في أن يعاونه ويخلفه وسرعة الفناء لانه لا يتركب وكل محقق قريب سريع
 وقوله الا ترى الخ هذا يشعر بأن ادراكه قوتها وفاعليتها كما هو مذهب الحكماء والاولى ترك هذا
 كله وتنزيهه التبريل عن امثاله والمنعرجه انه تركب مثله احياناً وهو من اصابة الكمال وكون
 سبحانه لتنزيه ظاهر كما مر **(قوله رد لما قاله الخ)** اشارة الى أن بل لا شراب الاطالي قال الحصان
 في أحكام القرآن في هذه الآية دلالة على أن ذلك الانسان لا يقي على ولده لانه في الولد اثبات الملك
 بقوله بل له مافي السجوات الخ وهو نظير قوله وما يشق لي الزحمن أن يتخذ ولداً ان كل من في السموات
 والارض الا اذى الرحمن عبد افاتقتني ذلك عني ولده عليه اذ املكه وقد حكم النبي صلى الله عليه وسلم
 بنقل ذلك في الولد اذ املكه ولده وسب صرح به المصنف رحمه الله وقوله واستدل الخ بمقتضى قوله
 والمعنى الخ يقتضي أن وجهه أنه خالق لكل وجود فلا حاجة له الى الولد اذ هو يوجد ما شاء منزه عن
 الاحتياج الى التوالد واللام في له لذلك وقيل انها كالتي في قوله لا يزيد ضرب نقدي نسبة الاثر الى المثر
 وقوله متفادون اشارة الى معنى القنوت قال الراغب رحمه الله القنوت لزوم الطاعة مع الخضوع وفسر
 بكل واحد من حافي قوله تعالى **ككل** له قانون قيل خاضعون وقيل طاعتون واختار المصنف الثاني
 لانه انساب بالمقام وقوله لم يجانس مكوّنه لانه ظاهر وهذا معهود وقوله فلا يكون له وليان لا راطمه
 بما قبله **(قوله واغما جاء بما الذي الخ)** في الكشف فان قلت كيف جاء بما الذي لغز اولى العلم عموماً قوله قانون
 قلت هو قوله سبحانه ما يترك لنا وكأنه جاء بدون من تخبرهم الله وقدر الشائم قال الحريري
 كيف غلب غير العقلاء فاقى بلفظ ما مع قلب العقلاء فيه حيث جمع بالواو والنون فأجاب بانه وقع
 في الخبر قلب العقلاء على الاصل وفي المبدأ عكسه لفتحة التغيير وهذا كما يقال ان له مافي السموات
 والارض اشارة الى مقام الالوهة والعقلاء فيه بمنزلة الجادات **وككل** له قانون الى مقام العبودية
 والجمادات فيه بمنزلة العقلاء وأما كون ما بين العقلاء وغيرهم فاما هو في موضع الابهام فاذا وقع التمييز
 فرق بما دون وقد زاد المضاف اليه في كل ما فيه مالا كل واحد لا لاخبار عنه بالجمع وقوله كل من جعلوه
 اله او كذا كل من جعلوه ولداً لانه اتخذ الله ولداً له وجبه الا ان من زعمه ولداً خاضع له معز
 بعبوديته والوجود الثلاثة في قوله سبحانه الذي زعمه عايشا به ونحوه المتقضي لعدم الولد وكون
 ما في الوجود لمكانه لا ولداً وكونهم كلهم اومن اتخذوا خاضعاً معز بعبوديته وقوله واحتج الخ مر
 يانه **(قوله مبدعه ما وتظهر السميع في قوله الخ)** فاعل يكون بمعنى فاعل كليم وبمعنى مفعول كفتيل
 وهو يكون من المزيد بمعنى اسم الفاعل كدبّع بمعنى مبدع ذكر بعض أهل اللغة واستشهدوا عليه
 بالبيت المذكور ولان معناه في معنى سمع اذا دعاي سمع لاسماع وفي لسان العرب كان الاصمى
 يشكر فاعلاً بمعنى مفعول ويطلق قول ابن الاعرابي سلم بمعنى مسلم وقال ابن رزي قدس الله كبره انحره مسخن
 وحسن ومقعد وقعبه دونه ونفع ونفعه وحجب وحبيب ومطر وطريد ومقضى وقضى وههدي وهدي
 وموصي ومبرم وبريم ومحكم وسكرم ومبدع ومفرد وفريد ومسمع ومسمع وموتق وأيق
 ومؤل وأيم في أخوات له اه فقد علمت أن فيه قولين لان لغة اللغة ارضي **ك** لاطاعة وعلى الثاني
 ابن دريد في الجهرة والزحشرى اماراً في معاصفة مشبهة اومن صبح المبالغة الحقبة باسم الفاعل
 وعليه ابن مالك في التسهيل قال وربما في فعل من أفعّل وكذا فاعل بالفتح بمعنى مفعّل ايضاً فيه
 الخلاف وأخذ هاهنا المزيد المتعدي على خلاف القياس لم يرتضه وقال ان السمع على معناه الظاهر

(سبحانه) تنزيهه عن ذلك فانه يقتضي
 التشبيه والحاجة وسرعة الفناء الا ترى
 أن الاجرام الفلكية مع امكانها وقناتها
 لما كانت باقية مادام العالم تتخذ ما يكون
 اها كالولد اتخذ الحيوان والنبات اختصاراً
 أو طبعاً بل له مافي السموات والارض
 وقوله فالوده استدلال على فساده والمعنى
 أنه خالق مافي السموات والارض الذي من
 جانبه الملائكة ومنزلة الملائكة
 متفادون لا يتبعون عن مشيئته وتكوّنه
 وكل ما كان بهذه الصفة لم يجانس مكوّنه
 الواجب لذاته فلا يكون له وليان من حق
 الولد ان يجانس ولده واغما جاء بما الذي لغز
 اولى العلم وقال قانون على تغليب اولى العلم
 بغير الشائهم وتنويز ككل عوض عن
 المضاف اليه أي كل ما فيه ما يجوز ان يراد
 بكل من جعلوه ولداً له مطعون مقسرون
 بالعبودية فيكون الرام بعد اقامته الحقبة
 والاية يشعر على فساده ما قاله من ثلاثة
 اوجه واحتج بها النفاها على أن من ملك
 ولده عتق عليه لانه تعالى في الولد اثبات
 الملك وذلك يقتضي تناقضاً ما (يدبّع السموات
 والارض) مبدعه ما وتظهر السميع في قوله

والاستناد مجازي لأن ادعى الشوق لمادة صار عروبه لها لدمه فنه قد نسب لكونه سمها فاستدل به
السماع كأستدل الرأى العاقي في قوله • اذ ادعى القدر من بتهيرها على أنه ان ثبت شاذ لا بقاس
عليه والصنف رجه الله المصم عنده الثقل فيه لم يلتفت الى ما تكلفه مع أنه على ما ذهب اليه يكون من
اضافة الصفة الى فاعلها • وقد تكرر في التصوأن اذا اضيفت اليه يكون فيه اخير وهو الى الموصوف
فلا تخرج الاضافة الى المصم اضافة الموصوف ما نحو حسن الوجه حيث يصعب اضافة الرجل بالحسن
لحسن وجهه بخلاف حسن الجارية وانما خرج زيد • كثيرا لاخوان لا تضافه بأنه متقوم فمفعلي هذا
لا يصح يدعي الدعوات لا تضافه بذلك الا اذا اريد أنه مبدع لها وهذا يقتضي أن يكون على ظاهره
وأما ما قيل ان من يقول ان الله يدعي المبدع لا بدعي أنه كذلك بل انه من قبل المبالغة من باب
جذده وقد اعترف به صاحب الكشف في قوله ولهم عذاب أليم فقال يقال ألم فهو أليم كوسيع فهو
وجيع ووصف العذاب بكونه • تحبة بينهم ضرب وجيع • وهذا على طريقة قولهم جذده
والا في الحقيقة للولم كأن الحد للحد فقبح صحيح لأن قول المصنف في الوجه الآخر ان يدعي
بأن الأول من المزيد وأما ما ذكره في أليم فليس مما نحن فيه في شيء فانه من الثلاث لكن نفسه استناد
مجازي فهو سم و آخر (قوله أم من رحمة الداعي السميع) تمامه • يؤزني وأحسبني هجوع
وهو قطع فسيده لعمروين معد كيرب يتوق أخناله اسمها رحمة أسرها يؤزني ودين العمة ومنها
اذ لم تستطع شيئا أدععه • وجاوز الى ما نتطبع

والمراد بالله الشوق • ويؤزني يعني يوقظني من الالة وهو الدهر وهجوع يعني ينام وجهه وأحسبني
هجوع حال وقوله أو يدعي الخ ظاهر وهو مختار الخشعي وهو حجة رابعة على نفي الولد لانه أصله
ومنهو الحاصل بالانفعال المتدع عنه والجلال (قوله والابداع اختراع الشيء الخ) فرق في شرح
الاشارة بين المصنع والابداع والايحاد والتكوين والاحداث بأن المصنع الابداع بعد العدم فهو
والايحاد عامان والابداع ايجاد من غير مادة ولا زمان فهو أعلى مرتبة من التكوين والاحداث
لأن التكوين ايجاد من مادة والاحداث أن يكون مع الشيء وجود زمني وكل واحد منهما ما يقابل
الابداع من وجه والابداع أقدم مما لان المادة لا يمكن أن تحصل بالتكوين والزمان لا يمكن أن يحصل
بالاحداث لا تضاف كونها جامدة بوقت مادة أخرى وزمان آخر انتهى وكلام المصنف رجه الله يقتضي
فرقا وهو أن الابداع الابداع الداعي من غير مادة لانه معنى الاختراع والصنع الابداع من مادة وهي
العنصر الذي فيه صورته كالسرير والخشب والتكوين ايجاد من مادة خلقت عن صورته الاولى التي
هي صورة أخرى في زمان كالاحداث لكن أو رده عليه أنه كيف يكون ايجاد السموات لأن مادة
وقد كانت دخانا كما صرح به في الآيات وكيف يكون ذهابا وقد خلقت في ستة أيام فكانه جعل ذلك على
التنبيل المناسبة ما بعد متنازل (قوله أي أراد شيئا وأصل الغشاء الخ) القضاء فضل الحكم في الشيء
قولا وهو ظاهر أو فعلا وهو ايجاده ولما كان ذلك يستلزم الارادة أطلق عليه فعل لم يستعمل بمعنى
الايحاد ويقابل القدر بمعنى التقدير وقد يعكس ذلك قال ابن السيد قدرة الله وقدره قضاء وهم من
يفرق بين قدر الله وقضائه فيجعل القدر تقديره الامور قبل أن تقع والقضاء انما ذلك القدر وخروجه
من العدم الى هذا الفعل وهذا هو الصحيح لانه قد با في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بكهف
ماثل السوط فأسرع المشي حتى جاوزه فقبل ما أنشتر من قضاء الله فقال أقر من قضاءه تعالى الى قدره
ففرق صلى الله عليه وسلم بين القضاء والقدر وبين أن الانسان يجب أن يتوقى انتهى (قوله من كان
الناية الخ) وهي تدل على معنى الناقصة لأن الوجود المطلق أعظم من وجوده في نفسه أو في غيره مع أنها
الاصل فلا يقال ان الله كما يقضي الوجود في نفسه للاشياء يقضي الوجود لغيره وهو انما يكون
بأن يقول للشيء كن كذا • ووجه التنبيل فيه أنه شبه الحالة التي تتصور من تعالى ارادة تعالى شيء من

أو يدعي • أم من رحمة الداعي السميع
أو يدعي • مروان وأرضه من يدعي فهو يدعي
وهو حجة رابعة • وقد رها أن الولد العنصر
الولد المفعول بالافعال ما تدع عنه والله
سبحانه مبدع الاشياء كما هو فاعل على
الافعال منزوع من الافعال فلا يكون والدا
والابداع اختراع الشيء لا عن شيء دفعه وهو
أليم بهذا الموضع من الصنع الذي هو
تركيب الصورة بالعنصر والتكوين
الذي يكون بتفسيره من الضمير في
يدعي مجرورا على البدل من الضمير في
وضعه على المسح (واذا قضى أمرا) أي
أراد شيئا وأصل القضاء انعام الشيء قولا
كقوله وقضى ربك أو فاعله كقوله تعالى
فقد قضى سبع سموات وأطلق على تعالى
الارادة الالهية بوجود الشيء من حيثانه
بوجبه (فانما بوله كن فيكون) من
كان التامة أي احداث فحدث وليس
الارادة حقيقة أمر وامتنال بل تنبيل
حصول ما تعلقت به ارادته بلاهله بطاعة
الأمور والطبع بالوقوف وفيه

المكونات الدال على ما قبله قضي كما مر وسرعة إيجادها به غير متنازع ولا فوق حجة أمر الامر
 النافذ تصرفه في الأمور المصلحة الذي لا يتوقف في الامتنال فاطلق على هذا الحالة ما كان يستعمل
 في ذلك من غير أن يكون هنا قول وأمره واستعاره تخيلية وذهب بعضهم إلى أنهم الاستعارة تحتية
 تصريحية ورده الغير وسأقي ما فيه وقوم إلى أنه حقيقة وأن السنة الالهية جرت بأنه تعالى يكون
 الاشياء بكلمة ~~كان~~ ويكون المأمور هو الماخضر في العلم والمأمور به الدخول في الوجود وكان مراده
 أن اللفظ موجود حقيقة والافه هذا الامر تصريحي وهو مجاز أيضاً ووجه تقريره لا بداع أن هذه
 السرعة تقتضي عدم التوقف على المدة وكون الولد يقتضي ما ذكرنا جرت به العادة وقوله بفتح النون
 يعني به النصب والفتح يستعمل في البناء وإذا أضيف إلى الحرف دون الكلمة يراد ذلك أيضاً لا فرق
 بين فتح الكلمة وفتح الحرف وقرأه النصب قرأه ابن عامر رحمه الله وقد أشكلت على النحاة حتى جبراً
 بعضهم عليه وقال انه سخطاً وهو سوء أدب والرفع على الاستئناف أي نهى به ويكون وهو مذهب سيبويه
 رحمه الله وذهب الزجاج إلى عطفه على بقول وأما الصواب فقبل انه روي فيه ظاهر اللفظ أموراً الامر
 فنصب في جوابه ولو نظر إلى المعنى لم يصح لأن الامليس حقيقاً لا ينصب جوابه ولأن من شرطه
 أن يتقدم متعياً بشرط وجراء نحو انتفى فأكرمك الله تقديره ان تأتني أكرمك وهذا لا يصح هذا اذ يصير
 التقدير ان يكن يمكن يتجدد فعلا الشرط والجزاء معني وقاعلاً ولا بد من تفارحهما فلا يلزم كون الشيء
 سبباً لنفسه لكن المعاملة انظر على التوهم وافية في كلامهم وقال ابن مالك رحمه الله ان الناصبة
 قد تعم بعد ان لا فاعته التي وقد فالت العرب انما هي شرطية من الاسد فخطم فاهه نصب خطم
 ولأن أن تقول انها موصولة في جواب الامر والاتحاد فيه المذكور مردود لأن المراد ان يكن في علم الله
 وارادته يكن في الخارج كقوله صلى الله عليه وسلم كن كائن هجرة إلى الله ورسوله فهجرت إلى الله
 ورسوله أي من كانت هجرة عن عملاوية فهجرت فوابا وقولا وكون الامر غير الحقيقي لا ينصب في جوابه
 ممنوع فإن كان بلفظ كاذب البه كثير من المفسرين فظاهر ولكنه يجازع من سرعة التكرير كما مر
 في كونه فاقدة وان لم يعتبر ذلك فهو مجازع من ارادة سرعة التكرير فيكون استعارة متعياً يترتب عليها
 وجوده سر بمسألة التقدير ان يرد سرعة وجوده شيء وجود في الحال فالظاهر ظاهر ومنه تعلم أن عدم
 الذهاب إلى الغيبيات لوجه خلافاً رده ثم بين السبب في غلط الكفرة في نسبة الولد بأنه في اسماهم لا
 مشترك بين المبدئي الموجد واما المعروف وهذا المنس من كلام الامام رحمه الله (قوله أي جهلة
 المشركين الخ) فبني العلم عنهم على حقيقة وعلى الثاني اتعاها لهم أو لعدم علمهم بمقتضاء والتفكير الاول
 منقول عن قيادة السدي والثاني عن ابن عباس رضي الله عنهما ولما قبل المصنف رحمه الله جهلة
 المشركين وأهل الكتاب ومتجاهلهم أغلبية الجهل في أهل الشرك والتجاهل في أهل الكتاب فافهم وقوله
 هلا اشارة إلى أن هؤلاء لا هنا للتخصيص وقد يكون حرف استفهام نحو ولولا فضل الله والكلام معهم
 اما باذات أو ما زال الوحي وهو استكبارهم بعد عدم انفسهم كالاشك والاياد عليهم الصلوة والسلام
 وما بعده استكبارهم ووجوده وهو ظاهر وقوله والثاني وجود أن الخ في نسخة ثان وقوله كذلك الخ تقدم
 الكلام في توجيه الجمع بين كلتي التشبيه وأرنا الله فاعرف لولا بكلمة الله وهل يستطيع نظار طلب الآية
 والحجة وقرأه التثنية شاذة وهي قرأه أي جبراً وابن أبي اسحق قال الداني رحمه الله وذلك غير جائز
 لانه فعل ماض والتبائن المزيدين انما يجيآن في المضارع فندغم الماض فلا وقال الرافعي انه سله
 على المضارع فزادهما وجه هذا التقدير لا يدفع الاشكال ولما قال السفاقي قرأه تشابه بادغام التاء
 فيها وبالس في الماضي تأتني حتى اجداهما وتدغم الاخرى ووجهه على أن الاصل تشابهت وأصله
 تشابهت فأدغم التاء في الشين واجتلبت هـ من الوصل فحين أدرج القارئ القراءتين السابغ أعاناه
 المبرورة تمام الله على قومه أنه قرأ تشابهت ولا يظن بان أبي اسحق أن التامن الفعل على الادغام

تقريره في الابداع وإعماله إلى حجة خاصة
 وهو أن اتخاذ الولد عما يكون بالدار وموله
 وفعله تعالى يستغنى عن ذلك وقرأ ابن عامر
 فيكون بفتح النون وأعلم أن السبب في هذه
 الضلالة أن آداب الشرائع المتقدمة كانوا
 بطلان الآداب على الله تعالى باعتبار أنه
 السبب الاول حتى قالوا أن الآداب هو الرب
 الاصغر والله سبحانه وتعالى هو الاب الأكبر
 ثم بطلت الجبهة منهم أن المراد به معنى
 الولادة فاعتمدوا ذلك تقليداً وذلك كفر
 قاله ومنع منه مطاوعة صاحب المادته المشركين
 (وقال الذين لا يعلمون) أي جهلة المشركين
 أو المتجاهلون من أهل الكتاب (ولولا بكلمة
 الله) هلا بكلمة الله كما يكلم (وإننا آية
 أو بوحى الشيا بأنك رسول الله) والشافعي
 جعده على صدق الاول واستسكان الثاني
 جرداً ما أناهم آيات الله استماته به
 وعناداً (كذلك قال الذين من قبلهم) من
 الامم الماضية (مثل قولهم) تناولوا آيات الله
 جهرة هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مادة
 من السماء (تشابهت قولهم) تلوب هؤلاء
 رمن قبلهم في الوحي والعدا وقرى بتشديد
 الشين

لأن حكم الجزئية المتعلقة بالماضي والمعادسواء كانت منصوبة من الشارع أو لا لكنها راجعة
إليه والتسليم والتبدل يقع فيها وطاق على الأصول الكلية فيجوز (قوله أي الوحي أو الدين الخ)
الوحي يعني الموحى به وهو إشارة إلى أن العلم يعني المعلوم فانه شاع فيه حتى صار مقبولة معرفة والمعلوم
يتصف بالوحي مدون العلم نفسه الآن يكون مجازاً كما أشار إليه الضرير وأما القول بأن مجي المعلوم
بمنزلة مجي العلم فضعفه ظاهر وكذا القول بأن الوحي بالمعنى المصدري وهو وإن كان معلوماً
لأعلامها متخذاً بالذات كالتعليم والتمه وكلمه من التكلمات الباردة (قوله مالك من الله من ولى
والنصير) هذه اللام هي الموطئة للقدم وهي تقع قبل أدوات الشرط وتذكر مع أن وقد تأتي مع
غيرها نحو ما أتيتكم من كتاب ولسيةها إيجاب القسم معها دون الشرط ولو أجب الشرط هنا لوجب
القضاء فهذه الجملة جواب القسم قوله وهو جواب لئن تخالفه اللهم الآن يقال مراده أنه جواب
القسم المدلول عليه به فأقامه مقامه لكنه تسمى في التعبير وقيل أنه إشارة إلى أنه جواب الشرط
وذلك أنما يجوز إذا قدر القسم بعد الشرط وقد مر مالك جله فلهذا مضى أي ما استقر والاعتناء كونه
جواب القسم لوجوب القضاء وهو هدف إذ يقل أحد من العلماء يتقدمه مؤخر مع اللام الموطئة
وتقديره ما فعله لا دليل عليه (قوله يريد به مؤمن أهل الكتاب الخ) خصهم بهم لأنهم الذين أوفوه
بشروطهم ويؤمنون به وقصر حتى الثلاثة وهو منصوب على الصدرة لاشتراكه بصون لفظه عن
التصريف وتذكر معانيه والعمل به وجهه حاله قد ذكرنا لهم لم يكونوا وقت الإتيان كذلك بل بعده
وهذه الحال مخصصة لأنه ليس كل من أوتي به سلوه فالمراد بالذين اتبعوه بالمال مؤمنو أهل الكتاب
بحسب المطروق وأولئك يؤمنون به خبر بالانكشاف وأما إذا جعل يتلوه خبراً وأولئك يؤمنون به جله
مستأنفة فلا بد من تخصيص الموصول بال مؤمنين استعمالاً للامع في الخاص وهذا معنى قوله على
أن المراد الخ أي على أنه مراد منه بقرينة غلبة ليعلم الأخبار عن العلم بما هو له من أفراد وأما
قوله يريد أولاً فغناه يريد من هذا اللفظ بحسب الدلالة وقيل معناه أعين من الإرادة بالقيد اللفظي
ومن الإرادة بالاستعمال فلا يراد علمه أن قوله على أن المراد بالموصول مستغنى عنه ولا حاجة إلى
تذكر أن المراد بمؤمني أهل الكتاب الذين آمنوا بكتابتهم وهذا التوراة والتنجيل وقوله المراد
مؤمنو أهل الكتاب ثانياً المراد به من آمن بنبينا صلى الله عليه وسلم فإنه تصف وعذرنا شدة من الذنب
فانه ليس التكرار لفظاً لاجتماع السبب يومه أنه يجوز أن يراد غيره وقوله دون المرفعين يشير إلى أن
هذا يشهد القصر كافي الله يستهزئهم كاذب الدية المحشرون وقصر الكفر كتبتهم بخبر بقوله لانه
كفر به تكلمه وقوله حيث اشتروا الكثير بالإيمان أي استدلوا بإشارة إلى أن فيه استعارة مكشنة وأنه
إيمان إلى ما مر منهم وقوله المصدرة قسم الخ بيان لفائدة ذكر ما قبله مع أنه تقدم (قوله كلفه
بأوامر ونواه) قال الراغب بل التوب بلا خلق وولوه اختبره كافي أن خلقته من كثرة اختباري ولعمري
التكليف بلا لانه شاق ولانه اختبار من الله لعباده وإتلى يضعن أمرين أحدهما تعرف حاله
والوقوف على ما يجهل من أمره والثاني ظهور وجوده وردائه ورعا بقصده الامران ورعا بقصده
أحدهما فإذا قبل آتلاه الله فالمراد أظهر وجوده وردائه لا لا التعريف لانه لا ينبغي عليه خافية
وفي الكشف اختبره بأوامر ونواه واختبار الله عبده مجاز عن عكسه من إخبار أسد الأعرين
ما رآه الله وما يشاهده العبد كأنه يجتبه ما يكون منه حتى يجازي به على حسب ذلك قال العلامة اختبار
الله عبده لا يكون بطريق الحقيقة لأن الاختبار حقيقة انما يصح من خفي عليه العواقب بل هو مجاز
على طريق الغشيل شبه حال الله والعبد في تمكنه من الأمرين الطاعة والمعصية وإرادة الطاعة منه
بحال المعتبر مع التفتير غير عينا بالاختبار وما في قوله ما يكون استعظامه وفي الامتحان معنى العلم
أي يجتبه لعل أي شيء يفعل انتهى وحاصله أن مراده التكليف أيضاً لكنه بطريق الاستعارة التمثيلية
وكلام الراغب يشعر بأنه مجاز باعتبار اطلاقه على ما هو الغاية منه وأشار إلى أن يعلم ويؤتي بمعنى الترتيب

(بعد الذي جاء من العلم) أي الوحي
أوالدين المعلوم مخصصه (مالك من الله
من ولى ولا نصير) يدفع عنك قتال
وهو جواب ابن (الذين آمنوا هم الكتاب)
يريد به مؤمن أهل الكتاب (يتلوه حتى
تلاوه) براعاة اللفظ عن التصريف
والندرج في معناه والعمل بمقتضاه وهو حال
مقدرة والمجرب ما بعده أو يشير إلى المراد
بالموصول مؤمنو أهل الكتاب (ومن
يؤمنون به) يتكلمهم دون المؤمنين
بالتصريف والكثرة بما بعده
فأولئك هم الماسرون (حيث اشترؤا
الكثير بالدين) (يا أيها المرسل اذكر
نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على
العالمين واتقوا يوم لا يجزي نفس من نفس
شئاً ولا يقبل من عملها ولا تشفع بها لصاحبه
ولا هم ينصرون) المصدرة قسم بالامر
يذكر القسم والقيام بقوله والحد من
أضاعتها والخوف من الساعة وأحوالها
كتر ذلك وختم القصص
في النصع وإذنا بأنه فذلكه القصص
والمقصود من النصع (وإذا تبلى إبراهيم
بكتام) كلفه بأوامر ونواه والابتلاء
في الإصلا التكليف بالامتحان النسبة
البله لكنه استعمل الاختيار النسبة
إلى من يجهد العواقب طعن تراءفها
والفهم لإبراهيم وحسن التقدير لفظاً
وان تأخر نسبة

على الاختيار فلهذا بعين حجة حاسنة في سورة تبارك والمصنف رحمه الله تعالى قالهم وذهب إلى
أن حقيقته التكليف ولكن تكليف العباد لما استلزم الاختيار ولأنهم امتزادان وهذا الوجه
لأن أهل اللغة صرحوا بطلان معنى الاختيار والاستعمال يشهد به جملة من قوله تعالى أحد
بقره فماذا الاختيار أم منه أو مابين له وأما قوله فيما ساقى عامه بمعاملة المحترق في الكلام فيه
وقوله أحد التذمين يعني إتمامي للفظ حقيقة أو كبحوا وعدلوا أو أوفى الزمة كإفعل المؤخر وهو
ظاهر وقول المحترق وما يشبهه العدد اعتزال شني ولذا تركه المصنف رحمه الله قوله والكلمات
قد تطلق على المعاني فذلك فسرت الخ أصل معنى الكلمة اللفظ المفرد وتستخدم في الجمل المقيدة
أيضا وتطلق على معاني ذلك ما بين اللفظ والمعنى من العلاقة وقد فسره قوله تعالى قل لو كان البحر
مدا الكلمات لربى كاسياقي قوله فسرت بالتصالح الثلاثين الخ هذه الثلاثين جعلها في الكشاف
عشر انتهى في سورة ثمانية وعشر في سورة الاحزاب وعشر في سورة المؤمنون وسأل سائل وأية ثمانية
التائبون العابدون الحامدون السائغون الزاكون الساجدون الآمرون بالمعروف والنهي عن
المكر والخائفون حدوده وآية المؤمنون قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم
عن الفحوم وضوضن والذين هم للزكوة قائلون والذين هم الغرهم سائقون الآية أنزواهم
أو ما ملكت أيمانهم فأنهم غير ملومين فمن انتهي وراء ذلك فأولئك هم العادون والذين هم
وعدهم راعون والذين هم على صلواتهم يحافظون وآية الأحزاب المسليين والمسلمات والمؤمنين
والمؤمنات والمغانيب والقانتات والصادقات والصابرات والخالصين والخالصات
والمصدقين والمتصدقات والصابغين والصالحات والحافظين فروجهن والحافظات والذاكرين الله كثيرا
والذاكرات وآية سائل السائلين الذين هم على صلواتهم راعون والذين هم في أموالهم حق معلوم
لسائلين والمحرمين والذين يصدقون يوم الدين والذين هم من عذاب ربهم مشفقون أن عذاب ربهم غير
مأمون والذين هم الغرهم سائقون الآية أنزواهم أو ما ملكت أيمانهم فأنهم غير ملومين فمن انتهي
وراء ذلك فأولئك هم العادون والذين هم لا ممانهم وعدهم راعون والذين هم يشاهدتهم فأنون
والذين هم على صلواتهم يحافظون والمذكور في السور الثلاث وثلاثون وهي التوبة والعبادة
والحد والسياسة والركوع والسجود والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وحفظ حدود الله والصلوة
والخشوع وترك الفحور والركوع وحفظ الفرج وحفظ الأمانة وحفظ العهد والحفاظة على الصلاة
والإسلام والإيمان والقنوت والصدق والصدقة والصوم وحفظ الفرج وكثرة
ذكراته ومداد الصلاة وعطاء السائل والمحرم والتصدق يوم الدين والاشفاق من العذاب وحفظ
الفرج وحفظ العهد وحفظ الأمانة والقيام بالشهادة والحفاظة على الصلوات وأنث إذا سقطت المكرر
حصل منه ثلاثون (٢) كافي الكشاف والمصنف رحمه الله ما نظر إلى المكرر وكما أنه لاحظ في معاني
اعتبارية بقدر خارجية فأسقط السورة الثالثة وخالف ما صنعه الزمخشري ولا يخفى أنه إن كان
هذا أنظر في أمدها فلا وجه لا تحرون لم يكن كذلك فالأولى ترك هذه التكليفات **قوله وما عسر**
التي هي الخ هي خمس في الرأس تقرب شعر الرأس في الجانبين وقص الشارب والدواك والخضعة
والاستئذان وخمس في غيرها الثنات وحاق العانة وقلم الاعضار وتب الاط والاستئشاء
وفي التفسير أنها كانت فرضا عليه وقوله وعناك الحج أي فسرت الكلمات بمساكن الحج وقوله
وبالكوكب متعلق بفسرت مقدرا أيضا ومجربته عليه الصلاة والسلام كانت من العراق إلى الشام
وقوله أنه تعالى عليه هو على الوجه الأخير لانه لم يكلف به ووجه التجوز أنه ما عسر وما يسهلها
الإمامة ونظر البت وما يسهلها ولا وجه لانه لم يكلف به ووجه التجوز أنه ما عسر وما يسهلها
لأن هذه تكاليف وأذارع إبراهيم فالمراد بالآية لا الاختيار مجاز الآية وان مع من يتب ليعص من
الجانب الآخر فعبه عن الدعاء والطالب لأن الاختيار لا يجوز عن الغالب غالبا وفسر الاغنام بتكميل

لأن الضرر أحد التذمين والكلمات
قد تطلق على المعاني فذلك فسرت
بالتصالح الثلاثين الخ هذه الثلاثين
جعلها في الكشاف عشر انتهى في سورة
ثمانية وعشر في سورة الاحزاب وعشر
في سورة المؤمنون وسأل سائل وأية
ثمانية التائبون العابدون الحامدون
السائغون الزاكون الساجدون الآمرون
بالمعروف والنهي عن المكر والخائفون
الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين
هم عن الفحوم وضوضن والذين هم
للزكوة قائلون والذين هم الغرهم
سائقون الآية أنزواهم أو ما ملكت
أيمانهم فأنهم غير ملومين فمن
انتهي وراء ذلك فأولئك هم العادون
والذين هم على صلواتهم يحافظون
آية الأحزاب المسليين والمسلمات
والمؤمنين والمؤمنات والمغانيب
والقانتات والصادقات والصابرات
والخالصين والخالصات والمصدقين
والمصدقات والصابغين والصالحات
والحافظين فروجهن والحافظات
والذاكرين الله كثيرا والذاكرات
آية سائل السائلين الذين هم على
صلواتهم راعون والذين هم في أموالهم
حق معلوم لسائلين والمحرمين
والذين يصدقون يوم الدين والذين
هم من عذاب ربهم مشفقون أن عذاب
ربهم غير مأمون والذين هم الغرهم
سائقون الآية أنزواهم أو ما ملكت
أيمانهم فأنهم غير ملومين فمن
انتهي وراء ذلك فأولئك هم العادون
والذين هم لا ممانهم وعدهم راعون
والذين هم يشاهدتهم فأنون والذين
هم على صلواتهم يحافظون والمذكور
في السور الثلاث وثلاثون وهي التوبة
والعبادة والحد والسياسة والركوع
والسجود والامر بالمعروف والنهي عن
المنكر وحفظ حدود الله والصلوة
والخشوع وترك الفحور والركوع
وحفظ الفرج وحفظ الأمانة وحفظ
العهد والحفاظة على الصلاة والإسلام
والإيمان والقنوت والصدق والصدقة
والصوم وحفظ الفرج وكثرة ذكراته
ومداد الصلاة وعطاء السائل والمحرم
والتصدق يوم الدين والاشفاق من
العذاب وحفظ الفرج وحفظ العهد
وحفظ الأمانة والقيام بالشهادة
والحفاظة على الصلوات وأنث إذا
سقطت المكرر حصل منه ثلاثون (٢)
كافي الكشاف والمصنف رحمه الله ما
نظر إلى المكرر وكما أنه لاحظ في
معاني اعتبارية بقدر خارجية فأسقط
السورة الثالثة وخالف ما صنعه
الزمخشري ولا يخفى أنه إن كان هذا
أنظر في أمدها فلا وجه لا تحرون
لم يكن كذلك فالأولى ترك هذه
التكليفات **قوله وما عسر التي هي الخ**
هي خمس في الرأس تقرب شعر الرأس في
الجانبين وقص الشارب والدواك والخضعة
والاستئذان وخمس في غيرها الثنات
وحاق العانة وقلم الاعضار وتب الاط
والاستئشاء وفي التفسير أنها كانت
فرضا عليه وقوله وعناك الحج أي
فسرت الكلمات بمساكن الحج وقوله
وبالكوكب متعلق بفسرت مقدرا أيضا
ومجربته عليه الصلاة والسلام كانت
من العراق إلى الشام وقوله أنه تعالى
عليه هو على الوجه الأخير لانه لم
يكلف به ووجه التجوز أنه ما عسر وما
يسهلها الإمامة ونظر البت وما يسهلها
ولا وجه لانه لم يكلف به ووجه
التجوز أنه ما عسر وما يسهلها لأن هذه
تكاليف وأذارع إبراهيم فالمراد
بالآية لا الاختيار مجاز الآية وان مع
من يتب ليعص من الجانب الآخر فعبه
عن الدعاء والطالب لأن الاختيار لا
يجوز عن الغالب غالبا وفسر الاغنام
بتكميل

(٢) العدد المذكور في هذه الآية كما
غير يحترز اه معناه

الحقوق واستشهد به بقوله الذي في لآل التوفيق اداء الحقوق واذا دفع ابراهيم وكان الاشلاجع في
الطلب فغضب ائمة من قبه بمعنى اياه وبمع رجوعه لابراهيم عليه الصلاة والسلام بمعنى انهم مادعا به
واذاع على ائمة الوجوه والاول اول (قوله استئناف ان اضمرت ناصب الـ الخ) اضمرت ناصبها
هو تقدير اذ كثر في كذا وكذا على انهم مفعول به والمراد اذ كثر الحادث اذ قال وحيدنا قال قول
بأنهم مفعول اذ كثر يجوز وعلى هذا الجملة قال مستأنفا استئنافا تابيا وأما اذا قلنا قال لحياته
حينئذ معطوف على مجرور ما قبلها عطفاً على الفصلة على القصة ويجوز ان يكون معطوفاً على نعتي وجعله
يبان على تقدير نعتيه بمقدور وهو احسن مما في الكشف اذ جعله يبان على تقدير نعتيه فقال
وان تكلفه بأنه يجوز في قولك اَعْطَاهُ حيناً كرمه أن يكون اعطاه يسانا لا كرمه فكذا قوله
ان جاءك حيناً لآله وفي حتمه نهار وسجل قد يتعدى لواحد وقد يتعدى لاثنتين الاول الكاف والثاني
اما ما (قوله والامام اسم لمن يؤتم به الخ) قيل انه اسم شبه بالصفة كالنارورة وفي الكشف انه على زنة
الآلة كالآلة لما يؤتم به قال التحرير هو اسم للآلة فان تعالامن صبيح الآلة كالآلة والاراد وقيل
عليه في جعله لا تظن لان الامام ما يؤتم به والاراد ما يؤتم به فسماء مفعولان ومفعول الفعل ليس بالآلة
لان الآلة هي الوساطة بين الفاعل والمفعول في وصول اثره اليه لو كان المفعول آلة لكان الفاعل
آلة وليس فاعله وفي المقدس اسم الآلة ما به مل به وما شئت من فعل لما يستعان به في ذلك الفعل
وصيغته المفعولة فعل ومفعول وما لم ين به الهاء سمى كافي الزمان والمكان وما جاء مع ميم الميم والعين
نحو مصطلح يذهبوا به مذهب الفعل ولكنها جعلت اسماء لهذه الالوية ومنهم من يجعل فعلا بالكسر
كالعداد والنقاب واما الهامته اه وقوله وامامتة عامة الخ الحاد الذي له أنه جعل تعريف الناس
على الاستغراق لكن كون جميع الانبياء عليهم الصلاة والسلام بعده مأمورين باتباعه فيه نظر لتسبح
ما بعده من الشرائع لما قبلها كشرعية نبينا صلى الله عليه وسلم وشريعة موسى عليه الصلاة والسلام
فلو جعل على الجنس لم يرد هذا فكان مراده أنهم مأمورون باتباعه في العقائد وما فيها كما قيل لنبينا
صلى الله عليه وسلم اتبع مله ابراهيم (قوله عطفاً على الكاف الخ) قيل فيه ان الجار والجرور لا يلحق
مضافاً اليه فكيف يعطف عليه وان العطف على الغير كيف يصح بدون إعادة الجار وأنه كيف يكون
المعطوف مقول فائت آخر ودفع الاولين بأن الاضافة للفتحة في تقدير الانفصال ومن ذرئتي في معنى
بعض ذريتي وكأنه قال واجعل بعض ذرئتي وهو جميع والثالث بأنه عطفاً لتلحق كما يقال سأكرمك
تقول وزيد اى وتكرم زيدا وتريد تلقينه ذلك ولم يجعله تقدير امرأى واجعل بعض ذرئتي استرازا
عن صورة الامر ودلالة على أنه كأنه واقع البتة وهذا اكثر وقع في كلام آبي حسان رحمه الله اذ قال
انه لا يصح يقتضى العربية والذي يقتضيه المعنى أن يكون من ذرئتي متعلقاً بغيره فادى الى جعل من
ذرئتي اماماً لانه فهم من اى جاءك الاختصاص به وقيل ان التلخيص يقتضى أن يقال ومن ذرئتيك
اذ لزم مع قوله اى جاءك لم يقل ومن ذرئتي وفي الكشف اصله واجعل بعض ذرئتي لكنه عدل عنه
لاوجه من المبالغة جعله من قمة كلام المسلك كأنه متحقق مثل المعطوف عليه وجعل نفسه كالنائب
عن المسلك فيه مع ما في العدول عن افظ الامر من المبالغة في الشبوت ومن مراعاة الادب في التقاضى
عن صورة الامر وفيه من الاختصار والواقع موقعه ما يروى كل ناظر وفي الحاشية عن المصنف رحمه الله
انه عطفاً للتلخيص وعنه في قوله ومن كثر فامته انه عطفاً لتلخيص وقال راجعت الادب في الاول تضاداً
عن جعله تعالى شأنه ملقناً وحاصله أنه في الحقيقة معمول لتقديره والتقدير اجعلنى اماماً واجعل من
ذرئتي ائمة لخلف ذلك وأوهم انه معطوف على ما قبله لما ذكر من النكت فلا راد عليه حينئذ من
الشبه الساجدة وقد ذكر هذه المسئلة الاسنوى وغيره في أصوله فتعالوا هل يتركب الكلام من كلمات
متكلمين أجاز بعضهم ومنعه الجهور والازم أن من قال امرأى فقال آخر طلق بقع به الطلاق

(قال اى جاءك للناس اماماً) استئناف
ان اضمرت ناصب اذ كأنه قيل فاذا قال له
وبه حيناً فممن فأجاب بذلك أو بان قوله
ابن قتيبة كون الكلمات ما ذكره من
لامامة وتطهير البيت وزعم فواءه
لامامة وتطهير البيت وقال فاءه مع جملة
والاسلام وان نصبت ما قبل من جعل
معطوف على ما قبلها وسجل على من يؤتم به
الذى له مفعولان والامام اسم لمن يؤتم به
وامامتة عامة مؤنثة لم يثبت بعده خبر
لا كان من ذرئته مأموراً باتباعه قال ومن
ذرئتي عطفاً على الكاف اى وبعض ذرئتي
بأنقول وزيد اى جواب سأكرمك

ولا قال به وأقول الكلام من قال بهتته بأن كلامه يصح في كلامه ما ذكره الاستبرقة المقام فهم ما
 كلامان ولكن بعدد كلاما واحدا على التسليم ثم انهم ذكر وأن التاقيين ورد بالواو وغيرهما من الظروف
 وأنه وقع في الاستثناء كما في الحديث إن الله حرم شرب الخمر قالوا الا الاذخر يا رسول الله ذكره
 الكرمانى في شرح البخارى وقال انه استثناء تلقينى فان قلت تقدم أن كونه اماما عام لجميع الناس
 فتقتضى أن جميع ذريته كذلك اذا عطف عليه وليس كذلك قلت بكنى في العطف الاشتراك في أصل
 المعنى وقبل بكنى محموله في حق نبينا صلى الله عليه وسلم فتأمل قال الحصان ويحتمل أن يريد بقوله ومن
 ذريته مساواة تعريفة هل يكون من ذريته أم لا فقال تعالى في جوابه لا يزال الخ يخفى ذلك معنيين
 أنه يجعل ذلك اماما على وجه تعريفة مساواة أن يعرفه اياه وامام على وجه اجابته الى ما سأل لا ذريته
 (قوله والذرية نسل الرجل الخ) أصلها الاولاد الصغار ثم عمت الكبار والصغار الواحد وغيره وقبل
 انهم اشعل الامم لقوله تعالى أنا جئنا ذرية نبيهم في الفلك المشحون بدين فوحا وأنبأهم بالصحيح خلافة وفيها
 ثلاث فئات ضم الذال وكسرها وفتحها وهم اقربى وفي اشتقاقها أقوال فقل من ذروت وقيل من ذروت
 وقيل من ذرا وقيل من الذر فان كانت من ذروت فأصلها نادر ووقوعه بواو ابن زائدة ولا م الكلمة
 قلت الثالثة انه نقصنا فقلت الاولى بما لا علل المعروف وكسر ما قبلها وقيل فعيلة وأصلها نادر ووقوعه
 فأعلنت بجامر وان كانت من ذروت فوزنها اما فعولة وأصلها ذرية فأعلنت وأفعيلة فأصلها نادر ووقوعه
 فأدغمت وان كانت موهمة فوزنها فعيلة قلت اله مزيا وأدغمت وان كانت من الذر ما تشديد
 فأصلها فعيلة والباء النسبة وضم أوله كما قالوا دهرى أو غير النسب كقمرية أو فعيلة وأصلها نادر ووقوعه
 قلت الراء الثالثة بانه من نقل التكرير كما قالوا في ثقلت ثقلت وفي تقضت تقضت أو فعولة
 وأصلها نادر ووقوعه ثقلت الراء الثالثة وأعلنت بجامر وقس عليه حال الفتح والكسر (قوله اجابة الى
 ملقته الخ) هذا يقتضى تقدير اجعل في الكلام والافخس فيه ما يدل على الطلب وقوله وأهم لا يزالون
 الامامة والامامة شاملة للنبوة والخلافة والقضاء والامامة المعروفة وهي كلها ماردة على ما حال
 الحصان وأدخل فيها الافتناء والشهادة ورواية الحديث والتدريس لانهم غير متعين على الاحكام
 قال ومن نصب نفسه في هذا المنصب وهو فاسق لم يلزم الناس اتباعه ولا طاعته وهو يدل على أن الفاسق
 لا يكون حاكما وإن احكامه لا تنفذ اذ لم يكن لا يقدم للعامة لكن لو قدم واقتدى به صرح ولا فرق عند
 أبي حنيفة بين الفاسق والخليفة في أن شرط كل واحد منهما العدد العاشر وأن الفاسق لا يكون خليفة
 ولا حاكما ومذهب فيه معروف ومناقل عنه من خلافه كذب عليه وقد أحال في نفسه وقيل اتفق
 الجمهور ومن الفقهاء والتكلمين على أن الفاسق لا يصلح للامامة ابتداء وان اختلف في أنه لا يصلح لها
 بقاء بحيث لا ينعزل بطريان الفسق وقال الثوري وجه دلالة الآية على أن الظالم لا يصلح للامامة
 والخلافة أي ظاهره وأما أنه لا يصلح لذلك بحيث ينعزل بالظلم فلا قال وفيه اشكال من وجهين أما أولا
 فلا وجه دلالتها اما أن تستفاد من منطوق النص أو دلالة القياس لا سبيل الى الاول لما عرفت
 أن المراد بالامامة النبوة فلا يتناول بمنطوقه الخلافة ولا الى الثاني لأن أقل مرتبتها المساواة وهي
 مفقودة هنا لا يلزم من عصية النبي صلى الله عليه وسلم الاهل عصية الاذن منه ولا الى الثالث
 اذ لا جامع بينهما وأما ثانيا فلا وجه دلالة الآية على أن الظالم لا يصلح للامامة والخلافة ابتداء وان كان
 ظاهرا في ذلك فيبغى أن يكون ظاهرا أيضا في الانعزال بطريان الفسق اذ لا وجه له في الظاهر للصفاة
 بين وصي الامامة والظلم فالجمع بينهما محال ابتداء وبقا وجواب عن الثاني بأن المتأخر في الابداء
 لا يقتضى المناقاة في البقاء لا دفع أهل من الرفع وبشهادة أن رجلا لو قال لامرأة بمجهره والنسب
 بولم مثلها لئله هذه بنتي لا يحزه نكاحها ولو قال لزوجته الموصوفة بذلك لم يرتفع النكاح لكن
 ان أصر عليه يفرق اقاضي بينهم (أقول) ما ذكره الثوري معلوم عن السلف كماله والظاهر

والذرية نسل الرجل فعامة أو فعولة قلت
 واوها الثالثة ما كان مقتضى من الذر
 جمع في التدرج أو فعولة أو فعيلة قلت
 هذين من الذر بمعنى الخلق وقرئ ذريتي
 بالكر وهي لغة (قال لا يزال عهدي
 الظالمين) الجاية الى ملقته ونسبه على أنه
 قد يكون من ذريته ظلمة وأنتم لا يزالون
 الامامة لانهم امانة من الله تعالى وعهد
 والظالم لا يصلح لهما وانما يابها البررة
 الانبياء منهم

أنه من المنطوق لأنه قال اماما ولم يقل نبيا ونحوه لبطل كل من يقتدى به فكلام الصحير بر لا غير عليه
برسمه **(قوله)** وقوله دليل على صحة الانبياء عليهم الصلاة والسلام من الكاثري وجه الدلالة أن المعنى
لا يصلح عهدي الى العالمين فهو حال الوصول اليه لم يكن ظاهرا وكونه كذلك مانع منه فلا فرق بينه
وبين ما قبله والظاهر اذا أطلق ينصرف الى الكاثري فلا يقال انه انما يدل عليه اذا استحسان النسق نوعا
من الظاهر ولم يكن المعنى أنه لا يشال عهدي العالمين ماداموا ظاهرين اذ لو كان كذلك فالظاهر اذا اناب
لم يكن ظاهرا كذب وقد نال الامامة أبو بكر وعمر وعثمان مع سبق الكفر فمقتل وقوله وأن الغاسق الخ
أي ابتداء على ما مر وقوله والمعنى واحد ظاهر لكن مقتضى تفسيره بالاختلاف بعض كتب اللغة
أن يستدل العقل فيكون غير مغلوبا **(قوله)** غلب علي الخ وجهه عالميا بالغلبة فلهذا الام أو الاضافة
ولو جعل التعريف للعهد لم يصح **(قوله)** سر بها ينوب الخ يعني أن الزايرين ينوبون اليه باعتبارهم أي
أنفسهم أو باعتبارهم وأشباههم ومن يقوم مقام أنفسهم لظهور أن الزايرين لا ينوبون بل قلائدوب
لكن مع استناده الى الكل لاتحادهم في القصد والناس للجنس لا دلالة له على أن كل فرد من فردوا
عن النوب وما يقال ان المراد بالامان الاشراف جلال للناس على الكاملين أو ان المراد بالنوب
القدرة على ما هو مقتضى الديانة فتعسف ولأنه أن تقول انه مدلل قوله فلان مرجع الناس يعني أنه
يجوز أن يرجع وبالحال ولا تكلف فيه وان كان من النواب فلا إشكال وقولنا لا جرم وطيلة منابات
بالجم يتناول تعدد الرجوع منزلة تعدد عمله أو أن كل جزء منه منابة وهذا أوضح وقيل انه باعتبار تعدد
الاضافات وهو يقتضي أن يصح التعبير عن غلام جماعة بالمعكوبين ولا يعرف وفيه نظر وقد مر عن
الاتصاف أن صبغة الجميع تدل على زيادته المعنى والوصف دون الافراد كقوله معي جبايع وثاقه ثمانات
البقرة أو المملوغة وهو اسم مكان وجزءه المصدرية ومع منابات بمعنى منابة **(قوله)** ووضع الخ الخ
قال الصحير فان قيل هذا القدر كاف فيما تضمنه من كون أمنا يعني موضع أمن لم يرض الله ويخطف الخ
قلنا هو بيان لوجه كونه آمنا كأنه قال لأن الله لا يهلكه بسكونه فلا يضطرون ولا أن الجاني يأوي اليه
فلا يضره **(قلت)** الاظهر أن ما سوله ما هو أقرب الاماكن مخوف فأنه موهبة ترجاهب الالهية
لا لعدم البقاة وعلى مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه وجه ظاهر ووصفه بأن اسم فاعل مجاز لأن
الامن هو الساكن والمكتفى وكذا ما في الآية اذا جعل بعناء أو جعل كأنه نفس الامن أما اذا جعل
على حذف المضاف أي موضع أمن فلا يجاز وقوله يجب ما قبله أي يرضه ويجوز غير حقوق العباد
والحقوق المالية كالكفارة **(قوله)** على ارادة القول الخ أي وقتلنا اتخذوا وهو معطوف على
جعلنا وهو معطوف على اذ كذا فتدبر عاملا في اذ وقوله أو اعترض معطوف على مضمر تقديره نوبوا
بالا والمثلية أي ارجعوا وهو مأخوذ من قوله منابة واعترض عليه بأنه لا حاجة الى تقدير المعطوف عليه
لأن الواو تكون اعتراضية كما في قوله

وفيه دليل على صحة الانبياء من الكاثري
البعثة وأن الغاسق لا يصلح للامامة وتري
الظالمون والعه في واحد أن كل ما نال فقد
ناله (ولا جعلنا البيت) أي الكعبة غلب
عليه ما كانهم على انبيا (منابة للناس)
من جبايع ينوب اليه أي من جبايع
أو أمنا لهم ووضع نوب ينوبون عليه
واعترضه وقري منابات أي لأنه منابة لكل
أحد (وأما) وموضع أمن لا يعترض
لاهله كقوله تعالى حرما آمنا ويخطف
الناس من حولهم أو بأن ما جابه من
عذاب الآخرة من حيث أن الحج بيت
ناقله أو لا يؤخذ الجاني الملتجئ اليه حتى
يخرج وهو مذهب أبي حنيفة (واخذوا
من مقام ابراهيم معلى) على ارادة القول
أو عطف على المقدور عاملا لأنه نوبوا اليه
معطوف على مضمر تقديره نوبوا اليه
واخذوا على أن الخطاب لاتتجهد على الله
عليه وسلم وهو أمر استصحاب ومقام
ابراهيم هو الحجر الذي فيه أنزل الله
أو الموضع الذي كان فيه حين قام عليه ودعا
الناس الى الحج أو وضع مناب البيت وهو
موضع اليوم

ان الثمانين وبلفتها • قد أوجبت معنى الى ترجان

وجهه بأنه قدره لتناسب ما قبله ولتتم معه لأن الجملة المعترضة تعبري ما عترضت فيه ونزكده وبه
يظهر ذلك وايضا اتخذوا المقام معلى انما يكون بعد الرجوع وفيه تأمل وعلى قراءة الامر فالخطاب
لهذه الامة لا لغيرهم بدليل سب النزول الاق وليس مبني على الاعتراض حتى يرد الاعتراض على
تخصيصه قبل ولا يفتي أن عطف قوله وعهدنا على جعلنا البيت يستدعي جعله واتخذوا معترضة
ويضع كونها معطوفة على نائب اذ وكون الامر استصحابا يجمع عليه **(قوله)** ومقام ابراهيم الخ
المقام بالغرض موضع القيام وهو الحجر الذي قام عليه في الحقيقة وكان اذا وطئه بطن وبه يكملين مجزئة
ويطلق على الحبل الذي فيه الحجر وسما وهو موضعه الذي هو فيه الآن وكان قيامه عليه وقت دعائه
ووقت رفعه بناء البيت فقوله أو الموضع بيان لوجه تسميته مقاماً أو رفع صبغة الماضي معطوف على

روى أنه عليه الصلاة والسلام أخذ يد
عمر بن الخطاب عليه السلام وقال هذا مقام
ابراهيم فقال عمر أفأقتله؟ فقال لم
أمر بذلك فذهب الشمس حتى زلت
المراد بالامر بكفى الطواف لما روى جابر
أنه عليه الصلاة والسلام لما فرغ من طوافه
عد إلى مقام ابراهيم فجلس خلفه ركعتين
وقرأ واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى
ولاشافى رحمه الله تعالى في وجوه ما
قولان وقيل مقام ابراهيم الحرم كله وقيل
مواقف الحج واتخذوا مصلى أن يديهم فيها
ويتقرب إلى الله تعالى وقرأ نافع وابن عامر
واتخذوا بالمظ الماشى عطف على جعلنا أي
واتخذ الناس مقامه الموسوم به يعني
الكعبة قبله يصلون اليها (وهذه نال ابراهيم
واسماعيل) أمرناهما (أن تطهرا يعني)
بأن تطهرا يعني ويجوز أن تكون أن مفسرة
لنصفن الله - مدعى القول يريد طهره من
الاولان والنجاس وما لا يليق به أو أخطاه
(الطائفتين) حوله (والعاكفتين) المقيمين
عنده أو الملتصقين به (والركع السجود)
أي الصلوات جمع ركن وساجد (واذ قال
ابراهيم رب اجعل هذا) يريد البلد
أو المكان (بلدا آمنا) ذا أمن كقوله
في عشرة راضية أو آمنا أهل كقولك ليل
ناهم وأرزق أهلهم من الثمرات من آمن منهم
بالله واليوم الآخر) أبدل من آمن من أهل
بدل البعض لتخصيص (قال ومن كفر)
عطف على من آمن والمعنى وازرق من كفر
فأس ابراهيم عليه الصلاة والسلام الرزق
على الامامة فنه سبحانه على أن الرزق
رسوخ دينية ثم المؤمن والكافر بخلاف
الامامة والتقدم في الدين أو مبدء متضمن
معنى الشرط (فأتمته قليلا) خبره
والكفر وان لم يكن سبب التبع
لكنه ميب تنقله بأن يجعله معصورا
بخطوط الدنيا غير متوسل به إلى نيل الثواب
ولذلك عطف عليه (ثم اضطره إلى عذاب
النار) أي أزمه إلى النار لكفره ونفذه
ماتمة به من النعم

فأمروهم في بعض النسخ رفع بصيغة المصدوع عطف على الحج قيل كأنه لاحظ أنه لم يكن لاراهيم عليه
الصلاة والسلام موضع معين وليس هذا وجه بل وجهه أنه لو عطف ما ضاع على عام القضي أنه عام عليه
في موضعه الآن لرفع الناعم أنه بعيد عن حائط الكعبة كما جرى بالمجاهدة فيحتاج إلى أن يجعل قوله
أو الموضع بيان المعنى الثاني الذي يطلق عليه المقام وتعلم حين تأثر قتالهم وقوله روى الخ رواه
ابن مردويه عن ابن عمر رضي الله عنهما وقوله لما روى جابر رضي الله عنه أخرجه مسلم روى إحدى
مواقفاته الوحى المشهورة وقوله في وجوه ما أرى كفى الطواف وقوله واتخذوا مصلى الخ فهو
ما أخذ من الصلاة بمعنى الدعاء وقوله مقامه الموسوم به أي المعروف به فالمقام مجاز من المحل المناسب
وله وكذا المحل بمعنى القبلة مجاز عن المحل الذي توجه إليه في الصلاة بعلاقة القرب والمجاورة وقوله
أمرناهما الخ) العهد يكون بمعنى الوصية ويغزبه عن الآخر فلا يقال أنه لا ينبغي حشد أن بقى
بالي ولا ساجدة إلى التضيق وجعله بمعنى الوحى وقوله بأن طهر الإشارة إلى أن الجار محذوف على
القبض المعروف أوهى مفسرة لتقدم ما تمعن معنى القول دون حرفه وهو العهد وأظهر شرطها وأما
دخلها على الأمر فنه خلاف مشهور ومنهم من قدر بأن قلنا ~~كون~~ داخل على الخبر فندبر
واللهارة أعم من الحسية والمعنوية (قوله يريد البلد والمكان الخ) يعني أن الإشارة أن كانت إلى
ما هو بلد حال الإشارة فأول الأمن وذكر البلد فلوطة وإن كانت إلى المكان فيكون المسؤول ببلديه
وأمنه وأول أمنا وجهين أن يكون بمعنى التسمية أي صاحب أمن إن فيه أو أنه استناد مجازي
والاصل آمنا أهل فاستد بالمال العمل لأن الأمن والخوف من صفات العقلاء (قوله عطف على
من آمن الخ) قال القرطبي هو عطف تلخيص كأنه قال قرأ وارزق من كفر أيضا فإنه محله وما ذكر من أن المعنى
وارزق بلفظ التكاليف تقرر بل المعنى لا تقرر لفظ والذي يقتضيه النظر الصواب أن يكون هذا عطفا على
محذوف أي أرزق من آمن ومن كفر بلفظ الخبر واجلني أما ما وبعض ذري بلفظ الامر فيحصل
التناسب ويكون المعطوف والمعطوف عليه مقول واحد اهـ وهذا يخالف ما أسلفه في قوله
افاجعل لكن الأول تقرر بلكلام المصنف رحمه الله وهذا بيان مختاره فهو لا يقول بالعطف التلخيصي
وقدر تحقيقه على أحسن الوجوه وقوله فأس ابراهيم عليه الصلاة والسلام الرزق الخ تبع فيه
صاحب الكشف والاحسن أن يقال أنه تعالى لما قال لا يزال عهدى الظالمين أحقرت ابراهيم عليه
الصلاة والسلام من الدعاء لمن ليس مرضا عنه فأرشد الله تعالى إلى كرمه الشامل (قوله أو مبدأ
متضمن معنى الشرط الخ) هذا يجعل أن يريد أنه موصول تضمن معنى الشرط فدخل الفاء خبره
وهو جعله أتمته أو اسم شرط لأنها أيضا تضمن معنى حروف الشرط كان وجعله فأتبعه جواب
الشرط وأما تقديرنا فيه فلا حاجة إليه لأن ما الحجاب نص على أن المضارع في الجزاء يصح اقترانه
بالفاء الآن ~~يكون~~ استعنا بنقول الخبر بقدره لتصح الفاء غير بعيد ولما كانت الفاء تفيد
السببية والكفر لا يصلح للسببية التمتع أشار إلى توجيهه بأنه هنا ليس سببا للتمتع بل لقلته والتمتع الذي
هو منتهى العذاب وإلى هذا أشار في الكشف بقوله ويجوز أن يكون مبدءا متضمنا معنى الشرط وقوله
فأتمته جوابه أي ومن كفر فانا أتمته فأضطره ولا بد ما قبل هو في التنزيل ثم اضطره والاعتذار بأنه
ذكر ما لفاء إياه إلى أنه من مواقع الفاء ~~التي~~ أي في التواريخ التي غيره وورد ضمن مقصود ما معنى
مخصوصا فعذاب بالياء (قوله أي أزمه إلى النار الخ) كذا في الكشف وقال الطيبي أنه استعاره شبه
حال الكافر الذي أدركه عليه النعمة التي استندت بهم قليلا قليلا إلى ما ~~بأن~~ يحال من لا يملك
الاستماع مما اضطر إليه فاستعمل في المشبه ما استعمل في المشبه به وقبل أنه قال في الأساس هذا هم ذا
قرونه وألحق ومن المجازة إلى كذا اضطره إليه ويظهر أن ما في الكلب تكلف لاحاجة إليه وفيه
نظر لأن الكافر ليس مضطرا إلى العذاب إذ عجزه الإسلام فهو مجاز عن كون العذاب وأتبعه وقوعا

شقة حتى كانه موطبه وما في الاساس شيء آخر وقوله لا صفة ممدودة مدركه رأى متعاقلا والاراد
 زمانا قلا فلو نظرف **(قوله وقري بلفظ الامر)** من الانتاع واضطره أمر بفتح الراء كما هو في نحو شدة
 وهذه القوة متعقولة عن ابن عباس رضي الله عنهما وكونه على هذه القراءة من دعا ابراهيم صلى الله
 عليه وسلم مروى عن السلف كما أخرجه ابن أبي حاتم وقال ابن جني حسن اعاده قال لعل الكلام
 ولا يقال من دعا قوم الى دعا آخرين ويحتمل أن يكون خبره قال له أي فأنعمه باقدا وارق خطايا
 لنفسه على طريق التبريد ولم يلتفت اليه المصنف رحمه الله بعده **(قوله بادغام الصاد وهو ضعيف)** هذا
 مما تبع فيه الخشنى وليس بصواب فإن هذه الحروف أدغمت في غيرها فادغم أبو عمر والراء في اللام
 في نفقر لكم والصاد في الشين في بعض شأنهم والشين في السين في العرش سيدلا وأدغم الكسائي الفاء
 في الباء في تخفف بهم والذي قاله سيدي به انه هو الاكثر وأصل اضطره اضطر فأبدلت التاء طاء كما بين
 في الصرف وضمر مبي للجهول وشفر بهي منبت الاهداب وقوله المخصوص بالذم محذوف والجمله
 للتذليل معترضة في الاثر ثلاثين عقب الانشاء على الخبر **(قوله حكاية حال ماضية الخ)** لان الرفع
 مضى وانقضى قال أبو حسان رحمه الله فنه نظرا لان انقضاء الفعل للمضى ولا وجه لجعله ماضيا من
 الحكاية فتأمل والقاعدة تبرز جري الجوامد ولذا لم تجر على موصوف يعني الثابتة بخازن من القعود
 ضد القيام كما قاله الراغب ومنه قد فعل الله في الدعاء لانه يعني أدامك الله وشك وهو دعا استعملته
 العرب في القسم وهو مصدر منصوب على المفعول مطلق لا مفعول به وان ذهب اليه بعض النحاة
 وقول الزخري سألت الله أن يعبدك بشعره لكنه صرح بخلافه في الفصل وهو يفتح الصاد ويروي
 كسرهما عن المازني وأنكره الأزهري ويقال قد فعل الله وهما مثل عمل الله يصب الله والجلالة
 بعدهما واجبة النصب لما على المفعولة أو البدلية وذلك لانهم مصدران كلنس والحسين ومعناها
 المراقبة فالتقدير أقسم بمرافقتك الله فاقه مفعول أو حوا وصفاً كالخليل والخليل ومعناها المراقب
 والحفيظ وهما منصوبان برفع الحاضن أي أقسم بقوله الله بالله قد فعله لكن قال الدماميني انه لم يرد
 في الشعر إطلاقه ما على الله وفي التذيب قال أبو عبيد يقال قد فعل الله يعني الله معك وأشهد
 قد فعل كقوله الذي أتته **(قوله ورفعه البناء الخ)** دفع لما يروه من أن الاساس لا يمكن رفعه
 فأقول بأن رفعه مجاز عن رفع ما عليه من البناء فجعل رفع ما عليها رفعها لانها به تعلم وتذكر وأنت خبر
 الاساس باعتبار القاعدة لكن في عبارة تسامخ فأنما الانتقل الى الارتفاع وانما الارتفاع ما عليها فالأولى
 تركه والساقط بالدين الموهلة والقابض ساقية وهي الصف من اللين والطين وكل ساق فاعلة لما فوقه
 فالمراد برفعه على هذا بناؤه وانفسها ووجه الجمع على هذا ظاهر وعلى الأول لانها مربعة ولكن حائط
 أساس وقيل الرفع بمعنى الرفة والشرف وقواعد معناه الحقيق السابق فهو استعاره تسمية وبعده
 مرفعه **(قوله وفي اجسام القواعد)** يعني كان الناهر قواعد البيت لكن التبيين بعد الإيهام أبلغ
 فلذا عدل عن الأخير ومن هنا ابتدأه متعلقة برفع أو تبعية أو ابتدائية حال من القواعد
 ولكن في ذكر الكل بيان لليزه في فتنه وهو مراد المصنف رحمه الله لأنهم آمن بالسانية ولا أنها صفة
 القواعد وقوله واسمعه عليه الصلاة والسلام كان بناؤه الخ قبل وفي تأخره إشارة الى ذلك وقوله
 والجمله حال وقيل انه أخير اسمعيل بتقدير القول فأبراهيم عليه الصلاة والسلام بان واسمعه عليه
 الصلاة والسلام داع وروى ذلك عن علي رضي الله عنه وقوله بدعائنا ولسنا أتى بقرينة المقام
 وقبل الاولى فتدع دعا وناوتم لنا **(قوله لمخلصين لك الخ)** أعلم بكونه يعني أخاص وانقاد ولما كانا
 مخلصين متقادين أو لما بان المراد الزيادة في ذلك أو الثبات واستدلال به على الموافاة وفيه نظار
 والاذعان في اللغة بمعنى الانقياد وأما استعمله يعني الفهم في كلام المرادين وإذا ريد به ذلك فقول هو
 حقيقة أو مجازية كلام مرفقة في الهدى الصراط في الصفة رهاجر زوجة ابراهيم عليه الصلاة

وقوله لا نصب على المصدر واليد وقري
 بالنظ الامر فيهما على أنه من دعا ابراهيم
 وفي قال خبره وقري ابن عامر فأنتم
 من أمتع وقري فتنه ثم تضطر واضطره
 بكسر الهمزة على لغة من يكسر حروف
 المضارعة أو طر يادغام الصاد وهو ضعيف
 لان حروف ضم شفر يدغم فيها ما ياورها
 دون العكس (ونس المصير) المخصوص بالذم
 محذوف وهو العذاب (وأدفع ابراهيم
 القواعد من البيت) حكاية حال ماضية
 والقواعد جمع قاعدة وهي الاساس مفة
 غالبة من القعود يعني الثبات وله مجاز
 من المقابل للقيام ومنه قد فعل الله ورعها
 البناء عليها فانه ينشأ عن هيئة الانخفاض
 الى هيئة الارتفاع ويحتمل أن يراد بها
 ساعات البناء فان كل ساعة فاعلة ما يوضع
 قوقه ويرفعها بناؤها وقيل المراد رفع مكانه
 وانها وشرفه بتعليقه ودعا الناس الى محبة
 وفي اجسام القواعد وتبينها تخيير شأنها
 (واسمعه) كان بناؤه الخ **(قوله ورفعه البناء الخ)**
 لما كان له دخل في البناء **(قوله ورفعه البناء الخ)**
 كناية عن طريقه وأعلى التناوب (ربنا
 تقبل منا) أي يقول ربنا وتقدره به
 والجمله حال منهما (انك أنت السميع)
 دعاء (العلم) نباتا (ربنا واجعلنا مسلمين
 لك) مخلصين لك من أطم وجهه أو مستسلمين
 من أسلم أذنا استسلم وانقاد والمراد طلب
 الزيادة في الاخلاص والاذعان أو الثبات
 عليه وقري مسلمين عن ان المراد انفسهما
 وهاجر وان التبس من مياتب الجمع

والسلام والخلاف في الجمع مشهور (قوله واجعل بعض ذرئتنا الخ) قيل انه اشارة الى أن من
للبعض وأنها في موضع المفعول الأول الذي هو مستند في الأصل وجعل الحرف مفعول ولا تعسف كما
مع أن يجي أن من ذرئتي أمة تدفعه والآيات بغير بعضها بعضا والحق جمع الحق وحقها أيضا كما
بمرحوبه (قوله ويجوز أن تكون من اللتين الخ) قال الخليل لما كان الانسب في مثل هذا الدعاء
أن لا يتصور على البعض من الذرية يجوز كون من اللتين ولم يقطع به لأن من البيان مع الحزب يكون
أدما من نمة اللين بصفة أو حال ولم يبعد كونها خبرا عنه مثل الرجس من الأوثان بمعنى هي الأوثان
ولا يحجب عنه سوى أن يقال المفعول أمة مسلمة هي ذرئتنا على التعدي الى مفعول واحد وعلى
أن يكون أمة مسلمة مفعول على جعل ولذا يجعله المصنف رحمه الله مفعولا ثانيا واركتب تقديمه على
المبين والفصل بين حرف العطف ومطروقة بالنظر مع ما في ذلك من الخلاف لاهل العربية فالجواز
والجبر وركن صفة للسكره فلما قدم اتصبت على الحال (قوله من رأى يعق أبصر أو عرف) فيعذرى
بالهزة الى المفعول بعد تقديمه واحد وفي الإصحاح لابن الحبيب رحمه الله أنه لم يثبت رأيت النعم
يعق عرفته وإنما هي بمعنى علم أو أبصر ورعاه أو حبان رحمه الله لكن الزمخشري ذكره في الفصل
والرافع في مفرداته ومامان النقات فلا عبرة بانكارهما وذلك بضعفين ونسكن العبادة والجمع
للتعريف ولذا صحت النسبة والمذامح منامك قيل وقيد الغاية في كلام المصنف رحمه الله ليس
في اللفظة وليس كذلك فإنه ذكره الراغب رحمه الله (قوله وفيما يحذف) بتقديم الجهم الى زيادة تغيير
وتبع فيه الزمخشري وليس كما ينبغي لأنهم القراءات المتواترة وقد شبه في المصنف بالتصل فمفعول
معناه نخذ في جواز سكنة للتخفيف ولما كان التثنية هو المستعمل والأصل مرفوضا شبه بالأصل
وقد استعملته العرب كذلك قال

أرادوا دونه عداقه غلظوها * من ما زمره من أن القوم قد ظموا

(ومن ذرئنا أمة مسلمة الخ) أي واجعل بعض
ذرئتنا وانما هذا الذرية للدعاء لأنهم أحق
بالحققة ولأنهم إذا صلحوا صلح بهم الاتباع
وخصاه عنهم لما أعلمنا في ذرئتهم ما غلظ
وعلم أن الحكمة الإلهية لا تقتضي الانتفاء
على الاختصاص والاقبال الكل على الله
تعالى فإنه مما يشوق للعاشق ولذلك قيل لولا
الحق لخربت الدنيا وقيل أراد بالآية أمة يجد
صلى الله عليه وسلم ويجوز أن تكون من
اللتين كقوله وعد الله الذين آمنوا منكم
قدم على المبين وفصل بين العاطف
والعطف كما في قوله خلق سبع سموات
ومن الأرض مثاثين (وإننا) من رأى يعق
أبصر أو عرف ولذلك لم يتجاوز مفعولين
(مناسكة) متعبدا تثنى في الحج أو مذاجنا
والسك في الأصل غاية العبادة وشاع في الحج
ولما فيه من الكلفة والبعد عن العادة وقرأ
لما فيه من الكلفة والبعد عن العادة وقرأ
ابن كثير والدوري عن أبي عمرو ويعقوب
أزرقا ساعلى نخذ في أخذ وفيه إجماع لأن
الكسرة منتقلة من الهزة الساكنة دليل
عليها وقرأ الدوري عن أبي عمرو والاختلاف
(وتب علينا) استجابة لذرئتهما أو عافروا
منهما ساءوا ولعلها قالوا عفا عنهما
وارشاد الذرئتهما (إن أنت التواب
الرحيم) تائب تاب وباعت ذنوبهم في الأمانة
المسألة (رسولناهم) ولم يبعث من ذرئتهما
غير محمد صلى الله عليه وسلم فهو المنجاب به
دعوتهم كما قال أنادعوه أي أنادعوه أي أنادعوه
وشرى عيسى ورويا أي (يتلو عليهم) لأنهم
يقراء عليهم ويبلغهم ما يوحى اليهم من لفظ
الوحيد والبقوة (وبعاهم الكتاب) القرآن

والاختلاف تخفيف الحركة حتى تخفى (قوله امتابة لذرئتهما) لما كانت التوبة تقتضي الذنب وهم
مبهضون على الأصح قيلوا وبعدها أول بما ذكره وتقدم مضاف أو من إطلاق اسم الأب على
الذرية كما يقال نعم للتبيلة وبقية الوجود ظاهرة وقوله لمن تاب وتعلق بالرحيم ولو قال فزحم من تاب
كان أولى (قوله ولم يبعث من ذرئتنا الخ) أي من ذرئتهما ما بان يكون ابن اسمعيل ابن إبراهيم
عليهما الصلاة والسلام لأن ذرية كل منهما كانت في أولاد إسحق أنبيا ورسلا وقال دعوتاني إبراهيم
في الحديث اقتصارا على الأعظم والأفوه ودعوة اسمعيل عليه الصلاة والسلام أيضا ويصح أن يراهم
ذرية كل منهما المدعوي في ذلك المقام أنادعوه اسمعيل عليه الصلاة والسلام فظاهرة وأما دعوة إبراهيم
عليه الصلاة والسلام فلا إسحق لم يكن معه فلهذه فصدية عامة من كان من عقبه بواسطة اسمعيل وهو
تكتف قيل ويحتمل أن يكون مراد كل منهما ذرية فيكون سائر الأنبياء دعوة إبراهيم عليه الصلاة
والسلام ومحمد صلى الله عليه وسلم إجابة لدعوتهما وقوله صلى الله عليه وسلم أنادعوني إبراهيم من غير
ذكر اسمعيل يدل على أن المنجاب من الدعوتين كان دعوة إبراهيم عليه الصلاة والسلام وفيه نظر وقوله
صلى الله عليه وسلم أنادعوني أي إبراهيم جعله نفس الدعوة في اللغة أوفى الكلام مضاف مقدر أي
أندعونه وهذا الحديث رواه الأمام أحمد بن حنبل وشارح السنة عن العرائض عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أنه قال سأخبركم بأقل أمرى أنادعوني أي إبراهيم وبشارة عيسى ورويا أي التي تراءت
حين وضعني فدعوة إبراهيم عليه الصلاة والسلام في هذه الآية وبشارة عيسى عليه الصلاة والسلام
في قوله ومبشرًا رسول يأتني من بعدي اسمه أحمد ورويا أنه كآرواه الدار هي التي تراءت حين وضعته
وقد شرح الهانور أضافته قصور الشام وأمة أمية بنت وهب بن عبيد مناف بن زهرة وفي
الاستدلال برؤياها ما يربح اسمها وقوله يقرأ عليهم اشارة الى أن المراد بالآيات آيات القرآن

افعاله لم يجد هذا في من كتب الحديث (قوله الرخصة الخ) قال الراغب رحمه الله الرخصة
 التقدم الى الغير بما له من مقتضى عظم من قوله ام أرض وافية أى مثله النبات فأصل معناه
 الوصول فوضعهما في رخصة اذا فعله ومنه النص من الامر ومنهم من جعله من باب شرب وغير
 بها مالماله أو قوله أسأت بابتداءه كلة أو جلة وهذا باعتبار الحكاية ان كان معنى قال أسأت نظر
 أو عرف أو بابتداء المحكي فلا حاجة الى ما كتبه بعض أرباب الحواشي ثم ذكر الخلاف بين البصريين
 والكوفيين في أنه هل يشترط فيه خصوص القول أو يبع في كل ما يؤدى معناه وقوله بالكسر
 أى كسر هـ وإن لم يكن محكي فأنه خبرنا وربنا تنبيه رجل سكنت جميعه لضرورة الشهر ورضية اسم
 قبله معروفة والاحكام المذكورة فيها ما هو معروف كقيامه بوزن إسرائيل ورويه بنهم الراد وكسر
 البناء وباء ونون وقال الميساق الصغيف فيه رويل باللام ومنه ما هو غير معروف لانها ليست بعريضة فلم
 يقدم على ضبطها من غير نقل والمراد بين الاسلام الذين الذي بالاخلاص لله والافتقار له ويعلم
 أن الاسلام لما لم يكن على غير ذلك الكلف خصمه به والله قوة البتة الصاد (قوله ظاهره انتهى عن
 الموت الخ) اما كان المطلوب من النص والتمهي عنه ما هو مقدور له وهذا ليس كذلك قال والمقصود
 الخ وهو تحقيق وتوضيح بما هو مدلول النظم من حيث كون النسي راجعا الى القدر الذي هو الحار
 حيث أوقفه خبر كان الذي هو المقصود بالافادة وفي الكشف فلا يمكن موتكم الا على حال كونكم بائنين
 على الاسلام الخ حال التصريح ولا يخفى أن معنى لا تجي الا راكبا لا يمكن مجيئك الا على حال الركوب
 واحد لا بد من الموت في غير حال الاسلام لأنه ليس بقدر ومع أنه كائن البتة والقدر وهو الصكون على حال
 الاسلام مقدور وقدر الكلام الى النسي من الاتصاف بالقد والنبات عليه عند حدوث القدر
 الضروري وهو الموت لما بين الميتين من التماس والاتساق والجهر على أنه كناية وان احتمل الخاف
 وتقرير الكناية بأن طلب امتناع النسي عن فعل الموت في غير حال راد منه بل منه طلب الامتناع عن
 كون نسي غير تلك الحال عند الفعل ليس على ما يذيق لأن أمر الكناية بالعكس وكذا تقريرها بأن ههنا
 كناية بنفي الذات من نفي الحال كما أن قوله تعالى كيف تكفرون كناية بنفي الحال عن نفي الذات
 وذلك لأن نفي الفعل المقيد بالحال ليس نفسا للذات بل راجعا بدعي كونه نفي الحال اه (رفيع بحث) أما
 الاول فانه معنى أن ال كناية هل هي الانتقال من المزمع الى الا لازم وعكسه وفيه الخلاف المعروف
 وأما الثاني فلانه لم يرد بالذات الا للمقدار المتبادر والمقرنة عليه ظاهرة فان قيل اذا كان النسي
 في الكلام المقدر راجعا الى القيد كان مدلول الكلام هو النسي عن كونهم على غير حال الاسلام عند
 الموت ولا حاجة الى ما ذكر قيل اذا كان الفعل مقدورا مثل لا تجي الا راكبا والنسي هو الفعل في غير
 حال الركوب حتى يمثل ترك الفعل راجعا بالابتداء راجعا بالان كان الفعل جازيا ليس بنفي عنه القيد لعدم إمكانية
 وانما النسي هو ال كون على خلاف تلك الحالة فلا امتثال الا بالكون عليه لكنه جعل الفعل شيئا
 بالنسي الذي حقه لا يقع فان وقع كان كاهدم كانه في موت وأنت شهيد بمنزلة الماء والذى من حقه
 أن يقع (وفي بحث) لأن كون القيد غير مقدور كانهما والقيد غير مقدور كما في لاقصم وأنت مريض
 أو كونهم عامه مقدورين كما في لا تجي الا راكبا لا يفتقر في توجيه النفي الى القيد أو عدمه بل يؤكده
 بما دللنا على هذه التكاليف ومن هنا علمت تفصيلا آخر في توجيه النفي الى القيد فليكن على ذكر ذلك
 واتضح معنى كلام المصنف رحمه الله وقوله وروى الخ قال الميوطي رحمه الله لم أفس عليه وفاعل
 فترأت أم كنتم شهداء الخ (قوله أم منقطعة الخ) اختلف في أم هذه هل هي مبتدئة أم منقطعة وهل
 الخطاب للميود أم للمؤمير وإذا كانت منقطعة وهي بمعنى بل الاذرية فهو من الاضراب ههنا لا انتقال
 أم لا بطلان وهل ما بعده ما خبرهم مقدرا بالاستفهام على القولين للخفا فيها واستفهامية مستقلة فعلى

(وروى بها ابراهيم بنه) الرخصة هي الترخية
 الى الغير بفعل فيه صلاح وقرب أو اذلا
 الوصول يقال وصاه اذا وصله وصاه اذا وصل
 فصله كان الموصى به فعله أو قوله الخ على ما قبل
 والفعل في باب الفاعل أو قوله الخ على ما قبل
 الكامة أو الجلة وقوله نافع وابن عامر وأوردى
 والاول بالبع (وبعقوب) عطف على
 ابراهيم أى وصى هو انصافه بنيه وقيل
 بالنسب على أنه عن وصاه ابراهيم (يا باني)
 على اعتبار القول عند البصر بين متناق
 يوصى عند الكوفة بين لانه نوع منه وتطابق
 رجلان من خبة أخبرنا
 أنا راينا جلا عرابا
 بالكسر وبنو ابراهيم كانوا أربعة اسماء
 واحدة وقد وردت في رواية ثمانية وقيل
 أربعة عشر وبنو يعقوب اثنا عشر وبنو
 وشعمون ولاوى وبنو داود وبنو شمعون
 وبنو بلون وزواي ونفقون وكودا وأوشية
 وبنو يامير ويوسف (ان الله اصطفى لكم الدين)
 دين الاسلام الذي هو صفة الايمان والنبى
 (فلا تخفون الا وأنتم مساكين) ظاهره انتهى
 عن الموت على خلاف حال الاسلام والمقصود
 هو النسي عن أن يكونوا على خلاف تلك
 الحال اذا كانوا في الامر والنبات على الاسلام
 كقولنا لا تصل الا واثنا عشر ونفقون العارية
 لادلة على أنه موهم لا على لايجلهم ونظيره
 لاخبر فيه وأن من حقه أن لايجلهم وروى أن الهود
 في الاصرمت وأنت شهيد وروى أن الهود
 قال الرسول الله صلى الله عليه وسلم أنت
 تعلم أن يعقوب أوصى بنيه بالهدية يوم
 مات فقترأت أم كنتم شهداء الخ
 يعقوب الموت أم منقطعة وهي الهمزة
 فيها الانكسار أى ما كنتم حاضرين اذ حضر

الانتطاع وقد صير اليهودية قاطعة بل أكنتم شهداء قاذوا كان الخطاب لليهود بدلالة سبب النزول ولذا
 تقدمه المصنف رحمه الله تعالى فلهذا انكار عليهم في دعواهم وصاحب البكشاف ردها الوجه بأنهم لو شهدوه
 وهو ما قاله لبنينه وما قالوه لانها لهم حرمه على مله الاسلام ولما ادعوا عليه اليهودية فالأية منافية
 ادعواهم فكيف يقال لهم أم كنتم شهداء يعني رد عليهم وانكارا لمقاتلتهم بل ينبغي أن يقال أكنتم
 حاضرين بين رضى باليهودية وبما يحقق دعواكم كما تقول لمن يرى زيدا بالحق أكنتم حاضرا حين زنى
 وشرب وضو ولا تقول حين صلى وتركى وأجابوا عنه بوجهين أحدهما أن الاستفهام حينئذ للتقرير
 أكنتم أو لتلكم حاضرين حين وصى بنبيه بجملة الاسلام والتوحيد وأنت عالمون بذلك فالكلمة تدعون
 عليهم اليهودية وثانيها أنه يتم الانكار عند قوله ما تفعلون من بعدى ويكون قوله قالوا الخ بيان
 فساد ادعائهم لا دخلا في حيز الانكار كلان سائل أسأل فما قالوه فأجبه بما ذكر ولا تعلق له بما قبله لا اختلاف
 النظم والتخلل الربط والمصنف رحمه الله اختار هذا الجواب فلم يبال عا وورد عليه وهذا اقتصر على
 قوله وقال ولم يذكر ما قالوه فالاستفهام انكارى بمعنى ما كنتم حاضرين لذلك فكيف تدعونه وقيل
 وجه الرد عليه أن المعنى ما كنتم حاضرين حين منته ولا تدعون ما صبي به حيث وصى بخلاف
 ما تدعون فلم تدعوا لمن غير علم ما يتكلف ما ظهر منه وهذا في غاية الوضوح وإن خفى على صاحب
 البكشاف وسراجه ولا ينبغي أنه لا ينزع عرق الشهادة ولوقيل إن قوله أقال لبنينه لا تعلق له بالأول ولذا
 أعاد اذ بدون عطف المكان أظهر ولكن كلام المصنف رحمه الله يتخالف قبل ولو ذهب إلى أن أم اشترية
 داخله على الخبر بدون الاستفهام لا بطلان مادعوه بذلك خلافه لم يخرج إلى توجيهه ولا اضربا عليهم
 اتعالى وبزعمى الانتطاع المذكور أن يكون الخطاب لله مؤمنين بالقرص على اتباعه يتناصلى الله
 عليه وسلم بآيات بعض معجزاته وهو الاخبار عن حال الانبياء السابقين عليهم الصلاة والسلام من غير
 اجتماع أحد ولا قراءتكاب والانكار بمعنى أنه لم يكن أى ما كنتم حاضرين بذلك ولا شاهدوه ولا سمعوه
 فأنما حصل بطريق الوحي فلا يصح قصد الخبر به حينئذ وعلى الأول يصح كون الاضربا لابطال مادعوه
 المأخوذ من سبب النزول لا لما قبله (قوله أؤتمنتم به) بمعنى قد عرفتمهم كنتم غائبين الخ هذا على كون
 الخطاب لليهود والمتصور الدال عليهم فيما ادعوه من تهوؤ الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقدره بما ذكر
 والمراد أن حالكم لا يتخلل من الغيبة أو الحضور فعلى الأول كيف تجزمونون عالم تزوه وتذكره وعلى الثاني
 فليس الامر كما قلتم بل الثابت خلافه والزمخشرى قال قد ربه أئذ تدعون على الانبياء عليهم الصلاة
 والسلام اليهودية أم تعاون كونهم على الاسلام لاعترافكم بحضور آبائكم وصية يعقوب عليه الصلاة
 والسلام واعلامهم بذلك قربا بعد قرن قال القرطبي روايس الاستفهام على حقيقة حتى يعترض بأن
 كذا الامرين معلوم الحق بل على سبيل القرض والتقدير التفويض إلى اخبارهم واقرارهم قصد
 إلى تبكيهم والزامهم باقطعهم بالثاني أعنى حضورا سلافهم وقبته لى دعواهم يهودية أي أنهم عليهم
 الصلاة والسلام فان قيل لاسمى للاسلام الذى عليه يعقوب عليه الصلاة والسلام ونحوه سوى الاذعان
 والقبول للاحكام والاخلاص له تعالى لا التصديق بشيئا من الله عليه وسلم وهو لا ينشأ اليهودية إلى
 ادعوا حتى يلزم من اثباته فيها قيل لا توحيد لهم لتوابعهم عزير ابن الله ولا سلام لعنادهم واستنكارهم
 وترفعهم عن قبول كثير من الاحكام لاسم الله تعالى فلهذا لا يسمونهم اليهودية فان الاسلام بهذا
 المعنى قطعوا بهم بدعون أن اليهودية من هذا الاسلام وأنهم عليها وليس في هذا المقام ما ينفيه فتأمل
 (قوله وقيل الخطاب لله مؤمنين الخ) هذا على الانتطاع وقد تقدم تقريره وقيل هذا اختصارا لزمخشرى
 ولم يرفعه المصنف رحمه الله فان الخطاب هنا مع اليهودية بقرينة سبب النزول فلا يستقيم أن يخاطب به
 المؤمنون وقد علمت ما فى سبب النزول من الضعف وقد اعترض أبو حسان رحمه الله على الوجه الأول بأنه
 لا يلزم أحدان الحاجة أجاز حذف الجملة الماعطوف عليها في أم المتصلة وانما سمع حذف أم مع الماعطوف

قوله والزمخشرى قال الخ عبارة عنه كأنه قيل
 أئذ تدعون على الانبياء اليهودية أم كنتم شهداء
 اذ خبر يعقوب الموت يعنى أن أولئك من
 بني اسرائيل كانوا شاهدين له أذ أراد بنيه
 على التوحيد وله الانبياء ما هم مشهرون
 فكانت تدعون على الانبياء ما هم مشهرون
 اه قوله نقلها بالماضى

يعقوب الموت وقال لبنينه ما قال فلم تدعون
 اليهودية عليه أو متصلة بمخوف قد ربه
 أكنتم غائبين أم كنتم شهداء وقيل الخطاب
 لله مؤمنين والمعنى شاهدتهم ذلك وانما علموه

لأن النوائف تتعمد ما لا يتعمد الاوائل كقوله • فوالله ما أدري أُرشد طلابها • أي أم غي لكن
سبق الزمخشري إليه الواحدى • وقد رآه بلفظكم متسببون الى يعقوب عليه الصلاة والسلام من إصابته
بذبه باليدوية أم كنتم شهداء • وذكر ابن هشام في المغنى ولم يفتبه • وقال ابن عطية رحمه الله إن أم يعنى
الهدى من الاستقامات التوجيهية وهي لغة بجاية ولا تكون الا في صدر الكلام وحكى الطبري رحمه الله أنها
تكون في وسطه • وشهدا جمع شهداء • وشهد يعنى حاضر • وحضر يحضر كقاعدة بعد وفي لغة • حضر بكسر
الصاد في الماضي • وفيها في المضارع وهي شاذة • وقيل أنها على التداخل وانما جعل الثاني بدل من
الاولى بدل اشغال لأنهما التعلقت بقاؤهما في نظام الكلام (قوله أراد به تفرهم الخ) أي تسيتمهم على ذلك
فليس استفهاما حقيقيا وما عاين يصح إطلاقه على ذى العلم وغيره عند الإجماع • كان استفهاما بالاول
وإذا عاين أن الشيء من ذوى العقل والعلم فرق شخص من بذوى العلم وما غيره • وهذا الاعتبار يقال إن
ما غير العقل لا يستدل على إطلاقه ما على ذوى العقول بإطلاق أهل العربية على قواهم من لم يابعد
من غير تجوز في ذلك حتى لو قيل من لم يعقل كان لغوا بمنزلة أن يقال لذي عقل عاقل • فان قيل ههنا
يجب أن يفرق بين ومالات ما بعد معلوم أنه من ذوى العلم قلنا لكن بعد اعتبار الصلة أي يعقل ومالات
الموصول فوجب أن يعتد بهم ما مراد به مني ما يصح في موقع التفصيل بالنسبة الى من لا يعلم مدلول من
وليقيم وصفه • يعقل مفيد غير لغوي • وقد تقرر أن ما يقع سؤاله من مفهوم الاسم وما حقه الشيء • وعن
الوصف والوصف في نفسه لا يعقل فإذا كان هو المراد ما عاينت ما على العقل وما في الآية يجوز أن يجعل
على هذا المعنى ما عاينكم (قوله المتفق على وجوده) أخذ الاتفاق من جعله إلهاهم ولا يأتهم وعقد
أجمع على أنه يعقوب مع أنه من نسل أخيه اصحى بطريق التغلب وهو ظاهر • وأما الحديث وهو إراهم
عليه الصلاة والسلام فذاخل في الآية لأنه أب حقيقة فلذا لم يذكره المصنف في التغلب عليه • والمتهور
في علاقة التغلب أم الجوزية والكليكة وقوله أولانه كالأب وجه آخر المراد به أن العلم يطلق عليه أب
بدون تغلب لمشابهة للاب في كونهم من أصل واحد وقام مقامه في أكثر الأمور • وأكثر ذلك نفسه
فمع جمع أب وأب يعنى أب وحدته • مع آية كما يقال عيون الباصرة والحلابة والذهب مثلا
فلذا رده أنه المقابلة غير صحيحة لأن المشابهة طريق للتغلب كما صاحبه ويعتذر بأنه اعتبر التغلب
أولا بعلاقة المصاحبة وثانيا بعلاقة المشابهة • ومع الرجل معنوا به حديث صحيح أخرجه الشيخان
والصنوبر بالكسر واحد صنوان وهما تختلان من عرق واحد • وقوله ههنا بقية آتاني أخرجه ابن أبي
شيبه في مصنفه وغيره بلفظ اصغروني في العباس فانه بقية آتاني قال الخريزي الذي بقي من جله آتاني
يقال بقية القوم لواحد بقي منهم ولا يقال بقية الأب للاح ولما حصل أن بقية الشيء من جنسه (قوله
وقرى الله إليك الخ) في شرح التسهيل قالوا أبون وهو يحتمل وجهين أن يكون أمه أبون نحو البناء
للمناسبة أو لو تم حذف كسرة الواو والتخفيف وهي لافتة بالسالكين وأن يكونوا استعملوا ناصلا
كان حالة أفراد وهو أمهل والشعر المذكور يابن واصل السلي وهو

غزرتنا نساء عن عامر • فمن الرجال هو أنا مينا
بضرب كولع ذكور الدنيا • بسمع للهام فيه رينا
ورمى على ككل عزافة • ترذ الشمال وتعلو المينا
فلما تسببت أصواتنا • بكن وقتنا بالابينا

وروى فلما تسببت أصواتنا والذين في الأفعال للنسوة التي أسرن وقتنا بقية الله أي قلن جعل الله
آباءنا فأمكم وأب الأبيات الإطلاقات والرواية فلما باله بالابوا أو أراك على هذه القراءة مفرد وإراهم
بدل منه أو عطف بيان واسم على معطوف على إليك ولم يرض كونه عم بالاضافة فأبدل منه (قوله بدل
من الخ) والتكرار تبدل من المعرفة بشرط أن يوصف إليه أشار المصنف وجهه بقوله كذلك الخ

بالوحى يقرئ حاضر بالكسر (انظر الآية)
بدل من انحضر (ما بعدون من بعدى)
شيء بعدونه أراد به تفرهم على الوحيد
والاسلام وأخذت بقيةهم على النبات علم ما
وما يسأل به عن كنى مالم يعرف فاذا عرف
خصص العقلاء من اناس يسأل عن تعيينه وان
سئل عن وصفه قل ما زيد نفسه أم طبيب
فألو ان عبد الله والة آتاني ابراهيم واسمه
واسمى (المتفق على وجوده وألوهيته
وجوب عبادته وعنده ميل من آتانه
تغلبا للاب والجدية أولانه كالأب
عليه الصلاة والسلام عم الرجل معنوا به
كما قال عليه الصلاة والسلام في العباس
رضي الله عنه ههنا بقية آتاني وقري أيك
على أنه جمع بالواو والذين كما قال
ولما تسببت أصواتنا • بكن وقتنا بالابينا
أومة ردوا إبراهيم وحده عطف بيان (الها
واحد) بدل من والآيات كقوله تعالى
بالنصية ناصية كاذبة وفائدته التصريح
بالوحدة وقري التوهم الناشئ من تكوير
المتناسف بعد العطف على الجوزية والتأكيده

والبصريون لا يمتثلون ذلك فيهم وأشار إلى فائدة الإبدال بأنها دفع توهم التعدد الناشئ من ذكر الاله
 مرتين وبين وجه تكراره بأنه أعيد لانه لا يعطف على الضمير المجرى وبدون إعادة الجازم وقوله وأنت على
 الاختصاص قال أبو حيان العنبرون نصوصاً على أن المنسوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا مبهما
 وجهه منه وما على الحال الموصلة ونحن له مسلمون حال من القائل والمفعول وأنت مبالغة في وجوب ضمير ما
 أو اعتراض في آخر الكلام بالكلام **قوله** والامة في الاصل المتشود الخ لانها من أم بمعنى قصد قال
 الراغب الامة كل جماعة يجمعهم أمر ما مدين واحد أو زمان واحد وكان لانهم يوم بعضهم بعضاً أي
 بقصده **قوله** لكل أجر له الخ وقع في نسخة لكل أجبر هو أي أظهر أي لكل أجبر جازم وعمله واما على
 هذه فالتأخر لكل عمل أجره ولا داعي للجدول عنه وقيل فيه إشارة إلى أن المراد بآلهما أجر ماله واما ان
 ههنا قصر المسند على المسند إليه أي لها أجر كسبها لا أجر كسب غيرها ولكم أجر كسبكم لا أجر
 كسب غيركم وسأق ما فيه وقوله والمعنى الخ بيان لانظام الكلام معنى مع ما قبله وهو مأخوذ من
 ذكر الكسب دون التسبب بمرقن التعريض وأما فاعداً فلا نية صفة أو حال أو استئناف **قوله** والمعنى
 الخ في الكشف والمعنى أن أحد الانتم كسب غيرهم متفق ما كان أو متأخراً فكأن أو وإن لا ينفهم
 الاما كسبوا فكذلك أنتم لا تفسدكم الاما كسبتهم قبل هذا يشعر بأن لها ما كسبت الخ من قصر
 المسند على المسند إليه أي لها كسبها لا كسب غيرها ولكم كسبكم لا كسب غيركم وهذا كما قيل في لكم
 دينكم وفي دين أي لا ديني ولا دينكم اهـ وتحققه أن تقديم المسند على المسند إليه مذهب
 السكاكي والخطيب أنه بقدر قصر المسند إليه على المسند في عين التكلم لا على غيرك وصرح به
 الزحشرى في مواضع والسكاكي في أحوال المسند وقال في التفسير أن من قصر الموصوف على الصفة
 وعند الطيبي ومن تابعه أنه من قصر المسند على المسند إليه وهو عنده من قصر الموصوف على الصفة
 ذكره في التبيان وذكر صاحب اللغات الدائرة أنه لا يفيد قصر اصلاً وذهب بعض التأخيرين أن يرد لكل
 منهما ما قال أن قول على رضى الله عنه لا علم ولا ادعاء اهـ ظاهر فيه لكن العكس صحيح وهل هو
 متفاد من التقديم أو من معونة المقام والتقديم قرينة عليه قال الظاهر الثاني فيصرف إلى ما يقتضيه
 المقام وفيه نظر والمشهد وركلام السكاكي لكنهم قبل عليه أن المسند في لانها غول هو الظرف والمسند إليه
 ليس مفعولاً عليه بل على جرته وهو الضمير الرجوع إلى جوار الجنة وأجيب بأن المراد أن عدم المفعول
 مقصور على الانصاف في جوار الجنة والمقصود فيها لا يجرؤ به إلى الانصاف في جوار الدنيا وكذا الحكم
 دينكم كافي في شروح الفتاح فالموصوف الدين والقول وأعدمه ولا يشترط فيه أن يكون ذاتاً واضحة
 المحصول فيها بدلاً فهذه مقابلة نشأت من عدم فهم مراد وأيضاً أنه إذا قصر المبتدأ على المجرور كان
 من قصر العلة وهو الذي على الموصوف وهم المخاطبون وقد ذهب إلى توجيه هذا كصبرون وقالوا
 إن الامة لا تساعد منهم العلامة في شرح الفتاح وهو محل تأمل مبسوط في شرح التلخيص ووجهه
 مخالفاً للبحر يرهان على ظاهره بقصد أن التقديم يكون لكل من القصرين لكن كلامه في المفعول
 وغيره ينافيه ولك أن تقول انه بيان لمحصل المعنى وما كمال الجملتين وتحققه أنها إذا كانت لقصر المسند
 إليه على المسند فيكون المعنى ليس ما كسبت الالهة وليس ما كسبتهم الانصاف وما كماله ليس لكل
 الاما كسب آلات اللؤلؤ ليس العلم الا لا يزيد وليس المال الا لعدم ورد المتعدد للتشريك والعكس لازم
 منه أنه ليس لزيد العلم وليس لعمره ولا المال لأن كل جملة مستخرجة لعكس الأخرى كما روي البيت
 القريب لعلي كرم الله وجهه ولهذا قال بشعره لم يقل يذل أو يصرح ويكون صدر هذه الآية كقول
 تعالى وأن ليس للإنسان الا ما سبي وآخرها كقول تعالى ولا تزوروا زواجر أخيراً وعكس هذا المناسبة
 اختصارهم بآياتهم فإن قلت قد وقع في الآيات والاحاديث الاتعاف والتضرر بفعل الغير كقول تعالى من
 قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر

أو نصب على الاختصاص (وقصر له ما هو
 حال من فاعل بعدد مفعوله أو من مفعول
 أن يكون اعتراضاً لذلك أمة قد خلت) يعني
 إبراهيم ودهية وبنيهم والامة في الاصل
 المتشود ومعنى على الجماعة لأن الترتيب تأتيا
 (لها ما كسبت ولكم ما كسبت) لكل أجر
 عمله والمعنى أن انصافكم اليهم لا يوجب
 انتفاعكم بأعمالهم وانما أنتهون بموقفهم
 وانصافهم كما قال عليه الصلاة والسلام

من يعمل بها (قلت) قبل انه منسوخ بقوله تعالى وان للس للانسان الامام يحيى ونقل عن ابن عباس رضى
الله عنهما وقيل انه من طريق العدل وأما من طريق الفضل فقد يشاب كتابواخذنا بالكتاب وقال
المصنف رحمه الله في غيره هذا الموضوع كالأبواب الخذيبة للغير لا يشاب فيه له وما في الاخبار ان الصدقة
والجمل يتقاعا المثل فلذلك التاوي كالتائب عنه وكلامه هنا بشرا إليه وسأقي تحققة في محله (قوله
لا يأتيني الناس بأهلهم الخ) قال العراقي رحمه الله لم أفعله وقال السيوطي يخرج ابن أبي سائر
من مرسل الحكم بن مينا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا عشرين إن أولي الناس بالنبي
صلى الله عليه وسلم المتقون فكرونا أنما بسبيل من ذلك فانظر وأن لا يلقا في الناس يحملون الاعمال
وتلقوا في بالحيثما يحملونها فأمد عنكم بوجهي وهذا بعينه قال الحرير روى الجهور بأبني بالتحفيظ
فهو خبر في معنى النبي كالتقوى تذهب الى فلان تقول له كذا أو تأتوني منه وب على أن الأول والصرف
والنون في رواية وقد حذف نون الاعراب أى لا يكون من الناس الايمان بالاعمال ومنكم بالانساب
وأما في رواية التشديد في موضعين وقوله الضمير الغائب هو معنى ضمير الغائب ومترادف الآية
من القبول والشر وقوله الخ يكون الخ قيل انه منسوب على الاغرام أى الزموا له ابراهيم وقبل منسوب
ينزع الخاض أى يشد على ابراهيم (قوله ولا تثلون عما كانوا يعملون الخ) ان أجرى القول على
ظاهره فالجمله حالية مقترنة بضمير ماقبلها وان أريد به شبهة أى الجزاء فهو تذييل لتعظيم ماقبله والجمله
مستأنفة ومعرضة والمراد تحذير المخاطبين وقطع أطعامهم من الانتفاع بمحنتهم من معنى ضميرهم
وأما إطلاق العمل لاثبات الحكم بالطريق البرهاني في ضمن قضية كلية وقيل ان ما ذكره لا يليق
بشأن التبريد كيف لا وهو مظهر من كسب السبائك فمن أين يتبرع وتعملها على غيرهم حتى يتعدى
ايمان الانتفاع وقد علم مما مر قوله فان المقصود هو ما بطريق كل برهاني فكيف يتوهم ما ذكره
(قوله ما تلاعن الباطل الى الحق الخ) أصل معنى الخلف الميسل في الرجل وأطلق على الدين الحق
المائل عن الباطل وهو حال ان كان من مله تذكير ما بالباطل ان أولكون فعل يستوي فيه
المذكروا والمؤنث وهذا اذا كان القدر تتبع ظاهره وأما اذا كان القدر تكون في معنى الحال من خبرها
وخبرها مبتدأ تزداد وأما اذا جعل سالما من المضاف اليه فيجوز بناء على ما الرضوخ من أنه يجوز في ثلاث
صور اذا كان المضاف مشتقا عاملا أو مجزا أو بمنزلة الجزاء في صحة حذفه كخلفاؤه بضم ايماء ابراهيم
بمعنى ايماء ملته فيجوز على الحال وذوها حقيقة أو حكما ولذا مشله بقوله ما في صدورهم لأن الصدور
بعض وهذا مشبه به وقوله وما كان من المشركين اعتراض أو معطوف على الحال للتعريض المذكور
وحديثه في حال من المضاف اليه لأن يقتدر وما كان دين المشركين وهو تكلف (قوله انما طلب
لهم من الخ) ودعى الزمخشري أن يجوز أن يكون للكافرين فان قوله فان آمنوا الخ يقتضى خلافه
فيحتاج الى تأويل بأنه داخل في مقول قل أى قول لهم قولوا ويكون قوله وما أنزل البنا واداء على عبارة
الأمر دون التأويل كما أنهم أمر وأبان بقوله هذا المعنى على وجهه يليق بهم وهو أن يقولوا وما أنزل
الكتاب أم المؤمنين أو إشارة الى أنهم من أمة الدعوة وقد أنزل الكتاب اليهم أيضا لكن المناسب أن يقتدر
فيما مر كونوا مله ابراهيم وكما تكلف وقوله لانه أول بالاضافة اليها أى لم يزل الى المؤمنين على
وخبره الا بعد وصول القرآن أولان الايمان بالقرآن سبب للايمان به والسبب مرتبة التقدم ثم قوله
نزول محض ابراهيم عليه الصلاة والسلام عليهم باتباعهم كافي نزول القرآن على أمة محمد صلى الله عليه
وسلم والاسباط جمع سبط كآجال وحل وهو بنى اسرائيل كل تسائل فينا وهو من السبوط وهى
الاسترسال وقيل انه مقول من السبط قال الحلي وقيل الحسين سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تشارذرتهم ما قبل لكل ابن سبط وكذا قيله حفيدا أيضا والحفدة والحفدة جمع الحفاد والحفيد
ولد الولد وبه ضربوا ولأنا بالولد ولادودتهم وذراري يجوز فيه تشديد الياء وتخفيفها كانا في وأما في

ألا يأتيني الناس بأهلهم وأتوني بأدائكم
(ولا تثلون بما هم كانوا يعملون) أى
لا تأخذون بما هم كانوا يعملون
(وقالوا كونوا هودا وأنصارى) الضمير
الغائب لاهل الكتاب وأولئك يوعى والماء في
الغائب لاهل الكتاب وأولئك يوعى والماء في
مقاتلتهم أحد هذين القولين قالت اليهود
كونوا هودا وقاتل النصارى كونوا نصارى
(تهدوا) جواب الامر (قل له مله ابراهيم)
أى بل تكون مله ابراهيم أى أهل ملته
أول تسبع مله ابراهيم وقضى بالرفع أى
ملته ملتنا أو ملته ملتنا من غل انونا
الى الحق حال من المضاف أو المضاف اليه
كقوله وزعمنا في صدورهم من غل انونا
(وما كان من المشركين) تدرى من أهل
الكتاب وقهرهم فانهم يدعون اتباعه وهم
مشركون (قولوا آمنوا بالله) انما طلب
للمؤمنين لقوله تعالى فان آمنوا بآياتنا
به (وما أنزل البنا) القرآن فتم ذكر لانه
أول بالاضافة اليها وسبب للايمان به
(وما أنزل الى ابراهيم واسماعيل واجتى
وبه ضربوا والاسباط) الضمير

وأوفى وأوفى وكذا كل جمع في آخره بامسدة ذكره الكرمانى في شرح الصارى وقوله وهى وان
 الخ قد أسلفنا أن تصح هذا التركيب فلا تفتت الى ما قبل انه تركب تحتل نخلوى المبتدأ من
 الخبر ولما عن الجواب فلو حذف وان وقوله فهى لكان هو العواب ولما هذا طرف بهى حين فنذكر
(قوله أنه أنزدهما بحكمه) الخ المراد أنه أنزده موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام مع دخولهما
 فى الأسباط بالحكم الأبلغ وهو الأيتام وهو أبلغ من الأزال لأننا نقول أنزلت الدولوى البسرو لا نقول
 أنزلنا البسرو لانه لا يتأهل على الإعطاء الذى فيه شبه التملك والتدريس ووجهه غايه لما سبق من
 وجوه عديدة ككونهم ما كانوا عظيمين لم ينزل مثلهم وكثيرة ما استثناه عليه من الأحكام وغيرها
 وكوقوع التبشير بيننا صلى الله عليه وسلم فهم ما كان قلت كيف يكون الحكم المنفردان به هو الأيتام
 وقد قبل بعده ما أوفى النبوت قلت المنفردان به هو اسناد الأيتام اليهما على التعيين وقوله جعله
 المذكورين فى نسخة جله بالتشوين والمذكورين بالرفع والمعنى واحد وقوله منزل عليهم من مهمم يحتمل
 أنه بيان لتعلقه بأوفى لأنه بمعنى أنزل وأنه حال متعنه ماذكر وقيل انه خبر ما وقوله فنؤمن بالله
 فى جواب النفى **(قوله)** وأحدلوقوم فى سياق النفى عام الخ الذى فى الكشف أن أحد فى معنى الجماعة
 لانه اسم يصلح ان يخاطب يستوى فيه المنفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث وبشرط أن يكون
 استعمل مع كلمة كل أو فى كلام غير واجب نص على ذلك أبو على وغيره من أئمة العربية وهذا غير
 الاحد الذى هو بمعنى أول فى مثل قل والله أحد فانه من من واومن الوحدة فلا يمكن أن يشمل
 الكثير لسانه فانه لوضعه هذه أصلية وليس من الوحدة لاطلاقه على غير الواحد حقيقة واعتبار
 وحدة نوعية وغيرها شافى كونهم صرحوا بأنه معنى حقيقى له وليس كونه فى معنى الجماعة من جهة
 كونه نكرة فى سياق النفى على ما سبق لبعض الإلهام الأثرى أنه لا يستقيم لافترق بين رسول من الرسل
 الا بشدء عطف أى رسول ورسول ولست كما أحد من التامس فى معنى كاهن كذا قال النحرير
 معتزلى المصنف من تابعه وعليه جله أبواب الحواشى وبه اتفق وجه القول بأن الهمزة فى هذا
 أصلية وفى الآخر من الواو غنة حتى على كثيرين وكان المصنف رحمه الله لذلك جعله بمعنى واحد
 فلا يمكن تعدده لا باعتبار عومه فى النفى قال أنوفى فى الدر المنظوم قال الخصة أذا قلت خذا أحد
 هذين فآله متقلبة عن واو وتعمل فى الاثبات واذا قلت ما فى أحد فآله ليست متقلبة عن واو
 ولا يجوز استعماله فى الاثبات يعنى الألف كل ويشكل بأن الألفين صورتهم واحدة ولفظ الوحدة
 تتناوها والواو فيها أصلية فلم قطعها لانه لابل الآلف عنها وأن يكونا متفقين من الوحدة وأما جعل
 أحد هاشمته امتدادون الا شرف ترجع من غير مرجع وقد أشكل هذا على كثيرين من الضالاء حتى أطلقوا
 لقه على جوابه وهو أن أحد الذى لا يستعمل الا فى النفى معناه انسان باجاء أهل اللغة وأحد الذى
 يستعمل فى الاثبات معناه الفرد من العدد واذا كان معنى أحد المقلبين غير معنى الاخرى فى اللفظ
 وضابط الاشتقاق أن تجد بين المقلبين مناسبة فى اللفظ والمعنى ولا يمكن أحدهما تعارفا فى الاشتقاق
 وهذا يدل على ما هو أحد الذى لا يستعمل الا فى النفى وما هو أحد الذى يصلح للنفى والشك بأن ينظر
 ان وجدت المقصود به انسان فهو الذى لا يستعمل الا فى النفى واللفظ ليست متقلبة عن واو وان وجدت
 المقصود به نصف الاثنين من الله فهو الصالح للاثبات والنفى واللفظ متقلبة عن واو اه الا أن المصنف
 جعلها واحدة او جعل التعدد من عموم النكرة المنفية وقول النحرير لا يستقيم لافترق بين رسول بدون
 عطف غيرهم علم عنده أيضا قال فى الاضاف النكرة الواقعة فى سياق النفى تفيد العموم لفظا وعمما
 نحو ليا حتى ينزل المفرد بميزة الجمع فى تناوله الأحاد مطابقة لكانظنه بعض الأصوليين من أن
 مدلولها بطريق المطابقة فى النفى كمدلولها فى الاثبات وذلك لانه لا على الماهية والتأخر لهما العموم
 من حيث أن ساب الماهية يستوجب سلب الافراد الماهية والافاض من التلازم من جانب النفى
 اذ سلب الاعم أحسن من سلب الاخص فيستلزمه فلو كان لفظا لا اشعاره بالتعدد والعموم وضعها

وهى وان نزلت الى ابراهيم لكتهم لما سفلوا
 متعبدون أنفسهم ادا خلت نصت أحكامها
 فهى أيضا منزلة اليهم كما أن القرآن منزل الشيا
 والاسباط جمع بسيط وهو الخافذ يريد به حفدة
 بهنوب وأبناءه وذرائعهم فأنهم عيسى
 ابراهيم واسحق (وما أوفى موسى وعيسى
 التوراة والانجيل أفردهما بحكمه) الخ لأن
 أمرهما بالاضافة الى موسى وعيسى مغاير
 لما سبق والتراجع وقع فيه ما (وما أوفى النبوتين
 جله المذكورين منهم وغير المذكورين
 من ربه) من ربه من ربه من ربه من ربه من ربه
 أحدهم) كالله وفنؤمن به فى سياق النفى عام
 بهوض وأحدلوقوم فى سياق النفى (و نحن له) أى لله
 فداغ أن صاف الله بين (و نحن له) أى لله
 (مساون) مدعون مخلصون

معت جليل فى الفرق بين
 أحد المستعمل فى الاثبات
 واحد المستعمل فى النفى

لما جاز دخول بين علم او قد ساق هذا على أنه معنى كلام المكشاف وتبعه العلامة في شرحه والمصنف
وقد مضى المقام بما فيه شفاء الغليل فليكن في خزانة فكر لعدة تندفع بها الالوهام (قوله من باب
التعجيز والتكيت الخ) ظاهر الآية أنهم من آمنوا بل من مثل دين آمن به فقد اهدوا ولكن الذين
الذين آمنتم به وهو دين الاسلام والتوحيد ليس كمثله فكيف يؤمنون بمثله فأجاب بأنه من باب
التكيت أي إزاهم الخلف من أنهم ان حصلوا ديناً مثل دين الاسلام في الحق فقد اهدوا ولكن
من الحال تحصيله ثم فاستحال الاحتداف بدين الاسلام فبقى الكلام على الاضافة ليكون أعتلهم
على الاتباع حيث لم يطلب منهم الايمان بما آمنوا به بل الايمان بما هو حق وعلى ما ينبغي أياً ما كان فإذا اهدى
بهم الفكر على أن ذلك الحق منصرف فيما آمنوا به لم يكن لهم محيص عن الايمان وعلى هذا يكون آمنوا
متعدداً بالباء ويجوز أن يجري الامور بالازم والباء للاستعانة والاولى أي ان دخلوا في الايمان باستعانة شئ
دخلاً في الايمان باستعانة وهو كونه الشهادة فقد اهدوا وأمثل زائد كقوله تعالى وشهد شاهد من بني
اسرائيل على مثله أي عليه وقراءتان جباس وأي رضى الله عنهم تبدل عليه وقوله كذره تعالى فأوا
بسورة من مثله إشارة إلى أن ذكر المثل فيها أيضاً لتعجيز رسولك الطريق المنصف ومنه يعلم سقوط ما ذكر
فيها سابقاً فذكر (قوله وقيل البلاء الخ) أي ليست حلة بل هي للاستعانة وأمنوا بمعنى أوجدوا
الايمان الشرعي ودخلوا فيه من غير احتياج إلى تقدير حلة أي فان دخلوا في الايمان واسطة شهادة مثل
شهادتهم قولاً واعتقاداً وذلك طريق الايمان ولا مانع من تعذره كما قيل الطريق إلى الله تعالى بعدد
أنفاس الخلائق وعلى الوجهين ما هو صفة عبارة عن الدين أو الشهادة (قوله أو مزيد الخ) أي البلاء
زائد وما صدر به ضمير به الله والبه أشار المنصف رحمه الله بقوله إيمانكم وجوز أن يكون لقوله آمناً
بأنه الخ تأويل المذكور أو كسر أن أو لمجد على الله عليه وسلم وأمثل مقعده كما في الآية المذكورة
وقراءتها آمن به دون مثل قراءة ما بين جباس رضى الله عنهم ما قرأه بالذي آمن به قراءة تأتي رضى الله
عنه (قوله أي أن أعرضوا عن الايمان الخ) فخر التولي بالأعراض وقد مر الفرق بينهم ما كان الفرق
لا يحتاج إليه وكان بعض ما يحتاج رحمه الله بقول الالفاظ المتقاربة المعاني إذا اجتمعت افرقت وإذا
اقررت اجتمعت وهو من عطف اللفظ والشافق والمناواة والخالفه والمعاداة واختلف في اشتقاق الشقاق
ف قيل من الشق بالكسر أي الجانب لأن كلامه في جانب غير الذي فيه الاخر واليه أشار المنصف
رحمه الله وقيل ان من المشقة وقيل مأخوذة من قوله من شق العضد أظهر العداوة (قوله تسليمة الخ)
وجاء التسليمة ففسه ظاهر وقوله وتسكين أي تسكين لرؤيهم ومثبت لهم وقوله آمن ثامن تمام الوعد الخ
وإذا كان من تمام يشد أن ذلك كائن لا محالة له تمام عليه وتمام ما يقولون المقتضى له وأخذ تحقق
وقوعه من هذا التأنييد كما تحالف المحض من أخذ من السنين في فسكينهم الله حيث قال معنى
الدين أن ذلك كائن لا محالة ولو بعد حين لأن الدين حرف تنديس لادلالة على التأنييد وقول الشراح
في توجيهه أن دلالاته على التأنييد من جهة كونها في مقابلة لن الله على تأنييد النبي فأن سبب بيان
أفضل نبي ما فعله فيه فأنزل والغيران مفعولان تقول كفاه مؤنثه وأوفى قوله أو وعيد لا يتوابع
لا تقدير يذلل يفتح حمل الكلام على الوعيد والوعد معا (قوله أي صيغة الله صيغة الخ) الصيغة
كالمصغة مصدر صيغ الثوب ونحوه وهو معروف ولما كان في الصيغ تزيين للصيغ ودخول فيه
وظهور أثره عليه جاز أن يستعاره نظراً للطبيعة التي خلقه الله عليه عدا لانهم يقرنون بها كما يقرن الثوب
بصبغة أو لهداية إلى هداهم الله بها تلك الأولاد الذين أظهرهم الله عليهم كما يظهر أثر الصيغ على
المصبوغ ويؤيد أن العرب سميت الديانات والافانم بصبغة كما قال الشاعر

وكل أناس لهم صبغة • وصيغة همدان خير الصيغ

فالو على هذه الأقوال هو من الاستعانة والتصريحية الحقيقية والقرينة الاضافة إلى الله والجامع

(فان آمنوا بئس ما آمنتم به فقد اهدوا)
من باب التعجيز والتكيت كقوله تعالى فأوا
بسورة من مثله أو مثل ما آمن به المليون
ولادين كدين الاسلام وقيل البلاء الخ
دون التهديف والمعنى ان تحيروا اليان
بطريق يمدى إلى الحق مثل طريقكم فان
وحدة المقصد لا تأتي بعدد الطرق أو ضرورة
لأن تأكيد كقوله تعالى براء سبعة بمنها
والمعنى فان آمنوا بالله إيماناً مثل إيمانكم به
أو المثل بتمام كما في قوله وشهد شاهد من بني
اسرائيل على مثله أي عليه (وان تولوا
من قرأنا آمنتم به وبالذي آمنتم به) وان تولوا
فانهم في شقاق أي ان أعرضوا عن
الايمان أو عاتقوا لولم يفهمهم إلا في شقاق
الحق وهي المناواة والخالفه فان كل واحد
من المتضادين في شق غير شق الآخر
(فسكينكم الله) تسليمة وتسكين
للمؤمنين ووعد لهم بالخلف والنصرة على
من آواهم (وهو السبع العايم) آمن
تمام الوعد بمعنى أنه يسمع أقوالكم ويهدم
إخلاصكم وهو محاربكم لا محالة أو وعيد
للمعرضين بمعنى أنه يسمع ما يدعون ويهدم
ما يمتنعون وهو معاقبهم عليه (صبغة الله)
أي صيغة الله صيغته وهي فطرته الله تعالى
التي فطر الناس عليها فانهم حلية الانسان
كأن الصيغة حلية الصبيغ أو هداية الله
هداية وأنشدنا نجيحاً وأظهره فلان بالايان
تطهير وتمام صبغة لانه ظهر أثر الصيغ وتداخل
ظهور الصيغ على المصبوغ وتداخل الصيغ الثوب
في ثوبهم تداخل الصيغ الثوب

التأثر والظهور والتزين قالوا وهذا أنسب من المشاكلة لأن الكلام عام في اليهود والنصارى وتخصسه
 بالنصارى لادرجه وأجيب بأن اختصاص الغمض في العمودية بالنصارى لا ينافي صحة اعتبار
 المشاكلة لأن ذلك الفعل كان فيما بينهم في الجمله وهذا يصححه ولكنه لا يقتضى حسنه ويدفع السكف
 عنه وهو مرد المتعترض **(قوله أول المشاكلة فان النصارى الخ)** هذا راجع الى الوجه الاخير وهو معنى
 التطهير لا لادرجه كما قيل فهد عن التطهير عن دن الشرك بالصبيغ مشاكلة فان النصارى كانوا
 يصيغون أولادهم بعماء أصفر يعتقدون أنه تطهير للمولود كالتنقع لغيرهم فأطلق الصبيغ على التطهير
 بالابتن للمشاكلة فان المشاكلة كما تجرى بين القروان تجرى بين قول وقول أيضاً كما تقول اذا رأيت
 شخصاً يفرس اشجاراً اغرس غرس فلان نفى **حسك** كرمنا صانع الناس تريد حسنه على الكرم والخير
 وان لم يجرد كراغرس لانه مشغول به وعليه اقتصر الزمخشري وقال المعنى تطهيراً لانه لا يمان بهلهم
 النفوس والاصل فيه أن النصارى كانوا يفسدون أولادهم في ماء أصفر يصيغونه للعمودية ويقولون
 تطهيرهم واذا فعل الواحد منهم بولده ذلك حال الان صار نصراً يمانية حقا فأمر المساون بان يقولوا هم
 قولوا أننا باقية وصيغنا الله باليمان صيغة لا تملح صيغتنا وطهرنا به تطهيراً لاملح تطهيراً او يقول
 المساون صيغنا الله باليمان صيغته ولم نصيغ صيغتك وانما هي بلفظ الصيغة على طريق المشاكلة الخ
 وقوله فأمر المساون بناء على أن الخطاب للكافرين في قوله قولوا آمنا وقوله او يقول المساون بناء على
 الوجه الاول وهو أن الخطاب للمؤمنين والمنفرد به الله لم يذكر هذا الترتيد لانه لم يجوز كونه
 للكافرين كما مر والمعمودية بفتح الميم وسكون العين المعملة وضم الميم الناشئة وكسر الدال المهملة
 وبايا والمناة اقصية الحنفية معناه وقال الصولي في شرح ديوان أبي نواس انه معرب ومعدوم بالبدال
 المجهة ومعناه الطهارة ويراد به ما يتقدس بما يلي عليه من الانجيل ثم تغسلهم الحاملات **هـ (قوله)**
 ونصها الخ أي هو مصدر موكد لنفسه محذوف عامله وجوابا ليس ناصبه آمنا كما قيل وقيل انه على
 الاغراء بتقدير الزموا وعليكم وقيل بدل من مله ابراهيم على النصب واليه ذهب الزجاج والكسائي
 وغيرهما ورده الزمخشري وسباني جوابه وقوله لا صيغة أحسن من صيغته اشارة الى أن
 الاستفهام انكارى في معنى التثني **(قوله تعريضهم الخ)** التعريض مستفاد من تقديم نحن
 المقيد للصبر وقوله وهو عطف الخ يعني هذا الجملة معطوفة على جملة آمنا وهو يجب الظاهر بتثني
 كون صيغة افعه داخل فيها أيضا لاغراء ولا بد من مله ابراهيم لما فيه من تفكيك النظم لتخلل
 الابيضي على الاغراء بينهما ووسط ما هو يدل على ما قبلها من اجرائها ولذا رده الزمخشري والمصنف
 رحمه الله اجاب عنه بقوله وان قال الخ أي من قال به من أئمة العربية يجعل قولهم على أنهم قدروا
 في هذه الجملة وقولوا نحن له عابدون بقرينة السياق فان ما قبله يقول المؤمنون وتشديد القول سائغ شائع
 فلا رده عليه أنه تكلف من غير دليل وهذه الجملة معطوفة على الزموا في صورة الاغراء والتقدير الزموا
 صيغة الله وقولوا نحن الخ أو على اتبعوا مله ابراهيم وقولوا آمنا بدل من عامل مله ابراهيم اقدرأى
 الزموا واتبعوا صيغة افعه بدل من مله والبدل من الجملة ليس بأجنبي من بدل بعض أجزائها وقال
 الطيبي رحمه الله مراد التاني أن العطف مانع من جعل صيغة الله نصا على الاغراء فيقدر الزموا صيغة
 الله وقولوا نحن له عابدون والحق أن كلام الله وقوله ونحن له مسلمون ونحن له عابدون ونحن له مخلصون
 اعراض وتبذيل لكلام الذي عقبه بقوله على السنة العباد تطعم الله تعالى لا عطف وتغيره
 أن قوله ونحن له مسلمون مناسب لأننا أي نؤمن بالله وبما أنزل على الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم
 ونسب له وتقادلا وامره ونواحه وقوله ونحن له عابدون ملائم لقوله صيغة الله لانه دين الله فالصدر
 كاف ذلك لماسبق وقوله ونحن له مخلصون واثق لقوله لنا أعمالنا ولكم أعمالكم وهو ترتيب أثبت
 قال التحرير فان قيل هل لا نجعله عطفاً على أمثال هل في فصل الاغراء بتقدير القول أي الزموا

أول المشاكلة فان النصارى كانوا يصيغون
 أولادهم في ماء أصفر يصيغونه للعمودية
 ويقولون هو تطهيرهم وبه يتحقق نصرايتهم
 ونصها على أنه مصدر موكد
 وقبل على الاغراء وقيل على البدل من مله
 ابراهيم عليه السلام (ومن أحسن من الله
 صيغة لا صيغة أحسن من صيغته
 تعريضهم أي لا تشرك به
 له عابدون) وهو عطف على آمنا وذلك يقتضى
 كسر كهم وهو عطف على آمنا وذلك يقتضى
 دخول قوله صيغة الله في معنى قولوا
 نصها على الاغراء والبدل من مله ابراهيم
 معطوف على الزموا واتبعوا مله ابراهيم
 وقولوا آمنا بدل اتبعوا حتى لا يلزم فلك
 النظم وسو القريب

۱. امن عامه (۲۵۹)

صحة الله وقولوا نحن له عابدون وولسوا فمما ذكرتم أيضا قولهم في المظوف والمظوف عليه وكذا بين
 منة الله والتباعد الجاني لأن قولهم أنما هو قولهم فسبحكم الله لأنه لا يدخل شيء من هذا في حق قولوا
 قلنا لا وجه لأمر تكذيب الأخبار بل لا بد من ظهور الوجه الصحيح وما ذكر من الفصل وان تأمل
 بقول الله فقد تفاق بعض فلائلكم للظفر وهو الحق الذي لا يخدع عنه قتل وفي عدم كمال النظم الفصل
 بين المفعول وبه يدل الفعل العامل تأمل **(قوله في شأنه واصفاته)** نبياس العرب الخ) قديمه لالة
 قوله ما نزل السامعا بقوله ومن أعلم من كمال الخ لاحقا وقوله على كل مذهب يعني من مذهب
 أهل الحق في أن النبوة بفضل من الله يختص به من يشاء ومذهب الحكماء أنها تدرك بالجامعة
 وتصفية الباطن والظاهر من كدوا العقائد والاخلاق والذي يشعر بالآل قوله ربنا وربكم والذي يشير
 إلى الثاني الأعمال ويتجوهه بالهمة بمعنى بقدرته وقوله يرى الخ قال السبوي لم يفتعل
 في كتب الحديث **(قوله أم منقطع الخ)** يعني أن قرأه يقولون يا الغيبة لا تكون أم المنقطعة
 للأضراب عن الخطاب في تأخره تنأى بل تقولون هو لا انكار بمعنى ما كان ينبغي ذلك وان قرئ
 بالخطاب فيجوز للأضراب والمعنى ما ذكر ويجوز الاتصال والوارد أيضا يكون بمعنى أنه لا ينبغي ذلك
 والاتصال حاصل بنبوت الأمرين وما ذكره من الانقطاع على الغيبة ومنع الاتصال حتى عن بعض
 الصحابة جوازها لأنك إذا قلت أعظم بأزيد ما يقوم عروس الاتصال وقال أبو البقاء هو جريد وقيل
 أنه إذا لم تكن الغيبة من باب الالتفات كما يقتضيه التوفيق بين القراءتين فإن كان قارئه أن سواه
 في الاتصال والاتطاع والحاجة إليه لمصلحة معجمه وقوله وقد نفي الخ يعني أن النبي عن إبراهيم عليه
 الصلاة والسلام أعطينا روماء كرسه من اجعل واصف وقيل عن أبيه وأما على آية قوله
 فكيف يكون هو ذا الرضائي **(قوله يعني شهادة الله تعالى لإبراهيم عليه الصلاة والسلام الخ)** يريد
 أن الظن في كلاهما شهادة تأتي كائنه من الله كائنه عنده من كرمه يعني حقيقة معلومة أم
 شهادة الله والمعنى لأعلم من أهل الكتاب لانهم كنوا الشواهد على التعظيم أولا أعلم من المسلمين
 لو كانوا على سبيل الفرض فالفعل الماضي في الأول على أصله في الثاني للعرض عن تحقيق منه
 الكتمان كما في قوله أن شرتك والاولى حله على الام منها لكن الأول قالوا الله اتفق عليه أهل
 التفسير وهو المروي عن مجاهد وقادة لكن اختلفوا في الممتك من هو روة محمد صلى الله عليه وسلم
 أو حنيفية إبراهيم عليه الصلاة والسلام وأما الثاني فلا يعرف قال أبو جابر رحمه الله ولا يثبت
 المقام وأما جلد العصف رحمه الله في التعريض لانه ليس في السلام تعرض له وقوله من لا بداء
 ظاهر هو رزم من الله أن يتعلق بكم أي كنه من عباد الله وفيه نظر وقوله ورقي بالباء قبل الهمزة
 في من كتب التفسير والقراءات وليس كذلك فانه قرأها السلي وأبو جابر وابن محصن كافي الواح
 وهي شاذة خارجة عن الأربعة عشر **(قوله تكرر الخ)** قدم في هذا النظم بعينه وبان ما فيه لكنه
 أشار إلى حكمة تكرره وأن يخص كل معنى ليكون تأسيسا والمظاهر الأول ولذا فإنه ما زاد رنة
 على الثاني **(قوله الذين نعت أسلامهم الخ)** منة في الأصل مطلق الخفة ويطابق في خفة العقل
 وهو الرقة والاحلام جمع علم وهو العقل واستهوهوا بجمعي استدلوا والمراهم المذكور تغيير
 القيلة عن حيث المقدس إلى الكعبة فإحضارها على الطعن وانكارها للنسب وخبره به وقوله كما يدل
 عليه قوله يسوق ليوطن نفسه وبعد الجواب كافي على التثنية قبل الراس والسماء ونحوه ولا بد
 المذكور إذا وقع بعد العلم لا يكون هائلا كما إذا وقع فحاذ وقبته فانه أشعب وقيل أنها تزل بعد
 تحويل القيلة وقوله والقيلة الخ قال الراغب القيلة في الأصل اسم للعبة التي كان عليها القابل نحو
 الجلسة والقعدة وفي المعارف اسم للمكان القابل للتوجه إليه للصلاة والمراد بالمعارف والعرف
 عرف اللغة لا عرف الناس حتى يتوهم أنه ليس بلغوى مع وروده في كلام العرب كتدوله

خفت ألامهم واسمعتهم ٦٣ التهاب في بالتقليد والأعراض عن النظر يرده المتركين لتغيير القبلة من المسافرين واليهود والمشركن وقائدة تقديم الاخبار بوطن النفس واعداً الجواب (ماؤلام) ماصرفهم عن قبلةم التي كانوا عليها) يعني بيت المقدس والقبلة في الاصل الحال التي علمها الانسان من الاستقبال

أليس أول من صلى قبلتكم * كما ترون التوجه بفتح الجيم قبل وأطلق ذلك عليه إشارة إلى أن المكان ليس مقصوداً بالذات بل الحالة الحاصلة من التوجه إليه وقوله لا يختص به مكان الخ إشارة إلى أن المشرق والمغرب عبارة عن جميع الامكنة والارتسام بمعنى الاشتغال (قوله وهو ما تراضيه المحكمة وتنقيضه المصلحة من التوجه الخ) عدل عن قول الكشف فوجبه لانه مبني على الاعتزال وبطل قوله من التوجه إلى التوجه لاحتياجه إلى التوجه على ما بين في شروحه فالمراد بالاصراط المستقيم ما أراد الله وهو التوجه إلى بيت المقدس ثم التوجه إلى الكعبة شرفها الله تعالى (قوله وكذلك إشارة إلى مفهوم الآية المتقدمة الخ) فالتمس به كونهم مهديين إلى الاصراط المستقيم أو جعل قبلتهم أفضل القبل والمنشبه بجهنم خياراً قبل وفي فهم أفضلية قبلتنا من الآية المتقدمة تأخراً لعدمية الحكم الناسخ جائزة ولا يخفى أنه مفهوم من التشبيه لأن معناه جعلناكم خياراً مفضلين كقبلتكم وهو يقتضي ذلك بالضرورة مما تامل ثم انه خالف الزمخشري في قوله وكذلك ومثل ذلك الجعل المحبب جعلناكم أمة وسطاً قبل ما فيه من التكيف وارتكاب الخيام بلا فائدة وفوات الارتباط بما قبله بخلاف ما اختاره وهو من قوله التدبر كما تدرى قال التحرير يريد أن ذلك إشارة إلى مصدر الفعل المذكور بعده لا إلى جعل آخر يقصد تشبيه هذا الجعل به كما هو من أن المعنى ومن جعل الكعبة قبله جعلناكم أمة وسطاً وإذا تخلفته بالكافي معتمداً كاللزام لا يكادون يتركونه في لغة العرب وغيرهم هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام وتبع فيه العلامة حيث قال يريد أن الكاف منصوب المحل على المصدر وهو إشارة إلى جعل القبلة أي كما جعلنا قبلكم أفضل قبله جعلناكم أمة وسطاً وكما تقول وقت سماع هذا الكتاب ذلك إشارة إلى التحول فقال الاستاذ رحمه الله لا بل هو إشارة إلى الجعل الذي اشتمل عليه قوله جعلناكم أمة أي جعلناكم أمة وسطاً مثل هذا الجعل العجيب ويرد عليه أنه تشبيه الشيء بنفسه فكيف نقول بالفارسية همجنين كدريم وهمجنين ميكنين وابن شارف تبارك وتعالى لا يشبهه وسير عدل كما أن هذا وفي الكشف يريد أنه لم يشبهه إلى سابق بل إلى الجعل المدلول عليه جعلناكم أمة وهي مما يدل على البعد تنقيصاً وأصله جعلناكم أمة وسطاً مثل هذا الجعل أي جعلنا جميعاً كأننا هداة والكاف مقيم للبالغ وهذا الخيام مطرد في كلام العرب والعجم والبيان كسبع غيره وهو في القرآن كثير وهذا هو الوجه وقال الطبري في قوله كذلك قال الذين من قبلهم أي جرت عادة الناس على ما شوهد من هؤلاء وقد كنت مع تحقيق أن هذا هو الحق ومقتضى البلاغة برهه النفس ما عبط عنه التشبيه إلا أني مع كثرة ما أرفق عليه لم أجدهما ينفص عنه ويبرده له الصدر فيه حتى انكشف لي الغطاء عتلاً وتغلاً ونقره أنه الشريف قدس سره قال في شرح المفتاح ليس المقصود من التشبيهات هي المعاني الوضعية فقط ان تشبيهات البلقاء فلما انحسرت مجازات وكليات فنقول أن أرباباً منهم يستعملون كذا وكذا للاسترار وتارة نحو عدل عن قضية فلا نكاد وهكذا أي عدل مستتر قال الحاشي

كذلك أي ذهب الزمان وبقي العلم فبه ويدرس الآخر

فصل في التبريز في شرح الجاسة وله شواهد كثيرة وقال في شرح قول أبي تمام
كذلك أجيل الخطب وليشدح الأمر • انه التمر ويل والتعظيم وهو في حد التصديقه ليسبق له ما يشبه به
والإشارة كالفهرج ترجع إلى المتأخر فتشيد التعظيم لنفسه بعد الإبهام فتجعل كأي من ذلك وأنه أمر
عظيم مقرر فالمراد في هذا ونحوه ما جعلناكم جعلاً عجباً بعد هذا وليس الكاف فيه زائدة كما هو منه
كلامه بل لكنه قطع النظر فيه عن التشبيه واستعمل في لازم معناه فإن أريد بالقيام هذا أقسم ثم رأيت
الوزير عاصم بن أيوب قال في شرح قول زهير

كذلك خيمهم لكل قوم • إذا منهم الضراخيم

قال قال الجرجاني تفسير لفظة كذلك أنها تشبيه ما قبله مقدم وأما خبر متأخروهم فيفيض كلاماً لأن كلا

فصارت عرفاً للمكان التوجه إليه لا الصلاة
(قل لله المشرق والمغرب لا يختص به مكان
دون مكان الخاصة ذاتية تنفع إقامة غيره
مقامه وإنما العبرة بارتسام أمره لا بخصوص
المكان) يهدي من نشأ إلى صراط مستقيم
وهو ما تراضيه المحكمة وتنقيضه المصلحة
من التوجه إلى بيت المقدس تارة والكعبة
أخرى (وكذلك) إشارة إلى مفهوم الآية
المتقدمة أي كما جعلناكم مهديين إلى الصراط
المستقيم أو جعلنا قبلكم أفضل القبيل
(جعلناكم أمة وسطاً)

تتقي وكذلك ثبت وقوله تعالى كذلك نسلكه في غلوب الجبرين يعني البيت أن هرا وآباءه ثبت لهم
 حسن الخلق في دفع الملمات إذا تزات بقومهم وان كانت الاخلاق تتغير عند نزول الشدايد وحلول
 العظام اه فليكن بالعض على هذا التواجد فانه من يدافع هذا الكتاب وروائه والجدقة الموق
 للصاب وقد ذكره عن ابن الانباري رحمه الله ومجايد عليه دلالة ظاهرة وقوله تعالى كذلك قال
 الذين من قبلهم مثل قولهم **فلو** كان كذلك لنتشبه بهم صريح بدمعزل ولا حاجة لما ذكر في توجيهه
(قوله أي خبار الخ) الخبار خبر عنهم خلاف الاشراق وقد يكون الخبار اسمان الاختيار
 وأما الخباري عن القنفا قوله وظاهره كالكشف أن الوسا يكون بمعنى الخبير مطلقا كما قالوا الأخير
 الامر والوسط والتحقق ما هاله اسم على في الروض أن الوسط وصف مدح في مقامين في القلب لأن
 أوسط القليلة أعرفها وصمها فاه وأجد أن لاتصاف اليه الدعوة وفي الشهادة كانهما وهو غاية العدالة
 كانه ميزان لا يميل مع أحد وظن قورم أن الاوسط الافضل على الإطلاق وفسروا الصلاة الوسطى
 بانفضلي وليس كذلك بل هو لاصح ولأدوم كما يقتضيه لفظ التوسط غير أنهم قالوا أنزل من معنى وسط
 على التزم لانه كما قال الما خط يختم على القلب وبأخذ بالانفاس لانه ليس يجيد قطرب ولاريد فيخجل
 وقالوا أخو الدون الوسط وقوله أوعده وقد عرفت وجه اطلاقه عليه أنه لا يميل الى طرف ومن كين
 بشق الكتاب المشدود جمع من كى كصافين وقوله بالعلم والعمل لانه الخصال المحمودة وهما أساسها
 وهو في الاصل **المكان** الذي تستوي المساحة من جوانبه وهي قياس الارض ثم استعمل لصال
 المحمودة لانها على ما ذكر في الاخلاق لكل منها طرفان مذمومان بالافراط والتفريط وما بينهما هو
 المحمود كاذكره ثم أطلق الخال على المحل واستوى فيه الواحد وغيره لانه بحسب الاصل جاد لا تعتبر
 مطابقتها وقد راعى فيه ذلك والنزول والوقوع في الشيء بقلة مالا من انشراحه يعني وقع **(قوله)**
 واستدل به على أن الاجماع الخ لأن الله تعالى شهد بانهم وقبول شهادتهم ولا يمكن أن يكون ذلك
 بالنسبة الى **الصل** زرد في ذلك في اجتماعهم لقوله صلى الله عليه وسلم لا تجتمع أمتي على الضلالة
 والكلام عليه في الاصول وان قلت بمعنى اختلت من النظم **(قوله علة الجعل)** أورد فيه العلم لأن
 الشهادة لا تكون الا عن علم أما بالمشاهدة أو بالسماع والاستدانة وعومها لهما مسيرين وغيرهم
 لعموم الناس **(قوله وروى الخ)** هذا الحديث رواه البخاري والترمذي وقوله وهذه الشهادة الخ
 جواب عما يقال ان التمذي يعي للمضرة وشهادتهم على الناس ظاهرة وأما شهادة الرسول صلى الله
 عليه وسلم فهي لهم لانهم **كعبة** نافعة فأجاب بأنه ضمن معنى القرب المهيمن لأن المترك مرابط
 لا حوالهم مقيد بغيرها وبصريح أن يكون لما كانتا مقابلة **(قوله وقدمت العلة الخ)** يعني عليكم
 لأن المراد بالشهادة الثانية التزكية وهو صلى الله عليه وسلم اعجاز كى أمته فقدم ليدل على الحصر وهو
 من قصر الفاعل على المفعول **(قوله أي الجهة التي الخ)** اختلاف في الجهة التي كان صلى الله عليه
 وسلم يتوجه اليها بكعبة فقال ابن عباس رضي الله عنهما وباجتماعه كان يصلى الى بيت المقدس لكنه
 لا يستبرئ الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت القدس وأطلق آخرون أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى الى
 بيت المقدس وقال آخرون كان يصلى الى الكعبة فلما انحدر الى المدينة استقبل بيت المقدس وضعف
 هذا الما بين من النسخ مرتين والاصح الاول وقوله أي الجهة التي **كعبت** عليها ليس تفسير للقبلة
 بل للإشارة إلى أن جعل متقدما لغيره من الاول القبلة والثاني التي الخ بمعنى الجهة التي وليس الوصول
 صفة القبلة وهذا المختار لا يخفى وعكس أو بحيان رحمه الله فقال التي مفعول أول والقبلة مفعول
 ثان وقال ان المعنى عليه وقيل التي صفة القبلة والمفعول الثاني محذوف أي ما جعلنا القبلة التي كنت
 عليها قبلة وقيل لعمرو الثاني بتقدير مضاف أي ما جعلنا صرف القبلة **الاله** المذكور وعلى التفسير
 الاول التي عبادة عن جهة الكعبة وعليه النسخ وقع مرتين وعلى الثاني العنزة وتغييره الاول للجي

أي خبار أو وعدوا من كين بالعلم والاعمال
 وهو في الاصل اسم المكان الذي تستوي
 اليه المساحة من الجوانب ثم استعمل لفعال
 المحمودة لوقوعها بين طرفي افراط وتفریط
 كالمؤدين الاسراف والخل والشحمة
 بين التهور والجبن ثم أطلق على المصنفها
 مستوفاه الواحد والجمع والمذكر
 والمؤنث كسائر الاسماء التي وصف بها
 واستدل به على أن الاجماع حجة اذ لو كان
 فيما انتدوا عليه باطل لانتفى به عند التزم
 (لتسكونوا شهداء على الناس) ويكون
 الرسول عليهم شهادا علة للقول أي اتعاقوا
 بالتأني في نصب لك من الحج وأئز
 عليكم من الكتاب أنه تعالى ما يجلي على أحد
 وما ظهل وأضع السبل وأرسل الرسل
 فليقروا ويصعوا ولكن الذين كذبواهم
 الشقاء على اتباع الشهوات والاعراض عن
 الآيات فتمسكوا بذلك على معاصرتكم وعلى
 الذين من قبلكم أوعدهم روى أن الأئم
 يوم القيامة يجتمعون ببلد الأئمة
 فطالعهم الله بيعة التبليغ وهو اعلمهم فأقمة
 للجنة على المنكرين فيوفى بأتمه محمدي الله
 عليه وسلم فتمسكوا بذلك على الامم من أين
 عرفتم فقولون علما ذلك ما خبار الله تعالى
 في كتابه الناطق على لسان نبه الصادق
 فيوفى بعمده صلى الله عليه وسلم فستدل عن
 حال أمته فيشهد بعد التزم وهذه الشهادة
 وان كانت لهم لكن لما كان الرسول عليه
 السلام كالقرب المهيمن على أمته عدوى بهي
 وقدمت العلة للدلالة على اختصاصهم بكون
 الرسول شهداء عليهم (وما جعلنا القبلة التي
 كنت عليها) أي الجهة التي كنت عليها وهي
 الكعبة فإنه عليه السلام كان يصلى اليها
 بمكة ثم لما هاجر أمر بالصلاة الى العنزة تألفا
 لليهود أو بالعنزة أقول ابن عباس كانت
 قبله بمكة بيت المقدس لأنه كان يجعل
 الكعبة بينه وبينه فأنه به على الاول الجعل
 الناسخ وعلى الثاني المنسوخ

الاخبر بجمع السجدة كما هي في رسمهم وتعلمون فذلك حاصل على كل حال الثاني ان الرأفة حيث وردت في القرآن قدمت ولوى غير الفواصل كما في قوله تعالى رأفة ورحمة وربانية السجدة وجا في وسط الآية والذي عزه كلام الجوهري وهو عسدي ليس بصواب فان رأفة معناها الشدة واللطف والرحمة الانعام ورتبتها التقديم كما قبل الاناس قبل الالباس وعليه استعمال العرب قال قيس الرقيات ملكه ملان رأفة ليس فيه • جبروت منه ولا كبرياء

فانظره كيف اوضح معناها بالتقابل ومثله كسيرة في كلام العرب وقد فصلناه في سورة النور وقوله ربنا اشارة الى أن قد هنا للتفصيل وتحتمل التذكير كما في ربنا وما هو منصرف فان الى القلب والروح بالضم القلب والتولى اعلان الولاية أو من لى جهته (قوله فيها وتنشوق اليها) جعل الرضا بمعنى المحبة والتنشوق لانه لم يكن ساخطا لذلك وانما كان ألهه بتغييرها فكان ينشوق الى مراد الله ويؤثره على مراده وهذه مرتبة فوق التوكل وقوله للمسا صدقبة اشارة الى أن مله لم يكن لهوى نفسه واجابته لم تكن الاماراة حكمية (قوله اصرف وجهك الخ) أى اصرفه عن غيره واقبل به عليه لان الاقبال الوجه على شئ يقتضى صرفه عن غيره وانما ذكره لانه يتحول عن الجهة الاولى قال الراغبى اذا عدى بنفسه اقتضى معنى الولاية وحصوله في أقرب المواضع يقال وليت سمى كذا قبلت به عليه قال تعالى قول وجهك الخ واد اعدى بين النقطتين وتندبر اقتضى معنى الاعراض اه فهو هاتمة عدالى مفعولين كما سمعت وعرفت معناه فى قال لا يخفى أنه ليس من التولية بشئ من المعنيين بل هو من قبيل ما ولاهم لم يصب والرجحى قال شطر المسجد نصب على الطرف أى اجل تولية الوجه تلقاء المسجد أى في جهته ومثمه وقيل انه يشير الى أنه قد ترك أحد مفعولى ولى وشطر ظرف بمعنى اجعل وجهك في جهة المسجد ولو كان مفعولاه كائى لتوالت قبله لما ذكر شطر بل اقتصر على المسجد وفيه نظر لان وجهه ذكره أنه هو المتقن كما سباني والنظر ضم فكأن بمعنى الجانب وقوله لا يتعرض له أصله يتعرضوا له على الحديث والايصال أو منع أن تدخله الكهنة (قوله نخوة الخ) هذا هو الصحيح في معنى الشطر قال المبرد في الكامل للشطر وجهان في كلام العرب أحدهما النصف والآخر قصد بشال خذ شطر يداي قصد ونخوة وذكر الولاية (قوله والبعيد بكنهه مراعات الخ) لاختلاف في أن حاضر الكعبة اغما يتوجه الى عينها وانما الخلاف في البعيد هل يلزمه التوجه الى عينها أو يكتفى التوجه الى جهتها وهو المختار للشئى وأدلة كل من الفريقين مبسطة في الفروع والمصنف رحمه الله اختار الثاني واستدل عليه بذكر المسجدون والكعبة وكذا الشطر وقوله روى الخ أخرجه الشيخان وقوله وجه الخ أخرجه أبو داود في النسخ والنسخ عن سعيد بن المسيب مرسل وليس فيه قبل الزوال لكن يؤخذ من الحديث الآتى وحلمه بكسر اللام قال الجوهري وليس في العرب سلة بالكسر غيره (قوله وقد صلى عليه الصلاة والسلام بأصحابه في مسجده بى سلمة الخ) قال البيهقي هذا خبر يرفل حديث فان قصة بى سلمة لم يكن فيها النبي صلى الله عليه وسلم اما هو الذى يتحول في الصلاة أخرج الشافعى عن أبي سعيد بن المعلى قال كان قد والى المسجد فمرنا بواو رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعاد على المنبر فقلت لقد حدث أمر خلت فترا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية فدنرى قلب وجهك في السماء الآية فقلت لصاحبي تعال نركع ركعتين قبل أن ينزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فنكون أول من صلى فتوا ربنا فاصليا ما هم نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى للناس الظهور يؤخذ وأخرج أبو داود في النسخ عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم بأصحابه كانوا يصلون غويت المقدس فلما نزلت هذه الآية أمر رجل بئى سلمة فناداهم وهم ركوع في صلاة الفجر فغويت المقدس لان التيلة قد تحولت الى الكعبة فخلوا كاهم ركوعا الى الكعبة وأخرج الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال بينا الناس يتبايع في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال ان النبي

(قد نرى) رما نرى (تقلب وجهك في السماء) تردد وجهك في جهة السماء تطالع اللوحى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرع في روعه ويتوقع من ربه أن يتحول الى الكعبة لانس قبله إليه إبراهيم وأندم المسلمين وأدى العرب الى الايمان ولما نالت اليهم وذلك بدل على كمال أدبه حيث انتظر ولم يسأل (فتلو انك قلتم) فلم تكنك من استنبهاها من قولك ولست كذا اذا صبرته واليه أودت بانك تلى جهتها (تضاها) تجدها وتنشوق اليه المتناصد دينة وافقت مشيئة الله وحكمته (قول وجهك) اصرف وجهك (شطر المسجد الحرام) نخوة وقيل الشطر في الاصل لما انفصل عن الشئ من شطر اذا انفصل ودار شطورا رأى منفصلة شطر اذا انفصل ثم استعمل الجانب وان لم ينسل عن الدور ثم استعمل المحرم أى يحترم فيه التناول كالتقطر والحرام المحرم أى يتعرضوا وانما ذكر أو مجموع من التلوة أن يتعرضوا وانما ذكر المسجدون الكعبة لانه عليه الصلاة والسلام كان في المدينة والبعد بكنهه مراعاة الجهة القرب عليه بخلاف القدم المدينة فعلى نحويت الصلاة والسلام قدم المدينة فعلى نحويت المقدس ستة عشر شهرا ثم توجه الى الكعبة في رجب بعد الزوال قبل قتال بدر بشهرين وقد صلى بأصحابه في مسجد بى سلمة وصكعتين من الناهر فتحول في الصلاة

صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الآية قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلها وكانت وجوههم
الى الشام فاستدروا الى الكعبة اه فقد علمت أن ما ذكره المصنف رحمه الله ليس موافقا للروايات
الصحيحة فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتحول في صلاته وأن التحول كان في صلاة العبر (قوله)
وتبادل الرجال والنساء صوفهم الخ قبل أراد أن الرجال قاموا في مكان النساء والنساء في مكان
الرجال قبل والظاهر أن مراده أن بعض الرجال قاموا مكان بعض النساء وبعض النساء قاموا مكان
بعض الرجال مثلا إذا قام الامام وصف خلفه صفين صفاريا وصفانسا فاذا دار الى جانب اليمن تحول
ما في عين الامام من الرجال الى خلف لاتباع الامام وتسوية الصفوف فاذا كانوا قريبين من النساء
يعدون من أمكنة حتى يقوموا مكانهن وكذا التحول من في يسار الامام الى قدام والنساء الملاقى
خلف هؤلاء الرجال ليقف من وقف مكان الرجال حتى تسوي مع النساء الا في جانب عين الامام
كأيتهم يد الخيل الصحيح وقوله واستقبل الميزاب أي كانت بهم فباله الميزاب الكعبة وهو معروف
وقوله خص الرسول صلى الله عليه وسلم يعني في قوله قول وجهك ثم في هذه الآية لما ذكر (قوله)
جله الخ أي اجالا لما قبله بقوله فصلا وقوله لعلم الخ عليه هذه الآية كانت لابراهيم عليه
الصلاة والسلام كما ترون فلا تخص شريعتنا فلا تولى لهم بل أنت محمد صلى الله عليه وسلم لا يأمري ما طل اذ هو
النبي المبشر في كيتهم ولأن تقول انهم انفتحوا فنكح قبله عين عاد التوجه اليها عن بيت المقدس
صارت كنهم ما قبله أخرى ولا يعني ما فيه من التكف فلا حسن أن اراد أنه بغير قبله من كان قبله الى
أخرى فلا يضره ما ذكر وقوله لا ترفيق أي أهل الكتاب والمسلمين وقوله والمعنى ما تركوا الخ لأن عدم
الاتباع يعني الترك وما قبله يدل على أنه كان عادا وقوله وقبلهم ولم تعدت أي قبله أهل الكتاب
اليهود والنصارى لكنهم بايع البطلان لها كالنبي الواحد كما ترون في قوله ان نصير على طعام واحد وقوله
لتصلب الخ في الأساس لتصلب فلان في الامر اذا اشتد فيه ثم ان كون قبله النصارى مطلع الشمس
سرحوا به لكن وقع في بعض كتب الله من أن قبله عيسى عليه الصلاة والسلام كانت بيت المقدس وبعد
رفعه ظهر بواس ورس في دينهم دس منهم أنه قال ان بقيت عيسى عليه الصلاة والسلام فقال لي ان
الشمس كوكب أعجب يبلغ ثلاثي كل يوم فرمى ليتوجهوا اليها في صلاتهم فنهوا لذلك (بني) الكلام
في أن المنازع مختلفة فأى مطلع يعتبر عندهم لم أر من سرح به وفي بدائع الفوائد لابن القيم قبله أهل
الكتاب ليست بوسى ونوقف من الله بغيره باستقبال الشروق وهم مقرون بأن قبله المسيح عليه الصلاة والسلام قبله
بنى اسرائيل وهى الصخرة وانما وضع لهم أسماخهم هذه القبلة وهم يعتقدون عيسى بن مريم عليه
الصلاة والسلام فوض اليهم التحليل والتعريم وشرع الاسكمار وأن ما حله هو حرمه فقد حله هو
وحرمه في السماهم مع اليهود متفقون على أن الله يبرع اسعة فقال بيت المقدس على رسوله أبدا
والمسلمون شامدون عليهم بذلك وأما قبلة اليهود فليس في التوراة الامر باستقبال الصخرة البتة وانما
كانوا يضيئون التابوت ويصلون اليه من حيث خرجوا فاذا قدموا فيه وهى الصخرة وصلوا اليه
فلما رجعوا صلا الى موضعه وهو الصخرة وأما السامرة فاهم يصلون الى طورهم بالشام بضمهم
ويجوعون اليه وهو في بادية نابلس وهى قبله باطله مبتدعه اه (قوله أى واثنى اثنى عليهم مثلا) قال
النور مرعى قوله مثلا لأن هذه الشريعة مبنية على الفرض والتقدير والا فلا معنى لاستعمال ان
الموضوعه الى ما الى المحلة بعد تحقيق الانتفاء بقوله وما أنت بتابع قبلتهم يعني أن كونه من الطائفتين
لا يخص متابعتهم بل كل من يبايع كذلك وانما أسند الله اليه علم غير باطريق الاوى وأنه ليس المقصود
التخصيص بل متابعة الهوى سلطانا كذلك (قوله وأكتمه بديده وبالغ فيه من سبعة أوجه الخ)
وفي نسخة عشرة أوجه وكذا ذكرها الشارح للحرر وهى التسم واللام والموشة وان القرصية وان

واستقبل الميزاب وتبادل الرجال والنساء
صوفهم بمعنى المصعد بعد الصلاة
(وحسب ما كنتم قولوا اوجوهكم مطهرا)
خص الرسول بالخطاب تعظيما له واجبا
لرغبته ثم عزم نصرا به يوم الحسب
وتأكد الامر القبلة ونحوه في الآية على
المتابعة (وان الذين آمنوا والكتاب يعلمون
أنه الحق من ربهم) جلله لعلمهم بأن عادته
تعالى تخصص كل شريعة بقبله وتخصيلا
لثبوت كيتهم أنه صلى الله عليه وسلم يعلى الى
القبلة والنصير للتحصيل والتوجه
(وما الله بغافل عما تعملون) وعدو وعبد
للقريتين وقرابن عامر وحزب والكسافى
بالبيان واثنى آيات الذين آمنوا الكتاب بكل
آية يراهم ونحوه الى ان الكعبة قبله واللام
موطعة للتسم ما نبعوا قبله من جواب
المسحور والتسم ويوايه ما من مسجودها
الشرط والمعنى ما تركوا قبلتهم فتركها
الحجة وانما سألوا لمكاره وتعدادا (وما تلو
يتابع قبلتهم) فقع لاحادهم فانهم قالوا لو
ثبت على قبلةنا الكنائس جردان يصحكون
صاحبة الذي ننظره تقرير الهم وطعدها في
وجوهه وقبليهم وان تعددت لكنهم متحدة
بالبطلان ومخالفة الحق (وما بعضهم يتابع
قبله بعض) فإن اليهود يستقبل الصخرة
والنصارى مطلع الشمس لا يرجحون فاهو
لا يرجحون ولا قبلته ولا تصلب كل حزب فيما هو
فيه (واثنى اثنى اهو) أي من بعد ما جاءه
من العلم على سبيل الترض والتقدير أى
واثنى اثنى اهو ما بان للالحق وبيان
فيه الوحى (الماذان الظنين) وأكتمه
بديده وبالغ فيه من سبعة أوجه تعظيما
للعقيل والمعلوم وتحرر على اقتضائه وتقدرا
من متابعة الهوى واستغناء عاقد الود والذنب
عن الايمان

التعقيب واللام في حيزها وتعرف الظالمين والجهل الاجمعة واذا الخرافة وابنا من الظالمين على ظالم
 أو الظالم لا خادنه أنه مقرر محقق وأنه مدود في زمرة تهم عريق فيه وأيقاع الاتباع على ما مذهبوا
 أي لا يعضده برهان ولا نزل في شأنه بيان وقيل وعده واحدا منهم مجمل ولا بد من تعينه بالحق وفيه
 نظر لأن هذا التركيب يقتضي المبالغة في الجهولية ولولا مخالفتها الاستعمال لكان حسنا وعلى هذه
 التفسيره كان أسقط منها ما بلغه ان التعريف والاهوا وهو ظاهر ونقل في الكشف عبارة الصنف
 من عشرة أوجه وقال هي القسم واللام والوطئة والتعاليق بان دلالة على أن أي شيء مقرر ومن
 الاتباع وقع كفي في كونه من الظلم والاحمال والتفصيل في قوله ما بالظلم العلم وجعل الجاني نفس
 العلم وحرف التحقيق واللام في حيزها وتعرف الظالمين الدال على المعرفين فيه وكون الجمله اسمية
 بضميرها الدال على الاستمرار التام والنبات وما في اذا من المبالغة لكونه الجواب والجزء ولا تتم على
 زيادة الربط ونسب على العشرة ما في قوله من الظالمين للدلالة على أنه اذا دل من المرسومين منهم ونسبة
 ما ذهب اليه أهوا ما منه من المنع عن الاتباع الموكدا للبعد (قوله الضمير رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الخ) كذا في الكشف واف وعرض عليه أبو حيان رحمه الله بأن الخطاب في الآيات السابقة
 إلى هذا الرسول صلى الله عليه وسلم فكيف يقال أنه لم يجز له ذكر وقال البحر إن ليس بشيء ولم يذكر
 وجهه وفي الكشف قال فإن هو التثنية لأشعاره من سبق الذكر فيها أجب بأن الأمرين جائزان
 ولكن المقام لما ذكره أي ألا يحسن الالتفات الا اذا كان مقصود الدلالة منها ما سبق في الكلام
 عليه ومع ذلك يكون له حسن موقع خصوصا وهو في يدع بقيد إطلاقهم تعريف الالتفات
 بأن يكون التعريف الأول مقصودا فيه مع قوله الكلام وهذا نظير قوله شرط الاستعانة بأن يذكر
 التسمية بطريق التفصيل لدخل فيه في قدر أن أراد على التسمية فاستغنى عنه من خصائص هذا المقام
 والمراد بالعلم ما سبق في قوله ما بالظلم والعلم والوحى وهذه كلها من كورة قبله وقوله يشهد لاول
 أي رجوع الضمير للذي صلى الله عليه وسلم لأنه بعد جنس المعروف فيها يؤيده ما رواه أيضا والمراد
 أنهم يعرفون نبوته لا شخصه صلى الله عليه وسلم كافي الكشف وان كان مراده هذا فان قلت ما ذكره
 عن ابن سلام رضى الله عنه يقتضي أن معرفة الابن دونه ما فيها من الاحتمال والمشيبه أقوى في وجه
 المشبه قلت هذا ليس بشرط بل يكفي كونه أشهر كما هنا من معرفة الابناء أشهر من غيرها أو أن معرفة
 ذات الابن ومعرفة أقوى في نفسه والاحتمال في كونه حاصلا منه في الواقع لا ينافي ذلك واليه أشار
 المصنف رحمه الله بقوله لا يثبتون الخ وهو الداعي لذكر الشخص في الكشف (قوله الشخص
 لمن عاند الخ) في الكشف انه استثنى من آمن منهم وأولها هم وائس المراد بالاستثناء المصطلح بل
 الاخراج مطلقا قال البحر رأي اخرج عن حكم الكتمان لمن أظهر ما علم من الحق وآمن به ولكن لم يعمله
 فلا يتصور منه الكتمان لاقتضاه سابقة العلم خاص الكتمان بفرق منهم دون الفرقين الآخرين
 وأولى قوله وأولها هم لمنع الخلو والاعتراض بأن الجهل لا يداخلون في الذين يعرفونه فكيف يصح
 اخرجهم مدفوع بأن اختصاص حكم المعرفة بالبعض لا ينافي عموم الذين آمنوا بأنهم الكتاب وتناولوه
 بحسب اللفظ لا عار في منهم والجاهلين وقررب منه ما قبل ان معنى يعرفونه يوجد فهم العرفان اسنادا
 لقوله البعض الى الكل لاختلافهم وارتباطهم وكان المصنف رحمه الله لم يرض هذا فذكر الى ما هو
 الظاهر المتبادر من النظم (قوله كلام مستأنف الخ) على قراءة الرفع هو مبدأ خبره الجار والجرور
 بعده واللام ما للبعد اشارة الى الحق الذي جاءه النبي صلى الله عليه وسلم والحق الذي كتمه هؤلاء
 أولئك وهو بعد المحصر من حيث كاشا الى الله بقوله لا مال لم يثبت كافي قوله الحمد لله والكرم في العرب
 والنسب الى آثار الوقوع المحكوم عليه نفس الجنس من غير قرينة البعضية أو هو خبر مبدأ محذوف
 أي هو الحق والجار والجرور خبر مبدأ خبر أول وصكت عن بيان التعريف فيه فكانه محتمل للوجهين

(الذين آمنوا بهم الكتاب) بمعنى علمهم
 (يعرفونه) الضمير رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وان لم يثبت ذكره لانه لا يكلام
 عليه وقيل للعلم والذرا أن والتعويل
 (كما يعرفون أبناءهم) يشهد لاول أي
 يعرفونه بأوصافه كعرفتهم أبناءهم
 لا يثبتون علمهم بغيرهم عن عمر رضى الله
 تعالى عنه أنه سأل عبدا عنه عن سلام
 رضى الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال أنا أعلم به في بابي قال ولم
 قال لا في لست أشك في محبة أبي بني تالم
 ولدى فاعلم والذنه قد طنت (وان فرقا منهم
 استثنى من الحق وهم يعلمون) شخص من علم
 واستثنى من آمن (الحق من ربك) كلام
 مستأنف والحق ما يبرأ خبره من ربك
 واللام للبعد والاشارة الى ما علمه الرسول
 صلى الله عليه وسلم أو الحق الذي يكتفونه
 أو البين والحق ان الحق ما ثبت أنه من الله
 تعالى كالأشياء عليه لا مال لم يثبت كالذي
 عليه أهل الكتاب وأما خبر مبدأ محذوف
 أي هو الحق ومن ربك حال أو خبر مبدأ
 خبر وقررب بالنسب على أنه قيل من الأول
 أو نقول يعلمون

وكسره والاثنيان بهم بلزاهم بأعمالهم والاثنيان يكون في الآخرة أو المراد ما يشعل الجبال والوهاد
والعمران والخراب والاثنيان بمعنى قبض الأرواح والوجه الآخر مبنى على الأخير في تفسير الاستئناف
كما في قوله فيقدر الخ على الوجهين الأولين (قوله ومن حيث خرجت الخ) حيث ظرف مكان لازمة
الإضافة للجبل وإضافته لا يقدّر نادرة والظاهر أنه يريد من أي مكان خرجت منه قول فن حيث
متعلق بول والفا من زائدة كافي ووبك فكبر وقبله بشعر بأن من حيث متعلق بخربت فيلزم عدم اضافته
الآن شكك في تقدير حيث يكون خرجت ولا يتحقق بعده وقيل أنه متعلق بول وما بعد الفاء يعمل فيها
قبلها كما بين في محله إلا أنه لا وجه لاجتماع الواو والفاء فالوجه أن يكون التقدير افعل ما أمرت به من
حيث خرجت قول فيكون قوله فعل معطوف على المقدّر ويجوز أن يجعل من حيث خرجت بمعنى أيما
كنت ويوجه فيكون قول جراه بمعنى أنها شرطية العامل فيها الشرط على نحو ما ذكره المصنف رحمه الله
ولا يتحقق أن حيث بدون ما لا تكون شرطية وكذا إذا لا في قول ضعيف للفراء وقالوا أنه ليسمع في كلام
العرب وقوله وإن هذا الأمر أي الشأن والحال الدال عليه قوله وقيل إن المراد به التولية
وأوله ابصحت كزهره وكذا فسره في الكشف بهذا المأمو به ولو قصد بالأمر ظاهره صبح أيضا
(قوله كزهر هذا الحكم الخ) يعني أنه ذكر قول وجهك شطر المسجد الحرام في ثلاث مواضع فأما أن
يكون كزهر اعتناء بشأنه من مظان الطعن وكثرة المخالفين فيه لعدم الفرق بين النسخ والبدا
أولاه ذكر في كل محل على وجه قصدي غير ما قصد في الآخرة من أن ترى من اللفظ تكرره في
الأول ذكر بعده قوله فلنأخذك قبله ترضاها لتعظيم النبي صلى الله عليه وسلم باثقا من رضاه وتأييده
قوله ولكل وجهة جلى العادة الإلهية الخ وهنا بعده قوله وأنه لعل الخ دفع جميع المخالفين وقديين
بوجود آخر متعارف بوسائل وجهة حرمولها (قوله وأن محمد أصلى الله عليه وسلم يجعد ديننا
وتبعنا الخ) قبل هذا التام يجدى لو لم يكن حكم من أحكام ديننا موافقا لهم وليس كذلك كافي الرجم
وليس بشي لأن أنكارهم هذا لا ينافي أنكار غيره أو خص هذه الظهور في كل يوم وكونه في أركان الدين
والعبادة مع أنهم مشكوك في الرجم (قوله استثناء من الناس الخ) يعني أنه يدل على ما قبله وأن جاز فيه
التصديق على الاستثناء لأنه المخالف في الاستثناء من كلام غير موجب إليه أشار بقوله إلا لعادنين وقوله
لاحدين الناس إشارة إلى أن تعريف الناس الجنس الاستغراق في الزمخشرى جعله الله حديث قال
لاحدين اليهود وقوله وأبدله أي تفسيرا له ولما كانت الحجة الداليل المثبتة للمقصود ولا حيث لهم
أجاب بأن الحجة ما يقصده الاستدلال سواء كان صحيحا في نفسه أو في زعم فائل قال كان حقيقة لغة
فهو ظاهر والاستثناء متصل وإن لم يكن حقيقة فهو قلب فلا يرد أن المذكور في صدر الكلام
أن تناول هذه الزم جمع بين الحقيقة والجواز لا لا يصح الاستثناء لأن الحكم حجة فيبقى الحجة الحقيقة
ولا يخص سوى أن يراد بالحجة التمسك حقا كان أو ظاهرا مع أن قوله لم يصح الاستثناء غير مسلم لأن غاية
أن لا يكون متصلا وقد قيل إنقطاعه في الآية (قوله وقبل الحجة بمعنى الاحتجاج الخ) الاحتجاج
المشارع من المعارضة مطلقا والحجة تستعمل بمعنى ما قبله قوله تعالى لا حجة بيننا وبينكم أي لا احتجاج
وبجادة قاله الراغب فما قبله إلا فائدة في جعل الحجة بمعنى الاحتجاج لأن ما له إلى الوجه الأول ولا
يُدفع به السؤال إلا أن خبره بالمتصل لا وجه له (قوله وقيل الاستثناء لأنه النافي في نفي الحجة الخ) وهو
استثناء منقطع أيضا لكنه من تأكيده النفي بضده وإثباته بنفسه قال الراجح تقول مالك على حجة إلا
الظالم أي مالك على حجة الله ولكنك تظلمني ومعناه أن لهم حجة فهو الظالم والظالم لا يمكن أن يكون
حجة فحجبتهم غير ممكنة فهو إثبات بطريق البرهان وقوله ولا عيب الخ هو من قصده للنافعة الديني أولها

كلمتي لهم بأمانة ناصب * وليل أقاسيه بطل الكواكب

والفأل مصدر كالنوع بمعنى الإنثالوم والكسر وقبله لا جمع فل بالفتح عتاده أيضا والقراع الضراب

وقرى الا الذين ظاوا منهم على أنه استئناف
 يعرف التنبيه (فلا تخشواهم) فلا تخشواهم
 فان ما علمهم لا تضركم (واخشوني) فلا
 تخشوا ما آمن بكم به (ولا تخشوا) نعمتي عليكم
 واملكتم تهتدون) علمه محذوف أى وأمر بكم
 لا تسمى النعمة عليكم وارادى اهتداءكم
 أو عطف علمه على مقدرة مثل ونفسي عليكم أو مثلا
 لا تحفظكم منهم ولا تمنع نعمتي عليكم أو مثلا
 يكون وفى الحديث تمام الله تعالى عنه تمام
 الجنة ومن على رضى الله تعالى عنه تمام
 النعمة الموت على الاسلام (كما أرسلنا فيكم
 رسولا منكم) متصل بما قبله أى ولا تمنع
 نعمتي عليكم فى أمر التوبة أى فى الآخرة كما
 أقمتم بأرسال رسول منكم أو بما بعده أى كما
 ذكرتم بأرسال فاذكرونى (تتلوا عليكم آياتنا
 وبركياتكم) يحتمل أن معنى يصرون به أى يكلموا
 قدومه باعتبار القدوة أو آخرة فى دعوة
 ابراهيم باعتبار انه (وعلمكم الكتاب
 والحكمة وعلمكم ما لم تكونوا تعلمون) بالكر
 والنظر لا بالمرئى الى معرفته سوى الوحي
 وكنز زلاله ليدل على أنه جنس آخر
 (فاذكرونى) بالاطاعة (أذكركم) بالثواب
 (واشكروا لى) ما أنعمت به عليكم
 (ولا تكفروا) بعبادة التمر وعصيان الامر
 (يا أيها الذين آمنوا استعينوا بالصبر) عن
 المعاصى وحفظوا النفس (والصلوة) التى هى
 أتم العبادات ومخرج المؤمنين ومناجاة ترب
 العباد (ان الله مع الصابرين) بالنصر واجابة
 الدعوة (ولا تولى الذين يفتنون فى سبيل الله
 أموات) أى هم أموات (بل أحياء) بل هم
 أحياء (واكن لا تشعرون) ما حالهم وهو
 نذبه على أن حياتهم ليست بالبدولان
 جنس ما يمس به من الحيوانات وانما هى
 أمر لا يدرك بالعدم بل بالوحي وعن الحسن
 ان الشهداء أحياء عند ربهم تعرض
 رزاقهم على أرواحهم

والكاتب جمع كتيبة بالمتانة وهى الجيش المجمع ويسمى هذا النوع فى البدع تأكيده المدح بما يشبهه الذم
 (قوله وقرى الا الخ) بالفتح والتخفيف وهى حرف يستفتح به الكلام لينبه السامع الى الاصناف والذين
 مبتدأ والناس الزائدة فى خبره على الاصح وقوله فان عطاهم الخ أخذوه وما بعده من التعقيب والتشريع
 (قوله علمه محذوف الخ) وهو أمر وقد رمدت ما وازنتمشى قد رمدت من قرأه من الاختصاص
 (ولا تخشوا) يدل على الاهتمام بالذكور المتخفى لتفديدهم لكنهم لم يبين عطفه على ماذا وقوله وارادى
 بيان لغى اهل الاستعانة حقيقة العرجى علمه وقد أسلفنا ما فيه وقوله أو لا يكون معطوف على علمه
 أى أو عطف على أنه لا يكون وأخره إشارة لرجوع حبيته بعد المناجاة ولأن ارادة الاهتداء انما اتصل
 علمه لا الامر بالتواصي لا لشغل الماء وعلى ما هو الظاهر فى أنه لا يكون واراد الا التزم كورا ترجيح
 المقدر وأبو حبان رحمه الله تعالى قال ان العطف على التلاوه والراجح قال ولا يضر الفصل بما ذكرناه
 من متعلقات العلم الاولى وقوله وفى الحديث أخرجه البخارى فى الادب والتربى وكذا ما بعده
 (قوله لم متصل بما قبله الخ) اختلف فى هذه الكاف فقيل للتعليل وقيل للتشبيه وهو الظاهر ولذا انقصر
 علمه المصنف رحمه الله وجهه ظاهر وأوله بالاعتماد المذكور ليس بالانظام وقوله أو بما بعده والتقدير
 اذكرنى ذكر كما نزل ذكرى لكم بالارسل لخفف منه قال أبو البقاء والتا غير مانعة من عمل ما بعدها
 فيما قبلها وفى كلام فى النحو وقوله بأرسال الإشارة الى أن ما مصدرية وذكر الارسال واراد انما علم من
 إقامة السبب مقام السبب والمناسبة بين القبلة التى هى قبلة آياتهم وارسال رسول منهم تمام على تمام
 (قوله يحمىكم على ما ترون الخ) المراد بالتركية الظاهر من التفاضل ولما كانت التركة علمه غاية
 لتعليم الكتاب والحكمة وهى مقدمة فى القصد والتصور وفى الوجود والعمل قدمت هنا وأخرت
 هنا لرعاية لكل منهما ما تقدم الايات ويانها فان المقصود بها يحصل الايمان وهى تخيلة
 مقدمة علمها وقيل المراد بالتركية هنا الظاهر من الكفر وكذلك فسره وهناك المراد بها الشهادة
 بأنهم أخبار أنكم وذكركم تراعى فعل الشرائع والعمل بها وهو أحسن وقوله بالنكر والظن فيفسد
 للمعنى منقضى والمراد به ما يستفاد من النبى صلى الله عليه وسلم غير القرآن فهو جنس آخر فلذا
 أعيد فعله وقوله بالاطاعة إشارة الى أنه ليس المراد به الذكر السانى وقوله ما أنعمت إشارة الى أن
 شكره يعنى لو احده يحرف بولاخر ينفعه وما أحسن قول الشاعر

ولو كان يستغنى عن الشكر منهم • لرفع شأن أولوه مكان
 لما أمر الله العباد بشكره • فقال اشكرونى أيها الثقلان

وقوله بجود النعم إشارة الى أنه من الكفران لقابله بالشكر (قوله يا أيها الذين آمنوا الخ) لما
 أمرهم بالذكور والشكر وكان ذلك بما يصرفه بين لهم بما يعينهم وخفف به بالذكر لأن الصبر يشغل
 كل ترك والصلوة مشغلة على كل عبادة وقوله ومناجاة ترب العالمين عطف على المعراج فتدبر لانه
 المقصود من العروج وقوله ان الله مع الصابرين تدل لما قبله ونخص الصبر بكافهم حنا عليه وإذا
 كان معهم فهو بعينههم عليه وعلى غيره وقوله هم أموات إشارة الى أنهم خربتم ما محذوف وكتبا
 أحياء الآن جلته لاجل لهما من الاعراب لانها جلته مستأنفة قبل اشراية وقبل تقدير بل قولوا
 هم أحياء فيكون فى محل نصب أيضا (قوله ما حالهم وهو تنبيه الخ) حجة الشهادة ثمانية فى الآيات
 والا حاديات وقد اختلفوا فيها فذهب كثير من السلف الى أنها حجة حقيقة بقرينة الروح والجسد وانكنا
 لا نذكرها ولا نعم حقيقة لانها من أحوال العرش التى لا يطاع عليها وفى الحديث الصحيح ان أرواحهم
 فى حواصل طير خضر تسرح فى الجنة حيث شاءت ثم تولى الى قتاد بن تحت العرش وأهم يعرف عن علمهم
 وزقهم غدوة وغشية وذهب غيرهم وعلمه بالمتخبرى والمصنف رحمه الله تعالى الى أنهم ليست بالجسد
 بل بروحانية وجسم الاموات وان كانوا كذلك لكن تخصبهم لمزيد كرامتهم وقرب درجاتهم فكانت

فصل الهم الروح والفروح كما تعرض النار على أرواح آل فرعون غدوا وعشيا فبصل الهم الوجع والآية ترات في شهدا بدر وكانوا أربعة عشر وفيها دلالة على أن الأرواح جواهرها فاعلمت نفسها مغارة لما يحس به من البدن تبقى بعد الموت ذلك وعليه جمهور العباد والتابعين وبه نطق الآيات والسنة وعلى هذا فخصيص الشهداء لاختصاصهم بالقرب من الله ورضيد الجمعة والكرامة (والتبليغ) ولتصديقكم أصابة من يجنب لآحو الكرم هل تصبرون على البلاء وتستسلمون للقضاء (بشيء من الخوف والجوع) أي بتبذل (٢٥٩) من ذلك وانما قلناه بالإضافة إلى

ما وقاهم منه ليخفف عليهم ويرحمهم أن رحمة لا تفرقهم أو بالنسبة إلى ما يصيبهم معاندهم في الآخرة وانما أخبرهم به قبل وقوعه ليوطنوا عليه نفوسهم (ونقص من الأموال والافئس والثمرات) عطف على شيء من الخوف وعن الشائعي رضي الله تعالى عنه الخوف خوف الله والجوع صوم رمضان والنقص من الأموال الصدقات والزكوات ومن الانفس الامراض ومن الثمرات موت الاولاد وعن النبي صلى الله عليه وسلم اذا مات ولد العبد قال الله تعالى للاملاك أقبضتم روح ولد عبدي فيقولون نعم فيقول الله تعالى ماذا قال عبدي فيقولون حمدك واسترجع فيقول الله انبأ لعبدي بيتا في الجنة ويوحى بيت الحمد وبشر الصابرين الذين اذا أصابهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون) الخطاب للرسول صلى الله عليه وسلم أولي تأتي منه البشارة والمصيبة تنم ما يصيب الانسان من مكروه لقوله عليه الصلاة والسلام كل شيء يؤذي المؤمن فهو له مصيبة وليس الصبر بالاسترجاع بالانسان بل بالنال بان تصور ما خلق لاجله وأنه راجع إلى ربه ويتذكر نعم الله عليه ابرى ما بقي عليه أضعاف ما استرد منه فهو ن على نفسه ويستسلم لله والمبشر به محذوف دل عليه (وأولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة) الصلاة في الاصل الدعاء ومن الله التزكية والمغفرة فوجهها للتنبية على صحتها واتقوا والمراد بالرحمة اللطف والاحسان وعن النبي صلى الله عليه وسلم من استرجع عند المصيبة جبر الله مصيبته وأحسن عقابه وجعل له خلفا لما حارضا (وأولئك هم المتهنون) للحن والصواب حيث استرجعوا وأسلوا انقضاء الله تعالى

حالة غيرهم ليست معتقدا الروح ونفع الراحة والسرور (قوله والآية ترات في شهدا بدر الخ) كذا أخرجه ابن مندو وقوله أربعة عشر وقبل سبعة عشر أوستة عشر وأسماءهم مسطورة في السيرة (قوله وفيها دلالة الخ) وجه الدلالة أنه أثبت لهم الحياة وهي ليست بالحسنة من كونها بالروح وحياة الروح بدون الحسد مستلزما قيامها بنفسها وهو المذهب الحق خلافا لمن ذهب إلى أنها أعراض والخلاف فيها معروف (قوله ولتصديقكم الخ) لما كان أصل الابتلاء الاختيار وهو على الله غير جائز لعمدة استعارة غفيلة شبهه اصابتهم بالبلاء الذي يظهر به صبرهم ورضاهم عاقد الله بفعل المختبر الذي يكلف من اخبره أمر شاق فالدلالة اطاعة (قوله أي بتبذل الخ) القلة تؤخذ من لفظ شيء وتذكيره لانه يستعمل في ذلك ولهذا ععب على المتنبى قوله في ذلك * فوقه شيء من الدوران * ثم بين أن قلته نسبة للنسبة لما حفظهم عنه مما يقع بهم وقوله وانما أخبرهم به الخ هذا على مقتضى النظام ظاهر اذ عبر عنه بالمستقبل وانما بالنظر إلى ما سطر به فشكل لأن خوفه تعالى لم يزل قلوب المؤمنين مشغوبة به وكذا ما بعده فانها كلها ما سطر على نزول الآية وانما انزلت بالصدق لا يناسب التعبير عنها بالنقص لانها عبر عنها بالزكوة هي التواور يادفة بتبذل لانها رفعت بالانكسار وان كانت زيادة باعتبار ما يؤزل وأجيب بأن الخوف يتجدد بتبذل الانكسار وان كان منه ما هو حاصل عند نزول الآية وكذلك الكلام في المرض وموت الولد وهذه ترات قبل ايجاب الزكوة صوم رمضان ومعنى الابتلاء بخوف الله الابتلاء بما يحشى عقاب الله عليه وعلمته على شيء أو لئلا توافيها في التكبر ولذا أقدمه والحديث المذكور أخرجه الترمذي واطلاق الثمرة على الولد بما جازمته ولان الثمرة كل ما يستفاد ويحصل كما يقال ثمر العلم العمل واذا فتن إلى التلب كناية عن شدته تعالى به ومحبتة له ومعنى استرجع قال ان الله وانما إليه راجعون وقوله وبشر الخ معطوف على ما قبله عطف النقص على النقص أو على مقتدر أي أن الله الجازعين وبشر الصابرين وقوله كل شيء يؤذي الخ حتى الشوكة بشا كها والعوض تلسعة وهو حديث ورد من طرق عديدة (قوله وليس الصبر بالاسترجاع الخ) ما خلق لاجله وهو معرفة الله وتكميل نفسه حتى يستعبد لشيء السرمد ومعه دول بشر مقتدر أي رحمة عظيمة وحسان جزيل بدليل ما بعده (قوله في الاصل الدعاء) إشارة إلى ما قاله الراغب أن أكثر أهل اللغة أن معنى الصلاة هو الدعاء والتعجيد يقال صليت عليه أي دعوت وركبت وصلاة الله للمسلمين هي في الحقيقة تزيينته والمراد بالتزكية محو السيئات وتطهيرها وجعلها للتكثير كما أن التنبية تراد به ذلك كليلك ويتعبدك وان كان جمع قله فان جمع القلة يستعمل للكثرة وتكثرة التعبير به أنهم جمع أكثر من قبله في جنب عظمتهم (قوله والمراد بالرحمة اللطف والاحسان الخ) قد مر معنى اللطف والاحسان الانعام وقوله من استرجع الخ قال الطيبي رحمه الله ما وجدته في كتب الحديث وتعبق بأنه أخرجه ابن أبي حاتم والطبراني والبيهقي في شعب الايمان عن ابن عباس رضي الله عنهما (قوله للحن والصواب حب الخ) لما كثر وأولئك أشدة الاعتناء بهم وغيرهم وأنى بتعظيم الفضل النبيل للصبر والاهتمام ليس بخصوصا بل أولئك أشار إلى أن المحضوس بهم ليس بمناطق الاهتمام بل اهتداء بمخصوص وهو الاهتداء للتبليغ وقت صدمة المصيبة فافهم (قوله علما جليلين الخ) لما ذكر الصبر عقبه بالحن لم يقم من الامور المحتاجة اليه وكونهم بالغلبة لأن اصل معناها ما نوع من الجارة مطلقا فنزلهما اللام والشعاع ترجع شعيرة أو شعارة بمعنى علامة يطلق على ما به يلهي موطنه

(ان الصبي والمرور) هما علما جليلين (كذلك من شعائر الله) من أعلام مناسك جمع شعيرة وهي العلامة (فخرج البيت واخرج) الحج لغة القصد والاعتبار البارة فبالشعر على قصد البيت ومارنه على الوجهين الخصوصيين (فلا جناح عليه ان يطوف بهما)

كانها على نفس أعمالها واضافتهما الى الله لانه جعلها علامة مع ما فيه من التعظيم وتقليد الحج
والعمرة بمعنى اشتهارهما في نوع مخصوص منهما كالدابة لانهم علمان (قوله كانا ساقى على
الصفائح) اساق بكسر الهمزة وخفة السين المهملة وألف بعدها فاء ونائلة ثيون وألف يليها همزة
مكسورة ولام الاوّل اسم رجل سمى به صنم على الصفا والثاني اسم امرأة سمى به صنم على المروة
قيل ولذا أنت وكانا في الكعبة فسبحا جرين ووضعتهما ليكونا عبرة فلما تقدم العهد عبدوهما
وكفوا بعبادتهما اذا سواهما كان السبي واجبا وركاعته لا أكثر وكان قوله لا جناح يقتضي عدم
الوجوب كاذب البه بعض الصحابة والمجتهدين أجابوا عنه بما ذكر وفي جامع الترمذي عن سفيان قال
سمعت الزهري يتحدث عن عروة قال قلت لعائشة رضي الله عنها ما أرى على أحد لم يطف بين الصفا
والمروة شيئا وما أتاني أن لا أطوف بينهما فقالت بشم ما قلت يا ابن أخي طاف رسول الله صلى الله عليه
وسلم وطاف المسلمون وانما مكان من أهل النماء الطاغية التي بالمثل لا يطوفون بين الصفا والمروة
فأنزل الله تعالى في حج البيت الآية ولو كان كما تقول لكانت لجانح عليه أن لا يطوف بها قال الزهري
رضه الله فقد كنت ذلك لابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فأعجبني ذلك وقال إن هذا هو العلو وقد
سمعت رجلا من أهل العلم يقول انما كان من لا يطوف بين الصفا والمروة من العرب يشولون أن طوافنا
بين هذين الجبلين من أمر الجاهلية وقال آخرون من الانصار انما أمرنا بالطواف بالبيت ولم نؤمر بالسبي
بين الصفا والمروة فأنزل الله تعالى أن الصفا والمروة من شعائر الله قال أبو بكر بن عبد الرحمن فأراه عزات
في هؤلاء هذا حديث حسن صحيح انتهى قال الأكرماني فان قلت الآية لا تدل على الوجوب فلم جزم
به عائشة رضي الله عنها قلت اما أنهم استنفذت الوجوب من فعله صلى الله عليه وسلم مع انشاء خدم
عنى مناسكتكم اليه أو فهمت بالترائى أنه لا بد للوجوب كإتياله بالسبي والسبي ركن عند مالك والشافعي
وأحمد رحمهم الله وقال أبو حنيفة رحمه الله واجب فلو تركه كصحبته وجوبه لم وقال الزوري رحمه الله
هذا من دقيق علمه لأن الآية دلّت على رفع الجناح عن الطائفة فقط فأخبرته عائشة رضي الله عنها
بأنه لا دلالة فيها لآلئ الوجوب ولا على عدمه وبنت السبب في نزوله والحكمة في قطعها وقد يكون
الفعل واجبا ويعتد الانسان منع ابتعاده على صفة مخصوصة وذلك ممن عليه صلاة الظاهر
وظنّي أنه لا يجوز فعلها عند الغروب فدلّ عن ذلك فقال له يجب لا جناح عليك ان صليتها في هذا
الوقت فصكون جوابا صحيحا ولا يقتضي في وجوب صلاة الظهر اه وما تله عن أحمد بن ياق
الصنف رحمه الله وتغير أنه لا طواف بهما واستدل ابن عباس رضي الله عنهما بهذه الآية
لأن لا جناح بحسب الظاهر يقتضيه ولم يذكر الاستدلال بقوله ومن تطرف عن خبره وخبره لأن
تفسير تلك الآية لا يلائمه كافي شرعه ولم يجعل قراءة ابن مسعود رضي الله عنه أن لا يطوف ناصرا
له لانهما شاذ لا عمل بهما مع ما يعارضهما والاحتمال أن لا زائدة فيها كما يقتضيه السياق (قوله
وهو ضعيف الخ) بمعنى رفع الجناح وان تبادر الى التمسك منه عرفا للتخفيف وإن كان منه وهو بحسب
العقل يجوز عدم الحرمة أو الكراهة فيم الواجب والمنسحب ولكنه لا ينافي الوجوب وقوله من شعائر
الله قرينة على ارادته منه وأما المتعلق ففي اللغة التبرع وقد يقال لفعل الطاعة متفلا فهو بهذا
الاعتبار يستدل به لكن تعدية بنفسه تشعر بأن المراد به الاتيان بالله على طوعا وهوا لا ينافي
الوجوب أيضا وقوله صلى الله عليه وسلم اسعوا أمر بالسعي مع التعليل والتأكيد بأن كتب عليكم
يفيد غاية الوجوب بحيث ينفذ الجواز بوائده وهو معنى الركنة وهو حديث صحيح أخرجه أحمد
والطبراني عن ابن مسعود رضي الله عنه والجواب عما ذكره أنه لا يقتضي الا الوجوب المؤكّد
ولادالة على الركنة قال الحفاص وفي حديث الشعبي عن عروة بن مرس عن الطائي أنه قال أتيت
النبي صلى الله عليه وسلم بالمزدلفة فقاتل يارسول الله حيث من جبل طي ما تركت جبلا الا وقتت

كان اساق على الصفا ونائلة على المروة
وكن أهل الجاهلية اذا سعوا بهما
فلما جاء الاسلام وكسرت الأصنام
تخرج المسلمون أن يطوفوا بينهما لذلك قرأت
والاجماع على أنه مشروع في الحج والعمرة
وانما الخلاف في وجوبه فمن أحمد أنه سنة
وبه قال أنس وابن عباس لقوله فلا جناح
عليه فإنه يذهب منه التخفيف وهو ضعيف لأن في
الجناح جديل على الجواز والداخل في معنى
الوجوب فلا يذهب عنه وعن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى أنه واجب بجبر بالدم وعن مالك والشافعي
أنه ركن لقوله عليه الصلاة والسلام اسعوا فان
الله كتب عليكم السعي

(ومن تعلق خبراً) أى فعل طاعة فرضاً
كان نفعاً أو زاد على ما فرض عليه من حج
أو عمرة أو طواف أو تطوع بالسعي إن قلنا أنه
سنة وخبر انصب على أنه سنة مصدر مخذوف
أو جندف الجار وبإصل الفعل الله
أو سعة الفعل لضعفه معنى أى أو فعل
وقرأ حرة والكسائي وبه سقوط بذو
وأصله يتطوع فأدغم مثل يطوف (فإن الله
شاكراً عليهم) مثبت على الطاعة لا تخفى عليه
(إن الذين يكفون) كك أخبار المهود
ما رأيتهم الميثاق كآيات الشاهدة
على أمر محمد صلى الله عليه وسلم (والهدى)
وما يهدي إلى وجوب اتباعه والإيمان به
(من بعد ما نبأه للناس) لخصناه (في
الكتاب) في التوراة (أولئك يعلمون الله
ويعلمون اللاعنون) أى الذين يأتونهم
اللعن عليهم من الملائكة والتعاقب (الذين
تابوا) عن الكف والكفر وسار ما يجب أن ياب
عنه (وأطعوا) ما أنشدوا بالتدارك
(وبينوا) ما بينه الله في كتابهم لتتم بهم
وقيل ما أحدثوه من التوبة لبعده واجبة
الكفر عن أنفسهم ويقتدى بهم أضربهم
(فأولئك أوب عليهم) بالقبول والمغفرة (وأنا
التواب الرحيم) المبالغ في قبول التوبة
وإضافة الرحمة (إن الذين كفروا ومنوا
وهم كفار) أى ومن لم يثبت من الكافرين
حتى تـ (وأولئك يعلم الله والملائكة
والناس أجمعين) استوعبهم اللعن من الله
ومن يعتد بعلمه من خلقه وقبل الأول لعنهم
أجمعاً وهذا لعنهم أمواتاً وقرئ والملائكة
والناس أجمعون عطف على محل اسم الله
لأنه فاعل في المعنى كقولك أجمعني ضرب
فدعوا وأفعاله فعل مقدر نحو وتعلمهم
الملائكة

(مذهب شريف في عـ)

(المصدق في الداعل للمزوع)

عليه فولى إلى من حج فقال من صلى منها هذه الصلاة وقوف معانها الموقوف وقد أدركه عقب ذلك
ليلاً أو نهاراً فتمت حجه وقضى نسجه فهذا معنى كون السعي فرضاً من وجوب أخباره بتمام حجه وليس
السعي فيه السعي بنبه ولو كان من فرضه لنبه لئلا يعلم على الله عليه وسلم بجهله بالحكم (قوله
أى فعل طاعة فرضاً الخ) يعنى أن التعلق بفعل الطاعة مطلقاً فلا يدل على سنهته أو المراد أن يمازاد
على الفرض بأن حج أو أعمر مرة أخرى وعلى القول بسننه فهو ظاهر وخبراً سنة مصدر مخذوف أى
تعلقاً بخبراً أو مصدر برفع المخاض أى تطوع بخبر وبزوده أنه قرئ به ولذا رجمه بعضهم أو مفعول
التعدي بتضعفه معنى أى أو فعل وقرأه تطوع بالضرار والأدغام ظاهرة وقوله مثبت الخ قال الراغب
إذا وصف الله بالشكر فاعلمنا فيه إتمامه على عبادته وجزأؤهم وقوله لا يخفى عليه تقدير علمهم (قوله
إن الذين يكفون الخ) يعنى أنزلنا التوراة من العلامات الدالة على أمر محمد صلى الله عليه وسلم
ثم شربنا منها العلامات الدالة على محنتهم منها إلى طريق متاعه بوصفه بأنه الذى صلى إلى
القبولين كآمر وهم يكفون ذلك ويلبسون على الناس فيه وفسر الهدى والبيان والكتاب بما ذكر
لأنه الذى يكفون ومن بعد ما تم على يكفون أو أنزلنا وقوله كك أخبار المهود هو كقولهم في الكشف
من أخبار المهود يدل على تقيده الكتاب بالتوراة وقيل أنه عدل عنه لبطلان النصارى وليس بشئ وقوله
لخصناه معناه شربنا ونبأه لا خصه به فإن المذهب كور في اللغة الأول وهو المناسب للتمام (قوله
أولئك يعلمون الله الخ) لم يأت بالقائه في هذه الجملة التى هي خبر الموصول قبل ثلاثتهم أن لعنهم أنعموا
بهذا السبب إذله أسباب جنة ومعنى لعن الله لهم تبعيدهم عن رحمة ولعن اللاعنين دعاؤهم عليهم
وقوله الذين يأتونهم إشارة إلى التعصيم فيه وقال الزجاج اللاعنون هم المؤمنون من الجن والإنس
والملائكة وعن ابن عباس رضى الله عنهم ما كل شئ في الأرض والمراد أنهم مستحقون لذلك وقيل أنه
للاشارة إلى أنه ليس على عومه والمراد من قوله يعلمونهم في الحياة الدنيا وقوله عليهم لعنة الله
فما بعد العلامات لأن أمر الله تعالى التجرد والحدوث وأمر الآخرة على الدوام والنبات فلا تكرار
وإن إغفار بينهم ما قالوا لا يان مذنون العفة والثاني لبيان استعوارها وثباتها (قوله وبينوا
ما بينه الله الخ) يعنى أن المراد بالتبيين تبين ما في كتابهم من وصف النبي صلى الله عليه وسلم وغيره
بما كفوه فإن بذلك توبتهم ثم وعلى ما بعده المراد به اظهار توبتهم ليجوعهم من الكثرة أى علامتها
فيقتدى بهم أشباعهم من الكثرة وإغماضه لأن مجرد التوبة والرجوع عما كانوا عليه يكفي
في خلع ربة الكثرة ونزع طوق اللعنة ولا يشرط اظهار ذلك لغيرهم من أضربهم وقوله بالقبول الخ
قد مر أن معنى توبة الله قبول توبة العباد وقوله بالمعنى في قبول التوبة معنى التواب وما بعده معنى
الرحيم (قوله أى ومن لم يثبت من الكافرين حتى مات) قال الامام إن الذين كفروا عام فلاجسه
لخصه وقال غيره يجب على من تقدم ذكره لأن الكافرين أمواتاً فهو وقوله الذين تابوا
أو كفروا من غير توبة فهو وقوله إن الذين كفروا فإن الكافرين لم يكونوا في الحياة والمات وأجاب
الامام بأن هذا إنما يصح إذا لم يدخل الذين كفروا تحت قوله أولئك يعلمونهم الله ويعلمونهم اللاعنون
ولما دلوا على استغنى عن ذكرهم فيجب حمل الكلام على أمر مشائف وقال الطبري رحمه الله أنه أحسن
لأن الآية جيت من باب التذليل فيدخل هؤلاء فيها دخول أولئك فالنعر بفتح قوله الذين كفروا على
هذا الجسر وعلى الأول للعهد وقوله استغنى الخ من ياتيه (قوله وقرئ والملائكة الخ) أى بالرفع
هذه التوراة شربت على وجوه منها عطفه على لعنة بتقدير لعنة الله ولعنة الملائكة لخذف المضاف
من الثاني وأقيم المضاف الهم مقامه ومنها رفعه بفعل مقدر كذا ذكره المصنف رحمه الله ومنها جعله
مبتدأً مخذوف الخبر أى والناس والملائكة يعلمونهم ومنها أن لعنة مصدر مضاف إلى فاعله وهذا
مطوف على محل قوله عليه أنه ليس بجائز لأن شرط العلف على الموضوع أن يكون ثمة طالب ومحرز
للموضوع لا تغير وأيضاً لعنة وإن سلم مصدرية فهو انما يعمل إلا أن ذلك لأن والفعل وهذا المقصود

النبوت فلا يصح انحلاله لهما وسيله غيره وقالوا انه مذهب سيبويه رحمه الله انه يوجب في نحو
 شرب زيد وشرب زيد وشرب زيد وشرب زيد وشرب زيد وشرب زيد وشرب زيد وشرب زيد وشرب زيد وشرب زيد
 يرفع الناعل فمثال شرب زيد وشرب زيد وشرب زيد وشرب زيد وشرب زيد وشرب زيد وشرب زيد وشرب زيد وشرب زيد وشرب زيد
 الصحيح لعدم السماع وانما قاسه البصريون وقد اتعت العرب فاعل المصدر على محله فما كنوله
 مشى الهولك عليها الخمل الفضل * وهو صفة الهولك على الموضوع واذ اتيت في التعت جازي العطف
 اذا فارقت بينهما وأما قوله انه لا يؤزل فتعزوع وفيه نظر وقوله واشمارها قيل الزكري بدون
 الذكر لكنه تسع وجه تغنيها وتوابعها انما اشد الخوف منها لا تغيب عن الاذهان (قوله)
 لا يهلون الخ) يعني أنه ائمان الانتظار بمعنى الاهمال أو من نظره بمعنى انتظره أي انتظره لمعتذر
 أو انتظره زهر أو من نظره بمعنى رآه وهو يعتدي بنفسه أيضا كما في الأساس فصاع منه الفحول
 وأما قوله لا ينظر إليهم فبيان للمعنى لا إشارة إلى حذف حرف الجز (قوله خطاب عام) ويدخل فيه
 الكافون فمثله الكلام فلا حاجة إلى جعل الخطاب لهم ووجهه نسرها بعدم الشرب لانه وفرد
 في أوليته لا يصح أن يعبد غيره وأبسى الهوان لم يعبد قال التحرير ولا يخفى أن قولنا سيبويه كسيد
 واحد من تقرير السيادة وتسليمها للبس في سيد كان واحدا فلذا أعيده ولم يقل واحد ولله الا هو فني
 لكل السواء وبحسب الاستثناء اثباته ولا وجه له لأن الاستثناء من التي اثبات سببا اذا كان بدلا
 فانه يكون هو المقصود بالنسبة ولهذا كان البديل الذي هو المختار في كل كلام تام غير موجب بتعزله
 الواجب في هذه الكلمة حتى لا يكاد تستعمل لاله الا الله بالنسبة أو لاله الاياه فان قيل كيف يصح
 أن البديل هو المقصود بالنسبة والنسبة إلى البديل منه سلبية قيل انما وقعت النسبة إلى البديل بعد
 النقص بالا فالبديل هو المقصود بالنسبة إلى البديل منه لكن بعد تنقذه ونقص التي اثبات وهذا كله
 بناء على أنه يدل من اسم على المحل وقد جعله أبو جحان رجاء الله استثناء من الضمير المستتر في الخبر
 والكلام فيه يحتاج إلى تفصيل سيبويه في محله (قوله كالخجعة عليها) أي الواحدية لم يقل جعة لانه
 لم يقصد به ذلك المناسب من أن الدليل ما بعدها اذ لا شيء سواه بهذه الصفة لأن ما سواه اما نعمة
 أو نعم عليه فبغيره المحض فيه ولا يتوقف ذلك على تقديره فان قيل الكثرة والمعايش وسائر القبايل ليس
 بنعمة ولا نعم عليه قبل هي ككلامهم حيث القبايلة والفاصلة وما يرجع إلى الوجود والتبعية لهم
 ومرجع الشروا تتبع إلى العدم ولهذا إن في علم آخر وقوله خبر آخر أن أي كما أن الله جلجله
 لاله الا هو خبران أيضا وأوليت حذف أي هو أول بولان وفاعل نزات أن في خلق السموات الخ على
 التأويل فيه وما ذكره أخرجه البيهقي في الشعب (قوله انما جاع السموات الخ) هذا ما عليه الحكماء
 وأما المحدثون فالأرض عندهم طبقات بين كل منها والأخرى مسافة عظيمة وفيها مخلوقات على ما وردت
 به الاحاديث فالسكنة كما قال أبو جحان رحمه الله أن جعها تقبل وهو مختلف للباس كالأرضون
 وإن الما أراد الله تعالى ذلك قال من الأرض مثلث لم يجمعها ورب منزل لم يقع في القرآن جع لثقله
 وخفة المشرق وجمع لم يقع مفردة كالآبال وفي المثل السائر نحو قوله متشابهة بالصاد الملهمة أي
 بعضها من فصل عن بعض ولوقر بالجمعة أي متساوية للتحج ولكن الرواية والدراية مع الأول (قوله)
 واختلاف الليل والنهار تعاظمها الخ) الخلفه بكسر فسكون أن يخلف كل واحد الآخر وسيد
 مسد وقيل أمرهم خلفه أي يأتي بعضهم خلف بعض (قوله أي بنعمهم أو بالذي الخ) اشاروا إلى
 أن ما اتمم مدبره وشيئهم شفع حينئذ أما الجري وأولبعر لانه هنا جاع بدليل وصفه بالتي وقوله
 والتقدم به الخ يمكن أن يقال ترك ذكر الجبر لاله الأرض عليه والمقصود هنا بيان جرى السفن لما فيه
 من المنافع وكون الجبر منشأ أصحاب أحد الاقوال كاسم وقوله لانه بمعنى السفينة هذا تركا لشي
 من ذكره لانه جمع هنا وهو من الألفاظ التي استعملت مفردة وأوجهها قد رتبنا ما تغاير اعتباري واليه

(خالد بن قيس) أي في اللعنة أو النار وانما عهرا
 قبل الذكر تنجيه الشئناهم وبلاد أو كنعان
 بدلالة اللعن عليها (لا يخفف عنهم العذاب
 ولا هم ينظرون) لا يهلون أو لا ينظرون
 لعنوا أوليا ينظر إليهم فنزل رجة (والهكم
 الواحد) خطاب عام أي المسحق منكم
 العباد واحد لا شريك له يصح أن يعبد
 أو يسمى الها (لا اله الا هو) تقرير للوحدانية
 وازاحة لأن يتوهم أن في الوجود الها
 ولكن لا يستحق منهم العبادة (الرحمن
 الرحيم) كالخجعة عليها فانه لما كان مولى
 النعم أو نعم عليه لم يستحق العبادة أما
 غيره وهما خبران آخران قوله الهكم
 أو البنداء محذوف قبل لما معه المشركون
 تعجبوا وقالوا ان كنت صادقا فأت بآية
 نعرف بها صدقك فتركت (أن في خلق
 السموات والأرض) انما جاع السموات
 وأفراد الأرض لانها طبقات متفاضلة
 بالذات مختلفة بالحقبة بخلاف الأرضين
 واختلاف الليل والنهار (والتلك التي
 جعل الليل والنهار رسلنا) أي بنعمهم
 تجري في البحر بما يتبع الاطلاع على عما فيه
 أو بالذي ينعمهم والتلك التي جعل الليل والنهار
 رسلنا وأحواله وتنجيهم من الظلمة
 لانه سبب الخوض فيه والاطلاع على عما فيه
 ولذلك قدمه على ذكر الطور والسموات لأن
 منشأها الجرف غالب الامر وأثبت الثلث
 لانه في السنية

(١) قوله في حصة ٢٢٣ لكن زوايا من مردية الخ عبارة السبوتى قلت لم يرد في هذه الآية ولا في هذا المثلث وإنما أخرج عبد بن خلدون في المذود وابن مرونه في تفسيرهم وابن أبي الدنيا في كتاب التشكر (٢٤٤) عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنزل على الدنيا في خلق السموات والأرض

بالتعظيم والطاعة لتلازمهما كما قيل

نعمى الاله وأنت تظهر حبه * هذا المعنى في القياس يدع

(قوله أى يسون الخ) هذه فموم بشرية قوله أشد حبا والافا تشبه لا يقتضى المساواة بل زيادة المشبه وحسب الله مصدر بمعنى للفاعل مضاف الى المفعول أومبى للمفعول وقوله من الحب أنتع كتب الحظفة ونحوها وواحد حبة وحب القلوب وسطه مستعارة فقوله أشد حبا أى أشد حبا الحب لها ثم اشتق منه المحبة لانها أنزلت في سبب القلب وربحت فيه كما يقال رأسه اذا أصاب رأسه وهذا كله مأخوذ من كلام الراغب (قوله ومحبة العبد لله الخ) قال بعض المتكلمين المحبة نوع من الإرادة فتعلق بالحرزات فلا يمكن تعلقه بالذات تعالى وصفاته وتعالى الصفوة العبد يجب الله لانه وأما حب خدمته ونوايه فترتبة تارة وقال الامام رحمه الله من حب محبة الله في محبة طاعته وأحبه نوايه فقد عرف أن المذنب محبوبة لذاته ولم يعرف أن الكمال محبوب لذاته وأما نحن فنحب الأشياء ما علم من الصلاة والسلام والاولاد ويمتد رحمتهم بصفات الكمال فالحق تعالى المصنف بكل كمال لا يدانيه كمال أولى بالحبه مما سواه ومن أراد تقصير له فليظفر بالاحياء والمصنف رحمه الله لم يعدل من هذا الا لأن ذلك من خواص الخواص والكلام هنا على العموم وأما محبة الله للعبد فهي بمعنى ارادة الخيرة اذ هو منزه عن الميل المذكور (قوله لانه لا تنقطع محبة الله الخ) اشارة الى أن أشد حبا أى أودم وأرحم لا أكثر قال التحرير رأيت أشد حبا على أحب لانه شاع في الأشد محبة بمعنى فعدل عنه احترازا عن الحبس وهذه تكملة لطيفة في العبدول عن أفعل القياى وأيضاً أحب أكره من حب فلو صيغ منه تفرم منه من المزيد وفي الحديث من أحب كذا كذا ملأ عند انقطاعه وقوله ولذلك كانوا الخ قال تعالى فاذكروا في التلاذ دعوا الله تحصن الآية ومن اللطائف هنا أن باهله كانت لهم أصنام من حيس أى تمخلوط بأقط ومن فجأوا في خط أصنامهم فأكلوا هاضل لم ينفعهم شرك باهله كما تنافهم بها فانهم ذاقوا حلاوة الكفر (قوله ولو لم يعلم هؤلاء الذين ظلموا الخ) يعنى أن رأى هنا يعنى علم والذين ظلموا من وضع الظاهر وضع المحمل للدلالة على أن اتخاذ الانداد ظل عظيم وقوله اذا عاينوه اشارة الى أن ادعى اذا المضارع عني الماضي ورأى بصريه ولا يبنى أنه اذا كانت ادعى اذا غار وفيه الاستقبال فتأويله بالمضى ثم جعل الماضي عبارة عن المستقبل لتحق الوقوع فكيف لا داعى الى الامتناسية التفضية بين اذا والماضى فتأمل (قوله سادسة فعول يرى الخ) عميد على أنها من الجواب أنه قرئ بكسر الهمزة وقوله لا يتفق الخ مأخوذ من قوله جميعا ويرتبط النظم (قوله على أنه خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم الخ) في الكشف وقرئ ولورى بالناء على خطاب الرسول وكل خطاب أى من نصحه منه الرؤية والمصنف رحمه الله تعالى ترك الثاني مع أنه من المصاحبة يمكن وهو متعدي مفعول واحد وهو الذين ظلموا قال التحرير وينبى أن يكون الذين بدل منه وكذا انذرنا الذين هم هذا البدل من البدل وأن القوة في موقع بدل الاشتمال من العذاب وفي جعله تارة بالمسرح المشاهدة الملفة وقبل هو في معرض التاميل للجواب المحذوف أى رأيت أمرا عظيما لأن القوة الخ وفيه فصل الجواب ومتعلقه بين البدل الذى هو انذرنا والبدل منه وأورد عليه أنه يقتضى جواز تعدد البدل بلا شبهة وإنما التردد في جواز البدل من البدل مع أنه لم يرد تعدد البدل في شيء من كتب النحو ولا ضرورة في هذه القراءة الى جعل انذرنا من المفعول اذ يصح بأشوا على الطريقة مع أن أن على هذه القراءة لا يتفق فتحها انذرت بالكسر أى اشرهاه يؤيد ما ذكره من التعليل فتأمل واضعارا القول بتقديره لقلت أن القوة الخ على أنه جواب (قوله والوالوال الخ) رجع الخالصة على العطف لتأنيدا لبدل رأوا الله العذاب من الذين العذاب وليس فيه كبير فائدة ولأن الحق بالاعتظام والاستتفاع هو تبرؤهم في حال رؤية العذاب لاهوت نفسه وقبل عليه أن البدل الوقت المضاف الى الامرين والبدل

واختلاف البدل والتمار لا يأتى لاوى الالباب ثم قال وبل من قرأها فانه يتقرب منها بانه بعد بأصابعه سمرا قبل لا ورأى ما عاينه التفكيرين قال يقرئون وهو مقلون اه

(يجوبونهم) يعظمونهم ويعلمونهم (كتب الله) كمنعجه والميل الى طاعته أى يسون يشه وينهم في المحبة والطاعة والمحبة ميل القلب من الحب استعبر لمحبة القلب ثم اشتق منه الحب لانه أصابا ما روي عنهما وصحة العبد لله تعالى ارادة طاعته والاعتناء بتجصيل مواضعه ومحبة الله للعبد ارادة كرامه واستعماله في الطاعة وصونه عن المعاصي (والذين آمنوا أشد حبا لله) لانه لا تنقطع محبتهم لله تعالى بخلاف محبة الانداد فانها لا غرض فاسدة وهو موعودة نزول بأذى سبب ولذلك كانوا يمدلون عن آلهتهم الى الله تعالى عند التلاذ ويعدون الصنم زمانا ثم يرفضونه الى غيره (ولورى الذين ظلموا) ولو لم هؤلاء الذين ظلموا لاتخاذ الانداد (الذين العذاب) اذا عاينهم يوم القيامة وأجرى المستقبل بحرى الماضي لتحقه كقولهم تعالى ونادى أصحاب الجنة (أن القوة جميعا) سادسة فعول يرى وجواب لو محذوف أى لو يعلمون أن القوة فقه جميعا اذا عاينوا العذاب اندموا أشد الندم وقيل هو متعلق الجواب والمفعولان محذوفان والتقدير ولورى الذين ظلموا انذرهم لا تنفع لعلوا أن القوة كلها لا تنفع ولا يضر غيره وقرأ ابن عاصم ونافع ويعقوب ولورى على أنه خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم أى ولورى ذلك رأيت أمرا عظيما وابن عاصم اذيرون على البناء المفعول ويعقوب بان الكسر وكذا وإن الله شديد العذاب على الاستئناف أو انصار القول (انذرنا الذين اتبعوا من الذين اتبعوا) بدل من اذيرون أى انذرنا المتبعون من الاتباع

وقرى بالعكس أى تبرأ الاتباع من الرؤساء (ورأوا العذاب) أى رأيناه والوالوال قد مضى وتقبل عطف على تبرأ (وتنطق منهم الأسباب) يحتمل العطف على تبرأ أو رأوا أو الحال

منه الوقت المضاف الى واحد وليس بينه وبين ابدال الوقت المضاف الى التبرى مدبراً برؤية العذاب
كبير فرق وقوله والاول أظهر لاستقلاله في الاستفطاء والحالة ائمان فاعل تبرأ أو أوافقتكون
متداخلة وبأنهم السببية بتقدير مضاف أي: كندهم أو الحالة أي ملتبسة وقيل انها للتعبية
واسمعتهم الخالية بأن تظنهم ليس في حال تسليم بها وفيه نظر (قوله وأصل السبب الخ) قال
الراغب في مفرداته السبب المحبل الذي يصعبه التحمل ومثل هذه القيود بناء على الأكثرية بما لا يريد
ما قيل ان هذا التقدير مذهب كوفي كتب اللغة والوصل يضم الواو وفتح الصاد المهملة جمع وصله
يسكنونها (قوله لو أن لنا كزنا الخ) المراد من الكزة الرجوع الى الدنيا أي لت لنا كزنا الى الدنيا قال
الحريري هذا بيان المعنى وأما سبب اللفظ فأن كزنا في موضع رفع أي لو ثبت أن الخ وتبرأ مع أن
المضمر عطف عليه وانما غنوا ذلك لأن التبرى منهم في الآخرة لا يضرهم لأنهم في شغل شاغل وأما على
قراء مجاهد فنفه اشكال لأن الاتباع اذا تبرأوا في الآخرة لم يكن لهذا التي معنى بل ينبغي أن يكون
هذان المتبرعين على ما قيل ان حقته أن يقرأ وقال الذين تبعوا على الباطل والمفعول واعترض بأن
هذا يكون متبادلاً للدنيا بعدل الآخرة وفيه نظر ووجه النظر أن ذل الآخرة مشترك بينهم وأما بعد
ما تفض الخ لرجوعه الى الدنيا لم يتبعوهم حتى تبرأ الرؤساء منهم فلا يبق مثله في الظلم وهو ظاهر
(قوله مثل ذلك الاراء الخ) الاراء مصدر أو اراء أو اراء كجمع أو اراء والمعروف في مثله التاء
لأنه عوض عن العين المحذوفة لكن حتى هذا سيؤيد قبل واختار مع أنه خلاف الشمر ورأوا في
نذكر ذلك وان كان تأنيث المصدر غير معتبر لأن الاراء معرفة في معنى الرأى وهو غير صحيح هنا وجعل
المشار اليه مصدر الفعل المذكور بعده لاما قبله كما مر تحقيقه في قوله وكذلك جعلناكم أمة وسطا
(قوله بزم الله أعمالهم الخ) الرؤية هنا يحتمل أن تكون صورية فتعذى لآئين أولها ما انفجر
والثاني أعمالهم وعلى هذا حسرات حال من أعمالهم وأن تكون قلبية فتعذى للآئين المتفاعيل فانها
حسرات وعلمهم أمانة على حسرات بتقدير مضاف أي على قلوبهم لأن حسرتهم على أوصفة
لحسرات والحسرة الندم أو شدة (قوله أصله وما يخرجون الخ) يعني أن هذا التركيب مثل
وما أنت علينا بهز من المعروف فيه قصد اختصاص المسند اليه بالثبوت الفعل غيره لكنه لم يقصد
هنا الحسرة وان كان صحيحاً لأن أرباب البكاء يخرجون من النار وانما قصد الى التقوى وقد تبين فيه
المصفرجه انه الخشعي حيث قال هم بمنزلة في قوله هم يشعرون المبدل كل طمرة * في دلالة
على قوة أمرهم فيما أسند اليهم لاعلى الاختصاص واعترض عليه في عروس الاقارب وقال هي دقيقة
اعتبار لانه لو جعله للاختصاص لزمه تخصيص عدم الخروج بالكفار فيلزم خروج أصحاب الكبار كما هو
مذهب أهل السنة والبخشي كثر الناس أخذوا بالاختصاص في مثله فاذا عارضه الاعتزال فزع
منه اه فكان على المصفرجه الله أن لا يتبع هو أنه وفيه وان كنا نقول من جانبه انه عذلي ما يدل
على خلافه من النصوص وسبب في مثله في سورة المائدة في قوله وما هم بخارجين منها (قوله نزلت
في قوم حرماً الخ) قبل انه ليس كذلك انما نزلت في المذكورين أي المائدة أي الذين آمنوا
لا يخرجون وطابت ما أحل الله لكم وأما هذه فنزلت في الكفار والذين حرمو الحائض والسواك
والوصائل كما ذكره ابن جرير وغيره بدليل قوله بل يتبع ما ألفتنا عليه آمناً كما ذكر في قصة الجائر
وخطاب المؤمنين بعده بقوله يا أيها الذين آمنوا كما خطبوا في تلك الآية لانهم مؤمنون فغلو ذلك
زهداً وهو وارد غير مدفع (قوله وحلالا مفعول كوا الخ) في هذه الآية وجهه من الاعراب
الاول أن حلالا مفعول كوا ومن لا يشاء الفدية متعلقة بكوا وقيل لا للبعوض لأن من التبعية
في موقع المفعول أي كوا بعض ما في الأرض فان قيل لم لا يجوز أن تكون حلالا قدم عليه لتكبره قبل
لأن كون من التبعية ظراً مستقراً أو كون الفواح حلالا لا يقول به النجاة (أقول) أما كون الثاني

والاول أظهر والاسباب الوصل التي
كانت بينهم من الاتباع والانشاق على
الدين والأغراض الداعية الى ذلك
وأصل السبب المحبل الذي يرتقي به الشجر
وقرعة تقطعت على البناء لمفعول (وقال
الذين تبعوا لوان لنا كزنا الخ) كزنا
كانت رؤسنا) لولم يبق وذلك لأجيب بالشاه
أي ثبت لنا كزنا الخ الى الدنيا فثبت أنهم
(كذلك) مثل ذلك الاراء الفطير (برسم
الله أعمالهم حسرات عليهم) ندامات وهي
ثالث مفاعيل يرى ان كان من روية
القلب والأفعال (وما هم بخارجين من
النار) أصله وما يخرجون فعذر به ان
هذه العبارة للمبالغة في الخلود والاقباط
عن الخلاص والرجوع الى الدنيا (يا أيها
الناس كوا عما في الأرض حلالاً) نزلت
في قوم حرماً على أنفسهم رفع الاطعمة
والماليس وحلالا مفعول كوا

أوصفة معدر محدوف أو حال مما في الأرض
المستقيمة إذ الحلال دل على الأول
(ولاتبعدوا عن الشيطان) لا تشدوا
به في اتباع الهوى فيتمزج الحلال وهما
الحرام وقرأ نافع وأبو عمرو وسنة واليزي
وأبو بكر يسكن الظلم وهما فتنان في جمع
خطوة وهي ما بين قدمي الخطي وقرأ
بضمين وهما جعلت خطاها كأنها ماها
ويشتق على أنه جمع خطوة وهي المازنة
الخطوة (الله لكم عدوتين) ظاهر المداوة
عند ذوي الصبية وإن كان يظهر المداوة
لمن يغربه ولا لغيره وإنما في قوله أولاهم
الطاغوت (اغياهم كالبؤس والفتشاء)
بيان لعداوتهم ووجوب التحريم من متابعتهم
واستعجالهم لئلا يذنبوا بعدهم على الترتيب
تسبيل آيهم ويحقق الشتم والسوء
والفتشاء ما أنكره العقل واستعجه
الشرع والعطف لاختلاف الوصف فانه
سواء انغمض العقل به وغشاها ما يتقاه
أما وقيل السوء بجمع القبح والفتشاء
ما يجاور الحد في القبح من الكفار وقيل
الأول مالا حذبه والثاني ما شرع فيه الملة
(وأن تقولوا لى الله مالا تغفون) كتحذير
الانذار وتحليل الحرمان وتحريم الطيبات
وفيه دليل على المنع من اتباع الظن رأسا
وأما اتباع الجهم فلما أدى اليه ظن مستند
الى مدرك شرعى فوجوبه قطعى والظن
في طريقه كإيهامه في الكتب الاصولية
(واذ قبل لهم انبعاثوا أنزل الله) الضمير
لناس وعدل عن الخطاب معهم لئلا يندفعوا
ضلامهم كمنع الفتى الى العقلاء وقال لهم
انظروا الى هؤلاء الخبيثين ماذا يجيبون (قالوا)
بل تتبع ما آلفينا عليه آباءنا ما وجدناهم
عليه نزلت في المشركون أمر واتباع
القرآن وسائر ما أنزل الله من الحجج والآيات
يفخروا الى التقليد وقيل في طاعة من
اليهود دعاهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم الى الاسلام فقالوا اتبع ما وجدنا عليه
آباءنا لا نؤمن كانوا خيرا منا وأعلموا على هذا
فيهم ما أنزل الله التوراة لانها أيضا تدعو الى الاسلام

(٢٦٦) ومن للتبعض أن لا يؤكل كل ما في الأرض (طينا) يستطيه الشرع أو الشهوة

بما لا يقول به الحاجة فظاهر وأما الأول فليس كقول طاهر من حوا بأن من التبعضية تكون مستنزا
ولغوا وسكت عن كونها بيانية كأنه ظن أنها لا تتقدم على المين والصحيح خلافه (قوله) أوصفة معدر
محدوف أو حال (الخ) ومن يجوز فيها الإبداء أو التبعيض وقوله أن لا يؤكل كل ما في الأرض ظاهر
أنه على سائر الوجوه السابقة فليست (قوله) يستطيه الشرع أو الشهوة قبل المراءى على الأول
ملا شبهة فيه وهو ظاهر وأما على الثاني فورد أن ما ليس كذلك أحلال بلا شبهة فلا يمنع منه
أو لا يخرج بشدة الحلال ولا يتأتى الجواب بأنه صفة مؤكدة لأن قوله أحلال الخ بأياه وهو غير وارد
إذا المراد بالحلال ما ليس الشارع على حله وهو ما لم يرد فيه نص وإكراهه ما يستلزم وتبعضه الطبع
المستقيم ولم يكن في الشرع ما يدل على حرمة كسكنا ورزور (قوله) لا تقتدوا به (الخ) يعنى أن اتباع
الخطوات استعارة لاتباع ما يقال هو على أنه وعلى قدمه (قوله) وقرأ (الخ) يعنى أنه قرئ بضم الشاء
والطاء وضم الشاء وسكون الطاء وبفتح الشاء والطاء وبفتح الشاء وسكون الطاء وبضمه ما والهمزة
ووجهه ما أن فعله الساكن العين السالمه إذا كان اسما جازيا في جمعه لآلاف وآلاف وأوجه السكون
وهو الأصل والاتباع وفتح العين تحقفا وأما التارة المزة فقها وجهان قبل أنها أصلية من الخطاب يعنى
الخطيئة وقيل أن الواو قلبت همزة لأن الواو المضمومة تغلبها نحو أجوه وهذه لما جاورت الهمزة
جعلت كأنها عابها والفرق بين الخطيئة بالفتح والفتح أن الأول مصدر والهمزة كالفرة والثاني اسم
للمخطيئة أى ما بين القدمين كالفرقة للفرقة (قوله) ظاهر العداوة) يعنى أنه من أبان معنى بان
وظهر وتبعضه ولما باعتبار ما يظهر ويحتمل أنه من باب تحميم السيف (قوله) بان لعداوتهم (الخ)
يعنى أن هذا الجملة مستأنفة لبيان ما قبله ولذا ترك عطفه ووجوب التحريم لأن ما يربى وزنه قبيح
فلا يرد ما قبل التحريم وإنما هو من كونه عداوتهم لبيان ما قبله ولذا ترك عطفه ووجوب التحريم لأن ما يربى وزنه قبيح
أنه من عبادى ليس لك عليهم سلطان إذا امر بقتل المؤمن والتسلط ووجه الدفع أن الأمر استعير
لترتيب التباعد ووسواسه ودفع أيضا بان الأمر لا يستعمل ولا للملأ وبأن الأمور من التبع خطاها
وهم القارون والمذكور فى الآية الأخرى غيرهم وعلى الأول فهو استعارة تبعية وبقيها الرمز الى أنهم
بغزة الأمور من الماين الأمرين من اللازمة وقال أحمأ أمر الشيطان عبادة عن الخطاها طرئ نجدها
فى أنفسنا وفاعلها هو الله تعالى كما هو أصلنا لكن بواسطة القاء الشيطان ان كانت داعية الى الشر
وبواسطة الملك ان دعته الى الخير ووضف العروبة والفلافة بقسر الملك الداعى للخير بالقوة العقلية
والشيطان بالقوة الشهوانية والغضبية ثم انهم ان كانوا أشادوا أحدا فاعطف لتبذير تغار الوصف منزهة
تقار الحقيقتين والأفلا من ظاهر (قوله) وفيه دليل على المنع من اتباع الظن رأسا أى إتياد من غير
نظر وما أخذ بتبعضه الدليل وهذا أول طرفة أباهم من قوله وأما اتباع الجهم داخ وحاصله دفع سؤال وهو
أن الجهم يدل بعمل يقتضى ظنه الحاصل عنده من التصور فضلا عن المقدف فكيف يمنع من القول بتفسير
علم والجواب أن الشارع جعل ظنه مناطا للحكام وعلمه كما جعل ألفاظ العقود علامة عليها فأتى
تحقق ظنه بالوجدان علم فطعن عليه ما يطمح به اجابا على ضرورة من الدين فقد أنفى به ظنه الى العلم
بالاحكام أنفسهم ما وجوب عليه العمل بظنه ذلك فالظن ظنى والمقدف علم محقق أو علم وجوب
أن اتباع الحكم المكنون بوجه الى العلم بشيئ من الله تعالى في حقه مع مقابلة بان يقول هذا حكم يجب
على أتباعه وما ليس حكما ثابتا من الله تعالى لا يجب على أتباعه والمقدفان قطعان فكذلك النتيجة
أى كونه ثابتا من الله تعالى في حقه وإن أردت تحقيق هذا فافظروا حتى العبد والمذكر بالفتح بزنة
اسم المكان ما يؤخذ منه الحكم وهو من ألفاظ الاصولين المولدة (قوله) اضمير للناس وعدل
عن الخطاب (الخ) هذا عطف على ما قبله فانه فسر الناس بالمتزهدين وهو لا يصح هنا بل هم اليهود
أو المشركون والضمير للناس على طريقة الالتفات ولكوا غير الأولين لم يكن هناك الالتفات وألغى

وحد كما صرح به في الآية الأخرى والله متعاقبة عن ياء **(قوله)** والواللحال أو العطف (لو ان الوصلية في مثل هذا افتقرن الواو وقال أوجبان وجه الله انما الازمة لا يجوز اسقاطها واختلافها فتقبل عاطفة على حال مقدرة وقبل حالة وقيل القولان بمعنى لأن العطف عليه حال فهي عاطفة وسالبة وهذا هو الصحيح وبعبارة قول العرب • قد قيل ما قبل اسقاطا وان كذا • ونحوه والسالبة فيها ان تقدر بالابعد لسبقها الاقرب دلالة وفي الكشف ان الشرط نقل لجزء النسوبة وهذا الشرط لا يقتضي جوابا على الصحيح لأنه يخرج عن معنى الشرطية وانما يقدره نوصيها له في تصويره وأما دلالتها على المنع من التقليد فلزعمهم على اتباع آباءهم ولو كانوا لا يجهلون فطامنين يثقن أنه مهتد يحقق فلا يدخل فيه وهو ظاهر **(قوله)** على حذف مضاف (الخ) اختلف في هذا التشبيه هل هو مقترق على أنه تشبيه أشياء بأشياء أو تشبيه مركب بمركب وان تقدر المضاف هو مسمى على التقريق أم لا فقيل لا بد من تقدير المضاف وان كان مرسا على ما بيني عنه لفظ المسئل لأن المناسبة تقتضي اضافة المسئل أى الحال والقصة في الطريقين الى المتناسبين في الواقع أحدهما موقع الآخر وان لم يكن القصد الاصلية تشبيهه بكقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً ومثل الذين حلوا التوراة لم يحملوها كمثل الحارث يحمل أسفارا ولا يحسن كمثل الاسفار وما يذندف مقابل لا يجوز ان يكون التشبيه مركبا غير مقترق فلا يحتاج الى تقدير أو ورد عليه أنهم قد قصر حوا في قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كما أنزلناه من السماء أنه لا تقدير فيه على التركيب وتوابعهم هذا القائل في قوله تعالى أو كصيب من السماء فيه يحتمل هذا محله وأذا قلنا بالتقدير سواء كان لازما في الوجهين أو في أحدهما قلنا ان يتدق في الأول مثل دعى الذين ككفروا في الثاني أن كمثل بهائم الذين يثعن وعلى التقريق قلنا دعى بغيره الراعى والكثرة بغيره الغنم المنعوق بها ودعاؤه للكثرة بغيره اصباح الناعق وعلى التركيب شبهه حال هذا الداعي مع من دعاه في أنهم يسمعون قوله ولا يفهمونه بغيره الراعى الصائح بغيره وكلام المصنف رحمه الله محتمل لهذا واليه أشار بقوله والمعنى (الخ) وغزاهما بين والزاي المجتئين أصله محل الفزوا والقتال وتجويزه عن القصد ومنه يقال هو لا يعرف معزى كذا أى ما يفهمه ومنه وهذا وجهان من ثمانية أوجه في الآية وهما (الارجح (١) وجوز نفسه الزمخشري أن يراد بالابيع البهائم كما هو الظاهر من كل ما • والنوعين المتتابع في ضووت البهائم وان يراد الاسم الاصلي وترجمته المصنف رحمه الله لأنه خلاف الظاهر من وجوده والدعى هذا الداعي الى الإيمان **(قوله)** وقيل هو غنمهم (الخ) في الكشف وقيل معناه ومثلهم في اتباعهم آباءهم وتقليدهم لهم كمثل البهائم التي لا تسمع الا ظاهر الصوت ولا تفهم ما تحته فكذلك هؤلاء يتبعونهم على ظاهر حالهم ولا يفقهون أهم على حق أم باطل فشبهم حالهم في اتباع آباءهم بحال البهائم كأنها لا تتبع الا ظاهر النداء كذلك هؤلاء لا يتبعون الا ظاهر حال الآباء وهذا اشتبا مناسية لما قبله وفيه احتمال التركيب والتقريق والاول أولى ولا تقدر على هذا التقدير **(قوله)** أو غنمهم في دعائهم الاصنام (الخ) يعنى أن هذا الوجه فيه احتمالان أحدهما أن يكون تشبيها مفرقا والآخر أن يكون تمثيلا والاحتمال الاول مردوده لقدر التماثل بين التشبيه والمثبه به وعدم صحة قوله الادعاء ونداء لانهم لا يسمعون شيئا والثاني مقبول لعدم ورود ذلك وأورد عليه أنه على التمثيل لا يتدفع ذلك لأن المراد أن دعى الاصنام لارجع من دعائهم الى نفي وأنها أدون سال من البهائم لانها تسمع دعاء ونداء وهي لا تسمع شيئا قط قال تعالى ان تدعهم لاسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجبوا اليكم فإذا لم يوجد في الممثل ما للممثل به يناسبه فتوت هذه الدقيقة لأن الواجب في التمثيل أن يتدبر للممثل له ما للممثل به من الحال المتوهمه المترعة من أمور ولو اختلف منها شيء اختلف التمثيل اللهم إلا أن يجعل التشبيه مركبا متباينا مثل دعائهم الاصنام فبالا جدوى فيه كمثل الناعق بما لا يسمع الادعاء ونداء ما يذكر في الطريقين لا بد أن يكون له دخل في اتراعه الهبة والفرق بين المركب الوهمي والمركب العقلي في ذلك بتخصيص المدخيلة وهم وهذه جملة معانوه على

(أولو كان آباؤهم لابعملون شيئا ولا يسمعون) الوالواللحال أو العطف والهجرة للرد والتجيب أى لا ينبغي أن يكون اتباعهم لهم وهم جهلة لا يسمعون وجواب لمخذوف أى لو كان آباؤهم جهلة لا يتذكرون في أمر الذين ولا يسمعون الى الحق لا يتبعونهم وهو دليل على المنع من التقليد لمن قدره على النظر والاجتهاد وأما اتباع الغفري الذين ادعاهم دليل ما نهى عن كالانبياء والجهلدين في الاحكام فهو في الحقيقة ليس بتقليد بل اتباع لما أنزل الله (ومثل الذين كفروا كمثلهم) الذي يثعن بما لا يسمع الادعاء ونداء على حذف مضاف تقديره ومثل دعى الذين كفروا كمثل الذي يثعن أو مثل الذين كفروا كمثلهم الذي يثعن والمعنى أن الكفرة لانهم كما هم في التقليد لا يلقون اذهانهم الى ما بيني عليهم ولا يتأملون فيما يترجمهم فهم في ذلك كالبهائم التي يثعن عليهم اقتبح الصوت ولا تعرف مغزاه وتسمع بالنداء ولا تفهم معناه وقيل هو غنمهم في اتباع آباءهم على ظاهر حالهم جاهلين بحقيقة بهايم التي تسمع الصوت ولا تفهم ما تحته أو غنمهم في دعائهم الاصنام بالناعق في نفقه وهو التصويت على البهائم وهذا يقتضى عن الاخبار ولكن لا يساعده قوله الادعاء ونداء لأن الاصنام لا تسمع لأن يجعل ذلك من باب التمثيل المركب

(١) قوله وهما الارجح في حاشية السوطي والارجح في الآية قول ثالث وهو أنها من الاحتمال وهو حذف جزء من كل طرف أثبت في الآخر والتقدير ومثل الذين كفروا معك بما كمثل الناعق مع الغنم وهذا الذي اختاره الصكرماني شيخ الزمخشري وقال انه أبلغ ما يكون من الكلام وقد نص عليه سيده وقدره ابن طاهر والشاوي وابن خروف وقالوا انهم بدع كلام العرب اه

(صبركم عني) وقع على الذم (فهو لا يعقلون) (٢٦٨) أي عايناه قتل للاخلاق النظر (يا أيها الذين آمنوا) من طيبات ما رزقناكم

لما وسع الامر على الناس صكافة
 وأباح لهم ما في الارض سوى ما حرّم عليهم
 أمر المؤمنين منهم أن يضرّوا طيبات
 خازنوا ويؤمنوا بحقها فقال (يا أيها الذين آمنوا) على ما رزقكم وأحل لكم (إن كنتم
 إياه تعبدون) أن تصح أنكم تحضونه بالعبادة
 وتقرّون أنه مولى النعم فإن عبادة لا تتم
 إلا بالشكر فإن المعلق بشغل العبادة هو الامر
 بالشكر لا غمّه وهو عدم عند عدمه وعن
 النبي صلى الله عليه وسلم يقول الله تعالى
 اني والاثنى والجن في شيء خلق وأخلق وبيد
 غيبي وأزرق وبشكر غيبي (انما سرّ عليكم
 المنة) أكملها والاتقاع بها وهي التي
 حانت من غير ذكاة والحديث الحقها
 مأين من حق والملك والجراد أخرجهما
 العرف عنها أو استثناء الشرع والحكمة
 المضافة الى العين تفيد فاعلمة التصرف
 فيها مطلقا الاما صفة الدليل كالصرفه
 في المديح (والدم وحلم الخنزير) انما يخص
 الحيوان كونه معلوم ما يؤكل من الحيوان
 وما تراجز انما صك التابع (وما أحلّ به
 لغيبه) أي رفعه بالصوت عند ذبحه
 للدين والاهلال أصله رؤية الهلال
 يقال أهل الهلال وأهلته لكن لما جرت
 العادة أن يرفع الصوت بالتكبير إذا روي معنى
 ذلك أهلا ثم قيل رفع الصوت وإن كان بغيره
 (فن اضطر غريبا) بالاستثناء على مضطّر آخر
 وترأعاصم وأوعرو وجزة بكسر النون
 (ولاعاد) هذا المرقى بالجوع وقيل غريبا
 على الوالي ولا عدا بطاع الطريق فعلى هذا
 لا يباح للعاصي بالسفر وهو طاهر مذهب
 الشافعي وقول أحمد رحمه الله تعالى (فلا
 اثم عليه) في تناوله (إن الله غفور)
 (رحيم) بالرفعة فيه فان قيل انما يقصر
 الحكم على ما ذكره من حرام لم يذكر قلت
 المراد قصر الحرمة على ما ذكره استخوله
 لامطاعا أو قصر حرمة على حال الاختيار
 كأنه قيل انما حرّم عليكم هذه الاشياء ما لم
 تضرّوا واليه (الذين يكتنون ما أُنزل الله من

الجلّة الشريطة فتز ما ذمهم به من التقليد وعدم دفعهم ورأس إلى اتباع المذمّن عند الله بالتأني وعطفه
 على خبرك بأنهم الذين كثروا مظهر اقامتهم الفهم عدول عن الظاهر وقوله رفع على الذم
 أي شربهم عند المذموم بقدره فان قلت المرفوع على الذم والمذكور والنصب نفث مقطوع وهذا
 نكرة لا يصح أن يكون نعتا للذين حتى يقطع قلت سبأني أن النعت اذا قطع لا يشترط فيه ما بشرط اذا
 أجرى كما سرّوا به (قوله أي عايناه قتل) وقفي في السمع هنا اختلاف على هذه المراد التعميم
 أي لا يعقلون شيئا يعقل ويعقل مجهول وفي نسخة ما نعل وفي نسخة بالعتل والمراد به العقل المكتسب
 لا ما هو بحسب الفطرة والاستعداد (قوله لما وسع الامر) هذا الثاني قوله في أيها الناس انما
 نزلت الخ لأن خصوص السبب لا ينافي عموم اللفظ كما بين في الاصول وقوله سوى ما حرّم مأخوذ من
 قوله سحلا فان قلت قوله أن يضرّوا طيبات الخ أي يضرّوا طيبات الخ أي يضرّوا طيبات الخ أي يضرّوا طيبات الخ
 طيبات على تفسير الطيب (١) الأول هذا لا يرد على الثاني فاقصص من هذا المقام التحريم مع القيام
 بالحقوق لا هو فقط (قوله فان عبادة لا تتم إلا بالشكر) في نسخة فاعلم أن شغل العبادة هو الامر
 بالشكر لا غمّه وهو عدم عند عدمه يعني أنه علق العبادة بالشكر بل علق حصره عليه وتوجد به
 وهو يقتضي أن لا يشك أحد هما عن الآخر فأجاب بأن المراد ما هو اهما انما يكون بالشكر ولو قيل أن
 الشكر لا يوجب عبادة لا نوع منها بل هي عبادة الشكر وهما من اللسان والجان والاركان
 الصالح لكن المصنف رحمه الله يناه على التبادر وهو أن المراد بالعبادة ما يكون طاعة مرفوعة وبالشكر
 الحمد الذي قاتل وقوله وعن النبي صلى الله عليه وسلم الخ أخرجه الطبراني في السنن والديلمي
 والبيهقي وبعد وبشكر مجهولان (قوله أكملها والاتقاع بها الخ) لما سأل عن أن الحرمة تتعلّق
 بأفعال المكلفين فإذا علق بالعين فالمراد تحريم التصرف والاتقاع مطلقا الاما صفة الشرع
 كالاستناع بالجلد المدبوغ والحق بالمئة ما بين أي فصل من حق وهو بعض أعضائه وأما الملك والجراد
 فيقتضاهما غير حرام أمّا لأن المنة في العرف ما يذكر أي لم يذكر كما وأنه خص بحدّ حدثت لأهلا فامتنان
 ودمان الملك والجراد والكبد والطحال (قوله انما يخص اللحم الخ) قال ابن عطية خص اللحم
 لدليل على تحريم عبته ذكر أي لم يذكر وفيه نظر (قوله أي رفع به الصوت الخ) هذا أصله جعل عبادة
 عاذج لغرائفه وكون الاهلال أصله رؤية الهلال كذا كره المصنف رحمه الله هو مذهب المشيخي
 من أهل اللغة وارتضى في المكشوف أن هذه المادة وضعت لا قرينة فيقولون الهلال أو قول المصنف
 والهلال أو قول ما يند والقمر ثم قيل أهل الصبي إذا رفع صوته حين الولادة لأنه أوّل ظهوره وسماع
 صوته ثم استعمل في رفع الصوت مطلقا وقوله بالاستثناء رأى طلب أي يؤرّث نفسه على ذلك المصنف والآخرون
 بأن يقدّر بقناله فهل لا الآخر (قوله سد المرق الخ) أصل معنى عدد تجاوز ومنه العدوان
 لتجاوز الحد كما أن بني بمعنى طلب ومنه الذي لطلب الفساد والخروج على الامام وقد فسرها
 بهذين المعنيين فاختار المصنف رحمه الله تفسيره الذي بالي على الغير بأخذ صهيبة والعادي المتجاوز
 ما ذكره المرق والجوع وعلى القول الآخر هو من البني والعدوان لكسبه خلاف القول الصحيح عند
 الأئمة الأربعة الا في قول الثاني وأحد قال بانه في قصر الصلاة (قوله المراد قصر الحرمة الخ) يعني
 أنه ودعى المشركين في تحريمهم ما أحل الله من السابقة وأخواتها وتحليلهم ما حرّم الله من هذه
 المذكورات كأنهم قالوا تلك حرمت علينا لكن هذه أملت فقل لهم ما حرّم عليكم الأضحية وقصر
 قلب هذه المعنى الوجه الأول وهو مبنى على أنه لا شك بأن عادي عن المؤمنين في تحريمهم لا يذبح الأضحية
 ورفيع الملابس فهو قصر افراد وقوله في اضطر الخ تفصيل الحكم بربانته بأنه يحرم في حال الاختيار
 وقوله أو قصر حرمة على حال الاختيار رأى أنه يعلم من التفرع المذكور أن الحكم الأول مقرّ بحدالة
 الاختيار والحصر بالنسبة اليه حقيقي لكنه يخالف للظاهر اذ الحصر في وصف غير مذكور في الكلام
 بعيد ولذا قال الطيبي رحمه الله أنه ضعيف وقوله عوضا فسر الثمن به دخول البايع ما يقابله وقد مضى

السلام نفسه (قوله اما في الحال الخ) لما كوله هنا في الشا التي اخذوها في مثابه ما بذلوهوا كاله
 مجاز عن اخذها والتوازي اجاز عن من اطلاق المسبب على السبب ~~عن~~ من في البيت فالمراد بالتلبس
 ملازمة السببية لانه اسناد مجازي (قوله اكلت دمالخ) هو لا راي تزوج امرأه فلم يوافقه
 فقبله ان حتى دمشق تهلك الله اسر بها خلعها اليها وقال

دمشق خذني باو على أن ليس له • عز بهودي نفسي بالبلية القدر
 أمالك عز اغما أنت حسة • اذ هي تمقتل من آخر الدهر
 ثلاثين حولا لا أرى منك راحة • لهنك في الدنيا باقية الهـ مر
 اكلت دمالم أركع بشرية • بعيدة مهوى القروط طيبة النسر

قال التبريزي أجود الوجوه في معناه أنه يدعى على نفسه بأن يقتل له قتل فيأخذنيته ويجوز أن
 يكون المراد أصابعي جدد وحاجة لانهم كانوا يأكلون الدم في التعط أو يعني بالدم دم الحية وهو سم فلا
 شأخذه وأركع بهي أخوفك والمراد أمورك وبعدة تهوى القروط وهو الحلقة في الأذن كناية من
 طول العنق وقيل الا حسن طول القامة وقوله أوفى المالك معطوف على في الحال وأكل النار عبارة
 عن اسراق باطنهم والافهى لا تؤكل - حقيقة (قوله ومعنى في بطونهم الخ) لا ينبغي أن البطن ليست
 ظر فالأكل كل بل لما كوله لان الأكل المتغى ولكن يذكره للدلالة على أنه ملؤه واذا قيل
 في بعض بطنه فانما ظاهر ما دون المرء في كلام المصنف رحمه الله تأمل وقيل انه بيان لحاصل المعنى
 وأما التعريف فهو أنه - عمل البطن بتمامه محل الأكل بمنزلة ما لو قيل - عمل الأكل في البطن فهو ظرف
 متعلق بياكل لا حال مقدرة على ما في تفسير الكواشي (أقول) قال أبو البقاء الاجود أن تكون حالا
 مقدرة لاها رقت الأكل ليست في بطونهم وانما يؤخذ في ذلك والتقدير ثابته في بطونهم ولكن فيه تقدم
 الحال على الاستثناء وهو ضعيف (قوله كوا في بعض بطنكم وتعرفوا) تمامه

فان زمانكم زمن خبيص • أدنعنوا عن السؤال (قوله عبارة عن غصبه الخ) لما كان الله بآلهم
 حل الكلام على الكلام بما يصرهم فذكرن مخصوصا بآلهم لانه المقام ولم يرضه المصنف رحمه الله وجعله
 عبادة عن غصبه على طريق الكناية وكذا قوله وتعريض بحرمانهم لان التعريض نوع من أنواع الكناية
 وهو معنى على أن سؤال القسيمة لهم من الله وقيل ليس كذلك بل بواسطة الملائكة عليهم الصلاة
 والسلام وحمل التركيب على استثناء لانهم لا يرضونه الله وقوله أيهم يعني مؤلم مرافقه ومعنى اشتراء
 الهدى بالاضلال استبداله وقوله بكتان متعلق بهما (قوله تعجب من حالهم الخ) اختلف
 في ما أفعل في التعجب فذهب الجمهور الى أن ما نكرته ثالثة ومعناها التعجب فعلى ما أحسن زيد اشئ
 صير زيدا حسنا وذهب النفاذ الى أن ما استغفاهية شتمت معنى التعجب نحو كيف تكفرون بالله وذهب
 الأخفش الى أنها موصولة وفي قول له انها انكرته موصوفة وعلى • هذه الأقوال هي في محل رفع على
 الابتداء والوجه الخبرها وخبرها محذوف ان كانت صفة أو صلة وبقيت الكلام فيه بسوط في الخبر
 ثم أن التعجب هنا راجع الى العباد وان حالهم حقيق بأن يتعجب منها لان التعجب منشأ الجهل بالسبب
 وهو في نفسه انفعال فلا يجوز عليه تعالى من وجهين ثم أن الصبر هنا مجاز عن الجرأة على أسباب
 العتية وهو من بليغ السلام قال الراغب قال أبو عبيد ان ذلك لغة بمعنى الجرأة واجه يقول
 أعرابي قال لصيحه ما أصبرك على الله وهذا تصور مجاز بصورة حقيقة لان ذلك معناه ما أصبرك على
 عذاب الله في تقدير ذلك اذا اخترت ذلك على ارتكاب ذك والى ذلك وهو قد قول من قال ما أقصاهم على النار
 وقول من قال ما أعلمهم بعمل أهل النار ويصعب أن يكون استعارة تمثيلية وقوله تخصص قولهم الخ
 يعني قصد التعجب لانه من الخصصات كالاستعانة بهم أو لانه موصوف تقديرها وان كانت موصولة
 أو موصوفة فظاهر وبقيت الأقوال واضحة وكلها بناء على التعجب وجوزية وجه آخر وهو

اما في الحال لانهم أكلوا الحيات بالنار
 انكونا عتية عليه فكانه أكل النار كونه
 اكلت دمالم أركع بشرية
 بعيدة مهوى القروط طيبة النسر
 يعني الدية أو في المال أي لا يكون يوم
 التباينة الا النار ومعنى في بطونهم مل
 بطونهم يقال أكل في بطنه وأكل في بعض
 بطنه كونه
 • كوا في بعض بطنكم ونفعوا •
 (ولا يكاهم الله يوم القيامة) عبارة عن
 غضبه عليهم وتعريض بحرمانهم - حال
 مقابلهم في الكرامة والرافى من الله
 (ولا يركبهم) لا يبنى عليهم (واهم عذاب أليم)
 مؤلم (وأولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى)
 في الدنيا (والعذاب ما يغفر) في الآخرة
 بكيفان الحق لا يطامع والأغراض النورية
 (فأصبرهم على النار) تعجب من حالهم
 في التلبس بوجبات النار من غير ميلان
 وماتاة مرفوعة بالابتداء وتخصص بها
 ككخصص من قوله - شر أهز زاناب
 أو استغفاهية ومابعد بها الخبر أو موصولة
 ومابعد هائلة والخبر محذوف

أن تكون ماسنة لها مية قصد بها التوبيخ وأصبر فعل ماض بمعنى صبره صابر الكلمة لم يوحى في اللغة أصبر
به المسمى. ولذا ذكر المصنف رحمه الله **قوله** أي ذلك العذاب بسبب الخ يعني ذلك الإشارة إلى العذاب
والكلاب الجنس والمختلفون هم اليهود القائلون بأن البعض من هذا الجنس حتى كانوا رعاة البعض باطل
كالتفران وجوز أن يكون إشارة إلى كفر اليهود بالكتاب لله يهود أعني القرآن والمختلفون هم
المشركون حيث اختلفوا في شأنه فقرأوه مظاهر وأما على الأول فلا اختلاف عائداً إلى جنس الكتاب
حيث جعلوه قديمين ووصف المقوم به يجوز ثم لما كان انزال الكتاب ليس سبباً للعذاب قدر قوله فرضوه
الخ لاقرينة انما لغة عليه لتنفذ السببية وقيل السببية راجعة إلى الحال الذي هو العقيدة أي وأن الذين
الخ المسمى **قوله** وأن الذين اختلفوا في الكتاب الخ تقدم الإشارة إلى أن الجلالة حالة وأن اختلافهم
بمعنى اختلاف الكتب عندهم وأن الاسناد شجاري وأما إذا أريد التوراة فالذين واقع على اليهود ودهم
لم يختلفوا فيها فاراديا خلتوا واختلفوا عن سائر طرق الحق فيها وتأخر وأعنه أوجه ما يؤوله خلفا عما
فيها **قوله** أرغب بشأن تختلف فلان فلا تارة تأخر عنه وإذا جاء خلف آخر وأقام مقامه ومصدره
الخلافة **هـ** ومن لم ينف عليه قال حل الاختلاف على الخلف أو التخاذل بمالم يجده في كتب اللغة
والتقول فعمل من القول بمعنى الكذب والشقاق بمعنى الخلفاء كجاء **قوله** بعد عن الحق بيان لتقدير
منقلبه **قوله** البركل فعل مرضى وفي الكشف الخطاب لاهل الكتاب لأن اليهود تصل قبل المغرب
إلى بيت المقدس والنصارى قبل المشرق وفي الكشف أن هذا يحجب أفق مكة وهو يقتضي أن التوجه
له ما للقدس وأما كونه مشرفاً ومغرباً بحسب الاقلام لا مطلقاً فظاهر وذكر القيد هنا استطراداً حسن
الوقع لأنه لما ذكر اختلافهم في الأصول فعمد باختلافهم في النزوع ولولا هذا لم يرتبط باقوله **قوله** ليس
البر ما نثر عليه عبارة الكشف فيما أنتم إشارة إلى أنه لم يقدح الحصر والمصنف رحمه الله أشار إلى أنه
حصر اضافي لا مانع منه **قوله** وقيل عامهم ولتساوي الخ فيكون عوداً على ما تقدم الكلام في أمر
القبلة وطعنهم في النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل كل أساس الكلام إلى هذا القاطع فجعل خاتمة كلمة أجل
فيها ما قبل وانما قل ليس البر العظيم لأن ما يكثر الظهور فيه يكون لامحالة عظيم الشأن ولأنه
في نفسه بر وكذلك الحمد لله بالحق في كونه بر بالأسبعية إلى هذه الأنواع التي هي أصول وذلك
من توبهها كذا في الكشف وقال النجدي في الأول حمل البر على اطلاعه والنجدي على أن قولاً على
تقدير في لانه لم يزعموا أن جنس البر ذلك بل فيه فني وعلى الثاني حمل البر على الكلام الذي كاه البر
كله والنجدي على تقدير مضاف أي أمر البر أن تولوا والبحث عن ذلك والتزاع فيه وحديث لا يصح في البر
بالكلية فتعين الجدل على الكلام **هـ** ومنه يعلم الحاق المصنف رحمه الله لفظاً أمر وتوصيفه البر العظيم
لكن في قوله قد تفرعوا بأمر القبلة تصور بحسب الظاهر لأن كونه حقاً أن يقول على أمر القبلة وكأنه
لا سخط أنه متصور على البر بأمر القبلة **قوله** ولكن البر الذي ينبغي أن يستعمل الخ إشارة إلى
الوجه الثلاث الحارضية في مثله من التقدير في الأول والثاني وأوجه عين البر بالغة على حد
قائمه إقبال وإدباره واليه أشار بقوله ولكن البار لكنا إشارة إلى أن التجوز في الطرف لا في الاستاد
وقوله أوفى أي أقوله ليس البر وأحسن أضافته التفرقة الأولى من لاحقيتها ولأنه تدرج في وقت
الحاجة لا قبلها ولا التصديق بالبر لأنه ومرد أنه أحسن من التقدير الثاني لأن الأخير أعلم
وقوله والمراد بالكتاب الخ هذا دليل على ما راد به في قوله اختلفوا في الكتاب بسلام أجراً الكلام وأما
احتمال أن يراد به التوراة لأن الإيمان به يوجب الإيمان بغيره فبعد **قوله** أي على حب المال الخ
أي في الاحتياج إليه أوفى صحة لأنه بالمرض يزدنيه ويؤيده الحديث المذكور وهو حديث رواه
الشيخان وعامة ونأمل الغنى ولا تغفل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت فلان كذا وفلان كذا لكن لفظه
أن تصدق بدل أن توفيه وعلى الوجه الأخير لتعليل المراد خلاصاً وقوله المحاو يجمع يعني التفرع

علا بأن الله نزل الكتاب بالحق أي ذلك
العذاب بسبب أن الله نزل الكتاب بالحق
فرفضوا بالكتاب الكتمان وأن الذين
اختلفوا في الكتاب اللام فيه ما للجنس
واختلفوا في إيمانهم بعض كتب الله وكفرهم
بعض أوله يهود والأشارة أمالي التوراة
واختلفوا في ما يتخللها من المنهج المستقيم
في تأويلها وخالفوا في اختلاف ما نزل الله
تعالى مكانه أي حرفة وأما ما إلى القرآن
راختلفوا فيه فبه قولهم يحصر وتقول وكلام
عليه بشر وأسطر الأقران في شقاق بعد
أن ضلال بعد عن الحق ليس البر أن تولوا
وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر كل فعل
مرضى والخطاب لاهل الكتاب فأنهم
أكثر والظهور في أمر القبلة حين قرات
وأي على طائفة أن البر هو التوجه إلى
قبلة فردد الله عليهم وقال ليس البر ما أنتم
عليه فنهضوا وخرج ولكن البر ما بين الله
وأسمه المؤمنون وقيل عامهم ولم يسلم
أي ليس البر منه وأما أمر القبلة أو ليس
البر العظيم الذي يحسن أن تذهوا بواجبه
عن غيره أمرها وقرأ حجة وحض البر
بالنصب وتلقى البر من آمن بالله واليوم
الآخر والملائكة والكتب والنبين ولكن
البر الذي ينبغي أن يستعمل من آمن بالله
أو لكن ذال البر من آمن وبوفيه قراءته من
قرأ ولكن البار الأول أوفى وأحسن
والمراد بالكتاب الجنس والقرآن وقرأنا فاع
وإن عامراً ولكن بالتعريف ورفع البر واتى
المال على حبه أي على حب المال كما قال
عليه السلام لما سئل أي الصدقة أفضل
أن تؤتيه وأنت تصعب تصعب تأمل العيش
وتحسب الفقر وقيل الصدقة أوله مصدر
والجاء الجور وفي وضع الحال ذوى التبري
واليساء يريد اغوايهم منهم لم يبدل عدم
التيه

محتاج على خلاف القياس وقوله ثلثان أى حثان وقوله صدقتك على المسكين أخرجه الترمذى
 والنسائى وابن جرير من حديث سلمان بن عامر **(قوله الذى سكنه الخلة الخ)** الخلة بفتح الخاء الحاحية
 أى جعلته ساكناً لا يتقدم على الحركة تضعفه أو ساكناً لمخالل غيره وأشار به إلى أن الميم زائد وأما
 تمكن فلجها بابتدأه الأصلية والفرق بينهما وبين الفقير معروف ولكن المراد هذا الفقير مطلقاً ومنع من
 صريح المبالغة ووجه المبالغة فيه ظاهر وابن السبيل المسافر والناطع بمعنى به قاطع الطريق وقوله
 برع بفتح أى بأتى منها بغتة على غير انتظار وأصل بمعنى رغب سبق وبادر ومنه الرعاف **(قوله الذين
 ألبأهم الحاحية الخ)** وقيل السائل المستعلم فقيراً كان أو غنياً وعلى ما ذكره المصنف المراد به المحتاج
 الذى يعرف حاجته بسؤاله والمسكين السابق ذكرهم الذين لا يسألون ويعرف حاجتهم بحالهم وإن كان
 ظاهرهم الغنى وهو معنى قوله وإن جاءه على فرسه وهذا الحديث أخرجه أحمد وقال عيسى بن علي
 عليه وسلم إن السائل سقاوان أئالا على فرس مطلق بالذهب وقوله وفي تخلصها ما أشار به بتقدير
 مضاف أولى ما فيه هم من السابق ورقة مجاز عن الشخص وقوله وأتباع الرقاب أى أشترائهم
 وتخليها وحل الصلاة على المفروضة لنظمها مع التراض **(قوله ليحتمل الخ)** يعنى لا يكون القصد إلى
 أداء الزكاة ليكون قوله وإن الزكاة تكراراً إلى بيان مصادرها التى هى أهم وأكثر فاعلى أن يكون
 السائلين إشارة إلى الفقر وبشتر على ذوى القربى واليتامى الفقير والافتقار لذكر البعض وذكر
 ما ليس من المصارف وإن أوجب حقا سوى الزكاة ينسلك بهذه الآية بقوله تعالى وفي أموالهم حق
 للسائل والمحروم وبالأحاديث الواردة في ذلك بالإجماع على وجوب دفع حاجة المضطرين وأن يجيب
 عن نسخ الزكاة وجوب كل صدقة بأن المراد الواجبات المفردة وحديث نسخ الخ أخرجه ابن شاهين
 في التلخيص والنسوخ من حديث علي كرم الله وجهه من فروع نسخ الانبياء كل شيء ورد ضان كل يوم
 وغسل الجنبية كل غسل والزكاة كل صدقة وقال هذا حديث غريب وأخرجه الدارقطني والبيهقي
 فان قلت هذا لا يناسب ما تقدم من تنقيح ذوى القربى واليتامى للخاص بغير ذوى القربى إذا كانوا
 كذلك بلزم التفتة عليهم قلت هو على هذا التفسير لا يشده إلا بلزم من كونهم كذلك أن لا يكون لهم
 غيره من يجب عليه تنقيتهم **(قوله والموفون الخ)** لم يشر وأوفى كقوله إشارة إلى أنه أمر متقد وباللهيات
 والتقدير بقوله إذا عاهدوا فلما كبده المبالغة واللتيم **(قوله لضعه على المدح الخ)** قال ابن القيم
 في أماليه ومن المدح في التبريل قوله والصابر في البأساء بعده قوله والموفون بعدهم أراد عين الصابر
 ومثله والمقيم الصلاة بعده قوله والموفون المنسوب على المدح وهو أوسع
 ما قبل فيه وفي الدر المنثور في رفع المرفوف عطشه على فاعل أمر أو على من آمن وأوجهه خبره يتدا
 مخذوف أى وهم الموفون ونصب الصابرين على المدح وعرفى المعنى عطف على من آمن قال الفارسي
 وهو أبواب ووقع نصبه على المدح في النسخ أيضا فاقبل معناه تقدير ما يدل على المدح مثل وأخص
 الصابرين أو أمدح الصابرين وجنبه يكون من عطف الجمله على جملة ولكن البر من آمن بالله وحذف
 هذا التقدير واجب والمشهور برفع أو نصب على المدح هي الصفات المقطوعة ولم نجد ذلك مبينا
 في المعطوف وإنما أخذنا من هذا الموضع أنه من قلة الإطلاع وضيق العطن وهذه المسئلة مستطورة
 في متن المغفل في باب الاختصاص فان قد جاءه تذكر في قول الهذلي

وأبوى إلى ذوة مثل • وسعنا من أضياع مثل السعالي

وهذا الذى يقال فيه نصب على المدح والذم والترحم اه وذكر القطع في البدل أيضا قال في التلخيص
 وأفاد القطع في العطف الاختصاص لأن الأعراس عن العطف السلس المتقاد وهم أن الثاني ليس
 من جنس الأول وهذا معنى الاختصاص اه وقوله أنضل الصبر على سائر الأعمال أى بغيره ما عدا
 من الإيمان وأخواته فلا يراد عليه ما قيل أن الإيمان أفضل منه والبأس كثر استعماله في بأس العدو

وقدم ذوى القربى لأن إيتاءهم أهمل
 كما قال عليه السلام صدقتك على المسكين
 صدقة وعلى ذوى رحمتك اثنتان صدقة وصدقة
 (والمساكين) جمع المسكين وهو الذى أسكنته
 الخلة وأصله دائم السكنى فالمسكين دائم
 السكنى (وابن السبيل) المسافر يسمى به
 الملازمة السبيل كسمى الناطع الطريق
 وقيل الشيف لأن السبيل يعرف به
 (والمساكين) الذين ألبأهم الحاحية أى
 السؤال وقال عليه السلام للسائل حق
 وإن جاءه على فرسه (وفي الرقاب) وفى تخليصها
 بما أوتى المسكين وقت الأسماء المفروضة
 الرقابية فيها (وأقام السلوة) المفروضة
 (وآتى الزكاة) يحتمل أن يكون التصود منه
 ومن قوله وآتى المال الزكاة المفروضة وأكن
 الغرض من الأول بيان مصادرها ومن الثاني
 أدائها والحث عليها ويحتمل أن يكون المراد
 بالأول نوافل الصدقات وحقوقها كت
 في المال سوى الزكاة وفى الحديث أنضفت
 الزكاة كل صدقة (والموفون بعدهم
 إذا عاهدوا) عطف على من آمن (والصابرين
 في البأساء والضراء) نصبه على سائر الأعمال
 ولم يعطف الفضل الصبر على سائر الأعمال
 وعن الأزهري البأساء أى الأموال كالفتنة
 والضراء أى الآفات كالمرض (وحين البأس)
 وقت شدة العسر

(أولئك الذين صدقوا) في الدين واتبع
جامعة للكليات الانسانية بأمرهالة
عليه بصرى كما أوقفناهم بكبريتهم وشبهها
مختصرة في ثلاثة أشياء صحة الاعتقاد
وحسن المعاشرة وتم ذنب النفس وقد أشير
الى الأول بقوله من آمن الى الدين والى
الثاني بقوله وآتى المال الى وفى الرقاب والى
الثالث بقوله وأقام الصلاة الى آخرها
ولذلك وصف المتصديقين بالصدق نظر الى
إيمانه واعتقاده وبالنقوى باعتبار إيمانه
للعلى ومعاملته مع الحق والى شار بقوله
عليه السلام من علم بهذه الآية فقد
استكمل الإيمان بأعمال الدين استكمل
عليكم التماس في القتل الخ بالمراد بالعب
بالعب والالتزام بالالتزام (كان في الجملة
بين حسين من أجيال العرب دعاه وكان
لأحدهما طول على الآخر فأشهر القتلى
الحزب منكم بالعب والذكر بالالتزام
الاسلام تحاكم الى رسول الله صلى الله عليه
ولم تقتل وأمرهم أن يباؤوا ولا تزل على
أن لا يقتل أحد بالعب والذكر بالالتزام كما
لا تزل على عكسه فإن المفهوم حيث لم يظهر
للتخصيص غرض سوى اختصاص الحكم
وقد بينا ما كان الغرض وانما منع ما لث
والشافعي رضى الله تعالى عنه أقبل الحزب
بالعبد أو كان عبده أو عبده غيره ماروى
عن علي رضى الله تعالى عنه أن رجلا قتل
عبده فجده الرسول صلى الله عليه وسلم وفاته
سنة ولم يقده وروى عنه أنه قال من السنة
أن لا يقتل مسلم بذي عهد ولا حر بعبد
ولأن أبكر وعرض الله تعالى عنه ما كان
لا يقتل الحزب بالعبدين أظهر العصبية من
غير تكبر ولا تأس على الأطراف ومن سلم
دلالته فليس لعدوى نفعه بقوله النفس
بالنفس لأنه سكاية ما في التوراة فلا يسخ
ما في التوراة واحتجت الحنفية به على أن
مقتضى العمد التورود وهه وهه
إذا الواجب على التخصيم بصدق عليه أنه
وجب وكذب ولذلك قيل التخصيم بين
الرايب وغيره ليس لشخصه رغبة وفري

(قوله أولئك الذين صدقوا) جعل الصدق في هذه الامور شرقة ماسبق وكما يدل عليه أولئك
كلمة وعم التقوى ليدفع الحصر حقيقة وتم ذنب النفس عن الرذائل بفعل الطاعات وترك المنهات
وجه الاشارة بما ذكره من صفات الظاهر ونشأنا من أنواعها لأن هذه أفعالهم التي على باقهم وأقوله
ولذلك وصف الخ وهو فاضل وشرب وقوله من علم أن يخرج ابن المذنب تسعيرة عن أبي بصير
(قوله كان في الجملة بين حبيرا) قال العراقي لم أقف عليه وقال السدي وطى أخرجه ابن أبي حاتم
عن سعد بن جبير سريلا والاول يفتح فيكون القتل والمراد هنا شرف العشرة وقوله أن يباؤوا قال
في القائل هو أن يتفادوا في قتالهم على التساوى فيقتل الحزب بالمراد بالعب والعب بالعب وقال بافتان بفتان
إذا كان كذا له يقتل بكذا أو بكذا أي أكله في النكاح والمعتق ذو ربه أو بكذا حتى قيل
هـ في هذه الامور أي سواء وفي النهاية عن أبي عبيدة يباؤوا كعبا ووا والصواب يباؤوا
بورن تشاؤوا بهم وزمن البواء بمعنى المساواة وقال غير يباؤوا بعبه أيضا بأن حدوا له ربة
لتخصيم ورسم الخ بفتحها (قوله ولا تزل على) رذل استلهم من الآية على ذلك ما ثبت له
بطريق آخر لا الخبر لا نهى عن التسعيرة وقوله عليكم التماس في القتل يدل على اعتبار
الموافقة كدرة وحر به في التماس لا أنها مفهوم ما يدل على أن غير الاخي لا يقتل بالاتي وفيه نظر
أما أولئك القوم بالهجوم انما هو على تقدير أن لا يظهر لتبديده فلهذا هنا التأكيد أن الآية أثبتت
لذلك واليه أشار المصنف بقوله وقد بينا ما كان الغرض بين سب التزل وانما ثانيا فلا نوا اعتبر ذلك
لزم أن لا تقتل الاخي بالذ كقوله في مفهوم بالاتي واليه أشار المصنف بقوله لا تزل على عكسه ورفع
بأنه لم بطريق الاولى وأما ثالثا فلا نوا اعتبر بالهجوم في مقابلة المنطوق الدال على قتل النفس كذا
كانت لا يقال ذلك سكاية عما في التوراة لبيان الحكم في شرعنا لا نناقش شرع من قبلنا لاسيما
إذا ذكرت في كتابنا وكما مثلها في أدلة أحكامنا حتى يظهر النسخ وما ذكره من الصلح مفسر فلا يجعل
ناحنا ودان آخر على عدم النسخ أن قال أي النفس بالنفس سكاية عما في التوراة وهو هذا معنى الحزب
بالمراد بطلبنا وحكم عليه فلا تفرقه وما ذكرنا من كونه مفسرنا ما بينه لو كان قولنا بالنفس
مهم ما ولا إيهام بل هو عام والتخصيص على بعض الأفراد لا يدفع العموم سيما والخ لا يردعي تأخر العام
حيث يجب له ناسخ لكن رد عليه أنه ليس فيه رفع شيء من الحكم السابق لاثبات زيادة حكم آخر اللهم
الآن يقال أن في قوله الحزب بالمراد دلالة على وجوب اعتبار المساواة في الجزية والصدقة دون
الرق والاثوة ومنه يعلم ما في قوله انه سكاية ما في التوراة فلا يسخ ما في التوراة (قوله وانما منع ما لث
والشافعي الخ) هذا رتاس في الكشف أنه جعل مذهبهم ما أنه لا يقتل الحزب بالعب والذكر بالاتي فانه وهم
مضى اذ لا خلاف لهما في قتل الحر بالاتي فادال وانما وقوله لم يقده أي لم يقتله وقد أثبتته
بالحديث واجماع الصحابة ثم قاله على الأطراف اذ لا قصاص فيها بين الحزب والعب بالعب بالاتي (قوله
واحتجت الحنفية به على أن مقتضى العمد الخ) اختلف الفقهاء في موجب القتل العمد فقتل أبو
حنيفة وأصحابه وماله وغيرهم ليس لولي الاقتصاص ولا يأخذ بالدية الأرض القاتل انما هو هذه
الاية لأنه هو الغرض وقال الاوزاعي والشافعي في عدم قوله وهو مختار المصنف رحمه الله
وان قيل ان مقتضى في مذهبهم خلافه ان الولي بالخيار ليس أخذ القصاص أو الية وان لم يرش القاتل
قال لبعض ظاهر الآيات إيجاب القصاص دون المال وغيره إيجاب المال على وجه التخصيم لا الجعل
ما يجوز به نسخ لان الزيادة في بعض القرآن توجب نسخه والتخصيم بعد التبيين زيادة كعكسه وهما
من قبيل النسخ كما سرح به الجصاص وأهل الأصول وقوله ولذلك قيل الخ بخلافه لا راجع في الأصول
وهو قول عند الشافعية ارتضاء المصنف رحمه الله فلا اعتراض على كذا قيل وقوله وكذا كل فعل جاء
في القرآن أي فعله لله ورد فيه فانه يعني لمجهول وللغافل التقدم ذكره حقيقة وحكا وبجمله أنه أراد

(فن عني لمن أخيه شيء) أي شيء من العفو لأن عفا لازم وفائدة الأشعار بأن بعض العدو كالعفو التام في إسقاط القصاص وقيل عني بمعنى ترك شيء منعول به وهو ضعف إذ لم يثبت عفا الشيء بمعنى تركه بل أعفاه وعفا بهدي بن أبي الجاني وإلى الذنب قال الله تعالى عني الله عني الله تعالى وقال عني الله عنها فإذا عدى به إلى الذنب عدى إلى الجاني بالألام وعليه ما في الآية كأنه قيل فن عني له ٢٧٣ عن جنيته من جهة أخيه يعني إلى الدم وذكره باللفظ

الاستوائية البينة بينهم من الجنسية والاسلام ابرقه له وعطف عليه (فأتبعها ما يعرف وأداء الله ما يحسان) أي فليكن اتباع أرفقا لأمر اتباع والمراد به وصية العافي بأن يبالغ بالدية بالمعروف فلا يعرف والمعنونه بأن يؤدعها بالاحسان وهو أن لا يعطل ولا يبخس وفيه دليل على أن الدية أحد مقتضى العبد والممازاة الأجر بأدائها على مطلق العفو وللشافعي رضي الله تعالى عنه في المسئلة قولان (ذلك) أي الحكم المذكور في العفو والدية (تختص من ركب ورسمة) لما فيه من التسهيل والنفع قبل كتب على اليهود القصاص وحده وعلى النصارى العفو مطلقا وبغير هذه الآية بينهم ما بين الدية يبرأ عليهم وتقدر على الحكم على حسب مراتبهم (فن عدي بعد ذلك) قتل بعد العدو وأخذ الدية (فله عذاب أليم) في الآخرة وقيل في الدنيا بأن يقتل لأخالة لقوله عليه السلام لا آفة في أحد قتل بعد أحدته الدية (ولكم في القصاص حياة) كلام في غاية النفاحة والبلاغة من حيث جعل الله الشيء محل صفة وعرف القصاص ونكر الحياطة ليدل على أن في هذا الجنس من الحكم نوعان الحياطة عظيمًا وذلك لأن العلم برصد القاتل عن القتل فيكون سبب حياة تقتضيهم ولا أنهم كانوا يقتلون غير القاتل والجماعة بالواحد فتشاور الفتنة بينهم فإذا اقتصر من القاتل سلم الباقيون وصبر ذلك سبب الحياطة وعلى أن قوله فيه انذار وعلى الثاني تخصيص وقيل المراد به الحياطة الآخروية فإني القاتل إذا اقتصر منه في الدنيا لم يؤخذ به في الآخرة ولكم في القصاص يحتمل أن يكونا خبرين لحياة وأن يكون أحدهما خبرا والآخرة صفة له والأولان النعيم المستكن فيه وقري في القصص أي فيما قص عليكم من حكم القتل حياة أوفى القرآن حياة القلوب (يا أولي الألباب) ذوى العقول الكاملة ناداهم لتأمل في حكمه القصاص

كتب بحث ورد وهو الظاهر (قوله شيء من العفو الخ) من الماشية أو موصولة وقوله لمن العفو إشارة إلى أن شيء القصاص مقام الماردية المصدر وهو مصدر نوي فيقوم مقامه أو المراد شيء من القصاص وهو عفو وحصول وعفا غيره مفعول والمراد بالآخ المقتول أو ولي الدم سواء استعطفًا أو سبًا كبر أخوة البشرية والدين ونحوهما وعفا تعدى إلى الجاني وإلى الجاني بغيره يقال عفوت عن زيد وعن ذنبه فإذا ذكرنا تعدى إلى الجاني بالألام وإلى الجاني بغيره فتقول عفوت لزيد عن ذنبه كما في هذه الآية وإنما أقام شيئًا مقام الفاعل لما ذكره من أن بعض العفو كالنظام في إسقاطه سواء عفا بعض الورثة أو عفا الوارث عن بعض القصاص فانه لا يجزأ (قوله وقيل عني يعني ترك شيء منعول به) وهو مقتضى أقدم منه وله مقام فاعله وقد ورد متعديًا كقوله العرب يعني ترك ذكره السرقة وغيره من آفة اللغة لكن ضعفه الخشيشي وتبعه المنصف رحمه الله بأنه ليس بثبت وإنما تعدى أعفاه فان ورد خلاف اللغة المعروفة فلا ينبغي تخريج القرآن عليها وجعل مثله جرمًا على كلامه تعالى ورد بأنه إذا ورد بمعنى ترك شيء ونفله أهل اللغة عنوان في بشعر فاستناده إلى المنعول الذي هو الأصل في المبني للصهرول برحمه على استناده للمصدر الذي هو مجاز على خلاف الأصل ولا حاجة إلى القول بأنه تضمن بيان لا منه يتفاسر قوله عن جنابته فقد رتبته الآية (قوله من جهة أخيه إشارة إلى أن من ابتدأه) (قوله أي فليكن اتباع الخ) يعني أنه من موضوع على العاقبة ومنهم من قدره فعله اتباع وقالوا يجب اتباع وقوله وفيه دليل الخ تقدم الكلام فيه وجوابه مبسوط في أحكام القصاص (قوله ذلك أي الحكم الخ) كون الواجب على اليهود القصاص وحده كذا في الكشف هنا بضالته ذكر في الأعراف أنهم منعوان من الدية فقط وكان لهم القصاص أو العفو حيا أو سبًا في نفسه في محله (قوله لا عافي أحد اقتل بعد أخذ الدية) أخرجه أبو داود في رواية لأعني وظاهره أنه لا يقبل من ولي التمثل الشئ عذوه عن القصاص مطلقا وفيه تأمل (قوله كلام في غاية النفاحة الخ) لأنهم كانوا يقولون القاتل أنقى للقتل ويعدونه أباغ كالاتي في معناه وهذا التركيب أبلغ منه وأضع وجوده كثيرة تكفي في شروح المفتاح وقد أشير إلى طرف من هنا كقوله حدث جعل الشيء ضدًا لجعل القصاص وهو قتلًا وموت مكانا ضده الذي هو الحياة وقد رده هذا صاحب الاتصاف وقال هذا إما وهم أو تناسخ لأن شرط تضاد الحياة والموت اجتماعهما في محل واحد ولا تضاد بين حياة غير المقتص وموت المقتص وليس كما زعم فإن فيها محل الشئ عني ضده ولم يكف بهذا القدر بل سرح بالظرفية بأن جعل القصاص مدخول في وفائده أن المظروف إذا حواه الظرف صانه عن التفرق فالنقص بمعنى الحياة من الآفات ومعناه أن الحياة الحاصلة بالارتداد أو الحياطة العظيمة اغماضت بشرعية القصاص لا غير فالظرفية مجازية بتدريج الوضعية اجتماعهما وما ضادًا من مقتضى هذا المعنى البديع في نفسه الغريب في ما أخذ ولا رده على شيء (قوله وعرف القصاص الخ) يعني أن التعريف للجنس والتشويق للتشريع والتعظيم لأنه رد القاتل عن القتل فيكون سبب الحياطة لنفسه من أوقع أن يقتل غير القاتل كما كان في الحياطة فخصما به نفوس فعلى الأول فيه اختيار ما يشرع القصاص وأول القصاص وعلى الثاني فيه تخصيص الحياطة بجماعة غير المقتص منه والتوعية أن سب بالاول والتعظيم بالثاني ولذا أخذه في الكشف والمنصف رحمه الله لم يعمد لصلاحه لكل منهما (قوله يحتمل أن يكونا خبرين الخ) وقوله حسله أنه أي متعلقة بما تعلقه أو به نفسه لنبا شئ به من التعلل أو حلالا وقراءة القصص جزؤها أيضا أن يكون القصص مصدرًا عني القصاص ونخص الخطاب بأولي الألباب لما ذكره وقيل لأن الحكم مخصوص بالباقيين دون الصبيان وقوله في المحافظة إشارة إلى أنه من التقوى بالله في الشرعي وقوله وأعن القصاص فيكون بالهنيء التقوى (قوله كتب الخ) ترك العطف في هذا نظرًا لأنه لا قصد استعلاها وإن كان كلامها مقصودًا بالذات وأن من فيها العطف وملاحظة منامية بينها وقوله حضر

الخلف أى الجور يظهر التقابل وأصل الخلف الميل فى الحكم مطلقا كما قاله الراغب وقوله فأصل أى
 فعل الصلاح وقوله فى هذا التبديل أى تبديل جور الموصى لهم بالعدل ولو فسره فلائم عليه بأعم منه
 لم يكن النفي واقعا وقوله لانه يقتضى أنه مظنة لذلك فتأمل (قوله وعد للمصلح الخ) يعنى أنه بعد نفي
 الاثم لا يثنى للوعد بالمعزة فائدة وإنما أتى به لمنااسبة ذكر الاثم ولكن مافعله يتوهم فيه الاثم ولو حل
 على أنه وعدة بخمرة ماله من الاثم تام لما أحسن فيه لكان أظهر وقوله من جنس ما يؤثم من الاعمال
 يعنى ما يقع فى الاثم يقال آثمه اذا وقع فيه اثم وأما آثم بالتشديد فعناء نسبة الى الاثم (قوله يعنى
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام الخ) ووجه التوكيد يعلم من كونه فرضا على جميعهم فهو مما يثمه وقوله
 وتطيب على النفس أى تهيل عليها وفى نسخة للنفس وقيل انه إشارة الى أن المشقة اذا عانت طابت
 وقوله تنازع اليه النفس أى غلب وتشتاق (قوله كما قال عليه الصلاة والسلام الخ) حديث صحيح
 فى البخارى ومسلم عن عبدالله رضى الله عنه قال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمعشر الشباب من
 استطاع منكم الباءة فلتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء
 والباءة النكاح والوفاة نوع من انحصار وهو أن الرض عروق الانثيين وتترك الحصىنان كما همأ أى يقطع
 شهوة الجماع كما يفعله النكاح وهو بكسر الحاء والمد وجوز بعضهم فتحه مع القصر والاخلال
 معطوف على المعاصى وفيها ذكره المصنف رحمه الله إشارة الى أن النكاح للقادر سنة وقيل انه عبادة
 وقوله فعليه بالصوم قال المأزى انه اغرام للثياب وهو شاذ كقولهم عليه رجلا يسى وفى شرح التقرير
 انه ليس منه للثياب بقوله من استطاع منكم وفىه بحث يعلم من شروح الكتاب (قوله
 معدودات الخ) أى اثمان ترد احسبته أى معينات بالعدد أو يجعل عبارة عن القلة كما مر بحقيقته
 لأن القليل يسهل عدده فعدت والكتير يؤخذ جزأ فاذن الم من قولهم حلت الدقيق فى الجراب أى صيته
 من غير كيل (قوله ونصها ليس بالصيام) أى نصيب أياما ليس بالمعسر لما يلزم من الفصل بين
 المصدر ومعه موله لكن الرضى جوزوه لانه يتوسع فى الظرف ما لا يتوسع فى غيره (قوله أو ما وجب صومه
 الخ) اختلاف السلف هل وجب صوم قبل رمضان فاشهره وهو أو أحد قولى الشافعى انه لم يجب صوم
 قبله وفى آخره وقول أى حقيقته رحمه الله أول ما فرض صوم عاشوراء فلما فرض رمضان نسخ وقيل
 نسخ صومه بصوم أيام البيض ثم نسخ رمضان كذا فى شرح البخارى لكن قيل انه كان قبل
 نزول هذه الآية وأنه نسخها وقوله أو ثلاثة الخ أى أيام البيض قال النضر فان قيل كيف يكون
 التامخ متصلا قلنا الاتصال فى التلاوة لا يدل على الاتصال فى التزول وبنا السؤال على أن النسخ قبل
 الفصل لا يجوز والاصح جوازه لأن يقال يتأوه على نسخ ما على به مدة مديدة كيف يكون متصلا
 ويحجب بأنه نسخ بوجع غير متعمد ثم قرئ هذا (قوله أو بكاتب الخ) هذا وما بعده منقول عن الفراء
 وذكره أبو البقاء قال أبو حيان رحمه الله وهو خطأ أما النصب على الظرف فانه محل للفعل والنكابة
 ليست واقعة فى أيام لكن متعلقة بها الواقعة فى أيام وأما النصب على المعولة فاستعاغاها معنى على
 كونه ظرفا للكتب وهو خطأ وليس بشئ لانه يكتفى للظرفية نظرية المتعاقب كما فى العلم ما فى السموات
 والارض (قوله وقبل الخ) كونه فى الحشر فاظاهروا ثمانى البرد مع قصر النهار وعدم غلبة الطوارفة فيه
 فلعل مشقة لاهم آخر كسرة تدار لموته ونحوه وقوله لموتان الموتان وزن البطان الموت الكثير
 الوقوع والموتان يفتح الواو الجاد ضد الحيوان وفى الحديث موتان الارض لله ورسوله يعنى موتها
 وفى الأساس وقع فى الناس موتان وموتان بالفتح والضم مع سكن الواو ومن المجاز اشترا الموتان
 ولا تشرط الحيوان قال الراغب قبل كان قد وجب على من قبلنا صوم رمضان فغيروا فزادوا ونقصوا
 وهذا قول عديته على قائله (قوله من ضايفه الصوم الخ) هذا هو الصحيح وفى قول للشافعية انه
 يجوز وان لم يتضرره وقوله أو ما كب إشارة الى أن كلمة على استعارة تبعية شبه تلبس بالستر باستعلاء

(فأصل بينهم) بين الموصى لهم به بامرهم
 على فتح الشرع (فلائم عليه) فى هذا
 التبديل لانه تبديل باطل الى حق بخلاف
 الاول (أثم الله غفر وحريم) وعد للمصلح وذكر
 المعزة فلما بقية ذكر الاثم وكون الفعل من
 جنس ما يؤثم (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم
 الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) يعنى
 الانبياء والامم من لدن آدم وفيه توكيد
 للحكم وترغيب على الفعل وتطيب على
 النفس والصوم فى اللغة الامساك عما تنازع
 اليه النفس وفى الشرع الامساك عن المفطرات
 بياض النهار فان معظم ما تشتهه النفس
 (اعلمكم تتقون) المعاصى فان الصوم يكسر
 الشهوة التى هى مدنها كما قال عليه الصلاة
 والسلام فعليه بالصوم فان الصوم له وجاء
 أو الاخلال بادائه لاهوائه وقدمه (أياما
 معدودات) مؤقعات بعدد معلوم وقلائل
 فان القليل من المال يعد تعدا والكثير من
 هذا ونصها ليس بالصيام بالوفاة الصيام عليه والمراد
 بل بانحار صوم والادلة الصيام عليه والمراد
 به رمضان أو ما وجب صومه قبل وجوبه
 ونسخه وهو عاشوراء أو ثلاثة أيام من كل شهر
 أو بكاتب على الظرفية أو على أنه مفعول
 ما نكتب عليكم على السعة وقيل معناه
 ما نكتب عليكم فى عدد الأيام لما روى أن
 صومكم كمصومهم فى عدد الأيام فوقع فى برد
 رمضان كتب على التصارى فى الربيع وزاد عليه
 أو حشد بدخولوا فى الربيع وقيل زادوا ثلاث
 عشرين كنفارة لتجربته وقيل زادوا ثلاث
 لموتان ما ميم (فمن كان منكم مريضا) مرضا
 بضمه والصوم ويعسر معه (أو على قدر)
 أو ما كب قدر

الراكب واستلذه على المركوب تصرفه كمن يشاء وقوله وفيه ايماء الى أن من سافر أثناء اليوم
وفي نسخة يوم وفيه خفاء ولذا جعل ايماء وقيل وجهه أنه لما عدل عن الظاهر وهو ما سافر أو سافر
الى على المنقضية لتتمكن التام وكان التمام انما هو بشر اليوم كله كان فيه اشارة اليه وقوله آخر يروى
الى ذلك أيضا قاتل والافطار في السفر رخمة وقال ابو هريرة رضي الله عنه انه لو صام في السفر
لم يصح وزعمه المضاف في الاقامة تحكما بظاهر الآية (قوله نصف صاع من الخبز) في العجوة من سلة
رضي الله عنه المنزلة وعلى الذين يطبقونه كان من أراد أن يضطر اقتدى حتى زلت الآية التي بعدها
فصحبها لانه في أول الامر شق عليهم فرض صاعهم ثم نسخ بقوله وإن تصوموا وأخبركم لكن يعارضه ما في
صحيح البخاري أيضا أن ابن عباس رضي الله عنهما تلاها وقال ليست منسوخة وهي الشيخ الكبير والمرأة
الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فطعمهما مكان كل يوم مسكنا وجع بأنهما كانت في حق الجميع
ثم ختمت بالهاجر وأورد عليه أن هذا من المنسوخ في حق من كان منطبقا للفظ لا بد منه لتساير مفهوم
من يطبق ومن لا يطبق واعتدله بأن الآية كانت مفيدة للرخصة للمطبقين منطوقا ولغيرهم مفهوم
ثم نسخت بالنسبة الى المنطوق دون المفهوم وفيه بحث وفي شرح شعر ابن الهمام ومشي ابن الهمام
رحمه الله على تقديم ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما لانه مما لا يشال بالرائي انه مختلف لظاهر
القرآن لانه ثبت في قوله يستدبر حرف النبي لا يقدم عليه الا بصحاح ولا في قوله وإن تصوموا وأخبركم
ليس نافي لنسخه وأورد عليه أن في هذه الآية تخس قرأتين وللكل معنيين أحدهما بقدرته عليه
لا يصح جهده وسره وبه فسر السقي رحمه الله وثانيهما في الجهول بكانت في جهدهم منسوخة في
المعلوم بكانت في جهدهم منسوخة قطعان من غير احتياج الى
تقدير لاصح أنه لم يقل تقدرها عن ابن عباس رضي الله عنهما لكن في قراءة حفصة وعلى الذين لا يطبقونه
فجعل على هذا المعنى على القول بالنسخ وعلى الثاني ثلثة الحكم عند الجاهل وخلافا لما كان عليه يجعل
التول بفي النسخ على أنه لو كان محل لأورد في النسخ وفيه في القراءات مشورة وتقدير لا ردهما لكان
قول النسخ مقدما **قوله** وفري بطوقونه الخ كل هذه الثلاث تفريجه بظاهر وانما الكلام في تطبقونه
هل هو تشعل أو تشعل قال النضر بن ربهون تشعل أو لو كان تشعل لكان بالواو دون الياء كأن تندر أو كان
تفعلا كما وقع في الفصل لكان تدورا لانه واو ولهذا لما أورد زين المشايخ عليه أذعن له وقال اغواني
عبد القاهر **وكذا** ديار فعال ولو كان فعلا لكانت دوار وذكر المروزي أنه تشعل وجاء بالياء نظر الى
الديار وأما ظن أن ما نقل عن الرخشي لا أصل له فإن هذه قاعدة مقررة أن قلب الواو اذا كثرت
كلامهم عاملوها معاملة الأصلية وقد كرر هذه المساعدة ابن جني رحمه الله في كثير من كتبه من غير
تردد قال في اعراب الحاشية في قول الشاعر

أن لا يخاف جد وجنا قدف النوى * قبل الفدا اقامة تدبرا

التدبر تشعل من الدار وقبها تدر لان فيها واو لا تلوهم ودعبر أنهم لما كثرت سماعهم فيها ديار
ودبر أنشأ الياء ووجدوا لفظها أو طامحا وأبينا ما فاجترأ عليها فلو اوتدبر نادا وقال حاتم
تدبر بها الصبر وبادوا صبره انتهى وقال أيضا في قول الرازي * ان دعيا جاد وان جادوا بويل
هكذا رواه أبو زيد ورواه أيضا ذو القلائد أن يكون لما غلبت الياء في الديمة والديم جاءوا بمعنى
صورة الياء البتة انتهى فرواية ذمومة وانقضت أنه فعلوا الافعال وذكره نظائر كارباج ورباج وهذا
مما لا شبهة فيه **(قوله** وعلى هذه القرائت الخ) أي في هذه القرائت غير المشهورة وهي منسوخة عن
ابن عباس رضي الله عنهما ونها وجها أن أحد الوجهين أن المعنى أنهم يكفونهم لأن الصوم في نفسه
تكليف والطبق مكلفه ألا يكاف فوق الطاقة وهو بمعنى المشورة والثاني أن ينظر فيه الى بلوغ
الجد والطاقة ولا حطه معنى الكلفة بالفعل ويكون المراد به الشيوخ والعجزة ولا يكون منسوخا

وفيه ايماء الى أن من سافر أثناء اليوم
يفطر (فمنه من أيام أخر) أي فعله صوم عدة
أيام المرض والسفر من أيام أخر أن افطر
تخذف النطر والمضاف والمضاف اليه العلم ما
وقرئ بالنصب أي قد صم عدة وهذا على سبيل
الرخصة وقيل على الوجوب واليه ذهب
الظاهرية وبه قال أبو هريرة (وعلى الذين
الطاهرة وبه قال أبو هريرة) نصف صاع من بر أو صاع
بطبقونه) وعلى المنطبقين للصيام أن افطروا
(قد بدى طعام مسكنا) نصف صاع من بر أو صاع
من غيره عند قدومه العراقة ومعه عند قدومه
الجزيرة رخص لهم في ذلك في أول الامر لما
أمروا بالصوم فاشتد عليهم لانهم لم يتعودوا ثم
نسخ وقرا فاع وزين عاصم رواية ابن ذكوان
بإضافة الفدية الى الطعام وجعل المساكين
وقرأ ابن عاصم رواية هشام مضافا
إضافة الفدية الى الطعام والباقي بغير مضافة
ووجد مسكين وقرئ بطوقونه أي بكانت
ويقلدونه من الطوق بمعنى الطاقة والتلاوة
ويطبقونه أي يتكفونهم ويطلبونهم على
ويطبقونه بالادغام ويطلبونه من فعل
أن أصلها ابتادوا وقوله وعلى هذه القرائت
وتفصيل معنى تطبقونه وعلى هذه القرائت
تعمل معنى ثانيا وهو الرخصة لمن تبعه
الصوم وبجهد وهم الشيوخ والعجزة في
الافطار والاشدية

ثم ذكر المصنف أن المعنى الاخير جار في المشهورة من أطاق الفعل بلغ نهاية طوقه فيه ويزان تكون
 الهوزة للسلب كأنه سلب طاقته بأنه كلف نفسه الجهد وسلب طاقته عند تمام بذله ويكرن مبالغة
 في بذل تمام الجهد لأنه مشارف زواله اذ إذا زواله ساحة إلى تقدير لا كما ذهب اليه بعضهم فقوله فكون
 ثابتاً أي غير متسوخ وقوله يومونه جهدهم وطاقتهم أي مجدهم ومشقة تضاعفهم وشتمهم (قوله فن
 تطوق خيراً) قال الفرير في قوله فن تطوق خيراً مصدر تخرت (الرجل فانت خاترو في قوله وهو خيره اسم
 تفضيل بمعنى أزيد خيراً وأضيق فهو التطوق أو تطلبه الصدية وحل التطوق على الزيادة على القدية لأن
 التطوق كأمز يستعمل في غير الواجب وقوله أيها العائقون على الترافة والطوفون على الأخرى
 وجهه تجميعي وقد جهدتم طاققتكم وكذا قولهم من القدية ناطر إلى الوجود السابقة في صدر الآية
 وقوله ان كنتم من أهل العلم فتزل منزلة اللازم ولا يقدله متعلق كالذي قبله (قوله ميتداً خبر ما بعده)
 لم يمتد وهو يحتمل وجهين أحدهما أنه أنزل الخ والشاق أنه قوله فن شهداً والخ والناظر زائد في
 الخبر والربط بالاسم الظاهر والاولى للسلامة من التكلف أو خبر ميتداً بقدره ذلك أو المكتوب
 وعلى الاول فاسم الإشارة تلتصق المشار اليه أو لتعظيمه يجعل بعد الرتبة منزلة الحد المحسوس (قوله
 أو بدل الخ) وهو على ما ذكره المصنف يدل كل من كل ومنهم من لم يقدروا جعله بدل اشغال لكن المعهود فيه
 ابدال المصدر من الفعر وهو ويسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وهذا عكسه فإذا ذكر المصنف أولى
 (قوله وقد قرئ بالنصب على اصحاب رسول الخ) الوجه الاول ظاهر وأما الشاق فأورد عليه أنه يلزم
 الفصلين أجزاء الصلة بأجنس منها وهو الخبر والاخبار عن الموصول قبل قيام صلته وكلاهما ممنوعان
 ولذا وقع في بعض النسخ وفيه ضعف والبدل يبعده بعد البدل منه والفصل بينهما وجوز فيه ان يكون
 مفعول لا تعلمون بتقدير مضاف أي شرف شهر رمضان ونحوه (قوله ورمضان مصدر رمضان إذا احترق
 الخ) قال أبو حيان يحتاج في تحقيق انه مصدر إلى جهة نقل فان فعلاً ليس مصدر فعلاً اللازم فان جاء
 شيء منه كان شاذاً (قوله وجعل علماء يجمع شهر رمضان علماء لا رمضان وحده حال الفرير
 والام يحسن اضافة شهر اليه كما لا يخفى من انسان زيد وهذا لم يسمع شهر رجب وشهر شعبان وبالجملة فقد
 أطلقوا على أن العلم في ثلاثة أشهر يجمع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان وشهر ربيع الاول وشهر
 ربيع الثاني وفي البواني لا يضاف شهر اليه في الاضافة لا تعير في أسباب منع الصرف وامتناع اللام
 ووجوب على المضاف اليه فيجتمع مثل شهر رمضان وابن داية من الصرف ودخول اللام وينصرف
 مثل شهر ربيع الاول وابن عباس ونحوه اللام في مثل امرئ القيس ونحوه في مثل ابن عباس وعلى هذا
 فتحسن صام رمضان من حذف جر العلم لعدم الالباس كذا قالوا برمتهم (وقبه بحت) من وجوه الاول
 أن قوله لا يحسن اضافة العلم إلى الخاص شافه انهم جوزوه من غير فتح كما ذكره هذا القائل في علم
 المعاني ونحوه وكذا في بغداد ونحوه الاول وأوجب بأنه اذا اشتهر المضاف وعلم أنه من افراد المضاف
 اليه ولم يكن في ذكره فائدة فهو قبيح كناسان زيد والاحسن فهو يختلف باختلاف المقام لا يفتح مطلقاً
 ولذا تراها اذ اقمه مثل ناسان زيد واذا جوزته بشجر الاول والراجع فيه إلى الذوق الثاني ان قوله لم يسمع
 شهر رجب مما شاع بين المتأخرين وكنيت أن قد رتبته حتى راجعت الكتب القديمة والكتاب وشروحه
 فوجدته لا أصل له لأن كلام سيدي وغيره من النحاة يخالفه قال في شرح التسهيل مقتضى كلام المصنف
 رحمه الله جواز اضافة شهر إلى جميع أسماء الشهور وهو قول أكثر النحويين وقيل يخص بما أوله واغتر
 رجب فادعوا طباقهم عليه غير صحيح وان اشتهر ذلك الثالث أن الصائغ أتيه سيدي به فروقاً بين ذكر
 الشهر وعدمه فثبت ذكر لم يفهم العموم ونحو شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن وحيث حذف افاده فهو
 من صام رمضان قال السدي وعلى هذا استعمال رجب ووجبه مذكور في المقصلات وعليه يكون
 لاضافة العلم إلى الخاص فائدة فلا يشق ولا يكون مثل انسان زيد وقال أبو حيان ما ذكره الخشمرى

فككون ثابتاً وقد أول به القراء المشهورة
 أي يومونه جهدهم وطاقتهم (فن تطوق
 خيراً) فزاد في القدية (فهو) فالتطوق
 أو تطلب (خبره) وأن تصوموا (أي أجمع المطلقون
 أو المطلقون وجهه) طاققتكم أو المرحون
 في الانظار ليدرج تحته المريض والمسافر
 (خبر لكم) من القدية (ان كنتم تعاونوا
 ومن التآخيرة) فزاد في القدية (تعاونوا) فزاد
 الصوم من التآخيرة (ان كنتم تعاونوا) فزاد
 محذوف دل عليه ما قبله أي اختبروه وقيل
 معناه ان كنتم من أهل العلم والتدبر علم أن
 الصوم خبر من ذلك (شهر رمضان) مبتدأ
 خبر ما بعده أو خبر مبتدأ محذوف تقديره
 ذلكم شهر رمضان أو بدل من الصام على
 حذف المضاف أي كتب عليكم الصيام
 حذفت المضاف وقرئ بالنصب على
 صيام شهر رمضان وقيل بالنصب على
 اصحاب رسول أو مولى أنه مفعول وأن
 تصوموا وفيه ضعف أو بدل من أيام معدودات
 والشهر من الشهرة ورمضان مصدر رمض
 اذا احترق فأضيف اليه الشهر وجعل علماً
 ومنع من الصرف للعلمية والابتداء والنون
 كما منع داية من ابن داية علماً للارتباط بالعلمية
 والثاني

فوق متعلق به ثم انه اشار الى تغايرهما بأنه هدى للمكرين وغيرهم بما عاوزه وأنها واحدة الهداية الى الحق من غير ذلك وفارقة بين الحق والباطل قاله يد ليس مكررا هنا لتغاير متعلقه والرخشري دفعه بأنه تدرج في وصفه بالهداية فغلبه أولا هدى ثم واحدة هدى (قوله فن حضر في الشهر الخ) يعني ليس الشهر مفعولا به كما في قولك شهدت يوم الجمعة يعني أي ذكرته اذا ليس معناه كنت مفعلا غير مفعول به وانما لم يكن مفعولا به لأن المقيم والمسافر كلاهما شاهدان للشهر أي مدر كان له مع أن المسافر لا يجب عليه الصوم على الوجه الذي يجب على المقيم أي من غير رخصة في الاضطرار واذ جعل الشهر نظرا في والشاهد يعني الحاضر له لم يتناول المسافر في الحج الى تخصيصه كما احتج الى تخصيص المريض المقيم في الشهر ولا خلاف في أن تقابل التخصيص أولى ولا حاجة الى تقدير المفعول أي شهد البلد وأما خبره فليصحه فظرف على الاتساع كما في قوله ويوم شهدناه وفيه طرفان ما بعده مخصص له فلا حاجة الى سؤال غير المتبادر وتلليل الاختصاص أمر سهل وقوله للتعليم أي انه فهم من التكرار وان لم يكن معنى اللفظ بما يشعر بالتعليم (قوله وقيل فن شهد منكم هلال الشهر الخ) الشهر زمن معروف في الشهر وقال الربيع انه اسم الهلال نفسه قال ذوالمة ما يرى الشهر قبل الناس وهو تخيل ثم أطلق على الزمان لما طوع فيه فعل هذا الشهر مفعول وشهد يعني الشهادة ونحوها وانصف رحمه الله جل الشهادة على هذا المعنى فاتح الى تقدير الهلال لأن الشهر نفسه لا يشاهد ولو كان معنى الادراك لم يحتج الى تقدير أيضا كما يقال شهدت عهدا خليفة أي أي ذكرته وأما خبره فليصحه فعل التوسع على كل حال لأن صام غير مخصص ومثل شهدت الجمعة لاقتدير اقيام القرينة وهو ظاهر وقوله فيكون الخ أي تخصيص الجمع موع أولا مسافرا ولا فوه ومخصص للمريض على كل حال وأما ذكره سابقا فلما لم يصرح فيه بمرضه لم يكن مخصصا فقتل وبين وجه تكميله أو أن ما ذكره فأعاده المتقرر (قوله يريد أن يسرع عليكم ولا يسرع الخ) يشير الى أن قوله يريد الله بكم اليسر رتبة على أن المراد به فعدة من أيام أخر الترخيص في الاضطرار لا إيجابه على ما ذكره بعض الناس والمعنى فليصحه عدة من أيام أخر لاختار الرخصة وما ذكر من أنه يريد أن لا يسرع لول يريد الله بكم اليسر لاملأول ولا يريد بكم اليسر لأن عدم ارادة العسر لا يستلزم ارادة عدم العسر الا اذا ثبت زوم فالحق الارادة بأحد التفضيل ورد بأنه مسلم بالنظر اليها في نفسه وأما ملاحظة قوله يريد الله بكم اليسر فيستلزمه وقيل أن قوله ولا يسرع مرفوع معطوف على يريد لا منصوب معطوف على يسر وبه على أن عدم ارادته العسر يستلزم لعدم العسر اذا لا يكون شي يذون ارادته ومنه ظهر ضعف ما قاله الجمهور وفيه نظر وباحية النظر للسفر والمرض يسرون عسر لجواز النظر وعدم إيجابه (قوله على الفعل حذف الخ) لما لم يكن في النظم ظاهرا ما يعطف عليه هذا التعليل اختلف فيه على وجوه سبب في بيانها وعندني أنه ميل مع المعنى والتوهم لأن ما قبله على الترخيص فكانه قبل رخص لكم في ذلك لا راد به بكم اليسرون العسر ولتكمولوا الخ والمعنى ذهب الى أنها على لقد تم معطوف على ما قبله بقرينة ما قبله أي شرع لكم ما ذكرتمكم لولا أمأه في الامر بالصوم وبراعاة العدة فظاهر وأما الترخيص فقيل بقوله يريد الله بكم اليسر وقيل بقوله فعدة من أيام أخر وقيل عليه أنه ذكر في تفصيل العلة أمر الشاهد بالصوم دون تعليم كيفية القضاء وفي تطبيق العال ورد كل منها الى معال بالعكس ولم يقع بازاء صوم الشهر وعلة وازاء تسكروا معال وأجيب بأن أمر الشاهد بصوم الشهر فلو طنة وتعيد وفي الامر براعاة العدة تعليم كيفية القضاء لأن معناه فإعرا عدة ما فطر لصومها من شهر فخرج عن العهدة ولما في هذا التأني من الخفاء قال الرخشري أنه لطيف المسلك (قوله ولا أنفعال كل الخ) عطف على قوله لفعل وعلى الاقول يشترط فعل شامل لها وعلى هذا يقتدر على التفصيل كما مر بمصومه ورخص لكم فيه السفر ومن الخ وآخر ما فيه من كدة التقدير

فن شهد منكم الشهر فليصحه فن حضر في الشهر الخ
 الشهر ولم يكن مسافرا فليصحه والاصل
 فن شهد منكم فليصحه فليصحه فليصحه
 موضع الغنى الاول للتعليم ونصب على
 الظرف وحذف الجار ونصب الظاهر الثاني
 على الاتساع وقيل فن شهد منكم هلال الشهر
 هلال الشهر فليصحه على أنه مفعول به
 فليصحه ولا شهت الجمعة أي صلاتها
 فيكون (ومن كان مريضا أو على سفر
 فعدة من أيام أخر) فليصحه وأما خبره
 والمرضى من شهره فليصحه فليصحه
 لذلك أولادهم نسخته كما نسخ قوله
 يريد الله بكم اليسر ولا يسرع عليكم فليصحه
 يريد أن يسرع عليكم ولا يسرع عليكم فليصحه
 أباح الظرف للسفر والمرض فليصحه
 العدة وتسكروا الله على ما هلك دل عليه
 تسكرون) على الفعل وحذف من أمر الشاهد
 ما سبق أي وشرع له ما ذكر من أمر الشاهد
 بصوم الشهر والترخيص بالتكفلوا العدة
 ما فطره والترخيص بالتكفلوا العدة
 آخره على سبيل ألف فأن قوله وتسكروا الله على
 الامر براعاة العدة وتسكروا الله على الامر
 بالقضاء وبين كيفية تعليمكم تسكرون
 على الترخيص والتيسير ولا فاعمال كل
 أقوله وأعطوفة على علة مقدرة مثل
 ليسهل عليكم أو لتعلموا ما علمون وتسكروا
 العدة

ويجوز أن يعطف على اليسر أي نور يذكركم لتكملوا كقولهم يريدون لطنوا والمعنى بالكبير تعظيم أفعاله وشدائعه عليه ولذلك عدى على وقيل تكبير يوم القطار وقيل التكبير عند الإهلال وما يحتمل المصدر والخبر ٢٨٠ أي الذي هذا كإليه وعن عاصم رواية أي بكر ولتكمالوا بالتشديد (واذا

سألت عبادي على فاني قريب) أي فقل لهم انقربوا وهو غشيل لكمال علمه بأفعال العباد وأقوالهم وأفعاله على أحوالهم مجال من قرب مكانه منهم روى أن أم ربابا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرب ربنا فنانا جبهه أبعد فتنا فيه نترأت (أجيب دعوة الداع إذا دعان) تقرير للقرب ووعدهم بالاجابة (فليجيبوا) إذا دعاهم وللأيمان والطاعة كما أجيبهم إذا دعوا لهم ماتهم (وليؤمنوا) أمر بالثبات والمداومة عليه (أهم يرشدون) راجين أصابة الرشده وهو أصابة الحق وقرئ شفع الشين وكسرهما وأعلم أنه تعالى لما أمرهم بصوم الشهر ومراعاة الأعداء وشمعهم على القيام بوظائف التكبير والشكر حثهم بهذه الآية الدالة على أنه تعالى خير بأحوالهم جميع لأقوالهم مجيب لدعائهم بمجازيهم على أعمالهم أن كبدوا وحشا عليه ثواب أحكام الصوم فقال (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم) روى أن المسلمين كانوا إذا أمسوا وأسدل لهم الأكل والنرب والجماع أن يصلوا العشاء أو يرقدوا ثم إن عمرضى الله تعالى عنه بشر بعد الصلاة فقدم وأقرب النبي صلى الله عليه وسلم واعتذروا إليه فقام رجال واعتزفوا بما صنعوا وبعد العشاء فترأت ليلة الصيام الليلة التي يصوم منها ما عدا الرفث كناية عن الجماع لأنه لا يكاد يخلون من رفته وهو الإفصاح بما يجب أن يكنى عنه وعدى بالي لثغته معنى الإفصاح وإشارته ههنا لتقريب ما ارتكبهوا ولذلك جاءه خيانة قرئ الرفث (من لباس ألكم وأنت لباس لوق) استئناف صين يجب الاحتلال وهو لغة الصبر عنن وصعوبة اجتياهن الكثرة الخاططة وشدّة المصيبة ولما كان الرجل والمرأة يفتقان ويشغل كل منهما على الرجل شبهه باللباس قال الجعدي إذا ما الضييع فني عطشها

وكذا حذف المعطوف عليه خلاف الظاهر أيضا (قوله ويجوز أن يعطف على اليسر) قال العلامة في سورة الصف وكان هذه اللام زيدت مع فعل الإرادة كبداله لما فيه من معنى الإرادة في قولك جئتك لأكرامك وشبهه بلا بالالف أي أن زيدت لتأكيدها معنى الإضافة قبل ولعل الاشبه أن يجعل من قبيل وأمرنا نالسي أي يريدون الأطفال للاطفا لا لتشي غيره وفيه مبالغة وتنبه على أنهم لم يقصدوا بالاطفا غرضا كما يقصد العقل في أفعالهم انتهى وهذه ملاحظة دقيقة في تعديل النبي بنفسه كقوله لا لعله لا سواء وبلاغته ظاهر ولكنه بأباه معطف المقول له على المقبول به لأن زيد أن يراد في المقبول به ولكن وجه زيادته ألباهم ما ذكر ولا ينبغي بعده تأمل (قوله والمعنى بالكبر الخ) أي عدى به باعتبار ما قصد منه وهو الشدة لانه يقال أنق عليه خيرا ولضعفته لأن كافي الكشف وهذا يدل على ضعف ما ذكر بعده ولذا قدمه عليه أنه مع خلاف الظاهر إلا قرينة لضعفه وقوله والخبر أي الموصولة لأن صلها بجهة خبرية والعائد مقدّر والله أشار بقوله إليه (قوله فقل لهم انقرب) قد راق القول بشره سبب النزول لم يربط الجزاء بالشرط والقرب حقيقة في القرب الكافي المترفعه الله تعالى فهو استعارة لعلمه بجاههم وأباهة سؤلهم وقوله روى الخ أخرجه ابن أبي حاتم وابن جرير وابن مردويه وتاجه يجوز فيه النصب في جواب الاستفهام والاولى الرفع أي أن كل من يبايخن شاجبه ومقتضى الحكاية أن يقول فانه قريب لكن عدل للدلالة على شدة القرب حتى كأنهم يسعون كلامه بالذات وقوله أمر بالثبات الخ فسر به لياخذ الكلام بعضهم بعضا وليكون ذكرهم بعد الاستنجاء على ما فسره به غيره مستغنى عنه وقوله راجعين تقدم توجيهه وما فعله عليه (قوله واعلم الخ) وجه الختان ماشرع جله يكون معهما يعنى به وقوله تأ كبداله وحال ليس هذا التأ كبد في الكلام صرح به معطوف قائلوه فهو ما واما هو بطريق الأعيان والتلويع ومنه يلحس فيه العطف إشارة الى أنه مقصود بالذات كراملا كور بالجمعة فلا رده عليه أن التأ كبدية تعنى ترك العطف حتى يحتاج الى عطفه على مقصوده وإذا لم يأت في غنى عنهم وإذا سألت الخ (قوله روى المسلمين الخ) أخرجه أحمد بن حنبل في حديث كعب بن مالك وأبو داود بن عدي بن معاذ بن جبل رضي الله عنه شخصاً بعد النجوم أخرجه ابن جرير عن ابن عباس رضي الله عنهما وفيه إذا صلوا العشاء أقالوا المصنف رحمه الله وهذا أحد مدعوات عورثي الله عنه وقوله وليلة الصيام الخ لأن الليل سابق على النهار على الأصح إلا في ليلة فقامت بها كأمروا به (قوله والرفث كناية عن الجماع الخ) الرفث كلام متعفن لما يستتبع ذكره من ذكر الجماع ودوا عبيده وهو كناية عن الجماع ولم يجعل مجاز العدم المانع من الحقيقة وعدى بالي لثغته معنى الإفصاء يقال رفته وأرفث بمعنى صار دارفث ووجه دلالته على معنى التبع من جهة أنه الإفصاح بما يجب أن يكنى عنه فذكر لتعجب ما فعله ولودوا إحساناً في قوله كنت يمتحنون بعده فلم يقل أنصبت أو باشرت أو نحوه كأي أمثاله فان قل لم لا يجعل من أول الأمر كناية عن الإفصاء كافي الأساس قبل لأن المقصود هو الجماع والإفصاء أيضا كناية عنه (قوله استئناف بين سبب الاحتلال) جعله في الكشف كالبیان للسبب قبل والتشليل بيت النافعة الجعدي وإن كان تشبيهه باللباس لكن بقدر أن وجه التشبيه هو الاشتغال لما قيل إن كلاً منهما يسترا الآخر عن التبور والنصب مع الحاجب ونفى عطشها أفعال شغها وتنت مات وفيه أيضا أن اللباس استعارة وليس على حذف أداة التشبيه كما هو رأي الأكرين وذلك لأن الظاهر أن عليه متعلق بكأي أشد على انتهى وقيل أنه اعتراض على قول المصنف رحمه الله أول أن الخ بأنه خلاف قصد العرب وهو غرور لأن قصد العرب هذا لا يمنع من تشبيه الله تعالى بوجه آخر أنسب بالحل ولذا أخرجه من كجمل التتوي لباسا وقد استفاض هذا التشبيه وتصرّفه على اتجاه شتى وتظرف بعض المتأخرين فقال لبسنا ثياب العناق من زرقه القليل وأما قوله وليس على حذف أداة التشبيه فالمرضى خلافة وقد مر جوابه (قوله علم الخ) جولة معترضة

صحة ان الله عالم بهم متضمنة لوعدهم بما وعدهم على مخالفتهم والخطيئة ضد الامانة ولما كانت خيانة النفس غير متصورة جعلها مجازا عن الظالم وتنبص الثواب وقال الراغب الاختيان صرودة الخطيئة ولم يقل تخونوا انفسكم لانه لم يكن منهم الخيانة بل الاختيان فان الاختيان تحريك شهوة الانسان لتجرى الخيانة وذلك هو المشار اليه بقوله ان النفس لا تارة بالسوء وفيه نداء عنكم بما اثاره أي - له بعد ما حرم لانه انسب والتعظيم الاول كان بالخطيئة وهذه الآية تنسخه والاراق والاصاق بمعنى وهو المامعة **(قوله قالن يا شروعن المانئ الخ)** اشار به الى انه متفرع على أصل الحكم الخ وان الامر لا يباح لانه بعد التعظيم وهو نوطنة لما بعده وقوله من الولد اشارة الى ان المقصود من الجماع التماسل لا قضاء الوطر والنهي عن العزل بالنسبة الى الحرمان وعلى الوجه الاخير باعتبار من الخلد وهو ظاهر **(قوله شبه أول ما يدوس النعير)** في الكشف فان قلت اهذا من باب الاستعارة أم من باب التشبيه قلت قوله من النعير أخرجه من باب الاستعارة كما ان قولك رأيت أسدا مجازا فاذا أردت من فلان رجعا تشبها وأورد عليه بعض فضلاء العصر بما لا ينفع القاري وغيره اعتراضا فتسال لكان النعير يمانا للمراد من الخط الايض لكان مستعملا في غير ما وضع له وهو ينصرف في المجاز والحكاية وليس كما يهمل ولا مجازا من سلا لانه المراد به التشبيه فتعين ان يكون استعارة الا ان يكون يمانا لقد رى حتى بين لكم شبه الخط الايض لكن نظم الآية لا يحتاج الى تقدير ورأى كتاب حذف لاسم والمجاز لا يرفع وأطال فيه وادعى أنه تحقيق دقيق وهذا غلظه منهم عن كونه يمانا غير حقيق على سبيل التعرير كما مر نعم البيان للفظ اذا كان بغير معناه الحقيقي ولم يقصده التعرير لزم أن يكون استعارة ولذا قال العلامة في سورة النحل في تفسير قوله تعالى ينزل الملائكة بالروح من أمره الروح استعارة للوحي الذي هو سبب الهداية الابدية ومن أمره بيان له وفي بعض شروحه شبه الروح بالوحي لاسبابه بيت المجهول ثم قيل المشبه به مقامه فصارت استعارة تحقيقية صريحة والقرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة ابدال أن أدرك من الروح وقيل من أمره مجاز الاستعارة الى التشبيه كما في هذه الآية **(قلت)** بينهما بون بعد دلالة نفس التعرير عن المشبه الذي شبه بالخطين وبس مطلق الامر هما تشبها بالروح حتى يكون يمانا لانه أمر عام بمعنى الشأن والحال والهاذا يفتح أن يفسر الروح الحيواني به كقوله تعالى قل الروح من أمر ربي أي من شأنه ومما استأثر به وأن يفسره الروح المراد منه الوحي أي من شأنه ومما أئزله على أنبائه عليهم الصلاة والسلام ثم هو مجاز أيضا لان الأمر العام اذا أطلق على فرد من أفرادها كان مجازا انتهى والى هذا أشار في الكشف بقوله ليس وزان من أمره وزان من النعير فن ظن أن البيان مطلقا ينافي الاستعارة كما هو عبارة المخطو قدومهم وأما قول المازوني في شرح النصح الخط واحد المخطوط استعمل فيها هو كالمسطرة المتد مجازا تشبها بما امتد الخط في قوله تعالى الخط الايض في نسخ أهل اللغة في استعمال المجاز في أمثاله وقوله المعترض أحتراز عن المستطيل وهو النعير الكتاب فانه ليس منتهى الليل والغيش بالنعير بقية الليل وقال طلبة آخر الليل والجمع أغباش **(قوله)** واكتفى ببيان الخط الايض الخ يريد أن يمانه وهو الغيش كانه ذكر معه فيخرج الى التشبيه كالخط الايض وهذا مختار للسكاكى ومنهم من جعل الخط الاسود استعارة لانه لم يبين لا يقال في كل استعارة دلالة على حذف المشبه لانا لا نل لال فيها دلالة على أن المراد هو المشبه وقرئ بين هذا وبين الدلالة على أن في الكلام مجذوقا ومقدرا هو اسم المشبه سواء كان جزأ من الكلام أو وقف حده التركيب عليه أولا وقوله وبذلك خرج الخ لانه من باب التعرير وهو من التشبيه البليغ كما مر **(قوله)** ويجوز أن تكون من لبعض الخ في الكشف من النعير بيان للخط الايض واكتفى به عن بيان الخط الاسود لان بيان أحدهما بيان للثاني ويجوز أن تكون من لبعض لانه بعض النعير وأوله لان ما يبدو وأوله الخط الايض لا يشك عنه ويجوز أن تكون من لبعض لانه بعض النعير وأوله لان ما يبدو وأوله الخط الايض

والاختيان المانع من الخطيئة كالاكتساب من الكتب (فتاب عليكم) لما تبتهم مما اقتضوه (وعني عنكم) ومما عنكمكم أمره (فلا تباشروهن) لما نسخ عنكمكم التعرير وفيه دليل على جواز نسخ السنة بالنعير والمباشرة الزاقي البشارة بالنعير كتنبيه عن الجماع (وابتغوا ما كتب الله لكم) واطلبوا ما قد راكم وأنبه في اللوح المحفوظ من الولد والمعنى أن المباشرة ينبغي أن يكون غرضه الولد فانه الحكمة من خلق الشهوة وشرع النكاح لاقضاء الوطر وقيل انتهى عن العزل وقيل عن غير المأني والتقدير وابتغوا المحلل الذي كتب الله لكم (وكلا واشروا حتى بين لكم الخط الايض من الخط الاسود من النعير) شبه أول ما يدوس النعير والمعترض في الأفق وما يتدفعه من غيش الليل يحيطين أبيض وأسود واكتفى ببيان الخط الاسود لدلالة من النعير عن بيان الخط الايض عليه وبذلك خرج عن الاستعارة الى التشبيه ويجوز أن تكون من لبعض

والمعنى لا يختلف وكذا الدليل الأول ما يرد من الغبر المعترض في نفسه بالنسبة إلى قول
بعضهم الصحيح الأول مردودنا و... في وجوب أن يرسم إلى النفس على أن الغبر عبارة عن النور
والظلة بعضه أي جبره لاجزائه منه وهو خلاف الظاهر لقوله وأوله وحيداً نذيراً ~~كون وزانه~~ وزان من في
قولك جاءني العالم من القوم والاعتراض بأنه إذا دللنا من تمة الأيض فوجب أن لا يقبل بينهم بالنسبة
الأسود غير قادح لانه في المعنى بيان له أيضاً ولا يحل له انصب على الحالة تبييناً كان أو بعضاً
لحقه التأشير عما هو في صفة التبيين ولو قيل ان الغبر عبارة عن مجموع الخطين لقول الطائي

• وأزرق الغبر يبدو قبل أبيضه • فيكون بياناً لهم على وزان قولك حتى تجزأ العالم من الجاهل ويكون
وقت التبيين عبارة عن الغبر الصادق على أن الخط الإشارة إليه لكان وجهاً ثم انهم سكتوا في وجه
التبيين عن الحقيقة والجازوا الظاهر من كلام الكشف أنه حقيقة وفيه تأمل وقوله فان ما يبدو
بعض الغبر اذهر مجموع البياض والنور وعلى الأول هو البياض فقط أو مجموعهما وجهاً بالان لا
بيان الجزئيين الكلي أو أنه قد تدبر أي من بعض الغبر والظاهر الأول لا نول الثاني كـ بياناً لهما
من غير تدبير كما في الكشف ولم يكن فرق بين البيان والتبيين (قوله وما روى أنهم سألوا الخ) هذا
صحيح مذكور في البخاري فلا ينبغي أن يقول ان جمع ولما كان تأخير البيان على القول به لا يجوز
وقت الحاجة على الصحيح أوله بأن نزوله كان قبل رمضان وهو غير دافع لأنهم محتاجون إليه في صوم
التشديد فالأولى الاقتصاد على ما بعده قال الله ~~مكروا~~ في كان استعمال الخطين فيهما ما غير محتاج
إلى البيان فاشبهه على بعضهم فعملوه على العقابين وقال النوري فدل من يمكن مخالفاً لرسول الله صلى
الله عليه وسلم من الأعراب ومن لا فقه عنده وأول يمكن في إفتحه استعماله فيما روي عنه من أنه قال انه
كان يعرفني لغة قريش ومن جاورهم قال أبو داود

فلما أضأت لاسد فمسة • ولا ح من الدج خيط أنا را
(وقال آخر)

قد كان يبدو ويدت تباشره • وسد ف الخط المهم سائر

وعدي من حاتم لم يكن ذلك من إفتحه (قوله وفي تجزأ في المباشرة في الصبح) لانه لما أباح المباشرة
إلى تين الغبر تين أن الفعل فيها بعد وأما دلالة على جواز التباشر بالتمزق فلا دلالة له في كمال الكشف
لانه ثابت بدليل آخر (قوله بيان آخر وقت الخ) وفي صوم الوصال وفي نسخة في صوم الوصال
وهي أولى وهو ان يصوم يومين فأكثر من غير أن يضطر بالليل قبل أن النبي صلى الله عليه وسلم استنبط
هذا كما أنها أخرجه أحمد ووجهه أنه جعل الليل غاية للصوم وغاية النبي منقطعاً ومنتهاه وما بعد الغاية
مخالفاً ما قبله ونحوه يكون كذلك إذا لم يبق بعده صوم وأما احتمال كون الغاية للوجوب فمع خلاف
الظاهر لا ينبغي إحتحاله مع بيان المراد بالحدث الصحيح (قوله والاعتكاف الخ) أصل معنى العكوف
في اللغة الملازمة على سبيل التعظيم ثم تنقل في الشرع إلى الاحتباس في المسجد على سبيل القرينة وأما
دلالة على ما ذكرناه من معنى الاعتكاف شرعاً كما قدمه وأما كونه لا يخص مسجداً فظاهر فلا يرد أنه
ربما يدعى دلالة على أن الاعتكاف يكون في غير المسجد والأما كان لتقيد الفائدة وقوله وأن الوطء
يحرم فيه راجع للاعتكاف بشرطه وقوله وبفسده وأما الجماعة في المسجد طاعة فلا دلالة على
حرمها وقال ابن الهمام رحمه الله التحريم بمثل أن يكون للاعتكاف وأن يكون للمسجد فذكر غلبة
الدلالة وعملها ثبت كراهة التحريم لا التحريم ففيه مكره وكراهة فخر على من الأصح كما في شرح السكت
(قوله أي الأحكام التي ذكرت الخ) أي الأحكام المذكورة من بشر وواشتر وأكلوا واشربوا ولا إباحت
وأغمر الصيام للإيجاب ولا تباشر وتحرير حدوده والنهي عن التباشر والتبشر في الحرم ظاهر
وأما في الواجب والتدب والباح فشكل وعن التعدي بالعكس لأن النبي صلى الله عليه وسلم في الواجب

فان ما يبدو من الغبر وما روى أنهم سألوا
ولم ينزل من الغبر ففسده رجال إلى خطين
أسودوا بعض ولا يزالون يأكلون ويشربون
حتى تبيينهم فثبت أن صبح ذلعه كان قبل
دخول رمضان وتأخير البيان إلى وقت الحاجة
جائزاً وصح في أولها اجتماعهم في ذلك
ثم صحح بالبيان لما التمس على بعضهم وفي
تجوير المباشرة إلى الصبح دلالة على جواز
تأخير الصيام إلى الليل بيان آخر وقت
(ثم أغمر الصيام إلى الليل) بيان آخر وقت
وجازح التباشر عندئذ في صوم الوصال
رواه تباشر وقت وأنتع كونه في المباح
ممكن كونه في المباح والاعتكاف هو اللبث في
المسجد بعد التوبة والمراد بالمباشرة الوطء
وعن قتادة كان الرجل يعتكف فيجرى إلى
أمراته فيبشرها ثم يرجع فهو واع ذلك
وفيها دليل على أن الاعتكاف يكون في
المسجد ولا يخص بمسجد دون مسجد
وأن الوطء يحرم فيه وبفسده لأن النبي صلى الله عليه وسلم في
العبادات يوجب الفساد (ذلك حدوده الله)
أي الأحكام التي ذكرت

والندوب والمباح ظاهر لانه بمعنى يتبني أن يكون هذا حكمكم وفي الحرام - بشكل لان التعدي عن
الحرام واجب وما ذكر في الكشف من كون منع القربان مبالغة في منع التعدي وكون التعدي عبارة
عن ترك الطاعة والعدل بالشرائع وتجاوز حيز الحق إلى حيز الباطل بدفع الاشكالين بتأويل في الظهور
أن تلك الاحكام ذات حد ودفع تقربوها كذا يؤدى إلى تجاوزها والوقوع في حيز الباطل وهو معنى
قوله نهى أن يقرب الحد الحاضر الخ وقوله فضلا عن أن يتخطى جواب عما قيل كلف قبل فلا تقربوها
مع قوله فلا تعدوها ومن بعد حدود الله ومنع تعدي الحد ومنع قربانه متدافعا لان منع التعدي
يشعر بجواز القربان فان منع القربان يفيد منع التعدي بطريق الاولى فهو أبلغ منه وقوله لكل ملأ
حتى حديث صحيح وهو من جوامع الحكم وشبه المحارم بالحي الذي يحويه السلطان عن الرعايا وغيرهم فلا
يدخله أحد نهى عما يقرب منه من المشتبهات فانه يوقع في المحرمات كن قرب من المرعى الحي فانه
يخشى عليه من دخوله ويوشك في شربه ومشاهدته من القرب وان كان المذكور فيه المحارم
قط **قوله** ويجوز أن يرده حدود الله الخ فيستقيم منع القربان من غير تأويل الا أنه لم يسبق الا نهى
واحد وهو قوله لا تتأمنن وهن فقبل التعدد باعتبار أن الاوامر السابقة نهى عن اضدادها وقيل انه
في أمر الاباحة مشكل فالأوجه أن يراد هذا وأمثاله **قوله** مثل ذلك التبيين يتغل أن الاشارة إلى
التبيين السابق أو إلى ما بعده كما تر وقوله مخالفة الاوامر والنواهي على التفسير الأول ظاهر وعلى الثاني
تيم **قوله** أي لا يأكل بعضهم الخ يعني أن هذا ليس من مقابلة الجمع بالجمع كما في اركبوا وبكم بل المراد
نهى كل عن أكل مال الآخر وقوله بالباطل معناه يتأكلوا ويبتكم أيضا كذلك أظرف مستقر حال
من الاموال والادلاء الاثبات أي الغناء الاموال إلى الحكم وفي الأساس أدلت دولى في البير راسمها
ودلوتهم زعمنا من الجباز دلوت حاجتي طلبها ودلوت به إلى فلان ذنبت به اليه وأدى بهجته أظهرها
وأدى إلى فلان إلى الحكم رفعه وعلى نصب باختيار من معناه لا يكن منكم أكل الاموال والادلاء ومنه
وان كان للنهي من الجمع لا ينافي كون كل من الأمرين منها وبه الباطل للعددية متعلق بدلو أي ترسلوا
به إلى الحكم أو للابدية وضربها بالاموال والاثبات متعلق بتأكلوا وبالباية للبدية أولها مصاحبة والمآل
والجبر وسال من فاعل تأكلوا أي المتبسين بالاثم وكذلك جله وأنتم تعلمون حاله وفعله ومخدوف كما
أشار إليه المصنف رحمه الله **قوله** (روى الخ) هذا الحديث أخرجه ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير
مسرا وأمر والقيس هذا أصح ما روى الله عنه وابن هو الشاعر المشهور ولانه جاهل وعدان تون
عشان علم **قوله** وهو دال على أن حكم القاضي الخ هذه المسئلة مما اختلف فيه هل حكم الحاكم
بحسب ظاهر الشرع إذا لم يكن كذلك في نفس الامر فيفقد ظاهره وأباطنا وأظهره فقط حتى لا يحل له
ما حكم به وليس الخلاف في أن حقاقي يدري رجل وأقام بينة تقتضي أنه لفاقه غير جازة أخذه
وسم الحاكم لا يبيع له ما كان قبل ذلك محظورا عليه وإنما الخلاف في حكم الحاكم بعقد أو فسخ عقد
بشهادة شهود إذا علم الحاكم أنه شهد وروى فقال أبو حنيفة رحمه الله إذا حكم الحاكم كيمينه فقد
أوفى عقد ما بيع عن أي يده أنه قد ظهر وأباطنا ويكون كعقد عقدها بينهم ما وان كان الشهود منهم
زور كما روى أن رجلا خطب امرأته وروى فثبت فاذني عن عبيد على كرم الله وجهه أنه تزوجه وأقام
شاهدين فنالت المرأة أن تزوجه وطلبت عقدا لنكاح فقال على رضي الله عنه قد زورك الشاهدان
وقال أبو يوسف ومحمد والشاهدي لا يثبت وحكم الحاكم في الظاهر كوه في الباطن والمصلحة معروفة في
الفرع والاصول ولها تفصيل في أدب القاضي والاثبات تدل على القول الثاني بحسب الظاهر **قوله**
ووفيه الخ الحديث المذكور أخرجه الشيخان وأصله أقول فتقبل من الجن وهو مصرف الكلام عن
سنة الجارية ما يلحقها بموجبه تهر أيضا وقيل لعل الجن وكذا القوى على التكلم ومنه ما في الحديث
ولانها كذا ظاهرة ولكنه ليس محل الخلاف كما تر ومطابقة سبب التزول للاثبات باعتبار أن المال

(فلا تقربوها) نهى أن يقرب الحد الحاضر
بين الحق والباطل لا يذلل إلى الباطل فضلا
عن أن يخطئ عنه كما قال عليه الصلاة
والسلام إن لكل ملأ حتى وإن جنى الله
بمحارمه فمن زرع حول الجن يوشك أن
يقع فيه وهو أبلغ من قوله فلا تعدوها
ويجوز أن يرده حدود الله بحارمه
ومثابه (كذلك) مثل ذلك التبيين
بين الله آياته للناس لعلهم يتقون مخالفة
الوامر والنواهي (ولأن كل واحدكم مال بعض
بيكم بالباطل) أي ولا يملك بعضكم مال بعض
بالوجه الذي يلجعه الله تعالى وبين نصب على
الطرف أو الحال من الاموال (وتدلوها
في الحكم) عطف على النهي أن نصب بانهار
ان والادلاء الاثبات أي ولا تعلقوا حكمكم
إلى الحكم (تأكلوا) بالتصاحم (فريضا)
طائفة من أموال الناس بالاثم بما جبه
إذا كنتم أمة من رؤس الدين الكتابية أو مسلمين
بالاثم (وأنتم تعلمون) أنكم مطلق فان
ارتكاب المعصية مع العلم بها أي روى أن
عبدان الحضرمي أدى على امرئ القيس
الكندى قطعة أرض ولم يكن له بينة فحكم
رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يحلف
امرئ القيس فقام به فترأس رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن الدين يشعرون بعهد الله
وأيمانهم فحلفا فارتفع عن الدين وسلم
الأرض إلى عبدان فزلت وهي دليل على أن
حكم القاضي لا يثبت بالطاعة ووفيه قوله عليه
الصلاة والسلام إنما أنا بشر وإن كنت نخشى الله
إلى واصل بعضكم يكون الخ يخشونه من
بعض فأفادته على نحو ما تقدم ومنه
قطعة من النار فاحسبوا لها أولها

بغير حق مطلقاً (قوله سأله معاذ بن جبل رضى الله عنه الخ) قال العراقي لم أقف له على اسناد وثقه بأنه
 أخرجه ابن عباس كفى تاريخ دمشق من طريق السدي عن الكشي عن أبي صالح عن ابن عباس رضى الله
 عنهم ما رواه طرق أخرى وغنى بغير محجة ونون بوزن قفل وكلمة اصعب فيه الهمزة والانتاى كما كان أولاً
(قوله أى انهم سألو عن الحكمه الخ) ذهب أهل المعاني إلى أن هذا من الاسلوب الحكيم ويسمى
 القول بالموجب وهو تلقى السائل بغير ما يطلب يتبرل سؤاله منزلة غيره تعالى أنه الأولى بحاله وأنهم
 سألو عن السبب في اختلاف القوم وروايات الدور وتقصاته قالوا ما باله يسدود قضايتهم بزيادة قديلا
 قديلا حتى ينل ثم يعود إلى حاله الأول فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف من بيان موافقت
 العبادات والمعاملات تنبها على أن الأولى بحاله لهم أن يدألو عن الغرض لاعتبار السبب لانهم ليسوا بمن
 يطالع على دقائق الرياضات ولا يتعلق لهم غرض من إقافان كان المصنف رحمه الله أراد هذا فاعطاهم أن
 يقول لأواعن السبب والعدله وان أراد أن السؤال انما هو عن غايته وفائدته فالمدكورى
 سبب النزول لاساعده كإفيل وليس بشئ لأن عبارة السؤال لا تنافيه ولذا قال تعالى البحر رأيا لا يؤيد على
 التعجب سوى أن أقول أى دلالة الله عليهم ما بال الهلال الخ على أنه سؤال عن السبب والقضاة دون
 الغاية والحكمة هذه المصنف على ذلك لانه الاقنى اذ مثلهم لا يستبعد منه السؤال عن ذلك فكيف
 يحصل له جعل الله كذلك بخلافه على حالة تنقسمه ولم يدغم على حالة واحدة الشمس فاجيبوا بأنه
 للموافقت ونحوها فان كان السؤال عن السبب وعدل عنه إلى ما ذكرنا من وسد كره المصنف رحمه الله
 أيضا فوجه العدول أنه أمر لا يتعلق بحسب النبوة اذ العلوم قسمان قسم يعلم من الشرع كالعلوم الدينية
 وقسم يعلم من غيره اذ لا تتعلق بعرفه الله وأمر بالدين كمثل هذا أولانهم ليسوا بمن يقف على مثل هذه
 الدقائق الموقوفة على الارصاد والادلة الفلسفية وليس هذا مما انقص من قدرهم كالمؤلفه بعض
 الناس مع أن كثير من أدلتهم مطعون فيها عدهم أيضا والحكم السكرت عنها لا تخصي وقوله وبعام
 يعنى أن الميتات ما يوقف به الشئ كإمكان المقدار ما قد يرد وقوله وخوصصا الخ إشارة إلى أنه من ذكر
 الخاص بعد العام بماز يد اختصاص الميتات به حيث روي فيه أذا وقضاة وقيل أنه نوبح لاجاب
 التسي ووطئته لما بعده **(قوله والموافق الخ)** هذا الترتيب مأخوذ من الرأغب وعليه يقول في أمثاله
 وقوله ان المقدار استزعا اذا قدمت كذا وقوله المقروض لآخر أى المقدار لأن أصل معنى الترض
 التقدير **(قوله كانت الانصا الخ)** القسطاط بضم الفاء وكسر هاء الشرح والتعبير الخ الحاشا
 وهو راجع إلى الدار والفرجة راجعة إلى القسطاط **(قوله وجه اتصاله الخ)** أى وجه جمعه مع
 ما قبله بالعطف وعدم فصله وذكره أربعة أوجه وقوله انهم سألو عن الامر من امر فرضى فلا يضره
 من افا بعض الوجوه الاخر وأصل معنى الاستمرار في الصائد اذا قصد صيدا بعينه ففرض له صيد
 آخر فيضى في أثره وطرده لاعتقده والفرق بينه وبين الاعتراض أن الاعتراض مؤكدا لمسا بقوله
 الكلام منزل منزلة الجز منه حتى يصح توسطه بين الأمرين ولا بعد فلا وهذا يصل به باعتبار مناسبة ما
 فلا يصل كالاعتراض لكن يشبهه من حيث انها غير متشوقة ودين لهذا يساق مساقا لمخالفا لانتقال
 الضعيف بالتوى توسعا ويكون باو ودينه هكذا فرق بينهما صاحب الكشف ويقرق بوجه آخر
 وهو أن الاستمرار قد يتعلق بعامه بحسب الاعراب والسكاك لم يفرق بينهما وقوله وأأنهم
 لمسألو الخ يعنى لمسألو ما لا يهمهم لكونه ليس من العلوم الدينية أجيبوا وذكر لهم هذا إشارة
 إلى أنه الاقنى بأن يشل عنه ويعنونه بمعنى قصدونه والمراد أنه ليس من شأنه أن يقصد لهم وقوله
 وأأن المراد به الخ مصلده أنه ذكر شر بالعلم لهم بأنهم في سؤالهم عما لا يهمهم وترك ما لهم كمن
 يتكلم بالادب وياتى من غير الطريق وقوله بآشارة إلى ما مر من مثله وقوله وليس الخ مبنى
 على الوجود الأول وقوله فباشر راعى الاخير **(قوله في تغيير أحكامه)** يعنى إتيان البيوت

(يدلوك عن الاله) سأل معاذ بن جبل
 وتعليقه بن غنى فقال ما بال الهلال يبدو وقتنا
 كليله ثم يزيد حتى يسوى ثم لا يزال ينقص
 حتى يعود كابد (قوله) وما يشك الناس
 والهج أى انهم سألو عن الحكمه في
 اختلاف حال القمر وتدل امره فأمره الله
 أن يجيب بأن الحكمه الظاهره في ذلك أن
 تكون عالم للناس يؤقتون بها أمورهم
 ومعامل العبادات المؤقتة يعرف بها أوقاتها
 وخوصصا الحج فان الوقت مرعى فيه أدا
 وقضا والموافق جمع ميقات من الوقت
 والفرق بينه وبين المدة والزمان أن المدة
 المطلقة امتداد حركه الله المنبسطه إلى
 منتهى اها والزمان مده مقسومة والوقت الزمان
 المنروض لاسر وليس البرهان تأثر البيوت
 من ظهورها وقرا أبو عمرو وورش
 وحسن بضم الباء والياء قولن بالسكر
 (ولكن البرهان انى) وقرا مانع وابن عامر
 يتخفف ولكن ورفع البر كانت الانصا
 اذا أخرجوا لم يدخلوا دارا ولا فسقاطا
 من بابه وانما يدخلون ويتخرجون من ثقب
 أو فرجة ورام ويعتدون لذلك برا فيبين لهم
 أنه ليس بسير وانما البر من اتى الحمار
 والشهوات ووجه اتصاله بما قبله أنهم سألو
 عن الامر من أوله ما ذكر أنها موافقت
 الحج وهذا بضم أنفعالهم في الحج ذكره
 للاستمرار وأأنهم لمسألو أعمالا يعينهم
 ولا يتعلق بعلم النبوة وترك والسؤال
 عما يعينهم ويخص بهم بعلم النبوة عقب بذكره
 جواب ما سألو تنبها على أن الاقنى بهم
 أن يسألو أمثال ذلك ويخبروا بالعلم بها
 وأأن المراد به التنبيه على تعذيبهم السؤال
 بمنيل حاله بحال من ترك باب البيت ودخل
 من دونه والمعنى وليس البر أن تعكسوا
 مساكنكم وانك البر بتر من اتى ذلك ولم
 يسر على مثله (وأو البيوت من ابوابها)
 ادليس في العدول بر فباشر والامور من
 وجوهها (واتقوا الله) في تغيير أحكامه
 والإعتراض على أن يعال

(فان انتہوا) عن الشرب (فلاعدوان

الاعلى الظالمين) أى فلا تعدوا على المنتهين
اذ يحسن أن يظلم الامن ظلم فوضع العدة
موضع الحكم وصحى جزاء الظالم باجماع المشايكة
قوله فاني اعتدى عليكم فاعدوا عليه
أو أديكم ان تعرضه للعنتين صرتم ظالمين
ويعكس الامر عليكم والنساء الاولى
لاعتيب والثانية لليزاءر الدهر الحرام بالشهر
الحرام فانه لهم المشركون عام الحديبية
في ذى القعدة واتفق خروجهم لعمرة القضاء
فيه وكروا ان يقاتلوه فمصرمته فقبل
اهم هذا الشر به لانه لم يكن فلاتاوا
به (والحرمات قصاص) احتجاج عليه أى
كل حرمة وهو ما يجب أن يحافظ عليه يجرى
فيها التقاسر فاما هنا حرمة شهر مكة
فانعدوا بهم مشدوا وادخلوا عليهم عنوة
واقعدوهم ان قاتلوا كما قال (فني اعتدى
عليكم فاعدوا عليه يثل ما عدت عليكم)
وهو فذلك التقرير (وانتوا لله)
في الاستعداد لاعتدوا الى ما لم يرض لكم
(واعلموا ان الله مع المتقين) فيحرمهم ويصلح
شأنهم (وانتوا في سبيل الله) ولاعدوا
كل الامم (الذاتوا بايديكم الى التهلكة)
بالاسراف وتضييع وجه المعاش وبالالكف
عن الغزو والانفاق فيه فان ذلك يعقو
العدو ويبدله على اخلاقكم ويؤيده
ماروي عن أبي أيوب الانصاري أنه قال
لما أعزاه الاسلام وكثر أهل ربه تعالى
أهاليها وأموالها في ما وصلحها فارتز
أوبالاسلاك وحب المال فانه يؤدى الى
الهلاك المؤبد ولذلك سعى البخل هلاكوه
في الاصل انتباه النبي في الفساد والافتاء
طرح النبي وعدي بالي لتضع معنى الانتباه
والبيان مزيدا والمراد بالأيدي الانفس
والتهلكة ذوات الهلاك والهالك واحد فمضى
مصدر كالتضرع والتسرع أى لا توقروا
أنفسكم في الهلاك وقبل معناه لا تجعلوها
أخذة بأيديكم أو لا تقبلوا بأيديكم أنفسكم
الها خفف القول (وأحسنوا) أعمالكم
وأخلاقكم وأتوا لوال الحاديج (ان الله يحب المحسنين

أوتوا) ففلا تفتة على المرفى لم تفسر بالشرب كما مر وأما تاتى الانتباه بها أولاد فلان تدبره
على القتال فيه يقتضى تعلقه بالقتال وذكر المغفرة بعده يقتضى الكثرة فلذا عم في الأول وأما هنا ففلا تة
ممتزج على اختصاص الدين بالله وهو يقتضى الانتباه عن الشرك ولا حاجة الى ذكر القتال لاسيما تزاممه
له وتقدم ذكر الانتباه عنه فتأمل (قوله فلا تعدوا على المنتهين الخ) قال العزيز الطرقي في موقع الخبر
أى لاعدوا ونابت على قوم الاعلى الظالمين ولما كان في ترتب الجزاء على الشرط نوع عندا ماذا الظاهر
فلاعدوا عليهم ذكره ثلاثة معان الأول أنه كاية على النبي عن العدو على المنتهين أى العدو ان
يختص بالظالمين والمنتهين ليس وبالظالمين فلا تعدوا عليهم الثاني أنه مشاكة بتسمية جزاء العدو ان
عدوا نأى لا تظلموا الا الظالمين دون المنتهين بعنى لا تفعلوا ما هو في صورة الظلم مجازاة له بمنزلة الامع
النظام في الوجهين القصد الى النهي مجازاة كما يه لكن النبي في الاول عن قتال المنتهين لكونه ظلماً
حققة وفي الثاني عن مجازاة غير الظالمين ما هو في صورة الظلم بالنسبة الى الظالمين الثالث أن المذكور
سبب الجزاء أى ان انتوا فلا ترضوا عنهم لئلا تكونوا ظالمين فيسط الله عليكم بدمهم وعليكم لان
العدوان لا يكون الاعلى الظالمين والمراد أنه كاية على معنى ان انتوا بالظلم الله عليكم بدمهم وعليكم
على تقدير ترضيهم بدمهم بصيرورتكم ظالمين بذلك وقيل في المشاكة انه من جرائم الظلم طمان كان عدوا
من المجازي لكونه ظالم في حق الظالمين من عند نفسه لانه ظلم نفسه بالنسبة لخالق الجزاء به (قوله)
فانهم المشركون عام الحديبية) فيه نظران عام الحديبية لم يكن فيه قتال بل صدك في الصعيبة وجمع
بين الروايتين بأنه لم يكن فيه قتال شديد بل تراه بهم وسجارتهم كجاري عن ابن عباس في سورة الفتح وفيه
نظر وقوله وقيل لهم هذا الشر به لئلا أى الله أسل جزاءكم على ما كان منهم في قوله يجرى فيها
التقاسم اشارة الى أن في الكلام مقدر رأى ذوات قصاص وقوله وهو فذلك أى اجبال المناسل
ممتزج عليه تترع النتيجة وهو عدو على قول الزمخشري أنه تأكد لان التأكد لا يعطف بالمناسل
أن يجعلها اعتراضية فان الاعتراض فيبدل التأكد ويكون التأكد كما مر وقوله فيحرمهم ويصلح
المعنى استعادة وتقبل والعنوة التهور وقابله الصلح (قوله ولا تمسكوا كل الاصل الخ) أخره به
لشاقب الاسراف ولما كان قوله ولا تقبلوا بأيديكم الخ يحتمل تعلقه بقوله فاقبلوا أو بقرلة انتقوا أو هم ما
والثاني أقرب ولذا قدمه والمعنى حينئذ النبي عن ترك الانفاق أو عن الاسراف فهو تذييل قبل وانما
احتج الآية الصديق لان البدنة تشمل في الاعطاء والمنع وقضاو بهما قال تعالى ولا تجعل يدك مغلولة
الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فلا يتحتمل النبي عن شاقبتي الضمان وقوله أو بالالك اشارة الى تعلقه
بهما معا وقوله ويؤيده ما روي الخ روى الترمذي وأبو داود عن أسلم بن عمران مع اختلاف في الفاظه
وقوله أو بالالك الخ يعني التهلكة هذا الجمل لا يسمي هلاكاً أو مل معنى الهلاك لغة تنافي الفساد
كنوله وبهلك الخرب والنسل أى يفسدهما ومنه الاستهلاك (قوله ولا تالقا طرح الشيء وعدي بالي
لتضع معنى الانتباه) أو الافشاء وهذا أولى لانه لا تكون الباء فيه مزيدة اذ زادت في الفعل شاذة
والايدى مجاز عن الانفس وكون التهلكة بالضم مصدر كالتضرع بالاضافة بمعنى الضرر والتسيرة
بمعنى الضرر ومنقول عن عبيد بن وهب الصحيح لكنه من النوادر ومثله في الاسماء تنضبة الشجر وتقلته
للتعب وجوز ان يخشى أن يكون أصلها كسر اللام ففتت قبل ويؤيده أن قرئ به وردة أبو حيان
بأن مصدر فعل لا يكون تفعلة وبأنه دعوى بلا دليل وكونه بمعنى الهلاك هو المشهور وقيل التهلكة
ما يمكن التضرع منه والهلاك ما لا يمكن وقيل هي نفس الشيء الهالك (قوله ولا تجعلوها أخذة
بأيديكم) هذا الوجه قدمه الزمخشري وهو على زيادة الباء قال الباقى بأيديكم من يده ممتلأ على
يد الله تعالى والمعنى ولا تقبلوا التهلكة أيديكم أى لا تجعلوها أخذة بأيديكم ما لا يمكن لكم يعني لا توقروا
أنفسكم فيما تحقون الهلاك به من قواهم أى على يده انقاد كما يقال في ضد تزج يده عن الطاعة

وقوله ولا تقضوا بالشدديدان الطريق المجازي لتجعلوا التلذذ مطعة عليكم فتأخذكم كما يأخذ
 المماتل القاهر يدملوك تمثيل هذا الجاز سبيل الاستعارة المكنية ولما فيه من الخفا مضغته المنفست
 ولكونه المعنى المشهور المتبادر منه اذ معناه لا تستلوا وتفتادوا للهلاله قدومه الخشيمى لجزائته
 وعلى الوجه الاخير هو متعدد حذف مفعوله ومعناه لا تقتل نفسك يدلك كقولهم لا تملع كرايراك
 (قوله أى اتواهم سمانين مستجيبى المسالك الخ) ذهب أبو حنيفة الى أن العمر قبلت بواجبة
 والشافعى قال انها واجبة كلحج واستدل بعضهم بهذه الآية لان معنى اتواهم ما تامين بالامر
 للوجوب ويؤيد القراءه الاخرى وما ورد في الحديث والاحاديث الدالة على عدم الوجوب بما رخصها
 احاديث أخر لا يعلم المتأخر منها حتى يكون ناسخا لكن ظاهر النظم امر بالانعام وهو لا يدل على الوجوب
 لان النطق بعد الشروع فيه واجب عند الحنفية لكن وجوب الانعام فرغ وجوب الاصل عند
 الشافعية فهو عندهم يدل على الوجوب على كل تقدير وانما قوله المصنف رحمه الله ارشاد العنان معهم
 وجعل الخشيمى الامر بانعامهم امر ابادا لهم وهو بعيد وكذا ما قيل الامر بالانعام طائفا بامر
 باقضاء لانه موقوف على الشروع (قوله وما روى جابر رضى الله عنه الخ) رد على من استدله بالعنفه
 وأورد عليه أن قول الصحابي لا يعارض الحديث المرفوع وهو غير وارد لان قوله سنة نبيك ان لم يكن
 دفعا فهو في حكمه وانما قيل ان حديث جابر رضى الله عنه انما يكون صار فالوقت انه كان سابقا على
 القرآن لدل على عدم قصد الوجوب اتمالكه كمن شأخرا الآية الدالة على الوجوب كما هو الاصل رفع حكم
 الآية بخبر الواحد وهو لا يجوز تفرياد لان الآية تختص بالوجوب وعدمه ويان أحد احتمالين بخبر
 الواحد خبر واحد ينسخ عند الحنفية كما مر (قوله ولا يقال انه فسروا به الخ) رد على من يخشى
 وانما حديث عر رضى الله عنه فقد فسر الرجل كونه ما مكتوبين عليه بقوله أهلك بهم ما اذا أهل بالعمرة
 وجبت عليه كما اذا كبر بالطلاق عن الصلاة يعنى قوله أهلك بهم الاستثناء لبيان المرجح والمعنى
 وجدتهم ما مكتوبين لاني أهلك بهم جميعا فالوجوب للشروع لا لا امر ولا يجزئ أنه لا يفيض دليل عليهم
 وهم لا يقولون بان الشروع ملازم فيصعب بلزيمهم يعلم سلوكه وانما قول المصنف رحمه الله انه رتب
 الالهلال الخ فانما يرمي كان قائما بالناسم ادعاء تقدير ما خلاف الظاهر مع أنه قيل ان قول عر رضى
 الله عنه أصبت سنة نبيك يحتمل أنه رد قوله مكتوبين بأمر السنة (قوله وقيل انعامهم ان يتم الخ)
 دورة قد غير دار للتلطف لا للتحفيز وهذا القابض اذا أمكن المسيرين الدار في أشهر الحج لقوله تعالى الحج
 أشهر معلومات وانما اذا لم يمكن ذلك فلا كفاية في الترويع ولذا ضعف هذا القول وقوله وأن تجرده
 أى السفر وقال الامام الاحتياط اقول بوجوب العمرة (قوله يقال حصر العدو وأحصره الخ)
 الاكثر استعمال الامهارة في منع يكون من مثل الخوف والمرض والحصر فيما يكون من جهة العدو
 وان كانا في الاصل لما كان المنع فاعتبر أبو حنيفة رحمه الله في حق الحكم مطلق المنع على ما هو الوضع
 والشافعى رحمه الله المنع من جهة العدو لتقسيم الدليل وهو أن رئيس المسيرين وهو أعرف بواقع
 التنزيل قد فسر الحصر بغير العدو وقول الصحابي وان لم يكن جمعة عنده والتية خلاف الظاهر لكن لم
 يبعد دليل على خلافه ووروده في حصر العدو لا يصح دلالة لاذ العمرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
 لكن وقوعه في مقامه قوله فاذا أمتمت بقوله وتفسره بأنتم الاحصار خلاف الظاهر اذ المتبادر من
 الامن من العدو (قوله من كسر أو عرج) الحديث أخرجه أبو داود والترمذى والنسائي وابن
 ماجه والحاكم من حديث الحلج بن عرو وكسر مئى العجول أى كسر سنه عضرته مع الحركة
 وعرج بفتح الزا أصابه عرج عارض وانما التلطي فكسر الزا وقابل اسم فاعل يعنى آت مطلقا لكنه
 خص في الاستعمال بالعام الذى بعد عاين وهو يدل لاي حنيفة في التحلل بالمرض وقوله ضيف غير
 مسلم لانه روى من طرق مختلفة في السنن فلذا احتج بالناويله بالاشتراط ومعنى الاشتراط كما سره

وأما الحج والعمرة (قوله أى اتواهم ما
 تامين مستجيبى المسالك الخ) وهو على هذا يدل على وجوب ما يؤيد
 قراءة من قرأ وأقبل الحج والعمرة
 وما روى جابر أنه قيل لا ولكن أن تعتر
 واجبة مثل الحج فقال لا ولكن أن تعتر
 خبرك فعارض بما روى أن رجلا قال له
 رضى الله تعالى عنه اني وجدت الحج
 وصى الله تعالى على أهلك بهم جميعا
 والعمرة مكتوبين على أهلك بهم جميعا
 فقال حديث السنة نبيك ولا يقال انه فسر
 وجدتهم ما مكتوبين بقوله أهلك بهم
 أن يكون الوجوب بسبب اهلاله
 رتب الالهلال على الوجدان وذلك يدل على
 أنه سبب الالهلال دون العكس وقيل
 انعامهم أن تحصرهم من جميعا من دورة
 أو أن تشر لكل منهم ما سافرا وان تجردهما
 لا توشم ما بقرض ديوى أو أن تكون
 الذعة حلالا (فان أحصرتم) نعمت يقال
 حصر العدو وأحصره اذا حبسه ومنعه
 من المضى مثل صدته وأصدته والمراد حصر
 العدو عند مالك والشافعى رحمه الله تعالى
 اقول تعالى فاذا أمتمت وأتروا في الحديبية
 ولقول ابن عباس رضى الله تعالى عنهم
 لا حصر لأحصر العدو عند أبي حنيفة رحمه الله
 أمرض وأغيرهما عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى لما روى عنه عليه الصلاة والسلام
 من كسر وعرج فقهه على فعله الحج من
 قابل وهو ضعيف مؤول بما اذا شرب
 الالهلال به

أنه عليه الصلاة والسلام أضباعه بنت
 الزبير حتى واشترط في وقول اللهم محلى
 حيث حبسني (فما يستيسر من الهدى)
 فذلكم ما يستيسر أو قالوا واجب ما يستيسر
 أو فاهد وما يستيسر والمعنى أن أحصر
 الحرم وأراد أن يحل يحل بفتح هدى
 يسير عليه من يدته أو بقرنة أو شاة حيث
 أحصر عند الأكل لأنه عليه الصلاة والسلام
 أصبح عام المدينة به وهي من الحل وعند
 أي حنيفة رجه الله تعالى عيبه ويجعل
 للمبعوث على يده يوم أمار فإذا جاء اليوم وظن
 أنه أصبح تحل لقوله ولا تحلفوا رؤسكم حتى
 يبلغ الهدى محله أي لا تحلفوا حتى تعلموا
 أن الهدى المبعوث إلى الحرم بلغ محله أي
 مكانه الذي يجب أن يغير فيه وحل الأولون
 بلغ الهدى محله على ذبحه حيث يحل الذبح
 فيه فلا كان أو صراما أو قنصه على الهدى
 دليل على عدم القضاء وقال أبو حنيفة يجب
 القضاء والحل بالكسر يطلق على المكان
 والزمان والهدى جمع هدية يكون وجبة
 وقري من الهدى جمع هدية تسمى قسمة
 رضى كل منكم رضا مرضا يجوز إلى
 الحل (أو به أذى من رأسه) بكرة وحل
 (فقدية) فعليه فدية إن حاق (من صيام
 أو صدقة أو نكاح) بيان لمنس الفدية
 وأما قد رواه فقد روى أنه عليه الصلاة
 والسلام قال لكعب بن عجرة لما أذك
 هو أنك قال نعم يا رسول الله قال أحلق
 وصم ثلاثة أيام أو صدق بقرق على ستة
 مساكين أو انكشاة والفرق ثلاثة أصع
 (إذا أمنتهم) الإحصار أو كنتم في حال
 صفة وأمن (فنبتع بالعمرة إلى الحج)
 فن استمتع والتبع بالتزويج إلى الله بالعمرة
 قبل الانتفاع يتزوجه بالحج في أشهر وقبل
 فن استمتع بعد الحل من عمره باستباحة
 مخطورات الإحرام أن يحرم بالحج

التي صلى الله عليه وسلم أن يترى الحج على أنه أن نفعه منع حل عند عروضة وهو بناء على القول
 بأنه يجوز لكل حرم أن يشترط الخروج من الإحرام بعد قول من يتره وهو قول أحدوا حد قول
 الشافعي وغيرهما بخلاف فيه والحديث بحجة عليهم وهو حديث صحيح رواه البخاري ومسلم والنسائي
 والترمذي وأبو داود وضباع بنت الزبير بمن الصادق وتحققت البنية (قوله فذلكم الحج) يعني
 ما الموصولة في محل نصب على أنها مفعول اسم فعل مقدر وهو عليكم بمعنى خذوا أو أراؤنا قلنا
 يجوز أن يراد محذوفاً قلنا بعدد ما لضعفه فهو خبر مبتدأ محذوف أي الواجب أو مبتدأ خبره
 محذوف تقديره عليكم أي واجب عليكم أو مفعول فعل مقدر تقديره أهدوا وقوله يسير عليه
 وفي نسخة يسير عليه إشارة إلى أن الدين ليست للطلب وأنه بمعنى يسير وقوله وهي من الحل فيه خلاف
 أيضا فإنها عند أبي حنيفة من الحرم والمحدثون يحسمون الأول ولكنه لا يضر بأحنية لأنها متصلة به
 وهي اسم يفرع لجوارها من الحرم بعد من فديتها ويجمع بين القولين قال الواحدي أحدى المدينة طرف
 الحرم على تسعة أميال من مكة وقوله يوم أمار بالاضافة وتفتح الهمزة من الإمارة بمعنى العلامة وفي
 الفائق عن ابن مبرد رضى الله عنه لدغ رجل وهو محرم بالعمرة فقال ابنهوا بالهدى واجعلوا بينكم
 وبينه يوم أمار أي يوم أمار فونه فإذا أصبح حل فأوتت هذه العبارة لورودها في الأثر (قوله لا تحلفوا حتى
 تعلم الحج) ظاهر كلام المصنف رجه الله أنه لبيان حكم المصنف فقط وبه صرح الشيخ شري وقيل أنه عام
 راجع إلى قوله أتم الحج وقوله وحل الأولون إشارة إلى أن ظاهر النظم مع أبي حنيفة رجه الله فالمراد
 بعمله الحل الذي عنه الشارع وهو محل الإحصار مطلقا والجدى كاهدى بيمين ودال مهلة ما يمشى
 لدومع تحت دقة السرج أو الرسل وقوله واقتداره الحج لا يقول به أبو حنيفة لمعارضته الرايات
 الجديدة واقتضاء التماس على اليوم والملازمة والمطابق والطاعة ما يطبق أي يركب من الابل (قوله
 والحل الحج) في الكشف والتحقيق أن محل الدين وقت حاله وانقضاء أجله والوجوب بزمه من خارج
 وأما محل الهدى فهو مكان يحل فيه فخره أي يدوغ أو يجب وقد نقله الأزهري عن الزجاج وغيره بهذا
 المعنى ومن حيث حبس عند الشافعي (قوله مرضا يجوز إلى الحل) قيد بهذه البلاغة ما تزين عليه
 وهو قوله ولا تحلفوا رؤسكم والمطوف وهو أوبه أي من رأسه والأفالحكم عام على كل مرض يجوز إلى
 شيء من مخطورات الإحرام وقيل كدمل معروف (قوله فقد روى الحج) في البخاري عن عبدالله بن مغفل
 قال قد حدثت لكعب بن عجرة رضى الله عنه في هذا المسجد يعني مسجد الكوفة فسألته عن قوله فقدية
 من صيام فقال حدثت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأقبل يتنازع على وجهي فقال ما كنت أرى أن الجهد
 بلغ بك هذا ما تجد شاة قلت لأقال فسم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع من
 طعام واحلق رأسك فتركت في خاصة وهي لكم عامة وبجرة بضم العين المهلة وتكون الجية ونفع الرا
 المهلة وهو أوقات جمع هامة تشديد الميم وهي صفارات الدواب غير ذوات السم من هم بمعنى دب
 وفي الحديث أود بكذا الله التامة من كل شيطان وهامة والفرق بفتح الفاء والراء ونكس والفتاف
 مسك بال يسع ثلاثة أصع وانك يعني أذبح وأصع جمع صاع وهو مكال معروف وقوله أمنتهم
 الإحصار يحل أن يبناء على مذهب أبي حنيفة وما بعده على مذهبه والمراد بالعمرة عدم مضاة بقية العدة
 وأنه جعل ألا منفعول المحذوف أو قال أحصر على طين مذهب الشافعي أن المعتبر الإحصار
 والآن منه لأن المرض والعدو وثانيا جعل أمنتهم منزلة لغيره الأثر أي كنتم في أمن وسعة موافقا
 لمذهب أبي حنيفة (قوله فن استمتع واستمتع الحج) التمتع هو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ويأتي
 بتساكها ثم يحرم بالحج من جوف مكة وبأى أعماله وشأله القرآن وهو أن يحرم به ما عدا ما يأتي
 بتساكها الحج فيدخل فيها مناسك العمرة والأفراد هو أن يحرم بالحج وبعد التراجع منه بالعمرة (قوله
 وقيل الحج) فاعني على الأول من اتفق بالمرور في العمرة ثم عاد ومنتهى إلى الانتفاع بالحج وعلى الثاني

أوما لا يحسن فيه غيره من المسائل مطلقا فان مالكا كره العمرة في بقية ذى الحجة وأبو حنيفة وإن صحح الأحرار به قبل ثوال فتداسكره وانما سمى
نهيرين وبعض شهرتها اقامة لبعض مقام الكل (٢٩٠) وأطلا فالبيع على ما فوق الواحد (فرض فيه الح) فمن أوجب على نفسه

بالأحرار فمن عندنا أو بالتلبية أو سوق
الهدى عند أبي حنيفة وهو دليل على ما ذهب
إليه الشافعي وأن من أحرّم الحج لزمه
الانعام (فلا ردت) فلا جاع أو فلا خسر من
الكلام (ولا نفوق) ولا خروج عن حدود
الشرع بالنسياب وإرتكاب الخطورات
(ولا جردال) ولا مراعاة الخدم والرفقة
(في الحج) في أيامه في الثلاثة على قصد
التهيؤ للعبادة وللدلالة على أنها حقيقة
بأن لا تكون وما كانت منها مستتجة
في نفسها في الحج أقم كالمس الحرير
في الصلاة والتطير بقراءة القرآن لانه
خروج عن مقتضى الطبع والمادة الى
محض العبادة وقرأ ابن كعب بن عمرو
الاولين بالرفع على معنى لا يكون ردت
ولا نفوق والثالث بالرفع على معنى
الاخبار باتفاق المخلاف في الحج وذلك
أن قريشا كانت تخالف سائر العرب فتفتق
بأشهر الأحرار فانرفع الخلاف بأن أمروا
بأن يتفقوا أيضا يعرفه (وما تعلمون من خير
يعلم الله) ح على الخير عيب النبي عن
الشر ليس تبدل به ويستعمل الله
(وزرودوا) فان شير الزاد التقوى (وزرودوا
لهادكم التقوى فانه خير زاد وقيل نزلت
في أهل اليمن كانوا يجهلون ولا يسترودون
ويقولون نحن متوكفون فيكونون كلا على
التمام فأمروا أن يترودوا ويقوا الأبرار
في السؤال والتفتل على الناس (وانفون
يا أولى الأديان) فان قضية اللب شخصية
الله وتقواه حتم على التقوى ثم أمرهم
بأن يكون القصد هو الله تعالى فينبغوا
من كل شيء سواء وهو مقتضى العقل
المدعى عن شوائب الهوى فلذلك خص
أولى الأديان بهذا الخطاب (ليس عليكم
جناح أن يتفقوا) في أن يتفقوا أي تطلبوا
(تفضل من ربكم) عطاء وزدناه من يريد
الرجح بالتجارة فيل كان عسكاط ومجنسة
وزاد الجواز أموافقهم في الجاهلية يعقونها
وما به الحج وكانت معانيهم منها

• (الكلام على عرفات وضوء)

فالماء الاسلام تأمر وأمره فذلك (فإذا
أفضت من عرفات) دفعتم منها بكثرة من
أفضت الماء اذا صبته بكثرة وأصله أفضت
أنفسكم فحذف المفعول كما حذف في دفع
من البصرة وعرفات جمع مهملة بكثرة
وانما تون وكسر وفيه العليسة والتأنيث
لان تونين الجمع تونين المقابلة لانتونين
التكئين ولذلك يجمع سبع الادم وذهب
الكسرة سبع ذهاب التونين من غير
عرض لعدم الصرف وهما ليس كذلك
اولان التأنيث اثنان يكون التأنيث المذكورة
وهي ليست تأنيث تأنيث وانما هي مع الالف
التي قبلها علامة جمع المؤنث وتمامه مذكورة
كأن في سعاد ولا يصح تقديرها لان المذكورة
تتمعه من حيث انها كذلك البديل لها
لاختصاصها بالمؤنث كما ثبت وانما هي
الموقف عرفة لانه ثبت لابراهيم عليه
الصلاة والسلام قالما أبصره عرفة أولان
جبريل كان يدور به في المشاعر فلما
أراه قال قد عرفت أولان آدم وحواء
التشابه تقارفاً أولان الناس يتعارفون
ففيه وعرفات للمبالغة في ذلك وهي من
الأسماء المرتجلة الآن يجعل جمع عارف
وفيه دليل وجوب الوقوف بها لان
الافاضة لا تكون الا بعدة وهي ما ورها
بقوله ثم أنفصا وقد عرفت الذكر المأمور به
واجبة

للعرب يقرب مكة وهي موسم الحج موسماً لانه معلوم بجمع النسل البسه وقوله تأمر وأمره أي خافوا
الانم وقوله في أن يتبعوا بيان للأعراب والظرف متعلق بجئناح أو بالنسب الواقع خبر ليس أعني
عليكم (قوله دفعتم منها بكثرة الحج) يعني أنه من فاض الماء اذا مال منصبا وأفضته أسلته والمراد به
هنا دفعتم أنفسكم منها بكثرة تشبيهاً بفيض الماء والمفعول مما التزم حذفه العلم به (قوله وعرفات جمع
سبع) كما ذكر عات الحج أذرعات اسم بلغة قالوا وهي مثل عرفات في العلية وأنتم الا واحد لها اذ لم يسع
أذرع ولا عرفة قال الفراء قول الناس تر لنا برفة ليس بعري بعض قيل ولو سلم فعرفة وعرفات
مدلولهما واحد من كلام في استعماله منقولاً وان سببويه عدم التونين فيه وانما الكلام
في الصرف وعدمه فعند البعض غير منصرف للعلية والتأنيث والتونين للمقابلة لا للتكئين يعني هي
في مقابلة الذون في جمع المذكور كالمصروف في موضع الجزل لا من هم التونين من تونين التكئين
والكسرة فاعلم ان ذهاب في غير المنصرف تبعاً للتونين اذا ذهب من غير عوض انما اذا عوض عنه شيء
كالكلام والاضافة فلا تذهب وهما عوض عنه تونين المقابلة وهذا قول للحملة في عدم منع الصرف
وكون الكسرة تابعة للتونين واختار الرخمشري انه منصرف لعدم الاعتداد بالتأنيث لان التأنيث
للجمع وجودها يمنع من تقدير أخرى كافي سعاد فلي هذا الوجه من مثلت ومسلمت عالماً لمرأة
وجب صرفه وتخالفة ابن الحاجب فيه ليست بشيء وفيه ان عرفة كيف يتردد الفراء في صحته وهو
مستوعر في كلام العرب وفي الحديث الحج عرفة والظاهر أنهم لم يردوا على مراده فأن عرفة اسم لاوم
التاسع من ذي الحجة كما صرح به الراغب والبقوى والكرواني وهذا المعنى ورد في الحديث فآذ
أنكره الفراء استعماله في المكان كعرفات وهذا على ما لا يشبهه نفسه وقد فيه عليه شراح البخاري وقوله
ولذلك يجمع مع الادم خطأ لان تونين المقابلة لم يقل أحد يجمعه معها وانما الذي يجمع معها تونين
الترم والتمالي كقوله • باصباح ما هاج العيون الذرفن • (قوله وانما هي الموقف عرفة الحج)
هذا بناء على أن عرفة كعرفات ومرتا فوهذه مناسبة اعتبرها الواضع كما يشال الكلمة من الكلام
فلا ينافي كونها مرتجلة كما هوهم وقوله وعرفات للمبالغة يعني أنها جعلت لجعل كل جزء منها عرفة
مبالغة وهي يعني عرفة ويعلم منه أن عرفات كذلك ويصعب أن يعود الى عرفات لان عرفات لا تكون
منقولة الا ان ثبت أن عرفة تجمع كعدمه جمع خدام ليكون هذا جمع جمعه وفي الكشف وهي من الاسماء
المرتجلة لان العرفة لا تعرف في أسماء الاجناس الآن • ونجمع عارف قال الرازي انما قصد
بالاجناس لان عرفة تعرف من الاعلام فان عرفة علم لهذا المكان المخصوص كما أن عرفات علمه
وقوله الآن يكون جمع عارف يحتمل أن يكون استثناء من قوله لان المعرفة لا تعرف في أسماء الاجناس
فانه لو جعل جمع عارف كآب وكتبه لعرف من أسماء الاجناس فان قلت فحذف الاستثناء من قوله
من الاجناس المرتجلة فيكون الحكم بالجمع لآب عارفات مطلقاً غير مستثنى منه وهو غير مستقيم قلنا
الاستثناء من الدليل استثناء من المدلول فانه اذا كان عرفات جمع عرفة يلزم أن يكون منقولاً وقيل
عليه لفظ عرفة كانه علم للمكان فهو اسم للدم التاسع كما صرح في هذا يعرف في أسماء الاجناس وليس
بشيء لانه علم جنس لا نكرة لا متنازع دخول الالف واللام عليه كاسماء الاجناس (قوله وفيه دليل
وجوب الوقوف بها الحج) وفي نسخة على وجوب الوقوف بها (وفيه بحث) لان الامر فيه معقد بالحنفية
فيكون الوجوب منصرفاً الى قيده كما سيأتي أن معناه أنفصا ومن عرفة لامن مزدلفة ولما قال
الصحير ودلالة الآية لانه ذكر الافاضة بكلمة اذا المالة على القطع وهو في حكم الشرع للوجوب كانه
قال الافاضة واجبة عليكم فاذا أتيت بها فاذا كرا الله ثم انها تقتضي سابقة الكون والاستقرار
بعرفات لتكون مسببة وهما من وهو معنى الوقوف بها والحضور فيها وقد تبين وجود الاول انه يدل على
أن الذكر عند الافاضة واجب وهو يتوقف على الافاضة وهي على الوقوف وما لا يتم الواجب الا به

فهو واجب وردي بأن وجوب الذكر مقيد كما تقول إذا حصل لك مال فزكوه ولو لا بدليل على وجوب التقدير
 الوجوب عند حصول التقدير وتحقيقه أن الإفاضة قيد للوجوب لا للواجب كأنه قيل انشؤا ذكر كائن
 عند الإفاضة الثاني أن في ثم أفوضوا دلالة على تقدير أمر بطفه وعلمه كأنه قيل أفوضوا من عرفات
 ثم لتكن الإفاضة من حيث أفاض الناس الثالث أن القاف إذا أفوضتم لتعلقها بقوله في فرض تدل
 على ترتيب الإفاضة على الحج من غير مهلة وتراخ وهو معنى وجوب المقضي للوجوب وفيه بحث **(قوله)**
 وفيه نظر الخ يعنى أن الذكر يزاد في غير واجب حتى تصح الإفاضة مقدمة للواجب ويكون
 الوقوف بعرفات مقدمة للإفاضة وأيضا الأمر بالذكور غير مطلق بل مقيد بقوله فإذا أفوضتم الحج فلم يكن
 الوقوف بعرفة مقدمة للواجب المطلق بل للوجوب لأن الواجب المقيد بقيد لا يجب بحصوله
 فلا يكون الموقوف عليه واجبا وقوله بصلاة العشاءين لأن الصلاة تسمى ذكر أروهي تعلى غنة **(قوله)**
 جبل يقف عليه الإمام الخ فروح وبني مابين أزمى عرفة وودى
 قرح وقبل مابين أزمى عرفة وودى
 محسر وبني الأول ماروى جابر بن عبد الله
 الصلاة والسلام المسمى بالخير
 يقف على ركعتيه حتى أتى المشرق
 قد عاكبوه ولهم ولهم ولهم
 وانما يسمى مشعر لأنه معلم العبادة ووصف
 بالحرام لحرمته ومعنى عند المشعر الحرام
 ما يليه ويؤرب منه فإنه أقل والأقل زادة
 كاهن موقف الأواذى محسر (وأنكره
 كاهنكم) كاهنكم كاهنكم كاهنكم
 كاهنكم هدية حسنة إلى المشرك
 وعاصدية أو كاهن (وأنكره من قبله)
 أى الهدى لمن الضالين الجاهلين بالآيات
 والطاعة وإن هي الخفية من الضلالة واللام
 هي الفارقة وقيل إن نافية بمعنى الإ
 كونه وإن ظنك لمن الكاذبين (ثم أفوضوا
 من حيث أفاض الناس) أى من عرفة لأن
 المزدلفة والخطاب مع عرفه ويرون ذلك ترفعا
 بجميع وسائل الناس بعرفة ويرون ذلك ترفعا
 عليهم فامر وأبان يسأوهم ومن تفاوت
 ما بين الإفاضة بين كافي قوله أحسن إلى
 الناس لم أحسن إلى غيرهم

فهو واجب وردي بأن وجوب الذكر مقيد كما تقول إذا حصل لك مال فزكوه ولو لا بدليل على وجوب التقدير
 الوجوب عند حصول التقدير وتحقيقه أن الإفاضة قيد للوجوب لا للواجب كأنه قيل انشؤا ذكر كائن
 عند الإفاضة الثاني أن في ثم أفوضوا دلالة على تقدير أمر بطفه وعلمه كأنه قيل أفوضوا من عرفات
 ثم لتكن الإفاضة من حيث أفاض الناس الثالث أن القاف إذا أفوضتم لتعلقها بقوله في فرض تدل
 على ترتيب الإفاضة على الحج من غير مهلة وتراخ وهو معنى وجوب المقضي للوجوب وفيه بحث **(قوله)**
 وفيه نظر الخ يعنى أن الذكر يزاد في غير واجب حتى تصح الإفاضة مقدمة للواجب ويكون
 الوقوف بعرفات مقدمة للإفاضة وأيضا الأمر بالذكور غير مطلق بل مقيد بقوله فإذا أفوضتم الحج فلم يكن
 الوقوف بعرفة مقدمة للواجب المطلق بل للوجوب لأن الواجب المقيد بقيد لا يجب بحصوله
 فلا يكون الموقوف عليه واجبا وقوله بصلاة العشاءين لأن الصلاة تسمى ذكر أروهي تعلى غنة **(قوله)**
 جبل يقف عليه الإمام الخ فروح وبني مابين أزمى عرفة وودى
 قرح وقبل مابين أزمى عرفة وودى
 محسر وبني الأول ماروى جابر بن عبد الله
 الصلاة والسلام المسمى بالخير
 يقف على ركعتيه حتى أتى المشرق
 قد عاكبوه ولهم ولهم ولهم
 وانما يسمى مشعر لأنه معلم العبادة ووصف
 بالحرام لحرمته ومعنى عند المشعر الحرام
 ما يليه ويؤرب منه فإنه أقل والأقل زادة
 كاهن موقف الأواذى محسر (وأنكره
 كاهنكم) كاهنكم كاهنكم كاهنكم
 كاهنكم هدية حسنة إلى المشرك
 وعاصدية أو كاهن (وأنكره من قبله)
 أى الهدى لمن الضالين الجاهلين بالآيات
 والطاعة وإن هي الخفية من الضلالة واللام
 هي الفارقة وقيل إن نافية بمعنى الإ
 كونه وإن ظنك لمن الكاذبين (ثم أفوضوا
 من حيث أفاض الناس) أى من عرفة لأن
 المزدلفة والخطاب مع عرفه ويرون ذلك ترفعا
 بجميع وسائل الناس بعرفة ويرون ذلك ترفعا
 عليهم فامر وأبان يسأوهم ومن تفاوت
 ما بين الإفاضة بين كافي قوله أحسن إلى
 الناس لم أحسن إلى غيرهم

لا يصح جرح منه لبلد عرقه ويقولون نحن قطان بيت الله وأهلها فلا يقفون بعرفهم عن أناس من مشاعر
أبراهيم عليه الصلاة والسلام فكانوا كذلك حتى رآته عليهم بشو له ثم أنفخوا الخ وكان عليه الصلاة
والسلام قبل ذلك يقف بعرفات ويحملههم لسان الله ونقه وأرقه على المشاعر ١٨ فالقول هو
التفسير المأثور وإن أوقفه المصنف الآن فيه خفاء من جهة النظم فانه معطوف على جواب إذا وعليه
يصير تقديره فإذا أنفختم من عرفات فأقبضوا من عرفات ولا يلحقون نظره ويحتاج إلى التأويل (قوله)
وقبل من مزدلفة إلى منى الخ إشارة إلى وجهه تسمى فيه ثم على أصلها ويكون الناس قربا
وتعريفه العهد وقوله بعد الأفاضة من عرفة بيان لمحصل المعنى والألفاظا بعد الذكر والقراءة
المذكورة بكسر السين مع حذف الباء وإثباتها والمراد بالناس آدم عليه الصلاة والسلام لقوله في حقه
فسمى يعني أمر الشعيرة ونحو على هذه القراءة لتفاوت الرتبة وقوله في تغيير المناسك بناء على التفسير
الأول والتعميم للإشارة إلى الثاني ويتم عليه تغيير رجمه وقوله وفرغتم لأن معنى قضيت الحج أذنت
وأتممت والمناسك جمع منسك وهو النسك أى العبادة وقوله فأكثروا الخ الكثرة مستندة من قوله
كذلك كما أتاكم والامام عبارة (١) عن الواقع والحروب كما يقال يوم القيامة يوم بدر وحيث أطلق رايه
ذلك كما بين في الأمثال وكون ذلك كان عدهم روادين جري وغيره والمعنى ذكر أشد ذكر كراعى الاسناد
المجازي وصف للشئ بوصف صاحبه كما يقال جد جده فجعل الذكر ذا كراحيث أثبت له ذكرا وصحفا
إذا جعل منصوبا معطوفا على محل الجار والجر ويذكره ابن جنى حتى يكون من هذا القليل أيضا
قال أبو حيان وجهه ما أن ذكر منصوب على التميز وأقبل إذا ذكر بعده ما ليس من جنسه مما يماثره
انصب كذلك نحو زيد أفضل علما فان كان من جنسه ولم يماثره بالاضافة نحو أفضل عالم فكان
المتبادر هنا أشد ذكر الجار فلما نصب دل على أنه غيره وأنه جلد لذلك ذكر كرا كسر شاعر وقوله كذا
أشتمته منقول من أضاف (قوله) المأثور ومعطوف على الذكر الخ اعترض على قوله أروعي ما أضيف
السبه ذكر بأنه عطف على التميز والجر ويروى عن إعادة الجار وقد متعه كثير وأجيب عنه بوجوه الأول
أنه راء قوم جائزا فاعل المصنف رحمة الله عليهم وبأنه يجوز العطف على المرفوع المتعل إذا فصل بينهما
فاصل فالجر ويروى أنه قد فعل بينهما ما هنا وبأن المتعافاهو إذا كان الجار حرف جر لشدته اتصاله ولهذا
جاز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ولم يميز بين حرف الجر وحجرويه وبأن الجرور هنا في حكم المنفصل
لكونه فاعل المصدر وبأن المراد العطف من حيث المعنى وأما يجيب اللفظ فهو على حذف مضاف
معطوف على الذكر أى أؤذ كرم أشد ذكر قال النعمان الكل ضعيف ثم إن قوله على الجار كان
الظاهر تأخيره إلى هنا والجار هنا النسبة الإضافية (قوله) وأما منصوب بالعطف على آياتكم الخ يعني
أن الأفعال المتعدية أضافت بين الفاعل والمفعول فالذكر مثلا من حيث الإضافة إلى الفاعل ذكر كرية
والى المفعول المذكورة وتحقيقه أن المصدر عبارة عن أنوال الفصل فاما أن يشترط أن ذكر أو أن ذكر
والمعنى على الأول أشد ذكر كرية وعلى الثاني أشد ذكر كورية واعتراض عليه ابن الحاجب وصاحب
الاتصاف بأن فعل المفعول شاذ لا يرجع إليه إلا بفتح الظاهر وأنه من عطف جملتين أى إذا كرا وكرا
مثل ذكر آياتكم وإذا كروا الحال ككونكم أشد ذكر كرا من ذكر آياتكم وهو غفلة فان فعل هو لفظ
أشد وما هو الاتصاف ولا يلزم من جعل تمييز مصدر من المبنى للمفعول شذوذا كما أجعل من الألوان
والعيوب كاشية باضاه من الجهول كاشية مضروبة ونحو وما ذكره بعيد (قوله) أو بهمردل عليه
الخ وذكر أبو حيان وجه أحسننا راءوهو أن يكون أشد صفة ذكر أقدم عليه فاقسم على الحال
وذكر كرا معطوف على كذا كرم (قوله) تفصيل للذكر الخ في الكشف معناه أكثر وأذكر كرا لله
ودعاهم فأتا الناس من بين مقل لا يطلب بذكر الله إلا أعراض الدنيا وأكثر طلب خد الدارين فكروا من
المكثرين (وهو نافذة) وهى أن من بين تسعة للتقسيم استعما الأفضيها في عبارة الرضا شري

(١) قوله والامام عبارة الخ التسخين باليد
ليس فيها ذكر الأيام فلفظها اختصه نعم
مذكورة في عبارة الكسكشاف ونسبها
تتبعون في ذكر آياتكم وما هم
١٨
وقيل من مزدلفة إلى منى بعد الأفاضة من
عرفة إليها والخطاب عام وفردى الناس
بالكسر أى الناس يريد آدم من قوله
سبحانه وتعالى قدسى والمعنى إن الأفاضة
من عرفة شرع قديم فلا تغروا ولا تغفروا
الله من جاهليكم في تغيير المناسك ونحوه
(أن الله تغفرو رجم) بغرض أن المسقط
ويتم عليه (فإذا قضيت مناسككم)
فإذا قضيت العبادات الحلية وفرغتم منها
(فأذكر الله كذا كرم آياتكم) فأكبر وأذكره
وبالعطفية كما تتعلمون يذكر آياتكم
في التسمية وكانت العرب إذا فعلوا
مناسكهم وقدموا على من السجدة والجبل
فذكر من مناسك آياتهم وبما كان آياتهم
(أو أشد ذكر) أما جرور معطوف على
الذكر يجعل الذكر ذا كرا على الجار والمعنى
فأذكر الله ذكر كرا أى ما أضيف السبه على
أشتمته وأبلغ أروعي ما أضيف السبه على
ضعف معنى أؤذ كرم كرم آياتكم من
وأما منصوب بالعطف على آياتكم ذكر كرا
فعل المذكورة وهى أؤذ كرم كرا أى ما أضيف السبه على
من آياتكم أو غير مدلول عليه المعنى (فن)
أو كروا أشد ذكر كرا لله منكم لا آياتكم (فن)
الناس من يقول تفصيل للذكر الخ
مقل لا يطلب بذكر الله إلا أعراض الدنيا وأكثر طلب خد الدارين
به خير الدارين
(مطلب تسعة من بين التسعة)

قال المدق في الكشف أصله فان الناس مقل ومكثر على التقسيم فزيدت بين تصوير الاصلية وعدم
 التماز وليزيد من باب النكابة التي هي ابلغ ثم زيدت من الاصلية بمقالة كقول الشاعر
 والناس من بين محب ومحبوب • كأنهم ناشئون من الذين يتدنى تقسيمهم منه البتة يفعل
 استاذهم منهم بمنزلة استاذ التقسيم ويجاز أن يجعل من بيانية نظرا الى الخاطمين والاول ابلغ اه فان قلت
 الاقسام لا تنقسم فيما ذكر فكان من الناس من لا يطلب الا الاخرة قلت ليس المقصود صغر اقسام
 الناس مطلقا بل لما ذكر قوله أن يتنوعوا فقلنا من ربكم قسم أهل الطلب الى مقل ومكثر وهم لا يعلمون
 عنهم اولوس فان من لا يطلب الا الاخرة سبذكره بقوله ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله
 فان من باع نفسه لله صار كالعلى مولا • وقبل حصر المقل في طالب الدنيا لان طالب الاخرة فقط يبحث
 لا يحتاج الى طلب حسنة من الدنيا لا يوجد في الدنيا وقبل لا ذلك ليس بشيوع لان الرمي بمثل آيات
 الدنيا لا بد منها • ورد بأن عدم المشروعية في طالب الدنيا فقط أشد • وأيضاً التقسيم بينهم ومنهم
 لا يقيد الحصر وفيه نظر وقيل قسم الله الناس هنا الى أربع فرق الكافرون الذين لا هم الا الدنيا
 وهم الذين ليس لهم في الاخرة من خلاق والمقصود من الذين يقولون ربنا آتاني الدنيا حسنة وفي
 الاخرة حسنة والمناقضون الذين حلت ألسنتهم وموت عقادهم وشغلهم وهم الذين قبل فهم ومن
 الناس من يبحث قوله الخ والسابقون السابقون أنفسهم ارحمون رضا الله وهم المرادون بقوله ومن
 الناس من يشري نفسه الخ والمراد بالانكار لا انكار من ذكر الله وطلب ما عنده (قوله اجعل آياتنا
 الخ) اشارة الى أنه منزل منزلة اللازم والخلاق التسبب الذي خلق وقدره وقوله ومن طلب خلاق
 قيل المراد حينئذ ماله في شأن الاخرة من طلب خلاق ليدفع به أنه لا طلب في الاخرة لاحد وانما هنا
 الخطأ والحرام وقيل ان كون الاخرة لا طلب فيها ممنوع فان المؤمن ينطلبون زيادة الدرجات
 وكذا الكافرون يطلبون الخلاص لكن ما طلوب وليس نصيبا سذرا لهم وكون ما قبل قبل لا ظاهر
 الا ينبغي الحصر واهم اذ هو بالاضافة ويضع فيه فتح السين ومنها (قوله اشارة الى الفرقين)
 قدمه لانه هو الجزل ولان الفرق الاول قديين حالهم بقوله وما لهم في الاخرة من خلاق فالتناسب
 يخص هذا ما الثاني وعلى هذا ينبغي حمل قوله واقعه سريع الحساب على أنه لا فائسهم ليسرع وصولهم
 الى الثواب بالسعادة الابدية (قوله أي من جنسه هو جزاءه) فن بيانية والخسبة باعتبار كونه
 حسنة أو شائبة أو عبيسية أو تعليمية • والمراد بما كسبه الدناءة لا على لهم والاعمال توصف
 بالكسب • وكبي بسرعة الحساب من التذرة السائمة لانه بحسب الاولين والاخرين في مقصد الرحمة
 طرف وقوله أو يوشك الخ يعني أنه أطلق ما يقع في يوم الجزاء عليه كاقبل في رجة بمعنى في الجنة وقوله
 فيادرو الخ اشارة الى أن المقصود العريض على انكار الدعاء وطلب الاخرة وانتهاز الفرصة وهو
 وعبد للفرق الاول ووعده الثاني واقعا علم (قوله كونه أدار بالصلوات وعند ذبح القرابين الخ)
 أذابرجع دبر بمعنى عقب والقرابين جمع قربان وهو الذبيحة المتقرب بها وقوله في أيام التشريق قيل
 ينبغي أن لا يخص بالشبل يوم النحر وليس بشئ قال الحاصل لا خلاف بين أهل العلم أن المراد بالام
 الهدود أيام التشريق وهو رمي عن عمر وعلى وابن عباس رضي الله عنهم وغيرهم الا في رواية
 عن ابن أبي ليلى أنهما يوم النحر ولومان بعده وقيل اوهه اه فان قلت الايام واحدها يوم وهو مذكر
 والمعدودات واحدها معدودة وهو مؤنث فكيف يقع صفة فاعلم معدودة وصف الجمع بما مؤنث
 المنزود وهو جائز قلت قيل ليس هو جمع معدودة بل جمع معدود وجمع جمع مؤنث فعال به مثل كتابيل
 حمامات وسجلات وقيل انه قدرا اليوم ومثابا باعتبار اساعته ولك أن تقول ان المعنى أنهم في كل سنة
 معدودة وفي السنين معدودات فهي جمع معدودة حقيقة فتأمل (قوله استجبل النذر) نهج واستجبل
 يكون متعبا ومطامعا ولا زما ويرج الخ تخشعي الثاني لمقابل تأخر اللازم كما مرجه في قوله

والمراد الخ على انكار الارشاد باله
 (ربنا آتاني الدنيا) اجعل آياتنا موضعنا
 في الدنيا (وماله في الاخرة من خلاق)
 أي نصيب وحظ لان همه مقصور بالدنيا
 أو من طلب خلاق (ومنهم من يقول ربنا
 آتاني الدنيا حسنة) يعني العينة
 والكناف وتوزيع الخير (وفي الاخرة
 حسنة) يعني الثواب والرجح (وقنا
 عذاب النار) بالقصور والمغفرة وقول علي
 رضي الله تعالى عنه الحسن في الدنيا
 الصالحة وفي الاخرة الحلو وعذاب النار
 امرأ السوء وقول الحسن الحسن في الدنيا
 العلم والعبادة وفي الاخرة الجنة وقنا عذاب
 النار معناه اخف ظننا من التهمات (أو لك)
 المؤدبة الى النار امه لغير ادبها (أو لك)
 اشارة الى الفرق الثاني وقيل اليهما (أو لك)
 نصيب عما كسبوا) أي من جنسه وهو
 جزاؤه أو من أجله كقوله مما خطاها هم
 أعزقوا أو بمداد عوايه الاعمال (واقه)
 فمعي الدعاء كسب بالانه من الاعمال
 سريع الحساب بحسب العباد على كثرتهم
 وكثرة أعمالهم في مقدار رجة أو يوشك
 أن يشيئ السائمة وبحسب الناس فادروا
 الى الطاعات واستجابات كسب الدواب كسبه
 (واذكروا الله في أيام معدودات) كسبه
 أذاب الصلوات وعند ذبح القرابين وروى
 الجار وغيره في أيام التشريق (فن يجبل)
 في استجبل النذر

قد يدرك التأني بعض حاجته • وقد يكون مع المستحيل الزلل

للمقالة المتأني اللازم والمصنف رحمه الله رجع المتعدي لأن المراد بيان أمور الحج لا التعجيل مطلقا ولا قدوتي تأخر في التفر ومن الناس من لم يظهر له وجهه وهو ظاهر والتفر مصدر الضرب الرجوع من متى إلى التثنية ويوم التفر التفر يعني التفرار أو إلى أيام التفرين لاستقرارهم فيه وفي يوم الرؤس لانهما كل فيه والذي بعده ما فيها وقوله في تفر الخ إشارة إلى أن التفر في يومين ليس شاملا للتفر في اليوم الأول فانه لا يجوز إذا لا يزال نعت كذا في يومين بلام خفية لليوم الثاني فنه قال التقدير في أحد يومين أو في بالبيان وقوله بعد رمي الجمار عند ما أشار إلى وقت جوار التفر لكنه عليه أن يشده بقوله إلى غروب الشمس لانه لا يجوز بعده وقوله عنده أي عنده أي حنفية رحمه الله والمقام مقام الاطها رفعه أنه لا يصح التفر بعد طلوع فجر الثالث قبل الرمي ولذا قال قبل طلوع الفجر وسعة قبل في بعض النسخ وهو من الكاتب وكان المصنف رحمه الله تعالى في البيان لانه معلوم في التفر مفرغ عنه عنه (قوله ومعنى في الام الخ) تبع فيه الكشاف لان التغيير يجوز بين الفاضل والمضول لان التأخير أفضل ورد في الاتصاف بأن التغيير يوجب التساوي فلا يصح ما قاله وأجيب بأنه انما يتبع اذا لم يسبق يمنع لاحد الطرفين فان سبق به جاز التغيير إشارة إلى مطلق الجواز فنه ما قاله وذلك عطف عليه الرذ على أهل الجاهلية فملى هذا ما جواب واحد وقيل الأول جواب منع امتناع التغيير بين الفاضل والمضول والثاني جواب بتسليمه وعليه كان الظاهر أن يقول أو الرذ (قوله أي الذي ذكر الخ) يريد أن الام في اللفظ انفي لبيان كافي عت لك وهو في التحقيق خبر يثبت المحذوف أو الاختصاص وتخصيص التثنية لانه الحاج على الحقيقة وما مرأه كانه ليس يحتاج لأن انه هو الذي لم يثبت لهذا وتنتفع به أو لتعديل وأما تفسير المتني من انفي الشرك فلا حاجة اليه ومعنى مجامع الامور اهل الجامعة لها وهو كناية عن جميع الامور ولعله لم يكن اطهر ويرى قولك يعني يحسن في منك ومعنى التجب ما ذكر ولذلك قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ومن قال ان في هذا التعريف دورا في تأخير تجب منه (قوله متعلق بالقول الخ) ومعنى قوله في الدنيا كما في الام والمتعلقة بالدنيا سواء كانت عائدة اليه أولا أو في معنى الدنيا أي ما يقصد منها لا خلاف وتنتفع به وبعبارة الكشاف صريحة فنه فانه قال أي يعجب ما يقوله في معنى الدنيا لان ادعاء المحبة بالطلب بطلبه خطا من حظوظ الدنيا وهذا في معنى القول بجعل في التعليل كافي عتبت امرأه مرة ومن لم يقبه لم اراده قال ان ما ل الوجهين واحد والتعابر بينهما باعتبار المضاف والمقدر واجبا به لصلاحته واكتفي المصنف ببيانه في الوجه الثاني وقوله في الاخر ما أخذ من التخصيص وقوله والمحبة كاللجنة لفظا ومعنى وقوله لانه لا يبرؤنه فهو على حد ولا يرى الضبط بالتجبر وفيه تأمل وقوله يحلف الخ لان أشهد الله وما عناه يستعمل في العين (قوله شديد العداوة الخ) إشارة إلى أن الأذمة كاحرام لا أفضل تفضيل لجمعه على لدوتها ببلقاء ونقل أو حبان عن الخليل رحمه الله انه فعل تفضيل فلا بد من تقدير أي وخصامه أشد الخصام أو الرذ ذوى الخصام أو يجعل دورا رجع إلى الخصام المفهوم من الكلام وان كان الخصام جمع خصم ككتاب وكلاب فهو ظاهر الا انه يراد عليه ما بين منه فعل الصفة لا بين منه فعل تفضيل لأن يكون على خلاف القياس وفي الكشاف والخصام الخاصة واصافة الالذ يعني في قوله لهم ثبت التندر وأجعل الخصام الأذلي المألعة وقيل الخصام جمع خصم والذي دعاء إلى هذا أن الالذ ليس هو الشديد مطلقا بل الشديد من الناس في الخصومة فلذا جعل الاضافة يعني في أو جعل الخصام الأذلي كما قال النهر لامن جهة أن الأذلة أفضل تفضيل بل من جهة أن الالذ شدة الخصومة وكل شديد بالنسبة إلى ما دونه أشد وفيه نظر (قوله قبل زلت في الاخص من شرب الخ) أخص بخادمه ونون وسين مهملة وشرب في قيل من شرب وقيل عليه انه مراد ولان الاخص أسلم عام الفتح وحسن اسلامه كإرواء ابن الجوزي وغيره

(في يومين) يوم الفتر والذي بعده أي فتن تفر في ثمانية أيام التفر في بعد رمي الجمار عندهما وقبل طلوع الفجر عنده (فلا تأثم عليه) باستعماله (ومن تأخر فلا تأثم عليه) ومن تأخر في التفر حتى روى في اليوم الثالث بعد الزوال وقال أبو حنيفة يبرؤ الثالث بعد رمسه على الزوال ومعنى في الاثم بالتعجيل والتأخير اخبر التغيير بينهما والرد على أهل الجاهلية فانه منهم من اثم التعجيل ومنهم من اثم التأخر (ان انفي) أي الذي ذكر من التغيير أو من الاحكام انفي لانه الحاج على الحقيقة والمتنفع به أولا جله حتى لا ينضر الجمع ومنه المتنزه (ومن الناس من يعجب قوله) يروق ويهتف في تشكك والتعجب حيرة تعذر لال انسان لجهله بسبب التعجب منه (في الجواب الدنيا) متعلق بالقول أي ما يقوله في امور الدنيا وأسباب العناء أو في معنى الدنيا فانها مراده من ادعاء المحبة واطهار الايمان أو يعجبك أي يعجبك قوله في الدنيا حلالة وفصاحة ولا يعجبك في الاخرة لما يعتد به من الدهشة والحسنة أو لانه لا يبرؤنه في الكلام (وشهد الله على ما في قلبه) يحلف وشهد الله على أن ما في قلبه موافق لكلامه (وهو انما الخصام) شديد العداوة والجدال للمسلمين والخصام الخاصة ويجوز أن يكون جمع خصم كعصب وصعاب يعني أشد الخصوم خصوصه قبل زلت في الاخص من شرب الخ التثنية وكان حسن المنظر لحال النطق بوالى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدعى الاسلام وقبل في المناقضين كلامه

(واذ انقضى) أدبر وانصرف عنك وقبيل إذا غلب وصار والبا (سعى في الأرض ابتغاءاً منها) في الحرب والنسل) كإفعاله الآخرين بقتل
الذين هم وأخروا زرعهم وأهلانهم ما شئهم أو كإفعاله (٤٩٦) ولأنه السوابق والقتل بالقتل أو بالظلم حتى ينع الله بؤمه القطر في الحرب والنسل

(واقبله لا يجب السداد) لا يرتقبه فاحذروا
غضبه عليه (واذا قبيل له انق الله أخذته
العزيم بالمال) جلته الأنفة وجدة المجاهدة
على الأثم الذي يؤمر بآثامه بل بآثام من قول
أخذته بكذا إذا جلته عليه وأزمتها به
(غضبه جهنم) كفته جزاءه وعذاب جهنم
علم له دار العقاب وهو في الأصل مرادف
للنار وقيل معذب (وليس المراد) جواب
قسمه مقدراً والمخصوص بالذم محذوف للمع
به والمعاد الفرائض وقيل ما يوطأ للجنب
(ومن الناس من يشري نفسه) يبيعهها
يذلها في الجهاد أو بأمر بالعرف ويهني
عن المنكر حتى يقتل (إنما مرصاته الله)
طلب الرضاء قبل أن ينزل في مصيب من سنان
الروى أخذته المنكر كون وعذوبه لند فقال
أني شئ ~~كبير~~ لا ينبغي أن كنت معكم
ولا يبرئكم إن كنت عليكم ظفوى وما أنا عليه
وخذوا مالي قبل موتكم وأني المدينة (واقبله
رؤف بالاعداد) حيث أوردتهم إلى مثل هذا
الشراء وكنتهم بالجهاد فمرضهم بثواب
العزاة والشهداء (يا أيها الذين آمنوا)
ادخلوا في السلم كافة) السلم بالكسر والتع
الاستسلام والطاعة ولذا في يطلق في الصلح
والإسلام فقه ابن كثير ونافع والكسائي
وكسره الباقون وكافة اسم للجملة لأنها
تكف الأجزاء عن التفريق حال من التعسير
أو السلم لأنها كانت كالحرب قال
السلم تأخذ منها ما رضى به

واستحال الإسلام بعد القول بدفعه غلبه جهنم ويدفعه أنه كمال الجلال أنه لو ادان جرير من السبي
ومثله لا يقال من قبل الرأى حتى يردع أن الصنف رحمة الله أشار بقوله قتل إلا ما ذكره ومخصوص
السبب لا يقتضي تخصيص الحكم والوعده به وهو ظاهر وحسن إسلامه لا يعلو إلا الله فاعلم كان من
المتأخرين والراوى لهذا السلم ما قاله ابن الجوزي ومعنى يقيمهم يبلان البيات (قوله سلمته
الأنفة الخ) أراد أنه استعارة بعبارة استعارة لا لعل بعد أن شبه حاله غرامه بالخطية وجعلها إياه
على الأثم بحالة شخص له على غيرة حتى قد أخذ به ويلزمه إياه والمراد بالآثم حقيقةه واليه أشار بقوله
الذي يؤمر بآثامه وترك تفسيره الخشني لم يترك إلا لأنه خلاف الظاهر والأنفة بفتح
التكبر والياء في الأثم تعدية أو لاجبة وقوله كفته إشارة إلى أن حسابهم فعل ماضٍ بمعنى كفى وهو
قولهم وفيه نظر وقيل هو اسم بمعنى كفى وجهته خبره وأفعاله سد مسد الخبر وجهته علم له دار العقاب
مخووع من الصرف أم للعلمية والتأنيث وأصل معناه البئر البعيدة القعر وقيل أنه غير عربي وأصله
جهنم فخرج صرفه للعلمية والتأنيث والداخ إلى القول بالجملة أن وزن فعل لا يوجب وبعض النسخ أنبأته
وذكر أنه الظاهر والمخصوص بالذم المحذوف وجهته وجعلها مهاد على التكبر والفرش أعم مما هو
للنوم واختلف فيه هل هو نرد أو جمع مهد وصحب بالفتح غير صحي تعريف ولا يمكن رويها وإنما أمره
الروى مصغراً فقبل له الروى وعلى هذه الرواية فتش على ظاهره وفرضه رافقه ورحمته هاناً مناسبة
المقام بالشارح لما فيه نفع لا تخرجه (قوله السلم بالكسر والتع الخ) وفيه لغة أيضاً يعنيته وأصل معناه
الاستعداد وكافة في الأصل اسم فاعل من الكف وهو المانع ثم نقلته العرب واستعملته بمعنى جمعها وقاطبة
لاستغراق جملة الشيء لأن الجلة تنبع الأجزاء من الانتشار وهي استحال من خبرها دخلها الناعل وهو
الظاهر وأمر السلم لأنها مؤنث كطرب كذا قال المصنف تعال في خشية وأورد عليه أن التأنيث كافة
كقاطبة أنسل عنهم معنى التأنيث فلا بد من التأنيث وإن كان يقتضي من يكون ويكون كالأفعال
والملاحقة هذا المحقق لكلام العرب كافة وكذا قوامهم في وما أرسنا لك كافة للناس أن تعت لصدر
محذوف أي رسالة كافة وقوله في خطبة الفصل بكافة الأبواب قيل أنه خطأ من وجوه وقد ردّه هذا
شارح المصاب بأنه جمع في قول عمر رضى الله عنه في كتابه محفوف مصبوب جعلت لا تبي كافة
على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهباً على أنه لو سلم فلا يعود له خطأ لأنه لا يلزم
استعمال المفردات فيما استعملته العرب بعينه ولو ألزم هذا الخطأ الناس في أكثر كلامهم وقد
بسطناه في شرح درة الغواص (قوله السلم تأخذ منها الخ) الشعر للعباس بن مرداس رضى الله عنه
ومن فمها تبدأ بمئة متعلقة بتأخذ لا يائية ولا تعضدية أي تأخذ منها أي بدأ ما تحبه وترضاه فلا تسأم من
طول زمانها والحرب بالعكس بكفك التسير منها والجمع جمع جرعة وهو ما يشرب والانقاس جمع
نفس والمراد بالشرب مره بعد أخرى حتى يه المشروب من الشمس ينفه وفي آثامه كمال ابن حطان
فكس من لم يدفعها أشار بأخلاق منها بانقاس ورد بعد انقاس

(قوله والمعنى استسلموا لله الخ) لما فسر الدخول في السلم بالطاعة والانشاء والانتداب بمثل أن يكون
للمؤمنين فالمراد به انقضاء ظاهره وأباطنا وأولاهل الكتاب الذين آمنوا وكان ثبوتهم معاذكر
أولاهل الكتاب مطلقاً أو للمسلمين وتأولاهم ذكر وقوله بالتفرق والتفرق في المراد بالتفرق في بصره وأفرقا
يطبع بعضهم ويختلف آخرون والتفرق بين بعض الأنبياء عليهم الصلوات والسلام والكتب
وبعض أوتفريق المسلمين بإيقاع الفتنة بينهم وقوله ظاهر العداوة إشارة إلى أن أبا نازعاً على ظهر كافر
وقوله عن الدخول في السلم لأن أصل الزلل السقوط والمراد به هال البعد والتفريق مجازاً وقوله الآيات
يحمل آيات الكتاب ويحمل الحجج وما بعده عطف نفسه على وجه آخر وفسر كسهم بلا ينفعه إلا الجني فليس
بما ذكره الانتقام العجز فهو تقرير أمزج ثم شبهه أشد ارتباط (قوله هل ينظرون الخ) فنظرهم على النظر

الاستفهام (الاستفهام) بالفتح (فانزلتم) عن الدخول في السلم (من بعد ما جاتكم) والاستفهام
البيّنات والآيات والحجج الشاهدة على أنه الحق (فاعلموا أن الله عزيز لا يغيره الانتقام) (حكم) لا يفتق إلا الجني (هل ينظرون) استفهام في معنى النبي

والاستفهام انكارى وهو نفي في المعنى فلا روق به هذه الاستنساخات ولما كان الايمان لا يستدحققة
 البه اول بان المراد انى حكمه وامر او اراد انهم الله بسأه اى يوصله اليهم لان اى قد تسمى للثاني
 بالساء فالماضى محذوف لدلالة ماقوله عليه من التوضيح لا تقام وقوله بتوله تعالى ان الله عزز حكمه
 بفتح اله زعى الحكاية وبقل فاعلم ان الله عزز حكمه لان الدال عليه وصفه بذلك ولادخل لقوله
 اعلموا فيه فلا روق عليه ان الصواب ان يقال فاعلموا وهو ظاهر وجعل ظللا وظلالا لجمع كلمة وان جاز
 ان يكون ظللا لجمع ظل كالى الكشف لتوافق القراءتان معنى وقوله والاصحاب الايض هو أحد
 النولن فيهم وبعضهم فسرهم بملق الصحاب والعلل انفسنا وقوله والاوتون على الحقيقة إشارة الى
 وجه تسميهم وان نسبة الايمان الى الله وذكره لان الاوتون ملائكة وجنده وكر الله تومنة لذكرهم
 كالى قوله تعالى بخادعوا الله والذين آمنوا كما هم واختير التعيير بالماضى في قضاء الامر دون اتيان
 البأس لاختصاص به وقوله قرأ الخ إشارة الى ان يرجع يكون متعديا بوجه الرجوع قال تعالى فان رجعت
 الله وعلية قراءة المعجول ولا زما وصدرة الرجوع وعلية قراءة المعجول والتذكير بالثابت لانه مؤث
 مجازى وبيلجهم هول من ارجع لانها لغة ضعيفة وقوله امر للرسول صلى الله عليه وسلم الخ قدم
 كونه امر للرسول لكون الاصل في الامر والخطاب ان يكون امين وقد يكون غير معين كالى قوله
 ولو ترى قبل وان شئت فسمه اذا صدر منه تعالى ان الخ لخلق فات في علمته سواء وجوز في اية ان تكون
 المعجولة لانها علامة النبوة وأصل معنى الآية في اللغة العلامة ومن جعلها الكتب الالهية والاعرف
 خصها به عند الاطلاق فلذلك سماها عليها ثانيا وأصل سل اسأل تخفف وعلى كل حال فالمراد تقربى
 امرايين وكم خبرية واستفهامية فان قيل على تقدير الخبرية ما معنى السؤال وعلى تقدير الاستفهام
 كيف يكون السؤال لتقريب والاستفهام للتقريب معنى التقريب الانكار والاستفهام ادومنى التقريب
 التحسين والتثبت قيل على تقدير الخبرية قالوا لى عن حالهم وفعلهم في مباشرة أسباب التقريب أو عن
 الايات الكثيرة ما فعلوها وعلى تقدير الاستفهام فعنى التقريب الخ على الاقرار وان التقريب له عينان
 هذا والتبني والاول لا ينافى التقريب وكما آتيناهم في موضع القول به وقيل في موضع المصدر أى سلمهم
 هذا السؤال وقيل بان المقصود أى سلمهم جواب هذا السؤال وقيل في موضع الحال أى سلمهم قائلا
 كم آتيناهم وأما كلمة كم فمفعول ثان لانها ولس من الاشتغال كما قال أبو البقاء رحمه الله ومن آية
 تميز على زيادة من وقالوا اذا فصل بينكم وبينهم جحش أن يؤتى من الزائدة والا فلا وهذا معنى قول المصنف
 رحمه الله الفصل ويحتمل أن يريد أنه زيد للفصل بين المفعول والفتيز اذا وقع بعد الفعل المنعقد سواء
 كانت كاستفهامية أو خبرية وأكثر الرضى زيادة من في غير الاستفهامية وقال انه لم يوجد في كتب
 العربية ولا في الاستعمال وحل بعضهم كلام الرضى على ما اذا لم يكن بينهما فاصل وكلام الرضى
 وغيره على ما اذا وقع بينهما فاصل وكلام الضمة مخالفة قال السمين في اعرابه يجوز دخول من على مجز
 كم استفهامية كانت أو خبرية بمتعلقات سواء ولها مجزها أو فصل بينهما مجزلة أو ظرف أو جاز ويجز
 على ما قرره الضمة اه وكذا في الخبر فاجع به غير صحيح وكان الظاهر كم آتاهم لكنه روى حال المتكلم وهو
 جاز كما ذكر (قوله أى آتات فان الخ) التبدل التعيير وذلك يكون في الذات نحو بدلت الدرهم ذاتا
 وفي الاوصاف نحو بدلت الحلقة ذاتا والوجه الاول ناظر الى تفسير الآية قبله بالمعجزة والثاني الى
 تفسيرها بالصواب وهذا ناظر الى معنى التبدل فالاول تبدل ما هو حق والثاني تبدل انفسها
 بالتعريف والتأويل والنعمة حينئذ وضع الظاهر موضع التعيير ليدل على أنها نعمة الهية جليلة
 (قوله لمن بعد ما وصلت اليه الخ) لما ذكر ان نعمة الله على الآيات وقد وصفت بالايمان فذكر الهى بعده
 مع أن التبدل لا يتوحدون الهى او كونه نعمة تقتضى الوصول اليه مستدرك جعل الهى مجازا عن
 معرفتها والتمكن منها لان ما لم يعلم كلفائيب والمراد بالعرفه معرفة انها آية ونعمة لا معرفة ذاتها حتى

ولذلك جاء بعده (الا ان بأنهم الله) أى بأنهم
 أمره أو بأمره كقوله تعالى أو بأمرى
 فى ما بآيتنا وبأنهم الله بسأه لخصف
 المائى به للدلالة عليه بقوله تعالى ان الله
 عزز حكمه (فطلل) جمع طلة كقوله وقيل
 وهي ما طللت وقيل طلال كقوله (من
 الضم) الصحاب الايض وانما بأنهم
 العذاب فيه لانه مظنة الرحمة فاذا اياهم منه
 العذاب كان أقطع لان الشر اذا جاء من
 حيث لا يحتسب كان أصعب فكيف
 اد اياهم من حيث لا يحتسب الخير (واللائكة)
 فاهم الواسطة في اتيان أمره أو الاوتون
 على الحقيقة بسأه وقيل بالجزء عطف على
 ظلال أو العظام (وقضى الامر) أنهم أمر
 اهلاكم وفرغ منه وضع المائى موضع
 المستقبل لدومه وتيقن وقوعه وقيل قضاء
 الامر عطف على الملائكة (والى الله ترجع
 الامور) قرأ ب كثير ونافع وبأمر وعصم
 على البناء المفعول على أنه من الرجوع ورأى
 الماقون على البناء للمفعول بالثابت غير
 يعقوب على أنه من الرجوع وقيل أيضا
 بالذكور وشما المفعول (سلى امرايلى)
 أمر للرسول صلى الله عليه وسلم ولكل أحد
 والمراد بهذا السؤال تقريهم (كم آتيناهم
 من آية نية) معجزة ظاهرة أو آية في الكتب
 شاهدة على الحق والصواب على ايدى
 الانبياء وكم خبرية أو استفهامية معجزة
 وشما الضم على المنعولة أو الرفع
 بالابتداء على حذف العائد من الخبر
 الى ابتدا آية معجزها ومن للفصل (ومن
 سيدل نعمة الله) أى آيات الله فانما يب
 الهدى الذى هو أجل التجميع لها يب
 الضلالة وازدياد الجرس أو بالعرف
 والتأويل الزائف (من بعد ما جاءته) من بعد
 حاولت اليه وعكمن من معرفتها وفيه
 تعرض بأنهم بدلوها بعد ما دعوا لها وذلك
 قيل تقديره بدلوها ومن سيدل (فان الله
 شديد العقاب)

بر دأن تبدل الشيء لا يكون إلا بعد معرفته فلا يستدل بالجماله (قوله في عاقبة الخ) إشارة إلى أن قوله
 فإن الله شديد العقاب أقبح مقام الجواب فإنه لا يترتب على الشرط ولا يتسبب عنه بحسب الظاهر وقيل
 أنه من جهة أن التبدل سبب للأخبار بأنه شديد العقاب كقوله تعالى وما يكمن من نعمته في الله (قوله
 حسنت في أعينهم وأشرت بحسبهم الخ) في الكشف المزمين هو الشيطان زمين لهم الدنيا وحسنها
 في أعينهم وبواسطه وحسبها لهم فلا يريدون غيرها ويجوز أن يكون الله قد زينها لهم بأن خذلهم حتى
 استحسنوها وأحبوها أو جعل أمهال المزمين تنبأ بالخيل المزمين هو الشيطان ليكون له السند والاسناد
 حقيقة أو المزمين هو الله تعالى بمعنى أن خذلناه إياهم صار سببا لاستحسنهم الحياة الدنيا وزينها
 في أعينهم فيكون الاسناد مجازا كما في أقدمي بلدك حتى أوبأن يكون التزين عبارة عن أمهال المزمين
 الحقيقي الذي هو الشيطان فيكون السند مجازا هاذم معنى كلامه فالزمين الحقيقي عنده الشيطان والله
 مزمين مجازا والمصنف وجه ذلك ورد بعض المحققين لما خرب فقال التزين هو التحسين
 المدرك بالحس دون المدرك بالعقل ولهذا جاء في بعض أوصاف الدنيا وأوصاف الآخرة والمزمين
 في الحقيقة هو الشيطان فإنه حسن الدنيا في أعينهم وحسبها لهم وقراءه زمين مع ما على الاسناد
 والقاضي أخطأ في المدعي وما أصاب في الدليل أمّا الأول فلأن التزين صفة تقوم بالشيطان والفعال
 الحقيقي لصفة ما تقوم به تلك الصفة وأتشمري ما يقول هذا القائل في الكفر والقدالة وأمّا الثاني
 فلأن بناء عدم الفرق بين الفاعل الحقوي الذي كلامه نفسه والفاعل الكلالي الذي يعمل عن هذا
 المقام وهذا كله من عدم التأمل لأن الله تعالى نسب التزين إلى نفسه في مواضع كقوله زيناهم
 أعمالهم وفي مواضع إلى الشيطان كقوله زين لهم الشيطان أعمالهم وفي مواضع ذكره عن عيسى فاعله
 كما هنا فالزمين أن كان بمعنى إيجاده وأبداءه ذات زينة كما في قوله تعالى زيناهم الدنيا زينة
 الكواكب فلا شك أن فاعله هو الله عند الخويين والمتمسكين وإن كان بمعنى التحسين بالنقل ونحوه
 من الوسوسة كقوله تعالى لأزين لهم في الأرض ولا تخوفهم فلا شك أن فاعله عند هؤلاء الشيطان
 وظاهر كلام الراغب أنه حقيقة في هذين المعنيين نحيث فسره الزمخشري بالمعنى الثاني تعين أن يكون
 مجازا إذا أسند إليه تعالى وحقيقة إذا أسند إلى الشيطان وحيث فسره المصنف رحمه الله بإيجاده
 حسنة وجعلها محبوبة في قلوبهم لزم العكس وأيسر هذا ابتغاء على الاعتزال كإزعاج صاحب الاتصاف
 ولأن عدم الفرق بين الفاعل الحقيقي عند أهل العربية وعند المتكلمين فإن الفرق بينهما مشهور
 وتفصيله في حواشي المضد لا يرى لكن في النظر في عدول المصنف رحمه الله عن المعنى الذي فسره
 به الزمخشري فإن كان بناء على ما فهمه صاحب الاتصاف وهو المتبادر من كلامه فغير وارد وإن كان
 المعنى آخر فالنظر روسيا في هذا من تفصيل في سورة الانعام وقوله وأعرضوا عن غيرها وهو معنى قول
 الزمخشري لا يريدون غيرها بحيث زين لهم بحيث اقتضت همتهم ورفضوا عنهم منها فهم يستغنون عن
 ليس كذلك لأنهم جهة عدم الحظ منها ومن جهة اهتمامهم بغيرها كما هو مذهبهم ويستغنون عما طامس
 بتقدير وهم يستغنون أو موطوفة على زين وعدل إلى المضارع لتعدد الاستمرار وقوله يستغنون أي
 يبدونهم وأراد وعطف الاستمرار عليه بالواو وفي نسخة بأشارة إلى أنهم ما بعدان والثاني وإن كان
 حقيقة لكنه قدم الأول لعدمه والفرقة أتماما كما أشار إليها بقوله في عيني الخ أو معنونه بمعنى
 كرامتهم أو التسليم عليهم بالسخرية جزاء لما فعلوا في الدنيا ووضع الظاهر موضع المضمر لمدحهم بصفة
 التقوى مع الإيمان أو ليشيد أنهم آله الاستعلاء والاستدراج بالنظر إلى غير المؤمنين والآن لا مانع
 إلى المؤمنين وقوله بغير تقدير أي تضيق وهو معنى التقير وهو التبادر منه وقيل المراد أنه لا يحاسبهم
 عليه لأنهم يكسبون حلالا ويتقون حلالا كما قيل من حاسب نفسه في الدنيا من الحساب يوم القيامة
 (قوله متقين على الحق الخ) قدم هذا الوجه لرجحانه لكن فيه أن الاختلاف كان في زمن آدم عليه

في عاقبة أشد عقوبة لأنه ارتكب أشد
 جريمة (زمين الذين كذروا الحيوة الدنيا)
 حسنت في أعينهم وأشرت بحسبهم
 حسنت في أعينهم وأشرت بحسبهم وأعرضوا عن
 حتى تم الله على الحقيقة هو الله تعالى
 غيره والمزمين على الحقيقة هو الله تعالى
 أو ما من شيء إلا وهو فاعله ويدل عليه قراءة
 زمين على البناء للفاعل وكل من الشيطان
 والتقوى الجوانبية وما خلقه الله فيهم من
 الأمور البهيمية والأشياء الشهوية فيهم من
 ما عرض (ويستغنون من الذين آمنوا) يريد
 فقر المؤمنين ككبرياء وعار وصعب
 أي يستذلونهم ويستغنونهم على العبي ومن
 ونفسهم الدنيا وأقبلوا لهم على العبي ومن
 لا يتدبر أعمالهم جعلوا مبدأ السخرية بينهم
 (والذين اتقوا فوهم يوم القيامة) لأنهم
 في عيني وهم في أسفل الدافين أولانهم
 في كرامة وهم في مذلة أولانهم يتناولون عليهم
 فيسخرزون منهم كما يسخرونهم في الدنيا وأما
 قال والذين اتقوا فوهم يوم القيامة
 ليدل على أنهم متدبرون وإن استعلاهم
 لا تقوى (والله يزين من يشاء) في الدارين
 (بغير حساب) بغير تقدير بوسع في الدنيا
 استدرجاً بآثاره وآثاره أخرى (كان الناس
 أمة واحدة) متفقين على الحق فيما بين آدم
 وأدريس

الصلاة والسلام كما في قصة قاتيل وهاميل وأثبتت الرسل وأزال الكتب قبل ادرس لان شينا عليه الصلاة والسلام كان نبيا له صحف وكذا ردى قوله اروح عليه الصلاة والسلام فان قلت قوله فبعث الله النبيين بقصدي أنهم لم يبعثوا قبل ذلك وليس كذلك قلت ليس الرب مطلق البعثة ولا مطلق الاختلاف بل البعثة تقتضي في الاختلاف ولعل المراد بالاختلاف اختلاف المال والاديان والمخالفون قبل ذلك لم يدعوا دينا قائل وضعف الوجه الثاني بوجوبه منها انه لم يعلم الاتفاق على الكفر حتى لا يكون مؤمنا أصلا في عصر من الاعصار وقوله فاختلقوا الخ إشارة الى أن الله فصيح وما بعده قرينة عليه (قوله الذي علمته من عدد الانبياء عليهم الصلاة والسلام الخ) المتفق عليه خمسة وعشرون وهم آدم وادريس ونوح وهود وصالح وابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب ويوسف ولوط وموسى وهرون وشعيب وزكريا ويحيى وعيسى وداود وسليمان والياس واليسع وذوالكفل وأيوب ويونس ومحمد عليهم الصلاة والسلام والمختلف فيه يوسف في غافر قيل انه غدير يوسف بن يعقوب عليه الصلاة والسلام ومزبور لقمان وتسبع ومريم وبعثها تكمل العدة (قوله يريد به الجنس ولا يراد به الخ) اغا حله على الجنس ليم وأما قوله ولا يريد الخ فمناه أنه مع المجموع كتب ولا يلزم أن يكون مع كل واحد منهم كتاب وأما حله على أن مع كل واحد منهم كتابا على أن تعرف الكتاب للعهد وتوضها عن الاضافة والمعنى مع كل واحد من الذين لهم الكتاب وعوم النبيين لا ينافي خصوص النضر العائدين بهم بشرية المقام كما في الكشف فتكلف ولذا تركه الصنف رجا الله ثم الاظهر عود ضمير الحكم الى الكتاب نهية انه ان الاستناد اليه مجازا لا يفي عوده الى الله من تكلف تأويله بمعنى يظهر حكمه وقد استلذه أبو حنيفة وقال انه لا يؤيد قراءة تكلمكم وكذا عوده الى النبيين انظاره فيه ليحكموا الآن بشد ركل واحد منهم وقد حمل على التغلب وهو قريب وقوله في الحق الذي اختلوا فيه لانه سبب اختلافهم ادعاء كل منهم أنه محق وعوده الى ما للتبس بقرينة الاختلاف (قوله وما اختلف فيه الخ) فيه دلالة على أن الاختلاف المحكوم فيه الاختلاف في الكتب وما تضمنتهما من الشرائع لا مطلق الاختلاف والافقولة ليحكم الخ يدل على أن الاختلاف سابق على البعثة وسبب لها وما بعد يدل على خلافه واليه أشار بقوله من يها استصكامه من مزبلة واليه أشار في الكشف فاعلوه تكلمهم منهم (قوله من بعد ما جاءهم النبىات من بعد ما جاءهم النبىات) قال النضر كان ينبغي أن يعرض لمعلق من بعد ما جاءهم النبىات بغا فان الجمهور على امتناع تعدد الاستثناء المقرغ مثل ما ضربت الانبياء يوم الجمعة تأديبا واذا اتمعتي بضمير رأى اختلفوا من بعد ما جاءهم الخ لم يفهم الحصر مع أنه مقصود ولا يعاين بما قيل الا وهو اختلف لان ما قيل الا لا يعمل فيما بعدها وفي الدر المحصور نحو زمانه حيث قال هو اما متعلق بمقدور اختلوا او ما اختلف قوله ولا يمنع منه الا كفاية أبو البقاء وللخاتمة فيه كلام يحصله الا لا يستغنى بها شئان دون عطف ابدلية وهذا هو الصحيح لكن منهم من خالف فيه وما استدلل به المخالف مؤول وقد منع أبو الحسن ما أخذ أحد الانبياء دهرها ~~و~~ ذلك ما ضرب القوم أحد الانبياء بهضا وكذا قال أبو علي وابن السراج وقد اجاز به أبو البقاء فعلى أن السلك محصور والمعنى وما اختلف فيه الا الذين أوتوا الامن بعد ما جاءهم النبىات النبىات الانبياء وقيل ان ما ذكره من عدم افادة الحصر مجموع ايضا انه مقصود وقد والمتعلق مؤثرا عنه لغير ذلك على أنه قد يقال انه غير مقصود وتفسير النبي بالحصر ظاهر عام وكذا انظم وقوله من اختلف فاعل اختلف إشارة الى أن الضمير ليس راجعا الى الذين آمنوا والاذن اذا خشي الى الله فإرادته اما الامر أو الارادة كما مر وتفسير المستقيم عما ذكرناه من شأنه والهداية والعلية هنا وأما حديثه بالخلاف الثقات وكون أم مقطوعة أحد الوجه وجوز انصاها لا تقدره عادل ~~و~~ كونها مقطوعة بمعنى بل دون تقديره استفهام وكون الاستفهام الانكار بمعنى لم يحدث في الكشف انها للتقرير والانكار لا مانع من الجمع بينهما وكون ما النافية مركبة أحد قولين فهو نظيرة قد في أن

أونوح أو بعد الطوفان أو متعنين على الجمالة والكفر في فترة ادرس أونوح (فبعث الله النبيين بشرين وبشرون أي فاختلقوا فبعث الله وانما حذف لانه قوله فيما اختلفوا فيه وعن كعب الذي علمته من عدد الانبياء مائة وأربعة وعشرون ألفا والمرسل منهم ثلثائة وثلاثة عشر والذكور في القرآن بأسم العلم ثمانية وعشرون (وأزل معهم النكاح) يريد به الجنس ولا يريد به أنه أزل مع كل واحد كتابا يخصه فان أكثرهم لم يكن معهم كتاب يخصهم وانما كانوا يأخذون كتبهم من قبلهم (بالحق) حال من النكاح أى مطلب الحق شاهد به (يعصمكم من الناس) أى الله والحق المبعوث ولكلها (فيما اختلفوا فيه) في الحق الذي اختلفوا فيه أوفى التيس عليهم (وما اختلف فيه) في الحق أو الكتاب (الا الذين أوتوه) أى الكتاب انزل لازلالة الخلاف أى ~~و~~ كوا الامر فجمعوا ما نزل من حيا للاختلاف سببا استصكامه (من بعد ما جاءهم النبىات) من النبىات بعينهم (من بعد ما جاءهم النبىات) وظالمهم على الدنيا (فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه) أى الحق الذي اختلف فيه من اختلف (من الحق) بيان لما اختلفوا فيه (بأذنه) بأمره وأمره وأمره (والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم) لاضل سالكه (أم حسبكم أن تدخلوا الجنة) خاطبه النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين بعد ما ذكر اختلف الامم على الانبياء بهدى الآيات تشجيعا لهم على الثبات مع الشاهدين وأما منقطع ومعنى الهدى هو توفيق الانكار (ولا يا أنكم) ولم يأتمكم وأصل لما لم زيدت عليها ماؤها وقع وذلك جعلت مقابل قد (مثل الذين خلوا من قبلكم)

وأهم شأنا على أنه ليس فيها ذكر المتيقن أصلا ولا وجهه لأن قوله ما أنفقتم من خير ذكر كله كلفنا كان
 لاحدله أجل ألى كل حلال أنفقوه قليلا أو كثيرا وغيره وأما الزخشي فانه جعل السباق لبيان
 المصرف والمتيقن مدح فيه وهو الخبير وتقديره ما يتعبد به من انشاق الخبير مكانه ومصرفه الأقربون
 قال الميبي ولا يخرج عنده من الاسلوب الحكيم والفرق بينه وبين يستلونك عن الاهلة أن معرفة
 تزايد الاهلة وتناقصها لما لم تكن من الامور العرفية في الدين لم يلتفت اليها وأما كلاسأل السوادى
 الطبيب أن يأكل جبنها فقال عليك بما به بخلاف المتيقن فهذا النثر على قسمين والمراد بالحكيم
 في الاسلوب الحكيم الطبيب ويصح أن يراد صاحب الحكمة وجعل الاسلوب حكما مجازا وضد
 الاسلوب الاجم وفي كلام المصنف رحمه الله على أن أوله يقتضى أن ما يتفق لم يذكر أصلا ككلام
 السكاكي وآخره يقتضى أنه ذكر كصن بطريق الاجال والادماج واذا طبق المفضل أصاب المحز
 وجعله عنهم على أنهم جاوبوا بان لكن الظاهر أو (قوله في معنى الشرط الخ) هي شرطية لحزم الفعل
 بها ولكن أصل الشرط أن يؤذى بان وغيرها من الحروف وأسماء الشرط متعنة عنها فاذا قال
 في معناها أو أشار اليه بقوله ان تفعلوا الخ وقوله يعلم كنهها مأخوذ من صيغة المبالغة في الجملة الاسمية
 المؤكدة وقوله وليس في الآية الخ ردى على أن قال انهم ما نسوخه بآية الزكاة بأن هذه الآية واردة
 في صدقة الفاق أو عامة وعلى كل حال فلا تنافي في الآية الزكاة (قوله شاق عليكم مكره وطبعه الخ)
 قبل المكره والكراهة بمعنى واحد وهو الكراهة لا الاكراه كالضعف والضعف وقيل المفتوح المشقة
 التي تتال الانسان من خارج والمضموم ما له من ذاته وقيل المفتوح بمعنى الاكراه والمضموم بمعنى
 المكره اه وتعالى على كل حال فان كان مصدرا يؤول ويجعل على المبالغة أو وصفة كغيره يعنى مخبوز
 وكونه مكرها وطبعه بالما ينمى مكره حكم الله تعالى ومحبة خلافه وهو يافى كمال التصديق لأن معناه
 كراهة نفس ذلك الفعل ومشقة كوجع الضرب في الحد مع كمال الرضا بالحكم والاذعان ولذا ثاب
 عليه وإذا كان بمعنى الاكراه وجعل على المكره عليه فهو على التشبيه البليغ كما أشار اليه بقوله كأنهم
 الخ وقوله على الجواز بناء على أن التشبيه البليغ مجاز كاذب اليه كمن من أهل المعاني وقوله كقول
 الخ منظر لجميع ما مر له قرى فيها البقيع والغصم ويمر فيها ما يجرى هنا وجوز أن يكون منظر للناس
 الظهور المشقة فيه في الجمل والوضع فانه قبل أن الظاهر أن قوله وهو كره لكم جملة حالية مؤكدة
 اذا القتال لا يشك عن المكره وورد عليه أنها لا يجوز اقترانها بالواو فينبغى أن تجعل مشقة لانه
 قد يكون مكرها عند كثرة العدو وقد لا يكون وهذا الذى ذكره صريح ابن مالك لكن قال ابن هشام
 ان فيه نظرا وجهه كما مر أن أو الحال بحسب الأصل عاطفة والمؤكد بها يعطف على المؤكد لكانهم
 نوا على خلافه في قوله ونحن نسبح بحمدك فتناووا اليها حال مقترنة للسؤال فيجعل على أن الأصل ذلك
 وقد يترك لتز به منزلة المغار (قوله وانما ذكر عسى الخ) يعنى أنه نزل منزلة غير الواقع لانه في معرض
 الزوال فلا حاجة إلى أن يقال ان عسى من الله تحقيق ويكون أنفعه تعالى تنقض معاصك وسكيات
 تحققة (قوله روى أنه عليه الصلاة والسلام بعث الخ) قلت هذه القصيدة مذكورة في السير لكن
 فيما ذكره المصنف رحمه الله بعض مخالفة لفظها الصحيح فانه قال في جنادى الآخرة والذى في سريرة ابن
 سيد الناس انه في رجب وأنه لم ير أسلمهم لقتال وانما بعثهم لعل أمر قريش وأنهم لتقوا هؤلاء في تروم
 من رجب وقالوا لئن تركناهم لقد دخلوا الحرم وان قالنا أحسنه قائلنا في الأشهر الحرم ثم عزموا على
 القتال بهم ففعلوا فافعلوا قال ابن ابي حنيفة فافعلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم ما أمرتكم
 بقتال في الشهر الحرام فوقف العبر والاسيرين وأبى أن يأخذ من ذلك شيئا فلما نزلت الآية قبض ذلك
 وبشال وقته حتى رجع من بدر فسمعه مع غنائمها والحضرى بها مهملة منسوب الى حضرموت وقوله
 استاقوا بعنى ساقوا وشهر ابدل من الشهر الحرام ويذكر عرى يفرق وقال السهمى انه لم يمتوت

(وما تعلق بهوا من خير) في معنى النثر
 (فان الله به عليم) جوابه أى ان الله تعالى
 خبر ما تعلق به علم حكيمه وبوفى فيه وليس
 في الآية ما ينافيه فرض الزكاة ليس فيه
 (كتب عليكم القتال وهو كره لكم) شاق
 عليكم مكره وطبعه وهو مصدر زعت به
 للمبالغة أو فعل بمعنى تناول كالظن وقوى
 بالفتح على أنه لقعة فسه كالضعف والضعف
 أو بمعنى الاكراه على الجواز كأنهم أكرهوا
 عليه لشدة وعظم مشقة كقولهم تعالى
 حلتهم أقرها ووضعتم كرها (وعسى
 أن تكونوا راءيا وهو خير لكم) وهو جميع
 ما كلفوا فاق الطبع بكرهه وهو ساط
 صلاحهم وسبب فلا هم (وعسى أن
 تجدوا شيئا وهو خير لكم) وهو جميع
 ما نوا فاعه فان النفس تحبدهم وهوا وهو
 يفتى بها الى الردى وانما ذكر عسى لأن
 النفس اذا راضت يتعكس الامر عليها
 (واقه يعلم) ما هو خير لكم (وانتم لاتعلمون)
 ذلك وفيه دليل على أن الاحكام تتبع
 المصالح والراجحة وان لم يعرف عنها (يستلونك
 عن الشهر الحرام) روى أنه عليه الصلاة
 والسلام بعث عبدا لله بن حشاش ابن عتبة
 على سرية في جنادى الآخرة قبل بدر
 بشهرين لترصد عيرا انتر يش فيههم عمرو
 ابن عبد الله الحضرى وثلاثة معه فقتلوه
 وأسروا اثنين واستاقوا العبر ومنه تجارة
 الطائف وكان ذلك غرة رجب وهم يظنون انه
 من جنادى الآخرة فقتل قريش استحل
 محمد الشهر الحرام شهر ابدل من الشهر الحرام
 ويذكر عرى الناس الى معاصيهم

من يذودهم وقوله ورد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس معناهم رعاة على أصحاب بل تركها موقوفة
ولم يقبلها والعرب بكسر العين المهملة وسكون الاء الساكنة من الابل والسائلون أصحاب السرية
وكنهم المشركين نصف لا يناسب الرواية ولا الدراية والسرية طائفة دون الجيش والاسارى من
الاطلاق المجمع على حافوق الواحد ورواية ابن عباس رضى الله عنهما لاختلاف ما قبلها كاتل لانه ردها
أقل مجتهدا قبلها وردها به ذلك وهو المأوى وقوله ما نبرح أى ما نبرح مكشأ أو ما نبرح في ذم
وأمر البديلة ظاهر وقوله شكر بالعامد يعنى وهو يدل أيضا كرعاء له أو الجارو الجور ويدل من
الجارو الجور (قوله أى ذنب كبير الخ) لاشبهة فى أن الاشهر الحرم حرم القتال فيها من عهد ابراهيم
عليه الصلاة والسلام الى أوائل الاسلام وكانت العرب فى الجاهلية تدين به وحى ذوالقعدة وذوالحجة
ومحرم حرم للبح لانهم يأخونه من الاماكن البعيدة ففعل شهر المسمى وشهر المذهب وشهر الاداء
المناكس ووجب لانهم يعقرون فيه فبأى للعمر من حرم الحرم فجعل شهر رافعى أربعة فثلاثة مرد
وواحد فرد وانما الخلاف هل نسح حرمها بعد ذلك أو لا فقبل تم تسريحه وأنه لا يقتال فيها الا من قتاله
عدوه فانه لا يدفع وهكذا كان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم وذهب قوم من الصحابة والفقهاء الى أن
حرمها نسخت بآية القتال المذكورة وأما كونها جزءا من الشهر فغيره من الحرم وأما كون الآية انما تدل على عموم الامكنة لا عموم
الازمنة فبغير التدقيق فى الحرم دون الشهر الحرام فقبل أن الاجاب المطلق برفع التحريم المقيد كالعام
لخاص ولو سلم فالاجماع على أن حرمى المكان والزمان لا يفترقان فيجعل عموم الامكنة قربة عموم
الازمنة فترفع حرمة الاشهر وهذا بناء على نسخ الخاص بالعام والمقيد بالمطلق عند الحقيقة والشافعية
لا يقولون بآية فى الاصول وأما ما ذكره من الاجماع فجعل نظر وقوله والارى الخ لانها تنكره فى سابق
الاثبات فلا تم وأجيب عنه بأنه عام بهوم الوصف وقربة المقام ولذا أصبح اهل العلم بالمعرفة أو وقوة
مستد آخره كبره على وجهى اعرابه ولو سلم فقتال المشركين حرمه قد طعن على قتال المسلمين لا يحل مطلقا
وأما البهني أن سب الغزول يقتضى حرمة وأنه اغتفر للفظ فيه وأما أن قتال المسلمين لا يحل مطلقا
ففيه ايهل فقتال أهل البيت (قوله الاسلام أو ما وصل العبد الخ) كون الاسلام والطاعات طريقا
يوصل الى الله بما رآه ظاهر وتقدر المضاف أى صد المسجد لا يلزم ما بعده من المحذور وأبو داود بن
أبو داود بن سعد واهمال الدين شاعر من المادى ورأى مباركة واستشهد بسبته على حذف المضاف
واجاء المضاف اليه على جره لأن الغالب أنه اذا حذف بقوم المضاف اليه مقامه والشاهد فى قوله ونار
على رواية البرز فيه فإن تقديره وكل نار ونار منصوب بجهنم مقدرا ولو لا ذلك لزم العطف على معمولى
عامين مختلفين ولو لم يقدر المضاف لكانت الآية من هذا القبيل وعلى رواية تار الاولى منه وبالشاهد
فيه ونوقد أصله فتوقد يحاطب امرأته لانه على عدم كونه مثل قوم ذكرتهم. يقول لها لا تظنى ان كل
رجل رأته رجلا ولا كل نار توقد ناراً وقد تفرقت لى لغنى عن تجريبه (قوله ولا يحسن عطفه
على سبيل الله) أى صد عن سبيل الله وعن المسجد وهو مردود لانه يردى الى الفصل بين بعض الصلة
بأجنبي أتقدمه أن صدوا لأن المصدرة قد رأت بالفعل وأن موصول حرفى وما بعده مصلته فاذا
عطف على سبيل الله كان من ثمة الصلة وتكفر معطوف على المسجد نفسه فهو أجنبي عن الصلة
اذ لا تعلق لهما. وقوله اذا تقدم العطف على الموصول فيه نسح أى العطف على صلة الموصول وماضى
حيزه لأن الموصول والصلة كشيء واحد خصوصاً بعد التأويل وأما الاستعاضة عن العطف على الضمير
المجروح بدون إعادة الجار فاعفه لفظا ومعنى أما معنى قوله لا معنى للكفر بالمسجد الحرام الاستعاضة
وأما لفظا لخلاف العطف على الضمير المجروح والمصل بدون إعادة الجار من الضعف وفيه اختلاف فقيل
لا يجوز الا فى الضرورة واشتار ابن مالك تبعا للكوفيين جواز فى السعة وقيل ان كد نحو حررت

وشق على أصحاب السرية وقالوا ما نبرح حتى
تتزل وتبنا وقد رسول الله صلى الله عليه وسلم
العبر والاسارى وعن ابن عباس لما نزلت
أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الغنية
وهى أول غنية فى الاسلام والسائلون هم
المشركون كتبوا اليه فى ذلك فتشبعوا
ونعبدوا وقيل أصحاب السرية (قوله فى)
يدل تشعلا من الشمس وقدرى عن قتال
يشكر العامل (قوله قتال فيه كبير) أى ذنب
كبير والاشكر على أنه منسوخ بقوله
فأقتلوا المشركين حيث وجدتموهم بخلاف
لعماء وهو نسخ الخاص بالعام وفيه خلاف
والاولى منع دلالة الآية على حرمة القتال
فيه مطلقا فإن قتال فيه تنكره فى حيزه ثبت
فلا يعم (وصد) صرف ومنع (عن سبيل الله)
أى الاسلام أو ما وصل العبد الى الله سبحانه
وتعالى من الطاعات على ارادة المضاف أى
(والمسجد الحرام) على ارادة أى دود
وصد المسجد الحرام كقول أى دود
أكل امرئ تحسبنا امرا
ونار توقد بالليل نارا
ولا يحسن عطفه على سبيل الله لأن عطف
قوله وكفر به على وصد ما منع منه اذا تقدم
العطف على الموصول على العطف على الصلة
ولا على الهاقي به فإن العطف على الضمير
المجروح وانما يكون إعادة الجار (واخراج
أهل منه) أهل المسجد وهم النبي صلى الله
عليه وسلم والمؤمنون (أكره عند الله) عما
فعله السرية خطأ وبناء على الظن وهو خير
عن الاشياء الاربعة المذكورة من صكبار
قربش

وأفضل مما يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث (والفتنة أكبر من القتل) أي ما زتكبونه من الإخراج والشرك أنفلج عمارة كعبه من قتل
الحشر (ولا يزالون بقائولكم حتى يردكم عن دينكم) اخبار عن دوام عداوة ٢٠٣ الكفار لهم وأنهم لا يتفككون عنا حتى يردوهم عن دينهم

وحق لتلليل كقولك أعبد الله حتى أدخل الجنة (ان استطاعوا) وهو استبعاد لا استطاعتهم
كقول الواصل بقوته على قرنه ان غلظت في
فلا تبق على وابدا بأنهم لا يردوهم (ومن
يرتد منهم من دينه فبوت وكفر فأولئك
حبطت أعمالهم) فبطلت أفعالهم في الدنيا
أحباط الأعمال كقوله مذهب أنشأه ربه
الله تعالى والمراد به الأعمال النافعة وقول
حبطت البغض وهي لغة فيه (الذي الدنيا) لطلان
ما تحبوه، ووات ملاسلام من أنفسنا
الدينية (والآخر) بسقوط الثواب
(وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون)
كأهل الكفرة (الذين آمنوا) نزلت أيضا في
أصحاب السر به لما ظن بهم أنهم ان سلوا من الأمم
فليس لهم أجر (والذين هاجر وجاهدوا في
سبيل الله) كزوال الموصول لتعظيم الهجرة والجهاد
كانهم ما مستغلان في تحقيق الرياء (وأولئك
يرجون رحمت الله) نوابه أثبت لهم الرياء شعارا
بأن العمل غير موجب ولا قاطع في الدلالة
والعبارة بالموطن (والله غفور) لاجلها خطأ
قوله انحطاط (رسيم) باجرال الاجر والثواب
(يستولونك عن الخير واليسر) روى أنه نزل
بهم كقوله ومن ثمرات القبول والاعتباب
تخذون منه سكرًا وزفا حشنا فأخذ المسلمون
بشربهم ثم إنهم وعدوا في نفر من العصاة
قالوا أقتنا برسول الله في الخير فأنه ذهبة
لله قل فزالت هذه الآية ففسر بها قوم وتركوا
آخرون ثم دعاهم الرحمن عوف ناسا منهم
ففسروا فسكروا فأنتم أدهم فقرا أعدهم
تعيدون فزالت لتقرب الصلاة وأنتم سكارى
فقل من يشربها ثم اعتاب بن مالك سعد
ابن أبي وقاص في نفر فلما سكروا افتخروا
وتشادوا فأنشد سعد شعره أقمه جبالا لاصار
ففسره أنصاره بلعي به فوشجه فشكالي
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهم الذين
لنسا في الخير أنا شافا فزالت أنسا الخير واليسر
الى قوله فقل أنتم منهم فقالوا عرفتني
يارب والخير في الأصل مصدر خر ما إذا ستره

بأنفسك وزيد جاز والأفلا وهذا رد على المخشورية إذ خرجه على العطف على سبيل الله وصحبه بأن
الكفر مصدر مع الصلاة فتفسيره فانه صل به كلافعل وأنه على التقديم والتأخير إذ لا يخفى ضعفه
وقوله وأفضل الخ توجيهه بكونه خبرا عن الربعة وهو مفرد وهو مشترط في العربية (قوله ما زتكبونه
الخ) هو الامور الأربعة وهو تقسيم للفتنة والمراد بالشرك الكفر والصدع الاسلام ككفر وكذا
المنع الملبين عن دخول الحرم لعبادة فانه داخل في الكفر أومستلزم فلا بد عليه أن التخصيص
بهذين لوجهه لولا يحتاج الى التوجيه بأنه ذكرهما على سبيل التثليل (قوله اخبار عن دوام عداوة
الكفار الخ) دفع لما يوهن من أن ردوهم المعنى به اذ لم يكن واقعا فكيف جعل غاية فاشا رالى أنه
عبارة عن الدوام كقوله حتى يجل في اسم الخطا والتلليل لا يقتضى التحقيق وقوله وحتى لتلليل
جواب آخر بأنه فعلهم لذلك ان استطاعوا والتعبير بان لا يستبعد استبعادهم لا للشك وان تستعمل
ذلك كما شئت به يعني استعمل ان مع الجزم بعدم الوقوع إشارة الى أن ذلك لا يكون الاعلى سبيل
الغرض كما يفرض المجال وهو معنى الاستبعاد وتيق مجزوم مضارع الابتداء وهو عدم الاحتمال
(قوله قد الرد الخ) قال الصبر راجحنا الشافعي بناء على أنها الواحطت الأعمال مطلقا لما كان
للتقيد بقوله فبطلت وهو كافر فائدة لنباء على أنه جعل شرطاً في الاحباط وعند انتفاء الشرط بقي
المشروط لان الشرط النفي والتعليل ليس بهذا المعنى بل غاية السببية والمزومة وانتفاء السبب
أو المزموم لا يوجب انتفاء المسبب واللازم لجواز تعدد الاسباب ولو كان شرطاً بهذا المعنى لم يتصور
اختلاف في القول بفهم الشرط واحتج أبو حنيفة بقوله تعالى ومن يكفر بالايان فقد حبط عمله
وأوجب بأنه يجعل على التقيد علان الدين وربان ذلك يكون إذا كان التقيد في الحكم والتحدث بالمادة
وأما في السبب فلا يجوز أن يكون المطلق سببا كما يتقدم فقام هذا في الاصول قبل غرة الخلاف فظهر
صلى ثم اردتم أسلم فليز به قضاء تلك الصلاة عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا للشافعي رحمه الله وفيه نظر
انتهى (قوله لطلان ما تخلوهم) فان قلت الظاهر ان يقول لطلان عملهم وقوله بالاسلام قلت لما كان
سقوط الأعمال والعبادات بمعنى عدم الاعتدال بها والثواب عليها إلا أن قوله في الآخرة كاف إشارة
الى أنهم كانوا يوهنون أن أعمالهم تلك تنفعهم في الدنيا فزال ما هو هو فقامت قوله في الآخرة كاف إشارة
أصحاب السيرة الخيرية وقوله اشعارا الخ وجهه ظاهر لان المقطوع به لا يرجح وجعل الرياء أيضا
عبارة عن الجدي في الطلب في العبادة كما قبل من رجا طالب ومن خاف هرب والظاهر أن يفسر بأنهم
يرجون الثواب على تلك الغزاة الواقعة في الشهر الحرام لما عفا الله عن غائلها كما روى ابن سبيل الناس
أنه لما تجلى عن عبادة بن يحيى وأصحابه ما كانوا فيه من زل القرآن طمعو في الاجر فقالوا لارسول
الله أنهم ان يكون غزوة ونعطى فيها أجر الجاهدين فانزل الله فيهم ان الذين آمنوا الآية (قوله
والعبارة بالخواتيم) أي المعتبر المعنوية ذلك والخواتيم بالسبب مع خاتمة وقوع في الحديث كذلك وكان
قباسه الخواتيم لكنه مع في عمل خلاف القياس كما قالوا في الصيارف وبعض الصحابة له مع يساق جمع
فاعل وتفسره في كتاب الضرائر لان عمه وقوله لما قد عا اختيارا فبطلت سبب النزل (قوله
روى الخ) المذهب يفتح الميم بوزن اسم المكان ما يذهب به العقل كثيرا واتا فيه لما يبالغ وهذه الصفة
استعمل لادلالة على الكثرة كما يقال ما سدة للعل الكثرة لاسود ثم استعيرت لما هو سبب للكثرة كما
يقال الولد الجنبه وبجمله أي يستدعي ذلك وهو المراد هنا وقوله فقر الخ أي في سورة قل يا أيها الكافرون
وقوله فشر الخ لانهم فهموهم وان قوله فيهم انهم أي ما يؤيدان الى الانه لانهم في أنفسهم انهم فشرها
بعضهم اعتمادا على أنه يضبط نفسه ما يؤيد اليه وتركها الآخرون اجتنابا عما يؤيد اليه والهي العظم
النازل من الرأس الى القدم قيل والكمية في نزول هذه الآيات بالتدريج في تحريمها أنهم انفلجوا فاعادوا
-زمت عليهم أي ابرعناش عليهم ذلك (قوله والخير في الأصل مصدر خر ما إذا ستره) يعني أن عمل معنى

معي به يصير الغيب والغمرا اذا شذت وفي كانه يخبر العقل كما يمي سكر لانه يسكره أي أي يجزعه وهي حرام مطلقا وكذا كل ما يسكر عند كثير العلماء

الجر السرف كل مانع يستر العقل فخر حرام قليله وكثيره طبع أبلغ بطبع وهذا مذهب الشافعي وكذا السكر
 ينهت عن السكر وأصل معناه سد لأمه كالجسر وهو يجب الماء أيضا فهو في معنى الخمر وماتله عن
 أبي حنيفة صحيح إلا أنه لا ينحصر بما ذكر بل الغلب مثلا لا ينبغي التخصيص وحل شره بخصوص بأن لا
 يصل إلى حد السكر ولا يشرب بقصد الله والطرب وكيفية الكلام فيه مفروغ عنه في الفروع
 وقال بعض أهل اللغة لا يسمى خمر إلا ما العنب التي إذا غلبت بنفسه (قوله ولا يسير الخ) أيضا أي كما
 أن الخمر يجب الأصل مصدر روفه لا يسير من اليسار لأنه يأخذ ما يأخذ يسيرا أي سهولة أو أوهمة فيه
 للسبب لأنه بسبب اليسار وتغيره ثباتا لثباته مروي عن ابن عباس رضي الله عنه ما عطاء ومجاهد
 وغيرهم وهو بيان المراد من الآية حتى أدخلوا فيه لعب الصبيان بالكعب والجوز والورد والسطرنج
 والقرعة في غير القصة كما ذكره الجصاص وجب جميع أنواع الخاطرة والرهان وأما حقيقة فهم تجعل في
 خريطة معاملة بعلامات لبعضها نصاب وبعضها أكثر وليس لبعضها شيء وكل ذلك من الحظر جزو ونحوها
 وله تفصيل في شروح الكشف (قوله لا هم كبر من حيث أنه يؤذى إلى الانتكاس عن المأمور يعني به
 اجتنبه ونحو القصة وأصل معنى التكب التنبه يقال • تنكب لا يطر لك الزحام • وهو شون وكاف بعدها
 بام موحدة يعني أن الاعم ليس في ذاتهم بل في قياما بوردان له ولذا شرعوا بهاد نزول هذه الآية كآمر وهذا
 بناء على ما لا رضاء من أن هذه الآية لا تدل على تجريمه أو قبحه كقولنا لا يطر لك الزحام • وبين منافعها من
 كسب المال في الميسر وأصل الكرم ومصادقة الغنيان لأنها تروث محبة وعشرة (قوله ولا هذا
 قبل الخ) يعني بعضهم ذهب إلى أن هذه الآية تدل على الحرمة وقوله لما مر يعني من شرهم بعد نزولها
 وسواهم عن شأن شاق وأن الحرم آية أخرى وما ذكره من على التحسين والتعجب العقليين ونحن لا نقول
 به وقوله نظر (قوله قبل سائله الخ) انما ضاع عنه لأن الوارد في الحديث أنه معاذ بن جبل ومثله بن غنم
 وقال ابن عباس رضي الله عنهم ما فهم من الصابة وقوله عن المنق والمصرف بناء على ما مر في سبب
 النزول وقد مر ما فيه • • • • • وهذا سؤال الأعراف كصفة الاتفاق قصد به دفع التكرار مع ما مر من
 سؤاله لكن هذه العبارة للسؤال عن المنق كالسابقة ولا دلالة لها على الكيفية (قوله العفو نقض
 الجهد الخ) يعني أن العفو يعني السهل الذي لا مشقة فيه ونقصه بالجهد النفع وهو المشقة ولذا يقال
 تلازم المجهود السهلة الوطء عنو والشعر الذي أنشدت لابي الاسود الدؤلي مخاطب زوجته
 والصحيح أنه لا يمان من خارجة الفزاري أحد حكماء العرب وقد أخرجه البيهقي في شعب الإيمان بسند
 متصل عن أسماء أنه لما أراد أن يهدي ابنته إلى زوجها قال لها يا بنية كوني زوجه لك أمة لكن لا عبدا
 ولا تدلي منه فمأله لا تاعدي عنه فتقبل عليه وكوفي كآفت لأمك
 خذى العفو منى تستدعي مودتي • • • • • ولا تنطق في سورتي حين أغضب
 فاني رأيت الحب في الصدر والقل • • • • • إذا اجتمع لم يلبث الحب يذهب
 وحر ما بالعفو ما تقدم وسورة الغضب بشقته وسدنه والقبلى البغض والصد ومعنى البيتين ظاهر
 (قوله وروى أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم الخ) أخرجه أبو داود والبرزوا بن حبان والحاكم
 من حديثه • • • • • وقوله في بعض المغامرات في رواية البرزوا في بعض المغازي وفي غيره في بعض المحاد
 والبيعة مقدار كالبيعة على التشبيه وقوله خذنها بالماء المهمة والذال المهمة ومعناه وماها ومن توهم
 أن معناه الاسقاط لا الرمي لم يصح لأنه مذكور في كتب اللغة كالتبابة وقيل أنه بجماعة • • • • • وهو الرمي
 بالاصابع أو بالسبابة والابهام وقوله يتكف أي يسأل الناس بكفه وقيل يطلب الكفاف ولفظ
 ظهر مقم للأصكيد وقدمه بتحقيقه في ظاهر الغيب والمراد يعجل بقده عن التكسب وهذا النهي
 كما يقتضيه الكلام لمن لا يصبر بعد بل ماله أو ما لم يصبر بعد في الحديث خير الصدقة جهده المقل وهذا
 يختلف باختلاف الناس (قوله أي مثل ما بين أن العفو أصل من الجهد الخ) يعني أن كذلك صفة

وقال أبو حنيفة تنصع الزبيب والنمر إذا
 طبع حتى ذهب ثلثاه ثم اشتد حل شره
 ما دون السكر والميسر أيضا صدر كالوعد
 سعى به الله ما رآه أخذ مال الغير يسر
 أو سلب بإمره والعفو يسألونك من تعاطيها
 لتوله (قل فيها) أي في تعاطيها (ان
 كبير) من حيث أنه يؤذى إلى الانتكاس
 عن المأمور وانتكاس المظهور وقرا حزة
 والكسائي كثير بالشاء (ومنافع الناس)
 من كسب المال والطرب والانتذا
 ومصادقة الغنيان وفي الخمر خصوصاً تنصع
 الجبان ونوف الرواة وتقوية الطبيعة (وأما
 أكبر من نفعها) أي الفاسد التي تنشأ
 منها أعظم من المنافع المتوقعة منها ولهذا
 قيل إنها محرمة للغير فإن الفسدة إذا
 ترجحت على المصلحة اقتضت تحريم الفعل
 والأظهر أنه ليس كذلك لما مر (وبسألونك
 ماذا تفعلون قبل سائله أيضا عروبن الجوح
 سأل أولاً عن المنق والمصرف ثم سأل عن
 كسفة الاتفاق (قل العفو) نقض
 الجهد ومنه يقال للأرض السهلة وهو أن
 يتفق ما يسير به يذ ولا يلا عن الجهد قال
 خذى العفو منى تستدعي مودتي

ولا تنطق في سورتي حين أغضب
 وروى أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم
 بيضة من ذهب أصابها في بعض المغامرات فقال
 خذها منى صدقة فأعرض عنه حتى كره له
 جمر ا فقال لها ما غصبا فأخذها فخذها
 خذها قالوا أصابه لشبهه ثم قال يا أي أحدكم به
 كله صدقة به ويجازي يتكف الناس انما
 الصدقة عن ظهور غنى وقرا أبو عمر ويرفع
 العفو (كذلك بين الله لكم الآيات) أي من
 ما بين أن العفو أصل من الجهد أو ما ذكر من
 الأحكام والكاف في موضع نصب صفة
 مصدر محذوف أي تدينها مثل هذا التبيين

وانما وجد العلامة والخطاب به جمع على ناول القبل والجمع (اعلمكم تنفكرون) في الدلائل والاحكام (في الدنيا والآخرة) في أمور الدارين فتأخذون بالاصح والانع منها وتجتنبون عما يضرركم ولا ينفعكم أو يضركم أكثر مما ينفعكم ٣٠٥ (ويؤلف عن البيهقي المازنات ان الذين يأكلون أموال

الناس ظلما اعتزلوا الناس ومخاطبهم والاهتمام بأمرهم فشق ذلك عليهم فذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فزنت (قل اصلاحيهم خير) أي عدا اخطئهم اصلاحيهم أو اصلاحي أموالهم خيرا من مجاباتهم (وان تحاططوهم فاحسنكم) حيث على الخطاطبة أي انهم سوا اخطائكم في الدين ومن حق الاخوان في الخطاطبة الاخ وقيل المراد بالخطاطبة المصاهرة (وانه يعلم المسد من المصلح) وبعد ووعيد ان خطاطبهم لافساد واصلاح أي يعلم أمره فيجانبه عليه (ولوشاء الله اعنتكم) أي ولوشاء الله اعانتكم لانكم ما كنتم ما يشق عليكم من العنت وهي المشقة ولم يجوز لكم ما اخطئتم (ان الله مزين) غالب بقدره على الاعانت (حكيم) يحكم ما تقتضيه الحكمة وتسد له الطاقة (ولا تسبوا المشركين حتى يؤمنوا) أي ولا تتزوجوهن وتزوجهن وقرى بالهم في ولا تزوجهن من المشركين والمشركت كنتم التكايبات لان أهل الكفا مشركون لقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله الى قوله تعالى سبحانه عما يشركون واكثر اخذت عنهم بقوله والمحسنات من الذين أووا الكتاب وروى أنه عليه الصلاة والسلام بعث مرثدا الغنوي الى كندر ليخرج منها اناسا من المسلمين فأتته هناك وكان بها وها في المأهلة فقالت لا تخفي فقال ان الاسلام حال بيننا فقالت هل لك أن تزوجهن فقال نعم ولكن أستمأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأمرهم فزنت (ولامة مؤمنة خير من مشركة) أي ولا امرؤ مؤمنة شرية كانت أو ملوكة فان الناس كلهم عبيد الله وامائه

(٣) قوله وثامة مظلنة مكسورة في القاموس وتسمى الرجل الكريم والاسد واسم وقد ذكر في المسكن الفتح والكسر اه

مصدر محذوف أي تمسكنا كذلك التدين والمشار اليه تبين حال الانفاق اقرب به أو وجه مقابلة وتلك ما ذكره الزخشرى من أنه تبين أمر النحر لأنه خلاف الظاهر للفصل وان اعتذر عنه بأن ذلك يشابه الى البعد وغير ذلك مما في شروحه وقوله وانما وجد العلامة الخ يعني حرف الخطاب فان الكاف المتصلة بأما هي الاشارة قد خطاطبهم الخطاب بالكلام مخوف ذلك التي لثني فيه والوجه ما ذكره المصنف رحمه الله وله وجه آخر وهو ان خطاب به كل من يتلى الكلام كما في قوله ثم عمن ناعتكم من بعد ذلك وحينئذ يلزم الاخر اذ من غيرنا ويل كما في المطول وشروح التسهيل (قوله في الدلائل والاحكام) جعل متعلقا بالتفكير معذرا فكبر قول في الدنيا والآخرة متعلقا بيبين وقد جوز فيه الزخشرى أن يتعلق بتفكيره أيضا وهو الظاهر اذ هو يتعدى في ولا اتصاله والمراد بالتبيين في الدنيا والآخرة تبين أمر الدنيا والآخرة وحينئذ قدم التفكير لا اهتمام به وقوله يضركم أكثر مما ينفعكم ناظر الى قوله وانهم ما كبرتم نفعهما (قوله لما نزلت ان الذين يأكلون الخ) أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم وصححه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال كانوا يلقون البيهقي فيزجون منهم من العشر قويا كون أموالهم فشد عليهم في أمر الناس تشديد اخافوا معه التزويج الى الناس ومخاطبهم فاعلم الله تعالى أن الاصلاح لهم هو خير الاشياء وأن مخاطبهم في التزويج مع تحريم الاصطلاح جائزة وقوله فشق ذلك عليهم أي على الناس لان عدم من يقوم بأمرهم وقيل على تارك الخطاطبة ففتهم على الناس وخوف أن يلحق أولادهم منهم (قوله حيث على الخطاطبة الخ) بين وجه الحديث وقرب منه ما قيل انه اثبات الخطاطبة بطريق رهاية لأن الاخير لا يجب انشاء وتفسيره بالمصاهرة بطله بالآية المذكورة بعينه أشد ارتباط وقوله فجازبه حيث ذكرتم الله في مثله فالمراد به الجازاة والافوه معلوم وقوله لافساد واصلاح الخ (قوله أي ولوشاء الله اعانتكم الخ) أي ولوشاء الله أن يوفقكم في العنت وهي مشقة معني معها الهلاك والعنت أن يشرع ترك الخطاطبة فان قلت مفعول المشقة في الشرط انما يحذف اذا لم يكن تعلقه به غريبا وتعلقه بالاعانت غريب قلت أجيب بأنه كان في الامم السابقة التكليفات الشاقة فلم يكن ذلك غريبا اذ ذلك وفيه تماثل وتفسير العزيز والحكيم عاذر كرا نسبة المقام وما يتبع له الطاقة اخضر من الطاقة لأن معناه ما يطاع طاقة من غير تعذيب ومشقة (قوله أي ولا تزوجهن الخ) وقراءة الفتح قال الطبري لأهل أحد اقراهم باوتل أبو حنيفة رحمه الله أنهم اقراءوا الاغنياء وهو ثقة وقوله والمشركت الخ والمراد بالمشركت ان كان الحريسات خاصة كاهل المتبادر فلا ية ناشئة أي غير منبوذة لان الحرمة باقية وان كان أم لا أهل الكتاب مشركون لما ذكره المصنف رحمه الله فقيل الآية منبوذة بقوله تعالى في المائدة والمحسنات من الذين أووا الكتاب حيث حصر الحرف في الكفايات ولا يجوز أن تكون آية المائدة منبوذة لان المائدة لم ينسج من شيء ومعنى الكلام على أن قصر العام على البعض بدليل تراخ نسيج عند الحنفية وأما عند الشافعية فهو تخصص لانسج كما قاله المصنف رحمه الله تعالى (قوله روى أنه عليه الصلاة والسلام الخ) ردها بأنه اورد في آية التزويج الى لا تسبوا الا زانية الآية أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما والذي ذكره المصنف رحمه الله وأورد الواسدي في أسباب النزول من ابن عباس رضي الله عنهما ومرثدا مكرهه وثامة مظلنة مكسورة (٣) والغنوي بالفتح المجهة نسبة لقبيلة وعناق بفتح العين اسم امرأة وقوله أستمأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم أي أشار به (قوله ولا امرؤ مؤمنة) اشارة الى أن الآية هنا ليست على ظاهرها لما ذكره وقبل انه على ظاهره وان الآية في مقابلة الحرة وانها نزل في أمه لابن رواحة راوه الواحدى من ابن عباس رضي الله عنهم وعليه ففضل الامة المؤمنة على المشركة مطلقا ولو شرع ففعل منه تفضيل الحرة عليهم بالمرتب الاول ثمة التفضيل يقتضي ان في المشركة خيرا فاما أن يراد بالظهور الذي هو مشرك من جماعته في الانتفاع وبكون من حد قوله أصحاب الجنة فومئذ خربت فترأفان أصحاب النار لا خير فيهم كما سياتي

تأويله وأنه على القرنين والتأويل والشأن في الأخلاق وأخذها من حال (قوله والوالواله الخ) هذه
 الجملة في موضع نصب وقالوا انتهى في مثله شرطية بمعنى إن لا امتناعاً من ذلك المعنى ليس عليه وقد قد من شأن
 هذه الواو عاقلة على جملة خالصة مقدرة وأنه لا اختلاف بين من قال أنها عاقلة ومن قال سالمة والمراد به
 وأمثاله التعميم واستقصاء الاحوال لأن ما بهما هما التباين وهو مناف لما قبلها الوجه تأو لا الهجاب
 منافي نظرية غيرهما وترجمه عليها وكون لو تأتي بمعنى ان. مقر في الخبر والماضي وقوله وهو على عزمه
 أي شامل لأهل الكتاب والشام مضومة هنا قطعاً وقوله من مواسلتهم أي الاتصال مطلقاً ومعاملتهم
 معاملة أولياتهم وفيه إشارة إلى أن المراد بالعباد ما يشبه الحزب كما في الآية (قوله إشارة إلى
 المذكورين الخ) انما أدرج المذكرين إشارة إلى أن ذكرهم بجملة من غلبة المحسوس الذي يشار إليه
 والا فإلا ذلك جمع لا يختص بمذكروهم وثأ وهو إشارة إلى أن يدعون غلب فيه المذكر على المؤنث وقوله
 أي الكفر وهو مجاز لعلالة السببية كما في الجنة والغفرة وتقدير أولياتهم من قوله بأنه ذو الالهة
 اقولنا لا بد من هذا من الله والمخالفة لا أو تلك الذين هم أولياء الشيطان ووجه التفسير جعل دعوتهم
 دعوة الله لكنه قبل أنه لا حاجة حينئذ إلى تأويل أنه بالتفسير وليس كذلك لأن اذن الله قام في دعوتهم
 معناه ذلك هنا قال الرخصتري في حواشيه هو مستعار من الاذن الذي هو سهل الخجاب وذلك
 ما يتبعهم من اللغف والتوفيق ولوجعل بمعنى بأمره ورضاه لكن مجازاً ايضاً وهو ظاهر وكذا كونه بمعنى
 القضاء والارادة وقبل ان ايقام دعوى ظاهره أولى ويؤيده عطف بين عليه والظاهر أن المين هو الله
 فتأمل (قوله صلى) يذروا الخ) يعني أنه استعارة كما مر أو أن الترجي بالنسبة إلى غيره من المخاطبين
 وقوله من ميل الشير يعني من الميل للتغير (قوله روى أن أهل الجاهلية الخ) روى مسلم والترمذي
 والنسائي عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ضاقت المرافة منهم لم يزلوا كراهوا ولم يجامعوهما في
 البيوت أي لمسا كنوها فسال أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقلت فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 افعلا كل شي إلا النكاح وروى أن الذي سأل عنه ثابت بن الدحداح رضي الله عنه وروى من طرق
 آخر والدحداح يفتح الدالين المهمتين وحاصرين مهملتين صحابي معروف وما قبل أن قوله فاعتزلوا يؤيد
 فعلهم ولا يصلح رداله إلا أن ينكح وفي الكشف لاحتياج إلى نكاح لأنه لم يذكره على أي سبب
 التعزل غشلة عن أنه ثابت بالأحاديث الصحيحة وقوله فاعتزلوا المتأخر بالظاهر كالتصريح في ترك النكاح
 فقط فهو ظاهر في الرد (قوله مصدر كالحج) والميت) يعني أنه معقل بكسر العين مصدر محي وهو
 يخفى في مثله بين الفتح والكسر وقد سمع حاشيت حشا وبجها ومحاذا والمراد هنا المعنى المصدرى وقبل
 أن الفتح والكسر جائز في المصدر واسبب الزمان والمكان وقبل القياس الفتح لا غير (قوله والله سبحانه
 اعماذ كرس أولئك بغفروا وثلاثاً الخ) في الكشف فان قلت يقال رس أولئك جاء بغفروا وثلاثاً مرات ثم مع
 الواو ثلاثاً قلت كان سؤالهم عن تلك الحوادث الأولى وقع في أعمال منتهية فلم يثبت يعرف العطف
 لأن كل واحد من السؤالات سؤال مبتدأ وسؤال عن الحوادث الأخرى وقت واحد في محرف الجمع
 لذلك كأنه قبل بجموعه من تلك بين السؤال عن الخبر والمسير والسؤال عن الاتفاق والسؤال من كذا
 وكذا وهو مما أشكل قديماً حتى قال في الانصاف انه وهم بلا شك لأنه يقتضي كثرة أي يفتن
 السؤال الثاني والثالث بالواو خاصة دون الأول اذ الواو انما ترطما بعد ما قبلها فافتراها بالاول
 لا يربطه بالثاني وانما يربطه بما قبله وعلى هذا تكون الالفة التي وقعت في وقت واحد أربعة لا ثلاثة
 خاصة وقد قال أن الالفة التي وقعت في وقت واحد هي الثلاثة الأخيرة وذكرنا في أخرى وستأتي
 وقال بعض علماء العصر هتأخذ مشهورة على المصنف وهي أن وقوع الثلاثة الأخيرة في وقت
 لا يقتضي إيراد الواو ثلاثاً فيحصل بإيراد الواو من الأخيرة فإنها لو يقال والأربعة كانت
 في وقت واحد وهي الثلاثة الأخيرة وثالث الأول وقبل في دفعه قوله في وقت واحد بلاضافة بالصفة

(ولو أعجبكم) بعد هنا وثالثها والوالواله الخ
 ولو لم يكن ان وهو كثير (ولانتم كوا المشركين
 حتى يؤمنوا) ولا تزوجوا منهم المؤمنات حتى
 يؤمنوا وهو على عزمه (ولعبد مؤمن خير من
 مشرك ولو أعجبكم) تعليل للنهي من مواسلتهم
 مشرك ولو أعجبكم (أو تلك الذين هم أولياء الله
 وترغب في مواسلة المؤمنين) والمشركات
 إلى المذكورين من المشركين والمؤمنات
 (يدعون إلى النار) أي الكفر المؤدى إلى النار
 فلا يبقوا ولا اتهم ومما هو منهم (وأنه يدعون)
 أي أوليائهم يعني المؤمنين حذف المضارع
 وأقام المضارع مقامه تفضيلاً لأنهم
 (الجنة والمغفرة) أي إلى الاعتقاد
 والعمل الموصلي إليهما فهم الاحكام بالمواسلة
 (بأذنه) أي بتوفيق الله تعالى وتيسيره
 أو قضاءه وإرادته (وبين أباة للناس ما هم
 يذكرون) لكي يذكروا وليكنوا
 بحيث يرى منهم التذكر لما ذكر في القول
 من ميل الشير ومخالفة الهوى (وبين أولئك
 عن العيش) روى أن أهل الجاهلية كانوا
 لمساكنوا الخبيث ولم يؤا كونهن كفـ هل
 اليهود والنجوس واستمر ذلك إلى أن سأل
 أبو الدحداح في خبر من العجاة عن ذلك
 فقلت والخبير مصدر كالجوى والميت
 والله سبحانه اعماذ كرس أولئك بغفروا وثلاثاً

كانه أراد وقت واحد من الاول وهو وقت مآلتها وأنت خبر بأن تركيب عدله توصيني فجعله
 اخافنا خلاف الظاهر كما لا يخفى والظاهر في توجيه كلامه هو أنه أراد والثلاثة الأخيرة في وقت واحد
 هو وقت ثالث الاول أي وقت السؤال عن الجهر والميسر كما هو الواقع على ما ذكره المنسرون فقول في
 وقت واحد وان كان عاقباً بحسب المفهوم لكنه أراد به ذلك الفرد الخاص وهو يلاقي الواقع واعتباراً
 على ظهور المراد كما هو دأبه في أمثاله وان كان صاحب الكشف لم يعقد عليه ونصب قرينة واضحة دالة
 على أن المراد بالوقت الواحد ما ذكرناه حيث قال كانه قيل يصحدهون الخ كما لا يخفى ومن البين أنه
 لا دلالة في كلامه على أن ذلك الوقت الواحد أي وقت الثلاثة الأخيرة متباين لكل واحد من أوقات
 الاول حتى لا يمكن حمله عليه وقوله ثم هيئات الترخا في المذكورون الوقت على أنه يمكن أن يقال إن
 في قوله فلذلك ذكرها أي ذكر الثلاثة الأخيرة يعرف الجهم إشارة الى ما ذكره لأن ذكر أولها يعرف
 بقيد الجمع بينهما وبين ما هو عطف عليه يقتضي وحدة وقتها والاسكان أو الين مبدأً أن كما لا يخفى
 (أقول) هذا الذي نحا هذه الفاتح مأخوذة من قول العلامة في شرح الكشف يعني بسؤالك ماذا
 يتفقون بسؤالك عن الشهر الحرام بسؤالك عن الخ والميسر وبسؤالك ماذا يتفقون وبسؤالك
 عن البشاي وبسؤالك عن الحيف الثلاثة الأخيرة فاتي فيها الواو جمعت مع الخ والميسر فيه الواو
 وهو قوله وبسؤالك عن الجهر والميسر فقد فرقت بين الثلاثة وجمعت بين الأربعة فلذلك قال يجمعهم وذلك بين
 السؤال عن الجهر والميسر الخ ولم يرفعه الشارح الضرر وأشار الى أن السؤال عليه باقي لم يندفع ثم اعلم
 أنه لا غبار على كلام الكشف لأنه سأل عن العطف ثلاث مرات والعطف اذا نثرت في الجمل اقتضى أربع
 جعل ضرورة وقد عدها أربعة فكيف يقال أنه وهم وأما كلام المصنف رحمه الله فانه صرح باتحاد
 الوقت في ثلاثة فورد السؤال عليه فاعلم لم ير أن العاطف الاول عاطف على ثالث الثلاثة بل عطف مجموع
 الاسئلة المتقدمة الوقت على الاسئلة المختلفة فيه عطف القصص على القصص أو يقال انه لاحظ أن السؤال
 عن الاتفاق قد تقدم فقدم معها والاوّل أولى وما ذكره ولا تنكاف لاطائل فحتمه ولذا لم يلتفت الى
 هذا السؤال المدق في الكشف مع تشبيع صاحب الانتصاف فتأمل ثم ان وجه العطف والتكرار
 مافي الانتصاف وهو أن أول المعطوفات عين الأول في الجهر ولكنه لا وأجيب بما صرح الفاضل من
 كان المسؤول عنه المنقذ ثم أعيد ليدرك المسؤول عنه صريحاً وهو العطف الفاضل عن حاجته تعيين عطفه
 ليرتبط بالاول والسؤال عن البشاي لما كان له مناسبة مع النقصة باعتبار أنهم اذا خاطبوا هم
 أشقوا عليهم عطفه على ما قبله ولما كانوا اعتباراً عن مخالطة البشاي مناسب ذكر اعتزال الحيف لأنه هو
 اللائق باعتزاله فلذا عطفه لارتباطه بما قبله واذا نظرت الى الاسئلة الاول وجدت بينهما كمال المناسبة
 اذا المسؤول عنه النقطة والقتال والجهر ذكرت مرسله متعاطفة وهذا من دقائق البيان فان قيل الوجه
 الذي ذكره المصنف تبعا للكشف ما وجهه اذ ينبغي فيه اجتماع الجمل في الوقوع مع وجود الجامع
 سواء كانت في وقت واحد أو لا مع أن الواو والعاطفة لا تشيد المحبة وكون اتحاد الوقت يقتضي العطف
 وعدمه يقتضي تركه لم يقل به أحد من أهل المعاني قيل المراد أن كل مناسأ لا ابتداء من غير
 تلقا بالآخر ولا مقارنة معاً لم يقد على وجهها بل أخبر عن كل على حدة بل يجوز أن يكون الاخبار
 عن هذا قبل وقوع الآخر بخلاف السؤالين الآخر حيث وقعت في وقت واحد عرفاً كذا
 ويوم كذا مثلاً فتصد الى وجهها وهذا عندي لا يمين ولا يمين من جوع فلا بد من تحقيقه على وجه آخر
 ولعله يتيسر لنا وقوله نفرة أي لاجل النفرة وقوله اشعاراً بأنه العلة أي علة المنع منه أنه مؤذ مؤث
 ينفر عنه الطبع (قوله) تأكد الحكم وبيان لغايته الخ) لا غاية الاعتسال مطلقاً في مذهب المصنف
 رحمه الله فلا فائدة في تأنيدهم عاقبه صرح عطفه لأنه ليس بجهر التا كيد وما قبل من أن التا كيد
 لا يعطف وإن الغاية معلومة عاقبه وهم وقسروا التطهر بالغسل لأنه معنى شرعي مناسب لصيغة

ثم بينا لأن السؤال الاول كانت في
 أوقات متفرقة والثلاثة الأخيرة كانت في
 وقت واحد فلذلك ذكرها بجراف الجمع (قل
 هو أي أي الحيف شيء مستند ومن
 فاجنبوا عما عتبت لقوله عليه السلام أعما
 أمرتم أن تعبدوا ما سواي فاعلموا أن الله لا يعبد
 بأمركم بأمر الله من البشوت كفعل
 الاعاجم وهو الاقتصاد بين أفراد المهور
 وتقرير التصاري فأنهم كانوا يجمعون
 ولا يبالون بالحيف وإنما وصفه بأنه كذا
 ورتب الحكم عليه بالفاء اشعاراً بأنه العلة
 ولا تقر به حتى يظهر) تأكد الحكم
 وبيان لغايته وهو أن يغسل بعد الانقاع

قوله واذا نظرت الى الاسئلة الخ الظاهر ان
 بقول لم يجز بينها كمال المناسبة قد كرت
 مرسله غير متعاطفة والانهما يصلح توجيهاً
 للاسئلة الأخيرة كما لا يخفى اه معصية

وبدل عليه صرحا قراءته تجزؤ والكساف
وعاصم في رواية ابن عباس يطهرن أى تطهرن
بمعنى يغسلن والتزام قوله (فإذا تطهرن
فأوتوهن) فإنه يقتضى تأخير جواز الايمان
عن الغسل وقال أبو حنيفة رحمه تعالى
عنه ان طهرت لا كثر الحوض جاز قرائته اقبل
الغسل (من حيث أمركم الله) ان الله يجب
الذى أمركم الله به وحله لكم (ويجب المتطهرين
التواضع) من الذنوب (ويجب المتطهرين
أى المتتبعين عن الفواحش والواجب في غير المأوى
كجامعة الخائض والواجب حركتكم
نسألوكم حركتكم) مواضع حركتكم
شبهن بغير تشبيه الما باقى فى أرحامهم من
التطيف بالبدور (فأوتوهن أى فأتوهن
سكتا فأتوهن الحارث وهو كالبدن لقوله فأتوهن
من حيث أمركم الله) (فأوتوهن) من أى جهة
شئتم روى أن اليهود كانوا يقولون من جامع
أمرهم من دبرها في ذهابها كان ولدها أحول
فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم
فترك (وقد موالا نفسك) ما يخرركم من
الثوب وقيل هو طلب الولد وقيل التسمية
عند الوطء (وأوتوهن) ملاقوه فتردوا
معاصيه (واعلموا أنكم ملاقوه) فتردوا
ملاقتهم بغير (ويشير المؤمنون) الكمالين
في الايمان بالكرامة والتعظيم الدائم أمر
الرسول صلى الله عليه وسلم أن يبعدهم
ويشبههم من صدقه وامتناع أمرهم منهم

التطهرن أى تغسل المبالغة ولأنه لو كان بمعنى انقطاع الحوض لتكرر مع ما قبله فاقبل انه لا قرينة عليه
لاحتمال أنه غسل الفرح فقط كما ذهب اليه الأوزاعي رحمه الله ليس بشئ يدلالة عليه صرحا وبما وضحة
فان قلت اذا كان التطهر يدل على ذلك صرحا لم يجعل دلالة فإذا تطهرن القراما قلت لانه لما اقتضى
تأخير جواز الايمان عن الغسل وهو مدلوله لزمه ان يتمتع قبله فيكون الغسل حثيثا وغاما فالجواز
الايمان مع أى ما موريه لأن الاصر بعد المتع لا باحة كما تفرق في الاصول (قوله) (وقوله) (أبو حنيفة الخ) لانه
رأى قراءة التخفيف تدل على توقف الحل على انقطاع الحوض والتشديد على الغسل وكلامه متواتر
يجب العمل به ولا يمكن ذلك في حالة واحدة فعلم بما عايناه من حالين فجعل قراءة التخفيف على ما اذا
انقطع لا كثرته الحوض وقراءة التشديد على الانقطاع في أقل منه فافلاهل المباشرة الا بالانغسال أو
ما هو ل حكمه من معنى وقت صلاة والشافعي رحمه الله تعالى جمع بينهما بأن جعل احداهما مبالغة كالملة
والاخرى ناصة وأدله الفر يقين في كتب الفقه والمأوى بالغت محل الايمان وهو الغسل وقوله والايمان
في غير المأوى يعنى الدبر إشارة الى أن الآية تدل على حرمة الفواحش جميعا لاذى (قوله) مواضع حرك
لكم الخ) يعنى أنه يتقدم مصاف أو أطلق الحال على المحل رجل المشبه على المشبه كافي زيد آدم أشار
الى أن هذا التشبيه متفرع على تشبيه النعاف للمقاة في أرحامهم بالبدور إذ لو اعتاد ذلك لم يكن بهذا
الحسن فقبل انه على الاستعارة بالكاتبه لأن في جعل التبايح دلاله على أن النعاف بدور على
ما أشار اليه بقوله تشبيه الما باقى الخ كما تقول ان هذا الموضع لغرس الشجران وقيل انه ليس بجار على
قانون البلاغة الآن يقال نسألوكم حركتكم ليعلم ان التشبه صرحا والتشبه بمسكنا ولم يقل بأن
الحركت يدل على البدور لانه قوة تجعله في حكم الموقوف كما يخفى اليه من جعله استعارة ممكنة لكان هذا
قسمان الممكنة لا بد كفيه الطرفان وهو غريب وقال بعض المتأخرين ان هذا التشبيه مترتب على
تشبيه آخر متربو وهو تشبيه النعاف بالبدور ترتب اللازم على المزوم ولا يعد أن يسمى تشبيها على سبيل
السكتا فأتوهن القوم قد فتلوا عن هذا النوع من القليل والبدور بالذال الهجاء ما يزرع (قوله) وهو كالبدن
أقوله فأتوهن الخ) يعنى انه علم من الجملة تفسير ما وقع به في قوله فأتوهن من حيث أمركم الله وهو
موضع الحركت أعنى الذيل وزالت الشهوة التي ربما وقعت من أن الغرض قضاء الشهوة وهو يحصل
بكل الغرضين وظهر أن الغرض هو النسل الذي هو بمنزلة زرع الزرع وقوله من أى جهة شئتم تفسير
لأنه هو شرطية يدل على جواها ما قبله وهي طرف مكان أخرجت عن الطريقة لتعميم الاحوال وما
ذكره عن اليهود أخرجه في الصحيحين (تنبيه) هـ فى تأتى شرطها واستغها ما بمنزلة متى طرف زمان وبمعنى
كيفية من أين والوجود كما جازته عندهم هذا وهي لتعميم الاحوال والدوال عن أمره جهات وهي
في محل نصب على الطريقة وقال أبو حيان هذا اليبص ولا يصح كونها شرطية بمعنى لانها حينئذ ظرف
مكان فتقتضى اباحة الايمان في غير القبل ولانها لا يصل إليها ما قبلها الصدائها والاستغها مبالغة لانها
لا يصل فيها ما قبلها ولانها تلقى ما بعد ما نحوها في ذلك هذا وهو مقتضى ما قبلها فهي مشكلة على كل
حال والظاهر أنها شرطية جواها مقدار أى أى شئتم فأوتوهن فأتوهن فأتوهن فأتوهن فأتوهن فأتوهن فأتوهن
المكاتبه يتقدم في قتال (أقول) ما ذكره المفسرون من الوجوه الثلاثة جميعا وما ورد عليها أبو حيان
رحمه الله وظنه وارد غير منقطع ليس بوارد وان سلمه غيره أما الشرطية فإن جواها لما تقدم عليها
قد دلها جواب يدل عليه ويؤكد وما وهم من جوازها في غير القبل بأباه وقوله حركت فلا إشكال وأما
الاستغها فمما فانه لما خرج عن حقيقة جازم ما قبله فمما فانه لما خرج به النعاف وأهل المعاني
(قوله) وقد موالا نفسك الخ) فسر المؤمنون بالكاملين لأن المطلق ينصرف اليه ولانه يعلم من تخصيصهم
بالبشارة فان قلت انصرف المطلق الى الكمال قيل انه قول للنعفة في الاصول وأما الشافعية
فقالوا انصرف الى الأقل وهل هو حقيقة أم مجازية كلام في حواشى المختصر (قلت) ما ذكره الشافعية

في مقام الاستدلال أخذ بالحوط فلا يتأني في ارادة غيره بقية المقام كالمخاض هنا حال العبر يرو هذه
 الامور كلها في يزل نظه ورائها وقد موافق اعطى على الامر قبله. او ما روي في المزمع من ان
 كذلك بل هو عطف على قوله قد هو اذى وفيه تحريض على امتثال ما سبقه من الامور والنواهي
 وقوله ولا تجعلوا عطف على تلك الامور او على مقدار ما امتثلوا ولا تجعلوا ولا يرد عليه أن بشر لا يصلح
 جوابا للسؤال فكيف يعطف على قل لانه اشار الى دفعه يجعله محذور يصلحهم كالتحقيق وكونها نزول في
 الصدق رضي الله عنه أخرجه جابر بن جبر ومابعده قال السيوطي لم أقف عليه وأمر مسطح صافي بسطه
 في قصة الافك والخلفين يقتضيان المهر وأقارب الزوجية (قوله ولا تعرض فله يعني المعمول) كقوله
 يعني مفرور فاما أن يكون معنى معرضة دون ذلك وقدمه فليس هو معنى الحائز والمنازع من
 عرض العود على الانامو المعنى لا تفعلوا ذلك أي جعلها مانعا فالبيان معنى الحلو فله عليه لانه انتهى
 عينا كما في الحديث واما معنى معرضة لغيره من التبرع للبيع فالمنع لا يتبدل لولا ذلك بكونه الحائز به
 والبيان على حقيقة وجعل الامم صفة عرضة وجوز في المحسنة وعقله للثقل والمصنف رحمه الله ترك
 قبل لوجه تركه لعل وجهه أن جعل تعدي لغيره وإن نفسه وقد تعدي لواحد بنفسه ولشأنه بالام
 فهو صفة المال لا زيد واما تعدي لثلاثه فلم يبعد وقيل ان وجهه الاقتصاد أنه يظهر من المذكور
 بطريق الاولى وفيه ما فيه وقوله عطف بيان لها أي لا يعان وقد ابدل والمعنى لا تجعلوا الله عرضة
 لآيمانكم التي هي البراءة التي الخ وأن الثقل معرفة لانها مؤولة بمصدر معرف كما صرحوا به فانقول
 بأنه يلزم ابدال التكرار في المعرفة وهم وقوله يجوز أن تكون التعليل أي بتقدير الامم تعليل لعرضه
 واختلف في تقديره فقيل ارادة أن تبرأ وقيل كراهة أن تبرأ وقيل ترك أن تبرأ وقيل الثلاثه
 ولا يمانكم متعلق بالنسبة لثلاثه لثلاثه في حقاير بمعنى متعلق واحد (قوله وأن تبرأ عطف على
 الخ) أي طلب كلف الفعل لا الفعل أعني الجمل والمعنى أنها كمن ذلك ارادة متى أن تبرأ وتقدر
 الارادة بيان للمعنى لا احتياجا اليه في حذف الامم لكونه قيا مطلقا مع أن وان وبالجملة فالمنع
 معال وعلى الاول العمل منتهى ويحتمل أن يكون التعليل لا للثلاثه الذي هو طلب الترك ولا لثلاثه
 الذي هو الفعل أعني الجمل بل للمطلوب الذي هو ترك الفعل والكف عنه أي ترك كوال الفعل لكي تبرأ
 وهكذا كل قيد بعد النهي يحتمل الامور لانه قد كره الامم فقامل واعتبر عليه بأن الاولى
 أن يقول طلب ترك لأن الارادة تستلزم المراد عند أهل السنة والنهي عام للبر والناسخ والمصنف رحمه
 الله تعالى غير كلام في المحسنة وهو جبي على مذهبه وذلك أن تقول الارادة هنا جبي الطلب لانه
 معناها اللغوي أو ارادة من من ذلك بشرط أن يعتنوه ولا يصح أن يقال المراد بالارادة اذ اذها خطابين
 وقد فسرت عائشة رضي الله تعالى عنها العرض بأنها كل ما ذكر من عليه قوله
 فلا تجعلني عرضة لآيائكم (قوله اللغو الساقط الذي لا يعتد به الخ) كون هذا معنى اللغو في اللغة
 مقرر وانما الخلاف في المراد به أي العيب فعند الشافعي لغو العيب ما سبق له اللسان وما في حكمه
 ولا مؤاخذه فيه بقوله ولا كفارة وقوله كقول العرب الخ مثال لما قبله ومنه بعد أن المراد بكونه
 جاهلا لانه لا يقدح معناه وقوله نوله داسل لونه ما لا يعتد به الخ وليس متعللا بالثابت كبد (قوله
 بواخذكم كما كسبت قلوبكم) قال الكرماني أي عزمت عليه إذ كسب القلب عزمت عليه وفيه
 دليل لما عليه الجمهور من أن أفعال الصلابة اذا استمرت بواخذكم وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله
 تجاوز لآيائكم مما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا أو يصحوا محمول على ما اذا لم يستقر فانه لا يمكن
 الانسكاك منه ونظر (قوله وقال) وحقيقة رحمه الله الخ في الهداية الايمان على ثلاثة أنسب
 بين الغيوس وبين معتقده وبين لغو فالغوس هو الحلف على أمر ماض متعمد الكذب فيه فهذه
 البيان بأنهم اصحابه ولا كفارة فيها الا التوبة وقال الشافعي فيها الكفارة والمنعقدة ما يحلف على

على مسطح لا فتراته على عائشة رضي الله
 تعالى عنها أو في عبد الله بن رواحة حلف
 أن لا يكلمه ختنه بشئ من النعمان ولا
 يصلح منه وبين أخته والعرضة فله يعني
 المعمول كالعقصة تعاقب ما به مرض دون
 الشيء والله مرض للامر ومعنى الآية على
 الاول ولا تجعلوا الله حاجزا لما حلفتم عليه
 من انواع الخسر فيكون المراد بالايان
 الامور المحلوف عليها كقوله عليه السلام
 لا ينمرة اذا حلفت على عيني غيري
 خبرها فأت الذي هو خير وكفر عن عيناك
 وأن مع صلتها عطف بيان لها واللام صلة
 عرضة لما بينهما من الاعراض ويجوز
 أن تكون التعليل وتعالى أن الله عز
 بعرضة أي ولا تجعلوا الله عرضة لان تبرأ
 لاجل ايمانكم به وعلى الثاني ولا تجعلوا
 معرضة لآيمانكم فتبدلوه بكثرة الخلف
 به ولذلك ذم الحلف بقوله ولا تطع كل
 خلاف مهين وان تبرأ عطف على أي أنها
 عنه ارادة تركه وتقواكم واصلحكم بين
 الناس فان الحلف بغيره على الله والبر
 عليه لا يكون براءة ولا مؤنة ولا مؤنة
 اصلاح ذات البين (والله سمع) لآيمانكم
 (عليهم) بآيمانكم (لا يواخذكم الله باللغو في
 آيمانكم) اللغو الساقط الذي لا يعتد به
 من كلام وغيره ولغو العيب ما لا يعتد به
 كما سبق له اللسان أو ترككم به جاهلا بغيره
 كقول العرب لا والله وبلى والله تجرد
 التأكيد لقوله ولكن بواخذكم كما كسبت
 قلوبكم والمعنى لا يواخذكم الله بغفوة
 ولا كفارة بما لا يقدح معه ولكن بواخذكم
 بهم اواخذكم بما اقعدهم من الايمان
 واطاعتهم بما يقربكم اليه منكم وقال ابو
 حنيفة اللغو ان يحلف الرجل بناء على ظنه
 الكاذب والمعنى لا يواخذكم بما اخطأتم فيه
 من الايمان ولكن بآيمانكم بما صدقتم
 بالكذب فيه (واللغو لغو) حيث لم
 يواخذكم به

أمر في المستقبل أن يفعله أولاً بهدوء وأذا حثت فيها رمته الصكفارة لقوله تعالى ولكن ربناخذكم بما عاقمت الإيمان وبين القولين يحلف على أمر ما ض وهو يظن أنه قال والآخر بخلافه فهذا المين ترجوا أن لا يؤخذ الله بها صاحبها انتهى يعني ولا تكفارت فيها أيضاً وهذا ما جعله كتب الفقه وقوله ترصا للتوبة أي ترك ما هله لاجل أن ترى الله عليه والعاصي المصراستدر جاله (قوله أي يمحنتون على أن لا يجامعوه من الخ) الإلامن الآلية وهي القسم لكنه خص بشم مخصوص والقسم المتاحي على البابا أوبدي كاقسم بالله على كذا فنقل الطبيعي أن هذا الفعل يتعدى عن وعلى وقال التجربة أنه الوجه المأرى في جميع الموارد ونقل أوالأملاء من بعضهم أهل اللغة عديته عن وقبل انهاء معي على وقيل بجنى في وقيل رادفة منع ذلك فنفهم معنى متباعدين أو يمتنعان وبوجهه طرفا مستقرا أي استقرأهم من نسائم ترص أربعة أشهر وقوله فاعل الظرف وذهب الأخفش حيث جوز عمله وإن لم يعتمد غيره ينعفه وقوله أضفى إلى الظرف على الإنسان أي بأن جعل معقولا به ونقل عن بعضهم أن الإضافة على معنى في فلا تجميع على القول به وذهب كوفي (قوله ويؤيد فأن قال الخ) فأنم اللتعقيب والآتي مع الشافعي رحمه الله تعالى بصريحهما وقوله مسيح يقتضى التلظ بالاطلاق والله لا يقع بنفس معنى الآية ادعزم الإطلاق لا يسمع عا دون أن أهل السبل المجتزؤون سمع غير الأصوات وهم لما رآه كذا كذا أولها بيان النساء المتفصيل للتعقيب لأنه يقع عقب الإجال ذ كرنا وقد رآه أيضا ولا يتخلو من دئنة تسبح ووسوسة يعلمها جعل كأنه يسمعها ولا يتبين أنه كنهه بخالف لظنهما وأيد في الكشف أيضا بأنه مرص عن كثر من العبادة لأنهم فهم ومن الآية تفصله في الفروع وقوله وأما تعرض لنسخة توحى أي قصد وقوله مسيح إطلاقه إشارة إلى أنه مؤيد بذهب كاقفمتنا (قوله الإلامن أربعة أشهر فغادوها) الأصح مخافوها أي فاجبا وجها من الزيادة على الأربعة لالتناقض من الحنفية على أن أهل المدة أربعة أشهر مع شرط الزيادة عند الشافعي رحمه الله وقوله بأحد الأمرين أي التي أو التطلق (قوله يريدهم المدخول بهن الخ) لأنه لا عدة على غير المدخول بها وعدة غير ذوات الإقرار يجعل أو صغر أو كبر موضع الجدل والأشهر وتزكيد الحرية ولا بد منه إذ عدة الأمانة لأنه لا تسببه عليه وهل هو عام بالأمم أو مطلق مقيد بذهب في الكشف إلى الثاني فقبل أنه في المعاملة بالجهو ومن أن تلج المعرف بلجوع والمجنسية معي فأنم الشكل والبعض والتعيين والمرح الدليل والحبب أنكم ما يقول في المطلق طابق لتساؤل جميع الأفراد وفي مثل العالين أنه جمع لتساؤل كل ما سبي به وفي قوله وما تله يريد ظنا للعالين أنه تكرر ظنا مع العالين على معنى أنه لا يريد شيأ من الظلم لأحد من خلقه والأقرب أن يقال هو عام خص منه المذكورات يعني أن في كلامه تناقضا وقبمحيث (قوله خبره عنى الأمر الخ) قال الخبر ظاهر أنه المضارع الواقع خبرا معني الأمر ففتح الإنسان خبر المبدأ استقدر القول وأودونه كإرضاءه وأورد عليه أن الواقع موقع الأمر الجملة بتمامه من غير مجزؤ وأن الخبر شري أشار إليه بقوله أصل الكلام ولترص المطلقات ثم ذكر أن وجه هذا التجاز تشبيه ما هو مطلوب الوقوع بهما هو تحقيق الوقوع في الماضي كأي رحمه الله والمستقبل أو الحال كأي هذا المثال وبهذا ظهر أن قوله وكان الخ تسامح والعراب فكأن يمتنان البتة فهو يمتنع عن وجود ذلك من في الحال والألاسة يقال وقبمه نظرا لأنه لا تسامح بالنظر لنس الأمر مع أنه أن كان بالنسبة إلى الاختبار فانه أمر فرضي تقصدي وقوله وبما الخ أمال التكرار والأسناد وأمالنا لما ذكرنا المبدأ أشعرت السامع بأن هذا الحكام عليه فإذا ذكره كان أوقع عنده من أن تذكر الحكيم ابتداء وقد بين ذلك في شرح المفتاح فتم بيان وقوله وكان الخطاب الفاهر أنه على رنة القاعل وأمان أن على رنة المفعول فتذكره لأن الخطاب به في الحقيقة الحكيم فأن كان التسامع يتأول الشخص أو الفريق ونحوه فلا يراد ما قيل الفاهر الخطابية الأثرى إلى

(حليم) حيث لم يعجل بالموافقة على
 بين الحجة ترصا للتوبة (الذين يزلون من
 قلوبهم) أي يعطون على أن لا يجامعوه
 والابلا الحلف وتعديته به على ولكن لما
 نحن هذا القسم معني البلاء عدي بن
 (ترص) أي أربعة أشهر) مبتدأ وما قبله
 خبره وأفعال الطرف على خلاف سبق
 والتركب على الانتظار والتوقف أضغى إلى
 الطرف على الاتساع أي للمولى حق التلبس
 في هذه المدة لا يطالبه بنفي ولا طلاق ولذلك
 حال الشافعي لا يلايه إلا أكثر من أربعة
 أشهر وزويده (فان فاقوا) رجعوا في البيعتين
 بالحنث (فان الله غفور رحيم) للمولى انتم
 حنثت اذا أكثر وما تعرض الا بلاء من شرار
 المرأة ونحوه بالفتنة التي هي كاتوبة (وان
 عزموا الطلاق) وان عزموا قصده (فان
 الله معيب) على الطلاقهم (عليهم) يعرضهم فيه
 وقال أبو حنيفة لا يلايه إلا أربعة أشهر
 فبادرهم وحكمه أن المولى ان فاق المدة
 بالوطان قدر وبالموعدان يحجز حتى
 ولزم الواطى أن يكفر والابن بعدها
 بطلقة وعندنا يطالب بعد المدة بأحد
 الامرين فان أبي عنهم ما طلق عليه الحاكم
 (والطلفت) يريد به المدخل بين من ذوات
 الاقراء ما دللت الابات والاشبار أن حكم
 غيرهن خلاف ما ذكر (يعرضن) خبر بمعنى
 الامر وتغير العادة قلنا كيدوا الاشعار بأنه
 مما يجب أن يسارع الى امتنائه وسكان
 الخاطب قصد أن يمثل الامير فيبرع عنه
 كة ولك في الدعاء روح الله وبناؤه على الابتدا
 زيد فضل تأكيده

قول الزمخشري: فكان ينبغي امتثال الأمر بالتريص فهو يخرجه عنه موجودا والداعي إلى اعتبار هذا أنه لو كان خبرا لزم تخلف أخباره تعالى فين خالف ذلك الشغل على ما ذكرناه وجهه ببلغ معروف مثله في كلام العرب ومنهم من قال أنه خبر عنه أنه هو المشروع الذي تفعله النساء إذا امتثلن فهو مقدم معنى فلا يلزم تخلف خبره تعالى وهكذا كل ما ورد منه ولا حاجة إلى تأويله وليس التخصيص أقرب من التأويل المذكور نعم وجهه يمكن الأول أولى (قوله تهيج وبعث الخ) بيان لكثرة ذكر النفس هنا وعدم ذكرها في الإبلالة في الإبلالة لم يحصل لهن الفارقة وحرمة القران ليحقق لهن طموح يحتاج إلى تأكيد يذكر النفس كما هو المعهود في ذكرها والطموح المل إلى الشيء وشارعة النفس (قوله نصب على الطرف أو المفعول به الخ) ترص بمعنى انتظري عدي المفعول واحد فان كان هذا طرفا فمفعوله مقدر وتقديره مضيا أيضا فلذا لم يمتنه لانه بدل عليه ما ذكرنا ويترصن الأزواج أو التزويع وهو المفعول تقدر مضيا أي مضى ثلاثة قروء (قوله وقرو جمع قراء الخ) يفصح القاف وضمها وأهل اللغة على أن الترمش ترك بين الطهر والحض ووروده لكل منهما في الاستعمال والحديث مفرغ عنه وكلام الزمخشري مشعر بأنهم اختلفوا في معناه ووضعه وتعبه في الكشف بأن الخلاف انما هو في الاكثر والراجح وما المراد به في هذه الآية والله أشار المصنف رحمه الله بقوله وهو يطلق البعض أي يستعمل له ولا فاعطاه على الحض وأثبت به هذا الحديث وهو صحيح أخرجه أبو داود والنسائي عن عائشة رضي الله عنها وهو صحيح في إرادة الحض لان ترك الصلاة فيه ثم أثبت استعماله في الطهر أيضا لكن لافيه مطلقا بل ادعاهب حياء بقول الأعشى من قصيدة يمدح بها هذلة أولها

أجبتك تيامم تركتنداك • وكانت تقول للرجال كذلكا

حتى أتى إلى قوله في مده

ولم يسم في العباء سبيل ما جد • ولا ذوأ في الحى مثل اناسكا

وفي كل عام أنت جاشم رسلة • تشدقأصاها عزم عزانكا

مورثة ملاوى الجسد رفعة • لماساع فمهم قروء نسا نكا

يعنى أن الغزو شغل ع وطمأنه في الظاهر اذا لوط في الحض فهو متعين كما في قوله

قوم اذا حاربوا شدة وأما زهرم • دون النساء ولو بات باطهار

وأما تأويل الزمخشري له بأنه يجازع العدة تصير كتابة عن طول المدة أو إيراد الوقت فانه يريد بمعناه كقوله • قراءا أن يكون لها قطر • وقيل أصل معناه الوقت فلذا يستعمل للحض والطهر فلا يخفى بعده ولذا لم يلق الله المصنف رحمه الله (قوله وأصله الانتقال من الطهر إلى الحض الخ) هذا استدلال بالمعقول في جواب استدلال الحنفية به حيث قالوا الانتقال من الطهر إلى الحض هو الدال على برائة الرحم المقصودة من العدة بأنه يعنى الانتقال من الطهر إلى الحض لانه الدال على برائة الرحم لا الحض لكنه قيل انه مكابرة وقوله لا الحض يصح رفعه عطفا على هو وضمه عطفا على اسم ان وهذا لا ينافي قوله فيما مضى طهر بين حجبتي لمافيه من الانتقال أيضا وهو أحد قولى الشافعى رحمه الله قال في المنهاج وهل يحسب طهر من لم تحض قراؤان بناء على أن القراءات من طهر إلى حض (قوله تعالى فظفوهن بعدة ثنتين الخ) فالأدلة هنا لتوقيت كما في قوله أقم الصلاة لولك الشمس والمعنى فظفوهن وقت عدتهن فيعلم منه أن المراد من العدة الطهر لا الحض اذا طلاق انما يشترع فيه والطلاق في الحض منبى عنه وهم أجابوا عنه بأن المراد فظفوهن مستقبلات لعدتهن كما يقال لقتنه ثلاث من الشهر أى مستقبلات منه وقيل انه لا يدفع التمسك بل يقوى لانه انما يقال ذلك حدث حصل الفعل بأول الثلاث واذا اتصل التعلق بأول العدة كان بقية الطهر الذى وقع فيه التعلق محسوبا من العدة وفيه المطلوب وأما الاستقبال لأعلى وجهه الاتصال بل مع تحلل الفصل فليس مدلول اللفظ

(بأنفسهن) تهيج وبعث لهن على التريض
فان نفوس النساء طوامح إلى الرجال فأمعن
بأن بقية معنهما على التريض (بأنه
قروء) نصب على الطرف أو المفعول به أى
يترصن مضيا وقرو جمع قروء وهو يطلق
للبعض كقوله عليه الصلاة والسلام دعى
الصلاة أيام أفراقت والطهر اغا فصل بين
الحضتين كتول الاعشى
مورثة ملاوى الحى رفعة
لماساع فمهم قروء نسا نكا
وأصله الانتقال من الطهر إلى الحض وهو
المراد به في الآية لانه الدال على برائة الرحم
لا الحض كما قاله الحنفية لقوله تعالى فظفوهن
لعدتهن أى وقت عدتهن والطلاق المشروع
لا يكون في الحض

ولامته والاستعمال ورد بأنه كلام مشتق لأن وجود البقعة بمحالة لادخاله عليه وليسلم فانتفاء
 الضرورة وفيه تأمل **(قوله وأما قوله صلى الله عليه وسلم الخ)** أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما
 من حديث عائشة رضي الله عنها وأشار إلى أن الحديث معارض له فقاسطافهم جمع إلى غيره من أدلة
 وقوله تلك العدة الخ الإشارة إلى الظاهر ونسب العدة للمقدارها لأدلة كراهية طهران وأشار بقوله
 رواه الشيخان إلى أنه معين فيه الظاهر ورواياه أقوى بما قبله وفي معارضة هذا البحث لأن كلام
 في العدة التي تعقب الطلاق لا في العدة التي يقع فيها الطلاق وحديث الشيخين في الثاني ولا نزاع في أن
 سنة الطلاق أن **بسم** وإن في طهر لإجماع فيه فلا لالة الحديث على مدعاه بمنعوه وفي الحديث كلام
 في شروح البخاري لم ينظر **(قوله وكان القياس الخ)** لأنها ثلاثة وهي أقراء لا قروء وقيل في وجه
 اختياره أن جمع قروء النج وجعه على أفعال شاذ وفيه نظر وكان مراده أن القروء في جميع المطلقات
 ككثرة والزوجة التي لم يكن فرد تنافق اليها على معنى من التبعضية عند من أنها باقوا قدموا لأنها
 في تعدد ذات ومعلومات والرخش في اختياره من وضع التثنية موضع الكثرة لأن أقراء أقل من قروء
 في الاستعمال فنزل منزلة المعلوم وجميع التثنية إذا عديم استعمال جمع الكثرة لهما كما عكسه كما تقر
 في النحو وكان المصنف رحمه الله لم يسبق له استعماله لأن أنبأها من كسرك وقال الحريري في الدرة المعنى
 لتبرص كل واحدة من المطلقات ثلاثة أقراء فأما استدلاله بجائزته على أن ينظر قروء على الكثرة المرادة
 والمعنى المألوف انتهى وهو مراد المصنف رحمه الله والله أشار للطبي وأما جواب المصنف بأنها أقراء
 بالنسبة لكل امرأة بالنظر إلى الجميع قروء كثيرة فتدل أنه بعد الملاحظة الأفراد في الجميع أملا حظة
 الجميع بأبائها ثلاثة فتأمل **(قوله من الولد والحض الخ)** في الكشف أو الحضي لأنهما لا يجتمعان وكلام
 المصنف باعتبار الاجتماع في عدة الحمل فان قلت تقدم أن المراد بالهالقات ذوات الأفراف فكيف يكون
 لولي في أرحامهن قلت إذا كن الولد وأنكرن الحمل وأدعته كن من ذوات الأقراء وقيل النضر على
 هذا راجع إلى مطاق المطلقات المذكورة في ضمن العدة وقيل الظاهر الأول لأبليس الحضي في الرحم
 واعتبار من أعضائه آخر فتأمل **(قوله وفيه دليل الخ)** لأن ما لا يملك إلا من جهن يسبق فيه
 قولان وجه الدلالة ما حال الخصاص أنه جله كالأمة عند هار أو ثمن مصدق فأما قولها بترك
 الكتمان دل على أن القول قولها دل على أنها إذا قالت أمّا نص لا يحمل الزوج وطؤها والله أن على
 الطلاق به فقلت حقت طلق وكذا الوفاق به شياً آخر عتق وليس المرادة تنبيهه حتى يحمل من غير
 المؤمنين بل العدة نظام لا يبحث بعد عدم الإقدام عليه من الأيمان فان قلت بل المراد التقيد
 إذا كفار غير مختاطين بالنزوع وأيضاً المطلقة الكافرة قد لا تجب عليها العدة كما ذكره الفقهاء قلت عدم
 الخفاء لا يضر هنا ما بين في الأصول وكون العدة للذكر في بعض الصور يكفي لمنع التقيد **(قوله)**
 أي أزواج المطلقات الخ هذا بيان للمراد سواء كان جمعاً أو لا وقوله فالضمير الخ المراد بالآية التي
 تنزهها قوله الطلاق مرتان وعود الضمير إلى خاص في ضمن العام أو قد في ضمن المطلق وأقرب القرآن
 وغيره وهو كعاد الظاهر لخص وقيل الضمير إلى المطلق بتقدير مضاف أي بعودة ترجعها من والبعودة
 ما بين والتأنيث على خلاف القياس أو مصدر بمعنى التبعيل وهو النكاح **(قوله وأقبل ههنا بمعنى)**
 (الماعل) لأن الرجعة لا لزوم ولا في للرافعة أو هو على أصله والمراد بعودته أن الرجعة
 منهن بالاباء وان هات الباء للابسة فالعني أنهم هم في حال تلصصهم بالرجعة منهن وذلك أن تلصصهم
 أرادتها وتاب ههنا أوها وقد يقال إن أباء الأمهات رجعة للقبس أو المشاكلة أو من باب الصنف آخر من
 الشقاء قال الحريري وليس بذلك وقيل المراد بالعودة إلى الرجعة منهم بالمناقرة كهذا يسر أطيبي منه
 وطبا وقوله في زمان التبرص الجار والمجرور متعلق بإقروا وان على بالرد فالإشارة لا نكاح كما قاله
 أبو البقاء **(قوله وليس المراد الخ)** لا تلور راجعه للضرر صحت الرجعة بالاتفاق وجه الخبر

وأما قوله صلى الله عليه وسلم وسلم طلاق الأمة
 فقلتان وعدها حصة ثمان فلا يتناول
 ما رواه الشيخان في قصة ابن عمر مره
 فليراجعنا ثم لم يرد **بسم** بعد
 تحصيل ثم طهره ثم أنشأ **بسم** بعد
 وأن شاء طلق قبل أن يس فذلك العدة التي أمر
 الله تعالى أن تطلق بها النساء وكان القياس
 أن يذكر بصيغة الفعل التي هي الإقرار
 ولكنهم يتبعون في ذلك فبعضهم يقولون كل
 واحد من المطلقات ذوات الأقراء نفس معنى
 للمائة المطلقات وذا الأقراء نفس معنى
 الكثرة فحسن بناؤها ولا يبعد كون أن
 يكون ما خلق الله في العدة وأبنا لخلق
 والبعض استجبالاً في العدة وأبنا لخلق
 الرجعة وفيه دليل على أن قوله لا يجوز في
 ذلك (إن كن نفس بالله واليوم الآخر)
 ليس المراد منه تنبيهه في الحمل بما بينه بل
 لا يجزى عليه ولا ينبغي له أن يفعل (وبعدوا من
 أي أزواج المطلقات) أو قد ردت إلى
 النكاح والرجعة البين ولكن إذا كان
 الطلاق رجعي بالآية التي تلومها فلهذه
 أخص من الرجوع إليه ولا يحتاج فيه كما
 لو كرر الظاهر وخصه والبعودة جمع
 والتاء تأنيث الجمع كالمعومة والخولة
 أو مصدر من قولك يعمل حسن البعودة فمت
 به أو أقرب مقام المضاف المخذوف أي وأهل
 بهواتن وأفعله ههنا بمعنى الفاعل (في ذلك)
 أي في زمان التبرص (أن أرادوا إصلاحاً)
 بالرجعة لا إضرار المرأة وليس المراد منه
 شرطه قصد الإصلاح للرجعة بل التعريض
 عليه والمنع من قصد الضرر

من نقي الاحقة اذ المريد والاصلاح وهو ظاهر وقوله في الوجوب المبرهن أن المثلية في مجرد الوجوب
لا في جنس الحقوق كما يتبادر من المثلية وقد صنف بعضهم الجنس بالجنس الماهية والباله الواحدة
وقال أيها من حقوق وقت الجنس والمنع وكأنه سقط من نصه لا وقصر الدرجة بالعدل والزيادة
أو الشرف لأن الدرجة المرتبة والتميز المعتمد فيها الصعود أو الشرف بعد إلى بعض الحقوق وقوام
وتماس جمع قائم وحارس والزواج يصح فيه كسر الزاوي فتحها والعزير القوي القادر وقصره وما بعده
بما ذكره لا نظام (قوله أي التعلق الرجعي الثنت الخ) جعل الطلاق بمعنى التطبيق لأنه مصدر
طالقت المرأة بالتخفيف واسم مصدر التطبيق كالسلام في التسليم وهو المراد لما قبله بالتسريح وجعله
على الرجعي يجعل التعريف للمهد المدلول عليه بقوله وهو ما لم يثنى أحق بردهن وجنبتهما فالتطبيق على
ظاهرها وتعتب فامسأله الخ واقفي لا ذكرى وأيد بالحديث وهو مما أخرجه أبو داود وابن أبي حاتم
والدارقطني (قوله وقيل معناه الخ) في الكشف أي التطبيق الشرعي تطلقة بعد تطلقته على
التفريق دون الجمع والالصال دفعة واحدة ولم يرد بان المثلية ولكن التكرير بقوله تعالى ثم ارجع
البصر كرتين أي كرتين بعد كرتين اثنتين ويجوز ذلك من الثناني التي يراد بها التكرير بقوله لم يسل
وسعدك وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى والجمع بين الطالقتين والثلاث بدعة واستدل
عليه بقول النبي صلى الله عليه وسلم لا ين لعرضي الله تعالى عنهما السنة أن تستقبل الطهر
استقبلا فالتطبيق الكلي فالتطبيق حال الحرر الظاهر أن هذا مدلول المثنى الذي قصد به التكرير
لأن معنى قولنا واحد بعد واحد عدم الاجتماع في الوجود فمقابل لم يرد أنه ان حل على التكرير
أعاد ذلك بل أراد أن المعنى مرة بعد أخرى وأنه لا يشافي الترتيب والاجتماع إذا راد في ليل مثلاً
أن الاطبات لا تجتمع من ولكن لما كان الالصال بدعيتين أن يجعل على التفريق ليس على ما عي
وايت شهري أدام يكن في الآية دلالة على التفريق كفيكون تعليل كفسية التطلق وأما
الحديث فاما يدل على أن جمع الطلقتين أو الطلاقات في طهر واحد ليس بسنة وأما أنه بدعة فلا يثبت
الواسطة وقد علم من الحديث أن ما ذكر في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن من أن المعنى مستقبليات
لعدتهن التي هي الحيض لا يشهد كون الطلاق قبل العدة ليكون في الطهر وذلك أنه أمر باستقبال
الطهر ولو كان معنى الاستقبال ما ذكرتم لزم كون الطلاق في الحيض (أقول) هذا وإن كان يظن
وإرادوا بسبب النظرة الأولى لكنه ليس كذلك لأن أخذهم التفريق ليس من مجرد التثنية بل التثنية
دالة على التكرير والتفريق أخذ من المثنى المخصوص وهو مرتان لأنه يدل على ذلك لغة واستعمالاً
قال الامام الجصاص في الاحكام قوله الطلاق مرتان يفتى التفريق لاحتمال أنه لو طلق اثنتين معاً
لا يقال طلقهما مرتين وجنبتهما طلق عليه انتهى وهو مراد الدارقطني في الكشف يعني ليس مجرد
التكرير فبعد ذلك بل خصوص هذه المادة ولم يكن من الصيغة لكان ليبيك فيسده وليس كذلك
فلا تدفع في كلامه وليس فيه أن الآية لا تدل على التفريق حتى يتعجب منه كيف يكون
تعليل وانما التعجب منه كيف خفي عليه مراده ثم انه خبره في الأمر الذي لا للتعليم كما في قوله
صلاة الليل مثنى مثنى فحاشا له لا شك في أنها تكون بدعة وتعين أن المراد بالسنة في الحديث الطريقة
المسولة لا ما يقابل المباح وغيره حتى يقال انه لا يستمر أن يكون بدعة بدليل أنه أنكره عليه وأما قوله
وقد علم الخ فقد فرق بينهما بأن المهور ثم الطلاق في حال الاستقبال وهذا الطلاق عقب الاستقبال فيعوز
أن يستقبل الطهر فإذا طلق قبله لكل قرأى مرة قبل لكل قبض تطلقة ويكون الغرض من ذكر
استقبال الحيض أن يجنب عن تطويل العدة فليأتمل والتعريف على الوجه الأول للاستفراق
والترتيب ذكرى لكنه خلاف المتبادر ولذا قال المصنف رحمه الله وهو يؤيد المعنى الأول وقوله
بالمثلية الثالثة بناء على المختار من مذهبه وقوله في المعنى الأخير الخ في نسخة عقيب بالواو أخرى

(وايهن مثل الذي طلق بالعرف أي ولهن
حقوق على الرجال مثل حقوقهم عليهم في
الوجوب واستحقاق المطالبة عليهم في الجنس
(والرجال عليهم درجة) زيادة في الحق وفضل
فهذا لا حقوقهم في أنه من وحقوقهم المهر
والكفاف وتزك الشراء ونحوها أو شرف
وفضله لأنهم قوام طهرين وحرارهن
بشركونهن في غرض الزواج ويخوضون
بفضله الرعاية والاتفاق (والله عزير بقدر
على الانتقام من خالف الأحكام) أي
بشره بالحكم ومعالج (الطلاق مرتان) أي
التطبيق الرجعي اثنتان لما دوى أنه جعل الله
عليه وسلم سئل أين الثالثة فقال عليه الصلاة
والسلام أو تسريح باحسان وقيل معناه
التطبيق الشرعي تطلقة بعد تطلقة على
التفريق ولذلك قالت الحنفية الجمع بين
الطلقتين والثلاث بدعة (فامسأله يعرف)
بالمراجعة وحسن المعاشرة وهو يؤيد
المعنى الأول (أو تسريح باحسان)
بالمثلية الثالثة وأما أن لا يراجعه ما عي
وعلى المعنى الأخير حكيم مبتدأ وتغيير مطلق
عقب بدعته كقيمة التطبيق

وعقبه فعمل شدد والعنى واحد وهو إشارة الى معنى الفاعل في قوله فاعماله زاد الاسماء المعروف
 أو التسمية بحسبان انما يتصور قبل الطلقات لانها بعد ما يعنى أنها لا ترتب على التعليم أى اذا علمت بكعبة
 التطلعي فالواجب أحد الامرين وهو تخيير على وعلى الأول تخيير بين المطلقين (قوله من الصادق)
 يقع الصادق وكسرها وفي نسخة من الصادقات جمع صدقة بفتح الصاد وضمة الدال وصدقة بضم الصاد
 وسكون الدال وهو المهر (قوله روى أن بجيلة بنت عبد الله بن أبي ابن سلول الخ) قال شرح الكشاف
 العوالب أخت عبد الله وقال الطبري رحمه الله انه روى من طرق شتى وليس فيها ما الى رعت جانب الخباء
 الخ (قلت) قال شامة الحنفاط السيوطي رحمه الله كلاهما صواب فان أباهما عبد الله بن أبي رأس المنافقين
 وأشوها صحابي جليل واسمه عبد الله أيضا ثم اختلف قديما هل هي بنت عبد الله المنافقي أو أخته بنت
 أبي الذي رحمه الحنفاط الأول قال الدماطي هي أخت عبد الله شقيقة أمها خولة بنت المنذر وروى
 الدارقطني أن اسمها زيب قال ابن حجر فاعلها الحسين أو أحد هما لقب بالأخيلة أصح ووقع في طريق
 آخر أن اسم امرأته ثبات حبيبة بنت سهل قال ابن حجر والذي يظهر أنهم قصصتان لمع امرأتين إحدى
 الحديثين وماتهما الطبري ليس كما قاله كثيرا ما يعتمد على الكتب الستة وموسى أحد والداري
 وليس فيها وقد روى ابن جرير ما ذكره المصنف رحمه الله ليس في شيء من الروايات أن هذه القصة سبب
 نزول الآية وسلول غير منصرف للعلمة والثابت لانه اسم أمه وقوله لا وأولا ثابت أصح له لأجمع أنا
 وثابت ومعنى ذكره الكفري الاسلام أخاف أن يعنى الى ما هو كفى الدين وقد يقال المراد تكرار
 العشر وليس بذم المعنى ذكره أن أقع من شدة بغضه في الكفري في أثناء الاسلام بأن لا أبالي بما يحب الله
 على من حقه أو بأن أعيب خلق الله وجمع الراسين كما عن المصاحفة وقوله ما عتبه بضم الناء ووقع
 في الكشاف ما عتب عليه والعتب اليوم والمعاينة وأعتبه أزال عنه ككاشكوا ويحفل أنى لا أصير
 زوجة لأن العتبة بكى بها عن المرأة كالقوع في الحديث ووقع في نسخ أبيه من العتب وله وجه وقيل
 هو من العتبة وهي الكراخه (قوله والخطاب مع الحكام الخ) جعل الخطاب الأول للخطاب وان كان
 خلاف الظاهر يلتصق النظم وأوله بأن اسناد الاخذ والاسلام لم يحجز لانهم أمروا من عند الترافع وانما
 قد بوقت الترافع ليراقق الواقع ولا يفرج الامر يكرى لحيطة الاسناد (قوله رقبيل ان خطاب الخ) هذا
 الوجه جوزه في الكشف وقال أن مثله غير عزي في القرآن ولم ير فيه المصنف رحمه الله ما فيه من
 تشويش النظم على القراءة المشهورة وهو بناء الفاعل في مخافهم القصة اذا الظاهر حيث لا أن تخافوا
 وأزواجكم أن لا تشعروا بحدوده ولاقته فكان ينبغي له أن يقول الآن يخافوا وأزواجهم وفيه أنه
 لا يختص التشويش بالمشهورة اذا الظاهر على بناء المفعول الآن يخافوا وأزواجكم أو يخافوا وأزواجهم
 كما قيل وتشويش النظم ليس من جهة التنبيه والجمع لان التنبيه باعتبار ما حسن وانما حسن والجمع
 الأفراد بل لا تفرق الخطاب في الموضوعين على خلاف التبادر وسناد الخوف وأولا الى الزوجين وثانيا
 الى الحكام وعلى قراءة الجمهور الخوف مستند الى الحكام في الأول تقدير ما روي في الثاني تصريح بضعف
 التشويش وقيل انه لا يبعد أن يكون الخطاب مقصودا به مخاطب دون مخاطب كأنه قبل ما يأم الناس
 أو يكون للزواج والحكام ويصرف الى كل منهم ما يليق به من الاحكام (قوله الآن يخافوا)
 (الرويان) وكذا أحدهما كفى الحديث المذكور وتفسر عدم الإفادة بالتركيب إشارة الى أنه لو كان لا يجوز
 لا ينبغي الاخذ (قوله وابدال أن الخ) قيل انه على نزع المخافض وقول أبي البقاء انه متقدم لمع هذين
 مردود وقوله فلا جناح عليهم مقام الجواب أي فروها فانه لا جناح عليهم ما وقعيب النبي بالوعد
 ظاهر لأن وصفه بالظلم المنتقم وعيدو التعدي يشعر به فلا يقال الظاهر تعقيب النبي بعتة مخالفته
 مخالفة فيه (قوله والخطاب الخ) الكراخه والشقاق مأخوذان من عدم إقامة حقوق الزوجية وقوله
 ولا يجمع ما ساق الزوج إليها يفهم من التبيينية في قوله عماد الاستثناء لا يقيد الاحل ما نهى عنه

(ولا يجل لكم أن تأخذوا مما آتيتكم من شيا)
 أي من الصدقات روى أن بجيلة بنت عبد
 الله بن أبي ابن سلول كانت تبغض زوجها
 ثابت بن قيس فآتت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقالت لا تأول لأبائنا لا يجمع رأي
 ورأى عني والله ما عتبه في دين ولا خلق
 ولكي أكره الكفر في الاسلام وما أطيقه
 بقضا الى رعت جانب الخباء فرأته أقبل في
 جماعة من الرجال فاذا هو أشدهم سوادا
 وأصغرهم قامة وأفعبهم وجهاف ترتلت
 واحتلت منه بحديقة أشدهم خطابا
 مع الحكماء وسناد الاخذ والياتا إليهم
 لهم الآخرون منهم عند الترافع وقيل انه
 خطاب للزواج وما بعده خطاب لله كمال
 وهو يشويش النظم على القراءة المشهورة
 (الآن يخافوا) أي الرويان وقرئ بظنا وهو
 يؤيد تفسير الخوف بالثبات (الايضا محذود
 الله) بتركها خاصة أحكامهم من مواجب
 الزوجية وقرأ جزة ويعقوب بفتحها فاعلى البناء
 للمفعول وابدال أن يصح من الضعيف يدل
 الاشتغال وقرئ تخافوا وتخيأنا الخطاب
 (فان خسرتم) أي الحكام (الايضا)
 حذرو الله فلا جناح عليهم ما نجا اقتدت به
 على الجسد في أخذ ما اقتدت به نفسها
 واحتلت وعلى المرأة في إعطائه (نقل)
 حذرو الله) إشارة الى ما حذر من الاحكام
 (فلا تمتدوها) فلا تمتدوها بالخائفة (ومن
 يمتد حذرو الله) فالثالث من الخائفون تعقيب
 لنهي بالوعد بسلطة في التهديد واعلم أن
 ظاهر الآية يدل على أن الخلع لا يجوز من
 غير كراهة وشقاق ولا يجمع ما ساق الزوج
 إليها فصلاح الزائد ويؤيد ذلك قوله عليه
 الصلوة والسلام أي امرأته أن زوجها
 طلاقا في غير ما سخرام عليها رخصة الخلع
 وبارى عليه الصلاة والسلام قال بجملة
 أنزله عليه حديثه فقالت أردها وأريد
 أنها انقال عليه الصلاة والسلام أمأ الزائد فلا

لكن الجوه ورجوزه لان عدم الخنث لا ينصرف في واحد بنص ما يتقوهن كما يشعربه ظاهر الاستئنا
 حيث كان معنى الأرى فاحتمل مجرأ بأ. مذواشما أقوه ولذا لم يقتصر على الاستئنا وضم اليه
 فان ختم الخ لكن عوم ما قدمت بشعر مجرأ الزيادة أيضا ولذا قيل انه جازى الحكم وقيل لمه ان
 النظم بقيد عدم الخنث لا بمجرد عدم البطان والفساد تأمل ووجه استكراهه والنوع منه ظاهر الآية
 والحديث لكن النهى لا يقتضى البطان في العقد وكان على البيع وقتئذ بالجمعة كقوله الفقهاء
 (قوله واختلف في الخ) وهذا هو الظاهر والظاهر أنه طلاق وأنه منصرف على قوله الطلاق زماناً وأما
 ما ذكره بيان حكم الطلقتين وإن منها ما هو بغيره وما هو بدونه أو قوله فان طلقه بيان لحكم الثالثة
 لا لبيان صحتها وشروطها وروى أن قوله أو تسريحاً باسناد إلى الثالثة فبطل ما رواه الأول
 لزوم اختصاص ما ينسب من حكم الخلع بما بعد المزين وليس كذلك ومجانباً يقع الميز والجهر وأن يكون
 ما ليس له عوض وأورد على قوله أنه متعلق بقوله الطلاق زماناً أنه يقتضى اختصاص عدم الحل بعد
 الثلاث بما إذا كانت الثالثة بعد تسريح أو الطلاق مع التعريق أو بعد طلقتين زوجيتين على نفقري
 الطلاق زماناً فالظاهر أن بفسر قوله الطلاق زماناً بالطلاق المستعقب للحل سواء كان النكاح
 أو الرجوع (أقول) اختصاصه بذلك مقرره ولا يقتضى في ما سواه وقد عرفت بظاهر بعض السلف
 لأن الطلاق الثلاث الدني كان على عهده صلى الله عليه وسلم واحدة ترجعة كما في صحيح مسلم وغيره من
 كتب الحديث إلى أوائل خلافة عمر رضي الله عنه فلما رأى كثرة أنما أضافه لأنما انعقد الإجماع عليه
 حتى شطوا من يحكم بخلافه وقوله حتى تزوج مجهول أو مضاعف وأصله تترجج وقوله يستند في بعض
 التسريح بسند ووجه التعاقب بظاهره أن النكاح أشهر في العقوبة ورد النص (قوله لما روى أن امرأة
 رفاعة الخ) هو رفاعة بن ربيعة القريظي صحابي مشهور والحديث صحيح عن عائشة رضي الله عنها ورواه
 في الموطأ مسنداً قال طلق امرأته فبقيت وبساق الحديث وفيه من أين مقاتل أنها عائشة بنت
 عبد الرحمن بن عتيك وأنها كانت تحت رفاعة بن زهير بن عتيك ابن عها قال أبو موسى الظاهر أن
 الفقرة واحدة وقال السهواوي السماع يقتضى أنهما قصتان والزهر حنابلة في الزاوي وكسر الباء الموحدة
 وأيسر بالضم والتصغير كما في الزبير المشهور وقوله وإن ما معه ما في التسريح ففصله وهي موصولة ولو
 وصلت كانت أداة وهي صحيحة أيضاً وهذب النوب طرفه تريد أنه عني لا يتم ذكره وعمله بالتصغير
 عدل قليل لا يكتفى منه ما قل من العدل كذهبية استه برت لعمري ولذا نهى في الأساس من المتعار
 علمتان للفرجين لأنهما مظنة الالتذاذ وفي الكشف أنها البت ما شاء الله ثم رجعت وقالت إن كان
 قد مضى فقال لها كذبت في قولك الأول فلا صدقك في الآخر ثم أتت أبابكر رضي الله عنه بعد النبي
 صلى الله عليه وسلم وقالت أرجع إلى زوجي الأول فقال لها أعهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا
 ما قال فلا ترجعي فبقيت أصمت عريضة الله عنه وقالت له مثل ذلك فقال لها إن أتيتني بعد هذا لا يرجع
 قال العريضة وقوله لا يرجع مبالغة في التهديد لا إشارة بأن ما تبعته زماناً (قوله فلا تة مظنة قد تمت السنة)
 وهو جازم كتنصيصه بالخبر المشهور بالحق المتواتر وهذا من أول قبل أنه تنصير بالنكاح المراد منه الإجماع كما
 في الوجه الآخر لكان أقوى (قوله والحكمة الخ) الحكم هو التشديد الذي يشق عليهم ثم إذا اختلف ذلك
 يكون له العود بما يجبه ويرغب فيه فالعود ما مرفوع معطوف على الردع ويجوز دمه معطوف على
 التسريح ووجه الردع اللاحق من نكاحها بعد رجوع آخر (قوله وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه
 وسلم الخ) أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه ومن طرق أخر عن ابن مسعود رضي الله عنه
 وهو حديث صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو لا يدل على عدم صحة النكاح لما مر أن المنع من
 العقد لا يدل على فساده ونسبته محلاً يقتضى الصحة لانه سبب الحل ومما في الحديث التيسر المتعار
 وفيه لطف وحسن اتفاق لا يخفى فان قلت إذا كان العقد صحيحاً والتحليل لازم شرعاً لعنه رسول الله

والجوه وراستكرهه ولكن نفذوه فان المنع
 عن العقد لا يدل على فساده وأنه يصح النكاح
 المتأداق فانه تعالى بماء اقداد واختلف في
 أنه اذا جرى بغير لفظ الطلاق هل هو فسخ
 أو طلاق ومن جملة هذا الحق قوله (فان
 طلقها) فان تعقبه للخلع بعد ذكر الطلقتين
 يقتضى أن يكون طلاقاً راداً ولو كان الخلع
 خلافاً لظاهره أنه طلاق لانه فرقة باختيار
 الزوج فهو كالطلاق بالهوى وقوله فان
 طلقها متعلق بقوله الطلاق زماناً تفسير
 لقوله أو تسريحاً باسناد اعترض بينهما ذكر
 الخلع دلالة على أن الطلاق يقع بمجانبة
 وبعبارة أخرى والمعنى فان طلقها بعده
 التثنية (فلا تخل له بعد من بعد ذلك
 الطلاق حتى تنكح زوجاً غيره) حتى تزوج
 غيره والنكاح يستلزم العقد في كل منهما
 كالتزويج وتعلق بظاهره من أقصر على العقد
 كان السبب وانقضى الجوه ورعى أنه لا بد من
 الاصابة لما روى أن امرأة رفاعة قالت
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم إن رفاعة
 طلقني فبنت طلاقاً وإن عبد الرحمن بن الزبير
 تزوجني وإن ما معه مثل هدبة النوب فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أريد من أن
 ترجعي إلى رفاعة قالت نعم قال لا حتى تدق
 عسلته ويدق عسلتك فلا تة مظنة
 قد تمت السنة ويحتمل أن يفسر النكاح
 بالاصابة ويكون العقد مستغداً من لفظ
 الزوج والحكمة في هذا الحكم الردع عن
 التسرع إلى الطلاق والعود إلى المظنة لأن
 الرغبة فيها والنكاح بشرط التحليل فاسد
 عند الأكثر وجوز أبو حنيفة منع تكراره
 وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل
 والمحل (فان طلقها) الزوج الثاني فلا
 جناح عليهم أن يتراجعا أي يرجع كل من
 المرأة والزوج الأول إلى الآخر باختيار

لأنه مما يتسارع فيه (إن أراد أن يتم الرضاعة) بيان للوجه إليه الحكم أي ذلك لمن أراد اتمام الرضاعة أو متعاقب برضعت فإن الأب يجب عليه الارضاع كالنقطة والآن ترضعه وهو دليل على أن أقصى مدة الارضاع حولان ولا عبرته بعدهما وأنه يجوز أن ينقص عنهما (وعلى المولود) أي الذي يولده يعني الوالد فإن الولد يولده وينسب إليه وتغير العبارة للإشارة إلى المعنى التقضي لوجوب الارضاع ومن المرضعة عليه (رقة) وكسوتين) أجرة لهن واختلاف في استخار لهن فجوزته الشافعي ومنعه أو خيفة رجهما الله تعالى ما دامت زوجة أو ممتدة **كساح** (بالعرف) حسب إيراد الحكم وبني به وسعه (لأنك نفس الازمعة) تعادل لاجباب المكن والتبديد المعروف ودليل على أنه سبحانه وتعالى لا يكذب العبد بما لا يطقه وذلك لا يمنع أمكاه (لانتظار والده) ولدها ولا مولده (ولده) تفصيل له وتقريب أي لا يكلف كل واحد منهما الآخر ما ليس في وسعه ولا يضار به الولد وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب لانتظار يرفع بدلا عن قوله لا تكلف وأصله على الترانين تضار بالسكر على البناء للفساد أو الفتح على البناء للمنعول وعلى الوجه الأول يجوز أن يكون بمعنى تضمر الباء من ملته أي لا يضار الوالدان بالولد فيرط في نهده ويتصرف فيغيره وقرأ لانتظار بالسكون مع التشديد على نية الوقت ومع التخفيف على أنه من ضاره يضيره وإضافة الولد إليها تارة والآخر استعطف إلهما عليه وتنبه على أنه حقيق بأن يفتق على استصلاحه والاشفاق فلا ينبغي أن يضربا أو أن يضار إيسيه (وعلى الوارث مثل ذلك) عطف على قوله وعلى المولود رزقون وكسوتين وما بينهما لعل معتز من المارد بالوارث وارث الأب وهو الصبي

وكونه للمطلقات يبرحه بيان إيجاب الرزق والسكر فانه لا يجب كسوة الوالدات ورزقهن إذا كن غير مطلقات للارضاع بل للزوجة فإن كان للامتناع شك لا نه باعتبار به من أي المطلقات وليس في الآية ما يدل على أنه للارضاع وقد فسره في **الحاشية** على الآية فقلت تنبيهه بالمولدين يأتي الوجوب إذا تعلق به قلت القائل بالوجوب بصرته للارضاع المطلق ويجعل قوله حولين معمو لا لمقدر (قوله لانه مما يتسارع فيه) فيطلق على الأقل القريب من التمام وهذا لا ينافي أن اسم العدد خاص في مدوله لا يحتمل الزيادة والنقصان لأنه معناه لا تطلق العشرة مثلا على تسعة أو أحد عشر وهذا التسارع يجعل شي من أبعاض الأسماء لا حادثة لمنزلة الواحد فتطلق العشرة الأيام على تسعة أيام ونصف يوم كما يقال للقريب من الحول حول لانه تسع شائع إذا يقال لقبته في سنة كذا أو اللقاء في يوم منها وفيه نظر (قوله بيان للوجه الخ) أي اللام ليسان كافي هب لك وسنالك والجار والمجرور في مثله خبر مبتدأ محذوف أي ذلك الخ تكون الرضاع واجبا على الأب لا ينافي أمره لانه للزب أولانه يجب ملين أيضا في الصور السابقة وكونه يجوز أن ينقص عنه مأخوذة بوضعه للارادة كونه لا يعتد به بعدهما يعني لا يعطى حكم الرضاع على ما ينفي في الشرع ثم انه قرأ أن يتم الرضاعة بالرغم من جعل أن المصدريه على ما المصدريه في الإعمال كانت عليها في قوله على الله عليه وسلم كانتكونا بولي عليكم ويحتمل أنه يتوابعه الجع باعتبار معنى من وسقط في الفتاة لانتفاء الساكنين قبها الرسم (قوله تغيير العبارة) يعني لم يقل على الوالد مع أنه أظهر وأخصر لدلالة على علة الوجوب وهو أنه ولده وبهذا إشارة النص أن النسب لا ينافي الحقيقة وإشارة النص تدعي في البديع الادماج والى نحو هذه الإشارة قصد الشاعر بقوله

وانما أتممت الناس أوعية • مستودعات وللآباء

ومن كسر جمع أوعية وضمر رزقون والولدات وخرجت النائرة ويعلم ذلك بإشارة النص من قوله المولود لانه لا يتعدون تسلم النفس وكذا كونها غير صغيرة كافي شرح الهذية وفيه نظر وكونه تعديلا على ما فسره وقوله ودليل رزق على ما قاله من حاله لأن نفسه يقتضي أمكاه والام يند (قوله لا تضار والده الخ) المضارة مضاعفة من الضرر والمضارة تمام مقصودة والفعل محذوف أي زوجها أو غير مقصودة والمعنى لا يضار واحد منهما ما لا يضر بسبب الولد إذ تضار في أمه متعدي بنفسه فعلى احتمال الجهول ظاهر وعلى المعلوم يقتدره مفعول ويجعل الباء في بولده لاسبية فجوز أن يكون بمعنى تضمر بضم التاء وكسر الضاد بالباء لانه في موقع المفعول به وضار بمعنى أضرت وفاعل يكون بمعنى أفعال شوباعه بمعنى أبعده وجوز أيضا أن يكون بمعنى تضمر بضم التاء وضار الضاد فاعل بمعنى فعل نحو واعدته بمعنى وعدته والباء لأنه مفعول به الخ أي تفصيل لعدم التكليف بما لا يطاق وتقريبه ونبيه إشارة إلى وجه ترك العطف ووجه أن المضارة المنقضية أمان أن تكون مخاف الوتر فنه يادل على نفي بطريق الأولى أو عاين فيه وظاهر (قوله وقرأ ابن كثير وأبو عمرو الخ) وعلى البداية والرفع وهو خبر يقرآن يكون خبرا بمعنى الأمر فيجهد معنى بقاءه الخ ومن قوله بمعنى تضمر بفتح حرف المضارعة من الثلاثي وضما من الأفعال على ماضيه وهو موزون في الدر المنثور فاقبل انما تجمل الباء لانه لو كان بمعنى تضمر لا يشجر ذلك في القاموس فترضه وضربه وأضربه فلم يجعل أضمر متعديا بالباء من قهوا والنظر وصاحب القاموس لا يقول عليه (قوله وقرأ لانتظار بالسكون الخ) وهو ما يجوز ولم يكسر كما قرئ به إجمالا لمراد من يجرى الوقت وقراءة العطف كذلك الآن يحتمل أنه من ضاره يضربه بمعنى ضربه أو من ضار المشد تخفف وقوله فلا ينبغي الخ ناظر إلى المعنيين والتفسيرين السابقين (قوله والمارد بالوارث الخ) يعني أن الوارث بمعنى المضاف أي وارثه والضمير ما والوالد والمولود والوارث اما وارث المولود على العموم أو الصبي نفسه أو وارث

أى غمان المرضعة من غالة إذا مات الأب وقيل (٣٢٠) الباقي من الأبوين من قوله عليه الصلاة والسلام واجله الوارث من كلا القولين يوافق مذنب

الشافعي رحمه الله تعالى إذا لظف عند فها
عدا الولادة وقيل وارث الطفل واليه ذهب ابن
أبي ليلى وقيل واره الحرم منه وهو مذهب
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل عصا به
قال أبو يزيد وذلك إشارة إلى ما وجب على
الأب من الرزق والكسوة (فإن أراد
فصلا عن تراض منهما وتناؤد) أى فصلا
صادرا عن التراضى منهما والتناؤد بينهما
قبل الحولين وانتهاؤد والمشاورة والمشورة
والمشورة استخراج الرأى من شرت العسل
إذا استخرجته (فلا جناح عليهما) فى ذلك
وانما اعتبر اضيقهما رعاة صلاح الطفل
وحذرا أن يقدم أحدهما على ما يضر به
لغيره أو غيره (وإن أردتم أن تسترضعوا
أولادكم) أى تسترضعوا المراضع أولادكم
يقال أرضعت المرأة الطفل واسترضعها
أياه كقولك أنجج الله حاجي واستججته
أيما لحذف المفعول الأول لاستغناء عنه
(فلا جناح عليكم) فيه وإطلاقه يدل على
أن الزوج أن يسترضع الولد ويمنع الزوجة
من الارضاع (إذا سلمت) أى المراضع
(حائض) ما أردتم يتامى كقوله تعالى
إذا تم إلى الصلاة وقرأ ابن كثير ما أتيت
من أى الله احسانا إذا فعله وقرأ أوتيت
أى ما أتاكم الله وأقدركم عليه من الإبرة
(بالمعروف) حله سلم أى بالوجه المتعارف
المصنف شرعا وجواب الشرط مخذوف
دل عليه ما قبله وليس اشتراط التسليم
بل هو الاسترضاع بل لعل ما هو الأولى
والاصل للطفل (واتقوا الله) مبالغة
في المحافظة على ما شرع فى أمر الأفعال
والمراضع (واعلموا أن الله جاعل معلن بصير)
سكتهم يد (والذين يتوفون منكم)
ويزنون أزواجا يترعن بأنفسهم أربعة
أشهر وعشرا) أى وأزواج الذين أو الذين
يتوفون منكم ويزنون أزواجا يترعن
ببدهم كقولهم الذين منون يدهم

المصطفى على العموم أو ينفذ أن يكون ذارح محرم من المصطفى بحيث لا يجوز له المنكاح على تقدير
أن يكون أحدهما ذكرا أو أنثى أو ينفذ أن يكون أحدهما من الأباؤ والتهات والاجداد
والجدات أو ينفذ أن يكون من عصبته على اختلاف المذاهب بين السلف قيل وأما جعل الوارث
بعض الباقي وإن كان مصحفا فقل فى هذا المقام أليس قولنا فالفقه على الأب أو على من بقى من
الأب والامم معنى معتد به وكونه خلاف الظاهر لاشك وأما العلاقة فلا فإن المعنى على الأب والامم
عند عدمه وأورد على ما قبله أن المصطفى إذا كان مال الحرة منه مطلقا فلا ينجبه فقيده بجوت الأب
وأوله نظر وعناجه ولأى تعطى مؤنتها (قوله واجله الوارث الخ) حديث حسن رواه الترمذى
وأوله اللهم متعنى بجعى وبصرى واجلهما الوارث منى وانصرف على من ظنى وخذ منه بتأرى
وروى اللهم متعنى بأبى أعنا وأبصارنا وقترنا ما أحسبنا واجله الوارث منا واجله نأراعى من ظننا
ومعنى اجعله الوارث أى أبى صحىحنا لعلنا أنى أمور وأفرا دضير جله تابنا وأبى ذلك المذكور
وأوه ضمير المصدر أى التمتع بها كفى شروع المفضل وجعل ذلك إشارة إلى الرزق والكسوة وقيل إلى
جميع ما سبق فيشمل عدم المضارعة (قوله فإن أرادوا فلا الخ) تفصيل للترضاع وقوله إن أراد أن يتم
الرضاعة بيان للاتمام وهذا للنقص عنه صراحة بعد الإشارة إليه دلالة ولم يرض ما فى الكشف
من أن المعنى فلا جناح عليهما فى ذلك أراد على الحولين أنقصا وهذه توسعة بعد التبييد وقيل هو
فى غاية الحولين لا ينجبوا لمناقبه كما يعلم من الشرح والمشورة كالتوسعة والمشورة كالتوسعة
من الكلام فمعهما وهى من شرت العسل إذا اجتنبته لذوق حلاوة النصيحة كما قاله الراغب وغيره
(قوله أى تسترضعوا المراضع أولادكم الخ) فى الكشف استرضع منقول من أرضع يقال أرضعت
المرأة المصطفى واسترضعته المصطفى فتعديله إلى مفعولين كما تقول أنجج الحاجبة واستججته الحاجبة والمعنى
أن تسترضعوا المراضع أولادكم فحذف أحد المفعولين للاستغناء عنه قبله أوصل نصيرى وهو
أن أفعل إذا كان متعديا إلى مفعول ثان فزيد فيه السين للطلب أو النسبة بصير متعديا إلى مفعولين
يقال أرضعت المرأة ولدها واسترضعت الولد وقيل عليه أخذنا سفعول وسائر المزد من المجرى حتى قيل
أن أخذ من الأفعال من خصائص الكشف هنا لكن المعنى هنا على طلب أن ترضع المرأة ولدها لا على
طلب أن يرضع الولد النسدى وأتمه فانه معتد كأرضع فلذا جعله متعديا لمن أرضع وحذف أحد
مفعولى باب أعديت جائز لكنته هنا بغير الواجب ألقا يوجد فى الاستعمال استرضعها الولد
وما ذكر من الاستغناء انما هو على عدم القصد إلى خصوص المرضعة ويرد عليه أن الامام الكرماني
نقل فى باب الاستغناء أن الاستعمال قد ما لطلب المزيد كالاستغناء لطلب الانجاء والاستغناء لطلب
الاعتناء بالعتب وصرح به غيره أيضا واليه أشار المصنف رحمه الله بقوله أنجج واستجج ومن العجيب
أن بعضهم جعله من رضع بمعنى أرضع وتعريفه بغيره (قوله وإطلاقه الخ) هذا مذهب الشافعي
وأما الحنفية فيقولون إن الامم أحق برضاع لدها وأنه ليس للأب أن يسترضع غيرها إذا رضع
أن ترضعه لوله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن فمنى قد خصصت الإطلاق (قوله ما أردتم
الإنشاء) لأن تسليم ما أوفى وما أعطى لا يتصور أن هو يحصل حاصل للإطائل فلذلك أتوه على هذه
القرارة وظاهره أنه على التمام الثانية لا يحتاج إلى تأويل به مضره والانه بتقدير ما فعلتم بدها إحسانه
أو شدة وفيه نظر وأما الثالث فلا غبار عليه (قوله وليس اشتراط التسليم الخ) جواب سؤال
وهو أن ظاهر النظم أن التسليم شرط لرفع الامم وليس كذلك فأجاب بأنه الأولى والأكثر وأوجهه
أنه شبه ما هو من شرط الأولى بما هو من شرط الصحة للاعتناء به فاستعمله عبارته وقيل أنه
لأجل أن هذا لأن فى الامم تسليم الأجرة مطلقا غير مقيد بتقدم عليه وفيه تأمل ووجه المبالغة
والاحتياط (قوله وأزواج الذين يتوفون الخ) لما كان المتوفى الأزواج والمتبرص الزوجات زام

ارسل الملك عقب الاربعين الاولى فصوره واخلاق معها وصورها وجلدها وعلفها ثم قال رب
 اذكر أم أني يقتضى ربك ما شاء ويكتب الخ ومن المعلوم أن هذا التصور لا يكون في الاربعين الثانية
 فانه يكون فيها علة وانما يكون هذا التصور قرياً من نفع الروح وأجيب أيضاً بجملة قوله فصورها
 على معنى أمره بصورها واذ تصور بغيرها وكتب ذلك والدليل عليه أن جعلها ذكراً أو أنثى يكون مع
 التصور المذكور وأورد عليه أن الخنثى أورد به ثم يقول أن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين
 يوماً وأربعين ليلة ثم يكون علة مثله ثم يكون مضغاً مثله ثم يبعث الله الملك فيؤذن بأربع كلمات فيكتب
 رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد ثم ينفخ فيه الروح فيقتضى تأخر كتب الملك عن الاربعين الثلاثة وذلك
 يقتضى أنه عقب الاربعين الاولى وقد جعل قوله يبعث الله الملك معطوفاً على قوله يجمع في بطن أمه
 وما بينهما اعتراض وروي بالواو وعمله فالمرسل لأن الواو لا تقتضي ترتيباً على ما ذكره المصنف
 رحمه الله إذ تفاوتت فيه الناس لا تعارض لأن كلامه بالنسبة إلى بعض قائلته ومعنى استظهرها طلباً
 للظهور وروى في الشبهة (قوله وروى الملقط يقتضى الخ) قبل علمه ثم بعد فواين النكابة والسلمة
 في كتب الحقيقة كما يتبره كلامه وفي المحيط يجب على النكابة إذا كانت تحت مسلم ما يجب على السلمة
 الحارة كالسنة والامة كالامة وما ذكره ردي على ما ذكره الما لوعى الاعم من كونها تحت مسلم أو ذى فلا
 وما روى عن علي كرم الله وجهه لا ينافي الاجماع وعمله على مقتضى الآيتين وقوله انقضت عتقته
 احترافه احتمال المشاركة السابق وقوله وسائر الخ زاده على الكشف وقوله وهو مضمرة الإشارة
 إلى دفع ما يوهوم من أنه لا جناح على أحد بفعله آخر قوله كناية عن أن يجب عليهم المنع (قوله
 التعريض والتلويع الخ) النكابة أن يذكر معنى مقصود بلطف لإيوضع لكن استعمل في الموضوع
 لاعلى وجه القصد بل لينقل منه إلى الشيء المقصود فعول بل التصادم يستعمل في معناه لكن لا يكون هو
 المقصود بالثبت بل لينقل منه إلى طول القامة فتخرج بقيد الاستعمال في معناه المجاز وبقيده عدم
 القصد المرصع من الحقيقة والتعريض أن تذكر شيئاً مقصوداً في الجمل بلطفه الحقيقي أو المجازي
 أو الكفائي لتدل بذلك الشيء على شيء آخر لم يذكر في الكلام مثل أن يذكر كالحى فالتسليم بلطفه ليدل
 على التقاضى وطلب العطاء فالتسليم مقصود وطلب العطاء عرض وقد أميل إليه الكلام من عرض
 أم جانب ويكون المعنى المذكور أو لا مقصوداً امتناعاً عن الكلمات التي ليست كذلك بل يزعم صدقه
 على جميع أقسام النكابة فمثل جئتكم لاسلم عليكم كناية وتعرض ومنزل زيد طوبى لخصا كناية لا تعرض
 ومنزل قولك في عرض من يؤذيك وليس المخاطب الذي يتقضى فستعرف تعرض بتزيد المؤذى لا كناية
 ثم إذا كان الاصطلاح على أن التلويع اسم لتعرض كان جعل النكابة كالتلويع اسماً للنكابة
 البعيدة لكثرة الوسايط مثل كثير الرماة للضمايف اصطلاحاً جديداً هذا ما قاله الشارح التعرير
 وفي الكشف بعد ما ذكر نحوه وقد يتقضى عارض يجعل المجازي حكم حقيقة مستقلة كافي للمقولات
 والنكابة في حكم المصريح كافي الاستواء على العرش وبسط اليد ويجعل الالتفات في التعريض نحو
 المعرض في فهو قوله تعالى ولا تكونوا أول كافرة ولا تبغضوا نفعاً على الأصل وتعرض بالمصنف
 تعالز مخشوش مع ترك ما منه من المساحة بتأعلى أن التعريض ليس كناية ولا حقيقة ولا مجازاً
 وأن الكلام قد قيل بغير الطرق الثلاثة وقوله بجملة بوضع الخ يقتضى أن في المجاز وضعاً فاما أن يريد
 بالوضع ما بين الشخص والنحو أو يريد بوضع يستعمل أو قصد المشاكلة ولا يثبت النكابة لانه داخله
 في كلامه في الحقيقة وقوله والنكابة الخ تنبع فيه السكا حيث فرق بين المجاز والنكابة بأن الالتفات
 في النكابة من التابع إلى المتبوع وفي المجاز بالعكس وفي هذا ما سبق عنه المقام وبسطه في شرح الفتح
 ونافعة بمعنى مرغوب فهمان النفاق وهو الراجح فذلك سكا وقوله ولا تعرض أيضاً لاعم بمعنى
 لم يذكره والافتراض بغير التعريض لا يضطر لاجل الحاجة إلى نفي ما في النفس منه وقوله وفيه نوع نوعين

وزيد عليه العنبر استظهره والذريعان عطف
 حركته في المبادئ ولا يحسن بها وروى الملقط
 يقتضى نساًوى المسئلة والنكابة فيه كما قاله
 الشافعي رضى الله تعالى عنه والخاتمة والامة
 كما قاله الاصم والحامل وغيرها لكن القياس
 اقتضى تنصيف المدة للامة والأجاء خص
 الحامل منه أقوله تعالى وأولات الاحمال
 أحملن أن يعنين حملهن وعن علي وابن
 عباس رضى الله تعالى عنهما انهم اتفقت بأقضى
 الاجازين احتياطاً (فاذا بلغن أحملن) أى
 انقضت عتقتهن (فلا جناح عليكم) أي الامانة
 أو المساون جميعاً (فما كان في أنفسهن)
 من التعرض للتعاطب وسائر ما حرم عليها
 لعدة (بالمعروف) بالوجه الذى لا يذكره
 الشرع ومنه ومنه أنهن لو فعلن ما يشكرو
 فعليه من أن يكفوهن فان قصروا فعليه من
 الجناح (والله عايناهن خير) فيجازيكم
 عليه (ولاجناح عليكم فيما كنتم بين
 خطبة النساء) التعريض والتلويع ايها
 المقصود بجملة بوضع كحقيقة والنكابة
 كقول السائل جئتكم لاسلم عليكم وروادفه
 هي الدلالة على الشيء بذكر لوازمه وروادفه
 كذلك طوبى بل الجهاد لاطوبى وكثير الرماة
 للمصايف والخطبة بالضم والكسر اسم
 للحالة غير أن الغمومة صفت بالوصفة
 والمكسورة صفت بطلب المرأة والمراد
 بالنساء المعتدات للوفاء وتعرض خطبتهن أن
 يقول لهن انك جيلة أو نافقة ومن عرض
 أن أتزوج ونحو ذلك (أو اكتمن في أنفسكم)
 أو أنتم من قبل لو يكتمن فنذكره ونصير بها
 ولا تعرضا (هل الله انكم تستدكرون) (نق)
 ولا تعرضون على السكوت عنهم وعن الرغبة
 فيهم وفيه نوع نوعين

(ولكن لا قواعدوهن) استدرالك عن محذوف دل عليه ستمد كروهن
أى حذ كروهن وبسكن لا قواعدوهن نكاحا
أوجاما عبر بالسر عن الوط لانه مما يسر
ثم عن العقد لانه سبب فيه وقيل معناه
لا قواعدوهن في السر على أن المعنى بالمواعدة
في السر المواعدة يستهين (الأن تقولوا
قوله لا يعرفون) وهو أن تعرضوا ولا تعرضوا
والمستثنى منه محذوف أى لا قواعدوهن
مواعدة الامور معا مرفوعة أو الامور
بقول معروف وقيل انه استثناء منقطع
من سرا وهو ضعيف لادائه الى قولك
لا قواعدوهن الا التعريض وهو غير موعود
وفيه دليل حرمة تصريح خطبة المصنعة
وجواز تعرضها ان كانت معتقدة وفاة
واختلف في معتدة الفرق البائن والاظهار
جواز (ولا تزموا عقدة النكاح) ذكر
العرم مبالة في النبي عن العقدى ولا تزموا
معتدة عقدة النكاح وقيل معناه لا تقطعوا
عقدة النكاح فان أصل العزم القطع (حتى
يلغى الكتاب اجله) حتى يغى ما كتب من
العقد (واعلموا أن الله يعلم ما فى أنسكم)
من العزم على ما لا يجوز (فاحذروا)
ولا تزموا (واعلموا أن الله غفور)
ولم يفعل خشية من الله سبحانه وتعالى
(حلم) لا يعاجلكم بالعقوبة (لا جناح
عليكم) لاتعنه من مور وقيل من وزر لانه
لا بدعة في الطلاق قبل المسيس وقيل كان
النبي صلى الله عليه وسلم يكثر انهى عن
الطلاق فظن أن فيه حرجا فنفى (ان طلقتم
النساء ما لم يسهوا) أى تجتمعوهن وقرأ
جزء والنساء ما لم يسهوا بضم السين
الميم في جميع القرآن (أو تفرضوا الهن
فريضة) الآن تفرضوا أو حشى تفرضوا
أو تفرضوا والفرس نسبية المهر وفريضة
نصب على المفعول به فصلة بمعنى المفعول
والهاء المنقلب اللفظ من الوصفة الى الاسم
ومحتمل المصدر والمعنى أنه لاتعنه على الإطلاق
من مطالبة المهر اذا كانت الماطلة غير
محموسة ولم يسم الهاء مرا اذ كانت
محموسة فعلمه المسمى أو مهر المثل ولو كانت
غير محموسة ولكن سمى الهاء انصفت المسمى

أى حيث ذكر كروهن بعد النبي عنه إشارة الى عدم صبرهم عنهن وقوله جئتكم لاسلم عليكم هو تعرض
بطلب المعافاة كآمال الشاعر

أروح تسليم عليك وأقتدى • وحسبك التسليم معنى تناضبا

(قوله استدرالك عن محذوف الخ) قيل لا مانع من جعله استدركا على قوله لا جناح فانه بمعنى
عرضوا ولكن الخ وقيل انه استدراك على قوله ستمد كروهن ولا حاجة الى التقدير وفيه نظر (قوله
عبر بالسر عن الوط الخ) يعنى تعارف التعبير عن الوط بالسر لانه يسر ثم أريد به العقد الذى هو فيه
والأول كتابة فمكون الثانى من الجواز لانه مرة الأول ولم يجعل من أول الامر عبارة عن العقد لانه
لا مناسبة بينهما فى الظاهر وهو مفعول وجوز نصبه برفع الخافض أى فى السر والمراد به ما يسر لانه يسر
غالب (قوله وهو أن تعرضوا الخ) فال معروف ما عرف تميزه وهو ما يكون بطريق التعريض والمراد
بهذا التعريض التعريض بالوعد له بأى رد والتعرض السابق التعريض بنفس الخطبة والطلب فلا
تكرار وأما منع الانقطاع والاستثناء من سر افلان سرا مفعول به بالارباط فالمستثنى منه يكون
كذلك فيكون المعنى لا قواعدوهن الا التعريض وليس يستهين لانه التعريض بطريق المواعدة
لا الموعود نفسه ورد بأن الاستثناء المنقطع ليس من شرط صحة نشاط العامل عليه بل هو على تعيين قسم
يصح فيه ذلك فهو ما ياء أحد الاجار ويجوز فيه النصب والبدلية مما قبله وقسم لا يصح فيه ذلك فهو
ما زاد الامتناع ومنافعا للاحترام وهذا يجب فيه كلاهما يتقدم لكن ومعناه فيه من الثانى فلا يلزم
أن يكون موجودا فيه كلام في سورة هود وقوله ولا يظهر جواز أى جواز التعريض بالخطبة في عقد
البائن فبما على عقد المتوفى عنها عند الشافعى (قوله ذكر العزم مبالة الخ) أى لاتعنه واقدا
بما لا لزوم له من العزم ليكون أبلغ فى منع الفعل وقدر المضاف لانه انما يكون على الفعل
لا على نفس العقد وقيل معناه لا تقطعوا عقدة ما يجب فى انعموه ولا تزموه ولا تقدموا عليه فيكون
النهي عن نفس الفعل لانه قصد به هذا عينا من الوجه الأول والاثنى العزم بمعنى القصد منع القطع
أيضا كما يقال هذا امر مزموم عليه موطوع به ولو كان القطع ضد الوصل كان المعنى لا تقطعوا عقدة
نكاح الزوج المتوفى بقصد نكاح آخر ولا بقصد تمضيض وقوله لا بدعة فى الطلاق أى لا بعدد صا
ولو كان فى الحيف وقوله تجتمعوهن إشارة الى أن المس كاتبة عن الجماع ومأمورة وقصة أى فى مدة
عدم المس وقوله ما كتب من العقد أى فرض كتابه هاجب مفروضة قبل الذى لم يرد
ثم يقال لم يكتب فالا رادة مقبلة أو الكتابة منتهى فاذا عزم البسدا وهو المراد بالنتهى وهو المكتوب
أريدوا كيد كانه تم وفرغ عنه (قوله الآن تفرضوا الخ) أو اذا كانت بمعنى الأولى والمعنف
رجحه الله قال حتى يردى وهو الواقع فى كلام الفقهاء تسب المضارع بعدها بأن مقدرة أو هم انفسها
على المذهبين قيل وفيه اشكال قوى فنام يتبعله أحد وهو أن هذه عاطفة كما تزرع الخفا على فعل
قبلها هى غاية فقوله لا تملك أو تقتضى حتى معناها روى الى الاعطاء فعلى قياسه يكون فرض
الفريضة نهاية عدم المساس لعدم الجناح وليس المعنى عليه (قلت) هو عطف على الفعل أيضا والفعل
مرتبط بما قبله فهو معنى مقيد به فكانه ليسل من عهدهن بتعريض جناح وتبعة الا اذا فرضت الفريضة
فبكون الجناح لان المصدق المعنى ينهى برفع قيده فتأمله فانه دقيق غفل عنه المعترض وقوله
أو تفرضوا يعنى أنه معطوف على عسوافى نسخة أو أن تفرضوا والمعنى عليهم ما ان عا طاعة على المنى
الجزوم وهى لاحد الامرين لكنهما فى حيز الذى تقدم العموم كاتى قوله تعالى ولا تطعم منهم أغما وكفورا
وقيل العطف يوه تقدير حرف النفي وأن الشرط أحد الثنتين لاني أحدهما حتى يفتى كل منهما ما عوم
النفي فيه خفاء ولا يفتى أنه غير وارد ولا حاجة الى أن أوجهى الواو وما ذكره المفسر رجحه الله بيان
للمعنى لا تأملوا وتبعة كشرحه ما يؤخذ منه وقوله والتاء المنقلب اللفظ أى تله من الوصفة الى الاسم

خطورة الآية تنفي الوجوب في الصورة الاولى (٣٢٤) ومفهومها يقتضي الوجوب على الجملة في الاخيرتين (ومنه ومن) عطف على مقدر

أى فلفظوهن ومعهوهن والحكمة في إيجاب المنعة جبرائش الطلاق وتقدرها منقوض الى رأي الحاكم ويؤيده قوله (على الموسع قدره وعلى المقتر قدره) أى على كل من الذى له سعة والمقتر الضيق الحال ما يطبقه وما يلقى به ويدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام لا تضارى ظن امرأته الموقوفة فبيل أن يحسمها معها بالتقسط وتلك أوجه خفيفة وجه الله تعالى هي درج ومصلحة وخيار على حسب الحال الآن يقل مهر مثلهما عن ذلك فلهما نصف مهر مثل ومفهوم الآية يقتضي تخصيص إيجاب المنعة للموقوفة التى لم يحسم الزوج والحق بها الشافعى رضى الله تعالى عنه فى أحد قوليه المرسوسة الموقوفة وغيرها قياسا وهو مقدم على المفهوم وفرا حجرة والكسافى وجعص وابن ذكوان ينفخ الدال (متاعا) تنجعا (بالعرف) بالوجه الذى يستحسنه الشرع والمرواة (حقا) صفة للمناعا مصدر مؤكدا أى حق ذلك حقا (على الحسين) الذين يحسبون الى أنفسهم بالمسارعة الى الامتنال وأولى المطلقات بالتشديد وسماهم محسنين قبل الفعل لأنه لا مشارة ترغيبا وتحريضا (وان طلقوهن من قبل أن تحسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم) لما ذكر حكم الموقوفة أنه حكم قسمها أى فلهن أو فالواجب نصف ما فرضتم لهن وقد يدل على أن الخناجح المنفى ثمة نعمة المهور وأن لامتعة مع التشديد لأنه قسمها (الآن يعنون أى المطلقات فلا يأخذن شيئا والصيغة محتملة التذكير والتأنيث والفرق أن الواو فى الأول خبره والنون علامة الرفع وفى الثانى لام الفعل والنون خبر والفعل مبنى ولذلك لم يؤخر فسه أن ههنا ونصب المخطوف عليه (أو يعفو الذى يده عنه ذل السكاج) أى الزوج المالك لعقده وحله بما يعود اليه بالتشهير فسوق المهر إليها كسلا وهو مشعر بأن الطلاق قبل الميسر مخير للزوج بخير مشعر ببقه واليه ذهب بعض أصحابنا والخنفية

فصار يعنى المهر فلا يجوز فسه من قبل قبل ما قبل والاولى غير المدخول بها والمسمى لها بالآخرتين ما بعدها (قوله عطف على مقدر الخ) والمقدور التابعة لأدفعى أقوله ان طلقتم النساء فلفظوهن ولذا تقدمت بالآخرتين فلا مهر عليكم ومعهوهن وفيه عطف الانشاء على الخبر وهو جائز لأنه مؤثر بلا مهر وتجب المنعة وفى الكشف أنه جائز لأن الجزاء جامع جعلها كالقردى أى الحكم هذا وذلك وهو يقتضى أن عطف الانشاء على الخبر غير ممنوع فى الجزاء وهو وجه وجبه وقاعدة جديدة وإجاش الطلاق إسامته من الوشحة (قوله أى على كل الخ) المتكبر كس من هو الضيق الحال الذى تقدر قوله الضيق الخ عطف بيان له ودفع الرأفة ما تلبسه فوق القمص والمهنة بكسر الميم أزارت فسه وانجبار بكسر الخاء ما تقطع به رأسها وقوله على حسب الحال أى حال الزوج وقيل يعتبر حالها واليه يشير قول القدرى من كسوة مثلها وهو قول الكرخى رجه الله فى الأدنى من الكبرياء وفى الوسط من القردى والأعلى من الحور الأبرسم وفى الأخيرة يعتبر الوسط لأغاية الرداءة لأغاية ما جرد وهو محذور للقولين والآخر ظاهرة فى الأول وإطلاق الحال فى كدام المصنف رجه الله شامل للأقوال قال الاتفاقى رجه الله الموقوفة هى التى توفت نفسها بالمهر وقال ابن الهمام رجه الله المسموع فيها كسر الواو ويجوز قصه لأن الولي توفت الزوج وقوله عليه الصلاة والسلام قال العراقى رجه الله لم أجده فى كتب الحديث والفتوى وما يوضع على رأس الرجل معروفة وقوله والحق بها الشافعى الخ مذهب الشافعى رجه الله أن المنعة لكل زوجة مطلقة إذا كان الفرقان من قبل الزوج إلا التى سعى لها وطلقت قبل الدخول ووجه القياس الاشتراك في جبرائش الطلاق وأيضا على داخله فى عموم قوله والله المطلقات متاع بالمعروف فلا حاجة الى القياس لكن لما كان الشافعى رجه الله يجعل المطلق على المقيد استدل المصنف رجه الله بالقياس (قوله الذين يحسبون الى أنفسهم الخ) يشير إلى قول الإمام مالك رجه الله أن المنعة مستحقة استدل بالاقوله على المحسنين فانه قريبه صراحة لأمر الى التذب وهو واجبة عندنا وعند الشافعى والجواب منع قصر المحسن على المتطوع بل على منعه ومن القيام بالواجبات فلا ينافى الوجوب فلا يكون صارقاً لأمر من الوجوب مع ما انضم إليه من لفظ حقاً وعلى وقوله وان لامتعة الخ هو أحد قولى الشافعى رجه الله (قوله والصيغة الخ) أى فى حد ذاتها إلا أنها لا تكون لجمع المذكور قبل ان يعفوا والنون علامة الرفع دليل عليه لأن الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون وتنصب وتقزم بهذا فعلى ما علم فى النحو وقوله ولذلك الخ أى ولكونه من باب النون فيه ان مع أن ما نصبة لا مخففة بدليل عطف المصوب عليه فلا يقال ان تعليل نصب المخطوف بكونه من باباً يظهر وكلاهما صفة مشبهة يعنى كاملا (قوله وهو مشعر الخ) وجه الاستعانة بالاستثناء صبره يعنى عليه النصف أو الكل فلا يجب النصف وحده وقيل الاشعار بما يكون لو كان الاستثناء متصلاً فلا يكون الواجب النصف فى هذا الوقت بل الكل لكنه منقطع قطعاً لأن كون الواجب النصف لا ينافى فى وقت عفوهن ففعل قوله أو يعفو عليه يقتضى كونه منقطعاً فلا يكون الطلاق مخيراً وتردد الخبر فى اتصاله وانقطاعه ليس فى محله وليس بشئ بل لأوجه له لأن التردد فى محله لا يسوب الكل لا ينافى وجوب النصف لانه فى نفسه الآن لا يلاحظ النصف بتقديره مثل وحده فقط وأغاية التخير لاتعلق إماماً بالآصال والانفصال فتأمل وللشافعى فى مذهبه قولان فى بعض المسائل فالحال به قد اذسى قد عا وما قاله بصريح جديدا وهو الراجح عندهم فى الكبر وأطلاق العفو على تكميل المهر بخلاف الظاهر فلذلك أول الجمل على ما ذكره تسليم الموقوفة حينئذ بعدة عن استرداد النصف أو أنه من عفوت الشئ اذا وفرت زكته حتى يكثر وأنه على المشاكاة كاذ كره المصنف رجه الله وقد ورد بهذا المعنى قوله تعالى الآن يعنون قال شيخ والذى ما كره المصنف من أن الواضهر وأن مهمله وان سمع على قلة أو شدوذ لا يبع أن يكون مراداً هاتل وقفه على أنه فرى برفع يعفو

(ما لم تكونوا تعلمون) مفعول علمكم (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم) قرأها بالنصب أبو عمرو وابن عامر وزيد بن
عن عامر على تقدير والذين يتوفون منكم بوصية (٢٢٦) أولي وصا وصية أوكب الله عليهم وصية وأولم الذين يتوفون وصية ويؤيد

لم تتركها وفيه نظر لأن صلاة الخوف انما شرعت في الصحيح بعد الخندق فلذلك جعلها اذ ذلك وقوله
في الكفاي ان صلاة الخوف بذات الرضاع وهي قبل الخندق وقرأ ابن اسحق وجماعة من أهل السير
والصحيح انها انما شرعت بعد الخندق وان غزو فذات الرضاع بعد الخندق وفيه كذب القرون
والحديث (قوله ما لم تكونوا تعلمون) زاد تكونوا في يد النظم ووقع في موضع آخر يدونها كقوله تعالى
علم الانسان ما لم يعلم فقبل الفائدة في ذكر المفعول فيه وان كان الانسان لا يعلم الا ما علم التصريح بذكر
حالة الجهل التي اتفقوا عليها فانه اوضح في الاثنان وقيل من التعبير رحمه الله في اقرائه الخلف
في قوله وعلم من البيان ما لم يعلم ان الاول ان يقول ما لم يكن يعلم والا فلا فائدة فيه ورد بأنه وقع ذلك
في النظم وان فيه فوائد كالتعميم والاثنان بأنه اذا لم يخاف فيه قدرة العلم لم يخش منه وغير ذلك فتأمل
(قوله قرأها بالنصب أبو عمرو) في القرأتين وجوده كما ذكره المصنف رحمه الله وقوله وأولم الذين
ناش فاعل فعل مقدرو وصية مفعوله الثاني وعلى قراءة الرفع خبر تقدير بل يصح الخبر وعلى قراءة متاع
كذلك ومتاع الثاني منصوب بالاول كقوله فان جهنم جزاؤكم كما مر من قبلنا ونفسه بقرائة متاع
لاحتمال كونه اسم عن او جنس كما ورد به وقوله نصب يوصون فاعمل الفعل ان كان الحذف غير لازم
والا فليحذف (قوله بدل منه الخ) أي بدل من متاع بدل اشتمال وقيل بدل كل على حذف المضاف
أي بدل غير اخراج وجعله مصدرًا وكذا لان الوصية بأن يمتن حولا يدل على أنه لا يخرج من فكان
غير اخراج فكيف له ان يكون خلاف ما يقوله المصنف وغيره فممن ما يقول دفع الثاني وهو في الحقيقة
هذه القول يحتمل أن يكون خلاف ما يقوله المصنف وغيره فممن ما يقول دفع الثاني وهو في الحقيقة
صفة مصدر أي أقول قولاً غير ما يقول والعمل فيه أقول وأما كون العامل الثاني أو مصدرًا مأخوذاً
منه فلم يهد وفيه تامل (قوله والمعنى أنه يجب الخ) بيان للمعصية وعلى الوجه السابق وقوله قبل
أن يحضروا والاشارة الى أن يتوفون من مجاز المشافهة لا تصور الوصية بعد الوفاة وفسر التبع
بالانفاق انما هي المطالبة بظاهر وأما على غير ذلك فلا تنعدم الاخراج لان التبع ضيق لا تنسيق (قوله وكان
ذلك قول الامام الخ) أي التفتيش والسكينة في المذكور ثم نصحت انما والزائدة على التلازم
في أن نسخ البعض نسخ للكل أولا وقوله وهو ان كان الخ جواب سؤال وهو ظاهر وأما نسخ التفتيش
بالاثر فبني على أن مفهومه ان التفتيش مشاكلة ان ذلك لا غير وهذا يؤيد قول أبي حنيفة رحمه الله
بعدم السكينة وأما على قول الشافعي رحمه الله ففيه بحث فتأمل (قوله وهذا يدل الخ) اختلف فيه
أئمة التفسير على ما في الكشف فقبل انه كان قبل النسخ متعينا وعليه يفسر فخرج بالخروج من
العدنة انقضاء الحلول ومن قال انه غير متعين ففسر فخرج من قبل الحلول من غير اخراج الورثة فلا جناح
في قطع التفتيش أو في ترك منه من الخروج فتقول المصنف رحمه الله وهذا يدل فيه نظر (قوله أثبت
المعنى للمطالع الخ) فتعريف المطالع بالنسب وما ذكره يعلم ما مر من اثباته بالنسب دون النص كما
أشترنا به فمما سبق (قوله تجيب ونظر الخ) هذه اللفظة قد ذكرنا تقدم علم فتكون التفتيش
والنظر والتفتيش على علم لا بلاه رؤا أو التاخير وقد تذكرنا ان يكون كذلك فتكون التفتيش
وتفتيشه قال الراغب رأيت يتدبر نفسه دون الجار لكي لا يسهل عليه ان يترفع على علم فتكون التفتيش
بالي وقاعدة استمراره ان النظر قد يتردد عن الرؤية فاذا أريد الحث على النظر نأخذ بالحالة للرؤية
استمرته وقوله استعمل ذلك في غير النظر فقلنا يقال رأيت الى كذا وذكر الراغب في قوله في أي التي التي
أو أو انصبا ما يدل على أن الرؤية تمام معنى الا بصار مجازا عن النظر فلماذا وصلت بالي وأما معنى
الادراك الثاني فتعني ما على أي ألم منه علمك اليه وفي الكشف قاعدة التجوز زالت على الاعتبار
لان النظر اختيارى أما الادراك بعده فلا يذكر النسخ تعدي به نفسه كقول امرئ القيس
ألم تراني كلما كنت طارفا • وجدت بها طيبا وان لم تطيب

ذلك قرأه كتب عليكم الوصية لأزواجكم
متاعا على الحلول مكانه وقرأ الباقون بالرغم
على تقدير ووصية الذين يتوفون أو وصية
وصية أو الذين يتوفون أو أهل وصية
أو كتب عليهم وصية أو عليهم وصية وقرئ
متاع بدلها (متاعا على الحلول) نصب
يوصون ان انما شرعت والا فبالوصية وبتناع
على قرأه من قرأه لانه يعنى التمتع (غيره)
اخراج بدل منه أو مصدر مذ كذا فتأمل
هذا القول غير ما تقول أو حال من
أزواجهم أي غير خراجات والمعنى
أنه يجب على الذين يتوفون أن يوصوا
قبل أن يحضروا ولا أزواجهم بأن يمتن
بعدهم حولا بالصدق وكان ذلك أول
الاسلام ثم نسخت المذبة قوله أربعة أشهر
وعشر وهو ان كان متعة في التلاوة فهو
متأخر في الغزل وسقط التفتيش بتوحيها
الرابع والذين والسكينة لها بعد ثمانية عدنا
خلافا لابي حنيفة (فان خرج) عن منزل
الازواج (فلا جناح عليكم) أي الاثم
(فيما فعلن في أنفسهن) كالطيب وترك
الاحداد (من معروف) مما لم يذكره
المشرع وهذا يدل على أنه لم يكن يجب عليها
ملازمة مسكن الزوج والحداد عليه وانما
كانت مخيرة بين الازمنة وأخذ التفتيش وبين
الخروج وتركها (والله عز وجل) ينقذ من
خالقه منهم (حكيم) رأى مصالحهم
(وللمطالع متاع بالمعروف) متاعا على
المتقين) أثبت المتعة للمطالع جميعا
بعد ما أوجبها لواحدة منهم وأفراد بعض
العالم بالمحكم لا يخصه الا اذا جازوا
تخصيص المنطق بالمفهوم ولذلك أوجبها
ابن جبر لكل مطلة وأول غير بايم التفتيش
الواجب والمصنف قال قد مر ما بدأ بالمتاع
نفقة العدو يجوز أن تكون اللام العهد
والتركيب للتأكد أو لتكرار النسخة
(كذلك) اشارة الى ما سبق من أحكام
العلاق والعدة (بين الله لكم آياته) وقد

بأنه سبب لعلمه من الدلائل والاحكام بما جازون اليه مما شاهدها (لعلكم تعقلون) لعلكم تفقهونها فانفسه قوله
العقل (فيها) ألم تر تجيب ونظر بل جمع بقصم من أهل الكتاب ورجال التواريخ وقد يجاب بغيره من لم ير ومن لم يسمع

فانه صار مثلاً في التعجب (الى الذين خرجوا من ديارهم) يريد أهل داوردان قرية قبل واسط وقع فيه طاعون فخرجوا هاربين فأقامتهم الله ثم أحياهم ليعتبروا ويتقوا لأن لا يغتر من قضاء الله تعالى وقدره وأقوام من بني إسرائيل عاهدوا معكم الى الجهاد فقتلوا وحذا الموت فأما منهم الله ثمانية أيام ثم أحياهم (وهم الوف) أي الوف كثيرة قبل عشرة وقبل ثلاثون وقبل سبعون وقبل مائة فوج الف أو ألف كقاعدة وقود والواو للسعال (حذا الموت) معوله (فقال لهم الله موتوا) أي قال لهم موتوا فماتوا كقوله كن فيكون والمعنى أنهم ما قوا من رجل واحد من غيرهم بأمر الله سبحانه ومشيئته وقبل ناداهم به ثلاثاً وإنما استدلى الله تعالى على تخلفوا وتمتوا ولا (٢٢٧) (ثم أحياهم) قيل تزحف على السلام على أهل داوردان

وقد هرب عظامهم وترفأ وصالحهم فتجب من ذلك فأوحى الله تعالى اليه نادهم بم أن قوموا باذن الله تعالى فيسدى قضاوا يقولون سبحانك اللهم وبحمدك لا اله الا انت وفائدة القصة تشجيع الساب على الجهاد والتمريض للشهادة وحسن على التوكل والاستسلام للقضاء (ان الله لذوا فضل على الناس) حيث أحياهم ليعتبروا ويوقروا وتصل عليهم حالهم استنصروا (وايكن أكثر الناس لا يشكرون) أي لا يشكروني كما ينبغي ويجوز أن يراد بالشكر الاعتراف والاستيعار (فقالوا في سبيل الله) لما بين أن الفرار من الموت غير محصل منه وأن المقدّر لا محالة واقع أمرهم بالقتال أدلجاء أجلمهم في سبيل الله والاقصير والنواب (واعلموا أن الله سميع) لما يقوله المتخلف والسابق (عليهم) بما يضره من هوانهم وراجزاء (من الذي يقرض الله) من استغنامة مرفوعة الموضع بالاشدوا وخبره والذي صفة ذأ وبه وأقرض الله سبحانه وتعالى مثل لتقديم العمل الذي يطلب ثوابه (قرضاً حسناً) اقراضاً حسناً مقرضاً بالاشدوا وطيب النفس أو مقرضاً حلالاً طيباً وقيل اقراض الحن المأخوذة والاتفاق في سبيل الله (فيضا عنه له) قضاؤه جزمه أخرجه على صورة الغلبة للبالغة وقراضهم بالنصب على جواب الاستغنام حلالاً على المحنى فان من ذا الذي يقرض الله في معنى أن يقرض الله أحد وقرا أن شكك يرضقه بالروح والتشديد وابن عامر ويعتوب بالنصب (أخذاً فأكثرة) كقوله لا يقرضها الله سبحانه وتعالى وقيل الواحد بجمعها وأخذاً فاف

(قوله صار مثلاً في التعجب) أي سبحانه من لم يرجع من رآه في أن لا ينبغي أن تخفى عليه هذه القصة وأنه ينبغي أن يتعجب منها ثم جرى الكلام معه كما يصير مع من رآهم وجمع بهم ثم قدما الى التعجب واشهر في ذلك داوردان قرية كاذكروه لضبطه وتفسير الوف بال عشرة خلافاً للظاهر من جمع الكثرة وكونه بمعنى مائة في قال الخشعي انه من يدع التقاسير لانه خلاف الظاهر داوردان الموت دفعة مع جمع عليهم المبلغ في الاعتبار وتأخر وقوع الموت على قوم منهم ألفه فهو كوقوعه على غيرهم وقيل معناه أفهم الحماة وصيهم لها كقوله ولقد بعثهم أحسن الناس على حياة وهو كذا في قبله (قوله والمعنى الخ) يعني أنه عبر عن أمانتهم التي باذكر لاداة في أن قوتهم كان شيباً باحتلال أمر واحد من أمر مطاع لا يتوقف أمثاله فكثير دفعه في خلاف العادة (قوله قبل تزحف الخ) قال ابن جرير تزحف بكسر الحاء المهمل وتدل هاهنا على قولهم وكذا وقع في بعض النسخ هنا وسكون الراء المجهية وكسر التاق ثم ما كذا ولا من ابن يوري بضم الباء الواحدة والقصر وقوله وفائدة القصة الخ يعني أنه غيظه لقوله وفاتلوا في سبيل الله وهو عطف في المعنى لانه بمعنى انظروا واشكروا وسورة البقرة تنام القرآن جامعاً لكل كتاب الاستحكام كالسياس والحج والصلاة والجهاد على غط يعجب بكم عليها كلها وجد بحال دلالة على أن المؤمن لا ينبغي أن يشك في حاله وكون الشكر بمعنى الاعتبار بعيد ومخلص اسم فاعل والمتخلف المستعص من القتال والسابق المبادر اليه (قوله من وراء الجزاء الخ) قيل يريد أنه تعالى لا يدمن مجازاته ولا يتخلف السابق كما أن من يسوق الشيء من وراءه لا يذنب ويصل الى ما يريد وهو مستفاد من قوله تعالى ان الله سميع عليهم كما يقول من تدهده فوعد أنا نعلم بجلت (قوله من استغنام الخ) جوز في النظم وجوه منها ذكر المصنف والاعراض استعانة لتقديم العمل وقوله اقراضاً إشارة الى أنه مصدر وقوله مقرضاً أي انه اسم للعين فهو معقول والترض نفسه لا يضاعف قدرته مضاعفاً أي جزأه وأوجه لفظة كانه مضاعفاً لا نسب المضاعفة وفي النصب وجهان العطف في ما تقدم أي يكون اقراض مضاعفة أو في جواب الاستغنام وقدمته أو الباقى وعلى الاول المراد بالكثرة أنه لا يحد وأما الحسنه بعشر أمثالها أنسب في الكلام فيه في آخر هذه السورة (قوله في بعض) أي يضيّق وفرضه على وفق النظم والخشعي عكسه قال العمري لا وجه لعكس الترتيب سوى التنبه على أنه المقصود في هذا المقام وأما ذكر القصة في بعض المقابله ويان كمال القدرة وقوله فلا تضلوا شامل للفتنة الثانية لقرض لأن يذل القوة في الجهاد وعدمها بجزلة البذل والامساك وعلى هذا فغيره ترشيع الاستعارة (قوله الملا الخ) هو اسم جع لا واحد له ويجمع على أملاء وأغاد المشاورة يقال عملاً عليه اذا تعاون وتناصر ومثله يكون من مشاورة واجتماع رأى وقوله هو يوشع رد ابن عطية بأن يوشع في موسى عليه الصلاة والسلام ويته وبين داود عليه الصلاة والسلام قرون كثيرة (قوله أقم لنا أمراً الخ) قال الراغب الراسال المبعوث عن المكان الذي هو فيه لكن يختلف باختلاف متعلقه يقال بعث الجرمين مبعراً ثم أراه وبعثته في البحر فبعثه وبعث الله الميت أحياهم ضرب البعث على الجند اذا أمر بالارتحال (قوله وتعد ربه في رآيه) هذه العبارة وقعت في الحديث وفي كلام العرب قديماً ومعناها نفعل ما نفعل برأيه من الورد والصدور وهو الذهاب للاستغناء والرجوع عنه وهم يقولون لن يدري وجوده الرأى والاصرة اصدارا راد كما يقال فتى ورتق والصدور لما كان لازماً للورد وبعدها كفى به وفيه استعارة كناية وتخييلة شبه الرأى بما يسكن العطش وأثبت الصدور

جمع ضف ونصبه على الحال من الضمير المنصوب أو المفعول الثاني لتعين المضاعفة معنى التصيير والمصدر على أن الضمير م معذور بجمعه للتوبيخ (وأنه يقضى ويصط) يشترى على بعض ويوسع على بعض خضاً اقتضت حكمته فلا تغفلوا عليه باوسع عليكم لا يدل حالكم وقرا نافع والكسافي والجزى وأبو بكر بالصاد ومثله في الاعراف في قوله تعالى وزادكم في الخلق بسطة (والله ترجعون) فبما زكمت على حسب ما قدمتم (المرأى الملامن بنى إسرائيل) الملا جماعة يجمعون للتشاور ولا واحد كالفوم ومن للتبعض (من يهدم موسى) أي من يهدم وفاته ومن للاشداء (أنا والوثنى لهم) هو يوشع أو شعون أو يوشع (بعث لنا ملكاً قال في سبيل الله) أقم لنا أمراً ننضم معه لقتال يدبر أمره وتعد ربه في رآيه وجرم تغافل على الجواب

وقرى بالرفع على أي حال أتى بعينه لنامقذين القتال ويقال بالياء مجزوما ومرفوعا على الجواب والوعد للملك قال هل عسيتم أن كتب عليكم القتال أن لا تقاتلوا فصل بين عسى وخبره بالشرط والمعنى أفرع خبيثكم عن القتال أن كتب عليكم فأدخل هل على فعل التوقيع مستههما معاهو المتوقع عنده تقريراً وثبتاً وقرأ نافع عسيتم بكسر السين قالوا ولما لانا القتال في سبيل الله وقد أخرجنا من ديارنا وأرضنا أي أفرع لنا في ترك القتال وقد عرض لنا ما يجزينا ويحث عليه من الأجر عن الأوطان (٣٢٨) والأفراد عن الأولاد وذات الجاوت ومن معهم من العافة كانوا يسكنون ساحل بحر الروم بين مصر وفلسطين فظفروا

قال الشاعر

ما أمس الزمان حجاباً لي • يتولى الإراد والإصدار
(قوله أي بعينه لنامقذين القتال الخ) يعني أنه حال من ضمير لنامقذرة وقد خطب بعض الناس هنا فقال أن صيغة نقاتل بمعنى نقد ربحنا وليس حال مقدرة وهي حال مقدرة وقد رين على صيغة المنعول ونعقب على أطا لخصه (قوله هل عسيتم) اختلفت عسى فقيل من النواضع وسمها وخبرها أن لا تقاتلوا وقيل أنها تشبعت معنى غالب وأن ما بعد هاء مقول وليس من النواضع أي هل فار بمن عدم القتال وهذام عسى قول بعضهم أنها خبر لانتفاء خلافاً لما يفرق بينهما واستدل بقول الأستاذ هاهم عليها ووقعها خبراً في قوله لا تمكثن أنى عسيت سامياً ومن لم يلم بخروجه عن الانتفاء قدره القول والأول أحسن لكنه استدلل على الثاني بأنه لا تقع صلة مع الوصل وفيه نظر لأن هشاماً جزؤه والمضارع نفس لما رأى أنها الانتفاء التوقيع والخصر عنه حصل الاستفهام داخل باعتبار التوقيع وهو الخبر وجعل الاستفهام للتقرير يعني التثبت وإن كان الشافعي في معنى التقرير المجل على الأقرار وكون المستفهم على الهمزة ليس أمراً كائياً ولا يفتي حافيه (قوله أي غرض لنا في ترك القتال الخ) لما كان الشافعي في مثله ما لنا فعل أو لا تفعل على أن الجلة حال وأن المدرية معنا لا توافق جده على حذف الجار أي ما الغرض في أن لا تقاتل أو ما الداعي إلى أن لا تقاتل أي ترك القتال والجار والجرور من عتقنا إننا أو به نفسه وقال الأخفش أن زائدة ولا ينافيه عليها والجلة حالية وقيل أنه في حذف الواو وأن لا تقاتل أي فالتا ولا تقاتل كقولك إنك أن تتكلم وقد يقال إنك أن تتكلم وقوله وقد عرض الخ إشارة إلى أن جده وقد أخرجنا جلة حالية والمعافة والعصاة والمعادين من ولد علي بن كنفيل وعلاق كنفطاس بن لادى بن آدم بن سام وقله ما بين كسر الفاء وقد فتح كورة بالشأم وقوله ترك الجهاد بلغة عاقلة وقوله بعدد أهل بدو أخرجه الضاري عن البراء بن أبي العترة (قوله طالت الخ) فيه قولان أظهرهما أنه اسم مجهي فلذلك لم يضرع وقيل أنه خبر من الطول ولكنه ليس من أمة العرب منع صرفه للعلمية وشبه الهجعة على القول به وأما دعاء العدل عن طول القول بأنه عبري وافق العربي فتكف (قوله من أين يكون له ذلك ويستأهل) أي يستحق وبهراً هلاً وقد مر تحفته وأتى فسرهما الزعمرى بكف ومن أين واستشهد على القول بقوله أي ومن أين أباكى الطرب وقيل الثاني بقوله فكيف ومن أين بذى الزهت تمارق فافى بعض من أين وحذف حرف الجر قبلها وهو من كما حذف في من الظروف اللازمة للظرفية وغيرها توسع فيها بخلاف من ونحوها من الصلات فانه لا يطرده حذفه إلا إذا كثرت في التصرفية وسألت الكلام عليه في عمله وانما ذكرنا عليه لوجه إتيان الحذف رجاءه قبلها والاستفهام حقين أو نخبج للتكذيب نيم والاسكار عليه ولا من من أولاد يعقوب عليه الصلاة والسلام والبطان التبتان وخلق عيسى ناس وبقية وليس خلق كذا بمعنى حقين كما فهم (قوله لما استعدوا الخ) الاستعداد من قولهم أي يصحكون الخ ولا يفتي مناسية واسع البسطة الجسم وعلم لكثرة العلم (قوله الصدوق الخ) بضم الصاد على الأضع وزيادة التاء في الآخر نحو ربهوت وقيل باب ساس أي ما تحدث فاه ولا مع أن مادة تيت لا توجد في العربية وابدل التاء هاء إذ تيت التثنية شاذ وشذاذ بالذال والدال بشر السرو ونشار بالراء ونمشير شجير الصغى وكها فارسية (قوله الضمير

على بن إسرائيل فأخذوا ديارهم وسدوا أولادهم وأسروا من أبناء الملوك أربعمائة وأربعين فلما كتب عليهم القتال تولوا الأقل منهم ثمانية وثلاثة عشر بعد أهل بدر (والله أعلم بالظاين) وعبد لهم على ظلمهم في ترك الجهاد (وقال لهم نبيهم أن الله قد بعث لكم طالوت ملكاً) طالوت من عبرى كذا ووجه له فعولنا من الطول تصغيره منع سرته روى أن النبي صلى الله عليه وسلم الماد الله أن يبعثكم في بعض بقاس بها من يملك عليهم في بسواها الأطا لوت قالوا أنى يكون له الملك علينا من أين يكون له ذلك ويستأهل ونحن أمين بالملك منه ولم يؤت سعة من المال والحال أنا نحن بالملك منه ورائه ومكنه وأنه فسر له حاله لا يعتضده وإنما قالوا ذلك لأن طالوت كان فقيراً راعياً أو فاداً أو دافاً من أولاد بنيامين ولم تكن فيهم النبوة والملك وإنما كانت النبوة في أولاد لادى بن يعقوب والملك في أولاد يهوذا وكان فيهم من السبطين خاق قال أن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم واهم يؤق ملكه من يشاء والله أسع علم) لما سجدوا لملكه الفرة وسقوط نسبه ربه عليهم ذلك قولاً لأن العدة نفسه اصطفاه الله سبحانه وتعالى وقد اختاره عليكم وجزأ بالله الخ منكم وثانياً بأن الشرط فيه فهو العلم لا يمكن به من معرفة الأمر والسببية وجسامة الدين لتكثون أعظم خطراً في القلوب وأقوى على مقاومة العدو وكيلة الحروب لا ماذ كرم وقد زاده الله فيها وكان الرجل الشافعي عتيده

فنبال رأسه وثالثاً بأن الله تعالى ماله الملك على الإطلاق فله أن يؤت منه من يشاء ورابعاً أنه واسع الفضل يوسع على الفقير وبغية هاهم عن إيق بالملك من السبب وغيره (وقال لهم نبيهم) لما طلبوا منه حجة على أنه سبحانه وتعالى إلههم (أن أمة ملكة أن يأتكم الشاوت) الصدوق فعولت من التوب وهو الرجوع فانه لا يزال يرجع إليه ما يضره من ولسر يناهول قلته نحو ساس وثاني ومن قرأ ماهاه فله أنه يله منه كما يدل من ثالثة التثنية لا شتراً كما هي الهامس والزيادة ويرى به صندوق النوراد وكان من خشب الشجادة حها بالذهب نحو من ثلثة إزرع في ذراعين (فبعيتمه من ربكم) الضمير

لأتابان

اليه وهو التوراة وكان موسى عليه الصلاة والسلام إذا قاتل تقدمه قدسك نفوس بني اسرائيل ولا يتركون وقبل صورة كانت فيه من زوجه وأبوابها رأس وذب كراس الهرة وذهبوا وحسان قسنت بنزف التابوت نحو العذر وهم يبعونه فإذا استقرت وأوكلوا وزل النذر وقبله ورال انبياء عليهم الصلاة والسلام من آدم إلى محمد عليهم الصلاة والسلام وقيل التابوت هو التاب والسكنة ما فيه من العلم والاختصاص وانبأته مصر فله مقر العمل والقار بعد أن لم يكن (وبشبه مما تارك آل موسى وآل هرون) راض الألواح وعصا موسى وشابه وعصا هرون وآلهما أنبأوهما أو أنشأهما والأك متعبد لتعظيم شأنهما أو أنبأه بني اسرائيل لأنهم أنبأه عموما (تحمه الملائكة) قيل رفعه الله بعد موسى فقلت به الملائكة وهم ينظرون إليه وقيل كان بعد مدح أنبيائهم يستفخون به حتى أقصدوا فقلهم الكفار عليه وكان في أرض جالوت إلى أن ملك طالوت فأصابهم بلاء حتى هلكت خمس مائة فبقوا موسى فوضعهم على نهرين فاسقطهما الملائكة إلى طالوت (إني ذلت لأني لكم إن كنتم مؤمنين) يحتمل أن يكون من غام كلام النبي صلى الله عليه وسلم وأن يكون ابتداء خطاب من الله سبحانه وتعالى (فأفصل طالوت بالجند) انفصل بهم عن بلد القتال العملاقة وأصل فصل نفسه عنه ولكن لما كره حذف دفعه صارا كالزاد روى أنه قال لهم لا يخرج مني الا شاب نشط الفتارغ فاجتمع اليه من اختاره غاوثون ألفا وكان الوقت فظفأ فسلكو منافزة وسألو أن يجري الله لهم نهر (قال إن الله مبتليكم بنهر) معاملة معاملة التجسس ما اقتربتموه (فن شرب منه فليس مني) فليس مني أنشأه أو ليس بحدسي (ومن لم يطمعه فانه مني) أي من لم يذقه من طعم الشيء إذا ذاقه ما أكلوا وشربوا وقال

لَا تَيَانِ أَيْ فِي تَابِعَاتِهِمْ لَكُمْ وَطَمَأْنِينَهُ أُولَئِكَ تَابُوا أَيْ مَدَّ يَدَهُ فِيهِ مَا نَسَبَتْهُ (٢٢٩) لا تيان الخ) وعلى تفسير السكنة بالسكون وزوال الريب فهو مصدر وما قبل أنه صورة الخ أخرج ابن جرير عن مجاهد وقال الراغب لا أراه ولا يصحها وتنت من الاين وهو معروف ورفق بالزاي المجبة منها يدمر وقوله هو رال انبياء عليهم الصلاة والسلام لا تصور كان حلالا في المال السابقة مطلقا وأما التفسير الآخر فتختلف على عادة الصوفية مع أنه لا يناسب ما عطف عليه وإن أوله بهم يتأويل بارد ولو تركه لكان أولى والراضين بضم الراء الله ورضادين مجتنبين ما يفتت ويقطع من الشيء والمراد الألواح موسى عليه الصلاة والسلام النازلة عليه وبالطابق على الاتباع والاولاد ويكون بمعنى النفس والشخص فيقيم للتعظيم كأنه في نفسه جماعة كافي قوله تعالى إن إبراهيم كان أمته فلا يرده لادلة على التعظيم كاقبل وقوله أنبأه عموما يشي في الكشف وفي نسخة أنبأوهما والاولى أصح وعلى كون أن الخ ابتداء خطاب الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ومن معه من المؤمنين (قوله) انفصل بهم الخ) فصل لا كلام في استماله متعبدا ولا زما فلو أن يكون اللازم مأخوذا من المتعدي بجذ الفعول وأن يكون أصلا برأسه فيكون فصله لافلا بمعنى مبره وفصله لا يعني انفصل لغتين مثل صدمه مدمدا ومصدودا والظن شدة الحر فقله قطنا أي وقت فقط أوجع احسا الزمان والمنافزة الأرض الخالية من التورث فقله (قوله معاهم الخ) يعني أنه استماره شبة انزال البلية بهم ليلهم للناس كذبهم وعدم صبرهم عن يجترعوا ويحبره شكاف بعض الامور لعل حاله وقد مر تحفته (قوله من أنشأه الخ) أنشأه كبايع للظواهر يعني جمع شعبة ومن تفيد الاتمال وتسمى من الاتصالية كقوله تعالى المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض وقوله * فاني لست منك ولست مني * ويجوز أن تكون لتعريض كذا قال الطبري فجعل من الاتصالية غيرا بتعضية وكانها بيانية وفي الدر المنثور أنها تعضية وهو الظاهر وقوله من أنشأه أي أشار إلى أنه في تقديره مضاف وقوله محمدي إشارة إلى الاتصال به حتى كانه نفسه (قوله أي من يذقه من طعم الخ) أصل الاستعمال أن يقال في الماء مشروب وفي الماء كولات معلوم وقد استعمل الطعم هنا في المشروب ومما عطف على خالد بن عبد الله القنصري أنه قال على المنبر يوما وقد خرج عليه المغيرة بن سعيد بالكوفة فاعطى من ماء فعاتب عليه العرب ذلك وجوهه وجعلوه على شدة جرحه قتال الشارقة

بل المنابر من خوف ومنهول * واستعالم الماملا ما جدي في الهرب والحن الناس كل الناس فاطمة * وكان يولع بالقتل يدق في الخطب

وقال ابن أبي الصلت في كتاب المختار انما عيشته عليه لانه أصدرت عن جرح والافقد وقع في هذه الآية والذي تقتضيه البلاغة ما أشار اليه المصنف وغيره من أن طعمه لا استعمالات فاستعماله بمعنى ذاق طعمه كانه فاصح وما جاعني شرب به واخذ طعما ما فصح الآن يقتضيه المقام كافي حديث ما من زم من طعام لم يشفاهم فانه تعالى على أنها تعذب بخلاف سائر المبالغة كاذكره الراغب وطعم الشيء بمعنى ذاقه ذكره الاخرى عن البيت وذكر الجوهرى أن الطعم ما يؤذيه الذوق قبل وأله الاظهر وتفسيره بالذوق توسع واصدر لم يجي الا للذوق فن قال طعم شائع في معنى أكل لم يصب الخمر (قوله وان شئت الخ) هذا من شعري شب للعربي والذي في الاغانى انه من قصيدة لحرث بن خالد بن عاصم بن هشام الخزرجي وهو من قتل مشرك كاسيد قتله على رضى الله تعالى عنه بمحاطبه بالي بنت أبي حرة بن عمرو بن مسعود وأولها

لقد أرسلت في السرى لي تلومني * وزعمني ذاملة طر فاجلدا
تدبرين ذنبا واحدا مجننته * على وما أحصى ذنوبكم عذا
فان شئت حرمت النساء سواكم * وان شئت لم أطعم فقاحا ولا بردا

والفاح يضم النون وفاح وخامجة الماء العذب البارد والمراد بالبرديه الزوم وعطفه على المامعين

كونه يعني لم يذوق كما يقال لم يذوق لذّة النوم ونحوه وسواك بضمير الجمع للتعظيم المجبوبة كما قاله الطيبي
رحمه الله ومنه يعلم رد ما قاله الرضى من أنه انما يكون في ضمير المتكلم وقوله وانما على الخ أى علم أن من
شرب عصاه ومن لم يشرب بطبعه وما قبل أنه يحتمل أنه بالقراسة والالهام بعد (قوله استثناء من قوله
في شرب الخ) فالجمله الثانية في حكم المتأخرة اذ التقدير في شرب منه فليس معنى الامن اغترف غرفة
يسده ومن لم يطعمه فهو معنى كقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى الى قوله فلا خوف
عليهم والتقدير ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى فلا خوف عليهم والصائبون كذلك فقد دم
الصائبون للعناية بتيبها على أن الصائبين يباب عليهم أيضا وان كان كفرهم أغلظ حكمها انما اذا اطلوب
أن لا يذوق من الماء رأسا والاعتراف بالغرفة رخصة فقد تم من لم يطعمه لانه عزيمة اعتنا به وتكميلا
للتعظيم والملاحظة هذه النكتة وكرنه في فية التأخير اعترف فصله بين المستثنى والمستثنى منه مع أنه كما
في الكشف جار مجرى الاعتراف في افادة ما سبق له الكلام وقوله والمعنى الرخصة الخ اشارة الى وجه
جعله مستثنى منه لا بما قبله لانه لو استثنى منه أفاد المنع أو معناه من اغترف غرفة فليس معنى ولذا قال
فشرى بواويل يقل فطعموه ومن ذهب اليه بكلى البقاء تعصف له فماتت لاجابة اليها والغرفة بالفخ
المره والضم مل الكف وبهم ما قرئ (قوله أى ذكر عوافيه الخ) هذا التفسير مرعى عن ابن عباس
رضي الله عنه ما يفسر به ليدون بأنهم بالفوقى لمخالفة المأمور حيث لم يغترفوا اذ الكرع الشرب بالقم
من غير انا وأصله في الحيوان أن يدخل الماشى بصل الى أكسكاره ثم توسع عوافيه وليس تفسير
الزنجشري به الا هذا ولانه الحقيقة اللغوية ولادعى الصرف عنها لانه مبنى على قول ابن حنيفة في
حلف لا يشرب من هذا النهر فانه لا يبحث الا اذا كرع خلا فاقها ثم الظاهر أن الاستثناء متصل وقيل انه
منقطع على التقديرين أما اذا كان من لم يطعمه فلا نه ذاتي ومن لم يطعمه غير ذاتي ان كان من شرب فن
شرب كارع والمغترف غيره لكن معناه أنه ليس معنى فلا يكون الاعتراف رخصة وعلى الثاني المغترف على
فهر رخصة وهو الصحيح وفيه نظر وأما على ما في الكشف فتقطع ان فسر الشرب بالكرع والاختص
وقوله الاصل أى حقيقة لغة والمراد بالوسط آلة الشرب كالاناء والبد (قوله وتعميم الاول الخ) يعنى
أن الشرب هنا فسر بالكرع لانه الحقيقة ولادعى للعدول عن ما وانما لم يفسر به سابقا لكون
الاستثناء في قوله الامن اعترف متصلا لانه الاصل في الاستثناء وقوله أو فطوا في الشرب الاقليل
منهم اشارة الى توجه الاستثناء على وجه يكون المغترف داخل في القليل على تقدير جعل الثاني كالأقل
مصرفا عن الحقيقة ومجولا على شرب الماء المطلق بالكرع أو بالاعتراف والتوجيه بجعل الشرب
على الافراط ولا من به على التوجيه الاول لانه أيضا خالف الاول في جملة على الافراط مع أن الاول
محمول على أصل الشرب ليصل الاستثناء (قوله وقرئ بالرفع جملا على المعنى الخ) في الكشف وقرأ أبي
والاعشى الاقليل بالرفع وهذا من مبالغهم مع المعنى والاعراض عن اللطفا بجا وهو باب جليل من علم
العربية فلما كان معنى فشرى بوايمه في معنى لم يطعمه وحمل عليه كأنه قيل لم يطعموه الاقليل منهم ونحوه
قول الفرزدق

وانما علم ذلك بالخوخان كان تباكما
قيل أو ياخبار النبي عليه السلام
(الامن اعترف غرفة بيده) استثناء من
قوله من شرب منه وانما قدمت عليه الجملة
الثانية للعناية بتيبها كما تقدم الصائبون على
الخبر في قوله ان الذين آمنوا والذين هادوا
والمعنى الرخصة في التليل دون الكثير وقرأ
ابن عامر والكوفون بضم القين فشرى بوايمه
الاقليل منهم أى فكرو عوافيه اذا وصل
في الشرب منه أن لا يكون وسط وتعميم
الاول ليصل الاستثناء أو أفرطوا في الشرب
الاقليل منهم وقرئ بالرفع جملا على المعنى
فان قوله فشرى بوايمه في معنى لم يطعموه
والقليل كانوا ثمانية وثلاثة عشر رجلا وقيل
بلائة آلاف وقيل ألفا

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع * من المال الامسحت أو مجاف

كأنه قال لم يبق من المال الامسحت أو مجاف قال الضرير رحمه الله يعنى أن الواجب العيب لكونه
استثناء من كلام موجب ذكر المستثنى كما في قول الفرزدق

الملك أمر المؤمنين وميتنا * شعوب النوى والهوجل المتعف

وعض زمان البيت حيث رفع مسحت مع كونه استثناء مغرغا في موقع المفعول به مبالا الى أنه من جهة
المعنى في موقع النعال لأن معنى لم يترك كعنى لم يبق اذ ليس ههنا فعل من الزمان وانما الاستناد
اليه مجاز والحقيقة أنه لم يبق فيه من المال الامسحت أى مستأصل من الاصل وهو لفة النقصد

ووى أن من اقتصر على الغرفة كفته لشربه وادونه ومن لم يقتصر غلب عليه عطشه واسودت شفته ولم يشدر أن يعنى وهكذا الدنيا لتاخذ بالآخره
(فما جازوه هو الذين أنعمواهم أى القليل الذين لم يخافوا (قالوا) أى بعضهم بعض (٢٣١) (لا طاعة لنا اليوم بجبالوت وجنوده) لكثرةهم

وقوتهم (قال الذين يظنون أنهم ملاقوا الله) أى قال المخلص منهم الذين يقتربوا من الله وقوتوا قلوبهم وأعدوا أنفسهم يشهدون عما قريب فيلقون الله تعالى وقبلهم القليل الذين يثبوا معه والذين يترقبون قالوا الكثير المتخذهين عنه اعتذارا فى الخفاف (وتخذه لا للقليل وكأنهم يتقاولوا به والنهر ينهمر كما كمن فته قلبه غلبت فته كثيرة باذن الله) بجكمه وسبقه وكما تحتمل الجبال الاستفهام ومن مينة أومئيد ومنه والفتنة القسرة ومن الناس من فأرت واسه اذ شفته أومن فاه اذا رجح فوزه نفاعه أو فله (والله مع الصابرين) بالصبر والاثابة (ولما رزوا لجالوت وجنوده) أى ظهورهم وهزمهم ودنوا منهم (قالوا ربنا أفرغ علينا صبرا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين) التجوال الى الله سبحانه وتعالى بالدعاء وقبسه ترتيب بليغ أنسأوا أولا فإفراغ الصبر فى تجميعهم الذى هو ملاك الامر ثم ثبات القدم فى مداحض الحرب المسبب عنه ثم النصر على العدو والترتب على ما غالبها (فهزمهم باذن الله) فكسروهم وبصرهم أو هاضمهم لنصرهم بايدهم اجابة لدعائهم (وقتل داود جالوت) قتل كان ايشى فى عسكر طالوت معه سنة من بنه وكان داود سابعهم وكان صغيرا ربحى القسم فأوحى الله الى نبيهم أنه الذى يبتلى جالوت فطلبه من أبيه فجاؤا وقد كلفه الطريق ثلاثة اشجار وقالت له انك شاةقتل جالوت فطلبها من بنه فملاها ورماها بها فقتله ثم رزجه طالوت بنه (آيات الله الملك) أى ملاك بن اسرائيل ولم يجمعوا قتل داود على ملك (والحكمة) النبوة (وعلمه ما يشاء) كالسر ودكلام الدواب والطيور (ولولا دفع الله الناس بعضهم بعضا لفسدت الارض ولكن الله ذو فضل على العالمين) ولولا أنه سبحانه وتعالى يدفع بعض الناس بعضا ونصر المسلمين على الكفار وبكفهم فسادهم لغلوا وأفسدوا فى الارض أو أفسدت الارض بشؤونهم

وكل أعم مشاركة أخوه • لعمر أيلك الله القردان

واختلفوا فى اعرابه اذا اتبع فقل نعم لما قبله وقيل عطف بيان والاداة بكسر الهمزة والمال المهملة ما يجعل فيه الماء وهو معروف ونسخة وراية وقوله وهكذا الدنيا لتاخذ بالآخره قال الراغب فيه اجماع ومثال للدنيا وأن من تناول قدما ما يبلغ ما كفى واستغنى ولم منها ونجا ومن تناول منها فوق ذلك ازداد عطشا وقوله روى الخ أخرجه ابن أبي ساتم عن ابن عباس رضى الله عنهما (قوله أى قال المخلص منهم الذين يقتربوا الخ) اشارة الى أن يظنون ليس على ظاهره بل يعنى بل يعرفون الذين أنعموا من وضع الظاهر موضع ضمير القليل وغيره قالوا لهم باختيارا اليه من الذين يظنونهم البعض الآخر الذين هم أشد يقينا وأخلص اعتقادا وبصرة فان المؤمنين وان تساروا فى أصل الشين والاعتقاد يتفانون وقبسه ولا يلزم منه خلل فى ايمانهم وبجارت يكون ضمير قالوا للكثير الذين اتخذوا أى انقطعوا عنه وشربوا منه والذين يظنون من وضع الظاهر موضع ضمير اشارة الى الذين آمنوا واليقين عند أهل القصة كما قال الراغب هو المعرفة الحاصلة من امارته فبذلك عليه فلا ردى على المصنف أن شهادتهم مظلونة كما قبل والتخذييل من الخذلان وعدم الاعانة وتفسيره الاذن عاذر كرامه وقوله وكما تحتمل الخبر الخ الظاهر الاول مع أن من لا تدخل بعدم الاستعانة به كما مر عن الرضى وغيره وهى زائدة فى التفسير وأما جعلها سبابة فتبقى حذف المميز بل ادعاء مع فكشفه معنى والفتنة ان كانت من فأوت لانهم انقطعوا عن الناس فوزنه فقه وان كان من فاه لانه يرجع اليهم فوزنه فاهة والمحدود العين (قوله له وقبسه ترتيب الخ) فقه معنى بدعي واستعارة لطيفة ونكتة بليغة لانه جعل الصبر بمنزلة الماء المصب عليهم للنجى صدورهم وغناهم عن الماء الذى منعوا منه ومصاب الماء من الله فرشحه بقوله وثبت أقدامنا فان قلت على ما ذكره المصنف كان مقتضى المقام الفناء قلت اولا وهما أبلغ من القول فى الترتيب على الدهن الذى هو اعدل شاهد كذا ذكره السكاكي والفناء فى هزمهم فصححة أى استجاب الله دعاءهم فهزمهم والبال على الوجه الاول سببية وعلى الثاني للمصاحبة وقسم الاذن بالصبر لانه اذا اراد انهم رام أعدائهم فقد نصرهم فلا يقال الاذن من الله فى الارادة كما مر فالظاهر تفسيره وايشى بكسر الهمزة وباسا كنة وألف مقصورة ويكون يا أنظ عبراني وهو اسم والداد ودعليه الصلاة والسلام كما قاله ابن جرير وروى الغنى وقع للائيماء عليهم الصلاة والسلام اشارة الى أنهم رعاة للناس وقهدهم الكونهم مشيوعين والخلافة بكسر الميم معرفة راعاهما ما يوضع فيه الخلى وهو الحشيش الذى تأكله البهائم ثم توسع فيه لما يوضع فيه العلف مطلقا وقوله ثم رزجه طالوت بنه فى الكشف رزق طالوت داود عليه الصلاة والسلام بنت جالوت (٢) والسرمد على الدروع كما ساقى (قوله ولولا انه سبحانه وتعالى يدفع الخ) اشارة الى أن فساد

(٢) قوله بنت جالوت عبارة الكشف وزوجه طالوت بنته فهى بكسرة الصنف ٨١

(تِلَا آيَاتِ اللَّهِ) إشارة إلى ما قص من حديث الأول (٣٣٢) وتغلب طاولت واثبات التابوت وانهم زام المباشرة وقتل داود جاوت

الارض كانت عني فساد أهلها أو هو على نظاره كما مر وترى الناس الغيبيات والبعض منهم أو البعض
 المدفوع الكنازوا الدافع المسنون واللامد للهدم قبل انه اشارة الى قياس استنفائهم وقام من وضع نقض
 المقدم متبوع لنقض التالي خلافة قد وضع موضعه ما يستتبعه ويستتبعه أعني كونه تعالى داخل على
 العالمين اذ لا يأتى الله تعالى متفضل في ذلك الدفع من غير أن يجب عليه ذلك وأن فضلته تعالى غير محصورة
 بل هو قديم أفراد فضله العظيم كانت قبل ولكنه تعالى دفع فساد بعضهم ببعض فلا تشدد الأرض
 وتنظم به مصالح العالم وينصلح أحوال الأمم اليهم واعترض بأنه مخالف لقول المظنطين ان المتصدل ينتج
 استنفائهم عن مقدمه ما عين ثالبها لاستلزام وجود المزموم واستنفائهم عن مقدمه نقض التالي بل واز
 المقدم لاستلزام عدم اللازم عدم المزموم ولا يتعكس والاستنفاء نقض المقدم نقض التالي بل واز
 أن يكون اللازم أعم فلا يلزم من وجود اللازم وجود المزموم ولا من عدم اللازم عدم المزموم وفيه تأمل
 وقوله اشارة الى آخره فلهذا اشارة الى ما مر من أول السورة الى هنا وعلى الوجه الأول تعرف
 الرسل للعهد وعلى الثاني للاستغراق وانما قال الجماعة لتأنيث تلك (قوله بأن خصناه بعقبة الخ)
 اشارة الى أنه ببعض فضل الله كما يقول الحكيم وقوله تفصيل له إلى المذكور من الرسل الغضبان
 ومن كان تعريفة اتماله عهد والمراد موسى عليه الصلاة والسلام لشهرته بذلك أو كل من كلفه الله بواسطة
 وهم آدم عليه الصلاة والسلام كما ثبت في الأحاديث الصحيحة وموسى صلى الله عليه وسلم ونبي محمد صلى
 الله عليه وسلم والخيرة بكسر ففتح بمعنى الاختيار سببت بذات الحاشي الآتية وبينها من بعد أي فرق بعد
 لما فيه من القرب اتمام وذلك وموسى عليه الصلاة والسلام على الطور وكما يعني بكلامه وفعله بمعنى
 مفاعل كثير في العربية كدبر بمعنى مدام ورضيع بمعنى مراضع وجلس بمعنى يجلس وغيره
 (قوله فانه خص بالدعوة العامة) كما صرح به في حديث البصري ولا يراد أن نوحا عليه الصلاة
 والسلام كان معروفا إلى أهل الأرض بعد الطوفان لأنه لم يبق في الأمن معه لأن عومه لم يكن
 في المبعث وانما كان بعده لا لخصوا الموجودين فهم واستدل بعضهم على عموم بعثته بأنه دعاء على
 جميع أهل الأرض فأعزقوا وقيل عموم البعثة استغراقها للازمة بحيث لا تسخّر قبل ان الخصوص
 عموم الثقلين وقوله والاهتمام الخ يعني المراد ببعضهم هذا الذي صلى الله عليه وسلم والاضافة للعهد
 ولم يصرح بتعظيمه له كأن التكبير بقيد ذلك فاللفظ الموضوع له بالطريق الأولى لا دعائه لأنه لا حاجة إلى
 التصريح بعظمته والعدل بفتح الراء أو الجبل وهو مثل في النجدة وقوله خصه بالخلع الذي الخ
 كونها أعلى المراتب قبل انه بالنسبة لغير النجدة والافهى أعلى منها كما في الشفاء ولذا قيل لنبينا محمد
 صلى الله عليه وسلم حبيب الله وإذا فسر بآدم عليه الصلاة والسلام فافترقة حقيقة والآيات
 المتعاقبة تعاقب الدهر كآثار القرآن المتلو والاشعار بالغيبات وقيل هي كراهات الاولياء لانهم معجزات
 صلى الله عليه وسلم (قوله خصه بالتعيين الخ) في تحفوه وتعظيمه لقب وشرف المراد بالنباتات المعجزات
 المتميزة لنبوته صلى الله عليه وسلم وذلك كراه الاك والارض فلا يراد علمه شيء ثم اعلم ان تفصيل نبينا صلى الله عليه
 وسلم على كل واحد من الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا خلاف فيه وكذا على مجموعهم وفي الاتصاف
 نقل عن بعض أهل العصر تفصيله على كل واحد واحد وأما التفصيل على الكل بصفة الجمعية فيثبوت
 فيه حتى يترجم الدليل وأنكره وقال الظاهر انه اقترأ عليه (أقول) المنقول عنه هو بان عبد السلام
 رحمه الله ورده الطوفان في نفسه وقال قوله فهداهم اقتده يدل على تفصيله على الجميع أيضا لأنه أمر
 بالاعتقاد بهم صلوات الله وسلامه عليهم ولا شك في امتثاله صلى الله عليه وسلم أمر الله فافعل
 جميع أفعاله مع ما عليهم من الزيادة كن أفضل من جميعهم وهو كلام حسن (قوله ولولوا الله
 لتعولوا على الناس) بالوجه الثاني بالوجه الثاني الذي لا يشك فيه أهل الكتاب وأرباب
 التواريخ (وانتالين المرسلين) لما أخبرتهم من غير ترف واستماع (تلك الرسل)
 اشارة إلى الجماعة المذكورة قصصها في السورة والمعلومة للرسل صلى الله عليه
 وسلم أوجاعا الرسل واللام للاستغراق (فقدلنا بعضهم على بعض) بأن خصناه
 بعقبة ليستبهم منهم من كل الله تفصيل له وهو موسى عليه الصلاة والسلام
 وقيل موسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام كما الله موسى ليدل الخيرة وفي الطور ومحمد
 عليه الصلاة والسلام ليدل العراج حين كان قاب قوسين أو أدنى وبينهما من بعيد
 وقرئ الله كلمه وكالم الله بالثب فانه كلم الله كأن الله كلمه ولذلك قيل كلم الله بمعنى كلمه
 (ولمغ بعضهم درجات) بأن فعله على غير من وجوده متعددة وأرباب متباينة وهو
 محمد صلى الله عليه وسلم فانه خص بالدعوة العامة والجميع المتكثرة والمعجزات المستمرة
 والآيات المتعاقبة تعاقب الدهر والفاضل العلمية والعملية الثابتة للعصر والاهتمام
 لتفصيل شأنه كأنه العلم المتين لهذا الوصف المستغنى عن التعيين وقيل إبراهيم عليه
 الصلاة والسلام خصه بالخلع التي هي أعلى المراتب وقيل إدريس عليه السلام أقوله
 سبحانه وتعالى ورفعا مكانا عليا وقيل أولو العزم من الرسل (وأتينا عيسى بن مريم
 بالنباتات وأيدناه روح القدس) خصه بالتعيين لأنراط اليهود والنصارى في تحفوه
 وتعظيمه وجعل معجزاته سبب تفصيله لأنها آيات واضحة ومعجزات عظيمة لم يستجبهوا غيره
 (ولولوا الله) أي هدى الناس جميعا (ما اقتتل الذين من بعدهم) من بعد الرسل (من بعد
 حيايتهم النبات) أي المعجزات الواضحة لا تلائمهم في الدين وتفضل بعضهم بعضا
 (ولكن اخلفوا بينهم من آمن) بتوفيقه لا لتزام دين الانبياء فضلا (ومنهم من كفر) لأعراضه عنه بخلافه (ولولوا الله)

تبعاً لما تخشع به وقيل هو القائم بذاته ووجه المبالغة علم ما زيادة الكم والكيف قال الراغب يقال قام
 كذا أي دام وقام بكذا أي حقله والقوم القائم الحافظ لكل شيء والمعنى له ما به قوامه وذلك
 هو المعنى المذكور في قوله تعالى أعمل كل شيء خلقه ثم هدى وقوله أي هو قائم على كل نفس بما كسبت
 والطاهر منه أن القيام بمعنى الدوام ثم يصير بسبب التعدية بمعنى الإدامة وهو الحفظ فأورد عليه
 أن المبالغة ليست من أسباب التعدية فإذا عرى القوم عن أداة التعدية لم يكن إلا بالمعنى اللازم فلا يصح
 تفسيره بالمحافظة ثم إن المبالغة في الحفظ كيف تعدا ما به القوام وله من حيث أن الاستقلال بالحفظ
 إنما يتحقق بذلك لأن الحفظ فرع التقويم فلو كان التقويم بغيره لم يكن مستقلاً بالحفظ وعلى هذا لا يرد
 ما يورد على تفسير الطهور بالطاهر بنفسه الطاهر لغيره من أن الطهارة لازم والمبالغة في اللازم لا توجب
 التعدى وذلك لأن المبالغة في اللازم ربما تضمن معنى آخر متقدماً بل المعنى اللازم قد يتضمن بنفسه ذلك
 كالقيام المتضمن لتعريف الأعضاء ثم يرد على من قسره بالقائم بذاته المقوم لغيره ويتأني هنا ما أجاب
 به في الكشف عن الطهور من أنه لما لم تكن الطهارة في نفسها طارة لزيادة مرجع المبالغة فيها إلى انضمام
 معنى التطهير إليها الآن اللازم صار متدياً وذلك لأنه قابل للزيادة كما مر على أنه قبل أن انضمام معنى
 التطهير لما كان مستغاداً من المبالغة بمعنى عدم قبول الزيادة كانت المبالغة سبباً للتعدى ورد بأن المعنى
 اللازم باق بحاله والمبالغة أوجبت انضمام معنى التعدى إليه لا تعدية ذلك اللازم وبينه ما فرق ثم
 إن القوام المذكور في إعمال ما به القوام فسرره بمعنى الوجود إذ جعله بمعنى آخر غير مناسب فقد ظهر
 له معنى ثالث وأورد على تفسيره بالقائم بذاته أنه يكون معنى قيام السموات والأرض والوارد في الأدعية
 المأثورة واجب السموات والأرض وهو ركن كخالقها طاهر غير من المعاص والمأزود في تفسيره القائم
 بذاته المقوم لغيره فسرر بالقيام بالذات وجوب الوجود المستلزم لاجتماع جميع الكليات وانتزاع
 سائر وجوه النقص والتقوم للغير يتعين جميع الصفات الفعلية في غمرة قيل أنه الاسم الأعظم (قوله
 قال ابن الرافع) هو عدى بن رفاع بوزن كآب العال على من قصده وقبله

وكأنهم بين النساء أعارها * عينه أخور من جأ درجاسم
 وسنان أقصده النعاس فرقت * في عينه سنة وأيسر ينام

فقوله ليس بنام يدل على أن السنة ما يقدم النوم وأقصده يعني روى سهما قتل من أصابه ورتق يعني
 خالط من رتق العطر صنف جناحه ليريد الوقوع وجاسم قرية من قرى الشام وقال الفضل السنة في
 الرأس والنعاس في العين والنوم في القلب وقوله وأسانه لطف (قوله) وتقديم السنة عليه بقياس
 المبالغة عكسه الخ) يعني أنه راح في الترتيب الوجودي فلنقصدها على النوم في الخارج قد مدت عليه في
 القفط والقياس يقتضي التأخير لأن المعروف في الإثبات تقديم الأقل وفي النقي عكسه وقيل أنه على طريق
 التقيم وهو أبلغ ما فيه من التأكيذ أننى السنة يقتضى نتي النوم ضمناً فإذا نتي ما كان أبلغ ورد بأنه
 إنما هو على بدل أسلوب الإحاطة والاحصاء وهو يتعين فيه مراعاة الترتيب الوجودي والامتداد
 الاختلاف لا خف كافي قوله تعالى لا يفاد مضرة ولا كبيرة إلا أحصاها وهذا كله مما لا حاجة إليه لما قال
 الامام السبكي الأخذ هنا بمعنى الفهر والغلبة كما ذكره الراغب وغيره من أغمة اللغة كقوله تعالى أخذ
 عز من مقدر فاعلى لا تغلبه السنة ولا النوم الذي هو أكثر غلبة فالترتيب على مقتضى الظاهر ولو كان
 المعنى لا تمر سنة ولا نوم كان كاذراً وهو دقيق أئني (قوله) والجلة نتي للتشبيه) يعني أنه بالتزبي
 الله تعالى أن يكون له مثل من الأحياء لأنه لا يتخلو من هذا فكيف تشابهه وكونه تأكيذاً للتقويم ظاهر
 لأنه الحافظ القوي ومن يعتره النوم والغفلة لا يكون كامل الحفظ وكذلك المعنى لأن النوم آفة
 تنافي دوام الحدة وبقائه وصفاته تعالى قدسية لا زوال لها فلا يرد عليه أن الظاهر لا يصار على أنه
 تأكيد للتقويم كافي الكشف وقوله ولذلك ترك العاطف الخ أي لكونه تأكيداً وكذا ما بعده أيضاً

(لا تأخذ سنة ولا نوم) السنة تقويمية تقدم
 النوم قال ابن الرافع
 وسنان أقصده النعاس فرقت
 في عينه سنة وليس ينام
 والنوم حال تعرض للجوان من استرخاء
 أعصاب الدماغ من رطوبات البخرية
 المتصاعدة بحيث تغلب الحواس الظاهرة
 من الأحاسيس رأساً وتقدم السنة عليه
 بقياس المبالغة عكسه على ترتيب الوجود
 والجلة نتي للتشبيه وتأكيذاً لكونه حياً
 قيوماً فإن أخذناه من أنوم مكان
 مؤلف الحساسة فصار في الحفظ والتدبير
 ولذلك ترك العاطف وفي الجلة التي بعده

(له ما في السموات وما في الارض) تقرر بقويته وحتجاجه على تفرد في الالهية والمراد بعباده ما وجد فيهم ما ادخل في حقيقة ما اوجار جاعنه ما تمسكا
 قبيحاته وانبعث من قوله له تلك السموات والارض وما فيها (من ذا الذي يشفع عنده الاذنه) بيان كبرياء شانه سبحانه وتعالى وأنه لا أحد يساويه
 ويديه يستقل بأن يذبح ما يريد شفاعا واستكاثرة فضلا عن يساوقه عنادا ٢٢٥ أو مناصبة (يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم) ما قبلهم وما بعدهم

أو بالبعكس لأن ما قبل المستقبل
 ومستند المانتي أو أمور الدنيا وأمر
 الآخرة وعكسه أو ما يحسنه وما يفسده
 أو ما يدر كونه وما لا يدر كونه وما في
 السموات والارض لأن فيه ما اعتلا أو لما
 دل عليه من أذان الملائكة والانبيا عليهم
 الصلاة والسلام ولا يحيطون بشئ من
 علمهم من علم الوحات (الانبيا) أن يعلموا
 وعنده على ما قبله لا يجوز معه ما يدل على
 تفرد بالمعنى الثاني التام الدال على وحدانيته
 سبحانه وتعالى (وسبح كرسى السموات
 والارض) تصور رعايته وقيل مجرد كونه
 تعالى ومقدره والله حق وقدره والارض جميعا
 قضته يوم القيامة والسموات مطويات جنته
 ولا كرسى في الحقيقة ولا خاعد وقيل كرسى
 يجازع عن علمه ولكنه مأخوذ من كرسى
 العالم والمالك وقيل جسم بين يديه العرش
 ولذلك سمي كرسيا محيط بالسموات السبع
 لقوله عليه الصلاة والسلام ما السموات السبع
 والارضون السبع مع الكرسي الا كخلة في
 فلاة وقيل العرش على الكرسي كفضل
 تلك الفلاة على تلك الخلة ولعله الفلك المظهور
 بشكل البروج وهو في الأصل اسم لما يسعد
 عليه ولا يفضل عن مقعد القاعد وانه
 المنسوب الى الكرسي وهو الملبد (ولا يؤده)
 ولا يثقله مأخوذ من الاود وهو الاوجاج
 (حفظهما) أي حفظ السموات والارض
 لحذف الفاعل وأضاف المصدر الى المفعول
 (وهو العلي) المتعالي عن الانداد والاشياء
 (العظيم) المستحقر بالاضافة لكل مساو
 وهذه الآية مشتقة على اثبات المسائل
 الالهية قائم ما دل على أنه سبحانه وتعالى
 موجود واحد في الالهية تصف بالحياة
 واجب الوجود لذاته مجرد بغيره اذا انقسم
 هو القائم بنفسه المقدم بغيره منزعه التعزير
 والحلول بمرأ عن التفريق والفتور لا يناسب
 الاشياء ولا يدر به ما يترى الارواح ماث
 الملك والملكوت ويدع الاصول والفرع

فانهم واعلم ان محاصر الالهية اشار بالجملة الى أن الاصنام لا تصلح لذلك والاقوم الى أن الملائكة
 لا تصلح له وبهذا الجمل الى أن عيسى عليه الصلاة والسلام وغيره من البشر كذلك ثم ذكر هذه اثبات
 سا ذكر (قوله تقرر بقويته) الخ وجه التقرر بأن المالك قويم على ما ملكه ويحفظه والتام الحافظ انما
 يحفظ ما هو ملكه بحسب الظاهر ووجه الاحتجاج على تفرد ما سواه عولوه فكيف يكون شريكه
 (قوله والمراد بعباده ما في قوله فهو) الخ بل من قوله) قيل ليس ما ذكره آية وسياقه يشعر به فظاهر
 أن يقول ان بلغ من قولنا وجه الבלغة أنه يلزم أن السموات والارض لا بطريق برهاني لكن ارادة
 الجزئية والفرعية بقوله فمنها مع بين الحقيقة والمجاز وقيل دليل على أن ما سواه تعالى لملكه والا كان
 البيان قاصرا (قوله بيان لكبرياء شأنه الخ) الكبرياء مأخوذ عما قبله من سمات الجلال وعدم
 المساواة والمداناة أي المقاربة مأخوذ من انكار وجود الشفعاء بلاذن والاستكاثرة بمعنى كثره
 والمناسبة لظواهر الاختلاف والعداوة (قوله ما قبله وما بعده الخ) فسر ما بين أيديهم عما كان قبله
 وهو الماضي وما خلفهم مما ساقى بعدهم وهو المستقبل لا يقال ما تقدم بين اليدين لأن ما بين ما لا بد
 أن يكون متقدما وما سلك من يقال انه خلفه أي بعده وغيب عنه ومستور أو على العكس وبنيته بأنك
 تستقبل ما سلك وتستند برماضي وهو ظاهر واطلاق ما بين أيديهم على أمور الدنيا لانها حاضرة
 والحاضر دبر عن بعد ذلك وأمر الاستمر مستورة كاستمرتك ما خلفك وأما العكس فلأن أمور الآخرة
 مستقبلة وتلك ماضية وبقيت الوجوه مظهر وكذا ما يأخذونه وما يتركونه واذ رجع التعبير لما هو
 تغلب وللعقلا في شئ من التغلب والعراقيلهم وما بعدهم كما بين علم جميع الاشياء بما قبله
 وما بعده واعتبره فيما بعده (قوله من علماته الخ) اشارة الى أن هذا ما قبله ويجوز معه ما دل
 على تفرد بالمعنى الاول فينبه أنه يعلم كل شئ والنسبية أنه لا يعلم غيره وهو كان هكذا فهو الاله
 لا غيره الا لا بد من انتصافه بصفات الكمال التي من اصوله (قوله تصور رعايته) وقيل الخ
 اشارة الى أنه استعاره تقبيلية والتخييل نوع من التخييل انما تحمل خاص يكون المشبهة به كانه أمرا
 مفروضا وما يقال ان التخييل تشبيه قسمة والتخييل تصور حقيقة الشئ ليس بشئ ثم ان كانه الممثل
 بجميع أجزائه مفروضا كانه في نفسه وكقولهم لو قيل تشبه أين تذهب فقال أسوأ العوج فهو الغنبل
 التخييل والافه والاستعارة التقبيلية التابعة للاستعارة بالكناية وأسم التخييل يقع عليها وساقى
 الكلام عن هذا التخييل والحاصل أنه استعاره تقبيلية كما في جعل الارض في قبضته لا كناية
 اعلمية كما قاله الطيبي رحمه الله وقوله وقيل الخ فالكرسي بمعنى العلم بجزاه وقسمته لانه لا ت
 الكرسي مكان العالم الذي فيه العلم فيكون مكانا للعلم تبعيته لأن العرش يتبع المحل في التعزير حتى
 ذهبوا الى أنه معنى قيام العرش بالمحل (قوله وقيل جسم الخ) هذا هو الذي يدل عليه ظاهر الآثار
 وقوله ولذلك الخ أي كونه بمنزلة كرسى بوضع مقابل عرش الملك وعن الحسن رحمه الله انهم عرش
 وتلك البروج معروفة في الهيئة والكرسي قيل انه اسم وضع هكذا وليس منسوب وقيل انه منسوب
 الى الكرسي وهو التلبد وشبه الكرسي للكرسي من الاوراق والكرسي الرزاق الاول
 جعله على ظاهره وأما بهامه الجسمية فليس بشئ ويؤيده أنه من الاود وهو العوج لأن العرش يتقبل له
 ما تحته وخص الحفظ به ما دون العرش لأن الحفظ اهما هو المشاهد المحسوس (قوله وهذه الآية
 مشتقة على أمهات المسائل الخ) التزعم عن التعبير يؤخذ من القوم أيضا لانه لا يجوز احتجاج الى الخيول
 يكن فاعلم بنفسه وعدم التيقين قوله لا تأخذوا الخ وكذا قوله لا يناسب الاشياء وما يترى الارواح
 المحدث وهو مأخوذ من التيقين أيضا وقوله الذي لا يشفع نفسا قبله وسعة الملك الخ من وسع
 كرسى السموات والارض وفي قوله عايدرك ولا يحيط به مكتوبة وتخييلية وآية الكرسي وردت باسمدة
 أي القرآن وما ذكره انصف رحمه الله في فضائلها كما مروى في كتب الحديث الا قوله من قرأها ثبت

ذو البعش الشديد الذي لا يشفع عنه الا من ادن له عالم الاشياء كلها جلها وحفظها كلها وجزئها واسم الملك والقدره كل ما يصح أن يتك وقد رعبه
 لا يؤده شاق ولا يثقله شأنه تعالى عايدرك وهم عظيم لا يحيط به فهم ولذلك قال عليه الصلاة والسلام ان أغلب آية في القرآن آية الكرسي من قرأها
 بعث الله ملكا يكتب من حسناته ويعفو عن سيئاته الى الغد من تلك الساعة

وقال من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة الا الموت ولا وياط عليه الا الصديق او عايله ومن قرأها اذا اخذ من مضيقه آمنه الله على نفسه وجار به جاريه والايات حوله ٣٣٦ (لا اكرام في الدين) اذا لا اكرام في الحقبة الزمان التي فيها لا يرى فيه خيرا يحمله عليه ولكن

(قديين الرشيد من النبي) غير الايمان من الكفر بالآيات الواضحة وذات الدلائل على أن الايمان يرتبط بوصول الى السعادة الابدية والكفر يعني يؤول الى الشقاوة السردية والعامل في تبيين ذلك لابد ان يرتفع الى الاعيان طلب الملائكة والعبادة والنجاة ولم ينجح الى الاكرام والالباء وقبل اخباري معنى النبي أي لا تترك هو في الدين وهو اسامع منسوخ بقوله جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم أو خاص بأهل الكتاب لما روي أن أنصارا كان له بنان تنصر اقبل المبعث ثم قدما المدينة فزعموا أنهم جاهدوا الله لا أدعكنا حتى نلما نأيا فاستخبروا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الانصاري يا رسول الله أيدخل بعضي النار وأنا انظر اليه فنزلت فخلداهما (فمن يكفر بالطاغوت) بالسلطان أو الانعام أو كل ما عبيد من دون الله أو صفة من عبادة الله تعالى ففعلت من الطغيان قاب عينه ولامه (ويؤمن بالله) بالوحيد وتصدقين الرسل (فقد استسكن بالعودة الى الحق) طلب الامساك من نفسه بالعودة الى الحق من الحيلولة التي وهي مستعارة فاستسكن الحق من النظر الصحيح والرأي القويم (لأنه لهم اله) لا انتطاع لها يقال فعقبت فانتصم اذا كسرتهم والله جميع بالاقوال (عليه) بالنبات وعله تديد على النفاق (الله) الذي آمنوا بهمهم أو متولى أمرهم والمراد بهم من أراد اياته وثبت في علمه أنه يؤمن (بخرجه) بهم دايته وتوحيده (من الظلمات) ظلمات الجهل والارباع الهوى وقبول الوسوس والشبهة المؤدية الى الكفر (الى النور) الى الهدى الموصول الى الايمان والجله خبره خبرا وسال من المستسكن في الظلمة ومن الموصول أو منهم أو استئناف صين أو قدر والاولا لا (والذين كفروا اولياؤهم) الطاغوت أي الشياطين أو الفاضلات من الهوى والسلطان وغيرهما (يجزونهن من النور الى الظلمات) من النور الذي

الله المالك خاف أن يواب الضريح قالوا الأصل وقوله من مضيقه في نسخة مضيقه بدون من وكذا في الكشاف وقوله لم يمنعه من دخول الجنة الموت قال الصيرافي يعني لم يبق من شرائط دخوله الجنة الموت فكان الموت يمنع وقوله لا يلبس حضوري أو لا تمنع دخل الجنة ويحتمل أنه من قبل ولا يلبس فيه غير أن سيوفهم (تنبيه) قوله أن أعظم أفعال هذا الحديث ذكره النووي في شرح مسلم وقال القاضي عياض أنه حجة أن قال بعض القرآن قد يغفل على غيره وفيه خلاف فغلب بعضهم كالأشعرى والبالقاني وغيرهما لا يقتضاه نقص المفضول وكلام الله لا ينقص فيه فأعظم بمعنى عظيم وأفضل بمعنى أفضل وأجازها الحق بن راهبه وكثير من العلماء والمتكلمين وهو يرجع الى عظم أجره فآثره والخناجر وأوزنه فقال هذه السورة والآية أعظم وأفضل أي أكثر ثوابا وإنما كانت هذه الآية أعظم بجلها أصول أعمها الصفات من الاولية والوحدة والحياء والعلم والمالك والقدرة والارادة وهذه السبعة أصول الاسماء والصفات (قوله ان الاكرام في الحقبة الخ) يعني أنه خبر باعبار الحقيقة ونفس الامر وأما ما يظهر بخلافه فليس اكراما حقيقيا وان كان بمعنى التهميش فهو منسوخ أو مخصوص بأهل الكتاب الذين قبلوا الجزية وكانوا عهده عليه الصلاة والسلام كما يدل عليه سبب النزول المذكور فلا رده عليه ما قبل أن قوله جاهد الكفار عما لاهل الكتاب وليس كل كافر شيئا لا في زمانه ولا في زمانه وأما ما روي هنا فالتظاهر أنه قبل نزول آية السيف اللهم إلا أن يقال المراد أهل العهد والذمة فانه يكتب غالبوا الا انما روي من بني سالم بن عوف واسمه حصين وهو من بني عياض رضي الله عنهم (قوله بالطاغوت) هو في الأصل فعلت سبعا من الطغيان فقلت وبزنته فقلت قال الجوهري ويكون واحدا وجعا وقوله الانعام إشارة اليه وقوله وتصدقين الرسل عليهم الصلاة والسلام لانه داخل في الايمان (قوله طلب الامساك من نفسه) ولوجه لثابتة للامساك في التمسك وأنه بمعنى تمسك الله أن أولى والتمسك بوجه الله جعل العروة استعارة تسمى بجهة فيكون استسكن تشريعا لها وقيل انه استعارة أخرى تتبعها والزمخشرى جعله تمثالا على تشبيه النبي بالحق والنبات على الهدى والايان بالتمسك بالعودة الى الحق من الحيلولة المأمون انقطاعه عن كثر المشبهة به وأراد المشبه به فيكون العروة استعارة لله وأهل الكتاب كما ترى قوله واعصوه واجعل الله وقوله اذا كسرتهم إشارة الى أن في الامتثال تخورا والافالكسر مغاير لانقطاعه وكونه تديد اعلى النفاق اعدم مطابقة القول الاعطاء فيه وقبل الله إشارة الى أنه لا يبقى الايمان من الاعتقاد والاقرار (قوله بهمهم) أو متولى أمرهم الخ الذي يكون بمعنى الصديق والمتولى الامر وفهم ما بالمعنى الاول لكن حقيقة لا تصح في حقه تعالى فبرأه الهبة وارادة الظاهر أو بالمعنى الثاني وهو ظاهر وقوله من أراد اياته الخ لأن من آمن حقيقة فهو مخرج من الكفر فلا تصور خارجا وكذا الذين كفروا يحملون على الغم والتعظيم فلا بد أن يعمل ايمانهم الذي خرجوا منه على الايمان القطري وحسبهم الذي هم عليه على الارتداد والظلمات على هذا الكفر والنور والايان ثم ذكر جهات آخر وهما أن يكون آمنوا وكفر واقع ظاهره بأن ردا بطائفة الشبه والنور البقية والنبات وهما استعارتان على الوجهين هذا ما ذكره الزمخشرى فالخلف وجه الله تعالى خطأ بين الوجهين وبعد تفسيره باوادة لا ينبغي أن تفسر الظلمات بالوسوس والشبهات (قوله والجله خبر بعد خبر) أي جل به خبرهم خبر ثمان والاولى والذين آمنوا أو حال من الضمير وفي السبعة المشبهة الرابع الى الله أو من الموصول المضاف اليه لان المضاف هاتما متعلق عامل وهو إحدى الصور الثلاث التي يجوز فيها الحال من المضاف اليه فتدبره مخرجين الخ أو منه ما لا تدد تدد الى الحال يجوز اذا اتحد العاقل وهذا كذلك لانه في وفي الجللة عائد اليها وهو الضمير المستتر وليس فقه استعمال المشترك في معنيين كما فهم وقوله وقبل نزات الخ قيل الذي أخرجه من المذود والطريقا عن ابن عباس رضي الله عنهما أنهم نزات في قوم آمنوا يعني عليه الصلاة والسلام فلما ثبت محمد صلى الله عليه وسلم كفروا به وقوله من النور

مخروجه من النور الى الظلمات فساد الاستعداد والانهم في الشهورات أو نور والنبات الى ظلمات الشكوك والشبهات وقيل نزات الذي في قوم ارتدوا عن الاسلام

واسناد الاخراج الى الطاغوت باعتبار السبب لا ياتي تعاقب رفته تعالى وارادته به (اولئك اصحاب النار هم فيها خالدون) وعبدوا تخذروا لعل عدم مقابله
يوعد المؤمنين تعظيم لشأنهم (لم تزل الى حاج ابراهيم في ربه) تعجب من محاجة غروره (٣٢٧) وحاقته (أن آتاه الله الملك) لأن آتاه أي بظرو

آتاه الملك وحده على الحاجة أو حاج لاجله
شكره على طريقة العكس فكذلك عادتني
لأن أحسن البك أو فقت أن آتاه الله الملك
وهو حجة على من منع آتاه الله الملك الكافر
من المعتزلة (انفعل ابراهيم) ظرف لحاج
أوبدل من أن آتاه الله الملك على الوجه
الثاني (ربي الذي يحيي ويميت) يخلق الحياة
والموت في الاجساد وقرآن حزب يحذف
السنة (قال أنا حي وأميت) بالهـ وقرآن
القتل واقتيل وقرآن فأن بالالف (قال
ابراهيم فان آتاه بأني بالشمس من المشرق
فأت بها من المغرب) أعرض ابراهيم عن
الاعتراض عن معارضته الفاسدة الى
الاحتجاج بما لا يقدر فيه على نحو هذا
التجربة فدعا للثأبانية وهو في الحقيقة
عدول عن مثال شيء الى مثال جليل
من مقدوراته التي يعجز عن الاتيان بها
غيره لاعتجابه الى أخرى ولعل غروره زم
أنه يقدر ان يفعل كل جنس بقوله الله تعذره
ابراهيم بذلك وانما جعله عليه بطر الملك
وعاقته أو اعتقاد الحلول وقيل لما كسر
ابراهيم عليه السلام الاصنام بعينه أي ما علم
أخرجه ليعرفه فقال له من ربك الذي تدعو
اليه وحاجه فيه (فبنت الذي كفر) فصار
مبهورا وقرآن فبنت أي فغلب ابراهيم
الكافر (واقعة لا يمضي القوم الظالمين)
الذين ظلموا أنفسهم بالاستعاضة عن قبول
الهداية وقيل لا يمضيهم بحجة الاحتجاج
أو سبيل التعاد أو طربق الجنة يوم القيامة
(أو كاذبي صر على قرية) قدره أو رأيت
مثل الذي خذف دلالة لم تر عليه وتخصيه
بحرف التثنية لأن المنكر لا جياء كثير
والحال بكيفية أكثر من أي يهني بخلاف
مدعي الرؤية وقيل الكاف من مذة وتقدر
الكلام لم تر الى الذي حاج ابراهيم ووقيل
انه عطف محمول على المعنى كأنه قيل لم تر
كاذبي حاج أو كاذبي مَرَّ

الذي مضوا الخ تقدم سيانه وعلى حمله على الارتداد لا يحتاج الى تأويل وقوله واسناد الاخراج
الخ رذيل المعتزلة (قوله ولعل عدم الخ) وجه التعظيم الاشعار بأن أمرهم غير محتاج الى البيان وأن
شأنهم أعلى من مقابله هؤلاء وقيل أن قوله وفي الذين آمنوا دل على الوعد (قوله تعجب من محاجة
غرو الخ) هذه الآية بيان تشديد المؤمنين اذ كان عليهم وحذلان غيرهم ولذا لم يعطف والاستفهام
بجائز في التعجب كما يكون في التعجب وغرو بعضهم الترو والذال الهجوة ووجه حاجته جوابا عما يكذب به
العقل وهو ضد الاسلوب المحسوس ومما الطبع كغيره الاسلوب الاخر وتخصيه به يضع عوده الى
ابراهيم والى الذي (قوله لان آتاه الخ) أي أنه على حذف اللام وهو مطرد معها وليس مفعولا لاجله
لعدم اتحاد الفاعل والتعليل نفسه على وجهين اما ان آتاه الملك جعله على ذلك لأنه أورنه التكبر والبطر
فنشأت الحاجة عنهم والاسية أشار به لآية أي بظرو أنه من باب العكس في الكلام بمعنى أنه وضع
الحاجة موضع الشكر اذ كان من حتمه ان يتسكرفه مقابله ذلك وهو باب بليغ وتظهر الآية والمثال
المذكوران والله أشار بقوله أوحاج لاجله الخ (قوله أو فقت أن آتاه الله الخ) أي أنه واقع موقع
الطرف كافي ما المصدرة أو بتقدير مضاف وأورد عليه أن الحاجة لم تنفع وقت آتاه الملك بمعنى وقت
وجوده بأن يعتبر الوقت تمدا وبأن ماذكره غير متفق عليه فانه ذهب الى جواز ابن جني والصفار في شرح
الكتاب وقال في قول سيبويه وجه الله ان معنى واقعه لا فعل الان تفعل معنا حتى ان تفعل أو يجعل
على أنه تفسره معنى الاصطناع لانه تشددا الوقت ان تفعل (قوله وهو حجة الخ) رذيل الزخري
حيث أوله بأن المعنى آتاه ما لا أو تابعا تغلب به على الملك بناء على قاعدة الاصطلاح وخلق الاعمال ومنهم
من جعل ضمير آتاه لابراهيم عليه الصلاة والسلام لانه تعالى قال لا ينال عهدى الظالمين وقال فتدنا
آل ابراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكا عظيما وهم من بدع التفاسير مع أن السؤال يرجع على آتاه
الاسباب ولو سلم فأن قيل الاول يمكن ان يعترف به غرض صحيح كالامتحان وبعض المعتزلة قد جوزوه
لذلك فهم فيه فرقان (قوله ظرف لحاج الخ) وجعل قال الخ بيان لقوله حاج وليس استثناء فاجواب
سؤال لان جعله بمنزلة الرقي بآياه فلا يرد ما قيل انه يشكل موقع قال أنا حي الخ الآن يجعل استثناء فاجواب
جواب سؤال وقوله أوبدل الخ لم يجعل ظرفه لآله بل فعل واحد طرف زمان لكنه يصح بأن يفيد
بالتاني بعد تقديمه لآله ولتحصيه البلية لان الطرف مغاير للمصدر ان لم يقدر الوقت وقد منع هذا
بأنه يصح البلية فيه على أنه يدل اشتمال لان الوقت مشغل على الاتيان تأمل وقوله يحقق الحسابة والموت
مرافقه وقوله وبه يهذف البلاء أي اكفاه بالكسرة (قوله بالهـ وقرآن القتل الخ) لما كان العقو
عن القتل ليس باحياه وكونه كذلك غنى عن البيان أعرض ابراهيم عن ابطاله وأقرب لاسل آخره
أظهر من الشمس ولا ردى على من جعله ما دليلا على الانتقال من دليل قبل اعتماده ودفع معارضة الخضم
الى دليل آخر غير لائق بالمدح حتى يحتاج الى أن يقال انه ليس بدليل بل مثال والاتصال من مثال الى
آخر لا بد الايضاح لاضرفه كما أشار الله المنصف والقوة التلبس والمشاغبة بالاعتين المتخامضة
والحال له اذ كان غرور الملك فولا يذعي الالهية وعلى الثاني فهو يذعيها بطريق الحلول وهذا قيل
حسبه وعلى القول الآخر بعده وبه قرئ بجهولا وعلوما واليه ان لا يشدر على التكلم نصيرا
وفسر الظالمين بما ذكر لان غيرهم قد يهديه (قوله أو رأيت مثل الذي الخ) قال في الكشف
معناه أو رأيت مثل الذي تخفف دلالة لم تر عليه لان كل ما كلمة تعجب ويجوز ان يجعل على المعنى
دون الاعتكاف كأنه قيل أو رأيت كاذبي حاج ابراهيم أو كاذبي مَرَّ وفي الاتصاف ومثل هذا النظام يهذف
منه فعل الرؤية كثيرا كقوله

قالوا كلاهما اسرى • كاليوم مطلوبوا لاطالبا

وقد قيل لما كان في دخول الى على الكاف اشكال لانها ان كانت حرفية فظاهر وان كانت اسمية فلا نها

مشبهة بالحرف في عدم التصرف لا يدخل عليها من الحروف الاماث في كلامهم وهو عن ذلك على قلة
أيضا عدل الى التأويل فجعله من عطف الجملة على الجملة تارة وقد رآه لأن لم يستعمل بالي في
الكتاب العزيز نأذا انتهى الى مفعول واحد يعني النظر وأخرى من العطف الملقوف فيه لث المعنى نحو
فأصدق وأكن وإتمام الكاف لاجل العطف فأنوا بسورة من مثله هو الوجه لانه متكرر الربوية قليل
ومشكرا الاحياء أكثر والجاهل بكيفية أكثر من أن يحصى اه وهو قد لما ذكره المصنف رحمه الله
وسبق في تقريره وقبل تقريره ان كلامه لفظي لم يتروأرأبت مستعمل قصد التعجب الا أن الاول
تعلق بالتعجب منه فيقال لم يترأى الى الذي صنع كذا يعني انظر اليه فتعجب من حاله والثاني غشيل التعجب
منه فيقال لم يترأى مثل الذي صنع كذا يعني أنه من الغرابة بحيث لا يرى له مثل ولا يصح أن يترأى مثله
اذ يكون المعنى انظر الى المثل وتعجب من الذي صنع فلذا لم يستعمل عطف كالذي وعلى الذي حاج
واحتج الى التأويل في المعطوف بجملة متناهية حتى لم يترأى كذا فيكون من عطف الجملة
أوفى المعطوف عليه نظرا الى أنه في معنى أرأيت كذا الذي حاج فصنع العطف عليه فظهر أن عدم
الاستقامة ليس مجرد امتناع دخول كلمة الى على الكاف كما مر حتى لو فات لم يترأى الى الذي حاج أو مثل
الذي ترعدم الاستقامة بحاله عند من له معرفة بأصول الكلام وأن هذا ليس من زيادة الكاف
في شيء بل لا يبقى التعجب بكلمة أرأيت من اثبات كافي أو مافي معناه فيقولون أرأيت كذا ومثل زيد
وهو شائع في سائر اللغات اه (أقول) هذا غير منه فان لم يترأى بمثل التعجب مع التشبيه نحو
قول العرب لم يترأى كذا لم يترأى كذا كره سيوبه رحمه الله وقد يقدّر كما مر ويؤيده كاهنا وقوله لم يترأى كذا
فصل ربك وكذا أرأيت بمثل عمله كذا كره وبدونه كقوله أرأيت الذي يكذب بالدين ونظائره
كثيرة وكذا يفرق بينهما بتعلق في الاول بالتعجب منه وفي الثاني بغيره والمثلة انما جاءت من ذكر
الكاف ولو ذكر في الاول لكان مثله بالفرق فهذا مما صدره على المطلوب وليس فيه زيادة على ما ذكره
المحقق في الكشف وهو الحق لأن رأى البصر به يتعدى بنفسه الى كاهنا فغطفه على الجور وما يمنع
أو قدح فليق الاعطفه على الجور والجور باعتبار المعنى لأن المقصود منهما التعجب فهو في معنى
أرأيت كذا في الخ أو على الجملة فيقدره متعلق وقد رآه رأيت دث استعما له مع الكاف أكثر وهذا
التقدير وقع من القراء وغيره من المتقدمين ووجهه ما ذكرنا وكونه غير زائدة أولى ودلالة على الكثرة
بطريق الكافية لأن النادر لا يمثل له جعل ماله مثل عبارة عن الكثرة ولا عبرة بما قاله في الكشف
(قوله وقيل انه من كلام ابراهيم عليه الصلاة والسلام الخ) وعلى هذا فيكون رجوعا الى ابطال
جوابه بأن ما ذكره ليس با حياء لكنه ضعف للفصل وكثرة التقدير وقوله وهو عزرا ابتداء كلامه رجوع
الى تفسير الآية وليس من تنية كلام ابراهيم عليه الصلاة والسلام لأن عزرا بن امراييل وخراب
يت المقدس في زمانهم (قوله ويؤيده نطلمه مع غرود) حاشا سبق الكلام للتعجب من حالهما
وبأن كلمة الاستبعاد في هذا المقام تشعر بالانكار ظاهر وانما يكون مجرد التعجب اذا عمل أن المتكلم
جائز بالوقوع كافي أن يكون في غلام وأن يكون له ولد بمجرد الاحتمال لا شيئا في الظهور وما يقال انه
قد انتظم مع ابراهيم عليه الصلاة والسلام أيضا في سلك فقيل انه ليس مستقيم وانما ذلك مجرد مقارنة
في الذكر لا يذ كر على الوجه الذي ذكر عليه ابراهيم عليه الصلاة والسلام وهو معنى الانتظام في السلك
فلم لو قيل الانتظام في سلك يدل على كونه مؤمنا ليكون الاتان توضحا وتشلا وتضيلا لما سبق
من الاخراج من الظلمات الى النور وبالعكس لكان شيا وقبل عليه انه لو كان كذلك لكان الظاهر
العطف بالواو والباء والقرى كالضرب مصدر فرقى بمعنى جمع لاجتماع الناس فيها والعروش جمع عرش
وهو السقف أو ساقطة على سقوفها بان سقط السقف أو لانتم تمت الجدران عليه (قوله اعترافا
باعتقاده الخ) التفسير الاول والثاني ناظران الى تفسير الذي مر وأنى اسم استقفاها الظاهر فيه ترجيح

وقيل انه من كلام ابراهيم ذكره
جوابا لما رخصته وتقديره أو ان كنت
تخفى فأخى كاحياء الله تعالى الذي ترعلى
قربة وهو عزير بن مخرجيا والمضمر وكافر
بالبعث ويؤيده نطلمه مع غرود والقربة بيت
المقدس بين خربة مجنة نصر التي هلك الله
أهلها الذين خرجوا من ديارهم وهم
وقيل القربة التي خرج منها الاول وقيل
غيرها واشتقاقها من القرى وهو الجمع وهي
خاوية على عروشها خالية ساقطة حطاطا
على سقوفها (قال أنى مجي هذه الله بعد
موتها) اعترافا بالصور عن معرفة طريق
الاحياء واستعظاما لقدرة الحي على ان
القاتل مؤمنا واستبعادا ان كان كافرا وأن
في موضع نصب على الظرف بمعنى متى أو على
الحال بمعنى كيف

(فأما الله عام) فأثبتته ميثا مائة عام وأما فليت ميثا مائة عام (ثم بعثه) بالاحياء (قال كم لبنت) القائل هو الله سبحانه وتعالى وسأخبر أن يكلمه وان
 (قال لبنت يوما) وبعض يوم (كقول الطائفة) كقول الكافر لأنه آمن بعد البعث وأشارف الايمان وقيل ملك أوفى

أنه يعني كيف فهو حال من هذه قدم إصداره لأن كونه يعني متى وان أثبتته أو البقاء خلاف الظاهر
 وعليه فهو ظرف والعامل على كل حال يحيى واحياء القرية وامانتها ما يعني عرائن وخزائن وأوانه على
 حد واسأل القرية (قوله فأثبتته الخ) يعني أن ثابته عام ظرف لامانة على المعنى لأن معناه أثبتته
 ميثا وليس ظرفا على ظاهره لأن الامانة خارج الروح وهي تقع في أدنى زمان وهو ظرف الفعل مقدّر
 أي قبلت ما يبدل قوله بحكم لبنت قسلا ولا حاجة إلى هذا الذم معناه جعله ميثا وقته نظر (قوله
 وسأخبر أن يكلمه الخ) هذا بناء على أن الله لا يجوز أن يكلم الكافر شفاهها امام مطلقا وفي دار الشكيب
 وقد ردّه في الانتصاف بأنه لا أصل له لأن الله تعالى يكلم البليس وهو رأس الكفر وعدنه وقال للكافر
 اخذوا زينة والمعتصم انما هو تكليمه على نهي الكرامة والامانة وقيل ان امتناعه مبنى على قاعدة
 الاعتزال ولا وجه له وقوله وأشار الى الايمان أي قاربه لانه مقتضى النظم وقوله فلما تبين الخ اذ
 الايمان بعد ذلك ولذلك اعتبر على الخشعي في حربه بالاول وهو غير وارد على المصنف رحمه الله
 وليس في الآية ما يدل على المشاهدة فلذلك قال اولئك أوفى فتكون الاسناد الى الله بيجازا (قوله
 كقول الطائفة الخ) يعني أنه لم يثبت مقدار ايمته فشكل فيه فأولئك وعلى الاثر لا شراب والغرض
 تقليل المقدّة فتأمل (قوله لم يتغير عرود الزمان الخ) جله لم يتسنه حاله والجملة المدّرة لم تقع حاله ولا تتغير
 بالواو وتغير منها وكلاهما جازم لا زمان تردّفه وتسنه لازم أي يتغير وما قبله يعني لم يتزعمه
 السنون فهو بيان لاصل المعنى لا للمراد ليس بشيء لانه غير صحيح هنا ومن السنة وفي لاه الاختلاف
 فتدل حافته ويجزوم يسكون الهاء وقيل واو واسمه اسنوخذفت وعوّث التاء عنها فهو ويجزوم
 يجذف الاثر والهاء هاء مسكت تنبت في الوقت وفي الوصل لاجرائه مجزاة وقيل أصله لم يتسن ومنه الجأ
 المسنون يعني الطين المتغير ومتى اجمع ثلاث حروف متجاورة قلب أحدها حرف علة كما قالوا في ثقلنت
 ثقلنت وفي ثقلضت ثقلضت قال الجحاج في أرجوزته * تقتضى البازي اذا البازي انكدر (٢)
 أي تقتضى البازي وهو هو وبسطة وطه لما أخذ شيئا وانكدر يعني أسرع وقوله تقتضى البازي
 إشارة الى قول الجحاج وقوله وانما أورد الشيعر يعني شيعر يسنه المستتر ارجع الى الطعام والشراب لم يثبت
 لانهم ما جنس واحد أي الغذاء فان قلت كيف يتفرع قوله فانظر على لبث المائة بالفاء وهو يقتضي التغير
 قلت ليس المقصود علة لبث المائة بل لبث المائة من غير تفرع في جميعه حتى طنه زمانا قلنا فترع عليه ما هو
 أظهر منه وهو عدم تغير الطعام والشراب وبقاء الحيوان سبحانه من غير غذاء وقبل تقديره ان حصل لك
 عدم طمأنينة في أمر البعث فانظر الى طعامك وشرابك السريع التغير حتى تعرف ان من لم يقبره بقدر
 على البعث وفيه نظر وقوله والاول أدل على الحال وهي طول الزمان المقتضى لذلك وأوفى بما بعده
 من كونه آية ومن النظر الى العظام (قوله وفعلنا ذلك الخ) فيه وجوه منها أنه متعلق بمقدّر كما ذكره
 المصنف رحمه الله ومنهم من قدره من آخره وقل أنه متعلق بما قبله والواو زائدة على تقديره فهو معطوف
 على لبنت وقيل على مقدّر التقدير فعلنا ذلك لتعلم قدرتنا ولم تهدى ولجعلنا آية الخ وقبله انه عطف على
 قال ففيه التفات وقولهم هو ان الله جلهم لم يشاهدوا منه (قوله كيف تخيبر الخ) هذا على قراءته
 بالجملة من التشويروها الارتضاع قليلا قليلا وقرأ أبي تميم وهو يروي في نفسه من تشري يعني تخيبي طريق
 الجحاز وقوله والجملة حال كذا أعربوه وأورد عليه أن الجملة استهفامية وهي لا تقع حالا وانما الحال
 كيف وسعدا ولذلك تبدل منه الحال فتقال كيف ضرب زيد أقام أم قاعدا والظاهر أن الجملة تبدل
 من العظام ولك أن تقول ان الاستهفام ليس على حقيقة فالماض من وقوعها حالا فتأمل (قوله فاعل
 تين الخ) يعني أنه من التنازع الذي أعلن فيه الثاني على مذهب البصريين وعند الكوفيين يعمل الاول
 لكن ترك الضمير في علم سبق كون الكلام على مذهبهم انما المتعارفين شاذما والمفعول وان جعل فاعل
 تين ضميرها أشكل لكن من التنازع وأما قوله تين ميثا مائة فعول فن ثبتت الشيء علمه وقراءته المائة

وقيل انه مات خصوصا بدت بعد المائة تبدل
 القرب وقتال قبيل النظر الى التين يوما
 ثم التفت فرأى تين في ميثا مائة قال أو بعض يوم
 على الاضراب قال لبنت مائة عام فانظر
 الى طعامك وشرابك لم يتسنه لم يتغير عرود
 الزمان واشتق من السنة والهاء أصلية
 ان قد تزلام السنة هاء وهاء مسكت ان
 قدرت واو وقيل أصله لم يتسنه من الجا
 المسنون فأبدت النون الثالثة حرف علة
 كتنشيت البازي وانما أورد الضمير لان الطعام
 والشراب كالجنس الواحد وقيل كان
 طعامه متناوعا وشرابه مصدرا أو لبنا وكان
 الكل على حاله وقرأ حمزة والكسائي لم يتسن
 بغير الهاء في الوصل (وانظر الى حارك) كيف
 تفرقت عظامه أو انظر اليه سالما في مكانه
 كما ربطه حفظناه بلاماء وحلف كما حفظنا
 الطعام والشراب من التغير والاول أدل
 على الحال وأوفى لما بعده (وأصله علة لا للناس)
 أي وفعلنا ذلك للتعليق آية روى أنه أتى
 قومه على حماره وقال أأعز ربكذبه
 فقرأ التوراة من الحفظ لم يحفظها أحد
 قبله ففرقه بذلك وقالوا هو ابن الله وقيل
 لما رجع الى منزله كان شابا وأولاده وخا
 فاذا حدثهم بصديت قالوا حديث مائة سنة
 (وانظر الى العظام) يه في عظام الجحاز و
 الاموات الذين تعجب من احياهم (كيف
 تنشرها) كيف تخيبرها أو ترفع بعضها على
 بعض وتركبه عليه وكيف تصوب بتشتر
 والجملة حال من العظام أي انظر اليها بحمادة
 وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وبه توب
 تنشرها من أنشر الله الموتى وقرأ ينشرها
 من نشره يعني أنشر (ثم تكسوها بالجل)
 تين (له) فاعل تين ضمير يسنه ما بعده تقديره
 فلما تبين له أن الله على كل شيء قدير

(٢) قوله اذا البازي انكدر رواه
 الجوهري ص كسر شاهده على أن كسر
 الطائر يعني ضم جناحه حين يقتض

وكذلك روى في المعنى المذكور في الخشي ذكر الجوهري أيضا اه مجمعة

قوله وفي الكشف الخ قد حكاه بصرف
كاتبه ارجعته اه

(قال) اهل ان الله على كل شيء قدير فخذف
الاول لانه الثاني عليه افسره ما قبله
أي فليست له ما يشكل عليه وقرا حزة
والكشف قال اعلم على الامر والامر
مخاطبه وهو نفسه مخاطبه على طريق
التبكيث (واذا قال ابراهيم رب ارفني كيف
تحيي الموتى) اعلم ان ذلك ليس عليه عيانا
وقبل لما قال عروذنا احيي واميث
قال له ان احياء الله برز الخوف ان يقول نعم
عروذ فعل عاينته فلم يقدر ان يريه ان يريه
واتقل الى قدير ابراهيم سئل عنه منزلة
لطفه قلبه على الجواب ان سئل على الاسباب
اخرى (قال) ولم تؤمن بانني قادر على الاسباب
باعدة التركيب والحياة قال له ذلك وقد
علم انه اعرق الناس في الايمان لعجب بما
اجاب به فعمل السامعون غرضه (قال) بل
ولكن لطفه من قلبي أي بل آمنت وفضاته
سأت فلان لا يزيد به وسكون قلب فضاته
العيان الى الوحي والاستدلال (قال) فخذ
اربعة من الطير قبل طاسا ودكا ورايا
وحامة ومنهم من ذكر الترس بدل الحمامة
وقد اعلم ان احياء النفس بالحياة لا يدبر
انما يتأتى بامانة حب الشهوات والخراف
الذي هو صفة الطاموس والعولة المشهور
بها الديك وخسة النفس وبعد الاله
المتصف بها الغراب والترفع والمسارة
الى الهوى الموصوف بها الحمام وانما خص
الطير لانه اقرب الى الانسان واجمع
نواص الحبوان والطير مصدر من ي
اوجع كجعب

من بين الامر ظهر ووضع وقرا انا علم على الامر خطاب لنفسه على طريق التجريد ولا يلزم ان يقول
اعلى كما يتحققه وقوله والا امر على لفظ اسم الفاعل والمخاطب بكسر الطاء هو الله والذبي صلى الله
عليه وسلم والامث والنجريد يستند وقوله وهو اى الامر ونفسه بالنسبة مفعوله ويصغر زعمه على انه
تأكد له فهو تجريد وقوله فخذف الاول اى لم يلقه بل اى يصغره به فلا يتأتى في جعله مفعلا اقرب واورد
عليه ان بشره التنازع كائن على الخفاء اشترط الما ليعلم بعطف ونحوه بحيث يرتبطان فلا يجوز ضرب بنى
أهت زيدا وايس بنى لانه لم يشترطه الا ابن عصفور وقد صرح ابو علي وغيره بخلافه مع انه لم يخص
بالعطف اذ هو جارى قوله هاوتم اقرؤا كتابه وبالرابطه للجملة فيمكن في الربط وان لم يصح جوابه
وايضاً بين جعله مفعلا وشذوفاً تناف الا ان يكون الثاني على مذهب الكسائي رحمه الله ومن لا يجوز
الاخذ بقريل الذكر وقد علم جوابه بما ذكرنا وجعل الضمير لما اشكل قبل الاظهر ان بقدره ارجعها
لكيفية الاحياء ومعنى تصغت نفسه لوه على ما صدر من طلب ما طلب (قوله) اعلم ان الله
ذلك الخ (الشارح) الى ان رأى بصريه فان قلت البصريه تتدلى بالهزة لاثنين الا انما لا تعلق قلت كذا قال
بعض الخفاء الا ان ابن هشام رحمه الله وردة وقال ان جميع تعليقه كما في هذه الآية فأنرى فعل دعاء والياء
مفعوله الاول وكيف الخ في محل مفعوله الثاني المعلق عنه وفي شرح التوضيح يجوز كون اعلمه ولا ان
تقول انه ليس من التعلق في شيء وبوجه كيف الخ في تأويل مصدر هو المفعول كما قاله ابن مالك رحمه الله في
قوله تعالى وتبين اليكم كيف فعلناهم وفي الكشف فان قلت كيف قال له ولم تؤمن وهو انبئ الناس
ايما قلت اعجب بما اجاب به لم يافهم من الفائدة الحلية للساءه من وبلى ايجاب لما بهد النقي معناه بل
آمنت ولكن لطفه من قلبي اى ليزيد سكونا وطمانينة بنشامة علم الضرورة والاعمال الاستدلال لان علم الضرورة
لا يقبل التشكيك وأما علم الاستدلال فلهذا ا هـ والمصنف رحمه الله لم يرض ما ذكره لم يافهم من يجوز
الشك على الخليل صلى الله عليه وسلم ومقامه أعلى من ذلك فقال انما اراد المعاني ليزيد ايقيناً ولخبره
اذا سئل ولذلك قال صلى الله عليه وسلم كفى الضارى نحن احق بالشك من ابراهيم عليه الصلاة والسلام
اى نحن لان شك فابراهيم صلى الله عليه وسلم اولى وأحرى بعدم الشك وفي الاتصاف هنا كلام مجتزئ
فقطر محله ان سؤاله عليه الصلاة والسلام ليس عن شك لكنه سؤال عن كيفية الاحياء وليس هاهنا
يشترط في الايمان ولذا قطع عرق احتماله في الحديث السابق وأما قوله ولم تؤمن فلا ان السؤال بكيف
قد يتعمد في الشك فارد تعالى بالسؤال ان يجيب بما يقع الاحتمال وأما قوله لطفه من قلبي فالمراد بيزول
عنه الفكر لان العلمان وراء البرهان فتأمل وقوله ان احياء الله الخ قبل علمه هذا انما يصح لو كان مراد
ابراهيم بقوله ربى الذى يحيى ويميت انه مرد الروح الى البدن والظاهر انه لم يرد بالحياة حياة بعد الموت والا
لقال يميت ويحيى وليس بشئ لان الكلام في النشور والحشر في مثل هذا المقام لانه هو الذى تنكسر
الكفرة لا الحساة الاولى بل قد ينظر الى العظام الخ وأما تنقيب الحياة فلانها وجودية لا شرف من
العدم وقوله اعرق الناس الخ بالاقاف اى أقوى وأثبت من العرق وهو الاصل في الشجر ونحوه وقوله
فخذ اى اذا اردت معرفة ذلك فخذ الخ (قوله) قبل طاسا الخ أخرجه ابن ابي حاتم عن ابن عباس رضى
الله عنه ما ذكر بدل الغراب الغريق ووجه الايام ما قرره المصنف رحمه الله وخسة نفس الغراب لتناوله
الحيف وبعد امله لانه يطلب ذلك من مسافة بعيدة وأما تزق الحمام فلانه يألف في مطعمه ويشرب مما
يتناوله غيره منها وأما الهوى فلانه يوصف بالطرب ونحوه كما هو معروف في لسان العرب والعجم بركون
الطير اقرب الى الانسان باعتبار طلبه العاش والمسكر ولذلك وقع في الحديث لو نوكتهم على الله حق
التركيز لركبكم كما يركز الطير تغد ونحوها واما ما قبل الوحش والحيوان وغيره وكونه
اجمع لانه فيه ما فيها جميعها على اختلاف انواعها مع زيادة الطيران والطيور في الاصل مصدر طار
يطير حتى به وقيل هو صفة وأصله طيركيت وقيل هو جمع طائر كجرب وجر والاولى ان يقال انه اسم جمع
(قوله)

(فصره من الك) فامله من واضمه من اليك لتأملها وتعرف شيئا من الثلاث ليس عليك بعد الاحياء وقرأه وتعبه فصره من بالكسر وهما لغتان قال • ولكن أطراف المراح تصورها • وقال وفعير يصير الجيد وصف كانه • (٢٤١) على البيت قد وان اكروم الدوالج وقرئ فصره من

بضم الصاد وكسرها وهما لغتان مشددة

الراء من صرته يصير وبصره اذا جسه

وفصره من من الصر به في الجمع أيضا (ثم

اجعل على كل جبل منهن بئرا) أي جزيئته

وفقر أجرا من على الجبال التي بجزيئته

قبل كانت أربعة وقيل سبعة وقرا أبو بكر

جزا وجزوا بضم الزاي حيث وقع (ثم

ادع) قل له تعالني بأذن الله تعالى

(بأنئك هيا) ساءت مسرعات طرانا

أوشما روى أنه أمر أن يذهبها ويتف

رثها ووقطها فمسل رؤسها ويخط سائر

أجرائها ويوزعها على الجبال ثم شاد بين

فعل ذلك فجعل كل جزء بطريق آخر حتى

صارت جنتنا في أقبين فانضم إلى رؤسهن

وفه إشارة إلى أن من أراد احياء نفسه

بالخاتمة لا بد فعله أن يقبل على القوى

البدية فبقائها ويزج بعضها ببعض حتى

تشكسر سورتها قطعا ومنه مسرعات حتى

دعاه بعناية العسل أو الشرع وكفى ذلك

شاهد على فضل ابراهيم عليه الصلاة

والسلام ومن الضراعة في الدعاء وحسن

الادب في السؤال أنه سبحانه وتعالى أراد

ما أراد أن يريه في الحال إلى أي أسرار الوجود

وأراد عزير بعد أن أماته ما تعلم (واعلم

أن الله عزير) لا يغير عما يريد (حكيم)

ذو سعة بالغة في كل ما يفعله ويذكره مثل

الذين يتفقون أموالهم في سبيل الله كمثل

حبة أي مثل نفقتهم كمثل حبة أو مثلهم

كمثل ما ذروا على حذف المضاف (أنبت

سبعين مثابيل في كل سيلة ما نه حبة) أسند

الاثبات إلى الحقيقة كانت من الاسباب كما

يسند إلى الارض والماء والميت على

الحقيقة هو الله سبحانه وتعالى والمعنى أنه

يجزئ منها ما لا يشعب منه سبعين

لكل منها سيلة فيها مائة حبة وهو قيل

لا يتبقى وقوعه وقد يكون في الذرة

والدخن وفي البر في الاراضي المغلة (والله

بصاعف) تلك المضاعفة (لن يشاء) بغضله

وعلى حسب حال المتفق من اخلاصه وتعبه ومن أجله (٨٦) شهاب في

ما يفضل من الزيادة (عليه) نسبة المتفق وقدر انفاقه (الذين يتفقون أموالهم في سبيل الله

ثم لا يشعرون ما شقوا ولا نالوا) زيات في عثمان رضى

الله تعالى عنه فإنه جزيئهم العسر ثيابا بغير ما قاموا أو أحلوا وعبد الرحمن بن عوف فإنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم بأربعة آلاف درهم صدقة

(قوله فصره من الخ) قرأه وتعبه بكسر الصاد كما ذكره والباقيون بضمها مع التخفيف من صاره يصوره وبصره بمعنى قطعه أو ماله لأنه مشترك بينهما ومجملهما هنا كما ذكره أبو علي • وقال القراء النظم مشترك بين المبتدئين والكسر بمعنى القاع فقط وقيل الكسر بمعنى القطع والضمن الامالة وعن القراء أن صاره مقلوب صرا من كذا فاعه والضمن أنه عربي وقيل ينطى معرب فان كان بمعنى أماله فليس متعاقبا وان كان بمعنى قطع تعالى بخذ وقرأ ابن عباس فصره من تشديد الراء مع الصاد وكسرها من صر ما ذاجعه لأن يحيى المضاف المتعدي على فعل بكسر العين قبل والراء مضمومة لا تناسع أو فتوحه للتخفيف أو مسكورة لا لتقاء الساكنين وقوله واضمه من وضع التعدية اذا الامالة المتعدي بالي بلاضم ولوجه إشارة إلى تعلقه بخذ يتفعله الضم لم يعد الصكن ليس في الكلام قرينة عليه والاولى أن الإشارة إلى توجيه تعلقه في القراءات الأخر وهذا قبل التوجيه كما يقضيه التركيب وحكمته ما ذكره (قوله ولكن الخ) أوله • وما عهد الاعناق فيهم جيلة • وقيل هولاء فرزدق وأوله غياض بل الاحياء من حب خندف • وهو أصح رواية ودرية والعيد بهمة وفتحين المجل والاعويج والجديلة الخلقة بمعنى أن ماله الانفاق والاقتياد ليس باختياره ينسب إلى عن كره وقوله على البيت الخ هولاء بنو سليم والفرع الشعر التاتم والوصف بجاء مهملة وواف الاسود والبيت بكسر اللام والياء التبعة والياء المنانة النوقية صفعة العنق وقوان بضم القاف وكسرها جاع قنو وهو عنقود النخل والدوالج بالاد الملهمة واللام وآخره حامه مهمة المتقلات المجل وقوله فصره من من التصرية بفتح الصاد وكسر الراء المشددة وأصل التصرية تصرية فأبدل أحسن في الضعيف كما مر • (تنبه) • وقوله فصره من اليك قال ابن هشام تبعه الفسره لا يصح تعلق إلى بصره وانما هو متعلق بخذ أن فسر يقطعهن أو أماله أن لم تقدم مضافا أي التي تشك لانه لا يتعدى فعل غير على عامل في ضمير متصل إلى المتصل (قلت) انما يمنع اذا كان شعبا بنفسه اما المتعدي يعرف فهو جائز كما صرح به علماء العربية وقوله أي جزيئته بالتشديد والهمز وبأذن الله متعلق بالفعل المأمور به لا بالطلب لنفسه ولعله ورد ذلك في الاثر والافلاذالة في النظم عليه قائل ومثل لرائحة حقيقة أو مجازا (قوله ساءت الخ) يعني أنه حال وأول السبي بالمران وجز وجله على حقيقة وقيل أنه منصوب على المدح وقوله فبقائها المراد بقائها جعلها كالتب في عدم الحركة فلا يقال أن أراد بالقتل افتنا ما غلا فمضى لا مزج بعده وان أراد كسر سورتها كان ما بعده مذكرا مع أنه يبعد أن يكون تفسيرها بالافتل يستعمل على المزج كقوله قلت قلت فبقائها لم تقتل (قوله أي مثل نفقتهم الخ) أي لا بد من اعتبار الحذف وتقدر في جانب المشبه أو المشبه به لتصل ملازمة المشبه والمثبه به وان كان التشبيه مكال لا يتطرقه إلى المقدرات ويذكر الحببة بالذات المجبة معروف واعلم أنه لما حث على الانفاق والجهاد وذكر المبدأ أو المعاد كرمانيا على الحث على الانفاق وان أردت تفصيل مناسبة ما بعده إلى آخر السورة فانظر في الكشف (قوله والاعني أنه يخرج من الخ) أراد أنه من تشبيه المعقول بالحسوس كما نراه في بعض الاراضي وان سلم أنه ليس بوجوده في الفرض والتقدير لانه مستند إلى الخيال والخيال لا تجري مجرى الحسوس كقوله وكان حجر الشقيق اذا انصوب أو تصد • أعلام ياقوت نشره • على رماح من زبرجد على أن المراد بصره على الانفاق بيان كثرة الربح وفي البخاري الحسنة بعشر أمثالها إلى سبع مائة ضعف والنية بغيره الآن يجاوز ما نه عنها فاعلم أن الراتب للتضعيف فلذا اقتصر عليها • زنة الزيادة لاحدا لها وفي الحديث أن الله يعطي بالحسنة أنى ألف حسنة والمغلة بوزن اسم الفاعل الكثيرة المغلة وهي الربع وقوله تلك المضاعفة يعني أنه ترك المعقول بل لكن مع ارادة خصوصية المفعول المطلق ويصح تقدير مفعول به أي أشعا فأكثرة وقوله تشعب في نسخة تشعب وقوله ومن أجله لا يثنى كونه بفضل (قوله زيات في عثمان رضى الله عنه الخ) قبل أنه لا فصل له في كتب الحديث وغزوة العسرة

وعلى حسب حال المتفق من اخلاصه وتعبه ومن أجله (٨٦) شهاب في ما يفضل من الزيادة (عليه) نسبة المتفق وقدر انفاقه (الذين يتفقون أموالهم في سبيل الله ثم لا يشعرون ما شقوا ولا نالوا) زيات في عثمان رضى الله تعالى عنه فإنه جزيئهم العسر ثيابا بغير ما قاموا أو أحلوا وعبد الرحمن بن عوف فإنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم بأربعة آلاف درهم صدقة

والآن يعتد باحسانه على من أحسن اليه
والأذى أن تطاول عليه بسبب ما أنعم عليه
وتم التنازل بين الاتفاق وترك الآن والأذى
أهم أجرة هم عند ربهم ولا خوف عليهم
ولا هم يحزنون (قوله لم يدل النافية وقد
نصحت ما أسند إليه معنى الشرط أي ما
بأنهم أهل لذلك وإن لم يفعله فكيف بهم
إذا فعلوا (قوله معصوف) ورجسيل
(ومعفرة) وتجاوز عن السائل إلحاحه
أو نسل المعفرة من الله سبحانه وتعالى بآرة
الجليل أو معفون السائل بأن يهذه ويعففر
رذه (خير من صدقة يتبعها أذى) خبر عنها
وأنما صرح السيد بالثبوت لا خصامها
بالصدقة (والله غنى) عن الاتفاق بين وإيذاء
(حليم) عن معاجلة من ين وبوذي بالعقوبة
(يا أيها الذين آمنوا) لا تطلوا أصدقاتكم باليمن
والأذى لا تقبوا أجرة بكل واحد منهما
(كأن الذي يتفق ماله رياء الناس ولا يؤمن بالله
واليوم الآخر) كإبطال المناق الذي يراى
بأنفاقه ولا يريد به رضا الله سبحانه وتعالى
ولا ثواب الآخرة وأما الذين الذين يتفق رياءه
الناس والكفاح في محصل النصب على المصدر
أو الحال ورياءه نصب على المفعول له أو الحال
يعنى مرائيا أو المصدر رأى اتفاقا رياءه (فأخذ)
أى فعل المرائى في اتفاقه (كأن صفوان)
كأن حجر أمانس (عليه تراب فأصابه وابل)
مطر عظيم القطر (فتركه صلدا) أمانس نسيا
من التراب (لا يقدرون على شئ مما كانوا)
لا يفتنون بما فعلوا رياءه ولا يجيدونه ثوابا
والخير الذي يتفق باعتبار المعنى لأن المراد
به الجنس أو الجمع كفى قوله
وإن الذى حانت بقلب دماؤهم

هم القوم كل القوم بآثم خالد
(واقه لا يهدى القوم الكافرين) إلى الخير
والرشاد وفيه تعريض بأن الرياء والآن
والأذى على الإنسان من صفات الكفار
ولا بد لمن أن يعجب عنها

معروفة وستأتى وقوله والآن يعتد بالخ من عدة فاعتد أى صار معدودا وهو تعالى بالباء ويقال
اعتد به أى جعله معدودا معتبرا والآن يكون بمعنى العطية ويكون بمعنى تعداد النعم وهو قبيح من الخلق
وقوله والأذى التطاول على الذم عليه أى التفتا والتعدا لذلك (قوله وتم التفتاوت الخ) وفيه وجه
آخر في الاتصاف وهو الدلالة على دوام الفعل المعطوف به وارتائه الطول في استصحابه فلا يخرج بذلك
عن الإشارة بريد الزمن وهناه في الأصل تراخي زمن وقوع الفعل وحدوثه ومعناه المستتار له دوام
وجود الفعل وتراخي زمن بقائه ومثله قوله تعالى ثم استقاموا أى داموا على الاستقامة وامتازوا بها
وتلازم الاستقامة على المعتبر كذا ههنا أى يدومون على تناسل الاحسان وترك الامتنان ومثله يقع
في السنين نحو أنى ذهب إلى ربى سيدى الذين لا تخر الهداية معنى فيجعل على دوام الهداية وامتداد
أمدها وتنقيسه (قوله له لم يدل الفاء الخ) يريد بتنقضى معنى الشرط اعتبار السببية وهى حاصله
سواء دخلت الفاء أو لم تدخل فإذا طرأت أدهم ذلك أثبت الأجر لهم مع عدم رقبته نظر عن هذا
السبب وأنما قال أيها ما لأن الأجر المذموم وأثر الاتفاق وهو لا يمتد وتبدونه لكنه عول على شهادة
العقل التى هى أقوى مع ما في جعل المبتدأ موصولا من الإشارة إلى إبقاء الخبر قوله
إن الذى ضربت بيثما هاجرة • بكوفة الجند عالت ودها غول

أو أنه يمحض فعله لا بسبب (قوله وتجاوز الخ) يعنى أن المغفرة قامة من المسؤول عن إلحاح السائل أو من
الله في مقابلته إذا اجلس أو من السائل بأن لا يثب على رده ويعذر وسوغ الابتداء بالثبوت وصنعها
ولم يذكره في المعطوف لأنه موصوف مثله في التقدير كما أشار إليه بقوله عن السائل الخ وأن المعطوف
تابع لا يشترط أن يسوغ (قوله بين وإيذاء الأبداء مصدر أذا وهو ثابت كذا ذكره الراغب وترك بعض
أهل اللغة لأنه مصدر قىامى وأهل اللغة لا يذكرون مثله أشهره وقوله بالعقوبة متعلق بما جاء (قوله)
لا تجبوا أجرة الخ) أنما صرح به لأن الصدقة قد ثبتت فإبطالها بإحباط الأجر ولما كان العطف بالواو
يستغنى عن ضمها إلا عن كل واحد وهو الرادى عن عليه لأن الذى أحق بالعموم وأدل عليه (قوله)
كإبطال المناق الذى الخ) أنما ذكر المناق وليس في النظم لأن الاتفاق المذموم مع بعده يقتضيه
وفيه نظر وقوله أنما فارقناه بالغة لأن الاتفاق مرامى به لا رياءه وفي نسخة اتفاق رياءه بالإضافة
وهى ظاهرة ويقفه من كلامه أنه لو قصد الرياء ورضاه الله أو الثواب لا يكون العمل باطلا وقد صرح به
في الإحباء لكن ذهب ابن عبد السلام إلى أنه باطل ولو قبل العبارة لغال لم يعد وهذا التشبيه مفروق
فتناق المناق كالحظر الذى لا يتفقه الامطار وجهه الشبه عدم الاتفاق لا القسوة كما توهم ونفقتة
كاتباب الرءاء النفع منهم بالاجر والابنات ورياءه كالوايل المذهب لم يربها الضامن حيث ينال النفع
ولو جعله مراكب الصلح وقيل أنه هو الوجه الأول ليس بشئ (قوله لا يتفقون الخ) عدم الاتفاق
لخروجه عن حدهم غير فائدة كما قال

إذا الجولم يرزق خلاصا من الأذى • فلا الحمد مكدوا ولا المال باقيا

وهذه الجملة منية لوجه التشبيه والضمير راجع للذى باعنا الرمانعى بعد ما روى لفظه أذهو صفة لفرد
لفظا مجموع معنى أو هو يستعمل للجمع بلا تأويل كما صرح وقوله

وإن الذى حانت بقلب دماؤهم • هم القوم كل القوم بآثم خالد

هو من شعره للشهاب النملى وهو شاعر سلاعى من طبة الفرزدق وقيل لحرف بن مخضف وحانت بمعنى
هلكت وذبحت وبلغ بالكون موضع بقرب البصرة والمراد بدماؤهم نصوصهم وفي الكشاف وجه آخر
وهو أن الذى ومن يعاقبان فعول ههنا معاملته لوجهه وقد ذكره شارح الباب والمصنف رحمه الله
تركه لبعده وخفاها وكذا يكون لا يقدرون راجع لذين آمنوا بالاتفاق وهو بما لا يلتفت إليه
والموضع القوم الكافرين موضع من ذكره كاستفادته أنه من صفة الكفار فيبقى إجنسابه (قوله)

بعض أنفسهم على الإيمان فإن المال شقي
الروح في بذل ماله لوجه الله سبحانه وتعالى
ثبت بعض نفسه ومن بذل ماله وروحه
فيها كما أوتى ود بقا لاسلام وتحقق الجزاء
منه من أصل أنفسهم وقسمته على
أن حكمه الانفاق للفقير تركبة النفس عن
الفضل وحسب المال (كأنل حسنة بركة) أي
ومثل نفقة هؤلاء في الزكاة كأنل بسنن
بموضع مرتفع فإن غيره يكون أحسن
منظر أو أن يرى أو قرأ ابن عامر وعاصم بركة
بالفتح وقدرى بالكسر ولائها الغلات فيها
(أصابعها) (أبلى) مطر عظيم القطر (فانت
أكل) ثم تهاو قرأ ابن كثير وافع وأوجرو
بالتسكون تتخفف (ضعفين) ملى ما كانت
تتربب الوابل والمزاد بالضعف المثل كما
أريد بالزوج الواحد في قوله تعالى من كل
زوجين اثنين وقيل أربعة أمثاله ونسبه على
الحال أي ضاعا (فان لم يصحها وابل فطل)
أي فصيها أو فأذى بصيها طل أو فطل
يكشف الكرم منبتها وبرودتها لارتفاع
مكانها وهو المطر الصغير القطر والمعنى
أن تنشق هؤلاء زكاة عند الله سبحانه
وتعالى لضعف بحال وان كانت تتفاوت
باعتبار ما ينضم اليها من أحواله ويموز
أن يكون التقيل لحالهم عند الله بالجنة على
الربو وتفاوتهم بالكثرة والقليلة انزالتين
في زلفاهم بالوابل والطل (والله جاعلهم
صبر) تحذير عن الرثاء وتغيب في الاخلاص
(أبوذا حكم) الهزئة فلا ينكار
(أن تكون له جنة من نخيل وأعصاب تجري
من تحتها الأنهار فيها من كل الثمرات) جعل
الجنة منه ما مع ما فيها من سائر الاثمار تغلبها
أهم الشرع وما وكثرة منافعها ثم ذكر أن فيها
كل الثمرات لدل على احتواها على سائر
أنواع الاثمار ويموز أن يكون المراد
بالثمرات المنافع (وأصابها لكبر) أي كبر
السنة فإن الفاقة والعالة في الشئ فجوخة
أععب والواو للعالم أوله لطف جلا على
المعنى فكانت قبل أبوذا حكم لو كانت له
جنة وأصابها الكبر

وتبيننا بعض أنفسهم الخ الثبات ضد الزوال والاثبات والتثبت يكون بالفعل والقول وهو متد وجوز
لزومه فغفله اما الزواب على النفقة والاعمال باخلاص التبة أو من أنفسهم هو المفعول لانه معنى
بعض أنفسهم وهو الذي ارتضاه المستخرج الله وقيل من بعض الامم وجوزت في ما على الحالة
أو المفعول لأجله ومن تميمه كما بينه أو الجار والمجرور مفعول تبييننا من ابتدائية وتبيننا للمفعول له
مقدرا ومفعوله الاسلام والجزاء ونحوه وهو الوجه الثاني ووجه فادته المحكمة المذكورة
أن الانفاق لا للربا والعوض أفاد ذلك فأنزل ذلك (قوله أي ومثل نفقة هؤلاء في الزكاة الخ)
في التشديد وجهان أحدهما أنه مركب وتقدر المضاف لانه لا بد في إضافة المثل من رعاية المناسبة كما مر
والتشديد لحال النفقة بحال الجنة بالربو في كونها زكاة منكثرة المنافع عند الله كذا كانت الحال
والثاني أن تشبيه حالهم بحال الجنة على الربو في أن نفقتهم كثرت وأقلت زكاة زائدة في حسن حالهم كما
أن الجنة بضعف أكاه أقوى المطر وضعفه وهذا أيضا تشبيه مركب لأنه لو لاحظ التشبه فيا بين
المقدرات وحده لكان حالهم في اتع القلة والكثرة تضعف الجبر كحال الجنة في اتع الوابل والطل
تضعف ثمراتها ويحتمل وجهان الأول هو أن يكون من تشبيه المقدر بالمقدر بأن تشبه حالهم بحسنة مرتفعة
في الحسن والبهجة والنفقة الكثيرة والقليلة بالطل والوابل والاجر والثواب الثمرات والربو وثلاثة
الراء وفيه لغة رابعة ربوة وكل بضمين وتسكن للتخفيف وبه قرئ (قوله مثل ما كانت تنثر
بسبب الوابل الخ) بسبب قبل الثمن والضعف فيه خلاف هل هو المثل أو المثلان كما سيأتي والزوج
يطلق على مجموع الزوجين وعلى كل واحد منهما وقوله وقيل الخ يتأهل القول الثاني والاحسن
أن التثنية لتكثير لان الضاعفة كثيرة كما مر (قوله أي فصيها الخ) يشير إلى أن الفاعل جواب الشرط
ولا بد من حذف بعد هالكة المله فذهب المراد إلى أن المحذوف خبر والتقدير فطل بصيها وابل وابل
الزيادة بالنسبة لانها في جواب الشرط وهو من جملة المدحغات كقولهم ان ذهب عرفه بغيري الرحمة
وقيل انه خبر مبتدأ مقدرا في فالتى بصيها طل وقيل انه فاعل بقل منصرفه فصيها طل وهذا
أيتها والذات قدما المصنف رحمه الله لكنه قبل انه يحتاج الى تقدير مبتدأ وحذف جله وإبقاء معمول
بعضها أي فهو أي الجنة بصيها طل لان الفاء لا تدخل على المضارع وقوله تعالى ومن عاقبتكم الله
منه بتقدير فهو يتقدم الله منه كما سيأتي ورد باننا لا نسلم أن المضارع بعد الفاء الجزائية يحتاج الى ضمائر
مبتدأ وقد جوزوا التقدير الثلاثة في قول امرئ القيس * لا يكن ابل فعزى * (قوله والمعنى ان
نفقات الخ) من أحواله أي أحوال المتفق أو الاتفاق في القلة والكثرة وقوله ويعجز الخ فهو تشبيه
مفرق كما مر والربى التقرب (قوله تحذير عن الرثاء الخ) أي الله يصبر بما تاملون فليحذر المرائي
وليجد الخاص ولا حاجة مرون بة الله أي ربوة غيره فمصرف هنا في موقع من البلاغة (قوله جعل الجنة
منها الخ) المراد بالجنة هنا الاثمار وكما مر غلب النخل والاعصاب فأراد من كل الاثمار المنفعة فيضع
أن فيها من كل الثمرات فلا يستل عن أنه اذا كانت الجنة منها ما كيف يكون فيها كل الثمرات كما أشار
اليه المصنف ومنه يعلم أن التغليب يكون في المقدر والمركب أو المراد بالثمرات المنافع ومقابل انه من ذكر
العام بعد الخاص للتعميم فلا ينبغي (قوله فان الفاقة الخ) الفاقة الفقر والعالة جوع عائل وهو من
فوار الجوع كساد وتولى كان أصاب لا يعطف لاختلافهما زمانا ولا لأن أن يتبع ذخرا على الماضي
بل لانها اذا دخلت على المضارع فهي لا يستقبل وان دخلت الماضي جردت عنه جعلها حالية ومقدرة
وصاحب الحال أحدكم أو يعطف على وضع الماضي موضع المضارع قاله الفراء وقال يجوز ذلك في يود
لانه يتل في نارة فان ومرة يلوخازن أن بقدر أحدهما كان الآخر ويجعل العطف على المعنى لا على اللفظ أي يود
أحدكم لو كانت له جنة وأصابها الكبر قيل وهذا الوجه فيه تأويل المضارع بالماضي عكس ما قبل واستضعفه
أبو البقاء بأنه يودى إلى تعميم اللفظ مع صحة المعنى والزخ مشى شغلا اليه وتابعه المصنف رحمه الله تعالى

(وله ذرية ضعفاء) صغار ولا قدر لهم تم على الكسب (فأصابها العاصرية ناراً فاحترقت) عطفت على أصابها وأتكون باعتبار العاصرية والعاصرية مع
خاصة تنكس من الأرض إلى السماء مستديرة (٢٤٤) كعمود والمعنى تخيل حال من يفعل الأفعال الحسنة ويضربها بما يحيطها كثرها وإيادها

في الحسرة والاسف اذا كان يوم القيامة واشتد
حاجته اليها وجدها محطية بحال من هذا شأنه
وأشبههم به من جبال يسره في عالم الملكوت
وترقى بفكره إلى جناب الجبروت ثم تنكس
على عقبه إلى عالم الزور والفتن إلى ماسوى
الحق وجعل سعيه هباء منثوراً (كذلك بين
الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون) أى
تتفكرون فيها فتعتبرون بها (يا أيها الذين
آمَنوا اتقوا من طيأت ما كسبتم) من
حلاله وأجسادهم (وَمَا أُخْرِجَتَا لَكُمْ مِنَ
الْأَرْضِ) أى ومن طيأت ما أخرجنا من
الحروب والنزات والمعادن لحذف المضاف
لتقدم ذكره (ولا تيموا الخليط) أى
ولا تقصدوا الردى (منه) أى من المال
أو ما أخرجنا لكم وتخصيه بذلك لأن
التفاوت فيه أكثر وقرباً وتأخراً
ولا تيموا بضم التاء (تتفنون) حال مقدرة
من فاعل تيموا ويجوز أن يتعلق به منه
ويكون الغنيمة والخبث والجلبه خلاصته (واسم
بأخذه) أى وحالكم أنكم لا تأخذونه
في حق كبريادته (الآن تغمضوا فيه)
الآن تنسجوا فيه شجراً من أغصان
أغصانه وقرئ تغمضوا أى تغمضوا على
الأغصان أو تجمدوا مغمضين ومن ابن
عباس كانوا يصعدون جثث الثور وشرا به
فهموا به (واعلموا أن الله غنى) عن انشاقكم
واغناياكم به لا تشاؤكم (جسد) بقبوله
وامثاله (الشیطان يعدكم الفقر) في الانفاق
والوعد في الأصل شائع في الخسر والنسر
وقرئ الفقر بالغنى والسكون وبضمين
وفضين (وإما هم كالعشاء) وبغيركم على
الخيال والعرب تسمى الخيل فاحشا وقيل
المعاصي (واقلع بعدكم مغفرته) أى بعدكم
في الانفاق مغفرة ذنوبكم (وفضلاً) خلفاً
أفضل مما أنعمتم في الدنيا أو في الآخرة (واقلع)
واسع) أى واسع الفضل لن أنفق (عليهم)
بأنفاقهم (يؤتى الحكمة) تحقيق العلم واتقان
العمل (من يشاء) - مفعول أول أخرجنا لتمام

بأنفعول الثاني (ومن يؤتى الحكمة) ياتؤه لأنه مفعول له المقصود وقرأ يعقوب بالكسر أى ومن يؤتى الله الحكمة (فقد أودى خبراً) بمعنى
كثيراً) أى أى خبر كثيراً خبره خبر الدارين

(وما يذكر) وما يتبعها عناصر من الآيات وما يتنكر فان المتنكر كالتدكر لما أودع الله في قلبه من العلوم بالآية (الأول واللباب) ذوواله قول الخالص عن شوايب الوجود والركون الى متابعة الهدى (وما أنفقت من نفقة) (٣٤٥) قليلة أو كثيرة سر أو علانية في حق أو باطل (أو نذرتم من

نذر) بشرط أو بغير شرط في طاعة أو معصية (فان الله يعلم) فبما أنكم عليه (وما للظالمين) الذين يتفقون في العاصي ويشذرون فيها أو يتعنون الصدقات ولا يوفون بالنذر (من أنصار) من شمرهم من الله سبحانه وهذه الى ويعينهم من عقابه (ان تاروا الصدقات فتعماهي) فتم شيئا أباوها وقرأ ابن عامر وحزرة والكسافي بفتح النون وكسر العين على الأصل وقرأ أبو عمر وروا بكر وفالون بكسر النون وسكون العين وروى عنه بكسر النون واخفاء حركة العين وهو أقس (وان تتقوها وتؤوها الفقراء) أي تعطوها مع الاخفاء (فهو سر) (وما لكم) فلا خفاء خبر لكم وهذا في الطوع وللم يعرف بالمال فان ابداء القرض غيره أفضل لئني التهمة عنه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما صدقة السر في الطوع أفضل علانية مسعين ضعفا وصدقة الفريضة علانية بأفضل من سرها بضعه وعشرين ضعفا (ويكفر عنكم من مباتكم) قرأ ابن عامر وعاصم في رواية خض بالبأى والله يكفر أو الاخفاء قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية ابن عباس ويغشون بالنون مر فوعا على أنه جلة فقلية مبدأ أو اجمية معطوفة على ما بعد الفاء أي ونحو تنكفروا نافع وحزرة والكسافي في مجزوما على محل الفاء وما بعده وقرئ بالتمام فهو مجزوما وانفعل للصدقات (والله بما تعملون خبير) ترغيب في الاسرار (ليس عليكم هاجم) لا يجيب عليكم ان تجسد الناس مهدين وانما عليكم الارشاد والحث على الحسن والهي عن التبايح كان والأذى والنفق الخبيث (ولكن الله يهدي من يشاء) صريح بأن الهداية من الله سبحانه وتعالى وبشيئته وأنما تقتصر بقوم دون قوم (وما تتقوا من خير) من تنفقه معروف (فالتفكس) فهو ان تفكس ما ينتفع به غيرك فلا تفكس عليه ولا تنفقوا الخبيث (وما تتقون الا انشاء وجهه) حال وكأنه قال وما تتقوا من خير (٨٧ شهاب في) فلا تفكسك غيرهم فتنقذ الا انشاء وجهه الله سبحانه وتعالى وطالب ثوابه أو عطف على ما قبله أي وليس نفقتكم الا ابتعا وجهه فبالكم تنقذون بها وتنفقون الخبيث وقبل ان في معنى النبي

عني جمع وفي نسخة سر بنسبنا المجهن من خاوة الله الامر أي عمله خبره والاولى أولى ويذكر انما ان التذكر بمعنى الوعظ أو التذكير أو التذكير أصل معناه أن يذكر ما ليس حاضر اقتضيه من التفكير بما أشار اليه المصنف رحمه الله واللب الخالص من كل شيء والعقل الخالص عا ذكر وقوله قليلة أخذه من اجم التكر وتوشعه قال الضرير ومثل هذا البيان يكون لتأكد التعميم ومنع الغموض وجهه شامل للطاعة والمعصية وغيرهما يدخل تحتها ما بعده ما فسر به قوله وما للظالمين من أنصار فافهم (قوله) فيما أنكم عليه الخ يعني أن اثبات الدركاية من هذا المعنى والافهم معلوم فان قيل اني الانصار لا يوجب لني الناصر قبل هو على طريق المسابله أي لا تضمر الظالم قط (قوله) فتم شيئا أباوها الخ قال ابن جني ما هنا تنكرة تاممة منصوبة على أفعالهم والتقدير فتم شيئا أباوها تخذف الخاف وأتم المضاف اليه مقامه الا ترى الى قوله وان تتقوها وتؤوها الفقراء فتم شيئا لكم والذ كبر يدل على ما ذكرنا ان الفاء جواب للشرط ونم ماض من أفعال المدح وقرأ ابن عامر وحزرة والكسافي بفتح النون وكسر العين على الأصل كعلم وقرأ ابن كثير وورش وخصص بكسر النون والعين للاتباع وهي لغة هذيل قبل ويحذف أنه سكن ثم كسر للقاء الساكنين وقرأ أبو عمر وروا فوالون وأبو بكر بكسر النون واخفاء حركة العين وروى عنهم الاسكان أيضا واختاره أبو عبد وسكا لغة والمجهو على اختيار الاختلاس على الاسكان حتى جعله بعضهم من وهم الرواة ومن أنكره المبرد والزياج والفارسي لأن فيه جعابين ساكنين على غير وجهه وقال الفارسي انه اختلس الحركة فظنه الراوي سكتها وهي ميتا وهي ضمير الصدقات على حذف مضاف لوجوب ارتباط الجزاء بالشرط ويجوز أن لا يقدروا مضاف والجملة خبر عن هي والرابط المعموم وشبهه بتقوها يعود على الصدقات قبل يعود على المظنوم معني وقيل يعود على المقتضى لان المراد بالصدقات المبدأة الواجبة والخلفاء المتطوع بها يمكنون من باب عندي درهم ونصفه أي ونصف درهم آخر (قوله) أي تعطوها مع الاخفاء الخ قبل انشاء الفقراء لا بد منه في الابداء أيضا فوجهه أن الابداء معلوم صرته الهم غفيم في الاخفاء على ذلك وصرح به اهتماما وتخصيصا الفقراء لم يذكر وجبه ولما فسروا في الكشف بالانصار والظاهر أن الابداء أثلا كانت الركنة لم يذكرها الفقراء لان صرنا غير مخصوص بهم والخلفاء لما كانت الطوع بين أن صرنا الفقراء فقط وما ذكره لانها ربه وفي صدقة الطوع جعل التفاوت بين من فضل به الكثير وفي الفريضة أقل لان اخفاء هاجم من طابوا في أصله فانظر حسنه وقوله والله يكفر الخ وما تم تقديره على بيان مرجع الضمير واغراب بأن جعلها التسمية بقرينة ما بعدها لتناسبا (قوله) على أنه جلة فقلية مبدأ الخ المبدأ تعني المستأنفة وقيل المراد انها غير مرتبطة بالشرط فهي أمما مستأنفة أو معطوفة على مجرى الشرط والجزاء وقوله على ما بعد الفاء الخ في الكشف وجه آخر وهو أنه مرفوع معطوف على محل ما بعد الفاء يعني أن مجموع الجزاء هو الفاعل مع ما بعده ما مجزوم وما بعده واحد مرفوع إذ لا أثر لعلام فيه فقرا لا رفع والجرم محمولة على الاعتبارين واعتراض بأن الجملة المرفوعة المحل انما تكون شيئا أو ثمانية لرفع أو ببدء أو فاعلا على خلاف في الاخيرين ولا شيء من ذلك يمكن اعتبارها وكان المصنف رحمه الله تركه لهذا وقال السمين انه عطف على محل ما بعده الفاء أو لوقوع مضارع بعدها لكان مرفوعا كقوله تعالى ومن عاد فنتقم منه الله فماذا تأملته علت أن ما تعرض به لا يرد (قوله) ترغيب في الاسرار) اغناج له عليه توبه ولأن الخبره بالابداء لا يحد بها فبالا يقال لوصفه الى جميع ما لمكان أولى وجهه الترغيب أنه يعلم السر وأخفى فيكون عمله لان انشاء فقلية لا لغيره والوجوب مأخوذ من عليك وقوله كان الخ اشارة الى ارتباطه بما قبله وقوله وأنما تختص في نسخة انما (قوله) فهو لا تفكسك لا يقتنع به غير الخ يعني الاتضاع الاخرى والاخافه غير ينتفع به لا بمخالفة الاختصاص يستفاد من الام والمقام وضمر عليه للاتفاق والمناق وكذا انتقد (قوله) حال وكأنه الخ والمعنى وما تتقون نفقة معتدبها الا ابتعا الخ والمخاطب به العباد والبنات

وجهه) حال وكأنه قال وما تتقوا من خير (٨٧ شهاب في) فلا تفكسك غيرهم فتنقذ الا انشاء وجهه الله سبحانه وتعالى وطالب ثوابه أو عطف على ما قبله أي وليس نفقتكم الا ابتعا وجهه فبالكم تنقذون بها وتنفقون الخبيث وقبل ان في معنى النبي

(وما تفتنوا من خير لوف اليكم) وابه أضعا فاعذتة فهو ناكدا للشرطه السابقه أو ماختلف المنفق استجابه لقوله عليه الصلاة والسلام اللهم اجعل المنفق خائفا ولمسك تشا روى أن ناسا من المسلمين كانت لهم أمهات ورضاع في اليهود وكثروا فيفتنون عليهم فكبرهم والمناشوا أن يتعوههم ففتنت وهذا غير الواجب (٣٤٦) أما الواجب فلا يجوز صرفه في الكفاير وأنتم لا تقولون أي لا تنقصون ثواب الفتنة

(للقراء) بمعنى بعد ذوق أي عمد والفتنة أو أوجعوا ما تفتنونه للفتنة أو صدقوا فتنةكم للفتنة (الذين أحضرهم إلى سبيل الله) أحضرهم إلى الجهاد (لا يبتغيون) لا يشتغلونهم (بشراب في الأرض) زهايا فيها للكسب وقيل هم أهل الفتنة كانوا يخفوا من أربعمائة ألفه ففسر المهاجرين بسكون صفة المسجونين فترى أوقاتهم بالتعلم والعبادة وكافوا يخرجون في كل سرية بعثا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصحبهم الجاهل بمجاهدته وقرا ابن عامر وعاصم وجزة بن عتيق الدين (أغنياء من التعفف) من أجل تعففهم عن السؤال (تعرفهم بسماهم) من التعفف ورتابة الحال والحطاب للرسول صلى الله عليه وسلم وأكمل أحد (اليسابون) الناس الخفافا) الحاحوا وهو - يلزم المسؤول حتى يعطيه من قولهم الخفي من فضل لحافه أي أعطاني من فضل ما عاهدت والمعنى أنهم لا يسألون وإن سألوا أو شروا لم يلحوا وقيل هو من لا يصرح بكلمة

• على لأجب إلى يهتدي غماره • ونصه على المصدر فإنه كثر من السؤال أو على الحال (وما تفتنوا من خير فإن الله يعلهم) ترغيب في الانشاق وخروج صاعى هؤلاء (الذين يفتنون أموالمهم بالليل والنهار وراو لائقة) أي يعمدون الأوقات والأحوال بالخير ترلت في أي بكر الصديق ورضي الله تعالى عنه تصدق بأربعين ألف دينار عشرة بالليل وعشرة بالنهار وعشرة بأربعين وعشرة بالليل وقيل في على رضى الله تعالى عنه لم يزل الأربعة دراهم فتصدق بدهم في اليوم ثم زادوا درهمين ثم زادوا درهمين وقيل في ربط الخيل في سبيل الله والوفاء على ما قالهم إبراهيم عند بيعهم ولا خوف عليهم ولا عيب يعتنون) خير الذين يفتنون والفاء للبيان وقيل للعطف والخبر محذوف أي ومنهم الذين ولدت جوز الوقت على ودية (الذين يأكلون الربوا) أي لا يتخذونه وإنما ذكر الأكل لأنه أعلم

وما تفتنوا من خير لوف اليكم) وابه أضعا فاعذتة فهو ناكدا للشرطه السابقه أو ماختلف المنفق استجابه لقوله عليه الصلاة والسلام اللهم اجعل المنفق خائفا ولمسك تشا روى أن ناسا من المسلمين كانت لهم أمهات ورضاع في اليهود وكثروا فيفتنون عليهم فكبرهم والمناشوا أن يتعوههم ففتنت وهذا غير الواجب (٣٤٦) أما الواجب فلا يجوز صرفه في الكفاير وأنتم لا تقولون أي لا تنقصون ثواب الفتنة

منسوب مفعول لأجله وعطف على ما قبله أي الجواز أو كونه بمعنى المنهى لا يمنع العطف صورة (قوله) توابه أضعا فاعذتة) يعني الثواب في الاستراة أو ما يعطيه الله في الدنيا فالت إذا كان تأكيدا يفتني أضعا لعطف قلت ليس هو تأكيدا لغير سابق الآية فلا يستدل على ترك ما ذكر فكأنه قيل كيف عين أو يصر فإرجع اليه نفسه وكيف يشغل ذلك على عوض وزيادة وهو بهذا الاعتبار أو مستعمل ورضاع كذا رجع راضع بمعنى رضيع وقوله فتنت أي ليس عليك الخ فلا تنقلها حينئذ بالإن والاذى والمعنى أنه ليس هدهم البك حتى يفتنهم الصدقة ليدخلوا في الإسلام فتصدقوا عليهم - الله ولا تنظروا السكفرهم فإنه عائد عليهم وما تفتنهم فتملكهم وقوله أن يتعوههم من النفع ومن نفعة يتفقونهم من تنفق السابعة وقوله أما الواجب فلا يجوز الخ أماني إذا كثر قرر وفي صدقة الفطر والتصدق والكثرة الاختلاف فيه فجوزة أبو حنيفة رحمه الله وجعل هذه الآية بخصوصية بكل صدقة قيل أخذها إلى الإمام واستدل بقوله تعالى بطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيمما وأسرا والاسير في دار الإسلام لا يكون الا مشكرا وقوله لا تنقصون الخ على التفسير الأول المرضي وعلى الثاني الظاهر لا تنقصون الخلف وأحضرهم الجهاد بمعنى منعهم عن الكسب والتصرف وقوله الجاهل بمجاهدته لأن حسان الجاهل بالمعنى المعروف لا وجه له والسبي مقصورة العلامة الظاهرة (قوله) وقيل هو مني للامرين كقوله الخ) في مثله طر يقان مشهور وان فتارة يفتي القيدون المقيدون تارة يفتيان معا كقوله ولا تشعربطاع قال التحرير وهذا اغنياء بحسن إذا كان لا زما للبدء ولا كان له يلزم من تنبيه نفسه بطريق ربحاني كافي البيت لأنه لو كان منارته يدي وهنابا كذلك فلذا استعصموا هذا الوجه وقيل عليه ما ذكره مسلم أن يكن في الكلام ما ينقصه وهو كذلك هنا لأن التعفف حتى يظنوا أغنياء يفتني عدم السؤال وأسألوهم المذكور صديقت آخره * إذا ساقه العود الذي يجره * وهو من تصدع لأمر القيس في ديوانه أوقا

• على لأجب إلى يهتدي غماره • وحلت سلمي بطن قرة قرا والدياقب بالسهلة مكسورة نسبة إلى دياق موضع والجر جرصرت رزده البعري خجرتة والواجب بجاءهمل الماروق الواضع والمناز ما بعل الطريق ومقابلته بعجرتة صدره سدايده ثم أخرج بصره • لاصحة له ونصه أمال الحال أي لمخني أو صدره أو أي دفعه لمقتدر من لفظه (قوله) أي يعمدون الأوقات الخ) أي المراد بالليل والنهار جميع الأوقات كما أن المراد بما بعد جميع الأحوال وكونها زلت في أي بكر الصديق رضى الله عنه قال السيويني رحمه الله لم أقف عليه وكونه تصدق بمائة رويها ابن عساكر في تاريخه عن عائشة رضى الله عنها وكونها زلت في ربط الخيل فهو سبب النزول وان لم يخص لكنه لا وجه لذكر السر والعلانية الاشكاف وقوله أي ومنهم الخ بيان لمحل التقدير والمقدروا الأفاظاهرة منهم بدون أو وقتا نقادر آخر (قوله) أي الأخذون الخ) فغير بالكلية ثمرة وقوعه وكثير ما يعبر عنه الأخذ بغير حق وهو زيادة في الأجل بسببه لأنه منع أيضا لما في الزمان معنى الزيادة في شيء فتعجب أفعولا كتبت واوا وقال التزادجه الماتهم تعالوا الخ من أهل الحيرة وهم بظن انهم ربوا أو اسألكه فكنت كذلك والتعجب أمالة الانبعاث والواو (قوله) إذا دعوتوا من قورهم الخ) هذا تفسيره مأثور مشهور وبين أضافات المرابي يقوم من قومه كيجنون مصرع بصحة عرفه أهل المحشر بما عتقوه له فله قتادة واختاره الزجاج رحمه الله وقيل الناس إذا دعوتوا خرجوا مسرعين قال تعالى يخرجون من الأجداس سرا عا والواو يصدق ولا يفتض كالزمن الله ذكره بطنه كما صرح به في حديث الاسراء واختاره ابن قتيبة وقال ابن عطية المراد تشبه المرابي حرصه وتحركه في اكتسابه في الدنيا هذا كما يقال بل يسرع بجر كات مختلفة قد جتن قال (١)

وتصعج من غيب السرى وكأفما • ألم بهامن طائف الجن أوقا وهو منافق الخبال ولا ن الرضا في المعامعات وهو زائد في الأجل بأن ياعطعوم علهوم أو فتد بقية في أجل أو في العوض بأن يباع أحدهما وهو بأكبر منه من يذبحه وإنما كتب بالواو كذا لانه لا يفتنهم في لغة رزيت الألف بعد ما تشبه بالواو الجمع (لا يقرءون) إذا دعوتوا من قورهم (١) يعني الاعني نصف وقت في الخبرين

وهو بعد (قوله وهو وارد على مازعون) ليس هذا انكار الحق كما يزعم بعضهم بل الصريح ليس من الجن بل مرض كما ذكره الأطباء الا أنهم قالوا انه قد يكون منهم ايشاء وروافيه احدث كثيرة ذكرها في كتاب لفظ المارجان في احكام الحان وقال الجبائي كون الصريح من الشيطان باطل لانه لا يتقدر عليه كما قال تعالى وما كان في عليكم من سلطان الاية وكذا قال القتال من الشائعة وفيه نظر (قوله والخطب الخ) يعني ان امه ضربت ووال على أنحاء مختلفة ثم تجوز به عن كل ضرب غير محمود كما قال خطب عشواء وقال زهير

رأيت المنايا خطب عشواء من نصب • تمته ومن يحيى بعم رفيعرم

والعشواء الناقة التي لا تصرف للامراب ضرب المثل لما يفعل أفعالا غير مستقيمة (قوله على غير انفاق) أي اتظام في القدر وفيه إشارة إلى أن الجنون مأخوذ من الجن (قوله أي الجنون) يقال من الرجل فهو عديم إذا جن وأصله للمع باليد فمعى بل أن الشيطان يسمه أو هو على تخيل واستعارة (قوله وهذا ايضا من زعمهم) أي كما أن الخطب كذلك وقد تبين في الزخشي وقال ابن الميرز عاتم كذبهم التي لاحقة بقولها كالعقول والعنقاء وهذا ايضا من بخط الشيطان بالمعزلة الذين تبعوا التلاسة المتكرين لعظم احوال الجن وهم لم يعرفوا على الاحاديث الصحيحة (قوله وهو متعلق بلا يتقومون) بناء على أن ما قبل اليعمل فيجاء بها إذا كان ظنا في الدر المصون فلا يرد عليه أنه لا يبيع من جهة العربية ومما يتهم بالارباب من جنس العمل (قوله ذلك التعاب) أي التعاب بربا ما في بطونهم وعكس التشبيه بناء على ما فهمه من أن البيع انما حل لاجل الكسب والفساد وهو في الرابطة وفي غيره موهم ولذا جرت أن يكون التشبيه غير مقبول ولكن الله ابطال قياسهم بالنص على حرمة من غفرنا لى قياسهم الفساد وفي الكشف انهم معى على طريق المبالغة اذ جعلوه أصلا في الحل متبعا عليه وقال ابن الميرزا خرج على طريقة قياس العكس فانه متى كان المظالم التسوية بين شئين فقد يتسوى بينهما طرديا فيقول الرابطة البيع والاحلال فهو حلال وقد عكس فيقول البيع مثل الربا لو كان الربا حراما كان البيع حراما ضرورة المماثلة أو يقول لما كان البيع حلالا انفا فوجب أن يكون الربا حلالا (قوله انكاره وبهم الخ) يعني أنه إشارة إلى ما عليه وجهوا للمفسرين من أنه جله مستأنفا من الله عز وجل ردا على الفائيين بأن البيع مثل الربا وأنه فاسد الوضع لانه معارض للنص وفيه احتمال آخر وهو أن يكون من تنج كلام الكفار انكارا للشرعية ورذالها أي مثل هذا من الفرق بين المتأثرات لا يكون عند الله فاجله حالية فيها قد مقدرة (قوله وعظم من الله الخ) تفسير لفظ ومعنى السارة إلى أنه مصدر ميمي وتذكر كبره اكونه بمعنى الوعاء (قوله وبيع النبي الخ) إشارة إلى أنه من نه فأنتمى فانه مطاوع أوقعه الخطب والزهر (قوله ان جعلت من موصولة الخ) لانه خبر فهو معتد وأما اذا كان جوابا فهو مبتدأ على رأي من يشترط الاعتقاد وكون المرفوع اسم حدث ومن لا يشترطه ما يجوز كونه فاعل الظرف (قوله وأمره إلى الله) اختلاف في مرجع هذا الخبر فقبل هو ماسأل أي أمره في العفو عنه لله لا لكم فلا تظالموه وهو مختار الزخشي وقيل الربا أي أمره في التحليل والتعريم لا لكم حتى تجوز الجلب بالناس مع النص وقيل هو صاحب الربا أي أمره في تشييته على الانتهاء عنه اليه وهو مختار السخاوى وقيل هو كذلك لأنه لا تأنيب ويطأ له في أنه يعرضه خبرا مختارا واختاره الزجاج والمصنف رحمه الله (قوله يجازيه الخ) قد بان الشرط لانه ان كان لا مخر كد في البشر لجزاء له لكنه لا يؤاخذ به وقيل يصح أن يقرأ ان كان بالغ على المصدورية والتعليل وهو تكلف لاداعى له (قوله وقيل الخ) هو القول الثاني بتدبر (قوله إلى تحليل الربا الخ) فيكون تحليله وهو روعى الزخشي في تفسيره من عادى إلى الربا واستدل به على تحلل متركب الصغيرة وأما الجواب بأنه قد تعلق بخلاف الظاهر وقيل لا يخفى أن في قوله فله ماسأل نبوا عن جعل هذا جزء الاعتقاد والاعتلال وأن المراد من

الأكا يقوم الذي يتنبه الشيطان) الاقدام كقيام المصروع وهو وارد على مازعون أن الشيطان يجتنب انسان فصرع والخطب ضرب على غير انفاق كخطب العشواء (من المن) أي الجنون وهذا أيضا من زعمهم أن الجنى يسه فخطب عقله ولذلك قيل جن الرجل وهو متعلق بلا يتقومون أي لا يتقومون من المن الذي بهم بسبب اكل الربا أو يتقومون أو يتجنبون فيكون منهم موصوهم أو يتجنبون لا احتمال عقولهم ولكن لأن كالمصروعين لا احتمال عقولهم ولكن لأن الله يرى بلطونهم ما كانوا من الربا فأنقاهم (ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا) أي ذلك العقب بسبب أنهم قطعوا الربا والبيع في سائر واحد لا فائدهم إلى الربح فاحتجوا باستحلاله وكان الأصل انما الربا مثل البيع ولكن عكس المبالغة كتمهم جعلوا الربا أصلا وقوله واية البيع والفرق بين فأن من أعطى درهمين بدينه وضع درهم واحد واشترى مائة تساوى درهم بدينه فدل مساس الحاجة اليها وتوقع رواجها يجبر هذا الغين (وأحل الله البيع وحرم الربوا) انكارا لتسويتهم وانبطال للناس اعراضه النص (فمن جاءه وعنة من ربه) فمن بلغه وعنه من الله سبحانه وتعالى وزير كانه من الربا (فأنتمى) فأنتمى وبيع النبي (فه من الربا) أخذ التعمير ولا يسترد منه ماسأل (تقدم) أضافه الظرف ان جعلت من موفى ووضع الربا ان جعلت شرطية على موصولة وبالاستدعاء ان جعلت شرطية على رأى سبويه ان الظرف غير معتد على ما قبله (وأمره إلى الله) يجازيه على انتهاه ان كان عن قبول الموعظة وصدق النبي وقيل يحكم في شأنه ولا اعتراض لكم عليه (ومن عادى إلى تحليل الربا انما الكلام فيه) فأنتمى أن جاداب التارهم في الخالدون) انهم كثر وابه

(يعني الله الربوا) يذهب بركته ويملك المال الذي يدخل فيه (ويرى الصدقات) بضاعتها وما يباركها أخرجت منه وعنه عليه الصلاة والسلام أن الله يقبل الصدقة فيربها كأي شيء أحسن منه وعنه عليه الصلاة والسلام ما تبت زكاة من مال فقار (والله لا يحب) لا يرضى ولا يحب مجبته للتواين (كل كفا) مضمرة على تحمل الجزمات (أقيم) منمك في ارتكابه (إن الذين آمنوا) بالله ورؤيته وعلمهم منه (وعلموا الصلوات وأحلوا أموالهم) الصلوات وآوا الزكاة عطفاً على ما بهما لا تافهما على ما لا يافهما (لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم) من آت (ولهم يحزنون) على فوات (بأي الذين آمنوا) اتفقوا الله (٣٤٨) وذروا ما بينكم من الربوا) واتركوا ما بينكم من الربوا (إن كنتم مؤمنين)

يأمرهم بترك الربوا (فإن ذلك مما مآثر به) روى أنه كان لشيف مال على بعض فريسي فطلبوا منهم عند الحمل بالمال والربا فنزلت (فإن تمه لو أفادوا يجرب من الله ورسوله) أي فاعلموا بأن أذن بالشيء إذا علمه وقرأ سورة عصر في رواية ابن عباس رضي الله تعالى عنه فآذنا أي فاعلموا بما غيركم من الذين وهو الاستماع فأنتم طرق العلم وتكمع محروب للتعليم وذلك يقتضي أن فسأل الرب بعد الاستئذان حتى يفي إلى أمر الله كالباقي ولا يقتضي كفره روى أنها لما نزلت حال شيف لا يدى لتأخير الله ورسوله (وإن تبين) من الارتبا واعتقاد حله (فلكم رؤوس أموالكم لا تكلون) بأخذ الزيادة (ولا تاكلون) بالمثل والقصان ويقوم منه أنهم إن لم يجربوا فليس لهم رأس مالهم وهو يدعى ما قلناه إذا مصر على التعليل من تركه في (وإن كان ذو عسرة) وإن وقع غريم ذو عسرة وقوى ذاعسرة أي وإن كان الغريم ذا عسرة (فانظره) فالحكم نظره أو فعلكم نظره أو فليكن نظره وهي الانتظار وقوى فتنظره على الخبر أي فليست نظره بمعنى منتظره وأصحاب نظره على طريق التنبؤ وعلى الأمر أي فليست بالظرة (إلى ميسرة) يسار وقوى فتنظره وحسنه بضم السين وهما الغنان بكسر الشدة وشرقة وقوى هم ما مضى بحدف التاء عند الإضافة كقوله

• وأخذوا عدل الأمر الذي وعدوا •
(وأن تمه تدوا) بالابرا وقرأ أعظم بتخفيف الصاد (خبركم) أكثر توابعه والانتظار أو خبرهم ما أخذون لما عفا توابعه ودومه وقيل المراد بالتدقيق الانتظار وقوله عدل الأمر الذي وعدوا السلام لا يحل دين رجل مسلم فخره إلا كان له بكل يوم صدقة (إن كنتم تعلمون) فاقبضه من الذكر الجليل والأجر الجزيل (واتقوا يومًا ترجعون فيه إلى الله) يوم القيامة أي يوم الموت فتأخروا الصبر اليه وقوى أو عروبه وقبضه من التاء وكسر الجيم (ثم نزل على نفس ما كنت) بها ما علمت من خبر أوشر (وعلم بالظنون) فبعض جواب وضعه فتاب وعى ابن عباس رضي الله عما أنتم آخر آية نزل بها جبريل عليه السلام وقال ضعيفي رأس المائتين والفاشرين من البقرة وعاش رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هذا واحد وعشرين يوماً وقيل أحد أو اثنين يوماً وقيل سبعة أيام وقيل ثلاث ساعات (بأي الذين آمنوا) إذا نزلت آية تدلهم بدين) أي إذا دابن بضعكم به صاقل في رايته إذا علم أنه نسيته معطياً أو أخذها

أخبرهم ما أخذون لما عفا توابعه ودومه وقيل المراد بالتدقيق الانتظار وقوله عدل الأمر الذي وعدوا السلام لا يحل دين رجل مسلم فخره إلا كان له بكل يوم صدقة (إن كنتم تعلمون) فاقبضه من الذكر الجليل والأجر الجزيل (واتقوا يومًا ترجعون فيه إلى الله) يوم القيامة أي يوم الموت فتأخروا الصبر اليه وقوى أو عروبه وقبضه من التاء وكسر الجيم (ثم نزل على نفس ما كنت) بها ما علمت من خبر أوشر (وعلم بالظنون) فبعض جواب وضعه فتاب وعى ابن عباس رضي الله عما أنتم آخر آية نزل بها جبريل عليه السلام وقال ضعيفي رأس المائتين والفاشرين من البقرة وعاش رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هذا واحد وعشرين يوماً وقيل أحد أو اثنين يوماً وقيل سبعة أيام وقيل ثلاث ساعات (بأي الذين آمنوا) إذا نزلت آية تدلهم بدين) أي إذا دابن بضعكم به صاقل في رايته إذا علم أنه نسيته معطياً أو أخذها

وفاؤه ذكر الدين أن لا يترحم من التدين المجازاة ويعلم تنوعه إلى المؤجل والحال وأنه الباعث على الكسبة ويكون مرجع تغيرها كتبوه (إلى أجل مسمى) معلوم بالإيام والاشهر لا بالمصادفة وقدم الحاج (فاكتبوه) لأنه أوفى وأدفع للتراخ والجور على أنه استصحاب وعن ابن عباس أن المراد به السلم وقال لما حرم إقراره بأباح السلم (وليكتب بيمينكم كاتب بالعدل) من يكتب بالسوية ٢٤٩ لا يزيد ولا ينقص وهو في الحقيقة أمر للمندانين

باختيار كاتب فقيمه دين حتى يمتنع بكتبه مؤثقه به - فلا ينامع (ولا يأتى بكتاب) ولا يمتنع أحد من الكتاب (أن يكتب ما عا له) الله مثل ما عا له من صفة الوثاق أولا باب أحد أن يمتنع الناس بكاتبته ما كتبه الله سبحانه الله فليكتب تلك الكتابة المألفة أمرها بعد انتهى عن الإباء عنها تأكيد ويجوز أن تمتنع الكفا بالامر فيكون انتهى عن الامتناع منها مطلقا ثم الأمر بما عا له من (وإجل الذي عليه الحق) ولكن المولى من علمه الحق لأنه المقتضى للمهم وعليه والاملال والأشياء واحد (وليس أقدره) أى المولى أو الكتاب (ولا يمتنع) ولا يمتنع (منه) شيئا أى من الحق أو عما على عليه (فإن كان الذي عليه الحق فيها) ناقص العقل مبدرا (أو أوهما) صديقا أو شجاعا مختلا (أو لا يستطيع أن يثو) أو غير مستطيع لإملاؤه بنفسه تدرس أو يهمل بالغة (فليقل ويسمى بالعدل) أى الذى يلى أمره ويقوم مقامه من غير أن كان صديقا أو مختلا عقل أو وكيل أو مترجم أن كان غيره مستطيع وهو دليل حريان النبابة في الإقرار ولعله محسوس بما تعاطاه القيم أو ألو كسل (واستشهدوا شهودين) وأطابوا أن يشهد على الدين شاهدان (من رجالكم) من رجال المسلمين وهو دليل اشتراط اسلام الشهود والله ذهب عامة العلماء وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تسع شهادة الكفار منهم على بعض (فإن لم يكونا رجلين) فإن لم يكن الشاهدان رجلين (فرجل وامرأتان) فليشهد أو فاستشهد رجل وامرأتان وهذا مخصوص بالاموال عندنا وبما عدا الحدود والنصاص عند أبي حنيفة (عن رضون من الشهود) الحكم بعد التهم (أن تقتل) احداها حقت كاحداها (الآخرى) علمه اعتبار العدد أى لاجل أن احداها اعتبارا لعدد أى لاجل أن احداها ان ضلت الشهادة بأن نسبتها كسرتها

مصح (قوله وفاؤه ذكر الدين الخ) أى أن لا يترحم من التدين بمعنى المجازاة فأكد به دفع هذا الاحتمال كقوله نظر بعضي وعلم تنوعه لأنه لما ذكر السبي علم منه أنه قيسا آخر وأما مرجع التغير وإن جاز أن يكون للدين الذى في نفسه لكن التبدل يعود إلى التدين وهو بيع الدين بالدين ولا يصح وجوز في ويكون مرجع أن تكون نائمة و مرجع فاعله وهو المسمى بالمعلوم زمانه والآية تشمل كل ما يؤجل شرعا وهي مخصوصة بالسلم كما هو الظاهر وهو المنقول في الجارية عن ابن عباس رضى الله عنهم وأولاه أشار المصنف رحمه الله (قوله من يكتب بالسوية الخ) إشارة إلى أن بالعدل متعلق بكاتب فهو ظرف لغو والمقصود وصف الكتاب بالعدالة وأمر المندانين بكاتبه عدل على طريق الكناية والوجهل سنة زائدة للكتاب لصح أيضا (قوله فتيه) قال العلي بن يعقوب أن الكلام - سوف لعل ويدع فيه أثر بإشارة النص وهو اشتراط الفتاة فيه لأنه لا يقدّر على التسوية في الامور والظنرة الامن كان فتيها (قوله مثل ما عا له من كنية الوثاق الخ) هو على هذا في الكتابة وفي التوجيه الثاني تحرير بعض علماء يأن كرمه الله وما صدريه أو كانه والمجرا والمجرا ووثاقى موضع المفعول المطلق أو لعله يدل على تعاقبه بالامر وعدمه فالأمر لا يمتنع كافي قوله ويلك فكي لا تارة زائدة في المعنى كما يشتر السهولة تأكيدها والاملال على الإلقاء على الكتاب ما يكتبه وفعله أملا ثم أبدا أحد المضايعين ياترعه المصدرة وبذلك تلتظفها بعد ألف زائدة وقوله فيكون انتهى الخ بمعنى لا يكون على هذا تأكيده وقوله من عليه الحق راجع إلى التفسير الأول وما بعده إلى الثاني وقوله غير مستطيع يشترى أن لا يستطيع جعله معروفة على مقصد هو شربان لتأويلها بالمقدّر وقوله الذى يلى أمره إشارة إلى أن الولي بمناهة الغوى لا الشرعى يشتمل من ذكر والاقرار عن الغير في مثل هذه الصور مقبول وفوق يمتنع من الإقرار على الغير ما عا له (قوله واستشهدوا شهودين الخ) لم يقل رجلين إشارة إلى استصحاب شروط الشهادة وما ذكر عن أبي حنيفة رحمه الله أن أراد أنه أخذه من الآية في القياس والافتكلام في تدين المؤمنين (قوله فإن لم يكونا رجلين الخ) يعنى أن لم يشهد احدا كونهما رجلين فليشهد رجل وامرأتان ولولا هذا التأويل لما اعتبر شهادتهما مع وجود الرجال وشهادتهما متعبرة معهم حتى لو شهد رجل ونسوة ثنتين يضاف الحكم إلى الكل حتى يضمن الكل في الرجوع فلا يمتنع من النظر إلى صحة شهادة النساء معروفة على عدم الرجال كقيل (قوله فليشهد) أن كان مبينا للمفعول فهو ظاهر وإن كان مبينا للمفاعل فهو في الحقيقة أمر لامة دأين كعه امر في قوة فليكتب فلا يقال انه لا يثبت تقدير هذا الامر إلا بالأمور وهم الخطا بطون كاقيل وأمر الشهادة مضمرة في غنى عن الفتحة وقوله علمكم بعد التهم أى بعد الفتحة كور من الرجال والنساء ولذا أمره فتيه تغليب (قوله عا اعتبار لعدد الخ) أى اشتراط المؤمنين مع الرجل حيث لم يكتب بواحدة (قوله لاجل أن احداها ان ضلت الخ) إشارة إلى أن تضل بتقدير لا الم تعديل وأن الضلال هنا بمعنى التسبان وبما عا له التذكر لا الهداية وقوله والله في الحقيقة فإن المخذلة فإن قلت كلف يكون ضلالها مراد الله تعالى قلت لما كان الضلال سببا للآلة كالأولاد كأمه باعنه وهم يقولون كل واحد من السبب والسبب مغزلة لا تسخر للتباعد أو اتصافا كانت ارادة الضلال السبب عنه إلا كالأولاد فلا ذكر مكانه قبل ارادة أن تذكر احداها الأخرى ان ضلت وتغير قوله ام أعدت للشب أن يعل الحائط فأدعه وأعدت السلام أن يجي أو أعدت فأدعه اهتفيل في شرحه فقلت أن يقول قد رفعت من رجل وامرأتان ويحمل أن تضل معقولا لا بتقدير الارادة فتكون فاعل الفعل المعلق به والمرأمان فكيف أورد السؤال بأن الضلال ليس مراد الله تعالى ولعله انما تقتضى الارادة لأن الضلال وإن كان فعلا لفاعل الفعل المعلق لا يمكنه مقارناته في الوجود ويمكن أن يجاب بأن المراد بقوله فليشهد ليس أمر الرجل وامرأتين فحصل الشهادة لأن الكلام في العامة بل أمرهم في استشهداهم فيكون التقدير فإن لم

الأخرى والعلة في الحقيقة التذكر ٨٨ شباب في ولكن لما كان الضلال سببا لغيره فقلت قد مضى في السلاح أن يجي عد وقد دفعه وكأنه قيل ارادة أن تذكر احداها الأخرى ان ضلت وفيه اشعار بنصان عثمان وقلة ضبطه

قوله وسيؤيد روحه الله بجزء الخ هذا الجواب
ذكره في الكشف لا هنا

(ولا بآب الشهادة اذ امدعوا) لا داء
الشهادة والعمل وهو اهداء قبل العمل
تتبعه للمباشر منزلة الواقع وما يزيد
(ولا تسأمو أن تنكبوا) ولا تنكبوا
مداينتكم أن تنكبوا الدين أو الحق أو
الكتاب وقيل كفى بالسأمة عن الكسل لأنه
صفة المنافق ولذا قال عليه الصلاة والسلام
لا يقول المؤمن كسبت (مفسر الكبرياء)
صغرا كان الحق أو كبريا أو مختصرا كان
الكتاب أو شيعا (الآجل) إلى وقت حمله
الذي أنقذه المديون (ذاكم) إشارة إلى
أن تنكبوا (أقسط من الله) أن تكون غطا
(وأقوم للشهادة) ونسبها ما أعون على
أقامتها وهما ميزان من أقسط وأقام على
غير القياس أو من فاسط بمعنى ذي قويم
وأنما جعلت الواو أي أقوم كما جعلت في التعجب
بلوده (وآدى الأثرنا) وأقرب ف
أن لا تشكوا في جنس الدين وقدره وأجله
والشهود ونحو ذلك (الآن) تكون تجارة
حاضرة تقديره ما ينكم فليس عليكم جناح
ألا تنكبوها) استثناء عن الأسماء الكتابية
والعقار والحاضرة تقع بالمباينة أي الآن
وادارتم ما ينكم ما يلزم بالماينة أي الآن
تتبايعوا وليد فلابأس من أن لا تنكبوا
لبعد من التنازع والتساوي ونسب عامم
تجارة على أنه الخبر والامم مضى تقديره
الآن تكون التجارة حاضرة كقوله

خفا في أنه ليس من وضع الظاهر موضع الضمير اذ ثبت المذكور في الناحية الآن فجعل احداها
الثانية في موضع الفاعل ولا يجوز تقدم الفاعل على الفاعل في موضع الالتماس ثم يصح أن يقال
شذرها الاخرى فلا بد للعدل من تكتنه (أقول) فالوالت التكتنه الايام لأن كل واحد من
المؤمنين يجوز ما يجوز على صاحبها من الاضلال والاذكار والمعنى ان ضلت هذه أذكرتها هذه
فتدخل الكلام معني العموم وأنه من وضع الظاهر موضع الضمير وتقديره فقد ذكرها وهذا يدل على أن
احداها الثانية فقول مقدم وانما يتبع التقديم اذا وقع الياس بغير المعنى فان لم يكن الياس نحو كسر
العصا موسى لم يتبع قال أبو المقارم رحمه الله وهذا من هذا القبيل لأن الاذكار والنسب لا يتبعن في
واحدة منهما ومقتضاه أنه يجوز ذلك في نحو ضارب موسى عيسى اذ لا يتغير المعنى فهو اجمال الياس وفي
الكشاف من يدع التماسه فتذكر فعل احداها الاخرى ذكر اي في أنفسها اذا اجتمعنا كتابنا منزلة
الذكر وقد قيل ان المضارع في جواب الشرط يتعين بالفاعل من غير تقدير مبتدأ (قوله وهو انهم دام
الخ) تقدم وجه آخر ولما كان السأمة المثل وانما يكون بعد المباشرة حمله أولا على حقيقة وثانيا أوله
بالكسل فجعل كناية عنه وانما كفى عنه لأنه وقع في القرآن صفة للمنافقين كقوله تعالى واذا قاموا
إلى الصلاة قاموا كسالى ولذا وقع في الحديث لا يقول المؤمن كسبت وانما يقول ثقلت وتقدم الصغير
هنا لما روي في آية الكسرى والمشيح بالاداء الموحدة برتبة اسم المفعول بجماع المعطوف وقوله صغيرا كان
الحق ناظرا إلى جعل خبره متبوعا للمعنى وما بعده إلى كونه للكاتب وقوله إلى وقت حمله الخ وفي
الكشاف إلى وقته الذي اتفق الفرقان على تسميته وقوله إشارة إلى أن تنكبوا أي إلى ما ذكر
مطلقا (قوله وهما ميزان الخ) لما كان أقسط أفضل من القسط بمعنى العدل فحمله أقسط وأما
قسط فمعنى جار وكذا أقوم ليس من القيام التلاني أجاب بأنه من الافعال وسيؤيد روحه الله بجزء
أفضل منه أو أنه على غير ما سئذوا وجواب آخر أنه مأخوذ من قسط وقوم لا بمعنى اسم الفاعل
لأن قسطا بمعنى جاريل بمعنى النسب كالأولين وانما يفكر اشتقاقا من الجاد كالحق وقال
أبو حنيفة رحمه الله قسط يكون بمعنى جاريل وعلى أقسط بالالفاء بمعنى عدل لا غير حكمه ابن القطاع فلا
حاجة لما ذكر وقيل هو من قسط بوزن كرم صار أقسط أي عدل وقوم بمعنى مستقيم وقوله وانما
صحت الواو بمعنى قبل أقوم ولم يقل أقام لأنهم لا تقبل في فعل التعجب فهو ما أقوم بل جوده اذهب
لا يتصرف وأفضل التفضيل مناسب له معنى فجعل عليه وقيل أن قوله لجوده ضميره لا فعل التفضيل
أي لعدم تصرفهم في أفضل من الذي هو أصله وفيه نظر وقوله وآدى الخ قيل وهذا حكمه سائر
الوحد المحفوظ والكلام الكلايين مع أنه الغنى عن كل شيء تعليلها للعباد وإرشادها للكمالات وحرف
الجزء قد مرهنا قبل الامم وقيل إلى قبل من وقيل في ولكن وجهه (قوله استثناء عن الأسماء
بالكتابية الخ) في هذا الاستثناء قولان أحدهما أنه من الاستثناء وهو متصل فأمر بالاستثناء في كل
حال إلا في حال حضور التجارة والثاني أنه منه ومن الكتابة وهو منقطع أي لكن التجارة الحاضرة يجوز
فيها عدم الاستثناء والكتابة كذا في الدر المنثور والمصنف رحمه الله جعله من الأسماء الكتابية في قوله
أول الأيتام كتبوا ذكر الأسماء بعده فهو متصل وقوله وليد كسب إلى هنا جل معترضة فلا فصل ولا
بعد وفسر التجارة الحاضرة بالواقعة بينهم أي من تكون بين أوعين والادارة بكونها يدايد ليكون
تأسيما وهو محمل مافي الكشف ولا غبار عليه وقوله الآن تتبايعوا يدايد بيان لمحل المعنى وقوله
فلا بأس بتغيره عدم الجناح ووقع في نسخة الانتباه وابدون ان والصغير رواية ودرية الاولى وهذه
من تحريف الكتابة فلا حاجة إلى تكلف وجهها (قوله والامم مضى تقديره الخ) قدره غيره المداينة
والمعاملة وعليه فالتجارة مصدر للإلزام الاخبار عن المعنى بالعين وجعله المصنف رحمه الله كالمختص
والقراء منهم التجارة والخبر بفسره وهو على متأخر لفظا ومعنى ومثله جار في ضج الكلام

بني أسد هل تعاونوا أم لا • إذا كان بماذا كرا كبا اسنعا • وضعها الباقون على أنها الاسم والنسب تدبرونها أو على كان التامة (وأشبهوا إذا تابعتم) هذا التابع أو مطلقا أو أحوط ٣٥٢ • والأوامر التي في هذه الآية للاستصحاب عند أكثر الأئمة وقيل إنما للوجوب ثم

اختلف في أحكامها ونسبها (ولا يضار كاتب ولا شهيد) يحمل الباقين ويدل عليه أنه قرئ ولا يضار بالكسر والفتح وهو منه ما عن ترك الإجابة والقرينة والتغيير في الكفة والشهادة والتي عن الضمير ما مثل أن يجعلهم معهم ويكلف الخروج عما حقه ولا يعطى الكفاة جعله والشهيد مؤثمة بجمته حيث كان (وان الله أعلم) الضمير ما عنهم عنه (فانه فوقكم) خروج عن الطاعة لاحتكم بكم (واقترأ الله في مخالفة أمره ونهيه) (وبعظكم الله) أحكامه المتضمنة للحكم (والله على شيء عليم) كثر لفظة الله في الجمل الثلاث لاستقلالها فان الأولى على التقوى والثانية وعده بانعامه والثالثة تعظيم شأنه وأنه أدخل في التعظيم من الكفاة (وان كنتم على سفر) أي مسافرين (ولم تجدوا كاتباً فمروا به بقبوضة) فأخذ يسنونق به مهران أو فاعلمكم مهران أو فليؤخذ مهران وليس هذا التعليق لاشتراط السفر في الارتمان كما أنه يجاهد والضمان لانه عليه الصلاة والسلام رهن دعه في المدينة من بيود على عشر من صاء من شعرا أخذوا دليل لاقاة التوثيق للارتمان مقام التوثيق بالكفاة في السفر الذي هو مظنة اعزازها والجمهور على اعتبار القبض فيه غير مالك وقرأ ابن كثير أبو عمرو فزهن كسفة وكلاهما جرح من بعضي مهران وقرئ بياض كان الهاء على التفتيق (فان من يعصمكم بعضا) أي بعض الدائنين بعض المسلمين واستغنى بياضاته عن الارتمان (فلما ذل الذي أئتم أمثاته) أي دينه معاد ما نة دمه فانه عليه بترك الارتمان به وقرئ الذي أئتم بقلب الهمة من زبانية والذي أئتم بادعاهم الباق في التام وهو خطأ لأن المتقلبة عن الهمة في حكمه فلا تدغم (وليسن الله وبه) في الخلية وانكار الحق وفيه مبالغات

كأمر وهذا منقول عن الشراء (قوله بنى أسد الخ) بنو أسد قبله معرفة والبلا بفتح والمذا القتال يقال أبل فلان بلاحة نال إذا حائل منه فله محمودة واليوم الأشعث من الشناعة وفي الشبابة الذي كثر شره وقال اليوم الشديذ ذوالكرا بك يقال في التثديد لا يركب الكرا بك فلها يقول هل تعاون من مقاتلتنا يوم اشتد الحرب حتى أظلم التور ورويت الكرا بك فيه ظهر الانسداد عين التمس بغير الحرب وقبل الماراد بالكرا بك السوف كقول بشاد

كان منار النعم فوق رؤسنا • وأسداً البلى تمهاوى كواكبها

وليس بشيء وإذا كانت نامة فله تدبرونها أصنة وقوله هذا التتابع أي الذي يكون يدايد والاحكام بكسر الهمزة تعد التسع يقال آية محكمة أي لم تنسخ (قوله يحمل البناء من الخ) تشبه بناءه وهو البنية والفتن أي بناء المعلوم والمجهول وفسره على الوجهين فهو مخرج الخ على البناء للفاعل وهو أنا كند لما قرأ بالأمم وقوله أو التي الخ على البناء للفعول وقوله أو التي لم يفسر بشيء وعلى المجهول انتهى المتأبعان أو الخاطبون وقوله أن يجلبوا التعظيم من قولهم أنجعله عن مهممه إذا الخاء أتركه والمحل بالتم الأجرة وقوله الضراء الخ قدره مفعول لا يكون مخرج خبري فله وقوله لاحتكم بكم إشارة إلى أن الطرف سنة سوف (قوله كثر لفظه الله الخ) قال الراغب إن قيل كيف قال واتقوا الله الخ فكثرة ما لا توافد استكرهوا مثل قوله • فبالنوى بذ النوى قطع النوى • حتى قبل ساط الله عليه شاترى نواه وقوله

يحمل كحل السيف والسيف منقضى • وحمل كحل السيف والسيف مفعول

فاعلم أن التكرير من المعن هو كل تكرير يرفع على طريق التعظيم أو التحقير في جمل متواليات كل جملة منها مفعول بفتح هاء الاستفهام أو أن يكون التكرير في جملة واحدة أو في جمل في معنى ولم يركب فيه التعظيم والتحقير وهو الظاهر في البيتين إلا أن يقال قوله واتقوا الله حتى تقوى الله ويعلمكم الله تذكركم منه والله بكل شيء عليم تعظيم له عز وجل مستغن للوعد والوعد فلما تعد تعظيم كل واحد من هذه الأحكام أعد لفظ الله وأما البيت الثاني فهو جملة واحدة لأن قوله يحمل السيف ذل لقوله يحمل وكذا والسيف مفعول محال من قوله كحل السيف والبيت الأول كرجل النوى وقطع النوى وهما بمعنى واحد والمصنف رحمه الله خص ما ذكره منه لأن ما ذكره الراغب في البيت الثاني وهو البعير غرر لم لأن التكرير فيه استغنى عن الشيء في دلل الانعجاز في فعل مقدمه وليس بحاجة إلى بسطه في كلامه إشارة إلى توجيه العطف في جامع الاختلاف خبراً وإنشاء حيث قال وعد فاعلموا الانشاء الوعد وجعل الثالثة لإنشاء المدح والتعظيم وتفسير على سفر بما فرغ من أشادة إلى أن على استعارة تعميمه بمحكمهم في السفر فيمكن الرابك من مركبه (قوله فاذى يستوثق به الخ) وحديث الدرع في الكتب الستة لكن في الجارية أنه عليه الصلاة والسلام رهنه على ثلاثين صاعاً والاعواز الاختليج وخلاف مالك وغيره في الزوم وعدمه لأن العصة وغرة الاختلاف تظهر في تقديمه على غيره من القرماء وغر ذلك قيل وظاهر النص معه وغير مالك بالنسب على الاستثناء (قوله وهو خطأ الخ) تبع فيه الكشاف وأهل التصريف حيث قالوا إن الباء الأصلية قبل تاء الاختلاف قلبت تاء تدغم وتيسر وأما الهمة والباء المنقلبة عنها فلا يجوز فيها ذلك وقول الناس أن زخماً وهم كاهم محظنون فله منهج في كلام العرب كثيراً وقد نقل ابن مالك جواز ذلك قاله قصور على السماع قال ومنه قراءة ابن محس عن ابن الصائغ أن القول بجواز مذهب الكريين وقالت عائشة رضي الله عنها كل من الله عليه وسلم بأمر في خاتر كافي الجارية حال الكرماني رحمه الله فان قلت لا يجوز إلا دعاء فيه عند الصنفين وقد قال في المنصل وقول من قال أن زخماً قلت قول عائشة وهي من النصحاء سمجة في جوازها فالحق محض في اه (قوله وفيه مبالغات الخ) يحمل أن يريد في هذه الجملة لأننا ما كيداً بنى اتقوا الله وإعادة

المبالغة الكبرية والتأكيد وذكره لما فيها من أنه أذل لم يؤد به لم يحض الله ولم ينزل أمره ويحفل
في هذا الكلام المذكور والسجدة لدين أهانة واجبة الاداء وقوله أو المديونون الخ والشهادة شهادتهم
على أنفسهم بمعنى إقرارهم بعيا عليهم ولا ينجي أنه خلاف الظاهر والظاهر أنه خطاب للشهود المؤمنين
(قوله أي بأثم قلبه الخ) يعني قلبه ماعل أثم وأثم خبره مقدم والجملة خبر أن ثم أشار إلى تكتة اسناد الاثم
اليه مع أنه لو قال أثم أثم لمعنى مع الاختصار فوجه بوجوه أدها أن الذي يقتضيه أي يكتسبه هو
القلب واسناد الفعل إلى الجارحة التي هي ما يفعل الخابغ كالتباعد البصاري العين والمعرفة إلى القلب
والنظر الذي ذكره انما هو في اسناد ما للجملة إلى العوض والثاني أنه وإن كان منسوباً إلى الجملة لكن
عبر عنها بأعظم أجزائها إشارة إلى عظم الفعل في نفسه لأن فعل القلب أعظم من سائر الجوارح فجعل
الكتمان من أتمام القلب فيها على أنه من أعظم الذنوب وترك توجيهها آخر في الـ شاف وهو أنه
يظن أن الكتمان من فعل اللسان لا دخل للقلب فيه وليس كذلك فاستدل لينبه على ذلك اضغه (قوله
وقرئ قلبه بالنصب الخ) نصب القلب على التشبيه بالمفعول به وأتم صفة مشبهة وقيل على التخيير وقيل
بدل من امر أن وقوله تهديد تزوجه هو وقوله خلقا وما لا تزال إشارة إلى أن اللام الاختصاص
واختصاصها به من جهة كونها مخلوقة أو لا تشاركه في الخلق والثاني إشارة إلى كونها ماله فلا يقال
من أين يؤخذ هذا من النظم وقوله والعزم عليه الخ لأن لا يجوز ما يحظر بالبال لا بعد ذلك بدون العزم
والتعظيم حتى يحتاج إلى المغفرة كما ينبغي وكونه حجة على شكرى الحساب بحسب الظاهر فلا يضرب
تأويلهم له بما عتصفت الظاهر **وكذا** في الوجوب للعقوبة بالاشبهة وأما احتمال أن تلك المشبهة
واجبة كمن يشاء الصلاة الفرض فانه لا يقتضي عدم الوجوب بخلاف الظاهر (قوله ومن جزم بغير قراءة
الخ) انما جعله بدلا لانه لم يقلوا أنه قد اجزاء كتلهم قبل ولا مانع منه نحو أن تأتي أطعمك أكلت
وقوله بدل البعض من الكل أو الاشتغال قبل أن أزيد بقوله بحسبكم معناه الحقيقي فيغير بدل اشغال
كذلك أحب زيد اعلم وإن أزيد به الجزاء فهو يدل بعض كسرى بزيد رأسه وقال الطبري رحمه الله
الضمير الجور في بغيره والى ما في أنفسكم وهو مشتق على الخطأ السوء وعلى شئ الوساوس وسدث
النفس والمغفرة والعذاب يختص بجاهوزية فهو جزم هذا الاعتبار بدل بعض من كل وأما قول أبي
حيان رحمه الله وقوع الاشتغال في الأفعال صحيح لأن شئ تحته أنواع يشغل علمها وأما بدل البعض
فلا إذا فعل لا يتجزأ فليس بشئ لانه إذا كان جزأه جزئيات يجري فيها ذلك (قوله في تأنيها تام في
ديارنا نجد حطبا جزلا ونارا تأججا) جعل اللام بدل من الاثبات تأنيلا بدل بعض لانه اثنان لا توقف فيه
فهو بعضه أو اشتغال لانه زول خفيف وألف تأججا ألف تنية للنفار والحطب يقال تأججت النار أي
التهبت وتأجج الحطب إذا وقع فيه النار أو أوف الخلاق فاعل تأجج ضمير النار وأوله بالنسب وقيل أنه له
تأجج فخذت إحدى التامين ولحقتون التوكيد والخفيفة ثم صارت الفاضل الوقت وهو بعد وهو
عبارة من الجود وكثرة الضيقات (قوله وادعاهم إلى اللام الخ) هذا عما تابع فيه الكشف
وهو من دانه الضال اذ هو يفتقد أن القراءة الرأى وهو غلط فاحش **وكيف** يكون لسانه في قراءة
أبي عمرو امام القراء العربية والمنازع من الادغام تكرير الرام وقتها والاقرى لا يدغم في الضعف وهو
مذهب سيبويه والبصريين وأجاز ذلك القراء **والـ** ساني والرواوى ويعقوب الحضرى وغيرهم
ولا حاجة إلى التطويل فيه وليس هذا ما يليق بجلالة المصنف رحمه الله تعالى وقد يعتذره بما ذكره صاحب
الانتفاع من أنه روى عن أبي عمرو رحمه الله أنه رجع عن هذه القراءة فيكون الطعن في الرواية لا في
القراءة فتدبر وقال الزيلج رحمه الله لما ذكره عز وجل في هذه السورة فرض الصلاة والركعة والطلاق
والحيض والإيلاء والجهاد وقصص الانبياء عليهم الصلاة والسلام والدين والربانيتها بقوله آمن
الرسول الخ لاعتقده وصدق بعبه صلى الله عليه وسلم والمؤمنين جميع ذلك المذكور قبله وغيره ليكون

(ولا تـ) والشهادة) أي بالشهود
أو المديونون والشهادة أدلتهم على أنفسهم
(ومن يكتبه فاقامه أثم قلبه) أي بأثم قلبه
أو قلبه بأثم فاقامه خبر أن ثم
أول قلبه لأن الثاقم معتقده وتظهر العين
إلى القلب لأن الثاقم معتقده وتظهر العين
زانية والأذن زانية أو للجملة المعتقده رئيس
الأعضاء وأفعاله أعظم الأفعال وقائه قيل
يمكن الإثم في نفسه وأخذ أشرف أجزائه
فما كان سائر ذنوبه وقرئ قلبه بالنصب كمن
وجهه (والله جاهد ملول علم) تهديد (ته
ما في السوء وما في الأرض) خلقا وملوكا
(وان تسدوا ما في أنفسكم) وتغفروا
ما في السوء والعزم عليه التزم (الله) يوم
والعذاب بحسبكم (بحسبكم به الله) يوم
القائمة وهو حجة على من أنكر الحساب
كالمعتزلة والروافض (فيغير بدل اشغال
ويعذب من يشاء) تعذيبه وهو صريح في
نفي وجوب التعذيب وقد رويهم ما ينعم
وعاصم ويعقوب على الاستئناف وجزءهما
الباقون عطف على جواب الشرط ومن
جزم بغير قاء جعلها بدلا لغيره بدل البعض
من الكل أو الاشتغال كقوله
في تأنيها تام في ديارنا
تجد حطبا جزلا ونارا تأججا
وادعاهم إلى اللام لمن الأذلة لا بدغم
الأنبياء (والله على كل شئ قدير) فتدبر
على الاحياء والمعاد فيقر أن الرسول بما
أمر الله من ربه

ويرد فيها بعد المرء نفسه والاستعمال فيها بعد مواسطته غيره والحاصل أن الصيغة المأدات على زيادة
معنى وهو الاحتال والابتذاب اليه وردت في النثر إشارة إلى ما جلبت عليه النفوس واستعمل مقابها
في الخير لعدم ذلك فيه وقال ابن الحارث الجبيلي على زيادة لطف من الله شأن عباداته أنما هم على
الخير كنهه واقع ولم يميزهم عن الشر إلا بد الاعتبار والنصرف وهو قريب مما ذكره هنا (قوله أذ
لا تؤاخذنا بما أدى بنا لنفسان أو خطانا
من تعريض وقوله لا يؤاخذنا بما أدى بنا لنفسان أو خطانا
لا يتبع الخ أخذته بما عتقنا فلا تؤاخذنا
كأنهم فكأننا تتناوألها يؤدي إلى الهلاك
وان كان خطا فاعلم على الذنوب لا يعبد أن
ينفي إلى العقاب وان لم تكن له من رجة
لكنه سبحانه وتعالى وهذا هو العجاوزة رجة
وفلا يجوز أن يدعى الإنسان به استهانة
واعتمادا بالنعمة فيه ويزيد ذلك مفهوم
قوله عليه الصلاة والسلام رفع من أمي
الخطأ والذنبان (وبنا ولا تحمل علينا أصرا
عبادتنا أصرا حبه إلى ولا تحمل
ريد التكليف الشاقة وقرئ ولا تحمل
بالشد بدليل الباقية (كما جعله من الذين من
قبلنا) جلا مثل حمل الأمان من قبلنا أي
مثل الذي جلاهم بهم يكون مغفلة أصرا
والمراد به ما كلف به إسرائيل من قبل
الانفس وقطع موضع العبادة وخسب
صلاة في اليوم والليلة وصرف ربع المال
للزكاة وما أصابهم من الشدائد والمحن
(وبنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به) من
البلاء والعقوبة أو من التكليف التي لا تأتي
بهم الطاقة البشرية وهو يدل على جواز
التكليف بما لا يطاق والامتنال الضايف
منه والتشديد بها التعبدية الفعل إلى
مقتضى هول ثبات (واعف عنا) وابعذوني
(واعف ربنا) واستعذوني ولا تفضحنا
بالمؤاخذة (وارحنا) وتغضبنا من فضل
حنينا

ويرد فيها بعد المرء نفسه والاستعمال فيها بعد مواسطته غيره والحاصل أن الصيغة المأدات على زيادة
معنى وهو الاحتال والابتذاب اليه وردت في النثر إشارة إلى ما جلبت عليه النفوس واستعمل مقابها
في الخير لعدم ذلك فيه وقال ابن الحارث الجبيلي على زيادة لطف من الله شأن عباداته أنما هم على
الخير كنهه واقع ولم يميزهم عن الشر إلا بد الاعتبار والنصرف وهو قريب مما ذكره هنا (قوله أذ
لا تؤاخذنا بما أدى بنا لنفسان أو خطانا
من تعريض وقوله لا يؤاخذنا بما أدى بنا لنفسان أو خطانا
لا يتبع الخ أخذته بما عتقنا فلا تؤاخذنا
كأنهم فكأننا تتناوألها يؤدي إلى الهلاك
وان كان خطا فاعلم على الذنوب لا يعبد أن
ينفي إلى العقاب وان لم تكن له من رجة
لكنه سبحانه وتعالى وهذا هو العجاوزة رجة
وفلا يجوز أن يدعى الإنسان به استهانة
واعتمادا بالنعمة فيه ويزيد ذلك مفهوم
قوله عليه الصلاة والسلام رفع من أمي
الخطأ والذنبان (وبنا ولا تحمل علينا أصرا
عبادتنا أصرا حبه إلى ولا تحمل
ريد التكليف الشاقة وقرئ ولا تحمل
بالشد بدليل الباقية (كما جعله من الذين من
قبلنا) جلا مثل حمل الأمان من قبلنا أي
مثل الذي جلاهم بهم يكون مغفلة أصرا
والمراد به ما كلف به إسرائيل من قبل
الانفس وقطع موضع العبادة وخسب
صلاة في اليوم والليلة وصرف ربع المال
للزكاة وما أصابهم من الشدائد والمحن
(وبنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به) من
البلاء والعقوبة أو من التكليف التي لا تأتي
بهم الطاقة البشرية وهو يدل على جواز
التكليف بما لا يطاق والامتنال الضايف
منه والتشديد بها التعبدية الفعل إلى
مقتضى هول ثبات (واعف عنا) وابعذوني
(واعف ربنا) واستعذوني ولا تفضحنا
بالمؤاخذة (وارحنا) وتغضبنا من فضل
حنينا

والقصة وتأثير الرحمة ووجهه ظاهر في تفسيره وتفسير المولى بالسيد وتلك تفسيره عن يتولى أمورهم
 كما في الكثاف وقوله فإن الخ إشارة إلى وجه القرب بالفاء وتفسير الكافين بأعدائهم في الدين
 المحادين لهم لما نسبته النصر وجوز أن يجمع الكفرة (قوله) روى أنه صلى الله عليه وسلم لما
 دعا الخ (قوله) قبل الظاهر أن المراد به هذه الدعوات قراءته لهذه الآيات ويحتمل أن يكون قد دعا بها
 فتركت هذه الآية حكايتها وقيل الأول هو الوارد في الأحاديث الصحيحة والثاني ورد عنه حديث
 مرسل أخرجه ابن جرير والنكتة في صيغة الجمع أن للاجتماع تأثيرات وبركات ولإرادة العبد خيرا
 بأخيه أنزى استزال الحديث وقوله كفتاه أي عن قيام تلك الليلة وقيل كفتاه المكره وقوله من كنوز
 الجنة تمثيل لما فيها من كثرة الخير والبركة والثواب وكذا الكتابة بالبدن وقيل لا بتأثيرها ونحوه ما
 وتقديرهما أي سنة عبارة عن قدمهما لا لا بد (قوله وهو يريد الخ) قال الدروي رحمه الله تعالى
 في كتابه الأذكار نقل عن بعض المتقدمين أنه كان يكره أن يقال سورة البقرة وسورة الدخان والعنكبوت
 وشبه ذلك وإنما يقال السورة التي يذكر فيها البقرة وهكذا موحى ما تقدم في الأحاديث الصحيحة
 آيات من آخر سورة البقرة الحديث وأشباهه كثيرة لا تحصى اه قلت قد مر أن المنع من ذلك صريح منهم
 والاستعمال أيضا صحيح بلا شبهة ولا خطأ فيه وإنما المنع كان في صدر الإسلام لما استمر نزاسفها
 المشركين بسورة العنكبوت ونحوها فذاع منه دفع الطعن المحدثين ثم لما استقر الدين وقطع الله دابر القوم
 الظالمين شاع ذلك وساغ الشيء يرتفع بارتفاع سببه وقوله فسطاط القرآن فسطاط بضم الفاء وكسر
 ها هو الخيمة أو المدينة الجامعة أو الأول أصله وهذا منقول منه سميت بذلك لاشتغالها على معظم أصول
 الدين وفروعه ولا رشاد إلى كثير من أمور المعاش والمعاد وسبب الصورة بطله بجمع باطل
 لأنهم كانوا في الباطل أوليا لما لهم من أمر الدين ومعنى عدم استطاعتهم أنهم مع حذوقهم
 لا يوفقون لتعالها أو لتأمل معانيها أو العمل بما فيها وقيل لا يستطاعونها إذا قرئت
 فأنها تهمهم وتبطل صبرهم وشروعهم وقيل أنهم آمن بالمعجزات التي لا تقدر
 الصورة على ما رخصتها كتبهم من المعجزات المحسوسة وقيل المراد
 بالصورة البقاء كما في قوله أن من البيان لخير أوهو بعيد اللهم وفقتنا
 للوصول إلى هذا الفسطاط وأبعثنا من استظل بظل عنايتك
 ورحمتك وبسر لنا خيري الدنيا والآخرة واجعل القرآن
 ربيع قلوبنا وجلازا آمنا ونزلة أرواحنا
 وبسر لنا التمام ما قصدناه بأجسادنا يا أرحم
 الراحمين وصل وسلم على نبيك
 المثل عليه وعلى آله وأصحابه
 وآلهم بيته
 آمين

ثم الجزء الثاني وبليه الجزء الثالث قوله سورة آل عمران

(أنت مولانا) سيدنا (أنا نصيرنا) على القوم
 المكافرين) فأن من حق المولى أن يصير
 مولى على الأعداء أو المراد به عامة الكفرة
 روى أنه عليه الصلاة والسلام لما دعا هذه
 الدعوات قبل له فعات وعنه عليه الصلاة
 والسلام أنزل الله تعالى آيتين من كنوز
 الجنة كتبها الرحمن بيده قبل أن يخلق الخلق
 بالقي سنة من قراءتها بعد العشاء الأخيرة
 أجزأنا عن قيام الليل وعنه عليه الصلاة
 والسلام من قرأ الآيتين من آخر سورة
 البقرة قبل ليلة كفتاه وهو يريد قول من
 استكموا أن يقال سورة البقرة وقال فينبغي
 أن يقال السورة التي تذكر فيها البقرة كما قال
 عليه الصلاة والسلام السورة التي تذكر فيها
 البقرة فسطاط القرآن فتعلموها فانها لها
 بركة وتزكها حسنة وإن يستطعها البطالة
 قبل وما البطالة قال الصورة

